جامعة عمار ثليجي بالأغواط



دراســـــات

مجلّة دولية محكّمة

العدد: 52
مارس 2017

ISSN 1112-4652

مجلّة "دراسات"
مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات
تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مجلة دراسات العدد: 52 - مارس 2017

الهيئة الاستشارية

قواعد النشر

1- تنشر المجلّة البحوث العلمية للأساتذة الباحثين في مختلف التخصّصات.

2- تقدّم البحوث على قرص مكتوب بنظام word أو عن طريق البريد الإلكتروني:

bourguiba_d@yahoo.fr

3- يرفق البحث بملخّص في حدود 70 كلمة من نفس لغة البحث، وملخّص ثانٍ باللغة الإنجليزية، مع الكلمات المفتاحية، وكذا ملخّص للسيرة الذاتية للباحث (نموذج معتمد لدى المجلة).

4- أن لا يكون البحث منشورًا من قبل، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، ويقدّم الباحث تعهّدًا مكتوبًا بذلك (نموذج معتمد لدى المجلة).

5- أن لا يكون البحث فصلاً من رسالة جامعية.

6- أن لا تقلّ صفحات البحث عن 15 صفحة (أي في حدود 4000 كلمة)، وأن لا تزيد عن 30 صفحة.

7- **البحوث التي تخلّ بأيّ ضابط من الضوابط لا تؤخذ بعين الاعتبار.**

8- تخضع البحوث والمقالات لرأي محكّمين من مختلف الجامعات.

9- ترتيب البحوث لا يخضع لأهمّية البحث ولا لمكانة الباحث.

10- البحوث التي تقدّم للمجلّة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلّة بإبداء أسباب عدم النشر.

- **قواعد التوثيق:** 1-عندما يشار إلى المراجع في المتن، يذكر الاسم الأخير للمؤلّف وسنة النشر بين قوسين، مثل (القوصي،1985)، وعند الاقتباس يوضع النص المقتبس بين قوسين صغيرين " " وتذكر أرقام الصفحات المقتبس منها مثل: (القوصي، 1985: 43)

2- عندما يشار إلى المراجع في الهامش، يشار إليها بأرقام متسلسلة، -استعمال التهميش الآلي- وتكون في أسفل الصفحة نفسها، وتذكر المعلومات حسب المتعارف عليه منهجيًا.

3- في كلتا الطريقتين، تجمع المراجع في نهاية البحث وترتّب ترتيبًا ألفبائيًا حسب الاسم الأخير للمؤلف، وتكون كالآتي:

- اسم المؤلّف (سنة النشر) عنوان المؤلَّف، (رقم الطبعة)، اسم البلد، اسم الناشر.

ملاحظة:

جميع الآراء الواردة في المجلّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها, ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلّة أو الجامعة.

مجلّة دراسات العدد :52 - مارس 2017

فهرس المحتويات

منهج الإمام ابن الديبع في كتابه تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث.

د. محمد أحمد مرشد المطري .
كلية التربية والعلوم . برداع جامعة البيضاء . اليمن.

الملخص

يتناول هذا البحث منهج الإمام ابن الديبع في كتابه تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، حيث كان ابن الديبع من أبرز علماء القرن العاشر الهجري، لقد أثرى المكتبة الإسلامية بمؤلفاته التي بلغت إثنين وعشرين كتاباً من أبرزها تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، وهو مختصر من كتاب شيخه السخاوي (المقاصد الحسنة) مع زيادات زادها على ما في المقاصد، حيث ميز في كتابه هذا الأحاديث المشتهر على الألسنة بين ما هو مقبول وغير مقبول، فإذا لم يكن حديثاً بينه كأن يكون موضوعاً، أومن الأمثلة المشتهرة بين الناس، أو حكمة من الحكم، أو لا أصل له، وهذا الكتاب رغم قلة عدد صفحاته إلاَّ أنه مفيد جداً لطلاب العلم والباحثين، حيث اختصر المؤلف كلام من سبقه في الأحكام على الأحاديث المشتهرة على الألسنة اختصاراً غير مخل، وقربه وسهله للراغبين في هذا العلم .

كلمات مفتاحية: منهج ابن الديبع . تمييز الطيب من الخبيث.

Abstract

This research deals with the methodology of the Imam Ibn Aldepa in his book “Differentiating the good from the bad on what is going on the tongues of people from the sayings of the Prophet Mohammed Peace and Blessing Be upon Him. Ibn Aldepa was one of the leading scholars of the tenth Hijiri century. He had enriched the Islamic library with his books, which amounted to twenty two books, most notably his book “Differentiating the good from the bad on what is going on the tongues of people from the sayings of the Prophet Mohammed Peace and Blessing Be upon Him”, which was a summary of his teacher Al Sakhawi’s book (The good purposes) with additions that he added to the book, where he distinguished in this book these sayings that are well-known on tongues between what is acceptable and unacceptable. If it is not a saying of the Prophet, he would clarify it, if it is fabricated, or a well-known proverb among people, or a wisdom, or has no origin. This book, despite the limited number of its pages, is very useful for knowledge-seekers’ students and researchers, where the author shortened the speech of the previous authors on the provisions on well-known sayings among the tongues of the people. The summary was meaningful; he made it approachable and easy for those who are interested in this discipline.

Key words:The Methodology of Ibn Aldepa, Differentiating the good from the bad

المقدمة:

لقد تكفل الله بحفظ القرآن الكريم من التحريف والتزييف والتبديل، وبما أن السنة النبوية هي الشارحة والمبينة للقرآن الكريم فقد شملها هذا الحفظ من الله سبحانه وتعالى فقيض الله لها رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه دافعوا ونافحوا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبينوا كل ما صح عن رسول الله ومالم يصح، وأفنوا أعمارهم في ذلك من فجر الإسلام وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وكان الإمام ابن الديبع أحد هؤلاء الرجال المدافعين عن سنة رسول الله . صلى الله عليه وآله وسلم . فصنف عدة مصنفات في فنون عديدة كما سنرى ذلك في هذا البحث إن شاء الله ومن أهم تلك المصنفات (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث) .

ولما كان الأمر هو: تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث أمر في غاية الأهمية؛ لأنه إصدار أحكام في ذلك كان لابد من دراسة منهج الإمام ابن الديبع في هذا الكتاب، ومعرفة جهوده العظيمة التي بذلها. وإظهاراً لمآثره العلمية التي تركها لفرد المكتبة الإسلامية بتلك المؤلفات العظيمة النافعة.

لذا اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه إلى مبحثان وخاتمة:

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن الديبع وكتابه تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث.

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن الديبع في كتابه تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن الديبع وكتابه تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن الديبع:

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته: ترجم له شيخه السخاوي فقال: هو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر بن عمر بن محمد بن عمر بن علي بن يوسف بن أحمد ابن عمر الشيباني الزبيدي الشافعي سبط اسماعيل بن محمد بن أحمد بن مبارز، ويعرف بابن الديبع -بمهملة مفتوحة بعدها تحتانية ثم موحدة مفتوحة وآخره مهملة ،. وهو لقب لجده الأعلى علي بن يوسف، ومعناه بلغة النوبة الأبيض. [1]. وسبب نسبتهم إلى الديبع هو: أن والد علي يوسف بن أحمد بن عمر كان له ثلاثة أولاد وهم علي وعبد الله وأحمد خرجوا ذات يوم يلعبون مع الصبيان كعادتهم ولوالدهم عبد نوبي يقال له جوهر فقال له سيده المذكور ادع لي سيدك علي فقال ديبع ديبع على سبيل الاستفهام فقال نعم فخرج يناديه ديبع ديبع فسمعه الصبيان فنادوه به فلزمه هذا اللقب ولزم ذريته من بعده فلا يعرفون إلا به [2].

والزبيدي: نسبة إلى مدينة زبيد، وهي: مدينة عظيمة باليمن بينها وبين صنعاء أربعون فرسخاً [3]، والشافعي نسبة إلى الإمام الشافعي . رحمه الله تعالى . لأن الإمام ابن الديبع . رحمه الله تعالى . ممن تبع مذهب الإمام الشافعي، ومما يدل على تمذهبه وميله للمذهب الشافعي قوله مبالغةً في مصنفات النووي: أَيهَا السالك نهج الْمُصْطَفى ... تَابعا سنته فِي كل حِين ... غير كتب النَّوَوِيّ لَا تعتمد ... وتنزه فِي رياض الصَّالِحين. [4]. وكنيته أبو محمد [5].

ثانياً: مولده ونشأته : ترجم لنفسه فقال . رحمه الله ورضي عنه . في آخر كتابه بغية المستفيد بأخبار زبيد: [6] فقال : كان مولدي بمدينة زبيد المحروسة في يوم الخميس الرابع من شهر الله الحرام المحرم أول سنة ست وستين وثمانمائة، بمنزل والدي فيها، وغاب والدي عن مدينة زبيد في آخر السنة التي ولدت فيها ولم تره عيناي قط، ونشأت في حجر جدي لأمي العلامة الصالح العارف بالله تعالى شرف الدين أبي المعروف إسماعيل بن محمد مبارز الشافعي رحمه الله، وانتفعت بدعائه لي في أوقات الإجابة وغيرها، وهو الذي حدب علي ورباني واطعمني وسقاني وكساني وواساني وعلمني وأوصاني جزاه الله عني بالإحسان، وقابله بالرحمة والرضوان وكان رحمة الله تعالى يؤثرني حتى على أولاده الذين لصلبه آثره الله بحبه وقربه .ويواصل ابن الديبع كلامه قائلاً: ثم أني تعلمت القرآن الكريم عند سيدي الفقيه نور الدين علي ابن أبي بكر خطاب كان الله له حتى بلغت سورة يس وانتفعت به كثيراً، وظهرت نجابتي عنده، ثم انتقلت إلى سيدي وخالي الفقيه العلامة جمال الدين أبو النجباء محمد الطيب ابن إسماعيل مبارز جزاه الله تعالى عني خيراً. فلما رأى نجابتي أمرني بنقل القرآن العظيم من أول سورة البقرة إلى آخره فقرأته عنده شرفاً واحداً حتى ختمته وحفظته بذلك الشرف عن ظهر القلب وأنا ابن عشر سنين ولله الحمد. ويواصل ابن الديبع كلامه قائلاً: ثم توفى الله والدي ببندر الديو من بلاد الهند في أواخر سنة

(1) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ج4، ص104، رقم الترجمة (295)، وانظر ترجمته في غاية المطلوب وأعظم المنة والمطلوب: ص 127.

(2) الحموي، محمد أمين، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت،ج3،ص 192.

(3) ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار،دار الشرق العربي، ج1، ص189.

(4) العيدروس، محي الدين عبد القادر، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ، ص:197.

(5) المصدر نفسه: ص: 191.

(6) المصدر نفسه، ص: 191،192، 193.، وانظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مرجع سابق، ج4، ص104، رقم الترجمة (295).

ست وسبعين، ولم يحصل لي من ميراثه سوى ثمانية دنانير ذهباً. ثم أخذت بعد ختم القرآن على خالي المذكور في علم القراءات السبع فنقلت الشاطبية، ثم قرأت القراءات عنده مفردة ومجموعة، وتم لي ذلك بحمد الله وعونه، ثم أخذت في علم العربية على خالي المذكور، وعلى غيره وأخذت عليه خصوصاً في علم الحساب والجبر والمقابلة والمساحة والفرائض والفقه حتى انتفعت في كل علم منها، ثم قرأت كتاب الزبد في الفقه للإمام شرف الدين البازري على شيخنا الإمام العلامة الصالح المعمر تقي الدين مفتي المسلمين أبي حفص عمر بن محمد الفتى بن معيبد الأشعري رحمه الله قراءة بحث وتحقيق وفهم وتدقيق في سنة ثلاث وثمانين وثمانمائة.

ثم بعد ذلك أخذ ابن الديبع يتنقل في طلب العلم ما بين زبيد، وبيت الفقيه، ومكة المكرمة والمدينة المنورة، ثم مكث مدة في بلاط الدولة الطاهرية، وكان السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري يجله ويحسن إليه وعندما قتل هذا السلطان رثاه بقصيدة، ومازال مستمراً على الإفادة في مدينة زبيد وملازمته بيته ومسجده حتى توفي سنة 944هـ[(1)].

ثالثاً: منزلته العلمية: بلغ الإمام ابن الديبع منزلة عالية من العلم فقال عنه شيخه السخاوي: وهو فاضل يقظ راغب في التحصيل والاستفادة نفع الله به [(2)]. وقال العيدروس : الشيخ الإمام الحافظ الحجة المتقن شيخ الإسلام علامة الأنام الجهبذ الإمام مسند الدنيا أمير المؤمنين في حديث سيد المرسلين خاتمة المحققين شيخ مشايخنا المبرزين أبو محمد عبد الرحمن بن علي الديبع الشيباني العبدري وجيه الدين الشافعي العالم الفاضل مُلْحق الأواخر بالأوائل، انْتَهَت اليه رئاسة الرحلة فِي علم الحَدِيث وقصده الطّلبَة من نواحي الأَرْض [(3)]، وقال الغزي : الشيخ الإمام العلامة، الأوحد المحقق الفهامة، محدث اليمن ومؤرخها، ومحيي علوم الأثر بها وحيد الدين أبو الفرج الشيباني[(4)] وقال ابن العماد الحنبلي: وبالجملة فإنه كان أوحد عصره علماً وعملاً وحفظاً واتقاناً وضبطاً ومعرفة بأسماء الرجال وجميع علوم الحديث بحيث كان مسند الدنيا [(5)]وقال الحموي : امام المحدثين والقراء وامام أهل التدريس والاقراء إماماً عَاملاً عالماً فَاضلاً كَامِلاً [(6)] وقال أبو المعالي: الإمام العلامة الحبر الحافظ [(7)]. وقال زبارة: وكان خاتمة المحدثين والقراء، وإمام أهل التدريس والإقراء [(8)]، وقال الكتاني: هو الإمام حافظ اليمن ومسنده ومؤرخه ومحيي علوم الأثر به [(9)].هذه هي منزلة ابن الديبع العلمية .

رابعاً: مصنفاته: لما كان الإمام ابن الديبع موسوعة علمية في الحديث والتاريخ والسيرة، والأدب فقد ظهر ذلك في مؤلفاته في هذه العلوم، فهو يُعد بحق محدث اليمن ومؤرخها وأديبها وخاتمة حفاظ الحديث في اليمن، ومن أبرز مؤلفاته:

1. تيسير الوصول إلى جامع الأصول، مطبوع في أربعة مجلدات، بتحقيق حامد عبد الله المحلاوي التميمي، منشورات: دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

2. تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على الألسنة من الحديث، تحقيق محمد عثمان الخشت، طبعة، دار الهدى للطباعة والنشر. عين مليلة الجزائر.

---

(1) انظر: الحبشي، عبدالله بن محمد، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، من منشورات المجمع الثقافي في أبو ظبي، سنة 2004 م. ص 60، بتصرف.

(2) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مرجع سابق، ج4، ص105، رقم الترجمة (295).

(3) النور السافر عن أخبار القرن العاشر، مرجع سابق، ص: 191، 199.

(4) الغزي، نجم الدين محمد، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1418 هـ. 1997 م،ج2،ص 156

(5) العكري، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط،دار بن كثير، دمشق، 1406هـ. ج3ص 193.

(6) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، مرجع سابق، ص 192.

(7) ديوان الإسلام مرجع سابق،ج2،ص 265.

(8) زبارة، محمد بن محمد، ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع،دار المعرفة، بيروت،ج2ص179.

(9) الكتاني، محمد عبد الحي، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي -بيروت،ط 2، 1982م، ج1،ص 412.

3. أحسن السلوك في نظم من ولي مدينة من الملوك، أرجوزة، مخطوط، يوجد منه عدة نسخ منها في مكتبة الحبشي، وأخرى في دار الكتب المصرية 11 تاريخ، وثالثة في مكتبة باريس 5832، ورابعة بالمتحف البريطاني 1283، ونسخ أخرى متعددة، طبعت مع بغية المستفيد [1]

4. أسانيد ابن الديبع، عن شيخه الشرجي، عن نفس الدين العلوي. مخطوط. بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، المكتبة الغربية 86 مجاميع [2].

5. الأحاديث القدسية، مخطوطة، سنة 997ه، بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، المكتبة الغربية. [3].

6 العقد الباهر في تاريخ دولة بني طاهر، ألفه للملك الظافر عامر بن عبد الوهاب الطاهري، وفي مكتبة الجامع الغربية كتاب بعنوان تاريخ بني طاهر لمؤلف مجهول لعله نفس كتابنا هذا وهو برقم 115 [4]، وهو مختصر من كتابه بغية المستفيد فِي أخبار مدينة زبيد [5]

7 . الفضل المزيد على بغية المستفيد، ذيل به كتابه السابق، مخطوط في أيا صوفيا رقم 2988، وأخرى بمكتبة رضا برامبور، رقم 3623، ومكتبة جدة، رقم 2/206، طبع سنة 1404ه [6]، قلت: وطبع بتحقيق محمد عيسى صالحية، الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982م.

9. أولو الأربة في معرفة أحكام الحسبة، مخطوط المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة 98 مجاميع [7]. قلت: ويمكن أنه بغية الإربة في معرفة احكام الحسبة، مطبوع، بتحقيق: طلال بن جميل الرفاعي، مركز احياء التراث الإسلامي، ط 1، 2002م.

10. بغية المستفيد في أخبار زبيد، مخطوط، سنة 985ه بمكتبة باريس رقم 6069، ونسخ متعددة نشره جوهانسن سنة 1828م في 300 صفحة، وطبع أيضاً بتحقيقنا سنة 1401ه [8]. وهو: تاريخ ارض اليمن، مطبوع في مدينة بون سنة 1828م[9]

11. تحفة الزمن بفضائل اليمن، مخطوط، وفي مكتبة الأمبروزيانا، رسالة بعنوان فضائل اليمن لابن الديبع لعلها نفس الكتاب المشار إليه هنا، وهي برقم 170، ومصورة بمعهد المخطوطات العربية، وأخرى في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء المكتبة الغربية، طبع أخيراً [10].

12. تسهيل المرتقي لتناول المنتقي (ذيل 275، والمنتقي في أحاديث الأحكام لابن تيمية). مخطوط [11].

13. حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار، مطبوع، تحقيق عبد الله ابراهيم الأنصاري، 1984م، وفي الدوحة، ط2، مطابع قطر الوطنية سنة 1403ه.

14. التحفة اللطيفة في نظم أحاديث البعثة الشريفة [12].

(1) الحبشي، عبدالله محمد ا مصادر الفكر الإسلامي في اليمن،،طبع على نفقة إدارة إحياء التراث العربي بدولة قطر، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1408ه . 1988م. ص 478.

(2) المصدر نفسه: ص 55.

(3) المصدر نفسه: ص 55.

(4) المصدر نفسه، من منشورات المجمع الثقافي في أبو ظبي، سنة 2004م: ص 484.

(5) النور السافر عن أخبار القرن العاشر، مرجع سابق، ص: 194، البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م،ج1،ص 545.

(6) المصدر السابق: ص484.

(7) المصدر نفسه: ص 223.

(8) المصدر نفسه: ص484.

(9) ادوارد كرنيليوس فانديك،اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية،صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي،الناشر: مطبعة التأليف، مصر، 1313 هـ، 1896 م،ص: 84.

(10) المصدر السابق: ص478.

(11). المصدر نفسه: ص 55. وفهرس الفهارس، مرجع سابق، ج 4، ص 94، 95.

(12) المصدر نفسه: ص 55.

15. سرور المؤمنين بمولد النبي الأمين، طبع بالهند سنة 1312هـ، وتكررت طبعاته [1]، قلت: وهو مطبوع بعنوان (مولد ابن الديبع)، بتحقيق: د/ محمد بن علوي المالكي الحسني.

16. غاية المطلوب وأعظم المنة فيما يغفر الذنوب ويوجب الجنة، مخطوط، دار الكتب المصرية برقم 1651، طبع [2]. قلت: بتحقيق رضا محمد صفي الدين السنوسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط1، 1419هـ.

17. قرة العيون في أخبار اليمن الميمون، مخطوط سنة 1115هـ بمكتبة على أميري رقم (12372)، وأخرى بدار الكتب المصرية، خ 1002 برقم 1355، وثالثة بمكتبة الحرم المكي 71 تاريخ، ورابعة بمكتبة المؤرخ زبارة، طبع أخيراً [3] مطبوع، بتحقيق محمد بن علي الأكوع، المكتبة السلفية في القاهرة [4].

18. كشف الكربة في شرح دعاء أبي حربة، مخطوط، بمكتبة الجامع الكبير صنعاء.32 مجاميع، وأخرى في المكتبة الغربية، كتب حديثة، وثالثة بمكتبة الأحقاف، ح سنة 1164هـ برقم 2741 مجاميع [5].

19. مصباح مشكاة الأنوار من صحاح حديث المختار "مختصر مشكاة المصابيح". مخطوط بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة 82حديث [6]. قلت: مطبوع. بتحقيق: د/ علي حسين البواب.

20. جامع خواص القرآن، مخطوط، بمكتبة الجامع الكبير صنعاء، المكتبة الغربية 3 علوم خفيه [7].

21. نشر المحاسن اليمانية في خصائص اليمن ونسب القحطانية، تحقيق احمد راتب حموش، دار الفكر، 1413 هـ -1992 م.

22. إتحاف اللبيب بإسراء الحبيب، مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء المكتبة الغربية [8].

خامساً: شيوخه: تتلمذ الإمام ابن الديبع على عدد كبير من المشايخ قال عن نفسه: ولي بحمد الله تعالى غيره [9] مشايخ كثيرون يزيدون على العشرين أضربت عن ذكرهم إيثارً للاختصار، ولئلاً يسأم مطالع هذا الكتاب ومحصله من التطويل والإكثار [10] وكان من أبرزهم:

1. الفقيه نور الدين علي ابن أبي بكر خطاب.
2. الفقيه العلامة جمال الدين أبو النجباء محمد الطيب ابن إسماعيل مبارز.
3. الإمام العلامة الصالح المعمر تقي الدين مفتي المسلمين أبي حفص عمر بن محمد الفتى بن معيبد الأشعري.
4. الإمام العلامة المحدث بقية أهل اليمن زين الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي
5. الإمام الصالح المقري ولي الله تعالى جمال الدين أبي أحمد الطاهر ابن أحمد عمر ابن جغمان.
6. الإمام الأوحد الصالح ذي الفنون العديدة والمآثر الحميدة برهان الدين أبي اسحاق إبراهيم بن أبي القاسم بن جغمان.
7. الشيخ الإمام حافظ العصر مسند الدنيا فريد الوقت شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري الشافعي [1] هؤلاء شيوخه الذين ذكرهم في كتابه: بغية المستفيد بأخبار زبيد، حيث ترجم لنفسه ترجمة واسعة، ولم تذكر في أي كتاب من كتبه أو ممن ترجم له، ونقل هذه الترجمة العيد روس في كتابه النور السافر عن أخبار القرن العاشر.

---

(1) المصدر نفسه: ص93 ص.
(2) المصدر نفسه ص318.
(3) المصدر نفسه: ص477.
(4) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، دار العلم للملايين، ط15، مايو 2002 م، ج 8، ص 329.
(5) المصدر السابق: ص319.
(6) المصدر نفسه: ص55.
(7) المصدر نفسه، من منشورات المجمع الثقافي في أبو ظبي،سنة 2004 م: ص 325.
(8) المصدر نفسه، طبعة، بيروت، ص 93.
(9) أي: غير أبو العباس زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجبي . ابن الديبع، عبدالرحمن بن علي، غاية المطلوب وأعظم المنة فيما يغفر الله به الذنوب ويوجب الجنة،تحقيق د/ رضا محمد صفي الدين السنوسي،مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1419هـ.1998م، ص 119.
(10) المصدر نقسه: ص 123.

8 . جده لأمه اسماعيل بن ابراهيم بن بكر الشويري، [2]

9. القاضي العلامة العدل الفقيه محمد بن عبد السلام الناشري [3]

سادساً: تلاميذه: أخذ عنه الأكابر وقصده الطلبة من نواحي الأرض، ومن أشهرهم:

1. الطاهر بن الحسين بن عبد الرحمن الأهدل جمال الدين بركة المسلمين الطالبين [4].
2. أبو العباس أحمد بن علي المزجاجي الحنفي شهاب الدين [5].
3. عبد الرحمن بن عبد الكريم بن إبراهيم بن علي بن زياد الغيثي [6].
4. عبد الرحمن بن عبد الكريم بن زياد الإمام العلامة الفقيه وجيه الدين [7].
5. محمد بن أحمد بن محمد بن احمد العجل [8].
6. صالح بن صديق النمّازي بالنُّون والزاي الخزرجي الأنصاري الشافعي [9]
7. الشيخ الكبير السيد شيخ بن عبد الله العيدروس الحسيني الحضرمي [10].

سابعاً: حجه : حج ثلاث مرات الأولى في سنة ثلاث وثمانين وثمانمائة، والثانية في أواخر سنة خمس وثمانين وثمانمائة، والثالثة في سنة ست وتسعين وثمان مائة، وفي هذه الحجة التقى بشيخه السخاوي في مكة المكرمة وأخذ عنه شتى أنواع العلوم : قال عن نفسه : ثم حججت الحجة الثالثة في سنة ست وتسعين وثمانمائة وزرت بعد الحج قبر سيدنا رسول الله . صلى الله عليه وسلم . في أواخر ذي الحجة منها، ثم رجعت إلى مكة المشرفة في المحرم من سنة سبع وتسعين وثمانمائة، فمنَّ الله علي بلقاء الشيخ الإمام حافظ العصر مسند الدنيا فريد الوقت شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري الشافعي فيها فصحبته وانتفعت به، وأخذت عليه في علم الحديث النبوي ... [11]

ثامناً: نماذج من شعره: له في الأربعين النووية:

أيها الطالبون علم حديث ... هذه أربعون حقاً صحيحة
كلها غير سبعة فحسان ... فاعتمدها فأنها لصحيحة

ومنه في صحيح البخاري ومسلم:

تنازع قوم في البخاري ومسلم ... لدي وقالوا أي ذين يقدم
فقلت لقد فاق البخاري صحة ... كما فاق في حسن الصناعة مسلم

ومنه أيضاً فيهما:

قالوا لمسلم سبق ... قلت البخاري جلا
قالوا تكرر فيه ... قلت المكرر أحلا [12]

---

(1) النور السافر عن أخبار القرن العاشر، مرجع سابق، ص: 193،194،نقلاً عن بغية المستفيد بأخبار زبيد.
(2) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مرجع سابق،ج4، ص104، رقم الترجمة (295).
(3) المصدر السابق، ص 196.
(4) المصدر نفسه: ص: 399.
(5) المصدر نفسه: ص: 230.
(6) المصدر نفسه: ص: 273.
(7) ديوان الإسلام، مرجع سابق،ج2،ص 400.
(8) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، مرجع سابق، ج3ص350.
(9) الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت،ج1ص 284.
(10) الحسني الطالبي، عبد الحي بن فخر الدين، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، دار ابن حزم - بيروت، لبنان، ط1، 1420 هـ، 1999م، ج4ص352.
(11) النور السافر عن أخبار القرن العاشر، مرجع سابق، ص: 193، 194.
(12) المصدر نفسه: ص 197.

تاسعاً: وفاته: توفي في ضحى يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر رجب الحرام سنة أربع وأربعين وتسعمائة، [1]، وصلي عليه بمسجد الأشاعرة، ودفن بتربة باب سهام عند قبة الشيخ إسماعيل الجبرتي، وخلف ولده علياً يقرأ الحديث عوضه في جامع زبيد الكبير [2] رحمه الله رحمة واسعة وغفر الله لنا وله.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث

أولاً: مكانة الكتاب ومنزلته بين من سبقه من دراسات: يُعد كتاب تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث واحداً من أهم الكتب في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لما لمؤلفه من المكانة العلمية وجهوده في الدفاع عن سنة رسول الله . صلى الله عليه وسلم .، وهذا الكتاب اللطيف الحجم الغزير العلم، اختصر فيه مؤلفه الإمام ابن الديبع كتاب شيخه الإمام السخاوي (المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة)،والمقصود باختصاره أنه ذكر في كل حديث من أخرجه،ومرتبة الحديث، ولم يعرّج على تفاصيل الكلام عن رجاله أو بيان سبب ضعفه أو تركه، أما الأحاديث فلم يحذف منها شيئاً [3]، وقد أحسن الاختصار وأجاده، واستوفى في هذه الصفحات المعدودة أركان ذلك الكتاب، وزاد عليه زيادات تبلغ ثلاثمائة واثنين وعشرين (322) حديثاً، وميز هذه الزيادات بقوله في أولها : قلت، وفي آخرها والله أعلم، فصار عدد أحاديث الكتاب ألفاً وستمائة وتسعة وسبعين (1679) حديثاً، ورتب كتابه هذا على حروف الهجاء كأصل الكتاب، حيث رتب الإمام السخاوي الأحاديث في كتابه المقاصد الحسنة على حروف الهجاء، ثم رتبها ترتيب آخر على الأبواب الفقهية في آخر الكتاب، حتى لا يلومه أحد كما قال، ولكن تلميذه ابن الديبع التزم ترتيب واحد في اختصار كتاب شيخه وهو الترتيب على حروف الهجاء ولم يتابعه في الترتيب على الأبواب الفقهية .

وممن اختصر ولخص المقاصد الحسنة . هذا الكتاب العظيم . الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد السلام المنوفي، تلميذ السخاوي (ت 931 هـ)، وسماه (الدرّة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة)، والشيخ أبي الحسن علي بن محمد المنوفي (ت 939 هـ) تلميذ السيوطي في كتاب (الوسائل السنية من المقاصد السخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية)، والشيخ محمد بن عمر اليمني المشهور(ببحرق) (ت 930هـ)، وسماه (تحرير المقاصد عن الأسانيد والشواهد)، والشيخ أحمد بن عبد الله بن أحمد الوزير اليمني (ت 985هـ) في كتابه (تحرير مختصر المقاصد الحسنة في تخريج الأحاديث الدائرة على الألسنة)، والزرقاني (ت1122هـ) في كتابه (مختصر المقاصد الحسنة)، والشيخ إسماعيل العجلوني (1162هـ) في كتاب سماه (كشف الخفاء ومزيل الإلباس مما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس)، وضم إليه زيادات [4] .

ولأهمية كتاب ابن الديبع فقد جاء من بعده محمد بن درويش الشهير بالحوت البيروتي (ت1276هـ) وأختصره في كتابه المسمى "أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب" جرد فيه مؤلفه أحاديث ابن الديبع التي أختصرها من كتاب "المقاصد الحسنة"، وزاد عليها زيادات، ثم قام ولده عبد الرحمن بعد وفاة والده فضم الزيادات إلى الأصل ورتبها كلها على حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة [5]، ولأهمية هذا الكتاب أيضاً فقد اعتنى بتحقيقه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه كلٌ من:

1. محمد عثمان الخشت، طبعة، دار الهدى للطباعة والنشر. عين مليلة الجزائر، . وهذه هي الطبعة التي اعتمدت عليها في هذا البحث .، وقدم له مقدمة بين فيها جهود العلماء في علم الحديث، ومنها جمع الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، ثم

---

(1) المصدر نفسه: ص: 191.

(2) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، مرجع سابق،ج2،ص 157.

(3) الطحان، محمود،أصول التخريج ودراسة الأسانيد،مكتبة المعارف للنشر، الرياض، ط3، 1417هـ. 1996م.ص 63.

(4) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، مقدمة محقق المقاصد الحسنة،محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ، 1985م.، وانظر: مقدمة تحقيق تمييز الطيب من الخبيث، محمد عثمان الخشت، ص 8.

(5) ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر الشيباني، تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور عل ألسنة الناس من الحديث، تحقيق محمد عثمان الخشت،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. عين مليلة الجزائر. مقدمة المحقق، ص 8.

عرف بالمؤلف، وبكتاب شيخه السخاوي (المقاصد الحسنة في بيان كثيران الأحاديث الدائرة على الألسنة)، ث عرف بكتاب تمييز الطيب من الخبيث، ثم قام بترقيم أحاديثه، وخرجها من مظانها.

2. الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، وقد اعتمد المحقق بشكل رئيس على مخطوطة بقلم المؤلف وقدم له مقدمة بين فيها التعريف بالمؤلف وبالكتاب، ثم قام بترقيم أحاديث الكتاب، وشرح مفرداته المبهمة، وبيَّن درجة كل حديث، وخرَّجه من أمهات كتب الحديث المختلفة، وزوَّده بفهارس علمية مفيدة.

3. الشيخ صبحي حسن حلاق، قال: وقد قمت بتحقيقه وتخريج أحاديثه، والتعليق عليه [(1)].

وهناك طبعات أخرى غير محققه منها: طبعة دار الكتاب العربي بيروت لبنان، تاريخ الطبع 1405هـ، ومنها، طبعة. محمد علي صبيح، القاهرة، تاريخ الطبع 1347هـ.

أما المخطوطات فمنها، مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء [(2)].

ثانياً: سبب تأليفه الكتاب: ذكر المؤلف أن سبب تأليفه هذا الكتاب هو طلب الاختصار لأن الهمم قد قصرت ومالت إلى طلب الاختصار، وليسهل حفظه على من يريد هذا العلم قال المؤلف في مقدمته لهذا الكتاب: [(3)] أما بعد :فإني وقفت على كتاب المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث الدائرة على الألسنة لشيخنا الإمام الحافظ الحجة أبي الخير شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي القاهري، رحمه الله تعالى وأجزل ثوابه، وجعل جنة الفردوس . على حسن عمله . مآبه، لكنه رحمه الله تعالى أطاله، وبالغ في تطويله، بما تضعف مطالعته، فضلاً عن تحصيله، والهمم في هذا الزمان قاصرة الذيل، ولها إلى المختصرات انحراف وميل .

ورأيت شيخنا رحمه الله يورد الترجمة، ويذكر ما ورد في معناها، وما يقارب فحواها. والمقصود الكلام على نفس الترجمة، وتبين ما وردفيها للطالب حتى يفهمه، فجردت في هذا المختصر فوائده، وقيدت فيه أوابده وبذلت بذلك جهد المقل، وتجنبت التطويل ما يضجر أو يمل، وتبعته في جميع ما ذكره من التصحيح والتمريض، وتركت ما وراء ذلك من الكلام الطويل العريض.

وغرضي تقريبه للطالبين، وتيسيره على الراغبين، والله تعالى يصلح المقصد، وينفع بما فيه من الفوائد.

وجعلته على الحروف تبعا لأصله. وأرجو من الله تعالى أن ينفعني ببركة هذا العلم وأهله.

وقد أخبرني بالكتاب المذكور شيخنا المقدم ذكره، فيما شافهني به بالمسجد الحرام تجاه بيت الملك العلام في أوائل سنة سبع وتسعين وثمانمائة، فأسأل الله تعالى أن يجزيه أحسن الجزاء ويكافئه.

ولي في هذ المختصر زيادات يسيرة ميزتها عن كلام شيخنا بقولي في أولها: (قلت)، وفي آخرها والله أعلم. وسميت هذا الكتاب (تمييز الطيب من الخبيث ممايدور على ألسنة الناس من الحديث). وأسأل الله تعالى أن يوفقني للصواب فيما أقول وافعل، فهو حسبي، وبه توفيقي، وعليه أتوكل.

ثالثاً: أقسام الكتاب: لم يقسم الإمام كتابه، ولم يشر إلى ذلك، ولكن المتتبع لكتابه يجده مقسماً إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المقدمة بين فيها المؤلف أهمية كتاب شيخه السخاوي (المقاصد الحسنة) وسماعه لهذا الكتاب من شيخه بالمسجد الحرام مشافهة، ثم بين سبب اختصاره لهذا الكتاب، ومنهجه في تأليفه، وتسمية لكتابه.

القسم الثاني: وهو الأهم ويعد صلب الكتاب وموضوعه الرئيس حيث بدأ كتابه بالأحاديث التي تبدأ بحرف الهمزة وأنهاه بالأحاديث التي تبدأ بحرف الياء.

---

(1) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير، تحقيق مَحَمَّد صُبْحِي بن حَسَن حَلّاق، مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض، السعودية، ط1، 1433 هـ -2012 م، مقدمة المحقق، ج 1ص 51.

(2) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، مرجع سابق، طبعة، ص 55.

(3) تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور عل ألسنة الناس من الحديث، مرجع سابق، ص 17، 18.

وأمَّا القسم الثالث: فكان عبارة عن خاتمة طويلة بعض الشيء أورد فيها كلام شيخه السخاوي مما أشتهر من لقاء بعض الأئمة ونحوهم لبعض، وكذا تصانيف لأناس، وقبور لأقوام ذوي جلالة، مع بطلان ذلك كله. ثم ذكر انه فرغ من اختصاره في أربعة أيام آخرها ضحى يوم الخميس الثاني عشر من شهر رمضان سنة ست وتسعمائة سوى أحرف يسيره ألحقها بعد ذلك، وذلك بمدينة زبيد من اليمن الميمون [1]

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن الديبع في كتابه تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهج ابن الديبع في إيراد الأحاديث:

التزم الإمام بن الديبع في إيراد الأحاديث في كتابه "تمييز الطيب من الخبيث" ما يأتي:

1. اتبع منهج شيخه السخاوي في ترتيب الأحاديث على حروف الهجاء سواء الأحاديث التي أختصرها من كتاب شيخه (المقاصد الحسنة) أو الزيادات التي زاد عليها كما أشرنا سابقاً حيث أدخل هذه الزيادات ضمن الكتاب الأصل ولم يفردها مستقلة.

2. قال في مقدمة كتابه أنه ميز الزيادات التي زادها على كتاب شيخه بقوله: قلت في أولها وفي آخرها والله أعلم. ولكن هناك عدة أحاديث لم يلتزم هذا المنهج فلا يقول في بدايتها قلت، ولكن يقول في آخرها والله أعلم فيُعتقد أنها من أحاديث شيخه، وعند الرجوع إلى كتاب شيخه تبين أنها من زياداته وليس من أحاديث شيخه مثال ذلك: حديث: «من ردعن عرض أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيامة» أخرجه الترمذي، عن أبي الدرداء به مرفوعاً وحسنه. والله أعلم [2].

مثال آخر: حديث: «من قتل دون ماله فهو شهيد». رواه أبوداود، والترمذي، والنسائي، وصححه الترمذي. والله أعلم [3].

مثال آخر: حديث: «من لا يرحم لا يرحم». في صحيح البخاري، من حديث أبي هريرة. والله أعلم [4]. الملاحظ في هذه الأمثلة خلوها في بدايتها من قوله: قلت، وإثبات في آخرها قوله: والله أعلم. وهذا مخالف لمنهجه الذي بينه في مقدمة كتابه.

3. حذف الأسانيد منها كشيخه، واكتفى بذكر المتن بقوله حديث: كذا ويورد متن الحديث مثاله: قلت: وحديث: «الغنى اليأس مما في أيدي الناس». أورده أبو نعيم في الحلية، والقضاعي عن ابن مسعد به مرفوعاً والله تعالى أعلم [5].

مثال آخر: قلت: وحديث: "غيروا الشيب، ولا تشبهوا باليهود"، رواه أحمد، والنساء، عن الزبير. والترمذي عن أبي هريرة ولأحمد أيضاً عن أنس رفعه: "غيروا الشيب، ولا تقرّبوه السواد". والله تعالى أعلم [6].

مثال آخر: قلت: وحديث: ((فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم)) رواه الترمذي عن أبي أمامه به مرفوعاً، وحسنه والله تعالى أعلم [7].

4. الغالب عليه ذكر عقب كل حديث المصادر التي أخرجته بدون تحديد مكانه بالضبط في هذه المصادر، كما يحرص كثيراً على بيان راوي الحديث من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. مثاله: قلت: حديث: «ما تلف مالٌ في بر ولا بحر إلا بحبس الزكاة». رواه الطبراني في الأوسط عن عمر به مرفوعاً والله أعلم [8].

مثال آخر: قلت: وحديث: «ما تواد اثنان في الله فيفرق بينهما إلاّ بذنب يحدثه أحدهما». رواه البخاري في الأدب المفرد عن أنس به مرفوعاً. والله أعلم [1].

---

(1) تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور عل ألسنة الناس من الحديث، مرجع سابق، ص 315.
(2) المصدر نفسه: ص262 (1374).
(3) المصدر نفسه: ص269 (1414).
(4) المصدر نفسه: ص276 (1459).
(5) المصدر نفسه: ص181 (898).
(6) المصدر نفسه: ص 181(899).
(7) المصدر نفسه: ص 183 (909)
(8) المصدر نفسه: ص 228 (1178).

مثال آخر: قلت: حديث: «ما أحسن الله خلق رجل ولأخلقه فتطعمه النار». رواه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في الشعب، عن أبي هريرة به مرفوعاً. والله أعلم [(2)].

المتأمل في هذه الأمثلة ذكر مصادر الحديث الأصلية دون تحديد موضعها بالضبط كما هو معروف في تخريج الحديث عند أهل الفن، وأيضاً اهتم ببيان مخرج الحديث من الصحابة.

5. يهتم بشواهد الحديث إذا كان له شواهد: مثاله قلت: حديث «أمتي أمةٌ مرحومة، مغفور لها، متاب عليها». رواه الحاكم في الكنى عن أنس، وله ولأبي داود عن أبي موسى: «أمتي هذه أمةٌ مرحومة ليس عليها عذاب في الأخرة، عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل والبلايا». والله أعلم [(3)].

مثال آخر: قلت: وحديث: «إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي عليه مالا يعطي على العنف». رواه البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، عن ابن مغفل. وابن ماجه، وابن حبان عن أبي هريرة به مرفوعاً. والله تعالى أعلم. [(4)] .

مثال آخر: قلت: وحديث: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَتِه عَلَيْهِ». رواه البيهقي عن عمران بن حصين به مرفوعاً. قلت: وفي الترمذي وحسنه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعاً: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» [(5)].

ففي هذه الأمثلة أهتم ابن الديبع بإيراد الحديث ثم أتبعه بذكر شواهده لما للشواهد من أهمية في تقوية الحديث.

6. لا يقول: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . في بداية الأحاديث، وإنما يكتفي بقوله: قلت وحديث كذا، ثم يسوق الحديث، وتخريجه وراويه من الصحابة، وهذا في كل الأحاديث بلا استثناء، ويلحظ ذلك من الأمثلة السابقة واللاحقة.

7. يبين أن الحديث مرفوع فيذكر الحديث، ثم يقول مرفوعاً إذا كان كذلك وهو الغالب ولا داعي لتكرار الأمثلة على ذلك ويكفي الأمثلة السابقة واللاحقة كلها لا تخلو من قوله :(مرفوعاً)، وإذا كان الحديث مرفوع من طريق وموقوف من طريق أخرى يبن ذلك وهو نادر جداً. وله مثال واحد فقط وهو:

. قلت: حديث: «أطفال المشركين خدم أهل الجنة». رواه الطبراني في الأوسط عن أنس مرفوعاً، وسعيد بن منصور في سننه عن سلمان موقوفاً. والله تعالى أعلم [(6)].

وإذا كان الحديث مرسلاً بين ذلك وهي أربعة أحاديث فقط وهي:

. قلت: وحديث «أحبّ العباد إلى الله تعالى أنفعهم لعباده» أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن الحسن البصري مرسلاً. والله تعالى أعلم [(7)].

. قلت: وحديث: «إذا أدهن أحدكم فليبدأ بحاجبيه؛ فإنه يذهب بالصداع». رواه ابن السني، وأبو نعيم في الطب، وابن عساكر، عن قتادة مرسلاً. والله تعالى أعلم [(8)].

. قلت: وحديث: «إن الله غيور يحب الغيور، وإن عمر غيور». رواه ابن رستم في الإيمان عن أبي عبد الرحمن بن أبي رافع به مرسلاً. والله تعالى أعلم [(9)].

---

(1) المصدر نفسه: ص 229 (1179).
(2) المصدر نفسه: ص229 (1181).
(3) المصدر نفسه: ص 63 (217).
(4) المصدر نفسه: ص 76(292).
(5) المصدر نفسه: ص80 (319).
(6) المصدر نفسه: ص48 (146).
(7) المصدر نفسه: ص 25 (33).
(8) المصدر نفسه: ص31 (61).
(9) المصدر نفسه: ص76 (295).

. قلت: حديث: «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن السواك بعود الريحان، وقال إنه يحرك عرق الجذام». رواه الحارث بن أبي أسامة، عن سمرة بن حبيب مرسلاً. والله تعالى أعلم [1].

8. خرج جميع الأحاديث الواردة في الكتاب إلاَّ ستة أحاديث فقط لم يخرجها وهي ثلاثة أقسام، القسم الأول لم يخرجها وسكت عنها وهي حديثان هما:

. قلت: حديث: «إنما سمي الإنسان إنسان؛ لأنه عهد إليه فنسي» [2].

. قلت: حديث: «المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر في سبعة أمعاء» والله تعلى أعلم [3].

القسم الثاني يورد له حديث بمعناه فيقول: هو معنى حديث كذا ويخرجه، مثاله:

. قلت: حديث: «ينصف الله الجماء من ذات القرنين». هو معنى ما رواه مسلم عن أبي هريرة: «لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء». والله تعالى أعلم [4].

مثال آخر: قلت: حديث: «الناس بالناس». ليس بحديث، بل هو معنى الحديث الصحيح: «أمتي كالبناء أو كالبنيان يشد بعضه بعضاً» الحديث والله أعلم [5].

مثال آخر: قلت: حديث: «زكاة الجاه إغاثة اللهفان». لم أراه بهذا اللفظ، وورد بمعناه أحاديث منها: «أفضل صدقة اللسان الشفاعة تفك بها الأسير، وتحقن بها الدم، وتجر بها المعروف والإحسان إلى أخيك، وتدفع عنه الكريهة». أخرجه الطبراني في الكبير، والبيهقي في الشعب، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه تعالى. والله أعلم [6].

القسم الثالث: أنه مشتهر على الألسنة ولم يعلمه من المرفوع إلى رسول الله وهو حديث واحد هو:

. قلت: حديث: «إن الله يستحيي أن ينزع السر من أهله». يدور على الألسنة كثيراً وما علمته في المرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ والله تعالى أعلم [7].

9. لم يبن غريب الحديث في كل كتابه سواء الأحاديث التي أختصرها عن شيخه أو زياداته إلاّ حديثاً واحداً من زياداته وهو:

. قلت: حديث: «من وُقي شر لقلقه، وقبقبه، وزبزبه، وجبت له الجنة». رواه البيهقي في الشعب، عن أنس به مرفوعاً. واللقلق: اللسان، والقبقب: البطن. والله تعالى أعلم [8].

10. بيانه للحديث أنه ليس بحديث بل من الأمثال السائرة مثاله: حديث: «طالب القوت ما تعدى». قلت: ليس بحديث، بل هو من الأمثلة السائرة. والله تعالى أعلم [9]

مثال آخر: حديث «من جد وجد» قلت: وليس بحديث، بل هو من الأمثلة السائرة. والله تعالى أعلم [10].

مثال آخر: حديث «من حسن المرافقة الموافقة». قلت: وليس بحديث، بل هو من الأمثلة السائرة. والله تعالى [11].

المطلب الثاني: منهج ابن الديبع في الحكم على الأحاديث: تميز منهج ابن الديبع في الحكم على الأحاديث بما يأتي:

(1) المصدر نفسه: ص288 (1531).
(2) المصدر نفسه: ص 69 (251).
(3) المصدر نفسه: ص 283 (1499).
(4) المصدر نفسه: ص 314 (1679).
(5) المصدر نفسه: ص284 (1505).
(6) المصدر نفسه: ص 144(682).
(7) المصدر نفسه: ص 81 (323).
(8) المصدر نفسه: ص 276 (1455).
(9) المصدر نفسه: 165(803).
(10) المصدر نفسه: ص 259(1356).
(11) المصدر نفسه: ص 259(1356).

1. أحكام نقلها عن غيره، وهو الأغلب مثاله: قلت: حديث «اقرأوا على موتاكم يس». رواه أبو داود، والنسائي، عن معقل بن يسار مرفوعاً. وصححه ابن حبان، والله تعالى أعلم [1].

مثال آخر قلت: وحديث «لا قطع في ثمر ولا كثر». رواه أحمد وأصحاب السنن، من حديث رافع بن خديج به مرفوعاً، وصححه الترمذي، وابن حبان. والله تعلى أعلم [2].

مثال آخر قلت: وحديث «لا وصية لوارث» رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وحسنه أحمد والترمذي من حديث أبي أمامة الباهلي به مرفوعاً، وقواه ابن خزيمة، وابن الجارود [3].

2. أحكام أصدرها بنفسه مثاله: قلت: حديث «ارحموا ترحموا، واغفروا يغفر لكم». رواه أحمد بإسناد جيد، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. والله تعالى أعلم [4].

مثال آخر: قلت حديث: «إنما تنصرون وترزقون بضعفائكم». رواه أبو داود، بإسناد جيد، عن أبي الدرداء به مرفوعاً [5].

مثال آخر قلت: وحديث «لا تُمارِ أخيك، ولا تمازحه، ولا تعده موعداً فتخلفه». أخرجه الترمذي، عن ابن عباس به مرفوعاً. وفي سنده ضعيف. والله تعالى أعلم [6]. نلاحظ في هذه الأمثلة أن منهج الإمام ابن الديبع الذي اتبعه في بيان درجة الأحاديث والحكم عليها انقسمت إلى قسمين: قسم أحكام نقلها عن غيره، وهو الأغلب، وقسم أحكام أصدرها بنفسه وهو قليل.

المطلب الثالث: منهج ابن الديبع في الإحالات:

. إحالاته في الكتاب: وهي تنقسم إلى قسمين: إحالته إلى ما تقدَّم، أو إلى ما يأتي، من الأحاديث.

أولاً الإحالة إلى ما تقدم: مثاله قلت: وحديث «إذا قاتل أحدكم فليتجنب الوجه». متفق عليه من حديث أبي هريرة، وقد تقدم بلفظ «إذا ضرب». بدل «إذا قاتل». والله أعلم [7].

مثال آخر: قلت: وحديث: «التكلف حرام». لا أعلمه بهذا اللفظ، بل في صحيح البخاري عن عمر رضي الله تعالى عنه قال: نهينا عن التكلف. وتقدم في الهمزة [8].

مثال آخر: «العرفاء في النار». مضى في: إن العرافة حق من الهمزة. والله تعالى أعلم [9].

ثانياً الإحالة إلى ما يأتي: مثاله قلت: حديث: «إن المسافر وما على» قلت: يأتي في: «لو علم الناس» [10].

مثال آخر: قلت: وحديث: «تزوجوا الودود الولود إني مكاثر الأنبياء يوم القيامة». يأتي في: تناكحوا قريباً وقد رواه أحمد من حديث أنس به مرفوعاً وصححه ابن حبان [11].

مثال آخر: قلت: وحديث «العقوبة من جنس العمل». يأتي: في حرف الميم [12]. هذه الأمثلة على الإحالات التي استخدمها ابن الديبع في الأحاديث التي زادها على شيخه.

---

(1) المصدر نفسه: ص 53 (176).

(2) المصدر نفسه: ص 302 (1611).

(3) المصدر نفسه: ص 303(1617).

(4) المصدر نفسه: ص40 (106)

(5) المصدر نفسه: ص 68 (247).

(6) المصدر نفسه: ص300 (1596).

(7) المصدر نفسه: ص37 (88).

(8) المصدر نفسه: ص 103 (454).

(9) المصدر نفسه: ص 173(843).

(10) المصدر نفسه: ص83 (336).

(11) المصدر نفسه: ص 100(434).

(12) المصدر نفسه: ص147 (856).

المطلب الرابع: منهج ابن الديبع في التعليقات على شيخه:

للإمام ابن الديبع تعليقات لا بأس بها على شيخه الإمام السخاوي ويمكن أن تقسم إلى فروع

الفرع الأول: تعليقه على الأحاديث التي بيض لها شيخه . أي التي أوردها في كتابه المقاصد الحسنة ولم يخرجها ولم يبين درجتها، ولم يتكلم عليها بشيء .، وقد علق عليها بما يناسبها مثاله: «إذا أكلتم فأفضلوا». بيض له شيخنا ولم يتكلم عليه. قلت: وفي صحيح البخاري من شربه صلى الله عليه وآله وسلم الفضلة من اللبن في حديث أبي هريرة، وكذا سلت القصعة في الحديث الصحيح، يرده. والله تعالى أعلم [1].

مثال آخر: قلت: حديث. «ما عاقبت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه». بيض له شيخنا ولم يتكلم عليه، قلت: لم أره مرفوعاً ومعناه صحيح. والله تعالى أعلم [2].

. مثال آخر: حديث «المصائب مفاتيح الأرزاق». ترجم له شيخنا ولم يتكلم عليه. قلت: لم يرد مرفوعاً بهذا اللفظ. والله تعالى أعلم[3]. نلاحظ في هذه الأمثلة الثلاثة أنها غير مخرجه ومبيضه من قبل شيخه، علق عليها. الإمام ابن الديبع بما يناسبها.

الفرع الثاني: إ يراده للشواهد مثاله: حَدِيث: «خِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ». أخرجه ابن ماجه مرفوعاً عن عبد الله بن عمرو. قلت: وأخرجه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث لفظه: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم، خلقاً، وخياركم خياركم لنسائهم» وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. والله تعالى أعلم بالصواب [4].

مثال آخر: حَدِيث: «الشَّاهِدُ يَرَى مَا لا يَرَى الغائب». أخرجه أحمد من حديث علي، وكذا أبو نعيم في الحلية، وغيرهما. قلت: وأخرجه مسلم، من حديث أنس رضي الله تعالى عنه، في حديث طويل. والله تعالى أعلم [5].

مثال آخر: حَدِيث: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الاثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الاثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلاثَةَ، وَطَعَامُ الثَّلاثَةِ يَكْفِي الأَرْبَعَةَ» متفق عليه عن أبي هريرة مرفوعًا، بدون الجملة الأولى، ولكن بها ترجم البخاري. قلت: وفي صحيح مسلم عن جابر مرفوعاً «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِى الِاثْنَيْنِ وَطَعَامُ الِاثْنَيْنِ يَكْفِى الأَرْبَعَةَ وَطَعَامُ الأَرْبَعَةِ يَكْفِى الثَّمَانِيَةَ». والله تعالى أعلم [6]. نلاحظ في هذه الأمثلة أنَّ الإمام ابن الديبع أتى لكل حديث من هذه الأحاديث بشاهد يؤيده، وميز كلامه من كلام شيخه بقوله في أوله قلت، وفي آخره والله تعالى أعلم.

الفرع الثالث: إضافة تخريج زائد على ما خرجه شيخه مثاله: حَدِيث: «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّه، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبُّوكَ». أخرجه الحاكم في صحيحه، والبيهقي في الشعب، وغيرهما؛ عن سهل بن سعد الساعدي به مرفوعاً. وقال الحاكم صحيح: الإسناد. قلت: رواه ابن ماجه بسند حسن. والله تعالى أعلم [7].

. مثال آخر: حَدِيث: «مَنْ حَمَلَ سِلْعَتَهُ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الْكِبَرِ». أسنده القضاعي، والديلمي عن جابر به مرفوعاً، قلت: ورواه البيهقي في الشعب عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ الترجمة. والله تعالى أعلم. [8]

. مثال آخر حَدِيث: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، يروى كما علقه البخاري بصيغة التمريض عن الحسن عن غير واحد مرفوعاً ... قلت: ورواه أصحاب السنن إلاَّ الترمذي، وصححه أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، والله أعلم [9]. نلاحظ في هذه الأمثلة

(1) المصدر نفسه: ص 32(65).

(2) المصدر نفسه: ص231 (1193).

(3) المصدر نفسه: ص 243(1268)

(4) المصدر نفسه: ص126 (578).

(5) المصدر نفسه: ص153 (732).

(6) المصدر نفسه: ص 166(808).

(7) المصدر نفسه: ص 42(115)

(8) المصدر نفسه: ص 260(1367).

(9) المصدر نفسه: ص52 (172).

تخريج الإمام السخاوي لهذه الأحاديث تخريجاً مختصراً، فزاد تلميذه الإمام ابن الديبع تخريجاً آخر زيادة على تخريج شيخه بقوله: قلت ورواه فلان.

الفرع الرابع: التعليق على الإحالات: والإحالات هنا هي إحالات لما تقدم فقط ولا يوجد غيرها مثاله: حَدِيث: «الْعِلْمُ فِي الصِّغَرِ كَالنَّقْشِ فِي الْحَجَرِ». رواه البيهقي في المدخل عن الحسن البصري من قوله، وكذا رواه البزار بلفظ: «طلب الحديث في الصغر». ورواه الطبراني في الكبير مرفوعاً لأبي الدرداء بسند ضعيف: «مثل الذي يتعلم في صغره كالنقش في الحجر، ومثل الذي يتعلم في كبره كالذي يكتب على الماء». قلت: وقد تقدم في الحاء من رواية الخطيب بلفظ: «حفظ الغلام الصغير كالنقش في الحجر» الحديث. والله تعالى أعلم بالصواب [1].

مثال آخر: حَدِيث: «لَهَدْمُ الْكَعْبَةِ حَجَرًا حَجَرًا أَهْوَنُ مِنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِ». قال شيخنا: لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن في معناه ما عند الطبراني في الصغير عن أنس رفعه: من آذى مسلما بغير حق فكأنما هدم بيت اللَّه، وما رواه النسائي من حديث بريدة مرفوعاً: «لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل مؤمن بغير حق». ورواه الترمذي، وقال: روى مرفوعاً وموقوفاً. قلت: وقد قدمت كل حديث منها في حرفه معزواً إلى مخرجه. والله تعالى أعلم [2].

مثال آخر: حَدِيث: «لا تَغْضَبُوا فِي كَسْرِ الآنِيَةِ، فَإِنَّ لَهَا آجَالا كَآجَالِ الأَنْفُسِ» أخرجه الديلمي. قلت: وقد تقدم قريباً بلفظ «لا تضربوا إماء كم على كسر إنائكم». وله شواهد والله تعالى أعلم [3].

الفرع الخامس: الحكم على الأحاديث التي لم يبن درجتها شيخه: وينقسم هذا الحكم إلى قسمين، القسم الأول نقل كلام العلماء في ذلك وهو الغالب عليه ذلك مثاله: حديث «الخراج بالضمان» رواه أحمد، وأصحاب السنن الأربعة، عن عائشة مرفوعاً. قلت: وضعفه البخاري وأبو داود، وصححه ابن خزيمة وابن حبان. والله تعالى أعلم [4].

مثال آخر: حَدِيث: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ»، رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث الحسن عن سمرة به مرفوعاً، ورواه أبو داود، والترمذي بلفظ: «حتى تؤدي»، والحسن مختلف في سماعه من سمرة، وزاد فيه «أكثرهم»، ثم نسي الحسن فقال: «هو أمينك لا ضمان عليه»، قلت: وقد صححه الحاكم، وحسنه الترمذي. والله تعالى أعلم [5].

مثال آخر: حَدِيث: «قُلِ الْحَقَّ وَإِنْ كَانَ مرَّاً»، رواه أحمد عن أبي ذر به مرفوعاً. وله شواهد عند البيهقي. قلت: وقد صححه ابن حبان في حديث طويل. والله تعالى أعلم [6].

. القسم الثاني حكم على الحديث بنفسه مثاله: حَدِيث: «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ»، رواه الديلمي عن أنس به مرفوعاً، وفي الباب عن الحسن بن علي وأبي هريرة. قلت: وأخرجه البزار عن أنس مرفوعاً، وبإسناد حسن. والله تعالى أعلم [7]

مثال آخر: حَدِيث: «مَنْ يخطب الحسناء يعطي مَهْرَهَا». كلام صحيح يشير إليه قوله تعالى {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}. قلت: ليس بحديث ومعناه صحيح. والله تعالى أعلم [8].

مثال آخر: حَدِيث: «لَوْ عَاشَ إِبْرَاهِيمُ لَكَانَ نَبِيًّا»، قال النووي في تهذيبه: هذا الحديث باطل، ... قلت: قد أخرجه ابن ماجه وغيره، من حديث ابن عباس، قال: لما مات إبراهيم ابن النبي . صلى الله عليه وآله وسلم . وقال: «إن له مرضعاً في الجنة،

(1) المصدر نفسه: ص175 (863).
(2) المصدر نفسه: ص211 (1082).
(3) المصدر نفسه: ص298 (1587).
(4) المصدر نفسه: ص124 (561).
(5) المصدر نفسه: ص176 (870).
(6) المصدر نفسه: ص189 (948).
(7) المصدر نفسه: ص168 (817).
(8) المصدر نفسه: 276(1461).

ولو عاش لكان صديقاً نبياً، ولو عاش لاعتقت أخواله من القبط، وما استرق قبطي». وفي سنده أبو شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي، وهو ضعيف. والله تعالى أعلم [(1)]. ففي هذه الأمثلة بين درجة الحديث بنفسه.

الفرع السادس: تعليقه على شيخه بأحاديث مما تدور على ألسنة الناس: مثاله: حديث «شهادة المرء على نفسه بشهادتين»، ليس بحديث، ولكنه صحيح المعنى بالنظر إلى الإقرار. قلت: وأما ما يدور على الألسنة من قولهم: (شهادة المرء على نفسه بسبعين). فلا أصل له. والله تعلى أعلم [(2)].

مثال آخر: حَدِيث: «طِينَةُ الْمُعْتَقِ مِنْ طِينَةِ المعتِقِ». رواه ابن بلال والديلمي، عن ابن عباس به مرفوعاً. ...قلت: والذي يدور على الألسنة «طينة العبد من طينة مولاه». والمعنى واحد والله أعلم [(3)].

مثال آخر: حَدِيث: «مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا سَلَّطَهُ اللَّه عَلَيْهِ»، ابن عساكر في تاريخه من جهة الحسن بن علي بن زكريا عن سعيد بن الجبار الكرابيسي عن حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن زر عن ابن مسعود به مرفوعاً، وابن زكريا هو العدوي، متهم بالوضع، فهو آفته، والذي يدور على الألسنة معناه، وهو: «من أعان ظالماً أحزن به» والله أعلم [(4)]. فهنا علق الإمام ابن الديبع على شيخه بأحاديث مما تدور على ألسنة الناس سواء كانت هذه الأحاديث صحيحة أم غير صحيحة.

الفرع السابع: تعليقه على شيخه بقوله: قال شيخنا كذا: وهو كثير، ويسوق كلام شيخه على الحديث مثاله: حَدِيث: «أَخِفُّوا الْخِتَانَ وَأَعْلِنُوا النِّكَاحَ،». قال شيخنا: لا أصل للأول، والثاني سيأتي في محله [(5)].

. مثال آخر: حَدِيث: «الْبَشَاشَةُ خيرٌ مِنَ القِرى». قال شيخنا: لا أَعْرِفُهُ [(6)].

. مثال آخر: حَدِيث: «بُشِّرَ الْقَاتِلُ بِالْقَتْلِ». قال شيخنا: لا أَعْرِفُهُ أَيْضًا [(7)]. نلاحظ في هذه الأمثلة لفظة قال شيخنا . أي السخاوي . ثم يورد كلام شيخه على الحكم على الحديث بما يناسبه.

الخاتمة:

بعد هذا التجوال مع منهج ابن الديبع توصلت إلى النتائج الآتية:

1. الإمام ابن الديبع عالم كبير؛ فهو محدث ومؤرخ وفقيه وشاعر وأديب، أثرى المكتبة الإسلامية بمصنفات قيمة بلغت اثنين وعشرين مصنفاً في فنون مختلفة.
2. يُعد إمام المحدثين في اليمن في عصره، مسند الدنيا أمير المؤمنين في حديث سيد المرسلين، ومحيي علوم الأثر به. وانْتَهَت إليه رئاسة الرحلة فِي علم الحَدِيث، وقصده الطّلبَة من نواحي الأَرْض.
3. يُعد كتاب تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة ألناس من الحديث واحداً من الكتب المهمة التي بينت الأحاديث المشتهرة على الألسنة الناس. ولأهمية هذا الكتاب فقد أعتنى بتحقيقه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه أكثر من محقق، وطبع أكثر من طبعة.
4. الإمام ابن الديبع صاحب منهج علمي دقيق حيث بين منهجه الذي سار عليه في مقدمة كتابه، إلا أن هناك بعض القصور في هذا المنهج لم يلتزم به، وكان ذلك في الزيادات التي أضافها إلى كتاب شيخه فقد ألزم نفسه في المقدمة بتمييز هذه الزيادات بقوله قلت في أولها، وفي آخرها والله أعلم. ولكن هناك عدة أحاديث لم يلتزم فيها هذا المنهج فلا يقول في بدايتها قلت، ولكن يقول في آخرها والله أعلم.

---

(1) المصدر نفسه: ص 214(1095).
(2) المصدر نفسه: ص156 (754).
(3) المصدر نفسه: ص169 (821).
(4) المصدر نفسه: ص 251(1310).
(5) المصدر نفسه: ص 28(48).
(6) المصدر نفسه: ص 93(389).
(7) المصدر نفسه: ص93 (390).

5. اتبع منهج شيخه السخاوي في ترتيب الأحاديث على حروف الهجاء سواء الأحاديث التي اختصرها من كتاب شيخه (المقاصد الحسنة) أو الزيادات التي زاد عليها حيث أدخل هذه الزيادات ضمن الكتاب الأصل ولم يفردها مستقلة.

6. الغالب عليه ذكر عقب كل حديث المصادر التي أخرجته بدون تحديد مكانه بالضبط في هذه المصادر، كما حرص كثيراً على بيان راوي الحديث من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

7. خرج جميع الأحاديث الواردة في الكتاب إلاَّ ستة أحاديث فقط لم يخرجها.

8. منهج الإمام ابن الديبع الذي اتبعه في بيان درجة الأحاديث والحكم عليها انقسمت إلى قسمين: قسم أحكام نقلها عن غيره، وهو الأغلب، وقسم أحكام أصدرها بنفسه وهو قليل.

9. لا بن الديبع تعليقات على شيخه السخاوي كثيرة، منها ما يتعلق بالأحاديث التي بيض لها شيخه . أي التي أوردها في كتابه المقاصد الحسنة ولم يخرجها ولم يبين درجتها، ولم يتكلم عليها بشيء، ومنها إضافة تخريج زائد على ما خرجه شيخه، ومنها التعليق على الإحالات، ومنها الحكم على الأحاديث التي لم يبين درجتها شيخه، ومنها تعليقه على شيخه بأحاديث مما تدور على ألسنة الناس، ومنها تعليقه على شيخه بقوله: قال شيخنا كذا وهو كثير، ويسوق كلام شيخه على الحديث.

أما التوصيات فنوصي الباحثين والدارسين بدراسة مناهج الأئمة الأعلام في مؤلفاتهم وإبراز جهودهم العلمية في جميع الفنون الإسلامية وإظهارها للعيان.

كما نوصي المحققين والمهتمين بالتراث الإسلامي بتحقيق المخطوطات التي لا تزال حبيسة المكتبات العامة والخاصة خاصة مخطوطات الجامع الكبير بصنعاء، هذه المكتبة التي تعتبر مخزن فقط لا أحد يستفيد منها أو يعلم ما بداخلها.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

قائمة المصادر والمراجع

. ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر الشيباني، تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور عل ألسنة الناس من الحديث، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع . عين مليلة الجزائر. مقدمة المحقق.

. ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي، غاية المطلوب وأعظم المنة فيما يغفر الله به الذنوب ويوجب الجنة، تحقيق د/ رضا محمد صفي الدين السنوسي، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1419هـ.1998م.

. ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الأسفار، الناشر: دار الشرق العربي.

. ادوارد كرنيليوس فانديك، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي، الناشر: مطبعة التأليف (الهلال)، مصر، عام النشر: 1313 هـ -1896 م.

. البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، 1951م.

. الحبشي، عبد الله محمد ا مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث العربي بدولة قطر، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1408هـ . 1988م.

. الحبشي، عبدِالله بن محمد، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، من منشورات المجمع الثقافي في أبو ظبي، سنة 2004م.

. الحسني الطالبي، عبد الحي بن فخر الدين، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1420 هـ، 1999م.

. الحموي، محمد أمين، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت.

. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، دار العلم للملايين، ط15، مايو 2002 م.

. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق، محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ -1985م.

. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

. الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت.

. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، التحبير لإيضاح معاني التيسير، تحقيق محمد صبحي حلاق، مكتبة الرشد الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1433 هـ -2012 م.

. الطحان، محمود، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، ط3، 1417هـ. 1996م.

. العكري، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، 1406هـ

. العيدروس، محي الدين عبد القادر، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ.

. الغزي، نجم الدين محمد، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418 هـ، 1997.

. الكتاني، محمد عبد الحي، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1982م.

. زبارة، محمد بن محمد، ملحق البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت.

التجربة الأخلاقية و الجمالية في فكر إخوان الصفاء

أ.العيد مختاري - أ.د لعموري عليش

المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة

الملخص: إن التراث العربي الإسلامي، يتضمن الكثير من المواضيع القديمة الجديدة، التي تظل محور اهتمام المفكرين والفلاسفة والباحثين على مدى الأزمنة والعصور، فيتغير الزمن وتتعاقب الأيام، ويبقى السؤال هاجسا معرفيا في مثل تلك المواضيع والقضايا ذات الاهتمام الإنساني، ومن بين متفلسفة الإسلام نجد فرقة إخوان الصفاء التي أبدت الرأي في العديد من القضايا الفلسفية، ومن أهمها التجربة الأخلاقية والجمالية من خلال العوامل المؤثرة فيها كالصداقة والسعادة والعشق والموسيقى وهي صفات تميز الإنسان على غيره من الكائنات.

ABSTRACT : The Arab and Islamic heritage comprises a lot of old and new topics which remain the subject matter of the thinkers, the philosophers and the scholars over the ages and periods. Thus, time changes but day after day the question remains a cognitive obsession in such topics and issues of humanitarian concern. Among the philosophers of Islam, we find the Brethren of Purity’s group that it illustrates a view on many philosophical issues, mainly the moral and aesthetic experience through the influential factors such as happiness, love and music which indicate how humans are unique compared to all other creatures.

تمهيد:

إن شرف النفوس وسموها يكون في الوصول بالإنسان إلى إنسانيته الكاملة خلافا في ذلك بين الطبيعة البشرية القائمة على الغرائز والهوى والطبيعة الإنسانية القائمة على العقل المنتج للعلم، وعلى الحرية الباطنية الداخلية التي يعبر الإنسان من خلالها على قدرته الإبداعية والعملية كما تتحقق إنسانية الإنسان من خلال الفضائل الأخلاقية والتذوق الجمالي والفني.

1- ماهية الأخلاق:بغض النظر عن المصدر الأساسي التي استقى منه إخوان الصفاء القيم الأخلاقية، فلقد أعطوا أهمية كبيرة للأخلاق، وللفضائل التي تعلي من شأن الإنسان و ترفع من قيمه الإنسانية، فالإنسان سلوك قبل كل شيء فهو خلق فاضلا، وفي فصل يعقدونه في قابلية الإنسان جميع الأخلاق : يركزون فيه على أن الإنسان خليفة الله في الأرض " ...فبدأ أولا ربنا تعالى فبنى لخليفته هيكلا من التراب عجيب البنية، ظريف الخليقة مختلف الأعضاء، كثير القوى ثم ركبها وصورها في أحسن صورة من سائر الحيوانات، ليكون بها مفضلا عليها، مالكا لها، منصرفا فيها، كيف يشاء...فقرن ذلك الجسد الترابي بنفس روحانية ...فتهيأ له قبول جميع سائر الأخلاق وتعلم جميع العلوم والآداب والرياضيات والمعارف والسياسات ....."[1]. من هذا الأساس الروحاني يبني إخوان الصفاء نظرتهم الأخلاقية للإنسان، باعتبار الإنسان لا يمكنه أن يحقق صورته الإنسانية إلا من خلال أحد مقوماتها الأساسية وهو السلوك الأخلاقي.

كيف حلل إخوان الصفاء الفعل الأخلاقي؟ وما هي العوامل المؤثرة في ذلك؟

أ- العوامل المؤثرة في الأخلاق:

من العوامل المؤثرة في اختلاف الأخلاق، ونشأتها في رأي إخوان الصفاء، من جهة أخلاط أجسادهم، ومزاج أخلاطها، ومن جهة ثانية تربة بلدانهم واختلاف الأهوية وبشيء من التفصيل تطرق إخوان الصفاء إلى هذه العوامل جميعا.

1- أخلاط الجسد: ركب جسد الإنسان من أربعة طباع: رطب، ويابس، وحار، وبارد، ولا تحقق للجسم الصحة، إلاّ باتزان هذه الأخلاط معنى ذلك متى اعتدلت الأخلاط الأربعة اعتدلت أخلاق الإنسان واستقام أمره[2].

وتدخل هذه الأخلاط، البلغم، والدم والمرة السوداء، والمرة الصفراء[1]. والإنسان عندهم قابل لجميع الأخلاق، وقد تغلب عليه صفة خلقية معينة، وهذا تبعا لمزاج أخلاطه وعلى هذا الأساس قسم الإخوان الطبع إلى أربعة أقسام:

1-إخوان الصفاء: الرسائل، تحقيق بطرس البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1957، الجزء الأول، صفحة 297.

2 - إخوان الصفاء: الرسائل، صفحة 300-301

أ- **محرورو الطبع(الطبع الحار):** يكونون في أكثر أحوالهم شجعان، أسخياء النفوس، متهورين في الأمور المخوفة، قليلي الثبات والتأني في الأمور، مستعجلي الحركة، شديدي الغضب، سريعي المراجعة، قليلي الحقد، أذكياء حادي الخواطر، جيدي التصور.

ب- **المرطوبون (الطبع الرطب):** ذوو طبع بليد، وقلة ثبات على الأمر، لينو الجانب، سمحاء النفوس، طيبو الأخلاق، سهلي القبول، سريعو النسيان، كثيرو التهور.

ج- **يابسو المزاج (الطبع اليابس):** من صفاتهم الصبر في الأعمال، الثبات في الرأي، عسر القبول، والغالب على طبعهم، الحقد والغل، والصبر والبخل، والإمساك والحفظ.

د- **المبرودون (الطبع البارد):** بليدو الذهن، غليظو الطبع، ثقيلو الأرواح، غير ناضجي الأخلاق[2].

ولعل ميل إخوان الصفاء إلى هذا التصنيف والذي يبدو فيه، تأثرهم بالفكر اليوناني وخاصة التصنيفات المذكورة سابقا، والتي تعود إلى جالينوس الطبيب اليوناني. إلى طرق صحيحة لاختيار الأتباع بطريقة أفضل.

2- تأثير البيئة الطبيعية: إن التغيير في البيئة الجغرافية وأهويتها يؤثر في أخلاق الإنسان لأن البلدان تختلف في قربها أو بعدها عن المناطق الحارة أو الباردة أو من جهة الشمال، أو الجنوب، أو الغرب، أو الشرق، أو من حيث الارتفاع أو الانخفاض، أو على سواحل البحار أو شطوط الأنهار، أو في البراري، أو القفار.....). كما تختلف أهوية البلدان، وهذا من حيث تصاريف الرياح، بالإضافة إلى تأثير الأبراج وحركتها، والنتيجة أن الاختلاف في أمزجة البشر يؤدي إلى اختلاف أخلاق الناس، وطباعهم وألوانهم، ولغتهم وعاداتهم وآرائهم، ومذاهبهم، وأعمالهم، وصناعتهم، وسياستهم، وهذا مما يؤدي إلى انفراد أمة بصفات وأشياء لا يشاركها فيها غيرها وضربوا لذلك أمثلة، فالذين يولدون في البلاد الحارة، فإن الغالب على باطن أمزجة أبدانهم البرودة، أما الذين يولدون في المناطق الباردة، يكون الغالب على أمزجة أبدانهم، الحرارة، لأن الحرارة والبرودة ضدان لا يجتمعان[3]. و دليلهم في ذلك أن الذين يقطنون في المناطق الحارة، كالحبشة والزنج، والنوبة، وأهل السند وأهل الهند احتراق ظهورهم وأجسادهم، سواد جلودهم، وتجعد شعورهم، وبرودة في بواطن أبدانهم، وبياض عظامهم، وأسنانهم، واتساع عيونهم، ومناخرهم، وأفواههم والعكس بالنسبة للبلدان الشمالية، رغم تأثير التربة وأهوية البلاد على أخلاق الإنسان إلا أن تأثيرها يبقى "محدودا مقارنة بتأثير النجوم"[4].

3- التنشئة الاجتماعية: العادات الجارية بالمداومة والأدوار الاجتماعية التي ينشأ عليها الإنسان، فالأساتذة والمعلمون، والآباء والأمهات والعادات، والدين ينقلها هؤلاء نتيجة لتعودهم عليها، ويصبح ما شب عليه والوسط الذي عاش فيه وكأنه جبلة[5].

4 - تأثير النجوم والكواكب:إذا كانت العوامل السابقة، التي أتي على ذكرها إخوان الصفاء، تؤثر في أخلاق الإنسان، فإن تأثيرها محدود، وتعتبر فروعا مقارنة بتأثير النجوم والكواكب، التي تعتبر الأصل، فالذين يولدون بالبروج النارية مثل المريخ، تغلب عليهم الحرارة وقوة الصفراء، والذين يولدون تحت تأثير الزهرة فإن الغالب على أبدانهم الرطوبة والبلغم، وكذلك الذين يولدون بالبروج الترابية فإن الغالب على أمزجة أبدانهم اليبوسة والمرة السوداء[6].

تبعا لرأي إخوان الصفاء، فإن الإنسان خير بطبعه لكن العوامل المحيطة به هي التي تؤدي إلى أن يظل خيرا أو يصبح شريرا، ونشير إلى أن رسائل إخوان الصفاء تحتوي على الكثير من التناقضات، والسبب الراجح في اعتقادنا، هو تعدد كتاب الرسائل هذا من جهة ومحاولة الإخوان التوفيق بين الآراء والمذاهب التي عج بها القرن الرابع للهجرة رغم ميل إخوان

---

[1] - نفس المصدر السابق، صفحة 300.

[2] - إخوان الصفاء: الرسائل، صفحة 299

[3] - إخوان الصفاء: الرسائل، صفحة 303.

[4] - نفس المصدر السابق، صفحة 404

[5] - إخوان الصفاء: الرسائل، صفحة 307

[6] - نفس المصدر السابق، صفحة 304

الصفاء إلى القبول بفطرية الأخلاق، لكن يؤكدون القدرة على تعديلها وقابليتها للانتقال من حال إلى حال، من حال النقص إلى حال الكمال ولا يأتي ذلك إلا بالعلم والمعرفة.

- **الأخلاق المطبوعة والأخلاق المكتسبة:** بدأ إخوان الصفاء بتعريف ما اصطلحوا عليه بالأخلاق المركزة في الجبلة "وهي تهيؤ ما في كل عضو من أعضاء الجسد يسهل به على النفس إظهار فعل من الأفعال، أو عمل من الأعمال، أو صناعة من الصنائع، أو تعلم علم من العلوم أو أدب من الآداب، أو سياسة من غير فكر أو روية[1].

فالأخلاق المركوزة في الجبلة توجد في الجنين وهو في رحم أمه إلى غاية يوم ولادته تحت تأثير الكواكب، فهذه الأخلاق وجدت بالقوة وتظهر عند وجود السبب المؤدي إليها، فمتى كان الإنسان مطبوعا على الشجاعة مثلا سهل عليه الإقدام على الأمور المخوفة من غير فكر ولا روية، ونفس الشيء من كان مطبوعا على السخاء وكذلك العفة[2]،إن إبداع النفوس واختراعها من الله تعالى، بحيث أمرها بأسباب البقاء والحفظ ومنها الحواس المختلفة، والشعور، وحتى الأفعال الإرادية والأعمال التي يختارها الإنسان، والصنائع والسياسات، والإنسان خلق قابلا لجميع الأخلاق[3]. والغرض من كل هذا هو أن يتمكن الإنسان من التشبه بإلهه وباريه، الذي هو خليفته في أرضه، فينال بذلك الخلود في النعيم أبد الآبدين[4]... طبقا لتقسيم النفوس إلى نفس شهوانية، فأول شهواتها اللذات الحسية كالغذاء والنزوع تجاه المأكولات والمشروبات والمشتهيات، ومن القوى المنسوبة إلى النفس الحيوانية الغضبية، حب الرياسة، وحب الانتقام وكذلك الوهم والتخيل للمطالب والمنافع والحفظ والذكر لعرفان أبناء الجنس، والمخالف وإمكان الاحتراس من المضار[5]. وأما ثالث القوى فهي النفس الناطقة وتنسب لها شهوة العلوم، والمعارف والتبحر والاستكثار منها، وشهوة الصنائع والأعمال والحذق فيها، وشهوة العز والرفعة والترقي في غايات نهايتها. الاتجاه الواضح لنزعة الإخوان الأفلاطونية، أضافوا لها النفس الحكيمة وتنسب لها شهوة العلوم والمعارف، فالذهن الصافي، والفهم الجيد وذكاء النفس، وصفاء القلب وحدة الفؤاد، وسرعة الخاطر، وقوة التخيل وجودة الحفظ والتذكار، ومعرفة الروايات والأخبار، ووضع القياسات واستخراج النتائج بالمقدمات، والتكهن، والقيافة والفراسة، وقبول الوحي والإلهام، ورؤية المنامات والإنذار بالكائنات بعلم النجوم والزجر، فهي شروط للنفس الحكيمة، تعينها لبلوغ الغاية، وأما التي تنسب إلى النفس الملكية القدسية فمن شهواتها القرب من ربها وقبول الفيض، وإضافة الجود على من دونها من أبناء جنسها[6]، وهي إشارة واضحة للإمام المعصوم وعلمه.

إن الصفات السابقة الذكر تختص بكل نفس من الشهوات المركوزة فيها، أما التي تعم جميع النفوس، والتي تعتبر بمثابة قانون لجميع شهوات النفوس المركوزة في جبلتها، فهي شهوة البقاء وكراهية الفناء[7].

والأخلاق التي تؤدي إلى دفع ضرر، وجلب منفعة هي أخلاق بني الدنيا والتي يجب على الإنسان أن يعمل على قمعها وتهذيبها وهذا الأمر لمخالفته، لما جبل عليه الناس[8]. وهذا أيضا سر مخالفة كثير من الناس ما جاءت به الأنبياء.

أما الأخلاق المكتسبة، فهي تضاف إلى الإنسان نتيجة العادات والمداومة عليها واصطلح عليها إخوان الصفاء أخلاق أبناء الآخرة، وهي التي اكتسبوها، باجتهادهم، بالعقل والروية وإتباع أوامر الناموس وتأديبه. وبذلك تصبح عادة عن طريق الممارسة، وعليها يجازون بالثواب أو الجزاء وقد يسأل أحدهم هل الأخلاق دائما مكتسبة؟ إن الأخلاق المكتسبة هي أخلاق أبناء الآخرة، لأن عللهم أزيحت قبل ورودهم إلى الآخرة، وتبين لهم الطريق باحتياجهم إلى القدرة والهداية والأمر والنهي،

---

[1] - إخوان الصفاء: الرسائل، صفحة 304

[2] - نفس المصدر السابق، صفحة 305.

[3] - نفس المصدر السابق، صفحة 297

[4] - نفس المصدر السابق، صفحة 298

[5] - إخوان الصفاء: الرسائل، صفحة 313- 314

[6] - نفس المصدر السابق، صفحة 316.

[7] - نفس المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[8] - إخوان الصفاء: الرسائل، صفحة 332- 333

والوعد والوعيد والترغيب والترهيب، أما أخلاق بني الدنيا وسجاياهم، إنما جعلت مركوزة في الجبلة، لأنهم وردوا إلى الدنيا جاهلين غير مستعدين لها. الأخلاق المكتسبة تنقسم إلى قسمين: منها ما هو محمود يتكون بموجب العقل، ومنها ما يكون بموجب أحكام الدين وأوامره، ونفس الشيء ينطبق على الأخلاق المذمومة.

فالنتيجة هي أن الأخلاق المحمودة تكون أخلاق الملائكة، والمذموم منها هي أخلاق الشياطين وما أكثرها[1].

3- الصداقة وكيفية اختيار الصديق: يقول إبراهيم الكيلاني في مقدمة كتاب الصداقة والصديق لأبي حيان التوحيدي مايلي: "موضوع الصداقة قديم قدم الإنسانية، فيه تتجاوب عواطف النفس البشرية، وعلى صفحاتها تنعكس نفسيتها وروحها، أولع به الأدباء والشعراء والفلاسفة والعلماء فأمعنوا في استكناه حقيقة هذه الرابطة العجيبة وتعريفها وتحديدها وتحليل روابطها ودوافعها ونشوئها ودوامها وفسادها"[2].

ما هي الصداقة؟ ما هي شروط اختيار الصديق؟ ماذا يعني أن يبذل من أجل الصديق؟ "الصداقة أس المحبة، والأخوة أس المحبة، والمحبة أس إصلاح الأمور وإصلاح الأمور صلاح البلاد، وصلاح البلاد بقاء العالم وبقاء النسل[3].

إن اختيار الصديق عند إخوان الصفاء يجب أن يخضع لأصناف شتى من الاختبارات كأن يجرب أخلاقه، ويسأله عن مذهبه، حتى يعلم هل يصلح للصداقة، وصفاء المودة أم لا يصلح[4].

فانتقاء الصديق كانتقاء الدراهم، أو الأرض الطيبة التي تصلح للزرع والغرس، وتماما مثل أبناء الدنيا في أمر التزويج وتعتبر مسألة اختيار. الصديق من أخطر الأمور وأعظمها، لأن إخوان الصدق أعوان على أمور الدين والدنيا جميعا[5].

فوصفهم إخوان الصفاء بشتى الأوصاف، فهم قرة العين، ونعيم الدنيا وسعادة الآخرة، كما أن إخوان الصدق نصرة على الأعداء، وهم بمثابة الظهر الذي يسند عليه في السراء والضراء، وكنز مذخور إلى يوم الحاجة، وجناح خافض عند المهمات الصعبة، وسلم الصعود للمعالي ووسيلة إلى القلوب وحصن، فإذا شرف بمن فيه هذه الصفات فيجب بذل النفس والمال من أجله[6]. أما صفات الذين لا يصلحون للصداقة فقد ذكرها إخوان الصفاء لأن هناك أصناف من متغيري الطبع، خارجين عن الاعتدال، عاداتهم رديئة ومذاهبهم جائرة. يجب عدم الاغترار بمظاهر الأمور، لأن هناك من يتشكل بشكل صديق لكن حقيقة ظاهره غير حقيقة باطنه، الصداقة لا تتم بين مختلفين في الطبع، لأن الصديقين لا يجتمعان كالسخي والبخيل، فهما متضادان في الطبع، كأن يفعل السخي مما يميله عليه سخاؤه، فيراه البخيل بصورة المضيع للمال، والعكس إذا فعل البخيل شيئا بطبعه يوجبه بخله، رآه السخي بصورة من قد أتى منكرا لا يحسن فعله، وهذا يجر البخيل أن يعتقد في السخي، سخف الرأي وتضييع المال وترك النظر في العواقب، ويعتقد السخي في البخيل النذالة والدناءة وصغر النفس[7]. فاكتساب الصديق مثل اكتساب المال والذخائر، فمن الناس من يفنى عمره في طلب المال فلا يستطيع، لكن هناك من يكون مرزوقا من المال الكثير، ويحسن كسبه لكن لا يحسن المحافظة عليه، فنفس الشيء بالنسبة للإخوان والأصدقاء، وسوء الحظ وعدم مراعاة أمورهم، قد يؤدي إلى العداوة بعد الصداقة. فإذا ظفر الإنسان بصديق فيجب أن يفضله على جميع أقربائه وأصدقائه وعشيرته وجيرانه، ومن شدة مبالغة إخوان الصفاء في المحافظة على الصديق أن جعلوه أفضل من الولد الذي هو من ظهر أبيه ومن الأخ ومن الزوجة فيجب معرفة حقه وإيثاره عليهم جمعا. لكن الصداقة الحقيقية أن تكون نفس واحدة في جسدين متقابلين يسر ما يسر صديقه ويغمه ما يغمه[8].

---

[1] - نفس المصدر السابق، صفحة 334- 335.

[2] - الصداقة والصديق، أبو حيان التوحيدي، تحقيق وتعليق إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، سوريا، دمشق الطبعة الأولى سنة 1964. صفحة 13

[3] - الرسائل، الجزء الثاني، صفحة 328.

[4] - الرسائل، الجزء الرابع، صفحة 43.

[5] - الرسائل، الجزء الرابع، صفحة 44.

[6] - نفس المصدر السابق، صفحة 45

[7] - نفس المصدر السابق، صفحة 46- 47

[8] - نفس المصدر السابق، صفحة 49.

وما ينبغي أن يكون تجاه الصديق هو عدم المن عليه بالإحسان ويجب أن يعتقد أن إحسانه لنفسه، وإن أساء إليه فيجب أن يعتقد أن ذلك كان منه إليه فإذا فعل ذلك آمن منه أن يتغير عليه في يوم من الأيام بسبب من الأسباب.

4- الطريق إلى السعادة: قسم إخوان الصفاء السعادة إلى نوعين:

سعادة دنيوية، وسعادة أخروية، فالسعادة الدنيوية هي أن يبقى، كل شخص في هذا العالم ما يمكن في أفضل حالاته وأكمل غاياته، أما السعادة الأخروية فهي أن تبقى كل نفس بعد مفارقتها الجسد إلى أبد الآبدين، على أتم حالاتها وأكمل غاياتها. إن أحسن حالات النفس أن تكون عالمة بالأمور الإلهية، عارفة بالمعارف الربانية ملتذة بها مسرورة، فرحانة منعمة أبدا الآبدين خالدة سرمدية[1].

والسبيل إلى السعادة الأخروية، لا يكون إلا بتصفية النفس، وهذه التصفية تكون بتعلم العلم والمعرفة، والإرادة الصحيحة بدل الفاسدة، والتخلق بالأخلاق الفاضلة، واكتساب العادات الجميلة.

وأفضل شيء يرزق به الإنسان هو السعادة، والسعادة داخلية وخارجية، والداخلية نوعان: إحداها في الجسد والأخرى في النفس، والتي في الجسد مثل الصحة والجمال، والتي في النفس، كالذكاء، وحسن الخلق، وأما الخارجية فهي الأخرى نوعان: إحداهما مثل الزوجة والصديق، والولد والأخ والأستاذ، والمعلم، والصاحب والسلطان.

وأفضل سعادة هي الأخلاق، وهي أن يتفق لك معلم ذكي جيد الطبع حسن الخلق، صافي الذهن، ومحب للعلم، طالب للحق، غير متعصب لمذهب من المذاهب[2].والناس من حيث السعادة والشقاء على أربعة أقسام:

1- السعادة في الدين والآخرة، وهم الذين مكنوا فيه، لكن اقتصروا على القليل منه ورضوا به وقنعوا.

2- سعداء الدنيا أشقياء الآخرة، فهم الذين لم ينقادوا لأوامر الناموس ولم يتعظوا فتمتعوا وتفاخروا، وتعدوا الحدود، وتجاوزوا المقدار وطغوا وبغوا وأسرفوا.

3- أما أشقياء الدنيا وسعداء الآخرة، فهم الذين طالت أعمارهم وامتحنوا بالمصائب، واشتدت عنايتهم في طلبها، وهم يحظوا بشيء من نعيمها ولذاتها، واتبعوا أوامر الناموس، ولم يتعدوا حدوده.

4- أشقياء الدنيا والآخرة، وهم الذين بخسوا حظهم في الدنيا، ولم يتمكنوا منها وشقوا في طلبها، فعاشوا بأبدان متعبة ونفوس مهمومة، ولم يأتمروا بأوامر الناموس، ولم ينقادوا لأحكامه وتجاوزوا الحدود فنسوا الدنيا والآخرة جمعا[3].

خلاصة القول أن السعادة عند إخوان الصفاء، دنيوية وأخروية، جسمانية ونفسية، وكمال الإنسان وسعادته في سياسته لجسمه ونفسه، ولهذا يستحق اسم إنسان، ويرتقي إلى المراتب العليا، ويصبح سعيدا في الدنيا والآخرة، وهذا يشترط منه الالتزام بالأوامر الناموسية ولا يتعدى الحدود ولا يتجاوزها، ويمكن أن تصل نفسه إلى الصورة الملائكية، تلك الصورة التي لا يصلها الإنسان إلا بتطهير نفسه، وتهذيبها، ومحتوى الرسائل يهتدي به الإنسان، ويبلغ السعادة الكبرى، ويصبح من إخوان الصفاء وخلان الوفاء وأهل العدل وأبناء الحمد، وأدباء الحقائق، وأصحاب المعاني[4]. والنتيجة هي أن الإنسان يحدوه الأمل في مستقبل مشرق قائم على احترام حقوق الفرد وتقدم العلم وبذلك تسير الإنسانية نحو سعادة فكرية وخلقية واجتماعية[5].

5- الجمال عند إخوان الصفاء:

5- أ- ماهية العشق عند إخوان الصفاء: ماذا قال الحكماء في العشق؟ وكيف نشأ؟ وما الأسباب والعلل التي أدت إلى وجوده؟ وما الغرض منه؟ تساؤلات حاول من خلالها إخوان الصفاء، إعطاء مفهوم للعشق. فالعشق في نظرهم موجود في

---

[1] - الرسائل، الجزء الثالث، صفحة 516.

[2] - نفس المصدر السابق، صفحة 51.

[3] - الرسائل، الجزء الأول، صفحة 331- 332

[4] - الرسائل، الجزء الأول، صفحة 47

[5] - تيارات الفكر الفلسفي من القرون الوسطى حتى العصر الحديث، أندريه كرسون، ترجمة نهاد رضا، منشورات عويدات - بيروت، ب،ت ص 259- 274.

طباع النفس ولا يمكن تصور إنسان بدونه، وانقسم الحكماء في ماهية العشق إلى أقسام فهناك من ذمه وذكر مساوئ أهله، وزعم أنه رذيلة، غير أن هناك من ذهب إلى أن العشق فضيلة نفسانية ومدحه، وذكر محاسن أهل العشق، لكن هناك من ذهب إلى أنه مرض نفساني ومنهم من قال أنه جنون إلهي أو همة نفس فارغة، منهم من زعم أنه فعل البطالين الفارغي الهمم الذين لا شغل لهم[1]. العشق يترك النفس فارغة إلا من هم واحد، وهو هم المعشوق وذكرها له وتهيج النفس هياما بالمعشوق، لكن من يعتقد أن ذلك من فعل البطالين الذين لا شغل لهم، فقد أخطأ في نظر إخوان الصفاء ولا خبره له، ولا يعرف إلا ما تجلي له الحواس. وأما الذين قالوا بأنه مرض نفساني أو جنون إلهي، هذا مبرر من ناحية ما يتعرض له العاشق من سهر الليل، ونحافة الجسم، مثل ما يتجلى من المريض تماما[2].

أما من يزعم أنه جنون إلهي، فذلك اعتراف لا مبرر له، من عدم القدرة على علاجه وهو هروب من بلوى محنة الرضى بالقدر، وأورد إخوان الصفاء لذلك العجز عن العلاج أن الحكماء اليونان والأطباء، إذا عجزوا عن علاج مريض ويئسوا منه، جعلوه بالقرب من هيكل المشتري، وقربوا له قربانا ودعوا له بالشفاء فإذا برئ سمو ذلك جنونا إلهيا[3].

لكن حقيقة العشق في نظر البعض، هو إفراط في المحبة، وشدة الميل إلى نوع من الموجودات دون سائر الأنواع، وإلى شخص دون سائر الأشخاص، فإذا كان العشق بهذه الصورة، فلا أحد يخلو منه[4].

ومن الحكماء من قال إن العشق هو هوى غالب في النفس نحو طبع مشاكل في الجسد ومنهم من قال أن العشق هو شدة الشوق إلى الاتحاد، وهذا رأي الصوفية كابن عربي والحلاج وغيرهم من أنصار الحلول والاتحاد.

إن هذا القول الأخير في ماهية العشق هو ألطف ما قيل في نظر إخوان الصفاء، وهذا يؤكد النزعة الصوفية لديهم، فإذا كانت النفوس الثلاثة أنواع لها ما يقابلها من المعشوقات الثلاث فالنفس النباتية، وتتجه نحو المأكولات والمشروبات، والنفس الغضبية فعشقها يتجه نحو القهر والغلبة وحب الرياسة والنفس الناطقة عشقها يتجه نحو المعارف واكتساب الفضائل، ولا يخلو إنسان من هذه الأنواع الثلاثة[5].

وقد سبقهم أفلاطون إلى تقسيم النفس الإنسانية على نفس المنوال وعلاقة ذلك بالحكم، فالنفس الشهوانية تختص بالعبيد، والغضبية للفرسان والناطقة للفلاسفة والحكماء والمفكرين.

قد يعتقد الكثير من الناس أن العشق يكون للأشياء الحسنة فقط، لكن العلة في ذلك هي الاتفاقات التي تقع بين العاشق والمعشوق، مثال ذلك أن القوة الباصرة لا تشتاق إلا إلى الألوان والأشكال، والقوة السامعة لا تشتاق إلا إلى الأصوات والنغم، وقياس ذلك على سائرا الحواس، فكل حاسة تشتاق إلى محسوساتها. لكن من ميزات الحواس، التغير وعدم الثبات، كما أن المحسوسات كثيرة، فمن الناس أو من الحيوان من يتلذذ مأكولا أو مشروبا أو مسموعا أو مشموما والآخر لا يستلذه ربما يكرهه وينفر منه.لكن من حكمة الله أن هناك قاعدة ارتباط بين الموجودات، نظمتها الغاية الإلهية في نظام واحد، وضرب لذلك إخوان الصفاء مثالا: كحنان الآباء والأمهات على الأولاد، والأقوياء على الضعفاء لشدة حاجة الضعفاء إلى إغاثة الأقوياء[6]. ويعلل إخوان الصفاء محبة وعشق النساء للرجال بالحاجة للاجتماع قصد الإنجاب، والمحافظة على النسل لا غير، وذلك يوجد لدى الحيوانات كذلك. فالصورة الجمالية التي يرسمها إخوان الصفاء لا تتجسد إطلاقا في الأشكال والأجساد من الحيوان أو الإنسان، وهي في أكثرها مرغوب فيها عند أكثر الناس، فالصورة الحقيقية، هي

---

[1] - الرسائل، الجزء الثالث، صفحة 270.
[2] - الرسائل، الجزء الثالث، صفحة 270.
[3] - نفس المصدر السابق، صفحة 271.
[4] - نفس المصدر السابق، صفحة 270.
[5] - الرسائل، الجزء الثالث، صفحة 272
[6] - نفس المصدر السابق، صفحة 277.

النفوس التي ارتاضت بالعلوم الإلهية والمعارف الربانية، وهي الصورة للنفوس ذوات الحسن والبهاء والكمال والجمال، والتي تراها النفوس الناطقة الناجية.

ورضى الكثير بهذا الجانب الظاهر يعود إلى قصور في الفهم[1]. فالغرض الأقصى من وجود العشق في جبلة النفوس واشتياقها للمعشوقات إنما هو تنبيه لها من نوم الغفلة ورقدة الجهالة[2].

ونفس الحكماء تجتهد في أفعالها ومعارفها وأخلاقها، وفي ذلك تتشبه بالنفس الكلية، والنفس الكلية تتشبه بالبارئ في إدارة الأفلاك، إن الله هو المعشوق الأول، والفلك إنما يدور شوقا إليه.

مما سبق يتبين أن الله هو المعشوق الأول، وأن كل الموجودات تشتاق إليه ونحوه تقصد، وإليه يرجع الأمر، لأن وجودها وقوامها وبقاؤها ودوامها وكمالها عائد إليه، وفي ذلك إشارة واضحة لنظرية الفيض.

5- ب- الموسيقى وتأثيرها على الإنسان: يعتقد إخوان الصفاء أن كل صناعة تعمل باليدين، فإن الهيولي الموضوعة فيها إنما هي أجسام طبيعية باستثناء الموسيقى، فإن هيولاها جواهر روحانية ويتعلق الأمر برمته في رأيهم بنفوس المستمعين، وتأثيرات الموسيقى في النفس، روحانية خالصة[3].وعليه فهناك من النغمات التي تحرك النفوس نحو الأعمال الشاقة، ومن الألحان ما يستعمل في الحروب، وعند القتال في الهيجاء على حد تعبيرهم مثل قولهم:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي ∴ بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

ومن الكلام الموزون ما يثير الأحقاد ويشعل نار الثأر كما جاء في قولهم:

اذكروا مصرع الحسين وزيد ∴ وقتيلا بجانب المهراس

وأشار أخوان الصفاء أن هذه الأبيات وأخواتها أثارت الحقد وحركت النفوس للانتقام، وحثت على الاقتتال بين أبناء الأعمام والأقرباء والعشائر[4].فالذي يمكن أن نلمسه من كلامهم هو الدعوة إلى حقن الدماء والسلم والتسامح.

من الطرائف التي يذكرها إخوان الصفاء، في هذا الإطار حول تأثير الموسيقى والكلام الموزون، لأن هذا الأخير هو عبارة عن موسيقى خفية تهز النفوس، وتنقلها من حال إلى حال، أن رجلين متباغضين التقيا في مجلس شراب، فلما أثر الشراب فيهما، التهبت نار الحقد بينهما اشتعلت نيران الغضب، إلى أن وصل بهما أن هم كل واحد بقتل صاحبه، لكن الموسيقار تنبه إلى الأمر واستدركه فغير نغمات الأوتار، فضرب اللحن الملين، المسكن وداوم عليه حتى أطفأ نار الحقد، وتصافحا[5].

من الألحان ما يغير الأخلاق، وينقل النفوس من ضد إلى ضد، فقد حكي أن جماعة من أهل الموسيقى جمعهم أحد الرؤساء، فرتب مراتبهم حسب إتقانهم لصناعتهم، فإذا برجل رث الحال، عليه ثياب رثة فرفعه عليهم صاحب المجلس، لكن أنكر الحضور هذا الفعل، وتبين ذلك على وجوههم، فسأله أن يسمعهم شيئا، فأخرج الرجل خشيبات كانت معه فركبها ومد عليها أوتاره وحركها تحريكا، فأضحك كل من كان في المجلس وأدخل على نفوسهم اللذة والفرح والسرور، ثم قلبها وحركها بطريقة أخرى فناموا فقام وخرج ولم يعرف له خبر[6].

الدليل على أن الموسيقى لها تأثير كبير في النفس، فقد استعملتها كل الأمم من بني آدم، ولم يقتصر الأمر على الإنسان، بل امتد حتى إلى الحيوانات، كما تستعمل تارة عند الفرح في الولائم والأعراس والدعوات، وتارة تستعمل عند الحزن والغم،

---

[1] - الرسائل، الجزء الثالث، صفحة 280- 281

[2] - نفس المصدر السابق، صفحة 282.

[3] - الرسائل، الجزء الاول، صفحة 183.

[4] - نفس المصدر السابق، صفحة 184.

[5] - الرسائل، الجزء الأول، صفحة 184

[6] - نفس المصدر السابق، صفحة 185. نفس القصة يذكرها جميل صليبا في كتابه مبدأ أفلاطون إلى ابن سينا، مرجع سبق ذكره، صفحة 45 نقلا عن ابن خلكان وفيات الأعيان

وفي بيوت العبادات والأعياد والأسواق والمنازل وفي السفر، والحضر، والراحة والتعب، وفي مجالس الملوك والسوقية، كما يستعملها الرجال والنساء والصبيان والمشايخ والعلماء والجهال والصناع والتجار.

لعل إرساء قواعد الموسيقى من طرف الحكماء، لم يكن هكذا بطريقة عبثية وإنما على أساس فهمهم للنفس لتخشع وتنقاد للدين، مثل ما فعل داود عند قراءة مزاميره، وكما يفعل النصارى في كنائسهم[1].

وتنوعت الموسيقى فمنها ما يسمى "المحزن" وهي التي ترقق القلوب، وتبكي العيون، وتكسب النفس الندامة على سالف الذنوب، ومنها "المشجع" حيث تستعمله قادة الجيوش شجاعة في الحروب، وآخرون يستعملونه في المارستانات أي المستشفيات، ووظيفته هو التخفيف من حدة الألم والأسقام ويشفي الكثير من الأمراض والأعلال[2].

و للتذكير فإن الموسيقى أصبحت تستعمل في العلاج في العصر الحديث. تأثير الموسيقى، لا يقتصر على الإنسان فحسب، بل حتى على الحيوانات، مثل ما يستعمله الجمالون من اللحن في ظلم الليل لينشط في السير كما يستعملها رعاة البقر والغنم والخيل عند ورودها، ترغيبا لها في شرب الماء[3].

لكن هل العمل الموسيقي موحد وتأثيراته في النفس هي نفسها على كل إنسان؟ إذا نظرنا إلى الواقع، نجد أن العمل الموسيقي يختلف هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى مدى استجابة الناس للفعل الموسيقي وتأثيراته يختلف وهذا ما ذهب إليه كذلك إخوان الصفاء، حيث أشاروا أن لكل أمة ألحانا ونغمات تستلذها دون غيرها، وقد تجد في الأمة الواحدة من يستلذ لحنا، وتنفر نفسه من آخر، وقد يستلذ إنسان لحنا معينا ويكرهه في وقت آخر[4].

يربط إخوان الصفاء بين الموسيقى والفضيلة، لأن الموسيقى وسيلة لتهذيب النفوس، وهذا ما ذهب إليه أفلاطون من قبل، كما رأوا أن الموسيقار الحاذق هو الذي يبتدئ في مجالس الدعوات والولائم والشرب بالألحان التي تقوم الأخلاق والوجد والكرم والسخاء[5]. واللحن له أثر كبير على نفوس المتصوفة، ذلك أن كل نفس إذا سمعت ما يشاكل معشوقها، سرت والتذت، بحسب تصورها لمعشوقها.

خاتمة: إن التجربة الأخلاقية والتجربة الجمالية من القضايا التي تميز الإنسان على غيره من الكائنات، ويمكن اعتبار ذلك من المقولات الإنسانية التي نظرت للإنسان. ويكون إخوان الصفاء من بين المفكرين الذين اهتموا بالإنسان وعلى الخصوص إنسان عصرهم، إنسان القرن الرابع الهجري . فكيفوا ما هو بيولوجي وراثي في الإنسان بما هو مكتسب . ورأوا أن الإنسان الكامل ما اكتملت فيه هذه المعاني السامية. فالفكرة الجميلة لا تصدر إلا عن مزاج جميل متفائل، وعن جهد صبور مخلص، ذا سلوك يتحد فيه الظاهر بالباطن، سلوك روحي يعطي مكانة للعقل المتزن وللحرية الباطنية .

المصادر و المراجع:

- إخوان الصفاء، رسائل إخوان الصفاء، الأجزاء 1، 2 ،3 ، 4 . تح بطرس البستاني، دار صادر ، بيروت، 1957.
- ابن خلكان، وافيات الأعيان وأنباء الزمان القاهرة.
- إسماعيل عبد الرزاق محمود، إخوان الصفاء رواد التنوير في الفكر العربي، دار هباء للنشر والتوزيع، القاهرة، ب، ط.
- التوحيدي أبو حيان، الصداقة والصديق، تحقيق وتعليق إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، سوريا دمشق، ط1، 1964.
- فروخ عمر، إخوان الصفاء دار الكتاب العربي، ب، ت. الطبعة الثالثة.
-صليبا جميل، من أفلاطون إلى ابن سينا، محاضرات في الفلسفة العربية، دار الأندلس، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1983.
- كريسون أندريه، تيارات الفكر الفلسفي من القرون الوسطي حتى العصر الحديث، ترجمة نهاد رضا، منشورات عويدات - بيروت، ب، ت.

[1] - الرسائل، الجزء الأول، صفحة 185- 186
[2] - نفس المصدر السابق، صفحة 187.
[3] - نفس المصدر السابق، صفحة 188
[4] - الرسائل، الجزء الأول، صفحة 196.
[5] - نفس المصدر السابق، صفحة 234.

المترجم ... ذلك المعجمي (lexicologist) والمعجماتي (lexicographer) على مستوى النص

د.دريس محمد أمين
جامعة وهران1 أحمد بن بلة

الملخص: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على جانب مهم من عمل المترجم الذي لا يقل أهمية عن جوانب أخرى تدخل في سير العملية الترجمية وإنتاج النص في اللغة المنقول إليها. ويعد اشتغال المترجم المعجمي (lexicologic) والمعجماتي (lexicographic) على النص موضوع الترجمة إحدى أبرز الخطوات التي يعمد إليها هذا الأخير في ضبط مكافئات الكلم في اللغة المنقول إليها مع مراعاة جميع أبعادها اللغوية والدلالية والتداولية. وعليه، تنطلق هذه الدراسة من فرضية وجود تقاطع بين عمل المترجم والمعجمي والمعجماتي، وتسعى إلى إثبات أنّ المترجم -الذي يقارب اللغة بمستوياتها المختلفة، وأنساقها التركيبية والتعبيرية- يتمثل دور المعجمي والمعجماتي معاً: الأول في الجمع والتصنيف، والثاني في الوضع والتأليف. ولما كان العامل المشترك بين هؤلاء هو اللغة فإنّه كان لزاماً أن نفصّل في العلاقات التي تربطهم بهذه الأخيرة على المستويين النظري والإجرائي، والتطرق إلى مواطن الافتراق والاتفاق التي ترسّم حدود عمل كل تخصص.

الكلمات المفتاح: الترجمة- المترجم- المعجمية- المعجمي- المعجماتية- المعجماتي- النص.

Abstract : This research aims at throwing light upon an important aspect of the translator's work which is not less significant than the other aspects intervening in the translational process and text production in the TL. The lexicologic and lexicographic performance of the translator on the text being translated is one of the most prominent steps undertaken by him to set the equivalents of words in the TL, taking into account all its linguistic, semantic and pragmatic dimensions. Hence, the present study hypothesizes that an intersection between the translator's work and the lexicologist and lexicographer ones exists, and seeks to prove that the translator -who approaches language at different levels, and its structural and expressive patterns- takes after both the roles of the lexicologist and lexicographer: the first in collecting and classifying data, the second in setting and writing dictionaries. Since the common factor among these is language, it was decisive to clarify the relationships that connect them with translation from the theoretical and procedural perspectives, and discussing the points of agreement and disagreement which mark the working limits of each field.

Key words: translation - translator - lexicology - lexicologist - lexicography - lexicographer - text.

- **إشكالية البحث:**تنطلق هذه الدراسة من إشكالية محددة وواضحة المعالم قد تقبل الصياغة على النحو التالي: هل ثمة علاقة تربط الترجمة بالمعجمية والمعجماتية؟ هل يتيح النص موضوع النقل فرصة أن يشتغل عليه المترجم معجمياً ومعجماتياً؟ هل يعتبر ذلك -إن تحقق- تقاطعاً بين الترجمة والعديد من التخصصات الأخرى بوصف الترجمة حقلاً معرفياً متشعب الروافد (multi-disciplinary)؟ أم أنّه لا يعدو أن يكون اصطفافاً طبيعياً للترجمة لأنّها ممارسة في اللغة واللسان إلى ما يتجاوزهما من خلفيات ثقافية واجتماعية؟

- **محور البحث:** يقع هذا البحث ضمن محور رئيس هو الترجمة، لكنه يلقي الضوء على مجالين آخرين هما المعجمية والمعجماتية. وقد يجد الدارس نفسه -حين يسبر أغوار الفعل الترجمي قشره ولبابه- يخوض في مسائل عدة ترتبط كلها بالترجمة على المستويين النظري والإجرائي، وهو ما يدفعنا إلى القول أنّ أي حديث عن الترجمة كممارسة إلا ويفترض ضمناً الحديث عن جميع مكنونات علم الترجمة (أو الدراسات الترجمية translation studies) ومكوناته من نظريات ومقاربات (theories and approaches)، وسير عمليات الترجمة (translation processes)، واستراتيجيات ترجمية (translational strategies) وما إلى ذلك.

- **أصالة البحث:** تتمثل أصالة هذا الموضوع في نقطتين أساسيتين هما: أولاً في أنّه يتيح لنا الخروج من دائرة مواضيع البحث المستهلكة في الترجمة، ويفتح آفاقاً جديدة فيها. وثانياً في أنّه يعتمد على الجانب الإجرائي أكثر منه على الجانب النظري، ويرتكز على التحليل الموضوعي الذي يبتغيه كل باحث.

- **حدود البحث:** لا يدعي هذا البحث بأي شكل من الأشكال بأنّه يلم بجميع المسائل المتصلة بالمعجمية والمعجماتية، أو بأوجه الائتلاف والاختلاف بينهما التي ستكون غير الأهداف المتوخاة التي يسعى الباحث إلى بلورتها، بل إنّه يلتزم بتبيان نوع العلاقة التي تربط الترجمة بالمعجمية والمعجماتية إن وجدت، وما إذا كان عمل المترجم يحمل في طياته جوانباً من المعجمية والمعجماتية في حدود النص المراد ترجمته.

- **أهداف البحث:** تسعى هذه الدراسة -زيادة على ما ذكرناه آنفاً- إلى مد يد العون لطلاب الترجمة بغية فهم ما يدور في فلك الفعل الترجمي منه وإليه، وجلب انتباههم إلى ضرورة العناية بملكاتهم المعجمية والمعجماتية (lexicologic and lexicographic competences)، ومن ثم إعطاء فرصة للدارسين بغية البحث عن السبل الكفيلة بتطوير هاتين الملكتين لدى هؤلاء الطلاب، والتأصيل لذلك نظرياً ومنهجياً.

- **فرضيتا البحث**

1. الفرضية الرئيسة: تتمثل الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة في وجود تقاطع بين عمل المترجم وعمل المعجمي والمعجماتي، وأنّ المترجم بصفته وسيطاً لغوياً وثقافياً فإنّه هو من يحق له أكثر من غيره أن يتمثل دور المعجمي في جرد المفردات والمصطلحات، وترتيبها، وشرح دلالاتها ومعانيها ضمن السياقات المختلفة مع مراعاة الخاصية التطورية للغة عبر الزمن (diachrony)، وربط ذلك كله بالكتاب والسنة وبالأمور الوضعية من ثقافة ومسائل تداولية وغيرها، ثم في تصنيفها وتبويبها ما يحاكي به دور المعجماتي في وضع المعاجم وتخريجها.

2. الفرضية الفرعية: وجود علاقة ارتباطية قوية بين متغيرات هذه الدراسة.

- **منهج البحث:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما أنّها تُدرج المنهج الأسلوبي المقارن بحكم طبيعة الموضوع الذي يدور حول الترجمية والفعل الترجمي.

توطئة: تعرف الترجمة اليوم تطوراً كبيراً على الأصعدة كافة، إذ تنوعت فيها النظريات، وتعددت الاتجاهات وتشعبت الرؤى والمسارات. ولم تعد مسائل كانت في السابق مهيمنة على الدرس الترجمي -مثل الأمانة (fidelity) والحرفية (literalism)- محط اهتمام المنظرين والدارسين، بل نشهد ولوج أفكار جديدة وتبصرات حديثة تمكنت في ظرف وجيز من أن تعيد للترجمة بريقها ولعلم الترجمة نشاطه وحيويته. ولعل لانفتاح الترجمة -علماً وممارسة- على حقول المعرفة الأخرى الدور الكبير في ذلك، كما أنّ استقطابها للعديد من الباحثين من ميادين العلوم كافة الذين جلبوا معهم نظرياتهم وأبحاثهم في تخصصاتهم الأولى قد مهد الطريق أمام طفرات كثيرة وصفها البعض بالتاريخية لبروز مناحي مبتكرة في الترجمة (المنحى الثقافي the cultural turn على سبيل المثال) التي أعادت ما أُنجز في هذا الحقل وما تم الوصول إليه من نتائج إلى نقطة البداية. وقد يقول البعض أنّ من السمات المائزة للعلم أنّه في تطور مستمر وحركية غير منقطعة، وأنّ ما حدث مع الترجمة قد يحدث مع صنوف علمية شتى، لكن ينبغي الانتباه إلى مسألة أنّ الترجمة -من المنظور العلمي الصارم والمضبوط الذي تؤطره قواعد وتحكمه ضوابط لا ينبغي أن نحيد عنها أبداً- نشاط جد فتي على الرغم من كونها قديمة قدم وجود الإنسان على وجه هذه البسيطة الذي صوّر معايشه وحاكى واقعه بأشكال ورموز ورسوم على جدران الكهوف والمغارات، وهو ما يمكننا اعتباره ترجمة أيضاً[*]. فما حققته الترجمة بالتالي من طفرات في هذه المدة الوجيزة (منذ الستينيات إلى اليوم) لمدعاة للنظر والتأمل. وما يجب أن يسترعي انتباه الباحثين ويشكل نواة اهتمامهم تقاطع الترجمة مع تخصصات علمية أخرى (علم الإناسة (Anthropology)، وعلم الاجتماع (Sociology)، وعلم الأخلاق (Ethics)، وعلم النفس (Psychology)، وعلم أصول التدريس (Pedagogics...) بل حتى في حقل اللسانيات نفسه (علم معاني الكلمات (Semantics)، وعلم الأصوات اللغوية (Phonetics)، وعلم البديع (Rhetoric)، وعلم الصرف (Morphology)، وعلم تركيب الكلام (Syntax)...)

التي وعلى الرغم من أنّ الترجمة قد وُلدت من رحمها، وأنّها تدين لها بالروح قبل الجسد إلا أنّه ثمة الكثير من نقاط الظل التي لا زالت تحتاج إلى أن نلقي الضوء عليها ونميط اللثام عن خباياها فنقدم الأدلة القاطعة والحجج الدامغة التي تدعم الرأي القائل بأنّ حتى علاقة الترجمة باللسانيات تحوي العديد من الجوانب التي لم تُدرس حتى الآن. من هنا جاءت هذه الدراسة ضمن هذا الإطار الشمولي نفسه، بحيث تسعى إلى إثبات وجود علاقة متينة ومترسخة بين الترجمة والمعجمية والمعجماتية من المنظور العملي، وأنّ كل اشتغال ترجمي على أي نص من النصوص -باختلاف صنافته النصية (textual typology)- إلا ويصاحبه إبراز لملكات المترجم وقدراته المعجمية والمعجماتية.

I. الترجمة: المفاهيم والأسس

1. الترجمة لغة واصطلاحاً: إنّ كلمة (ترجمة) كلمة عربية أصيلة، فقد جاء في لسان العرب: "ترجم من رجم والتّرجمان والتُرجمان: المفسّر، وقد ترجمه وترجم عنه، وهو من المثل الذي لم يذكره سيبويه. قال ابن جني: أمّا ترجمان فقد حكيت فيه تُرجمان، بضمّ أوّله... ويقال: قد ترجم كلامه إذا فسّره بلسان آخر، ومنه التَّرجمان، والجمع التّراجمُ..."[1]. وورد في معجم متن اللغة "ترجم كلامه بينه وأوضحه، وترجم الكتاب وترجم عنه: فسر بلسان آخر، والتُرجمان والتَرجُمان: الناقل الكلام عنه من لغة لأخرى، والمفسر للسان"[2]. كما ورد في تاج العروس "الترجمان: وفيه ثلاث لغات، الأولى بضم الأول والثالث، والثانية بفتح الأول والثالث، والثالثة فتح الأول وضم الثالث، وهذه هي المشهورة على الألسنة: المفسر للسان وقد ترجمه وترجم عنه: إذا فسر كلامه بلسان آخر، وقيل نقله من لغة إلى أخرى"[3]. ويذكر المعجم الوسيط أنّ "تَرْجَمَ الكلامَ: بيّنه ووضّحه. وتَرْجَمَ كلامَ غيره، وعنه: نقله من لغة إلى أُخرى. وتَرجَمَ لفلانٍ: ذكر ترجمته. التُّرجُمان: المُتَرْجِمُ. (ج) تَراجِمُ، وتراجمة. التَّرْجَمَة: ترجمة فلان: سيرته وحياته. (ج) تراجم"[4]. والتعريف نفسه جاء في مختار الصحاح: "و(ترجم) كلامه إذا فسّره بلسان آخر ومنه (التّرجمان) وجمعه (تراجم) كزعفران وزعافير"[5].

ويُروى أنّ هِرَقل أُرسل إليه ركب من قريش كانوا تجاراً بلشام "فدعاهم في مجلسه وحوله عظماء الروم، ثم دعاهم ودعا بترجمانه"[6]، أي الشخص الذي ينقل الكلام من لغة إلى أخرى ويفسره.

إنّ الناظر في هذه التعريفات ستطرح أمامه معاني ثلاثة قد تحملها كلمة (ترجمة): يتصل المعنى الأول بالإيضاح والتفسير، ويرتبط المعنى الثاني بالسيرة والحياة، أما المعنى الثالث فيخص النقل من لغة إلى أخرى. وقد يُعبر عن الترجمة بكلمة (نقل) (rendering) التي تعني -زيادة على تحويل الشيء من موضع إلى آخر- تحويل مرسلة (a message) من لغة إلى أخرى. وقد وظف القدامى هذه الكلمة (النقل) في كتبهم ومؤلفاتهم على سبيل الترادف لكلمة ترجمة[7].

تفرض الترجمة في كل مكان وزمان وضعاً خاصاً، إذ ينبغي توفر عناصر رئيسة لا يمكن أن يستقيم الأمر إلا بها. هذه العناصر هي: النصان (النص الأصل ونص الترجمة)[8] والذات المُترجِمة. وقد اتفق منظرو الترجمة من شتى الأطياف على أنّ الترجمة "نقل الألفاظ والمعاني والأساليب من لغة إلى أخرى مع المحافظة على التكافؤ"[9]. ويشكل النص المصدر (the source text-ST) في اللغة المنقول منها حدود اشتغال المترجم اللغوية والدلالية والثقافية والتداولية التي لا يفترض به أن يتخطاها، وهي الحدود نفسها التي لا يجب أن يتخطاها أيضاً في النص الهدف (the target text-TT) واللغة المنقول إليها. ويعد المعنى لب هذا الاشتغال ودعامته الأولى، بحيث وجب على المترجم -إن أراد أن يُفهم قارئه- أن يفهم هو أولاً، فهاتين الخصلتين (الفهم والإفهام) هما المطلب الأوحد لكل ترجمة. وبغية أن يمسك المترجم بالمعنى ومنه بمقصدية الناص (the author's intentionality) التي توخاها من نصه لا بد له من التأويل[**] (interpretation) الذي يعني من بين ما يعنيه تفسير أو إظهار ما أُضمر من المعاني عبر الأدوات اللغوية التي يقدمها النص. ويلعب السياق دوراً حاسماً في تفسير المُضمر من الكلام وتبيانه، ومن ثم فإنّ المترجم، بوصفه قارئاً، يختلف عن القارئ العادي بأنّه يستجلي المسكوت عنه ليُحصّل المعنى كاملاً غير منقوص. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعزل النص عن الأطر التي انبثق منها، ونقصد بالأطر كل العوامل والمؤثرات التي أسهمت في تشكل النص من شخصية الناص وطبعه، وثقافته، وأيديولوجيته، ووسطه الإجتماعي، وبيئته الجغرافية إلى ما ذلك من المسائل التي تملي علينا رؤية مختلفة للعالم. وبالتالي فإنّ إدراك الثقافات وفهم خصائصها

وميزاتها، ومنه تحليل الأنساق الثقافية للنص المصدر وإعادة تمثيلها في النص الهدف عبر توظيف استراتيجيات الترجمة التي تُعنى بالبعد الثقافي ومحموله بنوعيها الشمولية (global) والمَوْضِعية (local) هي وحدها الكفيلة بأن تدفع عن المترجم فضائح الترجمة المُعوجة وزلاتها لتكون نتاجاً خالصاً يتوفر على شرطي استقامة المعنى وجلاؤه، وسلامة المبنى وسلاسته لأنّ الترجمة "ليست مجرّد انتقال من لغة مصدر إلى لغة هدف، بل هي انتقال من لغة موسومة بتجارب متكلميها إلى لغة موسومة بتجارب متكلمين بلغة أخرى"(10).

تنطوي أي ترجمة على مسار محدد يقوم المترجم من خلاله بعدة عمليات التي تتنوع بين ذهنية (mental operations) ونصية (textual operations)، والتي تعد استراتيجيات هي للمترجم عوناً في تجاوز الصعاب والتغلب على المعوقات التي قد يطرحها النص على المستويات كافة: اللغوية، والدلالية، والأسلوبية، والتداولية؛ وكأنّ المترجم يخوض حرباً شعواء ضد النص المصدر يريد أن يكسر شوكته ليمسك بالمعنى فيه. ذلك ما عبر عنه صراحة جورج ستاينر Georges Steiner عندما شبه المعنى بالأسير الذي يظفر به المترجم. حتى إننا نجد أنّ كلمة (stratégie) -المتداولة في جميع اللغات الأوروبية ((strategie) في اللغة الألمانية، (strategija) في اللغة الروسية، (stratégia) في اللغة الهنغارية)- تعود في الأصل إلى الكلمة الإغريقية (stratos agein) ذات المقطعين ((stratos) الجيش و(agein) القيادة) التي تعني 'الجيش الذي ندفع به إلى الأمام'. وإن نحن ربطنا الكلمتين معاً على نحو (strategos) سنحصل على معنى 'الجنرال'. ومنه الفعل (stratego) الذي يفيد القيادة أو الأمر. ثم الصفة (strategikos) التي تدخل ضمنها كلمة (strategika)، والتي تعني مهام الجنرال ووظائفه، والخصال التي يتمتع بها هذا الأخير(11). وقد يحاكي ذلك واقع الترجمة لأنّ المترجم مثله مثل القائد الحربي يرسم الخطط ويضع المخططات ليوقع الهزيمة بعدوه، لكن ذلك لن يتسنى إلا إذا كان يمتلك من الحنكة والبراعة والمِراس الشيء الكثير، حاله في ذلك حال الخبير العارف بشؤون الحرب وخباياها.

يرى أندرو شسترمان Andrew Chesterman أنّه ثمة خلط ولبس كبيرين في علم الترجمة حول المصطلحية المرتبطة باستراتيجيات الترجمة. وقد قام بتعداد بعض الميزات العامة التي تتمتع بها هذه الأخيرة: أن تكون ناجعة ويمكن الإعتماد عليها في الجانب الإجرائي، وأن تستلزم تلاعباً بالنص، وأن توجّه نحو هدف محدد، وأن تكون مركّزة على مشكل ما، وأن يكون إدراكها محتملاً، وأن تكون بيشخوصية، أي قابلة للفهم والتجريب من قبل أي شخص آخر علاوة على الشخص الذي يقوم بتوظيفها(12).

إنّ من بين الطرق المعتمدة في تصنيف استراتيجيات الترجمة تكمن في الإحاطة بما يقوم به المترجم، أو إلقاء الضوء على طور سير عملية النقل (phase of translation process) الذي يكون موضوع معاينة ومتابعة. بإمكاننا مثلاً أن نركز اهتمامنا على المترجمين وما يقومون به قبل النقل، أثناءه أو بعده لتكون النتيجة تنوع بين استراتيجيات الفهم (comprehension strategies) من قراءة النص المراد ترجمته بنوعيها الإستئناسية والمتفحصة، وتحليل جميع أنساقه الدلالية عبر تعرية بناه اللغوية (la déverbalisation)؛ واستراتيجيات النقل (transfer strategies) من بحث على المكافئات وعلى المادة المساعدة عبر اللجوء إلى البحث التوثيقي (documentary research) في القواميس والمعاجم والذخائر اللغوية، الأحادية والثنائية اللغة؛ واستراتيجيات الإنتاج (production strategies) من إعادة التعبير والصياغة، والانتقال من الترجمة الأولى (أو الترجمة المسودة/draft translation) إلى الترجمة النهائية، ومراجعة النص المترجم التي تعتبر كلها أمثلة على الاستراتيجيات الترجمية. وبإمكاننا كذلك أن نركز اهتمامنا على النص نفسه فنقارن بين النص المصدر (ST) والنص الهدف (TT) لنحدد أوجه الاختلاف بينهما. كما يمكننا أيضاً أن نركز اهتمامنا على جمهور القراء في اللغة المنقول إليها (the target audience) والطريقة التي سيتعاملون بها مع نص الترجمة. ستدفعنا بالتالي جميع هذه المقاربات إلى إمعان النظر في القرارات الاستراتيجية الشاملة (the overall strategic decesions) المحددة لخط سير الفعل الترجمي. واهم هو من يظن أنّ مهمة المترجم سهلة يسيرة، ذلك لأنّه مطالب بأن ينقل الأصل بكل أمانة مع مراعاة الأحكام العامة والخاصة التي تؤطر اللغة المنقول إليها تركيباً وتعبيراً، أي أن تكون ترجمته أقرب إلى الأصل من دون أن تكون هي الأصل. بيدأنّه ينبغي أن لا يغلو في ذلك حتى لا

يقع في الحرفية التي تطمس معالم النص ظاهره وباطنه، وتحد من قدرات المترجم ومواهبه الإبداعية. إنّ القصد من كل ترجمة هو "أن تعفينا من قراءة الأصل وشأنها أن تجعل النص الموضوع يبقى إياه بعد ترجمته. وهذه المسألة، مسألة وحدة هوية النصّ في اللّغتين، هي التي تشكّل الصعوبة الأساسية في طريق نظرية الترجمة"[13]، وهي المشكلة نفسها التي تدفع بالكثيرين إلى القول أنّ الترجمة لبحق أصعب المهن على الإطلاق بما في ذلك حتى التأليف (authoring) القريب منها خاصة عند أولئك الذين يبتغون "مراعاة الأصل وضبط إبراز مادة راقية مثله"[14].وقد صنّف الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن من خلال نموذجه النظري والتطبيقي حول الاشتغال الترجمي أنواع الترجمة في ثلاثة: الأولى تحصيلية، وهي ما تسمى بالنقل أو الحرفية، بحيث يعطي فيها المترجم الأولوية للاعتبارات اللغوية على الاعتبارات المعرفية، وينشغل بالمطابقة بين اللغتين المنقول منها والمنقول إليها من حيث المعجم (the lexicon) والبنى التركيبية (the syntactic structures). وزيادة على حرفية اللفظ التي تتمسك بها مثل هذه الترجمات، تكمن غايتها في "التعلم من النص الأصلي والتلمذة على صاحبه، وتورث الخطأ في المعنى والتركيب"[15]. والثانية توصيلية أو ما يصطلح عليها بالترجمة التقريبية التي "تتمسك بحرفية المضمون دون حرفية اللفظ، وغايتها ممارسة التعليم، وتوقع صاحبها في تهويل بعض المضامين بما يشعر المتلقي بالعجز إزاءها، فلا يعترض عليها بل أن يضع ما يضاهيها"[16]. ويقوم المترجم هنا بإجراء تغييرات شكلية عن طريق الإستعاضة باستراتيجيات مثل التكييف (adaptation) والأقلمة (acclimatization) بغية رأب الصدع الثقافي ورتق الفتق الحضاري في حال اختلاف الثقافتين الباثة والمستقبلة في الشكل والمضمون. أما الثالثة فتأصيلية "تتصرف في المضمون كما تتصرف في اللفظ، وغايتها رفع عقبات الفهم الزائدة عن الضرورة من طريق المتلقي، ثم تقدره على التفاعل مع المنقول بما يزيد في توسيع آفاقه ويزوده بأسباب الاستقلال في فكره"[17]. ولايكفي في هذا النوع من الترجمة أن يحوز المترجم على الكفاءة اللغوية التي تضطلع بنقل المفردات كما في الترجمة التحصيلية، ولا على الدراية بالمضامين كما في الترجمة التوصيلية، إنّما يفترض به إدراك المقاصد بأن يتفاعل مع النص المترجم ويتحاور معه في حاضنة المجال التواصلي الخاص بمتلقيه ما ينتج عنه إدماج هذا النص كلياً في البيئة اللغوية والثقافية والمعرفية لجمهور القراء المستقبلين له. وقد جعل طه عبد الرحمن في نموذجه الترجمة التأصيلية في المقدمة، تليها الترجمة التوصيلية فالترجمة التحصيلية.

2. الترجمة واللغة: شهد الدرس اللساني ثورة فكرية في مجالات التعامل باللغة ومعها، لكن الدارسين فيه لم يولوا الترجمة العناية التي تستحقها عبر دراستها باستيفاء جميع بردغماتها على الرغم من أنّ اللسانيات والترجمة تشتركان في موضوع الدراسة نفسه الذي هو اللغة (language)[18]. وقد ذكر جورج مونان Georges Mounin أنّه "ما زال يكتنف مجال الدراسة العلمية للنشاط الترجمي أمر نادر وفريد يتمثل بتجاهل نظرية اللغة للترجمة باعتبارها عملية لغوية متخصصة واسعة الانتشار، فضلاً عن كونها أداة مبدعة ربما في اللغة ودون شك في الفكر"[19]. وما يتبث هذا الطرح أنّه قلما نجد في مؤلفات الجهابذة من اللسانيين من أمثال فردينان دو سوسير Ferdinand de Saussure، ويانس أوتو هاري يسبرسن Jens Otto Harry Jespersen (أو أوتو يسبرسن Otto Jespersen)، وإدوارد سابير Edward Sapir، وليونارد بلومفيلد Leonard Bloomfield إشارات تذكر فيها الترجمة اللّهم إلا هامشياً ودعماً لوجهة نظر لا تربطها بالترجمة أدنى الصلات. غير أنّ هذا الوضع قد تغير كثيراً لما برزت إلى الوجود اللسانيات التقابلية (contrastive liguistics) التي تقوم على دراسة لغتين من خلال مقابلة العناصر اللغوية فيهما، ومن ثم الكشف عن مواطن الائتلاف والاختلاف بينهما، وهو ما ساعد الترجمة من المنظور الإجرائي في تنصيب نظريات دفعت بالاشتغال الترجمي نحو الأمام[20]. ومما كُتب في هذا الصدد مؤلفي كل من دي بيترو De Pietro (Language structures in contrast) العام 1971، وس.جيمس C.James (Contrastive analysis) سنة 1980[21]. وقد اعتمد هؤلاء المنظرون وغيرهم على النصوص المترجمة كمعين لا ينضب في تحليلاتهم واستنتاجاتهم. وكان لرواد هذا الاتجاه اللساني دوراً فعالاً في تسخير نظرياتهم اللغوية لحل المعضلات من النوع نفسه التي تكتنف عملية الترجمة وفق البعد التداولي، وهو ما عاد على طلاب الترجمة بالفائدة العميمة خاصة وأنّهم تمكنوا من ربط الجانب النظري (النظرية اللسانية) بالجانب التطبيقي (ترجمة النصوص كممارسة واشتغال) الذي يعد لب عملية الترجمة

والجوهر فيها. وقد انبثق عن ذلك علم التدريس (أو الديداكتيك/didactics) بما أنّ الاهتمام الرئيس للسانيات التطبيقية هو وضع الحلول العملية لسير عملية التعليم التي تتفاعل مع نظريات متنوعة مثل علم اللغة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلوم التربية، والرياضيات والتكنولوجيا[22]. إنّ من بين الآراء القائلة بوجود رابطة قوية تجمع بين الترجمة واللغة ما ذهب إليه جون كونيسون كاتفورد John Cunnison Catford (المسمى إيان Ian من قبل طلابه) في مقدمة كتابه 'نظرية لغوية للترجمة' (A linguistic theory of translation: an essay in applied linguistics) سنة 1965 عندما أشار إلى مايلي: "إنّ الترجمة لها علاقة باللغة، فإنّه ينبغي علينا تحليل عملياتها ووصفها والإفادة من الأصناف الموضوعة لوصف اللغة. وعلينا أن نعتمد على نظرية لغوية عامة"[23]. وعليه لم يؤكد كاتفورد Catford العلاقة التي تربط الترجمة باللغة فحسب، بل زاد عليه ضرورة أن يقوم اللسانيون بتحليل عمليات الترجمة وتوصيفها، وتوظيف ذلك كله في النظرية اللسانية باعتبارها موضوع اشتغالهم الأول. وهو ما يعني بالنسبة لكاتفورد أنّ الترجمة أداة مساعدة (a helping tool) لفهم اللغة من خلال التبصرات التي ينفذ إليها اللساني عند مقارعته للظواهر اللغوية واحتكاكه بالمآزق فيها. غير أنّ نظرية كاتفورد تلك -التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الميل اللغوي في الترجمة- قد ذهبت إلى حد التطرف عندما اعتبرت أنّه ما من نظرية للترجمة إلا وينبغي أن تتم في إطار نظرية اللغة/النظرية العامة للغة. بل إنّ من الميزات البارزة لهذه النظرية خضوع الترجمات فيها لمنطق الحرفية ومطابقة الأصل لدرجة أنّها تحاول تطبيق ما تصطلح عليه تسمية 'الترجمة الغرافولوجية'، أي رسم الكلمة الأجنبية في اللغة المنقول منها بالشكل نفسه في اللغة المنقول إليها كما لو أنّه لا وجود لأي مخرج آخر يخلص المترجم من التبعية للنص المصدر وصاحبه[24]. لا يمكن لأي كان أن ينكر اسهام اللسانيات في علم الترجمة تنظيراً وممارسة لسبب بسيط هو أنّ اللغة هي الوسيلة الأولى التي يستعين بها المترجم في أداء المهمة الملقاة على عاتقه: ترجمة النصوص وتخريجها. كما تعتبر أيضاً ذخيرة الناص التي يوظفها للتعبير عن ما يعتمل في جوفه، فاللغة إذن وفي كلتا الحالتين (إن مع المؤلف أو مع المترجم) نظام من الرموز (a system of signs) يتكون من أنظمة فرعية (Sub-systems) كالنحو والمعجم والصواتة والأسلوب التي تتحد فيما بينها لتشكل النظام العام. ويُستغل هذا النظام بدوره من قبل المجموعات البشرية المختلفة لأغراض تواصلية وتخاطبية. وقد يتغير نوع النظام العام (اللغة بمعناها الشمولي) فيتغير نوع الترجمة كذلك لكونها وسيلة للتواصل مع الآخر المختلف، وهو التواصل الناجم عن غيرية/آخرية (alterity/otherness) هذا الإنسان المتمايز. ولعل ما يصور ذلك طبيعة المعنى اللغوي والتكافئ عند رومان جاكبسون Roman Jakobson من خلال تصنيفه الترجمي (أنظر الهامش). يقترح جاكبسون Jakobson ثلاثة أنواع للترجمة: الترجمة ضمن مجال اللغة الواحدة (intralingual)، والترجمة بين لغتين مختلفتين (interlingual)، والترجمة بين أنظمة التخاطب المختلفة (intersemiotic) كنقل الرموز المنطوقة إلى رموز غير منطوقة[25]. وبالتالي فإنّ ماهية الاختلاف والتكافؤ فيه -اللّذان يبرزان عند النقل، خاصة في النوع الثاني من الترجمة (الترجمة بين لغتين مختلفتين (interlingual)) الذي يعد من أكثر مفاهيم الترجمة تداولاً واستقطاباً للتصورات والتبصرات على الإطلاق- ليُعتبران بحق "المسألة الأساسية في اللغة وموضوع اللسانيات الوحيد"[26].

اعتبرت النظرية اللسانية الحديثة اللغة مجموعة إشارات تنبني على الاختلاف، فكل إشارة تأخذ موقعها من خلال التمايز أو التباعد، ومنه بلور جاك دريدا Jacques Derrida فكرته حول الاختلاف من منطلق السيرورة الزمانية القائمة على فكرة (المعنى المرتقب)[27]. يرى دريدا Derrida أنّ الاختلاف قد تسرب إلى مفهوم الترجمة التي يعتبر فيها النص المترجم بنية اختلافية تكشف الفروق والتمفصلات بين الحضارات الإنسانية، وبالتالي يكون الاختلاف حتمية يقتضيها كل نقل. وقد تطرق رولان بارث Roland Barthes إلى هذا الطرح من قبل بأن أقر "أنّ وحدة النص ليست في أصله، ولكنها في القصد الذي يتجه إليه"[28]، فأصل المعنى في اللغة المنقول منها يأخذ أشكالاً وألواناً جديدة ومتجددة في اللغة المنقول إليها، وكأنّ المترجم يقذف في المعنى الأصلي حياة تمتد إلى ما لا نهاية في الزمان والمكان.

أماطت النظرية اللسانية اللثام عن فاعلية الترجمة في الدرس اللغوي المعاصر، بحيث تحولت عملية نقل النصوص من التوصيف اللغوي المباشر إلى الكتابة كفعل وجودي أصبحت فيه الترجمة كتابة أولى بامتياز[29]. وعلى الرغم من أنّ

اللغة تقوم في مستواها الكلامي العادي على الاعتباطية (arbitrariness) بين الدال (signifier) والمدلول (signified) إلا أنّ الكتابة في الترجمة لا تراعي ذلك، فالمترجم في هذا الشأن لا يواجه المعنى كما ترسمه اللغة الأم، بل يواجه سياقات ثقافية وحضارية متباينة تلقي بها الجمل والكلمات المطروحة في النص وتعرجاته، وهو بذلك ينقل المعنى الذي يتعدى علائقية الدال بمدلوله؛ تصور لم يتبدل كثيراً "إلا مع الثورة اللغوية التي أحدثها اللغوي السويسري "فيردنان دوسوسير" في أوائل القرن العشرين ثم حديثاً مع أبحاث "رولان بارث" وأبحاث "تشومسكي""[30].

إنّ المترجم لمدرك لمسألة انفلات المعنى الذي يتصارع في ذهنه، فهو يعي جيداً أنّ النص موضوع الترجمة يخفي بدوره نصوصاً ولغات قد تكون حاضرة فيه، وبهذا تنطوي اللغة دائماً على أكثر مما تقول، وتتجاوز نفسها باستمرار[31]. كما أنّ المعنى مشاع وغير ثابت وبذلك فلا مجال لفهم النص فهماً نهائياً[32]. ويدفع ذلك بالمترجم إلى مراجعة فكره ووعيه عبر الكتابة كوجود وممارسة ذاتية الهدف منها تهجير الذات وتأصيل الآخر. يلامس الفيلسوف مارتن هيدغر Martin Heidegger حدود اللغة/الكتابة بربط التعبير بالكينونة "والتي هي اللامُقال واللامحكي، حيث تتغذى كلماتنا، أما اللغة فهي قدرة الإنسان على التعبير عن جوهر الكينونة وفي الوقت ذاته عن كيان الإنسان"[33]. والترجمة عند هيدغر Heidegger نوعان: ترجمة تخرج عن إطار التحكم اللغوي فتنفصل فيها مدلولات النص الأصلية عن معناها الجوهري في النص المكتوب وهنا تتجاوز اللغة السياقات النصية، فتخرج عن دائرة التمثيل الإنساني؛ وترجمة تحويلية متحكمة في المعاني الأصلية، وهنا تُسترجع اللغة وتستحضر وجود الأشياء لأنّها هي التي تتكلم وليس الإنسان[34].

II. المعجمية (lexicology) والمعجماتية (lexicography): الدلالات والدعائم

1. المعجم (lexique) لغة واصطلاحاً: اشتقت كلمة (المعجم) -في المعاجم التراثية- من مادة (ع ج م)، و(العجمة) هي عدم الفصاحة وعدم البيان، و(الأعجم) هو الذي لا يفصح ولا يبين، و(أعجم الكلام) جعله مشكلا لا بيان له، أو أتى به أعجمياً فيه لحن، وعادة ما يؤخذ الشاهد على ذلك من قول الحطيئة:

الشعر صعب وطويل سُلّمُه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
زلت به إلى الحضيض قدمه يريد أن يعربه فيعجمه[35]

ويقول ابن جنّي (ت 392هـ): "اعلم أنّ عجم وقعت في كلام العرب للإبهام، والإخفاء وضد البيان والإفصاح"[36]. ويقول ابن منظور في اللسان: "العجمة الحبسة في اللسان، ومن ذلك رجل أعجم، وامرأة عجماء، إذا كانا لا يفصحان ولايبينان كلامهما. والأعجم الأخرس، والعجم والأعجمي: غير العرب لعدم إبانتهم أصلاً، والعجماء البهيمة لأنها لا توضح ما في نفسها، واستعجم الرجل سكت واستعجمت الدار عن جواب سائلها سكتت"[37].

يتبين لنا مما سبق أنّ مادة (عجم) وما يشتق منها تفيد الإبهام والغموض ولا تعني الإبانة والوضوح. وهنا يتساءل زهير العرود كيف لكلمة (معجم) أن تكون من مشتقات المادة (عجم)؟ وأنّ من أهدافه تفسير ما أضمر من معاني الكلم والمصطلحات، وتسهيل فهمها واستيعابها[38]. يقول ابن جنّي (ت 392هـ): "اعلم أنّ أعجمت على وزن أفعلت، وأفعلت وإن كان في غالب أمرها تأتي للإثبات، والإيجاب فقد تأتي أيضا يراد بها السلب والنفي، نحو قولنا: أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته"[39]. وفي اللسان كذلك: "أعجمت الحرف: بينته بوضع النقط السوداء عليه... وأعجم الكتاب: نقّطه وأزال استعجامه على سبيل السلب، لأن صيغة (أفعل) الأصل فيها الإثبات، وقد تأتي للسلب"[40]. ومثال ذلك حرف الباء (ب) الذي يحتمل أن يُقرأ ب، أو ت، أو ث، فإذا وضعنا النقط عليه أي أعجمناه زال الاحتمال ورفع الغموض[41].

لقد جاء في المعجم الوسيط أنّ "(المُعْجَمُ) ديوان لمفردات اللغة مُرَتَّب على حروف المعجم. (ج) معجمات، ومَعاجم. وحروف المُعجَم: حروف الهجاء"[42]. ويرى محمود فهمي حجازي أنّ هذا المصطلح يطلق على الكتاب المرجعي الذي يضم كلمات اللغة ويثبت هجاءها ونطقها، ودلالتها، واستخدامها، ومرادفاتها، واشتقاقها، أو أحد هذه الجوانب على الأقل[43]. وقد أعطى سعيد علوش للمعجم التوصيفات التالية: "كشاف بالمصطلحات، يصحب بشروح، مسرد ألفبائي، يتوخى ترتيب مصطلحات درس ما، ودليل معجمي، جرد بمكونات تخصص درس ما"[44]. ويورد أحمد مختار عمر تعريفيين للمعجم، الأول

في أنّ معناه "الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما ويشرحها ويوضح معناها ويرتبها بشكل معيّن وتكون تسمية هذا النوع من الكتب معجماً، إما لأنّه مرتب على حروف المعجم (الحروف الهجائية) وإما أنّه قد أزيل أي إبهام أو غموض منه، فهو معجم بمعنى مزال ما فيه من غموض"[45]، والثاني في أنّه "كتاب يضم بين دفتيه مفردات لغة ما ومعانيها واستعمالاتها في التراكيب المختلفة، وكيفية نطقها وكتابتها مع ترتيب هذه المفردات بصورة من صور الترتيب التي غالبا ما تكون الترتيب الهجائي"[46].ويذكر إبراهيم السامرائي أنّ لفظ (المعجم) لم ير النور إلا في أواخر القرن الرابع الهجري[47]، ولم يكن علماء اللغة هم أول من استخدمه وإنّما سبقهم إلى ذلك رجال الحديث النبوي[48]، بحيث أطلقوا هذه الكلمة على الكتاب المرتب بحروف الهجاء الذي يضم أسماء الصحابة ورواة الحديث.

إنّ من مرادفات كلمة (معجم) في العصر الحديث كلمة (قاموس) التي يسمى بها كل معجم باللغة العربية أو بغيرها، أحادي اللغة كان أم ثنائي اللغة. وتعني كلمة (قاموس) في اللغة العربية "قعر البحر، أو وسطه أو معظمه"[49]. ومرد ذلك هو أنّ الفيروزآبادي (ت817هـ) قد ألف معجماً سماه (القاموس المحيط) الذي "صار مرجعاً لكل باحث. ومع كثرة تردد اسم هذا المعجم على ألسنة الباحثين، ظنّ بعضهم أنّه مرادف لكلمة معجم، فاستعملوه بهذا المعنى"[50]، وهو توصيف لكل معجم بأنّه البحر العظيم الذي يستحيل بلوغ روافده لسعته واتساعه.

ويمكننا القول أنّ المعجم "كتاب يضم أكبر عدد ممكن من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها، على أن تكون المفردات أو المواد اللغوية مرتّبة ترتيباً خاصاً، إما بحروف الهجاء، أو حسب المواضيع، والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة، مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها، وطريقة نطقها، وشواهد تبيّن مواضع استعمالها"[51]. فالمعاجم بالتالي دواوين لغوية، منها ما يعنى بالألفاظ، ومنها ما يختص بالمعاني. ولكل مؤلف أسلوبه ومنهجه الذي انطلق منه وفق منظور محدد ما أسهم في التأسيس لمدارس معجمية متنوعة. وقد كان سائداً في بعض الدراسات الغربية أنّ المعجم مجرد قائمة تحوي مداخل الكلمات ذات وظيفة نحوية، وهو ما يعني أنّ تأليف المعاجم لا يقوم على نظرية أو نظام محدد، وأنّه جرد (inventaire) أو سجل (répertoire)[52] أو فهرس أو مدونة فحسب. لكن ذلك سرعان ما تغير بتطور مفهوم المعجم عند العديد من المنظرين، فقد أصبح يعرف عند جوست تريي Jost Trier مثلاً بالحقل الدلالي، وعند جورج ماتوري Matoré Georges بالحقل المفهومي، وبالحقول اللفاظية عند بيير غيرو Pierre Guiraud[53].

إنّ وضع المعاجم وصناعتها لا يكون أبداً عشوائياً وإنّما وفق قواعد مقننة وأحكام مضبوطة. يقول عز الدين البوشيخي في هذا الصدد أنّ المعجم "ليس قائمة من الكلمات تدرج كيفما وترتب كيفما اتفق، وإنّما هو نسق من العلاقات التركيبية والصرفية والدلالية القائمة بين الوحدات المعجمية، ومنضبط بمبادئ عامة تحكم تنظيم مواده وبناء علائق نسقية بينها"[54]. ويتبنى عبد القادر الفاسي الفهري الفكرة نفسها حين يقول أنّ المعجم "مخزون مفرداتي اللغوي المعرفي الذي تستحضره قواعد معرفية ونحوية نشيطة"[55].

إنّ الباحث في حقل المعجمية ليلحظ الاضطراب الحاصل في تحديد مفهوم المصطلحين (lexicology) و(lexicography)، بحيث يعتبر الأول وليد اللسانيات البنيوية، ووُضع ليختص بأحد فروع علم الدلالة بعد تطور هذا العلم وتشعبه[56]. وتوظف الدراسات العربية مقابلاً لهذا المصطلح (lexicologie/lexicology) أحد المصطلحات التالية: المعجمية، وعلم المعجم، ودراسة المفردات، وعلم متن اللغة، وعلم المفردات، والمفرداتية. ويقدم هذا العلم دراسة وصفية للألفاظ بالتطرق لمعانيها وعلاقاتها الصورية والدلالية ببعضها البعض سواء في لغة واحدة أو في لغات عدة[57].

ويطلق على المصطلح الثاني (lexicographie/lexicography) -بالإضافة إلى المعجماتية- الصناعة المعجمية أو فن صناعة المعاجم. وكلمة (الصنعة) قد تعني فيما تعنيه المهارة والحذق والاتقان ما يدل على قدرة الفعل النوعية التي ينبغي أن تتوفر في شخص المعجماتي وهو يتعامل مع المادة المعجمية على الأصعدة كافة.

يورد أحمد مختار عمر العديد من وجهات النظر اللغوية التي حاولت التمييز بين مصطلحي (lexicologie/lexicographie) لعل أبرزها ما ذهب إليه المستشرق الألماني مارتن هارتمان Martin Hartmann الذي يرى أنّ (la lexicographie) تتضمن

شيئين اثنين: الجانب النظري الذي يحكم سير العمل المعجمي، والجانب الإجرائي أو عملية تأليف المعاجم[58]. ويصف أصحاب موسوعة اللغة وعلم اللغة (la lexicographie) بأنّها فن عملي وليست علماً، ويصطلحون عليها فن كتابة المعاجم. ويرى هؤلاء أنّ هذه الأخيرة تدرس المفردات من حيث اشتقاقها ودلالتها[59]. أما بالنسبة للموسوعة العالمية لعلم اللغة فتختص (la lexicographie) "بعملية التخطيط والتأليف للأعمال المرجعية المرتبة على المداخل، مثل المعاجم (Dictionnaires-Dictionaries) والمكانز (Thésaurises-Thesauruses) والمسارد (Glossaries) والفهارس (Concordances)، وإرشادات الاستعمال التي تعطي معلومات عن مفردات لغة ما أو مجموعة من اللغات"[60]. ويقودنا ذلك إلى نتيجتين: الأولى هي أنّ المعجماتية (la lexicographie) تعتمد حصرياً على المعجمية (la lexicologie) في التزود بمادتها التي تشكل موضوع اشتغالها الأول وعلى المستويات كلها النحوية والصرفية والصوتية والدلالية؛ والثانية في أنّ المعجماتية علم (أو حتى فن) تطبيقي صرف فيما تعد المعجمية وصفية بالمحض.

وهناك من يقسّم المعجمية إلى: معجمية عامة التي يهتم بحثها النظري (أو ما يسمى بـ (la lexicologie)) بالوحدات المعجمية من حيث أصولها ومكوناتها واشتقاقها ودلالاتها. أما بحثها التطبيقي (أو ما يسمى بـ (la lexicographie)) فيعنى بالوحدات المعجمية من حيث هي المداخل المعجمية التي تجمع من مصادر ومستويات لغوية معينة لتوضع في المعجم وفق منهج محدد في الترتيب والتعريف؛ ومعجمية خاصة التي يدور بحثها النظري (أو ما يسمى بـ (la terminologie)) في فلك التقصي عن المصطلحات من حيث المكونات والمفاهيم ومناهج التوليد. أما اشتغالها العملي (أو ما يصطلح عليه (la terminographie)) فيكون حول المصطلحات من حيث أنماط التقييس والتكنيز جمعاً ووضعاً[61].

2. المعجم واللغة: تعد المفرداتية جزءا لا يتجزأ من علم الدلالة (Semantics) الذي يتفرع بدوره عن السيميائية (Semiotics) التي تتدارس الرموز بأشكالها اللغوية وغير اللغوية. ويرى ألان بولغير Alain Polguère أنّه ينبغي علينا من باب أولى أن ننظر إلى المفرداتية -المادة التي تدرس الظواهر المعجمية- على أنّها الفرع الرئيس في اللسانيات[62]. وقد أشرنا آنفاً أنّ المعجمية تقارب الوحدات المعجمية من النواحي كافة، فعلم الأصوات الوظيفي على سبيل المثال (المسمى أيضاً بالفونولوجيا phonology) يدرس الصواتم (أو الفونيمات phonemes) التي تدخل في تركيب الكلمات، والتي تعتبر وحدها سمات مائزة للوحدات اللسانية التي تتغير بتغيرها[63] (الرَوح بالفتح تختلف عن الرُوح بالضم). والأمر نفسه ينطبق على علم الصرف (morphology) الذي يدرس الوحدات النحوية (grammatical units) من أنواع الضمائر واللواحق الخاصة بالفعل وغيرها. وتختلف الوحدات النحوية عن الفونيمات في كونها دالة[64]، فالتاء في الفعل المضارع مثلاً تحمل دلالة معينة. وكذلك هو الحال بالنسبة لعلم التركيب (syntax) الذي يهتم بالنمط التأليفي الذي تدخل من خلاله الوحدات الدالة في علاقة ما[65]. وتعبر الوحدات الدلالية عن الكليات العامة (universals) الخاصة بالفكر البشري من قبيل النوع والعدد والزمن وغيرها، كما إنّها تخول بلورة خطاب من الوحدات التي تدخل ضمن نطاق اهتمامات المعجمية، وتسمح لنا بأن نهيكل تجاربنا كلها عبر أنظمة مفتوحة تتميز بلامحدودية عناصرها ما يفتح الباب أمام توليد وحدات معجمية جديدة، وهو ما نصطلح عليه (neologism). إنّه لمن الصعوبة بما كان القول أنّ المعجمية فرع من اللسانيات لأنّ ذلك يملي علينا حتماً سبر أغوار فروع اللسانيات كلها، وهو أمر صعب المنال أيضاً، والسبب التباين الكبير في تقسيم فروع اللسانيات الذي قد يصدر عن ميول شتى، فتارة يكون بحسب الزاوية التي يختار الباحث أن ينظر منها إلى اللغة، وتارة أخرى يكون بحسب الاهتمام الذي يوليه الباحث لنوع معين من الظواهر اللغوية.

يمكننا أن نميّز في البداية -استناداً إلى آراء جون ليونز John Lyons في مؤلفه اللغة واللسانيات (Language and Linguistics)- بين اللسانيات العامة (General linguistics) التي تتدارس اللغة عامة وتزودنا بالأطر الفنية لتحليلها، واللسانيات الوصفية (Descriptive linguistics) التي توصّف لغة معينة وفق مفاهيم اللسانيات العامة ونظرياتها[66]. وقد يقوم الدارس للسانيات الوصفية بتأليف مرجع نحوي أو قاموس لأغراض عملية[67]، وهو ما يعني أنّ الإطار المنهجي للمعجمية قد يكون لسانياً وصفياً[68]. وبإمكاننا أن نميّز بين المنحيين الزمنيين اللّذين قد تدرس وفقهما اللغة، والمتمثلان في دراسة اللغة دراسة

تاريخية تعاقبية بحسب الخاصية التطورية لها (diachrony)، أو دراسة اللغة بتقديم توصيف لها في زمن معلوم (synchrony)[69]. وهنا تتدخل المعجمية أيضاً بأن تتخذ من اللسانيات خلفية مرجعية لها إما في وضع المعاجم التاريخية للّغة عبر مختلف الأزمنة والحقبات، أو صناعة معجم للغة في فترة زمنية محددة بتوظيف المنهج التزامني.

وقد نميّز كذلك بين اللسانيات النظرية (Theoretical linguistics) -التي تعكف على دراسة اللغة بغية صياغة نظرية للتراكيب والوظائف فيها، وهي بذلك تختلف عن اللسانيات العامة واللسانيات التاريخية- واللسانيات التطبيقية (Applied linguistics) التي تسعى إلى تطبيق المفاهيم الألسنية ونتائجها على مواضيع متعددة مثل مسألة تعليمية اللغة. ولأجل ذلك نراها تستفيد من اللسانيات النظرية واللسانيات العامة واللسانيات الوصفية[70]. وثمة تمييز آخر بين اللسانيات الصرفة (Microlinguistics) التي يقتصر اهتمامها على ابتناء النظم اللغوية، واللسانيات الشمولية (Macrolinguistics) التي تهتم بكل ما يرتبط باللغة من اكتسابها وعلاقة الثقافة بها[71]. وتستوجب اللسانيات الشمولية وجود الإطار النظري المناسب الذي يسمح لها بالمضي قدماً بكل الحقول التي تنصّب اللغة موضوع اشتغالها الأول ما أفضى إلى فروع متنوعة أخرى تسمى بالمصطلحات المميّزة[72] مثل اللسانيات النفسية (Psycholinguistics)، واللسانيات العصبية (Neurolinguistics)، واللسانيات الاجتماعية (Sociolinguistics). وعليه، يمكن أن تصنّف المعجمية ضمن نوعين أساسيين: اللسانيات التطبيقية التي تستنبط مفاهيمها من اللسانيات النظرية واللسانيات العامة واللسانيات الوصفية؛ واللسانيات الشمولية[73]. ولعل المعجمية أقرب من أن تكون تفرعاً إلى اللسانيات النظرية على الرغم من اعتبار البعض أنّ مسائلاً مثل تركيب اللغة ووظائفها تندرج ضمن أطر تعليمية اللغة، وهو ما أدى بلغويين كثر إلى إدراج النوع الشمولي من اللسانيات في النوع التطبيقي[74] بسبب أنّ هذا النوع من اللسانيات في نظرهم (أي اللسانيات التطبيقية) "علم ليس له نظرية في ذاته"[75]. فكان من الطبيعي إذن أن تنظر جلّ الدراسات المعاصرة إلى المعجمية بأنّها فرع من اللسانيات التطبيقية، بحيث ترتكز على دعامتين الأولى نظرية تتمثل في المعجمية النظرية، والثانية إجرائية تتمثل في المعجمية التطبيقية[76]. وما يزكي ذلك أنّ معظم الدراسات اللغوية والمعجمية العربية المعاصرة تصنّف المعجمية في خانة اللسانيات التطبيقية، ففي كتابه (اللسانيات: المجال، والوظيفة، والمنهج) يتطرق سمير شريف استيتية إلى المعجمية الوظيفية فيقول: "يمكن تقسيم اللسانيات المعجمية إلى قسمين كبيرين، كل قسم منهما علم قائم بذاته، أحدهما يدرس معجم اللغة [...] يسمى هذا العلم علم المفردات Lexicology. وأما الآخر فيدرس قضايا الصناعة المعجمية، وتحديد طرق جمع البيانات اللغوية اللازمة لبناء المعجم [...] وغير ذلك مما تحتاج إليه صناعة المعجم. ويسمى هذا العلم علم الصناعة المعجمية Lexicography"[77]. ويذكر جون ديبوا Jean Dubois وآخرون في معجم اللسانيات بعض المسائل التي تدخل ضمن اختصاص المعجمية من دراسة مفردات لغة ما وعلاقاتها بالمكونات الأخرى للغة من اجتماعية وثقافية وما إلى ذلك[78]. كما أشارت جاكلين بيكوش Jacqueline Picoche إلى جملة من الانشغالات التي تحاول المعجمية حلها، لعل أبرزها التطلع إلى القيس اللغوي (la lexicométrie) لكل الوحدات المعجمية في لغة ما، وإيجاد السبل الكفيلة بإنجاح عملية القيس تلك، وإبراز علاقة المعجم بالكون، وتبيان أهمية السياق ودوره بالنسبة لكل وحدة معجمية، وتسليط الضوء على المعطيات الكلية المساعدة على الترجمة من لغة إلى أخرى وتذليل الصعاب التي تكتنفها أمام الباحثين[79].

III. الفعل الترجمي بين المعجمية والمعجماتية: الحدود والآفاق:لقد جاءت المعاجم نتيجة تراكم المفاهيم والمصطلحات في شتى حقول المعرفة، أضف إلى أنّها تمثل المادة التي يرجع إليها الباحث عموماً والمترجم خصوصاً للنهل من معينها بغية تجاوز المعوقات التي تواجهه في قراءة وفهم النصوص الأدبية والعلمية وما إلى ذلك من صنافات نصية، ثم لضبط معارفه الاصطلاحية وتحيينها مهما كان هذا المترجم واسع الإطلاع بالثقافتين واللغتين المنقول منهما والمنقول إليهما لأنّ العلوم في تطور دؤوب ومستمر، وكذلك هي اللغات والثقافات البشرية. وتشتمل صناعة المعجم على خمس خطوات أساسية هي: جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها وفق نظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر النتاج النهائي الذي يعتبر القاموس أو المعجم[80]. ويعني ذلك أنّه ينبغي على المترجم أن يقوم بكل هذه الخطوات أو ببعضها على الأقل حتى نثبت

المُبرهَن القائل بتقاطع الترجمة مع المعجمية والمعجماتية، وأنّ تخريج النص في اللغة المنقول إليها يمر قطعاً عبر هذه الخطوات.

1. أداة الدراسة: تتمثل أداة هذه الدراسة في نص ينتمي إلى التخصص التقني[81] وترجمته من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية. ويلقي هذا النص، الموسوم بـ (Oil Extraction)، الضوء على أماكن تواجد البترول في الأرض ونبذة عن كيفية استخراجه. وقد وقع اختيارنا على هذا النص بسبب ما تتطلبه ترجمة مثل هذه الصنافات النصية من قدرة فعل نوعية، ومن تركيز وحياد كبيرين. وقد اعتمد الباحث على منهجية تحليل المضمون (content analysis) في تعامله مع مسودات وترجمات الطلاب حالة بحالة.

2. عينة الدراسة: أعطي هذا النص لطلاب السنة الثانية ماستر (تخصص ترجمة) البالغ عددهم 40 طالباً بجامعة معسكر شهر ديسمبر من السنة الجامعية 2015-2016، وذلك باستخدام الحصر الشامل. وقد بلغ عدد الذكور 08 أي بنسبة 20%، أما الإناث فبلغ عددهن 32 أي بنسبة 80%. وبلغ عدد الحضور من الذكور 05 أي بنسبة 14.70% مقابل 03 غيابات أي بنسبة 50%. وبلغ عدد الحضور من الإناث 29 أي بنسبة 85.30% مقابل 03 غيابات أي بنسبة 50% مناصفة مع الذكور. وبلغ عدد الطلاب الذين أجروا التمرين 34 طالباً أي بنسبة 85% مقابل 06 غيابات أي بنسبة 15%. وقد طُلب منهم نقل النص إلى اللغة العربية في غضون ساعتين من دون الاستعانة بأي مرجع ورقي أو إلكتروني، مع إلزامية تسليم المسودات والترجمة معاً. ولم يسبق لهؤلاء الطلاب أن درسوا المعجمية أو المعجماتية من قبل، لكنهم اشتغلوا على نماذج من نصوص تقنية عديدة، وبثنائيات لغوية متنوعة.

الجدول (1): يبيّن خصائص العينة من حيث الجنس والحضور والغياب

	الجنس				عدد الطلاب (بحسب الحضور)				عدد الطلاب (بحسب الغياب)			
	الذكور	النسبة المئوية	الإناث	النسبة المئوية	الذكور	النسبة المئوية	الإناث	النسبة المئوية	الذكور	النسبة المئوية	الإناث	النسبة المئوية
عدد أفراد العينة	08	%20	32	%80	05	%14.70	29	%85.30	03	%50	03	%50
					العدد الإجمالي		النسبة الإجمالية		العدد الإجمالي		النسبة الإجمالية	
المجمـــــــوع	40				34		%85		06		%15	

3.متغيرات الدراسة : قام الباحث سلفاً بضبط قائمة من 15 متغيراً تحاكي في جوهرها مجمل الخطوات المتبعة من قبل المعجمي والمعجماتي. وشملت هذه المتغيرات العديد من مقومات العمل المعجمي مثل التعريف والترتيب والتبويب. وقد جاءت المتغيرات على النحو التالي المبيّن في الجدول أدناه:

الجدول (2): يوضّح المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة

رقم المتغير	المتغير
01	وجود الشرح (أو التعريف) (explanation)
02	وجود الشرح (أو التعريف) بتوظيف اللغة المصدر (ل م/ SL)
03	وجود الشرح (أو التعريف) بتوظيف اللغة الهدف (ل هـ/ TL)
04	شرح المعنى داخل السياق (intracontextual explanation)
05	شرح المعنى خارج السياق (extracontextual explanation)
06	وجود المداخل (الوحدات التي توضع تحتها بقية الوحدات المعجمية الأخرى)
07	وجود الترتيب (ترتيب المداخل، ترتيب المشتقات، الترتيب بالاشتراك، الترتيب بالتجنيس)
08	التعامل مع الوحدة المعجمية (the lexicon) بوصفها كلمة (اللغة العامة)
09	التعامل مع الوحدة المعجمية (the lexicon) بوصفها مصطلحاً (اللغة التقنية)
10	وجود الترادف (synonymy)
11	أحادية المعنى للوحدة المعجمية (monosemy)
12	تعدد المعاني للوحدة المعجمية (polysemy)
13	شرح الخاصية الديكرونية/السانكرونية (diachrony/synchrony) للوحدة المعجمية
14	وجود معلومات موسوعية (الأعلام والأماكن والحيوانات والنباتات/الأحداث التاريخية والظواهر الجغرافية والكونية/المصطلحات الدينية).

15	تصنيف وتبويب المادة المعجمية

المصدر: من إعداد الباحث

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة : استعان الباحث في هذه الدراسة بنظام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في نسخته (22.0) الذي يعد أكثر الأنظمة تداولاً في إجراء التحليلات والمعالجات الإحصائية المختلفة.

وتمثلت الأساليب الإحصائية الموظفة في:

- معامل ارتباط بيرسون Pearson.
- أسلوب تحليل النسب المئوية للتكرارات.

5. عرض ومناقشة نتائج الدراسة:- الفرضية الفرعية: وجود علاقة ارتباطية قوية بين متغيرات هذه الدراسة: تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson للتحقق من وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة.

الجدول (3): يبيّن معامل ارتباط بيرسون Pearson بين المتغيرات

رقم المتغير	المتغير	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
01	وجود الشرح (أو التعريف) (explanation)	0,658**	0,000
02	وجود الشرح (أو التعريف) بتوظيف اللغة المصدر (ل م/ SL)	0,848**	0,000
03	وجود الشرح (أو التعريف) بتوظيف اللغة الهدف (ل هـ/ TL)	0,800**	0,000
04	شرح المعنى داخل السياق (intracontextual explanation)	0,841**	0,000
05	شرح المعنى خارج السياق (extracontextual explanation)	0,295	0,045
06	وجود المداخل (الوحدات التي توضع تحتها بقية الوحدات المعجمية الأخرى)	0,898**	0,000
07	وجود الترتيب (ترتيب المداخل، ترتيب المشتقات، الترتيب بالاشتراك، الترتيب بالتجنيس)	0,579**	0,000
08	التعامل مع الوحدة المعجمية (the lexicon) بوصفها مصطلحاً (اللغة التقنية)	0,777**	0,000
09	التعامل مع الوحدة المعجمية (the lexicon) بوصفها كلمة (اللغة العامة)	0,841**	0,000
10	وجود الترادف (synonymy)	0,885**	0,000
11	أحادية المعنى للوحدة المعجمية (monosemy)	0,864**	0,000
12	تعدد المعاني للوحدة المعجمية (polysemy)	0,720**	0,000
13	شرح الخاصية الديكرونية/السانكرونية (diachrony/synchrony) للوحدة المعجمية	0,825**	0,000
14	وجود معلومات موسوعية (الأعلام والأماكن والحيوانات والنباتات/الأحداث التاريخية والظواهر الجغرافية والكونية/المصطلحات الدينية).	0,872**	0,000
15	تصنيف وتبويب المادة المعجمية	0,259	0,070

***la corrélation est significative au niveau (0.05).**

****la corrélation est significative au niveau (0.01).**

يوضح الجدول رقم (3) مدى العلاقة الارتباطية القوية بين المتغيرات، إذ يتراوح معامل الارتباط بين (0.579) و(0.898) [المتغيرات (07)، و(01)، و(12)، و(08)، و(03)، و(13)، و(09)، و(04)، و(02)، و(11)، و(14)، و(10)، و(06)] كلها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، ما عدا المتغير رقم (05) [شرح المعنى خارج السياق (extracontextual explanation)] الذي بلغ معامل ارتباطه (0.295) وهو كذلك دال إحصائياً لكن عند مستوى الدلالة (0.05) ما يعكس ضعف هذا الأخير. أما المتغير رقم (15) [تصنيف وتبويب المادة المعجمية] فمعامل ارتباطه جد ضعيف هو الآخر بحيث يقدر بـ (0.259) وهو غير دال إحصائياً. وبناءً على ذلك، فإنّ المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة لها علاقة قوية بالدرجة الكلية (أي بالمعجمية والمعجماتية)، وهذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، الأمر الذي يشير إلى تجانس المتغيرات ما يدل على درجة عالية من الارتباطية.

- **الفرضية الرئيسة: وجود تقاطع بين عمل المترجم وعمل المعجمي والمعجماتي:** لقد استخدم الباحث أسلوب تحليل النسب المئوية للمعطيات الكمية المتحصل عليها، وتم التوصل إلى التكرارت التالية:

الجدول (4): يوضّح النسب المئوية لتكرارت الطلاب المبحوثين

رقم المتغير	المتغير	عدد الطلاب (بحسب كل متغير)	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	النسبة المئوية

		الذكور	الإناث	الذكور	الإناث		
01	وجود الشرح (أو التعريف) (explanation)	04	29	%80	%100	33	97,06%
02	وجود الشرح (أو التعريف) بتوظيف اللغة المصدر (ل م/ SL)	03	15	%60	%51,72	18	52,94%
03	وجود الشرح (أو التعريف) بتوظيف اللغة الهدف (ل هـ/ TL)	01	14	%20	%48,28	15	44,12%
04	شرح المعنى داخل السياق (intracontextual explanation)	03	20	%60	%68,97	23	67,65%
05	شرح المعنى خارج السياق (extracontextual explanation)	02	09	%40	%31,03	11	32,35%
06	وجود المداخل (الوحدات التي توضع تحتها بقية الوحدات المعجمية الأخرى)	03	11	%60	%37,93	14	41,18%
07	وجود الترتيب (ترتيب المداخل، ترتيب المشتقات، الترتيب بالاشتراك، الترتيب بالتجنيس)	02	07	%40	%24,14	9	26,47%
08	التعامل مع الوحدة المعجمية (the lexicon) بوصفها كلمة (اللغة العامة)	01	06	%20	%20,69	7	20,59%
09	التعامل مع الوحدة المعجمية (the lexicon) بوصفها مصطلحاً (اللغة التقنية)	04	23	%80	%79,31	27	79,41%
10	وجود الترادف (synonymy)	03	14	%60	%48,28	17	50,00%
11	أحادية المعنى للوحدة المعجمية (monosemy)	03	22	%60	%75,86	25	73,53%
12	تعدد المعاني للوحدة المعجمية (polysemy)	02	07	%40	%24,14	9	26,47%
13	شرح الخاصية الديكرونية/السانكرونية (diachrony/synchrony) للوحدة المعجمية	03	06	%60	%20,69	9	26,47%
14	وجود معلومات موسوعية (الأعلام والأماكن والحيوانات والنباتات/الأحداث التاريخية والظواهر الجغرافية والكونية/المصطلحات الدينية).	04	13	%80	%44,83	17	50,00%
15	تصنيف وتبويب المادة المعجمية	01	04	%20	%13,79	5	14,71%
	المجمـــــــــــوع	05	29	%100	%100	34	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات دراسة وتحليل مسودات وترجمات الطلاب المبحوثين

يتضح من الجدول (4) وجود نسب عالية لبعض المتغيرات بسبب درجة توظيفها من قبل الطلاب. وجاء المتغير رقم (01) [وجود الشرح (أو التعريف) (explanation)] في المرتبة الأولى بـ 97.06%، وهو ما يعني إلتزام الطلاب بالإيضاح والتبيان؛ يليه المتغير رقم (09) [التعامل مع الوحدة المعجمية (the lexicon) بوصفها مصطلحاً (اللغة التقنية)] بـ 79.41%، وهو ما يشير إلى تقيد الطلاب التام بصنافة النص وطريقة مقاربته؛ ثم المتغير رقم (11) [أحادية المعنى للوحدة المعجمية (monosemy)] بنسبة تقدر بـ 73.53%، وهو ما يدل على تنبه الطلاب للخاصية الأولى للمصطلحات في أنّها لا تقبل أن تتعدد معانيها إلا ناذراً، والتي تعد في الحقيقة نتاجاً مباشراً للمتغير رقم (09)؛ والمتغير رقم (04) [شرح المعنى داخل السياق (intracontextual explanation)] بنسبة 67.65% ما يعكس إدراك الطلاب لمسألة وجوب العناية بالسياق الحاضن للوحدات المعجمية. ويليه المتغير رقم (02) [وجود الشرح (أو التعريف) بتوظيف اللغة المصدر (ل م/ SL)] بنسبة تقدر بـ 52.94% ما يشير إلى ميل الكثير من الطلاب لشرح (أو تعريف) الوحدات المعجمية باستعمال اللغة المصدر نفسها (intralingual)؛ والمتغيران رقم (10) [وجود الترادف (synonymy)] و(14) [وجود معلومات موسوعية (الأعلام والأماكن والحيوانات والنباتات/الأحداث التاريخية والظواهر الجغرافية والكونية/المصطلحات الدينية)] بنسبة متكافئة تقدر بـ 50%، وهو ما يدل على تفادي التكرار أو التنويع الأسلوبي بالنسبة للأول، والسعي لإعطاء أمثلة إيضاحية (illustrations) بالنسبة للثاني؛ ثم المتغير رقم (03) [وجود الشرح (أو التعريف) بتوظيف اللغة الهدف (ل هـ/ TL) بنسبة قدرها 44.12% ما يعني تفضيل هؤلاء الطلاب للغة الهدف في تقديم الوحدات المعجمية بشرحها (أو تعريفها) بخلاف ما حدث مع المتغير رقم (02)؛ والمتغير رقم (06) [وجود المداخل (الوحدات التي توضع تحتها بقية الوحدات المعجمية الأخرى)] بنسبة 41.18% ما يشير إلى تنبه الطلاب لوجود وحدات معجمية رئيسة وأخرى فرعية، أو إلى مسألة الاشتقاق حتى؛ والمتغير رقم (05) [شرح المعنى خارج السياق (extracontextual explanation)] بنسبة 32.35% التي تدل على أنّ بعض الطلاب إما قد أخطأوا في التقدير، أو أنّهم أرادوا التعبير عن الانتقال من اللغة العامة إلى اللغة المتخصصة. وجاءت المتغيرات رقم (07) [وجود الترتيب (ترتيب المداخل، ترتيب المشتقات، الترتيب

بالاشتراك، الترتيب بالتجنيس)] و(12) [تعدد المعاني للوحدة المعجمية (polysemy)] و(13) [شرح الخاصية الديكرونية/السانكرونية (diachrony/synchrony) للوحدة المعجمية] بالنسبة المئوية نفسها التي تقدر بـ 26.47%، وهي نسبة ضئيلة تشير إلى أنّ تخوم النص لا تمنح الحرية المطلقة للترتيب بأنواعه، واستحضار جميع معاني ودلالات الكلم ما يمكن اعتباره خطأ إذا ما قارناه بإلتزام السواد الأعظم من الطلاب بالبعد الدلالي الخطي (linear) للوحدة المعجمية، وذلك في تعاملهم مع المتغير رقم (11)، ثم في تتبع مراحل تطور الكلمة عبر التاريخ التي تحتاج إلى وقت وجهد لا يتوفر عليها الطلاب في هذا المقام. أما المتغيران رقم (15) [تصنيف وتبويب المادة المعجمية] و(08) [التعامل مع الوحدة المعجمية (the lexicon) بوصفها كلمة (اللغة العامة)] فقد سجلا أضعف النسب من بين كل المتغيرات، بحيث جاء الأول بنسبة 14.71% ما يدل على عدم إيلاء مسألة التصنيف والتبويب العناية الكبيرة إما بحكم ضيق الوقت، أو عدم معرفة الطريقة الصحيحة في ذلك، أو اعتبارها ببساطة خارج دائرة الاشتغال الترجمي؛ والثاني بنسبة 20.59% ما يعكس عدم انتباه هؤلاء الطلاب بأنّهم بصدد الاشتغال على نص تقني يتوفر على مصطلحات لا على كلمات. وترجح كل المعطيات الكفة لصالح المتغيرات التي تحصلت على نسب عالية أو متوسطة. وبناءً على ما تقدم، فإنّنا نقبل الفرض البحثي القائل بوجود تقاطع بين عمل المترجم وعمل المعجمي والمعجماتي. وقد أشارت معظم الدراسات، خاصة تلك المتعلقة بالجندر، إلى أنّ الإناث هنّ أكثر تسجيلاً للنسب والمعدلات في الاختبارات المتنوعة، إلا أنّ ما تحقق في هذه الدراسة عكس ذلك تماماً، إذ نجد أنّ الذكور هم من حققوا نسباً أعلى من الإناث في هذا التمرين ((10) نسب مئوية لصالح الذكور مقابل (05) نسب مئوية لصالح الإناث)، وهو ما يمكن أن يُفسر فقط بعدم وجود التجانس العددي بين الذكور والإناث ((05) ذكور مقابل (29) إناثاً).

6. الخاتمة والتوصيات: يتبيّن لنا من هذه الدراسة أنّ الترجمة نشاط إنساني معقد، يخضع للكثير من البردغمات التي تحدد نشاطه وتبث في خطى سيره. وعلى الرغم من أنّ الكثير منا يربط الترجمة حصراً بنقل البنى اللغوية من لغة إلى أخرى، ويغفل عن ما في هذا النقل من استحضار للأبعاد الثقافية والتداولية، إلا أنّنا ما نلبث أن نجد جميع الأبعاد الميتالغوية حاضرة حين النقل، والسبب هو أنّ الطبيعة الإنسانية تلزمنا العناية باللغة وبالثقافة معاً. وتمنح هذه الأبعاد الميتالغوية المترجم اكتساب الطرائق المثلى في تحليل ماهية الوحدات المعجمية في إطار اللغة نفسها أو في إطار لغة أخرى، وتسليط الضوء على مختلف الأشكال والهيئات التي تتمثل بها، ومعرفة دلالاتها ومعانيها وفق السياقات المختلفة، وبحسب أنماط التداول المعمول بها لدى الجماعات البشرية المتنوعة. وقد أثبتت الدراسة أيضاً تقاطع المعجمية (lexicology) والمعجماتية (lexicography) مع الفعل الترجمي بمستويات قد تقل أو تعظم، وهو التقاطع الذي يهيأ للمترجم فرصة سانحة بغية أن يقارب معجم لغة ما مقاربة معرفية وعلمية دقيقة، تزيل الشوائب وتبعد الزوائد لتمدنا بكفاية ترجمية تتوفر على الدراية الواسعة والتبصر الشاسع في جنبات المعطى اللغوي بكل أشكاله، وتقبل التعامل المرن مع شتى البيئات ومختلف الأطياف للإسهام في علم الترجمة بشقيه النظري والعملي، والرقي بالترجمات المقدمة للجمهور في الشكل والمضمون، وتحسين معارف المترجمين وتحيينها، والدفع قدماً بملكاتهم وتشذيب حسهم الترجمي على المستويات كافة.

وقد أفضت هذه الدراسة إلى بعض التوصيات نوردها فيما يلي:

1. ضرورة العناية بتدريس المعجمية والمعجماتية لطلاب الترجمة كمقاييس لا تقل أهمية عن المقاييس الأخرى الموجهة لذات الغرض، والسعي إلى تطوير كفاياتهم فيها من خلال انتداب أساتذة أكفاء لمهمة التدريس تلك.

2. تنظيم دورات تدريبية لطلاب الترجمة في المعجمية وعلم المعاجم، مع التركيز على إسهاماتهما في الترجمية وتبيان كيف السبيل إلى الارتقاء بالدرس الترجمي من المنظور المعجمي.

3. وضع بنوك معلومات ودخائر لغوية تختص بالمصطلحية والمعجمية تحت تصرف طلاب أقسام اللغات الأجنبية.

4. العمل على توحيد المصطلحات عبر ربوع القطر العربي، والدعوة إلى إرساء قواعد علم معجمي متمكن له أسسه ومقوماته العربية الصرفة بالاستفادة من ما قدمه القدامى والمحدثون في هذا الصدد، وبلورة هذا الجهد في نتاج كتبي يغني مكتباتنا العربية.

الهوامش والإحالات

(*)We may refer here to the types of translation according the Russo-American structuralist Roman Jakobson in his seminal paper 'On linguistic aspects of translation'. Jakobson's categories are as follows: **1.** Intralingual translation, or 'rewording': 'an interpretation of verbal signs by means of other signs of the same language';
2. interlingual translation, or 'translation proper': 'an interpretation of verbal signs by means of some other language';
3. intersemiotic translation, or 'transmutation': 'an interpretation of verbal signs by means of signs of non-verbal sign systems'.
(Roman Jakobson (1959/2000) 'On Linguistic Aspects of Translation', in R. Brower (ed.) (1959) On Translation, Cambridge MA : Harvard University Press, pp. 232-9, reprinted in L. Venuti (ed.) (2000), pp. 113-118).

'Intralingual translation' would occur, for example, when we rephrase an expression or when we summarize or otherwise rewrite a text in the same language. 'Intersemiotic translation' would occur if a written text was translated, for example, into music, film or painting. This type involves the shift from a system of verbal signs (a given language) to a system of non-verbal signs (drawings, using symbols…), or vice versa. It is 'interlingual translation', between two different verbal languages, which is the traditional focus of translation studies.

(1)ابن منظور، لسان العرب، المجلد 12، ط1، دار صادر، بيروت، 1990، ص227.

(2)الشيخ أحمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد 01، د.ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958، ص391.

(3)محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، المجلد 08، د.ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1958، ص390.

(4)المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 1425ه/2004م، ص83.

(5)محمد أبو بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الفكر، بيروت، 2009، ص107.

(6)الإمام عبد الله بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري (باب كيف كان بدء الوحي)، ج1، د.ط، موفم للنشر، الجزائر/دار الهدى، عين مليلة، 1992، ص07.

(7)ينظر محمود حمدي زقزوق، الموسوعة الإسلامية، د.ط، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، القاهرة، 2003، ص366.

(8)ينظر أسعد مظفر الدين حكيم، علم الترجمة النظري، د.ط، دار طلاس، دمشق، 1989، ص60.

(9)سعيدة كحيل، تعليمية الترجمة دراسة تحليلية تطبيقية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012، ص21.

(**)يقول نصر حامد أبو زيد في هذا الصدد:

"قد كانت فكرة التأويل عند نشأتها تتصل بمشكلات تأويل الكتب الدينية المقدسة، اليهودية والمسيحية، تحت اسم الهرمينوطيقا Hermeneutics. التأويلية إذن مصطلح قديم كان يشير في بداية استخدامه إلى مجموعة القواعد والمعايير النظرية التي يجب على المضمر أن يتبعها لفهم النص الديني وشرحه وتأويله، وهو يختلف عن مصطلح "التفسير" Exegesis الذي يشير إلى عملية التأويل ذاتها. وقد نشأت الحاجة لوضع القواعد والمعايير مع بداية عصر الإصلاح الديني في منتصف القرن السابع عشر في أوروبا، والذي ارتبط بنشأة البروتستنتية كحركة مناهضة لسلطة الكنيسة الكاثوليكية واستئثارها وحدها بحق تأويل الكتاب المقدس، واضطهاد كل من ترى أنه يطرح تصورات أو يتوصل إلى نتائج عملية تخالف تأويلها للنصوص الدينية".

(ينظر نصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأويل، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص173).

(10)أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، 2005، ص98.

(11) See L. Wheeler, stratagem and the vocabulary of military trickery, Leyde, Brill; Mnemosyne Supplement 108, 1988, p03.

(12) See A. Chesterman, Memes of translation, Amesterdam & Philadelphia: Benjamins, 1997, p87.

(13)أحمد جبوري، المفيد في الترجمة والمصطلح والتعريب: انجليزي-عربي/عربي-انجليزي، تقديم وإشراف: غسان غصن، دار العلم للملايين، بيروت، دت، ص10.

(14)المرجع نفسه، ص10.

(15)محمد همام، تحيّز المفاهيم والمصطلحات، الملتقى الفكري للإبداع (www.almultaka.net).

(16)المرجع نفسه.

(17)نفسه.
(18)ينظر سعيدة كحيل، نظريات الترجمة بحث في الماهية والممارسة، مجلة الآداب العالمية، **مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق**، العدد 2008/135، ص45-46.
(19)المرجع نفسه، ص46.
(20)نفسه، ص46-47.
(21)نفسه، ص46.
(22)نفسه، ص47.
(23)نفسه.
(24)ينظر ياسر إبراهيم، الترجمة بين الاستقلالية والتبعية: اعتباطية مفهوم الترجمة كعلم مستقل، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (29)، العدد (1)، 2007، ص157-158.
(25)المرجع نفسه، ص158.
(26)ميخائيل أوستينوف، نظريات الترجمة، تر. محمد أحمد طجو، مجلة المترجم العربي (www.arabletters.com/?p=6259).
(27)ينظر بن دحمان عبد الرزاق، آليات الترجمة والنظرية اللسانية: مقاربة في الاختلاف والتأويل، ندوة حول اللسانيات: مائة عام من الممارسة (المنعقدة بمناسبة الذكرى المائوية الأولى لوفاة فرديناند دي سوسير (1913-2013))، مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري (LLA)، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر-بسكرة (الجزائر)، 2013، ص04.
(28)المرجع نفسه، ص04.
(29)المرجع نفسه، ص01.
(30)نفسه، ص02.
(31)نفسه.
(32)نفسه، ص03.
(33)نفسه.
(34)نفسه.
(35)بشرى بنت محمد نجاري، دراسة القواميس، دراسة تحليلية من حيث الإيجابيات والسلبيات في خدمة السنة، الجمعية العلمية السعودية للسنة (www.sunnah.org.sa)، 1435/03/26هـ-28/01/2014م، ص06 (الموقع www.IslamHouse.com).
(36)ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ج1، تحقيق مصطفى السقا وأخرون، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، 1954، ص40. **(37)**ابن منظور، لسان العرب، م س، المجلد12، ص285.
(38)ينظر زهير محمد العرود، بين معجم العين ولسان العرب، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2013، غزة، ص30.
(39)ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، المجلد2، ط1، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001، ص310. **(40)**ابن منظور، لسان العرب، م س، المجلد12، ص402.
(41)ينظر أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1998، ص19.
(42)المعجم الوسيط، م س، ص586.
(43)ينظر زهير محمد العرود، م س، ص30.
(44)سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، السلسلة1، منشورات المكتبة الجامعية، دار البيضاء، 1984، ص52.
(45)أحمد مختار عمر، م س، ص20.
(46)أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، ط8، عالم الكتاب، القاهرة، 2003، ص136.
(47)ينظر محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980، ص222.
(48)ينظر عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، ط2، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1994، ص33.
(49) ابن منظور، لسان العرب، م س، المجلد11، ص196.
(50) أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، م س، ص161.
(51)إميل يعقوب، المعاجم اللّغوية: بدايتها وتطورها، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1972، ص09.
(52)إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص11.
(53)ينظر جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، تر. لطيف زيتوني، دار المنتخب العربي، 1994، ص113.
(54)عز الدين البوشيخي، نحو تصور جديد لبناء معجم علمي عربي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد78، الجزء4، أكتوبر 2001، ص1140.
(55)عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت-باريس، 1986، ص360.

(56)ينظر ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر. عبد القادر فهيم الشيباني، ط1، سيدي بلعباس، الجزائر، 2007، ص67.

(57)ينظر علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ط3، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2004، ص03.

(58)ينظر أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، م س، ص20.

(59)المرجع نفسه، ص20.

(60)نفسه، ص21.

(61)ينظر إبراهيم بن مراد، م س، ص31.

(62)ينظر وسعي بشير، دور المعجم في تعليمية اللغة-المعجم الثنائي نموذجاً، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، اللغات والفنون، جامعة وهران السانية، 2007-2008، ص33.

(63)المرجع نفسه، ص33.

(64)نفسه، ص34.

(65)نفسه.

(66)ينظر سعيد جبر أبو خضر، في إشكالية تعريف مصطلح المعجميّات، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (3)، العدد (1)، ذو الحجة 1427هـ/كانون الثاني 2007م، ص56.

(67)المرجع نفسه، ص65.

(68)نفسه، ص65.

(69)نفسه.

(70)نفسه.

(71)نفسه.

(72)نفسه، ص66.

(73)نفسه.

(74)نفسه.

(75)نفسه.

(76)نفسه.

(77)نفسه، ص67.

(78)ينظر وسعي بشير، م س، ص34-35.

(79)المرجع نفسه، ص35.

(80)ينظر علي القاسمي، م س، ص03.

(81) CollegeBoard AP, Advanced Placement Environmental Science (AP Environmental Science), UNIT V: ENERGY RESOURCES AND CONSUMPTION (10-15%), p293. (https://apstudent.collegeboard.org/apcourse/ap-environmental-science/course-details).

ملحق:

- **النص**

Oil Extraction

Oil occurs in certain geologic formations at varying depths in the earth's crust, and in many cases elaborate, expensive equipment is required to get it from there. The oil is usually found trapped in a layer of porous sandstone, which lies just beneath a dome-shaped or folded layer of some non-porous rock such as limestone. In other formations the oil is trapped at a fault, or break in the layers of the crust.

In the dome and folded formations natural gas is usually present just below the non-porous layer and immediately above the oil. Below the oil layer the sandstone is usually saturated with salt water. The oil is released from this formation by drilling a well and puncturing the limestone layer on either side of the limestone dome or fold. If the peak of the formation is tapped, only the gas is obtained. If the penetration is made too far from surface this is clearly a difficult business.

The oil in such formation is usually under such great pressure that it flows naturally, and sometimes with great force, from the well. However, in some cases this pressure later diminishes so that the oil must be pumped from the well. Natural gas or water is sometimes pumped into the well to replace the oil that is withdrawn. This is called "repressurizing" the oil well.

سيميائية العنوان في قصيدة "صلوات في هيكل الحب" لأبي قاسم الشابي

أ. سعـــاد عيــاش

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

ملخص:تسعى هذه الدراسة الموسومة: سيميائية العنوان في قصيدة "صلوات في هيكل الحب" لأبي قاسم الشابي لاستجلاء مختلف دلالات العنوان الكامنة، راصدة علاقاتها مع فضاء النص الشعري، فالعنوان ذو طبيعة لغوية مجازية رمزية تستفزنا للنقش بين وحداته وكشف خباياه المبيتة، حيث حاولنا الولوج إلى النص الشعري من خلال بوابة العنوان بتفكيك هذا الأخير إلى وحدات لغوية دلالية، وذلك ليتسنى لنا الإمساك بخيوطه المتشابكة وإحالاته المتعددة المتباينة، ومعرفة مدى ارتباطها بإحالات النص وانعكاسها على فضائه، فالتحاور مع العنوان كفيل للغوص في سراديب النص وفتح مغاليقه، وبه نتعرف على هوية النص ونحدد انتمائه.

الكلمات المفاتيح:السيميائية، العنوان، صلوات في هيكل الحب، أبو قاسم الشابي.

Abstract: The study, tagged: semiotic title in the poem "prayers in the temple of love" to Abu Qasim Chebbi to elucidate the various connotations title potential, observant relations with the poetic text space, headline with the nature of linguistic metaphorical symbolic provocative inscription between units revealed Baaah premeditated, where we tried to access the text poetic through the gate of the title to dismantle the latter to linguistic units tag, so that we can catch Boukaoth interlocking and multiple disparate Ahalath and see how they relate to assignments of the text and its impacts on Vdhaih, Valthaor with the title sponsor for diving in the basements of the text and the opening Mgaliqh, and has recognize the text identity and define affiliation.

Key words: semiotics, address, prayers in the temple of love, Abu Qasim Chebbi.

تمهيد:تُعدّ النصوص الموازية نصوصا محيطة بالنص الأصلي ومتصلة به، حيث تلعب دورا لا يستهان به في تفعيل عملية تلقي النص والترويج له، خاصة العنوان الذي كان بالأمس القريب مهمشا بعيدا عن اهتمامات النقاد والمبدعين، حيث لاقى نوعا من الإهمال خصوصا في ثقافتنا العربية التي وسمت بالشفاهة والعفوية، فلم يكن الشعراء قديما يعنونون دواوينهم ونصوصهم الشعرية، فاعتبروا مطلع القصيدة عنوانا لها.

لقد بدأ اشتغال الغرب على ظاهرة العنوان منذ سنة 1968م من خلال دراسة قدمها كل من العالمين الفرنسيين: "أندري فونتانا" Andrie fantan و"فرونسوا فروري" françois frouri موسومة:"عناوين الكتب في القرن الثامن"، وتعدّ هذه الدراسة أولى الدراسات المهتمة بقضية العنونة. أما بداية عنونة النصوص الشعرية العربية فيرجعه النقاد إلى "القرن الخامس هجري، حين عمد أبو العلاء المعري إلى تسمية ديوانه العلم باللزوميات "[1] إلاّ أن العنونة في البداية كانت عنونة عامة لا تمسّ جوهر النص. ويرى عبد الرحمن إسماعيل" أنّ البدايات الحقيقية والجادّة لعنونة القصيدة كانت على يد "أحمد شوقي" الذي جمع بين الثقافتين العربية والغربية"[2] ومن هنا بدأ الوعي بأهمية العنوان فأصبحت العناوين تلامس جوهر النص وتعبر عن كنهه. ومع ظهور المناهج النصانية خاصة السيميائية التي فتحت المجال واسعا لقراءة النص الأدبي وتحليله، في وقت تمّ التعرف فيه على مختلف عناصر النص ابتداء بأصغر وحدة لغوية مكونة له إلى أكبر وحدة، إلى العنوان الذي عدّ "بمثابة الرأس للجسد، وهو يمدّ القارئ بزاد ثمين لتفكيك النص ودراسته، وهو المحور الذي يتوالد، ويتنامى، ويعيد إنتاج نفسه"[3] مع كل قراءة جديدة، فهو جزء هام في النص دون نسيان مختلف النصوص الموازية للنص، فلم يعد المتن وحده مستودع الدلالة، والمقرّ الوحيد للأفكار والمعاني بل هناك عناصر محيطة به تتفاعل فيما بينها لتشكيل الدلالة، مما فتح المجال واسعا أمام المتلقي ليتأتى له قراءة النص وتأويله بما يراه مناسبا، فبمجرد أن يقع بصره على العنوان تتشكل لديه رؤية مسبقة عن مكنونات النص ودلالاته.

وعدّت السيميائية العنوان علامة لغوية خطيرة تؤثر في عملية تلقي النص،فهو مفتاح إجرائي لا يستهان به يفتح مغاليق النص ويتسلل إلى أعماقه لتقويله مالم يقله أو ما عجز عن قوله صراحة. ثم إن الوعي بالمهمة التي يقوم بها العنوان جعل

المبدعين يحرصون حرصا شديدا في انتقاء عناوين إبداعاتهم، خاصة أن العنوان يسهم في بلورة رغبة الولوج إلى عالم النص، فهو جسر يصل المتلقي بالنص، فإما أن يكون هذا الجسر موصولا وإما أن يكون مبتورا، وذلك حسب فعالية العنوان ومدى قدرته على استفزاز عواطف المتلقي، وقد أصبح العنوان في العصر الحديث من أهم القضايا النقدية الحداثية التي فرضت نفسها بقوّة في الساحة الأدبية النقدية حيث أفرد له علما خاصا أطلق عليه علـم العنونة " la titrologie"

أولا- مفهــوم العنــوان:

1- **لغة:** أجمعت مختلف المعاجم اللغوية على أن لفظة "عنوان"ترجع إلى المادتين 'عنن' و'عنا'، اللذان يحملان معنى القصد والظهور والاعتراض، حيث رُدّت في معجم الصحاح إلى المادة عنن"عنّ لي كذا،و يعنّ عننا وعنوانا أي عرض واعترض...وعننت الكتاب لكذا أي عرضته له وصرفته إليه"[4]. أمّا في معجم مقاييس اللغة رُدت إلى المادة عنا فيقال "عنْت الكتاب أعنه عنا وعنوته وأعننت أعنته تعنينا "[5] إذا أردت تسميته.

أما في معجم المصطلحات البلاغية رُد العنوان إلى المادتين معا فيقال "عننت الكتاب وأعننته لكذا أي عرضته له وصرفته إليه، و عن الكتاب يعنه وعناً وعنته كعنوته وعنوانه بمعنى واحد..."[6]. مما سبق نستنتج أنّ:

أ-العنوان من "مادة عنا يحمل معاني القصد والإرادة.

ب-من مادة عنن يحمل معنى الظهور والاعتراض.

ج-من المادتين معا يحمل معاني الوسم والأثر"[7].

وعليه فالعنوان مكون خطابي منتقى بعناية لكي"يستدل به على غيره"[8].

2- **اصطلاحا**: إذا كان العنوان في اللغة يحمل معنى القصد والظهور والاعتراض، فإن الدلالة الاصطلاحية لا تبتعد كثيرا عن هذه المعاني، فالعنوان هو أوّل ما يواجه المتلقي أثناء تلقيه لأي عمل إبداعي فيحاول استنطاقه وقراءة دواله القليلة المكثفة دلاليا وذلك لفك مغاليق النص وكشف خباياه.

والمبدع ينشئ نصا مصاحبا للنص الأصلي(المتن) لحظة تأسيس العنوان، وبالتالي خلق معنى موازي مصاحب لدلالات النص، فالعنوان من بين النصوص الموازية التي تحيط بالنص، وتسهم في فتح شهية المتلقي للقراءة، وتحرضه للحفر في أعماق النص الذي يخاله للوهلة الأولى مظلما، لا يبوح له بشيء لكن مجرد التأمل في بنية العنوان وقراءتها يتبدى الظلام نورا، كما قد يؤدي العنوان إلى استنفار المتلقي وعدوله عن النص وهذا متوقف على مدى توفق المبدع في انتخاب عنوانه.

كما أن العنوان يتولى مهمة توثيق النص، ويمنحه شهادة انتساب وبالتالي أحقية في التواجد، فهو بمثابة الإطار الخارجي الذي يجمع شتات النص ويحميه من الاندثار حيث يعد "مستلزما كتابيا، فهو كالاسم لشيء به يعرف وبفضله يتداول ،و يشار به إليه، ويدلّ به عليه ويحمل وسم كتابه"[9].

لقد عرفه 'سعيد علوش' بـ"أنه مقطع لغوي أقل من الجملة"[10]، فالعنوان مركب لغوي قد يكون كلمة أو كلمتين أو أكثر تربط بينها علاقات التشابه والتضاد، فقد يبدو لنا سطح النص مفككا مهشما بفعل علاقة التضاد بين الوحدات إلاّ أنه مرتبط دلاليا،و بهذا يعتبر العنوان كما عدّه "جون كوهين " مظهر من"مظاهر الوصل والإسناد والقواعد المنطقية" [11] في ظل لغة انزياحية، فالقواعد ثابتة لا تتغير لكن اللغة تُخرق وتخرج عن المألوف.

والعنوان كما يرى'سعيد علوش' قد يختزل في كلمة واحدة مثل قصيدة الكوليرا "لنازك الملائكة" أو كلمتين مثل نشيد الجبار "لأبي قاسم الشابي" أو أكثر كما أنه قد يكون جملة، وهذا ما لا نتفق فيه مع سعيد علوش الذي رفض أن يكون العنوان جملة، وهذا ما ينطبق على العنوان الذي نحن بصدد دراسته والموسوم: "صلوات في هيكل الحب" حيث إنّ الشاعر انتقى جملة بأكملها لتكون عنوانا لنصه الشعري، فكل دال يحمل بداخله مدلولا أو مدلولات عديدة تتداخل، وتتزاوج مع باقي العلامات الأخرى لتشكل لنا في النهاية قراءة لغوية دلالية معينة أو تصور مبدئي عن مكنونات الفضاء النصي، إلا أن علامات النص قد تدحض تصورنا؛ لأن العنوان ليس دائما بريئا كاشفا لمضمون نصه.

كما قد يكون العنوان علامةً غير لغوية كأن يكون علامة تعجب أو استفهاما أو غيرهما من الإشارات أو الرموز غير اللغوية الصامتة المتكلمة في آن واحد صامتة لا ترضى أن تبوح لنا بالكلمة، متكلمة من خلال لغة الإشارة لتقول لنا الكثير مما لم يقله لنا النص ف"لغة العنوان قائمة على انتقاء حرّ لا تقيدها تراكيب لغوية أو نحوية تدفعها إلى التشكل وفق صيغ محددة ،فقد يبنى العنوان على هيئة حرف أو كلمة أو شبه جملة أو جملة تامة أو أكثر من ذلك ،أو حتى على دالة غير لسانية"[12]. إن العنوان علامة سيميائية تجيد فن المراوغة والترميز والتكثيف خاصة العنوان المعاصر المغرق في الخيال والمجاز الذي يعمل على استفزاز عواطف المتلقي ورفع درجة توتره ،وإذا لاحظنا فقر العنوان لغويا فهذا لا يعني الفقر في الدلالة ،فهو مستودع الأفكار ومقر تجمع شتات النص ،حيث أن الفضاء النصي تابع للعنوان ومسند له ،فإذا كان العنوان دالا فالنص مدلولا وإذا كان مدلولا فالنص دالا وهكذا دواليك، فالعلاقة بينهما جدلية حيث يسعى كل طرف لإزاحة الضبابية عن الطرف الآخر، فالعنوان "يمتلك علاقة ظاهرة وخفية، ويقيم روابط مع نصه، لا يستطيع القارئ أن يتجاهلها إن لم تكن هي قادرة على حيازة وجودها على ساحة الخطاب"[13].

وحتى يتمكن المتلقي من الإمساك بالدلالة بمختلف حمولاتها اللغوية الثقافية الإيديولوجية لابدّ له أن يواجه هذا العنوان بخلفية معرفية شاملة، ليتصدّى لاستفزازه ويكشف غموضه. فالعنوان "علامة دّالة مشبعة برؤيا العالم، فهو علامة سيميائية، ويمكننا تفكيكه كنص مستقل أو كبنية مصغرة مكثفة، بتمطيطها نحصل على البنيات التمفصلية للنص الرئيسي، وبما أن العنوان جزء من النص فهو ينعكس عليه كونه السجل الشكلي الذي يتمثل فيه القول"[14]. وعليه يجب تفكيك العنوان إلى وحدات تمفصلية نقرأها لغويا ودلاليا وتداوليا لفك شفرات النص وفتح مغاليقه، وبالتالي الإحساس بنشوة القراءة وشغف المغامرة في دهاليز هذا الكائن الزئبقي.

وقد عرّف العنوان "محمد فكري الجزار" تعريفا موسعا نوعا ما مستندا على المفهوم المعجمي للعنوان فعدّه "مرسلة Massage صادرة عن مرسل Adress إلى مرسل إليه Adresse وهذه المرسلة محمولة على أخرى هي"العمل"، فكل من العنوان وعمله مرسلة مكتملة ومستقلة، أماّ الوظيفة الحملية فتمثل التفاعل السيميوطيقي ليس بين المرسلتين فحسب إنما بين كل من المرسل والمرسل إليه أيضا، وعلى قاعدة المرسلتين وإن بشكل غير مباشر"[15].

و من هنا يتضح أن "فكري الجزّار" اعتمد على المفهوم اللغوي للعنوان الذي يحكمه مفهوم الإرادة والقصد والعرض، فالمرسل يتفاعل مع نصّه ويتأثر بمختلف الدلالات التي يحملها، فينتقي عنوانه بحذر شديد ودراية تآّمة، ليتناسب مع محمولات الفضاء النصّي وهذا الانتقاء يكون قصدي، وهنا تظهر الوظيفة القصدية للعنوان، حيث يلقى النص أكبر قدر ممكن من المقروئية من خلال الإصابة في انتخاب العنوان، فالمرسل يقوم بتأويل مدلولات مكونه الخطابي ليلمّ حيثياته، فيتسنّى له وضع عنوان مناسب من خلال المدلولات المستنبطة"فالمرسل يتأوّل عمله فيتعرّف به على مقاصده، وعلى ضوء هذه المقاصد يضع عنوانا لهذا العمل، بمعنى أن العنوان من جهة المرسل هو ناتج تفاعل علامات بين المرسل والعمل"[16].

وإذا كان المرسل يتأوّل عمله عن طريق التفاعل مع النص واستنباط دلالاته التي تساعده في تشكيل عنوان مناسب،فإن المتلقي بدوره يؤول العنوان الذي تتشابك دلالاته بدلالة النص العامّة، وذلك ليفتح مغاليق النص.وعليه فالعملية التأويلية هي همزة وصل يلج من خلالها المرسل إليه من عتبة العنوان إلى النص، كما يلج من خلالها المرسل من النص إلى العنوان،فالتأويل قاسم مشترك بين المرسل والمرسل إليه.

ثانيا- أنـــواع العنـــوان: تتعدد أنواع العناوين وتتباين تبعا لخصوصية كل نوع، وموقعه في التعريف بالفضاء النصي، لعلّ أنّ كل مبدعا(كاتبا/شاعرا) يقوم بتعريفنا بطبيعة النص ومضمونه لحظة تأسيس العنوان الرئيس الذي قد يتبعه بعناوين أخرى، كما يساهم متلقي النص وهو الناقد بالدرجة الأولى في التعريف بكل نوع حسب المهمة التي يؤديها للنص الأدبي، وعليه فالعناوين أصناف وأنواع متعددة سنتطرق إلى أهمها في عالمنا الأدبي باختصار.

أ-العنوان الرئيس: وهو العنوان الأساسي الذي يختاره الشاعر/ الكاتب ليسم به مؤلفَه أو نصّه، فيشتهر هذا الأخير بالاسم المختار له وبه يتداول بين القرّاء وفي رفوف المكتبات، ويتولّى العنوان الرئيس مهمة تعيين النص وتوجيه القارئ إلى وجهة

قرائية نقدية معينة، فمن شأنه أن"يعطي للعمل هويته لذلك يجد الكاتب صعوبة في صياغتة"[17] بدقة متناهية مغرية تمس جوهر النص، لكونه أخطر لافتة تواجه القارئ فقد يجذبه العنوان ويغريه فيقبل على القراءة،كما قد يستنفره فيدبر على القراءة، فالعنوان الرئيس هو "أوّل ما يقع عليه بصر المتلقي ولا يقتصر العنوان الرئيسي على المؤلفات بل قد يكون في مجلّة أو جريدة لأنه أداة إبراز الخبر"[18] وبؤرة النص للتعريف بمضمونه. ويكتب العنوان الرئيس بخط سميك وحجم غليظ، ويترأس الصفحة الأولى للغلاف كما قد يوجد على ظهر الغلاف وفي الصفحة المزيفة للعنوان التي تحمل العنوان فحسب.

ب- **العنوان الفرعي**: وهو عنوان ثانوي تابع للعنوان الرئيس يعرّفنا أكثر بمضمون الفضاء النصي، كما أنه يساهم في توجيه المتلقي، وحصر ذهنه في مفهوم معين، يتكوّن العنوان الفرعي من"العنوان الجزئي Sous titre والعنوان المزيّف Faux titre والعنوان الجاري Titre courant "[19]، أما العنوان الجزئي فهو العنوان الذي يلي العنوان الرئيس مباشرة ويتولى مهمة تعيين النص وتوضيحه، وتتضح أهمية العنوان الجزئي بحسب"جنس العمل الإبداعي، فقد يكون وجوده ضروريا كما في بعض الأعمال التاريخية، من حيث تحديد الفترة الزمنية والمكان الجغرافي، وفي بعض الأعمال الأدبية التي يغيب عنها المؤشر الجنسي"[20]، فالعنوان الجزئي يعرفنا أكثر بمضمون النص حيث يقدمّ لنا بعض الإشارات الدّالة على نوعية العمل المقدّم، ويوجد العنوان الجزئي بعد العنوان الرئيس مباشرة على صفحة الغلاف.

أمّا العنوان المزيّف فهو "عنوان بسيط يقع على أوّل ورقة رقيقة من الكتاب، بغضّ النظر عن العنوان الموجود على ورقة التجليد السميكة"[21]، فالعنوان المزيف هو نفسه العنوان الرئيس لكنه يكتب على أول ورقة رقيقة. أمّا العنوان الجاري هو العنوان الداخلي الذي يترأس أعلى كل صفحة أو أسفلها لتذكير المتلقي بعنوان هذا العمل الذي بين يديه.

كما أنّ هناك العناوين الداخلية التي تترأس كل فصل من فصول العمل الأدبي كما الحال في بعض الروايات، أو تترأس كل نص من نصوصه وهذا ما ينطبق على الدواوين الشعرية، فالشاعر يختار عنوانا لكل نص شعري ينظمه كما ينتقي عنوانا لمجموعته الشعرية، وغالبا ما ينتخب عنوانا داخليا ليكون العنوان الرئيس للمجموعة ككل.

ثالثا- وظـــائف العنـــوان: يتسم العنوان بطبيعة مرنة متعددة الأبعاد والمستويات؛ حيث يمتلك بعدا رمزيا جماليا وبعدا دلاليا إيحائيا وآخر تداوليا تفاعليا، وهذا التعدد جعل من العنوان متعدد الوظائف، فهو يؤدي أدوارا كثيرة لا يستهان بها في فهم دلالات النص الظاهرة والمضمرة وفك طلاسمه، فالعنوان يقوم بتوجيه المتلقي أو تمويهه.

ووظائف النص متداخلة ومتعددة، ونظرا لطبيعة العنوان الهلامية ومدى خطورته على مستوى التلقي فقد قام كل ناقد بتعداد وظائفه،كلٌ من وجهة نظره الخاصة ف"إذا كان العنوان رسالة لغوية موجهة نحو متلقي فلكل رسالة وظيفة"[22].فإذا كان "ل.هوك" حصر وظائف العنوان في(التحديد والتدليل والإغراء) فإن "جيرار جينت" حصرها في (الإغراء والإيحاء والوصف والتعيين). ولعل أهم الوظائف المتفق عليها والمتداولة مايأتي:

1-**الوظيفة التعيينية (التسموية)**:يتولّى العنوان مهمة تعيين النص وتبيان الإطار العام الذي ينتمي له شعرا كان أو نثرا،إذ يحدد هويته وانتماءه، ومن خلال هذه الوظيفة التي يؤديها العنوان يتمّ التعرف على اسم الكتاب وجنسه نثرا(رواية، مسرحية، قصة...) أو شعرا.ثم إنّ"استراتيجية التسمية لها دور مهم في هذه الوظيفة، كونها إلزامية وضرورية لأي كتاب،فإن نسمي رواية /كتاب أن يعني نعينه ونعننه"[23] ،فتسمية أي شيء بمسمى معين هو تعريفا له، وتمييزه عن أشياء أخرى، فالعنوان يميز النص عن نصوص أخرى ويجعل المتلقي"يعتقد أنه أمام نص شعري أو نثري ليس غير، ويكون هذا محكوم بماهية النص وثقافة المتلقي..."[24]، فمعرفة خصوصية كل من النص الشعري والنص النثري يجعل المتلقي يجزم على ماهية النص انطلاقا من عنوانه، وهذا ما ينطبق على العنوان محل دراستنا "صلوات في هيكل الحب" فهو يوحي أن هذه الصلوات أقيمت في هيكل شعري وهذا ما أكده الفضاء النصي، فالعنوان حدد لنا من الوهلة الأولى نوع النص المقدّم. وبما أن العنوان يحدد النص ويبيّن جنسه، فهو يمتاز بقدرة فائقة على التعيين لكنه قد يفقد هذه القدرة فيتعذر عليه الإشارة إلى نوعية النص خاصة في النص الحديث والمعاصر الذي شهد- بالموازات مع الساحة النقدية-تداخلا وتضاربا بين الأجناس

والأنواع الأدبية فلا نكاد نجد نوعا إلاّ وتداخل مع نوع آخر فهناك تشابه "حاصل بين القسمين من حيث اتكاءهما على المجاز في تأليف العنوان وتركيبه"[25].بات العنوان في عصرنا هذا متكئا على الخيال غارقا في الرمز والإيحاء،حيث يصعب فيه الإمساك بدلالات النص المتناقضة المتعددة، كما يصعب فيه إقامة الحد في جنس النص بين الشعر والنثر، فأصبح تحديد جنس النص ونوعه بالاتكاء على العنوان أصبح صعبا إن لم نقل مستحيلا، فعلى سبيل المثال لا الحصر:رواية "فضيلة الفاروق "المعنونة ب"جسر للبوح وآخر للحنين"نلحظ أنّه عنوان شاعري رمزي متكئ على الخيال يوحي لقارئه أن صاحبته ستقدّم لنا نصا شعريا محض، لكن أفق انتظارنا سيُخرق لحظة التطلّع على الفضاء النصي المنتمي إلى فن نثري روائي. وعليه فالعنوان لم يحدد هوية النص وانتمائه بل كان مضللا، وكمثال آخر نذكر: "تغريبة جعفر الطيّار" ل"يوسف أوغليسي"، فبمجرد أن يقع بصرنا على لفظة تغريبة نعتقد أنه بصدد تقديم نص نثري؛ لكونه يتشاكل مع تغريبة بني هلال، فيتبادر إلى أذهاننا رواية نوار اللوز(تغريبة صالح بن عامر الزوفري) "لواسيني الأعرج"،فنحضر أنفسنا للإبحار في أعماق هذه الرواية لمعرفة طبيعة هذه التغريبة الفردية، لكن الفضاء النصي يصدمنا بكونه نصا شعريا لا نثريا.

2- الوظيفة الوصفية (الإيحائية):يقوم العنوان بإزاحة اللثام عن مضمون النص، فيشرحه من خلال دوال قليلة، يلجأ من خلالها إلى توجيه المتلقي إلى اتجاه دلالي مضموني معين، فهذه الوظيفة "تعنى بالجانب الدلالي للعنوان، حيث تقوم بإعطاء لمحة عامة عن مضمون النص، وهي بذلك تلعب دورا إيحائيا يتم من خلاله تكهن النص المعنون"[26]، فالعنوان يوحي للقارئ بنوعية الموضوع الذي سيدور حوله النص.

3- الوظيفة الإغرائية (الإشهارية):يعمل العنوان على إغراء المتلقي للولوج في أعماق النص،كما يحرضه لاقتناء كتاب ما، وبالتالي يساهم في رواج العمل الأدبي وشهرة صاحبه، وهذا متوقف على فعالية العنوان ومدى قدرته على الإغراء، وقد يكون العنوان أغرى من النص أو العكس.بالإضافة إلى هذه الوظائف هناك وظائف أخرى من بينها: الإحالية أي المرجعية فالعنوان يحيلنا إلى سياق بعينه، والوظيفة التداولية هي وظيفة براغماتية محض لأن العنوان يؤدي دور المروّج للعمل الأدبي، وهناك الوظيفة التأثيرية والإنفعالية، حيث يؤثر العنوان في المتلقي فينفعل ويتضامن مع النص.ونظرا لحرص المبدع الشديد في انتقاء العنوان الذي يضفي عليه مسحة رمزية جمالية فالعنوان يؤدي وظيفة جمالية.

في الأخير يمكن القول أنّ خصوصية كل عنوان وتميزه بنية وتركيبا، هي التي تستدعي نوع الوظيفة كما قد تتداخل كل الوظائف وتجتمع في عنوان واحد، "فالعنوان ليس كلمة صامتة تتقدم النص بل هو توهج شعري"[27]

رابعا- استراتيجية العنونة في"صلوات في هيكل الحب". يعدّ العنوان مكوّنا خطابيا له خصوصيته وطبيعته التي تميزه عن سائر الخطابات والنصوص الأخرى، لذا يتوجب علينا قراءته قراءة متعددة الأبعاد عميقة الرؤيا والدلالة، ولعلّ أنّ الاتكاء على السيميوطيقا التي أولت للعنوان أهمية لم يعهدها في غيرها من المناهج؛ حيث حاولت دراسته من وجهة تركيبية ودلالية وتداولية، يجعلنا نضع العنوان محورا لقراءتين: قراءة أفقية سطحية وأخرى عمودية عميقة. وبما أن العنوان عبارة عن تركيب لغوي دلالي، فإنّ العنوان الذي نحن بصدد دراسته "صلوات في هيكل الحب" هو مركب لغوي طويل نوعا ما، وكل زيادة في المبنى تعد زيادة في المعنى، وهو عنوان النص الرئيس، إن الشاعر انتقى ألفاظ عنوانه بحذر شديد فاختار كلمات ذات قوّة معجمية دلالية، ليؤثر في المتلقي، حيث يتكوّن العنوان من مركبين لغويين، المركب الأوّل: هو لفظة صلوات بإحالاتها المتعددة، والمركب الثاني: جاء على شكل شبه جملة"في هيكل الحب"، وكل من المركبين يعمل لغرض تفاعل المتلقي مع العنوان والتأثير فيه للولوج إلى داخل النص الشعري.

وقبل أن نقوم بقراءة كل مفردة لابدّ أن نقف على الحالة الإعرابية للعنوان، حيث نلحظ أنه يتكوّن من مسند ومسند إليه، إذ تمثّل المسند إليه في لفظة صلوات: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه جمع مؤنث سالم. في: حرف جر.

هيكل:اسم مجرور ب في وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

الحب:مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. وعلاقة الإضافة تؤكد لنا أنّ هناك علاقة ضمنية بين مفردة وأخرى، فما نوع العلاقة بين لفظة "هيكل" ولفظة "الحب"؟ وهل يوجد هيكل للحب ؟.

وشبه الجملة(في هيكل الحب)في محل رفع خبر المبتدأ.

نلحظ أنّ الشاعر أسس عنوانه على علاقة إسنادية بين المبتدأ (المسند إليه) وخبره (المسند) لكن رغم هذه العلاقة الواضحة، إلا أن العنوان يبقى مبهما يومئ إلى النص الذي سيكشف لنا عمّا سكت عنه العنوان، ثم إنّ المبتدأ غامض رغم وجود خبره وذلك لعلاقة التناقض الموجودة بين المفردات (صلوات، هيكل، الحب).

ومن العنوان يتضح أنّ الشاعر حمل نصّه محمل ديني، كما أن التأمل الدقيق يجعلنا نكاد نجزم أنه ذو توجه صوفي؛ لأن صلاته اقترنت بالحب والعشق، وهذا حال المتصوف الذي ذاب عشقا في الذات الإلهية، فهل تتشاكل تجربة شاعرنا مع التجربة الصوفية ؟.

إن أوّل ما يستفز القارئ عند قراءة العنوان هو نوعية النص المقدّم، فالشاعر انتقى مفردات تفصح عن طبيعة النص وهو نص شعري، وذلك لاعتماده على التصوير والخيال والتكثيف، وهذه العناصر غالبا ما تقترن بالشعر لا بالنثر،كما أنه وصف نصه بأنه مجموعة صلوات في هيكل الحب، وهنا تظهر الوظيفة التعينية والوصفية التي يؤديها النص لتفعيل عملية التلقي.ولقد لجأ "أبو القاسم الشابي" إلى استخدام كلمات تمتلك قوة معجمية دلالية، وللوقوف على هذه القوة لابدّ من قراءة كل مفردة على حدة على اعتبار أن كل وحدة لغوية تتألف من مستويين: مستوى نحوي ومعجمي، فيما يخص المستوى النحوي فقد تمّ توضيحه، أما المعجمي سيتضح من خلال تفكيك وحدات العنوان وقراءتها للوقوف على مختلف دلالاتها.فلفظة "صلوات" مفردها صلاة وهي في "اللغة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة "[28]. والصلاة هي صلة يقيمها العبد بينه وبين الله سبحانه وتعالى عن طريق" أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير ومختتمة بالتسليم "[29]، انطلاقا من هنا يتبين أنّ الشاعر اختار أن تكون قصيدته عبارة عن صلوات أي مجموعة أفعال وأقوال ليعقد صلة قوية بينه وبين المولى سبحانه وتعالى، لأن الصلاة بطبيعتها تحمل دلالات تتأرجح بين: التكفير عن الخطايا، ونيل رضا الله ومغفرته، وبالتالي الفوز بالجنة والرفع فيها درجات، وبما أن الصلاة كما هو متعارف عليها لا تجوز لغير الخالق، فهل الشاعر قام بشعائر صلواته لله سبحانه وتعالى؟ وهذه حالة المخلوق المؤمن العاشق لخالقه، إن هذه اللفظة تغرينا وتحرضنا للتطلع على طبيعة المفردة الموالية لكي تتضح لنا بعض ملامح هذه الصلوات المقامة.

توجهنا الوحدة اللغوية الثانية وجهة مغايرة للوجهة الأولى، فالشاعر أسند "للصلوات" لفظة "هيكل" التي تحمل في ثناياها معاني الضخامة والبناء، فهو " الضخم من كلّ شيء..... والهيكل البناء المشرف، وقيل هذا هو الأصل، ثمّ سمي به بيوت الأصنام مجازا"[30]، وبهذا يتضح أن معبود الشاعر عظيم ضخم، ولقد نصب له تمثالا لأن لفظة "هيكل" ترجعنا إلى الزمن الغابر عندما نصب تمثال على صورة مريم -عليها السلام- في بيت النصارى- كما زعموا – أو هيكل سيدنا سليمان -عليه السلام- الذي تدور الأقاويل حوله أنه موجود في القدس، ولازال بنو إسرائيل يبحثون عنه إلى يومنا هذا، فالهيكل يوحي أن شاعرنا يتعبد أحد القديسين، إن درجة توترنا ترتفع لأن كلمة هيكل تستفزنا وتصدمنا في آن واحد، تصدمنا لأننا لم نتوقع أن شاعرنا يصلي في حضرة هيكل وتستفزنا لمعرفة طبيعة اللفظة التالية أولا، ولقراءة الفضاء النصي ثانيا.

واللفظة التي تردف" الهيكل" توجهنا إلى حقيقة هذا "الهيكل" ألا وهي "الحب"، فالصلاة التي سيؤديها الشاعر هي صلاة في حضرة الحب، ولعلّ أنّ هذا الحب الذي خُصّ بالصلاة هو حب بلغ قوته إلى درجة أن الشاعر العاشق شيّد له تمثالا، ولا يهم إن كان لهذا التمثال حضور مادي فعلا في مكان مقدّس بالنسبة لصاحبه، لكن حضوره المعنوي طاغ وواضح.ونعلم أن الحب هو ميل النفس نحو شيء معين تهواه، لإرضاء وإشباع حاجاتها البيولولجية والروحية مهما كان نوع هذا الحب، كما أن الحب "عاطفة تجذب شخصا نحو شخص من الجنس الآخر ومصدرها الأول الميل الجنسي"[31]، لكن طبيعة العنوان واستهلال شاعرنا بلفظة "صلوات" يجعلنا كمتلقين نعتقد أن قصيدته لها توجه صوفي ولفظة "الحب" تحسسنا أن شاعرنا وصل إلى درجة العشق الإلهي الذي لطالما تغنّى به المتصوفة، وذلك عن طريق الحلول في الذات الإلهية التي شغف بها حبا فشيّد لها تمثالا في عالمه الشعري الخاص، فكان بناء القصيدة هو هيكل حبّه وكلماتها هي صلواته المتكررة في هذا الهيكل، وعليه يكون الشاعر قد استدعى لفظة صلوات ليخبرنا أنه أحسّ بحب معادلا للحب الصوفي.

ومما سبق يمكن استخراج مختلف دلالات مفردات العنوان وهي:

- صلوات لها جانب مادي وآخر روحي معنوي ودلالاتها هي {عبادة (أقوال وأفعال)، ثناء، دعاء، طلب الرحمة والمغفرة، تقديس، راحة نفسية}.

- هيكل:له جانب مادي ومعنوي{ الضخامة، العظم، تمثال،أثر، الرهبة، التقديس}.

- الحب: له جانب مادي وآخر معنوي { له أفعال وأقول مخصوصة للتعبير عنه، إحساس، شغف، ألم، سعادة، تقديس، راحة نفسية}.

يتضح من هذه القراءة أنّ بين المفردات ائتلافا وتشاكلا رغم التنافر الذي يبدو سطحيا بينها. لكن كيف صلّى الشاعر في حضرة الإله المعبود؟ أم هي صلاة من نوع آخر لا يعرفها إلا من ذاب وأحلّ في ذات معشوقه، فما طبيعة هذا الحب الذي وصل إلى مصاف التقديس يا ترى ؟. لا يمكننا الإجابة عن هذه التساؤلات إلا من خلال القراءة العمودية لهذا العنوان الذي استطاع برمزيته وجماليته أن يؤثر في ذواتنا ويجعلنا نتفاعل مع كلّ وحداته.

كما أنه عيّن لنا جنس النص بإغراقه في المجازية، فشاعريته تؤشر على أن النص شعري بامتياز، وبالتالي فالعنوان أصاب في تعيين النص، وكذا وصف مضمونه، فاختار لفظة صلوات بدل المفردة صلاة وذلك ليجعلنا نستعدّ للتفاعل مع صلواته المتكررة المختلفة، فلو كانت صلاة واحدة ثابتة لما جعلها جمعا بل كان سيكتفي بلفظة صلاة، حيث يوحي العنوان أنّ هناك صلاة أولى وثانية وثالثة مجزئة على طول القصيدة، ولكل منها طابعها الخاص. وللوقوف على حقيقة دلالة العنوان، ومعرفة سرّ هذا الحب وطبيعة الصلوات المقامة في حضرته، لابدّ لنا أن نسقط هذا العنوان على المتن الشعري.

منذ الوهلة الأولى التي نقرأ فيها أولى أبيات القصيدة تظهر لنا سمات القداسة، وتبدأ ملامح معبود الشاعر في التجلي وهي أنثى فالضمير"أنتِ" حصر المعبود في شخص امرأة وصفها بالعذوبة والطهارة حيث يقول:

"عذبةٌ أنتِ كالطفولة، كالأيام، كالأحلام   كاللحن، كالصباح الجديدِ
كالسماء الضحوك، كالليلة القمراء   كالوردِ، كابتسامِ الوليدِ
يا لها من وداعةٍ وجمالٍ   وشبابٍ منعم أملُودِ
يا لها من طهارةٍ تبعثُ التقْديـــ   سَ في مُهجة الشقيّ العنيدِ.."[32]

وقف الشاعر وقفة إجلالا وتقديس، وصلّى لرقة معشوقته ووداعتها معترفا أن طهارتها تبعث التقديس حيث احتار في جمالها العذب وقدسيتها، فتساءل عن ماهيتها قائلا:

"أيّ شيء تُراكِ؟ هل أنتِ "فنيسُ"   تهادتْ بين الورى من جديدِ
لتُعيد الشبابَ والفرحَ المعسولَ   للعالمِ التعيسِ العميدِ
أم ملاكُ الفردوسِ جاء إلى الأرْ   ضِ، ليُحيِي روح السلامِ العهيدِ
أنتِ، ما أنتِ؟ أنتِ رسمٌ جميلٌ   عبقريٌ من فنّ هذا الوجودِ
فيكِ ما فيهِ من غموضٍ وعمقٍ   وجمالٍ مقدسٍ معبودِ "[33]

إن درجة هيام الشاعر بمعشوقته جعله يستثنيها من الجنس البشري، ويجعلها في مرتبة إلهة الجمال "فنيس" التي ظهرت من جديد لتتولّى مهمة بعث الفرح والسعادة لهذا العالم التعيس المحطم في خضم تناقضات الواقع وصراعاته على جميع الأصعدة .فمعشوقة الشاعر إماّ أن تكون إلها أو ملاكا أو رسما جميلا مستوحى من روح الإله بغموضه وعمقه وجماله وقدسيته، ويبدو الشاعر من بداية القصيدة إلى نهايتها عاشقا وعابدا لجمال معشوقته، وقد يتساءل متسائل كيف للشاعر أن يخلد معبودته عن طريق تقديس جمالها؟ وهل ارتبط هذا الجمال بالجسد الفاني؟.

لكن الشاعر العاشق لم يصف لنا جمال معبودته الجسدي بل وصفه وصفا طفيفا مستمدا من جمالها الروحي المعنوي، لأنه يعلم أن الوصف الجسدي سيدنس معبودته لا يقدسها، وهو لا يريد إخراجها من دائرة المقدّس، وبهذا يضعنا أمام ثنائية ضدية المرأة الطبيعية والمرأة المقدسة، فإذا كانت المرأة الطبيعية هي المرأة التي نعلم وصفها الجسدي قبل الروحي،

فإن المرأة المقدسة هي المرأة الهلامية التي لا نعلم وصفها الجسدي بل نعرفها عن طريق وصفها الروحي، حيث لا نستطيع حتى التفكير في وصفها الجسدي لأنه محظور ومحرّم. وقد قدّم لنا الشاعر بعض الأوصاف الجسدية في قوله:

"فتمايلتْ في الوجودِ كلحْنٍ عبقريُّ الخيالِ حُلو النشيدِ:

خطواتٌ سكْرانةٌ بالأنـاشيدِ، وصوتٌ، كرجعِ ناي بعيدِ

وقوامٌ يكاد ينطقُ بالألحانِ في كلّ وقفةٍ وقعودِ

كلّ شيء موقعٌ فيكِ، حتى لفحةُ الجيدِ، واهتزازُ النهودِ"[34]

يخبرنا الشاعر من هذا الوصف أن معبودته امرأة طبيعية، لكنه قدّس جسدها بطريقة غير مباشرة، وذلك باحترامه، فلم يصفه بدقّة، فصوتها ناي وقوامها رائع يكاد أن ينطق بالألحان، جيدها جميل الالتفاتة ..، دون أن يتعرض إلى وصف تفاصيل الجسد، ليجعله جسدا مميزا هلامي الملامح والأوصاف، "فالنص يضع الأنثى مسكوتا عنه، لا لتهميشها بل لوضعها في حيّز التقديس التي ينبغي أن لا تدنس بالمعرفة الواقعية التي تصل إلى الابتذال"[35]، والشاعر لم يصفها بصفة حسية دقيقة واحدة، فهي ملاك الفردوس، ورسم جميل، روح الربيع.. فهو يفتش عن جمال النفس وراء جمال الجسد وفتنته ، وذلك ليدخل معبودتة دائرة المقدس. أما ملامح المرأة المقدسة فكانت بمثابة خيط رفيع يربط بين أجزاء النص، كما في قوله:

"يا ابنةَ النُّور، إنَّني أنا وحْدي من رأى فيكِ روعةَ المعبودِ"[36]

يتحدث الشاعر في هذا البيت الشعري عن المرأة المقدسة التي عشقها إلى درجة أنه رأى فيها روعة المعبود، وفي هذا اعتراف ضمني بأنها امرأة عادية طبيعية لكن شدة عشقه هو الذي رفعها فوق الوجود.

إنّ القصيدة ككل هي مجموعة صلوات متكررة، فتارة نرى الشاعر العابد يصلي لجمال جسدها وروعته فيقف وقفة تكبيرا وإجلالا أمامه، وتارة أخرى يصلي لجمال روحها وعظمتها وقوّة تأثيرها على حياته وحياة البشرية، فيقف وقفة خضوعا وابتهالا طلبا للرحمة والعفو والسلام، فتتقلد معبودته دور الإله الذي يرحم ويستجيب للدعاء، فيمنح السلام والسعادة لعباده ويظهر هذا في قوله:

"و امْنحيني السلامَ والفرحَ الرُّو حيّ، يا ضوءَ فجْري المنشودِ

وارْحميني، فقد تهدمتُ في كـو نٍ من اليأسِ والظلامِ مشيدِ

أنقذيني من الأسى، فلقد أمسيــتُ لا أستطيعُ حمْلَ وُجــودِي

في شعاب الزمان والموت أمشي تحت عبءِ الحياة جمَّ القُيودِ "[37]

استعمل الشاعر العابد مفردات تدّل أنه رفع معشوقته إلى مرتبة الألوهية مثل:(امنحيني السلام، ارحميني، انقديني من الأسى ..)، فهذه الكلمات لا يستعملها إلاّ العبد للتقرب من الله تبارك وتعالى،لطلب الرحمة والمغفرة وتيسير أموره، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على الأهمية التي تحضى بها هذه المعشوقة، فالشاعر يتوسل رحمتها وعفوها لترفع عنه البلاء والحزن .

لقد صقل "أبو القاسم الشابي" معجمه بمعاني الوقار والتعظيم والتقديس، فغدا كأنه ناسك من العصر الغابر يتعبد إلهة الحب 'فنيس' ،خاضعا لهذا العشق زاهدا في حياته ، فقد عاش أسيره ، يأبى العيش دونه، وتظهر ملامح هذا العشق، في قوله:

"فدعيني أعيشُ في ظلكِ العذْبِ وفي قرب حسْنكِ المشْهودِ

عيشةٌ للجمالِ، والفنِ والإلهامِ والطُّهرِ والسَّنى والسجودِ

عيشةَ الناسكِ البتولِ، يُناجي الـرّ بَّ في نَشْوةِ الذهولِ الشديدِ"[38]

ثم إن النص بأكمله رمزي مشحون بمعاني الخشوع والخضوع إلى هذه المعبودة، هذه الأخيرة التي صدمنا النص بتقديمها على أنها لا تشبه نساء العالمين، فالقصيدة صدمتنا بكون هذه المعشوقة قد تكون الطبيعة، أو الحياة عامّة لأن الشاعر

رومانسي هائم في الطبيعة بجمالها الأخاذ، فتكون المرأة بجمالها ورقتها وعذوبتها معادلا موضوعيا للطبيعة والحياة، فإذا كانت معبودته هي امرأة فإن الطبيعة أيضا معبودته، بل إن عشق الطبيعة هو أخطر من عشق امرأة، ويظهر هذا العشق في مواضع كثيرة منها قول الشاعر:

"أنت روح الربيع، تختال فــــي الدنيا فتهتزُّ رائعاتُ الورودِ

وتهبُ الحياة سكْرَى من العطـرِ، ويدْوي الوجودُ بالتغريـدِ"[39]

ويقول في موضع آخر:

"آه يا زَهْرتي الجميلةَ لو تدرينَ ما جدّ في فؤادي الوحيــدِ

في فؤادي الغريبِ تُخْلقُ أكونٌ من السّحرِ ذات حُسْنٍ فريدِ

وشموسٌ وضّاءةٌ ونُجُــــومٌ تَنثرُ النُّورَ في فضاءٍ مديــدِ

وربيعٌ كـــأنَّهُ حُلُمُ الشّاعـرِ في سَكرة الشَّباب السَّعيـدِ

ورياضٌ لا تعرف الحَلَك الدَّاجي ولا ثورةَ الخريفِ العتيــدِ

وطُيورٌ سِحْرِيَّةٌ تتنــــاغَــى بأناشيدَ حلوةِ التغريـــدِ"40.

نلاحظ من هذه الأبيات الشعرية أن الشاعر مغرم بالطبيعة بكل تفاصيلها وجزئياتها (شموس وضّاءة، ربيع، رياض، طيور سحرية، صباح، قصور، غيوم....).

ويفصح لنا البيت الأخير عن مضمون العنوان، حيث شبه الشاعر معشوقته بالإله المعبود وشبّه نفسه بالعبد الخاضع الخاشع. أما باقي الأبيات الشعرية فكانت عبارة عن ثناء وتضرعات في حضرة هذا الحب المؤلّه الذي سلب من الشاعر عقله وروحه، وعليه يكون الرجل (الشاعر) هو الذي قام بشعائر الصلاة في حضرة هذا الحب، وهذا ما أشار إليه العنوان وأكدته القصيدة،

خاتمة:

مما سبق نستنتج أنّ العنوان عتبة لغوية خطيرة تساهم في تفعيل عملية التلقي، لذا حرص الشاعر "أبو القاسم الشابي" حرصا شديدا في انتقاء عنوان نصه الشعري الذي وسمه ب"صلوات في هيكل الحب"، فالعنوان يحمل دلالات تتشابك مع دلالات النص، فلا يوجد عنوانا مقطوع الصلة مع نصّه، حيث كان تفكيك النص إلى وحدات تمفصلية وقراءته أفقيا وعموديا كفيل للإمساك بدلالات العنوان ومعرفة مدى تعالقها بدلالات النص وهذا ما حاولنا توضيحه في دراستنا، حيث توصلنا إلى أن الشاعر قام بشعائر صلواته أمام معشوقة يراها تشاكل الإله بصفاتها الروحانية التي لا يمتلكها إلاّ إله، فجاء نصّه مشحونا بمعاني التعظيم والتقديس، فهو مجموعة ابتهالات لحب شغل روح الشاعر وعقله.

-الهوامش:

1. زهرة مختاري: خطاب العنوان في القصيدة الجزائرية المعاصرة(مقاربة سيميائية)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستر، إشراف عبد الوهاب ميراوي، جامعة وهران، 2011م، ص17.
2. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3. محمد عزّام: النقد والدلالة "نحو تحليل سيميائي للأدب"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،د/ط،1996م، ع16، ص148.
4. إسماعيل بن حمّاد الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990م، م 5، ص 2167.
5. أحمد بن فارس:مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، د/ط، د/ت، ص20.
6. أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د/ط،1987م ، ج3، ص 90.
7. محمد فكري الجزار: العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،د/ط، 1998م، ص20.
8. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجميات وإحياء التراث، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2004م ، ص633.
9. علي حسن خواجة: البكاء على زهرة القمر" العنوان مقاربة سيميائية"، مجلة دراسات ، 2008م ، المجلد 35، ع2، ص 381.
10. سعيد علوش:معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1985م، ص155.

11. عبد الله بن أحمد الفيفي: حداثة النص الشعري في المملكة العربية السعودية(قراءة نقدية في تحولات المشهد الإبداعي)، النادي الأدبي ، الرياض،ط1، 2005م ، ص16 .
12. عامر جميل شامي الراشدي:العنوان والاستهلال في مواقف النفري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1،2012م،ص ص33،34، نقلا عن:الهادي المطوي: شعرية عنوان كتاب الساق على الساق، مجلة عالم الفكر، مج38، ع1،1999م،ص458.
13. عامر جميل شامي الراشدي:العنوان والاستهلال في مواقف النفري، ص31.
14. شادية شقروش:سيميائية الخطاب الشعري في ديوان مقام البوح للشاعر عبد الله العشي، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط1، 2010م، ص31.
15. محمد فكري الجزار: سيميوطيقا الاتصال الأدبي، ص 19.
16. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
17. شادية شقروش: سيميائية الخطاب الشعري في ديوان مقام البوح للشاعر عبد الله العشي، ص31.
18. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
19. المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.
20. زهرة مختاري: خطاب العنوان في القصيدة الجزائرية المعاصرة، ص44 .
21. شادية شقروش: سيميائية الخطاب الشعري في ديوان مقام البوح للشاعر عبد الله العشي،ص31.
22. المرجع نفسه، ص34.
23. عبد الحق بلعابد: مكونات المنجز الروائي (تطبيق شبكة القراءة على روايات محمد برادة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، إشراف واسيني الأعرج، جامعة الجزائر، 2007م، ص72.
24. علي حسن خواجة: البكاء على زهرة القمر ، ص381.
25. المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.
26. زهرة مختاري: خطاب العنوان في القصيدة الجزائرية المعاصرة، ص226.
27. عامر جميل شامي الراشدي: العنوان والاستهلال في مواقف النفري، ص 33.
28. السيد محمد مرتضي الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الصبور شاهين،التراث العربي،الكويت،ط1،2001م، ج 38، ع 16، ص 439.
29. ياسين محمد حس: رسالة الصلاة في حياة الإنسان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 2000م، ص21.
30. السيد محمد مرتضي الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العليم الطحاوي، التراث العربي، الكويت، ط1، 2000م ، ج31،ع16،ص ص 143،144.
31. محمد بوزواوي: معجم مصطلحات الأدب، الدار الوطنية للكتاب،د/ط، 2009م، ص 119.
32. مجيد طراد: ديوان أبي قاسم الشابي ورسائله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1994م،ص79.
33. المرجع نفسه، ص ص 79، 80.
34. المرجع نفسه، ص 81.
35. هشام محمد عبد الله: اشتغال العتبات في رواية من أنت أيها الملاك (دراسة في المسكوت عنه) مجلة ديالى، ع 47، 2010م، ص669.
36. مجيد طراد: ديوان أبي قاسم الشابي ورسائله، ص 81.
37. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
38. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
39. المرجع نفسه، ص 80.
40. المرجع نفسه، ص 82.

-قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، د/ط، د/ت.
2. أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د/ط، 1987م،ج3.
3. إسماعيل بن حمّاد الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990م، م 5 .
4. زهرة مختاري: خطاب العنوان في القصيدة الجزائرية المعاصرة(مقاربة سيميائية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، إشراف عبد الوهاب ميراوي، وهران،2011م.
5. سعيد علوش: معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1،1985م.

6. السيّد محمد مرتضي الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الصبور شاهين، التراث العربي، الكويت، ط1، 2001م، ج38،ع 16.
7. السيّد المرتضي الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العليم الطحاوي، التراث العربي، الكويت، ط1، 2000م، ج31،ع16.
8. شادية شقروش: سيميائية الخطاب الشعري في ديوان مقام البوح للشاعر عبد الله العشي، عالم الكتب الحديث، الأردن،ط1، 2010م.
9. عامر جميل شامي الراشدي: العنوان والاستهلال في مواقف النفري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط2012،1م.
10. عبد الله بن أحمد الفيفي: حداثة النص الشعري في المملكة العربية السعودية(قراءة نقدية في تحولات المشهد الإبداعي، النادي الأدبي، الرياض، ط2005،1م.
11. عبد الحق بلعابد: مكونات المنجز الروائي(تطبيق شبكة القراءة على روايات محمد برادة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، إشراف واسيني الأعرج، جامعة الجزائر، 2007م.
12. علي حسن خواجة: البكاء على زهرة القمر" العنوان مقاربة سيميائية"، مجلة دراسات ، 2008م ، المجلد 35، ع2.
13. مجيد طراد: ديوان أبي قاسم الشابي ورسائله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1994م.
14. محمد بوزواوي: معجم مصطلحات الأدب، الدار الوطنية للكتاب،د/ط، 2009م.
15. محمد عزّام: النقد والدلالة "نحو تحليل سيميائي للأدب"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، د/ط، 1996م،ع16.
16. محمد فكري الجزار: العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،د/ط، 1998م.
17. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجميات وإحياء التراث، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2004م.
18. هشام محمد عبد الله: اشتغال العتبات في رواية من أنت أيها الملاك (دراسة في المسكوت عنه) مجلة ديالي، ع 47، 2010م.
19. ياسين محمد حس: رسالة الصلاة في حياة الإنسان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 2000م.

الملكة اللسانية بين ابن خلدون وتشومسكي

أ.أسماء بن منصور
جامعة باتنة

الملخص: يعالج هذا المقال قضية لسانية شغلت العلماء قديما وحديثا، وهي قضية " **المَلَكَة اللسانية** " أو " اللغوية " كما يطيب لتشومسكي أن يسميها. وهي قضية تتصل بعلم اللغة بالدرجة الأولى، بل إن جُلَّ مباحث علم اللغة منذ الهنود واليونان والرومان وحتى العرب قد جاءت تتلمس السبيل بغية فهم ماهية هذه القضية، سواء في دراساتهم النحوية أو الصرفية أو الصوتية. وعندما نعود لتراثنا العريق نجد علاّمة غزير المعارف كثير الاطلاع كابن خلدون قد تناولها بشكل يلفت الانتباه إلى براعة فهم الرجل، فهو قد سبق أبرز عالم لغوي في العصر الحديث، الأمريكي نوام تشومسكي Noam Chomsky في معالجتها، وفي تفسير كيفية تحصيلها ولذا انكب هذا المقال على تتبع مفهوم الملكة اللسانية (اللغوية) عند ابن خلدون و على سبل ترّسخها ثم انتقل لسبر مفهومها عند تشومسكي.

الكلمات المفاتيح: الملكة اللسانية، الترّسخ، الطبع، جيني وراثي، الاكتساب، الحالة الأولية.

Abstract: This Article trys to adress a linguitic issue which had operated the ancient and recently scientists. Indeed, the issue of the Language Faclty was related to the linguistic investigations since the Indians, Greece, the Romans and even the Arabs both in their grammatical or morphological, or even in their acoustic studies in order to understand the nature of the human language.

And when we return to our heritage, we find the great scientist Ibn Khaldun had dealt with this issue in a way that makes us be surprised. He had already forerun the prominent linguist in the modern era, the American Noam Chomsky by his smart views.

Keywords: the language faclty, acquistion, genetical, the first case, temper.

كثيرا ما يردد تشومسكي في كتاباته في مجال علم اللغة - ذلك أن للرجل كتابات في القضايا السياسية أيضا- مصطلح "**الملكة اللغوية** "، ويحدد لها معنى لسانيا خاصا، غير أننا نجده عند ابن خلدون تحت اسم " **الملكة اللسانية** "، فنتعثر به بين الفينة والأخرى في " **المقدمة** " ليعبر عن معانٍ لا تبتعد كثيرا عن المعاني المتعلقة بموضوع الملكة اللغوية عند تشومسكي. وهنا وجب علينا أن نطرح جملة من التساؤلات: ما مفهوم الملكة اللسانية لغة؟ ما مفهومها عند ابن خلدون؟ وما السبيل إلى تحصيلها داخل الذهن البشري؟ وكيف حددها تشومسكي؟

بداية لابد لنا أن نقف على مفهوم الملكة اللسانية لغة حتى يتسنى لنا فهم ماهيتها، ثم يتعين علينا أن نخوض في معانيها عند كل من ابن خلدون وتشومسكي.

-المَلَكة. لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (مَلَك)، من المُلك و: "المَلك: الليث: المَلِكُ هو الله، تعالى وتقدّس، ملَكُ الملوك وهو مالك يوم الدين وهو مَليكُ الخلق أي ربهم ومالكهم"[(1)]

وجاء في الحديث: "لا يدخل الجنة سيء المَلَكة، متحرك، أي الذي يسئ صُحبة المماليك. ويقال: فلان حَسنُ المَلَكة إذا كان حسن الصُنع إلى ممالكيه."[(2)]

و"تمالك عن الشيء: ملكَ نفسه. وفي الحديث: املكْ عليك لسانك أي لا تُجْرِه إلا بما يكون لك لا عليك."[(3)]

وقد وردت مادة (مَلَك) في الصحاح[(4)] بالمعاني ذاتها التي جاءت في لسان العرب،

كما ورد في قاموس المعاني أن المَلَكة: "(اسم).الجمع: مَلَكات

---

(1) ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد العاشر، 1992، ص 491

(2) المرجع نفسه، ص 493

(3) المرجع نفسه، ص 495

(4) ينظر: الجوهري (أبو نصر إسماعيل) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة 4، 1990 م، المجلد 4، ص: 1609 إلى 1611.

المَلَكَةُ: صفةٌ راسخةٌ في النفس أو استعدادٌ عقليٌ خاصٌ لتناول أَعمالٍ معيَّنة بحذقٍ ومهارة" [1]

ومن هنا نلاحظ أن المعاجم اللغوية القديمة لم تشر أثناء معالجتها لمادة (مَلَك) إلى قدرات ذهنية أو استعداد عقلي للقيام بعمل معين، بل اقتصرت معانيها على المُلك والتملك والمملكة والمليك والممالك والمملوك.

_ الملكة اللسانية عند ابن خلدون:

عندما نتطرق لهذه المصطلح عند ابن خلدون نجده يُراد به معانٍ عميقة للغاية، قريبة من المعنى الذي ورد في قاموس المعاني. أي أنها بمثابة قدرات ذهنية دفينة يتمايز بها الإنسان وحده، ذلك أنّ الإنسان هو الكائن الفريد الذي وُهب عقلا.

يُعرّف ابن خلدون "المَلَكات" بصفة عامة بكونها: "صفات للنفس وألوان فلا تزدحم دفعة. ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعدادا لحصولها. فإذا تلونت النفس بالملكة الأخرى وخرجت عن الفطرة ضعف فيها الاستعداد باللون الحاصل من هذه الملكة، فكان قبولها للملكة الأخرى أضعف. وهذا بيّن يشهد له الوجود".[2]

وهو هنا يقصد بالملكة معنى قريبا من " الكفاءة " التي يتحصل عليها الإنسان في أي مجال معين، حيث يرى أن من حصلتْ له ملكة في صناعة ما صعُبَ عليه تحصيل ملكة أخرى في مجال آخر، إذ يقول من: "حصلت له ملكة في صناعة فقلَّ أن يجيد بعدها ملكة في أخرى ومثل ذلك الخياط، إذا أجاد ملكة الخياطة وأحكمها ورسخت في نفسه فلا يجيد من بعدها ملكة النجارة أو البناء، إلا أن تكون الأولى لم تستحكم بعد ولم ترسخ صبغتها"[1]

وعندما يتحدث عن " **المَلَكَة اللسانية** " فإنه يميزها عن النحو وصناعة العربية، حيث يقول في فصل " **في أن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم** ": "والسبب في ذلك: أنّ صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة. فهو علم بكيفية لا نفس كيفية، فليست نفس المَلَكة، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما، ولا يحكمها عملا. مثل أن يقول بصير بالخياطة غير محكم لملكتها في التعبير عن بعض أنواعها: الخياطة هي أن يدخل الخيط في خرت الإبرة، ثم يغرزها في لفقي الثوب مجتمعين، ويخرجها من الجانب الآخر بمقدار كذا، ثم يردها إلى حيث ابتدأت، ويخرجها قدام منفذها الأول. بمطرح ما بين الثقبين الأولين، ثم يتمادى على ذلك إلى آخر العمل، ويعطي صورة الحبك والتنبيت والتفتيح وسائر أنواع الخياطة وأعمالها، وهو إذا طُولِبَ أن يعمل ذلك بيده لم يحكم منه شيئا... و**هكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة نفسها. فإن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل، وليس هو نفس العمل**"[2]. معنى هذا الحديث الملكة اللسانية هي ليست معرفة بقواعد النحو وقوانينه، و لا هي إتقان لقواعد العربية، إنما هي القدرة على استعمال تلك القوانين استعمالا لغويا سليما دون أخطاء، وهذا ما يؤكده قوله: " **إنما هو علم بكيفية العمل، وليس هو نفس العمل**".

"فالملكة اللسانية حقيقة لغوية غير صناعة العربية بل أكثر من ذلك، ليست صناعة العربية واجبة لتوفر الملكة اللسانية. إنما الملكة اللسانية تستقيم بصورة مستقلة عن صناعة العربية. ومع ذلك لا يغفل ابن خلدون عن الإشارة إلى العلاقة القائمة بين الملكة اللسانية وبين صناعة العربية"[1]

صناعة العربية هي صناعة النحو، وهي حرفة النُحاة وجمهرة من العلماء يُطلق عليهم قديما بصناع العربية، ذلك أن النحو كان يُسمى بـ: علم العربية ، والنحو هو: "انتحاء سَمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة

---

(1) قاموس المعاني، (مادة مَلَكَة، من: /http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar، تاريخ السحب: 7-1- 2017)

(2) ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار يعرب، 2004، ج 2، دمشق، ص 100 .

(1) المرجع السابق، ص 100.

(2) المرجع نفسه، ص385.

(1) ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دارسة ألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1986، بيروت. ص 23

فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها وهو... انتحاء هذا القبيل من العلم، وغايته الاستعانة به لفهم كلم الله ورسوله وفائدته الاحتراز عن الخطأ في الكلام أو التمييز بين صواب الكلم وخطئه"[(2)]

لكن متكلم لغة معينة (العربية أو الإنجليزية أو أية لغة أخرى) "لا يمكنه أن يتكلم اللغة التي هي تنظيم من الرموز قائم على قواعد وتركيب ودلالات وأصوات لغوية ما لم يكن مُلمًّا بهذه القواعد. ولا يعني ذلك أنه ملم بصورة مباشرة بهذه القواعد. فهذه القواعد قد اكتسبها خلال نموه اللغوي الطبيعي وفي مراحل اكتسابه اللغة. فالباحث الألسني يحاول استقراء القواعد اللغوية التي تتيح لمتكلم اللغة إنتاج جمل لغته والتي هي قائمة، بصورة ضمنية"[(3)]

إنه لمثير للدهشة حقا أن نجد هذا الفهم الحاذق عند ابن خلدون في تلك الأزمنة الغابرة، ذلك أنّ الرجل "في تصوره "الملكة اللسانية "، قد سبق – بحق – فهم اللغويين المحدثين لها من حيث اعتمادها على الجملة لا المفردات ، ومن حيث تدرجها من الإفهام إلى الصحة إلى البلاغة، ومن حيث حصول الملكة من العرف والعادة والمعايشة المستمرة للنطق في بيئة الفرد اللغوية."[(4)] إن تمييز ابن خلدون الفذ بين المعرفة بقوانين اللغة وبين الملكة اللسانية يقترب من تمييز تشومسكي القديم بين الكفاية اللغوية والأداء الكلامي، "فالكفاية اللغوية من هذا المنظار، حقيقة عقلية تقود عملية الأداء الكلامي. هي المعرفة الضمنية بالقواعد التي تنتج الجمل؛ في حين أن الأداء الكلامي هو الاستعمال الآني لهذه المعرفة الضمنية بالقواعد، في عملية التكلم. فالأداء الكلامي يتم عبر اعتماد قواعد الكفاية اللغوية. ولقد اقترب ابن خلدون، في نظرته إلى الملكة اللسانية، من مفهوم الكفاية اللغوية. فالملكة اللسانية، في نظره، هي، في نهاية المطاف، المقدرة على صناعة العربية. إذ يكفي اللجوء إلى قوانينها لكي يصوغ العربي الكلام العربي الصحيح. كما أن الكفاية اللغوية، في النظرية الألسنية، هي المقدرة على تكلم اللغة وكتابتها. والجدير بالذكر أنّ ابن خلدون يركز على صناعة العربية أو كتابتها في حين أنّ النظرية التوليدية تركز، بالذات، على الأداء الكلامي بصورة عامة."[(1)]

– **تحصيل الملكة اللسانية:** يتم تحصيل هذه الملكة - حسب ابن خلدون - عن طريق السماع، حيث أقرّ في فصل: "**في أنّ اللغة ملكة صناعية**"، قائلا: " اعلم: أنّ اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني، وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة، أو نقصانها. وليس ذلك بالنّظر إلى المفردات، وإنّما هو بالنّظر إلى التّراكيب، فإذا حصلت الملكة التّامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التّأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلّم حينئذ الغاية من إفادة مقصودة للسامع، وهذا هو معنى البلاغة، والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال، لأنّ الفعل يقع أوّلا وتعود منه للذات صفة، ثمّ تتكرر فتكون حالا ، ومعنى الحال أنّها صفة غير راسخة، ثمّ يزيد التّكرار فتكون ملكة أي: صفة راسخة"[(2)]يشير هنا ابن خلدون إلى الأهمّية القصوى لاستمرار التّعرّض للبيئة اللغوية لتحصيل اللغة في الأذهان، وبتكرار هذا التعرض تنتقل **الملكة اللسانية** من حالة مؤقتة عارضة إلى حالة راسخة.

ومن هنا يمكن لنا تسجيل عدة نقاط بالغة الأهمية في تحصيل الملكة اللغوية، وهي:"تأكيد ابن خلدون على التكرار وجعله للتعلم مستويات، ثم عدم استثنائه للتعلم اللغوي منها يحيل من جديد على فهمه الواعي بحقيقة أن العبرة القصوى في تعلم لغة من اللغات لا يتوقف عند جهازها المفرداتي على أهميته، بل إن التمكن قد يؤكد بدرجة أكبر على جهازها الركيبي الذي حسب ما تقدم هو من أوجه التعبير باللغة عن المقاصد"[(1)]

---

(2) ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص43.

(3) ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دراسة ألسنية)، ص 25- 26.

(4) محمد عيد، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، عالم الكتب، 1979، القاهرة، ص 27

(1) ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، ص 24.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 378

(1) مسعودة خلاف شكور، إسهامات ابن خلدون وآراؤه النظرية في تعليمية اللغة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ب / قسم الآداب والفلسفة. العدد 10- جوان، 2003. ص 21.

ويواصل ابن خلدون تبيانه كيف تمت مَلَكة اللسان العربي للعرب قائلا: "فالمتكلّم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودةً فيهم، يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطبتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها، فيلقنها أوّلا، ثمّ يسمع التّراكيب بعدها فيلقنها كذلك، ثمّ لا يزال سماعهم لذلك يتجدّد في كلّ لحظة ومن كلّ متكلّم، واستعماله يتكرّر إلى أن يصير ذلك ملكةً وصفةً راسخة، ويكون كأحدهم. هكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل وتعلمها العجم والأطفال وهذا هو معنى ما تقوله العامة من أنّ اللغة للعرب بالطّبع، أي: بالملكة الأولى التي أُخذت عنهم ولم يأخذوها عن غيرهم."[2] إذن ترسيخ الملكة اللسانية - حسب رأيه - لا يتمّ إلا من خلال التّعرّض المستمر للنّماذج اللغوية التي يوفّرها المجتمع للأطفال. وكلّما تكرّر هذا التّعرض كلّما ترسخت هذه الملكة إلى أن تصبح لغة معينة كالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية. وهو رأي لا يخالفه فيه فخر الدّين الرّازي كثيرا، حيث يقول ليبين كيفية اكتساب اللسان العربي: "الطّريق إلى معرفة لغة العرب ونحوهم وتصريفهم إما العقل وإمّا النّقل أو ما يتركّب منهما. أمّا العقل فلا مجال له في هذه الأشياء لما بيّنا أنّها أمور وضعية، والأمور الوضعية لا يستقل العقل بإدراكها. وأمّا النّقل فهو إمّا توتر أو آحاد والأوّل يفيد العلم، والثّاني يفيد الظّنّ. وأمّا ما يتركب من العقل والنّقل فهو كما عرفنا بالنّقل أنّهم جوزوا الاستثناء لإخراج ما لولاه لدخل تحت اللفظ. فحينئذ نعلم بالعقل بواسطة هاتين المقدمتين النّقليتين أنّ صيغة الجمع تفيد الاستغراق"[1] لقد أولى ابن خلدون اهتماما بالغا بعنصر السّماع في أخذ الملكة اللغوية وترّسخها، وهذه التفاتة عظيمة منه، فلا يمكن أخذ لغة من المحيط إلا عن طريق السّماع، ومن ثمّ يتّضح لنا أنّ الرجل كان سمة بارزة في عصره الذي عُرف بالتقهقر والجمود والركود (عصر الضعف والانحطاط)، فهو علامة ثاقب الفهم غزير العلم واسع الإدراك، لذلك ليس غريبا على ابن خلدون أن ينظر إلى جميع اللغات الإنسانية على أنّها ملكات شبيهة بالصّناعة، أي أنّ اللغة يمكن تعلّمها كما يمكن تعلّم حرفة أو صنعة ما، ثمّ تتحول إلى ملكة والملكة هي مهارة راسخة تأتي عن طريق التّعلّم المستمر حتى صارت طبعا في الإنسان وهذا ما يوحيه قوله السابق: "...و **الملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال، لأن الفعل يقع أوّلا وتعود منه للذات صفة، ثمّ تتكرر لتكون حالا، ومعنى الحال أنّها صفة غير راسخة، ثمّ يزيد التّكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة** ."إنّ العرب قد رسّخوا ملكة لغتهم عن طريق السماع، وذلك بتعرضهم المستمر لبيئة لغوية عربية فصيحة، فلم يكونوا بحاجة ليتعلموها على يد المشايخ وهذا ما يعرف بـ "**الاكتساب**"، أي حصول اللغة في الذّهن دون وعي، "فالسماع سبيل الملكات اللسانية، فما اللغة إلا وليدة المحاكاة وما يصل إلى السمع"[2]. وهنا يظهر الفرق بين الملكة والطّبع، ويتمثّل هذا الفرق "بحديث العرب بالفصحى، وهو أنّ كلامهم هذا ليس طبعا جاهزا هكذا دون تعلّم، وإنّما هو ملكة تكونت وتمكنت وترسخت فيهم فأصبحت لا شعورية"[3] وفي ذلك يقول ابن خلدون: "ولذلك يظنّ كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أنّ الصواب للعرب في لغتهم إعرابا وبلاغة أمر طبيعي، ويقول كانت العرب تنطق بالطبع، وليس كذلك، وإنّما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكّنت ورسخت فظهرت في بادئ الرّأي أنّها جبّلة وطبع"[1]

اللغة العربية ليستْ طبعا وحكرا على العربيّ وحده، والإنجليزية ليستْ طبعا في الإنجليزي تميزه عن غيره من الأجناس البشرية والفرنسية ليست طبيعة جينية في الفرنسي دون سواه، إنّما هي - (اللغات) - ملكات تُكتسب من البيئة اللغوية، إذ يصّح لغير العربيّ أن يتقن العربية ولغير الإنجليزي أن يتقن الإنجليزية ولغير الفرنسي أن يتقن الفرنسية وهكذا.

---

[2] ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 378

[1] الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين)، المحصول في علم أصول الفقه، تح: طه جابر فياض العلواني، مطبوعات الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، ج 2، 1400هـ، السعودية، ص 276

[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، القاهرة، ص 15

[3] باسم يونس البديرات، الفكر اللغوي عند ابن خلدون في ضوء علم اللغة المعاصرة، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد القادر مرعي خليل، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، 2007، الأردن، ص 44

[1] ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 387

فالعرب إذن أخذوا فصاحتهم من المحيط، ونطقوا على السليقة دون معرفة بقوانين نحوهم لأنهم اكتسبوا لغتهم عن طريق السماع والتعرض المستمر للبيئة العربية السليمة. إلا أنه بمجيء الإسلام ونزول القرآن بلغة قريش وبناء دولة إسلامية فسيحة البقاع، أدّى دخلتْ الأجناس غير العربية إلى الدين الجديد، مما أدى بهذه الأجناس الأعجمية إلى الاختلاط بالعرب الأمر الذي رمى الملكة اللسانية العربية بفساد جَلَل، وأصاب اللسانَ المُضري خللٌ واضطرابٌ، فاحتاج النّاس إلى طريقة أخرى لحصول العربية في الذّهن فكان التّعليم.

يقول ابن خلدون: "ثمّ إنّه لمّا فسدت هذه الملكة لمضر بمخاطبتهم الأعاجم. وسبب فسادها: أنّ الناشئ من الجيل، صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب من غيرهم، ويسمع كيفيات العرب أيضا، فاختلط عليه الأمر وأخذ من هذه وهذه، واستحدث مَلَكة، وكانت ناقصة عن الأولى، وهذا معنى فساد اللسان العربي" [2]

يميز ابن خلدون بين نوعين مختلفين من طرق أخذ اللغة واكتساب "الملكة اللسانية"، الأول يتم من خلال الترعرع في بيئة لغوية والتعرض لهذه اللغة عن طريق السماع، أمّا النوع الثاني فيكون عبر الحفظ والمران.[1]

ولذلك على من يبتغي ملكة اللسان المضري ويروم تحصيلها أن يسعى لحفظ كلام العرب الفصحاء، حيث يقول في ذلك: "ووجه التّعليم لمن يبتغي هذه الملكة (اللسان المضري) ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث، وكلام السّلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم، وكلمات المولدين أيضا في سائر فنونهم، حتى يتنزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقن العبارة عن المقاصد منهم " [2] كثرة الحفظ هي إذن مسألة ضرورية لتعلم اللغة ورسوخها في الذّهن حيث يؤكد مرة أخرى على أهمية التعليم في رسوخ الملكة قائلا: "أنّ الملكة إمّا تحصل بالتّعليم كما قلناه"[3]. ويقول أيضا : "وتعلم مما قررناه في هذا الباب أنّ حصول ملكة اللسان العربي إنّما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب، حتى يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسج هو عليه، وينزل بذلك منزلة من نشأ معهم، وخالط عباراتهم في كلامهم، حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم."[4] لكن هذا لا يعني أنّ الحفظ وحده يكفي لرسوخ اللغة، بل يجب أن يقرن الحفظ بالفهم، فالفهم ما يتيح للمتعلّم كيفية استعمال ما تمّ حفظه، وهذا ما قصده ابن خلدون بقوله:". ثمّ يتصرّف بعد ذلك في التعبير عمّا في ضميره على حسب عباراتهم، وتأليف كلماتهم، وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظها، فتحصل له هذه الملكة بالحفظ والاستعمال، ويزداد بكثرتها رسوخا وقوة، ويحتاج مع ذلك إلى سلامة الطبع والتفهم لمنازع العرب وأساليبهم في التراكيب ومراعاة التّطبيق بينها وبين قتضيات الأحوال" [5]

"واضح أن تعلم اللغة، في يقين ابن خلدون، يتم من خلال توفير مادة كلامية حيّة ووضعها في متناول حفظ المتعلم بحيث يتفاعل مع اللغة وهي تعمل وتحمل النتاج الثقافي الأدبي الفصيح، فيكتسب اللغة على نحو شبيه بالطفل الذي يترعرع في مجتمعه حيث يكتسب، بصورة طبيعية، لغته "[1]

ومن ثّم، يمكن لنا استقراء نظرية خلدونية حول اكتساب الملكة اللسانية، تقوم على طريقين، الأول يتم تلقائيا عن طريق السماع والتعرض للبيئة اللغوية التي يعيش فيها الطفل، أمّا الثانية فتتم عن طريق حفظ التراث العربي من قرآن وحديث وشعر والمران عليه باستمرار.

---

[2] المرجع نفسه، ج2، ص 378

[1] ينظر: ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دارسة ألسنية)، ص 64

[2] ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 386

[3] المرجع نفسه، ص 383

[4] المرجع نفسه، ص 386

[5] المرجع نفسه، ص 384

[1] ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، ص 69

- **الملكة اللغوية عند تشومكسي:** يرى تسومسكي أن الملكة اللغوية: << تتصف بأنها مكون فريد من مكونات الملكات الذهنية العليا (وربما يكون لعناصرها، بوصفها نظاما، أنواع كثيرة من الوظائف)، أي أنها " خصيصة مقصورة على النوع" ومشتركة بين بني البشر إلى حد بعيد، مع بعض التنوعات العامة لها " [1]

إنها هبة بيولوجية فطرية تشتمل على قواعد عالمية مشتركة بين جميع البشر , يُسميها تشومسكي بـ " النحو الكلي Grammar Universal"، وهذا النحو عبارة عن" نظام من القيود مستقى من الموهبة البيولوجيـة الإنسانية التي تحدد هوية اللغات المبينة داخليا التي يمكن الوصول إليها إنسانيا تحت الظروف العادية" [2]

"يبدو أن الملكة اللغوية البشرية " خصيصة مقصورة على النوع" حقيقة، ولا يختلف فيها البشر إلا اختلافا ضئيلا، وليس لها نظير مهم عند سواهم. وربما كان أقرب النظائر لها ما نجده عند الحشرات التي يفصلها عن البشر تاريخ تطوري يمتد لبليون سنة، وليس من سبب جوهري اليوم للاعتراض على وجهة النظر الديكارتية التي ترى أن القدرة على استخدام الإشارات اللغوية للتعبير عن الأفكار التي تُكوّن بصورة حرة ما يرسم " الفارق الحقيقي بين الإنسان والحيوان"... وتدخل الملكة...، زيادة على ذلك، بشكل جوهري في مظاهر الحياة كلها، وفي الفكر والتفاعل البشريين. وهي مسؤولة بشكل كبير عن أن للبشر وحدهم في العالم الأحيائي تاريخا وتطورا ثقافيا وتنوعا لا حدود لتعقيده وغناه." [3]

يقدم تشومسكي أدلة على وجود هذه المَلَكة عند الإنسان على أن المخلوقات الأخرى كالطيور مثلا أو القردة أو حتى الصخور حتى وإن تعرضت لنفس الظروف (التجربة اللغوية المقدمة) لا يمكن لها البتة تحصيل اللغة ولا يمكن لها أيضا أن تكتسب ما يسميه بـ " المعرفة اللغوية لأنها لا تمتلك الملكة اللغوية.

أمّا المعرفة اللغوية فهي خاصية بشرية تُكتسب، والذهن لا يمتلئ بها امتلاء الإناء من الخارج، فنموها أشبه بنمو الفاكهة مهما ساهمتْ العوامل الخارجية في نضجها فإن جودتها مرده إلى القوة الداخلية للشجرة وميزتها، وتطبيق هذه الفكرة الأفلاطونية على اللغة يومئ إلى معرفة لغة خاصة، لغة تنمو وتنضج على مستوى سلسلة من الأحداث تحددها إرشادات جينية بفعل التأثيرات المختلفة للعوامل البيئية [1]

وتصبح ملكة اللغة Language Faculty "ما يُفهم على أنه وحدة من وحدات العقل الإنساني. وطبيعة هذه الملكة هي مادة بحث النظرية العامة للبنية اللغوية التي تهدف إلى اكتشاف إطار المبادئ والعناصر المشتركة بين ما يمكن تحققه من اللغات الإنسانية. وغالبا ما تسمى هذه النظرية اليوم "النحو الكلي" (Universal Grammar (UG... كما يمكن للمرء أن ينظر إلى هذه الملكة على أنها " أداة اكتساب اللغة " A Language Acquistion Device أي مكون فطري من مكونات العقل الإنساني يؤدي إلى إيجاد لغة خاصة عبر التفاعل مع التجارب الحاضرة، فهي أداة تحول التجربة إلى نظام مكتسب من المعرفة أي إلى معرفة لغة أو أخرى" [2]

الملكة بهذا المعنى العميق عند تشومسكي هي المسؤولة عن اكتساب اللغة ولولاها لا يمكن للطفل أن يتقن أية لغة، فهي إذن مُكوّن جِيني وراثي يولد مع الإنسان ويميز النوع الإنساني وحسب، وظيفته اكتساب اللغة.

غير أن هذه الملكة ليست وعاء فارغا ولا هي صفيحة بيضاء، بل هي بمثابة "النظام الثابت غير المتنوع الذي نستطيع حرفيا أن نشتق منه اللغات الإنسانية المختلفة الممكنة، ويشمل ذلك اللغات الموجودة فعلا وكثيرا وغيرها."[3].

---

[1] نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، تر: حمزة بن قبلان المزيني، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005، القاهرة، ص 82

[2] حسام البهنساوي، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية) مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، 2004، ، ص 19

[3] نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ص 85

[1] ينظر: نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط1 ، 1993، القاهرة، ص 52.

[2] المرجع نفسه، ص 53

[3] نعوم تشومكسي، اللغة ومشكلات المعرفة، محاضرات ماناجوا، تر: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، ط1، 1990، الدار البيضاء، ص 101

وهذا النظام الثابت هو " النحو الكلي". ويرى تشومسكي أن هذا النظام مشترك بين سائر البشر لأنه مكوّن فطري، وهو أساسي لاكتساب أية لغة وهو يتكون من عدة مبادئ تجعل لغات العالم تتشابه كما يتكون من عدة متغيرات تجعلها تتباين تباينا طفيفا، ولذلك لاكتساب - حسب رأيه - لغة معينة يتوجب علينا أن "نضع المتغيرات في أوضاع مسموح بها ونبين خصائص التغيرات اللغوية التي تتبع من وضع هذه المتغيرات. فبوضعنا لهذه المتغيرات بطريقة ما نشتق خصائص اللغة الهنغارية، وبوضعنا لها بطريقة أخرى نشتق خصائص لغة الإسكيمو"[1]، وبوضعنا لها بطريقة مغايرة نشتق خصائص العربية، وكلما اختلفت طرائق وضع المتغيرات، يختلف نوع اللغة التي نتحصل عليها، وهكذا.

ولذا فالطفل" يملك بالفطرة تنظيما إدراكيا، يمكن تسميته بالحالة الأولية للطفل، حيث يمر الطفل بتتابع حالات تتمثل فيها البنى الإدراكية وفيما يتعلق باللغة تحصل تغيرات سريعة نسبة إلى الحالة الأولية، خلال المراحل الباكرة من الطفولة، وبعدها تكتمل حالة عقلية صلبة وثابتة، تتعرض فيما بعد لتغيرات طفيفة، وبالإمكان دائما اعتبار هذه الحالة الصلبة على أنها حالة نهائية للعقل، وأن الحالة الأولية الخاصة بالجنس البشري (الإنساني) والسابقة للخبرة، الحالة الأولية هذه ضرورية للتوصل إلى الحالات الثابتة (امتلاك اللغة)، وبالإمكان اعتبار الحالة الأولية دالة تُسقط الخبرة على الحالة الثابتة أو النهائية، وهذه الدالة التي تميز الحالة الأولية، بالإمكان تصورها كنظرية لاكتساب اللغة عند الإنسان" [2]

تتمثل الملكة اللغوية في ما يسميه تشومسكي بالحالة الأولية « an initial state » التي يرمز لها بـ s_0 ، وهي هبة يولد الإنسان بها، سابقة للتجربة الحسية أو للمادة اللغوية التي تقدمها الأسرة والمجتمع للطفل عبر مراحل اكتسابه للغته الأم. وعندما تقدم البيئة اللغوية سواء أكانت أسرة أو مدرسة أو مجتمعا نماذج لغوية للأطفال فهي تقدم لهم "متغيرات النحو الكلي" التي بتفاعلها مع المَلَكة اللسانية تنتج المعرفة اللغوية أو اللغة المعينة كالفرنسية والعربية والإنجليزية على سبيل المثال. يُفهم من هذا الحديث أن الملكة اللغوية هي سمة بيولوجية أحيائية مثلها مثل السمات الفطرية الأخرى كالنمو والأكل والمشي والوقوف على قدمين، أما المعرفة اللغوية فهي شيء يكتسبه الطفل عبر مراحل نموه ذهنيا وجسديا وهي تتأثر بالعوامل البيئية، فالطفل ينبغي عليه أن ينشأ في بيئة لغوية سليمة كي تنمو وتتطور معرفته ولكي يتعرف على محيطه أيضا. وعندما تصل المعرفة اللغوية إلى المرحلة الثانية أو المستقرة أو الناضجة تتيح هذه المعرفة للمرء قدرة ضمنية على إنتاج وتفّهم عدد لا نهائي من الجمل، كما تتيح له الاندماج في مجتمعه وبيئته.

وهنا يختلف ابن خلدون مع تشومسكي، فابن خلدون يرى أن "الملكة اللسانية" هي المعرفة المُكتسبة التي تتيح للمتكلم استخدام لغة ما بينما يراها تشومسكي هي المسؤولة عن اكتساب تلك المعرفة، أي أنها المسؤول عن اكتساب لغة ما.

لا شك أن الإنسان يولد مزودا (equipped with) بجوانب لغوية مفطور عليها بيولوجيا، ولكن هذه الجوانب "تختلف كثيرا عن تلك التي قصدها تشومسكي، فتشومسكي يقصد بالفطرية وجود "قدرات نحوية " مشتركة بين البشر، وهو ما لم يثبت حتى الآن على النحو الذي نراه في تضاعف هذا البحث، أما الفطرية هنا فهي ليست قدرات ولكنها عمليات processes يمكن إثبات وجودها أو عدم وجودها معمليا" [1]

ممّا تقدم نخلص إلى أنّ ابن خلدون لم يتجاوز بفكره عصره وحسب، بل إنه قد فاق فهما وبراعة وتفسيرا لماهية الملكة اللسانية لسانيّ العصر الحديث أيضا.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، 1992، المجلد العاشر، بيروت (لبنان)

---

[1] المرجع السابق، ص 101

[2] المرجع نفسه، ص 67

[1] جلال شمس الدين، علم اللغة النفسي، مناهجه ونظرياته وقضاياه، مؤسسة الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الإسكندرية، ص 9

2- الجوهري (أبو نصر إسماعيل) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، الطبعة 4، 1990 م، المجلد 4، بيروت (لبنان).

3- قاموس المعاني، مادة (مَلَكة)، من: /http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar .تاريخ السحب: 7- 1- 2017.

4- ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط1، دار يعرب، 2004، ج 2، دمشق.

5- ميشال زكريا، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دارسة ألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1986، بيروت.

6- محمد عيد، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، عالم الكتب، 1979، القاهرة.

7- مسعودة خلاف شكور، إسهامات ابن خلدون وآراؤه النظرية في تعليمية اللغة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ب/ قسم الآداب والفلسفة. العدد 10- جوان، 2003.

8- الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين)، المحصول في علم أصول الفقه، تح: طه جابر فياض العلواني، مطبوعات الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، ج 2، 1400هـ، السعودية.

9- باسم يونس البديرات، الفكر اللغوي عند ابن خلدون في ضوء علم اللغة المعاصرة، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد القادر مرعي خليل، رسالة دكتوراه في الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، 2007، الأردن.

10- نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، تر: حمزة بن قبلان المزيني، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005، القاهرة.

11- حسام البهنساوي، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية) مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، 2004، القاهرة

12- نعوم تشومكسي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط1 ، 1993، القاهرة

13- نعوم تشومكسي، اللغة ومشكلات المعرفة، محاضرات ماناجوا، تر: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، ط1، 1990، الدار البيضاء.

14- نوعم تشومسكي، اللغة والمسؤولية، تر: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، ط2 (جديدة ومنقحة)، 2005، القاهرة.

15- جلال شمس الدين، علم اللغة النفسي، مناهجه ونظرياته وقضاياه، مؤسسة الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الإسكندرية.

16- محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، القاهرة.

17- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج1.

ظروف عمل المختص النفسي العيادي بقطاع الصحة المدرسية
وصعوبات استخدام الاختبارات الإسقاطية

د.وسيلة بن عامر -أ فضيلة لحمر
جامعة محمد خيضر بسكرة.

الملخص: إن المختص النفسي العيادي الذي يعمل بالقطاع الخاص قادر على توفير الظروف الملائمة لعمله، لكن المختص النفسي العيادي الممارس بقطاعات عمومية وخاصة قطاع مثل الصحة المدرسية، فإنه يواجه ظروفا مفروضة عليه ولا يمكنه التحكم فيها بشكل كلي، وبالتالي فانه غير قادر على تحديد الأدوات والوسائل التي تساعده في العمل بشكل جيد، كما أن هذه الظروف محكومة بنظرة الأفراد إلى وظيفة هذا المختص خاصة أولياء التلاميذ، لأن التوجيه يتم من طرف أشخاص آخرين غير الأولياء وغير الحالات في حد ذاتهم.

خلال هذا المقال نتناول دراسة حالة إحدى المختصات النفسيات العاملات بقطاع الصحة المدرسية، ونحاول الكشف عن أهم ظروف عملها، وأهم الصعوبات التي تواجهها في استخدام الاختبارات الإسقاطية كأحد الأدوات المستخدمة من طرف المختص العيادي.

Abstract : The Clinical psychologist, who works in the private sector, is able to provide the appropriate conditions Commensurate with the quality of work. But the work in the public sector In particular school health sector; Where There are conditions imposed on the psychologist. Cannot be controlled; and not able to identify appropriate Tools and These conditions; associated with pre-judgment of the other on the work of psychologist; In particular, parents of pupils; since the guidance process is carried out by other parties

Through this article; we address the most important and difficult working conditions, for school psychologist in the health sector; and the most important difficulties encountered in the use of Projective tests.

مقدمة: لقد كان للتحليل النفسي دور كبير في إرساء قواعد علم النفس، ورغم كل الانتقادات الموجهة إلى رواده الأوائل خاصة **فرويد** إلا انه لا يمكن أبدا إنكار الدور الأساسي الذي لعبته نظرياته العديدة، ولا يمكن أبدا إنكار أهمية المصطلحات الكثيرة التي استدخلت من طرفه وأصبحت جزءا لا يتجزأ من المصطلحات القاعدية في علم النفس.

وقد عرف مصطلح الإسقاط في البداية مع **فرويد، وفرانك** وغيرهم من المحللين النفسيين، وأصبح المصطلح معروفا حتى لغير المتخصصين في علم النفس، ثم وبعد أن ظهر اختبار بقع الحبر الذي أسسه **هرمان روشاخ** بدأت تظهر ملامح الاختبارات التي تعتمد الإسقاط كقاعدة نظرية لها، وكان لاختبار **الروشاخ** الحصة الأكبر.

إن تواجد المختص النفسي العيادي في مؤسسات القطاع العام في الجزائر يعتبر مقبولا إلى حد ما رغم نقص الأعداد التي تتوفر عليها بعض القطاعات والتي من أهمها قطاع التربية، وأصبحت مكانة الأخصائي النفسي العيادي، في بلادنا أكثر تطورا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث أصبح المختص النفسي في الجزائر يلعب دورا فعالا كما نلاحظ تزايد الوعي لدى أفراد المجتمع حول دوره، ورغم ذلك يواجه المختص النفسي العيادي العامل بالصحة المدرسية، غالبا صعوبة في استخدام بعض المقاييس النفسية والاختبارات، وذلك قد يكون راجع إلى عدة أسباب منها نقص التكوين أو عدم التحكم في تقنيات معينة مثل تقنيات حساب الصدق والثبات في بعض المقاييس الموضوعية، أو مثل عدم التحكم في مصطلحات التحليل النفسي وطرق تحليل بعض الاختبارات الإسقاطية، إضافة إلى تبني بعض الأخصائيين وجهة أو إطار نظري واحد والاعتماد عليه كمقاربة في ممارسته المهنية، رغم أن عمل المختص النفسي يستدعي التكامل بين مختلف النظريات والمقاربات.

كما أن المختص النفسي العيادي بالصحة المدرسية يتعامل مع فئات يعتقد البعض أنها محصورة في الأطفال والمراهقين فقط، رغم أنه من المفروض أن يتمحور عمله أكثر مع فئة الراشدين المتمثلة في أولياء التلاميذ.

إن ما دفعنا للقيام بهذه الدراسة الميدانية هو الرغبة في الكشف عن الصعوبات التي تواجه المختص النفسي، بقطاع الصحة المدرسية، في استخدام الاختبارات الإسقاطية، خاصة وان هذه الأخيرة تستلزم إحاطة شاملة بالأسس القاعدية في مختلف نظريات التحليل النفسي، أو تستلزم أحيانا تكوينا خاصا ومكثفا في تطبيقها وتحليل نتائجها.

والهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على الظروف التي يعمل فيها المختص النفسي بالصحة المدرسية (حالة الدراسة)، وعلى أهم الاختبارات النفسية التي يستخدمها، أما الهدف الأساسي فهو الكشف عن أهم الصعوبات التي تواجه المختص النفسي (حالة الدراسة)، في استخدام الاختبارات الإسقاطية، وكيف تم نقل خبرته وتكوينه في الجامعة إلى الميدان المهني والممارسة، معتمدين في ذلك على تحليل مضمون مقابلة عيادية نصف موجهة، قسمت إلى محورين :

محور1: ظروف العمل، واهم التقنيات والاختبارات المستخدمة.

محور2: صعوبات استخدام الاختبارات الإسقاطية.

أولا لمحة نظرية:

1-مهام الأخصائي النفسي العيادي: يرى الكثير من الباحثين أن الأدوار المنوطة بالأخصائي النفسي الإكلينيكي تتمثل في تشخيص الاضطرابات النفسية وعلاجها، وعمل البحوث النفسية، وتقديم الاستشارات النفسية للأفراد والمؤسسات العلاجية[1] في الاتجاه نفسه يحدد أجريستا (**Agresta, 2004**) دور الأخصائي النفسي فيما يلي:

1. عمل الاختبارات النفسية.
2. الإرشاد والعلاج النفسي الفردي.
3. الإرشاد والعلاج النفسي الجمعي.
4. الاستشارات النفسية.

أما جوليان روتر (1989) فيشير إلى أن الأخصائي النفسي الإكلينيكي يقوم بالأدوار الآتية:

1. قياس الذكاء والقدرات العامة، وهذا النشاط لا يتضمن مجرد قياس القدرة الحالية للفرد، بل يتضمن أيضا تقدير إمكاناته، كفاءاته وأثر المشكلات أو الظروف الأخرى التي تحيط به في قيامه بوظائفه العقلية.
2. قياس الشخصية ووصفها وتقويمها، وما يتضمنه من تشخيص ما يمكن أن نطلق عليه السلوك المشكل أو الشاذ أو غير التوافقي.
3. العلاج النفسي

وقد حدد قاموس الألقاب المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية واجبات الأخصائي النفسي الإكلينيكي فيما يلي : " الأخصائي النفسي الإكلينيكي يشخص اضطرابات الأفراد العقلية والانفعالية في العيادات والسجون والمؤسسات الأخرى، ويقوم بتنفيذ برامج العلاج، ويقوم بمقابلة المرضى، ويدرس تاريخ الحالة الطبي والاجتماعي، ويلاحظ المرضى أثناء اللعب أو في المواقف الأخرى، وينتقي الاختبارات الإسقاطية والنفسية الأخرى ويطبقها ويفسرها ليشخص الاضطراب، ويضع خطة العلاج ويعالج الاضطرابات النفسية لإحداث التوافق باستخدام أفضل أنواع العلاج المختلفة مثل علاج البيئة، والعلاج باللعب والسيكو دراما وغيرها . ويختار الأسلوب الذي يستخدم في العلاج الفردي مثل العلاج الموجه والعلاج غير الموجه والعلاج المساند، ويخطط عدد مرات العلاج أسبوعيا وعمقه ومدته. وقد يتعاون مع تخصصات مهنية أخرى مثل أطباء الأمراض العقلية، وأطباء الأطفال وأطباء الأعصاب وأطباء الأمراض الباطنية وغيرهم كالأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين والمساعدين لتطوير برامج علاج المرضى التي تعتمد على تحليل البيانات الإكلينيكية. وقد يدرب الطلبة الإكلينيكيين الذين يؤدون فترات الامتياز في المستشفيات والعيادات. وقد يطور التصميمات التجريبية، ويقوم بالبحوث في

[1]عبد الستار إبراهيم (1988) . ***علم النفس الإكلينيكي : مناهج التشخيص والعلاج النفسي*** . الرياض : دار المريخ للنشر.
حسن مصطفى عبد المعطي (1998) . ***علم النفس الإكلينيكي*** . القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر

ميدان تطور الشخصية ونموها والتوافق (التكيف في الصناعة والمدارس والعيادات والمستشفيات)، وفي مشكلات التشخيص والعلاج والوقاية من الأمراض العقلية . وقد يخدم كمستشار في المؤسسات الاجتماعية والتربوية والترفيهية والمؤسسات الأخرى وذلك بالنسبة لحالات الأفراد أو التقويم أو التخطيط أو تطوير برامج الصحة النفسية. وقد يستخدم مهاراته في التدريس والبحث والاستشارة [1].

2- الصعوبات التي يواجهها الأخصائي النفسي العيادي في قطاع الصحة المدرسية: هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الأخصائي النفسي المدرسي خلال قيامه بعمله داخل المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها , وهذه الصعوبات تتفاوت في شدتها وحدتها واتساعها وتؤثر سلبا على شخصيته وتحد من فعاليته وهذه الصعوبات قد تعود لظروف العمل أو لأطراف العملية التعليمية أو للتدريب والإشراف ولا تكاد تخلو مدرسة من واحدة من هذه الصعوبات.

2-1-**صعوبات ظروف العمل**:

-عدم توفر الاختبارات والمقاييس النفسية لتشخيص مشكلات الطلاب.

-كثرة عدد الطلبة في المدرسة الواحدة.

-كثرة قطاعات العمل وكثافته وكثرة الأعباء والمسؤوليات.

-عدم توفر معلومات متجددة عن أنظمة الجامعات وسوق العمل والمناهج الدراسية.

-عدم توفر المراجع الإرشادية في مكتبة المدرسة.

-عدم توفر الإمكانات اللازمة لقيام المرشد بالأنشطة الإرشادية أن كانت مادية أو مكانية أو مصدر الدعم

-عدم وجود مواعيد منظمة لجلسات الإرشاد وحصص التوجيه الجمعي.

-عدم توفر غرفة خاصة..

2-2- صعوبات تتعلق بأولياء الأمور:

- ضعف استجابة الأسر لحضور اجتماعات مجلس الآباء والمعلمين.

- ارتباط بعض المشكلات الطلابية بظروف أسرية يصعب التعامل معها.

- تدنى مستوى وعى الأسر لحاجات الطلاب.

--رفض زيارة المختص للبيت من قبل أولياء الأمور.

-عدم تشجيع أولياء الأمور للطلبة على التعامل مع المختص.

-خشية الآباء من أن يقوم المختص بكشف أسرارهم وأبنائهم.

-التباين بين أساليب التنشئة بين الأسرة والمدرسة.

2-3-صعوبات تتعلق بالمعلمين:

-توقعات المعلمين الكبيرة من المختص في حل مشكلاتهم في تأديب الطلاب.

-اعتبار المعلمين أن عمل المختص مريح

-عدم التزام المعلم بتنفيذ ما يخصه من الخطة العلاجية.

- التباين في وجهات النظر بين المعلمين والمختص حول أسلوب حل المشكلات الطلابية

- غموض دور المختص للمعلمين

'2-4-**صعوبات تتعلق بالمدير**

-التباين في وجهات النظر حول أسلوب التعامل مع قضايا الطلاب

-النمط المتسيب أو المتسلط للإدارة

---

[1]عطوف محمود ياسين (1986) . ***علم النفس العيادي (الإكلينيكي)*** . بيروت : دار العلم للملايين

-تكليف المختص بمهام إدارية ليست من مهامه

-عدم تحويل الطلبة للمختص

-الممارسات السلبية للمدير أثناء اجتماعاته مع الأهل والمعلمين.

5-2-صعوبات تتعلق بالمختص:

-ضعف الكفاءات التي يمتلكها والمهارات اللازمة للعمل

-عوزه لسمات شخصية تفيده في العمل (عدم توفر صفات الأخصائي النفسي لديه).

-نقص في تدريبه ونوع المؤهل الذي يحمله.

-عدم تمسكه بأخلاقيات المهنة ومراعاة حدوده

-عدم توفر الدافعية للعمل

-عدم قدرته على الإقناع

عدم القدرة على استخدام التقنيات الحديثة[1]

يمكن من خلال ما سبق ملاحظة الدور المهم، الذي لابد للأخصائي النفسي العيادي أن يقوم به مهما كانت المؤسسة التي يعمل بها، ويتعقد هذا الدور أكثر عندما يكون مرتبط بالصحة المدرسية، حيث لا تكون العلاقة بين المختص والمفحوص فقط وإنما تتدخل أطراف عديدة، من الطاقم التربوي وحتى الإداريين والموظفين، مما يعيق من عمل المختص ويشتته وحتى نتعرف أكثر على أهم التقنيات الإسقاطية التي يتوجه نحوها المختص النفسي العيادي العامل بقطاع الصحة المدرسية، لابد أولا من إعطاء لمحة مختصرة عن أهم الطرق الإسقاطية وتقنياتها وشروط تطبيقها.

3- لمحة نظرية عن بعض الاختبارات الإسقاطية: إن الإسقاط هو مفهوم تحليلي الأصل، وان استعماله كتقنية للكشف عن العالم الداخلي للأفراد مر بعديد من المراحل وتم التأسيس له من طرف عدة باحثين ونذكر أن:

الطرق الإسقاطية أدخلت من طرف فرانك **(Frank)** عام 1939، والتي شكلت منذ سنوات أدوات ثرية في العمل النفسي العيادي[2]. وإن الاختبارات الإسقاطية مؤسسة حول نظرية إمكانية أن العقل الباطن واللاشعور يعودان إلى الشعور من التخيل والتماهيات [3].

وتوضح النظرية الديناميكية الفوارق الفردية وتعقيدات التوظيف في الشخصية، والتي تعتبرها ككل موحد، والاختبارات الإسقاطية تقيس عديد من السمات في الشخصية بدل التركيز على سمة واحدة بالتحديد كما أنها تسمح باستخراج الآليات الدفاعية للمفحوصين[4].

وحسب **Anzieu** التركيبة اللاواعية للأداة الإسقاطية، والحرية في الإجابات، وفي الزمن، يقدمون للوضعية الإسقاطية وضعية علائقية، والتي يواجهها المفحوص ليس فقط باستخدام المهارات والكفاءات الخاصة والذكاء وإنما باستخدام منابعه الداخلية العميقة للشخصية[5].

إن عمليات التحليل والقراءات التي يقدمها المفحوص من خلال استجاباته لمادة الاختبار الغامضة والمحيرة والمتناظرة، والاحتمالات العديدة التي يقدمها الاختبار الإسقاطي، تمثل طريقة جيدة للتحقيق والكشف عن صيرورات الشخصية [6]

3-1-أنواع الاختبارات الإسقاطية:

---

[1] http://www.acofps.com/

[2]- Chabert C, Anzieu D, 2005, **Les Méthode Projectives** , quadriges puf , France

[3] - Debroux p ; Richelle j De noose l Malempré m ;2009 ; **Manuel Du Test De Roshach Approche Formelle Et Psycho dynamique** , 1 re édition groupe de Boeck Bruxelles

[4]-Lévy- soussan pierre, 2002, **psychiatrie** de Boeck secondaire Bruxelles

[5]- Pervien john, 2005, **La personnalité de la théorie a la recherche** ; de Boeck Bruxelles

[6] -Chabert C, Anzieu D, 2005, **Les Méthode Projectives** , quadriges puf , France

– قدمت تقسيمات متعددة للاختبارات الإسقاطية وأشهر هذه التقسيمات تلك التي قدمها **لورانس فرانك** واتخذ أساسا له نوع الاستجابة التي نحصل عليها من الفرد وهدف الفاحص من طلبه لها، ويقسم فرانك الاختبارات الإسقاطية إلى خمسة أنواع:

أ- **الطرق التكوينية أو التنظيمية** : مثل اختبار روشاخ

ب- **الطرق البنائية أو الإنشائية:** مثال ذلك اختبار **لووينفلد** الفسيفيسائي حيث يتطلب من المفحوص ترتيب الأجزاء المختلفة الألوان والأشكال في صورة نماذج.

ج- الطرق التفسيرية: مثال ذلك اختبار تفهم الموضوع.

د- الطرق التفريغية أو التطهيرية : تشمل السيكودراما.

و- الطرق التحريفية: مثال ذلك تحليل اللغة والكتابات والأساليب التعبيرية[1]

❖ **اختبار الروشاخ:** ابتكر **هرمان روشاخ (Herman Rorschach) عام 1920 م** اختبار بقع الحبر والذي يسمح لنا بدراسة العالم الداخلي والخيالي للأفراد، ولكنه أيضا يمثل تطوير لتشخيص نفسي للشخصية في حالات السواء والمرض، سواء لدى الأطفال أو المراهقين أو لدى فئة الراشدين، وهو اختبار قادر على تحديد ديناميكية الشخصية، وهو أكثر الاختبارات النفسية استعمالا من طرف كل من الأخصائيين النفسيين العياديين ، الأطباء وأطباء الأمراض العقلية، التقنين والمرشدين النفسيين. اختبار الروشاخ لا يعتبر ولا يمثل هدفا في حد ذاته وإنما هو عبارة عن خطوة أو مرحلة في عمليات فهم التوظيف النفسي للمفحوص ويستعمل عادة في عمليات التشخيص العلاجي.[2].

❖ **اختبار تفهم الموضوع:** ابتكر اختبار تفهم الموضوع من طرف الطبيب البيوكيميائي موراي (Henry Murray) بداية من عام 1935، ووضع في شكله النهائي عام 1943، وقد وضح موراي بصفة شخصية أن الاختبار يوجه الأنظار نحو الحاجات والصراعات والدوافع الكامنة لدى المفحوصين، ويتكون الاختبار من 31 لوحة تحمل رسومات باللونين الأبيض والأسود، وهي لوحات إما ثنائية الأشخاص أو ثلاثية أو لفرد واحد فقط، تتميز بنوع من الغموض، وعند تقديمها للمفحوص يطلب منه رواية قصص حول ما يمكن أن يتخيله من هده اللوحات، تكون اللوحة رقم 16 لوحة بيضاء تماما، كما أن هناك لوحات مخصصة حسب الجنس والسن، وبذلك يكون العدد النهائي للوحات حسب كل حالة 20 لوحة حسب موراي.

❖**اختبار تداعي الكلمات:** استخدم **غالتون** هذا النوع من الاختبارات كوسيلة لدراسة العمليات العقلية وذلك في سنة 1879 و1883 كما استخدمه بعض العلماء التجريبيين من أمثال **فونت، وكاتل وبراييتت**، ورغم ا ن أول تطبيق لهذا النوع من الاختبارات في المجال الإكلينيكي يعزى إلى **يونغ**، فان **كريبلن وسومر** قد سبقاه إلى ذلك فقد استخدمه **كريبلن** في دراسة السلوك الشاذ، واستخدمه **مونستير بورج** بعد ذلك كأداة في الكشف عن الجريمة، واستخدمه **يونغ** لدراسة العقد ومجالات الاضطراب الانفعالي عند الأفراد، ورغم قلة استخدامه اليوم كاختبار إسقاطي إلا أن من الممكن الإفادة منه في مجال العمل الإكلينيكي ومجال البحوث التجريبية وهناك العديد من قوائم التداعي الحر من بينها قائمة **يونغ** ب مائة كلمة وقائمة **كينيث ورزانوف** وقائمة **رابروت وجيل وشافير**

❖**اختبار تكملة الجمل:** يرفض بعض الإكلينيكيين اعتباره كاختبار إسقاطي، ومع ذلك ففيه جميع مقومات الاختبار الإسقاطي، فطبيعة الاختبار مبهمة وغامضة، وناقصة التكوين إلى حد ما، وبطلب من المفحوص أن يعطيه معنى محددا

---

[1] -Chabert C, Anzieu D, 2005**, Les Méthode Projectives** , quadriges puf

[2] - Lévy- soussan pierre, 2002**, psychiatrie** de Boeck secondaire Bruxelles

وواضحا، كما أن المفحوصين، لا يستطيعون إدراك المغزى بوضوح والذي يكمن وراء استجاباتهم ولا يمكن أن يدرك ماذا كانت استجاباته جيدة أم سيئة.[1].

❖ **اختبارات الرسم:** عندما يزاول الإنسان الرسم فانه يسقط على إشكاله معاني ودلائل نابعة من اللاشعور تعبر عن إحساسه ومشاعره سواء كان حزينا أم مرحا أم مكتئبا أم منعزلا. فالرسم قدرة إبداعية تستخدم كأسلوب من أساليب العلاج المباشر وغير المباشر أو للكشف عن أنماط الشخصية وقد صنف فرويد الفن بعد الأحلام كوسيلة، لمعرفة أعماق الشخصية، وقد تأثرت دراسة الشخصية باستخدام الرسم بعدة اتجاهات، منها نظرية التحليل النفسي، ونظرية الجشتالط، والاتجاه العام في علم النفس، فالتعبير الفني من الطرق الإسقاطية ومن الأدوات الهامة التي يستعين فيها الأخصائي النفسي في تحليله للشخصية عن طريق استخدام الرسم كعملية إسقاطية عن اللاشعور ويعد اختبار رسم الشخص "" **كارين ماكوفر** "" أول محاولة لتحليل الشخصية على أساس أسلوب تعبيري إسقاطي[2].

إن مفهوم الإسقاط في الاختبارات الإسقاطية يقوم على اعتبار أن الفرد يسقط ما بداخله على أشياء خارجية وان ما يسقطه الفرد يختلف عن الأخر وتتفق مع استجاباته وما تكشف عنه من خصائص شخصية وبنائه النفسي الخاص به وأسلوب تفكيره ومخاوفه ورغباته وميوله [3].

كما يمكن استخدام اختبارات الرسم مع الراشدين الذين لا يرغبون في التواصل مباشرة والحديث عن مشاكلهم، ويعد الرسم أداة مناسبة لهم، أما الأشخاص الذين لا يجيدون الرسم فتحليل المعالج يعتمد على تحريف المريض للواقع ومقدار ما يضيف أو يضخم بما يتفق مع ما يسقطه من مشاعر مكبوتة[4] .

لقد حاولنا أن نتطرق إلى أهم الاختبارات الإسقاطية المتعارف عليها عموما لكن هناك العديد من الاختبارات الأخرى والتي تستخدم كتقنيات للتشخيص مثل اختبار القدم السوداء وهو اختبار يقدم للأطفال يشكل من خلالها المفحوص قصصا حول خروف أبيض بقدم سوداء، ويتمكن الفاحص من خلال هته القصص أخذ فكرة عن عالم المفحوص الداخلي، إضافة إلى اختبار تفهم الموضوع هناك اختبار مشابه يدعى اختبار تفهم العائلة وهو عبارة عن بطاقات تحمل مواقف عائلية تقدم للمفحوص لينسج منها قصصا توحي للفاحص بنوع التواصل الأسري داخل عائلة المفحوص أو نوع العلاقات الأسرية وإدراك المفحوص لطبيعتها، وبطبيعة الحال لا يمكن الوقوف على كل الاختبارات الإسقاطية خلال هذه الدراسة المختصرة.

ثانيا: الجانب الميداني: غرض البحث عن المختصين النفسيين العاملين بقطاع الصحة المدرسية، تقدمنا إلى أقرب مؤسسة تعليمية إلينا وقمنا بالاستفسار عن وجود مختص نفسي، يتكفل بالتلاميذ وصحتهم النفسية، وقد استقبلنا مدير المؤسسة بشكل جيد لكنه أوضح لنا بأنه لا يوجد مختص نفسي في كل مؤسسة تعليمية وإنما لكل مقاطعة معينة هناك مختص واحد يتكفل بجميع ابتدائيات ومتوسطات وثانويات هته المقاطعة تقريبا، ومن هنا قمنا بالتوجه إلى مقر وحدة المتابعة والكشف الصحي المتواجدة بمؤسسة لبصيرة فاطمة، وتبين لنا أن هناك مختصتين نفسيتين تعملان بالتناوب في المقر، وتستقبلن الحالات من عدد كبير من الابتدائيات والمتوسطات والثانويات، أما عن طريقة توجيه الحالات فهي تتم من خلال تحويل بعد المرور بعمليات الكشف الدوري للطب المدرسي، أو عن طريق تحويل مباشر من مديري المؤسسات اثر شكاوي من الأساتذة والمعلمين ، ونادرا ما يكون التحويل أو الطلب من طرف الأولياء، أما مقر المتابعة والكشف الصحي فهو مهيأ تقريبا بشكل يناسب أكثر الصحة الجسدية وأهم الفحوصات الطبية، حيث نجد أنه خصص له مساحة كبيرة

---

[1]- فيصل عباس،2001، **الاختبارات الاسقاطية، نظرياتها تقنياتها إجراءاتها**، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان.

[2]- البسيوني، محمود1987 ،" **تحليل رسوم الأطفال**"، دار المعارف، القاهرة، مصر

[3]- مليكه، لويس كامل،2000 ،"**دراسة الشخصية عن طريق الرسم**"، ط8 ، دار القلم،الكويت

[4]- ماكوفر، كارين1987 ،"**إسقاط الشخصية في رسم الشكل الانساني**"، ترجمة :رزق ليلة، دار النهضة العربية، بيروت.

ومناسبة جدا وقاعات واسعة للانتظار مخصصة لعمليات الكشف الدوري أو التلقيح أحيانا، وقاعات خاصة بالكشف الصحي والمتابعة كما يعمل بها أطباء وممرضون، وخصصت قاعة صغيرة جدا للمختص النفسي، حيث الإضاءة غير ملائمة، وبه مكتب يشغل حيزا كبيرا من الغرفة، وخزانة حديدية مليئة بالملفات والدفاتر، وقد تم وضع مرآة ذات حجم متوسط على أحد جدران الغرفة، إضافة إلى بعض الألعاب خاصة الألعاب التركيبية والتعليمية بعض الأوراق والألوان وأدوات بسيطة جدا.أما عن أهم الحالات التي يتم تحويلها والكشف عنها حسب ما صرحت به المختصة النفسية فهي غالبا:

- صعوبات ومشكلات مدرسية.
- حالات تبول لا إرادي.
- اضطرابات النطق والكلام واضطرابات اللغة.
- صعوبات التعلم وعسر القراءة والكتابة .

1- تقديم الحالة:

الاسم: س. الجنس: مؤنث. العمر: 39 سنة. الخبرة: 15سنة. الشهادة : ليسانس علم نفس عيادي.

2- ملخص المقابلة مع الحالة:

عملت الحالة كمختصة نفسية في عديد من القطاعات العامة والتحقت بالصحة المدرسية منذ أكثر من عشر سنوات، وقد التحقت بالميدان بعد تخرجها تقريبا بسنة أو سنتين، تعطي الحالة انطباعا جيدا كمختصة نفسية، خاصة وإنها تحافظ على مظهر لائق، كما تعطي انطباعا بالوقار وتتميز بالهدوء والرزانة، وحسن الإصغاء.

ورغبة منا في التعرف على ظروف العمل في المقر سألنا الحالة حول رأيها في مدى ملاءمة المقر لعمل الأخصائي النفسي، وأجابت الحالة بكل أسف من أنها تصاب هي في حد ذاتها بالكآبة منه نظرا لضيق المساحة، وتعتبر بأنه غير ملائم بشكل كلي للعمل الاحترافي، وقد توالت الشكاوي بعد السؤال الأول بشكل مكثف وكأن الحالة في حالة تفريغ عن معاناة دامت لعدة سنوات، حيث أخبرتنا المختصة س أنها بذلت مجهودا خاصا وشخصيا لتحسين مستواها وبأنها لم تستسلم لكل المعيقات، وان ظروف العمل جد معقدة، وان المهام غير واضحة، أما عن أهم الاختبارات والمقاييس النفسية التي تستخدمها، فقد أجابت الحالة أنها غالبا ما تلجا فقط إلى الملاحظة والمقابلة، كما اشتكت من أن أغلب الحالات يتم تحويلهم من طرف المعلمين، وعند استدعاء الأهل فأنهم لا يتجاوبون، وبالتالي تفشل اغلب محاولاتها في مساعدة العميل (التلميذ)، واشتكت المختصة من أن هناك آباء يرفضون أصلا الدخول إلى المقر ويفضلون البقاء خارج المؤسسة في انتظار أبناءهم وكأنهم غير معنيون، وقد سألنا المختصة عن سبب وضع المرآة على الحائط وما الدافع إلى استخدامها، فأجابت بأنها تستخدمها لملاحظة سلوك الأطفال أمامها وكيفية إدراكهم لصورة ذواتهم من خلالها، وأكدت بأنها اجتهاد شخصي منها كما صرحت المختصة بأن أغلب الطرق التي تعتمدها هي مبادرات خاصة منها، وتقول المختصة بأنها تستخدم بعض اختبارات القدرات العقلية واختبارات الذكاء التي تبحث هي عنها شخصيا، ونادرا ما تتأكد من خصائصها السيكومترية، كما أنها تلجا إليها فقط في بعض الحالات، أين يكون العميل متعاونا نوعا ما، وأكدت الحالة أنه وفي أغلب الأوقات، لا يكون هناك تعاون كبير من طرف التلاميذ، وأنها تبقى عاجزة عن حل الإشكال بسبب غياب باقي الأطراف مثل الأهل، إضافة إلى نقص اهتمام المعلمين الذين يزيدون من شدة توتر الحالة من خلال المعاملة السيئة للتلاميذ الذين يعانون من مشاكل، ومن خلال وصفهم بالأغبياء أو غير المؤدبين أو غير ذلك من الأوصاف، كما تضيف المختصة أن بعض الحالات سببها المعلمين في حد ذاتهم كونهم غير متعاونين معها ويعتبرون أن التلميذ فاشل ولا يمكن التعامل معه نهائيا.

أما في ما يخص صعوبات استخدام الاختبارات الإسقاطية، فقد أجابت المختصة بأنها طيلة مدة عملها في الصحة المدرسية لم تستخدم أبدا اختبار الروشاخ أو اختبار تفهم الموضوع أو أي اختبار آخر مشابه، أما عن اختبارات تكملة

الجمل أو اختبارات التداعي فقد نفت أيضا استخدامها لمثل هته الاختبارات، وفي سؤال حول سبب عدم استخدامها مثل هته الاختبارات فقد أجابت أن المختص النفسي ليس بحاجة إلى تطبيق مثل هته الاختبارات وان الخبرة تلعب دورا كبيرا.

وقد سألنا المختصة عن احتمالية كون سبب عدم استخدامها لمثل هته الاختبارات هو صعوبة التحكم في عمليات تفسير وتحليل نتائجها، فقد أجابت بأن التحليل والتفسير غير موحد وهناك اختلافات كثيرة بين الباحثين واشتكت من نقص التكوين والتأطير، حيث تعتقد الحالة أن مثل هته الاختبارات تستدعي تكوين خاص الشيء الذي يستلزم تكاليف مالية، كما تفيد الحالة بان ظروف العمل لا تساعد أبدا في القيام بجلسات تطبيق مثل هاته الاختبارات، حيث أن أبسط شروط تطبيق الاختبار لا يمكن توفيرها، كما أفادت المختصة بان الأساس النظري لمثل هته الاختبارات يرجع غالبا إلى نظريات التحليل النفسي والتي تعتقد بأنها بعيدا نوعا ما عن الموضوعية .

أما اختبارات الرسم فقد صرحت المختصة عن طريقة استخدامها، وقد أجابت بأنها تستخدم مثل هته الاختبارات خاصة الرسم الحر واختبار رسم الرجل **لجود انف** والذي تعتمده لمعرفة الذكاء والقدرات العقلية، لكنها نفت استخدام اختبار رسم الشخص **لكارين ماكوفر** كاختبار إسقاطي، لكنها طلبت منا مساعدتها بدليل أو ما يمكن أن يساعدها في التحكم في هته التقنية، خاصة وأننا في مجال البحث العلمي حيث أخبرتنا بأنها في الجانب الميداني اكتسبت خبرة التعامل مع الحالات لكنها ابتعدت كثيرا عن ميدان البحث العلمي، وأضافت المختصة بأنها تستخدم اختبار رسم العائلة ورسم الشجرة لكنها تعتمد خبرتها ومعارفها في تحليل النتائج وتفسيرها، وليس لديها دليل خاص بكل اختبار.

وفي سؤال عن سبب عدم إجراءها تكوينا في مثل هته الاختبارات، فقد أجابت المختصة بأنها تعتقد بعدم فعاليتها مع الحالات التي تتعامل معها، حيث أكدت صعوبة التعامل مع الحالات، وأكدت بان المقابلات غالبا كافية، ثم قمنا أيضا بطرح السؤال بشكل مختلف حول تكاليف المادية لمثل هته التكوينات، فأجابت المختصة بأنها تعتقد بان مثل هته التكوينات هي عمليات سرقة حيث أن من حق كل الطلبة التعرف على تقنيات تطبيق مثل هته الاختبارات بشكل مجاني من خلال التكوين الجامعي. أما عن اختبارات الرسم فقد طرحنا سؤال حول سبب عدم استخدام تقنيات التحليل الإسقاطي، فقد أخبرتنا الحالة بأنها تكتفي مثلا برسم العائلة الحقيقية فقط ولا تطلب من المفحوص رسم العائلة الخيالية، في اختبار رسم العائلة، وقد سألنا الحالة عن هدفها من تطبيق الاختبار بهذا الشكل فأخبرتنا بأنه للكشف عن وجود صراعات داخل العائلة، وغالبا ما تتحجج الحالة بعدم التواصل مع الأهل مما يحبط من عزيمتها، فهي تستخدم اختبارات الرسم كوسيلة لمساعدتها في إجراء المقابلة، مثلها مثل بعض الألعاب والأدوات التي تضعها أمام المفحوص غالبا.

3- **التحليل العام للحالة:** من خلال الملاحظة والمقابلة العيادية النصف الموجهة والتي أجريناها مع المختصة النفسية " س" العاملة بقطاع الصحة المدرسية يتبن لنا صعوبة الظروف وعدم ملاءمتها للعمل العيادي، وربما يتحول عملها بسبب هته الظروف إلى مجرد موجهة لا أكثر، حيث تبين لنا صعوبة القيام بعمليات تشخيص دقيقة ومبنية على أسس علمية صحيحة، فغياب تواصل الأهل وصعوبة إقناع المعلمين بالتعاون، يحد كثيرا من مجال عمل المختصة. إن الصعوبات التي تواجه المختصة النفسية (حالة الدراسة)، هي في العموم نفس الصعوبات التي تواجه أغلب المختصين النفسين في باقي القطاعات، ففي دراسة مشابهة بنفس الولاية قام بها كل من فطيمة **دبراسوو**[1] حول أهم الصعوبات التي تواجه المختصين النفسين العيادين الممارسين، **ونور الدين تاوريت** [2] حيث خلصا إلى أن المختص النفسي العيادي يواجه عديد من الصعوبات، قد تكون خاصة بشخصية المختص في حد ذاته كضعف الشخصية وافتقارها لخصائص النجاح، خاصة وأن التوجيه إلى معاهد علم النفس يتم بشكل عمليات ملأ الفراغ وليس على أساس رغبة الطالب وقدراته، إضافة إلى المعوقات الشخصية، ذكر الباحثان الصعوبات الخاصة بالتكوين خاصة فيما يخص الاختبارات وكيفية تطبيقها وتحليلها

---

[1] - فطيمة دبراسو، أهم الصعوبات التي تواجه الأخصائي النفساني أثناء الممارسة الميدانية دراسة ميدانية لمدينة بسكرة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 11 جوان 2010، ص 64-79

[2]- نور الدين تاوريريت، صعوبات الممارسة السيكولوجية في الجزائر حالة ولاية بسكرة، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 11 جوان 2010، ص 112-120

وتحديد الحالات الملائمة لكل اختبار، كما لم يهمل الباحثان ذكر عامل معوقات محيط العمل. ويعتبر **دانيال لا قاش Lagache**أن المنهج العيادي قائم على الملاحظة والمقابلة وأنه يركز على الفرد في ظل تفاعلاته مع الأشخاص الآخرين، ولقد أكد على وجود منهجين أساسيين في علم النفس العيادي:

- الأول يركز على الملاحظة والمقابلة العيادية، والتي عبر عنها بقوله:**C'est la clinique a main nus** .
- أما الثانية فهي تتميز بتطبيق الاختبارات، وعبّر عنها بقوله: ..**Il s'agit de la psychologie armée**[1]

وهذا ما تبين لنا مع حالة الدراسة، أنها تعتمد كثيرا في عملها على المقابلة والملاحظة كأساس في ممارستها العيادية ولا تلجا كثيرا إلى الاختبارات النفسية خاصة وإنها غير متوفرة داخل المقر وفي غالب الأحيان تبحث عنها بنفسها .

ويمكن القول أن المختصة النفسية قد تبنت إلى حد ما المنهج الأول، الذي أوضحه **دانيال لا قاش،** رغم ذلك فلابد من التأكيد على أن خبرة المختص تلعب دور كبير جدا في فعالية نتائج هته الأدوات، فالملاحظة لا بد أن تكون علمية ودقيقة لسلوكيات المفحوص وتعبيره الوجهة والتي قد توحي بأحاسيس داخلية، قد تكون غير معبر عنها إلا أن التفسير قد يكون راجع إلى استنتاجات المختص الشخصية وبالتالي قد يبتعد عن المصداقية، ونفس الشيء بالنسبة للمقابلة العيادية، فلا بد من وجود تحضير مسبق وهادف من خلال إعداد مثل هته المقابلات فالمقابلات العيادية بمختلف أنواعها لها قواعد وأسس في صياغة أسئلتها أو في تحليل نتائجها.

وفيما يخص أهم الصعوبات التي واجهت المختصة بالنسبة للاختبارات الإسقاطية فمن خلال التحليل الكيفي للمقابلة العيادية نصف الموجهة مع المختصة حالة الدراسة يتبن لنا شبه نفور من الاختبارات الإسقاطية، وفي الحقيقة التمسنا نوع من عدم الإيمان بمصداقيتها، وذلك من خلال أسلوب المختصة في الحديث عن اختبار الروشاخ مثلا، حيث قللت من قيمة الاختبار وحكمت عليه بعدم الفعالية، كما اتضح لنا كذلك نفور المختصة النفسية من كل ما له علاقة بنظريات التحليل النفسي، وتبنها للمدرسة المعرفية أكثر، ومن هنا تبرز لنا نقطة مهمة ألا وهي عدم اعتماد المختصة النفسية على منهج متكامل في ممارستها العيادية وأن سبب عدم استخدامها الاختبارات الإسقاطية، قد يكون راجع إلى محاولتها لتبني خلفية نظرية تميل أكثر إلى المقاربات المعرفية، رغم أن المختصة تستخدم اختبارات الرسم مع بعض الحالات إلا أنها لم تعطي لها الصبغة الإسقاطية الحقيقية سواء في التطبيق أو التحليل، رغم ما يؤكده العلماء حول دور اختبارات الرسم في الكشف عن العالم الداخلي للمفحوصين.

فيعتبر كل من بيرنس وكوفمان **(Burns & Kaufman)** الرسم كمثال للعملية النفسية حيث نجد أنه يعمل وفقا لمبدأ اللذة وهو لا يحقق لذة لدى الفنانين والمشتغلين بالرسم فقط، ولكن يحقق لذة مع من لا يجيدون الرسم، فهو تنفيس عن رغبات ودوافع وانفعالات تحاول أن تتحقق ولكن الواقع يقف أمامها بالمرصاد، فتتخذ سبيلا آخر يرضى الواقع من خلال التحقق في الرسم، وربما نجد مثالا لذلك فيما يشير إليه الباحثان من أن شدة الحاجة إلى الدفء والحب لدى الأطفال الكبار تنعكس في ,دلالات مثل الضوء والنار التي تعد في الغالب محاولات للتحكم في هذه الانفعالات [2]

إن إطلاع المختص النفسي على مثل هته المقاربات النظرية قد تساعده ولا شكل في تفسير وتحليل رسومات الأطفال، ولكن وحسب ما توصلنا إليه من خلال مقابلتنا مع المختصة فيبدو أن العمل في وحدة الكشف الصحي المدرسي جعل من المختصة شبه إدارية منشغلة فقط ببعض الأعمال الروتينية المكتبية، مما جعلها تبتعد نوعا ما عن البحث في دلالات الرسومات على سبيل المثال، كما يبدو أنه كباقي المختصين النفسين فأنها تفضل اختبارات موضوعية واضحة في تطبيقها وسهلة في حساب نتائجها بشكل كبير، لا تعتمد كثيرا على خبرة المختص والبحث والتقصي، ويبدو أن صعوبة استخدام

---

[1]- محمد الصغير شرفي ,زهية حافري، حنان طالب، واقع الممارسة النفسية العيادية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 11 جوان 2010 ص 6-19

[2] .- Burns, R.C. & Kaufman, S.H.(1972): **Action, Stiles And Symbols In Kinetic Family Drawing "KFD"**, An Interpretive Manual. N.Y., Brunner-Mazel Publisher

اختبار الروشاخ مثلا، ترجع حسب ما صرحت به المختصة إلى عدم وجود دليل تصحيح موحد وواضح، وهذا قد يكون راجع إلى نقص التكوين والتأطير، فالمختص النفسي خلال تكوينه في الجامعة لا يتمكن من التعمق بشكل كبير في دراسة كل الاختبارات النفسية، بل يستلزم منه البحث الشخصي والمثابرة في التعلم والحرص على تكوين نفسه باستمرار.

إن فعالية اختبار الروشاخ ترجع في الأساس إلى شخصية الفاحص ومدى تعمقه في فهم المقاربات النظرية التحليلية والاسقاطية ونظريات المدرسة الجشتالطية، وحسب ما تم توضيحه في الجانب النظري فقد ذكرليفي (**Lévy**) دور هذا الاختبار في الكشف عن الآليات الدفاعية والعلاقات بالموضوع، وعليه فانه وبتخلي المختصة النفسية عن مثل هذا الاختبار فإنها تهمل بذلك جانب كبير جدا من العالم الداخلي للمفحوصين، مثل قوة الأنا والقدرة على التعرف على مرونة الآليات الدفاعية، ويمكن تفسير ذلك بوجود نوع من التناقض لدى المختصة في اعتمادها لبعض المقاربات التي أساسها التحليل النفسي وإهمالها لجانب آخر مهم من هاته المقاربات، وهذا ما قد نجده لدى عديد من المختصين الممارسين .

خلاصة :

من خلال نتائج دراسة الحالة التي قمنا بها مع المختصة النفسية العيادية العاملة بقطاع الصحة المدرسية، يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية:

أولا ظروف عمل المختص النفسي العيادي في قطاع الصحة المدرسية غير مناسبة ولا تسهم في خلق جو عيادي يساعد في التشخيص والعلاج يمكن حصرها في:

- انتساب الصحة المدرسية إلى قطاع الصحة يجعل من عمل المختص النفسي محدود وصعب حيث أنه يتكفل بعدد كبير من المؤسسات في حين أنه كان من الأفضل أن يخصص لكل مؤسسة مختص نفسي عيادي خاص بها .
- وجود خلط بين وظيفة المختص النفسي العيادي بالصحة المدرسية ومستشار التوجيه والإرشاد من حيث تحديد الوظائف والمهام.
- انحصار عمل المختص النفسي العيادي في قطاع الصحة المدرسية في أعمال مكتبية إدارية روتينية .
- عدم توفر أغلب الوسائل والإمكانات المادية وأهمها الاختبارات النفسية، بمختلف أنواعها، ومن بينها "الاختبارات الإسقاطية" التي تتطلب تكاليف مالية قد يرفض المختص النفسي تحملها على حسابه .
- عدم وجود وعي لدى أطراف العملية العلاجية والتشخيصية، " الأسرة، المعلمين، الأساتذة "
- وجود نقص في التكوين الشخصي لدى المختص النفسي، ومحاولات بحث شخصية غير كافية وتعتبر غير مجدية.
- عدم وجود تواصل بين مؤسسات البحث العلمي" الجامعة والمخابر" وبين المؤسسات العمومية والمختصين النفسين الممارسين العاملين بها " القطاع الصحي المدرسي حالة الدراسة".

ثانيا صعوبات استخدام الاختبارات الإسقاطية راجع لعدة عوامل أهمها:

- نقص التكوين في تطبيقها.
- عدم الإلمام بالمقاربات النظرية المؤسسة لمثل هته الاختبارات.
- عدم الإيمان بفعاليتها لدى المختصة حالة الدراسة.
- اعتقاد المختصة حالة الدراسة بأنها تتبنى التوجه المعرفي في حين أنها لا تعتمد أي توجه.
- الخلط في استخدام اختبارات الرسم، وكذلك في تحليلها لغياب دليل خاص لدى المختصة النفسية وصعوبة تحصلها عليه .
- التحجج بعدم وجود دليل واضح وموحد لبعض الاختبارات الإسقاطية مثل الروشاخ.

- صعوبة التعامل مع الحالات وبالتالي تفادي الاختبارات المعقدة مثل اختباري الروشاخ وتفهم الموضوع خاصة.
- انقطاع العميل عن جلسات التشخيص بعد مدة قصيرة مما يعرقل تطبيق مثل هته الاختبارات.

وفي الأخير يمكن القول أن، هناك فجوة بين تكوين المختصة النفسية الذي تحصلت عليه في الجامعة حول الاختبارات الإسقاطية، وبين ما هو موجود فعلا في الواقع الميداني والممارسة المهنية داخل قطاع الصحة المدرسية، كما أن توقف المختصة عن البحث والتكوين الخاص والفردي جعل من معارفها حول مثل هته الاختبارات تبقى محدودة جدا، ولا يمكن تحديد أسباب صعوبة استخدام الاختبارات الإسقاطية، بشكل دقيق وإنما يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل، حيث تبين لنا من خلال دراسة الحالة هده، أن هناك عدة عوامل متشابكة ومتداخلة سواء خاصة بالمختصة في حد ذاتها أو بظروف العمل الغير المناسبة أو متعلقة بنظرة أولياء التلاميذ إلى عمل ووظيفة المختص النفسي العيادي، داخل قطاع الصحة المدرسية والذي يبدو إلى حد ما انه مقزم بشكل كبير.

صعوبات ومشكلات اتخاذ القرار المهني عند الطلبة الجامعيين
دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بسكرة

أ.مدور مليكـة – أ.جعفر صباح
جامعة بسكرة

ملخص: التفكير في اختيار التخصص الدراسي يعتبر أخطر قرار يواجهه التلميذ في سن مبكرة.إذ يعتبر معبر لمهنة الشخص المستقبلية، فليس من السهل أن يقرر الفرد ما يريد فعله في الحياة، خاصة عندما لا يكون هناك نضج بما يكفي للتفكير في المستقبل واتخاذ قرار صائب.

و يبدو أن العديد من الطلاب غير قادرين على اختيار التخصص المناسب فيلجؤون إلى استشارة غير المختصين مما ينجم عنه عددا من المشاكل خلال الدراسة أوأثناء مزاولة المهنة في المستقبل وهذه العقبة تعمل على تثبيطهم لدرجة التخلي عن التفكير في اختيارهم إجمالا.

وتأتي هذه الدراسة للكشف عن أبعاد هذا الموضوع في ثلاث نقاط، الأولى: كيفية اتخاذ الطلاب قراراتهم المتعلقة باختيارهم لتخصص في الجامعة ، الثانية: معرفة اهم المشكلات التي تنجم عن القرار غير المناسب، الثالثة: معرفة الحلول المقترحة للحد من هذه الصعوبات لدى طلبة الجامعة.

الكلمات المفتاحية : القرار المهني-صعوبات اتخاذ القرار المهني، طلبة الجامعة.

Abstract : Choosing a career can be easily defined as the biggest decision that one takes at a very young age. It’s never easy to decide what one wants to do with their lives, especially when they are not mature enough to think ahead and take an informed decision.
Even though it may seem that students are not capable to choose a career, the decision depends on them. However, students face a number of problems while choosing a career. Sometimes, the hurdles they face discourage them so much that they abandon their choice altogether.
The purposes of the study were threefold: (1) to know how the student makes their “Career Decision (2) to investigate the career-related problems encountered by college students; and (3) 3. Identify the proposed solutions To know the proposed solutions to reduce these difficulties..
Keywords: Career Decision-making, Career Difficulties, Career Problems

أولا - تحديد إشكالية الدراسة : تعتبر عملية القرار المهني من أهم الإجراءات التي يتخذها الفرد في حياته، علما بأنه يتخذ قرارات كثيرة في كل ساعة وكل يوم، إلا أن القرار المهني قرار مختلف لا يستطيع الفرد أن يتخذه جزافا لأن ذلك يحدد مصيره من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأسرية والنفسية والصحية علاوة على ذلك تتحدد أشياء كثيرة مثل طبيعة العمل وخطورته وجماعة الرفاق، لذلك يجب أن يتخذ الفرد هذا القرار بعقلانية ومنطقية يراعى فيها ميول الفرد وقدراته ودوافعه وسماته الشخصية وتفضيلا ته المهنية وسوق العمل ومستوى الفرد الجسمي والنفسي والانفعالي والعمري...و يفكر في مستقبله بشكل مستقل لا متأثر بالآخرين، وإذا ما أحسن الفرد عملية صنع القرار استطاع أن يتكيف مع بيئة العمل وطبيعته الأمر الذي يشعره بالرضا والسعادة والإنتاج في المهنة، عكس القرار الغير عقلاني الذي يؤدي إلى النتائج العكسية.

و مرحلة المراهقة هي المرحلة التي تتبلور هويته المهنية كما تتبلور هوياته الشخصية الأخرى (الجنسية، الوطنية، الاجتماعية...). تتأثر الصورة النهائية للبلورة من عدة عوامل مركزية (الفرد، المحيط والمرحلة العمرية)، حيث أن هذه البلورة لا تجري عادة بمعزل عن المجتمع المحيط به، ولذا فإن اتخاذ أي قرار مهني كان أو شخصي يتأثر بالضرورة بهذه العوامل. يفترض[1] (1989) Simonبأن كل قرار يتخذه الفرد يرتبط بحوار يجريه مع الأشخاص المهمين له كالوالدين والأقارب،(فيرى Payne وآخرون 1990)[2] بأن التفاعل بين (المجال وموضوع القرار، مميزات الفرد والمجتمع المحيط) يحدد الاتجاه الذي سيتخذه الفرد وقت اتخاذ أي قرار قد يؤثر بالنهاية عليه وعلى المحيط الذي يعيش فيه.

إن اختيار تخصص معين في الجامعة من بين أهم الصعوبات التي يواجهها الطلاب في بل قد تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لهم نتيجة لنقص الوعي بقدراتهم وميولهم من ناحية وعدم الإلمام بمتطلبات سوق الشغل كذلك عدم تمتعهم بمهارات

اتخاذ القرار خاصة وأنهم يعلمون أن أي تخصص يختارونه سيترتب عليه الكثير من القرارات والقضايا المستقبلية، و للتغلب على هذا المشكل قد يستعين الكثير منهم لاستشارة الأقارب والأصدقاء أو الاختيار بالمصادفة دون اللجوء إلى المختصين في ميدان التوجيه المهني، وقد ينتج عن هذه القرارات الخاطئة سوء تكيف في الدراسة مما قد يؤدي إلى فقدانهم الدافعية للتعلم في مجال تخصصهم لسبب أو لأخر، ولمعرفة هذه الأسباب والخوض في نتائجها والحلول الممكنة، وهذا ما حاولت الباحثة الإجابة عنه من خلال طرح الإشكالية التالية " ما صعوبات اتخاذ **القرار المهني عند الطلبة الجامعيين وما هي سبل علاجها من وجهة نظرهم "**

- تساؤلات الدراسة :

1- ما الصعوبات التي واجهها الطلاب عند اختيارهم التخصص الجامعي.

2 - ما لمشكلات التي تنجم عن اختيار التخصص غير المناسب.

3 - ما هي سبل معالجة مشكل اتخاذ القرار المهني من وجهة نظرهم.

أهمية الدراسة : نظرا لندرة الدراسات التي تناولت القرار المهني في الجزائر في حدود علم الباحثة قد تكون هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبة، كذلك قد تساعد المختصين وواضعي البرامج الإرشادية في تكوينهم فكرة معمقة حول كيفية اتخاذ الطالب للقرارات المهنية ويعملوا على مساعدتهم من خلال الحلول المقترحة.

الجانب النظري للدراسة :

أولا - القرار المهني

1 - مفهوم عملية اتخاذ القرار :

- تعرف على أنها: عملية المفاضلة بين الحلول البديلة والمتاحة واختيار أكثر هذه الحلول لصلاحية لتحقيق الهدف من حل المشكلة[3]

- وهو عملية اختيار انسب وليس امثل البدائل المتاحة أمام المقرر لانجاز الهدف أو الأهداف المرجوة أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب [4]

أي أن اتخاذ القرار يتم على أساس اختيار البديل المناسب من اجل حل المشاكل وتحقيق الأهداف المرجوة.

- وهو عبارة عن عملية اختيار حل معين من بين حلين أو أكثر من الحلول المتاحة، وتنتهي لتفضيل الحل المناسب من بين عدد من البدائل المتاحة[5].

- وتعرف الباحثة القرار المهني على انه عملية اختيار مجال مهني أو تخصص دراسي من بين عديد التخصصات المعروضة في المؤسسات التعليمية، أو مهنة من بين المهن المتاحة في سوق الشغل.

2- مراحل اتخاذ القرار المهني :

-تحديد المشكلة:من الضروري أن يحس التلميذ أنه بحاجة إلى توجيه فيما يخص تحديد مجال دراسته والتخصص الذي سيدرسه في الجامعة حيث أنه بلغ المرحلة النهائية من دراسته الثانوية، وأن أمامه كثير من البدائل يجب أن يفاضل بينها.[6].

-جمع البيانات:يجب على الطالب أو التلميذ أن يحصل على اكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات لكي تمكنه من فهم قدراته وفهم متطلبات سوق العمل . والعمل على تحليل على تحليل هذه البيانات تحليلا دقيقا، ويعمل على المقارنة بين الحقائق والأرقام واستخلاص بعض المؤشرات والمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار المناسب وهذا بمساعدة المختصين في التوجيه المهني.ويقصد بالبيانات كل المعلومات المتعلقة بالوظائف وكذا معلومات حول دوافعه واستعداداته المهنية.أما المعلومات:المقارنة بين ما يحمله من قدرات وما تتطلبه الوظيفة فيما يخص هذه القدرات.

تقييم البدائل: حالما يتم تقييم مجموعة الوظائف أو المهن التي فضلها لذا فانه يتعين تقييمها والمقارنة بينهما، وكقاعدة عامة في جميع أنواع القرارات فان الهدف من اتخاذ القرار هو اختيار المجال المهني الأقرب والذي يمكنه من تحصيل النتائج

الإيجابية، واقل قدر ممكن من النتائج السلبية،والعلاقة التي تربط البديل ونتائجه تستند في حقيقتها على ثلاث ظروف محتملة وهي:

التأكد:يكون التلميذ على معرفة تامة باحتمال نتائج أي من التخصصات الأخرى.

اللاتأكد:يكون التلميذ ليس على علم مطلق باحتمال النتائج المترتبة على أي من البدائل.

المخاطرة:وهي الحالة التي يكون فيها التلميذ مالكا لشيء من التقديرات الاحتمالية النتائج المترتبة على أي من البدائل.[7]

اختيار البديل المناسب: تعتمد هذه المرحلة على أهمية الأهداف، وفي هذه المرحلة يكون بطرح بدائل عديدة وترتب هذه البدائل وفقا لمعايير موضوعية تساعد في اختيار البديل الأنسب وهنا يعتمد على صلاحية وإجهاد الطالب من اجل تحديد التخصص البديل وهنا تنتهي عملية اتخاذ القرار.

متابعة تنفيذ القرار وتقييمه:يتم اتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ في هذه المرحلة وذلك من خلال صياغة القرار بصورة واضحة ومختصرة وبسيطة،واختيار الوقت المناسب لتطبيقه:ثم متابعة القرار وتنفيذه بناءا على الشروط المطلوبة ويجب على كل طالب أن يقوم بتنفيذ القرار وتعتبر هذه المرحلة بمثابة تغذية راجعة له لإعادة النظر في قراره إذ تطلب الأمر ذلك[8].

- **العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار المهني : وهي متعددة :**

- الميول والقدرات والتفضيلات المهنية
- مفهوم الذات ووعي الذات
- العمر ومراحل النمو، كذلك الخبرة (نجاح – فشل)
- المعلومات المتوفرة والوعي التربوي.
- الأسرة والتنشئة الاجتماعية وجماعة الرفاق إضافة إلى المدرسة والأشخاص المهمين.
- المجتمع والتقاليد،وسائل الإعلام، الصدفة.
- العامل الاقتصادي وشدة الحاجة للفرد/ عوائد الأجور والرواتب.
- العرض والطلب.
- القيم الشخصية والسمات الشخصية.
- مستوى التعلم ونوعه وخبرات الطفولة / الجنس والدين والعرق.
- متطلبات المهنة وساعات العمل والمواد المستعملة في العمل.
- لوائح العمل وتشريعاته وظروف الترقية والبعثات.
- المكانة الاجتماعية التي يحققها العمل كذلك الامتيازات التي يقدمها العمل مثل السكن والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

3- صعوبات اتخاذا لقرار المهني:هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الأفراد عند اتخاذ قرار ما ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:*عدم وضوح الاتجاهات والميول لدى التلاميذ..

*قد يكون هناك اختلاف في وجهات النظر بين التلميذ وأهله مما يعيق القدرة على إقناع الأخير بقراره.

*عدم وضوح الجوانب المختلفة للمشكلة للتلميذ بشأنها.

*التخوف من الآثار الجانبية التي تنتج عن اتخاذ القرار التخصص.

*التخوف من مقاومة الآخرين للتعبير الذي قد يحدثه القرار المتخذ.

*عدم إحاطة المؤسسات التربوية بالأمور المحيطة والمؤثرة في اختيار بديل محدد من البدائل المتاحة[10]

4 – **النظريات المفسرة لصعوبات اتخاذ القرار المهني :** ترى النظرية التحليلية الى الصعوبة تعود الى صراعات داخلية تظهر في قدرة الفرد على التنظيم والمبادرة المتأثرة بالتوقعات الاجتماعية المحيطة به، وشعوره بالالتزام والمسؤولية في تحقيق تلك التوقعات [11].في حين تميل نظريات أخرى لتفسير الصعوبة على أساس عدم جاهزية الفرد في اتخاذ القرار [12] أو كون الصعوبة نابعة من قلة معرفة الفرد بميوله وقدراته وبلورة مميزاته وصفاته الشخصية [13] أما السلوكيون فيعزون ذلك حتماً الى العلاقة التي تعلمها الفرد في حياته فيما يتعلق في اتخاذ قرارات سواء ايجابية كانت أم سلبية من خلال التجربة الذاتية أو من خلال النمذجة المجتمعية [14]. ويرى جون هولا ند (1985)[15] أن بلورة الميول المهنية كشرط أساسي للقيام بالاختيار المهني. تفترض هذه النظرية بأنه يوجد لكل إنسان ميول مركزية، حيث أن مستوى التوافق بين هذه الميول والمهنة التي يختارها قد يحدد مدى الاكتفاء الذاتي للفرد. فإذا ما قام الشخص بالعمل في مهنة لا تلاءم ميوله المركزية سوف يشعر بالإحباط وعدم الرضي الناتج عن عدم التوافق هذا، والعكس هو الصحيح، وستصعب المراهقون كأي فئة أخرى في أخذ قراراتهم المهنية والدراسية، حيث أن الفروق الفردية هنا تعكس ذاتها، فبينما يستصعب مراهقون اتخاذ القرارات نرى آخرون يختارون بسهولة دون أي تخبط، و يعتقد كل من Gati, Krause & Osipow (1996) ان عدم قدرة المراهق في أخذ القرار في المجال المهني والتعليمي قد تعود الى صعوبة قد تنشأ قبل أخذ القرار أو أثناء أخذ القرار :كقلة جاهزية المراهق في أخذ القرار، قلة المعلومات أو عدم دقتها (سواء عن عملية أخذ القرار ومراحلها، عن القدرات والميول والاعتبارات المهمة لدى المراهق في المهنة التي يريدها وعن عالم المهن والتخصصات)، وقد يرجع ذلك الى عدة عوامل نذكر اثنين منه[16]:

1. **تطور الذكاء والقدرات :**حيث يتضمن التطور النوعي في العمليات العقلية القدرة على التفكير الارتدادي والقدرة على التعميم والتفكير في بدائل مختلفة في ذات الوقت[17] .

2.**تطور القدرة للتخطيط المستقبلي :**يعتقد(1993) Quadrel, Fischhoff & Davis و (1974) Jepsonأن المراهقين يستطيعون اتخاذ قرارات مبنية على العقلانية والمنهجية، ويميلون عادة الى التفكير الواقعي، ولكن بسبب قلة التجربة الحياتية والنضوج وقلة المهارات الفردية، غالباً ما تكون قراراتهم غير متوازنة، الأمر الذي يعرقل أحياناً اتخاذهم للقرار المناسب أو يجعلهم يأخذون قرارات غير صحيحة [18].

تصنيف صعوبات اتخاذ القرار المهني:عرض Gati, Krausz & Osipow (1996) تصنيفات للصعوبات التي يواجهها الفرد عند اتخاذه قرارات مهنية، فالتصنيف الأول يتعرض الى وقت نشوء تلك الصعوبات (صعوبات تنشأ قبل البدء في عملية اتخاذ القرار، وصعوبات تنشأ أثناء اتخاذ القرار المهني). التصنيف الثاني يتعرض للسبب الذي يعزون له الصعوبة (صعوبات مرتبطة بقلة الاستعداد لاتخاذ قرار، صعوبات ناشئة عن قلة المعرفة، وصعوبات ناشئة عن المعلومات المتضاربة)[19].

-أثر التنشئة الاجتماعية على اتخاذ القرار: كما أسلفنا فإن اتخاذ أي قرار لا يكون بمعزل عن المجتمع المحيط والمكتنف للفرد (Payne, et al) هذا التوجه ينعكس في التعلق الأسري من ناحية وعدم قدرة الفرد على اتخاذ قرارات مستقلة من الناحية الأخرى. فعمليات التنشئة تؤثر على اتخاذ القرار المهني تؤثر وتتأثر من عوامل عدة [20].

ثالثا- التغلب على صعوبات اتخاذ القرار المهني: للتغلب على صعوبة القرار المهني يجب إخضاع الطلاب إلى برامج إرشادية تعمل على توعيتهم ومساعدتهم على اختيار المهنة التي تتناسب وقدراتهم واستعداداتهم وميولهم ودوافعهم وخططهم بالنسبة للمستقبل، ويسعى التوجيه المهني لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في :

1 - تعريف الفرد بالقدرات والمهارات والمؤهلات التي تتطلبها المهنة وشروط السن،والجنس..

2 - تعريف الفرد بظروف مجموعة من المهن وواجباتها ومزاياها وهي المجموعة التي يحتمل أن يختار الفرد مهنته من بينها اسم المهنة- متطلباتها التربوية أو الدراسية- المكافآت المادية أو المعنوية فيها- رأي العاملين في المهنة من واقع خبرتهم- فرص العمل في المهنة:حالياً ومستقبلاً- ظروف العمل في المهنة- .عدد ساعات العمل اليومية- هل أوقات الدوام في المهنة منتظمة أم لا؟- ما مدى المخاطرة في العمل إن وجدت؟- علاقة المهنة بغيرها وإمكانية التحول عنها- المشتغلون في المهنة يتعاملون بشكل أساسي مع - :الناس -الأشياء -الأفكار

3 - مساعدة الفرد في الكشف عن قدراته واستعداداته وميوله والعمل على تنميتها وتطويرها.

4 - مساعدة الفرد على اتخاذ قرار بشأن اختيار المهنة على أساس من تحقيق الرضا الشخصي من المهنة ومقدار الخدمات التي يمكنه أن يؤديها إلى مجتمعه،وعلى أساس إشباع حاجاته،وتنمية قدراته عن طريق العمل بهذه المهنة.

5 - إحاطة الفرد علماً بالمعاهد والمؤسسات المختلفة التي تقوم بتقديم التعليم والتدريب الفني لراغبي الالتحاق بالوظائف المختلفة وكذلك شروط الالتحاق بهذه المعاهد ومدة الدراسة بها.[21]

الجانب الميداني للدراسة :

1 - منهج الدراسة : نظرا لطبيعة الدراسة فقد اتبعت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه دراسة الوضع الراهن للبشر والأشياء والأحداث دون تغيير من جانب الباحث لأي من متغيرات الدراسة ويتضمن هذا العمل المسح في جميع المعطيات والتصنيف والتبويب وتحليل الظواهر لمعرفة الأسباب والنتائج المترتبة عليها.

2 - عينة الدراسة وكيفية اختيارها :هي مجموعة من طلبة السنة أولى نظام جذع مشترك علوم اجتماعية والبالغ عددهم 30 طالبا وقد اختيرت العينة بطريقة عشوائية واختيرت هذه العينة على أساس اختيارهم للتخصصات الجامعية بعد تحصلهم على شهادة البكالوريا في العام السابق لدراستهم.

5 – أداة الدراسة : قامت الباحثتان بتوزيع استمارة على الطلبة وتضم 20 سؤالا مغلقا للإجابة على التساؤل الأول. وسؤالين اختيار من متعدد للإجابة على التساؤل الثاني والثالث.

6 - المعالجة الإحصائية : - النسب المئوية لتكرارات البنود.

2 – تحليل وتفسير النتائج :

2.1. **تحليل وتفسير نتائج التساؤل الأول: كيف يتخذ المراهقون القرارات المتعلقة بمصيرهم المهني**

جدول (1) يوضح النسب المئوية لاستجابات الطلبة حول كيفية اختيار التخصص

الرقم	العبارة	نعم	لا	نعم %	لا%
1	. أشعر بالرضا تجاه التخصص الذي أدرس فيه	10	20	33,33	66,6
2	أعاني من عدة مشاكل نتيجة لسوء اختياري لتخصصي الدراسي	16	14	53,33	46,6
3	لو وجهت التوجيه الصحيح لما اخترت هذا التخصص	19	11	63,33	36,6
4	فكرت في هذا التخصص بعد نيلي لشهادة البكالوريا	15	15	50	50
5	منذ طفولتي وأنا أطمح أن أدرس هذا التخصص	0	30	00	100
6	هذا التخصص هو الاختيار الأول في اختيارات الجامعة	9	21	30	70
7	كنت على دراية بميولي المهنية منذ سنوات الدرسية السابقة	9	21	30	70
8	قررت بنفسي أي التخصصات سأختار	27	3	90	10
9	لدي كامل المعلومات على عالم المهن	2	28	6,667	93,3
10	المعدل الذي تحصلت عليه في البكالوريا هو المعتمد عليه في التوجيه	27	3	90	10
11	عندما اخترت هذا التخصص أعتمدت على نصيحة والداي وأصدقائي	12	18	40	60
12	معظم الناجحين يوجهون على أساس معدلاتهم المتحصل عليها	30	0	100	0
13	لتوجيه للجامعة يعتمد على المعدل وليس لرغبته التلميذ	8	22	26,67	73,3
14	كان للتوجيه من طرف المختصين تأثير على قرار اختيار التخصص لدى	26	4	86,67	13,3
15	لما أعطيت حرية الاختيار لتخصصي في الجامعة، لم أكن اعرف أي التخصصات ساختار	26	4	86,67	13,3
16	معظم التلاميذ لم يكونوا على دراية بالتخصصات الجامعية	30	0	100	0
17	يعاني الشاب من مشاكل عديدة إذا لم يوجه التخصص الصحيح	30	0	100	0
18	حضرت العديد من حصص التوجيه خلال المراحل الدراسية السابقة	8	22	26,66	73,3
19	اختيار التخصص الذي أدرسه في الجامعة من أصعب القرارات التي فكرت بها	30	00	100	00
20	أعرف جيدا ما هي المهن التي سأعمل بها عند دراستي لهذا التخصص	14	16	46,67	53,333

من خلال الجدول نستنتج أن نسبة كبيرة من الطلبة (90 بالمائة) اتخذوا قرار اختيارهم للتخصص الجامعي والذي يعتبر معبر للقرار المهني من ذواتهم دون الاستعانة بالمختصين في التوجيه ودون دراية بقدراتهم ولا ميولهم المهنية والتي تحدد من السنوات المبكرة وهذا بنسبة 100 بالمائة.

بالرغم من أن 40 بالمائة قد صرحوا أنهم استعانوا بنصيحة الوالدين أو الأصدقاء إلا أنهم هم من قرر الاختيارات الجامعية دون أية ضغوطات من طرف، ولقد عبرت نسبة 15 بالمائة أنهم لم يفكروا في مصيرهم المهني إلا بعد تحصلهم على شهادة البكالوريا حيث لم يكونوا على دراية بعالم المهن نهائيا.كما صرحت نسبة 100 بالمائة أن أصعب القرارات التي واجهوها لحد الآن هو القرار المهني نتيجة انعدام المعلومات حول التخصصات وعالم الشغل ومتطلبات كل تخصص ومهنة، كما أن نسبة 53.33 بالمائة لا يعرفون لحد الآن ما هو مصيرهم المهني مستقبلا، وهذا يدل على تقصير في عملية التوجيه والإعلام على مستوى المؤسسات التعليمية، نتيجة لعدم تمكن مستشاري التوجيه للوصول إلى التلاميذ نتيجة للأعباء الملقاة عليهم، كذلك توزيعهم عبر مقاطعات مما أدى إلى عدم القدرة على استيفاء ماهو مطلوب منهم وتحسس التلاميذ بمشكلة القرار المهني. أما عن تلبية رغباتهم في التوجيه فقد عبرت نسبة 100 بالمائة أن توجههم كلن بطريقة إدارية (معدل البكالوريا) مقارنة بعروض الأماكن المفتوحة ودرجة استحقاق الطالب وهذا ماعبرت عنه نسبة 73.33 بالمائة، إذ أنه تعرض عليهم بطاقة الرغبات والتي تحتوي على التخصصات الجامعية المتاحة ويتوجب على التلميذ في وقت وجيز لا يتعدى ثلاثة أيام اختيار 10 بدائل وهنا يبدأ التلميذ بالتفكير بمصيره المهني والذي لم يحضر له مسبقا، وبعد الاختيار يتم التوجيه على أساس المقاعد البيداغوجية المفتوحة على مستوى الجامعة، ونجد العديد منهم يوجهون ربما لتخصصات اختاروها رغما عنهم لان معدلهم لا يسمح بذلك.

– **2- تحليل وتفسير نتائج التساؤل الثاني :** ما المشكلات الناتجة عن القرار المهني الغير مناسب.

لاحظ أن نسبة 53.33 بالمائة من العينة يعانون من عدة مشاكل دراسية نتيجة عدم رغبتهم في دراسة هذا التخصص وقد رتبت هذه المشاكل كما يلي :

1 – فقدان الدافعية للدراسة مما نتج عنه صعوبات في الدراسة

2 – كثرة الغياب مع التفكير المستمر في ترك الدراسة أو تغيير التخصص إذا أمكن.

وقد ذكر الكثير منهم مشاكل نفسية مثل الشعور بالإحباط وفقدان الأمل نتيجة لغموض المستقبل المهني وقلق شديد ومستمر يلازم الطالب وتشوش أفكاره، كما أ، البعض يجعلها مبررا للفشل الدراسي، وعدم قدرة على التجاوب مع الدروس مما دفعهم إلى اعتبار الجامعة مكان للتسلية وليس مكان يستقي منه الطالب العلم والمعرفة والتفكير في نيل الشهادة فقط وهناك من الحالات من صرح أنه يعاني من اكتئاب نتيجة عدم وضوح أهدافه في حياته الدراسية أو المهنية.

2.3. تحليل وتفسير نتائج التساؤل الثالث : ما هي سبل معالجة مشكل اتخاذ القرار المهني حسب رأيك ؟اتفق جميع أفراد العينة من خلال الإجابة على السؤال الثالث في الاستمارة على ضرورة تكثيف حصص التوجيه في مختلف المراحل الدراسية كي يصل الطالب إلى مرحلة النضج المهني التي تؤهله إلى اتخاذ القرار السليم، كما يجب الاستعانة بمختصين في التوجيه إذا استلزم الأمر ولا يجب الاعتماد على النفس ولا على الأصدقاء والوالدين في مثل هذه القررارت لأن في ذلك مخاطر تعود على الطالب بمشاكل نفسية جمة.

خلاصة :

إن النتائج المتوصل إليها تعكس فعلا الواقع الذي تعيشه أغلب فئات المراهقين في مجتمعنا الجزائري عند تقرير مصيرهم الدراسي أو المهني، وهذه الصعوبات التي يجدها التلميذ المتحصل على شهادة البكالوريا نجدها عند المتحصل على شهادة التعليم الأساسي، أو عند التوجه من الجذع المشترك سواء في الثانوية أو الجامعة، ونجدها أكثر عند الشباب المتوجه للتكوين المهني والذي يقرر مصيره المهني بعد مشاهدته لإعلان التخصصات، تولد صراعا لدى المراهق لتدفعه إلى اتخاذ قرار

ذاتي لفك هذا الصراع غير مدرك لنتائج هذا القرار مستقبلا حتى يندمج في الدراسة أو التكوين كي يتخبط في المشاكل التي تم ذكرها.

إن هذا الصراع وحسب ما يراه المنظرون هو نتيجة لقلة النضج المهني وعدم جاهزية المراهق لاتخاذ القرار المناسب وانعدام مفهوم الذات المهنية التي تحدث عنها سوبر والتي تسمح للطالب أن يتخيله نفسه في عالم المهنة ويبلور فكرته عن التخصص الذي يرغب بدراسته مستقبلا والسبب هو انهماك المراهق في الحياة الدراسية والهدف هو الانتقال من مرحلة إلى أخرى حتى يجد نفسه في مرحلة نهائية تتطلب منه اتخاذ القرار المناسب و يفتقد للمعلومات التي تخص سواء ميوله وقدراته واستعداداته وكذلك المعلومات المتعلقة بعالم بطبيعة الوظائف فلا يستطيع موائمة متطلبات الاختصاصات الدراسية أو المهنية مع قدراته ولا يتكون لديه مجال في الاختيار المهني أو تضارب المعلومات لديه، وحسب جون هولاند فإن المختصين يستطيعون تعريف التلاميذ بالمجالات المهنية التي تتيح لهم أكثر من بديل أفضل من الغوص في متاهات التخصصات الدقيقة، وقد تحدثت هذه النظريات عن مفهوم الفرد حول نفسه وسماته الشخصية وخبرات الطفولة والتنشئة الاجتماعية وصحته الجسمية والنفسية وقدراته وميوله وقيمه وتفصيلاتهم في مختلف مراحلهم العمرية، وكل العوامل التي لها صلة بالقرار المهني وذلك لا يتم إلا برسم السياسات العلاجية والبرامج التدريبية لإعداد المرشدين لممارسة مهماتهم الإرشادية و تقديم معلومات عن العوائق التي قد تقف في طريق الأفراد نحو اختياراتهم المهنية.

الخاتمـة :

من خلال هذا البحث نكون قد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن معظم المراهقين في المجتمع الجزائري يعانون من صعوبات كبيرة أثناء اتخاذهم لقراراتهم التي تخص توجيههم الدراسي أو المهني، نتيجة افتقار المراهق للمعلومات اللازمة حول مختلف التخصصات والمهن ومعلومات حول ميوله وقدراته، مما يؤدي به إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية تنجر عنها عدة مشاكل في المستقبل وصراعات لدى المراهقين تكبد الدولة خسائر عظيمة بسبب عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ولتلافي مثل هذا النوع من المشاكل يجب أن يتكاثف الجميع ابتداء من الأهل والمدرسة والمختصين في التوجيه وكذا وسائل الإعلام والهيئات المختصة العمل على مد المراهق بالثقافة المهنية كي يتحصل على تفاصيل حول عالم الشغل ومتطلباته كي يستطيع التخطيط لمستقبله بكل عقلانية ويستغل طاقاته الاستغلال الأمثل.

الهوامش

1- Simonson, I. (1989). Choice based on reasons: The case of attraction and compromise effects. Journal of Consumer Research, 16, 281-295.

2- Payne, J.W., Bettman, J., & Johnson, E. (1993). The adaptive decision maker. Cambridge University Press

3- رانيا عبد المعز الجمال(2011)، الإدارة والعلاقات الإنسانية في الألفية الثالثة، دار الجامعة، الإسكندرية،ص216)

4- فياض دليو وآخرون(1999)، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، بـ ط،دار البعث منشورات جامعة قسنطينة،الجزائر ص68.

5 - محمد عبد الفتاح ياغي(2011)، مبادى الإدارة العامة، ط 2، دار وائل،عمان. ص17-18).

6- احمد محمد المصري،2008،ص251 أحمد محمد المصري(2008)، الإدارة الحديثة (اتصالات، معلومات، قرارات)،ب ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

7 - بندر بن محمد حسن الزيادي العتيبي،1429،ص15).

8- فاتن عوض الغزو(2010)، القيادة والإشراف الإداري، دار أسامة، عمان.

9 - إحسان دهش جلاب،2011 إحسان دهش جلاب(2011)، إدارة السلوك التنظيمي في عصر التغيير، دار صفاء، عمان، ،ص570)

10 - علي فلاح الزعبي، عبد الوهاب بن بريكة(2013)،مبادئ الإدارة الأصول والأساليب العلمية، دار المناهج، عمان.،ص302،303.

11- Lewin, K. (1951). Field theory in social science: Selected theoretical papers. In Cartwright D. (Ed), New-York: Harper.13

12- Super, D. E. (1955). The dimensions and measurement of vocational maturity. Teachers College Records, 57, 151-163.

13-Holland, J. L. (1985). Making vocational choices: A theory of vocational personalities and work environments (2nd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

14 - Osipow, S. H., & Fitzgerald, L. F., (1996). Theories of career development (4th ed.), Boston, MA: Allyn and Bacon.

15- Gati, I., Krausz, M. & Osipow, S. H. (1996). A taxonomy of difficulties in career decision making. Journal of Counseling Psychology, 43, 510-526.

16 - Jepsen, D. A., & Dilley, J. S. (1974). Vocational decision making models: A review and comparative analysis. Review of Educational Research, 44, 331-349.

17-Gati, I., Osipow, S. H., & Givon, M. (1995). Gender differences in career decision making: The content and structure of preferences. Journal of Counseling Psychology, 42, 204-216.

18-Osipow, S.H., & Gati, I. (1998). Construct and concurrent validity of career decision making difficulties questionnaire. Journal of Career Assessment, 6, 347-364.

19-Payne, J.W., Bettman, J., & Johnson, E. (1993). The adaptive decision maker. Cambridge University Press.

20 - علي خلف حجاحجة(2010)، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل، عمان.

21- جودت حسني عبد الهادي–حسني العزة،التوجيه المهني، ط3 ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2014 ص129.

درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي

عواد بن حماد بن حسن الحويطي

جامعة تبوك- المملكة العربية السعودية

الملخص:هدفت الدراسة الحالية تعرف درجة امتلاك طلبة كلية التربية في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي في ضوء بعض متغيرات: العمر، والسنة الدراسية، والتخصص الجامعي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتمّ ببناء مقياس للكشف عن درجة امتلاك الطلبة لمهارات التفكير فوق المعرفي تكون بصورته النهائية من (45) عبارة. تكونت عينة الدراسة من (200) طالباً من تخصصات تربوية مختلفة في كلية التربية والآداب في جامعة تبوك (دراسات اسلامية، التربية الخاصة، لغات وترجمة، اللغة العربية، تاريخ)، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.خلصت الدراسة إلى ان درجة امتلاك افراد عينة الدراسة لمهارات التفكير فوق المعرفي جاءت بدرجة متوسطة، وأن مهارات التخطيط هي أكثر المهارات امتلاكاً بالنسبة لهم، فقد حصلت معظم فقراتها على تدريج مرتفع، بمتوسط حسابي (3.9)، وتشابهت معها مهارات المراقبة في التدريج ولكن بمتوسط حسابي أقل. بينما حصلت مهارة التقويم على المتوسط الحسابي الأقل حيث حصلت على تدريج متوسط. كما أظهرت النتائج أن هناك أثراً لمتغير التخصص على مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير ما وراء المعرفي لصالح مجموعة طلاب تخصص اللغة العربية، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغيري العمر والسنة الدراسية بشكل عام، بينما في مجال مهارات التقويم تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيري التخصص الجامعي والسنة الدراسية، وذلك لصالح طلبة السنة الرابعة مقابل السنوات الأخرى من طلبة تخصص اللغة العربية. أوصت الدراسة بضرورة التنويع في مهارات التدريس واستراتيجياته والابتعاد عن الأساليب التقليدية في التدريس، وطرح مساقات جامعية جديدة تعمل عل تنمية مهارات التفكير فوق المعرفي.

كلمات مفتاحية: مهارات التفكير فوق المعرفي، التعليم الجامعي

Summary:The present study aimed to identify the degree of the possession of Tabuk University students to the metacognitive thinking skills in the light of some variables: age, academic year and specialization of the university. Also a scale for discovering the degree of possession of metacognitive thinking skills have been devised that composed of (45) statements in its final draft. The study sample consisted of 200 students from different educational disciplines at the Faculty of Education and Arts at the University of Tabuk (Islamic Studies, Special Education, Languages and Translation, Arabic, and history). The sample has been chosen randomly .The study concluded that the degree of possession of the study sample to the metacognitive thinking skills was average, and that the planning skills are the most possessed among the other skills. Most of its items got a high ranking, with a mean of (3.9). Similar to them was the with the observation skills in the ranking but with a lower mean. Whereas, the evaluation skill scored the lowest mean as it got an average ranking. The results also showed that there was an impact to the variable of specialization at the level of students' possession of metacognitive thinking skills in favor of those majoring in Arabic, whereas there are statistically significant differences that could be attributed to age, academic year, whereas in the area of evaluation skills, there are statistically significant differences according to the two variables of specialization and academic year in favor of the fourth year students compared to the other levels among the students of Arabic Language. The study recommended the need for diversification in the teaching skills and strategies and avoiding of the traditional methods of teaching and the launching of new tracks that help develop metacognitive thinking skills.

المقدمة: سيطر التطور التكنولوجي المتسارع على جميع جوانب الحياة في القرن الحادي والعشرين, ويعد التغير المعرفي من أهم نتائج هذا التطور، والذي بدوره حث المجتمعات المختلفة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواكبة التطورات المستجدة في جوانب الحياة جميعها وعلى رأسها العملية التعليمية, الأمر الذي جعل من اكتساب مهارات التفكير ضرورةً لا غنىً عنها لمواجهة الانفجار المعرفي بكافة صوره وأشكاله. أكد غوس وويلي (Guss and Willy, 2007) أن على القائمين على النظام

التربوي إيلاء تعليم التفكير اهتماماً أكبر من خلال تطوير المناهج الدراسية بهدف إنشاء أفراد؛ ونتيجة لذلك سعت النظريات المعرفية وراء إبراز دور الفهم والتركيز على الاستراتيجيات المعرفية بشكل عام واستراتيجيات البحث عن المعرفة بشكل خاص، من هنا فقد ظهر حديثاً نوع جديد من أنواع التفكير وهو التفكير فوق المعرفي (Meta-cognitive Thinking), والذي يتضمن القدرة على إنتاج المعرفة والمعلومات اللازمة لمواجهة المشكلات الحالية (الفرماوي وحسن, 2004). ويقصد بفوق المعرفة وعي الفرد بالعمليات المعرفية وسيطرته على أعماله المعرفية وآليات التنظيم التي يستخدمها في حل المشكلات, فالشخص الذي يتعرض لمشكلة معينة, فإنه يتقمص عدة أدوار, مثل التخطيط والمراقبة والنقد وتوجيه السلوك, بهدف الوصول إلى حل مناسب للمشكلة (عفانة وعبيد, 2003). إذ أن التفكير فوق المعرفي يبدأ في سن الخامسة ويتطور ويتشكل في سن الثانية عشرة, وليس ضرورياً أن يحقق جميع الطلبة مهارات التفكير فوق المعرفي, والسبب وراء ذلك أن الطلبة لا يمنحون أنفسهم الوقت اللازم للتأمل في التجارب التي يمرون بها, حيث لا يسأل أغلبية الطلبة أنفسهم, لماذا يقومون بأداء عمل ما, ونادراً ما يتوقفون للتفكير في الاستراتيجيات التي يجب عليهم استخدامها في إنجاز مهمة ما, الأمر الذي يقود للهدف من تطوير مهارات التفكير فوق المعرفي (Imel, 2002).

مشكلة الدراسة وأسئلتها: برزت في الآونة الأخيرة حاجة ملحة لإصلاح التعليم، والتي طالب القائمون على التعليم بها من أجل تطوير مستواه في شتى جوانبه من مناهج دراسية وطرق تدريس ووسائل وبيئة تعليمية وما إلى ذلك. من هنا برزت الحاجة إلى تغيير النمط التقليدي في التدريس الذي يعتمد على التلقين والحفظ. وهذا ما تحاول الدراسة الحالية التركيز عليه.والجدير بالذكر أن الباحث, ومن خلال عمله في المجال التربوي لاحظ قضية غاية في الأهمية, وهي افتقار طلبة الجامعات إلى مهارات التفكير العليا عموماً ومهارات التفكير فوق المعرفي على وجه الخصوص. وكي لا يبقى تشخيص المشكلة وصفياً قائماً على التخمين، كان لا بد من تحديد وتوصيف الواقع بشكل كمي دقيق. وبناءً عليه فقد جاءت هذه الدراسة لتحاول التعرف على درجة امتلاك طلبة الجامعات لمهارات التفكير فوق المعرفي. وبشكل أكثر دقة حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في درجة امتلاك طلبة كلية التربية في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي تعزى لمتغيرات (العمر والسنة الدراسية والتخصص)؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على درجة امتلاك طلبة كلية التربية في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي وتوظيفها في حياتهم الجامعية وبعدها.
2. الكشف عن الاختلافات في درجة امتلاك طلبة الجامعة لمهارات التفكير فوق المعرفي تبعاً للاختلاف في متغيرات الدراسة (العمر والسنة الدراسية والتخصص).

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

- تعد الدراسة الحالية استجابة للتوجهات الحديثة التي تركز على التفكير فوق المعرفي ومهاراته كشكل من أشكال تطوير التفكير وتنمية القدرة على حل المشكلات.
- جاءت الدراسة الحالية تلبية لتطلعات وزارة التعليم والتي تهدف إلى تمكين الفرد من مواجهة المشكلات وحلها وحسن التعامل مع متطلبات العصر.

الأهمية التطبيقية:

- تقدم الدراسة قائمة بأهم مهارات التفكير فوق المعرفي والتي تتمتع بخصائص سيكومترية معدّة لأغراض الدراسة.

- تركز الدراسة الحالية على فئة طلبة الجامعة من بين فئات المجتمع المختلفة، من أجل تسليحهم بمهارات التفكير ما وراء المعرفي، واستثمار طاقاتهم بشكل أفضل.

حدود الدراسة ومحدداتها:تتمثل حدود الدراسة الحالية بما يلي:

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في العام الدراسي (2016/2015) إذ ارتىء الباحث التركيز على هذه الفترة لكي يقدم صورة واضحة حول درجة امتلاك طلبة الجامعة لمهارات التفكير فوق المعرفي.

الحدود الجغرافية: أجريت الدراسة في كلية التربية والآداب في جامعة تبوك.

الحدود البشرية: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية طبقية، تكونت من (200) طالباً من طلبة كلية التربية والآداب في جامعة تبوك من تخصصات (الدراسات الإسلامية، التربية الخاصة، اللغات والترجمة، اللغة العربية، التاريخ).

الحدود الموضوعية: تحددت الدراسة بالمنهج الوصفي المسحي والأدوات والمعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وكذلك بالخصائص السيكومترية التي وفرتها أداة الدراسة.

التعريفات الإجرائية: طلبة كلية التربية والآداب : هم الطلبة المسجلين في كلية التربية و الآداب في جامعة تبوك والبالغ عددهم ما يقارب (1200) طالباً، وملتحقين في التخصصات التالية(دراسات اسلامية، التربية الخاصة، لغات وترجمة، اللغة العربية، تاريخ).

مهارات التفكير فوق المعرفي: تعرف مهارات التفكير فوق المعرفي إجرائياً بأنها مجموعة من المهارات التي يستخدمها الطالب في تنفيذ المهمة. وتقاس إجرائياً من خلال الدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس التفكير ما فوق المعرفي والذي أعد خصيصاً لهذه الدراسة، بعد وضعه التقدير المناسب في المقياس وتصحيحه.

الإطار النظري:

التفكير فوق المعرفي:لم تعد عملية التحكم في التفكير من الأمور المستحيلة، فقد أثبتت التجارب الحديثة أنه يمكن التحكم في التفكير تماماً كما نتحكم في الأفعال، وذلك كون التفكير فوق المعرفي يحوي في جنباته ممارسات تدريسية كثيرة وغاية في الأهمية يمكن دمجها مع كافة أساليب واستراتيجيات التدريس والتقويم، وصممت هذه الممارسات لمساعدة المتعلمين على السيطرة والتحكم الواعي والمقصود في تفكيرهم وبالتالي تصويب أفعالهم الصادرة دون أي تهور أو اندفاع، بمعنى أن التحكم في التفكير أو ما يسمى التفكير فوق المعرفي هو بمثابة إدارة داخلية ونقطة تحكم ذاتي توجه أفكار الشخص وتمنعه من تكرار أخطائه في كل تصرف (الرويثي,2013).

وقد أصبح العالم المعاصر يتعامل مع مفاهيم ومصطلحات غاية في الصعوبة وذلك بسبب صعوبات الحياة المعاصرة، كل ذلك أسهم في تعقيد الثورة المعرفية والتقنية، حيث لعب العقل الدور الأكبر في طريقة تشكيل المعرفة وطريقة الحصول عليها، مما زاد حاجة المجتمعات في العالم إلى العقول المبدعة والمتفوقة في تفكيرها وتوفير الفرص الملائمة لرعايتها وتقدمها، ومواكبة التقدم العالمي، لذا ظهر في السبعينات مفهوم " فوق المعرفي " أو "ما وراء المعرفي " ليضيف بعداً جديداً في مجال علم النفس المعرفي، ويفتح مجالات واسعة للدراسات البحثية التجريبية والمناقشات النظرية (حسين, 2005).

مفهوم التفكير فوق المعرفي :من خلال رجوع الباحث للأدب السابق مثل(Imal,2002؛ عفانة وعبيد, 2003؛الشريدة، 2013؛ أبو شعيرة،2015؛ أبو لطيفة،2016)، وجد الكثير من التعريفات النظرية للتفكير فوق المعرفي، وفي هذا دلالة على أن هذا المفهوم من أكثر مفاهيم علم النفس المعرفي غموضاً، فقد أثار هذا المفهوم العديد من التساؤلات حوله، من حيث التعريف الإجرائي له بمعنى قابليته للقياس، واستقلاله النسبي عن المفاهيم الأخرى التي تتداخل معه. وفيما يلي عرض مختصر لأهم التعريفات النظرية الواردة في هذا السياق.

ظهر مصطلح الإدراك فوق المعرفي Meta-cognition في السبعينات من القرن الماضي، وأول من اشتق هذا المصطلح هو فلافيل (Flavell) عام 1976. وقد كان للأبحاث التي قام بها فلافل حول تطور الذاكرة والتذكر أثر في ظهور مصطلح الإدراك فوق المعرفي، وقد عرفه جروان بأنه مجموعة من القدرات العقلية المعقدة يستخدمها الشخص في معالجة المعلومات

وتسيطر على جميع نشاطاته في التفكير في حل المشكلة بحيث يستفيد من القدرات والموارد المعرفية بفاعلية في تحقيق متطلبات التفكير، كما أن هذه المهارات تنمو مع التقدم في العمر والخبرة (جروان, 2005).

من هنا فقد قدم فلافل (Flavell) تعريفاً لمهارات التفكير ما فوق المعرفي كالتالي:" إن ما بعد المعرفة أو فوقها هي قدرة الفرد على التفكير في عمليات التفكير الخاصة به، فهي المعرفة بالعمليات المعرفية ويشير المفهوم بذلك إلى معرفة الفرد المتمركزة حول عملياته المعرفية وانتاجاته المعرفية أو أي شيء يرتبط بهما ولذلك فهو يكشف عن نفسه من خلال المراقبة النشطة لهذه العمليات والتنظيم المتتابع لها، وإحداث التناغم فيما بينها، بحيث تؤثر هذه العمليات في الخصائص المتصلة بالمعلومات أو البيانات المخزنة، بما يفيد في تحقيق الأهداف." (Flavell, 1979: 78)

ويعرفها ويلسون (Wilson, 1998: 18) على أنها معرفة الفرد ووعيه بعمليات واستراتيجيات التفكير وقدرته على تقييم وتنظيم عمليات التفكير الخاصة به ذاتياً. أي كيف ولماذا يفعل الفرد ما يفعله؟ (الطيطي، 2006).

ويعرف آرثر كوستا وبينا كاليك (Costa &Kallick,2003) المشار لهم في أبو جادو ونوفل (2007: 28) التفكير فوق المعرفي بأنه "مقدرة الفرد على معرفة ما يعرف وما لا يعرف، ويشمل أيضاً القدرة على التخطيط لاستراتيجية من أجل انتاج المعلومات اللازمة، والوعي بالخطوات والاستراتيجيات المستخدمة في أثناء عملية حل المشكلات وهو ما يحدث في القشرة الدماغية (مما يجعلها خاصية إنسانية فقط أي سمة بشرية فريدة)".

كما أورد زيتون (2003: 45) تعريفاً دقيقاً للتفكير فوق المعرفي على أنه "مجموعة من القدرات على التخطيط لعمل ما وفق خطة مدروسة ومراجعتها ومراقبة التقدم نحو تنفيذها والكشف عن الأخطاء الواردة أثناء التنفيذ والقيام على معالجتها، بمعنى التأمل في التفكير قبل إنجاز المهمة وأثناء إنجازها وبعدها ومن ثم تقييمها".

كما عرف أبو رياش (2008: 37) التفكير فوق المعرفي بأنه "قدرة الفرد على معرفة ما يعرف وما لا يعرف، وقدرته على تخطيط استراتيجية من أجل إنتاج المعلومات اللازمة، على أن يكون واعياً لخطواته واستراتيجياته أثناء عملية التعامل مع المشكلات، والتأمل في مدى إنتاجيته وتقييمه، مع تطوير خطة العمل والمحافظة عليها أثناء التنفيذ، ثم التأمل فيها وتقييمها عند اكتمالها".

ويشير شرف الدين (2014: 16) إلى أن التفكير فوق المعرفي هو "نوع من أنواع التفكير المعقد الذي يجعل الفرد المتعلم يفكر فيما يعرفه، وفيما يحتاج إلى معرفته وتقييم ما عرفه في ضوء خطة، كما يقوم بتنظيم وترتيب الخطوات والاستراتيجيات اللازمة لحل المشكلة وتمثل الرياضيات مجالاً خصباً لتنمية التفكير بمهاراته المختلفة".

وباستقراء التعريفات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- يعد التفكير فوق المعرفي من مهارات التفكير العليا التي تأخذ شكل الحوار الداخلي مع النفس ليفكر المتعلم في تفكيره الخاص به ويتحكم فيه.
- يمكن التفكير فوق المعرفي المتعلم من تخطيط استراتيجيات تعلم معينة تمكنه من التفاعل مع مواقف التعلم المختلفة، وتقويم مدى الدقة فيها.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة فإن الباحث خلص إلى تعريف للتفكير فوق المعرفي على أنه "معرفة المتعلم بالأنشطة والعمليات الذهنية وأساليب التعلم والتحكم الذاتي التي تستخدم قبل وأثناء وبعد التعلم". ومن هذا التعريف انطلق في بناء أداة الدراسة التي سيتم الحديث عنها لاحقاً.

استراتيجيات التفكير فوق المعرفي:رغم تباين الجوانب التي يركز عليها الباحثون في استراتيجيات فوق المعرفة، إلا إنهم يتفقون فى أن مفهوم فوق المعرفة ينطلق من أساس التفكير فى التفكير، وعليه يجب أن يعتمد المتعلم على نفسه فى استخدام استراتيجيات فوق المعرفة بشكل تلقائي، بحيث يدل ذلك على وعيه بالمعرفة المتضمنة بهذه الاستراتيجيات, والوعى بإمكانية انتقاء استراتيجية معينة من خلال إدراكه لوظيفتها وتطبيقها فى وقت معين, وهذه الاستراتيجيات تجعل المتعلم يعتمد كلياً على ذاته مع توجيه المعلم.

ولأهمية استراتيجيات التفكير فوق المعرفي في تحسين عمليات التعلم والتعليم لدى التلاميذ وتأهيلهم ليكونوا متعلمين ناجحين ذوي كفاءة ذاتية في التعلم وحل المشكلات أجريت العديد من الدراسات التي تناولت التفكير فوق المعرفي. فقد قام باركر (Barker, 1979) بدارسة بغرض التعرف على تأثير استخدام عدة استراتيجيات للتدريس في حل المشكلات وإكساب مهارات فوق المعرفة للطلاب الدارسين لمادة الأحياء بالصفين التاسع والعاشر من الجنسين، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستراتيجيات المستخدمة لها فائدة في كل من تنمية مهارات حل المشكلات ومهارات فوق المعرفة. (Barker,1997)

كما يشير كل من نصر والصمادي وعقلة (1996) إلى أن استخدام الطلبة لاستراتيجيات التفكير فوق المعرفة في أثناء تعلمهم القراءة، عندما يواجهون صعوبات في الفهم، يجعلهم واعين للعمليات الذهنية المصاحبة لاستراتيجيات القراءة ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيما يقرؤون، فيكون ذلك دافعًا لإعادة النظر في الأساليب، والأنشطة الذهنية والأدائية التي يستخدمونها، ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة عليها من حذفٍ أو إضافةٍ أو تعديلٍ، بغرض تصحيح مسار التعليم.

ويعرف بهلول (2004) استراتيجيات التفكير فوق المعرفي على أنها القدرة على استخدام الاستراتيجية المعرفية في تحسين ما نتعلمه من خلال صياغة أو وضع الأهداف والتخطيط وكتابة المذكرات والتكرارات والتدريب وتقوية الذاكرة والمقارنة للفهم والاستدلال والتنبؤ كما ورد تعريف آخر لاستراتيجيات التفكير فوق المعرفي بأنها مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها المتعلم بهدف تحقيق متطلبات فوق المعرفة وهي: معرفة طبيعة التعلم وعملياته وأغراضه والوعى بالإجراءات والأنشطة التي ينبغي القيام بها لتحقيق نتيجة معينة، والتحكم الذاتي في عملية التعلم وتوجيها, وبذلك يتحمل المتعلم مسؤولية تعلم ذاته من خلال استخدام معارفه ومعتقداته وعمليات التفكير في تحويل المفاهيم والحقائق إلى معانى يمكن استخدامها في حل ما يواجهه من مشكلات (Sahin, 2011).

ويخلص الباحث بتعريف استراتيجيات التفكير فوق المعرفي على أنها: عمليات تفكير يقوم بها المتعلم بمساعدة المعلم وتوجيهه، تجعله على وعي بسلوكه المعرفي خلال المهمة التعليمية، وذلك من خلال وعيه بالهدف منها قبل وأثناء وبعد التعلم لتذكر المعلومات وفهمها والتخطيط لذلك، وحل المشكلات وباقي العمليات الأخرى.

مهارات التفكير فوق المعرفي: تشير مهارات التفكير فوق المعرفي إلى إدراك الفرد لما لديه من مصادر وأساليب لأداء المهام المكلف بها بفاعليه أكثر ويحقق نتائج أفضل (Vagle, 2009). وقد قام عدد من الباحثين على تصنيف مهارات التفكير فوق المعرفي والإجراءات التي تتضمنها كل مهارة ومنهم (Stenberg,1986) و (Jacobs Paris, 1987) وفيما يلي تفصيل لمهارات التفكير فوق المعرفي والإجراءات التي تتضمنها كل مهارة.

التخطيط: وهو يعني التنظيم والسير بخطوات متبصرة نحو انجاز المهمة تبعاً لخطة معدة سابقاً، وتتضمن إجراءات التخطيط ما يلي:

- الشعور بالمشكلة وتحديد الأهداف.
- التسلسل في تنفيذ الخطوات.
- التنبؤ بالصعوبات المحتمل مواجهتها أثناء التنفيذ.
- توقع المخرجات والنتائج المحتملة (Sahin, 2011).

المراقبة: وتتضمن الإجراءات التالية:

- المحافظة على إبقاء الهدف في بؤرة الاهتمام.
- المحافظة على تنفيذ الاجراءات حسب تسلسلها في الخطة.
- تحديد الزمن اللازم لإنجاز المهمة.
- تجنب الوقوع في الأخطاء في كل خطوة من خطوات التنفيذ.
- التحفيز على الاستمرار في حل المهمة وتنفيذها.

- انسجام الأساليب مع نوع العملية.
- القدرة على التغلب على الصعوبات أثناء التنفيذ. Wilson, 1998).

التقويم: ويتضمن الخطوات التالية:

- إجراء تقييم يبين درجة تحقق الأهداف.
- التحقق من مدى ملاءمة الأساليب المتبعة لتحقيق المهمة.
- تقييم الطرق والأساليب المتبعة في معالجة المشاكل والصعوبات.
- شمولية التقييم وفاعلية التخطيط. (بهلول، 2004)

الدراسات السابقة:أجرى كوبر (Cooper, 2006) هدفت إلى بحثت درجة امتلاك مهارات فوق المعرفة لدى عينة مكونة من (214) من المعلمين في جامعة ولاية يوتا،وأشارت النتائج إلى أن التفكير فوق المعرفي يتحسن بشكل ملحوظ مع التقدم في السن ومع سنوات الخبرة في مجال التدريس. وأظهرت العينة أنه لا يوجد فروق بين الذكور والإناث في امتلاكهم التفكير فوق المعرفي، كما أنه لا يوجد فروق تعزى للمرحلة الدراسية التي يدرسها المعلم سواء معلمي الصفوف من مرحلة ما قبل المدرسة أو مرحلة ما بعد الثانوية.

وأجرى عبيدات والجراح (2009) دراسة هدفت إلى الكشف عن مستوى التفكير فوق المعرفي لدى عينة من طلاب جامعة اليرموك في الاردن في ضوء متغيرات الجنس والمستوى الدراسي والتخصص الجامعي والتحصيل الدراسي، حيث تكونت العينة من (1102) من طلاب الجامعة، وأظهرت النتائج امتلاك الطلاب مستوى مرتفعاً من مهارات التفكير فوق المعرفي، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية في مستوى التفكير فوق المعرفي يعزى للجنس ولمستوى التحصيل الدراسي ولصالح الإناث وذوي التحصيل المرتفع على التوالي، وعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية يعزى للمستوى الدراسي أو التخصص.

كما أجرى جوخان (Gokhan, 2009) دراسة هدفت إلى الكشف عن امتلاك طلبة الصف الخامس لمهارات التفكير فوق المعرفي ومدى ارتباطها بعادات الدراسة لديهم واتجاهاتهم في ضوء متغير التحصيل، تكونت العينة من (221) طالباً، (125 من الإناث و96 من الذكور) في ست مدارس ابتدائية عامة في تركيا، وكشفت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين امتلاك الطلبة لمهارات التفكير فوق المعرفي وتنظيم عادات الدراسة لديهم، كما أنه توجد فروق ذات دلالة تعزى لمتغير التحصيل لصالح ذوي التحصيل المرتفع مقارنة بذوي التحصيل المنخفض والمتوسط.

وقام أبو شعيرة (2010) بدراسة هدفت إلى التعرف على درجة استخدام طلاب جامعة الزرقاء الخاصة للعمليات فوق المعرفية الخاصة بالاستيعاب القرائي للنصوص الأجنبية، وفق متغيرات الجنس والسنة الدراسية والكلية، حيث تكونت العينة من (242) طالباً وطالبة من مختلف تخصصات الجامعة استجابوا لمقياس العمليات فوق المعرفية، وجاءت النتائج بأن طلاب الجامعة يمتلكون درجة متدنية من مهارات التفكير فوق المعرفي ولا تمكنهم من استيعاب النصوص الأجنبية (الإنجليزية)، كما بينت النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة استخدام عمليات فوق المعرفة الخاصة بالاستيعاب القرائي تعزى إلى الجنس أو الكلية، بينما أظهرت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة في درجة استخدام عمليات فوق المعرفة الخاصة بالاستيعاب القرائي تعزى لمتغير السنة الدراسية؛ لصالح طلاب السنة الرابعة.

كما قام كل من الحموري وأبو مخ (2011) بدراسة هدفت إلى الكشف عن مستوى الحاجة إلى المعرفة والتفكير فوق المعرفي لدى طلبة البكالوريوس في جامعة اليرموك في ضوء متغيرات الجنس، والتخصص الجامعي والمستوى الدراسي. تكونت العينة من (701) طالباً وطالبة من طلبة البكالوريوس واستخدم مقياسان للكشف عن مستوى الحاجة إلى المعرفة والتفكير فوق المعرفي لدى عينة الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الحاجة إلى المعرفة لدى طلبة البكالوريوس في جامعة اليرموك جاء بدرجة متوسطة، وأن مستوى التفكير فوق المعرفي كان مرتفعاً. كما بينت النتائج وجود علاقة

طردية ودالة إحصائياً بين مستوى الحاجة إلى المعرفة ومستوى التفكير فوق المعرفي لدى طلبة البكالوريوس في جامعة اليرموك، على الرغم من عدم اختلاف هذه العلاقة باختلاف متغيرات الجنس، والتخصص الجامعي والمستوى الدراسي.

وفي دراسة أخرى أجراها كل من إفكليدز وفالكوبولوس (Efklides, Vlachopoulos, 2012) هدفت إلى تحديد معلومات التفكير فوق المعرفي للفرد لذاته وللمهمات وللاستراتيجيات التي يتبعها عند في استبيان فوق المعرفة في الرياضيات (MKMQ). تكونت عينة الدراسة من (311) طالباً من الصفوف (السابع والثامن والتاسع) و(214) من طلبة القطاع الصحي في الجامعة. وأظهرت النتائج وجود معلومات تفكير فوق معرفي ذاتية مثل السهولة في الطلاقة مقابل صعوبتها أو عدمها كانت من ضمن المفاهيم الرياضية الأساسية والتي كان الفرد يمتلكها. ووجود مهمات فوق معرفية أساسية في الرضيات مثل المتطلبات المنخفضة السهلة مقابل المرتفعة الصعبة. أما فيما يخص معرفة استراتيجيات فوق المعرفية، فقد أظهرت النتائج أن هناك (استراتيجيات معرفية وفوق معرفية، واستراتيجيات الكفاءة والتعزيز، واستراتيجيات التجاهل والتي تساعد في عملية التعامل مع عدم الطلاقة في المهمات الرياضية. وأكدت هذه النتائج الادعاء النظري بأن تجربة الصعوبة تلعب دوراً هاماً في تنظيم المعلومات فوق المعرفية.

أما الدراسة التي أجراها المساعيد (2013) فقد هدفت إلى معرفة مدى امتلاك طلبة الجامعة للتفكير فوق المعرفي وعلاقته بمركز الضبط لديهم. استخدم في دراسته أداتين وطبقها على عينة مكونة من (245) طالباً وطالبة من كلية العلوم التربوية في جامعة آل البيت، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود معاملات ارتباط إيجابية بين التفكير فوق المعرفي وكل من التحصيل والمستوى الدراسي والجنس، لصالح مجموعة السنة الرابعة وذوي التحصيل المرتفع كما يوجد تفاعل بين الجنس والمستوى الدراسي إلا أنه لم توجد فروق تعزى للجنس، ولم تجد تفاعلاً بين الجنس والمستوى الدراسي والتحصيل.

وأجرى العزام وطلافحة (2013) دراسة هدفت إلى فحص مستوى التفكير فوق المعرفي وعلاقته بالكفاءة الذاتية المدركة لدى عينة من طلبة المرحلة الأساسية العليا في ضوء متغيرات الجنس والمستوى الدراسي ومستوى تعليم الوالدين. تكونت عينة الدراسة من (805) طالباً وطالبة تم اختيارهم عشوائياً، واستخدم الباحثان الصورة المعربة لمقياس الوعي بالتفكير فوق المعرفي، ومقياس الكفاءة الذاتية المدركة. وأظهرت النتائج امتلاك عينة الدراسة مستوى مرتفعاً من التفكير فوق المعرفي، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين مستوى التفكير فوق المعرفي والكفاءة الذاتية، ووجود فروق في تلك العلاقة تعزى إلى جنس الطالب فقط لصالح الذكور. وعدم وجود فروق تعزى للمستوى الدراسي ومستوى تعليم الوالدين.

كما قام العوبثاني ورقعان (2014) بدراسة هدفت إلى التعرف على مستوى التفكير فوق المعرفي لدى طلبة بعض كليات جامعة حضرموت، وأثر متغيري الجنس والتخصص العلمي للطالب في هذا المستوى. على عينة قوامها (215) طالباً وطالبة من طلبة المستوى الرابع في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2013/2012) , جرى تطبيق مقياس التفكير فوق المعرفي من إعداد شرو ودينسون وتم تكييفه للبيئة اليمنية من قبل الباحثين. وأظهرت النتائج مستوىً متوسطاً من التفكير فوق المعرفي لدى عينة الدراسة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لجنس الطالب، بينما كشفت الدراسة عن فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة لاختلافهم في التخصص العلمي لمصلحة طلبة التخصصات العلمية.

وقام يعقوب (2014) بدراسة بعنوان" مستوى التفكير فوق المعرفي" أجريت على عينة من طلاب كليات جامعة الملك خالد (فرع بيشة) في السعودية، بلغ عددها (150) طالباً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، للكشف عن مدى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير فوق المعرفي، واستخدم الباحث الصورة المعربة من مقياس التفكير فوق المعرفي لكل من: (شرو) و(دينسون). وفي ضوء النتائج التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائيًا في بعد تنظيم المعرفة؛ ويعزى إلى التخصص الدراسي، ولصالح التخصصات العلمية، كما أوصت الدراسة في تنمية التدريب على استخدام هذا المستوى من التفكير فوق المعرفة لما له من أثر إيجابي في التحصيل الأكاديمي، وبالاستفادة من هذا المستوى المرتفع من التفكير لدى الطلاب، مشددة الدراسة على الاهتمام باستراتيجيات التفكير فوق المعرفي وتدريسها في المناهج المدرسية. كما أوصت الدراسة بإعداد برامج

تسعى إلى تنمية التفكير فوق المعرفي، والاستفادة منها في التوافق الاجتماعي والنفسي والأكاديمي، بالإضافة إلى تدريب المعلمين بصورة مكثفة ومستمرة قبل الخدمة وخلالها على أساليب هذا التفكير لاستخدامها في القاعة الدراسية.

وأخيراً جاء أبو لطيفة (2015) بدراسة هدفت إلى التعرف على مستوى التفكير فوق المعرفي للطلاب في كلية التربية في جامعة الباحة في المملكة العربية السعودية. في ضوء متغيرات: السنة الجامعية، والتحصيل الدراسي. وتكونت عينة الدراسة من (100) طالباً وطالبة في كلية التربية في جامعة الباحة. من أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتصميم مقياس التفكير فوق المعرفي لقياس مستوى التفكير فوق المعرفة للطلاب، والذي تألف بصورته النهائية من (30) فقرة. تم تطبيق مقياس التفكير فوق المعرفة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 1434 / 1435. وكشفت نتائج الدراسة أن الطلاب لديهم مستوى متوسط من مهارات التفكير فوق المعرفي. وأشار إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التفكير فوق المعرفي وفق متغيرات السنة الجامعية أو التحصيل الدراسي

التعقيب على الدراسات السابقة: تعددت الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية من زوايا مختلفة، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات من حيث اتباع المنهج الوصفي، فقد أجمع بعضها على قياس مستوى مهارات التفكير فوق المعرفي لطلبة المدارس مثل دراسة (العزام وطلافحة، 2013) ودراسة (إفكليدز وفالكوبولوس، 2012) ودراسة (جوخان، 2009). فيما حاولت دراسة (كوبر، 2006) تنمية مهارات التفكير فوق المعرفي للمعلمين.

أما بالنسبة للدراسات التي استهدفت طلبة الجامعات, فقد قام بعضها باستقصاء مستوى مهارات التفكير فوق المعرفي وعلاقته ببعض العوامل مثل (حل المشكلات ومركز الضبط والاستيعاب القرائي) مثل دراسة كل من (المساعيد، 2013) ودراسة (أنتتونيتي وأغنازي وبيريجو، 2000) ودراسة (أبو شعيرة، 2010). وتم إجراء البعض الاخر خارج المملكة العربية السعودية مثل (عبيدات،2009) ودراسة (الحموري وأبو مخ، 2011) ودراسة (العوبثاني ورقعان، 2014).

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من (أبو لطيفة، 2015) و(يعقوب، 2014) كونها تناولت طلبة الجامعة في المملكة العربية السعودية واختلفت معها كون أن الدراسة الحالية استهدفت طلبة كلية التربية فقط، الأمر الذي يزيد من أهميتها.

وفي المجمل فقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بعض الجوانب منها بلورة مشكلة الدراسة, وتحديد أهدافها, وبيان أهميتها, واختيار منهج الدراسة, وتحديد خطة المعالجة الإحصائية, وربط نتائج الدراسات السابقة بالدراسة الحالية بما يحقق الترابط في مجال البحث العلمي.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي، للوقوف على درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب لمهارات التفكير فوق المعرفي في جامعة تبوك، ومعرفة مستوى أهمية هذه المهارات بالنسبة للطلبة، كما كشفت عن درجة اختلاف المهارات باختلاف متغيرات العمر والتخصص الجامعي والسنة الدراسية بالنسبة لطلاب كلية التربية والآداب في جامعة تبوك.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب كلية التربية والآداب في جامعة تبوك لعام (2015-2016) من تخصصات جامعية مختلفة (دراسات إسلامية، التربية الخاصة، لغات وترجمة، اللغة العربية، تاريخ) والبالغ عددهم (2200) طالباً. وتكونت عينة الدراسة من (200) طالباً جامعياً، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة تبعا لمتغيرات الدراسة.

جدول (1): خصائص عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
العمر	18-19	41	20.5
	20-21	58	29.0
	22-23	68	34.0
	24 فأكثر	33	16.5

التخصص الجامعي	دراسات اسلامية	60	30.0
	التربية الخاصة	49	24.5
	لغات وترجمة	40	20.0
	اللغة العربية	29	14.5
	التاريخ	22	11.0
السنة الدراسية	السنة الأولى	38	19.0
	السنة الثانية	61	30.5
	السنة الثالثة	46	23.0
	السنة الرابعة	55	27.5

يلاحظ من الجدول (1) أن أفراد العينة يملكون أعماراً مختلفة، فقد كانت الفئة العمرية (22-23) هي الأكثر استجابة للمقياس وأقلها الفئة العمرية (24 فأكثر). أما بالنسبة لمتغير التخصص الجامعي فقد حصل طلاب التخصصات (الدراسات الإسلامية والتربية الخاصة ولغات وترجمة) على التكرارات الأعلى مقارنة بتخصصات (اللغة العربية والتاريخ). بينما شكّل طلاب السنة الثانية الفئة الأكثر استجابة على المقياس بحيث حصلوا على نسبة (30.5%)، تلاهم طلاب السنة الرابعة بنسبة (27.5%) ومن ثم طلاب السنة الثالثة بنسبة (23%) وكان أقلها طلاب السنة الأولى بنسبة (19%)، ويرى الباحث أن العينة متفاوتة في ضوء المتغيرات الثلاثة، مما يعطي الدراسة قوة في قابليتها لتعميم النتائج على طلاب الجامعة.

أداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء أداة للكشف عن درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب لمهارات التفكير فوق المعرفي في جامعة تبوك، وذلك بعد الرجوع للإطار النظري والأدب السابق كمرجع أساسي، كما شكلت الدراسات السابقة مرجعاً إضافياً مثل دراسة أبو لطيفة (2015)، يعقوب (2014)، العوبثاني ورقعان (2014)، عبيدات (2009)، وتصنيفات كل من (Stenberg,1986) و(Jacobs Paris, 1987) حيث قسموا مهارات التفكير ما فوق المعرفي إلى المهارات الثلاثة التي ارتأى لها الباحث. تكون المقياس من جزأين: الجزء الأول يطلب من المفحوص وضع المعلومات العامة والتي تفيد في تحديد متغيرات الدراسة وهي العمر والتخصص الجامعي والسنة الدراسية، بينما اشتمل الجزء الثاني من المقياس على مجموعة من العبارات السلوكية عددها (45) عبارة تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور وهي: التخطيط والمراقبة والتقويم بواقع (15) عبارة لكل محور، بحيث يطلب من المفحوص وضع إشارة (√) واحدة فقط في عمود التقديرات الذي يجده أقرب ما يمكن لطريقته في التفكير عند تنفيذه للمهمة.

وقد استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي وذلك بتحديد خمسة خيارات للتقديرات، تراوحت درجاتها بين (1-5)، حيث أشارت الدرجة (1) إلى أن المفحوص لا يقوم بالمهارة المشارة إليها في العبارة أبداً، في حين أشارت الدرجة (5) إلى أن المفحوص يقوم بالمهارة المشارة إليها في العبارة دائماً، مع ملاحظة أن جميع الفقرات في المقياس إيجابية.

صدق الأداة: للتحقق من صدق المقياس تم عرضه على مجموعة من المحكمين من مختلف المجالات التربوية، حيث طلب من المحكمين أبدأء الرأي في فقرات المقياس، من حيث انتمائها للبعد الذي تقيسه ومدى وضوح الصياغة اللغوية وكفايتها. وأشار المحكمون إلى إجراء بعض التعديلات من حذف فقرات وإضافة أخرى حتى تتناسب مع أهداف البحث، كما اتفقوا على صلاحية باقي فقرات المقياس ودقته في الكشف عن درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب لمهارات التفكير فوق المعرفي في جامعة تبوك.كما تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية على كل بعد من أبعاد المقياس الثلاثة، والدرجة الكلية على المقياس ككل، وكانت معاملات الارتباط، لأبعاد المقياس مع العلامة الكلية (0.67،0.87،0.88) على التوالي. وتعد مؤشرات الصدق المتوفرة لهذا المقياس كافية لأغراض هذه الدراسة.

ثبات الأداة: تم حساب معاملات الثبات للمقياس باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) وقد بلغ معامل الثبات للمقياس ككل (0.95)، حيث بلغ معامل الثبات لمهارة التخطيط (0.95)، ومهارة المراقبة (0.92)،بينما بلغ لمهارة التقويم (0.93) كما يتضح في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2): معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا للمجالات الثلاثة والأداة ككل

	التخطيط	المراقبة	التقويم	المقياس ككل
معامل الثبات	0.95	0.92	0.93	0.95

ويلاحظ من ذلك أن معامل ألفا كرونباخ مرتفع وموجب الإشارة، مما يعني أنه يمكن الوثوق بها والاطمئنان إلى نتائج المقياس بعد تطبيقه على عينة الدراسة.

تصحيح مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي: بعد جمع أوراق المقياس وتصنيفها ضمن مجموعات الدراسة، بدأت عملية تصحيح الأوراق ولتحديد قيم درجات الممارسة (درجة منخفضة، ودرجة متوسطة، ودرجة مرتفعة) التي تساعد في تفسير نتائج إجابات الطلاب، تم استخراج مدى كل فقرة وذلك بطرح أدنى قيمة من أعلى قيمة ثم القسمة على عدد مستويات، حيث تضاف القيمة (1.33) إلى أدنى درجة وفق المعادلة التالية: 5-1/3 =1.33

وهكذا أصبحت المستويات على النحو التالي:

- المدى (1.00-1.33) يشير إلى ممارسة بدرجة منخفضة.
- المدى (2.34 -3.67) يشير إلى ممارسة بدرجة متوسطة.
- المدى (3.68-5) يشير إلى ممارسة بدرجة مرتفعة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لموضوع الدراسة الحالية:

1. اختبار آلفا كرونباخ (Cronbach's alpha) لحساب ثبات مقياس مستوى مهارات التفكير فوق المعرفي.
2. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لاستجابات الطلاب على فقرات الاستبانة لكل مجال على حدا وثم المجالات جميعها.
4. تحليل التباين العاملي متعدد المتغيرات التابعة (MANOVA) لحساب دلالة الفروق بين المتوسطات والتي تعزى لمتغيرات العمر والسنة الدراسية والتخصص الجامعي.
5. اختبار شيفيه للمقارنة البعدية للتعرف على دلالة الفروق بين أكثر من متوسطين.

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: للإجابة على السؤال الأول الذي ينص على " ما درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي؟" تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات على فقرات كل مجال على حدى، ثم بيان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع المجالات وذلك لبيان درجة امتلاك الطلبة لمهارات التفكير فوق المعرفي، والجدول التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد الدراسة على مجال التخطيط.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد الدراسة على المجال الأول (التخطيط)

ترتيب الفقرة	عبارات المجال الأول (التخطيط)	التكرارات أبداً	%	نادراً	%	أحياناً	%	غالباً	%	دائماً	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	أحدد الغاية المرجوة من المهمة تحديدا دقيقا	0	0	8	0.04	36	0.18	86	0.43	70	0.35	4.00	0.82	مرتفع
2	أحدد محتوى المهمة للوقوف على	2	0.01	15	0.08	38	0.19	69	0.35	76	0.38	4.00	0.98	مرتفع

ترتيب الفقرة	العبارة	أبدا	%	نادرا	%	أحيانا	%	غالبا	%	دائما	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	ما أعرف وما لا أعرف													
4	أختار الاستراتيجية الملائمة لتنفيذ المهمة المطلوب	0	0	9	0.05	35	0.18	110	0.55	46	0.23	3.90	0.76	مرتفع
6	أراعي التسلسل المنطقي في خطوات التنفيذ	5	0.03	10	0.05	50	0.25	68	0.34	67	0.34	3.90	1	مرتفع
7	أراعي التسلسل الزماني والمكاني في خطوات التنفيذ	3	0.02	8	0.04	38	0.19	95	0.48	56	0.28	3.90	0.87	مرتفع
13	لدي طرق لتبرير النتائج للآخرين	3	0.02	7	0.04	47	0.24	90	0.45	53	0.27	3.90	0.87	مرتفع
15	لدي تصور عن أساليب التحفيز وإثارة الدافعية للعمل	0	0	3	0.02	58	0.29	93	0.47	46	0.23	3.90	0.75	مرتفع
9	أجزئ المهمة إلى جزئيات صغير ليسهل تنفيذها	0	0	11	0.06	62	0.31	77	0.39	50	0.25	3.80	0.86	مرتفع
11	أحدد العقبات والأخطاء المحتمل مواجهتها عند التنفيذ	2	0.01	14	0.07	51	0.26	88	0.44	45	0.23	3.80	0.9	مرتفع
12	أضع خطط مبدئية لمعالجة الصعوبات المتوقعة	5	0.03	12	0.06	43	0.22	87	0.44	53	0.27	3.80	0.96	مرتفع
14	أستطيع التنبؤ بالنتائج المرغوبة بناءِ على خطة العمل	0	0	9	0.05	49	0.25	103	0.52	39	0.2	3.80	0.77	مرتفع
3	أضع خطة واضحة الخطوات لأداء المهمة	0	0	12	0.06	67	0.34	74	0.37	47	0.24	3.70	0.87	مرتفع
5	أستطيع إدراك العلاقات المنطقية القائمة بين محتويات المهمة	0	0	15	0.08	58	0.29	84	0.42	43	0.22	3.70	0.87	مرتفع
8	أستطيع ربط المهمة الحالية بمهمات سابقة مشابهة	0	0	23	0.12	39	0.2	94	0.47	44	0.22	3.70	0.91	مرتفع
10	أستطيع الكشف عن مواطن الغموض في محتويات المهمة	6	0.03	24	0.12	50	0.25	92	0.46	28	0.14	3.50	0.97	متوسط
مجموع المجال الأول												3.90	0.54	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (3) أن جميع الفقرات حصلت على متوسط حسابي مرتفع، وانحرافات معيارية متقاربة، إذ تراوح المتوسط حسابي بين (3.50-4.00)، لذلك أخذت درجة مرتفع، في حين حصلت فقرة القدرة على الكشف عن مواطن الغموض في محتويات المهمة على أقل متوسط حسابي، إذ بلغ (3.5) بانحراف معياري (0.97)، لذلك أخذت درجة متوسط. نستخلص من الجدول السابق أن مستوى امتلاك الطلبة لمهارات متعلقة بالتخطيط تمحورت حول التدريج المرتفع، بمتوسط حسابي (3.9) وانحراف معياري (0.54).

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد الدراسة على المجال الثاني (المراقبة)

ترتيب الفقرة	عبارات المجال الثاني (المراقبة)	التكرارات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		أبدا	%	نادرا	%	أحيانا	%	غالبا	%	دائما	%			
1	أدرك ما أقوم به وأنفذه بوضوح	0	0	7	0.035	13	0.065	91	0.455	89	0.445	4.3	0.74	مرتفع
2	أحافظ على التسلسل في خطوات الحل أثناء تنفيذ المهمة	0	0	0	0	61	0.305	89	0.445	50	0.25	3.9	0.74	مرتفع
5	أراجع أفكاري أولا بأول مع مراعاة المستجدات من حولي	0	0	8	0.04	60	0.3	82	0.41	50	0.25	3.8	0.83	مرتفع
9	أتجنب ما أقع فيه من أخطاء في كل خطوة من خطوات التنفيذ	0	0	15	0.075	43	0.215	90	0.45	52	0.26	3.8	0.87	مرتفع
10	أجري التعديلات اللازمة	5	0.025	8	0.04	50	0.25	86	0.43	51	0.255	3.8	0.93	مرتفع

	على خطة العمل أولا بأول													
13	أستطيع تحفيز نفسي على الاستمرار في حل المهمة وتنفيذها	5	0.025	6	0.03	54	0.27	92	0.46	43	0.215	3.8	0.89	مرتفع
14	أتبع خطط العمل البديلة في حالة الفشل في أحد مواضع المهمة	5	0.025	3	0.015	59	0.295	92	0.46	41	0.205	3.8	0.86	مرتفع
15	أنجح في التغلب على الصعوبات التي تواجهني	3	0.015	15	0.075	43	0.215	88	0.44	51	0.255	3.8	0.94	مرتفع
3	أتبع أقصر الطرق لدي لتنفيذ المهمة	2	0.01	10	0.05	63	0.315	77	0.385	48	0.24	3.7	0.89	مرتفع
4	أقارن مدى توافق خطواتي مع خطة العمل الموضوعة	0	0	3	0.015	77	0.385	89	0.445	31	0.155	3.7	0.73	مرتفع
8	أحدد الوقت المناسب للانتقال للخطوة الفرعي التالية	3	0.015	13	0.065	61	0.305	79	0.395	44	0.22	3.7	0.92	مرتفع
11	أركز انتباهي على المعلومات القيمة وأستبعد غير الهامة	5	0.025	7	0.035	71	0.355	63	0.315	54	0.27	3.7	0.97	مرتفع
12	أضع نتائج عكسية لكل جزئية يتم حلها للتأكد من صحة النتائج	0	0	8	0.04	69	0.345	89	0.445	34	0.17	3.7	0.78	مرتفع
7	أراجع كل نتيجة فرعية توصلت إليها قبل الانتقال للجزئية التالية	5	0.025	12	0.06	66	0.33	90	0.45	27	0.135	3.6	0.88	متوسط
6	أعبر عن أفكاري بصوت مسموع بعد كل جزئية في التنفيذ	11	0.055	21	0.105	65	0.325	78	0.39	25	0.125	3.4	1	متوسط
مجموع المجال الثاني												3.8	0.53	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (4) أن فقرة إدراك الطالب لما يقوم به وينفذه بوضوح، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغت قيمته (4.3) بانحراف معياري (0.74)، لذلك أخذت درجة مرتفع، في حين تراوحت متوسطات الفقرات الأخرى بين (3.7-3.9) بينما حصلت الفقرتان مراجعة كل نتيجة فرعية قبل الانتقال للجزئية التالية والتعبير عن الأفكار بصوت مسموع بعد كل جزئية في التنفيذ على أقل المتوسطات الحسابية، إذ بلغ (3.4،3.6) على التوالي. ونستخلص من الجدول السابق أن مستوى امتلاك الطلبة لمهارات متعلقة بالمراقبة تمحورت حول تدريج مرتفع، بمتوسط حسابي (3.8) وانحراف معياري (0.53).

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد الدراسة على المجال الثالث (التقويم)

لرقم	عبارات المجال الثالث	التكرارات										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
	(التقويم)	أبدا	%	نادرا	%	أحيانا	%	غالبا	%	دائما	%			
10	أقدم طرق فعالة للتغلب على الصعوبات التي واجهتني	1	0.005	12	0.06	57	0.285	79	0.395	51	0.255	3.8	0.89	مرتفع
9	أستطيع تحديد مواطن الضعف في خطة التنفيذ	5	0.025	20	0.1	59	0.295	69	0.345	47	0.235	3.6	1.02	متوسط
8	أحكم على مدى مناسبة الأساليب المستخدمة للتوصل إلى الحلول	7	0.035	23	0.115	58	0.29	82	0.41	30	0.15	3.5	0.99	متوسط
7	أقيم درجة تفكيري بعد تنفيذ المهمة	31	0.155	20	0.1	52	0.26	61	0.305	36	0.18	3.2	1.29	متوسط
1	لدي خطة واضحة لتقييم الأداء بعد تنفيذ المهمة	27	0.135	61	0.305	27	0.135	52	0.26	33	0.165	3	1.33	متوسط

4	أتأكد من إمكانية تطبيق الحل في حياتي العملية	28	0.14	54	0.27	33	0.165	49	0.245	36	0.18	3	1.35	متوسط
6	أتحقق من استخدام أبسط الطرق للوصول إلى حل المهمة	38	0.19	35	0.175	36	0.18	61	0.305	30	0.15	3	1.35	متوسط
2	لدي شك في وصولي إلى الحل المنطقي المثالي للمهمة	23	0.115	50	0.25	56	0.28	51	0.255	20	0.1	2.9	1.17	متوسط
3	أقارن النتيجة التي توصلت لها مع النتيجة المتوقعة في خطة العمل	35	0.175	33	0.165	63	0.315	49	0.245	20	0.1	2.9	1.22	متوسط
5	أقارن حلولي مع حلول أفراد اخرين لنفس المهمة	48	0.24	31	0.155	29	0.145	66	0.33	26	0.13	2.9	1.4	متوسط
14	أقدم اقتراحات وتوصيات للآخرين لمهمات مشابهة	30	0.15	79	0.395	29	0.145	45	0.225	17	0.085	2.6	1.22	متوسط
15	أستطيع تلخيص طبيعة المهمة وخطة عمل تنفيذها	26	0.13	109	0.545	24	0.12	24	0.12	17	0.085	2.4	1.13	متوسط
13	يمكن تعميم النتائج التي توصلت لها على مهمات أخرى مشابهة	93	0.465	16	0.08	31	0.155	40	0.2	20	0.1	2.3	1.47	منخفض
12	أستطيع البرهنة وتقديم الحجة للآخرين على صحة الأي الذي توصلت إليه	130	0.65	2	0.01	29	0.145	26	0.13	13	0.065	1.9	1.38	منخفض
11	أستطيع تقييم النتائج بطريقة موضوعية بعيدة عن التحيز والذاتية	162	0.81	3	0.015	15	0.075	8	0.04	12	0.06	1.5	1.17	منخفض
مجال المجال الثالث												2.8	0.52	متوسط

يتضح من الجدول رقم (5) أن فقرة تقديم طرق فعالة للتغلب على الصعوبات التي واجهت الطالب، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغت قيمته (3.8) بانحراف معياري (0.89)، لذلك أخذت درجة مرتفع، كما حازت الفقرات على متوسطات حسابية وانحرافات معيارية متقاربة، في حين حصلت الفقرات (11،12،13) على أقل المتوسطات الحسابية، ونستخلص من الجدول السابق أن مستوى امتلاك الطلبة لمهارات متعلقة بالتقويم تمحورت حول درجة متوسط، بمتوسط حسابي (2.8) وانحراف معياري (0.52).

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد الدراسة على مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
التخطيط	3.90	0.54	مرتفع
المراقبة	3.80	0.53	مرتفع
التقويم	2.80	0.52	متوسط
الإجمالي	3.50	053	متوسط

يشير الجدول رقم (6) إلى أن مهارات التخطيط هي أكثر المهارات امتلاكاً بالنسبة لطلبة كلية التربية، إذ حصلت على متوسط حسابي (3.9) بانحراف معياري (0.54)، لذلك أخذت تدريج مرتفع، كما تشابهت معها مهارات المراقبة في التدريج ولكن بمتوسط حسابي أقل. بينما حصلت مهارة التقويم على المتوسط الحسابي الأقل إذ بلغ (2.8) وأخذت تدريج متوسط. كما ويلاحظ أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمجالات السبعة بلغ (3.5) بانحراف معياري وقدره (0.53)، وحسب تفسيرات تصحيح المقياس يمكن القول أن متوسط درجات طلبة كلية التربية والآداب على أبعاد مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي جميعها كانت متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:للإجابة على السؤال الثاني الذي ينص على "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي تعزى لمتغيرات (العمر والسنة الدراسية والتخصص الجامعي) ؟" وللتعرف على مستوى دلالة الفروق بين المتوسطات تم اجتراء تحليل التباين العاملي متعدد المتغيرات التابعة (MANOVA)، وكانت النتائج كما يظهر في الجدول رقم (6).

جدول (7) نتائج تحليل التباين العاملي متعدد المتغيرات التابعة لدرجات الطلبة على مقاييس مهارات التفكير فوق المعرفي

مصدر التباين	ويلكس لامبدا	قيمة ف	مستوى الدلالة
العمر	0.92	1.3	0.2
السنة الدراسية	0.93	1.1	0.3
التخصص الجامعي	0.82	2.7	0.002

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الأولي أن قيمة ويلكس لامبدا (wilks Lambda) دالة إحصائيا لمتغير التخصص، إذ بلغ مستوى الدلالة (0.002)، بينما كانت النتائج غير دالة إحصائياً لدى المتغيرين (العمر والسنة)بمعنى أن هناك أثر لمتغير التخصص الجامعي على مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير ما وراء المعرفي.

وللتعرف على مستوى دلالة الفروق بين متوسطات درجات الطلاب لكل مهارة ضمن مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي الكلي والمقاييس الفرعية، وفق متغيرات (العمر والسنة الدراسية والتخصص) فقد أظهرت نتائج تحليل التباين العاملي متعدد المتغيرات التابعة ضمن الجداول الآتية:

جدول (8)

ملخص نتائج تحليل التباين العاملي متعدد المتغيرات التابعة لدرجات الطلبة على مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي لمهارة التخطيط

المهارة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التخطيط	**العمر**	3.7	3	1.2	2.6	.06
	السنة الدراسية	2.5	3	.81	1.7	0.1
	التخصص	8	4	2.02	4.2	0.003
	الخطأ	76.1	159	0.5		
	المجموع	2663.3	200			

يظهر الجدول السابق أن هناك أثراً لمتغير التخصص الجامعي على مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير ما وراء المعرفي في مجال التخطيط، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.003)، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بالنسبة للمتغيرات الأخرى على مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير ما وراء المعرفي في مجال التخطيط.

جدول (9)

ملخص نتائج تحليل التباين العاملي متعدد المتغيرات التابعة لدرجات الطلبة على مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي لمهارة المراقبة

المهارة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المراقبة	**العمر**	2.5	3	0.84	1.3	0.3
	السنة الدراسية	4.1	3	1.4	2.1	0.09
	التخصص الجامعي	14	4	3.5	5.5	0.00
	الخطأ	100.8	159	0.6		
	المجموع	2745.8	200			

يشير الجدول السابق إلى أن هناك أثراً لمتغير التخصص الجامعي على مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير ما وراء المعرفي في مجال المراقبة، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.00)، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً تعود لمتغيري العمر والسنة الدراسية.

جدول (10): ملخص نتائج تحليل التباين العاملي متعدد المتغيرات التابعة لدرجات الطلبة على مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي لمهارة التقويم

المهارة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التقويم	**العمر**	0.5	3	0.18	0.3	0.8
	السنة الدراسية	4.3	3	1.5	2.7	0.04
	التخصص الجامعي	9	4	2.2	4.2	0.003
	الخطأ	85.6	159	0.5		
	المجموع	2445	200			

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج إلى أن هناك أثراً لمتغيري السنة الدراسية والتخصص الجامعي على مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير ما وراء المعرفي في مهارة التقويم، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لكل منهما (0.04) (0.003) على الترتيب، كما أنه لا يوجد فروق دالة إحصائياً تعود لمتغير العمر.

جدول (11)نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لاستجابات العينة وفقاً لمتغير التخصص الجامعي

المجال	التخصص	المتوسط الحسابي	دراسات إسلامية	التربية الخاصة	لغات وترجمة	اللغة العربية	التاريخ
التخطيط	دراسات إسلامية	3.64	-	0.58	0.72	*0.86	*0.98
	التربية الخاصة	5.63	-	-	0.13	0.28	0.39
	لغات وترجمة	5.7	-	-	-	0.14	0.25
	اللغة العربية	5.21	-	-	-	-	0.11
	التاريخ	3.22	-	-	-	-	-
المراقبة	دراسات اسلامية	1.73	-	0.50	*0.96	*1.2	*1.06
	التربية الخاصة	4.78	-	-	0.46	0.70	0.55
	لغات وترجمة	5.46	-		-	0.24	0.098
	اللغة العربية	5.51	-	-	-	-	0.14
	التاريخ	2.96	-	-	-	-	-
التقويم	دراسات اسلامية	1.73	-	0.46	0.76	*1.17	0.95
	التربية الخاصة	3.20	-	-	0.30	0.70	0.48
	لغات وترجمة	5.62	-	-	-	0.40	0.18
	اللغة العربية	5.44	-	-	-	-	0.22
	التاريخ	2.89	-	-	-	-	-

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات طلبة كلية التربية والآداب على مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي في مجال التخطيط وفقاً لمتغير التخصص الجامعي لأصحاب تخصصات اللغة العربية والتاريخ، فعند المقارنة بين نتائج فحص الفروق بين تخصص الدراسات الاسلامية والتربية الخاصة تبين أن هذه الفروق غير دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة الفروق(0.58) ، وعند مقارنة الدراسات الاسلامية مع تخصص اللغات والترجمة تبين أن الفروقات غير دالة إحصائياً، بينما عند إجراء مقارنة بين الدراسات الإسلامية و تخصص اللغة العربية بلغت نسبة الفروق بينهما (0.86) وهي دالة إحصائياً، وشابهها في ذلك المقارنة بين تخصص الدراسات الاسلامية وتخصص التاريخ حيث كانت الفروق دالة إحصائياً، وبناءاً على ماسبق تكون نتائج الفروق لصالح تخصص اللغة العربية مقابل التخصصات الأخرى إذ بلغ الفرق قيمته(0.86) بمتوسط حسابي(5.2)، أما في مجال المراقبة يبين الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات طلبة التخصصات لغات وترجمة، اللغة العربية، التاريخ، ولصالح تخصص اللغة العربية مقابل التخصصات الأخرى إذ بلغ الفرق قيمته(0.96) بمتوسط(5.51) أما بالنسبة لمجال التقويم فكما يشير الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات طلبة كلية التربية على مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي لصالح تخصص اللغة العربية مقابل التخصصات الأخرى قيمته(1.17) بمتوسط حسابي (5.44). وبذلك تكون النتائج بمجملها من صالح طلاب تخصص اللغة العربية.

جدول (12) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لاستجابات العينة وفقاً لمتغير السنة الدراسية

المجال	التخصص	المتوسط الحسابي	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
التقويم	السنة الأولى	1.2	-	*1.9	*2.3	*2.4
	السنة الثانية	3	-		0.38	0.55
	السنة الثالثة	5.89	-			0.16
	السنة الرابعة	6.08	-	-	-	-

يبين الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات طلبة كلية التربية والآداب على مقياس مهارات التفكير فوق المعرفي في مجال التقويم وفقاً لمتغير السنة الدراسية لطلبة السنوات الثانية، الثالثة،

والرابعة، وذلك لصالح طلبة السنة الرابعة مقابل السنوات الأخرى.فعند إجراء المقارنة بين نتائج الفروق بين طلبة السنة الأولى والسنة الثانية تبين أن هذه الفروق دالة إحصائيا بفرق قيمته(1.9)، وبلغت نتائج الفروق بين طلبة السنة الأولى والسنة الثالثة فرق قيمته(2.3) ، وأيضاً كانت نتائج الفروق بين طلبة السنة الأولى والسنة الرابعة فرق قيمته(2.4) ، ومن ذلك تكون النتائج من صالح طلبة السنة الرابعة مقارنة بالسنوات الدراسية الأخرى.

مناقشة النتائج:هدفت الدراسة الحالية إلى الوقوف على درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي، ومدى اختلافها لدى الطلبة باختلاف متغيرات العمر والسنة الدراسية والتخصص.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: والذي ينص على " ما درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي " فقد أظهرت النتائج تبايناً في مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير فوق المعرفي في مجالاته الثلاثة (التخطيط، المراقبة، التقويم)، وقد تراوح متوسط الدرجات بين المتوسط والمرتفع. حيث كانت مهارات التخطيط والمراقبة هي أكثر المهارات امتلاكاً للطلبة مقارنة في مهارة التقويم، كما كان مستوى امتلاكهم لمهارات التفكير فوق المعرفي بشكل عام كان بدرجة متوسطة وتعزى النتيجة إلى الطريقة التي يكتسب من خلالها الطلبة هذه المهارات إذ أنها تشكل مهارات تفكير عليا، وتحتاج إلى استراتيجيات تعلم فعالة لتنميتها لدى الطلبة، والمعلمون لا يهتمون بهذه الاستراتيجيات بسبب تركيز الخطط الدراسية على مهارات عقلية محددة دون غيرها. كما أن هذه الخطط تفتقر إلى مساقات دراسية تنفرد في تنمية مستوى مهارات التفكير العليا. وهذا يؤيد ما جاء به باركر (1997,Barker) حيث أكد من خلال دراسته على تأثير استراتيجيات التدريس في إكساب مهارات فوق المعرفة للطلبة. ومن جهة أخرى انخفضت درجة امتلاك الطلبة لمهارات التقويم بشكل ملحوظ عن باقي المجالات وذلك لما تحتاجه هذه المهارات من قدرات عقلية عليا معقدة مقارنة بالمهارات الأخرى مثل تقييم المعرفة الراهنة والحكم على الأفكار أو الأنشطة وتثمينها من جهة القدر والقيمة أو النوعية اعتمادا على معايير محددة مما يؤدي إلى دعم الفكرة أو رفضها (الشريدة,2003). ويمكن القول أن هذه مهارات تضاف إلى مهارات التفكير الناقد مما يزيد التفكير تعقيداً، ويتطلب طريقة ومنهجية متقدمة في التفكير.

وهذه النتيجة تتفق نسبياً مع دراسة كل من أبو لطيفة (2015)، والعوبثاني ورقعان (2014)، وتختلف مع دراسة كل من العزام وطلافحة (2013)، ودراسة الحموري وأبو مخ (2011)، وعبيدات (2009)، بارتفاع مستوى التفكير فوق المعرفي، كما تتناقض مع دراسة أبو شعيرة (2010) بانخفاض مستوى التفكير فوق المعرفي لدى طلاب جامعة الزرقاء الخاصة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: والذي ينص على" هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في درجة امتلاك طلبة كلية التربية والآداب في جامعة تبوك لمهارات التفكير فوق المعرفي تعزى لمتغيرات (العمر والسنة الدراسية والتخصص) ؟" بالنسبة لمجال التخطيط والمراقبة أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغيري العمر والسنة الدراسية، ويمكن عزو ذلك إلى أن التفكير قدرات عامة يشترك فيه جميع الأفراد من حيث استخدام مهارات تفكير عليا كالتخطيط والمراقبة، تتعلق بإدراكهم وفهمهم لطبيعة المهمة وبالاستراتيجيات والمعلومات المتعلقة بطريقة أدائهم وإنجازهم بغض النظر عن العمر والسنة الدراسية، بمعنى أنه يجب أن يكون الطالب متمرساً في استخدامه لمهارات التفكير فوق المعرفي في المساقات الجامعية بغض النظر عن عمره أو مستواه الدراسي. كما أن جميع المستويات من الطلبة يتمتعون بحس عال من المراقبة الذاتية والكل يحاول أن يظهر أمام الآخرين بمظهر مقبول ومرض، مما يجعله يراجع تصرفاته وأفعاله بين الحين والآخر كما يمكن عزو هذه النتيجة إلى تشابه الطريقة التي يتم من خلالها تنمية التفكير فوق المعرفي نظراً لأنه من الممكن أن يعطي المدرس نفسه لأكثر من فئة عمرية أو مستوى دراسي في كلية التربية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عبيدات (2009)، الحموري وأبو مخ (2011)، ودراسة العزام وطلافحة (2013)، وأبو لطيفة (2015) وتتناقض مع دراسة كوبر (2006)، شعيرة (2010)، والمساعيد (2013).

أما في مجال التقويم فقد أظهرت النتائج أن طلاب السنة الرابعة يمتلكون مستوى أعلى من المهارات مقارنة بالسنوات الأقل، وذلك لأن مهارة التقويم تتطلب مجموعة من القدرات العقلية المعقدة، يستخدمها الشخص في معالجة المعلومات

وتسيطر على جميع نشاطاته في التفكير في حل المشكلة، بحيث يستفيد من القدرات والموارد المعرفية بفاعلية في تحقيق متطلبات التفكير، وهذه المهارات تنمو مع التقدم في العمر والخبرة وتوسع الآفاق أمام الطالب وتعقدها وازدياد الموارد المعرفية المتاحة، وهذا يؤيد ما جاء به جروان (2005)، وكما يشير كل من نصر والصمادي وعقلة (1996) إلى أنه كلما كان الفرد أكثر وعياً كان ذلك حافزاً له لإعادة النظر في الأساليب، والأنشطة الذهنية والأدائية التي يستخدمونها، ومن ثم إجراء التعديلات اللازمة عليها من حذفٍ أو إضافةٍ أو تعديلٍ، بغرض تصحيح مسار التعليم. وتميزت الدراسة الحالية بتناولها متغير العمر عن باقي الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها آنفاً. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كوبر (2006)، شعيرة (2010)، والمساعيد (2013)، وتتناقض مع دراسة الحموري وأبو مخ (2011).

كما أوضحت النتائج الإحصائية أن هناك تبايناً واضحاً في مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير فوق المعرفي مع تباين تخصصاتهم الجامعية في المجالات الثلاث وذلك لصالح مجموعة طلاب تخصص اللغة العربية واللغات والترجمة مقابل التخصصات الأخرى. وتعزى هذه النتيجة إلى تفوق طلبة اللغة العربية واللغات في القدرات اللغوية لأنهم أكثر اندماجا في الخيال ووضع التصورات الذهنية ويتمتعون بصفاء ووضوح ذهني بشكل أفضل من الاخرين, كما يتمتعون بقدرة كبيرة على الاحتفاظ مما يمكنهم من تطوير بعض مهارات التفكير العليا كالتخطيط والمراقبة والتقويم والتي تتطلب مثل تلك المميزات. وربما تفسير آخر يعود إلى التباين في حجم العينة إذ بلغت نسبة الافراد الذين يشكلون طلاب اللغة العربية (14.5%) أي أن النسبة قليلة مقارنة بالنسب الأخرى، وبالتالي مالت العينة إلى الاستجابة بشكل نموذجي على الفقرات، وخصوصاً أن فقرات المقياس مصاغة بشكل إيجابي. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة العوبثاني ورقعان (2014)، حيث مالت النتائج للتخصصات العلمية، وتتناقض مع دراسة عبيدات (2009).

التوصيات:

1- التنويع في مهارات التدريس واستراتيجياته والابتعاد عن الأساليب التقليدية في التدريس.
2- طرح مساقات تعمل عل تنمية مهارات التفكير فوق المعرفي ضمن خطط البرامج الأكاديمية.
3- إجراء المزيد من الدراسات التي تتضمن موضوع التفكير فوق المعرفي في المدارس والجامعات.
4- عقد ندوات وورش عمل لتطوير مهارات التفكير فوق المعرفي وتنميتها لدى الطلبة ولدى العاملين في الميدان التربوي.

المراجع

المراجع العربية

1. أبو رياش حسين (2007). **التعلم المعرفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
2. الحموري، فراس وأبو مخ، أحمد (2011). مستوى الحاجة إلى المعرفة والتفكير ما وراء المعرفي لدى طلبة البكالوريوس في جامعة اليرموك. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث للعلوم الانسانية**، مجلد 6، عدد25.
3. الرويثي، إيمان (2013). **رؤية جديدة في التعلم –التدريس من منظور التفكير فوق المعرفي** – ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
4. الشريدة, محمد. (2003). **أثر برنامج تدريبي وراء معرفي على التفكير الناقد لدى طلبة الجامعة**. رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة عمان العربية للدراسات العليا, الأردن.
5. الطيطي، محمد (2006).**النمو العقلي المعرفي وتطور التفكير**، عمان، الأردن: دار النظم للنشر والتوزيع
6. العوبثاني، سالم ورقعان، احمد (2014). مستوى التفكير ما وراء المعرفي لدى طلبة بعض كليات جامعة حضرموت. **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**. مجلد 6، عدد1. ص ص 10-45.
7. الفرماوي، حمدي وحسن، وليد. (2004). **الميتا معرفية- بين النظرية والبحث**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
8. أبو شعيرة، ثائر (2010). درجة استخدام طلاب جامعة الزرقاء الخاصة للعمليات ما وراء المعرفية الخاصة بالاستيعاب القرائي للنصوص الأجنبية في ضوء بعض المتغيرات، **دراسات العلوم التربوية**، المجلّد 37، العدد 1.
9. أبوللطيفة، لؤي (2015). مستوى التفكير ما وراء المعرفي لدى طلبة كلية التربية في جامعة الباحة بالمملكة العربية السعودية. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية** - المجلد الثالث - ع 10.

10. بهلول, إبراهيم أحمد. (2004). **اتجاهات حديثة في استراتيجيات ما وراء المعرفة في تعليم القراءة**. مجلة القراءة والمعرفة، العدد الثلاثون، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة.

11. جروان, فتحي. (2005). **تعليم التفكير: مفاهيم وتطبيقات (الطبعة الثانية).** عمان, الأردن: دار الفكر.

12. حسين, محمد. (2005). **الاكتشاف المبكر لقدرات الذكاءات المتعددة بمرحلة الطفولة المبكرة**. عمان, الأردن: دار الفكر.

13. زيتون, حسن. (2003). **تعليم التفكير رؤية تطبيقية في تنمية العقول المفكرة**. القاهرة, مصر: عالم الكتب.

14. شرف الدين، سعد (2014). **التفكير فوق المعرفي ومهارات حل المشكلة الرياضية**، دار السحاب للنشر والتوزيع،ط1،مجلد1.

15. عبيدات، علاء الدين محمد أحمد/الجراح، عبد الناصر ذياب. (2009). **مستوى التفكير ما وراء المعرفي لدى عينة من طلبة جامعة اليرموك في ضوء بعض المتغيرات**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك.

16. عفانة، عزو، ووليم، عبيد (2003). **التفكير والمنهاج المدرسي**. مكتبة الفلاح، العين.

17. نصر, حمدان علي والصمادي, عقلة (1996). مدى وعي طلاب المرحلة الثانوية في الأردن بالعمليات الذهنية المصاحبة لاستراتيجيات القراءة لأغراض الاستيعاب. **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد الثاني، العددان السادس والسابع، القاهرة: دار الأمين، ص ص 97 – 123

المراجع الأجنبية

1. Antonietti, A., Ignazi, S., & Perego, P. (2000). Metacognitive Knowledge about Problem-Solving Methods. *British Journal of Educational Psychology*, 70 (1), 1- 16.
2. Baker, D. R., & Piburn, M. D. (1997). *Constructing science in middle and secondary school classrooms*. Boston: Allyn and Bacon.
3. Cooper, Susan Sunny (2006). Metacognitive Development in Professional Educators. *Paper presented at the annual convention of the American Educational Research Association in San Francisco*, April 2006.
4. Efklides, Anastasia &Vlachopoulos, Symeon (2012). Measurement of Metacognitive Knowledge of Self, Task, and Strategies in Mathematics. *European Journal of Psychological Assessment*, 28, pp. 227-239. DOI: 10.1027/1015-5759/a000145. © 2012 Hogrefe Publishing.
5. Flavell, J.H. (1979). Metacognition and cognitive monitoring. A new area of cognitive-developmental inquiry. *American Psychologist*, 34 (10), 906-911.
6. Gokhan, OZSOY (2009). Metacognition, study habits and attitudes. *international Electronic Journal of Elementary Education*, Vol. 2, No 1, October 2009.
7. Guss, C., and Wiley, B. (2007). Metacognition of problem solving strategies in Brazil, India, and the United States. *Journal of Cognition and Culture*, 7, 1 – 25.
8. Imel, S. (2002). *Metacognitive Skills for Adult Learning, in Trends and Issues*, Alert no. 39. [Online]. Available: http://ericacve.org/docs/tia00107.pdf [2003, November 25].
9. Jacobs, J; Paris, S (1987). "Children’s meta-cognition about reading, Issues in definition, measurement and instruction", *Educational Psychologist*. 22:3-4 255–278.
10. Sahin, Abdullah (2011). "Evaluating pre-service Turkish teachers' reflective thinking tendencies according to various variables". *Electronic Journal of Social Sciences*. 10:37 108-119.
11. Sternberg, Robert (1986). *Intelligence applied: Understanding and increasing your intellectual skills*, New York: Harcourt, Brace Jovanovich.
12. Vagle, Mark (2009). "Locating and exploring teacher perception in the reflective thinking process", *Teachers and Teaching*. 15:5 579-599.

الشعور بالتماسك النفسي كمورد صحي-قراءة في المفهوم والأبعاد والوظيفة -

د. حدة يوسفي-
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة باتنة1

ملخص: يتطرق المقال الحالي الى خاصية نفسية لا تزال البحوث والدراسات العربية حولها فتية. في حدود اطلاع الباحثة. في المقابل عرفت اهتماما وتناولا واسعين في الدراسات الغربية ألا وهي الشعور بالتماسك النفسي والتي ترجع إلى مكتشفها آرون انتنوفسكي ضمن أبحاثه حول الصحة والمرض، اذ توصل أن هناك أشخاص يحتفظون بصحتهم النفسية والجسدية مقارنة بأفراد عايشوا نفس الظروف الضاغطة والشديدة التأثير لذلك تركزت أبحاثه للإجابة على سؤال رئيسي وهو: لماذا يحتفظ بعض الأفراد بصحتهم في ظروف صعبة وقاسية مقارنة بآخرين يمرون بنفس الظروف؟ وتوصل الى وجود خاصية نفسية أطلق عليها مشاعر التماسك وهذه الأخيرة تعمل من خلال مكوناتها الثلاث ،(مشاعر الوضوح، مشاعر المرونة أو القابلية للتذليل ومشاعر المعنى) كمصدر أو مورد للإمداد الصحي وقت الأزمات، ، لذلك يأتي هذا المقال للتعريف بها ومعرفة الدور الذي يلعبه لخفض الشعور بالضغط النفسي والحفاظ على الصحة النفسية والجسمية.

الكلمات المفتاحية: التماسك النفسي، موارد الصحة ، الضغوط النفسية.

Abstract: The current article examines a new psychological property, because there is a few Arabic studies that talked about this trait ; Although she received much attention in the Western studies , called sense of coherence. This property is discovered by "Aaron Antnovsky" in his research about health and disease, He says there are people who maintains their mental and physical health compared to individuals living in the same pressure and high-impact conditions. So, he focused his researchs to answer a key question: (Why some individuals retain their health in difficult and harsh conditions compared with others going through the same problems)?
And he concluded that those individuals are characterized by a psychological trait called sense of coherence.These one consists of three components are "Sense of comprehensibility,Sense of manageability Sense of meaningfulness";These components considered as a resource of health in a time of crisis.
This article tries to definition this property, And to clarify the role played by reducing stress and how to keep the physical and mental health

Keywords sense of coherence, a resource of health , stress.

مقدمة: لقد أصبحت الضغوط النفسية سمة للحياة المعاصرة وتجربة يعيشها الفرد بشكل يومي وذلك نتيجة للتغيرات والتبدلات السريعة والتعقيدات المتعددة، ولقد أدى هذا التزايد في الضغوط إلى أن أطلق بعض الباحثين على هذا العصر عصر الضغوط النفسية، لذلك لقي هذا المفهوم في علاقته بكل من الصحة والسواء أو الاضطراب النفسي اهتماما كبيرا بين الدارسين، فقد تزايدت مع بدايات القرن العشرين الدراسات التي تبرز الصلة بين أحداث الحياة الضاغطة وبين أشكال المرض النفسي والجسدي ،إلا أن هذا الاهتمام تضاءل في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وتحول مسار البحث من مجرد دراسة تأثير الضغوط على الصحة إلى الاهتمام والتركيز على العوامل التي تدعم قدرة الفرد على المقاومة والتصدي أو ما يطلق عليها مصادر المقاومة ،فقد عكف الباحثون لفترة زمنية طويلة بالبحث عن العوامل المختلفة التي تساهم في التغلب الناجح على الضغط والتوتر وكذا العوامل المساعدة على الحفاظ الصحة، وقد جمعوا طيفاً واسعاً من العوامل والمتغيرات التي ترابطت في دراسات ميدانية عديدة مع الحالة الصحية. وقد استندت أو قامت هذه المتغيرات على عوامل فردية (كالعوامل الجسدية والذكاء واستراتيجيات المواجهة) وعلى عوامل اجتماعية وثقافية (كالدعم الاجتماعي والإمكانات المادية والاستقرار الثقافي). ويطلق الباحثون على هذه العوامل عوامل الوقاية في مقابل عوامل الخطر التي تسبب الضغط. ويعتبر كل من راتر وجارميزي (Garmezy Rutter1983) من الرواد الأوائل الذين اهتموا بتحديد ودراسة

هذه العوامل وقد أكدا بأن هناك مجموعة من المتغيرات تقي الفرد من الأثر النفسي الذي تحدثه الضغوط متمثلة أساسا في خصائص الشخصية (كالإستقلالية، الصلابة ،...الخ) والمتغيرات الأسرية، وإمكانية وجود أنظمة للمساندة الإجتماعية، وأساليب المواجهة الإيجابية، بالإضافة إلى التكوين الجسمي (الخصائص الجسمية)، ولذا فهما يؤكدان بأن هذه العوامل تهدئ أو تخفف من آثار الضغوط من جهة كما تزيد من قدرة الفرد على المقاومة والتصدي. فيما أطلق أنتونوفسكي(Antonovesky)على هذه المتغيرات تسمية "موارد المقاومة المعممة"، وتعني كلمة معممة أن هذه الموارد تصبح فاعلة في مختلف المواقف، ويقصد هنا بالمقاومة أن هذه الموارد ترفع من قدرة الشخص على المقاومة. "حيث أن هذه العوامل تقلل من آثار عوامل الخطر على الصحة، وهذه الأخيرة يعتقد الباحثون بأنه في وجودها يزيد إحتمال تعرض الفرد لمشكلات التكيف ". (Garmezy1985)، حيث تجعل الفرد هشا (Vulnérable) سواء على الصعيد النفسي أو الجسدي، بمعنى أنها تؤدي بالشخص إلى حالة من اللاتكيف.وفي كتابه الصادر في عام (1987) إعتبر انتوتونوفسكي الضغوط على أنها قصور معمم في المقاومة، وبهذا يصبح ممكناً إعتبار كل من موارد المقاومة وقصور المقاومة أبعاداً متصلة، والقطب الإيجابي يمثل جميع إمكانات وخبرات الحياة التي تعزز الشعور بالمقاومة والتصدي لدى الفرد وعلى القطب السلبي تقع الخبرات التي تضعف من هذه المشاعر، وعليه يمكن إعتبار المقدار العالي من الوسائل المادية أو من الإستقرار الثقافي مورداً في حين يمكن إعتبار النقص في هذه الأشياء على أنه مصدر ضغط Stressor. من هنا صاغ انتنوفسكي مفهومه حول الشعور بالتماسك النفسي كمصدر أو مورد من موارد المقاومة.

مشكلة البحث: يتضح مما سبق أن للخصائص النفسية دورا في مقاومة الضغوط النفسية ومنها الشعور بالتماسك النفسي لذلك يأتي هذا البحث للتعريف به والوقوف على دوره كمورد صحي، حيث لا تزال البحوث بخصوصه قليلة وحديثة في بيئتنا العربية والمحلية - في حدود إطلاع الباحثة - وكذا توضيح الآلية التي يعمل من خلاله لخفض الضغوط وتحقيق الصحة، وبذلك تتمحور مشكلة البحث الحالي في التساؤلات الآتية:

1. ما مفهوم الضغوط النفسية وما تأثيراتها على الصحة النفسية والجسمية؟
2. ما هي العوامل الواقية أو موارد المقاومة؟ وما دورها في وقاية الفرد من الضغوط؟
3. ماهو تعريف الشعور بالتماسك النفسي؟ وماهي الآلية التي يخفف من خلالها الضغط ويحقق الصحة النفسية؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة سيتم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

أولا: التعريف بالضغوط النفسية وتأثيراتها على الصحة النفسية والجسدية.

ثانيا: التعريف بالعوامل الواقية من الضغوط (موارد المقاومة).

ثالثا: التعريف بالشعور بالتماسك النفسي وأبعاده كمورد صحي وعامل واقي من الضغوط.

رابعا: الآلية التي يعمل بها البناء المتماسك في حفظ الصحة النفسية والجسدية.

أولا: الضغوط النفسية وتأثيراتها على الصحة النفسية والجسدية.

1 . الضغوط النفسية: لقد تباينت وجهات نظر الباحثين فيما يخص تعريف الضغوط لاسيما في ظل إستخدام البعض لمصطلح الضغط بصورة متداخلة مع مصطلحات أخرى بديلة وهذا ما يؤكده ميكانيك(Mechanic) في إشارته إلى أن بعض الباحثين يستخدمونه بصورة متداخلة في معناه مع متغيرات أخرى كالشعور بالضيق، والقلق وغيرها، ولذا كان من الصعب تحديد تعريف شائع متفق عليه لهذا المصطلح".[1]

لذلك يعتبر إيجاد تعريف محدد ودقيق لمفهوم الضغط من أكثر المشكلات التي يواجهها الباحثون، ويرجع ذلك لإختلاف المناحي التي إهتمت بدراسة هذا المفهوم ويبدو أن المصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية (Strainger) بمعنى إثارة الضيق

---

[1] شلوف ، محمد مسعود عبد العاطي (2005)- **مدى فاعلية برنامج إرشادي في خفض حدة الشعور بالاغتراب وما يرتبط به من ضغوط نفسية لدى الطلاب الجامعة الليبيين**- رسالة دكتوراه (غير منشورة)- تخصص صحة نفسية – معهد الدراسات والبحوث العربية. القاهرة ص40.

واستخدمت خلال القرن 17 لوصف الشدة أو الضيق أو الحزن وفي أواخر القرن 18 أشارت إلى القوة أو الضغط، أو التوتر.[1] في حين يذكر البعض أن مصطلح الضغط قد أشتق من الكلمة الفرنسية destress والتي تشير إلى الاختناق والشعور بالضيق أو الظلم، وقد تحولت في الإنجليزية إلى distress والتي أشارت إلى معنى التناقض بحيث صارت الكلمة تحمل بدل النتيجة الإنفعالية للضغط السبب الأساسي أي القوة، الضغط، الثقل الذي يؤدي إلى توتر المادة أو تشوهها بمرور الزمن، ويمكن القول أن المصطلح في الأصل أستخدم للتعبير عن معاناة وضيق أو إضطهاد. [2]

وقد إستخدمت كلمة stress للتعبير عن معاناة وضيق واضطهاد، وهي حالة يعاني الفرد فيها من الإحساس يظلم ما.[3]

وتجدرالإشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات التي يستخدمها الباحثون العرب لتعريف كلمة الضغط فبالإضافة إلى الإجهاد تستخدم كلمة إنعصاب وشدة ومشقة وكرب وتوتر...الخ، ويستشف من ذلك أن الخلط كذلك طال المصطلح عند ترجمته.ويمكن القول كذلك أن الضغط مفهوم مشتق من الفيزياء ويشير إلى الحمل أوالقوة التي تمارس ضغطها على الأجسام، وقد استعاره علماء النفس للإشارة إلى درجة مرتفعة من الضواغط الواقعة على الإنسان في حياته اليومية والتي يمكن أن تضغط عليه وتدفعه أو تجذبه. [4]

وعلى الرغم من الكتابات المختلفة حول الموضوع من جانب المهتمين بالصحة النفسية إلى أن لفظ الضغط أوالضغوط لا يعني الشيء نفسه لهم جميعا، ويمكن القول أن العامل المشترك في هذه التعريفات في المجالين المذكورين هو(الحمل) الذي يقع على كاهل الكائن الحي وما يتبعه من إستجابات من جانبه للتكيف مع التغير الذي يواجهه.[5]

وفي هذا الصدد يقترح (موريل) وسط فوضى الدلالات أوالتسميات مفهوما للضغط فيقول" من أجل تفادي كل غموض نطلق لفظ ضغط Pression مرادفا لكلمة إجهادStress لوصف الحالات الخارجية عن نطاق الفرد ولفظ توتر Tension مرادفا للإجهاد في مدلول هانزسيلي لوصف تأثير الضغط على الفرد".[6]

2. تأثير الضغوط على الصحة النفسية والجسدية:من المسلم به أن الضغوط لا تؤثر فقط على الصحة النفسية للفرد، بل يمتد تأثيرها ليشمل الصحة الجسمية، وذلك من خلال النقص في كفاءة الجسم وقدرته على مقاومة الأمراض، حيث تؤدي الضغوط إلى حدوث تغيرات على مستوى الجهاز العصبي المركزي(تنشيط الهيبوتلاموس وإفراز هرموني الأدرينالين والكوريتزول) بما يؤدي إلى إضعاف جهاز المناعة، وبالتالي تقليل الدفاعات الجسمية ضد الأمراض، بالإضافة إلى أن الضغوط قد تدفع الفرد إلى بعض الممارسات والسلوكيات غير الصحية كالتدخين أو تعاطي العقاقير غير المشروعة للتخفيف من المشاعر السلبية الناجمة عنها، مما يؤدي إلى تزايد نسبة السموم في الجسم وبالتالي تعرضه للإرهاق والإستنزاف والإصابة بالأمراض.[7] ولعله من المفيد أن نعرف أولاً أنه عندما يستفز الإنسان أو يتعرض لمواقف مثيرة للتوتر فإنه يستثار العصب السمبتاوي الذي يقوم بإفراز هرمونات معينة تعطي الجسم طاقة هائلة لإستخدامها في المواجهة أو الهرب, وأهم هذه المواد مادتا الأدرنالين والنورادرنالين من الغدة الكظرية، وهي محفزات قوية تحدث تغيرات في الجسم تشمل زيادة في دقات القلب وضغط الدم والإستقلاب أو حرق الطاقة وزيادة ملحوظة في تدفق الدم لعضلات الذراعين

---

[2] الطريري، عبد الرحمن. (1994). **الضغوط النفسية**. الرياض: مكتبة الصفحات الذهبية ص13.

[2] فونتانا ، ديفيد (1993) **الضغوط النفسية: تغلب عليها وابدأ الحياة** ،ترجمة- حمدي علي الفرماوي- رضا أبو سريع ، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية. ص 12.

[3] عبد المعطي، حسن مصطفى(2006.) **ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها**، ط1. القاهرة، زهراء الشرق، ص18.

[4] شلوف ، محمد مسعود عبد العاطي (2005) ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

[5] الشربيني ،السيد كامل منصور (2003). بعض المتغيرات المرتبطة بالضغوط النفسية والقلق والإكتئاب لدى أمهات الأطفال المتخلفين ذهنيا. ***دراسات عربية في علم النفس*** ،03(01)، يناير ، القاهرة.ص 69.

[6] ستورا ،جان بنجامين (1997). **الإجهاد أسبابه وعلاجه**.ترجمة: أنطوان الهاشم، لبنان ، بيروت: منشورات عويدات.ص06.

[7] حسيب ، عبد المنعم عبد الله (2006) ، **مقدمة في الصحة النفسية**، الإسكندرية، دار الوفاء ص ص،153،152.

والساقين, وهذا يرفع من قدرة الجسم على الأداء والإستجابة، وهو بمثابة إعلان لحالة الطوارئ في الجسم وكلها إستجابات لا إرادية يقوم بها الفرد استعدادا للمواجهة أو الهرب، لكن في حالة عدم ترجمة هذه التحولات إلى حركة كالقتال أو الفرار وتكرر حدوثها لفترات طويلة فإنها تحدث دماراً في الجسم يشمل ضغط الدم وأمراض القلب والسكتات الدماغية وتعطل وظائف الكلى ومضاعفات أخرى.

أما عالم الغدد الصماء (هانز سيلي) " فيرى أن التعرض المتكرر للضغوط يترتب عليه تأثيرات سلبية كالفوضى والإرتباك في حياة الفرد والعجز عن إتخاذ القرارات، وتناقص فعالية سلوكه وعجزه عن التفاعل مع الآخرين، وظهور أعراض لأمراض جسمية، وغير ذلك من نواحي الإختلال الوظيفي".[1]

وفي سياق الحديث عن تأثير الضغوط على الصحة الجسمية توصلت الدراسات السابقة إلى الإرتباط بين الضغوط والمرض "فقد أشارت نتائج دراسة هوس وآخرون(Hous & all1979) إلى وجود علاقة بين الضغوط المهنية والمشاكل الأسرية والضغوط الشخصية وبين الإضطرابات الجسمية التي تمثلت في قرحة المعدة وزيادة ضغط الدم وأمراض القلب والذبحة الصدرية[2].ورغم اتفاق العديد من نتائج الدراسات السابقة على التأثير الواضح للضغوط النفسية كما أشرنا سالفا إلا أن العديد من الافراد لا يصابون بهذه الأمراض ،وقد أعزى الباحثون ذلك إلى إمتلاك هؤلاء لخصائص نفسية مدعمة أو واقية من التأثيرات السلبية للضغوط على النواحي النفسية والجسدية وهذه الخصائص يطلق عليها موارد المقاومة، والتي تجعل الفرد يتمتع بالصحة النفسية والجسدية. وسنتناولها في الجزء الموالي.

ثانيا: التعريف بالعوامل الواقية من الضغوط (موارد المقاومة): ــ تعرف العوامل الواقية أو موارد المقاومة بأنها " خصائص للفرد أو البيئة والتي تساعد الفرد أن يواجه ويخفض من عوامل الخطر التي تهدده".

. كما يقترح جارميزي وآخرون(2000) تعريفا لعوامل الوقاية " بأنها العوامل التي تستطيع مساعدة الفرد على مواجهة آثار ونواتج عوامل الخطر".

. إن مصطلح عوامل الوقاية أستعمل ليصف مخففات أو معدلات الخطر والمشقة والتي تساهم في تحسن عملية النمو والتكيف، في حين يمكن تعريف عوامل الخطر بأنها تتمثل في عوامل في وجودها يزيد إحتمال تعرض الفرد لمشكلات التكيف[3].

. ويشيرتيريس (Terrisse 2000)" كذلك بأن عوامل الخطر مثلها مثل العوامل الواقية يمكن أن ترتبط بالفرد أو بخصائصه أو بنسقه البيئي (الأسري، الاجتماعي) وكذا بالتفاعلات في مختلف مستويات هذا النسق (Ecosystème)"[4]

. وقد حدد برادلي(Bradlly) ثلاث أنماط من المتغيرات الواقية وهي المتغيرات (فردية، أسرية، بيئية)، ويرى أنه في عوامل الوقاية كما في عوامل الخطر فمتغير ما يمكن أن يوصف بأنه متغير واقي يمكن أن يتحول إلى عامل خطر إذا ظهر بشدة قصوى، فعوامل الوقاية ليست إذا بالضرورة عكس عوامل الخطربل هما يمتدان على متصل قطبه الايجابي عوامل الوقاية او موارد المقاومة في حين تتموقع عوامل الخطر في القطب السلبي.

. في حين ترى كوبازا (kobasa) بأن العوامل الواقية التي يمكن أن تخفف أو تقلل من التأثيرات السلبية للأحداث الضاغطة هي:

---

[1] منصور، طلعت والببلاوي ،فيولا (1989). **قائمة الضغوط النفسية للمعلمين:كتيب التعليمات**. القاهرة: دار الانجلو مصرية ، ص 145.

[2] علي ،علي عبد السلام (1997). المساندة الإجتماعية ومواجهة أحداث الحياة الضاغطة كما تدركها العاملات المتزوجات. ***دراسات نفسية***، 7، (02) افريل ، القاهرة ، مصر ص212.

[3] Werner ,E. (2005). ***résilience and recovery finding from the Knai: longitudinal study in focalt point resarche , polcy and practice,*** In children's-mental health vol 19 (1), p p11-14 en www. rtcpdxiedu

[4] Terrisse, B. (2000*). **L'enfant résilient- perspective théorique état de la question**-* colloque du programme pancanadien de recherche en éducation- Ottawa.6,7 Avril p,12. en http://commonweb.unifr.ch/artsdean/pub/gestens/f/as/files/4660/14687_114309.pdf

أ- العوامل الوراثية.

ب- العوامل البيئية الاجتماعية: ويقصد بها جميع مصادر المساندة الإجتماعية المتاحة لفرد من خلال التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية المتبادلة.

ج- السمات الشخصية للفرد: مثل تقدير الذات، الصلابة النفسية، والكفاءة الشخصية ومركز التحكم، الإستقلالية، التفاؤل، الشعور بالتماسك النفسي...الخ.[1]

وتعتبر الخاصية الأخيرة من بين الخصائص التي لا تزال البحوث بخصوصها فتية خاصة في الوطن العربي ،في حدود اطلاع الباحثة، لذلك بناء على ما سبق ارتأت الباحثة التعرف على هذه الخاصية والتعريف بها وكذا الآلية التي تعمل من خلالها في الحفاظ على الصحة النفسية والجسدية.

ثالثا: الشعور بالتماسك النفسي كمورد صحي وعامل واقي من الضغوط.

1. الخلفية العلمية لظهور المصطلح: سعى عالم الاجتماع الطبي آرون انتونوفسكي(Antonovsky 1923. 1994)، لفهم الآلية التي من خلالها يظل بعض الأشخاص أصحاء في عالم مليئ بالضغوط , وضمن سلسلة أبحاثه اكتشف سنة (1979) ما اطلق عليه "الشعور بالتماسك" وهو سمة مشتركة بين الناس الذين حافظوا على صحتهم في ظل وجود الظروف الصعبة، وحسبه فإن هذا المصطلح يعتبر موردا داخليا للتمتع بالصحة، إذ أن جل أعماله حول المفهوم جاءت من خلال محاولته لتحديد وفهم الكيفية التي يقاوم بها الأفراد مصادر الضغط في محيطهم ــ كما اشرنا سلفا ــ، كما حاول فهم العوامل التي تجعل بعض الأشخاص يتمتعون بالصحة في عالم مليء بمسببات الضغط، وقد توصل بأن الشعور بالتماسك هي خاصية أو سمة مشتركة لدى هؤلاء.

وهذا المفهوم ينتمي الى إتجاه المنشأ الصحي الذي يدافع عنه أنتنوفسكي والذي يبحث في بعض القضايا ومنها: " لماذا يظل الناس أصحاء على الرغم من وجود كثير من المؤثرات المضرة بالصحة؟ كيف يستطيعون تحقيق الشفاء من المرض؟ ما هي خصائص أولئك الناس الذين لا يمرضون على الرغم من تعرضهم لضغوط متطرفة وشديدة؟ "

تلك هي المسائل المركزية التي شكلت منطلق الأعمال النظرية والإمبيريقية لأنتونوفسكي، وقد صاغ مصطلحه الجديد "المنشأ الصحي Salotogeneses" للدلالة على اتجاه هذه المسائل، حيث تعني كلمة Salus اللاتينية الحصانة أو عدم القابلية للإصابة أو الصحة ، ويعني المصطلح اللاتيني Geneses المنشأ أو النشوء، وقد قصد أنتونفسكي من اختيار هذا المصطلح إبراز الإختلاف عن مفهوم "المنشأ المرضي Pathogeneses" السائد في المبادئ الطبية البيولوجية والتصور المرضي وكذلك نموذج عوامل الخطر*.

فقد إنتقد انتونوفسكي الفصل المألوف (الثنائي) بين الصحة والمرض الذي يعمل وفقه الطب العلمي، ويطرح مقابل هذا التقسيم الثنائي مفهوم المتصل الذي يمتد على قطبي الصحة/العافية الجسدية والمرض/ الإنزعاج الجسدي (health ease\dis-ease continuum).

" وحسبه لا يمكن للكائن تحقيق كلا القطبين المتطرفين كلية، أي المرض الكلي أو الصحة الكلية، فكل إنسان حتى وإن كان يشعر بالصحة بشكل غالب يمتلك أجزاء مريضة، وطالما الإنسان على قيد الحياة لابد وأن تكون هناك أجزاء سليمة منه، فنحن كلنا عبارة عن حالات حدية، ولكن طالما نمتلك رمقاً من الحياة فإننا أصحاء إلى درجة ما ".[2]

ومما لاشك فيه أن الظروف والعوامل الخارجية كالكوارث الطبيعية والحروب والفقر والجوع والمشكلات الاجتماعية وما يشبه ذلك تعرض الصحة للخطر، ولكننا مع ذلك نجد فروقاً بين الأفراد في الحالة الصحية، وعليه فإنه عندما تكون

---

[1] عشماوي ،فيفيان (2001). **العلاقة بين التعرض لمثيرات المشقة والإصابة بسرطان الثدي – مع إشارة خاصة إلى التأثير المعدل لبعض سمات الشخصية** رسالة دكتوراه غير منشورة ،قسم علم النفس ،كلية الآداب ،جامعة القاهرة،ى مصر، ص36.

[2] Antonovsky, A. & Sagy, S. (1986) ***The development of a sense of coherence and its impact on responses to stress situations***. Journal of Social Psychology 126, 213–225.

الظروف الخارجية متشابهة فإن مدى جودة استغلال الإنسان لموارده الموجودة من أجل الحفاظ على الصحة ستتعلق بمدى وجود متغيرات وعوامل يطلق عليها موارد الحفاظ على الصحة أو عوامل المقاومة ومن خلال الدراسات التي أجراها انتنوفسكي على أشخاص أصحاء نفسياً صاغ نظريته حول الشعور بالتماسك.

2. **تعريف الشعور بالتماسك النفسي** Coherence: state of sticking together; reasonable , connection Sense of coherence

معجم المعاني [1] (. اِقْتِران - اِرْتِباط , تَرَابُط.

. **تماسكَ:** يتماسك، تماسُكًا، فهو مُتماسك: تماسكتِ الأشياءُ ترابطت أجزاؤها بعضها ببعض، قويت واشتدّت ومسك بعضُها بعضًا " بنيان متماسك الأجزاء.

.**تَمَاسُكُ:** اِلْتِصاق , اِلْتِحام , تَرَابُط , تَسَاوُق , التَّمَاسُكُ: تَرَابُط أجزاءِ الشيءِ حسِّيًّا أو معنويًّا، ومنه: التماسك الاجتماعي، وهو ترابط أجزاءِ المجتمع الواحد.(المعجم الوسيط)

. أما في معجم علم النفس والتربية فيعرف بأنه " تكوين وحدة ترتبط أجزاؤها ارتباطا عضويا لا تنافر بينها. [2]

. ويعرف في علم النفس بأنه " توحيد الإحساسات المتفرقة في هيئة كلية".

ويعني التماسك الإرتباط أو الترابط أو الإتساق، وكلما كانت مشاعر التماسك أكثر وضوحاً يفترض أن يكون الإنسان أكثر صحة أو يشفى بسرعة أكبر ويبقى كذلك.

ويعرف أنتونوفسكي مشاعر التماسك كالتالي:

" إنه عبارة عن توجه نحو الحياة يعبر عن المقدار الذي يمتلك فيه الفرد الشعور الملح والدائم والدينامي في الوقت نفسه بالثقة بالتنبؤ بعالم خبراته الداخلية والخارجية، وبأن هناك احتمال مرتفع بأن تتطور الفرص بالشكل المنطقي الذي يتوقعه الإنسان".وبإستخدامه لصفة الدينامية يشير إلى أن هذا **التوجه نحو الحياة** يكون موجهاً باستمرار بخبرات حياتية جديدة ويتأثر بها، ومن جهته يؤثر مدى وضوح أو بروز مشاعر التماسك على نوعية خبرات الحياة، وهذا يؤدي إلى أن خبرات الحياة تؤكد أو تبرهن الاتجاه وبهذا يصبح هذا الاتجاه ثابتاً ودائماً.

ويمكن تعريف هذا المفهوم " بأنه شعور من الثقة في القدرة على التنبؤ بالبيئة، والشعور بأن الأمور ستسير على أفضل ما يكون، ويشير أنتنوفسكي أن مفهوم التماسك في بعض الثقافات يكون مماثلا لمفهوم "الشعور بالسيطرة ". وهناك عدد من الموارد التي تعمل على تعزيز الشعور بالتماسك: مثل المواردالمادية والمعرفية والعاطفية والدعم الاجتماعي والمادي، والقيم والمواقف والثقافة والانتماء ". أما شدة مشاعر التماسك فهي مستقلة عن الظروف القائمة أو الموقف أو عن الدور الذي يقوم به الفرد أو الذي على الفرد القيام به، ومن هنا يطلق أنتونوفسكي على هذا الاتجاه تسمية التوجه الاستعدادي أيضاً (وهو عبارة عن سمة دائمة إلى حد ما)، غير أنه لا يشكل نمطاً خاصاً من أنماط الشخصية.

كما يرى كذلك أن الشعور بالتماسك هو توجه أساسي وعام للفرد معرفيا وعاطفيا في مواجهة العالم المحيط به، وهو شعور بالثقة المطلقة والمتينة والثابتة، وإدراك الفرد بأن التغير في الأحداث الداخلية أو الخارجية يمكن ضبطها والتحكم بها وبذلك استخدام المصادر المتاحة للحفاظ على الصحة النفسية والجسدية كما يشير كيوري (Kaori2010) " بأنه مفهوم يستند إلى نظرية المنشأ الصحي salutogenesis وهو يفسر لنا لماذا يحافظ الناس في المواقف العصيبة على صحتهم ولهم القدرة حتى على النمو والازدهار، إذ من حيث الفكرة هي القدرة على التأقلم مع الضغوط أو القدرة على الحفاظ على الصحة ". [3] كما يرى كنسولي (Consoli1993)" بأنه توجه عام للتفكير متمركز حول شعور ثابت ودينامي بالثقة بالنفس

---

[1] قاموس المعاني متوافر على الموقع:
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&word=coherence&lang_name=English&type_word=0&dspl=0

[2] مجمع اللغة العربية ، (1984). **معجم علم النفس والتربية**. جمهورية مصر العربية الجزء الاول: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ،ص28.

[3] Kaori, N. (2010). ***Sense of coherence in adolescents with congenital cardiac disease*** .***Cardiology in the Young***, 20, Cambridge University Press, pp 538–546.

والذي يسمح للشخص بفهم وضبط المثيرات القادمة من المحيط الخارجي أو الداخلي من أجل المواجهة والتصدي للمواقف الضاغطة.[1] في حين يرى ناجا روبرت وآخرون (Nadja Robert& al2006) بأن الشعور بالتماسك " يمثل بعدا هاما في النماذج الكلاسيكية لعلم نفس الصحة التي تبحث في العوامل التي تسمح للفرد بالتمتع بالصحة الجيدة عندما يكون تحت طائلة الضغط، وليس في العوامل التي تجعل الفرد هشا (Vulnerable)، إذ يرى بأنه "توجه عام يرتكز على شعور ثابت بالثقة بالنفس ولكنه ديناميكي يساهم في فهم وضبط وإستدخال الأحداث والمواقف الداخلية والخارجية بعقلانية ".[2]

مما سبق نخلص الى ان مشاعر التماسك إذا تمثل بالنسبة لنموذج المنشأ الصحي الإجابة عن الكيفية التي تنشأ بها الصحة وكيفية الحفاظ عليها." أما بعض الباحثين يرون أن الإحساس بالتماسك يعتبر نوع من الميل التفاؤلي اتجاه الأشياء الضاغطة وغير القابلة للضبط، ونوع من الثقة بوجود إمكانات للمواجهة. كما ويتضمن هذا المفهوم الأمور التالية":

1- التوقع التفاؤلي بأن أمور الحياة ستكون منتظمة وشفافة وقابلة للضبط والفهم.

2- الثقة بأنه سيتم السيطرة على الأحداث الحياتية المستقبلية من خلال الجهود الذاتية أو من خلال الدعم والمساندة الخارجية.

3- القناعة الفردية المتمثلة بأن الأحداث المستقبلية عبارة عن مطالب أو مهمات ستطرح على الفرد وأن الأمر يستحق أن يبذل الإنسان في سبيلها ويضحي من أجلها.

4- قدرة عالية من التكيف مع عالم مليء بالعوامل الضاغطة، أو بالعوامل المسببة للإجهاد التي لا يمكن تجنبها.[3]

تعقيب: من خلال ما تم عرضه يتضح جليا أن مفهوم التماسك النفسي يعتبر محل اتفاق عند جل الباحثين بأنه خاصية نفسية تعمل على وقاية الأفراد من الإصابة بالإضطراب النفسي عندما يكون تحت طائلة الضغط، إذ تسمح للفرد بالتقييم الإيجابي والمواجهة الفعالة للمواقف المهددة مما يجعل الفرد يحافظ على صحته النفسية والجسدية.

3. أبعاد الشعور بالتماسك النفسي: يرى أنتونوفسكي أن هذا الاتجاه يتألف من ثلاث مركبات وهي:

1. مشاعر الوضوح Sense of comprehensibility: وتعني توقعات أو مهارة الفرد في التمكن من تمثل المثيرات أو المنبهات حتى غير المعروفة له كمعلومات متماسكة ومنظمة وليس مثيرات مشوشة وعشوائية وتعسفية وغير واضحة، إذاً فمشاعر الوضوح تعني نمطاً معرفيا من التمثل. وهوالإعتقاد بأن الأشياء تحدث بشكل منظم وبطريقة يمكن التنبؤ بها، وكذلك الشعور أنه يمكن للفرد أن يفهم الأحداث في حياته، والتنبؤ بعقلانية بما سيحدث في المستقبل.

-2 **مشاعر الطواعية (القابلية للتذليل)** Sense of manageability: ويصف هذا المركب قناعات الفرد بأن الصعوبات قابلة للحل، ويطلق أنتونوفسكي على هذا المركب تسمية **الثقة الأداتية** أيضاً ويعرفها بأنها المقدار الذي يدرك فيه الإنسان أنه يمتلك فيه الإحتياطات أو الموارد الملائمة من أجل مواجهة المتطلبات.[4] ويركز أنتونوفسكي هنا على أن الأمر لا يتعلق بإمتلاك الموارد والكفاءات الخاصة فحسب وإنما الإعتقاد بأن الآخرين يمكن أن يقدموا دعما. والإنسان الذي يعوزه هذا الإعتقاد يشبه تعيس الحظ الذي يشعر دائماً بأنه واقع تحت رحمة أحداث تعيسة ومرعبة دون أن يستطيع القيام بأي شيء إتجاهها، ويعتبرأنتونوفسكي مشاعر الطواعية كنمط من التمثل الانفعالي- المعرفي. بمعنى الاعتقاد بأن

[1] Jolly, A. (2002). ***stress et traumatisme -Approche psychologique de l'expérience d'enseignants victimes de violence*** – thèse de doctorat Université de Reinsp78. www.anne-jolly.com/publications/these/theseannejolly.pdfen

[2] Robert , N & Vincent , J.(2006). ***devloppment d'un questionnaire oriente bien être***:pour un dialogue renforcée , Medcine du travail , Ressources humaines, laboratoire gestion du la sucurité , Institue national de recherche et de sécurité. p.26 en http//www.travail

[3] رضوان ، سامر جميل.(2000) **الصحة النفسية** ، عمان، الأردن: دار المسيرة ، متوافر على الموقع http://www.arabpsynet.com/Books/Samer.B1.htm

[4] Antonovsky, A.(1979) ***Health, Stress, and Coping: New Perspectives on Mental and Physical Wellbeing***. San Francisco: Jossey-Bass Publishers; P 35,

لديك المهارات أو القدرة ، وكذا الدعم أوالعون، أو الموارد اللازمة لمواجهة المواقف، وأن هذه الأحداث قابلة للتحكم فيها وأنها تحت أو ضمن السيطرة اوالتحكم.

3- **مشاعر المعنى** Sense of meaningfulness: ويصف هذا البعد "المقدار الذي يشعر فيه الإنسان إنفعالياً بالحياة على أنها ذات معنى، بحيث أن بعض المشكلات والمتطلبات التي تواجه الإنسان تستحق أن يسخر من أجلها الطاقة وأن يبذل في سبيلها وأن يشعر أنه من واجبه الإلتزام بها وبأنها تحديات مرحب بها أكثر من كونها تحديات مزعجة يرغب الإنسان بالتخلص منها.[1] بمعنى الإعتقاد بأن الأشياء في الحياة هي مثيرة للإهتمام ومصدرا للرضا، وأن الأمر حقا يستحق كل هذا العناء، وأن هناك سبب وجيه للاهتمام بها.[2]

" وفي تعريفه للشعور بالتماسك النفسي يرى انتونوفسكي ان مشاعر الوضوح هي المكون المعرفي، فيما يعتبر مشاعر المرونة والطواعية بأنها المكون المادي أو الوسيليInstrumental، أما المكون الثالث فيعتبر المكون الدافعي".[3]

ويعتبر أنتونوفسكي المركب الدافعي بأنه أهم المركبات، فبدون خبرة المعنى وبدون التوقعات الإيجابية من الحياة لا تنجم قيمة عالية لمشاعر التماسك ككل على الرغم من الدرجة العالية من وضوح المركبين الآخرين، فالإنسان الذي لا يعيش خبرة المعنى سوف يشعر أن الحياة مرهقة جداً في جميع المجالات وسوف يشعر بأن كل مهمة أخرى مطروحة عليه هي ضغط إضافي او زائد.ويتضح التفريق بين المكونات الثلاثة من خلال التعريف الثاني التالي لمشاعر التماسك:

" عبارة عن توجه عام يعبر عن المقدار الذي يمتلك فيه شخص ما الشعور الملح والدائم والدينامي بالثقة بأن:

<u>أولا:</u> المتطلبات القادمة من العالم الداخلي والخارجي جزء من مجرى الحياة ويمكن استيعابها وتمثلها وتفسيرها.

<u>و ثانياً:</u> الموارد اللازمة لمواجه هذه المتطلبات متوافرة وكافية.

<u>وثالثاً:</u> هذه المتطلبات عبارة عن تحديات تستحق الإستثمار فيها والإلتزام بها"[4]

4. خصائص الأفراد مرتفعي الشعور المتماسك: يقود الشعور الواضح بشدة التماسك إلى قدرة الفرد على الاستجابة للمتطلبات بمرونة، حيث تنشط الموارد أو الاحتياطات المتناسبة مع الموقف الخاص، بالمقابل فإن الإنسان الذي يمتلك درجة قليلة من مشاعر التماسك سوف يستجيب بجمود لأنه لا يمتلك إلا القليل من الموارد لمواجهة المواقف أو أنه يدرك القليل منها.وتؤثر مشاعر التماسك بوصفها مبدأ توجيه مرن يقوم بتحفيز إستخدام أنماط تمثل مختلفة (كإستراتيجيات التعامل Coping strategies) في سياق المتطلبات، "إذ يختار الشخص الذي يمتلك مشاعر قوية من التماسك ذلك النوع من استراتيجيات المواجهة التي تبدو له مناسبة أكثر من غيرها من أجل تجنب المُوقف الضاغط الذي يواجهه" [5]

انطلاقا من هذه الخصائص، فالأفراد الذين يملكون شعور مرتفعا بالتماسك هم أكثر قدرة على تبني سلوكيات ملائمة للتكيف مع المواقف الجديدة والمفاجئة في سياق النمو، كما لديهم القدرة على الاختيار والتنويع في نماذج الاستجابة لها، كما أن درجة أو مستوى التماسك يؤثر على قدرة الفرد في استخدامه للمصادر المتاحة لكي يحتفظ بصحته ويحافظ على شعوره بالوجود الأفضل".(Bien être)[6]. وفي بعض الدراسات مفهوم الشعور بالتماسك يماثل أو يصبح مشابها لمفهوم الإحساس بالتحكم أو الضبط، ويشير كذلك أنتونوفسكي بأن مفهوم الضبط يعكس إمكانية استخدام المصادر المتاحة من

---

[1] ,36) Antonovsky, A.(1979) ipid ,P36.

[2] Olle Sǫderhamn &Ulrika Sǫderhamn(ny) ***Sense of coherence and health among home-dwelling older people*** British Journal of Community Nursing Vol 15, No8, pp. 376. 380.

[3] Kleep, O.M. , Mastekaasa, A., Tom, S. , Sandandger , I. , Kleiner ,R. (2007): ***Structure analysis of Antonovsky's sense coherence from an epidemiological mental health survey with a brief nine-item sense of coherence scale*** . International Journal of Methods in Psychiatric Research 16(1): 11–22،P12 Published online in Wiley InterScience.www.interscience.wiley.com

[4] Antonovsky, (1979),ipid ,P12.

[5] Antonovsky,(1979),ipid ,p130,

[6] www.pronotionsante.ch/f/knouhow/glossar/default.as-p

أجل مواجهة المطالب المختلفة، كما أنه يعكس القدرة على مقاومة الضغط، ويتفق في هذا مع باندورا الذي اكتشف مفهوم فاعلية الذات والتي يرى بأنها الاعتقاد في القدرة على التحكم في البيئة وكذا الثقة في النفس للقدرة على التعامل مع الضغوط (القدرة على التأثيرات الضاغطة والمقلقة)[1].والأفراد الذين يحصلون على درجات مرتفعة على الأبعاد الثلاثة في مقياس التماسك النفسي لانتنوفسكي يعتبرون مرتفعي الشعور بالتماسك، وهم يرون العالم أكثر تماسكا، ويواجهون بتحدي الضغوط، كما أن مثل هؤلاء الأفراد يصنفون بأنهم أكثر صحة على متصل الصحة/ المرض.

العديد من الدراسات توصلت كذلك الى أن الشعور القوي بالتماسك النفسي إرتبط بالإستخدام الأفضل للموارد المتاحة لدى الأفراد، كما يعتبرون أكثر تكيفا وأكثر جلدا(Resilient).

(Lundquist, 1995& Johansson et al 1998& Poppius et al1999)، وعلى الرغم أن الجلد (Resilience) في الواقع لم يعرف كمهارة للتكيف الشخصي مثل التماسك النفسي الا أنه في واقع الأمر هي تقيس قدرة النظم الأسرية والإجتماعية على التعامل الأفضل مع الضغط.[2] إن الشعور بالتماسك النفسي لا يعتبر استراتيجية للمواجهة في حد ذاتها، لكن الفرد الذي يملك شعورا قويا بالتماسك من المحتمل أن يكون أكثر إستخداما للإستراتيجيات التوافقية المناسبة لمواجهة بعض خصوصيات المواقف المحددة. أما أولئك الذين يسجلون إنخفاضا في جميع أبعاد مقياس الشعور بالتماسك النفسي، يعتبرون منخفضي التماسك النفسي، وهم ينظرون إلى العالم بأنه غير متماسك، ويشعرون بأنهم ليس لهم القدرة على تسييرالتحديات التي تفرضها الضغوط. كما أكد انتنوفسكي أيضا على أن الشعور بالمعنى هو عنصر أساسي في الشعور بالتماسك النفسي إذ يعتبر المركب الدافعي، وبالتالي فالفرد ذو شعور عال بالوضوح وشعور عال بالطواعية أو التذليل، لكن يفتقر الى الشعور بالمعنى سيكون لديه ضعف عام في شعوره بالتماسك وبالتالي تنخفض قدرته على مواجهة التأثيرات الداخلية والخارجية أو الضغوط "[3] وقد توصلت العديد من الدراسات " ان المستوى المرتفع من الشعور بالتماسك النفسي يرتبط إيجابيا مع الصحة الجيدة ،وهذا ملاحظ لدى المسنين، فعلى سبيل المثال في دراسة أجريت في السويد لدى عينة مكونة من 385 مسن بمتوسط عمري قدره 84،6 سنة، وجد ان الأفراد مرتفعي الشعور بالتماسك هم أكثر صحة من خلال تقاريرهم الذاتية، وأقل تعرضا للمشكلات الصحية، وأكثر نشاطا بدنيا، وأكثر رضا عن المساندة الاجتماعية المقدمة لهم مقارنة بمنخفضي الشعور بالتماسك. وفي دراسة أخرى في كندا وجد الباحثون أن الشعور بالتماسك إرتبط ايجابيا مع الصحة المدركة وحالة الصحة لدى عينة من الأفراد بتوسط عمري قدره 65 سنة فأكثر. كما توصل شيدروأخرون (Schneider et al 2000) في دراسة أجريت بألمانيا أن الشعور بالتماسك إرتبط بقوة وايجابية مع الصحة لدى عينة من المرضى المسنين ".[4] إن العلاقة بين الشعور بالتماسك والسلوكات الصحية الإيجابية تجد دعما من طرف العديد من الباحثين أمثال (Frenz,Carey & Jorgensen,1993) ويشيرون أن الأفراد مرتفعي الشعور بالتماسك أكثر إنخراطا في السلوكيات المعززة للصحة مثل ممارسة التمارين الرياضية، ومنخفضي الشعور بالتماسك ينخرطون في السلوكيات المضرة بالصحة كالتدخين والشرب... الخ."[5]

"كماأن الأشخاص الذين يتمتعون بمشاعر غنية من التماسك يختارون استراتيجيات فاعلة ومناسبة من أجل مواجهة ضغوط معينة والتغلب عليها، ويشعرون أن المهمات الملقاة على عاتقهم أو التي يواجهونها بأنها مهمات حافزة أكثر من كونها مرهقة ومتعبة.

[1] www.aifref.vpam.ca-Actesdu8[em]congrés de l'AIFREF

[2] Kaori, (2010)ipid, p 2003

[3] Kleep ,(2007),ipid , p 12

[4] Öztekin , C & Tezer, E.(2009) ***the role of sense of coherance and fysical activity in positive and negative affect of Turkis;*** review adolescence , Vol. 44, No. 174, Libra Publishers, , San Diego, pp 422 ; 432,P421

[5] Öztekin , C & Tezer, E.(2009). P422

ويرتبط ارتفاع مشاعر التماسك (بالإحساس الذاتي) بالصحة الجسدية والنفسية الجيدة، وبإرتفاع في نوعية الحياة والرضا عنها وبالدعم الإجتماعي الجيد إلى حد ما بسلوك أقرب لتجنب المخاطر، وعلى العكس من ذلك فإنخفاض مشاعر التماسك يعد إشارة خطر أو إنذار للاضطرابات النفسية والجسدية والانتحار.

رابعا: الآلية التي يعمل بها البناء المتماسك في حفظ الصحة النفسية والجسدية:يعتبر تعريف الضواغط Stressors من إحدى المشكلات في أبحاث الإجهاد أو الضغط، فالضواغط عبارة عن كل المثيرات والمنبهات الموجودة في بيئة الفرد الداخلية والخارجية، أي أنه لا يمكن التعرف إليها دائماً إلا من خلال تأثيراتها ولا يمكن التنبؤ بها. وقد حاول أنتونوفسكي حل هذه المشكلة، وذلك من خلال إدخاله عنصراً جديداً إلى النموذج......، فلقد افترض أن الضواغط تقود في البداية إلى إحداث حالة من التوتر الفيزيولوجي فقط (أي تنشيط فيزيونفسي) والذي يمكن عزوه أن الأفراد لا يعرفون الكيفية التي سيستجيبون بها في موقف معين.

ويعرف أنتونوفسكي الضواغط بأنها "مطلب قادم من الداخل أو الخارج يقود إلى اختلال توازن العضوية ويتطلب تصرفاً غير آلي وغير متوفر بشكل مباشر ومستهلكاً للطاقة" [1]

ويرى أنتونوفسكي أن المهمة المركزية للعضوية هي مواجهة حالات التوتر، فإذا ما أمكن مواجهة التوتر فسوف يكون لذلك تأثيراً محافظاً على الصحة أو منمياً لها، وإذا ما أخفقت المواجهة ينشأ عندئذ الضغط النفسي وعواقبه. وبما أن مواجهة الضغط لا يمكن أن ينجح دائماً فتعتبر نواتج وتاثيرات الضغط ظواهر منتشرة بين الأفراد. وهنا ليس لتأثيرات الضغط الناشئة بالضرورة عواقب سلبية، فالضغوط يمكن أن يكون لها تأثيراً حيادياً أو حتى منمياً للصحة، ولا تقود تأثيرات الضغط إلى ضعف الصحة الجسدية إلا في وجود مسببات المرض أو انخفاض الموراد الصحية ووجود مناطق الضعف الجسدية.

لذلك توصل انتونوفسكي الى ما اطلق عليه "مشاعر التماسك" كمورد صحي للحفاظ على الصحة النفسية والجسدية، فمن جهة تؤثر مشاعر التماسك من خلال أنها تمكن الفرد من تقييم غالبية المثيرات على أنها حيادية في مقابل آخر يمتلك مشاعر تماسك ضعيفة من تقييم غالبية المثيرات على أنها حالات توتر (ما يسمى التقييم الأولي). ولكن عندما يقوم شخص يمتلك مشاعر عالية من التماسك ما بتقييم مثير ما على أنه ضاغط فإنه يمكنه عندئذ التفريق بين فيما إذا كان الموقف الضاغط مهدداً أم ملائماً أو غير مهم (ما يسمى بالتقييم الأولي الثاني)، ويعني التقييم ملائم أو غير مهم أنه قد تم إدراك الضغط، غيرأنه في الوقت نفسه يفترض الفرد أن التوتر سوف يتوقف ثانية دون الحاجة إلى تنشيط الموارد أو الاحتياطات، وهنا تتم إعادة تعريف الموقف الضاغط الذي أثار الضغط بأنه "غير مهدد". وحتى عندما يتم تحديد الموقف الضاغط المسبب للتوتر بأنه محتمل التهديد فإن الشخص الذي يمتلك درجة عالية من التماسك سوف لن يشعر بأنه مُهَدَد بالفعل، فثقته الأساسية بأنه ستتم مواجهة الموقف تحميه، بالإضافة إلى ذلك يذهب أنتونوفسكي من أن الناس الذين يمتلكون درجة عالية من التماسك يستجيبون للمواقف المهددة بمشاعر أقرب لأن تكون متناسبة مع الموقف، أما الأشخاص الذين يمتلكون مشاعر ضعيفة من التماسك يكونون أقرب لأن يستجيبوا بإنفعالات قاصرة صعبة التنظيم (على نحو الحنق الأعمى). حيث يصبحون غير قادرين على التصرف لأنه تعوزهم الثقة في قابلية المشكلة للتذليل (ما يسمى التقييم الأولي الثالث). [2]ويرى باحثون آخرون أنه حتى لو قام الأفراد بتقييم وتقدير الضغوط بأنها تشكل لهم ضغطا بالفعل إلا أن سماتهم الشخصية تظل تعمل كواق من تأثير الضغوط عن طريق تسهيل إختيار أساليب المواجهة التوافقية أو عن طريق كف السلوك غير التوافقي، فالأفراد ذووالبناء المتماسك يميلون إلى استخدام أسلوب المواجهة التحويلي، وفيه يقومون بتغيير الأحداث التي يمكن أن تولد ضغوطا إلى فرص نمو، لذلك نجدهم يتوافقون مع الأحداث الضاغطة بطريقة متفائلة

---

[1] Antonovsky, A. (1987). ***Unravelling the Mystery of Health. How People Manage Stress and Stay Well***. San Fransisco, CA: Jossey-Bass Publishers ;P 72.

[2] رضوان ،(دس)، مرجع سبق ذكره.

وفعالة. في حين يعتمد الأفراد ذوو الشعوربالتماسك المنخفض إلى أسلوب المواجهة التراجعي أو الذي يتضمن نكوصا وفيه يقومون بالإبتعاد أو تجنب المواقف التي يمكن أن تولد ضغطا. [1]

يتضح مما سبق أن الشعور بالتماسك ينشئ جدار صد ودفاع نفسي للفرد يعينه على التكيف البناء مع أحداث الحياة الضاغطة والمؤلمة وتخلق نمطا من الشخصية شديدة الإحتمال تستطيع أن تقاوم الضغوط وتخفف من أثارها السلبية ليصل إلى مرحلة التوافق، وينظر إلى الحاضر والمستقبل بنظرة ملؤها الأمل والتفاؤل وتخلو حياته من القلق والإكتئاب.

خاتمة: مما لا ريب فيه أن الأحداث الضاغطة في هذا العصر غدت تؤثر على البناء النفسي لدى الفرد وجعلته يعاني الضيق والإحباط والاكتئاب والقلق وغيرها من الإنفعالات السلبية الأخرى، من هنا فقد توصلت نتائج الدراسات أن تمتع الافراد بالخصائص النفسية الايجابية كالتماسك النفسي -كما تم توضيحه في متن المقال- يساعدهم على إدراك المواقف الضاغطة على أنها أقل تهديدا ،وبأن لديهم القدرة على ضبطها كما أنه بإمكانهم الإستمرار في أنشطتهم بإلتزام حتى الوصول إلى حالة من التوافق النفسي والجسدي ،إذ يعمل من خلال أبعاده المتمثلة في مشاعر كل من الوضوح والطواعية ومشاعر المعنى في التقييم الايجابي للمواقف وبذلك التمثل المعرفي والانفعالي لها وبأنها ذات معنى وانها قابلة للتحكم والضبط وانها واضحة وغير غامضة وبأنها ليست مهددة او خطرة، مما يترتب عنه استخدام الاستراتيجيات الإيجابية للمواجهة، وهذا ما يجعل وقع الأحداث على الفرد أقل خطرا وتهديدا مما يقوده في النهاية الى الشعور بالصحة النفسية والجسدية.

[1] الرفاعي، عزة (2003): **الصلابة النفسية كمتغير وسيط بين إدراك أحداث الحياة الضاغطة وأساليب مواجهتها** ،رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة: كلية الآداب ، جامعة حلوان ص،53.

التوجيه المهني والتنمية المستدامة في المجتمع: أيّ علاقة وأيّ استفادة؟

د. لونـــيس علي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة سطيف2

الملخص:يعتبر التوجيه بشكل عام والمهني بشكل خاص عملية أساسية وهامة في تحقيق مجموعة الأهداف المسطرة سواء أكان على مستوى المؤسسات والمنظمات او على مستوى المجتمعات كإطار شامل.

أن عملية التوجيه المهني القائمة على الأسس العلمية، المنطلقات الفكرية والفلسفية الصحيحة، تمكن من وضع وصياغة استراتيجية فعالة في تحريك دواليك التنمية وعناصرها بمختلف أنواعها المحلية والمستدامة لتتماشى مع عملية تحقيق إشباع مجموعة الحاجات، الرغبات الخاصة بالفرد وبالمجتمع ككل.

من هذا المنطلق سيتم توضيح العلاقة وطبيعتها بين التوجيه المهني وعملية تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع والوقوف على طبيعة الاستفادة من هذه العلاقة ومدى تأثيرها الإيجابي في مختلف العمليات الأخرى (السيكولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية) التي من شانها تحقيق رفاهية الحياة اليومية للفرد داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التوجيه المهني – التنمية المستدامة

Abstract:The Vocational guidance is considered to be a very important and essential process in achieving of the objectives whether at the level of institutions., organizations and societies. Also, professional guidance based on scientific , intellectual , philosophical support. ensures the development and formulation of an effective strategy to achieve the satisfaction of the needs of individuals and society.

So, from this point it will be well to clarify the nature of the relationship between career guidance and the process of achieving sustainable development in society and the benefit of positive impact in various other processes (psychological, social, economic, Political) that would achieve the well-being of the individual's daily life within the community.

Keywords: career guidance - Sustainable development

مقـدمة: يعتبر المجتمع الإطار الفعلي الذي يمكن للأفراد أن يشبعوا حاجاتهم ورغباتهم بمستويات متفاوتة، هذا ما من شانه أن يحقق ذاك التوازن النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي، من هذا المنطلق، يعمل الأفراد من اجل هذا على اعتماد عديد الطرق والوسائل للوصول بهذا الإشباع إلى أعلى مستويات التوقع والجودة بناء على عدد من الممارسات اليومية والتي قد تكون في كثير من الأحيان وأمام عديد المواقف غير مهيأة وغير قادرة على ضمان استمرارية فعاليتها، هذا ما سيؤثر على مختلف العمليات والجوانب الأخرى في شخصيهم وفي بناء تصوراتهم المستقبلية لمختلف قراراتهم الخاصة والمهنية.

لذلك فانه من الضروري جدا أن يبحث هؤلاء الأفراد على آليات، استراتيجيات فعالة لإعادة توجيه مسار الخطأ الذي ارتكبوه والعمل على تصحيحه، ضبطه. و لعل من أهم هذه الآليات نجد عملية التوجيه المهني التي تعمل فعلا على توجيه هؤلاء الأفراد بشكل يتماشى مع مختلف قدراتهم واستعداداتهم، ميولهم ومع ما تتطلبه المهنة أو الوظيفة التي يشغلونها في إطار التناسق والتكامل ليكون لهم أداء وظيفي قادر وكاف لتحقيق مختلف أشكال التنمية المرغوب فيه في المجتمع.

أولا: التوجيه المهني

1-مفهوم التوجيه المهني: لقد ظهر الاهتمام بالتوجيه المهني بداية من طرف فرانك بارسنوز 1988 من خلال كتابه (اختيار المهنة) والذي حاول أن يقدم أهم الخطوات والمراحل التي يجب اعتمادها عند اختيار وظيفة أو عمل ما (البلوشي، محمد علي عبدالله، 2008) إن عملية التوجيه المهني عملية أساسية لها تأثير واضح وبارز في بناء شخصية الفرد ونموها السيكولوجي، الاجتماعي والمهني. كما أنها تساعد على تحقيق عديد المنافع ذات البعد الاجتماعي، الاقتصادي، التنموي في مختلف مجالات الحياة. ويعتبر من جهة أخرى سوء استعمال عملية التوجيه المهني نافذة من شانها أن تؤثر على الشخصية الفردية والجماعية سواء تعلق الأمر بالجانب النفسي أو الفيزيولوجي (العريني، سارة إبراهيم.2006) . وفي هذا الإطار فان

اعتماد وتطبيق القول المتمثل في: الرجل المناسب في المكان المناسب يعمل دون شك أن ترسيخ الموازنة مع منا يمتلكه الفرد من قدرات، استعدادات وميول وما يتطلبه منصب العمل أو الوظيفة المعروضة المراد شغلها

2-تعريف التوجيه المهني: هناك تعاريف عديدة ومتنوعة يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:

– **التوجيه المهني هو:** "عملية إنسانية تتضمن مجموعة من الخدمات التي تقدم للأفراد لمساعدتهم على فهم أنفسهم وإدراك المشكلات التي تواجههم بما يؤدي إلى التوافق بينهم وبين البيئة التي يعيشون فيها للوصول إلى نمو متكامل في شخصيتهم "(الحراحشة، سالم حمود، 2006)

– **هو:** " عملية مساعدة الأفراد بتزويدهم بالمعلومات والبيانات التي تساعدهم وتهيأ لهم فرص النجاح على الصعيد المهني وذلك ليساعدهم في التوافق المهني والوصول إلى أعلى مستويات التوافق المهني للوصول لسعادة الفرد وسعادة المجتمع ككل" (الداهري، صالح حسن2005).

– **هو:**"عملية تساعد الفرد على اختيار مهنة تتحقق مع قدراته وميوله، أي مساعدة الفرد على اتخاذ قرار لاختيار مستقبله المهني فيؤدي به إلى التكيف معه وشعوره بالرضا عنه "(أبو عباه، صالح ونيازي، عبد المجي 2001)

– **التوجيه المهني** حسب توماس وباج هو: " تصميم قدرات الفرد واستعداداته وإتباعها بالنضج في ربطها بفعالية بالتعليم المناسب وبالتدريب وبالمهنة والوظيفة طويلة الأمد" (Page G. T. & Thomas J. B. 1977)

– **التوجيه المهني حسب hills** هو: " التوجيه الذي يعنى بمحاولة موافقة وملائمة الفرد بالعمل والوظيفة المناسبة Hills P. J. (1982))"

3- **خصائص التوجيه المهني**: يمكن تحديد الخصائص الهامة للتوجيه المهني فيما يلي:

1- أن عملية التوجيه المهني تقوم في أساسها على العمل لتقديم البيانات والمعلومات الضرورية وتقوم أيضا لتنمية الشعور بتحمل المسؤولية لدى الأفراد والحرية في اتخاذ القرارات بشكل مناسب

2- أن عملية التوجيه المهني تتصف بطابع الشمولية والكلية بالنسبة للفرد ويمكن أن تشمل عددا كبيرا من المجالات في البيئة التي يتواجد بها الفرد

3- أن عملية التوجيه المهني يمكن أن تتم بشكل منفرد" الفرد وحده" أو بشكل جماعي " الجماعة " فيما يخص الوظائف والمهن المطلوب التوجيه لها (الحراحشة، سالم حمود، مرجع سابق).

4- أن عملية التوجيه المهني تستند على العمل على تعريف الفرد بما هو موجود في محيطه المهني من وظائف، أعمال ومهن وما مدى حاجة وطلبات المجتمع لها من خلال التخصصات والمهن ذات التناول المادي والسوسيولوجي، بالإضافة إلى العمل على تقديم المساعدة الضرورية لاتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة لقدراته وميوله من جهة ومتطلبات هذه المهنة من جهة أخرى لتحقيق أداء ورضا وظيفيين متميزين (البلوشي، راشد غريب محمد.2007) .

4- أهداف التوجيه المهني: لعملية التوجيه المهني عديد الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- يهدف إلى تحديد وضبط الأهداف المهنية للفرد بشكل عام وفي مختلف مجالات الحياة: السيكولوجية، الاجتماعية، المهنية...الخ. بغية تحقيق التوافق، الانسجام والتوازن بين متطلبات المنصب وقدرات هذا الفرد

- يهدف إلى تقديم اكبر حجم من المعلومات والبيانات الكافية حول الوظيفة أو العمل تماشيا مع التطور الحاصل في المجال التكنولوجي والعلمي

- يهدف إلى تقديم هوية وماهية مختلف الوظائف، المهن والأعمال وما يقابلها من قدرات نفسية وفيزيولوجية وعقلية لتمكين الفرد من الاختيار الأنسب للوظيفة التي يرغب شغلها

- يهدف إلى تدريب الأفراد لأداء أعمالهم ووظائفهم التي تم اختيارها والعمل على مرافقتهم لضمان جودة أدائهم الوظيفي في البيئة المهنية

- يهدف إلى ضبط وتقييد مختلف ميول الإفراد ومختلف قدراتهم لتواكب دقة موضوعية ودافعية قراراتهم المهنية وهذا ما يعزز فرص نجاحهم في ضمان مستقبل مهني طموح وهادف (Schmidt, J.J 1999)

5-مراحل عملية التوجيه المهني: إن عملية التوجيه المهني أساسا قائمة عدد من المراحل يمكن ذكر البعض منها:

1- **الاستعداد والقدرة**: وتفسر القدرة في تلك القوة الفعلية للإنجاز الخاص بالعمل أو المهنة والتي لا يمكن لأي فرد بلوغها دون أن يعتمد على تلك البرامج والخطط التدريبية، أما الاستعداد فيشمل قدرة هذا الفرد عند تعلمه لإنجاز وظيفة محددة أو عمل ما في ظل تهيئة مختلف الظروف اللازمة لذلك. (المشعان، عويد سلطان(.1993

2- **الميل**: والذي يعتبر مؤشر هام، قاعدي لنجاح الفرد غفي يعمله، يعمل على تقديم معلومات وبيانات إضافية تتعلق بالفرد العامل ، لعل هذا ما يعزز عملية تحقيق التوافق والتكيف المهنيين في البيئة المهنية نتيجة الانسجام والتكامل الحاصل بين خصائص الفرد وميولا ته مع الوظيفة أو العمل. (المعشني، أحمد علي..2006)

3- **القــيم**: من المعروف إن القيم هي تلك الأحكام التي يصدرها الأفراد على موضوع معين أو مهنة محددة تعمل بالأساس على الاختيار الأنسب والمقبول اجتماعيا، عقائديا لاتجاه مسار سلوك الأفراد داخل المجتمعات باعتبارها إطار قائم على تلك المبادئ أو الأسس، الروائز المتعارف عليها اجتماعيا (المعشني، احمد علي: مرجع سابق)

4- **الشخصية**: انطلاقا من أن شخصية الفرد هي ذاك الكل المركب من الاستعدادات، الدوافع الاستعدادات، الذاكرة التفاعل الدائم ، الدينامكي والإيجابي بين مختلف الجوانب السيكولوجية والفيزيولوجية للفرد فان عملية تقييمها وتشخيصها في ظل مختلف المعارف المتنوعة المتعلقة بدافعية الفرد العامل يعمل دون شك على تسهيل عملية الاختيار الصحيح للوظيفة أو العمل الذي يرغب فيه في ظل التعامل الموضوعي المطلوب

- **تاريخ الوظيفة**: والذي نصد به تلك المعلومات والبيانات والتوضيحات والشروح المتعلقة بالعمل أو الوظيفة التي يرغب فيها الفرد والتي تعمل بالدرجة الأولى على تقديم المساعدة والتوضيح الضروري واللازم (عبد الهادي، جودت والعزة سعيد، 1999) وذلك من خلال تحديد طبيعة العمل والشروط الضرورية لشغله من قدرات ، استعدادات وكفاءات ، ولعل هذا ما يفرض اعتماد عملية التوجيه المهني الناجح والفعال كآلية أساسية لإدراك الإطار المناسب للوظائف والمهن التي تتماشى مع سوق العمل والتنمية بمختلف أشكالها وكذا مع مدى إشباع حاجات وطلبات المجتمع المتنوعة والمتزايدة

ثانيا: التنمية المستدامة في المجتمع

1- **مفهوم التنمية المستدامة في المجتمع**: لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة بداية في أدبيات العلوم الاقتصادية والاجتماعية ثم تعدى ذلك إلى مختلف مجالات العلوم الأخرى: كالسياسة والإدارة وغيرهما. و نجد ا ن أول من استعمل مصطلح التنمية المستدامة بالشكل المعبر والشامل هو وزير البيئة الدانماركي السابق برونتلاند في مؤتمر التنمية البشرية المقام بستوكهولم سنة 1981. ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا المصطلح يتضمن معنا وحيزا معرفيا أكثر مما كان عليه في السابق، من حيث الحدود، الآليات،، البرامج والاستراتيجيات الواجب صياغتها أو اعتمادها: الكوارث، الجفاف...الخ. (تقارير الأمم المتحدة. 2001) ومهما يكن فان مفهوم هذا المصطلح يمكن اعتباره نمط من أنواع التقدم والتحضر والرقي الذي من شانه تحقيق المبدأ القائل: "من أجل حياة أفضل" من خلال تحقيق إشباع حاجات الفرد ورغباته المتعددة. وبالتالي تحقيق التوازن العام في جوانبه المتعددة: السيكولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية.

2- تعريف التنمية المستدامة في المجتمع:

– تعرف التنمية المستدامة على أنها: " نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية

– هي: " تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى".(سحر قدوري الرفاعي،2006، ص: 25)

– هي: "محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد".(محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه، 2000، ص:294)

3- أبعاد التنمية المستدامة في المجتمع:

– **البعد الاقتصادي**: الذي يتضمن ضرورة تحقيق العيش السعيد والأفضل للأفراد داخل المجتمع، من خلال العمل على توفير مختلف السلع والخدمات المتنوعة والتي تعمل هي بدورها على تحقيق وإشباع حاجاته ورغباته المتعددة. و لعل هذه العملية تتطلب ضرورة توفير المواد الولية أو القاعدية (الخام) بالإضافة إلى الموارد المالية والموارد البشرية ذات الكفاءة العالية والمتخصصة والمدربة للسهر على عملية الاستثمار الهادف والبناء.

-**البعد الاجتماعي:** و نجد في هذا البعد مجمل العمليات، الأنساق، العلاقات الاجتماعية والإنسانية التي تسير وتربط الأفراد داخل المجتمعات. ولعل الاستثمار الفعال والناجح لمحتويات هذا البعد يعتمد أساسا على السياسات الرشيدة المتبعة في المجتمع ومستوى أو درجة النضج والوعي المتوفر لدى الأفراد في المجتمع.

-**البعد البيئي:** والذي يتمحور على ضرورة المحافظة على المحيط البيئي والمناخي الجيد والمتمثل في الثروة الغابية والحيوانية والسمكية ...الخ والتي تساعد على استمرارية الحياة بالإضافة إلى العمل على ضرورة التصدي لمختلف التحولات البيئية والمناخية التي تهدد سلامة حياة الأفراد (التلوث، الجفاف، الاحتباس الحراري... الخ)

4- أهداف التنمية المستدامة:- المساهمة وبشكل فعال في صياغة وإيجاد التعددية في الاستراتيجيات، الخطط، الأهداف التنموية ذات الطابع الديناميكي والتنبؤي.

– العمل على تحليل واقع المجتمعات في شتى مجالات الحياة السيكولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية...الخ تحليلا موضوعيا وواقعيا يشخص الجوانب السلبية والإيجابية ويطرح كيفية التدخل الناجعة.

– العمل على اعتماد التنسيق بين مختلف القطاعات المختلفة في المجتمع الواحد وتحديد تكلفة وقيمة الموارد المالية لتحقيق هذه الأهداف وأولويتها وضرورتها بالنسبة للقضايا والانشغالات الأخرى

- العمل على ضرورة إحداث الحركية والديناميكية على مختلف الجوانب العقلية، الفكرية والسلوكية لأجل تحقيق تلك السياسات والاستراتيجيات التنموية في المجتمع.

- العمل على ضرورة تحقيق شراكة بين جميع القطاعات والمساهمة في تطبيق وتفعيل عمليات التدريب التكوين وإعادة التكوين لتحسين أداء الأفراد وتحقيق رضاهم المهني وغير ذلك من العمليات ليتماشى المجتمع كله مع التغيرات الشاملة والعالمية

- العمل على تحقيق مبدأ الصحة للجميع وديمقراطية التعليم للجميع في المجتمع في ظل التعايش والمساواة بين كل الأفراد والشرائح الموجودة في المجتمع والعمل على تجنب حالات التميز والفرقة مع تشجيع العمل التعاوني الهادف لتحقيق الخطط المسطرة وبالتالي التنمية بمعناها الواسع والشامل (عبد الله، محمد عبد الرحمان، 2009، ص:367)

ثالثا: علاقة التوجيه المهني بتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع

يمكن أن تتحقق هذه العلاقة ويكون لها بعدا فعال وأساسي من خلال التطرق إلى مختلف التناولات والتي تبرز أهمية الترابط والتكامل بين عملية التوجيه المتعلقة بالفرد أو الأفراد كاستثمار بشري يسهر ويشرف على تسيير دواليب العملية الإنتاجية والخدماتية في مختلف المنظمات والمؤسسات بمعنى هذه العلاقة يمكن أن نقف من خلالها على تلك الدلالة الإحصائية والعددية بعيدا عن التناول النظري الذي قدر يكون في بعض الأحيان مغلوط أو انه يفسر بوجهات نظر متضاربة من شانها التأثير على في بناء مجموعة الاتجاهات الإيجابية نحو المهن أو المواقف المعاشة في البيئة المهنية بالخصوص وعليه فانه بالإمكان توضيح هذا الطرح بشكل أكثر من خلال التعرض إلى التناولات التالية:

1- التناول الاقتصادي: إن الاقتصاد في أي مجتمع هو من المجالات الهامة في تحقيق التنمية بشتى أنواعها (الشاملة – المستدامة) ولهذا وجب الاعتناء به والعمل على عصرتنه كقطاع حساس بالعمل على إلزامية توفير الظروف البشرية، المالية وغيرها، باعتبار ان الفرد البشري هو أساس أية عملية إنتاجية وجب الاستثمار فيها بغية ضمان جودة المخرجات لتكون في مستوى طلبات المجتمع ولعل دور عملية التوجيه هنا يكون ضرورية جدا وإجباريا لهذه الموارد البشرية التي تسهر على تسيير هذا القطاع الهام والذي من خلاله يمكن تحقيق التطور والنمو. فالتوجيه هنا يعمل على اعتماد السير المحدد والحسن لاختيار الأفراد الذين تتوفر فيه مجموعة الخصائص القدرات، الاستعدادات والميول الخ.... التي تتماشى مع ما يتطلبه المنصب أو المهنة والوظيفة من شروط مهنية وسيكولوجية، عقلية الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المسؤولين والمشرفين على البرامج التخطيطية، التنموية وذلك اعتمادا لمجموعة المعايير، و الضوابط المهنية المحددة يعني هذا أن العمل على إيجاد موافقة بين قدرات الفرد ومتطلبات المهنة .

2- التناول الاجتماعي: المجتمع هو عبارة عن تواجد لتجمعات بشرية متقاربة تحكمها قيم وعادات وتقاليد تهدف من خلال تواجدها المشترك والدائم إلى تحقيق عدد من الحاجات والرغبات والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في هذا التواجد المشترك والقائم أساس على التواصل، الترابط، التنافس والتفاعل بين الجميع.

ونجد أن هذا المجتمع يقوم أيضا وبالأساس على العمليات السيكولوجية والسوسيولوجية المتعددة والمتداخلة، التي تعمل بدورها على إحداث التأثير المباشر، غير المباشر، الرسمي وغير الرسمي بين الأفراد من جهة وبين الجماعات كإطار أوسع من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق الذي يؤكد في كثير من الأحيان وعند عديد المواقف اليومية المعاشة وفي ظل التغيرات والتناقضات المحلية والعالمية، إمكانية حدوث الاستثمار الهدام، السلبي للفرد بمختلف قدراته، استعداداته وطاقاته في مواجهة مختلف المواقف الاجتماعية ن فان عملية التوجيه هنا ضرورية لتغيير أو تعديل مسار سلوك هذا الفرد بشكل عام وسلوكه الاجتماعي بالخصوص ليتماشى مع ما هو متعارف عليه إيديولوجيا، ثقافيا، اجتماعيا وذلك من خلال إنشاء مراكز للتوجيه في شقها الاجتماعي والمهني للفرد للتعايش مع مختلف الإرهاصات الاجتماعية التي تؤثر بوضوح في استقراره السيكولوجي ومستويات التفكير والتركيز لديه. ولعل هذا ما يذبذب من جهته في ضبط الإطار العام الذي من خلاله يمكن ضبط قراراته المهنية وبلور أفكار طموحاته المستقبلية بالنسبة للعمل أو الوظيفة المرغوب في شغلها أو التي يشغلها فعليا. وهنا نجد أن الأمر يستدعي في عديد المواقف الاجتماعية التدخل لتوجيه الأفراد نحو الوجهة الصحيحة ومرافقتهم لتمكينهم من اكتساب القدرة على مواجهة مختلف المواقف الحرجة في حياتهم السوسيو- مهنية وعلى التسيير الفعال للازمات الو المواقف الطارئة. فمسؤولية عملية التوجيه هنا تكون ضرورية وملحة لتقديم الاستراتيجيات والآليات المناسبة والسريعة لمختلف المواقف والأزمات الاجتماعية التي يعيشها الأفراد. ولعل هذا ما يمكن من صياغة برامج وقائية مقترحة لامتصاص تلك التأثيرات السلبية التي تمكن بشكل كبير على الاستثمار الأمثل للجانب الاجتماعي وبالتالي ضمان جودة هذا الجانب ليكون محفزا على تحقيق مختلف الأهداف المسطرة والتي تدخل في إطار تحقيق التنمية في المجتمع.

4- المجال السياسي: تعتبر السياسة النموذج أو المنهجية المشابهة للإطار العام في المجتمع يخضع له الجميع في المجتمع عند ممارسة تحقيق البرامج والخطط الاستراتيجية ذات العلاقة بتحقيق التنمية والتوازنات الهامة في مختلف جوانب الحياة النفسية والاجتماعية والاقتصادية لذلك فان أهمية هذا المجال تشترط الاختيار الأمثل والتوجيه الصارم الموضوعي والهادف القائم على أسس تعمل على التوفيق بين قدرات الفرد في مهامه السياسية وما يتطلبه هذا المجال من حنكة وتدبير وتصور للاستراتيجيات الفعالة في ظل مناقشة مختلف المواضيع والقضايا ذات البعد السياسي والعلائقي مع مختلف جوانب حياة الفرد وقراراته المصيرية .ومن منطلق هذا الوضع فانه من الضروري جدا اعتماد عملية التوجيه المهني بمعاييرها الفعالة لاختيار وإعادة التوجيه لمختلف الشخصيات (الأفراد) ذات البعد السياسي المتميزون بالنضج والوعي والاستعداد للتضحية من خلال الانتماء والولاء للمجتمع وذلك ما يعزز إيجابية رسم الخريطة التنموية وفقا للقرارات السياسية لهؤلاء الأفراد الذين تم توجهم ومرافقتهم

5- المجال البيئي: إن البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الفرد والذي يجب أن يعمل انطلاقا من مستواه الفردي على حمايتها والتكفل بها لأنها الإطار المعيشي الواجب توفره وفق شروط صحية وأمنية مستمرة، لضمان العيش في سعادة وهناء.و نجد في كثير من الأحيان مفارقات عديدة وتناقضات شتى بين ما هو نظري ومثالي وبين ما هو معاش وواقعي ، فسلوك كثير من الأفراد قد يكون منافيا لما يجب أن يكون عليه، وحتى سلوك العديد من المسؤولين والمشرفين على مجال البيئة كمجال حيوي يجب الاهتمام به انطلاقا من الاهتمام بالفرد، من خلال اعتماد عملية التوجيه المهني المناسبة وفق ما يتطلبه العمل أو الوظيفة في مجال البيئة وما يجب أن يتميز به هذا الفرد من استعدادات وميول لها علاقة واضحة تؤكد حبه لهذه المهنة وفي هذا المجال بالذات.

إن تنمية الوعي والنضج في مجال المحافظة على البيئة لا يكون موجودا دائما عند جميع الأفراد ولكن عمليات المرافقة النابعة من عملية التوجيه المهني قد تحيي في أنفسهم هذا الإحساس وهذه المشاعر الإيجابية وليتم نقل الأثر الإيجابي وهذا ما يؤسس لبناء سلوك قاعدي متزن وشخصية إيجابية تساهم في بناء المجتمع وتحقق مختلف أشكال التنمية فيه.

خاتمة: إن أهمية عملية التوجيه المهني تتجلى في كونها الإطار المهيكل الذي يمكن من إعادة تصحيح مسار اختيار الفرد لمهنة ما أو لوظيفة محددة وفق ما يمتلكه وما اكتسبه من عديد العمليات الأخرى كالتدريب، التكون والممارسة المرافقة ، ومع ما يشترطه هذا العمل من كفاءات ومستويات إنجاز فعالة لضمان أداء وظيفي ناجح يمكن من تحقيق مجموعة الأهداف المسطرة والتي تدخل في إطار تحقيق التنمية بمختلف أنماطها في المجتمع.

المراجع:

1- البلوشي، محمد علي عبدالله. .(2008) أثر مسارك المهني في تحسين مستوى النضج المهني واتخاذ القرار المهني لدى طلبة الصف الحادي عشر في منطقة الباطنة شمال. دراسة مقدمة لقسم التوجيه المهني بمنطقة الباطنة شمال، مكتب المدير العام، المديرية ا لعامة للتربية والتعليم لمنطقة شمال الباطنة، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان.

2- العريني، سارة إبراهيم..(2006) التوجيه المهني في التعليم والتدريب. ورقة عمل مقدمة في ملتقى التوجيه المهني الأول، 13و15 مايو، وزارة التربية والتعليم، مسقط.

3- الحراحشة، سالم حمود. .(2006) التوجيه والإرشاد بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية :مكتبة المتنبي.

4- الداهري، صالح حسن(2005): سيكولوجية التوجيه المهني ونظرياته، عمان :دار وائل للنشر

5- أبو عباه، صالح ونيازي، عبد المجيد. .(2001) الإرشاد النفسي والاجتماعي،الرياض :مكتبة العبيكان.

6- Page G. T. & Thomas J. B. (1977).Internaational Dictionary of Education London: Kogan Page

7- Hills P. J. (1982). A Dictionary of education, London: Routledge &Kegan Paul

8- الحراحشة، سالم حمود: مرجع سابق

9- البلوشي، راشد غريب محمد. .(2007) بناء برنامج تدريبي مهني مستند إلى أنموذج جيلات وقياس أثره في تحسين مستوى اتخاذ القرار المهني لدى طلبة الصف العاشر في سلطنة عمان. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن

10- Schmidt, J.J (1999). Counseling IN Schools, London: Allyn & Bacon.Taylor ;K

11- المشعان، عويد سلطان. .(1993) التوجيه المهني، الطبعة الأولى، الكويت : مكتبة الفلاح.

12- المعشني، أحمد علي. .(2006) التوجيه المهني القائم على أنظمة التفكير لدى طلبة المرحلة الثانوية بالسلطنة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى التوجيه المهني الأول 15 مايو(، وزارة التربية والتعليم، مسقط – .

13- المعشني، احمد علي: مرجع سابق.

14- عبد الهادي، جودت والعز ة، سعيد .(1999) .التوجيه المهني ونظرياته، الأردن:دار الثقافة.

15- تقارير الأمم المتحدة. (2001). نشرة عن قمة جوهانسبرغ: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 26 آب – 4 أيلول، 2002. من الموقع الإلكتروني لقمة جوهانسبرغ 2002 بتاريخ 1 شباط 2006

16- سحر قدوري الرفاعي(2006): التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية، أعمال المؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، ص:25

17- محمد عزت محمد إبراهيم، محمد عبد الكريم ربه(2000)، اقتصاديات الموارد، دار المعرفة الجامعية، ص 294.

18- -عبد الله، محمد عبد الرحمان(2009)، علم الاجتماع الصناعي، الإسكندرية: مطبعة البحيرة، ط2، ص376.:(بتصرف)

أثر استراتيجيات التعلم في دافع الإنجاز- لدى المراهق المتمدرس- (مقاربة نظرية)

أ. قاسي كوثر- د.خطار زهية

جامعة الجزائر 2

الملخص: يمثل هذا البحث أحد البحوث النظرية التي تتناول استراتيجيات التعلم المعرفية وما وراء المعرفية وتفعيلها في المجال المدرسي لأهميتها في التعلم، بالإضافة إلى تناوله لدافع الإنجاز الذي يعد ضرورة لبدء التعلم والاستمرار فيه، وكذا النظريات التي فسرته. وتسعى هذه المقاربة النظرية من خلال تفحص أدبيات التراث السيكولوجي، إلى كشف أثر استراتيجيات التعلم في دافع الانجاز لدى المراهق المتمدرس، من خلال الرجوع إلى مجموعة من البحوث والدراسات الوصفية والتجريبية -المتاحة- التي أجريت في هذا السياق، لأجل التأكيد على أهمية هذه الاستراتيجيات في تحسين دافع الإنجاز والأداء الأكاديمي بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات التعلم المعرفية – استراتيجيات التعلم الماوراء معرفية - الدافعية- دافع الإنجاز.

Abstract : This research is one of the theoretical researches which talks about cognitive learning strategies and the metacognitive ones, and their activating in the school area because of their importance in learning, besides it talks about the achievement motive which is necessary to start learning and continue in it, as well as the theories which interpreted it. This theoretical approach endeavours, by examining the psychological literary heritage, to discover the impact of learning strategies in the school adolescent's achievement motive , by referring to a set of available descriptive and experimental research and studies which were carried out in this context, so as to emphasize the importance of these strategies in improving the achievement motive and academic performance in general.

مقدمة:ساهم المنظور المعرفي في ارتقاء عملية التعلم إلى المستوى العقلي المعقد، حيث أبرز دور العمليات العقلية والبنيات المعرفية واستراتيجيات التعلم في الاكتساب والتخزين والاسترجاع. إذ بعد أن إتفق رواد المدرسة السلوكية على أن التعلم يحدث من خلال الممارسة المعززة القائمة على التكرار، اهتم علماء النفس المعرفي بكيف هذه الممارسة ونوعها، فبينما يقوم الكم على عدد مرات المعزز نجد أن كيف ونوع هذه الأخيرة يقوم على نوع العلاقة بين المعرفة الجديدة والمعرفة السابقة لدى الفرد، والتي تؤثر على مدى استيعابه للمادة المتعلمة واسترجاعها لاحقا. كما يقوم كيف الممارسة على اتسام المادة المتعلمة بالمعنى، والذي يؤثر على مدى تعلمها واستمرار الاحتفاظ بها وسهولة استرجاعها(الزيات فتحي، 2004، 536).

من هنا يتجلى اهتمام السيكولوجيين المعرفيين بتحقيق البعد النوعي في العملية التعليمية-التعلمية، وذلك من خلال إشراك المتعلم في بناء معارفه وتنظيم وتسيير تعلمه. فأصبحت الحاجة ضرورية لتزويد المتعلمين باستراتيجيات التعلم، إذ يرى Flavell أنها أساسية لإحداث أي تقدم أو تطور معرفي (أبو رياش حسين، 2007، 33). فهي تساهم في تبسيط عملية التعلم واختصار الجهد والوقت اللازمين لحدوثها، كما تساعد المتعلم في فهم واستيعاب المعارف وإدماجها في بنائه المعرفي، زد على ذلك أنها تحفزه للمشاركة في بناء تعلمه، تنظيمه وتسييره، ومراقبة ذاته وتقويمها للوصول إلى المستوى الذي يريده .

وتؤدي الدافعية وظيفة هامة في التعلم فهي ضرورية لبدئه وإتقانه، والاستمرار فيه والتغلب على الصعوبات التي تعيقه. فبذلك يكون سلوك المتعلم في غرفة الصف خصوصا وفي المدرسة عموما محكوما بدافعيته، إذ تعد القوة التي تقوده إلى تحقيق هدفه بتوظيف خبراته ومعارفه للوصول إلى الإنجاز الذي رصده لنفسه (قطامي يوسف، 2009، 243).

كما تشكل الدافعية مفهوما أساسيا من مفاهيم علم النفس التربوي، للدور الذي تلعبه في التعلم، الاحتفاظ والتذكر. وتتجلى أهميتها من حيث كونها وسيلة يمكن استخدامها في سبيل إنجاز أهداف تعليمية معينة على نحو فعال، وذلك من خلال اعتبارها أحد العوامل المحددة لقدرة الطالب على التحصيل والإنجاز (العناني حنان، 2005، 133). فلا يمكن أن يقبل المتعلم على إنجاز مهمة تعلمية وينخرط فيها دون أن يكون لديه باعث ودافع (داخليا كان أو خارجيا) يحثه على ذلك.

ويشير Meclelland إلى أن الأفراد المنجزين يميلون إلى التعلم بدرجة أسرع وإلى العمل على نحو أفضل، وإلى تبني مستويات مرتفعة من الطموح. ويمثل دافع الإنجاز دافعا مركبا يحرك سلوك الفرد ويوجهه كي يكون ناجحا في الأنشطة التي تكون معايير للامتياز، أو في الأنشطة التي تكون معايير النجاح فيها واضحة (الزيات، مرجع سابق، 470).

فالدافع للإنجاز هو هدف ذاتي ينشط السلوك ويعتبر من المكونات الهامة للنجاح المدرسي (جاسم محمد، 2004،300). ويختلف مستوى هذا الدافع من متعلم لآخر ومن مرحلة أو فئة عمرية لأخرى، ويستدل عليه من خلال إقباله على التعلم، الإنجاز والتحصيل الدراسي، وكذا من خلال الانخراط في أنشطة التعلم والتنويع في أساليبه واستراتيجياته.

وتشكل مرحلة المراهقة فترة نمائية صعبة لما تتسم به من تغيرات فيزيولوجية وسيكولوجية مفاجئة وسريعة وعنيفة، فتجعل المراهق يعيش صراعات داخلية مع نفسه وخارجية مع الأفراد المحيطين به، إذ يميل أحيانا إلى التمرد وأحيانا إلى الانسحاب وفي أحيان أخرى يسعى لإثبات شخصيته عن طريق المبادرة في المواقف المختلفة، هذا ما يؤثر في آدائه في مختلف المجالات خاصة الأكاديمية منها. ولعل جعل المراهق مسؤولا عن تعلمه سيساعد في نمو وتعزيز ثقته بنفسه ومعرفته بذاته ويدفعه للإنجاز والأداء الجيد.

أهداف الدراسة :جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على العلاقة الكائنة بين استراتيجيات التعلم ودافع الإنجاز لدى المراهق المتمدرس، من خلال تحليل الأدبيات السابقة _المتاحة_ للتراث السيكولوجي الذي تناول هذين المتغيرين. وتهدف إلى التأكيد على أهمية هذه الاستراتيجيات في رفع دافع الإنجاز والإنجاز الدراسي عامة، وإلى لفت انتباه التربويين بضرورة تشجيع المتعلمين وتدريبهم على اعتمادها في مشوارهم الدراسي، بالإضافة إلى العمل على استثارة وتعزيز دافعيتهم للإنجاز.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها توضح وتؤكد للمختصين في التربية والتعليم دور استراتيجيات التعلم في رفع مستوى دافع الانجاز لدى المتعلم، بالإضافة إلى كونها من التناولات الحديثة المهتمة بهذا النوع من الاستراتيجيات.

أولا-استراتيجيات التعلم:

-مفهوم استراتيجيات التعلم: يعتبر التعلم الاستراتيجي بأنه التركيز على الكيفية التي ينظم بها الطلبة الحل الخاص بالمشكلة وتعلم كيفية التنظيم في حلها (الجمال رضا وآخرون، 2007). فهو مبني على وعي المتعلم الذاتي بموضوع تعلمه الذي يوجهه إلى اتباع إجراءات وتنظيمات معينة تمكنه من الوصول إلى النتيجة المرغوبة، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات تعلم ملائمة للوضعية التعليمية-التعلمية.

وتمثل هذه الاستراتيجيات مجموعة من الإجراءات المحددة التي يقوم بها المتعلم لجعل عملية التعلم أكثر سهولة ومتعة، وموجهة ذاتيا بشكل أكبر، بالإضافة إلى قابليتها للانتقال إلى مواقف جديدة (أبو رياش، 2007، 206).

كما تعد مجموعة من العمليات والمواد المخططة من طرف المتعلم بهدف مساعدته في البلوغ الأحسن للأهداف في موقف بيداغوجي (Wolf, 2001,23).

ويعرفها (السيد وليد وآخرون،2007، 47) بأنها الخطوات أو الإجراءات الفعالة، المنظمة والمؤثرة التي يمكن استخدامها أثناء التعلم، التذكر والأداء، وهي تساعدنا على الفهم، الاحتفاظ بالمهارات الجديدة وعلى دمج هذه المعلومة بشكل تكاملي مع ما يتم معرفته بطريقة ذات معنى، وعلى استدعاء المعلومات والمهارات لاحقا.

وبذلك تكون استراتيجيات التعلم الميكانيزمات والتكتيكات المعرفية التي يعتمدها المتعلم بشكل قصدي أو تلقائي عند تعرضه لموقف تعلمي، قصد تسهيل استيعاب واكتساب المعارف وتخزينها والاستفادة منها في مواقف أخرى.

وتعتبر هذه الاستراتيجيات وليدة الدراسات والنظريات المعرفية التي أجريت في ميدان علم النفس التربوي التي نذكر منها نظرية الجشطالت التي فسرت التعلم بأنه إعادة بناء المعطيات المقدمة للمتعلم وإدراك العلاقات بينها للوصول إلى حلها. وكذا نظرية التعلم القائم على المعنى التي تقوم على فكرة أن المعلومات الجديدة تكتسب معناها انطلاقا من خصائص البناء المعرفي للمتعلم، وأن ديمومتها تزيد بزيادة تنظيم المعلومات فيه. دون إغفال نظرية معالجة المعلومات التي اهتمت بدراسة الذاكرة الإنسانية وكيفية معالجة الدماغ للمعلومات وتنظيمها وتخزينها.

ويعود فضل استحداث أنظمة تعليمية وتربوية تركز على المتعلم وتنمية قدراته وكفاءاته إلى جهود رواد النظريات البنائية والمعرفية في التعلم، فبعد أن كان التعليم في القديم يتمحور على تنظيم المثيرات التعليمية بشكل يسهل على المتعلم الوصول إلى الاستجابات المحددة، أصبح منذ سنوات عدة مضت يقوم على تهيئة المواقف التعليمية- التعلمية ومثيراتها وتقديمها على شكل وضعيات ومشكلات إدماجية تستثير قدرات المتعلم العقلية، من خلال جعله في صراع معرفي يستدعي منه استخدام استراتيجيات معرفية محددة تمكنه من معالجة المعطيات الواردة فيها -انطلاقا من مكتسباته القبلية- وتكفل له الوصول إلى مستوى الإنجاز المطلوب. بذلك تحول هذا الأخير من متلق سلبي للمعارف إلى عنصر فعال في العملية التعليمية- التعلمية، من خلال مساهمته في بناء تعلمه وتنظيمه وتقويمه.

-تصنيف استراتيجيات التعلم:وفيما يخص تصنيف هذه الاستراتيجيات فقد اختلف الباحثون فيها، إلا أن هذه الدراسة تتبنى التصنيف السائد الذي قدمه Storomski سنة 1997 والمتمثل فيمايلي (محمود رفعت، 2003):

1-الاستراتيجيات المعرفية: التي تعتبر على حد قول Flavell نواتجا لكل من البنية المعرفية للفرد وخصائصها، ومهارات ماوراء المعرفة من ناحية أخرى (الزيات، 2004، 403). بمعنى أنها تشكل حصيلة التفاعل بين المكتسبات القبلية للمتعلم ومهارات تفكيره الواعي.وهي تساعده على تجهيز ومعالجة المعلومات للقيام بالمهام كتدوين الملاحظات وطرح الأسئلة، وتميل لأن تكون محددة بالمهمة ما يعني أن استراتيجيات معرفية معينة تكون مفيدة فقط عند القيام بمهمة معينة أو تعلمها (السيد خليفة وآخرون، 2007، 47-48). وهذا ما يؤكد على أن الاستراتيجيات المعرفية تتحدد بطبيعة المهمة التعليمية التعلمية، فيفيد بعضها في أداء هذه الأخيرة في حين تكون الأخرى أقل نجاعة.

ويعرفها Weinstein & Mayer بأنها الاستجابات أو أنماط التـفكير وأساليبـه القـصدية التي يستخدمها المتعلم خلال التعلم و التي تؤثر على اختياراته، اكتسابه، تنظيمه، استقباله، تجهيزه ومعالجته للمعلومات الجديدة (الزيات، مرجع سابق، 525). فتمثل استراتيجيات التعلم أساليب التفكير الواعية التي يعتمدها المتعلم في عملية اكتسابه المعارف الجديدة.

ويرى Shunk أنها خطط موجهة لأداء المهمات بطريقة ناجحة أو إنتاج نظم لخفض مستوى التشتت بين المعرفة الحالية للمتعلمين وأهدافهم التعلمية (أبو رياش، 2007، 206). وهنا يقدم "شانك" هدفين للاستراتيجيات المعرفية تعمل عليهما، فالأول هو إنجاز المهمات التعليمية بنجاح، والثاني هو استحداث أنظمة توازن بين معرفة المتعلم وأهدافه التعلمية وهذا ما يعني عدم خروجه عن مسار الأهداف التي يسعى إليها. كما يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات أنشطة ما قبل التعلم كالتهيؤ العقلي، وأنشطة التعلم كالتلخيص وأنشطة ما بعد التعلم كالاستيعاب والتخزين. أضف على ذلك أنها تعتبر من أكثر القابليات المتعلمة تأثيرا على فاعلية التعلم الإنساني من حيث مدخلاته ومخرجاته إذ تتيح للمتعلم تحصيلا معرفيا أسهل وأحسن.وتندرج الاستراتيجيات المعرفية ضمن ثلاث فئات هي الحفظ والتذكر، التفاصيل والتنظيم كالتالي:

- **استراتيجيات التذكر(الحفظ)** التي تشير إلى الوسائل التي يستعملها التلميذ عندما يقترح عليه نشاط يتطلب منه تذكر معلومات ثابتة وإجرائية كالأسماء، التواريخ، القواعد والمعادلات. وأطلق عليها مصطلح التذكر لكون التلميذ يقوم من خلالها بتخزين المعطيات الجديدة المقدمة له وإعادة قراءتها بصوت عال (Viau Rolland,1994). إذ تستخدم هذه الاستراتيجيات للاحتفاظ بالمعلومات أو الوحدات المعرفية لفترة أطول، وإن لم يعتمد المتعلم هذه الأخيرة عندما يعرض عليه مجموعة من المعلومات، فإن هذه الأخيرة سرعان ما تتلاشى وتضمحل من ذاكرته.

وتتفرع من هذه الاستراتيجيات عدة مهارات منها: التسميع، إعادة كتابة المعلومات بأسلوب الطالب الخاص، وضع الخطوط تحت المعلومات المهمة. والملاحظ في أوساطنا التربوية هو اعتماد التلاميذ وللأسف في مختلف الأطوار الدراسية على الحفظ في كل نشاطات التعلم أيا كانت نوعيتها بشكل تلقائي دون حصرها في تعلم المعارف التي تكون ثابتة ولا تتغير على مر الزمان كالتواريخ مثلا.

- **استراتيجيات التفاصيل (البناء)** والتي تعنى بتحليل المعلومات المراد الاحتفاظ بها إلى أكبر قدر من التفاصيل، ما يساعد في تنشيط و تقوية الذاكرة في الاحتفاظ بها (الزيات، 2004، 527). فتركز هذه الاستراتيجيات على توسيع المعلومات لغرض

تبسيطها وتمكين المتعلم من القيام باستنتاجات جديدة تسهل عليه استيعابها وتخزينها في ذاكرته. وتتفرع من هذه الاستراتيجيات عدة مهارات منها التصورات العقلية والبصرية، الخرائط الذهنية، أخذ الملاحظات والتلخيص.

▪ **استراتيجيات التنظيم** التي تستدعي من المتعلم تنظيم المعطيات بطريقة مختلفة، لغرض إدماجها بشكل متناسق وسهل ضمن معارفه وتخزينها (Viau,1994). فالتنظيم الهرمي لوحدات المعلومات المرتبطة أو ذات العلاقات المتعددة يجعلها أكثر قابلية للتخزين والتذكر. وبذلك تسعى استراتيجيات التنظيم إلى جعل موضوع موقف تعلمي أو درس معين متدرجا بشكل تسلسلي حسب أسس محددة، فيكون المتعلم أفكارا رئيسية يستنتج من خلالها العناصر المتفرعة منها، ما يحفز قدرة التحليل، التركيب والاستنتاج لديه و يعزز فهمه، معالجته وتذكره للمعلومات الجديدة التي يدمجها في بنائه المعرفي. وتتفرع من هذه الاستراتيجيات جملة من المهارات منها: التصنيف، الترتيب وتجميع المعلومات في فئات تشترك في خصائص معينة.

2-**الاستراتيجيات الماوراء معرفية:** تمثل الشق الثاني لاستراتيجيات التعلم وتعرف بأنها تفعيل وتوظيف خبرات ماوراء المعرفة ومهاراتها بالتزامن في إطار من الوعي والشعور بالذات، وتوظيف العمليات والاستراتيجيات المعرفية لتحقيق الأهداف المنشودة (الزيات، مرجع سابق، 577).

ويعد مفهوم ما وراء المعرفة أحد تكوينات النظرية المعرفية الهامة في علم النفس المعرفي المعاصر والذي ظهر على يد Flavell سنة 1971، حيث اشتقه من خلال سياق البحث حول عمليات ماوراء الذاكرة التي اعتبرها الإجراءات والمحتويات التي تتفاعل داخل الذاكرة، وفي عام 1979 لاحظ أن ما وراء الذاكرة ليس بمعزل عن الجوانب العقلية الأخرى، هذا ما دعاه إلى وضع ما وراء الذاكرة ضمن ما وراء المعرفة (الحارون شيماء، 2009).

كما تعد استراتيجيات ماوراء المعرفة وعي المتعلم بنمط تفكيره عند القيام بمهمات محددة، ومن ثم استخدام تلك الدراية في التحكم فيما يقوم به (أبو رياش،2007، 37).

وبمعنى آخر تعد الاستراتيجيات الماوراء معرفية وعي المتعلم بقدراته ومهاراته، والاستراتيجيات التي يعتمدها، ما يساعده في تخطيط وضبط تعلمه ومراقبته وتقويمه عند عجزه عن إيصاله لأهدافه وذلك يكون من خلال تقييم مسار تعلمه. وتتضمن هذه الاستراتيجيات ما يلي:

▪ **استراتيجيات التخطيط** وتشير إلى الإجراءات التي يتخذها المتعلم لإتباعها قبل، أثناء وبعد التعلم، حيث يحدد قدراته المعرفية والاستراتيجيات الملائمة للنشاط والوقت اللازم للتعلم، وكذا المعارف الواجب التأكيد عليها والعراقيل التي يمكن أن يقابلها وكيفية مواجهتها. فبذلك تستدعي هذه الاستراتيجية منه أن ينظم نفسه وأنشطته ليتمكن من وضع خطة شاملة لمسار تعلمه واتباعها. إلا أن هذه الاستراتيجيات تكون معقدة بالنسبة إلى المتعلمين المبتدئين الذين هم في المراحل الأولى للتعلم، فعلى المعلمين أو الأولياء على حد سواء تعليمهم كيفية اعتمادها.

▪ **استراتيجيات الضبط الذاتي** التي تدل على زيادة مسؤولية المتعلم عند تخطيطه وضبطه لتعلمه، فتكون نابعة منه لا من الآخرين، بحيث يعي عملياته الذهنية ويتابعها (الدليمي طه وآخرون، 2008، 54). فهي تتضمن تحققه من أدائه وتصحيحه أثناء القيام بمهمة تعلمية دون رقابة خارجية سواء من قبل المعلم أو الوالدين (Cyr & German,2006). فتصدر بشكل ذاتي من وعيه ببنائه المعرفي، قدراته العقلية ومتطلبات الموقف التعليمي التعلمي، وتبقيه يقظا ومنتبها بحيث يحدد إمكانياته ويوجهها حسب المواقف ويغير الاستراتيجيات ليتلاءم معها قصد بلوغ الأهداف المنشودة.

▪ **استراتيجيات المراقبة الذاتية** والتي تشير إلى قدرة المتعلم على مراقبة نجاحه في مهمة تعلمية كالتحقق من الفهم ووضع قرارات حول ماهية المهمة، إدارة الوقت اللازم لها وأسباب الإخفاق فيها بالحفاظ على تسلسل الخطوات، والسير نحو بلوغ الهدف ومعرفة الصعوبات ومواجهتها (أبو رياش،2007، 39). إذ تبين قدرته على متابعة سلوكه ومراقبة عملياته المعرفية ومدى ملاءمتها لعناصر الموقف والتقدم الحاصل بها، بالإضافة إلى النقص الذي لابد من استكماله. كما تتيح له فرصة التحقق من مدى انتباهه للتعلم ومراقبة درجة هذا الانتباه.

▪**استراتيجيات التقويم الذاتي** التي لا تنحصر فقط في تقييم المتعلم لقدراته وأدائه، إنما تتعداها إلى تعديلها وتكييفها حسب متطلبات الموقف التعليمي-التعلمي، حيث يقوم بتشخيص ذاتي للإجراءات والاستراتيجيات التي اعتمدها واستجاباته المعرفية ونقاط ضعفه، ليقوم بعد ذلك بتغييرها على نحو أفضل وإيجاد الحلول للصعوبات التي تعترضه وتجنب الأخطاء التي ارتكبها سابقا، وتبني استراتيجيات بينت فعاليتها في مواقف أخرى مماثلة لذلك الموقف، فيقوم التلميذ ذاته ومدى تعلمه بنفسه بعيدا عن تأثيرات الآخرين.

ويرىViau أن معظم التلاميذ لا يعتمدون هذه الاستراتيجيات إنما يفضلون الرجوع إلى معلميهم ليقيموا مدى تقدمهم أو تأخرهم باعتبارهم مصدرا للقيم والأحكام(Viau,1994) .

▪**استراتيجيات التسيير** والمتمثلة في تنظيم وإدارة مكان ووقت التعلم، بالإضافة إلى حسن استغلال الموارد البشرية (المعلم، الزملاء والأولياء...) والمصادر المادية للتعلم (الكتب المدرسية والخارجية، الأنترنيت...) لتحسين أدائه.

ويشيرViau إلى أن التلميذ يستخدم هذه الاستراتيجيات ليخلق محيطا مناسبا لتعلمه، فهي تسمح له بمعرفة وقت ووتيرة ومكان التعلم، فيختار المصادر البشرية والمادية التي ستسهل هذا الأخير وتمكنه من بلوغ أهدافه (Viau,1994).

ومن خلال ما سبق تتبين أهمية الاستراتيجيات الماوراء معرفية في توجيه وضبط التعلم وتحديد أهدافه ومراقبة مدى التقدم فيها، وتقييمه لتعديل مساره على نحو أفضل وتسيير وقته ومكانه ومصادره بشكل يسهل حدوثه ويثبت نواتجه لدى المتعلم. لذلك لا يمكننا فصل هذه الأخيرة عن الاستراتيجيات المعرفية لأنها تتداخل وتترابط فيما بينها شكليا وضمنيا فكل استراتيجية تخدم وتكمل الأخرى .

-**تفعيل استراتيجيات التعلم في المدرسة**:إن الطالب في المنظور المعرفي يتعلم كلما بذل جهدا ذهنيا واستخدم استراتيجيات معرفية في معالجته للمواقف التي يواجهها، لذا لابد من تشجيع المتعلمين على الاعتماد على أنفسهم والتفاعل الفكري فيما بينهم (قطامي نايفة، 2004، 438). هذا ما سيساعدهم في بناء تعلمهم من خلال ربط المعلومات الجديدة المقدمة لهم بمحتوى بنياتهم المعرفية، لتحقيق المواءمة بينها وتسهيل معالجتها وإدماجها مع مكتسباتهم القبلية. بالإضافة إلى ضرورة ملاءمة البرامج الدراسية للمراحل العمرية للمتعلمين ومتطلباتها النمائية، وكذا تهيئة البيئة الصفية التي تتيح لهم فرص المشاركة في حل الوضعيات الإدماجية التي تعرض عليهم مع مراعاة الحزم والانضباط الصفي، وفهم خصائصهم واحتياجاتهم لتمكينهم من تحقيق الإشباع الذاتي في مواقف التعلم. فالمنظور المعرفي للتعلم يرتقي بالمتعلم من المستوى الميكانيكي الذي أضفاه المنظور السلوكي عليه، إلى المستوى الإنساني العقلي الذي تسيره الميكانيزمات المعرفية له، حيث تساعده في فهم المعطيات المقدمة له في ضوء بنائه المعرفي الذي يتطور بحد ذاته عن طريق تفاعله مع مثيرات بيئته، بالاستعانة باستراتيجيات تعلمية تتيح له اكتساب معارف جديدة وإدماجها ضمن بنائه المعرفي.

ثانيا-دافع الإنجاز: إن اهتمام الباحثين بموضوع دافع الإنجاز لم يقتصر فقط على الجانب النفسي، بل تعداه لأكثر من ذلك للدور الذي يلعبه في شتى المجالات خاصة العملية والمهنية والدراسية منها، فمن شروط حدوث التعلم وجود دافعية لدى المتعلم تدفعه للاهتمام والإنجاز في مواقف التعلم . والجدير بالذكر أن للدافعية في التعلم وظيفة جد مهمة تظهر في ثلاث مستويات، حيث تحرر الطاقة الانفعالية في المتعلم فتثير نشاطا معينا فيه، كما تجعله يستجيب لموقف معين فيهمل مواقف أخرى، وتجعله يوجه نشاطه وجهة تحقق له إشباع الحاجة الناشئة عنه (أبوجادو صالح،2005، 294).

-**مفهوم دافع الإنجاز**:يمثل دافع الإنجاز سعي المتعلم إلى توظيف قدراته وإمكاناته قصد تحقيق النجاح وتجنب الفشل(عدس عبد الرحمن،2005، 385). كما يعرفه Meclellan بأنه استعداد ثابت نسبيا في الشخصية يحدد مدى استعداد الفرد ومثابرته في سبيل تحقيق أو بلوغ نجاح يترتب عليه نوع من الإشباع، وذلك في المواقف التي تتضمن تقييم الأداء في ضوء مستوى محدد من الامتياز(الزيات ،2004).

ومن جانب آخر انحصر اهتمام Nichoolls في تعريفه لدافع الإنجاز في عملية الإدراك الذاتي لصعوبة العمل في موقف الإنجاز، حيث يعرف سلوك الإنجاز بأنه سلوك موجه نحو تنمية أو إظهار قدرة الشخص العالية وتجنب إظهار قدرة

منخفضة (أبو رياش حسين، 2007). فيكون بذلك دافع الإنجاز سعي المتعلم إلى التعلم والأداء الجيد بتوظيف قدراته وإمكاناته قصد تحقيق النجاح والامتياز وتجنب الفشل.

-**صفات المتعلمين ذوي دافع الإنجاز المرتفع:** يتميز المتعلمون ذوو دافع الإنجاز المرتفع مقارنة بذوي الإنجاز المنخفض بسلوكات نذكر منها: - تفضيل العمل مع شركاء وفق مهاراتهم بدلا من العمل مع أصدقائهم، والمثابرة على الأعمال التي يقومون بها بالإضافة إلى كونهم أكثر قابلية للاستمرار في العمل بعد أن تتم مقاطعتهم فيه، وكذا اختيار وتفضيل الحصول على مكافآت كبيرة في المستقبل بدلا من مكافآت متواضعة آنية (عدس عبد الرحمن، مرجع سابق، 385).

- التنافس مع الذات ومع الآخرين والإنجاز الفردي المتميز(أبو رياش وآخرون، 2006، 195). فنجدهم يتحدون أنفسهم في سبيل تحقيق أهدافهم التي يراها الآخرون صعبة وبعيدة المنال.

- كما يتسمون بحب الاستطلاع والفضول والتمتع بالكفاية الذاتية إضافة إلى الطموح والاستمتاع في مواقف المنافسة والرغبة الجامحة في العمل بشكل مستقل وفي مواجهة المشكلات وحلها(غباري ثائر، 2008، 50). فيبادرون إلى إنجاز المهمات المعقدة بمفردهم ولا ينتظرون مساعدة الآخرين.وفي السياق نفسه يؤكد ماكليلاند أنهم يمتازون بالسيطرة الذاتية والانجذاب الشديد نحو المهمة والمثابرة من أجل إنجازها، بصرف النظر عن المكافآت الخارجية (الزغلول عبد الرحيم، 2005، 195). فيعد النجاح في أداء هذه الأخيرة مكافأة بحد ذاته، وهنا يكمن دور الأسرة في تكوين شخصية أبنائها منذ الصغر وتعويدهم على التحدي والإنجاز للنجاح بغية إرضاء ذواتهم قبل إرضاء الآخرين.

-**تفعيل دافع الإنجاز في المدارس:** تختلف استجابة التلاميذ في القسم واهتمامهم بالدروس باختلاف قدراتهم العقلية (إدراك، استيعابا ...)، بالإضافة إلى مستوى دافعيتهم للتحصيل والتي تعد عاملا مهما لحثهم للانتباه والإقبال على التعلم. لذا لابد من التركيز على جعل العملية التعليمية- التعلمية مشوقة وممتعة لتتولد الدافعية لديهم من تلقاء نفسها، ما سيجنبهم الشعور بالملل والرتابة وأن الدراسة عمل شاق ومحتم، وذلك يتأتى من خلال تطوير المعلم لأساليب تساعده في خلق وزيادة الدافعية لدى تلاميذه للتعلم مع مراعاة الفروق الفردية بينهم فما يشوق متعلما قد لا يشوق آخر، لذا أصبح من الضروري أن يكون عنصر التشويق والتحفيز مشتركا. ويمكن للمعلمين والتربويين بشكل عام استثارة وزيادة دافعية المتعلمين للإنجاز في المدرسة، من خلال عدة استراتيجيات نذكر منها مايلي:

-جعلهم مشاركين في عملية التعلم بفعالية باستثارة فضولهم ومبادرتهم بالأسئلة والمناقشة (غباري، 2008، 18). فالمتعلم خاصة المراهق يستغل الفرص التي تتيح له النقاش والتعبير عن رأيه بغية إثبات نفسه وشخصيته.

-جذب اهتمامهم للمادة بفهم ميولهم من خلال اختيار أنشطة تتناسب معها، والتنويع في استراتيجيات التدريس للمحافظة على اهتمامهم بالدرس. (مناقشة، مشروعات جماعية، محاضرة....)، فذلك سيزيد من انتباههم ويبعد عن الدرس الملل .

-إعطائهم نوعا من السيطرة والسيادة على الدرس، فذلك يساعدهم في التدرب على تحمل المسؤولية والاستقلالية (أبو رياش وآخرون، 2006، 465).

- طرح الأسئلة التحفيزية التي تثير المتعلم وتحثه على التفكير للتدخل بآرائه (الحيلة محمود، 2002، 283).

-تنمية مشاعر الثقة بالنفس لدى المتعلمين من خلال تقبل أفكارهم واحترام ذواتهم مع تشجيعهم لطرح الأسئلة .

-توعيتهم بعزو نجاحهم وفشلهم إلى الجهد الذي يبذلونه (الحيلة، 2002، 287). بحكم أن هذا الأخير يعد عاملا ذاتيا يمكنهم التحكم فيه، فالتلميذ إذا أرجع فشله إلى قلة المجهود الذي بذله سيسعى لمضاعفته لاحقا ليحقق هدفه.

-تشجيع المتعلمين على توظيف ما تعلموه سابقا، مع تنويع المعلم لطرق التدريس خلال الحصة الدراسية الواحدة من محاضرة، مناقشة... لتثبيت انتباههم.

- توظيف نتائج التحصيل في رفع دافعية التلاميذ والابتعاد عن استخدام أسلوب العقاب البدني مع المساهمة في بناء تقدير الذات لديهم عن طريق إشباعها بالوسائل الممكنة، وتفادي التجريح (أبو رياش،2007). فالعقاب وبجميع أشكاله سيؤدي إلى النفور أكثر من التحسن.

إن تشجيع المعلم للمتعلمين على الاعتماد على الذات والاستقلالية سيشعرهم بالمسؤولية تجاه تعلمهم، ما سيشجعهم على المبادرة والإنجاز أكثر إذ يكون تحقيق الأداء الجيد المحفز والدافع لهم، مع الأخذ بعين الاعتبار تناسب مواضيع المواد التعليمية مع متطلبات مرحلتهم العمرية، واهتماماتهم وميولهم التي تعكس اندماجهم التلقائي في الأنشطة التعلمية. زد على ذلك دعم روح المنافسة بينهم وحب الاستطلاع والاكتشاف سيزيد من دافع الإنجاز لديهم.

إلا أن الملاحظ في أوساطنا التربوية ورغم توفر الإمكانيات المادية للتعلم، إلا إن إقبال المتعلمين للإنجاز ليس عاليا، كما أن دور المعلم في التحفيز أصبح يتضاءل مع وجود وسائل التعلم العصرية (الأنترنيت).

-**النظريات المفسرة لدافع الإنجاز:** لقي موضوع الدافعية اهتمام العديد من النظريات لدراسته والبحث عن العوامل المؤثرة فيه نظرا لأهميتها في جميع مجالات الحياة، فيرى أصحاب النظرية السلوكية ونخص بالذكر في هذا المقام سكنر أن الاستخدام المناسب لاستراتيجيات التعزيز المتنوعة كفيل بإنتاج السلوك المرغوب فيه، وفي منظور آخر فسرت نظرية التحليل النفسي لفرويد السلوك بأنه محكوم بغريزتي الجنس والعدوان. أما النظرية المعرفية فتؤكد على حرية الفرد وقدرته على الاختيار حيث يستطيع أن يوجه سلوكه الوجهة التي يريد إلا أنها لا تنكر دور التعزيز والحاجات الفيزيولوجية، وتعرف الدافعية بأنها حالة استثارة داخلية تحرك المتعلم من أجل استغلال أقصى طاقاته في أي موقف تعلمي يشارك فيه، من أجل إشباع دوافعه للمعرفة وتحقيق ذاته (كوافحة، 2007، 196،146،144).

في حين تركز النظرية الإنسانية على النظرة الكلية للإنسان وضرورة التعامل معه باعتباره كلا متكاملا يتكون من عقل، جسد وروح، بدلا من التعامل معه باعتبار أن العقل أو الجسم هو الأساس (قطامي، 2009، 265).

إلا أننا ركزنا في هذه الدراسة على نظريتين فسرتا دافع الإنجاز هما كالتالي:

- **نظرية Atkinson:** والتي تقوم على أساس أن النجاح يتبعه الشعور بالفخر والفشل يتبعه الشعور بالخجل. (الزيات، 2004، 472). وأن الدافع لإنجاز النجاح والدافع لتجنب الفشل مترابطان فإذا كان المتعلم مدفوعا بالنجاح فسيحاول أداء المهمات التي تكون احتمالية نجاحها مساوية لاحتمالية فشلها، وتكون قيمة باعث النجاح والذي يمثل الإثابة مرتفعة عند هذا المستوى من الاحتمالية. أما إذا كان المتعلم مدفوعا بالخوف من الفشل فسيتجنب أداء المهمات الصعبة لتخفيض احتمالية الفشل (العناني، 2005، 141).

كما يكون الدافع حسبه مرهونا بتوقع الفخر والسعادة أو الخجل والخزي حسب خبرات الفرد السابقة، وما هو إلا رابطة انفعالية قوية تقوم على مدى توقعنا لمدى استجاباتنا عند التعامل مع أهداف معينة، على أساس خبراتنا السابقة .(غباري، 2008، 67).إلا أننا لا يمكننا أن نسلم بهذه الفكرة بشكل مطلق لأنه يمكن أن تكون لدينا خبرة فشل سابقة عند قيامنا بسلوك معين، إلا أننا نجعل منها دافعا في حد ذاته للوصول إلى الهدف الذي نريده.

-**نظرية Wiener** : والتي تسمى بنظرية العزو، فهي تهتم بتفسير وفهم طبيعة العزوات التي يقدمها الأفراد لأسباب نجاحهم أو فشلهم في مختلف مجالات الحياة. فالعزو عملية معرفية يلجأ إليها الأفراد لتفسير أسباب سلوكاتهم وسلوكات الآخرين من خلال البحث عن مصادر النجاح والفشل التي تكمن وراء هذه الأخيرة (الزغلول، 2005، 190).

فتشير إلى أن معتقدات الفرد حول أسباب النجاح أو الفشل تعد عاملا مهما في فهم السلوكيات المرتبطة بالتحصيل كصعوبة الامتحان... فعزو النجاح لأسباب مستقرة و داخلية كالجهد المبذول مثلا يزيد من الدافعية عند ممارسة مهمة مشابهة والعكس صحيح، في حين أن عزو الفشل لأسباب مستقرة وداخلية كالنقص في القدرة يؤدي إلى انخفاض الدافعية عند ممارسة مهمة مشابهة للأولى (الزيات، مرجع سابق، 477).

انطلاقا مما سبق فإن عزو المتعلم لفشله الدراسي إلى أسباب داخلية ومستقرة كنقص قدرته على حل المسائل الرياضية، سينمي لديه الشعور بالعجز الدائم ما سيثبط عزيمته عن أية محاولة للفهم والتعلم في المادة.

لكن تبقى هذه النظرية تؤكد أن الإنسان مدفوع بطبيعته نحو النجاح والإنجاز وإزالة عوامل الفشل للوصول إلى تقدير ذاته وفهم إيجابي يحترم فيه قدراته ويطور اتجاهات إيجابية نحو نفسه (قطامي، 2005، 354).

ويمكن للمعلم الاستفادة من هاتين النظريتين في فهم دافع الإنجاز لدى تلاميذه والأسباب التي يعزون نجاحهم وفشلهم في المهمات التعلمية وخبراتهم بها، وفي توجيهها في المسار الذي يكفل له وصولهم إلى الأهداف المرجوة.

-أثر استراتيجيات التعلم في دافع الإنجاز: ونظرا لأهمية استراتيجيات التعلم ودافع الإنجاز في التحصيل، ارتأى الباحثون إلى دراسة هذين المتغيرين وعلاقتهما بمتغيرات عدة كالأداء الأكاديمي وتقدير الذات ...ونذكر منها دراسة فاطمة حلمي سنة 1992 التي أكدت وجود علاقة بين الإنجاز الأكاديمي والقدرة على الملاحظة الذاتية لفهم الجوانب المعرفية لدة طلاب المدارس الثانوية (الفحل نبيل، 2004،25). بالإضافة إلى دراسة Walters سنة 1999 والتي أسفرت نتائجها عن وجود علاقة بين استراتيجيات التنظيم الذاتي والاستراتيجيات المعرفية والأداء داخل الفصل الدراسي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية (رشوان ربيع، 2006).بالإضافة إلى الدراسة التي أجراها عليمات محمد وهواش خالد حول العلاقة بين دافعية الإنجاز وقلق الامتحان وأثرها في تحصيل اللغة الإنجليزية لدى طلبة المرحلة الأساسية والثانوية، والتي أسفرت نتائجها عن اختلاف مستوى تحصيل الطلبة باختلاف دافعيتهم (عليمات وآخرون، 2006، 202).

وما يهمنا في هذه المداخلة هو البحوث التي أجريت لكشف العلاقة الكامنة بين استراتيجيات التعلم ودافع الإنجاز وتأثرهما ببعضهما، والتي نذكر منها دراسة صباح مرشود وآخرون التي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين استراتيجيات ماوراء المعرفة (التخطيط، المراقبة والتقويم) ودافع الإنجاز لدى طلبة المرحلة الإعدادية، فبنوا مقياسا خاصا لقياس الاستراتيجيات السابقة، ومقياسا لدافع النجاز وطبقوهما على عينة مكونة من 220 طالبا وطالبة منهم 110 ذكور و110 إناث. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين استراتيجيات التعلم الماوراء معرفية ودافع الإنجاز.(صباح مرشود وآخرون، 2009، 291)

كما توصل عبد الرحمن بن بريكة من خلال دراسته سنة 2007 التي هدف منها إلى الكشف عن العلاقة بين الوعي بالعمليات المعرفية ودافع النجاز الدراسي، لدى 763 طالبا وطالبة بالمدارس العليا للأساتذة ، إلى وجود ارتباط قوي بين العمليات المعرفية ودافع الإنجاز الدراسي (عبد الرحمن بن بريكة ،2007).

وفي سياق آخر هدفت دراسة آمال بن يوسف سنة 2008 إلى إبراز دور كل من استراتيجيات التعلم والدافعية للتعلم في زيادة التحصيل، حيث طبقت مقياسا للاستراتيجيات ومقياس الدافعية للتعلم ليوسف قطامي (1989) على عينة مكونة من 150 تلميذا وتلميذة بالسنة الأولى ثانوي فرع أدبي . وأسفرت نتائجها عن وجود علاقة تفاعلية بين الدافعية للتعلم واستخدام استراتيجيات التعلم في التحصيل (أمال بن يوسف، 2008).

يتضح من خلال هذه الدراسات أنها ورغم اختلافها في أدوات القياس وعينة الدراسة -التي اختلفت في المستوى الدراسي والتخصص وليس في الفترة النمائية المتمثلة في المراهقة- إلا أنها تتفق في وجود علاقة قوية وموجبة بين استراتيجيات التعلم و دافع الإنجاز وكذا التحصيل الدراسي. ما يعني أن التلاميذ ذوو دافع إنجاز عالي يستخدمون استراتيجيات التعلم بشكل كبير . وفي نطاق آخر أجريت بعض الدراسات التجريبية للكشف عن أثر توظيف استراتيجيات التعلم في دافع الإنجاز، ومن بينها دراسة إلهام شلبي سنة 2010 التي هدفت إلى استقصاء أثر استخدام الخرائط المفاهيمية في تحصيل المفاهيم العلمية في مادة الأحياء ودافع النجاز لدى طلبة الصف التاسع. تكونت العينة المدروسة من 22 طالبا و64 طالبة قسموا إلى مجموعتين تجريبية استخدمت الخرائط المفاهيمية في تدريسها ، وضابطة درست بالطريقة التقليدية . وبعد التجريب أسفرت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة احصائية في تحصيل الطلبة ودافع النجاز لديهم لصالح المجموعة التجريبية تعزى إلى طريقة التدريس. (إلهام شلبي، 2010)

كما قامت ياسرة محمد وآخرون سنة2011 بدراسة تجريبية هدفت إلى التعرف على أثر استخدام بعض استراتيجيات التعلم النشط والتي من بينها الخرائط المفاهيمية، على مستوى دافعية الإنجاز والثقة بالنفس والتحصيل الدراسي، لدى التلاميذ بطيئي التعلم والذين بلغ عددهم 80 تلميذا قسموا إلى مجموعتين تجريبية درست باستخدام بعض استراتيجيات التعلم النشط، وضابطة درست بالطريقة الاعتيادية. وبعد التجريب أسفرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائيا بين

التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس دافعية الإنجاز لصالح التطبيق البعدي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة الضابطة والتجريبية في مقياس الدافعية للإنجاز لصالح المجموعة التجريبية .(ياسرة محمد وآخرون، 2011)

ويتبين من خلال عرض هذه الدراسات أنها تتفق على أن توظيف استراتيجيات التعلم يزيد من دافع الإنجاز والتحصيل لدى التلاميذ . كما يلاحظ على كل من الدراسات الوصفية والتجريبية السابقة الذكر أنها أجريت على متعلمين في المرحلة الإعدادية والثانوية والجامعية، والتي يكون فيها المتعلم في المرحلة النمائية التي اقترحت في هذه الدراسة وهي المراهقة.

خاتمة:

وفي الختام يتضح لنا انطلاقا من العرض النظري لأهم الأفكار التي تناولت موضوع استراتيجيات التعلم ودافع الإنجاز، وما دعمته الدراسات السابقة أهمية هذين المتغيرين في التحصيل الجيد والارتباط القوي الكائن بينهما، وتأثير استراتيجيات التعلم المعرفية وما وراء المعرفية في دافع الإنجاز لدى المتعلم، فكلما زاد توظيفه لهذه الاستراتيجيات زادت دافعيته للإنجاز وبالتالي زاد مستوى أدائه.

لذلك نوصي بضرورة بناء برامج لتشجيع المتعلمين على تفعيل استراتيجيات التعلم المعرفية وماوراء المعرفية لتحسين تحصيلهم الدراسي ودافع الإنجاز لديهم، كما نوصي القائمين بالعملية التعليمية بضرورة حفز المتعلمين واستثارة دافعيتهم وتدعيمها لتنمية ثقتهم بأنفسهم ما سيرقي مستوياتهم المعرفية والدراسية .

قائمة المراجع:

1-الكتب باللغة العربية:

1- أبو جادو صالح محمد علي (2005) : **علم النفس التربوي**. دار المسيرة، الأردن، الطبعة الرابعة.

2-أبو رياش حسين (2007) : **التعلم المعرفي**. دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى.

3-أبو رياش حسين وعبد الحق زهرية (2006): **علم النفس التربوي للطالب الجامعي والمعلم الممارس.** دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى.

4-الحارون شيماء حمودة (2009): **المتفوقون عقليا ذوو صعوبات التعلم في مدارسنا.** المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى.

5-الحيلة محمد محمود (2002): **مهارات التدريس الصفي.** دار المسيرة، الأردن، الطبعة الثانية.

6-جون أندرسون، ترجمة: الجمال رضا مسعد وسليط محمد صبري(2007): **علم النفس المعرفي وتطبيقاته.** دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى.

7-الدليمي طه علي حسين والهاشمي عبد الرحمن (2008): **استراتيجيات حديثة في فن التدريس.** دار الشروق، الأردن، الطبعة الأولى.

8-الزغول عبد الرحيم عماد(2005): **مقدمة في علم النفس التربوي**. مركز يزيد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى.

9-الزيات فتحي (2004): **سيكولوجية التعلم بين المنظور الارتباطي والمنظور المعرفي**. دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الثانية.

10-السيد خليفة مراد وعلي عيسى مراد (2007) :**كيف يتعلم المخ ذو صعوبات القراءة والعسر القرائي**. دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى.

11-العناني حنان عبد الحميد (2005) : **علم النفس التربوي**. دار الصفاء، الأردن، الطبعة الثالثة.

12-الفحل نبيل محمد(2004): **بحوث في الدراسات النفسية**. دار قباء، القاهرة.

13-بهجت رفعت محمود (2003) :**التعلم الاستراتيجي**. عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى.

14-جاسم محمد محسن (2004): **علم النفس التربوي وتطبيقاته**. دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى.

15-عدس عبد الرحمن (2005): **علم النفس التربوي**. دار الفكر، الأردن، الطبعة الثالثة.

16- غباري ثائر أحمد (2008) : **الدافعية**. دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى.

17- قطامي نايفة (2004): **مهارات التدريس الفعال**. دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى.

18- قطامي يوسف محمود (2005): **نظريات التعلم والتعليم.** دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى.

19-قطامي يوسف محمود (2009): **مبادئ علم النفس التربوي.** دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى.

20-كوافحة تيسي رمفلح (2007): **علم النفس التربوي وتطبيقاته في مجال التربية الخاصة**. دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى.

2-الرسائل والأطروحات:

21-آمال بن يوسف (2008): **العلاقة بين استراتيجيات التعلم والدافعية للتعلم وأثرهما على التحصيل الدراسي**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربوي، جامعة الجزائر.

22-عبد الرحمن بن بريكة (2007): **العلاقة بين الوعي بالعمليات المعرفية ودافع الإنجاز الدراسي**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، جامعة الجزائر.

3-المجلات:

23-إلهام علي الشلبي (2010):**مجلة العلوم التربوية والنفسية.** البحرين، المجلد 11، العدد 2.

24-صباح مرشود فتوح وأفراح إبراهيم سعيد (2009): **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**. المجلد 16، العدد 10.

25-عليمات محمد منيزل وهواش خالد حليف (2006): **مجلة العلوم التربوية والنفسية**. المجلد 7، العدد3 .

26-ياسرة محمد أيوب أبو هدروس ومعمر رحيم سليمان الفرا (2011): **مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية**. غزة، المجلد 13، العدد 1.

4-الكتب باللغة الفرنسية:

27-Cyr Paul & German Claud(2006) : Les stratégies d'apprentissage. Clé intérnational, France.

28-Viau Rolland (1994) : **La motivation en contexte scolaire** . De book university. Canada.

29-Wolf José Luis (2001) **:Méthodes de travail et strategies d'apprentissages** . De book university.Bruxcelle. 2éme editon

المعالجة الصحفية لأزمة تقنتورين بين الموضوعية والحيادية
- دراسة تحليلية لجريدة الشعب جانفي 2013-

أ.تقية فرحي
كلية العلوم السياسية والإعلام
جامعة الجزائر 03.

الملخص: في وقت كثرت فيه الأزمات والصراعات في الجزائر، ظهرت أزمة تقنتورين بعين أمناس، التي حدثت 2013، وقد نتج عن هذه الاعتداء الإرهابي قتلى وجرحى، ومع إعلام يسوده التضليل والتعتيم والتشويه، هذا يجعلنا نتساءل عن مصداقية كل ما نقرؤه في الصحف، ومعرفة أين الحياد والموضوعية في تغطية جريدة الشعب الجزائرية لأزمة تقنتورين وهل تكتفي بتغطية الأزمة؟ أم تتعدى ذلك إلى معالجة الأزمة إعلاميا وإيجاد حلول تكن وفقا لسياستها وتخدم مصالحها أم مصالح معينة.

الكلمات المفتاحية : المعالجة الصحفية، أزمة تقنتورين، الموضوعية والحيادية.

Abstract : At time when increased of crises an conflicts in Algeria Crisis of Tigentourine hqppened the 16 January 2013 , The result of this terrorist attack killed and wounded,and with information prevail Mislead The Blackout and distortion , This makes us wonder about the credibility of What can be read in newspapers, And knowing where neutrality and objectivity in "chaab " newspaper coverage of the crisis ,Or that exceed to Addressing the media crisis, and finding solution in according to its policy and serve the interests of certain interests.

Key words : Press processing, the crisis of tigentourine , The objectivity and the neutrality

المقدمة: تعرضت الجزائر لعدة أزمات هددت امن وسلامة الفرد والمجتمع والدولة، وكان على الفرد أن يكون على علم ودراية بما يحدث اعتمد بذلك على وسائل الإعلام باختلافها، وخصوا الصحافة المكتوبة التي تعتبر موروث مهم، وللصحافة دور في معالجة الأزمة إعلاميا من خلال تطوينها لموقف معين يخص الأزمة وهذا بعد معرفة كل المعطيات والخلفيات الخاصة بالأزمة، فالصحافة المكتوبة تعتبر مرجعا هاما لما تقدمه من أخبار ومعلومات حول الأحداث والوقائع وإمكانية الرجوع إليها في أي وقت، لها دور إعلامي يتمثل في احتواء الأزمة وطمأنة الجمهور والتخفيف من الآثار السلبية للازمة، وفي نفس الوقت يمكن أن تنشر الهلع وتنشر الفوضى وتروج للشائعات، وهذا إن دل على شي فهو يدل على أن للصحافة دور في التأثير على الرأي العام وهي بحد ذاتها قوة كبرى،و لكل مؤسسة صحفية مبدأ معين وتكون موقف حول الأزمة وفقا لسياستها التحريرية أو حسب المصالح التي تخدمها، وقد حاولنا في دراستنا تحليل ودراسة كيفية معالجة صحيفة الشعب اليومية لأزمة تقنتورين التي شهدتها الولاية وقد خلفت توترا وتهديدا لاستقرار الوحدة والأمن الجزائريين، ومن هذا المنطلق طرحنا الإشكالية التالية:

كيف عالجت صحيفة الشعب اليومية أزمة تقنتورين في الجزائر خلال فترة جويلية 2015؟

واعتمدنا على التساؤلات التالية:

- ما مدى اهتمام صحيفة الشعب بأزمة تقنتورين 2015 من حيث المواد الإعلامية، الموقع والأنواع الصحفية؟
- ما هي المصادر التي اعتمدت عليها الصحيفة في معالجتها لموضوع أزمة تقنتورين ؟.
- ماهو اتجاه الصحيفة من أزمة تقنتورين ؟
- ماهي الأنواع الصحفية المستخدمة في معالجة الموضوع؟
- هل كانت هناك إستراتيجية معينة اتبعتها الجريدة في معالجتها للأزمة؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا إلى :

- التعرف على مضمون جريدة الشعب من خلال معالجتها لازمة تقنتورين
- الدور الذي لعبته الصحيفة في إدارة الأزمة إعلاميا
- التعرف على أساليب واستراتيجيات الصحافة المكتوبة في إدارة الأزمة
- **منهج الدراسة وأدواتها:**تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية الوصفية، الذي تعتمد على تصنيف البيانات والحقائق وتفسيرها وتحليلها تحليلا شاملا، واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة.[1]

وقد اعتمدنا على المنهج المسحي لأنه المنهج المناسب للدراسة، وهو المعالجة الصحفية لأزمة تقنتورين من خلال جريدة الشعب .

المنهج المسحي: هو احد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية ويتناول الدراسة العملية للظواهر الموجودة في جماعة معينة، في كل مكان معين، متناولا أشياء موجودة بالفعل وفي الوقت الحاضر.

وهو بذلك يستهدف الكشف عن الأوضاع القائمة فعلا، في محالة للنهوض بها، ووضع خطة أو برنامج للإصلاح، وقد يكون شاملا لجميع مفردات المجتمع(مسح شامل)،وقد يكون لعدد محدود(المسح بطريقة العينة) .

_ ويعرفه whitny بأنه:" عملية تسجيل الوضع السائد لنظام أو مجموعة أو إقليم لغرض التحليل والاستنتاج، ويشترك له أن يكون ضمن وقت محدد وان يكون القصد منه الحصول على معلومات كافية لغرض استنتاج قواعد تصلح للتطبيق في الأعمال المقبلة" .[2]

مجتمع البحث وعينة الدراسة :مجتمع البحث : مجال بحثنا في هذه الدراسة جريدة الشعب الجزائرية،خلال فترة جانفي 2013،أي أن مجتمع البحث في هذه الدراسة هي الصحافة المكتوبة واخترنا الصحافة الحكومية (القطاع العام)، وهي جريدة يومية وطنية إخبارية تصدر باللغة العربية مديرتها العامة السيدة أمينة دباش تأسست في 11 ديسمبر 1962.[3]

العينة: واعتمدنا على العينة العمدية وهي العينة التي يختارها الباحث اختيارا مقصودا بين وحدات المجتمع الأصلي وكما وهي العينة التي يعتمد الباحث فيها أن تتكون من وحدات معينة اعتقادا منه أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل، وواضح ان هذه الطريقة توفر على الباحث كثيرا من الوقت والجهد ." [4]، وقد حصرنا العينة في 09 أعداد وهي الأعداد التي تناولت قضية أحداث تقنتورين في فترة جانفي 2013 من جريدة الشعب ،و هذا بما سيخدم دراستنا وهذا لكون الأعداد التي تطرقت لأزمة تقنتورين ليست بالكثيرة.

أداة البحث: استخدمنا أداة تحليل المضمون لتحديد كيف تعاملت جريدة الشعب الجزائرية مع أزمة تقنتورين وكيف كانت معالجتها للازمة إعلاميا وتحليل المضمون كما يراه حامد ربيع: عملية غزل خصائص فكرية معينة والبحث عن مصادرها، وتكرارها،وملابساتها، وعلاقتها الارتباطين بغيرها من الحقائق التي تدور حولها الرسالة موضع التحليل، هذه الديناميات الخفية هي التيةيجب أن تكون موضع عناية التحليل، و الأسلوب العملي فقط هو الذي يسمع بوصفها على أنها تعبر عن صفتي الاضطراد والانتظام.[5]

و يعرفه بيرنارد برلسون :"بأنه أسلوب البحث الذي يهدف إلى الوصف الكمي والموضوعي والمنهجي للمحتوى الظاهر للاتصال".[6]

وحدات وفئات التحليل: تعد هذه المرحلة من أهم خطوات تحليل المضمون، من خلال تصنيف المحتوى إلى فئات، حسب أهداف الدراسة ويمكن عد الوحدات التي تشير إليها وتسهم في تحديدها، كما تتضمن هذه المرحلة تحديد الوحدات التي يتم عدها وقياسها مباشرة لتحقيق الأهداف.

أ) وحدة التحليل: هي عبارة عن وسيلة التسجيل أو العد، وهي أصغر جزء يمكن أن يظهر من خلاله تكرار الظاهرة.و على هذا الأساس تم اعتماد على الفكرة كوحدة تحليل.و العد كأسلوب لقياس ورود التكرارات.

ب) فئات التحليل: وتجيب عن تساؤلات الدراسة:

الفئات المتعلقة بالشكل: تستخدم فئة شكل المادة الإعلامية للتفرقة بين الأشكال والأنماط المختلفة التي تتخذها المادة الإعلامية على النحو التالي:

1 فئة المساحة: تقيس هذه الفئة بالسنتمتر وكلما زادت المساحة كان ذلك من مظاهر ازدياد الاهتمام.

2 فئة الموقع: أي موقع الصفحة التي تناولت الموضوع، ويدل الموقع عن أهمية المادة الإعلامية، فوضع خبر معين في الصفحة الأولى له أهمية من وضعه في الأخير، وفي الصفحات الداخلية أقل أهمية وهكذا.

3 فئة النوع الصحفي: أي ما يعرف بشكل المادة الإعلامية، أو القالب الفني : خبر، تقرير، حديث، مقال، تحقيق، عمود، رسوم الكاركتير.

الفئات المتعلقة بالمضمون:

1 فئة الموضوع: تعتبر هذه الفئة من أهم فئات تحليل المحتوى انتشارا، وتجيب على سؤال: علام تدور مادة الاتصال؟ ويقوم الباحث بابتكار فئات الموضوع الرئيسية .

2 فئة اتجاه المضمون: توضح فئة الاتجاه، التأييد أو الرفض، أو الحياد، في المضمون.

3 فئة المصدر: تستخدم فئة مصدر المعلومة للكشف عن الشخص أو الجهة .

4 فئة الفاعل: وهي الجهة المسؤولة عن الظاهرة أو الموضوع المراد دراسته.

تحديد مفاهيم الدراسة:

المعالجة الصحفية: لغويا ونقصد بها: عالج الأمر: أصله عالج المشكلة، عالجه علاجا ومعالجة: زواله ودواه.[7]

كما تأتي المعالجة بمعنى الممارسة إذ نقول عالجا أي مارسا العمل الذي ندبتكما إليه، وعملا به، وزاوولاه، وكل شيء زاولته ومارسته فقد عالجته، ومعنى المعالجة أن يمارس شخص فعل ما والعمل على مزاولته.[8]

– فالمعالجة الصحفية (هي العملية التي تتضمن مجموعة من الخطوات التي يقوم ها المحرر بالبحث عن بيانات ومعلومات عن التفاصيل أو التطورات والجوانب المختلفة لحدث أو واقعة تصريح ما، وبمعنى آخر يجيب على كل الأسئلة التي قد تتبادر إلى ذهن القارئ بشأن هذه الواقعة أو الحدث).[9]

وهي عملية تقوم بها وسائل الإعلام المكتوبة وغيرها في جمع المعلومات وتحليل الأخبار والوقائع والأحداث وتفاصيلها والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور، وغالبا ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة السياسية أو المحلية أو الرياضية أو الاجتماعية أو غيرها.[10]

– إذا المعالجة الصحفية يقصد بها محاولة معرفة خصائص تتناول الصحافة لقضية معينة، وهي عملية الحصول على بيانات وتقصي حدث ما تقوم بتغطيته وتحليله ونقله للرأي العام حسب سياسة كل مؤسسة صحفية.

الصحافة: في معجم المصطلحات الإعلامية تستخدم كلمة صحافي بمعنى press وهي مرتبطة بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات وتعني أيضا journalisme وهي علم فن إصدار الصحف من جرائد ومجلا، ويتمثل ذلك في كتابة وتحرير مواد الصحفية.[11]

– يعرف عبد العزيز مطر الصحافة: استخدام الصحافة للدلالة على معنيين معنى متقابل لكلمة journalisme أي المهنة الصحفية ومعنى مقابل كلمة presse أي مجموعة ما ينشر في الصحف.[12]

كما تعرف الصحافة بأنها مهنة البحث عن الحقائق ونشرها بطريق رشيدة تنفع المجتمع والتنمية وهي مسابقة لمعظم وسائل الإعلام والتكنولوجيا على أنها أخذت وأعطت وأثرت بدرجات متفاوت مع وسائل إعلامية أخرى.[13]

– الصحافة هي عبارة عن المهنة التي يمارسها الصحفي من خلال تقديم مجموعة من المواد الإخبارية في مختلف المجالات والتي يقوم بنشرها والتعليق عليها ثم يدونها في الصحف بغرض التوزيع.

"والصحافة عملية اجتماعية،تسهم في تحقيق عدد من الحاجات الاجتماعية، التي يتطلع المجتمع لتحقيقها من خلال عدد من المؤسسات الاجتماعية، ومنها المؤسسة الصحفية مهما اختلف الهدف من قيامها مرتبطة بطبيعة اجتماعية في تحقيقها لعدد من الحاجات الفردية، التي تجتمع لفئة من الفئات، تشكل فيما بعد مجموع القراء أو الرأي العام أو جمهور العملية الاتصالية". [14]

الأزمة:

– الأزمة هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة –سلبية أو ايجابية – تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة. [15]

والأزمة عبارة عن نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام، وتشكل تهديدا صريحا وواضحا لبقاء المنظمة أو النظام نفسه.[16]

– وتعرف منى شريف الأزمة "بأنها موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للأزمات، ويخرج عن إطار العمل المعتاد، ويتضمن قدرا من الخطورة والتهديد والمفاجأة أن لم يكن في الحدوث فهو التوقيت، ويتطلب استخدام أساليب إدارية، مبتكرة وسرعة ودقة ورد الفعل، ويفرز آثارا مستقبلية تحمل في طياتها فرصا للتحسين والتعلم".[17]

إدارة الأزمة:

– هي مجموعة من الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الدمار المترتب عن الأزمة وإذا نظرنا إلى هذا المفهوم،نجد انه ينظر إلى عملية إدارة الأزمة بمنظور سلبي حيث إن الجهود والاستعدادات يتم توجيهها بعد حدوث الأزمة بالفعل وليس قبلها.[18]

وهي التعامل مع الأزمات من اجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط لحالات التي يمكن تجنبها وإجراء التحضيرات للازمات التي يمكن التنبؤ بها في إطار نظام يطبق في حالة حدوثها بغرض التحكم في النتائج أو الحد من آثارها التدميرية. [19]

– كما يرى الخبير الإداري د.ماجد شدود أن إدارة الأزمات يجب أن تنطلق من إدارة الأزمة القائمة ذاتها وتتحرك في إطار الإستراتيجية العامة للدولة، وهذا يتطلب تحديد الأهداف الرئيسية والانتقائية للدولة خلال الأزمة والتحليل الاستراتيجي المستمر للأزمة وتطوراتها والعوامل المؤثرة فيها، ووضع البدائل والاحتمالات المختلفة وتحديد مسارها المستقبلي من خلال التنبؤ والإختيار الاستراتيجي للفرص السانحة وتحاشي أمر المخاطر التي تحملها الأزمة أو القليل منها حيث يتطلب ذلك معلومات وافرة ومعطيات مناسبة وإدارة رشيدة. [20]

وهناك تعرف أخر بأنها سلسلة متكررة من جمع المعلومات وصناعة البدائل واتخاذ القرارات ومتابعتها وهي تكنيك إداري يعالج حالة الأخطار المفاجئة غير المحسوسة. [21]

لمحة تاريخية حول أزمة تقنتورين:

هي عبارة عن عملية إرهابية قامت بها مجموعة من الإرهابيين والتي استهدفت مصنع دولي للغاز الطبيعي المعروف بقاعدة الحياة المتواجدة بمنطقة تقنتورين،على بعد 40 كم من مدينة عين أمناس التابعة لولاي اليزي بالجزائر،والتي أسفرت عن مقتل 37 شخص و7 جرحى وذلك بتاريخ 16 جانفي 2013م

أ- **طبيعة المنشأة أو القاعدة النفطية:** المنشأة عبارة عن حقل بترولي –غاز- على امتداد 6700 متر طولا و2500 متر عرضا، مصفاة حيوية وسط الصحراء قريبة من الحدود الجزائرية- الليبية والنيجرية.

الحماية للقاعدة النفطية ذاتية من قبل حرس مدنيين مسلحين، عدد العمال حوالي 700 جزائري و129 غربي. من بعد محدود shotguns والعمال : حوالي 700 جزائري و129 غربي.

ب- **المهاجمين:** 32 إرهابي من 11 جنسية بينهم 3 جزائريين وإرهابيين من تونس ليبيا وكنديين إضافة لمصريين موريتانيين ويمنيين وفرنسي وهو من متقاعد من القوات الخاصة الفرنسية.

ت- **القوات العسكرية المشاركة بالعملية**: وحدات من الجيش الجزائري النظامي- المسؤولين عن محاصرة المكان إضافة إلى الدرك الوطني ودعم جوي.(القوات الخاصة ""المظليين "- مفرزة التدخل الخاصة التابعة للدرك الوطني dsi- مجموعة التدخل الخاصة التابعة للاستعلامات gis)

ث- **السيطرة على المنشئة**: صباح يوم 16 جانفي دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابي من الحدود الجزائرية الليبية وتقدمت نحو المنشأة التي كانت تحت حماية مؤسسة بريتش بتروليوم –حماية خاصة-

استهدفت العملية حافلة متوجهة للقاعدة وكان على متنها رعايا أجانب وكانت النتيجة وفاة 3 رعايا أجانب فرنسيين وبريطاني، ثم توجهات المجموعة على متن 3 سيارات رباعية الدفع والحافلة نحو القاعدة مستغلة أن أغلبية العمال كانوا نيام، وتم دخول المنشأة بعد قتل حارس امن جزائري بتواطؤ داخلي.

المرحلة الأولى: انقسمت المجموعة إلى 3، المجموعة الأولى اتجهت نحو المصنع والثانية نحو قاعدة الحياة والثالثة نحو مركز إدارة الشركة أين يوجد الغربيين مسؤولين vip

المرحلة الثانية: تلغيم المداخل والمناطق الحساسة مثل خطوط نقل الغاز بالمصنع والخزانات.

المرحلة الرابعة: جمع الرهائن الغربيين بمناطق محددة والقيام بتلغيم بعض الرهائن بواسطة أحزمة ناسفة.

ج- **مخطط العملية:** كان مخطط الجماعات المسلحة بسيط:

- جمع الرهائن لغربيين بمناطق محددة وتلغيمهم من اجل تسهيل عملية الخروج من القاعدة.
- محاولة إطالة فترة الاحتجاز من اجل الحصول على ضغط غربي على الحكومة الجزائرية لتسهيل العملية.
- منع خروج الجزائريين من اجل منع أي محاولة اقتحام للقاعدة حيث كانت عملية تحرير أكثر من 700 رهينة عملية مستحيلة,
- الحصول على مكاسب مثل الإفراج عن سجناء لدى الجزائر وموريتانيا.
- الخروج من القاعدة بأكبر عدد ممكن من الرهائن وسلوك أكثر من مخرج نحو ليبيا والنيجر ومالي.
- تفجير خزانات الغاز والمصنع من اجل ضمان إثارة فوضى عند عملية الإخلاء.
- صدمة تفجير الخزانات كانت لتصل لقطر 5 كلم حسب الخبراء.
- الاستفادة القصوى من ضغط الدول الغربية التي عادة ما تستجيب لمطالب الخاطفين لذلك تم التركيز على رهائن دول معينة مثل اليابان.[22]

التغطية الصحفية للازمات:

وفي أي عمل إعلامي ينبغي التقيد بالقواعد الاحترافية للمهنة الصحفية وأخلاقياتها التي تشدد على مسؤولية الصحفي في دقة وموضوعية كل ما يصدر عنه من أخبار، إن عدم تقيد الصحفي بهذه الضوابط يعني الزج بالجمهور وربما بالمجتمع الدولي قاطبة في الخطأ.

فالصحافة أحيانا تبالغ في إثارة الموضوع فيتم بث الذعر في قلوب الناس وتشل حياتهم وتسبب لهم أضرارا كان يمكن تفاديها، لكن قد تكون الصحافة أحيانا ضحية ظروف لا تتحكم فيها، فهي فإما تفتقد للمعلومات الحقيقة حول الخطر نظرا لتستر المسؤولين عنه فتنقل معلومات غير دقيقة، وإما أن تكون ضحية تقديرات خاطئة أو مبالغ فيها من قبل المسؤولين.

ومن جانب آخر يدفع فراغ الساحة من الأحداث الصحافة أحيانا إلى إطالة الحديث في مواضيع معينة وربما إلى التكرار، وهذا ما ينبغي تفاديه في حالة الأزمات.[23]

مراحل تغطية الأزمات:تركز بعض الدراسات الإعلامية حسبما يشير د.معتز محي عبد الحميد على تحليل المراحل التي تمر بها التغطية الإعلامية للازمات وهذه المراحل هي :

مرحلة التغطية العشوائية: أي أن الوسيلة الإعلامية لم تصل بعد إلى مستوى التنسيق المتكامل والسبب هو أن الأزمة ما تزال في مراحلها الأولى.

مرحلة التعبئة المنظمة: وذلك بعد أن تعرف وسائل الإعلام أهمية الأزمة توجه مجموعة من الفنيين والإعلاميين إلى موقع الحدث للعمل على بث الأخبار أولا بأول والتعليق عليها وتصل التغطية الإعلامية فيها على أعلى درجات التنسيق المنظم.

مرحلة التكيف مع واقع ما بعد الأزمة: وفيها تضع وسائل الإعلام إستراتيجية جديدة تتناسب مع ما آلت إليه الأمور في مجتمع الأزمة. وتعمل على المشاركة ببلورة المفاهيم الجديدة للمتغيرات وتقريبها للرأي العام ومساعدته على تقييمها.

ولكن هناك إشكالية مهمة تظهر بوضوح كما يعتقد د. معتز محي عبد الحميد إبان الأزمات تكون على خط العلاقة المتبادلة بين المسؤولية ورجال الإعلام وتتمثل هذه الإشكالية في نقطتين هما:

أثناء الأزمات تزداد رقابة الحكومات أو الجهات ذات العلاقة على مصادر الأخبار والمعلومات وهي قضية جدلية قديمة حديثة في آن واحد معا .

في خطة التسابق المحموم من مراسلي وسائل الإعلام لتقديم تغطية إعلامية فورية ومتابعة للحدث في مرحلة الذروة نجد أنهم يقعون من حيث لا يشعرون أو يشعرون في شرك الدعاية المنحازة لأحد الأطراف المتنازعة فلأنهم يجدون أنفسهم مستخدمين كوسيلة دعائية لهذا الطرف أو ذاك. [24]

الموضوعية والحيادية في تغطية الأزمات : في إعلام يسوده التعتيم والتضليل وصراع الحضارات، نتساءل دائما عن مصداقية الأخبار، وهل الصحفيين يعتمدون على الموضوعية والحيادية أم الذاتية في تغطيتهم للازمات، وهل الصحافة تكتفي بتغطية الأزمات أم تسعى لتقديم حلول لها؟ أم تسييسها حب مصالحها أو وفقا لمصالح معينة؟ ولمعرفة كيف تتعامل الصحافة مع الأزمات، يجب التطرق إلى مفهومي الموضوعية والحيادية

أ- الموضوعية: نقصد بالموضوعية تخلي الإنسان عن عواطفه وانفعالاته، التي لا يقوم عليها دليل نقلي أو عقلي تجاه مسألة من المسائل التي يحتاج فيها اخذ قرار، أو إصدار حكم، شريطة أن تكون القضية –موضع الطرح- مما تختلف فيه الأفهام،ويتقبل فيه النقاش،وهي على هذا "معيار أساسي من معايير البحث، يقوم على الصدق والعلم والأمانة، والبعد عن الأهواء الشخصية. [25]

عند التحدث عن الموضوعية يجب التحدث عن الموضوعات التي يقوم الإعلامي بإعدادها، وذلك بنقل بدقة الوقائع كما هو، ولا يتدخل في نقل الصورة لما يجري، مستبعدا هواه الشخصي ومصالحه وأيديولجيته وثقافته ومعرفته من التأثير في ما بقوم بنقله، والوصول إلى الموضوعية كاملة،هو أمر مثالي يستحيل تحقيقه. [26]

فالموضوعية مرتبط بالمصداقية، فوجود المصداقية يؤدي إلى تواجد الموضوعية، التي تتمثل في النزاهة والدقة والتوازن والاكتمال، فالموضوعية ليست أخلاقيات شخصية لصحفي، بل إنها أخلاقيات مؤسسة ككل. [27]

ب- **الحيادية:** في لسان العرب "حاد عن الشيء: يحيد حيدا وحيَدانا ومحيدا وحيدودة: مال عنه وعدل"، أما في المعجم الوسيط يعرفون الحياد على انه عدم الميل إلى أي طرف من أطراف الخصومة، والحياد الايجابي (في السياسة الدولية) ألا تتحيز دولة لإحدى الدول المتخاصمة مع مشاركتها لسائر الدول فيما يحفظ السلم العام.

فالحياد: يعني التجرد من أي موقف أو إبداء رأي أو تدخل في كل حدث عند نقله، سواء أكان هذا الحدث متوافقا مع الفكر الذي تحمله وسيلة الإعلام أم غير متوافق، ونقل كل معلومة تصل إلى وسيلة الإعلام عن الحدث دون بتر أو اجتزاء أو زيادة أو توقع لقادم صغرت أو كبرت.[28]

الفرق بين الحيادية والموضوعية: مشكلة الإعلام والصحافة بشكل خاص، تكمن في كيفية الالتزام بالموضوعية الإعلامية، وليس الحيادية، فالحيادية ضرورية والحيادية المطلقة من الصعب الوصول إليها، أما الموضوعية فليس من الصعب

الالتزام بها، لأنها تحتاج فقط إلى قليل من التأني، من الإعلامي، قبل صياغة مادته الصحفية،وبقدر ما يلتزم الصحفي الموضوعية بقدر ما تكون مادته الإعلامية لها تأثير على الرأي العام وعلى أصحاب القرار، من طرق التزام الموضوعية، هو الوقوف على الحدث من كل الجانب والوقوف على خلفية الحدث قبل صياغة المادة الإعلامية، وهناك كلمات فيها فرق في المعنى يجب الانتباه إليها . وهناك نوعا ما تشابه بين الموضوعية والحيادية، ولكن الفرق أن الموضوعية هي الالتزام بالصدق وبناء المادة على أساس شواهد وبراهين، ويمكن للصحفي أن ينحاز إلى الجماعة أو الحزب أو الإيديولوجية التي ينتمي إليها بشرط الالتزام بالبراهين التي تثبت ما ينشره من مواد، أم في الحيادية فلا يجوز أن يظهر الصحفي وكأنه يدافع عن جماعة أو حزب أو إيديولوجية، فالموضوعية تقول ما تشاء بشرط ان تلتزم المنطق، أم الحيادية فإنها إضافة إلى الالتزام بالمنطق والعقل فتقول ليس من العدل أن تتحدث عن مميزات جيدة لجماعة ما أو حزب أو إيديولوجية وتغض النظر عن جماعة أخرى فيها بعض المميزات الجيدة.[29]

– الحياد في الصحافة وهم، وان شئت كذب، والموضوعية شرط مهني وفي تعبير الفقهاء، الحياد سنة يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، والموضوعية فرض يعاقب تاركه، لكن بعض الصحافيين يخلط بين الحياد والموضوعية، والبعض الآخر يعتقد أنهما مرادفان لمعنى واحد.

الصحيح أن الحياد موقف والموضوعية أمانة، والفرق هائل بين الأمانة والموقف، من حق الصحفي أن تكون له ميول وموقف، وليس من حقه أن يخل بالأمانة المهنية، ويسلب طرفا حقا من حقوقه لان له موقفا ضده، ولهذا يمكن القول أن الخلط بين الحياد والموضوعية هو أساس فساد مهنية الإعلام، وسبب خلل صحافة العرب وقنواتهم بإمكان الصحافي أن يلعب على الحياد، يزيد من صفات حسنة للطرف الذي يؤيد ويقللها من الآخر الذي لا يحبه، والفرق بين الإعلام العربي وبين نظيره الغربي، أن الأخير لا يعبث بالموضوعية بل يحترمها، لكنه يحتال عليها بما يسمى الحياد المهني، فيكثر مثلا ممن مشاهد تدين الفلسطينيين ويقلل من نقل إرهاب إسرائيل ضدهم، لكنه لا يسلب الفلسطينيين حقا، أو يعطي إسرائيل شيئا لم تفعله وفي المحصلة، فان اللعب المهني على قضية الحياد، أعفى الإعلام الغربي من انتهاك الموضوعية وهذا ليس تبرئة لهذا الإعلام، بل إقرار بقدرته على الاحتيال والمخادعة المهنية.

والأكيد أن الموضوعية هي المقدمة الأولى لمهنية الإعلام وحريته. [30]

نتائج الدراسة :

_ سلطت جريدة الشعب الضوء على الأزمة من خلال تغطية دائمة مستمرة لها وتحليل لأحداث تقنتورين بكل حرية، وقد أولت اهتماما بالغا للموضوع وخصصت له الصفحات الأولى والصفحات الوسطى .

_ الأنواع الصحفية المستخدمة في طرح الخبر فقد اعتمدت بشكل كلي على الخبر الصحفي والعمود وكذا التعليق، وهذا يبين الأهمية الصحفية لهذا النوع، ويدل ذلك على الاهتمام بأزمة تقنتورين بأسلوب دقيق وموضوعي في تحليل الأزمة مما يساعد القارئ على الفهم والاستيعاب أن يكن على علم بالخلفيات والأسباب .

_ خصصت جريدة الشعب مساحة كبيرة للأخبار والمواضيع الخاصة بأزمة تقنتورين مساحة كبيرة على صفحاته، أيضا خصصت مساحة كبيرة للعناصر التيبوغرافية وهذا راجع لأهمية الموضوع .

_ أما بالنسبة لفئة الموضوع فقد اعتمدت في طرح مواضيعها المتعلقة بأزمة تقنتورين، على عبارة (مواجهة الإرهاب /أحداث تقنتورين / الاعتداء الإرهابي /التصدي للإرهاب /اختطاف الأجانب / الخطر القادم من وراء الحدود/إطلاق سراح عمال جزائيين/ تدخل قوات الجيش /المخطط الإرهابي /إحباط الاعتداء الإرهابي/اقتحام القاعدة النفطية :حياة .) وقد كانت جميع المواضيع متعلقة بوصف الاعتداء الإرهابي وتدخل قوات الجيش التي كانت شريعة جدا ، وكان وصف موضوعي للازمة.

_ أما فئة الفاعلين فتمثلت في : الإرهابيون (الجماعات الإرهابية)_جنسيات الإرهابيين _ الجماعات المسلحة ، أكثرية الفئات كانت الجماعات الإرهابية المسلحة التي قامت بالاعتداء وخطف العمال الأجانب، كانت السبب في نشوء أزمة تقنتورين.

_ أما بالنسبة للمصادر التي اعتمدت عليها جريدة الشعب في تغطيتها لأزمة تقنتورين 35 على: السلطات المحلية والوزارات_ صحفيو مراسلي الجريدة_ _ جهاز الأمن الجزائري_ مصالح أمن ولاية تقنتورين_ تصريحات الوزراء _ في التعرف على المستجدات .

_ أما بالنسبة لموقف جريدة الشعب ، فعلى حسب تحليل مضمون الجريدة، وجدنا بأنها مؤيدة لأزمة تقنتورين من خلال تشجيعها لتدخل الجيش في القضاء على الإرهابيين وصف بأن العملية قام بها إرهابيون مسلحون دون تدخل أو تواطؤ، كما كانت مؤيدة ومنحازة لضحايا الاعتداء .

_ كما حاولت أن تظهر بان أحداث تقنتورين هو تهديد صريح لأمن الدولة ومصالحها، لكن الجيش كان القوة السريعة للتصدي لهذا الإرهاب وهذا يعني أن الجزائر قوية ولا تسمح لأي شخص دون تدخل .وهذا دعا الدول الأجنبية تختف وتؤيد من الجزائر وتعترف بها كقوة عسكرية عظيمة

الخلاصة:

أزمة تقنتورين كان اعتداء إرهابي من مجموعة مسلحة وتم التخطيط له سابقا، وقد أثرت هذه الأحداث على أمن الأفراد بالدرجة الأولى والدولة بالدرجة الثانية إذ أسفرت على مجموعة قتلى وجرحى، وكان تدخل الجيش الجزائري لحل هذه الأزمة تدخلا سريعا واستراتيجيا مما أثبت حسن ونجاعة إدارتها للازمات وخصوصا تحرير الرهائن في ظرف 24 ساعة وهذا يثبت كفاءة الجيش الجزائري ومن حلال دراستنا فأسباب نشوء هذه الأحداث هو مجموعة إرهابية هدفهم تهديد الأمن وزعزعة الاستقرار، ولصحيفة الشعب دور مهم حيث ألقت الضوء على الحدث ،وقامت بتغطية ومعالجة أحداث تقنتورين بكل موضوعية وبكل دقة في تقديمها للأخبار، وكانت دائما في تتبع لكل التطورات الحاصلة، وشيدت لتدخل قوات الجيش الجزائري .

قائمة المراجع:

1- عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 213.

2- ابراهيم خليل أبراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،،ص 152.

3- الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki،يوم 14 ديسمبر 2017، على الساعة 21,00.

4- محي محمد مسعد، **كيفية كتابة الأبحاث والإعداد للمحاضرات**،المكتب العربي الحديث، ط2، 2000، ص 55,

5- إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هيبة، **البحث الإعلامي :اتجاهات وقراءات في حلقة البحث الصحفي والإعلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الاسكندرية،مصر، 2009، ص 192.

6- محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، الجزائر، 1893، ص 17.

7- الطاهر احمد الزاوي، **المعجم العربي الأساس**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 858.

8- ابن منظور، **لسان العرب تحقيق**: عبد الله علي كبير، محمد احمد حسين، محمد الشاذلي، ج 4، دار المعارف، مصر، ص3066.

9- أسماء حسن محمد التوم محمد، **التغطية الصحفية لاستفتاء جنوب السودان بالتطبيق على صحيفتي (الانتباهة- الصحافة)**، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الصحافة، كلية علوم الاتصال، قسم الصحافة والنشر، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص 54.

10- محمد علي عبد الله، **التغطية الصحفية لقضية تضخم الأسعار في صحافة الإمارات العربية المتحدة**، دراسة تحليلية لصحيفتي الخليج والبيان، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2009، ص21.

11- كرم شلبي، **معجم المصطلحات الإعلامية (عربي-انجليزي)**، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1989، ص15.

12- إبراهيم عبد المسلمي، **مدخل إلى الصحافة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،ص 17.

13- حسن عماد المكاوي، ليلى حسن السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية،القاهرة، ط3, ص 49.

14- محمد عبد الحميد،**بحوث الصحافة**، عالم الكتب للنشر، ط1، 1992، ص 23.

15- فهد أحمد الشعلان،**إدارة الأزمات (الأسس والمراحل والآليات)**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص15.

16- هلال ناتوت، **الصحافة نشأة وتطورا**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،مصر، ط1، 2006،، ص 14.

17- منى صلاح الدين شريف، **التنبؤ بالمخاطر والأزمات المحتملة: دراسة تطبيقية في الصناعة المصرية**، المؤتمر السنوي الأول لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة عين شمس، القاهر، 1996.

18- محمد هدير،**الإعلام وإدارة الأزمات مع الإشارة إلى أزمة القبائل**، رسالة ماجيستر، كلية الإعلام، الجزائر، 2005، ص 75.

19- عاصم محمد حسين الأعرجي، مأمون دقامسة، **إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى**، الإدارة العامة، مجلد 39، عدد 4، 2000، ص 777.

20- محمود جاد الله، **إدارة الأزمات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، طبعة مزيدة ومنقحة، 2015، ص 28.

21- هشام الغريري، **إدارة البقاء**، دار الماني، العراق، 1998، ص 97.

22- الموقع الالكتروني: http://army.arabepro.com ، يوم: 17جانفي 2017، الساعة 21.00.

23- محمد عبد الوهاب حسن عشماوي، **دور الصحف في إدارة الأزمات**، منشأة المعارف،جلال حزي وشركاؤه، مطبعة القدس، الإسكندرية مصر، 2008، ص 212

24- عبد الرزاق محمد الدليمي،**الإعلام وإدارة الأزمات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2012، ص 206.

25- عبد الرحمان بن صالح عبد الله، **الموضوعية في العلوم التربوية**، دار المنارة، ط1، جدة، 1407هـ، ص 6.

26- صالح أبو ربيع، **الموضعية ووسائل الإعلام**، صحيفة البيان، مؤسسة دبي للإعلام، 2016،المتاح على الموقع الالكتروني : http://www.albayan.ae/opinions/articles/2016-08-29-1.2705394

27- محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، قسم الإعلام،كلية العلوم الإنسانية، جامعة لدراسات العليا، منشورات الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2003، ص 6.

28- **الحياد في الإعلام**، شبكة الناقد الإعلامي، فيفري 2012، المتاح على الموقع الالكتروني: http://www.naqed.info/naqed/media/1143-2012-02-17-08-39-38.html

29- دارا عبدو، **الفرق بين الموضوعية والحيادية**، مدرسة الصحافة المستقلة، 2009، المتاح على الموقع الالكتروني: http://www.ijschool.net/news.php?action=view&id=152#.WHfMh9LhDIV

30- داود الشريان، **أضعف الإيمان (الشهيد والقتيل في الإعلام العربي)**، نقلا عن صحيفة الحياة، 2015.

التسويق الأخضر كتوجّه حديث للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق المسؤولية البيئية

أ.شرفة أسمـــاء- د.صوالحية الزهرة
قسم علوم الإعلام والاتصال
جامعة باجي مختار عنابة

الملخص: تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين مفهوم التسويق الأخضر والمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، من خلال محاولة بحث مدى استعداد وسعي مؤسسة فرتيال – فرع عنابة –المختصة في صناعة الأسمدة الفوسفاتية الآزوتية والآمونياك - إلى تبني هذا المفهوم وتطبيقه على مستوى سياستها التسويقية وكذلك محاولة بحث إمكانية إسهام تبني ذلك في تجسيدها لمسؤوليتها البيئية أثناء ممارسة أعمالها.

الكلمات المفتاحية: التسويق الأخضر، المؤسسة الاقتصادية، المسؤولية البيئية، شركة فرتيال.

Abstract: This field of study aims to identify the nature of the relationship between the concept of green marketing and environmental responsibility in the Algerian economic enterprise, by trying to discuss the readiness and the pursuit of the FERTIAL Foundation - Annaba branch - which is specialised in phosphate nitrogen fertilizer and ammonia industry - to embrace this concept and apply it to the level its marketing policy as well as the attempt to discuss the possibility of the contribution of adopting that in her portrayal of the environmental responsibility of its operations.

Key words:green marketing , environmental responsibility , economic enterprise, FERTIAL Foundation.

مقدمة: تمثل البيئة الطبيعية في علاقتها مع الإنسان أساسا جوهريا لوجوده، فهي مصدر لعيشه وموطنا لاستقراره، وقد تطورت هذه العلاقة عبر محطات تاريخية كبرى تطور خلالها الإنسان من إنسان بدائي بسيط إلى إنسان متحضر وصانع للحضارة، ومواجه لتحدي مستمر نحو التأقلم مع هذه البيئة تحقيقا لهدف أسمى هو الحفاظ على حياته فيها. لذلك فقد سعى الإنسان من خلال طموحاته الكبيرة وحاجاته غير المحدودة إلى تطوير علاقته مع بيئته الطبيعية للاستفادة منها قدر المستطاع، صاحب ذلك تطور غير محدود لأساليب وطرق إشباع هذه الحاجات ويظهر ذلك من خلال انتقاله من حياة الصيد وجمع الثمار بالاعتماد على قدراته الجسدية وعلى أدوات بسيطة من حجارة وعصي، إلى التحول نحو الاهتمام بالزراعة الطبيعية ومحاولة استصلاح الأرض من خلال تربية الحيوانات واستغلالها في ذلك. ثم ما لبث أن طور الإنسان أدواته ووسائله فتوجه إلى التصنيع ومنه إلى تشييد المصانع واستغلال أكبر لبيئته الطبيعية، معتبرا هذه الأخيرة مصدرا لا ينفذ من الموارد التي يستطيع تطويعها مع حاجاته بشكل مستمر ودائم.

فتزايد النشاط الصناعي بشكل متسارع تزايد معه طرديا الاستغلال غير العقلاني للبيئة الطبيعية ومواردها، فبرزت إلى السطح العديد من القضايا البيئية المعقدة مثل التفاقم المتزايد لمستوى تلوث الأرض، ندرة المياه العذبة في العالم، تقلص الأرض المزروعة، تهديد التنوع البيولوجي، ثقب طبقة الأوزون، إزالة الغابات المطرية، استنزاف مصادر الطاقة، التغير المناخي العالمي، وإنتاج وتسويق سلع ضارة بالبيئة والإنسان، فضلا عن سوء تعامل الإنسان مع البيئة الذي يمكن اعتباره تلوثا ثقافيا للعادات والسلوكات الإنسانية. ويأتي في قمة هذه السلوكات التوسع في عمليات التصنيع وتضخم عمليات الإنتاج وارتفاع حدة الاستهلاك العالمي للمواد المصنعة وتضخم آثار مخلفاتها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، مما شجع ذلك على تصاعد الوعي البيئي لدى المستهلكين وتزايد اهتمام الحكومات وجماعات الضغط بهذا الموضوع، ليمهد ذلك إلى ظهور حركة حماية المستهلك[1] التي تهدف إلى حماية المستهلكين من المنتجات الضارة ومن الممارسات السيئة للشركات

---

[1]- حركة حماية المستهلك: تمثل هذه الحركة بداية الانشغال الأولي بحقوق المستهلك على المستوى الدولي بداية من سنة 1960 من خلال المؤتمر الذي عقد في مدينة لاهاي الهولندية خلال السنة نفسها، مما نتج عن ذلك إنشاء المنظمة الدولية لاتحاد المستهلكين (IOCU)، تضم حركة حماية المستهلك حاليا ما يقارب 250 منظمة تمثل أكثر من 150 دولة في العالم. للمزيد أنظر:

Lawrence B. Glickman Consumer Society in American History: A Reader Cornell University Press, 1999 Page 6.

المصنعة تزامنا مع خطاب الرئيس الأمريكي جون كيندي الشهير سنة 1962 حول حماية المستهلك قدم خلاله أربعة حقوق أساسية للمستهلك تمثلت في الحق في الأمان، الحق في الحصول على المعلومة، الحق في الاختيار والحق في الاستماع إليه والأخذ برأيه في المسار الإقراري.

ولعل تزامن تنامي حركة حماية المستهلك مع تصاعد الاهتمام العالمي بالاستغلال السليم والمستدام لكوكب الأرض وموارده وانعقاد مؤتمر استوكهولم[1] عام 1972 المعني بالبيئة البشرية أوجد نوعا من الضغط على منظمات الأعمال نحو إيجاد حلول توازن بين حماية البيئة من جهة والحفاظ على تحقيق أرباحها من جهة أخرى مما مهد الطريق خلال فترة الثمانينات إلى بروز البعد البيئي ضمن العديد من نشاطات المنظمات من بينها التسويق الأخضر الذي يمثل ترجمة عملية لمتطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية والأخلاقية للتسويق، من حيث التزام المنظمة بتبني البعد البيئي ضمن سياستها التسويقية عن طريق عدم الاكتفاء بإعطاء اللون الأخضر لمنتجاتها ولطرق التعبئة والتغليف والترويج لها فقط وإنما إعطاء اللون الأخضر لجوهر سياستها التسويقية. وذلك من خلال الانتقال من المفهوم التقليدي لمكونات المزيج التسويقي (المنتج، التسعير، الترويج، التوزيع) الذي كان يتمحور وبشكل أساسي حول زيادة النمو في الأرباح والتركيز على حاجات الزبون دون مراعاة الاعتبارات البيئية إلى مكونات المزيج التسويقي الأخضر الذي يركز وبشكل أساسي على البعد البيئي خلال مختلف مراحل اتخاذ القرار في المنظمة مع مراعاة النمو في تحقيق الأرباح.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز العلاقة بين النشاط التسويقي الأخضر والمسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية عن طريق دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة فرتيال فرع – عنابة، المختصة في صناعة الأسمدة الزراعية والمبيدات الكيمياوية.

إشكالية الدراسة: يعتبر نجاح المنظمة الاقتصادية في تحقيق التوازن بين تنمية أرباحها وتلبية حاجات زبائنها من جهة والحفاظ على البيئة الطبيعية وتحمل مسؤوليتها البيئية من جهة أخرى تحديا حقيقيافي ظل متغيرات هذا العصر خصوصا وقد تصاعدت آثار التلوث البيئي على صحة الإنسان بشكل يهدد استمرار وجوده على سطح الأرض، وعليه تبرز أهمية هذه الدراسة والمتمثلة في إسهامات التسويق الأخضر في التزام المؤسسة الاقتصادية بالمسؤولية البيئية على اعتبار أن التسويق الأخضر ترجمة فعلية لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية والأخلاقية لمنظمات الأعمال واستجابة للتحديات البيئية الحالية، لأنه يساهم في جعل أولا من المنظمات الاقتصادية والصناعية مسؤولة عن عمليات استغلالها للموارد الطبيعية وحسن اختيارها لموادها الأولية ثم الحرص على سلامة الإنتاج وصيانة عمليات التوزيع وإيصال المنتوج إلى المستهلك بطرق صحية وسليمة. ثانيا تخلق لدى المستهلك وعيا استهلاكيا يراعي من خلاله قراراته الشرائية حول ما يستهلك؟ وكيف يستهلك؟ وماهي المنتجات التي تحافظ على صحته وبيئته؟ وماهي المؤسسات الجديرة بالثقة للتعامل مع منتجاتها؟. كل ذلك يجعل من التسويق الأخضر متغيرا يسهم في التزام كل الأطراف بالمسؤولية البيئية ومنه تتجلى أهمية هذه الدراسة في لفت انتباه منظمات الأعمال إلى أهمية تبنى البعد الأخضر ضمن نشاطاتها التسويقية من جهة ولفت انتباه الباحثين إلى توسيع مجال البحث وربط موضوع المسؤولية البيئية بنشاطات أخرى مهمة داخل المنظمة.

وفي هذا السياق تعتبر مؤسسة فرتيال من أكبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر المصنعة للأسمدة والمبيدات الكيمياوية، تسوق منتجاتها عبر مناطق متعددة من التراب الوطني وتصدر بعض المنتجات إلى الخارج متبعة في ذلك سياسية تسويقية تشرف عليها مديرية التسويق في المؤسسة. كما أن لهذه المؤسسة اهتمامات بقضايا حماية البيئة الطبيعية من خلال

[1] - مؤتمر استوكهولم:انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية عام 1972 بحضور أكثر من 115 دولة،تناول شؤون الأرض والمعضلات الدولية التي تواجهها،تضمن إعلانه الختامي 19 مبدأا تمثل منهاجا بيئيا في العصر الحالي. للمزيد أنظر، الموقع الرسمي للأمم المتحدة المتاح على الرابط التالي:
http://www.un.org/ar/globalissues/environment/index.shtml

حصولها على شهادة الإيزو[1] (ISO 14000)المتعلقة بنظام الإدارة البيئية، وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين نشاط المؤسسة التسويقي ومسؤوليتها البيئية في ممارسة أعمالها من خلال طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يسهم تبني التسويق الأخضر على مستوى شركة فرتيال في جعلها شركة مسؤولة بيئيا؟

- **ما هو واقع المسؤولية البيئة على مستوى شركة فرتيال ؟**
- **هل تسعى شركة فرتيال إلى تبني مفهوم التسويق الأخضر ضمن سياساتها التسويقية ؟**
- **إلى أي مدى تستطيع المؤسسة التوفيق بين أهدافها الربحية واهتماماتها البيئية؟**

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة التي تم تطبيقها على مستوى مؤسسة فرتيال فرع عنابة، إلى التعرف على مفهوم التسويق الأخضر على مستوى المؤسسة ومدى سعيها نحو تبينه ضمن سياساتها التسويقية، وكذلك التعرف على مدى إضفاء المؤسسة للبعد الأخضر ضمن مكونات مزيجها التسويقي وبحث مدى إسهامه في التزام هذه المؤسسة بالمسؤولية البيئية.

تحديد وشرح المصطلحات المحورية للدراسة: نسعى من خلال شرح مصطلحات هذه الدراسة إلى محاولة تبيان أبعادها وحدودها وذلك لحصر الموضوع قدر الإمكان، بغية التمكن من السيطرة عليه ودراسته دراسة دقيقة. وتكمن المصطلحات الأساسية التي تتمحور حولها دراستنا في مايلي :

1- **التسويق الأخضر**[2]: يعتبر مصطلح التسويق الأخضر مصطلحا حديث الظهور، ناقشه كثير من الباحثين وتعددت الكتابات التي تناولته بالدراسة، لذلك سنحاول شرح هذا المصطلح كالتالي:

1-1- **التسويق:** يعرف التسويق بأنه:« عملية تطوير وتوزيع وتسعير السلع والخدمات والأفكار لتسهيل إنجاز عمليات التبادل في بيئة ديناميكية[3]» . ويشير هذا التعريف إلى أن التسويق لا يقتصر على عملية البيع أو الإعلان وإنما يرافق مختلف نشاطات المنظمة أثناء إنجاز أعمالها.

1-2- التسويق الأخضر:عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق (A.M.A) التسويق الأخضر من خلال ثلاث زوايا أساسية تمثلت في زاوية البيع بالتجزئة، زاوية التسويق الاجتماعي، الزاوية البيئية.

- زاوية البيع بالتجزئة: تسويق المنتجات التي يُعتَقد في سلامتها وأمنها بيئيا.
- زاوية التسويق الاجتماعي: تطوير وتسويق منتجات معدة خصيصا للتقليص من الآثار السلبية على البيئة الفيزيائية أو لتحسين نوعيتها.
- الزاوية البيئة: ذلك المجهود الذي تبذله المنظمات لإنتاج، ترويج، توضيب، وإعادة استغلال المنتوجات بطريقة حساسة ومستجيبة للانشغالات الإيكولوجية[4].

---

[1]- المواصفة(ISO 14000) عبارة عن مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المنظمات وبتكيف مع مختلف الظروف المتنوعة سواء أكانت ثقافية اجتماعية جغرافية، وتهدف أساسا إلى تدعيم حماية البيئة ومنع التلوث أو توازنه مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تسهيل عملية التطبيق من خلال جمع متطلبات المواصفة وتحديدها وبشكل متزامن ومراجعتها في أي وقت. للمزيد أنظر:

العزاوي نجم، النقار عبدالله، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات 14000ISO،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،ص127.

[2]- ظهر اختلاف واسع من حيث الاتفاق على مصطلح موحد يعبر عن التسويق الأخضر،فقد استخدم مصطلح التسويق الأيكولوجي Ecological Marketing،التسويق البيئي Environnemental Marketing،التسويق المستدام Sustainable Marketing،و يرجع ذلك إلى اختلاف توجهات واختصاصات الباحثين الذين ساهموا بكتاباتهم في بلورة هذا المفهوم.

[3]- عواد محمد، الخطيب فهد: مبادئ التسويق مفاهيم أساسية، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية،2004 ، ص:02.

[4]- الموقع الرسمي للجمعية الأمريكية للتسويق المتوفر عبر الرابط التالي:

https://www.ama.org/resources/Pages/Dictionary.aspx?dLetter=G تاريخ التصفح:15 فيفري 2016، على 17:00 سا

كما يمكن تعريفه بانه: "مدخل إداري مبدع يهدف إلى تحقيق الموازنة ما بين حاجات الزبائن ومتطلبات البيئة وهدف الربحية"[1].وعليه تعتبر هذه الدراسة التسويق الأخضر بأنه: مختلف العمليات التحسينية ذات البعد البيئي التي تدخلها المنظمة على مكونات مزيجها التسويقي من أجل الحفاظ على البيئة، حماية المستهلك وتحقيق أهدافها الربحية.

فتطبيق مفهوم التسويق الأخضر يقوم على أساس تعديل استخدام الموارد الأولية بما ينسجم ومتطلبات البيئة، وتعديل العمليات الإنتاجية حتى تتطابق مع الأهداف الأساسية للتسويق الأخضر وهذا ما سنحاول بحثه من خلال دراستنا الميدانية على مستوى مؤسسة فرتيال – فرع عنابة.

2- **المسؤولية البيئية:** توجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئة نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد والمجتمع على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة لذلك سنحاول تحديد شرح هذا المصطلح كالتالي:

2-1- البيئة:لفظ البيئة مصطلح واسع يحمل الكثير من المعاني ويتضح مفهومه ومعناه مما يضاف إليه من المصطلحات، كأن نقول: البيئة الطبيعية، البيئة البشرية، البيئة الاجتماعية، البيئة التربوية، البيئة الحضارية، البيئة المناخية[2]. والمقصود بالبيئة كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في مؤتمر استوكهولم عام 1972م بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"[3].

كما يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنها:" المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية، وهي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعي، فالتعامل متواصل بين البيئة والفرد والأخذ والعطاء مستمر ومتلاحق"[4].

2-2- المسؤولية: يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المسؤولية على أنها: التزام المرء نحو الغير وهي أنواع فمنها المسؤولية المدنية كالأب الذي يسأل عن فعل ابنه القاصر والمسؤولية التعاقدية وتنشأ عن عدم تنفيذ التزام أو عن التقصير في تنفيذه، والمسؤولية الجنائية وتقتضي بتوقيع العقوبة على مقترف جريمة أو جنحة طبقا لأحكام القانون[5]. وعليه تعرف هذه الدراسة **المسؤولية البيئية** بأنها: "التزام منظمات الأعمال بالصحة والسلامة العامة أثناء ممارسة نشاطات أعمالها، والاستجابة للقضايا البيئية من خلال التوفيق بين الربح الذي تسعى إلى تحقيقه وحماية البيئة الطبيعية من أي ضرر قد يلحق بها نتيجة ممارسة هذه الأعمال".

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تم تطبيق هذه الدراسة على مستوى شركة فرتيال – فرع عنابة، وهي مؤسسة مخصبات الجزائر مكلفة بإنتاج الأسمدة الفوسفاتية والآزوتية والآمونياك، وهي مؤسسة ذات أسهم تضم بدورها وحدات فرعية ومقسمة إلى منطقتين شمالية وجنوبية.

تنتمي مؤسسة فرتيال إلى شركة "جروبو فيلار مير" وهي شركة قابضة إسبانية مكونة من 21 شركة متخصصة في العديد من الأنشطة بما في ذلك تصنيع الأسمدة والمخصبات الزراعية، وتمثل شركة "فيرتيبريا" من بين الشركات التابعة لها والمختصة في صناعة الأمونياك والأسمدة والمخصبات الزراعية في إسبانيا، وأدى توقيعها لعقد مع المجموعة الجزائرية أسميدال إلى ميلاد شركة فيرتيال (شركة مخصبات الجزائر) وهي شركة ذات أسهم، نسبة مساهمة الشركة الإسبانية

---

[1]- البكري، ثامر، النوري أحمد نزار: التسويق الأخضر، دار اليازوري،2012،ص232

[2]- الملكاوي ابتسام: جريمة تلويث البيئة، دار الثقافة، عمان،2008 ، ص16.

[3]- عبد البديع محمد: الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين للطباعة، القاهرة، 2006، ص09

[4]- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان،ص73

[5]- المرجع نفسه، ص357

66% بمبلغ 160 مليون دولار أمريكي و34% من رأس المال ملك لمجمع أسميدال، وتضم الشركة فرعين فرع "ألزفارت" الموجود بأرزيو، وفرع فرتيال الموجود بعنابة ويقدر رأس مالها الاجتماعي 17697000000 دج.

المجال الزماني: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 01 فيفري 2016 إلى غاية 30 أفريل 2016 ، وقد تم استغلال هذه الفترة بزيارات ميدانية للشركة للحصول على وثائق داخلية وأخد مواعيد لإجراء مقابلات مع عمال ومسؤولي الشركة، وكذلك توزيع استمارة الاستبيان والوقوف على عملية التوزيع وتقديم الإجابات فضلا عن تقديم التوضيحات اللازمة عند اقتضاء الحاجة.

المنهج المتبع في الدراسة: تقتضي الإجابة على الإشكالية السابق طرحها، وفحص فرضياتها إتباع منهج محكم ييسر عملية الوصول إلى نتائج الدراسة، لذلك تم اختيار منهج المسح الذي يعتبر الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة من حيث العوامل المكونة لها والعلاقات السائدة داخلها كما هي في الحيز الواقعي وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة من خلال جمع المعلومات والبيانات المحققة لذلك. وعليه فقد تم مسح مجتمع الدراسة المتمثل في عمال شركة فرتيال مسحا عينا عن طريق اختيار عمال مديرية التسويق على مستوى الشركة.

تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة: تحقيقا لأهداف الدراسة وسعيا نحو إثبات فرضياتها أو نفيها، تم اعتماد عمال شركة فرتيال –فرع عنابة كمجتمع لهذه الدراسة، حيث تضم الشركة خمسة مديريات هي كالتالي:

- مديرية التمويل والمالية.
- مديرية الشؤون القانونية والموارد البشرية.
- مديرية الجودة والبيئة.
- مديرية التسويق.

و قد تم اختيار عمال مديرية التسويق كعينة لهذه الدراسة والذين يشكلون (21) عاملا موزعين عبر مناصب ومهام إدارية مختلفة.

أدوات جمع البيانات: من أجل التقرب من عينة الدراسة المكونة من (21) مفردة على مستوى مديرية التسويق بمؤسسة فرتيال، والحصول على البيانات والمعلومات اللازمة، تم الاعتماد على أداة الاستبيان وكذلك المقابلة العلمية. فضلا عن الملاحظة العلمية التي ساهمت في تحليل الإجابات التي تم جمعها من قبل المبحوثين وقد تم اعتماد كل من أداة الاستبيان والمقابلة العلمية بالشكل التالي:

- **أداة المقابلة العلمية:**تعتبر المقابلة العلمية اللقاء المباشر الذي يجري بين الباحث والمبحوث، في شكل مناقشة حول موضوع معين قصد الحصول على حقائق معينة أو آراء ومواقف محددة، وقد تم خصها في هذه الدراسة مع مسؤول التسويق بمؤسسة فرتيال وعدد من العمال، قصد الحصول على بيانات ومعلومات أولية حول موضوع الدراسة واستغلال هذه المعلومات كأرضية يتم بناء عليها إعداد استمارة الاستبيان بشكل دقيق اختصارا للوقت والجهد. لذلك فقد تم اعتماد المقابلة العلمية الغير مقننة من خلال استخدام أسلوب الأسئلة العامة بطريقة حرة غير موجهة في شكل إثارة للعديد من النقاط والأبعاد والخلفيات المختلفة للموضوع وذلك بهدف جعل المبحوثين يسترسلون في الإجابات لإعطاء مزيد من المعلومات والبيانات وقد تسلسلت الأسئلة وفق المحاور التالية:

- تقديم رؤية واضحة حول الفكر التسويقي لشركة فرتيال ومدى اهتمامها بالتسويق الأخضر.
- واقع البعد البيئي ضمن سياستها التسويقية وضمن مكونات مزيجها التسويقي.
- قدرة الشركة على تبني مفهوم التسويق الأخضر والتوفيق بين أهدافها الربحية وأهدافها البيئية.

وقد تم تسجيل جميع البيانات والمعلومات والمواقف والآراء التي أدلى بها المبحوثين، وتم استغلالها في تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان.

- **أداة الاستبيان:**كلمة الاستبيان مشتقة من الفعل استبان الأمر، بمعنى أوضحه وعرفه والاستبيان بذلك هو التوضيح والتعريف لهذا الأمر. وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية من خلال اعتمادها على هذه الأداة في جمع أراء ومواقف المبحوثين حول موضوع الدراسة، وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

- **المحور الأول**: المسؤولية البيئية على مستوى شركة فرتيال.
- **المحور الثاني**: التسويق الأخضر على مستوى شركة فرتيال.
- **المحور الثالث**: التسويق الأخضر والمسؤولية البيئية على مستوى شركة فرتيال.

و ذلك باستخدام مقياس (ليكرت) الثلاثي،الذي يعتمد على اختيار المبحوث لإجابة واحدة من ثلاث إجابات وهي:(موافق، محايد، غير موافق) لكل خمسة عبارات على مستوى كل محور من محاور استمارة الاستبيان.

تحقيقا لما سبق، سنحاول معالجة موضوع هذه الدراسة وفق الخطة التالية:

المحور الأول: يمثل هذا المحور إطارا نظريا للدراسة نهدف من خلاله الإحاطة بأهم جوانب الدراسة وذلك للتمكن من تحليل ومناقشة النتائج بطريقة دقيقة ومبنية على أساس معرفي وكذا حسن فحص الفرضيات.

المحور الثاني: سيتم التركيز في هذا المحور على إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية من حيث عرض البيانات ومناقشتها بالتنسيق مع الإطار النظري للدراسة، إلى جانب مناقشة النتائج مع فرضيات الدراسة التي سبق طرحها واستخلاص النتائج العامة.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

1-التسويق الأخضر: أثار مفهوم التسويق الأخضر منذ بدايات ظهوره العديد من التساؤلات لا سيما في أواسط المستهلكين حول كلمة أخضر وما يمكن أن توحيه من معاني مثل: حماية البيئة، مسؤولية الشركات اتجاه البيئة، التوجه غير الهادف للربح، حماية المستهلك...، ولكون مفهوم التسويق الأخضر مفهوم واسع من حيث تضمنه لأنشطة متعددة وكذلك تعدد مجالات تطبيقه مثل مجال السلع الاستهلاكية، السلع الصناعية ومجال الخدمات. سنحاول من خلال هذا العنصر تتبع تطوره الفكري وصولا إلى ما اصطلح عليه بالتسويق الأخضر.

1-1 **التطور الفكري لمفهوم التسويق الأخضر:** عرفت العقود الثلاثة الأخيرة تنامي الوعي البيئي العالمي، وكان في مقدمة الأسباب التي ساهمت في تنامي هذا الوعي البيئي بشكل أكبر الظواهر المناخية وما ترتب عنها من أضرار على صحة الإنسان والبيئة مما حرك ذلك نشاط المختصين والباحثين في مختلف المجالات إلى معالجة الأسباب واقتراح الحلول، فكان منها التسويق الأخضر الذي عرف خلال تكوينه وتطوره ثلاثة مراحل تتمثل في:

- **مرحلة المسؤولية الاجتماعية:** تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها عقد اجتماعي ما بين مؤسسات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به هذه المؤسسة من عمليات تجاه المجتمع. وينظر لها من وجهة نظر العلوم التسويقية بقدرتها على تحقيق المنافع والفوائد العامة على المدى الطويل، وهي بنفس الوقت تعمل على إرضاء وإشباع حاجات الأفراد، إضافة إلى الأرباح التي تحققها مؤسسات الأعمال عبر النشاطات التسويقية التي تمارسها.

وعليه يمكن القول بأن استجابة مؤسسات الأعمال وقدرتها على إشباع وإرضاء حاجات المستهلك في المدى القصير، دون التفكير في المدى الطويل قد يكون له الأبعاد أو الانعكاسات الضارة على سمعة المؤسسة. لذلك يجب أن ينبع مفهوم

المسؤولية الاجتماعية للتسويق من خلال هدف يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق رفاهية المجتمع وسعادته وذلك من خلال[1]:

– توجه إدارة التسويق للاهتمام بمشاكل المجتمع خاصة فيما يتعلق بمعايير الحياة النوعية وتقديم المنتج بأفضل طريقة والمساهمة في معالجة البطالة وتوفير فرص العمل للمجتمعات المحلية ودعم الفقراء والتدريب والتطوير وتقليل معدلات التلوث.

– التوجه للاهتمام بالمشكلات المجتمعية من خلال تحقيق المنفعة الذاتية في الوقت ذاته.

– توافق وانسجام المسؤولية الاجتماعية للتسويق مع البيئة المحيطة بالمؤسسة لكي تتم الاستجابة الدقيقة للحاجات والمتطلبات الفعلية للمستهلك[2].

فكانت مرحلة المسؤولية الاجتماعية البداية الفعلية للاهتمام بالتسويق من جوانب مختلفة تتجاوز مفهوم البيع وتحقيق الربح، إلى اهتمام المؤسسات بالجوانب الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية عند تطوير استراتيجياتها التسويقية.
فالبعد الاقتصادي يتمثل في طبيعة عمل المؤسسات وقدرتها على تحقيق الأرباح وزيادة العائد الاستثماري، كما يندرج تحته توفير أجواء العمل المناسبة وحماية العاملين وضمان حقوقهم في العمل.
أما البعد القانوني فيعني التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تسنها الحكومة أو المجتمع. ويعتبر هذا البعد بما يحمله من آثار بمثابة التسجيع والتزام مؤسسات الأعمال بسلوك مقبول في أنشطتها ومخرجاتها المقدمة إلى المجتمع وان لا ينتج عنها أي ضرر. ولا شك بأن البعد القانوني في المسؤولية الاجتماعية لا ينعكس فقط على علاقة المؤسسة بالمجتمع بل يعمل على حماية المؤسسات من بعضها البعض من أساليب المنافسة غير العادلة التي تتعرض لها.
ويشير البعد الأخلاقي إلى السلوك التسويقي الذي يعد مقبولا من قبل المساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة: المجتمع، المستثمرون، الزبائن، المؤسسات المنافسة في السوق. وهذه المفاهيم تعد بمثابة أعراف أو قوانين يلتزم بها المسوقون في تعاملهم مع المجتمع المحلي، ولذلك فقد أصبحت الجوانب الأخلاقية تعمل جنبا إلى جنب مع الجوانب القانونية لبناء علاقات تسويقية طويلة الأجل.
أما البعد الإنساني فهو يعد قمة المسؤولية الاجتماعية وهو الذي قد يمثل الرفاهية والشهرة والمكانة التي تحتلها المؤسسة من خلال ما تقوم به من نشاطات وفعاليات، وربما يبرز ذلك البعد في المجالات التي تتعلق بالمجتمع والبيئة مثل قضايا تلوث البيئة والهواء والحماية من الأخطار البيئية.

– **مرحلة حماية المستهلك والتوجه البيئي:** تمثل هذه المرحلة مرحلة مهمة في تطور مفهوم التسويق الأخضر من خلال انتقاله من البعد الاجتماعي إلى الاهتمام بالبعد البيئي للتسويق وقد ساهم في ذلك بروز حركات حماية البيئة التي حفزت تنامي موجة حماية البيئة وتزايد قوتها جعل منظمات الأعمال تأخذ بعين الاعتبار مسؤوليتها تجاه البيئة الطبيعية[3].
ويأتي على رأس هذه الحركات حركة حماية المستهلك التي ظهرت كنتيجة طبيعية للثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر، وما نجم عنها من تطورات مختلفة سواء كان ذلك على صعيد الإنتاج أو التسويق. ولكن بشكل عام يتفق معظم المهتمين أن عام 1962 يعد التاريخ الرسمي لنشأة الحركة الاستهلاكية وهي التي تجسدت في مضامين رسالة جون كندي التي بعث بها للعالم.
ويركز مفهوم حركة حماية المستهلك على حقوق الأفراد جميعا وتذكير بعض رجال التسويق خاصة بعدم نسيان واجباتهم ومسؤولياتهم الاجتماعية تجاه المستهلك، وتجاه أفراد المجتمع عامة. كما تشير هذه الحركة إلى التعبير عن مقدرا التأثير

[1]- إياد عبد الفتاح النسور: الأصول العلمية للتسويق الحديث - الحرب المحتملة بين مؤسسات الأعمال، دار صفاء للنشر، ط:1 ، عمان،2010 ، ص 365
[2]- المرجع نفسه، ص364.
[3]- البكري ثامر، النوري أحمد نزال، مرجع سابق، ص234.

الذي تمارسه تجاه تحقيق الضغط على مؤسسات الأعمال نحو إعادة تصحيح السلوك والأداء اللاأخلاقي في أداء أعمالها، الأمر الذي ساهم في ظهور تطورات فكرية واقتصادية وأخلاقية على الصعيد الفكري الفلسفي والتطبيقي في الأسواق وما أفرزته معطيات المتغير البيئي والتلوث والقصور في الموارد الطبيعية قد أدى الى ظهور حقوق أخرى مضافة كان من أبرزها حق التمتع ببيئة نظيفة وصحية[1].

– **مرحلة التسويق الأخضر:** بعد ما شهدته المرحلتين السابقتين من تطورات نحو تبلور مفهوم التسويق الأخضر كفكر وكتطبيق عملي انعكس ذلك مع بداية ثمانينات القرن الماضي على سلوكات منظمات الأعمال في تعاملها الإنتاجي والتسويقي من خلال مراعاة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للمستهلك والتأثيرات البيئية المحققة من التعامل مع منتجاتها المقدمة للسوق، مما أدى بإدارات منظمات الأعمال إلى تبني أنظمة الإدارة البيئية وتحمل المسؤولية نحو استخدام المواد الأولية الطبيعية والعمل على تحقيق التكامل بين الاعتبارات البيئية ومختلف أنشطة هذه المنظمات والعمل باتجاه حماية البيئة من خلال مجموعة من الممارسات منها:

– تقليل التلف والضياع بتقديم منتجات تالفة أو غير ملاءمة للاستعمال.

– توضيح العلاقة بين السعر الخاص بالمستهلم وبين التكاليف الحقيقية للمنتج.

– جعل التوجه البيئي عملية مربحة من خلال تشجيع إدراك المستهلكين بأن المنافسة في السوق لا يجب أن تكون بين مؤسسات تضر بالبيئة ولكن يجب أن تكون بين من يدعم ويحافظ على التوجه البيئي.

– تغيير المفاهيم المتعلقة بالمنتجات وهي التي يجب أن تراعي وتواكب التوجهات البيئية ولا تستهلك الكثير من المواد[2].

2-1 آليات ومتطلبات تطبيق التسويق الأخضر: عند التفكير بتبني فلسفة التسويق الأخضر بنجاح يجب على المنظمة أن تقوم بجملة من الإجراءات لتمهيد الطريق أمامها تشمل:

-دراسة واسعة للمسائل البيئية في الوقت الحالي في المنظمة.

-إيجاد نظام لقياس ومراقبة الآثار البيئية الناجمة عن أداء المنظمة.

- وضع سياسة بيئية واضحة وواقعية بأهداف وبرامج المنظمة

- مراقبة تطور برامج التسويق الأخضر في ظل القوانين والتشريعات المتغيرة.

- استخدام الوسائل المناسبة لتدريب وتأهيل العاملين ضمن التوجه البيئي في المنظمة.

- القيام بالأبحاث العلمية لمعالجة المشاكل البيئية والتكنولوجية المستخدمة.

- تطوير البرامج التعليمية لتثقيف المستهلكين ورفع درجة وعيهم بالمسؤولية البيئية.

- استخدام الوسائل المناسبة لتأهيل المجهزين ضمن التوجه البيئي للمنظمة.

- المشاركة في دعم وتأسيس المنظمات الاجتماعية التي تعنى بشؤون البيئة والمجتمع.

- دعم البرامج والجهود البيئية على كافة المستويات[3].

3-1 عناصر المزيج التسويقي الأخضر:

أولا- المنتج الأخضر: يعتبر المنتج أحد أهم العناصر المكونة للمزيج التسويقي فهو يمثل أي شيء يمكن تقديمه للمستهلك لجذب الانتباه أو الامتلاك أو الاستخدام أو الاستهلاك والذي يمكن أن يشبع الحاجة أو الرغبة[1]. بمعنى أن بقية عناصر المزيج التسويقي من تسعير، توزيع، ترويج تفقد معناها إذا لم تتوفر لدى المستهلك حاجة لهذا المنتج.

---

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، 365

[2]- قرشي حليمة السعدية، قدري شهلة: التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات بجامعة ورقلة، 2011 ، ص380-381

[3]-(قرشي.ح، قدري.ش، 380 -381

والمنتج الأخضر هو المنتج الذي يلبي حاجيات المستهلك ويلقى القبول الاجتماعي، ويتم إنتاجه بطريقة مستدامة[2]، فالمنتجات الخضراء هي التي تحقق الأداء الأفضل بيئيا ومجتمعيا في الإنتاج، الاستعمال، والتخلص مقارنة بالمنتجات التقليدية، ويمكن أن نحدد خصائص عامة للمنتجات الخضراء في مايلي:

- منتجات ذات منافع للبيئة (مثل أجهزة معالجة التلوث والتخلص الآمن بيئيا من النفايات والانبعاثات).

- أقل ضرارا وتكلفة بيئية مقارنة بالمنتجات المماثلة الأخرى (علب التغليف القابلة للتدوير مقارنة بنظيرتها التي تكون غير مدورة او ذات نسبة أقل من المواد المدورة).

- أكثر استخداما للمواد والطاقة القابلة للتجديد(المنتجات الغذائية من مواد زراعية أو استخدام الطاقة الشمسية في الإضاءة، سيارات الطاقة الشمسية والكهربائية..)

- أقل استخداما للمواد غير المتجددة (تصغير حجم المنتجات التي تستخدم مقادير من المواد والطاقة أقل في الإنتاج أو التشغيل أو الاستعمال رغم أنها تؤدي نفس الوظيفة)[3].

ثانيا- التسعير الأخضر:هو ما يدفعه المشتري للبائع مقابل السلعة أو الخدمة أو المنفعة التي يشتريها، وقد يكون هذا المشتري هو المستهلك النهائي او قد يكون أحد الوسطاء الذين يتعاملون مع المنتج أو مع بعضهم البعض[4]. والتسعير الأخضر يمكن النظر إليه على أنه عملية تحديد السعر في ضوء سياسة الشركة المتعلقة بالاعتبارات البيئية سواء التي تفرضها اللوائح والقوانين البيئية أو مبادرات الشركة إلى ماهو أبعد منها وبالتالي فالتسعير الأخضر هو عملية فرض علاوة سعرية المنتجات الخضراء على الزبائن جزاء مراعاة المطالب البيئية في استخراج موادها، عملية تصنيعها واستهلاك الطاقة الأنظف فيها، تغليفها، نقلها، عرضها، أو طرق تدويرها أو التخلص منها[5]. ويمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على قدرة المنظمة وحريتها عند تحديد أسعار منتجاتها إلى نوعين:

أ- **العوامل الداخلية:** وهي تلك العناصر ذات الصلة بالمنظمات ذاتها ومن أبرزها:

- الأهداف: يتوقف تحديد السعر المناسب في كثير من الأحيان على الأهداف التي يسعى التسعير إلى تحقيقها وفقا لاستراتيجية المنظمة والتسويق بشكل خاص، فقرار التسعير يتحكم فيه هدف المنظمة كتعظيم الأرباح مثلا أو مواجهة المنافسة.

- التكاليف: تعتبر التكاليف عاملا محددا للسعر حيث تؤثر على سياسة الأسعار المطروحة، فسعر أي منتج لابد أن يغطي تكاليف الإنتاج والترويج والتوزيع بالإضافة إلى نسبة معينة من الربح تحدد قرار المنظمة. وفي مجال التسويق الأخضر تلعب التكاليف دورا كبيرا في ارتفاع الأسعار، خاصة في المدى القصير بسبب ارتفاع كلف الخاصة بالبحث والتطوير في المراحل الأولى للإنتاج ولكنها تتخلص من هذه المشكلة في المراحل اللاحقة بسبب تركيزها على خفض الطاقة وخفض استعمال المواد الأولية وتقليل التلف والضياع.

- درجة اختلاف المنتج: كلما كانت منتجات المنظمة مميزة عن منتجات المنافسين كلما كانت لها الحرية في تحديد أسعارها، فالمنظمات التي تتبنى التسويق الأخضر تكون منتجاتها الخضراء وما تمتلكه من خصائص بيئية إضافة إلى خصائص الأداء الأصلي يجعلها تطلب أسعارا أعلى من منافسيها نظير هذه الخصائص.

---

[1]- عواد محمد، الخطيب فهد، مرجع سابق، ص9

[2]- قرشي.ح، قدري.ش، مرجع سابق، ص381

[3]- نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2012 ، ص 343.

[4]- عواد محمد، الخطيب فهد، مرجع سابق،ص9.

[5]- نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص252

– الاعتبارات التنظيمية: يتأثر سعر المنتج بالجهة التي تقرر السعر، وعادة ما تكون في أيدي الإدارة العليا مثل مجلس الإدارة أو لجنة من مديري الإدارات المتخصصة كما نجد جزء منها تختص به مستويات دنيا في التنظيم كطريقة تطبيق الأسلوب اللامركزي.

ب- العوامل الخارجية:

و تتمثل في المؤثرات الخارجية التي تقع خارج سيطرة المنظمة، والتي تؤثر في قرارات التسعير وهذه العوامل هي:

– العوامل الديمغرافية: عندما تستهدف أي منظمة قطاع سوقي معين عليها أن تراعي مجموعة العوامل الديمغرافية المهمة والمؤثرة في قرارات التسعير كعدد الزبائن المحتملين (أعمارهم، مستواهم الثقافي..)،موقع الزبائن المحتملين، معدلات الشراء المتوقعة لتلك الزبائن (حجم الطلب)،الحالة الاقتصادية لأولئك الزبائن. بالنسبة للمنظمات التي تتبنى التسويق الأخضر عليها ان تدرس هذه العوامل بدقة قبل اختيارها لقرار التسعير المناسب لأن المستهلكين الخضر عادة ما يكون لديهم خصائص وصفات تميزهم عن باقي المستهلكين.

– العوامل النفسية: ساهم علم النفس من خلال دراسات سلوك المستهلك في فهم المزيد من ردود فعل العملاء لبدائل متعددة من الأسعار من خلال ثلاث مجالات، يتمثل المجال الأول في خطوط الأسعار المتعددة وتستخدم هذه السياسة خاصة في حالة اختلاف المنتج من نوع واحد بحيث يمكن رفع السعر دون الخوف من ان يقل حجم المبيعات وتعكس هذه السياسة من التسعير تقسيم السوق إلى قطاعات بناء على تمييز المنتجات. أما المجال الثاني فيتمثل في الأسعار الجذابة والتي لها أساس ومبرر نفسي فالمستهلك يشعر بأن سعر79 دينارا أو 99 دينارا تمثل أفضل من يعر 80 دينارا أو 100 دينارا، فاستخدام هذه السياسة يصبح شيئا فشيئا ثابتا في ذهن المستهلك بحيث يصبح من غير المفيد للمنتج أن يحول سعره مثلا من 98 إلى 92 دينارا. ويمثل المجال الثالث جودة الأسعار يمعنى ارتباط السعر المرتفع بجودة المنتج والعكس بالعكس. وبذلك تلعب هذه العوامل دورا كبيرا في مجال التسويق الأخضر، حيث تشير عدد من الدراسات إلى ان المستهلكين الخضر عادة ما تكون دوافعهم الشرائية هي دوافع نفسية وهذا ما يفسر استعدادهم لدفع أسعار أعلى في سبيل الحصول على المنتجات الخضراء.

– المنافسة:تعتبر المنافسة عاملا خارجيا هاما ومؤثرا على قدرة المنظمة في تحديد أسعارها ومصادر المنافسة تتمثل في المنتجات المتشابهة والبدائل المتاحة والمنتجات الأخرى، وكذلك دخل المستهلك، إن المنظمات العاملة في مجال التسويق الأخضر عادة ما تواجه ما يسمى بالمنافسة المزدوجة حيث تواجه منافسة المنظمات التي تسوق المنتجات التقليدية المشابهة لمنتجاتها، وتواجه منافسة المنظمات التي تسوق منتجات خضراء مشابهة، لذا فعليها دراسة المنافسة من كلا الاتجاهين لاختيار قرار التسعير.

– التدخل الحكومي: وهي الشروط الموضوعة من قبل الدولة والمسندة قانونا، وتكون المنظمة ملزمة في اعتمادها عند تعاملها التجاري، وقد يؤثر هذا العامل تأثير إيجابي للمنظمات الخضراء، خصوصا وإن كانت بعض هذه التشريعات تراعي بالإضافة إلى السعر مواضيع حماية البيئة والمستهلك[1].

ثالثا- التوزيع: ويمثل جميع النشاطات التي تمارسها الشركة من أجل إيصال المنتج إلى المستهلكين في الوقت المناسب والمكان المناسب[2]، ويعتبر التوزيع الأخضر عملية مراعاة الاعتبارات البيئية في تحريك السلع من المصدر إلى الزبون ويمكن تحديد الاعتبارات البيئية في التوزيع في الأهداف البيئية بالحد من استهلاك الطاقة، الحد من الانبعاثات وبما يؤدي إلى الوقاية من تلوث الهواء والمساهمة في الحد من ظاهرة الدفء الحراري وهذه الأهداف يمكن تحديدها من خلال ما يأتي:

[1]- قرشي حليمة السعدية، قدري شهلة، مرجع سابق، ص383-386

[2]- عواد محمد، الخطيب فهد، مرجع سابق، ص9

- تعزيز خيارات النقل الواعية بيئيا.
- استخدام الشاحنات البيئية.
- استخدام سيارات الديزل الحيوي.
- مراعاة تحسين عمليات النقل من خلال، اختيار الحجم الملائم للشاحنة، تحسين معامل الحمولة، استخدام النقل المشترك للمواد، حفظ الموارد عند التغليف[1].

رابعا- الترويج: ويمثل جميع النشاطات التي تمارسها الشركة من اجل الاتصال بالمستهلكين المستهدفين ومحاولة إقناعهم بشراء المنتج، ويشمل الإعلان والبيع الشخصي وأدوات تنشيط المبيعات والعلاقات العامة[2]. ويشكل الترويج أحد العناصر الأساسية في عملية التسويق الأخضر فمن خلاله تنقل الشركة صورتها ورسالتها إلى الزبائن.

2- **المسؤولية البيئية للمنظمة:** أدركت الكثير من المؤسسات الاقتصادية والصناعية في الوقت الحاضر أن الاهتمام بالاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وخططها طويلة المدى، يعد أمرا ضروريا للمحافظة على بقائها في السوق ومواجهة المنافسة، كما أدركت أيضا أن البداية الفعلية لتحقيق ذلك تبدأ من داخلها وما تحتويه من طاقات بشرية، تجهيزات وتكنولوجيات معلوماتية إلى جانب ثقافة تنظيمية بيئية واعية.

1-2 المقصود بالبيئة الطبيعية وأسباب اهتمام منظمات الأعمال بها:

يمكن اعتبار البيئة الطبيعية أحد المتغيرات الرئيسية للبيئة العامة المحيطة بالمنظمة على اعتبار أن الموارد الطبيعية هي المصدر الأساسي في مدخلات عمليات المنظمة وبالتالي فإنها سوف تتأثر بهذه الموارد سلبا أو إيجابا في مخرجاتها المحققة. ولذلك فإن منظمات الأعمال حريصة على أن تتوجه في أعمالها نحو التوافق مع سلامة البيئة لكي تضمن سلامة وجودة مدخلاتها من الموارد وخاصة بعد الاتساع الكبير في حجم التلوث الحاصل في البيئة.

و تتمثل أهم الأسباب التي تدعو منظمات الأعمال عامة والمنظمات ذات التوجه الأخضر خاصة إلى الاهتمام بالبيئة الطبيعية في مايلي:

أ- **القصور في الموارد الطبيعية:**ويتمثل هذا القصور إما الموارد المتجددة كالهواء والماء والتربة وحيوانات ونباتات الإقليم..إلخ التي يشكل تناقصها تهديدا لوسائل البقاء مما يجعل البيئة غير صالحة لاستمرار الكائنات الحية عليها جراء المخاطر الصحية المختلفة التي تهددها. وكذلك تفاقم مخاطر نفاذ الموارد غير المتجددة كالمعادن والطاقة حيث أن ما يستخرج ويستهلك منها يفوق قدرة الطبيعة على تجديدها في ظل الإهمال طويل الأمد لرأس المال الطبيعي. فرغم ما يبدو ان للموارد الطبيعية قيمة تجارية يتحدد سعرها في السوق بما يفوق تكلفة استخراجها في الكثير من الدول النامية، إلا أن التكلفة الأهم تتمثل في نفاد هذه الموارد من حيث أنها لا تتجدد ولا تعود إلى حالتها إلا بعد فترات طويلة لا تقدر بمقياس بشري. وإلى جانب ذلك هناك تكلفة التلوث الآخذة بالتزايد جراء آثاره والخسائر الناجمة عنه وتكاليف معالجته[3].

ب- **تفاقم مظاهر التلوث:** نتيجة تصاعد عمليات التصنيع تفاقمت مظاهر التلوث والتي أدت بدورها إلى تهديد الوسط الطبيعي وظهور مشاكل بيئية معقدة كظاهرة الاحتباس الحراري، ثقب طبقة الأوزون، تقلص الأرض المزروعة،،ندرة المياه العذبة في العالم، إزالة الغابات المطرية وتهديد التنوع البيولوجي.

ت- **التدخل الحكومي:** إن الحكومات تتباين في اهتماماتها وجهودها المبذولة من أجل حماية البيئة، فعلى سبيل المثال فإن الحكومة الألمانية تقوم بجهود كبيرة في المجال البيئي، وهذا التوجه يعود لعدة أسباب أبرزها حركة حزب الخضر في ألمانيا، وفي الوقت نفسه هناك العديد من الدول التي لا توجه الاهتمام الكافي لهذا الموضوع وقد يكون ذلك بسبب ضعف

---

[1]- نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص272-273

[2]- عواد محمد، الخطيب فهد، مرجع سابق، ص9

[3]- نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص16

الإمكانيات المتاحة لها. ولكن على الرغم من ذلك فإن التشريعات الخاصة أصبحت مطلبا عالميا تجاوز حدود المحيط، وبنفس الوقت فإن هناك العديد من الدول باتت تفرض على الشركات الأجنبية الراغبة في الدخول إلى أسواقها تبني معايير بيئية قد تختلف من دولة إلى أخرى[1].

2-2 دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

يعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية ضروريا في عصرنا هذا رقم عدم وجوبه قانونيا، حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC)، لهذا نجد أن المؤسسة الاقتصادية تدمج هذه المسؤولية في الظاهر طوعية لكن الأصل فيها طابع الإجبار.

أ- أسباب التبني الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية.
- حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية.
- الإسهام في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون.
- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية بالمنطقة التي تتمركز في المؤسسة وفروعها.
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل والبيئة.
- تحسين صورة الشركات بيئيا وتحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم.
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة.
- السيطرة الجيدة على سلوك العمال وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.

ب- أسباب التبني الإجباري للمسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية:

إن التبني الطوعي لا يعد السبب الوحيد بل أصبح مطلبا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة، لذلك صار اهتمام المؤسسات بالاعتبارات البيئية يتم استجابة لمطالب جماعات الضغط، كما هو موضح في مايلي:

المتطلبات الحكومية: المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية.

المستهلكين: لقد أصبحت البيئة أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وأحد الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها.

المساهمين والمستثمرين: تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين الأداء البيئي للمؤسسات.

المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم[2].

3- أثر تبني منظمات الأعمال للتسويق الأخضر في تجسيد مسؤولياتها البيئية:

بدأت منظمات الأعمال تعي أهمية توجيه أعمالها ونشاطاتها في اتجاه حماية البيئة الطبيعية ومواردها، وبدأت تدرك أيضا أهمية تبني التسويق الأخضر ضمن نشاطها التسويقي لما يمكن أن يحققه للمنظمة والذي نوجزه في مايلي:

---

[1]- البكري ثامر، أحمد نزار النوري، مرجع سابق، ص234

[2]- سفيان ساسي، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)،مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، يونيو 2013،ص 16-17.

– تعتبر عملية تبني منظمات الأعمال لفلسفة التسويق الأخضر في ممارساتها دلالة جد صريحة على اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية والتي بدورها تخدم صورة المؤسسة لدى جماهيرها، ناهيك عن تجنب ضغوط الحكومات بشأن آثار أنشطتها على المجتمع، ويعتبر اتجاها إيجابيا للاهتمام بالتنمية المستدامة القائمة على استغلال الموارد مع مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة.

– يساعد التسويق الأخضر كنهج عملي في السياسات التسويقية على مواجهة المنافسة والاستجابة لتطلعات المستهلك الأخضر والذي باتت أسواقه تتسع كما ونوعا وجغرافيا ما يزيد من القدرة التنافسية للمنظمات على المنافسة دوليا.

– تشكل الممارسات التسويقية الخضراء مدخل من مداخل التسيير الجيد للثنائية تكلفة/منفعة في المنظمة، وذلك من خلال الاهتمام بتخفيض النفايات وإعادة تدويرها، وعقلنة استعمال المواد الأولية وموارد الطاقة (الكهرباء والماء)،كما يمثل هذا المفهوم تجسيد أبعاد التنمية المستدامة سواء تعلق الأمر بالبعد البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي[1].

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

1- عرض النتائج ومناقشتها:

نتائج الاستبيان:

الجدول رقم 01:المسؤولية البيئية على مستوى شركة فرتيال :

	العبارة	موافق		محايد		غير موافق	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة
1	تضع شركة فرتيال برامج تدريبية وتكوينية لتنمية الوعي البيئي لدى عمالها.	21	100	00	00	00	00
2	يتوفر داخل شركة فرتيال نظام داخلي يوجب على العاملين حماية البيئة أثناء العمل.	21	100	00	00	00	00
3	تعرف الشركة العاملين بها حول طبيعة نشاطاتها وكيفية التصرف أوقات توقع الخطر.	21	100	00	00	00	00
4	يوجد بشركة فرتيال نظام لقياس ومراقبة الآثار البيئية المترتبة عن أداء الشركة.	14	66.66	07	33.33	00	00
5	تقدم شركة فرتيال حوافز مادية ومعنوية لنشاطات حماية البيئة داخل الشركة.	21	100	00	00	00	00

توضح نتائج الجدول رقم 01 أن المبحوثين يتفقون حول وضع شركة فرتيال لبرامج تدريبية وتكوينية من أجل تنمية وعيهم البيئي، كما يتفقون على أن الشركة تعرفهم بطبيعة منتجاتها وكيفية التصرف أثناء وقوع مخاطر في العمل، ويجمعون على توفر نظام داخلي يوجب عليهم حماية البيئة داخل الشركة،و يتفقون أيضا حول تقديم شركة فرتيال لحوافز مادية ومعنوية للنشاطات التي تشجع حماية البيئة وذلك بنسبة (100%) من عينة الدراسة، فيما يتفق (14) مبحوث بنسبة (66,66%)على أنه يوجد بالشركة نظام لقياس ومراقبة الآثار البيئية الناجمة عن أداء الشركة. و يمتنع (07) مبحوثين عن التعبير عن موافقتهم من عدمها. و يمكن تفسير هذه النتائج مع الربط بنتائج المقابلة العلمية على أن شركة فرتيال تضع برامج تدريبية وتكوينية ثابتة على طول السنة وملزمة لكل العاملين بالشركة كل حسب اختصاصه إما داخل الشركة أو على مستوى مدارس ومعاهد متخصصة، وقد أكد المبحوثين الذين أجرينا معهم مقابلات أن حضور العامل للحصص التكوينية يخضع لرقابة الإدارة وأي غياب يوجب عليه تعويضه، وفي المجال البيئي تقدم الشركة تدريبات متنوعة

[1]- بلبراهيم جمال، أهمية ودور التسويق الأخضر في زيادة تنافسية منظمات الأعمال –دراسة نظرية تحليلية- مع الإشارة إلى تجربة شركة ميورا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية،العدد12، جوان 2014،ص 78.

ومتخصصة فمثلا التكوين حول الوقاية من التلوث وكذلك تسيير المخاطر بمؤسسات الصحة من طرف معهد (ISGA)،كما تعرف الشركة العاملين بها بمختلف نشاطاتها والأخطار المحتملة الناتجة عنها عن طريق وسائل متعددة منها مجلة الشركة الدورية، مطويات إرشادية، موقع الشركة الإلكتروني..، كما تدربهم بطريقة دورية حول المبادئ الوقائية وكيفية اللجوء إلى مساحات الأمان وطلب النجدة عند وقوع أخطار في المصنع. إضافة إلى ذلك تخضع الشركة كل زوارها (زبائن، متربصين..،) إلى تكوين قبل دخولهم إلى مقرها يعطي فكرة واضحة عن منتوجات الشركة وأماكن الخطر داخلها وعن كيفية مواجهة هذه المخاطر والوقاية منها. كما تضع الشركة مجموعة من المبادئ الأخلاقية كبيان للرؤية والمهام يلخص أهداف الشركة وما تسعى إلى تحقيقه تحت مسمى"**أخلاقيات العمل داخل الشركة**" يتمثل مبدأه الأول في الالتزام باحترام وحماية البيئة أثناء أداء نشاطات أعمالها، وقد لاحظنا وجود هذا البيان على مستوى كل أقسام الشركة وهذا يندرج ضمن سياسة الشركة في التذكير المستمر والمتكرر للعاملين بها وزوارها برؤيتها وأهدافها، هذا وتقدم شركة فرتيال حوافز مادية ومعنوية للعاملين الناشطين في مجال حماية البيئة كالمشاركة في الفعاليات التي تنظمها الشركة في المجال البيئي.اما فيما يتعلق بوجود نظام خاص بمراقبة الآثار البيئية المترتبة عن نشاط الشركة ويتضح ذلك من خلال حصول شركة فرتيال على شهادة الإيزو (14001ISO) المتعلقة بنظام الإدارة البيئية، هذه المواصفة كهيكل تساعد الشركة على تحسين أداءها البيئي بشكل مستمر حيث يشرف على إجراء هذه التحاليل مخابر الشركة ويتم بشكل دوري إعلان أهم النتائج والتحسينات المحققة في مجلة الشركة.

الجدول الثاني: التسويق الأخضر على مستوى شركة فرتيال:

		موافق		محايد		غير موافق	
	العبارة	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة
1	تحرص شركة فرتيال على تصميم منتجات تتفق مع المتطلبات البيئية.	21	100	00	00	00	00
2	تقوم شركة فرتيال بدراسات وأبحاث للمسائل البيئية من أجل اعتماد التسويق الأخضر.	00	00	03	6.25	18	93.75
3	تقوم الشركة بالترويج عن منتجاتها على أنها منتجات صديقة للبيئة	21	100	00	00	00	00
4	توظف شركة فرتيال منافذ توزيعية قادرة على إيصال منتجاتها للمستهلك بطرق آمنة	21	100	00	00	00	00
5	تضع شركة فرتيال برامج تدريب وتكوين إرشادية لزبائنها حول الإستخدام السليم لمنتجاتها.	15	71.42	06	28.57	00	00

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم 02 المتعلق بمدى إدماج المؤسسة للبعد البيئي ضمن نشاطها التسويقي، أن المبحوثين يتفقون حول حرص المؤسسة على تصميم منتجات تتفق والمتطلبات البيئية إلى جانب سعيها إلى التقليل من آثار صناعتها على البيئة بنسبة (100%)، في مقابل ذلكلا يوافق(18) مبحوث حول قيام الشركة بدراسات وأبحاث للمسائل البيئية من أجل اعتماد التسويق الأخضر ويلتزم (03) مبحوثين الحياد في إجاباتهم،أما فيما يتعلق بترويج شركة فرتيال لمنتجاتها على أنها منتجات صديقة للبيئة فقد عبرت عينة الدراسة عن ذلك بالموافقة بنسبة (100%)،و يوافقون أيضا على كون الشركة توظف منافذ توزيعية قادرة على إيصال منتجاتها للمستهلك بطرقآمنة بنسبة (100%)،كما توضح النتائج أن العاملين بمديرية التسويق يعتبرون أن الشركة تضع برامج تكوينية إرشادية لزبائنها حول الاستخدام السليم لمنتجاتها بنسبة (71.42%) فيما يلتزم (06) عاملين بنسبة (28.57%) الحياد في إجاباتهم.و يمكن تفسير هذه النتائج على أن مؤسسة فرتيال حاولت تحسين عملية إنتاجها وتطوير منتجاتها عن طريق تحسين نوعية موادها الأولية (كالأسمدة السائلة ، الفوسفات

الطبيعي، البوتاس)، ومواكبتها مع متطلبات تطبيق نظم الإدارة البيئية التي تسعى إلى تحقيقها على أرض الواقع منذ حصولها على شهادة (ISO 14001) والتي تركز على منع التلوث والحفاظ على المواد الأولية بما يسهم في تقليل الكلف.

فيما تفسر إجابات المبحوثين المتعلقة بقيام الشركة بدراسات وأبحاث للمسائل البيئة من أجل إعتماد التسويق الأخضر أن هذا المصطلح مازال مصطلح مبهم وغير واضح لدى العاملين بمديرية التسويق وهذا ما وضحته نتائج المقابلة إذ يعتبرون أن الاهتمام بالمجال البيئي في النشاطات التسويقية يندرج ضمن رؤية الشركة وأهدافها البيئية. أما فيما يتعلق بتفسير إجابات المبحوثين حول ترويج شركة فرتيال لمنتجاتها على أنها منتجات صديقة للبيئة من خلال شعاراتها التي تروجها داخل الشركة وخارجها مثل: "نظافة البيئة مسؤولية الجميع"،" L eau, le soleil et ... Fertial. Tout pour la terre"

و فيما يخص عملية توظيف شركة فرتيال لمنافذ توزيعية قادرة على إيصال منتجاتها للمستهلك بطرق آمنة فقد أوضحت النتائج خاصة نتائج المقابلة والحصول على بعض الوثائق الداخلية للشركة أنها توزع منتجاتها عن طريق شبكة توزيع واسعة تغطي القطر الوطني وذلك لتأمين الأسمدة الزراعية بشكل دائم للفلاحين، حيث تمتلك مخازن لتوزيع الأسمدة الزراعية في ثلاث ولايات خاصة: عين الدفلى، الجزائر، وهران .و من خلال الحصول على بعض الوثائق الداخلية للشركة في شكل مطويات، كتيبات، مجلات، تشرف شركة فرتيال على إعدادها وتوجيهها إلى زبائنها يتم خلالها شرح استخدامات منتجات الشركة من أسمدة ومبيدات وإرشادات حول المقادير الضرورية لمختلف أنواع المحاصيل الزراعية، كما تقوم الشركة على مستوى مخابرها بتقديم خدمات لزبائنها تتعلق بمختلف التحاليل المخبرية الضرورية حول التربة وحاجاتها من أسمدة ومبيدات مجانا.

الجدول رقم 03:التسويق الأخضر والمسؤولية البيئية على مستوى شركة فرتيال:

	العبارة	موافق		محايد		غير موافق	
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة
1	يسهم ادراج البعد البيئي ضمن السياسة التسويقية للشركة في كسب زبائن جدد.	07	33.33	00	00	14	66.66
2	يساعد تبني شركة فرتيال للتسويق الأخضر على اكتساب صورة حسنة في السوق الداخلي والخارجي.	21	100	00	00	00	00
3	يحقق التسويق الأخضر للشركة ميزة تنافسية في السوق المحلي.	00	00	03	6.25	18	93.75
4	تبني التسويق الأخضر يحافظ على أرباح الشركة.	00	00	03	6.25	18	93.75
5	يساعد التسويق الأخضر الشركة على تحقيق أهدافها	21	100	00	00	00	00

تبين نتائج الجدول رقم 03أن (07) مبحوثين فقط يوافقون على أن إدراج البعد البيئي ضمن السياسة التسويقية للشركة يسهم في كسب زبائن جدد بنسبة (33.33%)وعبر (14) مبحوث بنسبة (66.66) عن عدم موافقتهم لذلك،وقد اعتبر المبحوثين الـ(21) أن تبني شركة فرتيال للتسويق الأخضر يساعدها على اكتساب صورة حسنة في السوق الداخلي والخارجي،في حين اعتبر (18) مبحوث بنسبة (93.75%) أن تبني الشركة للتسويق الأخضر لا يحقق لها ميزة تنافسية في السوق وإلتزم (03)مبحوثين الحياد في تقديم إجاباتهم بنسبة (6.25%).كما اعتبر (18) مبحوث بنسبة (93.75%) أن تبني الشركة للتسويق الأخضر يحافظ على أرباحها والتزم (03)مبحوثين الحياد في إجاباتهم. و يجمع المبحوثين الـ(21) على أن تبني الشركة للتسويق الأخضر يساعد على تحقيق أهدافها البيئية.و يمكن تفسير هذه النتائج بالربط مع نتائج المقابلة العلمية وكذلك الملاحظات التي تم استخلاصها أثناء توزيع الإستمارة وتقديم الشروحات والتوضيحات اللازمة بأن العاملين بمديرية التسويق لا يعتبرون أن ادراج البعد البيئي ضمن السياسة التسويقية للشركة يسهم في اكتساب زبائن جدد لأن الشركة تعتمد مبدأ المحافظة على الزبائن الحاليين وكسب وفائهم بدل البحث عن زبائن جدد، كما يعتبر العاملين أن اكتساب الشركة لزبائن جدد تتحكم فيه معايير تتعلق بالدرجة الأولى بالأسعار وجودة المنتجات.كما يعتبر العاملين أن إدراج البعد البيئي ضمن مختلف نشاطات الشركة بما فيها التسويق يسهم في تحسين صورتها على المستوى الداخلي وعلى

المستوى الخارجي بالخصوص. و يمكن تفسير إجابات المبحوثين حول تبني شركة فرتيال للتسويق الأخضر يكسبها ميزة تنافسية في السوق المحلي بأن المنافسة المحلية يتحكم بها منطق السعر بدل الاعتبارات البيئية وأن الاعتبارات البيئية لا تعتبر أولوية على مستوى الأسواق المحلية وهو ما يبرر كذلك إجابات المبحوثين حول كون تبني التسويق الأخضر يحافظ على أرباح الشركة، فالخوض في مجال التسويق الأخضر يحتاج إلى إمكانيات مادية(استحداث للآلات والتجهيزات وطرق التصنيع...) وتنظيمية(تدريب العاملين وتكوينهم، كوادر متخصصة..) وإعادة هيكلة السياسة التسويقية للشركة ككل منذ بداية دوة حياة المنتج إلى غاية وصوله إلى الزبون مما جعل شركة فرتيال تخطو خطوات بطيئة نحو تبني مفهوم التسويق الأخضر. على الرغم من أن العاملين بمديرية التسويق يدركون أنه يسهم في تحقيق شركة فرتيال لأهدافها البيئية إلى أن الأهداف الربحية تبقى على رأس قائمة الأولويات.

نتائج الدراسة:بناء على ما تم عرضه من إحاطة لموضوع الدراسة من خلال الاطار النظري، ثم إجراءات الدراسة الميدانية وما احتوته من جمع للمعلومات والبيانات اللازمة عن طريق الاقتراب من عينة الدراسة، تم بعدها عرضها وتحليلها والتوصل إلى جملة من النتائج يمكن عرضها كالتالي:

– يوجد على مستوى شركة فرتيال وعي بأهمية حماية البيئة، يتجسد ذلك من خلال التدريب والتكوين المستمر للعاملين بها وتنمية وعيهم البيئي، كما تضع بيانا لأخلاقيات العمل داخلها ويعتبر هدف حماية البيئة من اهم الأولويات. إلى جانب ذلك تعمل على تقديم حوافز مادية ومعنوية للعاملين بها من أجل تشجيعهم على الانخراط والمشاركة في النشاطات البيئية التي تنظمها الشركة إضافة إلى الوقوف على عملية قياس ومراقبة الآثار البيئية المترتبة عن أدائها البيئي وكل ذلك يأتي تحت مظلة سعي الشركة إلى تطبيق نظم الإدارة البيئية والمحافظة على المواصفة (ISO 14001) كتوجه تسعى إليه الشركة للحاق بركب الشركات العالمية في مجال تصنيع الأسمدة والمبيدات الزراعية.

– يعتبر مفهوم التسويق الأخضر من المفاهيم المبهمة والغير متداولة بعد على مستوى شركة فرتيال،إذ تنطوي اهتماماتها البيئية ومحاولة إرسائها للوعي البيئي داخل الشركة ضمن رؤيتها وفلسفتها التنظيمية، فهي لا تسعى إلى تبني التسويق الأخضر كهدف واضح وإنما تسعى تدريجيا إلى إدخال البعد البيئي ضمن نشاطاتها المختلفة ومن بينها التسويق عن طريق تحسين نوعية موادها الأولية في عملية الإنتاج والسعي إلى التقليل من آثار عمليات التصنيع على البيئة، كذلك تغليف المنتوج بطرق سليمة وصحية وإيصاله إلى الزبائن بطرق آمنة والعمل على إرشاد زبائنها حول منتجاتها وطرق استخدامها.

– تسعى شركة فرتيال إلى تجسيد مسؤوليتها البيئية وجعلها كهدف تعمل على تحقيقه مديرياتها المختلفة ومنها مديرية التسويق التي تم أخذ العاملين بها كعينة لهذه الدراسة، إلا أن أهدافها الربحية تبقى هي الهدف الأساسي لوجودها وتحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة وتحقيق الأهداف الربحية أمر يصعب تحقيقه.

– تعمل شركة فرتيال على تجسيد مسؤوليتها البيئية من خلال اهتماماتها البيئية ضمن سياستها التسويقية، ويعتبر تبنيها للتسويق الأخضر مساهما بشكل أكبر في تجسيد مسؤوليتها البيئية على أرض الواقع لاهتمامه لدورة حياة المنتج منذ بداية تصنيعه وصولا إلى الزبائن إلا أن تطبيقه يحتاج إلى سنوات من تراكم لخبرات وتجارب الشركة في هذا المجال.

الخاتمة: إن تبني المؤسسات الاقتصادية للبعد الأخضر ضمن خططها الاستراتيجية أهمية بالغة، خاصة مع تزايد الوعي البيئي العالمي بحماية البيئة والتوجه من المسؤولية الاقتصادية للمؤسسات إلى المسؤولية البيئية بما تحمله من التزامات وأخلاقيات بيئية هدفها حماية المجال الحيوي، الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، تدنية المخاطر البيئية وتقديم المنتجات والخدمات الآمنة للمستهلك بهدف تحقيق الأهداف الربحية من جهة والتوازن البيئي من جهة ثانية.

تم إجراء تطبيق هذه الدراسة الميدانية على مستوى شركة فرتيال، كشركة مختصة في تصنيع الأسمدة والمبيدات الزراعية حيث تم على مستواها اختيار العاملين بمديرية التسويق كعينة لهذه الدراسة. في محاولة للإجابة على أهم إشكال مطروح حول إسهام تبني شركة فرتيال للتسويق الأخضر في تجسيد المسؤولية البيئية وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج كان من

أهمها أن التسويق الأخضر يساعد الشركة على حماية البيئة وتجسيد مسؤوليتها البيئية على أرض الواقع كونه يمس مختلف المراحل التي يتطور خلالها المنتج منذ وجوده في شكل مواد أولية وصولا إلى الزبون إلا أن تتبني فلسفة التسويق الأخضر يحتاج إلى سنوات من تراكم خبرات وتجارب الشركة في مجال التسويق أولا ثم في مجال حماية البيئية.

ملحق: استمارة البحث

سيدي الكريم/ سيدتي الكريمة

الاستمارة التي بين يديكم هي إحدى أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام و الاتصال بجامعة باجي مختار عنابة ، تحت عنوان : **التسويق الأخضر كتوجه حديث للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق المسؤولية البيئي – دراسة ميدانية بمؤسسة فرتيال -**

في هذا الإطار نطلب منكم التكرم بالإجابة على جميع أسئلة هذه الاستمارة دون استثناء بدقة و موضوعية و ذلك بوضع علامة (x) أمام الإجابة المعبرة عن آرائكم و إعادتها في أقرب وقت ممكن لما تحمله إجاباتكم من أهمية بالغة في إنجاح هذه الدراسة ، مع العلم أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط . و شكرا

المحور الأول : المسؤولية البيئية على مستوى شركة فرتيال .

	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تضع شركة فرتيال برامج تدريبية و تكوينية لتنمية الوعي البيئي لدى عمالها			
2	يتوفر داخل شركة فرتيال نظام داخلي يوجب على العاملين حماية البيئة أثناء العمل.			
3	تعرف الشركة العاملين بها حول طبيعة نشاطاتها و كيفية التصرف أوقات توقع الخطر.			
4	يوجد بشركة فرتيال نظام لقياس و مراقبة الآثار البيئية المترتبة عن أداء الشركة.			
5	تقدم شركة فرتيال حوافز مادية و معنوية لنشاطات حماية البيئة داخل الشركة			

المحور الثاني : التسويق الأخضر على مستوى شركة فرتيال.

	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تحرص شركة فرتيال على تصميم منتجات تتفق مع المتطلبات البيئية .			
2	تقوم شركة فرتيال بدراسات و أبحاث للمسائل البيئية من أجل اعتماد التسويق الأخضر.			
3	تقوم الشركة بالترويج عن منتجاتها على أنها منتجات صديقة للبيئة			
4	توظف شركة فرتيال منافذ توزيعية قادرة على إيصال منتجاتها للمستهلك بطرق آمنة			
5	تضع شركة فرتيال برامج تدريب و تكوين إرشادية لزبائنها حول الاستخدام السليم لمنتجاتها .			

المحور الثالث : التسويق الأخضر و المسؤولية البيئية على مسستوى شركة فرتيال .

	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	يسهم إدراج البعد البيئي ضمن السياسة التسويقية للشركة في كسب زبائن جدد.			
2	يساعد تبني شركة فرتيال للتسويق الأخضر على اكتساب صورة حسنة في السوق الداخلي و الخارجي.			
3	يحقق التسويق الأخضر للشركة ميزة تنافسية في السوق المحلي.			
4	تبني التسويق الأخضر يحافظ على أرباح الشركة.			
5	يساعد التسويق الأخضر الشركة على تحقيق أهدافها			

تأثير التغليف على نية اتخاذ قرار الشراء لدى المستهلك
دراسة حالة مستهلكي منتج العلامة "رامي"

أ.بن منصور إلهـام

جامعة تلمســان

الملخص: يعد اكتساح السوق في ظل بيئة تنافسية قوية من الرهانات الاساسية والتحديات الجوهرية للعديد من المؤسسات خاصة في السنوات الاخيرة نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في معظم المجالات، وعليه كان لابد على هذه الاخيرة الارتكاز على احد جوانب المنتج الذي يعتبر حجر الأساس لقيامها وبلوغها لأهدافها والتي على رأسها التغليف عبر اعطاء اهمية بالغة للمكونات المشكلة لها سواء البصرية والكتابية لما لها من تأثير على النية الشرائية للمستهلك.

تمحورت الدراسة الميدانية حول استبيان موزع على 300 زبون للمشروب "رامي" بولاية تلمسان ولتحليل لبيانات والمعلومات استخدمنا نموذج المعادلات البنيوية، وقد أظهرت النتائج ان مكونات الغلاف لعات اثير معنوي على نية اتخاذ القرار الشرائي.

الكلمات المفتاحية: التغليف، العبوة، نية الشراء، نموذج المعادلات البنيوية.

Abstract : The market sweep under the strong competitive environment of bets basic core of many private enterprises in recent years as a result of scientific and technological development in most areas and challenges, and it had to be on the latter to build on one aspect of the product which is the foundation stone for its and attainable objectives which are headed by packaging by giving great importance to the components of the problem they have both visual and written because of its impact on consumer purchasing intention.

The field study focused on a questionnaire distributed to 300 customers to drink, "Rami" Tlemcen state and analysis of the data and information we used structural equation model, Experimental results show that the casing components for raised moral At the intention of purchasing decision.

Keywords: packaging, packaging, purchase intent, structural model equations.

مقدمــة: نتيجة لما أفرزته العولمة بمظاهرها المختلفة من زيادة في حجم المبادلات التجارية وحرية انتقال مختلف المنتجات في الأسواق،أدى إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المتواجدة في السوق المحلية مما دفع بها إلى إحداث تغييرات جذرية للتكيف مع محيطها والبقاء والاستمرار عبر تكثيف جهودها للوصول إلى تلبية حاجات ورغبات المستهلك الذي يعتبر محور النشاط التسويقي. وعليه من أبرز واقوى السياسات والاستراتيجيات التي اصبحت تقدم عليها المؤسسات الإنتاجية سياسة التغليف،حيث يعمل هذا الاخير على تعزيز صورته الذهنية لدى المستهلك، ويؤثر على نية اتخاذه لقراره الشرائي،ومن هذا المنطلق مقالنا يحاول الاجابة على الاشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير مكونات التغليف على نية اتخاذ القرار الشرائي للمستهلك النهائي؟

والتي قسمناها الى التساؤلات الفرعية الاتية الذكر:

ما هي المواصفات المتعلقة بالتعبئة والتغليف التي يأخذها المستهلك بعين الاعتبار خلال أخذه لقرار الشراء؟

كيف يمكن للمكونات البصرية المتمثلة في الشكل، اللون، الحجم، مواد التصنيع، الرسومات والصور، أن تؤثر في إدراك المستهلك لتعبئة وتغليف المنتج ؟

هل ينظر المستهلك إلى المعلومات المطبوعة على الغلاف او العبوة قبل اتخاذه لقرار الشراء؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم مقالنا الى ثلاثة محاور كالأتي:

أولا: عموميات حول التغليف للمنتج.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول نية اتخاذ قرار الشراء للمستهلك.

ثالثا: مدى مساهمة مكونات التغليف في التأثير على نية اتخاذ قرار الشراء لدى المستهلك لمنتج العلامة "رامي".

أولا: عموميات حول التعبئة والتغليف للمنتج:

1- تعريف المنتج:

1-1- في الاطار الضيق:يقصد بالمنتج في المفهوم الضيق "كل شيء مادي يتم بيعه إلى المشتري في السوق".

و بذلك أصبح مفهوم المنتج يقتصر على الأشياء ذات التكوين المادي مثل السلع بأنواعها وعلاماتها المختلفة(سلع غذائية، سيارات، أثاث، أدوات كهربائية منزلية،...) ولكن في الواقع مفهوم المنتج لا يجب أن يقتصر على الأشياء المادية فحسب وإنما هو يشتمل على الأشياء الغير ملموس أيضا(فوائد ومنافع وظيفية واجتماعية ونفسية.

2-1- في الاطار الواسع: وعليه يؤكد المفهوم الواسع للمنتج العديد من الكتاب والباحثين في مجال التسويق المعاصر حيث: يعرف **كارلت** المنتج على أنه "كل شيء معروض للسوق من جانب منظمة معينة ليستخدم في إشباع حاجة معينة من خلال بعض الفوائد التي يمكن الحصول عليها منه"

2- مفهوم التعبئة والتغليف:

1-2- ماهية العبوة: العبـوة:هي الرسالة الاتصالية التي يرسلها المسوق إلى المستهلك،فالمستهلك يرى يوميا المئات من المنتجات في المحلات والمتاجر فالعبوة أصبحت تحل محل رجل البيع الذي يعمل على جذب انتباه المستهلك وإعطاء انطباع جيد عن المنتج.[1]

2-2- تعريف التغليف:التغليف:هو احد الأبعاد الأساسية المكونة لمفهوم المنتج،لأنه يعزز صورته في أذهان المستهلكين حيث يعتبر من القضايا الهامة في التخطيط الاستراتيجي للمنتج.

التغليف:هو البعد الخامس من أبعاد المزيج التسويقي فهو يشتمل على جميع الأنشطة الخاصة بتصميم وإنتاج الأوعية التي تباع فيها السلعة بشكلها النهائي للمستهلك.

3-2- مفهوم التعبئة والتغليف:

التعبئة والتغليف: هي احد المكونات والعناصر المادية الشكلية للسلعة حيث تساعد على تشكيل إدراك وتصور المستهلك عن السلعة، كما يمثل احد أنواع الجاذبيات البيعية.

التعبئة والتغليف :هي العملية التي يتم بمقتضاها تجهيز المنتوج ز تقسيمه وفق رغبات المتلقي، ووضعه في حيز يحتويه ويحافظ عليه بكامل قواه الأدائية طوال عمره الافتراضي حيث ينتج من عملية التعبئة وحدات من المنتج المجهزة والمقسمة وفقا لرغبات المتلقي الحالي والمرتقب.

كما يمكن تعريف التعبئة والتغليف على أنها: "عملية تغليف السلعة قبل تقديمها للمستهلك ،اذ انها تمثل الغلاف الاول الذي يكون على اتصال مباشر مع السلعة.

3- أنـواع الغـلاف: يمكن تقسيم الأغلفة إلى نوعين:

1-3- الغلاف المباشر(العبوة):وهو الغلاف الحاوي للسلعة مثل: الزجاج، العلب لكرتونية، الحاويات البلاستيكية، العبوات الألمنيومية....

2-3- الغلاف الخارجي: ويتمثل في الغلاف الذي توضع فيه السلعة بغلافها الأول حيث يستغني عنه المستهلك بمجرد استخدام السلعة،فهو مجرد ديكور الذي عادة ما يشمل عدة رسومات وألوان وبيانات ونصوص...

4- أهمية التعبئة والتغليف: لقد عرفت الأسواق في السنوات الأخيرة تحسينات كبيرة في مجال التعبئة والتغليف حتى أصبح الغلاف من أهم ركائز الأنشطة الترويجية ،وعليه ترجع أهمية الغلاف والعبوة إلى العوامل التالية:

-اتساع نطاق متاجر السوبر ماركت التي تحتوي على المنتجات المعبأة، والمرتبة والواضحة الاستعمال، إضافة إلى أنها تضم التواريخ المحددة للصلاحية مما دفع برجال البيع للاختفاء.

- التقدم التكنولوجي الذي مس التعبئة والتغليف بشكل واسع وخاصة من الناحية الفنية في التصميم والصنع للعبوات حيث تنوعت ما بين الزجاج والخشب والصوف والبلاستيك...مما يؤدي إلى السهولة في الاستخدام لدى المستهلك.

- إن العبوات ذات الأحجام المتعددة أزالت عبء ثقيل على البائع الذي يواجه مشكلة في التخزين وذلك عبر المتاجرة فقط في العبوات ذات الحجم الذي يتناسب وزبائنه المستهلكين للمنتوج.
- يعد التغليف وسيلة اتصال بالجمهور بغرض تعريفه بمفهوم المنظمة وتعليماتها الخاصة باستخدام المنتوج كما يعد أداة للشهرة والتميز وخصوصا بالنسبة للمنظمات التي تركز على دوافع الشراء لدى المستهلكين،كون عملية التغليف الجيدة هي تذكير مستمر للمستهلك بالمنتوج مما يثير فيه رغبة الشراء وتفضيل المنتوج على غيره من المنتجات المنافسة.
- يساعد التغليف الفعال المؤسسة المنتجة على المحافظة على حصتها السوقية في خضم شدة المنافسة وضمان تميزها وسط المنتجات المنافسة داخل نفس القطاع السوقي.
- يعتبر التغليف سياسة فعالة ومضمونة لإنجاح منتوج جديد بعد جملة من الدراسات والأبحاث التسويقية التي أثبتت ذلك.

5- وظائف الغلاف الجيد: من الأسباب التي زادت من اهتمام المنتجين ورجال التسويق بالتغليف الوظائف التي يؤديها الغلاف الجيد والتي تعود عليهم بأرباح ونتائج ملموسة ويمكن اختصارها في النقاط التالية الذكر:

5-1- وقاية وحماية المنتج: حيث يعمل الغلاف الجيد على وقاية السلعة وتامين الحماية الكافية لها من كل المؤثرات الخارجية كالحرارة والرطوبة والتلوث البيئي مما يؤدي به إلى التلف أو التسرب والفساد وخاصة عند نقله أو تخزينه داخل المخازن لمدة طويلة أو حتى بعد بيعه للمستهلك.

5-2- تقديم المعلومات: تنص القوانين والأنظمة على ضرورة تسجيل البيانات والمعلومات اللازمة على غلاف العبوة سواء كان المنتوج مخصصا للاستهلاك أو التصدير ومن أمثلة هذه المعلومات نجد: تاريخ الإنتاج، مدة الصلاحية، الوزن الصافي، المكونات الإنتاجية، اسم الشركة المنتجة وهنا تجدر الإشارة إلى انه يجب تسجيل هذه المعلومات باللغة التي تتناسب مع البلد الذي يتم التسويق إليه، وهنا نميز شكلين من البيانات المدونة على الغلاف:

أ- الشكل الإقناعي: وهذا الشكل يركز على الجانب الترويجي للمنتج في المقام الأول،وبعدها الجانب المتعلق بتوفير اكبر قدر ممكن من المعلومات للمستهلك في المقام الثاني، إضافة إلى التركيز أكثر على الرسومات والصور والوجوهات التي تصمم خصيصا لأغلفة المنتجات.

ب- الشكل الإخباري: و يعمل هذا النمط على مساعدة المستهلكين على اختيار المنتج المناسب من بين كل البدائل المتاحة لهم ،إضافة إلى التقليل من التناقضات المعرفية والاختلافات بعد الشراء، إعطاء عناية للعمر الافتراضي واللون والخصائص والتعليمات الخاصة بالمحافظة عليه والمعايير والمواصفات الخاصة بمكوناته.

5-3- الإعلان والترويج للسلعة:

يطلق المنتجون والمسوقون لقب "رجل التسويق الصامت"على الغلاف فهو يعمل على مساعدة المستهلك على التعرف على السلعة بسهولة دون الاعتماد على البائع،إضافة إلى القدرة على تمييز السلعة عن غيرها من المنتجات المماثلة في الأسواق وهذا هو الهدف الأسمى الذي يطمح المستصنع في الوصول إليه، كما يمكن اعتبار الغلاف بمثابة وصف مختصر إلى ما تحتويه السلعة من جودة ومتانة ومقاس محدد والمواد الكيماوية المستعملة في التصنيع...إذن يلعب الغلاف دور المروج للمنتوج وخاصة إذا ما كانت السلعة جديدة لدى المستهلك حيث أثبتت الدراسات أن من أكثر الأسباب في زيادة المبيعات هو التغليف المتقن والحديث بمختلف أشكاله فقد أصبح من التقنيات الناجحة للترويج والإعلان عن المنتج.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول نية اتخاذ القرار الشرائي

1- مفهوم القرار الشرائي:

1-1- القرار: هو عملية اختيار الأسلوب الفعال والأمثل للتعامل مع مشكلة معينة أو فرصة ما.

إن القرار معناه تحويل إرادة ما إلى فعل ما وهو العنصر الوسيط بين التفكير والفعل. فالفعل "قرر" Décider مشتق من الكلمة اللاتينية" Decidere" ومعناه اللغوي "حسم أو فصل أو حكم في مسألة أو قضية أو خالف ما". وكذلك يعرف القرار بأنه "اختيار المسلك أو الحل الافضل من بين عدة مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة."

1-2- تعريف القرار الشرائي للمستهلك النهائي :القرار الشرائي هو" تلك الخطوات أو المراحل التي يمر بها المشتري في حالة القيام باختيارات حول أي من المنتجات التي يفضل شراءها".

1-3- مفهوم اتخاذ القرار الشرائي:في مجال الإدارة تباينت رؤى ووجهات نظر كبار المتخصصين، أمثال (Ansoff. I , Simon H , Drucker. P.Harrisson) حول مفهوم اتخاذ القرار في مجال الإدارة إلى أن مجمل هذه الرؤى ينطوي على معنى واحد مفاده أن اتخاذ القرار هو: "عملية المفاضلة والتقييم الدقيق لمجموعة من البدائل في ظل ظروف وتوقعات معينة، واختيار أفضلها للوصول إلى حل مشكلة قائمة أو اتخاذ هدف محدد. بما يعني التكيف الفاعل للمنظمة مع بيئتها الداخلية والخارجية."

2- مراحل اتخاذ القرار الشرائي:

2-1- تمييز المشكلة أو الفرصة: وهي المرحلة الأولى من مراحل اتخاذ القرار الشرائي وتتمثل في درجة وعي وإدراك المستهلك لرغبة أو حاجة ما، مما يولد لديه بالضرورة دافع لتلبيتها أو إشباعها،مع العلم أن المشاكل لا تظهر بشكل واضح في اغلب الأحيان فما قد يعد مشكلة لشخص ما قد لا يعتبر مشكلة لمستهلك آخر وإنما قد يعتبره حالة مقبولة لا أكثر.

ويمكن القول أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى مشكلة أو فرصة بالنسبة للمستهلك نجد التالي:

- نقص المؤونة أو المخزون:أي يشعر المستهلك بوجود مشكلة عندما يرى أن المؤونة التي يحتفظ بها في مخزنه تقترب من النفاذ مما يدفعه إلى التفكير في طرق لإعادة ملء المخزن من جديد إما بنفس المخزون أو منتج جديد.
- الرفض والاستياء من الوضع الحالي: وهو عبارة عن استياء المستهلك من مواصفات المنتج الحالي الذي يقوم باستهلاكه ما يدفعه للبحث عن منتج آخر بمميزات أحسن.
- إقناع المسوقين للمستهلك: ويتمثل ذلك في قيام رجل التسويق بالعمل على إقناع وتشجيع المستهلك على اقتناء المنتجات الجديدة في الأسواق بخلق لديه نوعا من عدم الرضا على المنتوج الحالي مما يدفعه إلى الرغبة في تجريب المنتجات المغايرة.

ومن الأساليب المخصصة لحل المشكلة الاستهلاكية تتلخص في أربعة(04)أساليب يوضحها الجدول التالي الذكر:

الجدول رقم (01): أساليب حل المشكلة الاستهلاكية.

أسلوب الحل المسهب	أسلوب الحل متوسط المدى	أسلوب الحل المحدود	أسلوب الحل الروتيني
- يتم الشراء لأول مرة. - المنتج على درجة عالية من التقنية. - يحيط بالشراء درجة عالية من المخاطرة المالية أو النفسية أو الاجتماعية.	- لا يتم الشراء لأول مرة. - يشمل بعض المنتجات الخاصة ومعظم المنتجات التسويقية. - مخاطر مالية ونفسية تحيط بعملية الشراء. - اهتمام متوسط بالشراء.	- يتبع في معظم المواقع الشرائية مع بعض المنتجات التسويقية ومعظم الميسرة. - مخاطر منخفضة تحيط بالشراء. - يعطي الفرد اهتماما بسيطا للشراء. - كمية المعلومات المطلوبة صغيرة.	- يصبح الشراء نوعا ما من العادة المتكررة يتبع مع الغالبية العظمى من المنتجات الميسرة. - لا يوجد مخاطر شراء. - الاهتمام بالشراء يصل إلى الحد الأدنى.

المصدر: سليمان احمد علي، "سلوك المستهلك".الطبعة الأولى،معهد الإدارة العامة،الرياض،2000م،ص73

2-2- البحث عن معلومات: حتى يتمكن المستهلك من الوصول إلى إشباع حاجاته ورغباته لابد عليه أن يبحث عن المعلومات التي تساعده على إيجاد البدائل المختلفة ،وحسب الباحث التسويقي احمد علي سليمان فان هناك نوعان أساسيان من المصادر التي تمكن المستهلك من الوصول إلى المعلومات التي يرغب بها وهي:

المصادر الداخلية للمعلومات: وهي المصادر التي يصل إليها المستهلك بكل سهولة وسرعة وهذا ما يجعلها أكثر ثقة لدى المستهلك،وتتمثل في المعلومات السابقة لدى هذا الأخير والمخزنة داخل ذاكرته الشخصية نتيجة لخبراته المكتسبة نتيجة

الاستعمال السابق،مع العلم انه إذا كانت المعلومات الداخلية مرضية لدى المستهلك فان بحثه يتوقف في هذه المرحلة ولا يتم اللجوء إلى البحث عن معلومات خارجية.

المصادر الخارجية للمعلومات: وهي المصادر التي يبحث عنها المستهلك لمساعدته على اتخاذ القرار الشرائي الأمثل في الاستهلاك وهي بدورها تنقسم إلى فرعين مصادر رسمية وأخرى غير رسمية.

- **المصادر الرسمية للمعلومات:** وتتمثل في وسائل الإعلام بصفة عامة والتي تنشر كميات هائلة من المعلومات بشكل يومي عن مختلف المنتجات المتواجدة في الأسواق والتي بإمكان المستهلك الاستفادة منها لحل معظم مشاكله الاستهلاكية التي تواجهه.وهي بدورها تضم 03 مصادر مهمة تتمثل في المصادر التجارية، الحكومية والمستقلة.

– المصادر التجارية

– المصادر الحكومية

– المصادر المستقلة

- **المصادر غير الرسمية للمعلومات(الشخصية):** وتتمثل في أفراد الأسرة أو العائلة والأقارب والأصدقاء والجيران بحيث هذه الإطراف من شانها أن تقدم معلومات صادقة وذات مصداقية والتي تؤثر على القرار الشرائي للفرد.

وقد بينت النتائج المتوصل إليها من إحدى الدراسات السعودية على أن مصادر المعلومات ترتب حسب الأهمية بالنسبة للمستهلك على النحو التالي:

- التجارب السابقة للمستهلك.
- أفراد العائلة والأقارب.
-الأصدقاء.
- زملاء العمل والكتيبات.
- ثم الاتصال مع البائع بالبريد أو الهاتف فتاتي في مؤخرة القائمة.

2-3- تحديد البدائل المتاحة وتقييمها واختيار البديل الأفضل: عندما يجمع المستهلك المعلومات اللازمة حول المنتجات المتواجدة على مستوى الأسواق تحدد لديه البدائل الممكنة للاختيار بينها ومن هنا يكون عليه القيام بتقييمها وتحديد مدى جاذبيتها النسبية باستعمال بعض المعايير التي تعكس المواصفات المرغوبة في السلعة أو المنتج.ونجد أن هذه المعايير تختلف من شخص لآخر ومن حالة معينة لأخرى ومن هذه المعايير نجد:

– **المعايير المهمة:** وهي المعايير التي يوليها المستهلك أهمية بالغة عند اتخاذ القرار الشرائي مثل السعر،الجودة،النوعية...

– **المعايير الحاسمة**: وتتمثل في مدى شعور المستهلك بالراحة والارتياح نتيجة اقتناء منتج معين كالراحة عند لبس حذاء معين أو قميص ما...

* وهنا نجد أن المجهود المبذول من طرف المستهلك لتقييم المنتجات يختلف حسب درجة المخاطرة المدركة في عملية الشراء سواء كانت مخاطرة مالية أو بدنية أو زمنية..هنا يكون مجهود التقييم اكبر،إضافة إلى مدى أهمية المنتج بالنسبة للمستهلك مثلا في حالة شراء سيارة أو أثاث يكون المجهود اكبر،هذا فضلا عن درجة التعقيد في البدائل المتاحة للمستهلك هذا يزيد من مجهود التقييم...

2-4- مرحلة اتخاذ قرار الشراء: يعني اتخاذ القرار النهائي :اختيار المستهلك العلامة التجارية التي يفضلها، بناءا على تقييمه للبدائل السابقة، وهناك عاملين يتوسطان بين قصد الشراء وقرار الشراء، الأول يتعلق بمواقف الآخرين واتجاهاتهم مثل العائلة أو الأصدقاء ودورهم في إتمام عملية الشراء والعامل الثاني يمثل العوامل الموقفية غير المتوقعة يمكن أن تغير من قصد الشراء، كأن خفض المنافس في السعر وبالتالي يؤثر على قرار الشراء الفعلي للمستهلك.

وبالنسبة للغلاف في هذه المرحلة، فيلعب دور رجل البيع الصامت، أو حلقة وصل بين المؤسسة

والمستهلك، فيعتبر حامل كل بيانات المنتج من سعر، محتوى، وزن، تاريخ وغيرها .وتسمح هذه البيانات بتكوين فكرة عن طبيعة المنتج واستعمالاته وإمكانية مقارنته مع المنتجات المنافسة البديلة، وذلك خلال اتخاذ قرار الشراء في مواقع البيع،كما يستخدم الغلاف كوسيلة ترويجية عن طريق طبع قسائم على وجه الغلاف ونشرات مرفقة داخل الغلاف، وطبع عروض تخفيض السعر أو الزيادة في حجم المنتج، والهدايا، أو تخفيض الشراء بالجملة، وغيرها من أساليب ترقية المبيعات التي تجذب المستهلك في مواقع البيع، وتؤثر على قراره النهائي، وحكمه على المنتج، ولعناصر الغلاف أيضا دور في تمييز المنتج من خلال اللون، الشكل، الحجم .فالمستهلك يبحث عن البساطة والشكل الطبيعي للمنتج ليعبر عن الحقيقة وأصل المنتج، كما تعتبر مواد صناعة الغلاف وخفة وزنها أكثر ليونة وذلك للتأثير على المستهلك من الجانب النفسي والمرئي، كما نجد لأغلفة العلامات المشهورة دور كبير في عملية الشراء.

وبالنسبة لعلامات الموزعين فهي لا تستفيد من شهرة العلامات الكبيرة وجودتها، ومع غياب الوكالات الإعلانية، فيصبح لغلاف منتجات الموزعين دور كبير ومؤثر أساسي مع السعر، ويلعب دور قراري وأخير وفعال في تحفيز قرار الشراء لدى المستهلك.

2-5- مرحلة ما بعد الشراء (تقييم الشراء "الصدى"): إن اتخاذ قرار الشراء يتم في فترة قصيرة جدا، وبعدها يبدأ المستهلك في اكتشاف مزايا المنتج بعد استعماله، وهل يحقق له الرضا، وتبدأ مرحلة سلوك ما بعد الشراء، وتولي لها المؤسسة أهمية كبيرة لمعرفة ما الذي يحدد إذا كان المشتري راض أو غير راض، وهل المنتج يحقق توقعاته أو لا يحققها.

فنجد لسهولة استعمال فتح الغلاف، وتخزينه، وإمكانية استعماله، تشجع على تكرار عملية الشراء، رغم أن هذه المرحلة ليست بفضل الغلاف فقط، بل لجودة المنتج، وإشباعه لرغبات المستهلك دور كبير، فدور التغليف هو تمييز المنتج عن المنافسة كما أن المستهلك له ولاء لعلامات تجارية معينة خاصة إذا كانت تقدم خدمات إضافية للمستهلك مثل العروض الخاصة للمستهلكين الأوفياء للعلامة، كما أصبحت المؤسسات تعمل على تقليص حجم أغلفتها والإبقاء على نفس الرسالة الترويجية لإرضاء المستهلكين المستهدفين، كذلك استخدام مواد في صناعة الغلاف غير ملونة للبيئة، وقابلة لإعادة التدوير، لذلك فالغلاف يجب أن يتأقلم مع تغير سلوك المستهلك، وتوجهاته الجديدة (الايكولوجية).

الدراسة التطبيقية:

ثالثا: مدى مساهمة مكونات التغليف في التأثير على نية اتخاذ قرار الشراء لدى المستهلك لمنتج العلامة "رامي".

لأجل البقاء والاستمرار في الأسواق عملت مؤسسة "راي" للمشروبات غير الغازية على الاهتمام بجانب الغلاف والعبوة من خلال العناصر البصرية والكتابية التي تحملها.

1- الإجراءات المنهجية للبحث الميداني:

1-1- مجال الدراسة:

- **المجال المكاني:** لقد تم جمع المعلومات المستخدمة في الدراسة من الأماكن التالية الذكر: مكتبات ولاية تلمسان المتمثلة في المكتبة الجامعية الخاصة بالعلوم الاقتصادية ومكتبات دور الثقافة بالولاية.
- **المجال الزمني:** قدرت فترة الدراسة الميدانية بحوالي ستة (6) أشهر وذلك ابتداء من 2015/11/02م والى غاية 2016/04/28م،عبر توزيع استمارة المعلومات على مستهلكي منتج العلامة "رامي" بولاية تلمسان.

1-2- المنهج المستخدم في الدراسة:بغرض الالمام بكل الجوانب المتعلقة بالموضع اعتمدنا منهجين:

المنهج الوصفي: وخصصناه للجانب النظري من الدراسة.

المنهج الإمبريقي: وخصصناه للدراسة الميدانية عبر تحليل المعلومات والبيانات التي تحصلنا عليها من قبل المستهلك الجزائري للمشروب "رامي" باستخدام طريقة المعادلات الهيكلية (المهيكلة).

2- تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

2-1- مجتمع الدراسة: مجتمع الدراسة هو "مجموعة الأفراد الذين يتم إجراء عليهم الدراسة الميدانية،أي جميع المستهلكين للمنتج "رامي" على مستوى ولاية تلمسان من المناطق الداخلية والمجاورة، والذي بلغ 949135 نسمة.

2-2- عينة الدراسة: هي عبارة عن جزء محدد من مجتمع العينة ،حيث قمنا بتجزئة مجتمع العينة إلى أقسام.

وعليه قمنا بالارتكاز على معادلة "ستيفن ثومبسون" على النحو التالي:

$$n = \frac{N * P(1-p)}{(N-1)*(d^2/z^2)+ P(1-p)} = 383$$

حيث أن:

n: هي حجم عينة البحث التي تجرى عليها الدراسة وقدرت ب 383 مستهلك للمنتج "رامي".

N: المجتمع الكلي لمستهلكي رامي في حدود ولاية تلمسان والمقدر ب 949135 نسمة لسنة 2015.

P: معدل توفر الخاصية في المستهلك مع العلم انها في اغلب الاحيان نعتمد على قيمة 0.5 في الحالة العامة.

D: الخطأ المسموح به والذي لا يجب تجاوزه ويقدر بقيمة 0.05

Z : معامل مجال الثقة المقدر ب 95 % تبعا لجدول التوزيع الطبيعي ل Z = 1.96

وبعد توزيع الاستمارات وإعادة جمعها حددنا العينة المدروسة التي تجاوبت معنا ب **300 مستهلك** فقط.

2- توزيع وجمع الاستمارات: لقد تضمنت الاستمارة 27 فقرة،15 فقرة خصصت للعناصر البصرية للغلاف والعبوة،06 فقرات خصصت للعناصر الكتابية،أما 06 فقرات الاخيرة فقد خصصناها لنية اتخاذ القرار الشرائي نحو منتج العلامة "رامي" بولاية تلمسان.

قمنا بتوزيع 450 استبانة لكن ورغم أننا لجانا الى طريقة التوزيع الشخصي للاستبانات والتوزيع الإلكتروني بعد توزيع الاستبيانات لم نتمكن من جمع سوى 380 استمارة معلومات،اما 70 استمارة الباقية فلم تسترجع.

وبعد قيامنا بمراجعة الاستمارات المسترجعة اتضح لنا ان 15 استمارة فارغة بدون اجابة وذلك راجع اما لعدم فهم واستيعاب الاسئلة او عدم الاهتمام بالموضوع او ضيق الوقت لديهم...،اضافة الى ان 52 استمارة ناقصة تضم العديد من الاسئلة بدون اجابات،هذا فضلا عن وجود 13 استمارة تحوي اجابات متناقضة لذلك تم استبعادها من الدراسة،وعليه خلصنا في الاخير الى الاعتماد على 300 استمارة صالحة تماما لإجراء عليها دراستنا

3- الإحصاء الوصفي لأفراد العينة المدروسة:

الجدول التالي يبين ذلك بوضوح:

الجدول رقم (02): التحليل الوصفي لأفراد عينة الدراسة

المقياس	التقسيم	التكـــرار	النسبة المئويـــة %
نوع الجنـــس	ذكر	123	41
	انثى	177	59
العمـــــر	اقل من 15 سنة	30	10
	من 15 الى 25 سنة	90	30
	من 26 الى 50 سنة	120	40
	اكبر من 51 سنة	60	20
المستوى التعليمـــي	ابتدائي	9	3
	متوسط/ثانوي	45	15
	بكالوريا	72	24
	جامعي/دراسات عليا	174	58
الدخل الشهـــــري	اقل من 18000 دج	12	4
	من 18000 الى 30000 دج	36	12
	من 30000 الى 50000 دج	135	45
	اكثر من 50000 دج	117	39

المصدر:من إعداد الباحثة حسب معلومات الاستمارات.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن:

♣ فئة الاناث كانت الفئة الاكبر في الاجابة على الاستمارة وذلك ممكن لقرب هذه الفئة منا بنسبة تقدر ب 59 %،بينما فئة الذكور فقد كانت نسبتها لا بأس بها وقدرت ب 41 %.

♣ أما بالنسبة للفئة العمرية التي كانت اكثر تجاوبا مع اسئلة الاستمارة فهي التي تنحصر ما بين 26 الى 50 سنة وذلك قد يرجع الى نضج ووعي هذه الفئة،تليها فئة الشباب ما بين 15 و25 سنة بنسبة 30 %،اما الفئة الاكبر من 51 سنة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة قدرت ب 20 %،لتحتل فئة الاقل من 15 سنة المرتبة الاخيرة بنسبة 10 %.

♣ أما الفئة ذات المستوى التعليمي الجامعي وذوي الدراسات العليا فقد كانوا الأكثر اهتماما بالإجابة على الاستمارة وذلك يرجع طبعا الى وعي هذه الفئة بأهمية البحث العلمي بنسبة عالية قدّرت ب 58 %،بعدها تترتب فئة ذوي مستوى البكالوريا، ثم فئة التعليم الثانوي او المتوسط وفي خاتمة الترتيب فئة الأقل مستوى تعليمي (الابتدائي) بنسبة ضعيفة قدرت ب 3%.

♣ وفيما يخص ذوي الدخل الشهري الذي يتراوح ما بين 30000 دج و50000 دج كانت الفئة الأكبر تجاوبا مع الاستمارات الموزعة بنسبة تقدر ب 45 %،تليها فئة الدخل الأكثر من 50000 دج، وبعدها ذوي الخل الشهري ما بين 18000 دج و30000 دج، وتأتي فئة الأقل دخلا في نهاية الترتيب بمعدل ضعيف 4 %.

4- الطرق الإحصائية لمعالجة البيانات:

من اجل اختبار الفرضيات المطروحة للدراسة بتأكيدها او نفيها قمنا بالاعتماد على:

- الاعتماد على برنامج SPSS.12 بغرض تسهيل القيام بتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها من المستجوبين الذين وزعت عليهم الاستمارة.
- الاعتماد على التحليل الاستكشافي ACP لتصفية الاستبيان من كل العبارات المعابة والجمل الشائبة أو الغير مفهومة عبر (ألفا وKmo).
- الاعتماد على التحليل العاملي التوكيدي AFC عبر صياغة المعادلات الرياضية لمتغيرات الدراسة لاختبار الفرضيات وبذلك تأكيدها أو نفيها.

تحليل ومناقشة النتائج:لقد اعتمدنا طريقة المعادلات الهيكلية التي تدرس درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (العناصر البصرية والمعلوماتية للتغليف) والمتغير التابع (نية الشراء لمنتج "رامي")،وعليه خلصنا الى المعادلات البنيوية التالية:

الجدول رقم (3):المعادلات الهيكلية للعناصر البصرية للتغليف مع نية الشراء

اسم المتغير	المعادلـــة الهيكليـــة
الحجم	Intach1=B1 *Vpckg + Ξ1 **Intach1= 0.306 * Vpckg +0.052**
الشكل	Intach2=B2 * Vpcke + Ξ2 **Intach2= 0.193 * Vpcke +0.046**
اللون	Intach3=B1 * Vpckc + Ξ3 **Intach3= − 0.054 * Vpckc**
مواد التصنيع	Intach4=B1 * Vpckm + Ξ4 **Intach4= 0.515 * Vpckm +0.047**

Intach5=B1 * Vpcki +Ξ5 Intach5= 0.429 * Vpcki +0.048	الرسومات والصور

الجدول رقم (4): المعادلات الهيكلية للعناصر الكتابية للتغليف ونية الشراء

المعادلـــة الهيكليــــة	اسم المتغير
$Intach_6$ =B6 * Vpckp + Ξ6 Intach6= + 0.66 * Epckp +0.041	معلومات الانتاج
$Intach_7$ =B7 * Vpcko + Ξ7 Intach7= + 0.461 * Epcko +0.051	بلد التصنيع

تحليل النتائج:

- هناك تأثير ضعيف ما بين شكل عبوات "رامي" ونية الشراء.
- لا يوجد تأثير بين الوان عبوات وأغلفة "رامي" ونية الشراء.
- يوجد تأثير جيد بين أحجام العبوات "رامي" ونية اتخاذ المستهلك للقرار الشرائي.
- هناك تأثير قوي ما بين مواد تصنيع عبوات وأغلفة "رامي" ونية الشراء.
- هناك تأثير جيد ما بين الرسومات والصور المطبوعة على عبوات وأغلفة "رامي" ونية الشراء.

إذن يمكننا تأكيد صحة الفرضية الرئيسية الأولى : تأثير العناصر البصرية للتعبئة والتغليف على نية اتخاذ القرار الشرائي للمستهلك.

- هناك تأثير قوي جدا ما بين معلومات الانتاج المطبوعة على العبوات والأغلفة للمنتج "رامي" ونية الشراء.
- هناك تأثير جيد ما بين بلد تصنيع العبوات والأغلفة للمنتج "رامي" ونية الشراء.

ومنه نتوصل إلى أن **نؤكد صحة الفرضية الرئيسية الثانية:**

تأثير العناصر الكتابية للتعبئة والتغليف على نية اتخاذ قرار الشراء من قبل المستهلك.

الخاتمــة:

في نهاية الدراسة النظرية والميدانية وبعد التطرق الى اهم العناصر البصرية المشكلة للتعبئة والتغليف والمتمثلة في (الشكل،الحجم،اللون،مواد التصنيع والرسومات والصور)،اضافة الى العناصر المعلوماتية المتمثلة في المعلومات الإنتاجية وبلد التصنيع للعلاف والعبوة ومدى تأثيراتها على القرارات الشرائية للمستهلك الجزائري اتضحت لنا ضرورة اعطاء المؤسسات بالغ الاهمية لهذا الجانب الهام من المنتج باعتبار التغليف الواجهة المرئية الاولى التي تلاقي المستهلك في الاسواق سواء المحلية أو الأجنبية.

إن التجديد المستمر والاهتمام الدائم بكل عنصر على حدى من عناصر التغليف يضمن للمؤسسات الانتاجية والتجارية التفوق على المنافسين وزيادة الفرص السوقية لها وبذلك بلوغ اقصى اهدافها المسطرة.

إضافة الى اننا نصل الى نتيجة حتمية هي ان اي مؤسسة انتاجية ليس بإمكانها الاستغناء على جانب التعبئة والتغليف كأبرز وظيفة بداخلها هذا اذا لم يكن من اهمها وذلك راجع الى تأثير الصورة الخارجية على المستهلك قبل الاطلاع على المحتوى،اي ان الغلاف هو رجل التسويق الصامت الذي يعمل على جذب وأقناع هذا الأخير باقتناء المنتج قبل التعرف على خصائصه الداخلية.

المراجع:

باللغة العربية:

- أبو بعيره، "التسويق ودوره في التنمية" ، الطبعة الأولى،منشورات جامعة قار يونس،1993م.
- ثابت عبد الرحمان إدريس و.جمال الدين محمد المرسي ،"التسويق المعاصر"،الطبعة الأولى،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية ،2005م.
- زكريا غرام،عبد الباسط حسونة،د.مصطفى الشيخ، "مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق،" الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان ،2008.
- سليمان احمد علي، "سلوك المستهلك"،الطبعة الأولى،معهد الإدارة العامة،الرياض،2000م.
- محمد حافظ حجازي،"المقدمة في التسويق"، الطبعة الأولى،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2005.
- محمد عبد العظيم أبو النجا،" إدارة التسويق- مدخل معاصر" ،الطبعة الأولى،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية ،2008م.
- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف،"سلوك المستهلك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،2007م.
- ناجي معلا، د.رائف توفيق ،"أصول التسويق(مدخل تحليلي)".

باللغة الفرنسية:

- Carthy.E and Perreaut.W essential of Marketing. Richard D.IRWIN.Home wood. Illinois.1988.
- Dupont Lucie, L'influence de la couleur el la présence de personnage sur l'attrait du packaging, IUP Marketing –Vente.
- Emilie et Louise, Le packaging et le comportement d'achat2007.
- Mohammed. G, "L emballage - Variable du marketing –Mix" , 2 eme édition ,Alger ,2003.
- Steven Tho;pson; "Sampling ";John Wiley Sons;3 ed edition;New Jersy.2012.

الإنترنت:

- http://mvmemoire.free.fr/m%E9moires/Les%20m%E9moires/dupont.pdf

****

ملحق: استبيان

السلام عليكم: نقوم حالياً بدراسة **العناصر البصرية والكتابية للتعبئة والتغليف المؤثرة على القرار الشرائي للمستهلك للعلامة "رامي".**

لذلك من فضلك (ي) حدد (ي) لنا درجة **موافقتك** (ي) أو **عدم موافقتك** (ي) مستعملا فقط علامة الضرب على السلم الموجود في الجدول.

معلومات عامة حول المستهلك

العمر	مدينة الإقامة	الجنس	
		ذكر	أنثى

المستوى الأكاديمي			
إبتدائي	متوسطة أو ثانوية	بكالوريا	بكالوريا فما فوق

		الفقـــــــــــــرات	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق ال حد ما	محايد	موافق ال حد ما	موافق	موافق تماما
		العناصر البصرية للتعبئة والتغليف							
		حجم عبوة المشروب العلامة رامي يؤثر على نية شرائي إياه.							
		تعجبني عبوة المشروب العلامة رامي لأنها بأحجام متعددة (33سل، 1ل، 1.5ل، ...)							
		أرى أن احجام عبوة "رامي" متنوعة على حسب القدرة الشرائية لكل مستهلك.							
		عبوة رامي تعجبني لأنها متواجدة بعدة اشكال (المستطيل، المربع....)							

		بالنسبة إلي أشكال عبوات "رامي" جذابة.							
		تعجبني الوان عبوات العلامة "رامي" كون أنها متعددة و متناسقة.							
		لون اغلفة و عبوات العلامة رامي تتناسب مع طبيعة المنتج							
		حسب رأيي العبوات الشفافة هي المفضلة، لأنها تمكنني من الاطلاع على المحتوى.							
		أميل الى العبوات ذات الالوان الفاتحة اكثر من الالوان الداكنة.							
		عبوة رامي تعجبني لأنها مصنوعة من عدة مواد (البلاستيك، الكرتون،الزجاج...)							
		انا مهتم بشراء العلامة "رامي" لان عبواته مصنوعة من مواد صديقة للبيئة (صحية).							
		تتميز المادة التي صنعت منها عبوة "رامي" بأنها متينة، و ذات جودة عالية.							
		إن الرسومات والصور المطبوعة على غلاف و عبوة "رامي"، تعجبني لأنها تزودني بكل المكونات التي يحتوي عليها المشروب.							
		تتميز الصور و الرسومات الموجودة على عبوات و أغلفة "رامي" بأنها واضحة							
		انا افضل وضع صور الفانين المفضلين للمنتج"رامي" على ظهر الغلاف او العبوة.							
-العناصر الكتابية للتعبئة والتغليف									
		عموما، انا اهتم بقراءة المعلومات المطبوعة على غلاف و عبوة "رامي".							
		انا استوعب بسرعة المعلومات المكتوبة على غلاف "رامي" لأنها سهلة و بسيطة.							
		أظن بان المعلومات الموجودة على غلاف "رامي" صحيحة و موثوقة و صادقة.							
		بلد تصنيع العلامة يؤثر على نية شرائي.							
		تساعدني الاعمدة المشفرة و بسرعة على معرفة البلد الاصلي المصنع العلامة.							
		العلامة التجارية للمنتج "رامي" تؤثر على نية شرائي لها.							
		-الابتكـــــــــــــار							
		احب "رامي" لأنه يعد من العلامات المبتكرة.							
		أنا مهتم بشراء العلامة "رامي" لأنه يتماشى مع المتطلبات المتزايدة للمستهلك.							
		تعجبني قارورات العلامة "رامي" لأنها سدادتها سهلة الفتح والغلق.							
		أفضل شراء العلامة "رامي" للأنه من الممكن الاحتفاظ بها لمدة أطول بعد فتحها.							
		العلامة رامي هي علامة تجارية مبدعة.							
		- نيـــــــــة الشـــــــــــراء							
		لدي ميول كبيرة نحو العلامة "رامي"							
		انا مرتبط كثيرا بالعلامة "رامي" و من الصعب علي تغييره بعلامة منافسة.							
		نيتي ان أشتري دائماً العلامة "رامي".							
		ليست لديّ نية بان أغير قرار شرائي للعلامة رامي العلامة منافسة مهما كان الأمر							
		هناك احتمال كبير بان استبدل العلامة "رامي" العلامة منافسة مثل إفروي او تشينا							
		لدي نية كبيرة بان أعاود شراء العلامة "رامي" لمدة أطول.							

الصكوك الإسلامية كخيار تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظلّ أزمة البترول الحالية بين معوّقات وحوافز التطبيق

د. حليمي حكيمة - أ. مواسة إلهام
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس

ملخص : تعتبر الصكوك الإسلامية من أهمّ أدوات الصناعة المالية الإسلامية بالنظر لدورها الفعّال في تمويل الاقتصاد الحديث. وأمام تفاقم المشاكل المالية للاقتصاد الجزائري بسبب تداعيات أزمة البترول العالمية في الوقت الراهن، وجفاف المنبع المالي الوحيد له، يصبح من الضروري البحث عن مصادر أخرى وحلول فعالة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لاستكمال المشوار التنموي في الجزائر.

بناء على ذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إمكانية تطبيق تجربة التصكيك كخيار تمويلي للاقتصاد الجزائري من خلال التطرّق للإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية ودورها في الاقتصاد الحديث، ثم تسليط الضوء حول أثار انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وأخيرا تقديم جملة من العوامل التي توفرها البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتسمح بنجاح تجربة التصكيك كخيار تمويلي للاقتصاد.

كلمات مفتاحية : الصكوك الإسلامية – الاقتصاد الجزائري – التمويل – الأزمة البترولية.

ABSTRACT : Islamic instruments are the most important tools of the islamic financial industry, given their effective role in the financing of a modern economy.Faced with worsening financial problems of the algerian economy because of the impact of the global oil crisis at present, and dryness of its sole financial source, it becomes necessary to seek other sources and efficient solutions to mobilize the necessary financial resources to complete the development process in Algeria.

There fore, this study aims to explore the possibility of applying the experience of securitization as a financing option for the algerian economy through conceptual islamic instruments and their role in the modern economy, and highlight the oil price collapse on the algerian economy and, finally, to provide a number of factors provided by the economic and social environment in Algeria and permit the successful experience of securitization as a financing tool for the economy.

Keywords : Islamic instruments - Algerian economy - finance - the oil crisis.

المقدمة: يرتبط الابتكار والتطوّر في التمويل الإسلامي بالقاعدة الواسعة من المعاملات المالية الاقتصادية التي يتّسع فيها الحلال في الفقه الإسلامي ويضيق بها المحرّم من جهة، ومن ضرورة مواكبة التغيّرات المستجدّة على ساحة الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول من جهة أخرى.

كما أنّ تحويل المنتجات المالية المبتكرة والمتطوّرة من شقّها النظري إلى التطبيق على أرض الواقع يتطلّب توجّه الدول الإسلامية نحو هذه المنتجات خاصة في معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة وتحديدا ما ارتبط منها بالمشاكل والأزمات التمويلية. وتعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات المالية الإسلامية التي يمكنها توفير الموارد المالية اللازمة وفي مختلف المجالات بالنظر لخصوصيتها في التنوّع والتعدّد بين صكوك المرابحة، المزارعة، الإجارة، المساقاة.....إلخ.

وأمام الانهيار المستمر لأسعار النفط وأثره السلبي على الاقتصاديات الريعية ومنها الجزائر، أصبحت هذه الأخيرة مجبرة على التحوّل من السياسة المالية التوسعية التي تبنّتها خلال الفترة (2001-2014) -نتيجة الطفرة النفطية وارتفاع الأسعار لمستويات قياسية- إلى سياسة انكماشية ترجمت في قانون المالية لسنة 2016 وفق إجراءات تقشفية بعد انتقال الموازين من حالة الفائض إلى العجز، ما يجعل الجزائر أمام تحدّ كبير للبحث عن مصادر أخرى للمداخيل وتمويل الخزينة والمشاريع الاستثمارية التي تضمن بناء الاقتصاد المنتج.

الإشكالية: بناء على ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة كما يلي:

هل يمكن تفعيل دور الصكوك الإسلامية كخيار تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظلّ أزمة البترول الحالية؟

فرضيات الدراسة: في سبيل البحث عن إجابة للإشكال المطروح تبنى الدراسة على الفرضيات التالية:

- تقدّم الصكوك الإسلامية العديد من المزايا التمويلية بالنظر لتعدّد استخداماتها.
- تفرض الانعكاسات السلبية للأزمة البترولية على الاقتصاد الجزائري التخلي عن الاعتماد المفرط على ريوع النفط والتوجّه نحو الاقتصاد المنتج وتنويع مصادر الدخل.
- إنّ تمسّك فئة كبيرة من المجتمع الجزائري بالتعاليم الإسلامية يعطي قابلية للتوجّه نحو الصكوك على حساب السندات، وبالتالي يمكن القيام بعملية التصكيك لجذب عدد أكبر من المستثمرين والمدّخرين، ما يضمن نجاح تجربة التصكيك في الجزائر.

أهداف الدراسة: لقد زاد اقبال الباحثين على دراسة تطبيقات المالية الإسلامية بشقّها النظري والعملي، وفي ذات السياق تأتي هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف أهمّها:

- التعريف بالصكوك الإسلامية كمنتجات مالية نتاج للابتكار والتطوير المستمر في صناعة المالية الإسلامية، مع العمل على إبراز تنوّعها الناتج عن تعدّد الصيغ التمويلية المعتمدة في التمويل الإسلامي؛
- البحث في تداعيات الأزمة البترولية الحالية على الاقتصاد الجزائري خاصة مع تعاظم مشكلة التمويل؛
- تسليط الضوء حول مدى قدرة الصكوك المالية الإسلامية في تمويل الاقتصاد والمشاريع الاستثمارية، ثمّ البحث في إمكانية تطبيقها في الواقع الجزائري؛
- عرض العوامل المحفّزة لنجاح تجربة التصكيك في الجزائر مستقبلا من جهة، والعراقيل الأساسية المعيقة لهذا النجاح؛
- تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات لتذليل صعوبات تطبيق التصكيك في الجزائر بصفة خاصة، وللصناعة المالية الإسلامية بصفة عامة.

منهج الدراسة ومحاورها: وفقا لطبيعة الموضوع تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بالصكوك الإسلامية عبر التأصيل النظري لها، ثمّ العمل على تحليل دور هذه الصكوك في تمويل الاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، بالإضافة إلى تحليل انعكاسات الأزمة البترولية الحالية على الاقتصاد الوطني وتبيان الحاجة لاتخاذ تدابير وحلول استراتيجية واستعجالية لتمويله وخاصة ما تعلّق بخيار التصكيك.

وبناء على ذلك قسّمت الدراسة إلى المحاور التالية:

- ✓ المحور الأول: التأصيل النظري للصكوك الاسلامية
- ✓ المحور الثاني: دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد
- ✓ المحور الثالث: انعكاسات أزمة البترول الحالية على الاقتصاد الجزائري
- ✓ رابعا: دراسة إمكانية نجاح تجربة التصكيك في الجزائر كخيار تمويلي في ظل الأزمة البترولية

المحور الأول: التأصيل النظري للصكوك الاسلامية

1- مفهوم الصكوك الإسلامية: لقد قدّمت العديد من التعاريف للصكوك الإسلامية ومن أبرزها:

✍ عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الاسلامية على أنها : وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله[1].

[1] - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،" المعايير الشرعية"، المنامة، البحرين، د.ط، 2010 ، ص 438.

✍ وعرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي على أنها : أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القِراض(المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه.

وأضاف حول طبيعة الموجودات التي تمثلها الصكوك على أنها أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه [1].

إلى جانب هذين التعريفين وردت عدة تعاريف للصكوك الإسلامية نذكر منها:

✍ الصك حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته، ويترتب على ذلك جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها، مع ملاحظة أن الصكوك تمثل رأس مال المضاربة[2].

✍ هي الوثائق الموحدة القيمة والصادرة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح أو الإيرادات المتحققة من المشروع المستثمر فيه بحسب النسب المعلنة على الشيوع، مع مراعاة التصفية التدريجية المنتظمة لرأس المال المكتتب به عن طريق تخصيص الحصة المتبقية من الأرباح الصافية لإطفاء قيمة السندات جزئياً حتى السداد التام، وهذه السندات تعتمد في أساسها الفقهي على المضاربة أو القراض[3].

وبناء على التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

هي وثائق استثمارية متساوية القيمة، تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات(أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) إما أن تكون قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وهي قائمة على أساس عقد المضاربة إدارةً حيث تمثل في مجموعها رأس مال المضاربة، وتصدر وفق عقد شرعي تأخذ أحكامه، فهي بذلك صكوك ملكية مسجلة بأسماء أصحابها المكتتبين، ويترتب على هذه الملكية جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك من بيع ورهن وإرث وغيرها.

2- **خصائص الصكوك الإسلامية:** تتفق الصكــوك الإسلامية مع غيرها من الأوراق المالية التقليدية في بعض الإجراءات الإدارية من حيث التنظيـم و الإصدار، إلا أنها تتميز عن غيرها في كونها أوراقا مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة مراحلها منذ بداية إصدارها إلى انتهاء أجلها، ويمكن ذكر أهم الخصائص العامة للصكوك الإسلامية فيما يلي:[4]

- تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة :إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الإسمية، وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم وفقا لقاعدة الغنم بالغرم.
- وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة :تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك

---

[1] - قرار رقم 178 (4/19) بشأن الصكوك الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، مجمع الفقه الاسلامي الدولي منظمة المؤتمر الاسلامي، الدورة19، من 01 الى05 جمادى الاولى 1430 ه الموافق لـ 26-30 أفريل 2009 م الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص9.

[2] - عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية :ضوابط الاستثمار بالصكوك"، ج2 2002، ص81.

[3]- سامي حسن حمود، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1996، ص74.

[4]- فتح الرحمان علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة بحث مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، جويلية 2008 ، ص ص 17،18.

الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية.

- تصدر وتتداول وفقا للشروط والضوابط الشرعية :تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها.
- تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار أعيانا أو منافعا أو خدمات أو خليط منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل دينا أو التزاما في ذمة مصدريها.
- تخصص حصيلة الاكتتاب فيها للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3- الأطراف المشاركة في عملية إصدار الصكوك الإسلامية: تتمثل مختلف أطراف عملية إصدار الصكوك الإسلامية في:

3-1- المصدر الأصلي: وهي الجهة أو الشركة المنشئة لمحفظة التوريق، ويطلق عليها اصطلاح البادئ أو المنشئ للتوريق، صاحب أو البائع الأول للأصول أو محفظة حقوق مالية تبيعها وتحصل على قيمتها نقدا، وقد يكون المصدر من القطاع الخاص كالبنوك والشركات المساهمة، أو من القطاع العام، أو القطاع الخيري[1].

3-2- الجهة المصدرة: وتعرف بمدير الصكوك، وهو من يتولى إدارة الموجودات المملوكة لحملة الصكوك نيابة عنهم، وغالبا ما تكون هذه الشركة شركة ذات غرض خاص تتولى عملية الإصدار، وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لعملية التصكيك مقابل أجر أو عمولة محددة في نشرة الإصدار، وتكون العلاقة بينها وبين حملة الصكوك قائمة على أساس الوكالة بأجر[2].

3-3- المستثمرون(حملة الصكوك): وهم الحائزون لوثائق الصكوك بمختلف أنواعها، والتي تمثل الموجودات سواء كانت هذه الموجودات أعيانا أو منافعا أو خدمات، أو خليطا من بعضها أو كلها.

3-4- أمين الاستثمار: وهو المؤسسة المالية الوسيطة التي تتولى حماية مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الصكوك، ويحتفظ بالوثائق والضمانات، وذلك على أساس عقد الوكالة بأجر تحدده نشرة الإصدار[3] .

3-5- وكالات التصنيف العالمية: وهي وكالات متخصصة تقوم بإجراء تقييم لبيان مدى الإدارة الائتمانية والمالية للإصدارات المالية التي ستطرح في سوق رأس المال، وما تتمتع به من ضمانات وتحديد نسبة المخاطر التي تنطوي عليها.

4- آلية إصدار الصكوك الإسلامية: تشكّل عملية إصدار الصكوك الإسلامية النافذة التي يطل من خلالها المصدرون أو وكلاؤهم على المستثمرين الأمر الذي يتطلب أن تكون تلك العملية على درجة من الإتقان والدقة وحسن الإخراج، وتمر عملية إصدار الصكوك الإسلامية بخطوات أولية مختلفة يطلق عليها تنظيم ترتيب الإصدار، وهذه الخطوات لا تحصل بنفس التسلسل، بل قد تتقدم خطوة على أخرى، كما قد تتم جميع الخطوات أو قد يقتصر على بعضها فقط، وأحيانا توجد عدة بدائل لاختيار أحدها، ولكن الوضع الطبيعي أن تقع كما يلي:

✓ **الهيكلة:** وتعني إعداد التصوير والهيكل التنظيمي الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك ودراسة الجدوى ودراسة المسائل القانونية والإجرائية والتنظيمية، وتضمين كل ذلك في نشرة الاكتتاب، وربما يتزامن مع ذلك وضع النظام أو اللائحة والاتفاقيات التي تحدد حقوق وصلاحيات وواجبات الجهات المختلفة ذات الصلة، ومن الأهمية أن يتم اختيار تلك الجهات بطريقة جيدة لإيجاد عوامل الثقة والطمأنينة لدى المكتتبين، وتتم هذه الخطوة من قبل الجهة القائمة بعملية إنشاء الصندوق، وهي إما من طرف الممولين كالبنوك مثلا أو من طرف المستفيد من التمويل، وغالبا ما تستعين الجهة الراغبة في

---

[1]- الشيخ علاء الدين زعتري، الصكوك– تعريفها، أنواعها، أهميتها، دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار، بحث مقدم لورشة العمل التي أقامتها شركةBDO بعنوان "الصكوك الإسلامية، تحديات، تنمية، ممارسات دولية"، عمان، 18و2010/07/19، ص24.

[2]- سعود بن ملوح العنزي ،الصكوك الإسلامية، ضوابطها، وتطبيقاتها المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2010 ، ص 25.

[3]- عجيل جاسم النشمي، التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما، الدورة 02 لمجمع الفقه الإسلامي، الشارقة، 2009 ، ص05 .

إصدار الصكوك بمكتب خبرة أو دراسات ليتولى عملية التنظيم لقاء عمولة. كما تتم الاستعانة بهيئة شرعية لاستكمال المتطلبات الشرعية واستيفاء الأحكام والضوابط الشرعية[1]. بناء على ما سبق يمكن أن نقسم هذه المرحلة الخطوة الرئيسية إلى خطوات فرعية هي:

*تحديد الهدف من الإصدار.

*تحديد نوع الأصول المراد تصكيكها.

*إعداد دراسات الجدوى الأولية : والتي تتضمن الدراسة الشرعية، الدراسة القانونية، الدراسة التسويقية، الدراسة الفنية والدراسة المالية.

✓ **تمثيل حملة الصكوك(المستثمرين):** ويكون ذلك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص تسجل في مناطق ذات إعفاء ضريبي، وتكون ذات شخصية مستقلة، بالرغم من أنها مملوكة بالكامل للمستثمرين، وذلك لتمثيلهم في إيجاد العلاقات بالجهات المختلفة وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي ستغطي الوحدات المصدرة، ثم يقوم المصدر بإثبات نقل ملكية الأصول من دفاتره إلى دفاتر تلك الشركة ذات الغرض الخاص، على أساس البيع، بعد أن يجري تقويمها من جهة متخصصة مستقلة

✓ **طرح الصكوك للاكتتاب:** وذلك بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك.

✓ **تسويق الصكوك:** ويتم إما بالطرح مباشرة للجمهور، وإما أن يتم بيع الصكوك جملة إلى المستثمر الأول الذي قد يكون بنكا أو مجموعة بنوك، ثم يقوم هو بتسويقها وبيعها إلى الجمهور[2].

✓ **التعهد بتغطية الاكتتاب:** يتقدم متعهد تغطية الإصدار بتعهد يلتزم بموجبه بتنظيم الاكتتاب فيما تبقى من الصكوك، حيث يلتزم بشراء

الصكوك التي لم يكتتب فيها ويبيعا تدريجيا أو يحتفظ بها كليا أو جزئيا.

✓**مرحلة ما بعد الإصدار:** يتم في هذه المرحلة التصنيف الائتماني للصكوك من قبل جهة متخصصة تمهيدا لتحديد الإدارة الائتمانية لإدراجها في سوق التداول إن كانت مما يقبل تداوله .ففي هذه المرحلة تكون محاولة لتوفير سوق تداول ثانوية للصكوك المصدرة من خلال توفير آلية إعادة شرائها من المستثمرين بأسعار يعلن عنها أسبوعيا، مما يضفي صفة السيولة على تلك الصكوك، فيوفر لها جاذبية أكبر بالنسبة للمستثمرين[3].

5- أنواع الصكوك الإسلامية:يمكن تقسيم أنواع الصكوك الإسلامية على عدة اعتبارات نوجزها فيما يلي[4]:

5-1- على اعتبار الآجال:

أ- صكوك قصيرة الأجل :وتكون مدتها ثلاث أشهر أو ستة أشهر أو سنة كأقصى تقدير وتسمى أيضا بشهادات الإيداع أو الاستثمار.

ب- صكوك متوسطة الأجل :وعادة ما تكون بين السنة والخمس سنوات.

ج- صكوك طويلة الأجل :وتكون مدتها أكثر من خمس سنوات وقد تصل إلى 41 سنة.

5-2- على اعتبار المدة الزمنية:

أ- صكوك محددة المدة :بأن تكون المدة محددة في نشرة الإصدار كما سبق ذكرها، كالصكوك قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.

---

[1]- عبد الستار أبو غدة، صناديق الاستثمار الإسلامية -دراسة فقهية تأصيلية موسعة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية– معالم الواقع و آفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 15-17 ماي2005، ص693.

[2]- زاهرة علي محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، دار عماد الدين، عمان، ط 1 ،2009، ص143 .

[3]- سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2010،ص357.

[4]- معبد الجارحى، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي الهيكل والتطبيق، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة ص74 .

ب- صكوك متناقصة المدة :حيث يتم إصدارها مع اشتراط استرداد جزء من قيمة الصك سنوياً، إضافة إلى حصة من الربح المتحقق، وهي مشابهة للمشاركة المتناقصة(المنتهية بالتمليك.)

ج- صكوك متزايدة المدة :وتصدر هذه الصكوك بصفة عادية إلا أن العائد المتحقق يتم إعادة استثماره، وبالتالي فإن مدة هذه الصكوك في تزايد مستمر.

د- صكوك دائمة :بمعنى أن يكون الاستثمار متَّسِماً بالاستمرارية، وهي لا تختلف عن الأسهم في الشركات من حيث المدة.

3-5- حسب التخصيص:

أ- خاصة: تصدر لتمويل مشروع معين.

ب- عامة: توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي تقوم بها الجهة المصدرة.

4-5- حسب التداول

أ- الصكوك القابلة للتداول :وهي صكوك تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع لذلك يمكن تداولها وهي:

❶صكوك المضاربة :عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها" :أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال القراض(المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه، وتنقسم صكوك المضاربة إلى[1] :

- المطلقة :وهي صكوك لا تكون حصيلتها مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب (المصدر)الحق في استثمارها في أي مشروع.
- المقيّدة :وهي صكوك تقيد بمشروع معين(عقارات، مصانع...)
- المستمرة :وهي التي لا يستحق رأسمالها إلا بعد انتهاء المشروع وبالطبع مع الربح وبقاء رأسماله.
- المحدودة، أو مستردة بالتدرج :حيث تحدد الجهة المصدرة لها تواريخا يمكن عندها لأصحاب هذه الصكوك أخذ أرباحهم إن وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم.

❷صكوك المشاركة :هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم[2]، هذا ولا تختلف صكوك المشاركة عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الإصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك، وقد تشكل الإدارة لجنة للمشاركين يرجع إليهم لاتخاذ قرارات استثمارية، ويمكن أن تكون صكوك المشاركة قائمة على المشاركة بين المستثمرين(حملة الصكوك)أو بين المصدر للصكوك وحملة الصكوك.

وتنقسم صكوك المشاركة أيضا إلى عدة أنواع نذكر منها ما يلي[3]:

- صكوك المشاركة الدائمة :وهي تشبه إلى حد بعيد الأسهم الدائمة، مع إمكانية دخول المصدر بنسبة معينة في رأسمال المشروع وطرح الباقي في صورة صكوك للاكتتاب، سواء كانت الإدارة للمصدر أو لحملة الصكوك أو لطرف ثالث معين، وتعتبر هذه الصكوك بديلا عن الأسهم، حيث يمكن للمصدر أن يوسع نشاطه أو ينشئ مشروعا موازيا، فيقوم-باعتباره شخصية معنوية -بالتكفل بجزء من رأس المال ويطرح الجزء الباقي للاكتتاب.

---

[1]- بن الضيف محمد عدنان و ربيع المسعود، أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 67 و 64 فيفري، 2011 ، ص 10.

[2]- مطلق جاسر مطلق الجاسر، صكوك الإجارة وأحكامها في الفقه الإسلامي– دراسة مقارنة بالاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة، 2008 ، ص 37.

[3]- بن الضيف محمد عدنان و ربيع المسعود، مرجع سبق ذكره، ص11.

◆ صكوك المشاركة المحدودة :وتكون مؤقتة بفترة زمنية محددة عادة ما تكون فترة متوسطة تنتهي بانتهاء المشروع أو الموسم أو انتهاء الدورة الصناعية...إلخ، وتكون نهايتها بإحدى الصورتين:

أ -صكوك المشاركة المستردة بالتدرج :حيث تسترد قيمة هذه الصكوك بصورة تدريجية وفقا لأقساط دورية، ويحصل حاملها على جزء من الأرباح إن وجدت حسب ما بقي له من رصيد لم يدفع بعد.

ب -صكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة(المنتهية بالتمليك إلى المصدر): فعند نهاية المشروع يقوم المصدر عادة بإعادة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالسعر الحقيقي، ويكون ذلك في حالة التصفية الإجبارية، كأن يكون المشروع هو القيام بحفر منجم، ففي نهاية المشروع(الحفر)يقوم المصدر بإعادة تقييم أصول المشروع(آلات، تجهيزات)وإعطاء قيمتها إلى أصحاب الصكوك، في حين يمتلك هو تلك الأصول.

❸صكوك الإجارة : هي صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاءا متماثلة مشاعة في ملكية منافع أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عددا مماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، وقد يتم إصدار صكوك التأجير على صيغة إجارة أو مشاركة في الإنتاج، وقد تمثل حصة في أصول حكومية وتتنوع صكوك الإجارة إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي[1]:

◆ صكوك ملكية الأعيان المؤجرة :هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو عن طريق وسيط مالي بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.

◆ صكوك ملكية المنافع :هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة أو موصوفة في الذمة، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب، وتصبح العين ملكا لحملة الصكوك

◆ صكوك ملكية الخدمات : وتعرف هي الأخرى بأنها وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم خدمة من طرف معين (أو طرف موصوف في الذمة، كمنفعة التطبيب من مستشفى يتم تحديد مواصفاته دون تسميته)، واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

❹ صكوك صناديق الاستثمار :صندوق الاستثمار عبارة عن آلية تجميع للأموال عن طريق الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري محدد في نشرة الاكتتاب، وتتعدد مجالات استخدامها، حيث يمكن أن تشمل كل فروع الاقتصاد بما فيها المجالات المالية، وتصدر هذه الصناديق لآجال وبأحجام معينة(الصناديق المغلقة)، أو لآجال وبأحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة)، وتكيف معظمها شرعيا على أساس صيغة المضاربة المقيدة[2]، كما يمكن أن تكيف أحيانا على أساس عقد الوكالة، ونود الإشارة هنا إلى أن صكوك الصناديق المغلقة هي التي تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، أما صكوك الصناديق المفتوحة فهي غير قابلة للتداول.

❺ صكوك المزارعة :هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس عقد المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

❻ صكوك المساقاة :هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمار حسب الاتفاق.

❼ صكوك المغارسة :وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار والإنفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس بحسب ما يتفق عليه في العقد.

---

[1]- أحمد إسحاق الأمين حامد، الصكوك الاستثمارية الاسلامية وعلاج مخاطرها، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، اربد،2005،ص40.

[2]- نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية– خصائصها وأنواعها، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول(المؤسسات المالية الإسلامية – معالم الواقع وآفاق المستقبل)-، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي،17 و18 ماي2005،ص988.

ب- الصكوك غير القابلة للتداول :وهي التي لا يجوز تداولها لأنها قائمة على الديون، وما كان هذا شأنه فلا يجوز تداوله، لأنه يفضي إلى تأجيل البدلين، وتتمثل هذه الصكوك في:

❶ صكوك السلم : وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأسمال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك ،فصكوك السلم هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية لأنها موصوفة تثبت في الذمة، لا تزال في ذمة البائع بالسلم، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق[1].

❷ صكوك الإستصناع :هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكا لحملة الصكوك وصكوك الإستصناع في حقيقتها كصكوك السلم حيث تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لايزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، وعليه تكون هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

❸ صكوك المرابحة : هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك فصكوك المرابحة يصدرها الواعد بشراء بضاعة معينة بهامش ربح محدد، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بعد تملك البائع وقبضه، بقصد استخدام حصيلتها في تكلفة شراء هده البضاعة ونقلها وتخزينها ويكتتب فيها البائعون لبضاعة المرابحة بعد تملكهم و قبضهم لها عن طريق الوسيط المالي الذي يتولى تنفيذ هذه العقود نيابة عن مالكي صكوك المرابحة.

المحور الثاني: :دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد:

توفّر الصكوك الإسلامية العديد من المزايا لمختلف المتعاملين في مجالها من مصدرين أصليين ومستثمرين إضافة إلى ما تحققه من مزايا لأسواق الأوراق المالية وللاقتصاد الوطني ككل، وهذا ما نستعرضه فيما يلي:

1- أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصدر الأصلي:

❖ **تساعد على المواءمة بين مصادر التمويل واستخداماتها:** بما يساهم في تقليل مخاطر عدم التناسب بين آجال الموارد وآجال استخداماتها38 فالبنوك الإسلامية مثلا تعاني من مشكلة عدم توافر مدخلاتها من الموارد المالية بالقدر الكافي والملائم لطبيعة هذه المصارف، مما يشكل عائقا رئيسيا أمام قيامها بدورها التنموي، إذ أن الأصل في استثمارات المصارف الإسلامية أنها استثمارات تنموية طويلة الأجل، مما يفترض أن تكون الموارد المالية الطويلة الأجل هي النسبة الغالبة من إجمالي موارد تلك المصارف، غير أن الواقع العملي يبين عكس ذلك، حيث النسبة الغالبة من موارد البنوك الإسلامية قصيرة الأجل، وكنتيجة لذلك وجهت البنوك الإسلامية معظم مواردها المالية نحو استثمارات قصيرة الأجل تطبيقا لقاعدة توافق الآجال[2].

❖ **تزيد من قدرة المنشآت المصدرة على توليد الأموال لتأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة:** كما يساعد التصكيك على تنويع مصادر التمويل متعدد الآجال والمكملة للمصادر التقليدية، خاصة بالنسبة لتلك المنشآت التي لا تستطيع الوصول مباشرة إلى سوق الأوراق المالية، فبالنسبة للبنوك الإسلامية قد تعاني من مشكلة نقص السيولة بسبب اختلاف طبيعة عملها عن نظيرتها التقليدية، فتنشأ أزمة السيولة من كون المصرف الاسلامي لا يستطيع في إطار المشاركة في

---

[1]- وليد خالد الشايجي و عبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية ، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول(المؤسسات المالية الإسلامية – معالم الواقع وآفاق المستقبل)-، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي،17 و18 ماي2005،ص911.

[2]- أشرف محمد دوابة، دور الأسواق المالية في تدعيم الإستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية،ط1، دار السلام، القاهرة ،2006، ص 104-107.

الربح والخسارة أن يسترد تمويله ما لم يصل المشروع إلى مرحلة الإثمار الناجح، ذلك لأن الاستثمار يكون في شكل أصول عينية يصعب تحويلها إلى سيولة جاهزة، لكن قيام البنك بتصكيك تلك الاستثمارات يمكنه من بيع هذه الصكوك في السوق والحصول على السيولة اللازمة، وذلك في حالة كون البنك هو المصدر.

❖**تعتبر بديلا جيدا لمصادر التمويل الأخرى:** كالاقتراض من مؤسسات أخرى أو زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة، وما ينطوي عليه كلاهما من قيود ومشكلات، فالتصكيك يخفض من تكلفة ومخاطر التمويل لأنه يتيح القدرة على تعبئة مصادر التمويل بالحصول على مستثمرين جدد، وبالتالي توفير تمويل طويل ومتوسط الأجل، فهو يتسم بانخفاض درجة المخاطر نظرا لكون الصكوك مضمونة بضمانات عينية وهي الأصول التي تم تصكيكها، إضافة إلى أن عملية التصكيك تتطلب فصل محفظة التصكيك وما يلحقها من ضمانات عن غيرها من الأصول المملوكة للشركة المصدرة.

❖ **تساعد الشركة المصدرة(المنشئة للمحفظة)على إعادة تدوير الأموال المستثمرة في محفظة التوريق:** في ذات النشاط أو في أنشطة أخرى، دون الحاجة للانتظار حتى يتم تحصيل الحقوق المالية على آجالها المختلفة) ، حيث يؤدي التصكيك إلى تحويل أصول غير سائلة إلى سيولة يعاد تدويرها في استثمارات جديدة.

❖**تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي** :حيث يساعد التصكيك على تحسين ورفع القدرة والهيكل التمويلي للشركة (الجهة)المصدرة، وذلك من خلال عدم اعتماد التمويل على التصنيف الائتماني للشركة، لأن التصكيك يعتمد على التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن الشركة، وبذلك يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا إضافة إلى تحسين القدرة الائتمانية للشركة المصدرة في الحصول على تمويلات جديدة.

❖**تحسين ربحية المصارف ومراكزها المالية**: بما يتيحه التصكيك من استبعاد الاستثمارات التي تم توريقها من بنود الميزانية خلال فترة قصيرة، وبذلك تتخلص المصارف من الحاجة إلى تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، وعليه فالتصكيك يعتبر أحد أشكال الاستثمار خارج بنود الميزانة، والذي لا يحتاج إلى رأسمال مثل الإلتزامات العرضية[1]، كما ان التصكيك يتيح للمصارف وسائر المؤسسات المالية وغير المالية الأخرى إمكانية منح التمويل والتسهيلات ثم تحريكها واستبعادها خارج ميزانيتها العمومية خلال فترة قصيرة دون الحاجة إلى تكوين مخصصات لمواجهة مخاطر التمويل التي قدمها.

❖**تعتبر طريقة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك وغيرها من المؤسسات**: ذلك لأن الأصل محل التصكيك مخاطره محددة، بينما مخاطر نفس الأصل أكبر إذا كان موجودا ضمن مكونات أصول المنشأة كلها.

❖ **تزيد من قدرة المنشأة(أو المصرف)على زيادة وتوسيع نشاطها:** دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها.

❖ **إنقاص حجم رأس المال اللازم للوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال:** وفقا لشروط لجنة بازل لأن التصكيك عبارة عن عمليات خارج الميزانية.

2- أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمستثمرين:

❖ **أداة قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي**: وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالصك المصدر.

❖**يتميز الصك بأنه غير مرتبط بالتصنيف الائتماني لمصدره**: حيث تتمتع الصكوك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات نقدية(مالية)محددة عبر هياكل داخلية معرفة بدقة، إضافة للمساندة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني، وهذا قد لا يتوفر للسندات التي تصدرها منشآت الأعمال الأخرى، بالإضافة إلى أن البيع الفعلي للأصل من المنشأة المصدرة إلى الشركة ذات الغرض الخاص في هيكل عملية التصكيك يتضمن أن المنشأة المصدرة ليس لها الحق قانونا في

[1]- أحمد سليمان محمود خصاونة، أثر العولمة على المصا رف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة اليرموك، إربد، 2006 ، ص 247

الرجوع لاستخدام التدفقات النقدية المتوقعة للأصل محل التصكيك، فالصكوك تتميز بدرجة أمان عالية، وبانخفاض مخاطرها.

❖**تدر الصكوك الإسلامية على أصحابها(حملتها)عوائد أكبر** مقارنة بغيرها من الاستثمارات المالية الأخرى.

❖**إمكانية التنبؤ بالتدفقات المالية للصكوك الإسلامية.**

❖**تقدم الصكوك قناة جيدة للمستثمرين:** الراغبين في استثمار فوائض أموالهم ويرغبون في الوقت ذاته أن يستردوا أموالهم بسهولة عند الحاجة إليها، لأن هذه الصكوك من المفترض أن تكون متداولة في السوق الثانوية، فعندما يحتاج المستثمر إلى أمواله المستثمرة أو جزء منها يتمكن من بيع ما يملكه من صكوك أو جزء منها، ويحصل على ثمنها الذي يمثل الأصل والربح جميعا، إن كان المشروع حقق ربحا طبعا[1].

❖**للصكوك الإسلامية دور في إدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية:** فإذا كانت المصارف والمؤسسات المالية التقليدية قد ابتكرت أدوات ووسائل للحد من المشاكل التي تواجهها، ومن تلك الأدوات المشتقات المالية، غير أن اختلاف طبيعة عمل المصارف الإسلامية ومخاطرها عن المصارف التقليدية يتطلب منها إيجاد أدوات للتحوط ضد تلك المخاطر تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلائم طبيعة عمل تلك المصارف، خاصة إذا علمنا أن المشتقات المالية التقليدية لا يمكن للمصارف الإسلامية التعامل بها لانطوائها مخالفات شرعية واضحة، وعليه تكون الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات الملائمة للتحوط ضد مخاطر المصارف الإسلامية، وذلك لما تتيحه من إمكانية تنويع الاستثمارات، مما يعني تنويع المخاطر، بالإضافة إلى ذلك تسمح تلك الصكوك بتشكيل حافظة استثمارية تناسب رغبات المستثمرين، مما ينتج عنه تفادي التركز الشديد في التمويل قصير الأجل الذي يميز استثمارات البنوك الإسلامية عمليا، والذي يعتبر ظاهرة غير صحية من وجهة النظر القائلة بتوزيع المخاطر.

3- أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة لسوق الأوراق المالية:

❖ **إضافة كمية ونوعية جديدة من الأوراق المالية:** يمكن أن تشكل الصكوك الإسلامية إضافة حقيقية للأسواق المالية عموما والأسواق المالية الإسلامية خصوصا، وما ينتج عنه من التخلص من مشكلة ضيق السوق وضحالتها، وتتمثل هذه الإضافات في:

أ- إدراج أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية: حيث يمكن أن تشكل أسهم هذه الشركات إضافة كمية للأسواق المالية تعمل على تفعيل أنشطة هذه الأسواق، وذلك للحجم الكبير الذي يمثله رأسمال هذه الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يرى بأن أسهم البنوك الإسلامية لا يجوز تداولها لاشتمالها في الغالب على نقود وديون تمثل نسبة كبيرة من استثمارات هذه البنوك، غير أن هذه المشكلة يمكن للبنوك الإسلامية تجاوزها من خلال تنويع استثماراتها بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة وهذا ما تتيحه الصكوك الإسلامية، وذلك يتطلب من المصارف الإسلامية التوجه نحو فكرة المصارف الشاملة، والقيام– بالإضافة للوظائف التقليدية للمصارف -بأنشطة استثمارية أخرى تلائم طبيعة عملها القائم على المشاركة في الربح والخسارة، ومن أمثلة ذلك المساهمة المباشرة في رأسمال الشركات الجديدة بمختلف أنواعها، التوسع في نشاط أمناء الاستثمار، القيام بضمان الاكتتاب في الإصدارات الجديدة وتغطيته وإدارته والترويج للأوراق المالية وتولي دور صانع السوق، إيجاد ودعم الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية أو مساندة أسواقها لإعطائها قوة الدفع اللازمة نظرا لحداثة هذا النشاط في سوق الأوراق المالية.

ب- إدراج صكوك إسلامية :تقوم البنوك الإسلامية وغيرها من الشركات بتقديم أدوات مالية إسلامية جديدة قائمة على أسس التمويل الإسلامي، مما يشكل أيضا إضافة كمية ونوعية مختلفة عما هو موجود في أسواق الأوراق المالية المحلية منها

---

[1]- محمد تقي العثماني، الصكوك كأداة لإدارة السيولة، ورقة مقدمة في الندوة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة ، 25-29 -12-2010 ، ص 5-6

والعالمية، فعمليات التصكيك إذن تؤدي إلى تطوير تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية وبالتالي توسيع قاعدة سوق الأوراق المالية.فالصكوك الإسلامية تنمي جانب الطلب على السيولة النقدية في سوق الأوراق المالية، وهو جانب هام في تنمية هذه السوق، حيث أن أهم محرك للأموال في أي نظام مالي هو جانب الطلب، والذي يتكون من الأدوات المالية ذاتها.

❖**زيادة رسملة سوق الأوراق المالية وعدد المتعاملين فيها:** تنوع الصكوك الإسلامية من حيث نوع النشاط والآجال يمكن سوق الأوراق المالية من استيعاب فئات جديدة من أصحاب المدخرات الذين ظلوا مبتعدين عن السوق بسبب تقيدهم بالأحكام الشرعية، فالصكوك الإسلامية فتحت المجال أمام فئات في المجتمع كانت تمتنع عن استثمار أموالها في المعاملات والأدوات التي لا تراعي الضوابط الشرعية كالسندات التقليدية، وبالتالي فهذه الصكوك تعد صيغة بديلة لتلك المعاملات والأدوات المالية وتحقق مقاصد شرعية وفق منهج قائم على العدل وحفظ الحقوق[1]، وهذا بدوره يساهم في إيجاد سوق مالية إسلامية عالمية مرنة تتعامل بالأسهم والصكوك المشروعة، ولها القدرة على جذب رؤوس الأموال الطائلة المدخرة لدى المستثمرين المسلمين وغيرهم من الممتنعين عن توظيفها في أسواق رأس المال العالمية خاصة أموال المغتربين وسائر الاموال المهاجرة خارج العالم الإسلامي، وهذا ما يؤدي بدوره إلى توسيع حجم أسواق الأوراق المالية وانتعاشها[2].

❖**انفتاح سوق الأوراق المالية عالميا:** فالصكوك الإسلامية تعمل على زيادة التدفقات من الاستثمارات الإسلامية، الأمر الذي ينتج عنه انفتاح سوق الأوراق المالية عالميا، والمساهمة في حملة الإصلاح والإعمار المالي الذي تسعى إليه الكثير من الحكومات والمؤسسات المالية، مما يساعدها على دمج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية لتكون تأثيراتها فعالة، خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية التي أصبحت تشكل مصدر قوة لاقتصاديات الشركات المساهمة.

❖**إضافة مؤسسات مالية جديدة:** من أهم المعوقات التي تقف أمام أسواق الأوراق المالية دون تحقيق أهدافها المرجوة منها، تزايد الاهتمام بالأسواق الثانوية على حساب الأسواق الأولية، وما ينتج عن ذلك من عدم الاهتمام باكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتجسيدها في شكل مشاريع معينة مدروسة الجدوى، وضعف الاهتمام بإيجاد المؤسسات متعهدة الإصدارات الجديدة، والاحتكام إلى معيار حجم التداول لبيان مدى نجاح سوق الأوراق المالية، لذا يتعين الاهتمام بالأسواق الأولية نتيجة الحاجة الماسة لإنشاء العديد من الشركات المنتجة، وإدارة عمليات الاكتتاب فيها، والتعهد بتغطية إصداراتها، وجذب المدخرات وتوجيهها نحو المشروعات الجديدة، حيث يعتبر ذلك هو المعيار الأساسي للحكم على مدى نجاح سوق الأوراق المالية لأن فيه زيادة للقاعدة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل، ومن ثم إثراء وتوسيع وتنشيط السوق الثانوية.

❖**تقليص دور الوساطة التقليدية في مجال التمويل لحساب التمويل بدون وساطة** :تساعد عمليات التصكيك على تقليص دور الوساطة التقليدية بالنسبة لطالبي التمويل، وذلك بانتقال الأموال من مؤسسات مالية كبيرة إلى تلك التي تستثمر الأموال مباشرة لمصلحة الجمهور ولحسابه، كصناديق الاستثمار المشترك، إلى جانب توجه طالبي التمويل بإصداراتهم (صكوكهم)مباشرة إلى سوق الأوراق المالية دون اللجوء إلى الوساطة المالية التقليدية، وبذلك يتحقق المزج بين السوق النقدي وسوق الأوراق المالية مما يؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تداول الأصول المالية التي تصدر عن الأصول محل التصكيك.

❖**الرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية** :حتى تتمكن سوق الأوراق المالية من أداء وظائفها المرجوة منها لابد أن تكون على درجة عالية من الكفاءة، ويكون الحكم على مستوى تلك الكفاءة من خلال السوقين الأولية والثانوية جنبا إلى جنب، فإذا كانت الكفاءة تعني التخصيص الكفء للموارد المالية فهذا يقودنا للاهتمام بالسوق الأولية لأنها هي التي تربط سوق الأوراق المالية

---

[1]- سعود بن ملوح العنزي، مرجع سبق ذكره،ص59.

[2]- أحمد أسعد أحمد المسعودي، متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا– دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تمويل ومصارف، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2009 ، ص 60.

باحتياجات الاقتصاد الوطني وإمداد مختلف المشروعات بالموارد المالية، وعليه يمكن للصكوك الإسلامية أن تشكل قنوات جيدة لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو مشاريع استثمارية إنتاجية حقيقية تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، لأن الصكوك الإسلامية ترتبط دائما بمشاريع وأصول حقيقية.

4- الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية على المستوى الكلي:

توفر الصكوك الإسلامية أو عملية التصكيك العديد من المزايا للاقتصاد الوطني، وتتمثل تلك المزايا في ما يلي[1]:

❖ **دور الصكوك الإسلامية في تجميع وحشد الموارد المالية:** تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع جالها ما بين قصير، متوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حي قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حي طريقة الحصول على العائد، ومن حي سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة، لأنها لا تتعامل به أصلا، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالتضخم إيجابيا، لأن هذه الصكوك تمثل أصولا حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لتلك الأصول أعيان وخدمات .

❖ **دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية:** إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر خيارا أمثلا خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال، لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، إذ أن التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يكمن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية، وإنما في طريقة استخدام هذه الموارد، بحيث تقرب بين تلك الموارد وبين الهدف التنموي المنشود منها، وعليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد.

وتتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المرابحة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملاءمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، كما تصلح مع أنواع الأنشطة الاقتصادية، التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته.

❖ **دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنموية:** الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع الب التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام التي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنى التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة– بصفتها مستأجرا -بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في

[1]- فتح الرحمان علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة مقدمة في منتدى الصيرفة الإسلامية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، جويلية 2008 ، ص 19-20.

تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية فالصيرفة الإسلامية بأدواتها المتنوعة قادرة على قيادة برامج تمويل المشاريع الحكومية بكفاءة عالية وبتكلفة وبآجال مختلفة، ففي الآونة الأخيرة شهدت أسواق الصكوك العالمية عدة إصدارات حكومية لتمويل المشروعات الكبرى وتنشيط اقتصاداتها وجذب أموال المستثمرين الأجانب لتوظيفها في مشاريع متنوعة تساعد على استقرار الوضع الاقتصادي للدولة، ومن أمثلة تلك الإصدارات :شهادات شهامة التي أصدرتها وزارة المالية السودانية كبديل عن سندات الحكومة الربوية، صكوك التأجير التي أصدرها المصرف المركزي لملكة البحرين.

المحور الثالث: انعكاسات أزمة البترول الحالية على الاقتصاد الجزائري:

لقد كان للأزمة الحالية للبترول تداعياتها الرهيبة على الاقتصاد الجزائري، بالنظر لاعتماد هذا الأخير على قطاع المحروقات وما يوفّره من مداخيل، حيث يمكن إبراز هذه الآثار في النقاط التالية:

1.على النمو الاقتصادي: يعتمد في قياس معدّل النمو الاقتصادي لأي دولة على الناتج المحلي الإجمال أمام مساهمة النفط والغاز بأكثر من 30% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث أدّى انهيار أسعار البترول لمستويات أقل حتى من 30 دولار للبرميل لانخفاض قيمته من 4334338 مليون دينار في الثلاثي الثالث من سنة 2014 إلى 4155246 مليون دينار في نفس الفترة من 2015 [1] ، وهو ما انعكس على معدل النمو في ظلّ عدم قدرة الناتج خارج المحروقات على تغطية النقص الحاصل في مساهمة القطاع النفطي.

2.على الموازين الاقتصادية.من أبرز ما خلّفته الأزمة البترولية الحالية هو نقل الموازين الاقتصادية من حالة الفائض إلى حالة العجز مثلما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): أرصدة الميزانية العامة والميزان التجاري للفترة (2012-2015)

البيان / السنة	2012	2013	2014	2015
الموازنة العامة (مليون دينار)	3246197-	2205945-	3185994-	2869764-
الميزان التجاري (مليون دولار)	22271	10492	4306	13714-

Source :Ministère des finances http://www.mf.gov.dz/ consulté le : 20/03/2016

فالواضح من معطيات الجدول أعلاه هو تأثر الموازين الاقتصادية بالانهيار الحاصل في أسعار البترول حيث:

- تراكم عجز الموازنة العامة ليصل إلى -2869764 مليون دينار في نوفمبر 2015، حيث تمثّل الموازنة ناتج تغطية الإيرادات للنفقات، ورغم التوجّه نحو سياسة ترشيد النفقات في قانوني المالية لسنتي 2015 و2016، إلا أنّ ضعف محصّلة الإيرادات ساهم في حالة العجز تلك. مع العلم أنّ الجباية البترولية تساهم على العموم بما يقارب 60 % من الإيرادات العامة، ما أوقع الجزائر في إشكالية تمويل المشاريع الكبرى والاستثمارات التي تضمنتها مختلف برامج التنمية منذ اعتماد السياسة المالية التوسعية بداية سنة 2001.

- الميزان التجاري: تعتبر سيادة الصادرات النفطية في هيكل الصادرات الإجمالية بما يقارب 97% إلى 98 % مبرّرا منطقيا لحالة العجز التي شهدها الميزان التجاري، إذ ينتج هذا الأخير من الفرق بين الصادرات والواردات، تشهد الأولى انخفاضا متواصلا بينما تزداد قيمة الثانية، ما استدعى الرفع من قيود الاستيراد للعديد من المنتجات على غرار الأدوية والسيارات وغيرها.

3.البطالة: وفقا لمعطيات الجدول أدناه فقد كان لانهيار أسعار البترول أثرها على الجانب الاجتماعي وتحديدا على معدلات البطالة التي مثلما ساهمت الطفرة النفطية سابقا في تخفيضها عبر الدعم المالي اللامحدود –في إطار سياسة التشغيل- لمختلف الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عنها، فقد كان أيضا للأزمة النفطية دورها في ارتفاع معدلات البطالة بعد تجميد العديد من المشاريع والاستثمارات، والمضي نحو سياسة تقشفية في الكثير من المجالات ومنها التشغيل.

جدول رقم (2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

[1] -Les Comptes Economiques En Volumede 2000 à 2014, N° 710, Juillet 2015, ONS,

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل %	29.77	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
المعدل %	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.8

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء، http://www.ons.dz

4.الأثر على القطاعات خارج المحروقات: تعوّل الجزائر على مداخيل قطاع المحروقات في تمويل مختلف برامج التنمية الموجّهة لكافة القطاعات الاقتصادية منها والاجتماعية، فقد كان لانهيار أسعار البترول أثرها المباشر على نموّ القطاعات الأخرى وخاصة المنتجة منها، وهو ما ظهر في الانخفاض المتواصل لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات منذ سنة 2013.

شكل رقم (1): تطوّر معدّل نمو (%) الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات للفترة [2005-2015]

2015*: تخص متوسط معدل النمو للثلاثيات الثلاث الأولى دون الثلاثي الرابع من سنة 2015

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على:

- Les Comptes Economiques En Volumede 2000 à 2014, N° 710, Juillet 2015, ONS, P 11-14.
- Les Comptes Nationaux Trimestriels au 3eme trimestre 2015, N°731, ONS, P2

رابعا: دراسة إمكانية نجاح تجربة التصكيك في الجزائر كخيار تمويلي في ظل الأزمة البترولية

لقد أوضحت العناصر التي تمّ التطرق إليها في المحور الثالث أنّ الانهيار المتواصل لأسعار البترول كان له تداعيات سلبية على الاقتصاد الجزائري، حيث تترجم تلك الآثار إشكالية الاقتصاد الريعي في الجزائر عبر إعطاء وجه آخر لعيوب الاقتصاد الريعي وهو غياب مصادر أخرى للمداخيل. وأمام هذا الواقع، أصبح من الضروري التفكير بجدّية في خيارات أخرى لتمويل الاقتصاد، ورغم أنّ اعتماد برنامج شامل للتنويع الاقتصادي بتنمية القطاعات المنتجة تمثّل مخرجا حقيقيا لضمان الانتقال نحو الاقتصاد المنتج، إلا أنّ تلك الاستراتيجيات تحتاج بدورها لموارد مالية لا توفّرها سوى الحلول الاستعجالية التي يمكن أن تقدّمها تجربة التصكيك في الجزائر. ورغم وجود العديد من الصعوبات أمام إطلاق التجربة على غرار: غياب تجربة تمويل إسلامية للاقتصاد الوطني وإعطاء الثقة لتمويل الاقتصاد عبر الوسائل التقليدية، تشبّع الاقتصاد الوطني بالفكر المالي التقليدي عبر منظومته المالية، التخوّف من إطلاق تجربة التصكيك في هذا الظرف الحساس والحرج الذي لا يقبل فيه الفشل، الخضوع لضغوطات المؤسسات المالية العالمية، هامشية الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري بالنظر للمعوّقات الهائلة التي تحول دون توسيع عملها سواء تعلّق الأمر بإشكالية علاقتها بالبنك المركزي أو قوانين الاستثمار وغيرها، مراهنة السلطات بتوفير موارد مالية هائلة داخلية ودون اللجوء إلى الخارج عبر اطلاق القرض السندي في أفريل 2016، وبالتالي تكثيف الجهود لإنجاح هذه العملية وليس اللجوء إلى عملية تمويلية منافسة....وغيرها من المعوّقات. إلا أنّ ذلك قد لا يحول دون نجاح تجربة التصكيك كخيار تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظلّ أزمة البترول الحالية بالنظر لتوفّر جملة من العوامل من أهمّها:

- الحاجة الملحّة لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستكمال المشاريع التنموية وتغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية تحت ضغوط الواقع الجديد للدول المجاورة؛

- لجوء الجزائر إلى الاقتراض المحلي عبر السندات الحكومية التي تمّ طرحها في أفريل 2016، وبالتالي قبول فكرة تمويل الاقتصاد بالقرض السندي؛
- تمسّك فئة كبيرة من المجتمع الجزائري بالتعاليم الإسلامية، وهو ما يعطي قابلية للتوجه نحو الصكوك على حساب السندات، وبالتالي يمكن القيام بعملية التصكيك لجذب عدد أكبر من المستثمرين والمدّخرين؛
- المزايا العديدة التي توفّرها عملية التصكيك على حساب السندات خاصة فيما يتعلّق بتنويع الاستخدام من جهة، واعتبارها أوراق ملكية تتجنّب فيها الجزائر إشكالية الديون وخدماتها من جهة أخرى؛
- انطلاق فكرة التصكيك من مبدأ الاستثمار الحقيقي الذي يمثّل أساس بناء الاقتصاد المنتج، وهو ما يحتاج إليه الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة، إذ يمكن استخدام صكوك المزارعة، المغارسة، الإستصناع والمساقاة للاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة؛
- أنّ الدور الذي أنيطت به الصكوك الإسلامية – وتمّ التطرق إليه نظريا – يمكن أن يفعّل في الواقع الجزائري خاصة فيما يتعلّق بتمويل مشاريع البنى التحتية والتنموية، تمويل المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى توفير وحشد الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات الدولة المتزايدة.

الخاتمة: تطرقت هذه الدراسة لعملية التصكيك بدء من مفهوم الصكوك الإسلامية باعتبارها من الأدوات الهامّة في المالية الإسلامية، ثمّ تسليط الضوء حول أهمية هذه الصكوك في تمويل الاقتصاد عبر المساهمة في حشد الموارد المالية اللازمة، تمويل المشاريع الاستثمارية وكذلك إقامة مشاريع البنى التحتية والتنموية.

وبالنظر لتضرر الاقتصاد الجزائري من الأزمة العالمية للبترول، وجفاف المنبع المالي الوحيد للجزائر، أصبحت هذه الأخيرة مجبرة على التفكير بجدية في مصادر أخرى للدخل، عبر حلول فعالة وموائمة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وهو ما توفّره عملية التصكيك بمختلف أنواعه، ولخدمة مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وقد توصّلت الدراسة إلى أنّ المناخ ملائم لطرح الصكوك الإسلامية وتفعيل دورها في تمويل الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة الحرجة رغم وجود الكثير من العراقيل التي تحول دون ذلك، وهو ما يستوجب تكثيف الجهود لتذليل الصعوبات والعراقيل وإعطاء الخيار للمجتمع الجزائري في المنتجات المالية المقدّمة من طرف الدولة بين التقليدي منها (القرض السندي) أو الإسلامي (الصكوك الإسلامية).

المراجــع:

أولا: الكتب:

1. أشرف محمد دوابة، دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، ط1، دارالسلام، القاهرة،2006.
2. زاهرة علي محمد بني عامر،التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، دار عماد الدين،عمان، ط 1 ،2009.
3. سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، حلب،2010.
4. سامي حسن حمود، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة، البنك الإسلامي للتنمية،جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1996.
5. عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية :ضوابط الاستثمار بالصكوك"،ج2، 2002.
6. معبد الجارحى، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي الهيكل والتطبيق، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة.
7. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،" المعايير الشرعية"،المنامة، البحرين .ط،2010،ص438.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. أحمد إسحاق الأمين حامد، الصكوك الاستثمارية الاسلامية وعلاج مخاطرها، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، اربد،2005.
2. أحمد أسعد أحمد المسعودي، متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا– دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تمويل ومصارف، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،عمان،2009.

3. أحمد سليمان محمود خصاونة، أثر العولمة على المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة اليرموك، إربد، 2006.

4. سعود بن ملوح العنزي، الصكوك الإسلامية، ضوابطها، وتطبيقاتها المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا،الجامعة الأردنية،2010.

5. مطلق جاسر مطلق الجاسر، صكوك الإجارة وأحكامها في الفقه الإسلامي– دراسة مقارنة بالاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة،2008.

ثالثا: البحوث والملتقيات العلمية

1. بن الضيف محمد عدنان وربيع المسعود، أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 67 و 64 فيفري،2011.

2. الشيخ علاء الدين زعتري، الصكوك– تعريفها، أنواعها، أهميتها، دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار، بحث مقدم لورشة العمل التي أقامتها شركةBDO بعنوان "الصكوك الإسلامية، تحديات، تنمية، ممارسات دولية"، عمان، 18و2010/07/19.

3. عبد الستار أبوغدة، صناديق الاستثمار الإسلامية –دراسة فقهية تأصيلية موسعة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية– معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي،15-17 ماي2005.

4. عجيل جاسم النشمي، التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما،الدورة 02 لمجمع الفقه الإسلامي،الشارقة،2009.

5. فتح الرحمان علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة بحث مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، جويلية2008.

6. قرار رقم 178 (4/19) بشأن الصكوك الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، مجمع الفقه الاسلامي الدولي منظمة المؤتمر الاسلامي، الدورة19، من 01 الى05 جمادى الاولى 1430 هـ الموافق لـ 26-30 أفريل 2009 م الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص9.

7. محمد تقي العثماني، الصكوك كأداة لإدارة السيولة، ورقة مقدمة في الندوة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة 25-29 ديسمبر2010.

8. نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية– خصائصها وأنواعها، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول (المؤسسات المالية الإسلامية-معالم الواقع وآفاق المستقبل)، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي،17 و18 ماي2005.

9. وليد خالد الشايجي وعبد الله يوسف الحجي، صكوك الاستثمار الشرعية، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول (المؤسسات المالية الإسلامية – معالم الواقع وآفاق المستقبل-)، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي،17 و18 ماي2005.

رابعا: الانترنيت

1. Ministère des finances,http://www.mf.gov.dz/, consulté le : 20/03/2016.

2. Les Comptes Economiques En Volumede 2000 à 2014, N° 710, Juillet 2015, ONS, http://www.ons.dz/ , consulté le : 20/03/2016.

مخاطر انخفاض أسعار النفط على التوازنات المالية في الدول العربية المصدرة ومتطلبات الإصلاح

أ.كشيتي حسين
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

- **الملخص**:إن اعتماد أكبر الاقتصادات العربية على عائدات النفط في تمويل برامجها التنموية وتحقيق استقرارها الاقتصادي جعلها عرضة في كل مرة يحدث فيها انهيار لأسعار النفط في الأسواق الدولية إلى صدمات خارجية تمس بالدرجة الأولى توازناتها المالية الكلية، ممثلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ووضعية الموازنة العامة، وكذا رصيد الحساب الجاري والاحتياطات الرسمية والدين العام الخارجي، مما يظهر مواطن الضعف وكذا هشاشة اقتصادات الدول العربية المعتمدة في المقام الأول على ريع النفط، وقد حاولنا من خلال بحثنا هذا تسليط الضوء على موضوع حساسية التوازنات المالية في الدول العربية النفطية لانخفاض أسعار النفط والذي أصبح الشغل الشاغل لصناع القرار في بلداننا العربية في الوقت الراهن، الأمر الذي يتطلب البحث عن حلول جذرية لا ظرفية للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي الأحادي القطاع، إلى الاقتصاد المتنوع.

- **الكلمات المفتاحية**: أسعار النفط، السوق النفطية العالمية، الدول العربية المصدرة للنفط، الريع، الأزمة السعرية للنفط، التوازنات المالية، إدارة الفوائض النفطية، التنويع الاقتصادي.

- **Abstract:**The reliance of the largest Arab economies on oil revenues to fund their development programs and achieve their economic stability made them vulnerable, every time the collapse of oil prices take place in international markets, to external shocks affecting primarily the overall financial balances, represented in the rate of gross domestic product, the status of the general budget, the current account, official reserves and external public debt. This shows the weaknesses as well as the fragility of the economies of Arab countries relying, in the first place, on the proceeds of oil. We will try through our research to shed light on the subject of sensitivity of fiscal balances in oil-producing Arab states to oil prices fall, which has become the main concern of the decision makers in the Arab countries at the present time. This requires a search for radical solutions to get out of the circle of unilateral economic rent sector to a diverse economy.

- **Key words**: oil prices, world oil market, the Arab oil-exporting countries, the rent, oil prices crisis, financial balances, oil surpluses management, economic diversification.

- **تمهيد:** في إطار التطور المرحلي في الأنظمة الاقتصادية والادارية والمالية، تسعى مختلف بلدان العالم إلى الاستفادة من إمكاناتها ومواردها المتاحة واستخدامها بشكل أمثل في تحقيق خططها التنموية، والتي تترجم بشكل مباشر في الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال مؤشرات استقرارها الاقتصادي وتوازناتها المالية الكلية، غير أن بلداننا العربية النفطية وبالرغم من مرور فترة طويلة على بداية استغلالها لهذا المورد الاستراتيجي المدر للثروة الموارد المالية الضخمة خاصة في فترات الطفرة السعرية، إلا انها لا زالت تعاني من الهشاشة الاقتصادية نتيجة اعتمادها المفرط على عائدات قطاع النفط الجد حساس لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، وتعرضها للصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصاد نتيجة تذبذب إيرادات العامة في كل مرة تتراجع فيها عائدات النفط بسبب انهيار الأسعار.

- **إشكالية البحث**:عادة ما ترتبط وفرة الموارد الطبيعية بالأداء الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً على المستويين الداخلي والخارجي المفتقر للاستقرار هذا الواقع الغريب الذي يتجلى في الكثير من البلدان العربية الغنية بالموارد (الدول النفطية)، هو معاناتها من عديد المشاكل والاختلالات في توازناتها الاقتصادية والمالية بشكل خاص في كل مرة تحدث فيها صدمة عكسية لأسعار النفط باعتباره أهم سلعة اقتصادية واستراتيجية في دالة تنمية ورفاهية هذه البلدان، بحيث تتحول نعمة هذا المورد الحيوي إلى نقمة، وعليه يمكن معالجة وحصر إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي الآتي:

❖ **كيف يؤثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات المالية الكلية في البلدان العربية المصدرة للنفط؟**

- **فرضية البحث:** تحدث اختلالات نسبية في التوازنات المالية الكلية للبلدان العربية المصدرة للنفط في كل مرة تنهار فيها أسعار النفط في الأسواق الدولية.

- **أهمية البحث:**تكمن أهمية هذا البحث في إبراز نقاط الضعف في تسيير الموارد العامة للدولة في البلدان العربية النفطية ومنها الجزائر، والتي تمثل فيها الإيرادات النفطية النسبة الأكبر في دخل الدولة، وما تمثله الممارسات الخاطئة في إدارة الموارد والثروات في هذه البلدان نتيجة غياب الرقابة والشفافية والجودة في التسيير، وتأثير الفساد بشتى أشكاله على هدر الثروات الوطنية ومسار التنمية.

أولا: مخاطر انخفاض أسعار النفط وأسبابها:يعد النفط الخام السلعة الاستراتيجية الأكثر تداولا على المستوى العالمي. وقد زاد حجم تجارة النفط خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الطلب المتزايد على النفط الخام ومشتقاته من طرف الدول الصناعية الكبرى، فمن المعروف أن هذه الأخيرة هي أكبر دول العالم استهلاكا وأقلها إنتاجا للنفط على عكس الدول النامية. إن هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه جعلت من النفط السلعة ذات الأهمية الأكبر في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية.[1] وتخضع ديناميكية أسعار النفط لعدة عوامل رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في تغير سعر برميل النفط بالأسواق العالمية، منها ما هو اقتصادي (طبيعة السوق النفطية، عوامل العرض والطلب والمخزون، معدلات النمو أسعار صرف الدولار) ومنها ما هو غير اقتصادي (المضاربة والعوامل الجيوسياسية).[2]

1- خطر سعر النفط: أن تأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (السياسية) يجعلها شديدة التقلب في الأسواق العالمية، مما يطرح إشكالية خطر هذه التقلبات باعتبار النفط أهم سلعة استراتيجية تؤثر على قرارات الدول المستوردة والمصدرة له بشكل خاص باعتبار هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة وخططها التنموية. وعليه فالخطر السعري للنفط هو الخطر الناتج عن التقلبات السريعة وغير المتوقعة التي تحدث في أسواق النفط العالمية وتخلق حالة اللاتوازن في السياسات الاقتصادية الكلية للدول المختلفة خصوصا النفطية منها.[3] ومن هنا أصبحت مخاطر تقلبات أسعار النفط تسير في اتجاهين رئيسيين هما:[4]

1-1- خطر السعر في حالة الارتفاع: يكون الخطر المباشر في هذه الحالة على الدول المستوردة، ففي حالات الارتفاع أو الطفرة السعرية المفاجئة للنفط والتي تستمر إلى مدة زمنية معتبرة، تحدث اختلالات كبيرة بالنسبة للدول التي تستورد هذه السلعة من خلال التأثير السلبي على سياسات الإنفاق العام وارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة نتيجة ارتفاع فاتورة استراد الطاقة، وموازين المدفوعات نتيجة تدهور شروط التبادل التجاري وتفاقم المديونية الخارجية.

1-2- خطر سعر النفط في حالة الانخفاض: يكون الخطر المباشر هنا على الدول المنتجة والمصدرة، ففي حالة الانخفاض المفاجئ للأسعار في الأسواق العالمية أو الانهيار الذي يستمر هو الآخر لمدة طويلة، يسبب انخفاض العوائد النفطية في الدول المنتجة أو الريعية كما تسمى والتي تعتمد بالدرجة الأولى في ناتجها المحلي الإجمالي على عوائد النفط، مما يؤدي إلى تراجع إيرادات الصادرات النفطية (حيث تفوق في العديد من الدول نسبة 90% من إجمالي الصادرات) ومعدلات النمو وبالتالي تفاقم كل من العجز في موازين المدفوعات والموازنة العامة، والتأثير سلبا على خطط التنمية في هذه البلدان، غير أنه إذا استمر هذا الانخفاض لمدة زمنية طويلة، فإنه سيؤثر سلبا على شروط التبادل الدولي وبالتالي يدخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود، بسبب السياسات الانكماشية المتبعة من طرف الدول المصدرة نتيجة تراجع إيراداتها.

---

[1]- حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، بيروت (لبنان)، 2000، ص 74.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد: **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية (مصر)، 2015، ص ص 153-156.

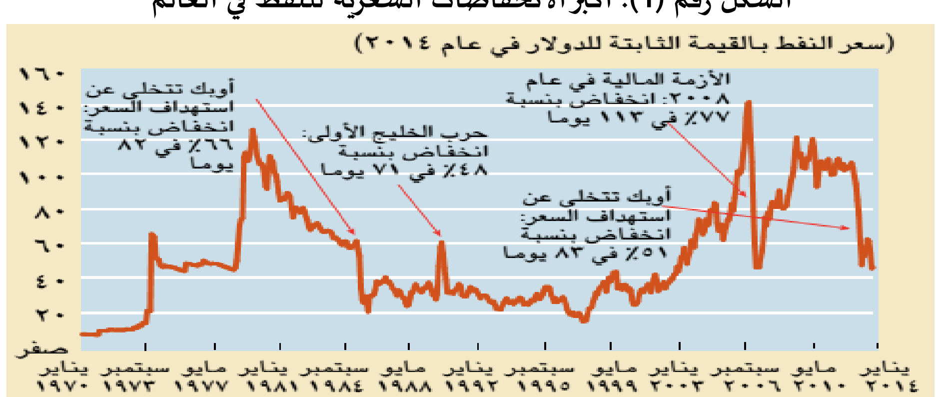
[3]- Daniel, James A, **Hedging government oil price risk**, international monetary fund, 2001, p 3.
https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2001/wp01185.pdf

[4]- سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، **مخاطر وإشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (دراسة تحليلية)**، مجلة كلية للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 36، 2013، ص 9.

إن ما يمكن استخلاص أن خطر سعر النفط هو جمع لحاصل خطرين هما: "**خطر التصدير**" و"**خطر الاستيراد**"؛ حيث أن الخطر السعري للنفط بشطريه يؤثر على التوازنات الاقتصادية والمالية لكل من الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، الأمر الذي استوجب إيجاد استراتيجيات للتحوط ضد هذا الخطر، غير أننا سنركز في بحثنا هذا على النوع الثاني، أي خطر الانخفاض.

2- ظاهرة انخفاض أسعار النفط: هناك مجموعة من العوامل التي تضافرت لتؤثر سلبا على سعر النفط، تنحصر جلها ضمن ما يسمى بالحروب السياسية والاقتصادية التي توظف لصالح سياسة الحرب الباردة والسياسة الغربية للضغط وفرض العقوبات، كلها تصب في إطار الهيمنة على مصادر وأسواق النفط العالمية، وقد توالت ظاهرة الانخفاض أو الانهيار المفاجئ في عديد المرات، ارتبطت في كل مرة بمجموعة من المسببات، لعل آخرها الانهيار الحالي الذي كانت بدايته في منتصف العام 2014 ولازالت تداعياته إلى يومنا هذا، ولقد سبق الانخفاض الحالي ثلاث انهيارات كبرى في أسعار النفط شهدها العالم كان أولها في الفترة (1985-1986) ثم (1990-1991) وبعدها انخفاض ما بين سنتي (2008-2009) والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، وأخيرا الانهيار الحالي الذي بدأ منذ منتصف سنة 2014، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): أكبر الانخفاضات السعرية للنفط في العالم



المصدر: جون بافس وآخرون، **أسفل المنحدر**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2015، ص 21.

إن ما يمكن استنتاجه من خلال الشكل أعلاه أن العالم شهد منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا، أربع (04) انهيارات كبرى لأسعار النفط أثرت بشكل أو بآخر على الاقتصاد العالمي وعلى الدول المنتجة بشكل خاص وتباينت تأثيراتها بتباين مسبباتها، وقد كان لمنظمة الدول المصدرة للنفط **"أوبك"** دورا محوريا في كل مرحلة من هذه المراحل، وكمقارنة بين هذه الانخفاضات الأربع سوف نلخص كل واحدة منها بشكل مختصر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): تحليل مقارن بين أكبر أربع انخفاضات لأسعار النفط في العالم

	1986-1985	1991-1990	2009-2008	2015-2014
	الإحصائيات الأساسية			
انخفاض السعر(%)	66	48	77	51
التقلب (%)	4.69	5.18	4.62	2.58
بيئة الأسواق والسياسات				
المحركات الأساسية	زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك، وخاصة من ألاسكا، المكسيك وبحر الشمال	الغزو العراقي للكويت "عاصفة الصحراء"، السحب من مخزونات الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة	بيع الأصول (بما في ذلك السلع الأولية) بسبب الأزمة المالية العالمية 2008	زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك وخاصة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
أهداف وسياسة أوبك	الحفاظ على الحصة السوقية بدلا من الأسعار المستهدفة	إبقاء إمدادات السوق عند مستوى جيد	استهداف نطاق سعري معين	الحفاظ على الحصة السوقية بدلا من الأسعار المستهدفة
الاجراء الذي اتخذته أوبك	زيادة الانتاج	زيادة الانتاج	خفض الانتاج	زيادة الانتاج

أسعار النفط قبل الانهيار	انخفاض تدريجي في أسعار أوبك الرسمية	ارتفاع حاد	ارتفاع كبير قبل الانهيار	أسعار مستقرة نسبيا تتجاوز 100 دولار
أسعار النفط بعد الانهيار	ظلت منخفضة على مدى عقدين تقريبا	عادت إلى مستويات ما قبل الطفرة	وصلت إلى مستويات ما قبل الانهيار في غضون عامين	من المتوقع أن تظل أقل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - جون بافس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك مجموعة من أوجه الشبه بين الانهيارات الأربعة إضافة إلى وجود اختلافات أساسية بينها، فأبرز جوانب الشبه هي تلك الموجودة بين انهيار عامي 1985-1986 والانهيار الحالي (2014-2015) فكلاهما وقع بعد فترة من ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج في البلدان غير الأعضاء في أوبك، وفي كلتا المرحلتين غيرت هذه الأخيرة هدف سياساتها من الإنتاج المتغير للحفاظ على سعر مستهدف إلى البيع المباشر للحفاظ على حصتها في السوق، وهناك أوجه شبه أخرى بين انخفاض الأسعار خلال سنتي (1990-1991) وانهيار (2008-2009)، فقد حدث كلاهما نتيجة أحداث عالمية هي: حرب الخليج الأولى 1990 والأزمة المالية العالمية 2008.

أما الاختلافات فتظهر بين الانخفاضين الأخيرين لأسعار النفط، حيث أن انخفاض منتصف 2014 أكثر حدة من الانخفاض في أسعار المواد الأولية بين عامي 2008 و2009، أين عاد التعافي في معظم هذه السلع سريعا بما فيها النفط الخام، ناهيك عن أن التطورات السعرية والسوقية في فترة الانهيار الراهنة كانت مدفوعة بمجموعة من العوامل المرتبطة في معظمها بقطاع النفط على خلاف انخفاض فترة (2008-2009) الذي ترجع أسبابه إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية آنذاك.

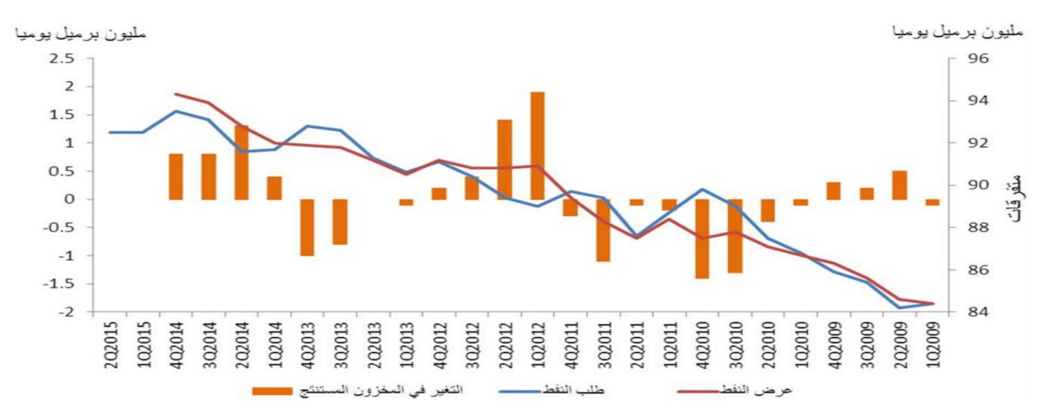
3- أسباب انخفاض أسعار النفط (الأزمة النفطية الراهنة): لقد شهد النفط هبوطا دراماتيكيا في أسعاره من 115 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى أقل من 45 دولار في نهاية شهر جانفي 2015 ليفقد بذلك أكثر من 60% من قيمته خلال ستة أشهر ويعد هذا الانهيار الأكبر منذ الأزمة العالمية لسنة 2008، وتشير توقعات الخبراء إلى أن الهبوط الحاد في أسعار النفط يؤدي إلى خسائر كبيرة للمنتجين لا تقل عن 02 ترليون دولار، بالمقابل تكون كمكسب للدول المستهلكة بافتراض حجم الاستهلاك العالمي بنحو 90 مليون برميل من النفط يوميا.[1]

وبالتالي حدثت صدمة نفطية عكسية كبيرة في الأسعار (تراجع بأكثر من النصف)، وقد كان هذا الهبوط مدعوما بالزيادات في إنتاج النفط من دول الأوبك ومن خارجها وبتباطؤ كبير في نمو الطلب العالمي على النفط (خاصة أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي). وبالتالي سرعة وحجم حركة انتقال الأسعار يثير التساؤل حول كيفية انتقال الضغوط من خلال القطاع المالي وزيادة مواطن الضعف المالية خاصة في البلدان المصدرة. ومن بين الأسباب التي أثرت سلبا على سعر النفط، نجد زيادة المعروض نتيجة توسع الإنتاج من النفط التقليدي والنفط الصخري إلى جانب الارتفاع النسبي في سعر الدولار، وانخفاض معدلات النمو وهناك عوامل أخرى ينبغي عدم إغفالها أهمها العوامل الجيوسياسية.

3-1- عوامل العرض والطلب: لقد كان نمو العرض النفطي عاملا مسيطرا على تراجع أسعار النفط منذ جوان من سنة 2014، وما يزال العرض يفوق الطلب إلى يومنا هذا، وتظهر أرقام إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن انعدام توازن طرفي العرض والطلب وقد وصل إلى حوالي 2.6 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من سنة 2015، مقارنة بما مجموعه 0.8 مليون برميل في نفس الفترة من السنة الماضية، ويبين الشكل الموالي حالة كل من العرض والطلب على النفط في العالم منذ 2010 إلى غاية 2015.

الشكل رقم (2): حساب العرض والطلب على النفط في العالم إلى غاية الربع الثاني من 2015

[1]- مي دمشقية سرحال، **استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات**، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير السنوي رقم 8، أفريل 2015، ص 15.



المصدر: خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، أوت 2015، ص 5.

نلاحظ من الشكل أن نقطة الالتقاء بين العرض والطلب كانت بداية سنة 2014، ومنذ الربع الثاني من نفس السنة تفوق المعروض من النفط على الطلب، وقد ثبت إلى حد كبير في الوقت الراهن عدم فعالية الجهود المبذولة من قبل اتحاد منتجي النفط لإغراق السوق بفائض العرض من أجل إخراج منتجي النفط الأعلى تكلفة تشغيلية في السوق، وعلى الأخص المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت هذه الأخيرة المحافظة على إنتاجها النفطي عند مستويات قياسية على الرغم من التراجع الملحوظ في إجمالي عدد الحفارات النفطية، ناهيك عن الأحداث الجيوسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.وبالتالي أصبحت التوقعات المستقبلية لأسعار النفط منخفضة ولفترة مطولة حسب التوقعات. ومع عدم ظهور أي بوادر على تراجع حجم العرض العالمي ونمو الطلب العالمي بوتيرة متواضعة، من المتوقع أن تبقى الأسعار منخفضة أين وصل إلى أدنى مستوياتها بداية من سنة 2016 حين وصل إلى 27 دولارا للبرميل.

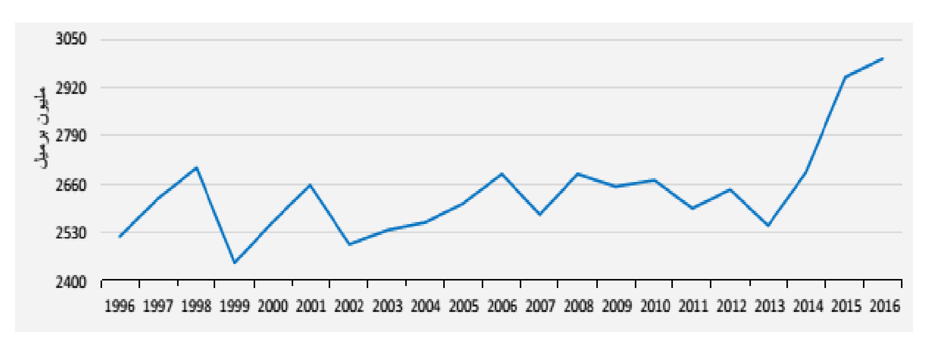
إن ما عزز جحم العرض النفطي هو التوجه نحو إنتاج النفط غير التقليدي وبالتحديد **النفط الصخري**[*]، هذا الأخير الذي تستحوذ منه الولايات المتحدة الأمريكية على حصة الأسد من الإنتاج على المستوى العالمي بالرغم من احتلالها المرتبة الثانية عالميا في الاحتياطي بعد روسيا، نتيجة احتكارها لآليات وطرق استخراجه، حيث بلغ إنتاجها حوالي 2.2 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 83.7% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الصخري خلال 2012، ليصل إلى حوالي 4.8 مليون برميل يوميا أي بنسبة 85.5% خلال سنة 2015، وتشير التقديرات أنه سيرتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بنحو 7.6% سنويا ليصل إلى 5.3 مليون برميل يوميا بحلول2025. والمؤكد أن هذا الإنتاج الضخم للنفط الصخري في الولايات المتحدة أحدث تغيرا على منحنى الطلب العالمي على النفط الخام التقليدي، بتحويل الولايات المتحدة من مستورد إلى مصدر للنفط، وأصبح هذا النوع منافسا للمصادر التقليدية للنفط، الأمر الذي أثر سلبا على أسعار النفط الخام نتيجة إغراق السوق بالمعروض النفطي.[1]

2-3- زيادة المخزونات الاستراتيجية: لقد قامت دول عديدة بزيادة احتياطاتها النفطية الاستراتيجية للاستفادة من انخفاض الأسعار، ووفقا لما أوردته إدارة معلومات الطاقة، فقد ارتفعت المخزونات النفطية التجارية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستويات قياسية بلغت 2876 مليون برميل في شهر ماي 2015، أي بزيادة قدرها 300 مليون برميل تقريبا عن نفس الفترة من 2014، وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): المخزونات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

[*]- **النفط الصخري:** هو نوع من أنواع النفوط غير تقليدية وهو نفط خفيف يتم إنتاجه من صخور تحتوي على ترسبات مادة الكيروجين يتم تحويلها بالحرارة إلى سائل هيدروكربوني، وبالتالي فهو يستخلص باستخدام تكنولوجيات غير تلك التي تستخدم في إنتاج النفوط التقليدية، وتكلفة استخراجه تكون أعلى بسبب تقنيات الكسر الهيدروليكي والحفر الأفقية والمعالجة المبتكرة.

[1]- جمال قاسم حسن، **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية**، صندوق النقد العربي، جويلية 2015، ص 14.

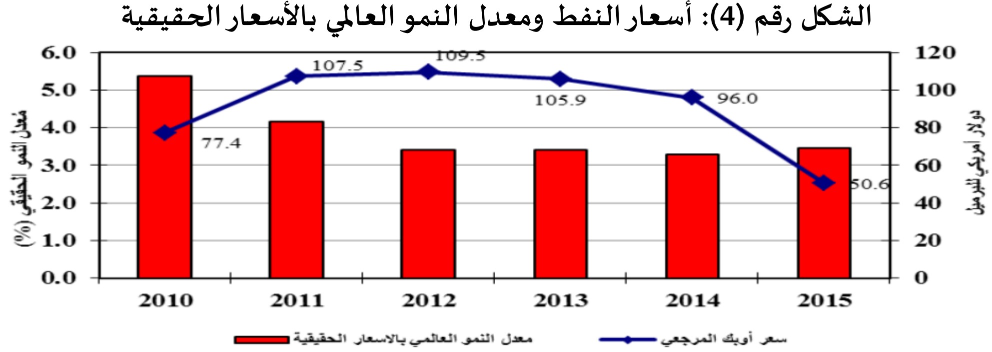


المصدر: الخبير المالية، **دراسة تحليلية لسوق النفط**، جدة (المملكة العربية السعودية)، أوت 2015، ص 2. على الرابط: http://argaamplus.s3.amazonaws.com/79445e36-7aac-4648-8fef-d3bfac31341b.pdf

وفي نفس السياق لامست المخزونات الأمريكية 464 مليون برميل منتصف شهر جويلية 2015، أي بزيادة قدرها 100 مليون برميل تقريبا عن المتوسط الموسمي لخمس سنوات سابقة، ومن جهة ثانية رفعت الدول الآسيوية هي الأخرى مستويات احتياطاتها النفطية التجارية خاصة الهند والصين، وعليه سوف تؤخر المخزونات النفطية المرتفعة ارتفاع الأسعار، حيث ستستعمل هذه الدول مخزوناتها الأقل تكلفة في المستقبل

3-3- معدلات النمو وسعر صرف الدولار: بدأت أسعار النفط بالتراجع منذ النصف الثاني من سنة 2014 ويعود هذا الانخفاض إلى عوامل عدة منها تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو ودول آسيا، الأمر الذي عزز من تراجع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية كما هو مبين في الشكل الآتي.

الشكل رقم (4): أسعار النفط ومعدل النمو العالمي بالأسعار الحقيقية



المصدر: جمال قاسم حسن، **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية**، صندوق النقد العربي، جويلية 2015، ص 21.

لقد جاءت أول المؤشرات التحذيرية من صندوق النقد الدولي الذي خفض مطلع العام 2015 من توقعاته بالنسبة للنمو العالمي من 3.8 إلى 3.5% لنفس العام، ليسجل ارتفاعا طفيفا عن سنة 2014 حين كان بلغ 3.3 %. ومن المتوقع أن يستمر المنحنى البطيء للنمو الاقتصادي العالمي للعام 2016 ليبلغ 3.7% وتأتي هذه الترجيحات نتيجة لإعادة تقييم الاحتمالات سلبا لكل من الصين وروسيا ومنطقة اليورو واليابان، إلى جانب ضعف النشاط الاقتصادي في بعض الدول المصدرة للنفط بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط. كما أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات إلى تراجع الطلب على النفط، حيث شهد الدولار الأمريكي ارتفاعا مقابل الأورو بنسبة 10%، أين سجل سعر 1.461 كمتوسط لسنة 2014 مقارنة بحوالي 1.310 كمتوسط للعام 2013، وارتفع أيضا مقابل الين الياباني بنسبة 8.5%، حيث سجل 105.9 كمتوسط للعام 2014 مقابل 97.9 خلال العام 2013.[1] وعليه فارتفاع سعر الصرف الحقيقي في العديد من دول العالم بما فيها الدول المصدرة للنفط، الأمر الذي يؤثر سلبا على أسعار النفط وكذا العائدات النفطية باعتبار تسعير النفط بالدولار الأمريكي.

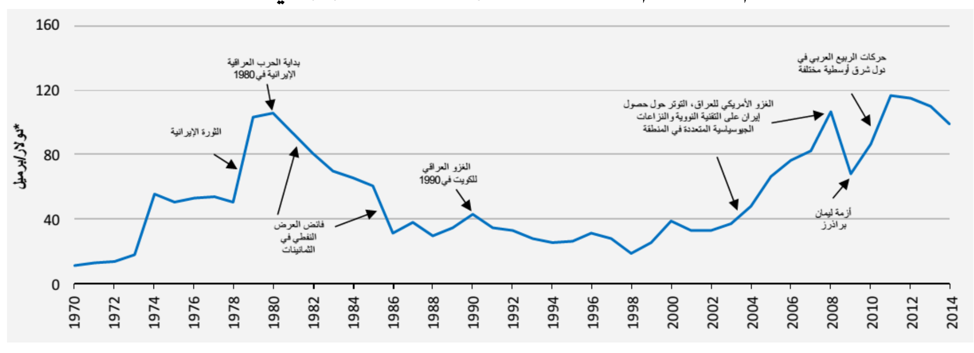
4-3- المخاطر الجيوسياسية: إن حالة عدم اليقين جراء المخاطر والظروف السياسية المضطربة منذ السبعينات كانت تؤثر في كل مرة على أسعار النفط صعودا أو هبوطا، بداية من الصدمة النفطية الأولى (الحظر العربي للنفط) مرورا بالثورة

[1]- **المرجع نفسه**، ص 21.

الايرانية ثم الحرب مع العراق 1980 والغزو العراقي للكويت 1990 والغزو الأمريكي للعراق والأزمة المالية العالمية 2008 وأحداث ليبيا...الخ، ويبين الشكل الآتي التسلسل التاريخي لأهم هذه الأحداث والتي لها علاقة بتطورات أسعار النفط.



الشكل رقم (5): أهم الأحداث الجيوسياسية والمؤثرة في أسعار النفط



المصدر: الخبير المالية، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

أما المشهد الطاغي على الأزمة الراهنة هي ما يسمى بثورات الربيع العربي بداية من 2010 وتوسع بؤر التوتر في كل من العراق وليبيا وسوريا وكذا العقوبات المفروضة على ايران بسبب نشاطها النووي، مما أثر سلبا على الإمدادات النفطية باعتبار معظم هذه الدول هي منتجة للنفط في السنوات العشر الماضية. غير أن الانفراج النوعي لهذه التوترات بعودة الانتاج في كل من العراق وليبيا ورفع الحظر جزئيا على العقوبات المفروضة على ايران طرح كميات كبيرة من المعروض النفطي في السوق، ومن جهة أخرى رفض كبار المنتجين في الخليج الاتفاق مع الأعضاء الآخرين في الأوبك على خفض حصص الانتاج، ناهيك عن المعروض الجديد من قبل ايران بعد التوصل إلى اتفاق بشأن رفع العقوبات المفروضة عليها من القوى الكبرى في العالم بسبب ملفاها النووي. وأشار آخر تقرير للأوبك أن إيران زادت إنتاجها من النفط إلى حوالي 2.86 مليون برميل يوميا شهر جويلية 2015، ناهيك عن امتلاكها لحوالي 30 إلى 40 مليون برميل من النفط في ناقلات راسية على الخليج الفارسي واحتمال ضخها في السوق حال رفع العقوبات بالكامل، ضف إلى ذلك آخر توقعات الوكالة الدولية للطاقة بتراجع الطلب العالمي بنحو 1.2 مليون برميل يوميا خلال العام 2016 مقابل تراجع بنحو 1.4 خلال العام 2015.[1] كل هذه الصراعات والأحداث الجيوسياسية أصبحت تشكل أكبر تحد بالنسبة للدول المنتجة لمحاولة الحد من فائض المعروض وإعادة رفع الأسعار على الأقل في الوقت الراهن.

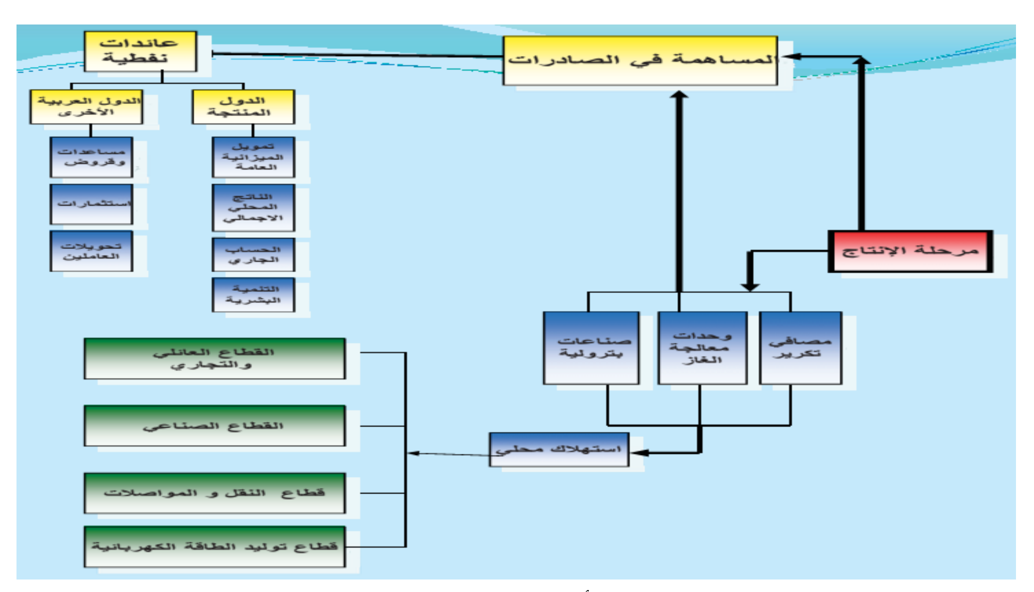
ثانيا: قنوات تأثير الأزمة النفطية الراهنة على اقتصاديات البلدان العربية المصدرة

إن أكثر التطورات أهمية في الوقت الراهن هو أن أسعار النفط في الأسواق الدولية انهارت بشكل كبير، غير أن لهذه الصدمة العكسية للأسعار آثار وعواقب واسعة على البلدان المصدرة وعلى رأسها الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تأثرت هذه الأخيرة بشكل كبير باعتبارها تعتمد بنسبة مفرطة على عائدات النفط وهذا في ظل بطء تعافي النشاط الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية وانخفاض السلع الرئيسية من جهة والتوترات الداخلية التي تعاني منها بعض الدول العربية المصدرة للنفط (العراق، اليمن ليبيا) من جهة أخرى، الأمر الذي عرض التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد إلى ضغوطات عبر عدة قنوات، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (6): حلقة تأثير النفط على مسار التنمية في الدول العربية

---

[1]- الخبير المالية، **دراسة تحليلية لسوق النفط**، جدة (المملكة العربية السعودية)، أوت 2015، ص ص 3-5. على الرابط: http://argaamplus.s3.amazonaws.com/79445e36-7aac-4648-8fef-d3bfac31341b.pdf



المصدر: صندوق النقد العربي، **تطورات السوق البترولية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية**، التقرير العربي الموحد (الفصل العاشر)، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، 2011، ص 201.

حسب الشكل السابق فإن انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية سيؤثر سلبا على كل من تمويل الموازنة العامة وكذا موازين معاملاتها الجارية وبالتالي التأثير سلبا على تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعلى مسار التنمية بشكل عام لهذه البلدان، ولا يقتصر التأثير فقط على الدول العربية المنتجة فقط بل يتعداها إلى باقي الدول العربية الأخرى الغير منتجة من خلال تراجع مستوى الاستثمارات المشتركة والمساعدات الممنوحة وتحويلات العاملين وغيرها، غير أنه وفي بحثنا هذا سوف نركز على قنوات تأثير الأزمة السعرية العكسية لأسعار النفط التي حدثت مؤخرا على التوازنات المالية للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، وذلك من خلال العناصر الآتية:

1- الموازنة العامة: إن تمتع البلدان المصدرة للنفط خلال السنوات الأخيرة الماضية بفوائض مالية كبيرة وتوسع اقتصادي سريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط لم يدم طويلا، حيث أدى انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة (2014-2015) إلى التحول لمرحلة العجز في الإيرادات، وبالتالي في رصيد الموازنة العامة وخاصة في الاقتصاديات النفطية. فمثلا في دول مجلس التعاون وصل العجز في الموازنة خلال سنة 2015 إلى 10.79% من إجمالي الناتج المحلي، وقد يصل إلى 11.53% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016 ويتوقع أن يبقى الوضع في حالة عجز في المدى المتوسط عند مستوى 7.29% على الرغم من تنفيذ جملة من التدابير لخفض العجز.

أما الدول المصدرة خارج مجلس التعاون الخليجي ومنها الجزائر، فالوضع أسوء بكثير أين وصل العجز خلال سنة 2015 نسبة 19.97% من إجمالي الناتج المحلي، ومن المتوقع أن يستمر العجز خلال سنة 2016 في حدود 19.26%، ليتحسن الوضع على المدى المتوسط في حدود 11.93% من إجمالي الناتج المحلي. وهذا راجع إلى الأوضاع الأمنية في كل من العراق اليمن وليبيا، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2013-2016) **الوحدة: (%)**

البلد	2013	2014	2015	2016* (تقديرات)
دول مجلس التعاون الخليجي: - السعودية	7.90	2.30-	15.90-	13.40-
- الإمارات	2.30	0.41	3.14-	3.74-
- قطر	14.30	15.13	1.62	4.63-
- الكويت	25.50	2.07	22.70-	32.44-
- سلطنة عمان	0.30-	3.58-	19.27-	14.16-
- البحرين	3.30-	7.18-	12.94-	12.38-
الدول خارج مجلس التعاون: - الجزائر	1.40-	7.31-	13.88-	17.71-
- العراق	2.30-	2.55-	12.99-	11.76-

- ليبيا	-19.00	-42.66	-70.54	-70.74

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، مارس 2016، ص 69.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد أدى الاتجاه النزولي لأسعار النفط إلى تراجع ملموس في مستوى الإيرادات النفطية بنسبة 46% في سنة 2015 مقارنة بمستويات الإيرادات النفطية المسجلة خلال سنة 2014، الأمر الذي استدعى تصاعد وتيرة سياسات التصحيح المالي خلال سنتي 2015 و2016 التي استهدفت ترشيد الإنفاق العام، وتبني سياسات الانضباط والاستدامة المالية، مما ساعد على تقييد مستوى الإنفاق والعام بنسبة 13% في سنة 2015، ناهيك عن إجراءات دعم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها. أما الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، العراق، اليمن، ليبيا والجزائر فباستثناء هذه الأخيرة فقد تراجع الإنتاج النفطي بشكل كبير أو أنه شبه متوقف وتشير التقديرات إلى انخفاض الإيرادات فيها بنسبة 29.5% نتيجة تراجع إيرادات النفط بنحو 46 مليار دولار فيما سجلت النفقات تراجعا بنسبة 7.6% خلال سنة 2015.[1]وبالنسبة لوضعية الموازنة العامة في الجزائر فالوضع سلبي فيها هي الأخرى، حيث بلغ العجز في رصيد الموازنة العامة حسب الجدول السابق 7.31% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2014 ووصل العجز إلى الضعف تقريبا خلال سنة 2015 بنسبة 13.88% ومن المتوقع أن يستمر العجز خلال السنة الحالية 2016 بنسبة 17.71%، والأمر راجع إلى انخفاض مجموع إيرادات الموازنة العامة من 35.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2013 إلى نسبة30.1% خلال سنة 2015 ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض خلال السنة الحالية (2016) ليصل إلى نسبة 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ناتج أساسا عن تراجع إيرادات قطاع المحروقات من نسبة 22.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2013 إلى 14.1% خلال سنة 2015 ومن المتوقع أن تنخفض إلى نسبة 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2016 في ظل استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة (أقل من 50 دولار)، وهذا ما نتج عنه عودة ظاهرة المديونية التي كانت الجزائر قد تخلصت منها خلال السنوات القليلة السابقة بسبب الفوائض المالية المتراكمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة، حيث ارتفعت نسبة الدين العمومي في الجزائر من نسبة 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2013 إلى نسبة 9% خلال سنة 2015 ومن المتوقع أن تصل خلال سنتي 2016 و2017 إلى نسبة 15.4% و25.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، غير أن الأمر المناقض هو الارتفاع المطرد للإنفاق العام خلال فترة الأزمة أين ارتفع من نسبة41.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2014 إلى نسبة 46.5% خلال سنة 2015 ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الإنفاق العام خلال السنة الحالية (2016) إلى نسبة 42.4%.[2] وبتطبيق إجراءات تقشفية من خلال قانون المالية 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات مالية، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفضت تقديرات ميزانية التسيير نسبة 3.3%، وميزانية التجهيز بنسبة 16%. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المكررة عبر تخفيض حجم الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع الترامواي، الطرقات والمستشفيات....الخ)، وتقليص الواردات مع تحديد رخص الاستيراد على بعض المنتجات منها السيارات، الإسمنت والأدوية......الخ، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.[3]

إن اعتماد إيرادات الموازنة العامة على الضرائب المتأتية من قطاع المحروقات (65-75% من الإيرادات الإجمالية) ناهيك عن الزيادة في النفقات الاستثمارية العمومية والجارية خلال الخمس سنوات الماضية، أدى إلى ارتفاع سعر تعادل الموازنة العامة بشكل كبير إلى 120 دولار للبرميل وعليه فإن أي انخفاض في أسعار النفط يترجم إلى عجز في الموازنة العامة، ففي

[1]- صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، مارس 2016، ص 42.

[2]- International Monetary Fund, **2016 ARTICLE IV CONSULTATION-PRESS RELEASE AND STAFF REPORT**, Country Report No: 16/127, Washington, May 2016, p 4.

[3]- عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الأزمة**، على الرابط: http://iefpedia.com تاريخ الاطلاع: 12-6-2016.

الوقت الذي بلغ فيه سعر النفط في المتوسط 96 دولار للبرميل خلال سنة 2014 وصل العجز في الموازنة حوالي 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل السعر السابق وصل العجز إلى قرابة 14%، وقد تم تمويل هذا العجز المالي لسنتي 2014 و2015 عن طريق الخصم من **صندوق ضبط الإيرادات**[*]، فقد انخفض رصيد الصندوق من 70 مليار دولار سنة 2013 إلى 20 مليار دولار سنة 2015، ناهيك عن اتباع إجراءات تقشفية من خلال قانوني المالية 2015 و2016 ومن أبرزها تجميد جزء كبير التعيين بالقطاع العام الذي يشكل 60 من الوظائف.[1]

وفي ظل أسعار النفط الحالية ونتيجة لظاهرة تزايد الإنفاق العام في السنوات الأخيرة ازداد تعرض الموازنات العامة لمخاطر انخفاض أسعار النفط، بحيث لا تستطيع معظم البلدان العربية النفطية أن تحقق التوازن في موازناتها العامة حتى عندما تقترب أسعار النفط من 60 دولارا للبرميل وذلك بسبب التراجع الكبير لإيرادات صادراتها النفطية، وفي حالة استمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة خلال السنة الجارية (2016) وبعيدة عن أسعار التعادل، فالأمر من شأنه إحداث تراجع دائم وكبير في الدخل الحقيقي للبلدان العربية المصدرة للنفط، مما يستوجب الإسراع في تطبيق خطط لضبط أوضاع المالية العامة ومحاولة التقليص من العجوزات التي تهدد موارد الأجيال القادمة.

2- **معدلات النمو:** يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع النمو في البلدان شديدة الاعتماد على الصادرات النفطية، من خلال خفض الإنفاق الحكومي باعتبار أن معظم إيراداتها تتأتى من عائدات النفط. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): نمو الناتج المحلي الحقيقي في البلدان العربية المصدرة للنفط (2013-2016) الوحدة: (%)

البلد	2013	2014	2015	2016* (تقديرات)
دول مجلس التعاون الخليجي: - السعودية	2.7	3.5	3.4	2.2
- الإمارات	4.3	4.6	3.1	3.0
- قطر	3.4	4.1	3.7	3.2
- الكويت	1.1	1,6-	0.1	1.3
- سلطنة عمان	3.9	2.9	3.7	2.7
- البحرين	5.3	4.5	3.2	2.5
الدول خارج مجلس التعاون: - الجزائر	2.8	3.8	3.4	3.6
- العراق	5.6	4.0-	0.5	3.5
- ليبيا	52.0-	47.7-	4.0-	5.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، مارس 2016، ص 69.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تراجع لمعدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية، حيث انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون خلال سنة 2015 إلى 3% حيث انخفض مقارنة بسنة 2014 أين كان في حدود 3.3% ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض خلال السنة الحالية 2016 في حدود 2.5% وعلى أمل أن يتحسن معدل النمو خلال السنة المقبلة 2017 في حدود 2.6% مدعوما بتوقع تحسن أسعار النفط مستقبلا، غير أن الأمر يبدو أكثر تأزما في البلدان التي يحتدم فيها الصراع (العراق، ليبيا) حيث غلب عليها النمو السالب وبأرقام قياسية، في حين أن الجزائر يبدو فيها التراجع في معدلات النمو أقل، حيث انتقل معدل النمو من 3.8% سنة 2014 إلى 3.4% ومن المتوقع أن يصل في المتوسط هذا العام (2016) إلى 3.6%، وما دعم هذا الانتعاش النوعي هو الانفراج الملموس في بلدان الاتحاد الأوربي باعتبارها أهم أسواق التصدير بالنسبة للجزائر.ولعل أهم داعم للنمو الاقتصادي في الجزائر هو تحسن أداء القطاعات خارج المحروقات خلال السنوات القليلة الماضية (قطاعات الزراعة، الصناعة، الخدمات وكذا البناء والأشغال العمومية)، حيث أقر آخر تقرير لصندوق النقد الدولي حول أداء الاقتصاد الجزائري، أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج قطاع المحروقات بلغ نسبة 7.1 % خلال سنة 2013 ليتراجع نوعا ما خلال سنتي 2014، و2015 ليبلغ نسبة 5.6

---

[*] - حساب تمتلكه الخزينة العمومية لدى البنك المركزي ويحتفظ فيه بفوائض الموازنات العامة للدولة للسنوات السابقة.

[1] - صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي** ، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

و5.5% على التوالي، وهذا ما أثر سلبا على معدلات التوظيف حيث انتقلت نسبة البطالة في الجزائر من 9.8 سنة 2013 إلى 11.2 سنة 2015.[1]

وما يمكن استخلاصه أن التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط يختلف من بلد إلى أخر، فقد تلجأ بعض الحكومات التي تتمتع بمستويات عالية من الاحتياطات الوقائية أو بمستويات منخفضة من الديون الخارجية، إلى الاستمرار في عدم التعويض الكامل عن خسائر الإيرادات النفطية وتقوم بالسحب من أصول المالية الفائضة أو تسمح بمزيد من تراكما للديون، أما البلدان الأخرى فقد يتفاقم الأثر السلبي على النمو فيها فتلجأ إلى تخفيض الاستثمارات العامة، والسحب من ودائعها في النظام المصرفي، الأمر الذي يضاعف من شدة التأثر في مثل هذه الحالات.

3- رصيد المعاملات الجارية: بما أن الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة على النفط، فإن انخفاضها سينعكس سلبيا على أرصدته. وتشير آخر توقعات صندوق النقد الدولي إلى ضعف الإيرادات النفطية في السنوات القليلة القادمة، مما سيقلل بشكل كبير قدرة الحكومات على التوسع في الإنفاق، هذا بالرغم من تعويض الانخفاض في العائدات جزئيا نتيجة تراجع الواردات بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية غير النفطية.[2] والجدول الآتي يبين رصيد الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط.

الجدول رقم (4): رصيد الميزان الجاري للدول العربية المصدرة للنفط نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2013-2016) **الوحدة:** (%)

البلد		2013	2014	2015	2016* (تقديرات)
دول مجلس التعاون الخليجي:	- السعودية	18.2	10.2	8.0-	8.1-
	- الإمارات	16.1	14.3	2.4	0.1
	- قطر	30.7	23.4	3.9	2.3-
	- الكويت	40.9	33.0	9.7	2.5
	- سلطنة عمان	6.5	5.0	7.5-	13.5-
	- البحرين	7.8	3.3	0.8-	4.3-
الدول خارج مجلس التعاون	- الجزائر	0.4	1.9-	13.0-	12.6-
	- العراق	11.0	12.4	1.0-	3.6-
	- ليبيا	4.5-	18.7-	40.7-	30.9-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، مارس 2016، ص 70.

من خلال الجدول نلاحظ التأثير السلبي الكبير لرصيد الميزان التجاري في الدول العربية المصدرة للنفط خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر باعتبارها أكثر اعتمادا على قطاع النفط في هيكل صادراتها، وهو ما حول الفوائض في موازين العمليات الجارية إلى عجز، فبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي انتقل رصيد الميزان الجاري من فائض بنسبة 14.8% خلال سنة 2014 إلى عجز بنسبة 0.05% خلال سنة 2015 ومن المتوقع أن يصل العجز خلال السنة الحالية (2016) إلى مستوى 4.2%، ونفس المشهد بالنسبة للبلدان العربية المصدرة خارج مجلس التعاون، باعتبار الجزائر هي الأخرى تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط في صادراتها ونظرا للأوضاع غير المستقرة في كل من العراق، اليمن وليبيا (زيادة الإنفاق العسكري في هذه البلدان بسبب التوترات الجيوسياسية)، حيث انتقل رصيد الميزان الجاري في هذه البلدان من فائض بنسبة 2.3% خلال سنة 2013 ليصل إلى عجزا بلغ ذروته خلال سنة 2015 بنسبة 18.23% من الناتج المحلي الجمالي، ومن المتوقع ان يتحسن الوضع قليلا خلال السنة الحالية (2016) ليبلغ العجز نسبة 15.7%، مع توقع انفراج النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وتحسن أسعار النفط.

ولعل السب الرئيس وراء هذا التراجع الكبير في أرصدة الميزان الجاري، هو الخسائر الكبيرة لإيرادات صادرات النفط في بلدان العربية المصدرة للنفط، حيث قدر صندوق النقد الدولي تراجع إيرادات صادرات النفط خلال سنة 2015 بمبلغ

[1]- International Monetary Fund, **2016 ARTICLE IV CONSULTATION-PRESS RELEASE AND STAFF REPORT**, op. cit , p 4.

[2]- صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، أفريل 2016.

287 مليار دولار وهو ما يمثل 21% من إجمالي الناتج المحلي وبلغت الخسائر 90 مليار دولار في البلدان خارج مجلس التعاون أي ما يمثل نسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة، ويتوقع العودة إلى تسجيل فوائض في الحساب الجاري تدريجيا في المنطقة العربية (البلدان المصدرة للنفط) على المدى المتوسط لتبلغ 3.25% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2020 نتيجة توقع ارتفاع أسعار النفط والضبط المتوقع لأوضاع المالية العامة.[1]

4- الاحتياطيات الرسمية: ومن دون شك فقد تأثرت الاحتياطات الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط بانخفاض الأسعار نتيجة تناقص إيرادات القطاع الأجنبي الناجم عن عمليات بيع النفط، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (5): صافي الأصول والاحتياطات الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط (2013-2016)

الوحدة: شهر من استيراد السلع والخدمات

البلد	2013	2014	2015	2016* (تقديرات)
دول مجلس التعاون الخليجي: - السعودية	33.2	35.4	32.3	27.9
- الإمارات	4.8	5.4	4.9	5.0
- قطر	15.9	15.9	15.9	15.3
- الكويت	8.3	7.6	8.2	8.1
- سلطنة عمان	4.5	4.8	4.5	4.2
- البحرين	5.4	6.1	4.4	4.3
الدول خارج مجلس التعاون - الجزائر	33.5	32.3	29.8	22.1
- العراق	10.4	9.9	6.9	5.5
- ليبيا	39.7	37.3	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، **مشاورات المادة الرابعة** (المجلس التنفيذي)، 2016.

حسب الجدول أعلاه فقد أظهر تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بعد اختتام مشاورات المادة الرابعة مع معظم الدول العربية المصدرة للنفط بأن أصول واحتياطات العملات الأجنبية مقيمة بعدد شهور استيراد السلع والخدمات لازالت إلى حد الآن في مأمن من الخطر حسب معايير التقارب الاقتصادي الدولية. (حسب "**اتفاقية ماسترخت**" لا يجب أن تقل احتياطيات أي دولة من النقد الأجنبي عن وارداتها من السلع والخدمات مدة **4" أشهر").**

وبناء على هذا المعيار فإن الدول العربية لاتزال فوق خط الخطر باستثناء كل من سلطنة عمان والبحرين واللتين قاربتا هذا الحد خاصة خلال السنة الماضية 2015 (4.5 و4.4 على التوالي)، وفي نفس السياق تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم الاحتياطات الرسمية أين قاربت 3 سنوات من الاستيراد خلال سنة 2014 بمعدل 35.4 شهر من الاستيراد وهو مستوى ضخم جدا (ما يقارب 734.3 مليار دولار)، وذلك باعتبار السعودية من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، كما تمتلك قاعدة صناعية ضخمة في مجال البتروكيماويات، غير أن هذا الرصيد تراجع قليلا تحت تأثير الصدمة النفطية الأخيرة ليصل إلى 32.3 شهر من الاستيراد مع نهاية سنة 2015 (حوالي 682.2 مليار دولار) ومن المتوقع يستمر التراجع خلال السنة الحالية (2016) ليصل إلى 27.9 شهر من الاستيراد، ويبقى هذا الرقم ضخما مقارنة بالمعيار الذي سبق وذكرناه، وتأتي قطر في المرتبة الثانية حيث فاقت الاحتياطات الرسمية فيها 15 شهرا من الاستيراد خلال الفترة (2013-2015) ومن المتوقع أن تحافظ هذه المستويات خلال السنة الحالية بمعدل 15.3 شهر من الاستيراد، ثم تليها الكويت فالإمارات العربية المتحدة، باعتبار هذه الأخيرة خطت خطوة كبيرة في مجال تنويع اقتصادها، وعموما فقد بلغ متوسط الاحتياطات الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي 12.53 شهر من الاستيراد خلال 2014 ليتراجع قليلا تحت تأثير تراجع أسعار النفط بداية من منتصف 2014 أي بلغ 11.8 شهر من الاستيراد كمتوسط لسنة 2015 ومن المتوقع نزوله إلى 10.8 شهر من الاستيراد كمتوسط بحلول نهاية السنة الجارية (2016)، وعلى العموم تبقى دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك احتياطات معتبرة تمكنها من امتصاص الصدمات الخارجية لأسعار النفط ولمدة طويلة وبدرجة أقل كل من

[1]- صندوق النقد الدولي، **النفط والصراعات والتحولات**، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ماي 2016.

سلطة عمان والبحرين كما سبق وأن أشرنا.أما بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون، فقد تصدر الجزائر قائمة هذه الدول من حيث الاحتياطات الرسمية باعتبارها تمتلك ثاني أكبر احتياطي أجنبي بعد المملكة العربية السعودية، حيث وصل خلال سنة 2013 إلى 194 مليار دولار أي بما يعادل 33.5 شهر من الاستيراد ليتراجع خلال سنة 2015 بمعدل 29.8 شهر من الاستيراد (156.6 مليار دولار) أي بتراجع قدره 3.7 شهر من الاستيراد (ما يقارب 37.4 مليار دولار) خلال عامين فقط، ومن المتوقع أن يتراجع بحدة اكثر مع نهاية السنة الجارية (2016) ليصل إلى 22.1 من الاستيراد، وذلك في ظل استمرار أسعار النفط في مستويات متدنية (أقل من 40 دولار للبرميل).

وهذا يدل على التأثر الكبير للاقتصاد الجزائري بالصدمة الخارجية لأسعار النفط باعتبارها تعتمد على النفط بنسبة 98 من صادراتها، وعليه فقد تراجعت إيرادات القطاع النفطي من 62 مليار دولار خلال سنة 2011 إلى حوالي 34 مليار دولار بنهاية 2015، ناهيك ارتفاع قيمة الدولار الأميركي عالمياً، مما أدى إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأميركي بـ 47.7% خلال الفترة ما بين (2010-2015)، علاوة على ذلك فإن أكثر من 50% من تجارة الجزائر هي مع أوروبا، لذلك فإن استمرار الأوضاع الاقتصادية السيئة في أوروبا سوف يكون لها عواقب على الميزان التجاري الجزائري ولاحتياطات الأجنبية خصوصا بسبب تراجع الطلب على صادرات الجزائر وتراجع أسعار النفط، وذلك بالرغم من محاولة السلطات العمومية المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والتركيز على المنتجات والصادرات من غير قطاع النفط.[1]

ولا يختلف الوضع كثيرا في كل من العراق وليبيا باعتبارها دولتين تعتمدان على إيرادات النفط في تكوين احتياطاتها الأجنبية، وبالتالي فقد انخفضت هذه الأخيرة في العراق من 10.4 شهر من الاستيراد خلال سنة 2013 (حوالي77.8 مليار دولار) ومن المتوقع أن تتراجع بحدود 50% خلال السنة الحالية (2016) بمعدل 5.5 شهر من الاستيراد (حوالي 41.5 مليار دولار)، وذلك في ظل الأوضاع السياسية والأمنية في العراق، ونفس المشهد في ليبيا (عدم توفر إحصائيات 2015 و2016).

ثالث: متطلبات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

لقد اتخذت مجمل الدول العربية المصدرة للنفط مجموعة من التدابير الاستعجالية للتخفيف من التأثيرات السلبية للصدمة السلبية لأسعار النفط من خلال قوانينها المالية لسنتي 2015 و2016، تركز في معظمها على إصلاح سياسات المالية العامة وعلى رأسها الإنفاق العام باعتباره أحد العوامل الرئيسية الدافعة للنمو الغير نفطي ، ناهيك إصلاحات نظام الدعم، وفيما يلي جدول يلخص معظم هذه التدابير.

الجدول رقم (6): تدابير الضبط المالي في الدول العربية المصدرة للنفط خلال سنتي 2015، 2016

البلد	التدابير المتخذة خلال قانوني المالية 2015 و2016
- بلدان مجلس التعاون:	
✓ السعودية:	- تخفيض على مستوى المالية العامة بنسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي، تخفيض فاتورة الأجور إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي، كما رفعت أسعار البنزين بنسبة 50%.
- الإمارات:	- تحرير أسعار الوقود وزيادة أسعار البنزين بنسبة 30%، زيادة التعريفات الخاصة بالكهرباء والماء بنسبة 40% و70% على التوالي، مع زيادة ثانية في 2016 تراوحت بين 14% إلى 17% مع العمل على حماية الفئات ضعيفة الدخل.
- قطر:	- العمل على كبح الإنفاق الرأسمالي، مع رفع رسوم استهلاك خدمات المرافق العامة، في جانفي 2016 تم رفع أسعار البنزين بنسبة 30% مع زيادة طفيفة في أوت وصلت إلى 4%.
- الكويت:	- تخفيض في الإنفاق العام بنسبة 18%، وإلغاء الدعم عن وقود الديزل والكيروسين والبنزين.
- سلطنة عمان:	- تخفيض نفقات الدفاع وتحصين الانفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود، زيادة رسوم الاستهلاك والضرائب على الشركات.
- البحرين:	- رفع أسعار الغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية بنسبة 11%، رفع رسوم التأمين الطبي المستحقة على العمال، وتخفيض الدعم على الديزل والكيروسين وبعض المواد الغذائية.
الدول خارج مجلس التعاون:	
- الجزائر:	- تجميد التعيينات الجديدة في القطاع العام الذي يبلغ نصيبه 60% من الوظائف، تجميد العديد من المشاريع العامة الغير

[1]- اتحاد المصارف العربية، **تطورات الاقتصاد العربي (2013-2016)**، على الرابط:
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/15781591160815851575157815751604157316021578158915/24733/0

	استعجالية، التقليص من فاتورة الواردات، رفع أسعار البنزين والديزل.
- العراق:	- زيادات في الضرائب غير النفطية، مع خفض في ميزانية 2016 بقيمة 900 مليون دولار.
- ليبيا:	- لم تعلن عن تدابير جديدة على مستوى المالية العامة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، **النفط: الصراعات والتحولات**، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي (الشرق الاوسط وشمال أفريقيا)، ماي 2015.

- البنك الدولي، **الآثار الاقتصادية للحرب والسلام**، الموجز الاقتصادي الفصلي (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، جانفي 2016.

- صندوق النقد الدولي، **تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)**، أكتوبر 2016.

لقد أدى تراجع أسعار النفط إلى حدوث تدهور كبير في التوازنات المالية للاقتصادات العربية المصدرة للنفط، خاصة تلك المتعلقة بمعدلات النمو وتوازن المالية العامة وميزان المدفوعات، الأمر الذي يدعو إلى حتمية اتخاذ إجراءات وقائية غير ظرفية تهدف في المقام الأول إلى تنويع الاقتصاد والخروج من عقدة التعرض في كل مرة إلى الصدمات الخارجية لأسعار النفط كلما انهارت هذه الأخيرة، ويمكن حصر هذه التدابير الإصلاحية في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط للخروج من نقمة المورد النفطي في النقاط الآتية:

1- فك الارتباط بقطاع النفط وتنويع الهيكل الاقتصادي: تهدف عملية تنويع هيكل الإنتاج إلى خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على القطاع النفطي، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية، ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو طويل الأجل، هذا الأخير يتطلب بناء رأس المال المادي وزيادة إنتاجية رأس المال البشري، وتحقيق مناخ أعمال تنافسي في البلدان العربية المصدرة للنفط وتتطلب عملية تنويع الهيكل الإنتاجي وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي لضمان تنمية مستقرة على المدى الطويل، وعموما من أجل تحقيق عملية تنويع ناجحة يجب التركيز على سياسات تتعلق بجانبين مهمين هما:[1]

1-1- سياسات جانب الطلب على المدى القصير والمتوسط: ترتكز هذه السياسات بشكل خاص على إصلاح الاطار العام للاقتصاد الكلي، والمعتمدة على السياسات الاقتصادية الكلية الموجهة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وهي: السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف.

1-2- سياسات جانب العرض على المدى الطويل: بالتوازي مع إصلاح الاطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، لا بد من إصلاح جانب العرض وذلك عن طريق العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن قطاع الهيدروكربونات والصناعات المصاحبة له، وذلك من خلال تنمية تراكم رأس المال المادي والبشري وكذا إصلاح القطاع العام وتشوهات الأسواق ودعم القطاع الخاص، وأخيرا بناء قاعدة صناعية متنوعة.

لقد ارتكزت جهود التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط على القطاعات التي تمتع فيها بميزة تنافسية واضحة، وبصفة خاصة في الصناعات كثيفة الاستخدام للنفط مثل صناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية، أو استغلال ميزة الوقع الجغرافي كوسيلة للتنويع الاقتصادي وهو ما عملت عليه الإمارات العربية المتحدة، فقد وفرت هذه الأخيرة كافة المقومات والخدمات اللازمة لتشجيع قطاعي التجارة الحرة والسياحة، وعدا هتين التجربتين تبقى بقية البلدان العربية الأخرى المصدرة بعيدة عن مسار تحقيق تنويعها الاقتصادي. وفي ضوء الواقع الجديد في سوق النفط العالمية يستوجب الأمر التحول عن نماذج النمو السابقة المعتمدة على الإنفاق الحكومي الممول بعائدات النفط وسياسات الدعم باتجاه نموذج يعتمد على تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي بدعم القطاعات خارج المحروقات.

2- معالجة الخلل في الموازنة العامة: يعكس العجز في الموازنة العامة للدولة خاصة في الاقتصادات النفطية الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الأخيرة، وعليه فإن معالجة العجز الموازني لا بد أن تتم بصورة هيكلية، في إطار عملية

---

[1]- خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون**، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة (قطر)، 7 نوفمبر 2015، ص 57.

تصحيحية شاملة للاقتصاد المعني، تهدف إلى التنويع القطاعي لمصدر الدخل، بالشكل الذي يقلل الاعتماد على قطاع النفط كمورد رئيسي، ويعكس كل من جانبي الإنفاق العام والإيرادات العامة أهمية تدخل وسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وعليه فمعالجة الخلل في الموازنة تكمن في إصلاح جانبي الموازنة، وذلك من خلال:[1]

2-1- ترشيد الإنفاق العام: لطالما اعتمدت نماذج النمو في الاقتصادات النفطية على الأنفاق الحكومي الممول بالنفط، غير أن الواقع الجديد لأسواق النفط جعل من موضوع ترشيد الإنفاق العام ومعالجة جوانب الهدر والإسراف أمرا حتميا لإصلاح أوضاع الموازنة العامة في البلدان العربية المصدرة للنفط، مع تبني سياسات داعمة لهذا المنهج مثل رفع أسعار الخدمات العامة بما يتناسب وتكاليفها الحقيقية وإلغاء سياسات الدعم وتوجيهها نحو القطاعات الداعمة للعملية الانتاجية مثل التعليم، الصحة والإسكان، بالضافة إلى توجيه الموارد نحو الإنفاق الرأسمالي بما يضمن إحداث دفع مستمر لعملية التنمية على المدى الطويل.

2-2- تعبئة الإيرادات العامة: من أهم مخاطر اعتماد الموازنة العامة على السعر المرجعي لبرميل النفط، هو أن أي تراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية سيؤدي حتما إلى إحداث العجز فيها، مما يستوجب تعبئة الإيرادات العامة غير النفطية (إيرادات خارج الجباية النفطية) وفي مقدمتها إيرادات الجباية العادية، عن طريق زيادة الوعاء الضريبي خاصة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية ومحاربة التهرب والغش الضريبي، وبهذا ترتفع مساهمة هذه الضرائب في المجموع الكلي للإيرادات العامة.

2-3- حوكمة الموازنة العامة: تعبر الحوكمة في الموازنة العامة عن تلك العمليات والإجراءات والقواعد التي من خلالها يتم صياغة وإعداد الموازنة العامة وكذا المصادقة عليها ومراقبتها، وعليه فهي تمثل الأسلوب الذي تطبق فيه الحكومة فلسفتها السياسية والاجتماعية والإدارية في إدارة شؤونها المالية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المال العام والمتمثلة في:[2]

- **الشفافية:** من خلال الكشف الكامل عن المعاملات المالية ذات الصلة وبطريقة نظامية وإتاحة المعلومات للجمهور وضمان صحتها، علانية إعداد وتنفيذ وإبلاغ نتائج الموازنة، وضوح الأدوات والمسؤوليات.
- **المشاركة:** تعني إشراك جميع أصحاب المصالح والمتأثرين بوضع الموازنة في جميع مراحلها بما فيها أطراف المجتمع المدني وذلك ضمانا لحقوقهم.
- **المساءلة:** تشير المساءلة في الموازنة العامة إلى القابلية في تخصيص واستعمال المال العام، استنادا إلى القواعد والممارسات المقبولة مهنيا، دعما للأمانة والثقة التي تتمتع بها الحكومة.

وهناك توافق في الآراء على أن الحوكمة في السياسات المالية الحكومية لها دور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو والحفاظ عليهما، وان سلامة إدارة المالية العامة بشفافية هي جانب أساسي من جوانب الحوكمة السليمة كونها تتيح لكل من صناع السياسات والجمهور النقاش حول تصميم سياسات المالية العامة بناء على أفضل المعلومات المتاحة، ما ينتج عنها من نتائج إيجابية، ناهيك عن العمل على دعم مصداقية السياسات الاقتصادية الكلية وخياراتها المتاحة وإرساء قواعد للمساءلة بشأن تنفيذها، مما يقود إلى اتخاذ إجراءات مبكرة على مستوى المالية العامة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم الحد من تواتر وقوع الأزمات والتخفيف من حدتها.

3- إدارة الموارد العامة (إدارة الفوائض النفطية): تعاني البلدان الغنية بالموارد خاصة النفطية منها من مشاكل في إدارة موارها العامة، فهذه الأخيرة تواجه مضلة أخرى تقف أمام مسار الاستقرار التنمية في هذه الدول وهي الاعتمادية المفرطة على عائدات النفط في تحصيل إيراداتها العامة، فمن المعروف أن الإيرادات المتأتية من النفط تتصف بالتذبذب وعدم

---

[1]- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، **سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق (رؤية مستقبلية)**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ص 10.

[2]- حميد بوزيدة، يحياوي أحمد، **الحوكمة العامة وأثرها على الميزانية العامة للدولة**، الملتقى الوطني الثاني حول: متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي أولحاج –البويرة، يومي 30، 31 أكتوبر 2012.

اليقين ومصدرها خارجي، إضافة إلى أن الأصل المشتق منها ناضب وهذه الخصائص تؤثر على مسار الإنفاق العام والنمو والاستقرار الاقتصادي، وقد اتبعت الدول العربية المنتجة للنفط سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات الموازنة العامة أو إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية يختلف نطاق عملها ومرجعتها وظروف إنشائها من دولة لأخرى.[1]

وفي مجال الإصلاحات المؤسسية في الدول العربية النفطية اهتمت هذه الأخيرة بتطوير عدد من المؤسسات القادرة على دعم الاستقرار وتقليل مستويات الانكشاف على الصدمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، ومن أبرز هذه الجهود تأسيس صناديق سيادية استهدفت تبني السياسات الكفيلة باستغلال الفوائض المالية الناجمة عن الثروة النفطية حفاظا على توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية وحفاظا على حقوق الأجيال القادمة، وذلك عن طريق استقرار الإنفاق العام ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة إلى الموازنة العامة إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية في هذه البلدان.[2] ومن أهم هذه الصناديق نجد: احتياطي المشاريع الاستراتيجية في البحرين، صندوق الاحتياطي العام في الكويت، صندوق استقرار العائدات في قطر، مجلس أبو ظبي للاستثمار بالإمارات، مؤسسة النقد العربي السعودي بالسعودية، صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر.

وقد تضاربت الآراء والنتائج حول فعالية الصناديق في ضمان الاستقرار الاقتصادي من عدمه، حيث بينت دراسة لصندوق النقد الدولي أن وجود الصناديق السيادية بحد ذاته لا يساهم الانضباط المالي وفي تجنب مخاطر تقلبات الإيرادات العامة وأن التجارب الناجحة في هذا المجال مثل صندوق التقاعد في النرويج لا يعود لوجود الصندوق في حد ذاته بقدر ما يعود لوضوح وشفافية السياسات النقدية والمالية في هذه الدولة، أظهرت دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي شملت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجود صناديق استقرار العائدات لدى البعض منها ساهم في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية، وعليه فإن وجود صناديق سيادية لاستقرار العائدات النفطية في الدولة لا يغني عن وجود قواعد مالية واضحة لنجاح عملية المساهمة في الاستقرار والانضباط الماليين التي تعتمد عدة معايير أهمها: درجة مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق، درجة ارتباط وتنسيق أعمال تلك الصناديق مع مسار المالية العامة، حيث أن تعدد مسؤوليات الإنفاق العام يؤثر سلبا على فعالية هذه الصناديق، وهنا يطرح الجدل حول إمكانية ارتباط إنشاء صناديق الاستقرار بعملية إصلاح المالية العامة في الدول النفطية من عدمها، وعموما يتطلب الاستعداد لعصر ما بعد النفط في هذه الأقطار في إطار مساعي تجنب الأزمات وحالات عدم الاستقرار وتحقيق التنمية اتباع مسارين مهمين هما:[3]

- استخدام جزء من العائدات النفطية في تطوير البنية التحتية اللازمة لتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الضرورية للعملية التنموية؛

- ادخار جزء من الإيرادات النفطية المتراكمة في أوقات الطفرات السعرية وتنميتها بالاستثمار الداخلي أو الخارجي لتشكل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل، أي تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي.

4- محاربة الفساد: إن الفساد الذي يعرف بأنه سوء استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص، يلقي بأعباء ثقيلة على مختلف الاقتصادات العالمية عموما والاقتصادات النفطية بشكل خاص وفي جميع مراحل عملية التنمية، حيث أشار التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي في ماي 2016 بعنوان **"الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته"** إلى ان الفساد يعوق إدارة سياسة الموازنة العامة والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي، ناهيك عن التكاليف الاقتصادية

---

[1]- ماجد عبد الله المنيف، **صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية**، ملتقى الطاقة الدولي، بيروت، سبتمبر 2009، ص 8.

[2]- هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين (ملامح وسياسات الاستقرار)**، صندوق النقد العربي، جانفي 2012، ص 25.

[3]- ماجد عبد الله المنيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

والاجتماعية الباهظة التي يخلفها على مستوى الاقتصاد يصعب قياسها، ويضر الفساد في نهاية المطاف بمسار النمو والتنمية من خلال عدة جوانب أهمها:[1]

- ✓ إضعاف قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات (التهرب الضريبي على سبيل المثال) وأداء وظائفها الأساسية؛
- ✓ تضخيم تكاليف المشتريات الحكومية، وتشجيع الاختلاس من خلال العمليات خارج الميزانية؛
- ✓ يتسبب انخفاض الإيرادات العامة في زيادة الاعتماد على التمويل المصرفي، الأمر الذي يضاعف معدلات التضخم؛
- ✓ رفع تكاليف الدخول إلى الأسواق المالية، كون المقرضين يأخذون تكاليف الفساد في الحسبان، وبالتالي توجيه الموارد للأنشطة الباحثة عن الريع بدلا من الأنشطة الإنتاجية.

وبالتالي فالفساد ينجم عنه تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، كما يؤكد نفس التقرير بأنه لا توجد استراتيجية واضحة للقضاء على هذه الظاهرة السلبية، لكنه يؤكد على وضع منهج شامل للتخفيف منه يشتمل على أربع نقاط أساسية هي:[2]

4-1- تطبيق مبادئ الشفافية في المالية العامة: يتعين على مختلف القطاعات تطبيق المعايير الدولية للشفافية في المالية العامة والقطاع العام، ونتيجة للحصة النسبية للصناعات الاستخراجية (خاصة قطاع النفط)، في كثير من الاقتصادات (كما هو الحال في البلدان العربية المصدرة للنفط) تكتسب الشفافية في هذا القطاع أهمية بالغة.

4-2- تعزيز سيادة القانون: حيث يجب أن يكون هناك تأكيد للملاحقة القضائية وتنفيذها، فيما يتعلق بقضايا الفساد في مختلف القطاعات العامة والخاصة، واستحداث مؤسسات متخصصة في مكافحة هذه الظاهرة، وبالتالي تقليل تكاليف الفساد إلى أدنى حد.

4-3- إلغاء القيود التنظيمية (البيروقراطية): إن الإفراط في تطبيق القواعد التنظيمية يولد الفساد الإداري والمالي، وعليه فإلغاء هذه القيود وتبسيطها هما حجر الزاوية في استراتيجية مكافحة الفساد بشتى أنواعه

4-4- تعزيز روح القيادة: يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في مكافحة الفساد في تطوير كوادر من المسؤولين العموميين الذين يتسمون بالكفاءة ويتمتعون بالاستقلالية عن التأثير الخاص والتدخل السياسي.

5- تحسين بيئة الأعمال: حسب آخر تقرير صادر عن البنك الدولي لسنة (2015) حول **مؤشر بيئة الأعمال**[*] الذي صنف الدول العربية المصدرة للنفط في مراتب متأخرة من حيث توفير بيئة ملائمة لقيام مختلف الاستثمارات، فباستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات المرتبة 22 عالميا، السعودية المرتبة 49 عالميا، قطر المرتبة 50 عالميا، البحرين 53عالميا) فإن باقي الدول احتلت مراتب أكثر تأخرا من خلال هذا المؤشر (سلطنة عمان المرتبة 66، الكويت 86)، بينما احتلت الدول العربية المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون مراتب جد متأخرة حيث احتلت الجزائر المرتبة 154 عالميا من بين 189 دولة يضمها المؤشر، واحتلت العراق المرتبة 156، بينما جاءت ليبيا في المرتبة ما قبل الأخيرة عالميا (المرتبة 188).[3]

وعليه فأهم التدابير المصاحبة التي تحد من التأثير السلبي للسياسات الانكماشية (سياسات ضبط المالية العامة) على النمو الاقتصادي غير النفطي ووضع سياسات أعمق لتعزيز سياسة التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط، نجد تحسين بيئة الأعمال وتوفير الحوافز لريادة المشروعات الخاصة في مختلف القطاعات المنتجة للسلع، والموفرة لفرص العمل، الأمر الذي يفرض على الدول العربية خاصة الدول النفطية تعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية كمدخل محوري لمواجهة

---

[1]-صندوق النقد الدولي، **مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي**، نشرة الصندوق الإلكترونية، ماي 2016، ص 2.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 3.

[*]- هو مؤشر مركب من عدة مؤشرات فرعية أهمها: الفترة اللازمة لبدء النشاط، تراخيص البناء والكهرباء والحصول على تمويل، حماية المستثمر الأجنبي، الحوافز الضريبية والرسوم الجمركية، مدة تنفيذ العقد وإنهاء العمل، إجراءات الإفلاس ...الخ، حيث يتم تربب الدول (189 دولة) حسب هذا المؤشر.

[3]- WORLD BANK GROUP, **Doing Business 2015 (Going Beyond Efficiency)**, 12 th Edition, Washington, 2015.

تحديات النمو وتوفير فرص العمل والاندماج المفيد في الأسواق العالمية وتوطين التكنولوجيا وسبل الإدارة والتسويق من خلال التركيز على العنصر البشري (التنمية البشرية).[1]

الخاتمة:

تعرضت اقتصادات الدول العربية خاصة النفطية للعديد من الصدمات الخارجية خلال الأزمة النفطية الراهنة التي كانت بداءتها منتصف سنة 2014، والتي لازالت تداعياتها السلبية مستمرة إلى يومنا هذا، وذلك نتيجة اعتماد هذه الاقتصادات على إيرادات النفط في تحقيق توازناتها الاقتصادية بشكل عام هذا من جهة، ونتيجة تبني نماذج تنموية لا تتماشى والهيكل الاقتصادي لها والاكتفاء بسياسات اقتصادية (نقدية ومالية) علاجية ظرفية في كل مرة تتعرض فيها لصدمات خارجية جراء انهيار أسعار النفط من جهة ثانية.

وبالرغم من تفاوت درجة تأثر الاقتصادات العربية النفطية بالأزمة السعرية العكسية الراهنة، حيث سجلت بعض دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات، قطر) أقل نسبة تأثر في توازناتها المالية مقارنة بباقي الدول العربية المصدرة ومنها الجزائر، هذه الأخيرة بدت أكثر تضررا من جراء الأزمة، وهو ما يثبت صحة فرضية بحثنا. إلا أن استمرارها لفترات أطول سيزيد من عمق التأثير السلبي الأزمة على توازناتها النقدية والمالية ، وقد يتطور الأمر إلى اختلالات هيكلية تستمر لفترات أطول، وتؤثر سلبا على موارد الدولة وخططها التنموية الحالية والمستقبلية، وبالتالي يستوجب الوضع الراهن وضع حلول جذرية باتباع سياسات تصحيحية هيكلية تخرج اقتصاداتنا العربية من دائرة الاعتماد على ريع النفط إلى التنويع الاقتصادي، وتبني نماذج تنموية تأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الأمثل لمواردنا الاقتصادية والمالية وعدم الإسراف في استغلالها وصرفها، وعليه يمكن استخلاص بعض الاقتراحات من أجل تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في الدول العربية المعتمدة على النفط نوجزها في النقاط الآتية:

- توسيع وعاء الإيرادات العامة خاصة الغير نفطية منها، من خلال تبني إصلاحات جبائية تعزز كفاءة الأنظمة الضريبية؛
- رفع كفاءة أداء الإنفاق العام وترشيده وربطه بالمتطلبات الضرورية للتنمية، وتجنب الإسراف في أنظمة الدعم؛
- تبني نظم أكثر كفاءة في إدارة الموازنات العامة وربطها بالخطط التنموية من أجل تعزيز كفاءة الإنفاق العام؛
- الحرص على عدم تجاوز العجز في الموازنات العامة والحسابات الجارية والدين العام للحدود المثلى، والرفع من معدلات النمو خارج قطاع المحروقات ضمانا للاستدامة المالية العامة؛
- تعزيز شفافية المالية العامة وزيادة مستويات الحوكمة والمساءلة والرقابة على الوضع المالي للدولة؛
- اعتماد سياسات نقدية ومالية داعمة ومحفزة للنمو الاقتصادي خاصة النمو خارج قطاع المحروقات؛
- وضع سياسات واستراتيجيات تعزز من الاستقرار الاقتصادي بشكل عام تقوم على تنويع هيكل اقتصاد الدول العربية الريعية، والرفع من معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عن طريق دعم القطاعات التصديرية الأخرى والرفع من تنافسيتها؛
- تحسين بيئة الأعمال في الدول العربية من خلال تبني سياسات جاذبة للاستثمارات الأجنبية والاستفادة من نقل التكنولوجيا، ودعم اكثر للقطاع الخاص وإشراكه في تحقيق برامج التنمية؛
- تخصيص جزء من الإنفاق العام لدعم الموارد البشرية كونها أساس التنمية، ومحاربة الفساد بشتى أشكاله والتحفيف من تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية.

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الصفاة (الكويت)، 2016، ص 17.

الجزائر وتحدي التنويع الاقتصادي

د.ستيتي الزازية
جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس

ملخص:إن اعتماد الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر على مورد واحد أو عدد محدود من الموارد كمصادر رئيسية لدخلها، يفرض عليها جملة من التحديات في حالة تراجع الطلب على ذلك المورد وانخفاض أسعاره لأسباب عديدة، ما يعني أن التحول إلى استراتيجية التنويع الاقتصادي تعتبر ضرورة لابد منها لتفادي الصدمات الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن لهذه الدول الاقتداء بالعديد من التجارب الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي خاصة تلك التي تشبهها من حيث الإمكانيات.

الكلمات المفتاحية:التنويع الاقتصادي، الجزائر، تجارب دولية.

Abstract : Many developing countries, including Algeria depend on one resource or a limited number of resources as a major source for their income which cause many challenges in case the demand for that resource declines or have its price dropped for many reasons. This situation requires a transition to economic diversification in order to avoid external crisis and achieve sustainable development. These countries can follow the successful models of economic diversification of the other countries especially the ones which have similar capacities.

Key Words: Economic Diversification, Algeria, International Experiments.

مقدمة:يعد تنويع القاعدة الاقتصادية من الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، والتي تتضمن تنويع الإنتاج والصادرات ومصادر الإيرادات الحكومية، إن ضرورة الاتجاه صوب التنويع الاقتصادي تفسره العديد من المبررات فالاعتماد على مورد ناضب كمصدر للدخل لا يضمن تحقيق نمو مستدام، كما أن الاعتماد على استخراج الموارد الطبيعية الخام يعتبر استنزافا لمخزون رأس المال في حين يعتمد التنويع الاقتصادي على إيجاد تدفقات نقدية بديلة، كما يؤدي عدم استقرار أسعار المواد الطبيعية وتذبذب الطلب العالمي عليها إلى تقلبات خطيرة في حصيلة الصادرات ومن ثم تقلبات في الإيرادات الحكومية والإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا فضلا عن ما يسببه تقلب الدخل الناجم عن تذبذب أسعار المواد المصدرة المحدودة من عدم استقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم عرقلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة ومستقرة.

إن طموح التنوع الاقتصادي يتطابق تماما مع الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، فالجزائر هي أكبر دولة في أفريقيا وفي العام العربي وفي منطقة البحر المتوسط من حيث المساحة، ويزيد متوسط دخل الفرد فيها عن نظيره في الهند والعديد من البلدان الناشئة الأخرى، كما تعتبر ثالث أكبر مورد للغاز للاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج، أما احتياطها من النقد الأجنبي فقد أغناها وللعديد من السنوات عن الحاجة إلى الاقتراض من الخارج، فالجزائر سددت أغلب ديونها مبكرا، بل وأقرضت مؤخرا صندوق النقد الدولي 5 مليارات دولار، كما أعفت 14 بلدا أفريقيا من الديون المترتبة عليهم والبالغة قيمتها مليار دولار، رغم أن هذه الكلام لا يغفل على حقيقة أن التحول نحو التنويع الاقتصادي على غرار أي تحول اقتصادي آخر سيفرض جملة من الخيارات، بعضها سينطوي على تداعيات اجتماعية.

على أساس ما تقدم يمكن طرح إشكالية موضوعنا بالشكل التالي:

ماهي التحديات التي تواجه الجزائر في مسعاها نحو التنويع الاقتصادي؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية وتماشيا مع الأفكار التي نريد إيصالها إلى القارئ عبر هذا الموضوع، كان من الطبيعي أن يتنوع المنهج المتبع لمعالجته بين المنهج الوصفي استجابة لمقتضيات تجميع المعلومات، لنركز بشكل أساسي على المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل الأفكار واستخلاص النتائج.

و للتفصيل أكثر في هذا الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاث محاور كالتالي:

المحور الأول: الأساس النظري للتنويع الاقتصادي.

المحور الثاني: بعض التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي والدروس المستفادة.

المحور الثالث: الجزائر والتنويع الاقتصادي.

المحور الأول: الأساس النظري للتنويع الاقتصادي.

1-مفهوم التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة، ففي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادات وهنا يرتبط التنويع "بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمن"، كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية"[1].

كما يُعرَف التنويع الاقتصادي أيضا بأنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"[2].فالتنويع لا يقتصر فقط على تنويع قطاع الصادرات –كما يعتقد الكثيرون- لأن تنويع سلة الصادرات ما هو إلا جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن التنويع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات خارج المحروقات فحسب وإنما يتضمن أيضا إحلال الواردات، كما أن من الأسباب المهمة التي تدفع أي دولة للاتجاه صوب التنويع الاقتصادي هو احتدام المنافسة والتخلف عن التطور التكنولوجي، إذ من الصعب على بلد ما الاحتماء من المنافسين الجدد والتكنولوجيات الجديدة وهو يفتقد إلى أي تنويع اقتصادي ويقع على هامش التقدم التكنولوجي.

وبرغم أن التنويع يقتصر بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن ذلك وحده لا يعتبر كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لابد أن يترافق تنويع القاعدة الإنتاجية مع متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات والواردات وإيرادات الدولة والعمالة وإجمالي تكوين رأس المال، ذلك أن التنويع الاقتصادي هو ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، بل تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى. كما يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما، فهناك "التنويع الأفقي" الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، و"التنويع الرأسي" الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة[3].

أما الاتجاهات الفكرية المفسرة للعلاقة بين لتنويع والنمو الاقتصادي فهناك اتجاهان فكريان، الأول يتمثل في نظرية "المزايا النسبية" لـ "دافيد ريكاردو"، والتي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، والاتجاه الثاني يتمثل في العديد من الدراسات التي بينت أن تركز الإنتاج والصادرات وانخفاض درجة التنويع الاقتصادي لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي.و رغم أهمية نظرية "ريكاردو" والتي تعطي مبررات قوية للتخصص وبالتالي عدم التنوع، إلا أن مزايا هذه النظرية لا تحفز النمو الاقتصادي وتحديدا في الدول النامية، ذلك أن صادرات تلك الدول ترتكز على المواد الاستخراجية والأولية والتي تتعرض أسعارها وعوائدها لتقلب مستمر، وهذا يعيق التمويل المستقر لخطط التنمية فيها، ومع ذلك تعتمد العديد من التجارب الدولية في إطار تنويع قاعدتها الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصرها الإنتاجية، فعندما يتوفر لديها عناصر الإنتاج الزراعي من أراضي خصبة ومياه ومناخ يمكنها التوسع في الإنتاج الزراعي، وعندما تتوافر لديها عناصر الإنتاج الصناعي من مواد أولية وتقنية وعمالة مدربة يمكنها التوسع في الإنتاج الصناعي، ودول أخرى يعتمد التنويع الاقتصادي لديها على قطاع السياحة وأخرى على الخدمات المالية...و هكذا، وبشكل عام تسعى الدول البترولية إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال التوسع في الصناعات البتروكيماوية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الحديد والألمنيوم والخزف والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية[4].

2- أهمية التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي: يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:[5]

-إن الاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات مورد واحد، وتساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، تتعرض لتذبذب أسعار هذا المورد في الأسواق الدولية وفقاً لعوامل مختلفة اقتصادية وسياسية وطبيعية، وهذا ما يجعل موازنة تلك الاقتصادات شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار ذلك المورد، الأمر الذي يعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول، وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.

- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض وبشكل خاص الوقود الأحفوري بغياب التجدد، ما يعني أنه في ظل غياب التنوع الاقتصادي وفي ظل غياب قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج فإن العائدات ومن ثم النشاط الاقتصادي المحلي سينخفض مع استمرار استنزاف تلك الموارد مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد.

-إن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية فعالة لتوزيع الدخل، لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة والأجور المرتفعة.

-إن سوء إدارة الموارد الريعية والتي يطلق عليها لعنة الموارد هي قضية وثيقة الصلة بالتنويع الاقتصادي، حيث أن هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر للاعتماد على المورد الريعي يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها، وعادة ما تشهد البلدان المصدرة لمورد واحد أو عدد محدود من الموارد بصورة عامة بعد نمو صادراتها تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو، مما يؤدي الى ركود طويل الأمد والى انخفاض دخول هذه البلدان وانخفاض استثماراتها وكذا مناصب العمل فيها.

أما بخصوص علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي فيمكن القول أنه خلافا لنظرية المزايا النسبية، يرى الكثيرون أن التنويع يقود إلى النمو الاقتصادي للأسباب التالية[6]:

-تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد محدود منها، فالظروف الطبيعية من فياضانات وزلازل وجفاف وحرائق، والظروف الدولية من نزاعات مسلحة وحروب واحتكارات، قد تلحق أضرارا جسيمة في إنتاج وتسويق بعض المنتجات مما ينعكس سلبا على عوائدها، ولهذا فإن تنويع الاستثمارات بتوزيعها على عدد كبير من المنتجات يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من العوائد.

- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: إن الهيكل الإنتاجي لأي دولة يتعرض للخطر في قطاعات ذات درجات عالية من التقلب، وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركز أي عندما يرتبط أداء اقتصاد ما بإنتاج منتج معين سواء أكان سلعة استخراجية (بترول، غاز، فوسفات،...) أو سلعة زراعية (بن، شاي، كاكاو، قطن...) أو خدمة (خدمات مالية، تجارية، سياحية، تأمين،...)، فإن انخفاض الطلب على هذا المنتج وبالتالي انخفاض أسعاره لأسباب داخلية أو خارجية يؤدي حتما إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للمخاطر.

-تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار تلك المنتجات المصدرة تتراجع عوائد الصادرات مما يقلص من إمكانية الدولة في تمويل وارداتها ويقلص من تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

-تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: إن تركيز الإنتاج في عدد قليل من المنتجات يؤدي إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت الدراسات وجود علاقة عكسية بين تقلب الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، ومت ثم يمكن الاستنتاج بأن تقليص التذبذب في النتاج المحلي الإجمالي الناجم عن زيادة التنوع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات قطاع ما ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد مناصب الشغل ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا[7].

-توليد فرص الشغل: بما أن التنويع الاقتصادي يحفز النمو الاقتصادي والاستثمارات وزيادة درجة الترابط والتشابك بين القطاعات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

-توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: حيث يساهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، الأمر الذي ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

-زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري وبالتالي يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي[8].

- رفع معدل التبادل التجاري: عند اعتماد قطاع التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تفليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وهذا يرفع من معدل التبادل التجاري.

-تعزيز التنمية المستدامة: هناك ثلاث أسباب رئيسية تفسر تقلب معدلات النمو عبلا الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول النامية من الوصول إلى تنمية مستقرة ومستدامة هي: الأول: تخصص تلك الدول في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات، والثاني: تعرض تلك الدول بصورة شديدة ومتكررة للصدمات الكلية، والثالث: ارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة أثر الصدمات على القطاعات المتخصصة، ما يعني أن زيادة درجة التنويع الاقتصادي تؤدي إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثاني: بعض التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي والدروس المستفادة.

1- **تجربة ماليزيا:** يتميز هذا البلد بوضعية جغرافية مهمة وموارد طبيعية متنوعة كالمنتجات الغابوية والمطاط التي كانت تشكل سلعا أساسية للتصدير قبل اكتشاف البترول.

وبعد عشرية الستينات والتي تميزت بالحماية، بدأت ماليزيا منذ أواسط السبعينات بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة الثمن من خلال اعتمادها على سياسات لخفض تكاليف اليد العاملة.

لقد كانت أحد الأهداف المهمة التي انتهجتها ماليزيا في إطار سياسة التنويع الاقتصادي هي "تحسين أداء الصادرات"، واتبعت لأجل ذلك نظاما تجاريا أكثر انفتاحا واعتمدت تدابير متنوعة لإنشاء مناطق التجارة الحرة، كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار ووضعت آليات لتمويل الصادرات، ودعمت الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق، إضافة إلى قيامها بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، هذا فضلا عن اهتمامها بالاستثمار المكثف في مجال البنية التحتية سيما في مجال

النقل والاتصالات والطاقة.تحولت ماليزيا في إطار تنويع إنتاجها نحو "المزيد من المنتجات التكنولوجية"[9]، ولأجل تحقيق ذلك عملت على تحسين المهارات الفردية من خلال زيادة عدد الطلاب في الجامعات التقنية، وتدعيم علاقاتها مع الجامعات الكندية والأسترالية، إضافة إلى تحرير استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية.

2- **تجربة إندونيسيا:** منذ منتصف السبعينات وبفضل الإيرادات البترولية زاوجت إندونيسيا بين الاهتمام بالتصنيع بهدف إحلال الواردات وبين التنمية الزراعية والريفية، وقد كان للحكومة الإندونيسية دورا مهما في حسن استغلال عائدات البترول التي وجهت لتطوير موارد الغاز الطبيعي من أجل تصديره خاصة لليابان، واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة، وبزيادة إنتاج الأسمدة التي كانت مدعمة زادت مردودية الزراعة بشكل كبير، وفضلا عن ذلك عززت ماليزيا الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالطرق والمدارس، وقد شكلت تلك البنى التحتية خاصة الموجودة بالمناطق الريفية ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية[10].

و في منتصف الثمانينات لما حدثت أزمة انخفاض أسعار البترول وتراجعت العائدات لم تتأثر ماليزيا بالأزمة لأنها تمكنت من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة، وفي مجال التصنيع بعد تطبيقها سياسة إحلال الواردات، تحولت بعدها إلى التصنيع الموجه إلى الخارج في إطار سياسة تنويع لصادراتها معتمدة على تخفيض التكاليف المحلية بتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.كما قامت بتخفيض سعر عملتها خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير لأسعار البترول، أما تجارتها الخارجية فقد تم تحريرها تدريجيا الأمر الذي مكن المصدرين من الحصول على مدخلات الإنتاج المستوردة بأسعار منخفضة، كما تم تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الذي له صلة مباشرة بقطاع التصدير.

3- **تجربة الشيلي:** بخلاف ماليزيا وأندونيسيا لم يتوجه الشيلي إلى تصدير المنتجات الصناعية، بل مصدرا لمواد أولية أكثر تنوعا ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية.

من أهم عناصر نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو انتهاجها لسياسات مالية تعتمد على مضاعفة الجهود في مجال الادخار خاصة خلال مرحلة الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس، كما عمل الشيلي على تحسين مناخ الاستثمار، الأمر الذي جعله يصنف في صدارة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير البنك الدولي الخاص بـ "ممارسة أنشطة الأعمال"، حيث احتل المركز 34 من بين 189 دولة حسب تقرير سنة 2014[11].

يعتبر الشيلي قدوة في السياسات العامة الناجحة التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون، إضافة إلى تعزيز التطور التكنولوجي وتوفير البنى التحتية والمعلومات وخاصة التنسيق بين صغار المنتجين والذي طور الشراكة بين القطاعين العام والخاص مما أدى إلى زيادة الإنتاج.

و قصد تشجيع المنافسة والابتكار، وضع الشيلي سنة 2005 صندوقا كان يتم تمويله من الضريبة على الاستغلال المنجمي، كما طور العديد من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص، بل وأنشأ أكثر من 50 قطب قطاعي متميز.

كما أن الشيلي من المشجعين على الاستثمار في الرأسمال البشري رفيع المستوى من خلال تخصيص منح للطلاب للدراسة بالخارج.

4- **الدروس المستفادة:** انطلاقا من تجارب هذه الدول التي نجحت في تنويع اقتصاداتها يمكن وضع مجموعة من العوامل المشتركة التي ساهمت في إنجاح هذه التجارب وهي:

-اعتبار تحسين الصادرات كميا ونوعيا أحد أولويات التنمية.

-اعتماد الحكومات على إدارة قوية ومستقرة وذات مصداقية تأخذ في اعتبارها مخاطر التنمية القائمة على الموارد الطبيعية.

-الاهتمام بالقطاع الخاص لدوره المهم في عملية التنويع الاقتصادي والتنمية.

و بالإضافة إلى هذا تتأثر إمكانية التنويع الاقتصادي بعدة عوامل أخرى مثل:

-اتباع سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي بما في ذلك حسن توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإدارة محكمة لسياسة الصرف.

-أهمية السياسات "الأفقية" من تحسين المناخ الاستثماري، وتحسين التعليم والبحث والتطوير.

-الاهتمام بالسياسات "العمودية" من تشجيع للقطاعات المعرضة للمنافسة الخارجية عن طريق الاستثمار في البنى التحتية، أو تقديم حوافز تساعدهم على مجاراة منافسيهم.

-ضرورة وجود إطار مؤسساتي جيد، وإخضاع المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ السياسات إلى الحوكمة وضوابط الشفافية.

-إن نجاح التنويع مرهون بدور الدولة في مجال توفير البنى التحتية، وفي تحديث القوانين والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية.

- يشكل قطاع العلوم والتكنولوجيا وتحفيز الابتكار والإبداع أحد الأعمدة الأساسية لتحيق التنويع الاقتصادي لما له من أثر بالغ في تخفيض التكاليف، وتنمية منتجات وقطاعات جديدة، وتحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية، فقد أثبتت التجارب الناجحة عبر العالم أن المزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو البشرية ذات التكلفة المنخفضة بمقدار ما تقوم على الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة.

- التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة المدى تتطلب من الدول العمل على وضع نهج متوازن في التنمية يمزج الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنى التحتية بشكل دقيق ومتجانس ومتكامل.

المحور الثالث: الجزائر والتنويع الاقتصادي.

1- **مجهودات الجزائر في مجال التنويع الاقتصادي:** لا شك أن التنويع الاقتصادي بالنسبة للجزائر هو بيت القصيد، فاذا ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد بقدر كبير على منتج واحد فإن الأزمة لن تنتهي، فقطاع النفط والغاز الذي يشكل 98% من الصادرات، و70% من الإيرادات الحكومية، ونحو 40% من إجمالي الناتج المحلي، لا يوظف سوى 2% من القوى العاملة، ولا يشكل القطاع الصناعي "الراكد" أكثر من 5% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة مع نحو 28% في البلدان الناشئة، وتحل الجزائر في المرتبة 152 من بين 185 بلدا شملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2013، ولم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتراجع منذ عام 2008، 1.5 مليار دولار عام 2012 [12]، مما يعكس ضآلة التقدم الذي تحقق رغم التحسن الذي شهده مناخ ممارسة أنشطة الأعمال في الآونة الأخيرة.

ما يعني أن سير الجزائر على درب التحول الاقتصادي والصناعي يجب أن يبدأ بمنح الأولوية بوجه خاص لتحسين مناخ الأعمال، كما أن أكبر تحد تواجهه الجزائر في هذا السياق هو كيفية الحد من إفراط البلاد في الاعتماد على المحروقات، وفي نفس الوقت الاستفادة من ثروة البلاد من النفط والغاز لتنويع الاقتصاد من خلال العمل على قيام قطاعات صناعية وخدمية ذات قيمة مضافة وقدرة على خلق المزيد من الوظائف.

يمكن اعتبار أن بداية الخطوات الأولى للجزائر في مجال التنويع الاقتصادي، كانت مع معهد "نبني" للبحوث، الذي كلف بإجراء دراسة في جانفي 2013 عن الدروس المستفادة ورؤية الجزائر في عام 2020، إذ تستشرف هذه المجموعة من المفكرين "الارتقاء بمناخ الأعمال والاستثمار إلى المستويات العالمية بما يضمن تبوأ الجزائر مكانة بين أول ثلاثة بلدان في منطقة البحر المتوسط وضمن أول 50 دولة على مستوى العالم، نظرا للدور الهام الذي يلعبه مناخ الأعمال في ازدهار أي بلد، هذا "النموذج الاقتصادي الجديد" الجريء الذي يطرحه معهد نبني يرتكز على استخدام المحروقات لتحفيز التنويع الاقتصادي، والهدف من هذه الخطة هو مضاعفة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام 2025، وزيادة الصادرات غير النفطية بدرجة كبيرة من 2% فقط من إجمالي الصادرات عام 2012 إلى 15% عام 2020، وإلى 25% عام 2025، وإلى 40% عام 2030 [13].

كما أطلقت الجزائر برنامجا ممولا من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري (ديفيكو1) خلال سنة 2013، حيث تم خلال تلك السنة تحديد عشرة صفقات للتجهيزات والخدمات وتم تخصيصها لتجسيد الأعمال المتضمنة في

البرنامج الذي يرمي الى دعم السياسات العمومية الجزائرية للتخلص تدريجيا من تبعيتها لقطاع المحروقات، ويهدف برنامج (ديفيكو1) إلى دعم استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري سيما قطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية والسياحة من اجل تحسين اداءاتها الاقتصادية على مستوى السوق الوطنية والدولية، كما ترمي هذه الأعمال الى دعم الوزارات المعنية والمؤسسات التقنية والمنظمات المهنية الفلاحية والصناعات الغذائية والهياكل المرتبطة بالسياحة حتى تحرز تقدما في مجال تأهيل مخطط النوعية.و فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فان البرنامج يسعى لتعزيز التكوين في مجال النوعية وتسيير الموارد البشرية والأمن الغذائي ودعم إمكانيات الجمعيات المهنية، أما بخصوص قطاع الفلاحة فان برنامج (ديفيكو1) يعتمد على استحداث برنامج تكوين من اجل تحسين قدرات التسيير وتوفير التجهيزات لفائدة المخابر والمراكز التقنية كما يعتمد على الخبرة التقنية سيما تلك المتعلقة بتحسين الإجراءات القانونية، أما بخصوص السياحة فان (ديفيكو1) يقوم على الترويج لوجهة الجزائر من اجل الرفع من تنافسيتها وتوسيع مخطط نوعية السياحة لإعادة هيكلة العرض السياحي الوطني فضلا عن تحديد وتجسيد مخطط تمويل عملياتي من اجل دعم النشاطات السياحية والمتعاملين.

و قد تم تخصيص أكثر من 60% من ميزانية هذا البرنامج الذي يناهز 20 مليون أورو لقطاع الفلاحة أما الباقي فموزع على قطاعي الصناعة والسياحة[14].كما ان المخصصات المالية المتوقعة في افق 2025 بين قطاعي السياحة والفلاحة تفوق 5 ملايير دولار وذلك بفضل الارتفاع المرتقب لعدد السياح وتقليص الواردات من المواد الغذائية على غرار مسحوق الحليب والحبوب بوجه خاص.أما برنامج ديفيكو 2 والذي تم إعداده خلال سنة 2014 فيخص بشكل أساسي قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية من خلال تنفيذ أعمال ترمي الى تحسين تسيير الموانئ وأنظمة متابعة الصيد البحري ومراقبة السواحل وتربية المائيات، من اجل تحقيق تموين اكبر للسوق الوطنية وتعزيز الصادرات[15] .

2- **التحديات التي تواجه الجزائر في مسعاها نحو التنويع الاقتصادي:** إن رغبة الجزائر في تنويع اقتصادها الوطني لإنهاء حالة التبعية الكبيرة للمحروقات أمر لا رجعة فيه مع ما يرافق ذلك من تقليص للواردات، لا سيما بعد تراجع عائداتها المالية منذ النصف الثاني من سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول، وما سبّبه ذلك من انكماش في الميزان التجاري الجزائري، رغم أن الأمر ليس سهلا خاصة على المدى القصير بسبب نقص الخبرة الإنتاجية في الجزائر والاتّكال الطويل على الاستيراد في مختلف المجالات لاسيما ما تعلق بالمواد الأولية والاستهلاكية، كما تعود صعوبة ذلك أيضًا إلى نقص التنسيق بين أعضاء الحكومة وتناقض التعليمات، ويظهر ذلك من خلال التسهيلات الذي ينادي بها الوزير الأول للمصدرين، مقابل ذلك تصدر تعليمات من بنك الجزائر للاستحواذ على العملة الصعبة الذي يجنيها المصدّر، كما أنه وحسب أرقام الربع الأول من عام 2016، مازالت المحروقات تهيمن على الصادرات الجزائرية بنسبة 92,8 في المئة، برغم ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بشكل طفيف خاصة في المواد الاستهلاكية غير الغذائية، بينما تستورد الجزائر موادًا أساسية منها الحليب والسكر ومواد البناء. وكما هو الحال مع أي تحول، فإن التحول الاقتصادي المنشود سيفرض خيارات، بعضها سينطوي على تداعيات اجتماعية، ومن ذلك إعادة النظر في بعض السياسات الاجتماعية، كالدعم الحكومي الذي شكل حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015[16]، وليست تكلفته على الخزانة العامة هي المشكلة الوحيدة. فالدعم غير عادل في معظمه ويفيد الأثرياء أكثر بكثير مما يفيد الفقراء، حيث تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة مثلا أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر بمتوسط 6 أضعاف، هذا فضلا عن ما يسببه الدعم من تشجيع الاستهلاك المفرط وتشوهات اقتصادية وبيئية، الأمر الذي يستدعي ضرورة إعادة النظر في هذا النظام بجعله أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

و إلى جانب ما سبق يجب عدم الإغفال عن أهمية الاستقرار السياسي باعتباره الركيزة لطمأنة المستثمرين وتعزيز التحول السهل، فالتحول الاقتصادي والاستقرار السياسي أمران لا ينفصلان ويتحققان بالخيارات الاستراتيجية من قبل القادة والشعب.

إن الآفاق المتوقعة للجزائر تعتمد كثيرا على تحرك السلطات لمواجهة الأزمة الحالية من خلال جملة من السياسات، وبفضل المدخرات التي تراكمت في الماضي ومستوى المديونية شديد الانخفاض، يستطيع الجزائر التكيف مع الصدمة وتنفيذ الإصلاحات بالتدريج، ولكنه لا يستطيع تفويت هذه الفرصة دون اتخاذ إجراء جدي وعملي فالأزمة الحالية تمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج نمو جزائري أكثر استمرارية ، صحيح على المدى القريب، من المتوقع أن يتباطأ النمو مع اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة للضبط المالي غير أن تنفيذ كتلة هامة من الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعا، مع تحقيق نمو أقوى وخلق المزيد من فرص العمل، ورغم الإجراءات المتخذة في عامي 2015 و2016 والتي تضمنت تخفيضا حادا في الإنفاق، ستحتاج السلطات إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية أخرى واسعة النطاق للحد من اعتماد الجزائر على المحروقات وتنويع الاقتصاد.

لقد أعلن رئيس الوزراء الجزائري عبدالمالك سلال خلال المؤتمر السنوي "الثلاثي الأطراف" بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين ونقابات الموظفين، عن "نموذج جديد للنمو الاقتصادي، مؤكدا على أنه لم يعد بإمكان الجزائر الاعتماد على نفطها وغازها، وأنه "عليها البحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي الحقيقي أين تشكّل المؤسسة، خاصة كانت أو عمومية، حجر الزاوية"، فجوهر المقاربة الجديدة هو التنويع الاقتصادي بما في ذلك تطوير القطاعَين الرقمي والزراعي وتعزيز الفعالية في إدارة الشركات – من دون تغيير النموذج الاجتماعي في البلاد. تأمل الحكومة بأن يساهم التنويع، مع مرور الوقت، في تحفيز قطاعات اقتصادية أخرى من أجل تشارُك عبء الصادرات الهيدروكربونية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. على الرغم من أن هذه الخطة لاتزال في مراحلها الأولى، إلا أن الحكومة تبذل جهوداً حثيثة لمحاولة استقطاب الاستثمارات الخارجية من أجل إنشاء وحدات صناعية متينة، ومن ذلك إعلان شركات عدة في قطاع السيارات عن نيّتها بناء وحدات تصنيع في البلاد، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في استحداث وظائف ويخفّف من وطأة الحصة المفروضة على استيراد السيارات عبر تأمين سيارات مصنوعة في الجزائر، ومن هذه الشركات "بيجو" من خلال شريكها المحلي مجموعة "كوندور"، و"فولسفاغن" من خلال شريكها المحلي "سوفاك"[17].

إن هذه المقاربة مهمة لكنها ليست كافية لأن المنظومة الحالية بحاجة إلى الخضوع لتحوّل شامل، بما في ذلك معالجة المعوّقات البنيوية التي تتسبّب بإبعاد المستثمرين الأجانب أو تحول دون صعود قطاع خاص يتمتع بالديناميكية، حيث لايزال الإطار القانوني الثقيل الوطأة في الجزائر يُثير نفور المستثمرين الأجانب. وعلى الرغم من النقاشات عن إحداث تغييرات في الإطار القانوني للاستثمار (بما في ذلك قاعدة الـ"51-49 في المئة" المفروضة على الاستثمارات الأجنبية)، لم يتم تطبيق أي تغييرات لتحسين الأوضاع الاقتصادية ككل. فضلاً عن ذلك، تسبّبت مركزية السلطة المستوحاة من الاشتراكية والمستمرة منذ عقود طويلة، ناهيك عن الحمائية المطبّقة في السوق المحلية، بزرع الشكوك لدى الناس بأن العولمة تعني خسارة السيادة الاقتصادية. يبقى أن نرى كيف يمكن أن تدفع هذه الخطة بالقطاع الخاص نحو الابتكار، وماإذا كانت الحكومة ستفكّر في الاستدانة من الخارج كمصدر للاستثمار الاقتصادي، لاسيما في مجالات جديدة على غرار الطاقة الشمسية.

خاتمة وتوصيات: على أساس ما سبق يمكن القول أنه ينبغي على كل دولة ذات مورد واحد أو ذات عدد محدود من الموارد كمصدر لدخلها أن تتبنى استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال تفعيل القطاع الصناعي التحويلي والقطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد، أما فيما يخص الجزائر فيمكن تقديم التوصيات التالية:

- بما أنه يمكن لأي دولة الاعتماد في تنويع قاعدتها الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصرها الإنتاجية، فمن الأفضل للجزائر البدء في تنويع قاعدتها الاقتصادية بالتوسع في الصناعات البتروكيماوية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الألمنيوم والحديد والخزف ...إلخ.

- يجب على الحكومة تشجيع ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها قادرة على رفع التحدي في المدى المتوسط والبعيد، مع ضرورة إشراك الفاعلين والخبراء في إيجاد حلول ناجعة للدفع بالقاطرة الاقتصادية.
- ضرورة وضع نظام وطني للابتكار يكون أكثر فعالية يستند إلى سياسات عمومية لدعم الابتكار خاصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الموارد المالية المحدودة.
- تعزيز الشراكات بين الجامعة ومراكز البحث والشركات وغرف التجارة والصناعة والتنظيمات المهنية.
- لخلق المزيد من فرص العمل في الجزائر (حيث تمثل البطالة معدلا مرتفعا بين الشباب بوجه خاص حوال 30%)، ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة ويعتمد على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعا يكون للقطاع الخاص فيه دورا فاعلا، ومن ضمن ما يتطلبه ذلك تحسين مناخ الأعمال، من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية، وتحسين الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال، وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية، كذلك ينبغي تعزيز مرونة سوق العمل مع ضمان الحماية الكافية للعمالة، مع توثيق الروابط بين النظام التعليمي والقطاع الخاص بما يمكن أن يساعد على زيادة الانسجام والتكامل بين مهارات طالبي العمل واحتياجات أرباب الأعمال.

الهوامش:

1-محمد أمين لزعر، "سياسات التنويع الاقتصادي تجارب عربية ودولية"، المعهد العربي للتخطيط، 2014، على الموقع:
www.arab-api.org/artraing

2-حامد عبد الحسين الجبوري، "التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية"، 21/9/ 2016، على الموقع:
http ://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

3-ممدوح عوض الخطيب، "التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الرياض، 16- 17 فيفري 2014، ص 5.

4-ممدوح عوض الخطيب، المرجع نفسه، ص 6.

5-حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سابق.

6-ممدوح عوض الخطيب، "أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 2، المجلد 18، جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية، ماي 2011، ص ص 208- 2010.

7-M.Hvidt, “Economic diversification in GCC countries : Past record and future trends”, Kuwait programme on development governance and globalization in Gulf states, Number 27, 2013.

8-J.Berthelemy, and L.Soderling, “the role of capital accumulation, ajustement and structural change for economic take of empirical evidence for Africa grouth episodes”, world development, 2001, p 323.

9-محمد أمين لزعر، مرجع سابق.

10- محمد أمين لزعر، المرجع نفسه.

11- محمد أمين لزعر، المرجع نفسه.

12- إيمانويل نوبيسي نغانكام، " الجزائر: هل حانت أخيرا لحظة التنويع؟"، البنك الدولي، 2013، على الموقع:
http ://blogs.worldbank.org

13- إيمانويل نوبيسي نغانكام، المرجع نفسه.

14- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، " مرحلة تجسيد برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري تنطلق في 2013"، على الموقع:
http://www.andi.dz

15- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المرجع نفسه.

16- صندوق النقد الدولي، " الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية"، 2016، على الموقع:
http ://www.imf.org

17- إدريس جباري، " الجزائر تبحث عن بدائل عن التقشف"، 2016، على الموقع:http ://carnegieendowment.org

أثر مكونات الهرم السكاني على التنمية السياحية المستدامة: دراسة حالة محافظة العقبة في الأردن

د. ابراهيم بظاظو
كلية السياحة والفندقة
الجامعة الأردنية في العقبة

الملخص: يهدف البحث إلى التعرف على أثر مكونات الهرم السكاني على التنمية السياحية المستدامة في محافظة العقبة، من خلال الإستعانة بتحليل المعطيات الديمغرافية، ومدى تأثيرها على صناعة السياحة في المحافظة، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث منهج التحليل الكمي الكلي، وطبق بعض الأساليب مثل: قياس معدلات النمو الحضري، وقياس حجم الحركة السياحية، ومعيار قوة الجذب السياحي.

توصلت الدراسة إلى ضرورة الالتزام بدمج متغيرات الهرم السكاني في التخطيط للتنمية السياحية المستدامة في محافظة العقبة، خاصة في ظل عدم تبني هذه الخطط لمتغيرات الهرم السكاني، كما توصلت الدراسة إلى أن الهجرة كان لها دورها في التأثير على مسارات التنمية السياحية في المحافظة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة ماسة لضرورة الإهتمام بالإسقاطات السكانية المتعلقة بالهرم السكاني، والتقديرات السكانية في الإعداد للإستراتيجيات السياحية في ضوء التغيرات الديمغرافية المرتقبة.

الكلمات المفتاحية: الهرم السكاني، التنمية السياحية، التركيب العمري، التركيب النوعي، السياحة المستدامة.

Abstract

The research aims to identify the impact of population pyramid components on sustainable tourism development in the province of Aqaba, through the use of analysis of demographic data, and its impact on the tourism industry in the province, and to achieve the objectives of the research, the researcher used method of quantitative analysis overall, the dish some methods such as measuring the growth rates urban, measure the volume of tourist traffic, standard power tourist attractions.

The study found the need to adhere to integrate the population pyramid in planning for sustainable tourism development variables in Aqaba Governorate, especially in the absence of the adoption of these plans to the variables of the population pyramid, as the study found that immigration has had a role in influencing the development of tourism routes in the province, and the study concluded that there is an urgent need to need to focus on population projections for the population pyramid, and population estimates in the preparation of tourism strategies in the light of demographic changes anticipated.

المقدمة: تعد العلاقة بين مكونات الهرم السكاني والتنمية السياحية من الموضوعات التي تتمحور حولها كثير من الجدل والبحث اهتمام المعنيين بالتنمية السياحية ومستوياتها، وزاد هذا الإهتمام بزيادة انعكاساته على التنمية السياحية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، ويمكن اعتبار مكونات الهرم السكاني، أحد أهم العوامل المحفزة لإحداث معدلات تنمية سياحية مرتفعة، إذا ما أُحسن الدمج في استراتيجيات التخطيط السياحي، وإذا لم يحسن استخدام مكونات الهرم السكاني، سيصبح عاملاً ذا تأثير سلبي على التنمية السياحية، ويكون عقبة أمام نمو الدخل السياحي، ويؤدي إلى استنزاف الموارد السياحية وتدميرها.

يعد من أهم المكونات المرتبطة بالهرم السكاني والتي تواجه التنمية السياحية المستدامة في محافظة العقبة، هو التركيب العمري والنوعي للسكان، خاصة إذا ما ارتبط الهرم السكاني بعامل الهجرات الداخلية والخارجية، مما يحتاج للكثير من الدراسة والتحليل في التعرف على أثر هذه المتغيرات في مسيرة التنمية، خاصة إذا ما ارتبط هذا الموضوع في الإنتماء والولاء للموقع السياحي، أو الإستنزاف المادي المتمثل بالتحويلات النقدية للعاملين الوافدين في القطاع السياحي لدولهم، مما يؤثر على التنمية السياحية المستدامة، ويؤدي لخلل في التركيبة السكانية على كافة الجوانب الديمغرافية والإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى تشخيص ودراسة أثر المتغيرات الديمغرافية المكونة للهرم السكاني، وتأثيرها على التنمية السياحية المستدامة في محافظة العقبة، من خلال دراسة العلاقة بينهما مع دراسة الواقع الخدمي والتوسع في الإستثمارات السياحية في المحافظة، والخصائص السكانية فيها، ودراسة مؤشرات التنمية السياحية، ووضع المقترحات للتطوير السياحي في ضوء منظومة الهرم السكاني، مع إيجاد التوازن بين كل من المتغيرات الديمغرافية المرتبطة بالهرم السكاني والنمو السياحي في المحافظة، وتهدف الدراسة أيضاً إلى الوقوف على مدى إدماج المتغيرات والعناصر المؤلفة للهرم السكاني في الخطط التنموية الشاملة طويلة الأجل، والخطط القطاعية، والخطط الحلية، ومدى جاهزية سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة للإستجابة المناسبة لمكونات الهرم السكاني في التنمية السياحية.

مشكلة الدراسة : شهدت منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة خلال الآونة الأخيرة تطورات متسارعة في حجم النمو السياحي، والذي ارتبط بتغيرات كبيرة في بنية السكان المحليين، ومع التطور الكبير في حجم الإستثمارات السياحية، أصبحت المحافظة قِبلة الباحثين عن العمل، مما أدى إلى زيادة حجم الحركة السكانية؛ من خلال الهجرات المتتالية من المحافظات الأردنية إلى محافظة العقبة، أو من خارج الأردن إلى المحافظة كعمالة وافدة، مما أثر على توزيع السكان، وإحداث تغيرات بنيوية في هيكل الهرم السكاني في المحافظة، والذي لم يؤخذ بعين الإعتبار في إعداد الخطط التنموية السياحية التي وضعتها سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة للنهوض بالمنطقة وتطويرها سياحياً، فإغفال مكونات الهرم السكاني، يؤدي إلى قصور الخطط التنموية بشكلها المستدام، إضافة إلى قصورها في جانب الإسقاطات المستقبلية للنمو السياحي. في ضوء ما سبق تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

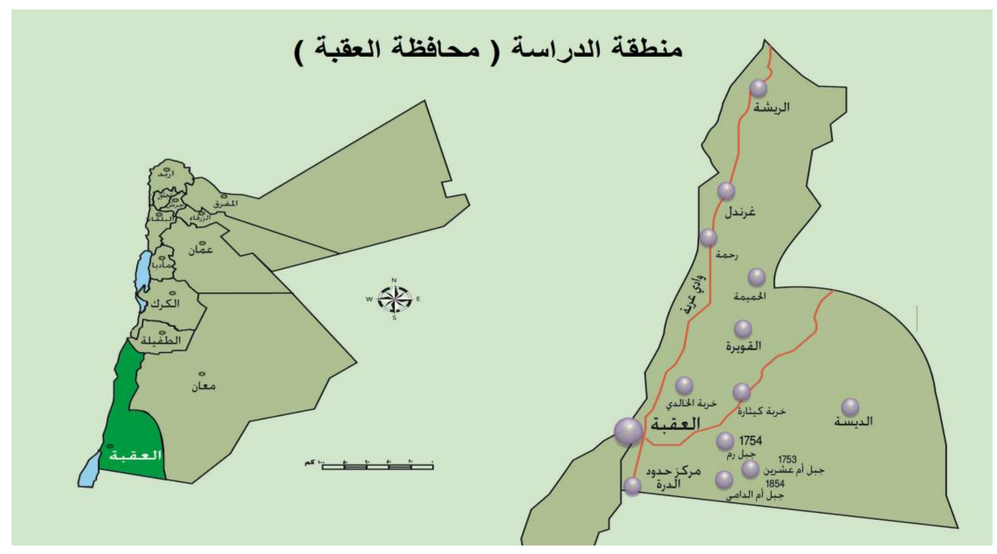
1. كيف تؤثر تركيبة الهرم السكاني في التخطيط السياحي.
2. هل تم إدماج معطيات الهرم السكاني في الخطط التنموية لإنعاش القطاع السياحي في محافظة العقبة.
3. كيف يؤثر الهرم السكاني على الأثر المضاعف للقطاع السياحي في محافظة العقبة.
4. ما مدى تأثير التركيب النوعي والعمري للسكان على بنية القطاع السياحي.
5. ما دور الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية في التأثير على مسارات التنمية السياحية المستدامة في محافظة العقبة.

منطقة الدراسة : تقع محافظة العقبة في أقصى الجزء الجنوبي للمملكة الأردنية الهاشمية على رأس الخليج الذي سمي بإسمها، وهو الخليج الثاني للبحر الأحمر، والذي يبلغ طوله (160) كم، وتبلغ مساحة المحافظة الإجمالية (6904.7) كم 2 تمثل ما نسبته (% 7.7) تقريباً من المساحة الإجمالية للمملكة، واستناداً لنظام التقسيمات الإدارية رقم (46) لسنة (2000) والصادر بمقتضى المادة (120) من الدستور،تتألف محافظة العقبة ومركزها مدينة العقبة من (2) ألوية هي :لواء قصبة العقبة، ولواء القويرة، ويوجد في المحافظة (2) أقضية هي :قضاء وادي عربة، وقضاء الديسة، ويوجد في المحافظة (5) مجالس بلدية، وهي: بلدية االقويرة الجديدة، بلدية حوض الديسـة، بلدية وادي عـربة، بلدية قريقرة وفينان، بلدية قطر ورحمة، كما يتضح بالشكل (1).

تتمتع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة باستقلالية مالية وإدارية، وهي المؤسسة المسؤولة عن ادارة المنطقة وتنظيمها وتنميتها، حيث تعمل السلطة على تنمية المنطقة من خلال مفوضية شؤون التنمية الاقتصادية والاستثمار، ومفوضية شؤون الخدمات والبنية التحتية، ومفوضية شؤون البيئة، تطل العقبة على الدول المجاورة وعلى العالم الخارجي من خلال أربعة منافذ ومعابر حدودية، وهي:

1. معبر بري (مركز حدود الدرة) ويربط المملكة مع المملكة العربية السعودية، ويقع جنوب مدينة العقبة.
2. منفذ بحري مركز حدود محطة الركاب(الميناء) ويربط المملكة مع ميناء نويبع بجمهورية مصر العربية، ويقع بالقرب من محطة العلوم البحرية جنوب مدينة العقبة.
3. منفذ جوي مركز حدود مطار الملك الحسين الدولي.
4. معبر بري معبر وادي عربة (المعبر الجنوبي).

الشكل (1)



المصدر: إعداد الباحث باستخدام برمجية (ARC-GIS-10.3)

يبلغ عدد سكان محافظة العقبة (188160) نسمة أي ما نسبته (2%) من عدد سكان المملكة، ويتوزع سكان محافظة العقبة بما نسبته (% 55.6) ذكور و (% 44.4)إناث، ويعيش ما نسبته (% 86) من سكان المحافظة في الحضر، ويبلغ عدد الأسر (38519) أسرة، ومتوسط عدد أفرادها (4.9) ، مقابل (4.8) فرد على مستوى المملكة، كما أن معدل الإعالة الديمغرافية في محافظة العقبة يبلغ (% 75.2) وهو أعلى من المستوى العام للمملكة والبالغ (% 61.4) كما يلاحظ ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية دون سن (15) سنة عن المستوى العام، ويتركز أكثر من نصف السكان في الفئة العمرية ما بين.(64 %)سن (15-46)وبنسبة(1.(57.1) . وهذا يتضح بالجدول (1)

الجدول (1): مؤشرات السكان في محافظة العقبة

التقسيمات الإدارية	عدد السكان	عدد الاسر	حجم الاسرة	معدل الاعالة الديمغرافي	الفئة العمرية: اقل من 15 سنة	(15-64)	+65
محافظة العقبة	188160	38519	4.9	75.2	40.6	57.1	2.4
لواء قصبة العقبة	149514	31390	4.8	53.4	33	65.2	1.8
قضاء وادي عربه	9504	1770	5.4	82	41.9	54.9	3.2
لواء القويره	22778	4162	5.5	73.2	39.6	57.7	2.7
قضاء الديسة	6364	1197	5.3	75.2	40.6	57.1	2.4
مستوى المملكة	9531712	1977534	4.8	61.4	34.3	61.9	3.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة،2016.

منهجية الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الكمي (Macro Analytic Approach)؛ وذلك من خلال قياس مؤشرات الهرم السكاني في محافظة العقبة، والمعادلة الأسية لحساب النمو السكاني والإسقاطات السكانية بالإستناد إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة في تعدادات 1994،1979،1994 ،2004،2015، وقد اعتمدت الدراسة على التحليل متعدد المتغيرات (Multi- Classification Analysis)، بهدف ضبط وقياس العوامل الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة على بنية الهرم السكاني، كما تم إستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (Geographic Information System) في إعداد الخرائط ومعالجة البيانات الإحصائية الخام في الدراسة، وتحويل البيانات الرقمية إلى معلومات، وإسقاطها على الخرائط الرقمية باستخدام برمجية (ARCGIS 10.3).

الدراسات السابقة : تتصف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر الهرم السكاني على التنمية السياحية بندرتها على المستوى الدولي، وعدم التطرق لها على المستوى المحلي، فمعظم الدراسات التي تناولت الموضوع ركزت على عوامل اقتصادية واجتماعية دون التطرق إلى سيسولوجيا مكونات الهرم السكاني، ومدى تأثيره على الخطط التنموية التي تقود إلى

تخطيط سياحي مستدام، ومن تلك الدراسات التي قدمها روبنسون وآخرون Robinson,et al. (2016) في معالجتهم لموضوع أثر مكونات الهرم السكاني على معطيات التنمية السياحية عرضاً جيداً عن ديناميكيات عناصر الهرم السكاني، وأكدوا دور الهجرة الداخلية والخارجية في المواقع السياحية في التأثير على النمو السياحي، كما تطرقوا إلى إعادة النظر في كافة الخطط التنموية التي لم تأخذ بعين الإعتبار متغيرات وعناصر الهرم السكاني في التخطيط.

ناقش كل من كارمن وسمارتن Karman and Smarten (2016)، وونغ وآخرون Wing,et al (2015) وميجيكل وروجرز Magical and Rogers (2015) دور التركيب النوعي والعمري كأحد أهم عناصر الهرم السكاني، ومدى التغيرات التي تحدث عن التنمية السياحية في المجتمعات المحلية، وأكد هؤلاء أنه في ضوء التزايد المستمر في الأنشطة السياحية في القرن الحالي وتوجه العديد من الدول نحو صناعة السياحة سيؤدي إلى تغيرات جوهرية في بنية الهرم السكاني، خاصة في الدول النامية، مما يؤدي إلى العديد من الإشكاليات حسب وصف عدد من الباحثين، بينما تطرق آخرون إلى حدوث إيجابيات على المجتمعات المحلية.

تطرقت عدد من الدراسات العربية إلى جزئيات في موضوع الدراسة في تناولها للهرم السكاني في جوانب اقتصادية واجتماعية متعددة دون الإشارة بشكل مباشر إلى القطاع السياحي، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة (السكران،2016) بعنوان حجم واتجاهات الهجرة الداخلية بين المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية، حيث تناولت الدراسة أهم أسباب التغير في حجم السكان وتوزيعهم بين المناطق والأقاليم في السعودية، وتوصلت الدراسة إلى التباين في مكونات الهرم السكاني، ومدى التأثيرات التنموية الناجمة عن ذلك، وخاصة في مدى التباين الواضح في معدلات الهجرة بين الأقاليم السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الفهم الواضح في مكونات الهرم السكاني في التأثير على قوة العمل، والتوزيع الجغرافي للسكان، وما يتطلبه هذا من توفير للخدمات.

أشارت دراسة (داوي، 2016) بعنوان تحليل الهرم السكاني من منظور التنمية البشرية إلى أهمية دراسة مكونات الهرم السكاني بهدف توظيفه اجتماعياً واقتصادياً، من خلال دراسة خصائص مكونات الهرم السكاني، ومحاولة إدماج تلك الدراسات ضمن ما يعرف بالفرصة السكانية،عن طريق تفعيل مكوناتها مع السياسات الإقتصادية التنموية داخل العراق، وتمحورت الدراسة حول نتيجة هامة، وهي أن قرب دخول العراق نطاق الهبة الديمغرافية يشكل نافذة لتحسين المستوى المعيشي للسكان، وخفض معدلات البطالة، وزيادة إسهام المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، فضلاً عن التخطيط للمستقبل بشكل فاعل.

تشير المناقشة السابقة لأدبيات الدراسة، أن عناصر الهرم السكاني تؤثر على التنمية بشكل عام والتنمية السياحية بشكل خاص، كما أشارت تلك الأدبيات إلى عدد من السلبيات والإيجابيات الناجمة عن اختلال مكونات الهرم السكاني في قطاع الخدمات الأساسية ونمو الحركة السياحية، والأمن السياحي، وتاتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة، في محاولة الكشف عن العلاقة بين مكونات الهرم السكاني والتنمية السياحية المستدامة في محافظة العقبة، من خلال المدخل الشمولي لكافة عناصر الموضوع المشار إليه.

مفهوم الهرم السكاني وعلاقته بالتنمية السياحية: إن الهرم السكاني (أو هرم العمر/النوع) عبارة عن عرض بياني للسكان حسب العمر والنوع، ويسمى بالهرم لأن الصورة الكلاسيكية للمجتمع الذي ترتفع فيه معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات والتي سادت العالم حتى وقت قريب عبارة عن هرم قاعدته عريضة؛ بسبب ارتفاع معدلات المواليد ثم تأخذ شكل الهرم بسبب ارتفاع معدلات الوفيات، على أن الشكل العام للهرم السكاني يعتمد على طبيعة المجتمع من حيث مستويات الخصوبة والوفيات والهجرات. هناك نوعان من الأهرام السكانية هما:

أ- الهرم العددي: يعتمد إنشاء هذا النوع على عدد السكان في الفئات العمرية مباشرة دون تحويلها إلى نسبة مئوية.

ب- الهرم النسبي: يبنى هذا النوع من الأهرام على نسب السكان في الفئات العمرية المختلفة وتجدر الإشارة إلى جميع السكان في الفئات العمرية منسوبة إلى إجمالي السكان.

يمكن تصنيف الأهرام السكانية إلى ثلاثة أنواع:

1. الموسع: يسمى أحياناً عريض القاعدة ويتميز بنسب كبيرة من السكان في الأعمار الصغرى، وفي المقابل نسب صغرى من كبار السن نتيجة ارتفاع مستوى الخصوبة.
2. المتقلص: يتميز بنسب اقل من السكان في الأعمار الصغرى.
3. الثابت: يتميز هذا النوع بنسب متقاربة من السكان في الفئات العمرية المختلفة مع تناقص تدريجي نحو قمة الهرم، ويكون النمو السكاني منخفضاً في المجتمع الذي يكون تركيبه العمري مشابهاً لهذا النوع.

تعد العلاقة المتبادلة وغير المتكافئة بين المتغيرات الديمغرافية المرتبطة بتوزيع الهرم السكاني أثراً مباشراً في مسيرة التنمية السياحية، ويعد فهم توزيع الهرم السكاني أمراً مهماً في تحليل الآثار التنموية للتغيرات في بنية تركيب سكان المواقع السياحية، فهذه التغيرات متعددة ومتنوعة ومعقدة ومتراكمة عبر الزمن، كما أن عدداً غير قليل منها غير مباشر، ولا يظهر إلا في مدى زمني طويل نسبياً. تعد موضوعات فهم طبيعة مكونات الهرم السكاني، ومدى تأثيرها على التنمية السياحية، واحداً من أبرز الموضوعات الحيوية في الوقت الراهن، والتي تستحق الإهتمام والوقوف عندها بشكل مستمر؛ نظراً لبروز مشكلات كثيرة ومعقدة جراء التباين في فهم هذه العلاقة، كما تسهم دراسة علاقة الهرم السكاني بالتنمية السياحية، في فهم العلاقات المتبادلة والمتشابكة بين المتغيرات الديمغرافية وعناصر التنمية السياحية، وذلك من خلال تركيزها على تحديد وتحليل آثار المتغيرات الديمغرافية المرتبطة بالهرم السكاني، على عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والتي تصب بدورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بشكلها الشمولي.

إن عدم فهم أثر الهرم السكاني من القائمين على تخطيط المواقع السياحية، بما يحتويه من كافة المتغيرات الديمغرافية، يؤدي إلى سوء إدارة للموارد السياحية، والإستخدام الجائر لها بشكل يفوق الطاقة الإستيعابية (Carrying Capacity) لهذه المواقع، مما يؤدي إلى زيادة أعداد الفقراء، وتزايد حجم التباين في الدخل والثروة، وارتفاع معدلات حدوث التشوهات المرتبطة بزيادة معدلات الهجرة، مما يفرض على القائمين على تخطيط المدن السياحية الإهتمام بهذه القضية، ووضعها على سلم الأولويات التنموية. تجدر الإشارة إلى صعوبة تناول التنمية السياحية بمعزل عن ربطها بموضوع فهم المتغيرات الديمغرافية الخاصة بالهرم السكاني؛ بسبب درجة التشابك بين كافة المتغيرات، بمعنى لا يمكن الحديث عن مشكلات المناطق السياحية، بمعزل عن فهم طبيعة هذه المتغيرات، التي تتألف منها مكونات الهرم السكاني، سواءاً من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية، لذا فإن الخلل في المتغيرات الديمغرافية المؤلفة لمنظومة الهرم السكاني التي ترتبط بتزايد النمو السكاني في إطار ظروف اقتصادية وسياسية معينة، تؤدي إلى توفر القوى العاملة من الموارد البشرية، مما يسمح بإستغلال المقومات السياحية، ويؤدي لرفع مستوى الإنتاجية السياحية، وزيادة معدلات النمو الإقتصادي، ومن جانب آخر قد يؤدي ارتفاع معدلات النمو السكاني للعديد من الإشكاليات المرتبطة بزيادة معدلات البطالة والجريمة.

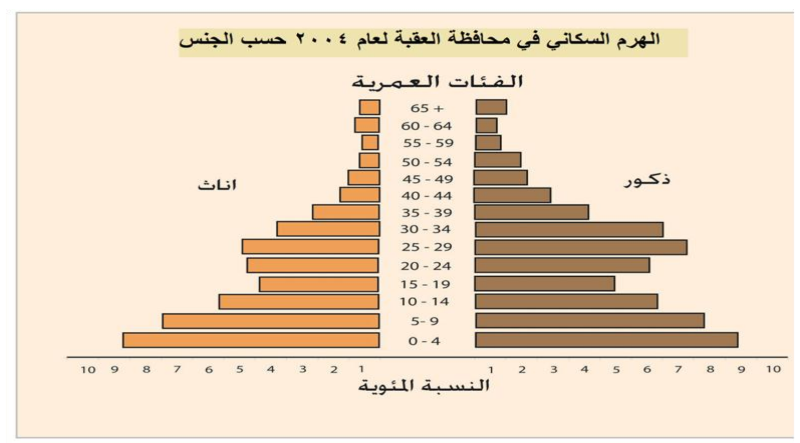
السؤال المطروح هل للمتغيرات الديمغرافية المرتبطة بمكونات الهرم السكاني أثر على التنمية السياحية المستدامة في محافظة العقبة، للإجابة عن هذا السؤال يمكن القول أن العديد من المتغيرات الديمغرافية المرتبطة بالهرم السكاني، بعضها له أثر ايجابي والبعض الآخر له أثر سلبي، لذا يعد هذا من القضايا الهامة التي تثير الكثير من الجدل والبحث، حيث تعد التنمية السياحية المستدامة إحدى أبرز مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة والتي تسعى سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة انتهاجها عبر زيادة الإستثمارات السياحية والفندقية، إضافة إلى تطوير البنية التحتية والبنية الفوقية السياحية، ويعد النمو السكاني وزيادة أعداد السياح القادمين لمدينة لمحافظة العقبة السبب الرئيس في زيادة حجم وتطور المحافظة، ويظهر ذلك من خلال تطور أعداد السكان في العقبة حسب التعدادات الخاصة بالسكان للأعوام 2015′1979،1994،2004، كما يرتبط هذا بتضاعف عدد المنشآت السياحية والفندقية خلال العقد الأخير. يعد فهم تركيبة الهرم السكاني، ودوره في التأثير على التنمية السياحية في مدينة العقبة، يكتسب أهمية كبيرة في مجال التأثير على السياحة الحضرية ومؤشراتها، ثم دراسة الآفاق المستقبلية لتطور عدد السياح والمنشآت السياحية والفندقية خلال

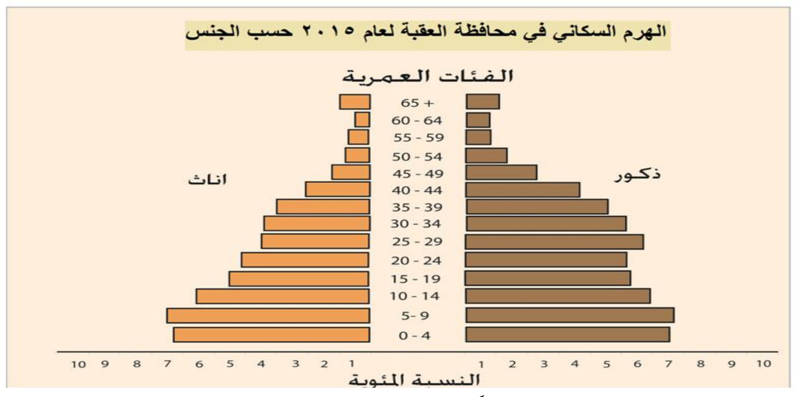
العشر سنوات القادمة، مما يؤدي إلى بلورة مقترحات وحلول مستقبيلية للتنمية السياحية في محافظة العقبة، وإيجاد التوازن بينها، وبين المتغيرات الديمغرافية الخاصة بالهرم السكاني.

تعتبر العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية المكونة للهرم السكاني، والتنمية السياحية في محافظة العقبة علاقة تفاعلية، حيث يؤثر عدد سكان محافظة العقبة ومعدلات نموهم وخصائصهم السكانية والإقتصادية وتوزيعهم الجغرافي على التنمية السياحية بوجه عام وعلى فرص تحسين نوعية الحياة والحد من الفقر بشكل خاص.

تعرضت العقبة إلى تغيرات جوهرية في الجوانب الديمغرافية، التي كانت عرضة لتغيرات متسارعة في بنية الهرم السكاني، مما أدى إلى انتقال المجتمع المحلي في محافظة العقبة إلى مرحلة الانتقال الديمغرافي، وما يترتب على ذلك من فرصة سكانية تتميز بالإنخفاض الجوهري في نسبة صغار السن من السكان، وتزايد كبير في نسبة السكان في الأعمار المنتجة، مما يؤدي إلى زيادة قوة العمل السياحي كمدخلات هامة في صناعة السياحة في مدينة العقبة، وهذا يتضح بالشكل (2).


الشكل (2)





المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على بيانات تعداد السكان والمساكن لعام 2015

انطلاقاً من أهمية الترابط بين الهرم السكاني والنمو السياحي المضطرد في محافظة العقبة والتنمية المستدامة، ومن منطلق ضرورة إدماج المسائل الخاصة بالهرم السكاني في الاستراتيجيات التنموية، وفي جميع نواحي التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لمشاريع التنمية السياحية وعلى كافة المستويات، لإتخاذ القرارات الخاصة بتحسين نوعية الحياة، وتحقيق الرفاه للمجتمعات المحلية، وتلبية متطلبات الحركة السياحية المتزايدة في المحافظة.

يؤدي فهم الترابط بين مكونات الهرم السكاني والتنمية السياحية، الوصول لمعدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً، عبر ايجاد بيئة ملائمة تعليمية محفزة للنمو والإبداع، وبيئة أعمال ريادية محفزة للإستثمارات السياحية، والذي يتطلب إقبال متزايد على العمل والتدريب المهني والتقني، والقدرة على التشغيل الذاتي، وتعزيز معدلات

المشاركة الإقتصادية للمرأة في سوق العمل السياحي، وإيجاد البنية التحتية الملائمة والمناسبة لمتطلبات التنمية السياحية المستدامة في المحافظة، كما يتضح بالشكل (3).

شكل (3)

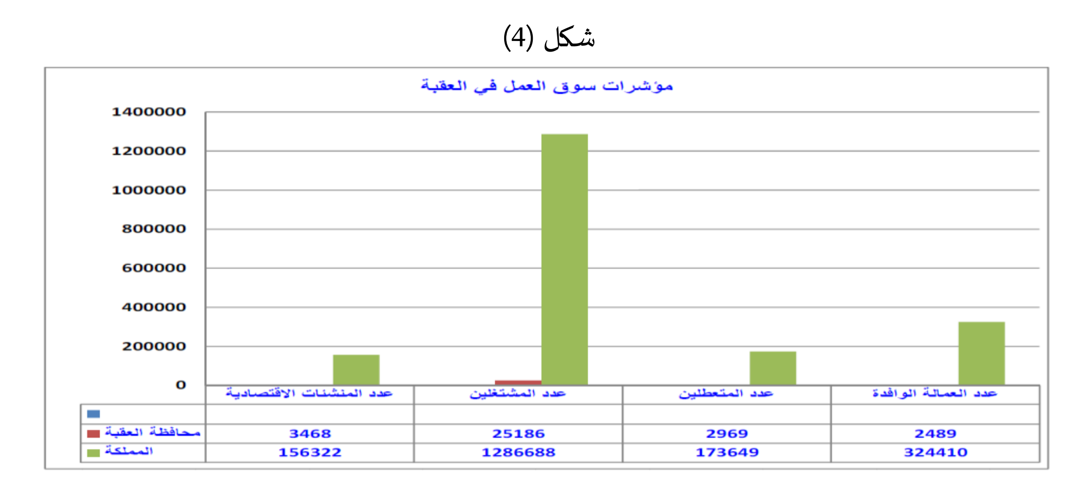
مؤشرات سوق العمل في العقبة

	معدل المشاركة الاقتصادية الكلي	معدل المشاركة الاقتصادية للذكور	معدل المشاركة الاقتصادية للإناث	معدل البطالة للعام	معدل البطالة للذكور للعام	معدل البطالة للإناث للعام
محافظة العقبة	37.6	63.1	10.4	10.5	10.2	20.7
المملكة	36.4	59.7	12.6	11.9	10.1	20.7

المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2015

يرتبط الهرم السكاني بعلاقة عضوية بعناصر التنمية السياحية الشاملة في محافظة العقبة، بإعتبار أن مكونات الهرم السكاني تمثل التغير الهيكلي في مكونات النسق الإجتماعي والإقتصادي في المحافظة، وهذا يعني أن مفهوم التنمية السياحية قد تعدى مجرد النمو السياحي الذي كان دائماً محور الإهتمام، ليشمل تحولات أساسية أخرى على الصعيد الإجتماعي والثقافي إلى جانب النمو الإقتصادي، لذا يجب أن يتم تغير مفهوم التنمية السياحية الشاملة في محافظة العقبة، وبشكل جذري في الخطط السياحية، والبرامج السياحية التنموية، حيث يلاحظ أن كافة الخطط ترتكز على الجوانب الكمية بالدرجة الأولى، وأهتمت بزيادة أعداد السياح والتراكم والإستثمار، إلا أن المفهوم الحديث يركز على إدماج مفاهيم الهرم السكاني والنواحي الكيفية في تحسين حياة المجتمعات المحلية، بما يشمله من رفع مكانة المرأة وزيادة المساهمة في قوة العمل، والإهتمام بالشباب وغيرها من المجالات، التي ترتبط بتحسين مستوى نوعية الحياة للمجتمعات المحلية. تقويم نتائج الخطط والبرامج التنموية لا يقتصر على المؤشرات الكمية والاقتصادية، دون ربطها بمتغيرات الهرم السكاني، والذي يعد حلقة الوصل في الربط بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية السياحية المستدامة، وهو الهدف النهائي، لذا فإن تناول الأبعاد الخاصة بالهرم السكاني ضمن هذا الإطار، يؤدي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

شكل (4)

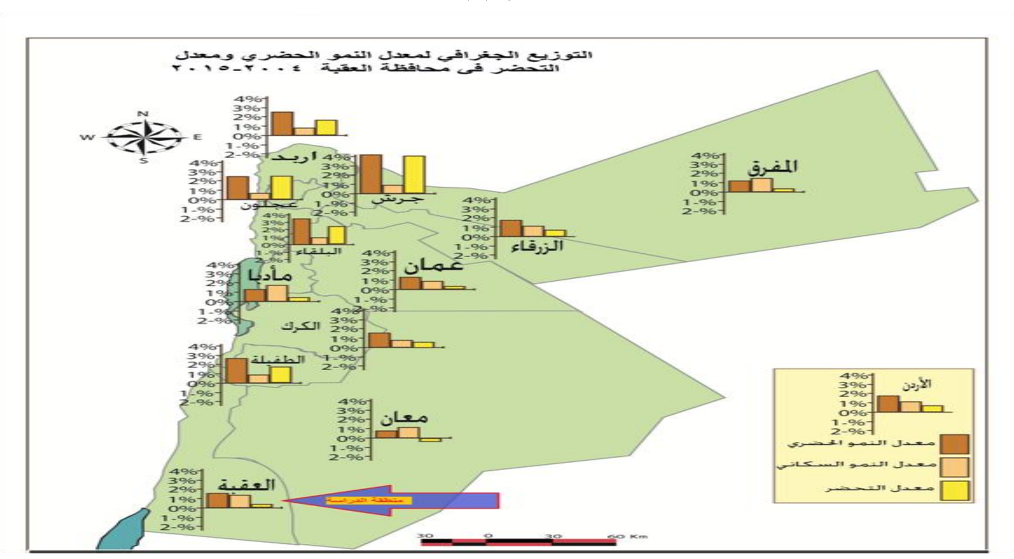


المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2015

أثر التركيب النوعي والعمري على التنمية السياحية في محافظة العقبة

تُعد عملية تقييم بيانات التركيب النوعي والعمري للسكان من العوامل المهمة، التي تساعد صُناع القرار في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة في رسم الخطط والسياسات السياحية المستقبلية بشكل خاص، والقطاعات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية بشكل عام، وذلك من خلال إجراء التقديرات والإسقاطات الخاصة بالهرم السكاني على أساس سليم، فالتوزيع العمري والنوعي للسكان، له أهمية عند التخطيط السياحي من خلال دراسة تغيرات السكان وخصائصهم، ودراسة حجم قوة العمل والإنتاج داخل المجتمع؛ بهدف الإستفادة الكاملة من الموارد المتاحة في ضوء الإمكانيات االمتوفرة.

شكل (5)

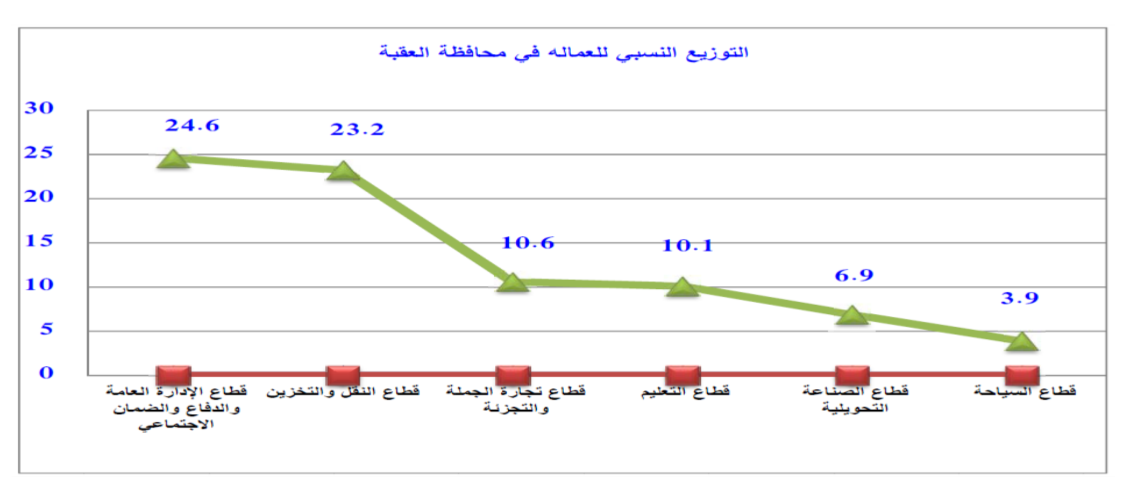


المصدر: إعداد الباحث باستخدام برمجية (ARC-GIS-10.3) اعتماداً على تعداد السكان لعام 2015

يتركز عدد كبير من السكان الوافدين في الفئات العمرية القادرة على العمل والإنتاج؛ نظراً لطبيعة محافظة العقبة التي تعتمد على استقدام العمالة الأجنبية الوافدة، أو من الشباب المهاجرين من المحافظات الأخرى للعقبة، حيث تتركز أعلى نسبة لهم في الفئة العمرية (15-64) وتصنف هذه الفئة بفئة السكان النشطين اقتصادياً، وهذا يُعبر عن ارتفاع نسبة المساهمة الإقتصادية للسكان الوافدين في النشاط الإقتصادي؛ نتيجة ارتفاع نسبة التوزيع العمري الناضج للسكان.

يتصف التركيب العمري للسكان بالفتوة، ويوجد فروق ملحوظة بين درجات سلمه، نظراً لوجود معدلات مواليد مرتفعة أسفرت عن إحداث زيادة سكانية، مما يؤدي إلى وقوع عبء اقتصادي كبير على الفئات المنتجة لإعالة باقي السكان دون سن العمل والإنتاج. من هنا تتضح أهمية دراسة التركيب العمري للسكان بهدف التعرف على حجم القوى العاملة في القطاع السياحي بشكل خاص، والقطاعات الأخرى بشكل عام، ومعرفة معدلات الإعالة والمشاركة الإقتصادية للذكور والإناث، والخصائص الإجتماعية للسكان، ويتسم الهرم السكاني الذي يعبر عن التركيب العمري في محافظة العقبة بقاعدة عريضة، وقمة مدببة يعكس فتوة السكان في مجتمع العقبة، فقد بلغت نسبة السكان أقل من 15 سنة 51% مما يترتب عليه ارتفاع معدلات الإعالة في المجتمع (1:5) وزيادة الطلب على الخدمات.

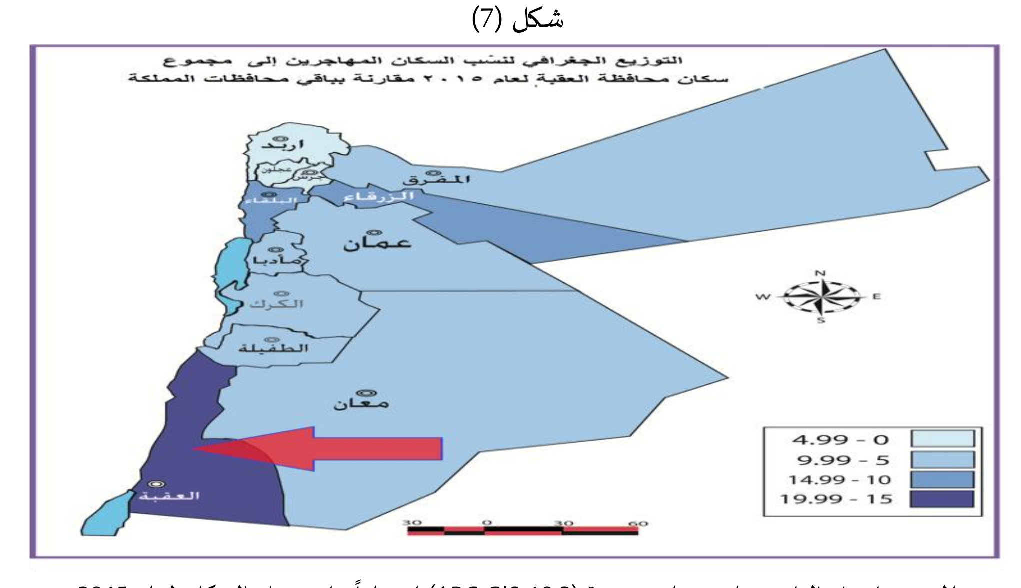
شكل (6)



المصدر: بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2015

يتبين من خلال تحليل نتائج التعداد العام للسكان 2015، إلى أن 9% من السكان الأردنيين قد غيروا أماكن ولادتهم للإقامة في محافظات أخرى، كما بينت النتائج أن محافظة العقبة سجلت المعدل الأعلى للهجرة الداخلية القادمة 25.7%، علماً أن العقبة لا تحتوي على مخيمات اللجوء للدول الأخرى، ويعود السبب في ارتفاع معدلات الهجرة القادمة لمحافظة العقبة؛ التوسع الكبير في الإستثمارات السياحية، مما أسهم في توليد فرص العمل، التي شكلت عامل جذب للمهاجرين، وشكل المهاجرون للمحافظة من اقليم الجنوب نسبة مرتفعة 39% من المجنموع الكلي للمهاجرين، في حين شكل المهاجرون من اقليم الشمال خمس المهاجرين، كما يتضح بالشكل (7)

شكل (7)



المصدر: إعداد الباحث باستخدام برمجية (ARC-GIS-10.3) اعتماداً على تعداد السكان لعام 2015

يقود تحليل معطيات الهرم السكاني إلى التعرف على التغيرات التي تطرأ على المجتمعات المحلية من ناحية الكثافة العددية، أو التركيب العمري أو النوعي لهذه المجتمعات المحلية، وهي كلها عوامل ترتبط بشكل مباشر بعنصر الهجرة الداخلية أو الخارجية القادمة إلى محافظة العقبة، حيث تؤثر الهجرة بنوعيها على التركيب الإنثوغرافي في المحافظة، فالهجرات الخارجية تسهم في تغير العادات والتقاليد في المجتمعات التقليدية، وتؤدي إلى انصهار المهاجرين في المجتمعات السياحية، مما يؤدي إلى فرض عادات وتقاليد جديدة لم تكن موجودة أصلاً، خاصة في ظل التوسع في الإستراتيجيات الخاصة بإستقدام العمالة الأجنبية للعمل في القطاع السياحي في العقبة، في ظل التوسع المتزايد في الإستثمارات السياحية، وانتشار ثقافة العيب لدى أبناء المجتمع المحلي، وعدم الرغبة بالعمل في القطاع السياحي والفندقي، وهذا ينطبق أيضاً على

المهاجرين من الأردنيين من المحافظات الأخرى، وعدم قبول العمل في قطاع السياحة، مما يؤدي إلى تقليل فعالية الأثر المضاعف في القطاع السياحي، وزيادة خسارة العملات الصعبة لصالح الدول المرسلة للأيدي العاملة.

جدول (2)

عدد العاملين في المنشآت الفندقية في محافظة العقبة موزعة حسب الجنسية لعام 2016

Aqaba	No.Of Hotel	SUITE	Room	Bed	Jordanian		Non Jordanian		Total
					M	F	M	F	
Five Stars	6	18	1,567	2,771	1,235	24	331	25	1,615
Four Stars	4	10	682	1,318	290	12	104	23	429
Three Stars	8	0	598	1,288	178	19	109	34	340
Two Stars	15	40	734	1,833	93	3	121	4	221
One Stars	10	0	222	522	31	1	29	1	62
TOTAL	43	68	3,803	7,732	1,827	59	694	87	2,667
Apartments C	2	76	97	302	7	3	3	0	13
Suites C	2	29	77	154	9	1	6	0	16
Unclassified Hotels	17	0	297	762	28	0	29	0	57
Total Aqaba	64	173	4,274	8,950	1,871	63	732	87	2,753

المصدر: الكتاب السنوي، وزارة السياحة والآثار، 2016.

يتبن لدينا أن معظم المهاجرين من الفئات العمرية الشابة المنتجة ومن فئة الذكور، مما يؤثر على تركيبة الهرم السكاني في محافظة العقبة، ويتضح الإختلال من خلال زيادة نسبة الذكور عن نسبة الإناث، وخاصة في فئات السن المنتجة، مما يؤدي إلى العدي من الإشكاليات في مجتمع العقبة، ومنها ظاهرة التحرش بالمجموعات السياحية الداخلية أو الخارجية؛ بسبب ان المجتمع ذكوري، إلى جانب انتشار بعض السلوكيات غير الائقة، مما يحتم على الجهات في عملية التخطيط السياحي في محافظة العقبة أخذ هذا العامل بعين الإعتبار عند الإعداد للخطط التنموية في القطاع السياحي.

تعتبر العمالة الوافدة من أسباب نشر الروح الإتكالية بين المواطنين، وتشجيعهم على عدم المشاركة، والعمل في القطاع السياحي والفندقي، حيث يزيد من الإعتماد على العمالة الوافدة، كما يؤدي وجود العمالة غير الشرعية، أو المخالفة لأنظمة الإقامة إلى زيادة حدة التوترات الأمنية الداخلية، إلى جانب أن الخلل في تركيبة الهرم السكاني يؤدي إلى ضرب الهوية المحلية، من خلال وجود عمالة وافدة ذات ثقافات وانتماءات ولغات وديانات متباينة، ويلاحظ أن أغلبهم من غير المؤهلين، وينتمون إلى مستويات علمية متدنية.

تشكل نسبة العمالة الوافدة في المحافظة 10% في حين بلغ معدل البطالة 10.5%، كما بلغ معدل المشاركة الإقتصادية الكلي في المحافظة 37.6%، ويلاحظ أن معظم العمالة الوافدة تتركز في القطاع السياحي والفندقي، في حين تتوزع المشتغلين على عدد من الأنشطة الإقتصادية، وتشير بيانات سوق العمل الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2016، أن القطاع الحكومي يستوعب 24.6% من القوى العاملة، وقطاع النقل 23.2% وقطاع التعليم 10.1% وقطته التجارة 10.6% وقطاع السياحة 4.5%، مما يشير إلى ضعف أعداد المشتغلين في القطاع السياحي والفندقي من الأردنيين، وتركز العمالة الوافدة في هذا القطاع.

النتائج والتوصيات

1. أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الهرم السكاني والتنمية السياحية في محافظة العقبة علاقة تفاعلية؛ نتيجة تظافر العوامل الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية.
2. الحاجة إلى تقديرات مقبولة عن مكونات الهرم السكاني، وإلى بيانات عن خصائص السكان الإقتصادية والإجتماعية على مستوى المحافظة، وذلك لتقدير حجم المجتمعات المحلية، وحجم الخدمات المطلوبة، ومدى تأثيرها على حجم الحركة السياحية، وبالتالي تصبح المعلومات الخاصة بالهرم السكاني ضرورية، وهذا يستدعي تطوير نظم المعلومات الجغرافية.
3. استقراء مستقبل التنمية السياحية في محافظة العقبة، يعتمد على التعرف على تركيبة الهرم السكاني؛ وذلك بهدف التعرف على اتجاهات التخطيط السياحي مستقبلاً.

4. ما زالت معظم الدراسات الإقتصادية الخاصة بتطوير القطاع السياحي في محافظة العقبة، مبتعدة عن المتغيرات والعناصر المرتبطة بالهرم السكاني.

5. يتبين من تحليل معطيات الهرم السكاني في محافظة العقبة، أن هناك ضرورة بحثية لدراسة ظاهرة الإفراط السكاني Over Population وظاهرة الطاقة الإستيعابية للمواقع السياحية Carrying Capacity وظاهرة الحجم الأمثل للحركة السياحية في المحافظة Optimum Population لأن العلاقة بين معطيات الهرم السكاني والتنمية السياحية علاقة متداخلة.

6. تشير النتائج إلى أهمية إدماج متغيرات الهرم السكاني في التخطيط السياحي للتنمية السياحية في محافظة العقبة، خصوصاً في ظل عدم تبني الخطط التي وضعتها سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة لمتغيرات الهرم السكاني.

7. شهد التركيب العمري والنوعي في محافظة العقبة تغيرات جوهرية خلال العقود السابقة؛ بسبب تدفق المهاجرين الباحثين عن العمل، واتسمت هذه الهجرات بأنها غير منتظمة، مما أدى إلى توسع عمراني بشكل ملفت للنظر.

8. توصي الدراسة بالالتزام بهدف مركزي ورؤية استراتيجية واضحة التوازن بين متغيرات وعناصر الهرم السكاني، وتوجيه مسارات الخطط السياحية في محافظة العقبة إلى الجوانب المادية والبشرية بشكل متزامن، وتؤسس لعلاقة إيجابية بين معطيات الهرم السكاني والمقومات السياحية والحضارية والطبيعية في المحافظة، بما يعزز التنمية السياحية المستدامة بصرف النظر عن مدة الخطة.

9. بناء القدرات الوطنية للمخططين في فهم طبيعة العلاقة بين الديناميكيات الخاصة بالهرم السكاني والتنمية المستدامة، والإطلاع على التجارب العالمية التي استجابت لأثار ديناميكيات الهرم السكاني على التنمية السياحية، وكسب تأييد أصحاب القرار، لذلك سيساهم في تعزيز دمج البعد الخاص بالهرم السكاني في الاستراتيجيات والخطط والبرامج السياحية التنموية.

10. ضرورة الإهتمام بالإسقاطات السكانية المستقبلية المتعلقة بمكونات الهرم السكاني، والتقديرات السكانية في الإعداد للإستراتيجيات السياحية في ضوء التغيرات الديمغرافية المرتقبة.

11. وضع إطار استرشادي يشمل الخطوات الرئيسة، والمتطلبات الأساسية المتعلقة بإدماج المتغيرات الديمغرافية الخاصة بالهرم السكاني في عملية التنمية السياحية المستدامة.

المراجع والمصادر

1. محمد داوي (2016)، **تحليل الهرم السكاني من منظور التنمية البشرية**، مجلة ديالي، العدد السبعون.
2. محمد السكران(2014) **حجم واتجاهات الهجرة الداخلية بين المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية**، مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، العدد 44.
3. التعداد العام للسكان والمساكن للسنوات 1961،1979،1994،2004،2015، عمان.
4. الكتاب السنوي، دائرةالإحصاءات العامة 2016.
5. الكتاب السنوي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016.

6. Brookerhoff, M. (2016), Urban Growth in Developing Countries: A
7. Review of Projections and Predictions, **Population and DevelopmentReview**, 25 (4), PP 757-778.16- Montgomery, M. nd Stren, R. And Cohen, B. And Reed, H., (Eds.),(2014), **Cities Transformed**, Earthscan, London.

دراسة تحليلية لإستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر
بالتركيز على الفترة 2008 -2015

أ.هاجر شناي - د.بن تفات عبد الحق
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-

الملخص : في هذا البحث سوف نحاول رسم نموذج استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر حيث نعتبر أن هذا الاستهلاك هو دالة تابعة لعدد من المحددات أهمها الناتج الداخلي الخام والكثافة السكانية وأسعار الكهرباء نفسها والاستثمار في قطاع الكهرباء، وذلك من أجل معرفة درجة تأثير كل محدد في استهلاك الكهرباء في الجزائر. وقد توصلنا بعد صياغة النموذج إلى أن محددات دالة استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة المدروسة كانت تابعة للمحددات التالية حسب درجة التأثير على التوالي: عدد السكان، الناتج الداخلي الخام، وحجم الاستثمار في قطاع الكهرباء، وأسعار الكهرباء. ومن أهم النتائج في هذا البحث أن دالة استهلاك الكهرباء في الجزائر تعتمد اعتماداً كبيراً على محدد "عدد السكان" بالمقارنة بباقي المحددات المدروسة في النموذج.

الكلمات المفتاحة: استهلاك الكهرباء، نموذج الانحدار الخطي المتعدد، الجزائر.

Abstract : In this paper, we will try to draw a model of electrical energy consumption in Algeria, where we consider that this consumption is a function of a number of determinants, the most important are the "PIB", population density, electricity prices, and the investment in the electricity sector. In order to know the degree of influence of each determinant in the electricity consumption in Algeria . We have reached after the drafting of the model that the determinants of the function of electrical energy consumption in Algeria during the period studied was affiliated to the following parameters according to the degree of influence in a row: the number of population, gross domestic product, the volume of investment in the electricity sector, the price of electricity. Among the most important findings in this research that the electricity consumption function in Algeria adopts a heavy reliance on th determinant of "population" Compared to the rest of the studied determinants in the model.

key words: electricity consumption, multiple linear regression model, Algeria.

المقدمة : يعتبر قطاع الطاقة الكهربائية قطاع من بين أهم القطاعات الاستراتيجية الذي يساهم في دفع الوتيرة التنموية للبلاد، إذ تساهم الطاقة الكهربائية إلى حد كبير في استمرار وتوسع النشاط الاقتصادي و الاجتماعي وذلك بتوفير خدمات على نحو كاف وبأسعار مناسبة، لهذا تسعى الجزائر وعلى غرار باقي الدول إلى تطوير هذا القطاع الذي يعاني من عدة مشاكل ويواجه عدة تحديات متجسدة في الاضطرابات في توزيع الطاقة الكهربائية والانقطاعات المتكررة لها والهدف من وراء هذه التطورات والتحسينات يتمثل في تحسين الأداء وتوفير الخدمات بصورة دائمة مستمرة في إطار التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبني سياسات مختلفة التي تتطلب معرفة الاتجاهات المستقبلية للاستهلاك.

ونظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع استهلاك الطاقة الكهربائية، سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في التساؤل التالي: **ما هي أهم المحددات لدالة استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر؟ وما هي درجة تأثير كل محدد؟** وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- ✓ مدخل إلى للطاقة الكهربائية؛
- ✓ الطاقة الكهربائية في الجزائر؛
- ✓ استهلاك الكهرباء في الجزائر.

I-مدخل إلى الطاقة الكهربائية :

I-1- معنى مصطلح الكهرباء :الكهرباء لفظ فارسي مركب من "كاه" أي القش ومن " ر باى" أي الجاذب، ومعناها جميعا جاذب القش؛ والمراد بكلمة "كهربا" في الفارسية هو الكهرمان المسمى بالعربية العنبر الأشهب، أما المقصود من كلمة الكهرباء في

العربية فهو" جاذبية الكهرمان"، وأيضا" جاذب التبن"، وتطلق على صمغ شجرة إذا حك صار يجذب التبن نحوه .والكهرباء الساكنة) البرق (هي أول ما عرف من أشكال الكهرباء من قبل العالم الأمريكي فرانكلين[1].

I-2-الطاقة الكهربائية: هي شكل من أشكال الطاقة ينجم عن تدفق الجسيمات المشحونة مثل الإلكترونات والأيونات في وسط ناقل. ويعتقد بأن التيار الكهربائي عبارة عن تدفق الإلكترونات خلال ناقل كهربائي. ويمكن مقارنته بتدفق سائل عبر أنبوب. وحسب النظرية المجهرية (الميكروسكوبية) التي قدمها "هندريك أنطوان لونتز" سنة 1895 فإن الكهرباء هي الطاقة التي تخلفها حركة الإلكترونات عن ذرتها بعملية الاحتكاك أو الحرارة أو المفعول الكيماوي. وهناك عناصر تنفصل عن ذراتها دون أن يتطلب ذلك جهدا كبيرا: إنها المواصلات (النحاس-الفضة-الألومنيوم). أما الهواء مثلا والزجاج والمطاط، فهي عازلة.

وتتميز الكهرباء عن غيرها من أشكال الطاقة بأنها متعددة الاستعمالات، فيمكن على سبيل المثال لا الحصر، استخدامها كمصدر للحرارة ومصدر للضوء، وهي من أفضل القوى المحركة بمعدل عال من الكفاءة. إلا أن عيبها الرئيسي يتمثل في المعدل العالي من الفاقد الذي يحصل بين الكميات المولدة والكميات المستهلكة، نتيجة للفاقد الفني أثناء عملية التوليد والنقل والتوزيع. أما عيبها الثاني فيتمثل في عدم قابليتها للتخزين على نطاق واسع دون تكاليف باهضة وتعقيدات كبيرة [2].

I-3- خصائص الطاقة الكهربائية: لقد تطور استخدام الطاقة الكهربائية في القرن العشرين لتميزها بالخصائص التالية:

-تعدد استخداماتها؛

-طاقة نظيفة :فاستهلاكها لا يسبب أي ملوثات في حين تتركز تلك الناتجة عن إنتاجها في مناطق توليدها ويمكن السيطرة عليها بسهولة؛

-استقرار تكاليف إنتاجها مقارنة بالأشكال الأخرى للطاقة وتوجهها نحو الانخفاض على المدى الطويل؛

-الطاقة الكهربائية هي خدمة عمومية يفرض سعرها على جميع الأطراف بشكل موحد.

غير أنه رغم السمات المميزة للطاقة الكهربائية لا تخلو من بعض السلبيات المتمثلة فيما يلي:

-صعوبة تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الطاقة الكهربائية المتميز بالتقلب الشديد؛

-كثافة رأس المال الذي تتطلبه صناعتها وطول مدة إنشاء محطات توليدها؛

-الكهرباء طاقة يصعب تخزينها بطريقة مجدية اقتصاديا، وهو ما يتطلب تحقيق توازن آني بين إنتاجها واستهلاكها، وهذه المشكلة جعلت منها طاقة فريدة لا تخضع للتغيير بسهولة, فالاستثمار في مجال نقلها وتوزيعها سيبقى خاضعا لتنظيم الدولة[3].

I-4- الأهمية الاستراتيجية للطاقة الكهربائية: تعد الطاقة الكهربائية ذات أهمية حيوية لتسيير الأعمال اليومية للمجتمعات المعاصرة، وأصبح متوسط نصيب الفرد منها أحد أهم المؤشرات على مستوى التقدم الاقتصادي. فنحن نعيش في عالم مليء بالكهربائيات والالكترونيات، فالطاقة الكهربائية تمدنا بالضوء والحرارة والبرودة والحركة...الخ ومع أن الكهرباء ظاهرة لا يمكننا رؤيتها بالعين المجردة إلا أننا نحسها ونلمسها في الأجهزة التي نستعملها كالمصباح والمذياع والحاسوب...الخ.

وتعتبر الكهرباء عصب الصناعة الحديثة فهي تزود المصانع والمعامل والورش والحرف بالتيار الكهربائي لتشغيل الآلات والتحكم بها، وتنير المواقع المختلفة في المعامل والمتاجر والجامعات...الخ. من أجل سير العمل فيها بشكل طبيعي.

---

[1]- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، واقع قطاع الكهرباء في الجزائر دراسة حالة مجمع سونلغاز، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06-2015، ص133.

[2]- رحيم ابراهيم ، دراسة قياسية للطلب العائلي على الكهرباء في الجزائر للفترة 1969-2008، مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة2012، ص24.

[3]- بوفنش وسيلة، نمذجة قياسية للعوامل المحددة لاستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1981-2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، العدد رقم 15، سنة 2015، ص76.

كما تستخدم الكهرباء في الزراعة للقيام بعمليات ضخ المياه لإرواء الأراضي عن طريق محطات الضخ الكهربائية وكذلك لتأمين المياه إلى محطات التصفية، ومنها إلى البيوت والمنازل كمياه شرب نظيفة . وتستخدم الكهرباء أيضاً، لإنارة المنازل وتزويد الطاقة الضرورية إلى المنشآت العامة، كالمستشفيات و المستوصفات والجامعات والمؤسسات والشركات المختلفة. كما تستخدم أيضاً لإنارة الشوارع في المدن والبلدات والقرى. ولا يمكن الاستغناء عنها في حياتنا لأنها عصب الحياة في العصر الحاضر وإحدى مقومات التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان .

الطاقة الكهربائية هي إحدى الصور المهمة للطاقات التي تستخدم في شتى المجالات والتي لا غنى عنها في حياتنا اليومية في الاستخدامات المنزلية كالإنارة والتدفئة وتشغيل الأجهزة الكهربائية المنزلية وكافة المجالات الأخرى مثل الصناعة والإيصالات والمجالات العلمية.

القدرة الكهربائية تَعْني استخدام الطاقة الكهربائية لأداء العمل. ففي كثير من المنازل تستخدم الكهرباء في الإضاءة والتدفئة والتبريد. وتمدنا الكهرباء أيضًا بالقدرة لتشغيل أجهزة التلفاز والثلاجات والمكانس وأجهزة منزلية أخرى متعددة. وبالقدرة الكهربائية تدار الآلات في المصانع. وتستخدم القدرة الكهربائية في السلالم المتحركة والمصاعد والحواسيب وأجهزة أخرى في المحلات والمكاتب الإدارية. وتحرك الكهرباء القطارات ونُظم النقل في الأنفاق. وفي المزارع تؤدي الآلات الكهربائية أعمالاً مختلفة مثل ضخ المياه وحلب الأبقار وتجفيف العلف.

تعتبر الكهرباء من أهم وسائل الحصول على الطاقة، والكهرباء هي طاقة مفيدة نستخدمها للتدفئة والإنارة في أماكن سكننا وعملنا، وهي تشغل المحركات، لذا نستخدمها لإنتاج الحركة في آلة الغسيل وآلة التنظيف الكهربائية...الخ[1].

I-5-المنظومة الكهربائية (توليد، نقل وتوزيع): يتم في الغالب تزويد الطاقة الكهربائية إلى المستخدمين في الدولة الواحدة من خلال شبكة كهربائية عامة تمتد أسلاكها من محطات التوليد إلى أماكن تواجد هؤلاء المستخدمين مهما كان توزعهم الجغرافي سواء كانوا في البيوت أو المكاتب أو المصانع أو المزارع.

وتتكون هذه الشبكة العامة من عدة مكونات وهي محطات التوليد التي تقوم بتحويل مختلف أشكال الطاقة إلى طاقة كهربائية، ومن محطات التحويل المختلفة التي تقوم برفع الجهد الكهربائي المنخفض نسبيا الذي تولده محطات التوليد إلى قيم عالية لنقله بأقل فقد ممكن إلى أماكن تواجد المستخدمين وأخرى لخفض الجهد إلى مستويات مناسبة للاستخدام ومن خطوط النقل التي تقوم بنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية ومن مراكز المراقبة والتحكم التي تقوم بمراقبة سير عمل مكونات هذه الشبكة وتقوم كذلك بفصل المكونات المعطوبة عن الشبكة لكي لا تتعرض للانهيار الكامل إلى جانب العدادات التي تقوم بقياس كمية الطاقة التي تسري فيما بين مكونات الشبكة وإلى المستخدمين.

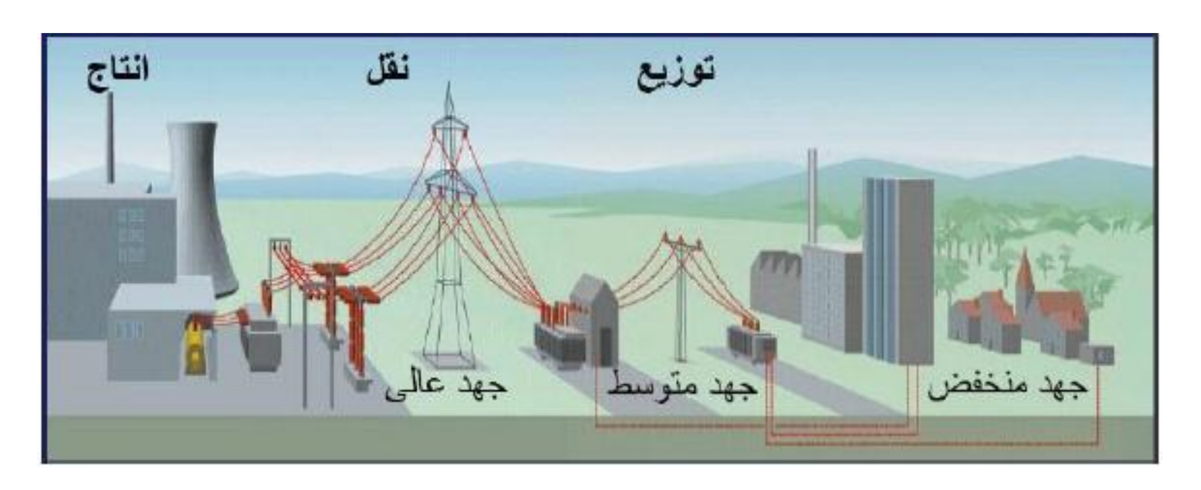
I-5-1- محطات التوليد (Power Stations): تقوم محطات التوليد الكهربائية بتحويل مختلف أشكال الطاقة إلى طاقة كهربائية ولذلك فإن طريقة تصنيف محطات التوليد تتحدد من نوع مصدر الطاقة الخام المستخدم فيها أو من نوع الطريقة التي يتم بها تحويل الطاقة الخام إلى طاقة حركية من خلال محرك ميكانيكي يدير المولدات الكهربائية. فالتصنيف من حيث نوع الطاقة يوجد هناك المحطات الكهروحرارية والتي تستخدم الطاقة الكيميائية المخزنة في الوقود الأحفوري كالفحم والبترول والغاز وكذلك في الأخشاب والمخلفات العضوية بعد تحويلها إلى طاقة حرارية والمحطات الكهرومائية والكهروهوائية والتي تستخدم الطاقة الحركية المتوفرة في مياه الشلالات الطبيعية ومياه السدود ومياه المد والجزر وفي الرياح والمحطات الكهروذرية والتي تستخدم طاقة الذرة التي تنتجها المفاعلات الذرية والمحطات الكهروشمسية والتي تستخدم الطاقة الحرارية أو الضوئية المتوفرة في ضوء الشمس والمحطات التي تستخدم حرارة باطن الأرض.

[1]- بوهنة كلثوم ونور محمد، التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الملحقة الجامعية مغنية، جامعة تلمسان، ص3.

I-5-2-محطات التحويل وخطوط النقل :يتم نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية من محطات التوليد إلى المستخدمين في شتى مواقعهم من خلال شبكة كهربائية معقدة تحتوي على عدد كبير من محطات تحويل الجهد المختلفة ومن خطوط النقل التي تنقل الطاقة الكهربائية بمستويات جهد مختلفة لا يقل عددها عن أربعة مستويات وذلك حسب حجم الشبكة والتوزع الجغرافي للمستخدمين . ويوجد عند كل محطة توليد محطة تحويل رئيسية تقوم برفع الجهد الذي ينتجه المولد والذي لا يتجاوز ثلاثين ألف فولت إلى جهد عالي تتحدد قيمته من طول خط النقل وكمية الطاقة المنقولة. إن الهدف من رفع الجهد الكهربائي عند نقل الطاقة الكهربائية هو لتقليل كمية الطاقة المفقودة في خطوط النقل حيث أن كمية الفقد تتناسب مع مربع التيار الذي تحمله هذه الخطوط ومن المعلوم أن رفع الجهد بنسبة معينة يقلل قيمة التيار بنفس النسبة على افتراض ثبات كمية الطاقة وعليه فإن كمية الفقد ستتناسب عكسيا مع مربع الجهد. ويعتمد اختيار قيمة جهد النقل على المسافة بين محطة التوليد وأماكن التوزيع وكمية الطاقة المنقولة فكلما زادت المسافة وزادت كمية الطاقة كلما تطلب الأمر زيادة الجهد[1].



شكل رقم (1): المنظومة الكهربائية



المصدر: ابراهيم رحيم، دراسة قياسية للطلب العائلي على الكهرباء في الجزائر للفترة 1969-2008، مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة2012، ص24.

I-6-القطاعات المستخدمة للكهرباء: إن إنشاء مرافق الكهربائية بمختلف فروعها يقوم على الطلب القائم للفئات المستخدمة للكهرباء، وبذلك يكون الطلب على الكهرباء هو الباعث الأساسي لدى الدولة لعرض سلعة الكهرباء على الفئات التي تطلبها، وتتحدد تلك الفئات المستخدمة للكهرباء في القطاعات التالية:

I-6-1 مستهلكو القطاع العائلي: هم مستهلكو المنازل على المستوى التجميعي للمستهلك الفرد للكهرباء وحجم الاستهلاك العائلي يتحدد بمستوى دخل الفرد وسعر الوحدة من الكهرباء، وكلما كان الدخل مرتفع وسعر الوحدة متدني كلما زاد الاستخدام الكهربائي في المنازل، وينخفض الاستهلاك بارتفاع الأسعار وثبات الدخل عند الأفراد، وأيضا يتأثر بالمناخ الذي تقع فيه العائلة أكان حارا أو باردا، أو بالموقع الجغرافي حضر أو ريف. وكذلك يتأثر الاستهلاك بمستوى استخدام الأجهزة في المنازل. والاستخدامات المنزلية للكهرباء محدودة في معظم الدول النامية لأن العديد من الناس لا يستطيعون شراء الأجهزة ناهيك عن تشغيل الأجهزة الكهربائية ذات الاستهلاك العالي.

I-6- 2- مستهلكو القطاع التجاري: ويندرج ضمن هذه المجموعة المحلات التجارية بمختلف أنواعها والمطاعم والفنادق والمكاتب الخاصة كمكاتب المحامين والاستشاريين والورش الصناعية والحرفية والمستشفيات والعيادات الخاصة، ويكون استهلاك هذه الفئة بشكل متذبذب خلال اليوم جراء نشاط كل نوع من الأنواع التجارية، فمنها من يعمل خلال اليوم

[1]- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، نفس المرجع السابق، ص ص 128-129.

كالمستشفيات ومنها من يعمل لساعات محددة في اليوم كالمحامين والأطباء ومنهم من يعمل معظم ساعات اليوم كالمحلات التجارية والورش والحرفيين وغيرهم.

I-6-3- مستهلكو القطاع الصناعي: يقسم مستخدمو القطاع الصناعي إلى شرائح متفاوتة الاستهلاك، فهناك صناعات تستخدم الكهرباء في عملياتها الإنتاجية بشكل كثيف كصناعة الأسمدة والألمونيوم، وتعرف هذه الصناعات باستقرارها النسبي وعدم التذبذب خلال اليوم. وهناك صناعات تقوم بالتشغيل خلال ساعات في اليوم أو حسب الواردات، واستهلاكها للكهرباء يكون أقل استهلاكا من سابقتها، وهناك صناعات تقوم بالتشغيل بالاعتماد على وقود آخر، ولكن تعتمد على الكهرباء لاستخدامها الإداري والتنفيذي والإضاءة الداخلية كمثل صناعة الحديد والصلب أو الصناعات الاستخراجية. ويعتبر القطاع الصناعي أكبر مستهلك للطاقة الكهربائية من بين القطاعات الأخرى وفقا للاستهلاك العالمي للطاقة الكهربائية، حيث بلغ استهلاك الصناعة عالميا من الكهرباء في عام 2003 حـوالي (871 057 3) جيجا واط/ساعي تعادل 37,4% من الاستهلاك من الاستهلاك العالمي البـالغ (710 176 8) ميجاوات/ساعي ويتطلب من مرافق الكهرباء مراعاة هذا القطاع في نشاطها اليومي فالانقطاعات الكهربائية في القطاع الصناعي تؤدي إلى خسارة في العملية الإنتاجية ويعكس ذلك نفسه على الناتج المحلي الإجمالي من ناحية وعلى حجم الصادرات إذا كانت تلك الصناعات تقوم على التصدير.

I-6-4- مستهلكون آخرون: يقع في قائمة هذه الفئة عدد كبير من القطاعات الإنتاجية والخدماتية كمثل القطاع الزراعي وقطاع النقل والاتصالات والسياحة والمدارس والمستشفيات الحكومية وإنارة الشوارع وإشارات المرور وأجهزة الحكومة بمختلف أشكالها، وتعتبر هذه الفئات من أكثر الفئات التي من الممكن أن تعرف مرافق الكهرباء احتياجاتهم في اليوم أو الفصل أو السنة وذلك لثبات استخدامهم من الكهرباء[1].

I-7- عوامل المحددة لاستهلاك الطاقة الكهربائية: وتتمثل أهم العوامل المحددة لاستهلاك الطاقة الكهربائية فيما يلي:

I-7-1- الناتج الداخلي الخام :يعتبر هذا المتغير من أهم العوامل المحددة لاستهلاك الطاقة الكهربائية. فمعدلات نموه تعد مؤشرا لقياس النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تأثيره على مستويات المعيشة والقدرة الشرائية للأفراد، ولقد أظهرت الدراسات السابقة وجود علاقة طردية بينهما؛

I-7-2-كمية الكهرباء المستهلكة في الفترة السابقة :إن إدخال هذا المتغير كأحد العوامل المحددة لاستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر يعتمد أساسا على نموذج التعديل الجزئي الذي اتضح من خلاله أن استهلاك السلع غير المعمرة ذو علاقة موجبة مع القيم المتأخرة له؛

I-7-3- عدد السكان:هذا المتغير تربطه علاقة طردية باستهلاك الطاقة الكهربائية من الناحية النظرية؛

I-7-4- الأسعار :يتوقع الوصول إلى علاقة عكسية بين هذا العامل واستهلاك الطاقة الكهربائية كونها تتميز بمنحنى طلب سالب الميل؛

I-7-5- حجم الاستثمار :يشكل الاستثمار الخاص بقطاع الطاقة الكهربائية الجزء الأكبر من الاستثمارات الإجمالية في ظل التوجهات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للدولة الرامية إلى تنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد؛

I-7-8- مستوى التحضر : تربط هذا المتغير علاقة طردية باستهلاك الطاقة الكهربائية؛

I-7-9- متوسط درجة الحرارة : إن إدخال هذا المتغير راجع إلى ارتباط استخدام الكهرباء لأغراض مختلفة ومن أهمها التكييف بدرجة الحرارة؛

I-7-10 المتغير البيئي :يعبر عن هذا المتغير بنسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ويؤخذ بعين الاعتبار من طرف واضعي السياسات والشركات الطاقوية وغيرها من الأطراف المهتمة بفهم العوامل المحددة لاستهلاك الكهرباء في إطار تحقيق التنمية المستديمة؛

---

[1]- بوهنة كلثوم ونور محمد، نفس المرجع السابق، ص9-10

I-11-7- مؤشر أسعار المستهلكين :يعكس هذا العامل التغير السنوي في التكلفة بالنسبة للمستهلك المتوسط للحصول على السلع والخدمات[1].

II- الطاقة الكهربائية في الجزائر

II- 1- قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر: يشكل قطاع الطاقة الكهربائية واحدا من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، لذلك عملت الجزائر منذ استقلالها على تحديثه بإنجاز العديد من المشاريع التي اتجهت نحو التحكم في آليات نمو الصناعة الكهربائية والانفتاح على الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص بعد إصدار قانون تحريره سنة 2002، بهدف جعله ركيزة أساسية في البنية التحتية وأداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم الخدمة العامة للمواطنين بأسعار مناسبة للجميع.

II- 2- خصائص قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر:يتميز قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر بالخصائص التالية:

-الاعتماد على المحطات الحرارية؛

-التطور النوعي والكمي لمصادر الطاقة الأولية المستعملة في إنتاج الكهرباء.

II- 3- تطور قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر: شهد قطاع الطاقة الكهربائية تطورات وإنجازات كبيرة في البنية الأساسية للنظام الكهربائي أسهم في تحسين أدائه وزيادة قدرته على تلبية الطلب المتزايد باستمرار من خلال تنفيذ برامج واسعة النطاق، بهدف تحسين نوعية وكمية الطاقة الكهربائية المولدة والوصول إلى الاستغلال الأمثل للمحطات الموجودة وإنشاء أخرى جديدة، حيث تعززت طاقة الإنتاج الوطنية بعد تشغيل ثماني محطات جديدة خلال سنة 2009 والتي رفعت طاقة الإنتاج إلى 10381 ميغاواط، بالإضافة إلى وجود 15 محطة قيد الإنجاز طاقتها الإجمالية 4100 ميغاواط. تظهر الدراسات أن قدرات الإنتاج في تطور مستمر نتيجة للمشاريع الاستثمارية الهادفة إلى توفير طاقة إنتاجية إضافية يمكن من خلالها المساهمة في تلبية الطلب المتزايد كل سنة وذلك باستثمار حوالي 5.3 مليار دولار ابتداء من سنة2010 ومن المتوقع أن يشهد القطاع أفاقا واعدة وتطورات كبيرة لتحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة في ضمان تغطية السوق الوطنية ودخول السوق الدولية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذا التطور قد ظهرت نتائجه على أرض الواقع، فلقد بلغت نسبة تغطية الشبكة الوطنية للكهرباء98 %وهي تعكس إمكانيات إنتاجية هامة وتطور ثابت لها مقابل ارتفاع الطلب عليها قارب نسبة 7 %سنويا في الفترة الممتدة بين سنة 1963-2011.

II- 4- مشاكل قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر: يواجه قطاع الطاقة الكهربائية في الجزائر عدة مشاكل نذكر منها:

-تسعير الطاقة الكهربائية بأسعار اسمية تقل عن التكلفة الحقيقية للتحقيق أهداف اجتماعية؛

-ضعف محطات التوليد بالقياس مع الدول المتطورة بسبب طول الفترة اللازمة لصيانة وحدات التوليد ونقص رأس المال اللازم لإنشاء وتجديد المحطات القائمة؛

-المشاكل الفنية والاقتصادية الناتجة عن ضعف الأداء، نقص التخطيط وعدم دقة المعلومات التي تبني عليها خطط التوسع[2].

II- 5- التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء بالجزائر:هناك العديد من التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الجزائر ومنها:

II- 5-1- التحديات الفنية:

•التفاوت الكبير في الأحمال اليومية أثناء نفس اليوم.

•التفاوت الكبير في استهلاك الطاقة الكهربائية خلال السنة.

[1]- بوفنش وسيلة، نفس المرجع السابق، ص80-81.

[2]- بوفنش وسيلة، نفس المرجع السابق، ص ص 77- 79.

•الاستثمارات المالية الكبيرة لمواجهة الطلب خاصة أحمال الذروة.

II- 5-2- التحديات المالية:

•الاستثمارات المالية المطلوبة لمجابهة الزيادة المطردة في الطلب على الطاقة الكهربائية

•غياب الاستثمارات المالية في مشروعات رفع كفاءة الطاقة (شركات خدمات الطاقة)

•محدودية التمويل لأنشطة الترشيد (الحكومة / القطاع الخاص)

II- 5-3- التحديات الاجتماعية:

•الإسراف في استخدام الطاقة الكهربائية

•المعدلات المتنامية في عدد السكان بالجزائر

•الحاجة إلى إيصال الخدمة الكهربائية إلى المناطق النائية

•قصور وعي أغلب المواطنين بأهمية وضرورة الترشيد

II- 5-4- التحديات التشريعية:

•غياب خطة وطنية لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية

•غياب القوانين والتشريعات التي تساعد على ترشيد استهلاك الطاقة

•غياب الحوافز والجزاءات في حالة الترشيد[1].

III- إستهلاك الكهرباء في الجزائر عرف الإستهلاك الوطني للكهرباء تطورا كبيرا من حيث الحجم، من حيث المشتركين ومن حيث الإستهلاك السنوي للمشترك، هذه التطورات كانت مخلفة حسب الإنتماء إلى شبكة الترابط في الشمال أو شبكات الجنوب، حسب مراكز التوزيع وكذلك حسب قطاعات النشاط الإقتصادي.

III- 1- مؤشرات قطاع الكهرباء في الجزائر لسنة2014 : في سنة 2014 قفزت مؤشرات المجمع لتصل إلى الأرقام التالية:

-**حجم الإنتاج:** بلغ الإنتاج Gwh 60579 وهذا سنة 2014 بينما بلغ في سنة 2013 حوالي Gwh 56163

حجم الاستهلاك :بلغ الاستهلاك الإجمالي لجميع التوترات(العالي، المتوسط والمنخفض) سنة 2014 حوالي Gwh51426.

وصل عدد مشتركي الكهرباء لجميع التوترات خلال نفس السنة 8.092.341 زبون بينما كان 7.699.835 مشترك في سنة 2013.

طول شبكة النقل :وصل طول شبكة النقل إلى317097 km سنة 2014[2].

III- 1-2- طرق التسعير:

التسعير الواحد أو البسيط :وفيه تكون التسعيرة واحدة على مدار اليوم وهو يلاءم العائلات التي لا تستطيع التغيير من سلوكها وتفادي فترة الذروة لأن ذلك غير مفيد لها .وتقترح الشركة نظام الشرائح، إذ أن الشريحة الأولى والتي تسمى بالشريحة الاجتماعية تقدر بالمجال 0 إلى 125 كلو واط ساعي بتسعيرة 1.779 دج للكيلو واط وفوق هذا المجال يأتي المجال العادي بتسعيرة4.179 دج بالنسبة للكهرباء، أما الغاز فالشريحة الاجتماعية تتمثل في المجال 0 إلى 1125 تيرمي* بتسعيرة 0.168 دج للتيرمي، وفوق هذا المجال تصبح التسعيرة ب 0.324 دج للتيرمي.

-**التسعير الثنائي** :وتقترح الشركة هنا تسعيرة خارج ساعات الذروة أقل من تلك التي تكون داخل هذه الفترة مما يسمح للمستفيدين من هذه الطريقة توفير بعض التكاليف وتدنئتها لمضاعفة النشاط داخل فترات التسعيرة المنخفضة حيث يزود الموصولون بهذا النوع من التسعير بنوع خاص من العدادات تسمى" العدادات الذكية"، ومثال ذلك الخباز.

---

[1]- بوهنة كلثوم ونور محمد، نفس المرجع السابق، ص12.

[2]- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، نفس المرجع السابق، ص 133.

-**التسعير الثلاثي** :تسعر هنا الشركة الكهرباء بشكل متباين خلال الفترات، فتقدم ثلاث تسعيرات تساعد الذي يشتغل على مدار 24ساعة في اليوم.

-**تسعيرة أعوان" سونلغاز** :"أعوان سونلغاز يدفعون تسعيرة أقل بالنسبة للمنتجات التي يسهرون على تقديمها، فلمنتج الكهرباء يدفعون 0.104 دج للكلو واط ساعي، ولمنتج الغاز يدفعون 0.104 دج للتيرمي .وإذا أراد" مجمع سونلغاز "الرفع في التعريفة فعليه تقديم" الملف التعريفاتيdossier tarifaire كما فعل في يوم 18 مايو 2006 م إلى لجنة ضبط الكهرباء والغاز التي تدرسه وتقدمه للحكومة التي طلبت معلومات تكميلية .أو بالأحرى إعادة تشكيله تماما[1].

III- 2- التطور العام لإستهلاك الكهرباء : عرف إستهلاك الكهرباء في الجزائر تطور مستمرا.

الجدول رقم 01: عدد السكان وحصة الفرد من الطاقة الكهربائية بالجزائر سنة 2015

عدد السكان (بالمليون)		نسبة المزودين بالكهرباء(%)	حصة الفرد من الطاقة المنتجة (ك و س)
2015	نسبة النمو%		
40.4	2.3	99	1.601

المصدر : الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، العدد الرابع والعشرين، سنة 2015، ص11.

بلغ عدد السكان في الجزائر في سنة 2015 حسب التقديرات 40.4 مليون نسمة حيث شهد نمواً بنسبة 2.3 % مقارنة بـ سنة 2014 حيث بلغ عدد السكان 39.5 مليون نسمة، كما بلغت نسبة الموزودين 99% حيث أن هذه النسبة بقيت ثابتة مقارنة بالسنة السابقة 2014، ونلاحظ كذلك زيادة حصة الفرد من الطاقة المنتجة فقد بلغت kwh 1.60 في سنة 2015 في حين بلغت حصة الفرد من الطاقة المنتجة kwh 1.52 في سنة 2014.

III - 3- إستغلال الطاقة الكهربائية في الجزائر

أولا :توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر

1-القدرة المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية :للتدليل على القدرة المولدة للطاقة الكهربائية في الجزائر يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم03: تطور إجمالي القدرة المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية في الجزائر للفترة 2008-2015

-الوحدة :ميغاواطMW

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القدرة المركبة	8406	11324	11324	13240	14500	15158	15957	17636
نسبة تطور القدرة (%) سنة الأساس 2008	/	34.71	34.71	57.51	72.5	80.32	89.83	105.08

المصدر : التقرير الإحصائي السنوي الاوابك 2013، 2014، 2015.

- *Revue ECHOS Groupe Sonelgaz, numéro Février 2016* , Bulletin d' information édité par la Direction de la Communication, 2016, p 07.

عرف إجمالي الطاقات المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية في الجزائر تطوراً حيث بلغ إجمالي القدرة المركبة سنة 2015 حوالي 17239 ميغاواط وهو أكثر من ضعف ما كان في سنة 2008. وتتكون القدرة المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية من مجموعة من وحدات الانتاج المتنوعة (بخارية وغازية ودورة مركبة وديزل ومن الفحم الحجري) وكذا تعتمد على وحدات الإنتاج المتجددة من الرياح والمياه والطاقة الشمسية ...إلخ.

جدول رقم 04: توزيع إجمالي القدرة المركبة لطاقة الكهربائية في الجزائر وفق مساهمة مصدر الوقود لسنة 2012 .

وفق مصدر التوليد:	ميغاواط - MW	(%)

[1]- رابح زبيري، عبد الحق بن تفات، حساسية المستهلك الجزائري لسياسة أسعار الكهرباء والغاز- دراسة لعينة من المستهلكين في ولاية البليدة- مجلة الباحث، العدد11، سنة 2012، ص5.

* 1 M3 ≈ 9.5 thermie

المصادر التقليدية	مولدات بخارية	2487	21.83
	مولدات غازية	6352	32.06
	مولدات ديزال	272	02.39
	مولدات دورة المركبة	2052	18.02
	المجموع	**11163**	**98.00**
المصادر المتجددة	مولدات مائية	228	02.00
	مولدات شمسية ورياح	0	0
	المجموع	**228**	**02.00**
إجمال القدرة المركبة للطاقة الكهربائية		11391	100

المصدر: نذير غانية، إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الاقتصاديات، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2016، ص133.

2- الطاقة الكهربائية المولدة :

جدول رقم05: تطور إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في الجزائر للفترة (2008-2015).

-الوحدة :جيغاواط/ساعةGWh

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطاقة المولدة	42.77	42.77	44.90	48.87	52.50	56.14	60.50	64.66
نسبة التطور (%) سنة الأساس 2008	/	0	4.98	14.26	22.75	31.26	41.45	51.18

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي الاوابك 2013، 2014، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنتاج الفعلي للطاقة الكهربائية في الجزائر في تطور، إذ بلغ إجمالي الإنتاج في سنة 2015 حوالي 64.66 جيغاواط/ساعة في حين بلغ 60.50 جيغاواط/ساعة في سنة 2014، كما أن الإنتاج الجزائري يمثل نسبة 0.2% من إجمالي إنتاج العالمي للطاقة الكهربائية[1].

ثانيا :إستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر:

1-تطور إجمالي إستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر

جدول رقم 06: تطور إجمالي إستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر للفترة (2008-2015). الوحدة :جيغاواط/ساعةGWh

السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الطاقة المستهلكة	**33.12**	**33.81**	**35.67**	**38.90**	**41.89**	**45.05**	**49.19**	**53.39**

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي الاوابك 2013، 2014، 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور واضح في الطاقة الكهربائية المستهلكة وهذا راجع بالأساس إلى تزايد تعداد السكان في الآونة الأخيرة زد إلى ذلك تطور النسيج الصناعي الذي يستهلك الكهرباء بالتواتر العالي.

2- استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر حسب القطاعات

جدول رقم 07:إستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر حسب القطاعات لسنة 2015.

القطاع	**منزلي**	**تجاري**	**صناعي**	**أخرى**
الاستهلاك	19.67	10.30	20.67	2.75

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، العدد الرابع والعشرين، سنة 2015، ص8.

من الملاحظ في الجدول أعلاه أن استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر لسنة 2015 كان متقارب بين القطاع الصناعي واستهلاك المنازل وهذا يعد منطقياً إلى حد ما، إلا أن الجدير بالملاحظة هو الاستهلاك المعتبر للقطاع التجاري مما يوحي بأن هناك عدد كبير من المؤسسات ذات النشاط التجاري في الجزائر.

[1]- غانية نذير، إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الاقتصاديات، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2016، ص133.

3- نمذجة استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر: في هذه الفقرة سوف نحاول تقديم نموذج استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر وذلك استنادا لما توصلنا إليه في الشق النظري من هذا البحث حيث أن دالة استهلاك الكهرباء تعتمد على محددات تتمثل في: الناتج الداخلي الخام، كمية الكهرباء المستهلكة في الفترة السابقة، عدد السكان، الأسعار، حجم الاستثمار أو حجم الإنتاج، مستوى التحضر، متوسط درجة الحرارة، المتغير البيئي، مؤشر أسعار المستهلكين.

ونظراً لوجود متغيرات أو محددات من الملاحظ جدا عدم تأثيرها الكبير في استهلاك الكهرباء من جهة، وتعذر الحصول على المعلومات من جهة ثانية سوف نقتصر في هذا النموذج على المحددات ذات الأهمية البالغة كالناتج الداخلي الخام وعدد السكان والأسعار وحجم الاستثمار، والجدول الموالي هو أساس نموذجنا.

جدول رقم 08: محددات استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر للفترة 2008 – 2015م.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
استهلاك الكهرباء CE	33.12	33.81	35.67	38.9	41.89	45.05	49.19	53.39
الاستثمار في الكهرباء IE	8406	11324	11324	13240	14500	15158	15957	17636
الناتج الداخلي الخام PIB (بالدولار)	4943.5	3891.2	4479.4	5453.7	5574.2	5476.9	5474.3	4132.6
عدد السكان (بالمليار)POP	34591	35268	35978	36717	37495	38297	39114	39963
مؤشر أسعار الكهرباء PE	1163.6	1195.5	1198.3	1200.6	1220	1240.2	1248,30	1265.0

المصدر: الاتحاد العربي للكهرباء، النشرة الإحصائية، العدد الرابع والعشرين، سنة 2015

التقرير الاحصائي السنوي الاوابك 2013، 2014، 2015.

- Collections Statistiques N° 175/2011, Sériie E : Statiistiiques Economiiques N° 68, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Office National des Statistiques – Juin 2012

حيث:

CE: استهلاك الكهرباء

PE: مؤشر أسعار الكهرباء

POP: عدد السكانية

IE: الاستثمار في قطاع الكهرباء

PIB: الناتج الداخلي الخام

يمكن صياغة نموذج استهلاك الطاقة الكهربائية كما يلي:

$$CE = f(PE, POP, IE, PIB)$$

أي هي معادلة خط الانحدار المتعدد التالية:

$$CE = \beta_0 + \beta_1 PE + \beta_2 POP + \beta_3 IE + \beta_4 PIB$$

بعد إدخال هذه الإحصائيات المبينة في الجدول رقم 08 في برنامج SPSS v 20 تم الحصول على النتائج التالية:

معامل التحديد ^{2} (R Square) يساوي 0.992 وهذا يعني أن 99.2% من التغير في استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر بين سنتي 2008 و2015 كان نتيجة للتغير في المتغيرات المدروسة للنموذج أي مؤشر أسعار الكهرباء، عدد السكان، الاستثمار في قطاع الكهرباء، والناتج الداخلي الخام. أما النسبة الباقية (0.8%) من التغير في المتغير التابع أي استهلاك الكهرباء فتعزى إلى التغير في متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

وعليه فإن هذا النموذج يمكن اعتماده بشكل كبير حيث أصاب بكثير في اختيار المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع.

كما أنه تم الحصول على معادلة خط الانحدار المتعدد التالية:

$$CE = -95.419 - 0.056PE + 0.006POP - 0.001IE - 0.001PIB$$

غير أن جدول الارتباط أظهر أن هناك مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات حيث أن معامل الارتباط بين عدد السكان والاستثمار في قطاع الكهرباء يساوي 0.978 كما أن معامل الارتباط بين عدد السكان و مؤشر أسعار الكهرباء يساوي 0.977 وهذا ارتباط خطي شبه تام.

بمعنى ان المتغيرات هذه الثلاثة يمكن اختزالها في متغير واحد فقط وهو الذي لديه اقوى ارتباط مع المتغير التابع استهلاك الكهرباء، وهنا سنختار عدد السكان على اعتبار ان معامل ارتباطه هو 0.99 مع استهلاك الكهرباء.

وبالنسبة لمعادلة نموذج الانحدار السابقة فهو زائف وغير حقيقي وبالتالي لا يمكننا الركون اليه.

وعليه سوف نعمد إلى إدخال متغيرين مستقلين اثنين فقط لتفسير تغيرات المتغير التابع وهما عدد السكان والناتج الداخلي الخام، وقد تحصلنا على النموذج النهائي التالي والذي يمكن اعتماده بما أنه لا وجد ارتباط معتبر بين المتغيرين المستقلين عدد السكان والناتج الداخلي الخام حيث أن معامل ارتباطهما هة 0.213 وهو أقل من 0.7 وبالتالي يمكن اعتماد هذا النموذج وصياغة معادلة خط الانحدار المتعدد التالية:

$$CE = -102.313 + 0.004POP + 0.001PIB$$

كما أن معامل الارتباط بين عدد السكان واستهلاك الكهرباء كان يقدر بـ 0.99 مما يعني أن هناك ارتباط قوي وموجب بين المتغيرين، كما أن معامل الارتباط بين الناتج الداخلي الخام واستهلاك الكهرباء كان يقدر بـ 0.172 أي أن هناك ارتباط ضعيف وموجب بين المتغيرين وهذا جد مقبول من الناحية الاقتصادية.

الخاتمة :

شهد الإستهلاك الوطني للكهرباء إرتفاعاً كبيراً حيث يعرف المستهلك الجزائري باستهلاكه الكبير للطاقة الكهربائية حيث يستهلك المستهلك الجزائري الكهرباء ما يعادل 10 مرات مقاييس الإستهلاك الدولية، حيث يرجع سبب هذا الإفراط إلى نوعية المنتجات الكهربائية التي يستخدمها المستهلك الجزائري والتي تصنف من المنتجات الشرهة للطاقة، وتبلغ كمية الطاقة التي يتم هدرها في الجزائر بـ 25% من الطاقة التي يتم إنتاجها سنوياً. وهذا راجع إلى هدر الطاقة الكهربائية في العديد من المؤسسات العمومية حيث لا يبالي المستهلك باستخدام البعض المنتجات الشرهة للطاقة من جهة، وكذلك إحلال التدفئة الكهربائية محل التدفئة الغازية في بعض المناطق غير الموصلة بشبكة غاز المدينة وكذلك اللامبالاة في الكثير من المؤسسات العمومية وضرورة استخدام التدفئة الغازية.

بعد عرض نتائج هذا البحث يمكن أن نلخص الاستنتاجات فيما يلي:

- ✓ عدم وعي المستهلك الجزائري بثقافة ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية؛
- ✓ اعتماد دالة استهلاك الطاقة الكهربائية على متغير عدد السكان، وهذا المتغير في الجزائر لا يمكن التأثير فيه من قبل السلطات عمومية لأنه عامل ديموغرافي من الصعب جدا التدخل فيه.
- ✓ قد قمنا في دراستنا وفي نموذجنا تحديدا باختزال كل من المتغيرات المستقلة سعر الكهرباء والاستثمار في قطاع الكهرباء في متغير عدد المستهلكين لوجود ارتباط به تام بينها وإحلال متغير عدد المستهلكين محل متغير سعر الكهرباء والاستثمار في قطاع الكهرباء لأنه يمكن أن يمثلهما في النموذج، كما أنه قد تبين أن عناك ارتباط جد قوي وموجب بين زيادة عدد السكان وزيادة استهلاك الكهرباء، **مما يعكس أن دالة استهلاك الكهرباء في الجزائر تعتمد اعتماد كبير على عدد السكان بالمقارنة بباقي المحددات المدروسة في النموذج.**
- ✓ نقص البرامج الوطنية فيما يتعلق ببرنامج ترشيد استهلاك الطاقة.

قائمة المراجع :

1- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، واقع قطاع الكهرباء في الجزائر دراسة حالة مجمع سونلغاز، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06-2015، ص133.

2- رحيم ابراهيم ، دراسة قياسية للطلب العائلي على الكهرباء في الجزائر للفترة 1969-2008، مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة2012، ص24.

3- بوفنش وسيلة، نمذجة قياسية للعوامل المحددة لاستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1981-2011، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، العدد رقم 15، سنة 2015، ص76.

4- بوهنة كلثوم ونور محمد، التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الملحقة الجامعية مغنية، جامعة تلمسان، ص3

5- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، نفس المرجع السابق، ص ص 128-129.

6- بوهنة كلثوم ونور محمد، نفس المرجع السابق، ص9-10

7- بوفنش وسيلة، نفس المرجع السابق، ص80-81.

8- بوفنش وسيلة، نفس المرجع السابق، ص ص 77- 79.

9- بوهنة كلثوم ونور محمد، نفس المرجع السابق، ص12.

10- بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، نفس المرجع السابق، ص 133.

11- زبيري رابح ، بت تفات عبد الحق ، حساسية المستهلك الجزائري لسياسة أسعار الكهرباء والغاز –دراسة لعينة من المستهلكين في ولاية البليدة، مجلة الباحث، العدد11، سنة2012.

12- غانية نذير، إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الاقتصاديات، أطروحة دكتوراه، تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2016، ص133.

الملاحق:

Correlations

		Consomation	Investissement	PIB	Population	Prix
Pearson Correlation	Consomation	1.000	.951	.172	.990	.951
	Investissement	.951	1.000	.186	.978	.991
	PIB	.172	.186	1.000	.213	.164
	Population	.990	.978	.213	1.000	.977
	Prix	.951	.991	.164	.977	1.000
Sig. (1-tailed)	Consomation		.000	.342	.000	.000
	Investissement	.000		.330	.000	.000
	PIB	.342	.330		.307	.349
	Population	.000	.000	.307		.000
	Prix	.000	.000	.349	.000	
N	Consomation	8	8	8	8	8
	Investissement	8	8	8	8	8
	PIB	8	8	8	8	8
	Population	8	8	8	8	8
	Prix	8	8	8	8	8

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Change Statistics					Durbin-Watson
			R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,996[a]	.992	.992	89.901	4	3	.002	2.442

a. Predictors: (Constant), Prix, PIB, Population, Investissement

b. Dependent Variable: Consomation

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		ardize d			95,0% Confidence Interval for B		Correlations		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Bound	Bound	order	Partial	Part
1	(Constant)	-95.419	94.371		-1.011	.386	-395.751	204.913			
	Investissement	-.001	.001	-.243	-.589	.597	-.004	.003	.951	-.322	-.031
	PIB	-.001	.001	-.057	-1.038	.375	-.003	.001	.172	-.514	-.055
	Population	.006	.001	1.482	5.482	.012	.002	.009	.990	.954	.288
	Prix	-.056	.092	-.248	-.610	.585	-.349	.237	.951	-.332	-.032

a. Dependent Variable: Consomation

Coefficient Correlations[a]

Model			Prix	PIB	Population	Investissement
1	Correlations	Prix	1.000	.204	-.310	-.784
		PIB	.204	1.000	-.205	-.092
		Population	-.310	-.205	1.000	-.334
		Investissement	-.784	-.092	-.334	1.000
	Covariances	Prix	.008	1.133E-05	-3.034E-05	-7.370E-05
		PIB	1.133E-05	3.651E-07	-1.315E-07	-5.702E-08
		Population	-3.034E-05	-1.315E-07	1.128E-06	-3.618E-07
		Investissement	-7.370E-05	-5.702E-08	-3.618E-07	1.042E-06

a. Dependent Variable: Consomation

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		95,0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics
		B	Std. Error	Beta	Sig.	Lower Bound	Upper Bound	Tolerance
(Constant)	-102.313	8.745		-11.699	-124.794	-79.833		
PIB	.001	.001	-.040	-.665	-.002	.001	.172	1.047
Population	.004	.000	.999	16.523	.003	.005	.990	1.047

a. Dependent Variable: Consomation

تحليل محددات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية الراهنة

– دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015) –

أ.مرابط محمد

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-

ملخص: أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر مطلبا تسعى إليه الدول النامية عموما والجزائر خصوصا في سياق سعيها على تحقيق تنميتها، وعليه، حاولنا في هذه الدراسة تحديد أهم محددات جذب وتوطين قرار الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1995- 2015)، وذلك من خلال اختبار تأثير متغيرات: التضخم، سعر الصرف، النمو والإنفتاح الإقتصادي على الإستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق بناء نموذج قياسي لوغاريتمي. وقد تبين من خلاله أن جميع متغيرات النموذج ذات دلالة إحصائية وتوافق منطق النظرية الإقتصادية على هذا النوع من الإستثمار، غير أن متغير سعر الصرف يعد الأكثر تأثيرا عليه.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الإقتصادي، الإنفتاح الإقتصادي، الإستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الإستثماري

Abstract: Foreign direct investment has become a requirement sought by developing countries, especially Algeria in its efforts to achieve development.This study tried to present the role of macroeconomic variables in attracting the foreign direct investment to Algeria during the period (1995-2015). This has been done through testing the effect of number of variables: inflation, exchange rate, growth and economic openness on foreign direct investment by building a logarithmic measuring model. The model showed that all variables are statistically significant and agree the logic of economic theory on this type of investment. Still, exchange remains the most effective variables.

Keywords:Exchange rate, Economic growth, Economic openness, foreign direct investment, Investment climate.

مقدمة: يعتبر الإستثمار بشكل عام من أهم الركائز الأساسية للإقتصاد، إذ يمثل العنصر الأساسي لخلق المزيد من السلع والخدمات ومناصب الشغل وزيادة الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى أنه يشكل جانبا مهما من الطلب الكلي. كما يعتبر من المتغيرات الحساسة والنشيطة وغير المستقرة، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلبات في النشاط الإقتصادي ككل وفي مستويات الإستخدام الرشيد والأمثل للموارد المتاحة. ويلعب الإستثمار دورا هاما في نماذج النمو الإقتصادي، حيث يمثل مكونا جوهريا في الطلب الكلي، وبالتالي فإن للتقلبات في مستوى الإستثمار أثر على النشاط الإقتصادي وعلى النمو الإقتصادي في الأجل الطويل. كما أن استمرار تحقيق نمو اقتصادي على امتداد فترات طويلة يحتاج إلى تنفيذ استثمارات قد تكون وطنية و/أو أجنبية. وبتحديد محددات الإستثمار يستطيع صانعي السياسات التحكم فيها بالإتجاه المرغوب لتحفيز النمو الإقتصادي والتنمية. لقد برزت التدفقات الرأسمالية أثناء العقدين الماضيين كأحد الظواهر الإقتصادية الجديدة في الأداء الإقتصادي للدول. ويمثل الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص أحد أهم أشكال التدفقات الرأسمالية التي احتلت مكانا كبيرا في التفسيرات النظرية، وهذا نتيجة للدور الهام الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل وكذا تحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية للدول.

كما ارتبط تطور ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الإستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسين، الأول يتمثل في التطورات والظروف التي شهدها نظام العلاقات الإقتصادية الدولية والتي كان لها الإنعكاس البارز على تطور الإستثمار الأجنبي المباشر وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدتها الجزائر على المستوى الإقتصادي والتغير الذي عرفه النهج الإقتصادي والإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والإنفتاح

على الأسواق العالمية والذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنموية جديدة. وعليه، كان لابد من معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على قرار جذب وتوطين الإستثمار الأجنبي المباشر ويعتبر تحليلها عملا مهما يبرز لنا حساسية الإستثمار الأجنبي لمختلف هذه المتغيرات حتى يمكننا من معرفة مدى استجابة الإستثمار الأجنبي للظروف السائدة حاليا والمتوقعة مستقبلا لأخذ الإحتياطات اللازمة من أجل جذبه.

إشكالية الدراسة: مما لاشك فيه أن الركود الإقتصادي الذي تشهده العديد من دول العالم وما ترتب عليه من إنخفاض في معدلات النمو وزيادة في معدلات البطالة قد أدى إلى زيادة التنافس على الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية بين مختلف الدول، خاصة الدول النامية منها. وعليه، يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهي أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر التي جعلت الشركات الأجنبية تفاضل بين البلدان؟.

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي أهم محددات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر؟.
- ماهو واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.
- إلى أي مدي يمكن بناء نموذج قياسي يبرز محددات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: إعتمدنا في معالجة التساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة على الفرضيات التالية:

- الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يرقى إلى المستوى المطلوب؛
- إرتفاع معدل التضخم له تأثير سلبي على قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- إرتفاع سعر الصرف له تأثير إيجابي على قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- إرتفاع معدل النمو والإنفتاح الإقتصادي لهما تأثير إيجابي على قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية وأهداف الدراسة: تكتسب أهمية هذا الموضوع في إدراك حقيقة أن بعض مؤشرات الإقتصادية الكلية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة المحرك والعامل الأساسي الذي يعمل على توطين قرار الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات الأجنبية. وتقوم هذه الأخيرة باستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وزيادة على ذلك، فهو يتميز بقدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة للدول المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة، وهذا ما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحسن الأداء الإقتصادي.

حدود الدراسة: تخص هذه الدراسة واقع دولة مغاربية (الجزائر) بالتركيز على الإستثمار الأجنبي المباشر وبعض مؤشرات الإقتصاد الكلي والتي نحصرها في: معدل التضخم، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ومعدل النمو والانفتاح الاقتصادي. ولقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى واحد وعشرين سنة (1995-2015) نظرا لارتفاع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة التسعينيات، وبداية دخول القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مشاريع الإستثمار وصدور قوانين الإستثمار الفعلية في الجزائر.

منهج وأدوات الدراسة: من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ونظرا لطبيعة الموضوع ظهر لنا جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي حيث قمنا بعرض مختلف المحددات المفسرة لقرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر، كما استخدمنا المنهج التاريخي والذي سمح بدراسة المتغيرات وتطوراتها في الماضي بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يمكن من تحليل الأوضاع والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة.

هيكل الدراسة: انطلاقا من طبيعة الدراسة، إرتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

1- محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر؛

2- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

3- دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015).

أولا: الإطار النظري للدراسة

4- **محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر:** تختلف محددات الاستثمار الأجنبي حسب العينة التي تناولتها الدراسات التطبيقية، وعلى العموم تتفق معظم هذه الدراسات على المحددات التالية:

1-1- حجم السوق: يعتبر حجم السوق من العوامل الهامة والمحددة في قرار توطين الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية، فكبر الحجم الحالي أو المتوقع يؤدي إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال مقارنة بالأسواق الصغيرة الحجم، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق بشكل عـام: استعـمال الناتج المحلي الإجـمالي، نصيب الفرد من الدخل، حجم السكان...إلخ[1]. لقد وصلت الدراسات العملية إلى أن زيادة حجم السوق يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الإقتصاد القومي وجذب المزيد من الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات[2]. ومن بين الدراسات التي تناولت أثر حجم السوق على تدفق الاستثمار المباشر للشركات الأجنبية، دراسات Morisset (2000), Bend-Nabende (2002), Fedderke&Romm (2006) التـي أقيمـت على إفـريقيا[3]، ودراسات Kravis&Lipsey (1980), Chakrabarti (2001) التي توصلت كلها إلى أن كبر حجم السوق يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة في تدفق الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية [4].

2-1- توفر البنية الأساسية: يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة من أهم المحددات الرئيسية التي تجذب الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة، فجودة البنية التحتية للبلد المضيف تقلل من تكاليف التوزيع والنقل ومن تكاليف الإنتاج[5]. فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، كما أن وجود وسائل إتصال ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركة المتعددة الجنسية والمركـز الرئيسي فـي الـدولة الأم، فضلا عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز. ومن بين الدراسات الحديثة لأثر البنية التحتية على تدفق الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، دراسة **Demekas & all (2007)** التي تتضمن مؤشرا لإصلاح البنية التحتية من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (**EBRD**)، حيث يعكس هذا المؤشر حالة تنظيم البنية التحتية، ووصلوا إلى أنه في الإقتصادات الأقل نموا هناك علاقة إيجابية بين البنية التحتية وتدفق الإستثمارات الأجنبية في حين كان هناك تأثير ضئيل في الإقتصادات المتقدمة[6]. دراسة **Wheeler&Mody (1992)** وشملت 42 بلد خلال الفترة (1982-1988)، وتوصلت إلى الأثـر المهم والإيـجابي لتـوفر البنية المناسبة في جذب الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية [7].

3-1- السياسات على مستوى الإقتصاد الكلي: إن وجود سياسات إقتصادية كلية مرحبة بالإستثمار وتتمتع بالإستقرار والثبات من العناصر الأساسية التي تشجع على قيام الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، لأنها تعطي إشارة سليمة لكل

---

[1] Naraganamurthly Vijayakumar, **Determinants of FDI in BRICs coutries: a panel analysis**, journal of business science and applied managment, vol5, 2010, p: 5.

[2] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:36.

[3] Sandrina Berthaut.M, **The determinants of foreign direct investment: what is the evidence for Africa?**, UNISUL, vol2, N1, june 2009, p:91.

[4] Z. Soumia & B. Abderrazzak, **The determinants of foreign direct investment and their impact on growth: panel data analysis for AMU countries**, international journal of innovation and applied studies, vol2, N3, March2013, p: 303.

[5] Wong Hock tsen, **The determinants of foreign direct investment in the manufacturing industry of Malaysia**, journal of economic cooperation 26, 2005, p: 98.

[6] Miroslav.M & Iliya.T**, Do central and eastern European coutries possess FDI advantages to more developed western coutries?**, Draft, Chicago, August, 2012, p:6.

[7] Elizabeth Asiedu, **On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different?**, world development, vol30, N1, 2002, p:110.

من المستثمر المحلي والأجنبي. ويتم الوصول إلى هذه السياسات من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي. فتشجيع عمليات الخوصصة متممة لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول المضيفة مما يشجع على الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية ، إذ تعتبر بلدان أوروبا الوسطى أكثر البلدان تنفيذا لبرامج الخوصصة، حيث وصلت دراسة **Lansbury&all (1996)** إلى تمركز معظم الإستثمارات الأجنبية في القطاع الخاص[1]. كما تعتبر الشفافية (وجود معلومات واضحة) من المحددات التي تحفز على قيام الاستثمارات الأجنبية، حيث وصلت دراسة **Ancharaz (2000)** إلى العلاقة الموجبة بين الشفافية وتدفق الإستثمارات الأجنبية[2].

جدول رقم (1): البلدان العشرة التي حققت أكبر تحسن في ثلاث أو أكثر من مجالات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015/2014.

الترتيب	الإصلاحات التي تجعل ممارسة الأعمال أكثر سهولة									
	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
كوستا ريكا		✓	✓		✓		✓			
أوغندا	✓		✓		✓					
كينيا	✓		✓	✓	✓					
قبرص			✓		✓		✓		✓	✓
موريتانيا	✓				✓			✓		
أوزباكستان	✓			✓	✓					
كازاخستان	✓	✓		✓	✓	✓			✓	✓
جمايكا	✓	✓					✓			✓
السنيغال	✓		✓	✓					✓	
البنين	✓	✓						✓		

Source : **Doing Business 2016, Understanding regulations for small and medium-size enterprise**, 11th edition, a world bank group corporate flagship, p:37.

يظهر الجدول رقم (1) الصادر عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، أفضل عشر بلدان متصدرة للإصلاحات، والتي يجرى ترتيبها على أساس عدد وأثر الإصلاحات التي جرى إعتمادها. حيث يختار التقرير البلدان التي قامت بإصلاحات في ثلاث أو أكثر من الموضوعات التي يتناولها . وثانيا، يقوم بترتيبها على أساس ارتفاع ترتيبها على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالعام الماضي. وكلما ارتفع مقدار التحسن في ترتيب بلد ما كلما ازداد ترتيبه كبلد إصلاحي، وكما هو واضح من الجدول تصدر كوستاريكا للإصلاحات في الفترة (2014-2015)، مع العلم أنه خلال الفترة (2013-2014) احتلت المرتبة الثالثة مما يدل على سعيها على تحسين المناخ الإستثماري.

1-4- الإستقرار السياسي: يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وينال رضا واستحسان عدد كبير من مواطني ذلك البلد يعتبر متطلبا أساسيا لجذب الإستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يأتي للإستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم وإمكانية استقرار ذلك النظام، فلا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات في بلد تسوده الإنقلابات وتتغير فيه الحكومة بصورة سريعة. فدراسة **Shnieder & Frey (1985)** التي أقيمت على 54 بلد من البلدان النامية توصلت إلى العلاقة السالبة بين عدم الإستقرار السياسي والإستثمار المباشر للشركات الأجنبية[3]. بالإضافة إلى دراسة **Edwards**

---

[1] Dawn.H & Nigel.P, **The determinants and impact of foreign direct investment in the transition economies: a panel data analysis**, national institute of economic social research, London, 1998, p: 4.
[2] Yong.T & Tuck.C, **The dterminants of in ward foreign direct investmen: the case of Malaysia**, business and economics, discusion paper 22/09, 2009, p: 3.
[3] Harinder.S & Kwan.J, **Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries**, policy research working, paper1531, the world bank, November1995, p:5.

(1998) التي استعمل فيها مؤشرين: مؤشر عدم الإستقرار السياسي (يقيس إحتمال تغير الحكومة) ووصل إلى أثره الكبير على الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية، ومؤشر العنف السياسي(الإغتيالات السياسية، أعمال الشغب العنيفة، الإضرابات) ووصل إلى أثره الضئيل على قيام الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية[1].

1-5- توفر الموارد، كفاءة وتكلفة العمالة: تلعب الموارد الطبيعية دورا هاما في جذب الإستثمارات الأجنبية، فوفرة الموارد الطبيعية في البلد المضيف يقلل من تكاليف الإنتاج، فقد توصل **Lim (1983)** في دراسته لعينة مكونة من 27 دولة أن وفرة الموارد الطبيعية تعد محددا إيجابيا وقويا للإستثمار المباشر للشركات الأجنبية[2]. كما تعد كفاءة اليد العاملة وتكلفتها عامل محفز للإستثمار المباشر للشركات الأجنبية، لذلك تسعى الشركات المتعددة الجنسية على إنشاء مصنعها في البلدان ذات أجور عمالة منخفضة، ومن بين الدراسات التي تناولت أثر تكلفة العمالة على جذب الإستثمارات دراسة **Ana Mar (1997)** التي وصلت إلى أن انخفاض تكاليف العمالة يعد عاملا محفزا على قيام الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية [3].

1-6- الإطار القانوني والتشريعي: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الإستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على إتجاهات الإستثمارات الأجنبية، ولكي يكون هذا الإطار جاذب للإستثمار يجب توفر مايلي:

- وجـود قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح والإستقرارية والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

1-7- نظام الحوافز: ويتمثل في مجموعة من الإجراءات والترتيبات ذات قيم إقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب لإغراء الشركات على الإستثمار أو توجيه الإستثمارات إلى قطاعات محددة[4]، وتتمثل هذه الحوافز في:

- **الحوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها: الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى...إلخ. فزيادة معدلات الضريبة تطرد الإستثمارات الأجنبية، فدراسة كل من **Laree & Guisinger (1995)**، **Wei(2000)** تؤكد على العلاقة السالبة بين الضرائب والإستثمار المباشر للشركات الأجنبية [5].
- **الحوافز التمويلية:** تتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، ومشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الإستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة...إلخ.
- **الحوافز الأخرى:** تشمل ضمان المعاملة في مجال الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل: تنفيذ وإدارة المشروعات، توفير المواد الخام، المساعدة في التدريب...إلخ.

ثانيا: الجانب التطبيقي

---

[1] Erdal.D & Mahmut.M, **Determinants of foreign direct investment flows to developing countries, a cross-sectional analysis**, prague economic paper, N4, 2008, p:360.

[2] حسن بن رفدان الهجهوج، **إتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر الإستثمار والتمويل، شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر2004، ص:64.

[3] Priyanka Sahni, **Trends and determinants of foreign direct investment in India: an empirical investigation**, IJMT, vol 2, August 2012, p: 145.

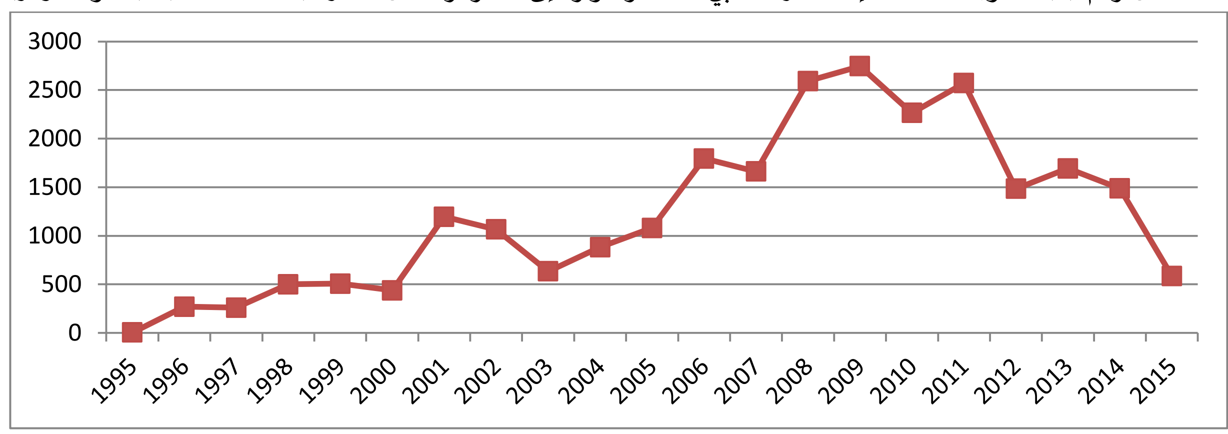
[4] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009، ص:316.

[5] Elizabeth Asiedu, op.cit, p: 110.

2- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

2-1- تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر: يمكن توضيح تطور تدفقات الإستثمار المباشر الوارد للشركات الأجنبية إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015) من خلال الشكل البياني رقم (1).

شكل رقم (1): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015) (مليون دولار)



Source: - UNCTAD, **world investment report 2016, 2013, 2004, 2000**

من خلال الشكل البياني رقم (1) نلاحظ أن تغيراته تكاد تتطابق مع نظيرتها الخاصة بالتدفقات العالمية للإستثمار، حيث اتسمت فترة التسعينات بالتقلب وبقي ضعيفا رغم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي في تلك الفترة، حيث قدر حجم التدفق لسنة 1995 بحوالي 5 ملايين دولار، لتعرف بعد ذلك تقلبات حتى سنة 2000 مسجلة مستوى قدره 438 مليون دولار. بلغ مستوى الإستثمار الوارد سنة 2001 ذروته بمبلغ يقدر بـ 1196 مليون دولار، وهذا راجع إلى الإجراءات التحفيزية التي قدمتها الدولة لفائدة المستثمرين والضمانات المقدمة وفق قانون الإستثمار 01-03، بالإضافة إلى التحسن النسبي في المناخ الإقتصادي. لينخفض سنتي 2002 و2003 مسجلا تدفق يقدر بـ 1065 مليون دولار و634 مليون دولار على التوالي، وذلك يعزى إلى الركود الإقتصادي الذي أصاب العالم في تلك الفترة. ليشهد سنة 2004 ارتفاعا بنسبة 39.11% واستمر في الإرتفاع حتى سنة 2006 مسجلا تدفق يقدر بـ 1795 مليون دولار بسبب تحسن الأوضاع الإقتصادية في البلاد ومحاربة الإرهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية المتمثلة في المصالحة الوطنية بالإضافة إلى تعديل القوانين الخاصة بالإستثمار الأجنبي. وفي سنة 2007 تراجع بـ 7.24%، ويرتفع مرة أخرى سنة 2008 إلى ما قيمته 2593 مليون دولار وذلك لأن الجزائر بسبب محدودية انذماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر بتداعيات الأزمة. ليعرف سنة 2010 تراجعا نتيجة انخفاض الإستثمار الوارد عالميا، بعد ذلك شهد تقلبات سنتي 2011 و2012 نتيجة الأزمة الإقتصادية وكذا الفشل في تحسين جاذبية الإستثمار ورداءة مناخ الأعمال ليستمر حتى سنة 2015 مسجلة تدفق بـ 587 مليون دولار.

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) فقد توزعت مشاريع الإستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية أو عن طريق شراكة حسب الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): مشاريع الإستثمار المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال (2002-2015)

المشاريع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دينار)	النسبة (%)
الإستثمار المحلي	59563	99	9100521	79
الإستثمار الأجنبي	676	1	2471691	21
المجموع	47593	100	6933611	100

Source : www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015

نلاحظ أن قيمة الإستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى الوكالة قد بلغت 676 مشروع أي ما يمثل نسبة 1% من مجموع المشاريع وبمبلغ يقدر بـ 2471691 مليون دينار، وهي قليلة مقارنة مع حجم مشاريع الإستثمار المحلي والمقدرة بمبلغ 9100521 مليون دينار.

2-2- التوزيع القطاعي للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:أ - قطاع المحروقات: يحتل هذا القطاع مكانة هامة بالنسبة للإقتصاد الجزائري، حيث يمثل أكثر من 98% من إجمالي الصادرات و36% من الناتج المحلي الإجمالي الخام و76% من الموارد الجبائية[1]، كما يتطلب هذا القطاع رؤوس أموال ضخمة في عمليات الإستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، ولهذا فتحت الجزائر هذا المصدر المهم للشراكة الأجنبية[2]. ولتفعيل تصدير البترول قامت سوناطراك بإبرام عقود شراكة منها:

1 - الشراكة بين سوناطراك والشركتين الإسبانيتين (REPSOL YPF/GAZ NATURAL) الذي تم توقيعه في 1 ديسمبر 2004؛

2 - مشروع (**MED GAZ**) عبارة عن شراكة بين سوناطراك بحصة 36%، **CEPSA** بحصة 20%، **IBERDROLA** بحصة 20%، **ENDESSA** و**GDF** بحصة 20% لكليهما؛

3 - مشروع (**GALSI**) يمثل شراكة بين سوناطراك بحصة 36%، **EDISON** بحصة 18%، **ENEL POWER** بحصة 13.5%، **E.O.S ENERGIA** بحصة 9%، **PROGMISA** بحصة 5%، **SFIRS** بحصة تقدر بـ 5%؛

4 - الشراكة بين سوناطراك والشركة الأمريكية **ANDARRKO** في سنة 1999 في مجال التنقيب[3]؛

5 - الشراكة بين سوناطراك والشركة الكندية **TALISMAN**؛

6 - الشراكة بين سوناطراك والشركة الإرلندية **TULLOWEIL**، بالإضافة إلى الشراكة مع الشركة اليابانية **TEIKOKU OIL**؛

7 - الشراكة مع الشركة الأمريكية **ARCO** التي أصبحت مملوكة الآن من قبل شركة **BP**.

وعليه أصبحت الجزائر مؤخرا من أكبر الدول إستقطابا للإستثمار المباشر للشركات الأجنبية في مجال المحروقات، حيث يسيطر الإستثمار فيه على هيكل الإستثمار الأجنبي. وترجع جاذبية قطاع المحروقات إلى التعديلات الهامة التي طرأت على قوانين الإستثمار في مجال المحروقات والمحفزة له، نذكر منها:

- إمكانية دخول الإستثمار الأجنبي في الحقول التي تم إستغلالها، مقابل تسديد حق الدخول؛
- تبسيط إجراءات إعتماد الشركات الأجنبية للإستكشاف؛
- اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة الإختلاف

ب - القطاعات الأخرى: يمكن توضيح أهم القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات من خلال بيانات الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): التوزيع القطاعي لإستثمارات الأجنبية المصرح بها خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2002-2015)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دينار)	النسبة (%)
الزراعة	10	1.48	3117	0.13
البناء والأشغال العمومية	121	17.90	98996	4.01
الصناعة	386	57.10	1681400	68.03
الصحة	6	0.89	13573	0.55
النقل	21	3.11	13172	0.53
السياحة	11	1.63	420657	17.02
الخدمات	120	17.75	151335	6.12

[1] Guerid Omar, **L'investissement direct étranger en Algerie : Impacts, opportunités et entraves**, recherches économiques et managérial, N°3 Juin 2008, p:39.

[2] مبارك بوعشة ونسرين برجي، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 31، 2012، ص:72.

[3] بودرامة مصطفى، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009، ص:191.

الإتصالات	1	0.15	89441	3.62
المجموع	676	100	247691	100

- **Source** : www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2012

من خلال الجدول رقم (3) يتبين أن قطاع الصناعة استحوذ على معظم الإستثمارات الأجنبية، حيث مثل ما نسبته 57.10% من إجمالي المشاريع والمقدرة بـ 386 مشروع وبقيمة 1681400 مليون دولار، يليه قطاعات البناء والأشغال العمومية، الخدمات والنقل، بنسب 17.90%، 17.75%، 3.11% على التوالي. في حين بقيت القطاعات الأخرى مهمشة بالرغم من أهميتها فالإقتصاد الوطني، فلم يسجل قطاعي الزراعة والصحة إلا 1.48% و 0.89% من إجمالي المشاريع، بينما قطاعي السياحة والإتصال فقد قدرت حصتهم من إجمالي المشاريع بـ 1.63% و0.15% على التوالي.

2-3-التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر: يمكن توضيح أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر من خلال الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): التوزيع الجغرافي لإستثمارات الشركات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار)
أوروبا	377	898192
الإتحاد الأوروبي	274	563346
آسيا	68	119506
أمريكا	16	65636
الدول العربية	200	1267592
إفريقيا	1	27799
أستراليا	1	2974
مشاريع متعددة الجنسية	13	89992
المجموع	676	2471691

Source : http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2012

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) تعدد مصادر المشروعات الإستثمارية، وتأتي الدول العربية في المرتبة الأولى بمبلغ 1267592 مليون دينار، إذ تعتبر مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت من أهم المستثمرين العرب في الجزائر. في حيت تحتل الإستثمارات المتدفقة من أوروبا المرتبة الثانية بمبلغ يقدر بـ 898192 مليون دينار، وهذا يعود إلى إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي أدى إلى زيادة الإستثمارات الأوروبية، تليها الإستثمارات المتدفقة من آسيا بـ 68 مشروع ما يعادل 119506 مليون دينار، وتعتبر الصين واليابان من أهم المستثمرين. وتأتي أمريكا في المرتبة الرابعة بـ 16 مشاريع، بينما الإستثمارات المتدفقة من إفريقيا، أستراليا وكذا المشاريع متعددة الجنسية فاحتلت المراتب الأخيرة بالمبالغ 27799، 2974، 89992 مليون دينار على التوالي.

2-4- تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: سنعتمد في تقييمنا لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على بعض المؤشرات نوجزها في الجدول رقم (5).

جدول (5): مكانة الجزائر ضمن مؤشرات المناخ الإستثماري في الجزائر حسب التقارير الدولية لسنتي 2014-2015

السنة	المؤشر	مؤشر التنافسية	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الحرية الإقتصادية	مؤشر الشفافية	مؤشر العولمة (KOF)	مؤشر بيئة أداء الأعمال
2014	المرتبة	79	93	153	100	117	153
2015		87	83	154	88	117	154
2014	القيمة	4.08	0.717	50.8	36	49.33	50.32
2015		3.97	0.736	50.1	36	49.36	50.69

Source: - Klaus Shwab, The global competitiveness report 2016/2015, 2015/2014.
- UNDP, Human development report 2015, 2014.
- www.Heritage.org/index/explore
- Transparency international, Corruption perception index 2015, 2014.
- Kof, Index of globalization 2015, 2014

- Doing Business 2015,2014, Des réglementations intelligentes pour les petites et moyennes entreprises, 10e Edition, La Banque Mondiale, p3.

- ✓ حلت الجزائر في المرتبة 87 بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي وبقيمة 3.97 لعام 2015، مع العلم أنها احتلت المرتبة 79 وبقيمة 4.08 سنة 2014، ويعود ذلك إلى التحسن في العوامل المكونة للمؤشر إذ سجلت مجموعة (**Efficiency enhancers**)[*] قيمة 3.44 سنة 2015 مقارنة بـ 3.34 سنة 2014، بينما سجلت مجموعة (**Innivation and sophistication factors**)[**] قيمة 3.02 سنة 2015 مقارنة بـ 2.91 سنة 2014، في حين سجلت مجموعة (**Basic requirements**)[***] قيمة 4.37 سنة 2015 مقارنة بـ 4.64 سنة 2014.
- ✓ سجل مؤشر التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 قيمة 0.713 مقابل 0.625 سنة 2000 و0.562 سنة 1990 واحتلت بذلك المرتبة 93 عالميا وصنفت في المجموعة الثانية التي تخص التنمية المرتفعة، ويرجع هذا الإرتفاع في المؤشر إلى التحسن في المستوى المعيشي، طول العمر ومتوسط سنوات الدراسة، مع العلم أن المرتبة الأولى عادت إلى النرويج (0.955) والمرتبة الأخيرة عادت إلى النيجر (0.304).
- ✓ سجل مؤشر التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 قيمة 0.736 مقابل 0.717 سنة 2014 احتلت بذلك المرتبة 83 عالميا وصنفت في المجموعة الثانية التي تخص التنمية المرتفعة، ويرجع هذا الإرتفاع في المؤشر إلى التحسن في المستوى المعيشي، طول العمر ومتوسط سنوات الدراسة، مع العلم أن المرتبة الأولى عادت إلى النرويج (0.944) والمرتبة الأخيرة عادت إلى النيجر (0.348).
- ✓ أظهر تقرير الحرية الإقتصادية السنوي لسنة 2015 احتلال الجزائر للمرتبة 154 بقيمة 50.1 مقارنة بسنة 2014 باحتلالها المرتبة 153 بقيمة 50.8، ويرجع هذا التراجع حسب التقرير إلى أن ربع الإنتاج الوطني من المواد البترولية يهرب عبر الحدود، والعبء الضريبي يمثل 10% من الناتج المحلي الخام، وإنفاق الحكومة 40% من الناتج المحلي الخام، وإنشاء مؤسسة يتطلب 10 إجراءات إلى جانب اشتراط وجود رأسمال أدنى، ومعدل التعريفة الجمركية يبلغ 12.1%، كما أن البورصة تبقى متخلفة بحيث لا يمثل رأسمال مؤسساتها 1% من الناتج المحلي الخام.
- ✓ صنف تقرير منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المرتبة 88 من بين 177 دولة شملها التقرير لسنة 2015 وبقيمة 36 نقطة من مقياس 100 للفساد في العالم، في حين احتلت المرتبة 100 سنة 2014 وبقيمة 36 نقطة وبذلك انتقلت من المرتبة 100 إلى المرتبة 88 عالميا. وأوردت المنظمة أن الجزائر بحاجة ماسة إلى الشفافية في تعاملات القطاع العمومي، وبات واضحا تأثير فضائح الفساد التي طفت إلى السطح وعلى رأسها قضية **"سوناطراك 2"**.
- ✓ حسب تقرير العولمة لسنة 2015 تعتبر الجزائر بعيدة عن مصاف البلدان الأكثر إندماجا في العولمة بكل جوانبها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، فقد احتلت المرتبة 117 عالميا من بين 207 بلد وبقيمة 49.36 وهي نفس المرتبة لسنة 2014، ويعود هذا الثبات إلى التحسن الطفيف التي شهدته مؤشرات العولمة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية بتسجيلها 40.49، 35.21، 82.04 نقطة سنة 2015 مقارنة بـ 39.72، 34.95، 83.66 نقطة سنة 2014.
- ✓ إحتلت الجزائر حسب تقرير بيئة أداء الأعمال لسنة 2015 المرتبة 154 مقارنة بتقرير سنة 2014 التي احتلت فيه المرتبة 153عالميا، ويعود هذا التراجع إلى التغير الذي شهدته مؤشرات بيئة أداء الأعمال كما هو موضح في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): ترتيب إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق تقرير سنة 2014 و2015

التقرير	الإصلاحات التي تجعل ممارسة الأعمال أكثر سهولة									
	بدء النشاط	استخراج تراخيص	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر	إنفاذ العقود	تسوية حالات

[*] تتمثل في: التعليم والتدريب، كفاءة السوق، كفاءة اليد العاملة، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق.

[**] نجاعة الأعمال، الإبتكار.

[***] وضع المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الإقتصاد الكلي، الصحة.

	التجاري	البناء						الحدود		الإعسار
2014	155	137	161	172	152	79	165	128	125	60
2015	156	138	165	172	129	82	170	129	126	62

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، **نشرة ضمان الاستثمار، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، أكتوبر-ديسمبر 2015، ص:9-19

3- دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما أدى بالعديد من الإقتصاديين والمختصين في القياس بتفسير الظواهر القائمة. وعليه، سنحاول في هذا المحور بناء نموذج إقتصادي قياسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة تأثير المتغيرات الإقتصادية الكلية عليه وذلك خلال الفترة (1995-2015).

3-1-التحديد والتعريف بنموذج الدراسة: صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل علها النموذج أو التي يجب استبعادها منه.

أ- المتغير التابع: يرمز له بالرمز (FDI)، ويمثل صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر(مليون دولار بالأسعار الجارية من تقارير البنك الدولي).

ب- المتغيرات المفسرة أو المستقلة: وتتمثل في:

- **حجم الناتج المحلي الإجمالي:** ويرمز له بالرمز (GDP) ويعبر عن النمو الإقتصادي في الجزائر (مليون دولار بالأسعار الجارية من تقارير البنك الدولي).

- **سعر الصرف الحقيقي:** ويرمز له بالرمز (EXCH) وهو المعدل المتوسط لأسعار الصرف بالدولار الأمريكي والذي يعبر على التوازن الخارجي للدولة، وهذا لتعامل الإقتصاد الوطني بالعملة الأمريكية بسبب العائدات البترولية (تقارير بنك الجزائر).

- **معدل التضخم:** ويرمز له بالرمز (INFL) ويعبر عن التوازن الداخلي (مقدر بالنسبة المئوية من تقارير الديوان الوطني للإحصائيات).

- **الإنفتاح الإقتصادي:** ويرمز له بالرمز (OP) ويقاس بنسبة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات+الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي (مقدر بالنسبة المئوية، من إعداد الطالب بناءا على تقارير بنك الجزائر والبنك الدولي).

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي: $FDI = f(GDP,\ EXCH,\ INFL, OP)$

3-2- الصيغة الرياضية للنموذج: سيتم استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بتدفق الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية، ولقد استخدمنا الصيغة الرياضية اللوغارتمية بناءا على الدراسات السابقة، والتي تأخد الشكل التالي:

$$LnFDI_i = Ln\alpha_0 + \alpha_1 LnGDP_i + \alpha_2 LnEXCH_i + \alpha_3 LnINFL_i + \alpha_4 LnOP_i + LnU_i$$

$Ln\alpha_0$: يمثل الحد الثابت؛

$\alpha_4, \alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$: معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير تدفقات الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة؛

LnU_i: متغير عشوائي يشمل: أخطاء القياس، العوامل الأخرى التي لم يتضمنها النموذج، عوامل عشوائية قد تحدث أو لا تحدث.

تشترط نماذج الإنحدار المتعدد أن يبنى النموذج على أساس فرضيات معينة تدعى بشروط MARKOV GAUSSE، ونذكرها في ما يأتي:

- المتغير التابع هو دالة خطية في المتغيرات المستقلة؛
- يخضع الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي أي: $U_i \sim N(, \delta^2)$
- $E(U_i) = 0$
- $Var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2$
- $Cov(U_i, X_{ij}) = 0$
- $E(U_i, X_i) = 0$
- $E(X_i, X_t) = 0$

3-3- تقدير النموذج القياسي: تم تقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، ويتم ذلك بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews9)، كما أن الإختبارات ستكون عند مستوى معنوية 5%.

4-3- تقدير النموذج وعرض النتائج

✓ **الإحصاء الوصفي:** في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج وعينة الدراسة.

الجدول رقم (7): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية (Descriptive Statistic)

variables	Mean	Median	Std.Dev	Max	Min	Kurtosis	Skewness
LnFDI	7.634	5.987	3.52	13.83	-6.7	7.510	-2.237
LnGDP	2.367	1.333	1.615	9.08	0.34	15.523	7.697
LnEXCH	11.232	12.943	1.414	16.68	7.79	4.306	-1.359
LnINFL	11.202	14.672	2.356	20.36	18.0	5.439	0.885
LnOP	7.566	8.786	2.698	10.18	0.00	9.47	-3.713

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

✓ **الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:** يسمح إختبار فحص مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الإرتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن ان تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، وبعد الإعتماد على برنامج **Eviews9** تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (8): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج **(Correlations)**

	LnFDI	LnGDP	LnEXCH	LnINFL	LnOP
LnFDI	**1.000**	-	-	-	-
LnGDP	0.884	**1.000**	-	-	-
LnEXCH	0.621	0.431	**1.000**	-	-
LnINFL	-0.759	-0.212	-0.562	**1.000**	-
LnOP	0.737	0.526	0.322	-0.482	**1.000**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

يتبين من خلال الجدول رقم (8) النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغيرين المستقلين **(LnGDP)** و**(LnOP)** والمتغير التابع **(LnFDI)**، وقد قدرت القدرة التفسيرية لهذا المتغير بـ 88.4% و 73.7% على التوالي، كما نلاحظ وجود علاقة متوسطة لمتغير **(LnEXCH)** والمتغير التابع **(LnFDI)** وهي طردية، حيث قدرت القدرة التفسيرية للمتغير بـ 62.1%.

– وجود علاقة ارتباط سالبة قوية بين متغير التضخم (**LnINFL**) والمتغير التابع (**LnFDI**)، وقدرت القدرة التفسيرية لمتغير المسافة بحوالي 75.9%.

✓ **استقرارية السلسلة الزمنية (Unit Root Test):**

لابد من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية وذلك من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر شيوعا واستخداما (**Augmented Dickey-Fuller ADF**) (**Phillips & Perron PP**)، وتوصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): نتائج إختبارات جذر الوحدة (**Unit Root Test**)

1st Difference I(1)	Level I(0)	Test	Variables
-	11.614 (0.000)*	ADF	LnFDI
-	21.223 (0.000)*	PP	
-	27.453 (0.000)*	ADF	LnGDP
-	17.176 (0.0001)*	PP	
-	8.889 (0.000)*	ADF	LnEXCH
-	7.372 (0.000)*	PP	
67.246 (0.000)*	32.645 (0.853)	ADF	LnINFL
62.113(0.000)*	50.927 (0.372)	PP	
-	76.571 (0.0021)*	ADF	LnOP
-	82.435 (0.000)*	PP	

– **القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة**

***متغيرات لها مستوى دلالة عند 1%**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

نلاحظ من الجدول السابق غياب جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة والمتمثلة في: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، مما يدل على استقرار هذه المتغيرات عند المستوى (**level**)، أما المتغيرات المتفاضلة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 1% فقد أثبتت النتائج وجود متغير واحد هو التضخم.

الإحتمال	الإحصائية المرجحة Weighted	الإحصائية	داخل الفرديات (com.AR)
0.1459	0.662	-1.214	إحصائية V
0.000	-2.586	-2.217	إحصائية RHO
0.0001	-4.642	-8.343	إحصائية PP
0.003	-4.971	-8.899	إحصائية ADF
الإحتمال	**الإحصائية**		**بين الفرديات (Indiv.Ar)**
0.0365	-3.465		إحصائية RHO
0.000	-2.198		إحصائية PP
0.000	-5.156		إحصائية ADF

✓ **دراسة علاقات التكامل المتزامن (Cointegration Test):**

بعد اختبارات الإستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، والذي يقودنا إلى القيام باختبارات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار **Pedroni** والنتائج كما يلي:

الجدول رقم (10): اختبار علاقات التكامل المتزامن لـ **Pedroni**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى غياب علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة المتفاضلة من نفس الدرجة، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية V، RHO، PP، ADF والتي تبين رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية وبالتالي عدم وجود علاقات تكامل متزامن داخل فرديات السلة (com.AR). كما تبين أيضا إحصائية المجموعة RHO، PP، ADF عدم وجود علاقات متزامن بين فرديات السلة (Indiv.Ar) المتفاضلة من الدرجة الأولى وبالتالي قبول الفرضية العدمية لإحدى الإحصائيات السبعة لـ **Pedroni**.

3-5- تحليل الإنحدار المتعدد لنموذج الإستثمار الأجنبي المباشر الجزائر:

بعد إدخال البيانات في برنامج (Eviews9) ظهرت لنا نتائج تقدير النموذج الخطي اللوغاريتمي، والجدول رقم (11) يوضح نتائج تحليل الإنحدار المتعدد.

الجدول (11):خصائص النموذج المفسر للإستثمار المباشر للشركات الأجنبية في الجزائر

المتغيرات/ الخصائص	إحصائية المعلمة المقدرة
Constante	46.233 (0.001)*
LnGDP	2.632 (0.000)*
LnEXCH	5.478 (0.001)*
LnINFL	-2.782 (0.001)*
LnOP	1.978 (0.000)*
R-Squard	0.972
DW	1.424 (0.000)*
ANOVA-Fisher	15.676 (0.000)*
Test White (obs*R-Squard)	6.94 (0.000)*

- **القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة**

***متغيرات لها مستوى دلالة عند 1%**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

- **الدراسة الإقتصادية للنموذج:**

- تبين المعلمة الثابتة (α_0) للنموذج أن صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يساوي (46.233) في ظل إنعدام المتغيرات المستقلة الأخرى المحددة للإستثمار.
- معلمة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (α_1) موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (**LnFDI**) والمتغير المفسر (**LnGDP**) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الإقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% فإن حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر سيرتفع بـ 2.632%.
- معلمة لوغاريتم سعر الصرف (α_2) موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (**LnFDI**) والمتغير المفسر (**LnEXCH**)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الإقتصادية، حيث أن تغير سعر الصرف بـ 1% يؤدي إلى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بـ 5.478%.
- معلمة لوغاريتم معدل التضخم (α_3) سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (**LnFDI**) والمتغير المفسر (**LnINFL**) وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الإقتصادية، حيث أن إنخفاض معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى زيادة في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بـ 2.782%.
- معلمة لوغاريتم الإنفتاح الإقتصادي (α_4) موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (**LnFDI**) والمتغير المفسر (**LnOP**)، وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الإقتصادية، حيث إذا زاد الإنفتاح الإقتصادي بـ1% سيرتفع الإستثمار الاجنبي المباشر بـ 1.978%.

– **الدراسة الإحصائية:** تستخدم إحصائية ستودنت (t) لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار فرضيات المعلمات النقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم $$H_0: \quad \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0$$

الفرضية البديلة $$H_1: \quad \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq 0$$

عند مستوى معنوية 1% نقارن الإحصائية (t)، فإذا كانت أكبر من 2.160 (القيمة الجدولية) بالقيمة المطلقة نقبل الفرضية البديلة، وبالتالي المعلمة لها معنوية إحصائية. وعليه نلاحظ من الجدول أن جميع معلمات النموذج لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

– تظهر معنوية وجودة النموذج بوضوح من خلال معامل التحديد (R^2)، الذي من خلاله نلاحظ أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 97.2% من التغيرات التي تحدث في تدفق الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية، مما يدل على الإرتباط القوي بين تدفق الإستثمار الأجنبي والمتغيرات المفسرة، أما النسبة 2.8% الباقية تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة حد الخطأ.

– نلاحظ أن قيمة داربين واتسون تساوي 1.424، وبالنظر إلى جدول داربين واتسون عند معنوية 5% نجد أن: **dl=0.82** و**du=1.87** ، وبالتالي تكشف الإحصائية عن عدم القدرة على تحديد وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للأخطاء العشوائية لأنها محصورة في المجال [**du-4،du**].

– من إختبار وايت (**White**) نلاحظ ان قيمة الإحصائية المحسوبة (6.94) أقل من الإحصائية المجدولة (7.88) وبالتالي نقبل فرضية العدم، وبالتالي ثبات التباين.

الخاتمة:

شكلت ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا لكثير من الأبحاث والدراسات التي عنت بتأصيل الظاهرة، وتحديد مختلف جذورها وأبعادها. وتعتبر هذه الظاهرة من أهم ظواهر رؤوس الأموال التي شهدت تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، والتي ساهمت في موجة العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل. فأصبح الإستثمار اللأجنبي أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما وفي الدول النامية بشكل خاص. فقد تساقطت الحواجز الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم الشركات المتعددة الجنسية، وفي المقابل لم تترك الحالة الإقتصادية والمالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح إقتصاداتها للإستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر للتمويل وتنمية الإقتصاد المحلي. والسبب في ذلك يرجع إلى تصاعد أزمة المديونية الخارجية مع مطلع الثمانينات، وما صاحبها من تعثر في السداد، واهتزاز الثقة الدولية، وارتفاع تكلفة الإقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة وفترة السداد، ومدة القرض والضمانات اللازمة.

وباعتبار الجزائر من الدول النامية التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية واكتساب حصة في السوق الدولية، فقد عملت على الإنفتاح الخارجي وتوفير المناخ الملائم لتوطين الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إدخال العديد من التعديلات على قوانين وتشريعات الإستثمار، بالإضافة إلى توقيع العديد من الإتفاقيات الثنائية وتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، والقيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية بهدف تحسين المتغيرات الإقتصادية الكلية. وعليه، وصلنا من خلال هذه الدراسة على النتائج التالية:

– يعتبر التضخم، وسعر الصرف، والنمو الإقتصادي، والإنفتاح الإقتصادي من أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية للدور والآثار التي تخلفها على الإقتصاد الوطني عموما والإستثمار المباشر الأجنبي خصوصا؛

– تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الإستثماري، وما مدى تأثيرها على مسار وقرار إستثمارات الشركات الأجنبية؛

– أثبتت البيانات الإحصائية الصادرة، أن حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة. وعليه، فالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرق للمستوى المطلوب؛

– قطاع الصناعة يتميز بنوع من الزيادة المستمرة في جذب إستثمارات أجنبية مباشرة، وهذا يعود إلى قطاع المحروقات الذي يجذب حصة الأسد من الإستثمارات الصناعية للأجانب في الجزائر؛

– جميع ملعمات النموذج القياسي لها دلالة إخصائية وتوافق منطق النظرية الإقتصاديية، حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الإنفتاح الإقتصادي بـ 1% يؤدي إلى نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بـ: 2.632%، 5.478%، 1.978% على التوالي، وإنخفاضه بنسبة 2.702% عند ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.%

– يبين النموذج القياسي أن 97.2% من التغير الحاصل في الإستثمار الأجنبي المباشر، تفسره التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ،سعر الصرف، التضخم، الإنفتاح الإقتصادي في حين أن 2.8% الباقية تعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج؛

التوصيات والإقتراحات: بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن عرض الإقتراحات التالية:

– تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالإستثمار الأجنبي، وتطوير الرؤية والشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالإستثمار، وسد الثغرات التشريعية والتنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالإستثمار؛

– إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات في النشاطات والبرامج الهادفة إلى جذب الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، لأن هذا القطاع صار يجذب أكثر من 65% من التدفقات العالمية للإستثمارات الأجنبية؛

– تطوير القطاع المالي والمصرفي من خلال إعادة هيكلته على أسس إقتصادية، تُخرج البنوك الجزائرية من الأعمال البنكية التقليدية، لأن تطوير هذا القطاع يساهم في رفع معدلات الإدخار، وبالتالي عند تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على رفع قيمة الإستثمار المحلي، وبالتالي زيادة الإنتاجية، وبالتالي رفع معدلات النمو الإقتصادي؛

– تشجيع الإستثمار في القطاعات الحيوية الأخرى والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؛

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية

1- أميرة حسب الله محمد، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية – دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2005. ص36.

2- طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009، ص316.

3- حسن بن رفدان الهجهوج، **إتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي**، مؤتمر الإستثمار والتمويل، شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر2004، ص:64.

4- مبارك بوعشة ونسرين برجي، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 31، 2012، ص:72.

5- بودرامة مصطفى، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 09، 2009، ص:191.

ب- المراجع باللغة الأجنبية

6- Naraganamurthly Vijayakumar, **Determinants of FDI in BRICs coutries: a panel analysis**, journal of business science and applied managment, vol5, 2010, p: 5.

7- Sandrina Berthaut.M, **The determinants of foreign direct investment: what is the evidence for Africa?**, UNISUL, vol2, N1, june 2009, p: 91.

8- Z. Soumia & B. Abderrazzak, **The determinants of foreign direct investment and their impact on growth: panel data analysis for AMU countries**, international journal of innovation and applied studies, vol2, N3, March2013, p: 303.
9- Wong Hock tsen, **The determinants of foreign direct investment in the manufacturing industry of Malaysia**, journal of economic cooperation 26, 2005, p: 98.
10- Miroslav.M & Iliya.T**, Do central and eastern European coutries possess FDI advantages to more developed western coutries?**, Draft, Chicago, August, 2012, p:6.
11- Elizabeth Asiedu, **On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different?**, world development, vol30, N1, 2002, p:110.
12- Dawn.H & Nigel.P, **The determinants and impact of foreign direct investment in the transition economies: a panel data analysis**, national institute of economic social research, London, 1998, p: 4.
13- Yong.T & Tuck.C, **The dterminants of inward foreign direct investment: the case of Malaysia**, business and economics, discusion paper 22/09, 2009, p: 3.
14- Harinder.S & Kwan.J, **Some new evidence on determinants of foreign direct investment in developing countries**, policy research working, paper1531, the world bank, November1995, p:5.
15- Erdal.D & Mahmut.M, **Determinants of foreign direct investment flows to developing countries, a cross-sectional analysis**, prague economic paper, N4, 2008, p:360.
16- Priyanka Sahni, **Trends and determinants of foreign direct investment in India: an empirical investigation**, IJMT, vol 2, August 2012, p: 145.
17- Guerid Omar, **L’investissement direct étranger en Algerie : Impacts, opportunités et entraves**, recherches économiques et managérial, N°3 Juin 2008, p:39.
18- **Doing Business 2016, Understanding regulations for small and medium-size enterprise**, 11th edition, a World Bank group corporate flagship, p: 37.

تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف اللاتأكد والمخاطرة: أسلوب تحليل الحساسية دراسة مشروع إنتاج زيت الزيتون ولاية سوق أهراس

أ. لومايزية عفاف - د.خياري زهية

جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس -جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أحد المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – ولاية سوق أهراس- بالجزائر وهو مشروع إنتاج زيت الزيتون، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الحساسية لتضمين عنصر المخاطرة. وخلصت الدراسة إلى ان المشروع حساس جدا للتغيرات التي تحدث في متغيراته الرئيسية: معدل الخصم، التكلفة الاستثمارية، تدفقاته النقدية وكذا التأخر في التنفيذ، إذ تشير النتائج إلى أنه لو زاد معدل الخصم بأكثر من 30%، فان المشروع سوف يحقق صافي قيمة حالية سالبة، كذلك الحال إذا زادت التكاليف بنسبة أكثر من 10%، كما يعتبر المشروع كذلك غير مجدي إذا انخفضت التدفقات النقدية الصافية بأكثر من 10%، وهذا ما تدعمه قيمة مؤشر الحساسية التي كانت أكبر من الواحد الصحيح في كل الحالات، ما يدل على ارتفاع المخاطرة المرتبطة بتلك المدخلات. أما عن التأخر في التنفيذ، فلو تعطل تنفيذ المشروع لمدة سنة واحدة فقط، سوف لن يكون مجدي وسيأخذ صافي قيمة حالية سالبة.

الكلمات المفتاحية: المشروع الاستثماري، المخاطرة، اللاتأكد، تحليل الحساسية.

Abstract: This study aims to evaluate a project producing olive oil, which is one of the projects funded by the National Agency for support of youth employment - the state of Souk Ahras- Algeria, using sensitivity analysis method in order to include the risk element.

The study concluded that the project is very sensitive to changes in the discount rate, investment cost, expected net cash flows and delay in implementation (key factors), The results indicate that an increase of 30% in the discount rate will lead to a negative net present value and only an increase of 10% in investment cost or a decrease of 10% in the expected cash flows and a delay of only one year will also make the project not feasible. These results were confirmed by calculating sensitivity index indicating the high risk associated with these factors.

Key words: investment project, risk, uncertainty, sensitivity analysis.

المقدمة: تعتبر المشاريع الاستثمارية الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني، كون تأثيرها لا يتوقف على مستوى المستثمر فحسب، بل يتعداه ليشمل أجزاء معتبرة على المستوى الكلي بالنظر للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال زيادة مستوى التوظيف، توزيع الدخل، القضاء على الفقر...، على اعتبار أن برامج التنمية التي تعدها معظم الدول ما هي إلا جملة من المشاريع الاستثمارية التي تسعى إلى تحقيقها وفقا لما تم التخطيط له، وفي هذا المجال فقد إستحدثت الجزائر آلية لدعم وتحفيز الاستثمار، تمثلت في إنشاء ما يعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهي عبارة عن هيئة عمومية مكلفة بتشجيع، دعم ومرافقة الشباب الحامل لأفكار مشاريع، والذي يعتبر مشروع إنتاج زيت الزيتون محل الدراسة من بين المشاريع الممولة من قبلها.

الإشكالية: إن الأهمية البالغة التي تكتسها المشاريع توجب على القائمين عليها دراستها وتقييمها بالاعتماد على أسس علمية وبكل موضوعية ودقة لاتخاذ القرار السليم الذي يخدم جميع الأطراف ويؤدي إلى تحقيق الهدف الذي أنشأ من أجلها، وفي هذا الإطار ظهرت العديد من الطرق والأساليب التي يتم من خلالها دراسة هذه المشاريع والحكم عليها، منها ما يكون في ظل ظروف التأكد ومنها ما يكون في ظل ظروف اللاتأكد والمخاطرة، غير أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعتمد في تقييم المشاريع الممولة من طرفها على معيار وحيد وهو القيمة الحالية الصافية، وهذا ما يتنافى مع الواقع الاستثماري العملي الذي يتميز بالتقلبات السريعة والمفاجئة والأحداث غير المتوقعة التي يصعب التنبؤ بها أحيانا، لذا توجب التوجه لاستخدام أساليب أكثر دقة وملائمة تأخذ بعين الاعتبار ظروف المخاطرة و اللاتأكد المحيطة بالمشاريع الاستثمارية،

على غرار أسلوب تحليل الحساسية، الذي يعتبر من أهم الأساليب المستعملة في هذا المجال نظرا لما يتمتع به من بساطة وسهولة في الاستخدام. في ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى مساهمة أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المخاطر المرتبطة بمشروع إنتاج زيت الزيتون ولاية سوق أهراس؟

الفرضيات: للإجابة عن الإشكال المطروح تم صيغة الفرضيات التالية:

1. المشروع حساس للتغيرات التي تطرأ على معدل الخصم؛
2. المشروع حساس للتغيرات التي تطرأ على التكاليف الاستثمارية؛
3. المشروع حساس للتغيرات التي تطرأ على التدفقات النقدية؛
4. المشروع حساس للتأخر في التنفيذ.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الأساليب المستخدمة في تقييمها والحكم عليها، وبالأخص أسلوب تحليل الحساسية الذي نال الحصة الأوفر.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- عرض مختلف معايير تقييم المشاريع الاستثمارية، وبالأخص أسلوب تحليل الحساسية؛
- التعرف على الكيفية التي يتم بها تقييم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- تطبيق أسلوب تحليل الحساسية على أحد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – مشروع إنتاج زيت الزيتون.

المنهج المستخدم: تم إستخدام المنهج الوصفي الملائم لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل مختلف طرق وأساليب تقييم المشاريع مع التركيز على أسلوب تحليل الحساسية.

الدراسات السابقة:- دراسة العاني أحمد حسين بتال، الراوي محمد مزعل (2009) بعنوان: " استخدام أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة واللاتأكد – دراسة حالة مشروع القناني الزجاجية في محافظة الأنبار"، خلصت الدراسة إلى ان تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة واللاتأكد من الممكن أن ينفذ عن طريق مختلف الأساليب والتقنيات، ومن بين أهم هذه الأساليب أسلوب تحليل الحساسية، حيث تم تطبيقه على مشروع القناني الزجاجية، وأظهرت نتائج الدراسة أن هذا المشروع حساس للعوامل (التدفق النقدي، الكلفة الاستثمارية، العمر الإنتاجي)، بحيث لو زادت التكلفة الاستثمارية بنسبة أكثر من 41% فسيحقق المشروع قيمة حالية سالبة، أيضا إذا انخفض التدفق النقدي بمقدار أكبر من 31% فسوف يحقق المشروع قيمة حالية سالبة؛

- دراسة بن مسعود نصر الدين (2010)، تحت عنوان: " دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت ببني صاف S.C.I BS "، حيث كانت المؤسسة أمام أربعة بدائل استثمارية لاختيار أفضلها وانسبها، وقد تبين أن البديل الثالث هو البديل الأفضل باستخدام أساليب التقييم في ظل ظروف التأكد، ولمزيد من الحيطة والحذر في اتخاذ القرار بشأن إقامة هذا المشروع، قد اتجهت الدراسة إلى إعادة تقييم هذه النتائج في ظل ظروف المخاطرة، وكانت النتائج تشير إلى استمرارية ربحية البديل الثالث؛

- دراسة (Mirla Iloiu, Diana Csiminga : 2009) تحت عنوان " project risk evaluation methods – sensitivity analysis"، خلصت هذه الدراسة إلى ان هناك عدة جوانب من تحليل جدوى المشاريع تتطلب الوقوف على المخاطر المرتبطة بها وتقييمها، ويعد أسلوب تحليل الحساسية من أهم هذه المعايير، حيث تم التطرق إلى الهدف من اللجوء إلى هذا الأسلوب، فضلا عن مختلف خطوات إجراءه بالاعتماد على مثال تطبيقي باستخدام طريقة مؤشر الحساسية في ظل ثلاث حالات: حالة زيادة التكاليف الاستثمارية، انخفاض المنافع و ارتفاع التكاليف التشغيلية بنفس النسبة (10%)، وأظهرت نتائج المثال أن زيادة التكاليف الاستثمارية قد تؤدي إلى انخفاض القيمة الحالية الصافية بـ30%، في حين انخفاض المنافع

ينتج عنه انخفاض القيمة الحالية الصافية بما يعادل 93% وهو ما يعكس الحساسية الشديدة للقيمة الحالية الصافية لأدنى تغير في المنافع، أما بالنسبة لزيادة التكاليف التشغيلية بنسبة 10 % فإنها تخفض من صافي القيمة الحالية بما يعادل 53 % وهي أيضا نسبة مرتفعة تعكس حساسية شديدة لهذا المتغير الرئيسي؛

- دراسة (Petar Jovanovié: 1999) بعنوان "application of sensitivity analysis in investment project evaluation under uncertainty and risk"، خلصت هذه الدراسة إلى أن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف اللاتأكد والمخاطرة تتم بالاعتماد على جملة من المعايير على غرار: أسلوب تحليل التعادل، أسلوب تحليل الحساسية، نظرية الألعاب، نظرية صنع القرار، مع التركيز بصفة خاصة على أسلوب تحليل الحساسية.

محاور الدراسة: قسمت الدراسة إلى العناصر التالية:

ثانيا: المشاريع الاستثمارية وأساليب تقييمها؛

ثالثا: أسلوب تحليل الحساسية؛

رابعا: تطبيق أسلوب تحليل الحساسية على مشروع إنتاج زيت الزيتون – ولاية سوق أهراس-.

ثانيا: المشاريع الاستثمارية وأساليب تقييمها

1. المشروع الاستثماري: تعريفه وأهميته

1.1 تعريف المشروع الاستثماري : تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالمشروع الإستثماري:

فقد عرف بأنه: " إقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر لتستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا."[1]

كما عرف بأنه: " عبارة عن إستثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية أو المساعدة لزيادة الإنتاج في المجتمع، وتلك الزيادة في الطاقة الإنتاجية إما أن تكون بشكل سلعة أو منتوج عادي مثل مشروعات الإنتاج الزراعي، أو مشروعات صناعية لإنتاج السلع المختلفة، أو أن تكون في شكل تقديم خدمات مثل مشروعات إنشاء المستشفيات أو الطرق أو الموانئ..." [2]

في ضوء التعريفين السابقين يمكن القول أن المشروع الإستثماري عبارة عن مجموعة من العمليات والأنشطة والموارد المخصصة لخلق أو توسيع طاقة إنتاجية تكون في شكل منتوجات عادية أو منتوجات صناعية أو خدمات، بغرض تحقيق هدف معين.

2.1. أهمية المشاريع الاستثمارية: تبرز أهمية المشاريع الإستثمارية في أنها: [3]

- تؤدي مهمة تلبية إحتياجات المجتمع وأفراده الإستهلاكية، من خلال ما تنتجه من سلع وخدمات؛
- تسهم في توفير فرص العمل والتشغيل، ذلك أنها تستوعب الجزء المهم والأساسي من العاملين في آداء أعمالها ونشاطاتها؛
- تؤدي لزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لزيادة وتحسين مستوى العرض المتاح بالسوق المحلية، وما يترتب على ذلك من تدعيم الجهود التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- تقوم بإستخدام الموارد المتاحة في الإقتصاد، ما يؤدي إلى زيادة في قيمتها الإقتصادية نتيجة زيادة الطلب عليها لإستخدامها في أعمالها ونشاطاتها؛
- تسهم في تحقيق النمو والتطور الإقتصادي ككل، من خلال قيامها بتوسيع أعمالها ونشاطاتها الإقتصادية في إطار سعيها لتحقيق أهدافها، وفي مقدمتها تحقيقها لأكبر ربح ممكن.

---

[1]- السربتي السيد محمد أحمد، الوجيز في دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية و الاجتماعية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة – مصر، 2008، ص ص: 19-20.

[2]- اليجي حسين وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة- ، 2009، ص 7.

[3]- خلف فليح حسن، أساسيات دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات، عالم الكتب الحديث، أربد – الأردن، 2012، ص ص: 15-17.

2. أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية: إن الحكم على جدوى المشاريع الاستثمارية يتطلب الوقوف على جملة من المعايير منها ما يكون في ظل ظروف التأكد ومنها ما يكون في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة.

1.2. أساليب التقييم في ظل ظروف التأكد: أهمها:

أ. أسلوب فترة الاسترداد (payback period): هي تلك الفترة اللازمة لتغطية النفقات الاستثمارية بواسطة التدفقات النقدية الداخلة للمشروع، ففي حالة التدفقات النقدية السنوية المتساوية فإن فترة الاسترداد تساوي:[1]

$$\frac{\text{اجمالي استثمارات االمشروع}}{\text{صافي الايراد النقدي السنوي}}$$

أما إذا كان الإيراد السنوي الصافي غير متساوي، فتحسب فترة الاسترداد كالآتي: [2] عدد السنوات التي لم تغطي إيراداتها كل الاستثمارات + $\left(\frac{\text{الاستثمارت المتبقية التي لم تغطى}}{\text{الايراد النقدي الصافي للسنة التالية للسنوات السابقة}}\right)\times 12$ (عدد شهور السنة)

ففي حالة المفاضلة بين مشروعين أو أكثر نختار المشروع الاستثماري ذو فترة الاسترداد الأقصر، أما في حالة المشروع الواحد فيختار المستثمر الفترة الزمنية التي يقبل بها.

ب. أسلوب القيمة الحالية الصافية (Net Present Value): تعرف القيم الحالية الصافية للمشروع بالفرق الناتج بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وبين التكلفة الأساسية للاستثمار، [3] وتحسب بالعلاقة التالية:

$$NPV = -I_0 + \sum_{t=1}^{n}\left(\frac{CF_t}{(1+i)^t}\right)$$

حيث: I_0: تكلفة الاستثمار؛ CF: التدفقات النقدية؛ i: معامل الخصم وهو معدل المردودية الأدنى المطلوب تحقيقه من الاستثمار، والذي يمثل عادة تكلفة رأس المال؛ n: العمر الافتراضي للمشروع.

في حالة المفاضلة بين مشروعين أو أكثر نختار المشروع ذو القيمة الحالية الصافية الأكبر، وفي حالة وجود مشروع واحد يقبل إذا كانت القيمة الحالية الصافية موجبة.

ج. أسلوب الربحية (Profitability Index): يعرف على انه نسبة مجموع التدفقات النقدية المحينة إلى تكلفة الاستثمار[4]، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$PI = \frac{\sum_{t=1}^{n}\left(\frac{CF_t}{(1+i)^t}\right)}{I0}$$

إذا تعددت الخيارات الاستثمارية نختار المشروع الاستثماري ذو مؤشر الربحية الأكبر، وفي حالة المشروع الواحد يقبل المشروع إذا كان مؤشر الربحية أكبر من الواحد.

د. أسلوب معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return) : هو المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع تكلفة الاستثمار[5]، يحسب كما يلي: $0 = -i_0 + \sum_{t=1}^{n}\left(\frac{CF_t}{(1+IRR)^t}\right)$

حيث IRR يمثل معدل العائد الداخلي. ويكون المشروع مقبول إذا تجاوز معدل عائده معدل تكلفة الاستثمار.

2.2. أساليب التقييم في ظل ظروف اللاتأكد والمخاطرة: تعرف المخاطر بأنها: " حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث إنحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة." [6] كما تعرف بأنها:" إحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه، وكلما كان التغير في العائد أكبر كان الخطر أعلى" [7]

---

[1]- Jacky Koihl, les choix d'investissement, Dunod, Paris, 2003, p 38.

[2]- علام سعد طه، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة- مصر، 2003، ص 97.

[3]- بلوط حسن ابراهيم، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2002، ص 329.

[4]- بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006، ص 321.

[5]- الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان- الأردن، 2004، ص 623.

[6]- حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر (مخاطر الإئتمان والإستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 16

[7]- آل شبيب دريد كامل، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009، ص 40.

ويعرف عدم التأكد بأنه: " حالات الطبيعة التي تحدث في المستقبل والتي تؤثر على اتخاذ القرارات وفيها يتعذر التنبؤ بوضع توزيعات احتمالية موضوعية لتلك الحالات المتوقعة، ولكن الاعتماد على الحكم الشخصي لمتخذ القرار في بناء توزيعات احتمالية شخصية، ويتوقف حكمه على مدى ميوله وتوقعاته للمستقبل إذا كان تفاؤليا أو تشاؤميا" [1]

عادة ما يستخدم هذان المصطلحان لنفس الشيء، ذلك لان كليهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، وهو ما يعد استخدام غير دقيق، فالمخاطرة تصف موقفا يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعده في وضع احتمالات متعددة (توزيع احتمالي)، بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، أما عدم التأكد فانه يصف موقفا لا يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية. [2]

وعموما تتمثل المخاطر التي يمكن ان تواجه المشاريع الاستثمارية في:[3]

- التغيرات في ظروف الطلب على السلعة أو الخدمة التي ينتجها المشروع؛
- التغيرات في الأسعار سواء تلك الخاصة بالمدخلات أو المخرجات؛
- التغيرات في الطاقة الإنتاجية سواء في التوسع أو الضمور وانعكاسات ذلك على حجم الإنتاج وتكاليفه؛
- التطورات التقنية ممثلة في التقدم المستمر في حقول الإنتاج وإفرازات ذلك التقدم على طرائق الإنتاج، وبالتالي أثره على الإنتاج كما ونوعا وكذلك التكاليف.الأمر الذي يدعو إلى الاستعانة بالأساليب التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف اللاتأكد والمخاطرة المحيطة بالمشاريع الاستثمارية ولعل أهمها:

أ. التوزيع الاحتمالي Probability Distribution : عندما تسود حالة اليقين التام، فإن القيمة المتحققة للتدفقات النقدية سوف لن تكون أكثر من قيمة متوقعة واحدة، أو بعبارة أخرى فإن قيمة معامل التعديل أو التأكد تمثل الواحد الصحيح، أن درجة المخاطرة ستكون صفرا، أما في حالة اللايقين فإن الصورة ستختلف وستكون القيمة المتحققة للتدفقات النقدية احتمالية، بمعنى سيكون هناك أكثر من قيمة متوقعة واحدة، ومن هنا جاءت طريقة التوزيع الاحتمالي والتي تقوم على افتراض احتمالية مختلفة للنقد المتدفق في المشروع والاستعانة بها في احتساب مؤشرات إحصائية تفيد في تحديد درجة المخاطرة، ومن المفيد هنا احتساب معامل التأكد لأنه هو الذي سيحدد المخاطر، وبالتالي يعيننا في احتساب القيمة الحالية الصافية للمشروع المعدلة بالمخاطر، حيث نعبر عن معدل التأكد بالعلاقة التالية: A = 1-COV ، والذي يعيننا في احتساب القيمة الحالية الصافية للمشروع المعدلة بالمخاطر ويتم ذلك من خلال ضرب معامل التأكد في كل سنة من سنوات عمر المشروع في القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية لنحصل على صافي التدفقات النقدية المعدلة بالمخاطر، ثم تخصمها بسعر خصم معين (غير المعدل بالمخاطر) لنحصل على القيمة الحالية الصافية المعدلة بالمخاطر حسب الصيغة الآتية:[4]

$$NPV_{ra} = \sum \frac{A(EV)}{(1+i)^n}$$

حيث: Cov: معامل الاختلاف؛ EV: القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية؛ i: معدل الخصم.

ب. أسلوب محاكاة مونت كارلو simulation monte carlo: يعتمد هذا الأسلوب على بناء توزيعات احتمالية لمدخلات ومخرجات المشروع الاستثماري والتي تكون أكثر من غيرها عرضة للمخاطر وعدم التأكد، فهو يجمع بين أسلوبي تحليل الحساسية والتوزيعات الاحتمالية.[5]

---

[1]- عثمان سعيد عبد العزيز، دراسات جدوى المشروع بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 1996، الإسكندرية- مصر،ص 263.

[2]- عيد عادل عبد الفضيل، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية – دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2011، ص 47.

[3]- كداوي طلال، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص ص: 213-214.

[4]- المرجع نفسه، ص ص: 225-228.

[5]- العاني أحمد حسين بتال، الراوي محمد مزعل، استخدام تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة واللاتأكد دراسة حالة مشروع القناني الزجاجية في محافظة الأنبار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 54، بغداد، 2009، ص 255.

ج. أسلوب شجرة القرارات Decisions Tree :تعرف شجرة القرارات بأنها تمثيل تخطيطي يشبه الشجرة بشكل أفقي يوضح الأفعال الممكن اتخاذها، حالات الطبيعة واحتمالاتها، المنافع المرتبطة بكل زوج من الأفعال وحالات الطبيعة، ويعتبر نموذج شجرة القرارات من أفضل الأدوات التحليلية لاتخاذ القرارات في ظل حالات عدم التأكد والمخاطرة، حيث توضح شجرة القرارات لمتخذ القرار كافة العوامل المتعلقة باتخاذ القرار، كما أنها توضح كافة البدائل والعائد المتوقع لكل بديل في ظل كل حدث من الأحداث المتوقع حدوثها.[1]

د. أسلوب تحليل الحساسية Sensitivity Analysis: يعتبر أسلوب تحليل الحساسية من أكثر أساليب التحليل الإحتمالي إستخداما في مجال تقييم نتائج الفرص الإستثمارية المتاحة في ظل ظروف اللاتأكد والمخاطرة، إذ يتم من خلاله معرفة مدى تأثر ربحية المشروع بتغير العناصر المكونة له، وهذا ما سيتم التفصيل فيه لاحقا.

ثالثا: أسلوب تحليل الحساسية: يعتبر أسلوب تحليل الحساسية من أكثر أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف اللاتأكد والمخاطرة استخداما، نظرا لما يتمتع به من بساطة وسهولة، فضلا عن كونه يمد المستثمر بكمية كبيرة من البيانات والمعلومات التي تساعده على إتخاذ قرار الإستثمار السليم.

1. تعريف أسلوب تحليل الحساسية: يقصد بتحليل الحساسية تحديد الكيفية التي يتأثر بها قرار الاستثمار نتيجة للتغيرات التي تحدث في قيم محدداته، فهو يقيس أثر التغير في مدخلات ومخرجات صافي العائد النقدي المتوقع على صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي.[2] وينصب تحليل الحساسية على قياس أثر التغير في المتغيرات الداخلة في عملية التقييم (التي تمثل مدخلات ومخرجات صافي التدفق النقدي طوال العمر الافتراضي للمشروع) على معايير التقييم (سواء كانت معدل العائد السنوي، فترة الاسترداد، صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي) [3]

فهو تلك العملية التي يتم من خلالها تحليل كيفية تأثير التغيرات التي تحدث في مختلف مدخلات التقييم (مداخيل، تكاليف) والناتجة بالأساس عن خطأ في التقدير أو أية أسباب أخرى على التقييم الإجمالي للمشروع.[4]

أين يتم هنا تطبيق مبدأ "ماذا لو" « what if »، فمثلا نقول ماذا لو زاد تقدير رأس المال الاستثماري بنسبة 15 % عن المتوقع.[5] وهناك العديد من العوامل التي تدعو على استخدام أسلوب تحليل الحساسية:[6]

- تحليل الحساسية يساعد للوصول إلى القرار الاستثماري الرشيد، حيث يمكن أن يكون تحليل الحساسية كأداة لاختبار حصانة القرار الاستثماري للعوامل المؤثرة عليه، كما يمكن تحديد العوامل الحرجة أو تحديد الحدود التي يمكن أن تتغير بها العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري؛
- يمكن أن يكون هذا التحليل أداة اتصال بين متخذي القرار وأصحاب رؤوس الأموال في مشروع معين أو منظمة، حيث أن هذا التحليل يقدم توصيات مرنة وواقعية، ويسمح لمتخذي القرار بأن يختاروا الافتراضات الملائمة والاستراتيجيات الممكنة؛
- يمكن أن يستخدم تحليل الحساسية كأداة لتطوير نماذج اتخاذ القرار الكمية، فهو يزيد من دقة وسرعة القرار الاستثماري الذي سوف يعتمد؛
- يساهم تحليل الحساسية في زيادة الاستيعاب الإجمالي لنماذج اتخاذ القرارات الكمية، حيث يقدم تفسير واضح لشكل العلاقة بين مدخلات ومخرجات المشروع الاستثماري.

---

[1] - عثمان سعيد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، 289.

[2] - -المرجع نفسه، ص 271.

[3] - كداوي طلال ، مرجع سبق ذكره ص 218.

[4] -Petar Jovanovié, application of sensitivity analysis in investment project evaluation under uncertainty and risk, international journal of project management, vol. 17, No. 4, p 218.

[5] - couper J, process engineering economics, Marcel Dekker, Inc, New York, USA, 2003, P 32.

[6] - علي حسين محمد، استخدام تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة واللاتاكد، مجلة التراث العلمي العربي، العدد 02، 2011، ص 54 .

أما الهدف من إجراء تحليل الحساسية يكمن في:[1]

- للمساعدة في تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على تكلفة وإيرادات المشروع؛
- للتحقيق في الآثار المترتبة على التغيرات السلبية المحتملة في هذه المتغيرات؛
- تقييم ما إذا كانت قرارات المشروعات من المرجح أن تتأثر بهذه التغييرات؛
- تحديد الإجراءات التي يمكن أن تخفف من التأثيرات السلبية المحتملة على المشروع.

2. مجالات وخطوات إجراء أسلوب تحليل الحساسية:

1.2. مجالات إستخدام أسلوب تحليل الحساسية: عموما لمعظم المشاريع حساسية للتغير في المجالات التالية: [2]

أ- حساسية الربحية لمعدل الخصم: يعتبر معدل الخصم من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على جدوى المشروع، ويتمثل معدل الخصم في معدل تكلفة الأموال، وإذا أخذنا صافي القيمة الحالية كمؤشر لقياس الربحية فإننا نجد أن إرتفاع معدل الخصم يؤثر سلبا على هذه المقياس والعكس بالعكس.

ب- حساسية الربحية للتغيرات في الإيرادات والتكاليف: من التغيرات الأساسية الأخرى التي تؤثر على ربحية المشروع التغيرات في كل من الإيرادت والتكاليف، لذا يجب على متخذ قرار الإستثمار معرفة مدى تحمل المشروع لزيادة التكاليف مقارنة بالإيرادات.

ج- حساسية الربحية للتأخير في التنفيذ: يؤثر التأخير في تنفيذ المشروع على مقاييس جدوى الشروع، ومن الممكن حساب درجة تحليل حساسية ربحية المشروع للتأخير في التنفيذ عن طريق إفتراض تأخر تولد المنافع فترة معينة ولتكن سنة، ثم حساب القيمة الحالية، ومقارنتها بصافي القيمة الحالية في حالة عدم حدوث تأخر.

2.2. خطوات إجراء أسلوب تحليل الحساسية: لإجراء تحليل الحساسية يجب إتباع الخطوات التالية: [3]

- تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على المعيار أو معايير المستخدمة في تقييم المشروع؛
- تحديد العلاقة الرياضية بين هذه المتغيرات؛
- تقدير القيم الأكثر تفاؤلا والأكثر تشاؤما لهذه المتغيرات؛
- حساب تأثير التغيرات التي تحدث في قيم المتغيرات التي تم الإشارة إليها في الخطوة الأولى على معايير التقييم المستخدمة.

ويلاحظ أن النتائج المتوقع الحصول عليها تكون على النحو التالي:

- إن التغير في العوامل له أثر ايجابي مقبول؛
- إن التغير في العوامل له أثر سلبي غير مقبول؛
- إن التغير في العوامل ليس له أثر.

3. طرق استخدام أسلوب تحليل الحساسية: توجد العديد من الطرق التي تستخدم لإجراء تحليل الحساسية نذكر منها:

1.3. مخطط العنكبوت: تعتبر من الطرق الحديثة نسبيا، وتستند هذه الطريقة على دراسة تأثير عامل واحد على احد مقاييس الاستحقاق الاقتصادي (صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي) مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وطريقة مخطط العنكبوت هي عبارة عن مخطط بياني يشبه إلى حد ما شبكة العنكبوت، ويوضح تأثير العوامل المؤثرة على المشروع على احد معايير تقييم المشروع، والهدف منه هو إعطاء صورة عن الأداء الاقتصادي للمشروع كدالة لعوامل معينة، وفي مخطط العنكبوت هناك طريقتان لقياس حالة اللاتأكد، في المحور الأفقي يقاس متغير اللاتأكد المتوقع (عادة

---

[1] - Mirla Iloiu, Diana Csiminga, project risk evaluation methods – sensitivity analysis, annals of the university of petrosani, economics, 9 (2), 2009, p 34.

[2] - عطية عبد القادر محمد عبد القادر، دراسات الجدوى التجارية والإقتصادية والإجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2005، ص ص: 501-509.

[3] - عبد الهادي محمد سعيد، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل- التحليل المالي والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص 210.

يقاس اللاتأكد المتوقع بنسبة مئوية)، وفي المحور العمودي يقاس تأثير متغير اللاتأكد على مقاييس الاستحقاق الاقتصادي،[1] وهاته الطريقة تعتبر امتداد لطريقة النسب المئوية التي تقيس نسبة معينة للتغير بالزيادة أو النقصان في قيم عناصر المدخلات على مخرجات النموذج، و التي يظهر دورها في التساؤل عن الأثر الذي يحدث إذا ما زادت التكاليف الرأسمالية 10% عن المقدر لها مثلا، أو الأثر الذي يحدث لو أن التدفقات الداخلة تقل 5% عما هو مخطط لها مثلا.

2.3. مؤشر الحساسية: يستخدم مؤشر الحساسية لمعرفة درجة تأثير العنصر المتغير على معيار التقييم، ويحسب بالعلاقة التالية:[2] مؤشر الحساسية = $\frac{\text{معدل التغير في معيار التقييم}}{\text{معدل التغير في العامل المؤثر}}$

وترتبط درجة المخاطرة بنتيجة المؤشر فإذا كانت أكثر من واحد دل ذلك على ارتفاع درجة المخاطرة والعكس صحيح.

3.3. معامل الحساسية: يعبر عنه بالعلاقة التالية:[3]

$$\text{معامل الحساسية } \Phi = \frac{(\Delta\text{م})}{\text{م}} \times \frac{\text{ل}}{(\Delta\text{ل})}$$

حيث: ل: المتغير المستقل؛ م: المتغير التابع.

ووفقا لهذه الطريقة نجد الحالات التالية:

- إذا كان $\Phi > 1$: ذلك يعني أن المتغير التابع حساس للتغيرات في المتغير المستقل؛
- إذا كان $\Phi = 1$: ذلك يعني أن حدوث أي تغير في المتغير المستقل بنسبة معينة يترتب عليه حدوث نفس التغير في المتغير التابع وبنفس النسبة؛
- إذا كان $0 < \Phi < 1$: ذلك يعني أن المتغير التابع غير حساس نسبيا للتغيرات في المتغير المستقل؛
- إذا كان $\Phi = 0$: ذلك يعني أن المتغير التابع غير حساس بالنسبة للمتغير المستقل.

4. تقييم أسلوب تحليل الحساسية: يتميز أسلوب تحليل الحساسية كغيره من أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية بجملة من المزايا، كما ينطوي بدوره على بعض النقائص نستعرضها في ما يلي:

1.4. مزايا أسلوب تحليل الحساسية: تتمثل في:[4]

- يتمتع بالبساطة والسهولة في الاستعمال؛
- يسمح بتوفير قدر من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية ومدى مساهمة كل منها في درجة المخاطرة؛
- يساعد على تصنيف المتغيرات المستقلة التي لها تأثير إيجابي مباشر من جهة، والتي لها تأثير سلبي من جهة أخرى وذلك على التدفقات النقدية الداخلة؛
- إرشاد المستثمر إلى أفضل المشاريع المتاحة بدرجة عالية من التأكد على اعتبار أن تحليل الحساسية يمثل أحد الوسائل الهامة لمعالجة عدم التأكد.

2.4. سلبيات أسلوب تحليل الحساسية: تتمثل في:[5]

---

[1]- العاني أحمد حسين بتال، الراوي محمد مزعل، مرجع يبق ذكره، ص 256.

[2]- حمندي عبد العظيم، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات البوت (B.O.T)، 2001، ص 204.

[3]- رزق أحمد عبد الرحيم، بسيوني محمد سعيد، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، 2011، ص ص: 270-271. www.olc.bu.edu.eg/olc/images/sec-8, consulté le 05-05-2016

[4]- فنيط سفيان، التقييم الإقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006، ص ص: 64-65.

[5]- عثمان سعيد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 288.

- يفترض تحليل الحساسية وجود خطأ واحد فقط في قيمة أحد المتغيرات عند قيمتها الأكثر حدوثا، وهو بذلك يفترض استقلالية المتغيرات الرئيسية على قرار الاستثمار، وهذا الافتراض قد يتناقض بشدة مع الواقع التطبيقي، فالتغير في أحد المتغيرات في فترة زمنية معينة قد يؤدي إلى حدوث تغيير في متغير آخر وفي نفس الوقت سواء في نفس الاتجاه أو في عكسه؛
- يتجاهل تحليل الحساسية وجود ارتباط تلقائي بين تقديرين أو أكثر لمتغير ما، والارتباط التلقائي بين المتغيرات يعني أن القيمة التي يتم تقديرها لمتغير ما في فترة معينة سوف تؤثر على قيمة هذا المتغير في فترات قادمة، فارتفاع أسعار المدخلات الإنتاجية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المبيعات بنسبة أكبر أو أقل سواء في نفس الفترة أو في فترات مقبلة؛
- يؤخذ على تحليل الحساسية أنه لا يتضمن أية معلومات لوضع قيم احتمالية للتغيرات المحتملة في قيم المتغيرات الرئيسية.

رابعا: تطبيق أسلوب تحليل الحساسية على مشروع إنتاج زيت الزيتون – ولاية سوق أهراس- يعتبر مشروع إنتاج زيت الزيتون من المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سوق أهراس (الجزائر)، و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وذلك بتمويل من الدولة ضمن برامج الاستثمارات العامة، وتمثل الوكالة إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة، إذ تقوم بتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وعليه فالوكالة تعد من أهم الآليات المستحدثة لدعم سوق الشغل في الجزائر من خلال قيامها بفتح مناصب شغل للشباب البطال وفتح آفاق جديدة لتحقيق طموحاتهم، مع ضمان استرداد ديونها خلال الآجال المحددة من خلال القوانين والطرق التي تتبعها في سياستها.

1. تقييم الوكالة لمشروع إنتاج زيت الزيتون: تعتمد الوكالة في تقييم المشاريع الممولة من طرفها على أسلوب القيمة الحالية الصافية كمعيار وحيد، ووفقا للدراسة التقنو-اقتصادية المنجزة من طرف الوكالة فان نتيجة عملية التقييم للمشروع المعني أعطت ما يلي :

I_0 = 9858587,11 وتمثل التكلفة الاستثمارية للمشروع   i= 7% تمثل معدل تكلفة رأس المال

t= 8 سنوات وهي عدد سنوات اهتلاك القرض البنكي

أما عن التدفقات النقدية الصافية فهي ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01:صافي التدفق النقدي السنوي للمشروع

السنوات	صافي الربح المحاسبي	الاهتلاك	صافي التدفق النقدي
1	270309.16	983267.42	1253576,58
2	478915.35	983267.42	1462182,77
3	650798.84	983267.42	1634066,26
4	795668.40	983267.42	1778935,83
5	993420.17	983267.42	1976687,6
6	1208699.13	983267.42	2191966,55
7	1443436.89	983267.42	2426704,31
8	1699740.36	983267.42	2683007,78
NPV = 1223848.54			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على بيانات الدراسة التقنو-اقتصادية للوكالة.

وفقا للوكالة فان المشروع يحقق قيمة حالية موجبة، بمعنى أن مجموع التدفقات النقدية المحينة ستغطي نفقات الاستثمار، وعليه فالمشروع مقبول الأمر الذي يشجعها على تمويله .

2. تقييم مشروع إنتاج زيت الزيتون باستخدام أسلوب تحليل الحساسية:

بالاعتماد على المعطيات الخاصة بالمشروع والتي اعتمدتها الوكالة في تقييمها سنقوم باختبار حساسية المشروع للتغير في كل من معدل الخصم والذي يساوي 7%، حساسية المشروع للتغير في التكلفة الاستثمارية والتي تقدر قيمتها بـ

I_0=9858587,11، وكذا حساسيته للتغير في التدفقات النقدية المنتظرة وحساسية المشروع للتأخر في التنفيذ على معيار التقييم وهو القيمة الحالية الصافية، وذلك باستخدام طريقة النسب المئوية، طريقة دليل الحساسية وطريقة مخطط العنكبوت.

1.2. تحليل حساسية المشروع باستخدام طريقة النسب المئوية:

أ. حساسية المشروع للتغير في معدل الخصم، التكاليف الاستثمارية والتدفقات النقدية:

الجدول رقم 02: حساسية التغير في معدل الخصم، التكلفة الاستثمارية والتدفقات النقدية

نسبة التغير	حساسية المشروع للتغير في معدل الخصم	حساسية المشروع للتغير في التكاليف الاستثمارية	حساسية المشروع للتغير في التدفقات النقدية
%100	-1542021.01	-8634738.57	12306284.18
%90	-1314503.26	-7648879.86	11198040.62
%80	-1077545.50	-6663021.15	10089797.05
%70	-830656.03	-5677162.44	8981553.49
%60	-573313.06	-4691303.73	7873309.92
%50	-304962.60	-3705445.02	6765066.36
%40	-25016.13	-2719586.31	5656822.79
%30	267151.74	-1733727.60	4548579.23
%20	572205.99	-747868.89	3440335.67
%10	890853.98	237989.82	2332092.10
وضعية الأساس	1223848.54	1223848.54	1223848.54
%10-	1571991.30	2209707.25	115604.97
%20-	1936136.27	3195565.96	-992638.59
%30-	2317193.72	4181424.67	-2100882.16
%40-	2716134.40	5167283.38	-3209125.72
%50-	3133994.08	6153142.09	-4317369.29
%60-	3571878.51	7139000.80	-5425612.85
%70-	4030968.76	8124859.51	-6533856.42
%80-	4512527.02	9110718.22	-7642099.98
%90-	5017902.97	10096576.93	-8750343.55
%100-	5548540.57	11082435.65	-9858587.11

المصدر: من إعداد الباحثتين.

ب. حساسية المشروع للتأخر في التنفيذ:

الجدول رقم 03: حساسية المشروع للتأخر في التنفيذ

عدد سنوات المشروع	التدفقات النقدية	حالة التأخر بسنة	حالة التأخر بسنتين
0	-9858587.11	-9858587.11	-9858587.11
1	1253576.58	0	0
2	1462182.77	1253576.58	0
3	1634066.26	1462182.77	1253576.58
4	1778935.83	1634066.26	1462182.77
5	1976687.6	1778935.83	1634066.26
6	2191966.5	1976687.6	1778935.83
7	2426704.31	2191966.5	1976687.6
8	2683007.78	2426704.31	2191966.5
القيمة الحالية الصافية		-960549.08	-2862390.08

المصدر: من إعداد الباحثتين.

2.2. تحليل حساسية المشروع باستخدام مؤشر الحساسية:

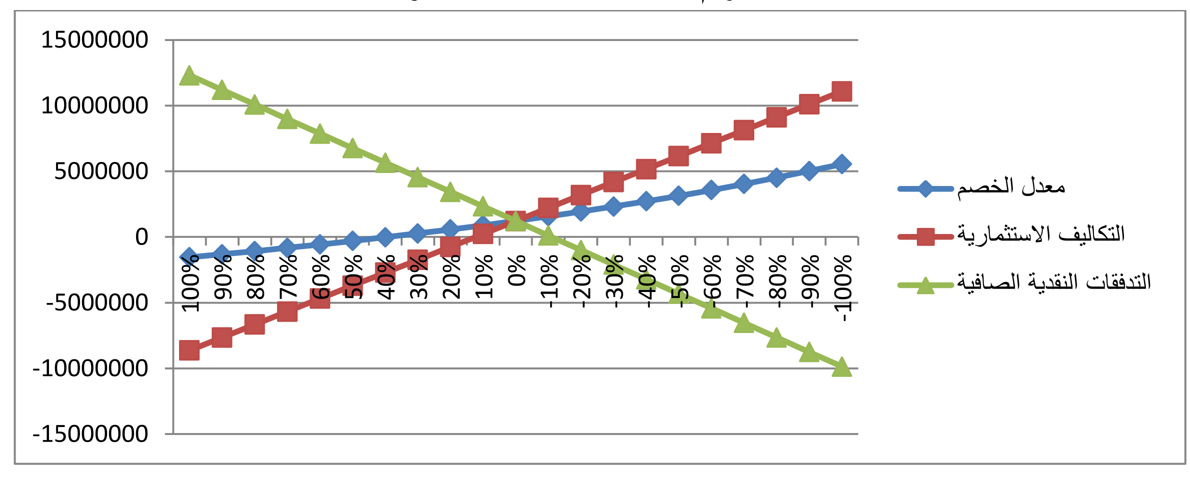
الجدول رقم 04: تحليل الحساسية باستخدام مؤشر الحساسية

العامل المؤثر	مؤشر الحساسية
معدل الخصم	2.72
التكاليف الاستثمارية	8.05
التدفقات النقدية	9.05

المصدر: من إعداد الباحثين

3.2. تحليل حساسية المشروع باستخدام طريقة مخطط العنكبوت:

الشكل رقم 01: مخطط شبكة العنكبوت



المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ من خلال الشكل رقم:01 والجدولين 02 و03 أن المشروع حساس للتغير في معدل الخصم، التكلفة الاستثمارية، التدفقات النقدية الصافية والتأخر في التنفيذ.

- بالنسبة لمعدل الخصم: تشير النتائج إلى أن تغير بنسبة 10% زيادة في معدل الخصم ينتج عنه انخفاض في قيمة معيار التقييم (صافي القيمة الحالية) بمعدل 27 % كما أنه لو زاد معدل الخصم بأكثر من 30% (أي يأخذ قيمة أكبر أو تساوي 9.10%)، فإن المشروع سوف يحقق صافي قيمة حالية سالبة، مما يدل على حساسية معيار التقييم للتغير في معدل الخصم، وهو ما تدعمه نتيجة دليل الحساسية الذي أخذ قيمة أكبر من الواحد الصحيح.
- بالنسبة لتكلفة الاستثمار: فالمشروع حساس جدا للارتفاع في تكلفة الاستثمار، إذ يتبين لنا أنه لو زادت تكلفة الاستثمار بنسبة 10%، فإن القيمة الحالية الصافية ستنخفض بنسبة 80% أما إذا كانت نسبة التغير مساوية الى 20% فان المشروع سيحقق صافي قيمة حالية سالبة، وهذا ما يؤشر على إرتفاع درجة المخاطرة في المشروع عند تغير التكاليف الاستثمارية، والقيمة المرتفعة لمؤشر الحساسية تثبت ذلك.
- بالنسبة للإيرادات (التدفقات النقدية الصافية): المشروع حساس جدا للتغيرات التي تطرأ على التدفقات النقدية الصافية، بحيث لو انخفضت التدفقات النقدية بنسبة 10% تنخفض معه القيمة الحالية الصافية بـ 90% عن مستوى حالة الأساس، والمشروع سوف لن يكون مجديا عند نسبة تغير 20% لأنه يحقق قيمة حالية صافية سالبة، وهذا ما تدعمه نتائج مؤشر الحساسية حيث أخذ قيمة مرتفعة، ما يدل على ارتفاع المخاطرة المرتبطة بالتدفقات النقدية.
- بالنسبة للتأخر في التنفيذ: تظهر لنا نتائج الجدول رقم 03 أن المشروع حساس جدا للتأخر في التنفيذ، بحيث لو تأخر تنفيذ المشروع لمدة سنة واحدة فقط فأنه سيحقق قيمة حالية سالبة بحيث تنخفض القيمة الحالية الصافية بمعدل 178 مقارنة بوضعية حالة الأساس خاصة مما يجعل هذا العامل أكثر العوامل خطورة على المشروع خاصة وان عدد السنوات القصوى اللازمة لاسترداد قيمة القرض البنكي تقدر بـ 8 سنوات.

الخاتمة: تنشط المشاريع الاستثمارية في بيئة يسودها التغير وعدم الاستقرار، ما يجعل القائمين بعملية تقييمها أمام جملة من المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف اللاتأكد والمخاطرة المحيطة بها، والتي تأتي في مقدمتها ما يعرف بأسلوب تحليل

الحساسية، إذ يعتبر هذا الأخير من أكثر أساليب التحليل الاحتمالي استخداما في مجال تقييم نتائج الفرص الاستثمارية، نظرا لما يتمتع به هذا الأسلوب من بساطة وسهولة في الاستخدام، فضلا عن كونه يزود متخذ القرار بمختلف المعلومات لتي تخص العناصر المكونة للقرار الاستثماري وفي مختلف حالاتها، حتى يتسنى له العمل على تجنب أسوأها والسعي وراء تحقيق أفضلها.

- **الاستنتاجات:** بناءا على ما تم عرضه في الجانب النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج التالية:

- تلعب المشاريع الاستثمارية دورا جوهريا في الحياة الاقتصادية، لما لها من أهمية بالغة تبرز في تلبية احتياجات الأفراد الاستهلاكية، توفير مناصب الشغل، تحقيق النمو الاقتصادي...؛

- تتطلب عملية تقييم المشاريع الاستثمارية الاعتماد على جملة من المعايير منها ما يكون في ظل ظروف التأكد على غرار القيمة الحالية الصافية، مؤشر الربحية، معدل العائد الداخلي، فترة الاسترداد...، ومنها ما يكون في ظل ظروف اللاتأكد والمخاطرة كأسلوب تعديل سعر الخصم، أسلوب محاكاة مونت كارلو، أسلوب شجرة القرارات، أسلوب تحليل الحساسية...

- يعتبر أسلوب تحليل الحساسية من أكثر أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية إستخداما نظرا لبساطته وأهميته على حد سواء؛

- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من الآليات التي استحدثتها الجزائر لتشجيع الاستثمار ومرافقة الشاب البطال الحامل لأفكار مشاريع في محاولة منها للقضاء على البطالة وتحقيق نوع من التنمية؛

- تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقييم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرفها في ظل الافتراض القائم على ثبات العناصر المكونة للمشروع الاستثمارية، أي في ظل التأكد التام، فهي بذلك تعتمد على القيمة الحالية الصافية فقط كمعيار للتقييم؛

- نظرا للانتقادات الموجهة لأساليب التقييم التي لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر المخاطرة، خاصة وأنها تتنافى مع الواقع العملي فقد تم تطبيق أسلوب تحليل الحساسية على مشروع إنتاج زيت الزيتون، وهو أحد المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- سوق أهراس-، حيث أظهرت النتائج أن المشروع حساس جدا للتغير في معدل الخصم، التكاليف الاستثمارية، الإيرادات (التدفقات النقدية الصافية) والتأخر في التنفيذ.

- **التوصيات:** بناءا على ما تقدم نقترح التوصيات التالية:

- نظرا لبيئة العمل التي تنشط فيها المشاريع الاستثمارية ولا سيما تلك الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وجب على هذه الأخيرة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ظروف المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها هاته المشاريع؛

- ضرورة الاعتماد – عند التقييم- على مختلف الأساليب والمعايير سواء تلك التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف المخاطرة او نقيضتها، وعدم الاعتماد على معيار القيمة الحالية الصافية كمعيار وحيد للتقييم؛

- ضرورة استخدام أسلوب تحليل الحساسية لتقييم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة، حتى يتسنى لها معرفة الوضعيات التي من الممكن أن يكون عليها المشروع مستقبلا، وبالتالي اتخاذ القرار السليم بشأنها.

المراجع:أولا: باللغة العربية

1- الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان- الأردن، 2004.

2- السريتي السيد محمد أحمد، الوجيز في دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية و الاجتماعية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة – مصر، 2008.

3- آل شبيب دريد كامل، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2009، ص 40.

4- العاني أحمد حسين بتال، الراوي محمد مزعل، استخدام تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة واللاتأكد دراسة حالة مشروع القناني الزجاجية في محافظة الأنبار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 54، بغداد، 2009.

5- اليجي حسين وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع،، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة- مصر، 2009.

6- بلوط حسن ابراهيم، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان،. 2002.

7- بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006.

8- حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر (مخاطر الإئتمان والإستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، مصر، الدار الجامعية، مصر،2003.

9- حمندي عبد العظيم، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات البوت (B.O.T)، 2001، ص 204.

10- حمودة نصيرة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع الصغيرة والمصغرة، دراسة حالة عدد من المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2016.

11- خلف فليح حسن، أساسيات دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات، عالم الكتب الحديث،، أربد – الأردن، 2012.

12- رزق أحمد عبد الرحيم، بسيوني محمد سعيد، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، 2011، www.olc.bu.edu.eg/olc/images/sec-8 , consulté le 05-05-2016

13 عبد الهادي محمد سعيد، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل- التحليل المالي والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2007.

14- عثمان سعيد عبد العزيز، دراسات جدوى المشروع بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 1996 .

15- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، دراسات الجدوى التجارية والإقتصادية والإجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2005

16- علاء سعد طه، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة- مصر، 2003.

17- علي حسين محمد، استخدام تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة واللاتأكد، مجلة التراث العلمي العربي، العدد 02، 2011.

18- عيد عادل عبد الفضيل، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية – دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر،2011.

19- فنيط سفيان، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006.

20- كداوي طلال، تقييم القرارات الاستثمارية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2008.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- couper J, process engineering economics, Marcel Dekker, Inc, New York, USA, 2003.

2- Koihl Jacky, Paris, les choix d'investissement, Dunod, Paris, 2003.

3- Mirla Iloiu, Diana Csiminga, project risk evaluation methods – sensitivity analysis, annals of the university of petrosani, economics, 9 (2), 2009.

4- Petar Jovanovié, application of sensitivity analysis in investment project evaluation under uncertainty and risk, international journal of project management, vol. 17, No. 4

إدماج مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي

أ.سامية زاوي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:إن إنشاء منظمة الاتحاد الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد"، كان أهم تطور وإصلاح عرفته المنظومة الإفريقية، يحمل رؤية إفريقية خالصة جديدة، بشأن مستقبل القارة الإفريقية في ظل القرن الحادي والعشرين. حيث أنشأ كل من النيباد والاتحاد الأفريقي من أجل انتشال القارة من الفقر والتخلف الاقتصادي، والبحث عن علاقة شراكة جديدة مع الدول المتقدمة، ومن أجل توحيد جهود التنمية للقارة الإفريقية وتحقيق التكامل بينهما، قام الاتحاد الإفريقي بدمج كلي لأجهزة النيباد داخل هياكله، مما أدى إلى تطور العلاقة بينهما، من اعتبار النيباد كبرنامج للتنمية للاتحاد بأجهزة مستقلة لتنفيذه، إلى اعتباره جهاز تابع للاتحاد الإفريقي مكلف بأجندة التنمية، لتنتقل العلاقة بينهما من الازدواجية والمنافسة إلى التنسيق والتكامل.

الكلمات المفاتيح: النيباد، الاتحاد الإفريقي، إدماج، وكالة .

Abstract : The establishment of the African Union and the Organization of the New Partnership for Africa's Development NEPAD, was the most important development and reform how knew African system, holds an exclusive new African vision on the future of the African continent, under the Twenty one century.

Where he established both NEPAD and the African Union to lift the continent out of poverty and economic underdevelopment, and the search for a relationship of a new partnership with the developed countries, and in order to unify the development efforts of the African continent and to achieve complementarity between, the African Union has admitted the full integration of NEPAD into his structures, which led to the development of The relationship between the two, consideration of NEPAD as a program for the development of the Union with an independent structure, to considerate it as a structure of development agenda of the African Union , to move their relationship from the duplication and competition to the coordination and integration.

Keywords : nepad ;African union integration agency.

مقدمة: لقد عرفت أفريقيا مع نهاية الحرب الباردة ومطلع الألفية العديد من التغييرات كانت نتيجة حتمية للتحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تواجهها القارة، خاصة في ظل نظام اقتصادي دولي طغت عليه العولمة من مختلف جوانبه، مما أصبح يشكل تهديدا للدول الأفريقية سواء على وجودها واستقرارها الأمني، أو اقتصادها الذي أصبح مسيرا من قبل دول كبرى تضع تنمية القارة الإفريقية على المحك، لذا أصبح من الضروري على دول القارة أن تواجه كل تلك التحديات، وهذا لا يكون إلا بوضع خطط تنموية إفريقية خالصة تقودها أجهزة ومنظمات إفريقية، وفعلا قد عمل القادة الأفارقة على تجسيد ذلك بإنشاء مبادرتين إفريقيتين جديدتين على جانب كبير من الأهمية، تهدفان إلى إعادة صياغة مستقبل القارة الإفريقية، وهما إنشاء الاتحاد الأفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية، وإنشاء مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد"، حيث يهدفان معا إلى تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، والسلام والأمن واحترام وحماية حقوق الإنسان في القارة الإفريقية، إلا أن نشأة النيباد والاتحاد الإفريقي في نفس الوقت، وبمبادرة من قادة أفريقيين مختلفين، وبأجهزة مستقلة لكل منهما، ولتحقيق الأهداف ذاتها، جعل الغموض يكتنف العلاقة بينهما، مما أثار الجدل كثيرا خاصة بين القادة المؤسسين للنيباد والاتحاد الإفريقي، حيث استوجب عليهم التوضيح خلال مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية سابقا، الاتحاد الأفريقي حاليا، على أن النيباد ما هو إلا برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتوضيح العلاقة بينهما، بسبب تمتع النيباد بأمانة عامة مستقلة عن الاتحاد الأفريقي

مما يوحي بوجود منظمتين، وليس برنامج ومنظمة دولية إقليمية، ما أدى إلى طرح إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي لتلافي التداخل والازدواجية بينهما، وهذا ما تم تحقيقه فعلا.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف تمت عملية إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي ؟ وما هي المراحل التي مرت بها ؟ والنتائج التي تمخضت عنها فيما يخص هيكلة النيباد ووجوده ؟

سيتم معالجة هاته الإشكالية في الخطة التالية:

المطلب الأول: النيباد قبل دمجه في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي

الفرع الأول: تعريف النيباد ومراحل نشأته

الفرع الثاني: أجهزة تنفيذ النيباد قبل دمجه في الاتحاد الأفريقي

الفرع الثالث: أسباب التداخل في العلاقة بين النيباد والاتحاد الأفريقي

المطلب الثاني: دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي

الفرع الأول: مراحل دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي

الفرع الثاني: التنظيم الهيكلي للنيباد بعد دمجه في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: النيباد قبل دمجه في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي:لقد نشأت النيباد في كنف منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، وتم اعتمادها رسميا من قبل الاتحاد الإفريقي، حيث اتسمت العلاقة بين النيباد والاتحاد الإفريقي وريث منظمة الوحدة الإفريقية، بالتداخل لعدة أسباب. سنتعرض في هذا المطلب إلى العناصر التالية:

الفرع الأول: تعريف النيباد ومراحل نشأته

أولا: تعريف النيباد: إن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، هي تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ بأن عليهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر ووضع بلدانهم بصورة فردية وجماعية في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة،[1] وهي تدعو إلى إقامة علاقة جديدة من الشراكة بين إفريقيا والمجتمع الدولي وبصفة خاصة البلدان المصنعة بدرجة عالية، من أجل تخطي فجوة التنمية التي اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة.[2]

ثانيا: نشأة النيباد: قد نتجت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا عن دمج ثلاثة مبادرات مستقلة طرحت في وقت متزامن من قبل القادة الأفارقة وهي: مبادرة برنامج الشراكة الألفية لإنعاش إفريقيا، كما يشار إليها بخطة (ماب) أو (MAP) بالإنجليزية،[3] وخطة أوميجا، والتعاهد العالمي لإنعاش إفريقيا المقترح من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.[4]

1- **المبادرة الأولى: خطة (ماب):** هي مبادرة كان باعثها رئيس جنوب إفريقيا ثابومبيكي، وهي تمثل جزءا من مشروعه الخاص بتحقيق النهضة الإفريقية،[5] وقد قاد هذه المبادرة بالإضافة إلى رئيس جنوب إفريقيا، الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والرئيس النيجيري أوباسنجو، والرئيس المصري حسني مبارك،[6] كما تم عرضها أمام المنتدى الاقتصادي العالمي

---

[1] الفقرة 01 من الوثيقة الإطار لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا.

[2] الفقرة 08 من الوثيقة الإطار لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا.

[3] MAP: Millennium partnership for the African recovery.

[4] عادل عبد الرزاق، المنظومة الافريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (النيباد) بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص ص 329-330.

[5] كثيرا ما تربط النهضة الإفريقية بخطاب ألقاه ثابومبيكي لدى اعتماد الدستور الجديد لنهضة أفريقيا عام 1996، أنظر في هذا: ثوم كارجيل، ترجمة بدر الدين دبسي، (مصالحنا الاستراتيجية المشتركة، ودور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني)، دراسات عالمية، الطبعة الأولى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 18.

[6] عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 330.

في دافوس (سويسرا) في جانفي 2001.[1]ثم قدمت المبادرة في صورتها النهائية إلى مؤتمر القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت (ليبيا)، في مارس 2001،[2]وتهدف هاته المبادرة إلى استئصال الفقر من إفريقيا وتحقيق التنمية المستدامة في القارة.[3]

2- **المبادرة الثانية: خطة أوميجا:** حيث تم إعدادها من طرف الرئيس السنغالي عبد الله واد، في نفس الوقت الذي تم فيه إعداد خطة ماب، وهي مخطط اقتصادي شامل للقارة،[4]وقد أظهر هذه الخطة لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية/الإفريقية في ياوندي (الكامرون)، في جانفي2001.[5]

وقد أخذت هده المبادرة هي كذلك طريقها إلى قمة سرت غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية في مارس 2001.

3- **المبادرة الثالثة: وثيقة التعاهد العالمي الجديد مع إفريقيا:**وتم إعدادها من طرف سكرتارية اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، خلال نفس الفترة تقريبا التي تم فيها إعداد المبادرتين السابقتين،[6]وتم تقديم هذه الوثيقة في صيغتها النهائية إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد بالجزائر في ماي 2001.[7]

4ـ دمج المبادرات الثلاث:التقت المبادرات الثلاث في القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بسرت ليبيا في مارس 2001، وتم الاتفاق بناء على قرار من هذه القمة إدماج مبادرة (الماب) وخطة (أوميجا)، بمشاركة اللجنة الاقتصادية الإفريقية بوثيقتها.[8]حيث تم الدمج النهائي للمبادرتين في اجتماع بريتوريا المنعقد الفترة مابين 3-5 جويلية 2001, للجنة التسيير المكلفة بعملية الدمج،[9]الذي انتهى بالإجماع على صيغة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة وسميت بالمبادرة الإفريقية الجديدة (NAI)، New Africain Initiative.وتم اعتماد هذه المبادرة الإفريقية الجديدة في القمة العادية السابعة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية بلوساكا (زامبيا) في 11 جويلية 2001،[10] حيث شكل المؤتمر لجنة لتنفيذ المبادرة تتكون من خمسة عشرة دولة إفريقية، لكي تتولى إدارة كافة الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة، وفي أول اجتماعات هذه اللجنة بأبوجا في نيجيريا في أكتوبر 2001، تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة مع تغيير اسمها إلى "المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) أو (NEPAD) مختصر باللغة الإنجليزية لـ: w partnership for africa's development

الفرع الثاني: أجهزة تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة قبل دمجها في الاتحاد الافريقي:اتخذ قرار إنشاء أجهزة تنفيذ النيباد، خلال الاجتماع الأول للجنة التنفيذية الرئاسية، التي عينها مؤتمر قمة لوساكا (زامبيا) في 23 أكتوبر 2001،[11] ويتكون الهيكل التنظيمي لإدارة النيباد من الأجهزة التالية:

أولا: مؤتمر رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية سابقا / الاتحاد الافريقي حاليا

يعتبر هذا المؤتمر أعلى جهاز في الاتحاد الإفريقي، المنظمة الإفريقية سابقا،[12]وهو يعتلي أيضا الهرم السلمي لأجهزة تنفيذ النيباد، حيث أنه أعلى سلطة مكلفة بتنفيذ مشروع النيباد.[1]

---

[1]محمد عاشور، أحمد سالم، دليل المنظمات الإفريقية الدولية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2006، ص 60.

[2]عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 330.

[3]HAKIM BEN HAMMOUDA, et MOUSTAPHA KASSE, le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, maisonneuve et larose, 2003 ,PP.52-54.

[4]يمكن الاطلاع على النص الكامل لخطة أوميجا على الموقع التالي:www.Nepad.Org.Ng/pdf/About/20nepad/planOmega.Pdf

[5]PATRICE MOUNDOUNGA MOUITY, le NEPAD, Histoire, défis et bilan 10 après, l'Harmattan, Paris, 2013, P.96

[6]محمد عاشور، أحمد علي سالم، المرجع السابق، ص 60.

[7]عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص 330- 331.

[8]la CEA et l'Afrique : 50 ans de partenariat (1958-2008), ONU- Commission économique pour l'Afrique, P. 53.

[9]تضم اللجنة دول ماب الثلاثة، حيث أنيط بها إجراء الدراسات والمشاورات اللازمة لإنجاز مهمة الدمج على وجه السرعة.

[10] MOUSTAPHA KASSE, Op. Cit., P.55.

[11]مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية، الدورة العادية السابعة والثلاثون، المنعقدة بلوساكا(زامبيا)،من إلى أكتوبر2001.

[12]المادة 6/ف1 وف2، من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

ثانيا: لجنة التنفيذ الرئاسية (لجنة رؤساء دول وحكومات تنفيذ النيباد): وهي السلطة العليا الموجهة لشؤون النيباد،[2]وقد تم النص على إنشاء هذه اللجنة في الوثيقة الأساسية للنيباد،[3]وتتكون هذه اللجنة من خمسة عشرة عضوا، خمسة منهم من رؤساء الدول الذين يروجون للنيباد،[4]وعشرة أعضاء لدول أخرى يمثلون الأقاليم الفرعية الخمسة للقارة، اثنين من كل إقليم.[5]وفي قمة مؤتمر الاتحاد الإفريقي الدولة العادية الأولى، المنعقدة بديربان (جنوب افريقيا)، من 9 إلى10 جويلية 2002، تم زيادة أعضاء هذه اللجنة إلى عشرين عضوا،[6]وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:[7]إقرار السياسات، تحديد الأولويات، اعتماد برنامج العمل الخاص بالمبادرة، والعمل على تقييم وتحليل لجنة التسيير وإقرار ما يلزم بشأنها، وتتجسد علاقة هذه اللجنة بالاتحاد الإفريقي في:[8]. إلزامية تقديم تقرير سنوي إلى مؤتمر الاتحاد الإفريقي، ويكون الرئيس والأمين العام للإتحاد الإفريقي عضوين بحكم منصبهما في لجنة التنفيذ.

ثالثا: لجنة التسيير: تتكون هذه اللجنة من الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الخمسة للمبادرة، وتتولى وضع ومناقشة المشروعات التي تتبناها النيباد، كما تقوم بالإشراف على أعمال أمانة النيباد وتوجيهها.[9]

كما تشارك لجنة الاتحاد الإفريقي (الأمانة العامة)، على حد سواء في اجتماعات لجنة التسيير.[10]

رابعا: سكرتارية النيباد (الأمانة العامة): وهي تتكون من عدد محدود من الموظفين الدائمين، وتباشر الأعمال التنفيذية والإدارية لجهاز النيباد، وتتخذ مبنى بنك التنمية لجنوب إفريقيا، في مدينة ميدراند كمقر لها.[11]

فضلا عن ذلك تم تشكيل خمس فرق للعمل تتولى إعداد مشروعات وبرامج مفصلة وقابلة للتنفيذ، تمهيدا لعرضها على لجنة التنفيذ وعلى الجهات المانحة، وتوجه هذه الفرق المؤسسات المسؤولة عن تصميم البرامج في كل مجال من المجالات.[12]

خامسا: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: في الاجتماع الثاني للجنة التنفيذ الرئاسية للنيباد بأبوجا في مارس 2002، أنجزت اللجنة عددا من الخطوات المهمة في تنفيذ النيباد، وفي مقدمتها صياغة قواعد الحكم الجيد ومعايير للاقتصاد والمشروعات، وإقامة آلية لمراجعة مدى التزام الدول الأعضاء بتلك القواد والمعايير وتقييمها سميت، "الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء".[13] واستكمالا لتشكيل الإطار المؤسسي "لنيباد"، اعتمدت قمة الاتحاد الأفريقي بديربان عام

---

[1] Le nouveau partenariat pour lr développement de l'Afrique dans l'architecture institutionnelle de l'Union Africaine, Revue Québécoise de droit international, 23.1(2010), P.12.

[2]عراقي عبد العزيز الشربيني، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد-NEPAD)، مقدمة تعريفية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ماي 2006، ص 14.

[3]الفقرة 200 من الوثيقة الأساسية للنيباد.

[4]وهم رؤساء كل من الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال، مصر.

[5] عراقي عبد العزيز الشربيني،المرجع السابق،ص14.

[6]قرارات وإعلانات مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي، بديربان (جنوب افريقيا)، الدورة العادية الأولى، الفقرة 14 من الإعلان حول تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا، رمز الوثيقة: (I) ASSEMBLY/AU/Dec. 1-5

[7]ناجي عبد النور، الاتحاد الإفريقي وتحقيق الحكم الراشد – دراسة مبادرة النيباد-. مداخلة مقدمة في أعمال الملتقى الدولي الرابع حول: الإتحاد الإفريقي، واقع وآفاق، مجلة العلوم القانونية ، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار – عنابة، العدد 11، جوان 2007، ص 180.

[8] EVARIST BAIMU, Human rights in NEPAD and its implications for the African human rights system, African human rights law journal, Vol. 02, 2002, P.304.

[9]عراقي عبد العزيز الشربيني، المرجع السابق، ص 14.

[10] EVARIST BAIMU, Op. Cit., P.304.

[11]محمد عاشور، أحمد علي سالم، المرجع السابق، ص 64.

[12]تتعلق هذه الفرق بالمجلات الآتية، 1) بناء القدرات في مجال السلم والأمن 2) البنى التحتية، 3) الاقتصاد والحكم الرشيد، البنوك المركزية والموارد المالية، 5) الزراعة والنفود للأسواق. Voir : EVARIST BAIMU, Op. Cit, P. 306.

[13]عراقي عبد العزيز الشربيني، المرجع السابق، ص 15.

2002، إنشاء هذه الآلية.[1] ويتلخص مضمون عمل هذه الآلية في قيام فريق مشكل من شخصيات إفريقية بارزة بزيارة الدول الأعضاء بها لتقييم أدائها وممارساتها السياسية،[2] وتحديد أوجه القصور لديها، بما يشجع الدول والجهات المانحة على التجاوب ودعم مشاريع البلد المؤهلة.

الفرع الثالث: أسباب التداخل في العلاقة بين النيباد والاتحاد الإفريقي: يرجع تداخل العلاقة بينهما إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي:

أولا: النشأة المتزامنة بينهما: نظرا لنشأة الاتحاد الإفريقي والنيباد في نفس الظروف التي كانت تمر بها القارة الإفريقية، وفي نفس الوقت تقريبا، حيث نشأ كلاهما في كنف منظمة الوحدة الإفريقية، من قمة سرت الأولى في سنة 1999، إلى قمة لوساكا التاريخية في سنة 2001، التي تم فيها الإعلان عن نشأة الاتحاد الإفريقي ودخوله حيز النفاذ، واعتماد مباردة النيباد كبرنامج اجتماعي اقتصادي للاتحاد الإفريقي.[3]فهذه النشأة المتوازية في المجتمع الدولي، وبمبادرة من طرف قادة مختلفين، وبأجهزة مستقلة لكل منهما، نسج أول خطوة نحو تجسيد علاقة الغموض بينهما.[4]

ثانيا: الأهداف المتشابهة: تتمثل أهداف النيباد إجمالا في أهداف طويلة المدى،[5]وهي القضاء على الفقر، ووضع البلدان الإفريقية، منفردة وجماعية، في مسار من النمو المطرد والتنمية والمستدامة، ووقف تهميش إفريقيا في عملية العولمة، وتعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة، وأهداف محددة بإطار زمني،[6] وهي ضمان تحقيق أهداف الألفية للتنمية المحددة بسنة 2015، ووضعت النيباد شروط لتحقيق التنمية المستدامة على شكل مبادرات وهي مبادرة السلم والأمن ومبادرة الديمقراطية والحكم الراشد، ومبادرة الإدارة الاقتصادية.[7]

فعندما نقارن أهداف النيباد بأهداف الاتحاد الإفريقي الواردة في نص المادة الثالثة من الوثيقة التأسيسية للاتحاد،[8] نجدها متشابهة إلى حد كبير ما عدا ما يتعلق منها بالدفاع عن سيادة الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، فقط أن أهداف النيباد جاءت مفصلة أكثر عن أهداف الاتحاد .[9]

ثالثا: تداخل وازدواجية الاختصاصات بين أجهزة النيباد وأجهزة الاتحاد الإفريقي

بالاطلاع على اختصاصات أجهزة النيباد وأجهزة الاتحاد الإفريقي سنلاحظ تداخل الاختصاصات بينهما، خاصة بين اللجنة الرئاسية لتنفيذ النيباد وسكرتارية الاتحاد الإفريقي، فكل منهما له دور في إعداد وتنفيذ مشاريع النيباد.

كذلك هناك خشية من حدوث ازدواجية في عمل واختصاصات كل من سكرتارية النيباد التي مقرها في ميدراند (جنوب إفريقيا)، وسكرتارية الاتحاد الإفريقي التي مقرها في آديس أبابا (أثيوبيا)، وهذا ما يطرح المنافسة بينهما.

المطلب الثاني: النيباد بعد دمجه في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي: نظرا لكون النيباد يمثل البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الإفريقي، واعتباره جزء لا يتجزأ من الاتحاد ، ولإزالة الغموض الهيكلي والوظيفي بين أجهزة النيباد وأجهزة الاتحاد الإفريقي، خاصة بين سكرتارية النيباد ولجنة الاتحاد الإفريقي (المفوضية)، فقد عمد القادة الأفارقة إلى

---

[1] القرارات والإعلانات الصادرة عن الدورة العادية الأولى لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، المنعقد بديربان، السابق ذكره

[2] نفس الإعلان الصادر عن قمة ديربان.

[3] قمة مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية، الدورة السابعة والثلاثون بلوساكا (زامبيا).

[4] قد كان الزعيم الليبي معمر القذافي من مؤسسي الاتحاد الإفريقي ومعارض لمبادرة النيباد، حيث اعتبر أن وجود الاتحاد الإفريقي مع ميلاد النيباد في زمن واحد أصبحت هناك موازاة وازدواجية، وأن الدول التي ساندت خلق النيباد، كانت تريدها أن تكون منافسة للاتحاد الإفريقي بمقر في جنوب إفريقيا وبهياكل شبيهة.

[5] الفقرة 67 من الوثيقة الإطار لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

[6] الفقرة 68 من الوثيقة الإطار لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

[7] الفقرات من 71 إلى 93 من الوثيقة الإطار لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا.

[8] المادة 03 من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي.

[9] DANDIGNAMOU PETAUTON, Op. Cit., P.10.

حل هو دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي.[1] ويعتبر هذا الدمج أهم تطور حدث في تحديد علاقة النيباد بالاتحاد الإفريقي، فإجراء إدماج النيباد في الاتحاد الإفريقي يهدف إلى إخضاع هياكل النيباد للسلطة الإدارية والسلمية للجنة الاتحاد الإفريقي، ولتفادي تداخل الاختصاصات بين الاتحاد والنيباد، سنتعرض إلى تحليل عملية الدمج والنتائج المترتبة عنها في العناصر التالية:

الفرع الأول: مراحل دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي: قد تمت عملية دمج النيباد بالتدرج داخل الاتحاد نفسه، أي عبر مؤتمرات الاتحاد الإفريقي المنعقدة وفي مدة زمنية طويلة نسبيا تراوحت بين سنة 2003 وإلى غاية سنة 2010.

أولا- إعلان الدمج في قمة الاتحاد الإفريقي بمابوتو(موزمبيق) في جويلية 2003: تم الاتفاق لأول مرة على إدماج النيباد في هياكل الاتحاد الإفريقي في مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدور العادية الثانية المنعقدة في مابوتو موزمبيق، في الفترة الممتدة من بين 10-12 جويلية 2003، حيث تم اعتماد إعلان بشأن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا،[2] تضمن هذا الإعلان إدماج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في هياكل الاتحاد الإفريقي وعملياته، ومن أهم ما ورد في هذا الإعلان فيما يخص عملية الدمج، ضمن أخرى تم فيه النص على[3]:

- تفويض رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي لأن يعمل بالتشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية للنيباد، على تفعيل الأنشطة التالية:
- إقامة الصلات المناسبة بين لجنة التسيير التابعة للنيباد وسائر الأجهزة المعنية في الاتحاد الإفريقي، بما فيها لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي.
- إبرام اتفاق مقر مؤقت مع حكومة جمهورية جنوب إفريقيا، بغية إضفاء وضع قانوني على أمانة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، كمكتب تابع للاتحاد الإفريقي يعمل خارج المقر الرئيسي وذلك خلال فترة انتقالية مدتها ثلاثة سنوات تبدأ في جويلية 2003.
- تقنين علاقات العمل بين مفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد

ثانيا- دخول مرحلة الإدماج إلى بداية التنفيذ الفعلي في مؤتمر قمة بانجول (جامبيا)، المنعقد في الفترة من 1-2 جويلية 2006: حيث تم في هذا المؤتمر تمديد الفترة الانتقالية لإدماج النيباد، إلى غاية جانفي 2007.[4] والاتفاق على إنشاء لجنة تتكون من رئيس الاتحاد ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ورئيس جنوب أفريقيا ثابومبيكي، ورئيس لجنة تنفيذ النيباد، والرئيس التنفيذي لأمانة النيباد، ومن أهم وظائف هذه اللجنة، استكمال الاقتراح حول إدماج النيباد في هيكل وعمليات الاتحاد الإفريقي.[5]

ثالثا- قمة نيباد لاستثارة الأفكار حول دمج النيباد في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته: وهي اجتماع رؤساء دول وحكومات تنفيذ النيباد في دورة غير عادية بالجزائر العاصمة في 21 مارس 2007،[6] وتمت هذه القمة في جلسة مغلقة، حيث صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، أنه سيتم في هذه القمة إتخاذ قرار حول المسألة الجوهرية المتعلقة بإتمام سير عملية إدماج النيباد في هياكل الاتحاد الإفريقي.[7]

---

[1] ibid., P.22.

[2] مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثانية، مابوتو، موزمبيق، 10-12 جويلية، 2003، إعلان بشأن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وثيقة: Assembly /AV/ DECL.8 (II) 2.

[3] أنظر إعلان المؤتمر نفسه

[4] مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي، بانجول (جامبيا)، المنعقد في يومي1-2 جويلية 2006، على موقع مفوضية الاتحاد الافريقي:www.au.org

[5] للإطلاع أكثر على مهمة اللجنة أنظر المؤتمر نفسه.

[6] بشير عمار، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد): واقع وآفاق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص92.

[7] BOUTEFLIKA critique les engagements manqués des pays riche, sur le site :

وأهم قرار صدر عن هذا الاجتماع: الموافقة على دمج أمانة النيباد في مفوضية الاتحاد الإفريقي، أي يجب أن تكون النيباد جزءا من سلطة الاتحاد الإفريقي، كوكالة أو إدارة أو سكرتارية تخضع للاتحاد.[1] إعطاء صيغة رسمية للعلاقات بين لجنة الاتحاد الإفريقي (الأمانة العامة) وسكرتارية النيباد، وذلك بتنسيق البرامج بينهما.[2]

رابعا- تشكيل وحدة تنسيق النيباد / الاتحاد الإفريقي لإدماج النيباد خلال قمة مراجعة النيباد، المنعقدة بداكار (السنغال) في 15 أفريل 2008: تم تنظيم هذه القمة من قبل لجنة متابعة سير عملية إدماج النيباد المؤسسة في قمة بانجول، والمكلفة بمتابعة إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي.

ومن أهم ما تم الاتفاق عليه خلال هذه القمة هو: إنشاء وحدة تنسيق بين الاتحاد الإفريقي والنيباد مكلفة بالإشراف على إدماج النيباد في هياكل الاتحاد الإفريقي،[3] وتم تشكيل هذه الوحدة في مكتب رئيس الاتحاد الإفريقي.[4]

خامسا- مؤتمر الاتحاد الإفريقي الدورة الثانية عشرة المنعقدة بأديس أبابا، إثيوبيا، 2-3 فيفري 2009

من أهم ما جاء في هذا المؤتمر حول عملية الدمج:

– الترحيب بالشروع في الدراسة حول هيكل ومواصفات سلطة النيباد الجديدة عقب تعيين الخبير الاستشاري في ديسمبر 2008.

– الترحيب بتوقيع اتفاقية مقر أمانة النيباد في أكتوبر 2008، حيث يشيد بحكومة جنوب إفريقيا ومفوضية الاتحاد الإفريقي على تسهيل إبرام الاتفاقية، التي تمنح وضعا قانونيا للأمانة، باعتبارها كمنظمة دولية في جنوب إفريقيا.[5]

– كما تم تقرير أن تستخدم أمانة النيباد شعار الاتحاد الإفريقي إلى جانب شعار النيباد في كافة الوثائق، بهدف الحفاظ على تعريف النيباد وهياكله، في انتظار التعريف النهائي لسلطة النيباد.[6]

سادسا- الدمج النهائي للنيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي: وتم هذا في الدورة العادية الرابعة عشر لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا (أثيوبيا) في 02 فيفري 2010. حيث تمت فيه الموافقة على الدمج الكلي للنيباد داخل الاتحاد الإفريقي بوصفها أحد أجهزته [7]،وإنشاء وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد كهيئة فنية للاتحاد الإفريقي محل أمانة النيباد.[8]

الفرع الثاني: التنظيم الهيكلي للنيباد بعد دمجه في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي: قد غيرت عملية دمج النيباد في هياكل الاتحاد ، التنظيم الهيكلي للنيباد، فلم تعد النيباد مستقلة بأجهزتها عن الاتحاد الإفريقي، خاصة أمانتها العامة التي تم إلغاءها نهائيا، وتم إنشاء جهاز جديد للنيباد: كهيئة فنية للاتحاد الإفريقي، مع إجراء تغيرات في الهياكل الأخرى للنيباد خاصة من حيث التسمية وتحديد العلاقات بينها وبين الاتحاد الإفريقي وهذا ما نستشفه من قرار الدمج الصادر عن مؤتمر الاتحاد الإفريقي.[9]وعليه تصبح أجهزة النيباد بعد دمجها في هياكل الاتحاد كما يلي:[10]

---

http://www.algeriaz-watch.org/fr/article/pol/frique/ouverture-nepad.htm.visité le 05/09/2015.

(1) Lemaghreb.dz.com, Le NEPAD et UA seront plus efficaces à partir de janvier 2010.

(2)CHRIS LANDSBERG, The African Union and the new partnership for Africa's development (NEPAD), Restoring a relationship challenged, Africa journal on conflict resolution, Vol. 12, N° 2, 2012, P.53.

(3)DANDI GNAMOU PETAUTON, Op, Cit,p.22.

(4)Union Africain, rapport sur l'intégration du NEPAD dans les structure et processus de l'union Africain et ses implications.

(5)أنظر قرارات ومقررات وإعلانات مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة الثانية عشرة المنعقدة بأديس أبابا، إثيوبيا، 2-3 فيفري 2009 على موقع مفوضية الاتحاد الإفريقي.

(6)أنظر المؤتمر نفسه.

(7)توم كارجيل، المرجع السابق، ص 20.

(8)أنظر مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة الرابعة عشر العادية، المنعقدة في أديس أبابا (أثيوبيا) في 2 فيفري 2010، على موقع مفوضية الاتحاد الإفريقي.

(9)أنظرالمؤتمر نفسه

(10)أنظرالمؤتمر نفسه

أولا: مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي

وهو صاحب الولاية العامة على تنفيذ النيباد ويبقى يعتلي قمة هرم أجهزة النيباد والاتحاد الإفريقي.

ثانيا: لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد: حيث كانت قبل الدمج تسمى لجنة رؤساء دول وحكومات تنفيذ النيباد.

ثالثا: لجنة التوجيه: تكون لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد(لجنة التسيير قبل الدمج)، بمثابة لجنة فرعية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، توفر القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي حول برنامج النيباد وترفع توصياتها إلى المؤتمر.

و تعتبر لجنة التوجيه لرؤساء دول وحكومات النيباد هي جوهر وروح النيباد.

رابعا: هيئة وسيطة تربط لجنة لرؤساء دول وحكومات النيباد والوكالة الجديدة مكونة من توجيه النيباد.

خامسا: وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد. أنشئت هذه الوكالة كهيئة فنية للاتحاد الإفريقي محل أمانة النيباد مع الصلاحيات التالية:

1- تسهيل وتنسيق تنفيذ البرامج والمشاريع القارية والإقليمية ذات الأولوية.
2- تعبئة الموارد والشركاء دعما لتنفيذ البرامج والمشاريع الإفريقية ذات الاولوية.
3- إجراء وتنسيق الأبحاث وإدارة المعرفة.
4- مراقبة وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع.
5- الدعوة لكسب التأييد لرؤية ورسالة الاتحاد الإفريقي والنيباد ومبادئها وقيمها الأساسية.

- كما يمارس رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي السلطة الإشرافية على وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بينما يعطي الوكالة الجديدة المرونات الكافية واللازمة لقيامها بصلاحياتها، وبالتالي الحفاظ على الهوية الإيجابية المؤسسة لبرنامج النيباد داخل الاتحاد الإفريقي.

وللمرة الأولى، أخذت إحدى المبادرات الإقليمية في إفريقيا الطابع المؤسسي، حيث أقيمت هيئة مختصة بالتنمية في إطار الاتحاد الإفريقي، ألا وهي النيباد[1].

سادسا: الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء: قد تم إقرار إدماج الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء هي أيضا في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي، وذلك من خلال مقررات أصدرها الاتحاد الإفريقي.

حيث تقرر خلال مؤتمر الاتحاد الإفريقي، في دورته الثانية عشرة، المنعقدة في يومي 30 جوان -1 جويلية 2008، بأن تكون هياكل الآلية الإفريقية للتقييم، جزءا من عمليات الاتحاد الإفريقي، وطلب من مفوضية الاتحاد الإفريقي أن تتفاوض وتبرم اتفاقية المقر مع حكومة جمهورية جنوب إفريقيا بالنسبة للآلية الإفريقية للمراجعة، بغية تسهيل قيامها بمهامها[2].

وفي مؤتمر الاتحاد الإفريقي، في الدورة العادية الثالثة والعشرون، بملابو (غينيا) تم ربط عملية إدماج الآلية الإفريقية للتقييم من طرف مؤتمر الاتحاد الإفريقي بشروط معينة وهي[3]:

- أن تكون الآلية الإفريقية للتقييم كيانا مستقلا داخل منظمة الاتحاد الإفريقي.
- أنها منظمة طوعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.
- تتمتع بالحكم الذاتي في عملياتها المتعلقة بالشؤون المالية والميزانية.

---

[1] هيئة تخطيط وتنسيق النيباد، السعي من أجل تحقيق الرخاء في إفريقيا، على الموقع: Http://nepad.Org/system/filesnepad.AgencyBrochure–0610-Fin%20%282%29pdf.

[2] مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة الحادية عشر، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 30 جوان -1جويلية 2008..

[3] مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثالثة والعشرون، بملابو، غينيا الإستوائية، 26-27 جوان 2014، مقرر بشأن إدماج الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في الاتحاد الإفريقي، الوثيقة EX. CL /851 (XXV).

- ينبغي أن تستند شخصيتها القانونية وهيكلها وشؤونها الإدارية ومواردها البشرية وإدارتها المالية إلى الإجراءات المعيارية لمنظومة الاتحاد الإفريقي.

نتائج الدراسة:

من خلال التحليل المتقدم لدراسة دمج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي توصلنا للنتائج التالية:

1- النيباد يبقى دائما برنامج التنمية الرئيسي للاتحاد الإفريقي، أنشئ له جهاز داخل الاتحاد الإفريقي لتنفيذه.

2- بالرغم من عملية الدمج، إلا أن النيباد بقي يحتفظ بهويته داخل الاتحاد الإفريقي، فتسميته بقيت موجودة ومرتبطة بالهيئة الجديدة التي هي وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد.

3- أن علاقة مفوضية الاتحاد الإفريقي بالوكالة الجديدة للنيباد، هي علاقة تنسيق ومواءمة البرامج بإنشاء وحدة تنسيق بينهما.

4- أن عملية دمج النيباد صاحبها في نفس الوقت مشروع تحويل مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى سلطة الاتحاد ، واعتماد الاتحاد الإفريقي للأجندة الإنمائية لإفريقيا المعنونة "بأجندة 2063" لتنمية إفريقيا، حيث يعتبر النيباد كآلية من آليات تنفيذ هذه الأجندة، التي يتجسد هدفها الرئيسي ضمن أهداف أخرى في تحقيق مشروع الولايات المتحدة الإفريقية.

5- أن إدماج الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء في هياكل الاتحاد الإفريقي، هو شكلي إلى حد كبير فهي مستقلة بأجهزتها عن الاتحاد ، ما يربطها به فقط أنها كيان مستقل داخل الاتحاد الإفريقي.

المسح العقاري وإشكالاته القانونية في دول المغرب العربي

أ.سماح ورتي
جامعة باجي مختار–عنابة-

ملخص: إن للملكية العقارية بمختلف أنواعها دور أساسي في التنمية الشاملة للدولة لذلك ارتبطت الحضارات قديمًا وحديثا بهذا الموروث وجعلته أساسا في تقدمها ورقيها فبقدر تنظيم وتوجيه الاستثمارات العقارية يمكن التحكم في الإنماءات الاقتصادية بمختلف أشكالها صناعية فلاحية وعمرانية. لذلك أولى المشرع المغاربي في كل من الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا كامل الاهتمام بالملكية العقارية وكل ما يرد عليها وذلك من خلال إصداره للعديد من التشريعات الهادفة إلى تسيير وتنظيم المسح العقاري وما يترتب عليها من عملية الحفظ العقاري وبما يتماشى وفكرة حماية الملكية العقارية وضمان استمراريتها.

Abstract :The ownership of real estate in various types a key role in the overall development of the state, so associated with ancient civilizations and this newly inherited and made him primarily in the advancement and progress. As much organizing and directing of real estate investments can be controlled affiliations in various forms of economic and social and urban tourism.

Therefore, the first Maghreb legislator in both Algeria and Tunisia, Morocco and Libya and Mauritania full attention to intellectual property and all unanswered and so through the issuance of several pieces of legislation aimed at the conduct and organization of the survey of real estate and the consequent process of conservation estate in line and intellectual protection of intellectual property and ensure its continuation.

مقدمــة: إن للملكية العقارية بمختلف أنواعها دور أساسي في التنمية الشاملة للدولة لذلك ارتبطت الحضارات قديما وحديثا بهذا الموروث وجعلته أساسا في تقدمها ورقيها فبقدر تنظيم وتوجيه الاستثمارات العقارية يمكن التحكم في الإنماءات الاقتصادية بمختلف أشكالها (صناعية فلاحية وعمرانية). ومن أجل ذلك فإن هناك ارتباط عضوي بين الملكية العقارية والوضعية الاجتماعية للأفراد والأمم فبازدهار واتساع الملكية العقارية وتنظيمها تزدهر معها الحياة الاجتماعية من حيث مستوى الدخل والمعيشة لذلك أهتمت جل تشريعات العالم بتنظيم الملكية العقارية عن طريق قواعد قانونية تنظم كل التصرفات التي ترد عليها وذلك بواسطة وضع قواعد تبين قوامها المادي من حيث طبيعتها ومساحتها وموقعها وكذا تنظيم كيفية التعامل بشأنها بواسطة إيقاع تصرفات قانونية عليها.

وإذا كانت قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية المطبقة على المنقولات يمكن أن تؤدي دورها في إعلام الغير بالتصرفات الواقعة عليها عن طريق الحيازة فإنه على العكس من ذلك بالنسبة للعقارات وذلك بحكم طبيعتها وبما لها من حيازة ثابتة مستقرة فقد دعت الضرورة إلى إيجاد نظام قانوني خاص بها يتلاءم مع طبيعتها يؤدي دورها في إعلام الغير بالملاك الحقيقيين لها وبكل التصرفات المختلفة الواقعة عليها مما يؤدي إلى استقرارها ويجعل منها عنصر قوي في تنشيط الحياة الاقتصادية عن طريق توفير القروض المالية بمناسبة ترتيب تأمينات عينية عليها هذا النظام يسمى بنظام الشهر العقاري والذي تبنته مختلف التشريعات العقارية في العالم. لذلك أولى المشرع ألمغاربي في كل من الجزائر تونس لبيبا المغرب وموريتانيا كامل الاهتمام بالملكية العقارية وكل ما يرد عليها وذلك من خلال إصداره للعديد من التشريعات الهادفة إلى تسيير وتنظيم المسح العقاري وما يترتب عليها من عملية الحفظ العقاري وبما يتماشى وفكرة حماية الملكية العقارية وضمان استمراريتها منها ماهو في شكل مديريات قائمة كمديريات أملاك الدولة مديريات الحفظ العقاري ومديريات الضرائب على مستوى الولايات ومنها ماهو في شكل مفتشيات كمفتشية أملاك الدولة ومفتشية الضرائب على مستوى الولايات ومنها ماهو في شكل مصالح عمومية موضوعة تحت وصاية وزارة المالية ومصالح التسجيل والمحافظات العقارية على المستوى المحلي ومصالح المسح وتبرز أهمية هذا الموضوع أيضا في عدم معرفة العديد من الأفراد في دول المغرب العربي بموضوع المسح العقاري سواء من أهل الاختصاص أو من طرف عامة الناس.

كذلك طبيعة المشكلة العقارية في التشريع ألمغاربي وتعقد معاملاتها خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها بلدان المغرب العربي في السنوات الأخيرة لاسيما فتح الباب على مصراعيه لنظام اقتصاد السوق الذي يتطلب تشجيع الاستثمار في مجال الأراضي ومن هنا تظهر الضرورة لوجود هذا البحث لتعريف عملية المسح العقاري وكافة إجراءاتها وما يترتب عليها من حماية للعقار وكذا بيان أهدافها وأهم الإشكالات التي تعترضها.

ولعل أهم إشكالية وجب علينا طرحها في هذا البحث هي: أمام الإرث القانوني المتنوع في دول المغرب العربي إلي أي مدى حققت أنظمة المسح العقاري المحدثة لدى تشريعات هذه الدول وسيلة شهر فعالة تمكن من نقل التصرفات الواقعة على العقار؟

وسنعتمد بإذن الله للإجابة على إشكالية هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وأيضا المنهج المقارن وذلك بصدد مقارنة النصوص المختلفة في دول المغرب العربي المتعلقة بالمسح العقاري.

المبحث الأول: كيفيات إعداد المسح العقاري في دول المغرب العربي : عملية المسح العقاري عملية ضخمة تتطلب أتباع إجراءات قانونية تليها خطوات عملية وفنية وتقنية حيث أن الإجراءات القانونية لهذه العملية هناك قواسم مشتركة فيها بين دول المغرب العربي بينما الخطوات الفنية والعملية والتقنية تقريبا هي نفسها في الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا. فماذا يعني مدير الملكية العقارية في تونس وماذا يعني ديوان قياس الأراضي وماذا يعني أيضا المحكمة العقارية وهل توجد هذه المصطلحات والهيئات في الجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا؟ وهل قرار إفتاح عملية المسح العقاري التي يتخذه في الجزائر والي الولاية المعنية بالعملية هي نفسها في باقي دول المغرب العربي.

المطلب الأول: خطوات المسح العقاري في الجزائر: من المؤكد أن إنشاء مسح الأراضي حقيقي يبقى الخيار[1] الوحيد من أجل الوصول إلى التطهير العقاري من جهة ووضع حد لتعقيد الوضعية العقارية الراهنة ومن جهة أخرى تجهيز التراب الوطني بمخططات وسندات مفيدة للتطوير الاجتماعي والاقتصادي ومسح الأراضي العام المنشئ بالأمر رقم 74/75 هو الأجدر للقيام بذلك لذا يقتضي الأمر أن يستند إنشائه وتقويته على قواعد تقنية وقانونية كافية تسمح بالحصول في نفس الوقت على تعيين دقيق لحدود كل مالك والتعرف على الملاك يخضع تأسيس مسح الأراضي إلى سيرورة وإلى قواعد وضوابط غالبا ما تكون عالمية على الصعيد التقني ومستوحية من القانون المدني على الصعيد القانوني.

الفرع الأول: افتتاح عملية المسح: إن افتتاح عمليات مسح الأراضي في كل بلدية يتم بمقتضى قرار يصدره الوالي ينشر في الجريدة الرسمية وفي مجموعة القرارات الإدارية للولاية المعنية وكذلك في الجريدة اليومية الوطنية، ويبلغ رئيس المجلس الشعبي البلدي[2] وقبل خمسة عشر يوما من افتتاح هذه العملية يعلم المواطنين عن طريق لصق الإعلانات في الدائرة والبلديات المجاورة.

الفرع الثاني: لجنة المسح: تعد لجنة المسح الخطوة الموالية الثانية والمهمة في مراحل عملية المسح والتي تتكون من عدة أعضاء مهمين والطريق القانوني لإنشائها في المادة 07 من المرسوم 62/76 وتتكون اللجنة من:

- قاضي من المحكمة التي توجد البلدية ضمن دائرة[3] اختصاصها رئيسا يعينه رئيس يعينه رئيس المجلس القضائي.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله نائبا للرئيس.
- ممثل المصالح المحلية لإدارة الضرائب مباشرة.
- ممثل للمصالح المحلية للأملاك الوطنية.
- ممثل لوزارة الدفاع الوطني.

[1] - أحمد محيو: المنازعات الإدارية ترجمة فايز إسحاق وإنعام بيوض، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1992، ص41

[2] - أمين بركات سعود: التشريع العقاري السوري علما وعملا، الجزء الأول دمشق، ص63.

[3] - أعمر يحياوي: الوجيز في الأموال الخاصة التابعة لدولة والجماعات المحلية، دون طبعة، دون تاريخ الطبعة، ص7،8

- ممثل لمصلحة التعمير في الولاية.
- موثق تعينه الهيئة المخولة في المنظمة المهنية.
- مهندس خبير عقاري تعينه الهيئة المخولة في المنظمة المهنية.
- المحافظ العقاري المختص إقليميا أو ممثله.
- بالنسبة لعمليات المسح التي تتم في مناطق تشمل مساحات ومواقع محمية تستكمل هذه اللجنة بممثل عن مديرية الثقافة في الولاية.

- بعد جمع الوثائق والمخططات الموجودة على مستوى جميع المصالح[1] العمومية المعنية تأتي خطوة أخرى من الأعمال التحضيرية تتمثل في تقسيم البلدية إلى قطاعات وأقسام حيث توضع جميع المخططات لدى إدارة مسح الأراضي التي تقوم بواسطة تقنيها المختصين بإجراء دارسة تقنية معمقة فيها ويعتمد هؤلاء في تقسيمها على معايير تقنية فنية بحتة.

بعد توفير كل المعطيات الضرورية من الوثائق وبيانات وتحضير الإمكانيات اللازمة تباشر أول خطوة عملية ألا وهي التحقيق العقاري حيث يتم تحديد المهام ويتم توزيعها على الأعوان المكلفين بالإشراف على عملية التحقيق العقاري وتأتي بعدها مرحلة معرفة حق الملكية والحقوق العينية الأخرى ليتم بعدها تعيين أصحاب هذه الحقوق وعند نهاية التحقيق نتوصل إلى النتائج التاليــــــة:

- عقار له سندات ملكية قانونية.
- عقار ليست له سندات ملكية بالتقادم المكسب.
- العقار ليست له سندات قانونية وليس موضوع حيازة قانونية.
- العقار المحقق فيه لم يكن موضوع تصريح ولم يدع أي شخص تملكه بالحيازة ثم بعدها يأتي إيداع وثائق المسح بمقر البلدية ثم بعدها يأتي دور الإشهار وإعلام الجمهور ثم بعد هذا يأتي دور تدوين الاحتجاجات ثم معالجتها.
- بعدها يتم ترقيم الأراضي الممسوحة في السجل العقاري حسب الحالات[2] الثلاثة التي تضمنها المرسوم 63/76 إما ترقيم نهائي أو ترقيم مؤقت لمدة أربعة أشهر أو الترقيم المؤقت لمدة سنتين.

ويعتبر الدفتر العقاري سند إداري يشكل دليلا قويا مثبتا للملكية العقارية طبقا للمادة 19 من المرسوم 63/76 يسلم إلى مالك العقار الممسوح يكون مطابقا للنموذج المحدد بموجب قرار وزير المالية يؤشر عليه المحافظ العقاري بكيفية واضحة ومقرأة بالحبر الأسود الذي لا يمحى والبياض يشطب عليه بخط والجداول تكون مرقمة وموقعة[3] ولقد كرست الغرفة العقارية المنعقدة بالمحكمة العليا بمقتضى القرار الذي أصدرته في 2000/06/28 ملف رقم 197920 هذه المادة.

ويدخل كذلك في عملية المسح العقاري التغيير الذي يمس العقارات بعد مسحها حيث أن الأعوان المكلفون بعملية المسح لقطعة أرض معينة بعد إتمام إجراءات المسح يقوم الأفراد بتغيير حدود ملكياتهم وتعد هذه المسألة إشكالا كبيرا تم طرحه على بعض أعوان المصلحة فأجابوا بما أجابت به المادة 18 من الأمر 74/75 أن كل تغيير في حدود الملكية للبلدية التي تم فيها المسح على إثر التجميع أو التقسيم أو التجزئة والاقتسام وفي حدود ما إذا كانت هذه العملية مرخص بها بموجب التشريع الجاري العمل به يجب أن تتم معاينة هذا التغيير بمحضر لتحديدها في مخطط منظم مبينة عليه المساحات المحددة لمقياس يساوي على الأقل مقياس مخطط الأراضي ويشمل لزوما المراجع الأساسية لهذه الأخيرة ولا يمكن أن تحرر وثيقة جديدة إلا بعد وضع العلامات للحدود الجديدة وذلك على نفقة الأطراف وبناء[4] على طلبهم وتكون مصدقة

---

[1] - أنور طلبة: الشهر العقاري والمفاضلة بين التصرفات، دون طبعة دار نشر الثقافة، مصر، 1990، ص61

[2] - أسعد دياب والقاضي طارق زيادة: أبحاث في التحديد والتحرير والسجل العقاري، ط:2، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 1994، ص12

[3] - أحمد الخمليشي: المجلة المغربية للقانون واقتصاد التنمية العدد07، المغرب، دون تاريخ الطبعة، ص09

[4] - أحمد ادريوش: أصول نظام التحفيظ العقاري، منشورات سلسلة المعرفة القانونية، مطبعة الأمينة، الطبعة الاولى2003، المغرب، ص37

من قبلهم وتقدم إلى مصلحة ضبط مسح الأراضي قبل التحرير للعقد النهائي من أجل إعطاء الأرقام للقطع الملكية الجديدة.

المطلب الثاني: خطوات المسح العقاري في تونس : بسبب أهمية العقار وطريقة استغلاله التي تعد قضية جوهرية تتحكم إلى حد بعيد في تطور الشعوب وفي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن لعملية المسح العقاري في تونس وكغيرها في دول المغرب العربي خطوات مهمة بداية من افتتاح عملية المسح إلى غاية ضبطها.

الفرع الأول: لجنة المسح العقاري في تونس : تتكون لجنة المسح العقاري من قاضي تابع للمحكمة العقارية وكاتب محكمة ومهندس محلف من ديوان قيس الأراضي، وكذلك عمدة المكان أو من ينوبه للتعريف بالأراضي وأصحابها وتستعين[1] اللجنة كذلك باثنين من فلاحي المنطقة يتوليان الأعمال ووضع علامات التحديد وهي أوتاد خشبية تدق بالأرض وتكدس حولها الحجارة وتبيض بالجير لإبرازها. ثم يتولى المهندس المحلف المشار إليه تشخيص تلك الحدود على صورة جوية للمنطقة ويسند لكل قطعة أرض رقم ويكتب اسم الحائز المالك المحتمل بكراس التحجير (أي التحديد) مع أسماء البينة المتلقاة على عين المكان.

ويتخذ القاضي المشار إليه مكتبا له بأحد المقرات التي يوفره له عمدة المكان أو المواطنون ويتكون ملف المسح العقاري أي التسجيل الإجباري من مطبوعة تصريح بالملكية يمضي عليها المالك المحتمل وتحتوي على مؤايدته والمثال الوقتي للقطع التي شخصها المهندس المحلف، ويتولى هذا الأخير إقامة أمثلة مفرزة لقطع النزاع يحقق في شأنها القاضي ويحيل ملفاتها على المجلس الحكيم العقاري الذي ينعقد في أقرب قاعة بمحكمة الناحية أو المحكمة الابتدائية[2].

أما قطع الأرض التي لم تكن موضوع نزاع بين الأطراف فيصدر في شأنها رئيس لجنة المسح العقاري وهو بخطة وكيل رئيس حكما فرديا مكتبيا بالتسجيل وينفذ حكم التسجيل بعد أن يضاف إلى الملف المثال النهائي ويكون التنفيذ بإرسال نسخة تنفيذية مباشرة من المحكمة العقارية إلى إدارة الملكية العقارية التي تتولى إحداث رسم عقاري جديد.

إن القاضي العقاري في أعمال المسح هو في توجه دائم و يباشر النزاعات المحتملة بين المواطنين على عين المكان، مما يستوجب الكياسة في الطبع والقدرة على المناقشة والإقناع والموازنة بين التقارب للتواصل والمحافظة على مسافة الاحترام.

الفرع الثاني: مهمة ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري: يتولى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري[3] القيام بالمهام التالية:

- إنشاء شبكة جيوديزية في مختلف مناطق البلاد والمحافظة عليها.
- إنجاز شبكة دقيقة لقيس الارتفاعات.
- تنفيذ ومراقبة الأشغال الفنية التي تقتضيها إجراءات التسجيل العقاري الاختياري والإجباري.
- تحديد الأملاك العمومية والدوائر الإدارية عند الطلب.
- الأشغال الفنية والعقارية الخاصة بالتقسيمات والتجزئة.
- إرجاع علامات حدود العقارات المسجلة.
- أشغال قيس الأراضي بمختلف أنواعها.
- القيام بالأمثلة السياحية والأمثلة المتعلقة بمواضع معينة.
- القيام بأمثلة المدن والتصوير الجوي.

وتتمثل مهام المحكمة العقارية في:

[1] - إبراهيم أبو النجا: السجل العيني في التشريع المصري ،دون طبعة دار الفكر العربي، مصر 1978، ص79

[2] - إسحاق إبراهيم منصور: نظريتا القانون والحق وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية طبعة 1992، ديوان المطبوعات الجامعية، ص63

[3] - الأستاذ إسماعين شامة: النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، دراسة وصفية وتحليلية، دار هومة طبعة 2002، ص12-16

- التسجيل العقاري بنوعيه الاختياري عن طريق المطالب الخاصة والإجباري عن طريق المسح و ذلك في كامل تراب الجمهورية.
- تحيين الرسوم العقارية وتخليصها من الجمود.
- مراجعة الأحكام الصادرة عنها وإصلاحها.
- النظر في الطعون التي توجه ضد قرارات اللجان الجهوية لتحيين الرسوم أو ضد قرارات حافظ الملكية العقارية[1].

المطلب الثالث: خطوات المسح العقاري في المغرب: عرف المغرب نظام المسح العقاري باسم التحفيظ والنظام العقاري للتسجيل ويقصد بالتحفيظ جعل العقار المحفظ خاضعا للنظام الظهير المؤرخ في 09 رمضان 1331 هـ الموافق لـ 13 غشت 1913 المستوحى من عقد طرانس الأسترالي.

الفرع الأول: العقارات المحفظة: هي عقارات عمل أصحابها على تقديم مطالب من أجل تحفظها ومرت بمسطرة إدارية وأحيانا بمسطرة قضائية قبل أن يصدر لها رسم عقاري يحدد وضعيتها القانونية والطبوغرافية بحيث يوضح على وجه الدقة والتحديد حدود الملك ومساحته وموقعه، وكذا الحقوق المكتسبة على الملك المحفظ[2] مع بيان أصحاب هذه الحقوق وغير ذلك والعقارات المحفظة هي التي يكون لها رسم عقاري يبين هويتها تمتاز عن العقارات العادية غير المحفظة من حيث أن التحفيظ يعطي للملكية العقارية وضعا أكثر آمنا وذلك بخلاف الرسوم العدلية التي غالبا ما يشوبها الغموض أو التشكك.

والتحفيظ العقاري يعتبر وسيلة لتطهير الملكية العقارية من كل المنازعات التي يمكن أن تثار بشأن العقار، وذلك عن طريق تطبيق مبدأ التطهير المسبق للعملية العقارية، المتمثل في التعرضات التي يمكن أن تثار أثناء عملية التحفيظ.

وخضوع العقار لعملية التحفيظ يضمن لمالكه حقوقه على ملكيته بصفة قارة ومستمرة[3] دون أن يتعرض هذا الحق للضياع أو الترامي من طرف الغير بسبب عدم التحفيظ أو التقادم والعقارات المحفظة تشجع الغير على إبرام الصفقات بشأنها ما دام مشتريها يكون على بينة من صحة الملكية ومن سائر القيود المترتبة عليها إن كانت موجودة.

الفرع الثاني: القانون الواجب التطبيق في العقارات غير المحفظة : العقار غير المحفظ هو العقار الذي لم يصدر في حقه قرار بالتحفظ ولا يمر بمسطرة التحفيظ والحقيقة أن هذه التسمية لم تظهر إلا في فترة الحماية بدخول نظام التحفيظ العقاري إلى المغرب أما قبل ذلك فكانت كلها تشكل كتلة متجانسة عكس ما أصبح عليه الأمر بعد دخول التشريع العقاري الذي خلق ليس مجرد ثنائية بل تعددية تتمثل في العقارات المحفظة الخاضعة لظهير12 غشت 1913 المحدد لنظام التحفيظ العقاري وظهير 2 يونيو 1915 المحدد للتشريع المطبق على العقارات المحفظة، وعدة قرارات وزراية ومراسيم تطبيقية ثم عقارات عادية أو غير محفظة، وقد بقيت خاضعة للفقه الإسلامي على المذهب المالكي، وعقارات أخرى خاضعة لقوانين خاصة بها وقد تكون محفظة أو غير محفظة من أبرزها نظام الأملاك العامة والخاصة للدولة الأراضي الجماعية، نظام الأملاك البلدية، الأراضي الموقوفة أراضي الكيش......[4].فإذا تم القول العقارات غير المحفظة وهي التي لا تخضع في تنظيمها للتشريع العقاري بل للفقه الإسلامي، فهل هذا الفقه يتفرد إطلاقا بهذا التنظيم وهل يمكن القول في مجرى الحديث عن العقار غير المحفظ لهذا الأخير خصوصيات أو قواعد تميزه عن العقارات الأخرى من حيث أسباب كسب ملكيته وتنظيمه و إثباته؟.قد يمكننا الجزم أن العقار غير المحفظ يخضع في تنظيمه للفقه الإسلامي لكن

[1] - الأستاذ إسماعين شامة: الأدوات القانونية للسياسة العقارية في الجزائر منذ 1990 إلى غاية سنة 2002، ص09
[2] - ادوارد عيد: الأنظمة العقارية، التحديد والتحرير، الطبعة الثانية، مطبعة ألمتني، لبنان 1996، ص03
[3] - بدران أبو العينين: تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية، دار النهضة العربية 1968، ص65.
[4] - توفيق برعشة: مبادئ القانون الإداري التونسي، تونس، مركز الأبحاث والدراسات الإدارية، 1990، ص19.

التنظيم السليم لهذا النظام قد يستلزم تدخل مصادر أخرى[1] كقانون الالتزامات والعقود وقانون المسطرة المدنية لكن مع احتفاظ العقار غير المحفظ بخصوصياته في مجالات عدة تحفظ له هويته.

المبحث الثاني: عوائق وإشكالات عملية المسح العقاري في دول المغرب العربي: تعاني عملية المسح العقاري في دول المغرب العربي مشاكل كثيرة ومتنوعة تختلف من دولة إلى أخرى.

المطلب الأول: مشاكل عملية المسح العقاري في الجزائر: تعاني عملية المسح العقاري في الجزائر من عدة صعوبات[2] تشكل حواجز تمنع العملية من الوصول إلى خط النهاية ولعل من بين أهم هذه المشاكل مــا يلــي:

الملكية مجهولة المالك: هي الأراضي أو القطع التي يثبت التحقيق العقاري أثناء مروره على القطعة بأن مالكها غير معروف ومجهول، هنا يقوم المحافظ العقاري مباشرة بإيداع وثائق المسح المؤقت لمدة سنتين مباشرة وباسم الدولة.

لكن النقطة التي تثار هنا مصطلح الملكية مجهولة المالك هل هو مصطلح يعبر عن حقيقة الوضع ؟

- نقص الإشهار: فأغلبية المواطنين العاديين لا تتوفر لديهم أدنى معلومات عن العملية وعن طبيعتها وعن المصالح المؤهلة للقيام بهذه العملية
- الفوضى العقارية: فهناك أراضي ذات السندات المفرنسة والتي أصبحت وبسبب ووضعيتها القانونية مبهمة من جراء نظام الإشهار العقاري وازدادت الخطورة بغياب مسح الأراضي العام.
- نقص سندات الملكية عبر الوطن: هذه النقطة بالذات عقدت المسألة العقارية[3] التي كانت شائكة مما أدى إلى عدم تحديد حقوق الملكية، وكذا الطبيعة القانونية الرديئة لمعرفة القطعة الهامة في التراث العقاري الوطني، جعل تنظيم العمل في الهيئات العقارية جد صعب.
- تزوير وثائق وسندات الملكية: بسبب الوجود الدائم للمعاملات الغامضة والدور المحدود لمسح الأراضي والحفظ العقاري ولانعدام الوسائل اللازمة وغياب إدارة فلاحية ناجحة.
- هجر الأراضي: بسبب التشتيت المفرط وكذا استغلالها لأغراض أخرى غير تلك الفلاحية وعدم أدارك أهمية الأراضي المهجورة والآثار المالية والقانونية الأخرى الناتجة عنها.
- المنازعات على الملكية العقارية: فالقانون يمنح للمستعمل للأراضي الفلاحية ذات التنظيم العمومي حق الانتفاع فقط، يتبع ذلك بصفة منطقية تنافر نسبي للفلاح تجاه الأرض، التي لا يكسبها كأرضه وكملكه الذي يجب أن يحافظ عليه ويحميه ويقومه ويستغله.

المطلب الثاني: مشكلات المسح العقاري في تونس: لعل من أبرز المشاكل التي يعاني منها نظام الملكية العقارية في تونس وبالتالي تأثيرها البالغ على عمليات المسح مايلي:

- الوضعيات العقارية المعقدة التي خلفها الاستعمار
- ظاهرة الرسوم العقارية المجمدة التي تفاقمت خلال الثمانينات من القرن الماضي.

ومن أهم المشاكل التي تعاني منها عمليات المسح العقاري في تونس[4] أنه شرعت على مستوى المحكمة العقارية في المسح بمعتمدية الرقاب بداية من جوان 1975 على أساس عقود الإسناد المحررة لفائدة الفلاحين بإمضاء مجلس التصرف ومصادقة مجلس الوصاية وصدور أمر رئاسي في الغرض بالرائد الرسمي.

---

[1] - جلال علي ألعدوي ورمضان أبو السعود ومحمد حسن قاسم: الحقوق وغيرها من المراكز القانونية، منشاة المعارف بالإسكندرية، الطبعة 1992، ص11.

[2] - حمدي باشا عمر: نقل الملكية العقارية في التشريع الجزائري، دار العلوم لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2000، ص15.

[3] - حمدي باشا عمر: محررات شهادة الحيازة، دار هومة، ص11

[4] - حمدي باشا عمر: دراسات قانونية مختلفة، دار هومة2002 ، ص23

ومن بين مشاكل المسح العقاري أيضا في تونس ما أثبتته التجربة أن تباعد عملية الرفع عن عملية التحديد نتج عنها تراكمات لملفات الرفع بصفة مفزعة بالإضافة إلى اندثار الأوتاد وتغيير حدود القطع وانعدام وضوحها، حيث تعذر على الفرق الميدانية في أغلب الأحيان رفع حدود العقارات طبقا للأمثلة التقريبية المعدة عند عملية التحديد وهو ما تسبب في إعداد أمثلة نهائية غير مطابقة للأمثلة التقريبية بالتالي تزايدت الأخطاء المادية.

فقد بلغ عدد عرائض المواطنين سنة 2009 والمتعلقة بالأخطاء الفنية الثابتة والمبررة حصلت بملفات التسجيل العقاري الإجباري 94 عريضة وهو ما يناهز نسبة 7 % من مجموع العرائض بأنواعها المختلفة[1].

المطلب الثالث: مشاكل المسح العقاري في المملكة المغربية: الحرب بين التقنيين الطبواغرافيين والمهندسين الطبواغرافيين تصل إلى البرلمان في مذكرة وجهتها الجمعية الوطنية للتقنيين الطبواغرافيين إلى البرلمان وإلى وزير الفلاحة قدمت الجمعية شروحات وتوضيحات من الناحية القانونية والتقنية حول عمليات التحديد والعمليات اللاحقة للإشارة فان البرلمان يشهد حربا من المذكرات بين التقنيين الطبواغرافيين والمهندسين الطبواغرافيين[2] حيث تقدمت الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبواغرافيين بمذكرة في الموضوع تلخص إن المهندس الطبوغرافي هو القادر على حل المشاكل ومعوقات قطاع التحفيظ العقاري وحسب الجمعية الوطنية للتقنيين الطبواغرافيين فانه منذ سنة 1913 تاريخ صدور ظهير لتحفيظ العقاري ودخوله حيز التنفيذ سنة 1915 ظل التقنيون الطبواغرافيين يقومون بعمليات التحديد والعمليات للاحقة بنسبة 90 % إلى جانب المهندسين الطبواغرافيين الذين ينجزون الباقي وهذا ما تؤكده أرشيفات مصالح المسح العقاري الـ 74 الموزعة على تراب المملكة إلى حدود 24 نوفمبر 2011 تاريخ صدور قانون 07-14 بالجريدة الرسمية الذي على إثره امتنعت هذه الفئة أي التقنيين من متابعة القيام بعمليات التحديد والعمليات اللاحقة وهو ما أصاب مصالح المسح العقاري بالشلل الشبه التام حيث ما بين 80 إلى 90 % من هذه العمليات لم تنجز لعدم توفر العدد الكافي من المهندسين الطبواغرافيين وهو ما يعتبر معوقا لمصالح المواطنين ومصالح الدولة والمستثمرين على حد السواء إذ أن مصالح المسح العقاري لوحدها تشغل 840 تقني طبوغرافيا في حين إن عدد المهندسين الطبواغرافيين لا يتجاوز 180مهندسا مع العلم إن عدد عمليات التحديد العقاري وصلت سنة 2011 إلى أزيد من 43000 عملية والعمليات اللاحقة إلى أزيد من 187000 عملية أي بمعدل 950 عملية في اليوم وهذا ما جعل الحكومة تتقدم بمشروع تعديل لظهير 12غشت 1913المتعلق بالتحفيظ العقاري بعد اقل من أربعة أشهر على تعديله بقانون 07-14في 24 نوفمبر 2011 لتجاوز الهفوة التي وقعت فيها من قبل وأصيبت على إثرها مصالح المسح العقاري بالشلل الشبه التام[3]. وللإشارة فان البرلمان المغربي يقوم حاليا بدراسة مشروع قانون 57/12 ليتم بموجبه تدارك الخطأ وذلك بإرجاع المياه إلى مجاريها كما كان عليه الحال قبل تعديل الظهير السالف الذكر وذلك نتيجة رفض الجمعية الوطنية للتقنيين الطبواغرافيين الممثلة للتقنيين الطبواغرافيين القيام بهذه العمليات التزاما[4] بالقانون وهذا ما أثار حفيظة المهندسين الطبواغرافيين الذين يسعون إلى احتكار مهنة المساحة الطبوغرافية حسب الجمعية التي ظل التقني الطبوغرافي يمارسها طيلة قرن من الزمن لا لشيء إلا لكون هذا الأخير اثبت كفاءته وخبرته من خلال الأشغال التي ينجزها وهو ما جعل المهندسين الطبواغرافيين يسعون إلى التدخل عن طريق لوبيات لسن قوانين تهمش التقني الطبوغرافي كما حصل مع قانون 30/93 الفصل الأول والثالث وكذا قانون07-14 الفصول19 وما يليها كما تسعى إلى إفشال وعرقلة إقرار البرلمان لمشروع قانون12-75 وذلك بالاستعانة بمعلومات غير صحيحة لإقناع نواب الأمة بشتى الوسائل حسب الجمعية الوطنية للتقنيين الطبواغرافيين وذلك ردا على المذكرة التي بعثت بها إلى البرلمان وكذا المقال الذي نشرته بجريدة الصباح بتاريخ 11 يونيو2012 وعلى سبيل المثال لا الحصر ذكرت الهيئة بان نسبة

---

[1] - حمدي باشا عمر: نقل الملكية العقارية في ضوء أخر التعديلات وأحدث الأحكام، ط:2،: دار هومة لطبعة والنشر والتوزيع ،الجزائر 2000، ص21

[2] - حمدي باشا عمر وليلى زورقي: المنازعات العقارية، طبعة 2004، دار هومة لطبعة والنشر والتوزيع، ص17

[3] - حسن عبد الباسط جميعي: تحول نظام الشهر العقاري في مصر لنظام السجل العيني، دون طبعة دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1999، ص11

[4] - حسن عبد الباسط جميعي: الشهر العقاري في قانون مصر، دون طبعة، دار التعاون لطبعة، مصر 2004، ص51

التحفيظ لم تتجاوز10 % من الوعاء العقاري الإجمالي بعد مرور 100سنة من إعمال قانون التحفيظ العقاري وهذا يجانب الصواب لان نسبة التحفيظ حاليا بلغت 20 % هذا دون أن ننسى بان أزيد من ثلث من مساحة المغرب هي عبارة عن صحاري إضافة إلى سدس المساحة هي عبارة عن جبال أما من الناحية القانونية فان الفصل السادس من قانون 07-14 المتعلق بالتحفيظ العقاري ينص على أن التحفيظ العقاري أمر اختياري[1]، وهو نفس الأمر الذي كان سائدا[2] قبل تعديل ظهير 12 غشت 1913المتعلق بالتحفيظ العقاري[3].

الخاتمة: تنتهي عملية المسح العقاري بقيد أو تسجيل الحقوق العينية العقارية في السجل العيني ويصبح التسجيل هو المصدر الوحيد لتلك الحقوق وهو يشكل بداية السلسلة في عمليات الانتقال التي تليه ويصبح القيد بذلك الجذر الذي تتفرع عنه تلك العمليات وبالإضافة إلى كونه مصدر للحق يعتبر أداة للشهر أيضا بمعنى أن الحق غير المقيد في السجل العيني لا يحتج به على الغير ولا يمكن لهذا الأخير تجاهل أو التخلص من أثار هذا القيد متى حصل وتتمتع الحقوق المقيدة بحجية مطلقة من حيث الإثبات عند غالبية التشريعات التي تعتمد هذا النظام وخاصة في بلاد المغرب العربي وبالتحديد القانون المغربي والتونسي والليبي نستثني من ذلك التشريع الجزائري الذي لا يزال مترددا حول بعض مبادئ هذا النظام رغم اعتناقه له بشكل صريح لكن نقول ونؤكد بأنه توفرت لدى المشرع الجزائري الجرأة إلى اعتناق نظام عقاري غاية في التنظيم والدقة هو نظام الشهر العقاري العيني. ساعيا من وراء ذلك إلى تحقيق الثقة في المعاملات العقارية واستقرارها وقد تحرج المشرع الفرنسي من اعتناقه لهذا النظام وراح يعدل تشريعاته العقارية شيئا فشيئا متبنيا الكثير من الحلول التي استمدها منه إلى أن صار يتعذر على الفقه الفرنسي الجزم بان النظام العقاري الفرنسي نظاما شخصيا وهو الأمر الذي ساق البعض منهم إلى تسميته بالنظام المختلط.

واعتناق المشرع الجزائري لنظام الشهر العقاري العيني بموجب الأمر 74/75 المؤرخ في 12 نوفمبر 1975 لم يكن قفزة في فراغ بل سار على النهج الذي سارت عليه دول المغرب العربي: تونس المغرب ليبيا وموريتانيا فكل هذه التشريعات تبنت هذا النظام لما فيه من حل جذري وحقيقي لمشكلة العقار.

والجزائر كدولة فتية حديثة العهد بالاستقلال لازالت إمكانياتها المادية والفنية غير قادرة على القيام بصورة كاملة ونهائية بعمليات المسح الكامل للإقليم الجزائري وطبيعي أيضا أن يتضمن تشريعها العقاري بعض الهفوات والنقائص وقد تبنى المشرع الجزائري نظام السجل العيني وما في ذلك من شك مطلقا لكن يبقى تحديد مقدار هذا التبني ومداه.

والمشرع الجزائري قد تناول النص على عمليات المسح العقاري وحدد كيفيتها إلا أن ذلك التنظيم يكتنفه بعض الغموض والاضطراب حيث لم يوضح المشرع الجزائري وبشكل دقيق مواعيد الطعن في نتائج تلك العمليات قبل إجراء القيد الأول ولم يحدد جهات الطعن بصورة واضحة عكس التشريعات المغاربية في كل من تونس المغرب وليبيا التي نصت على لجنة خاصة تنشأ لهذا الغرض بغية الإسراع في تلك العمليات.

كما أن المشرع الجزائري ترك مجال الطعن مفتوحا إلى مالا نهاية وذلك يهدر قيمة القيد الأول الذي يعتبر ميلاد الشخصية القانونية للعقار منذ تاريخ إجرائه ولقد حددها المشرع بسنتين بعد انقضائها تتوقف جميع الدعاوى العقارية مهما كانت ولا يكون للمتضرر سوى الرجوع بالتعويض على مسبب الضرر وهو الأمر الذي حذا بالتشريعات المغاربية التي أخذت بهذا النظام من رصد صندوق خاص لتامين ضحايا القيود العقارية.

أما فيما يخص مبدأ القيد المطلق فان المشرع الجزائري فعل خيرا حيث لم يتبنى هذا المبدأ على إطلاقه كما فعلت التشريعات المغاربية الأخرى حيث أن تبني هذا المبدأ على إطلاقه فيه اغتصاب للحقوق فقد نصت المواد 15 و16 من الأمر 74/75 على القيد في البطاقات العقارية وأعطته قوة نقل الحق العقاري أي ترتب الأثر العيني دون أن تهدر قيمة التصرف

---

[1] - خليل أحمد حسن قدادة: الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1994، الجزائر، الجزء الرابع، ص19

[2]- Chalabi : Nationalisation des terres la révolution agraire O.P.U. Alger 1984,P33

[3]- Dersa L'Algérie en débat édition Mas pro paris 1980, P51.

الذي ينشا عن هذا القيد ومثل هذا الحل الوسط هو الأقرب للعدالة إلا أن المادتين كانتا قاصرتين حيث لم تتضمنا النص على قيد الأحكام القضائية ولم تكن الصياغة موفقة حيث حصرت التصرفات العقارية في لفظ العقود.

وما يؤخذ أيضا على التشريع الجزائري تخلفه عن التشريعات المغاربية في كل من تونس ليبيا المغرب وموريتانيا التي نصت وبشكل صريح على الأخذ بمبدأ حظر التقادم كأصل عام لما في عدم حظره من خطر على البطاقات العقارية حيث أن التقادم يشكل طريقة موازية لنقل الحق العقاري والسماح بذلك يؤدي إلى جعل بيانات السجل العقاري العيني لا تعطي الحقيقة القانونية الواقعية للعقار. لكن المتمعن في التشريع الجزائري يتأكد من حقيقة هي أن عدم النص الصريح لا يفهم منه قبول المشرع بالتقادم فقد استخلصنا من عموم النصوص التي تناولت تنظيم العقار ما يفهم حظر تقادم في المناطق الممسوحة إلا انه ينبغي النص على ذلك صراحة لان النص الصريح ابلغ في الدلالة من اللجوء إلى التفسير وما يؤخذ ويعاب على التشريع الجزائري أيضا عدم نصه على مبدأ القوة الثبوتية المطلقة التي يتضمنها القيد في السجل العقاري العيني عكس التشريع التونسي والليبي والمغربي والموريتاني وترك معرفة واستطلاع ذلك من خلال النصوص المنظمة لأثار الشهر وبقراءة تلك النصوص يفهم منها ما يوحي بأخذ المشرع الجزائري بهذا المبدأ.

كما أرجو إعادة تنظيم مصالح المسح العقاري والحفظ العقاري ووضعهما تحت وصاية وزارة العدل لان العلاقة ما بين مصالح المسح والحفظ العقاري ووزارة العدل وثيقة فرضتها طبيعة العمل لأنه نلاحظ أن المحافظ العقاري لا يقتصر دوره على شهر محررات من مصلحة المسح بل في بعض الأحيان يكون مساعدا قضائيا لتقديم النصيحة وتقريب وجهات النظر في إبرام الصلح ولتجسيد هذا التقارب لابد من عقد اتصالات دورية أو سنوية ما بين أجهزة القضاء وكذا مصالح المسح والحفظ العقاري من اجل توحيد الرؤية في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

من خلال دراستنا لعملية المسح العقاري في دول المغرب العربي وإشكالاته القانونية فإنني أتمنى إعادة النظر في التشريع الجزائري والمغربي في جوانبهما التنظيمية والتقنية وحتى الصياغة الصحيحة لنصوصهما القانونية أو إضافة بعض الحلول التكميلية لمواجهة بعض المشاكل التي قد تعترض تطبيق هذا النظام هي مسالة يتعين النظر فيها.

كما يراعي تعديل مواعيد الطعن وإجراءاته وكيفياته في نتائج تلك العمليات بالنص على تنظيم خاص لا يسير بنفس القواعد المرافعات.

توحيد خطوات عملية المسح العقاري في دول المغرب العربي والاستفادة من التجارب الموجودة لديها كخطوة لترسيخ العمل ألمغاربي الموحد وكخطوة في بناء وإرساء اتحاد المغرب العربي الكبير تمهيدا لوحدة عربية كبيرة في كل المجالات وتمهيدا لوحدة إسلامية عالمية التي يهدف ديننا إلى بناءها.

النتائج المتوصل إليها:

أولا: الظرفية التاريخية لنشأة أنظمة الشهر العقاري في دول المغرب العربي: عرف نظام الشهر العقاري بدول المغرب العربي تحولا تدريجيا ابتدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر وكانت البداية بتونس ليطال التغيير جل الدول الأخرى بداية القرن العشرين وسيستمر في التعديل إلى يومنا هذا، حيث كان التطبيق جاريا لضبط الوضعية العقارية بقواعد الفقه الإسلامي وخاصة ما جرى به العمل بالمذهب المالكي وكذا المذهب الحنفي. إلا أن هذه الوضعية لم تكن لتخدم مصالح المستعمر الذي بادر منذ دخوله سواء في شكل استعمار كما وقع بليبيا والجزائر أو في صورة حماية مثل وضعية المغرب وتونس، إلى اقتباس مبادئ نظام عقاري يستند عليه لاستيطان الأراضي من دون أي تشويش، وكان الحل في نظام الشهر العيني.

عرفت دول المغرب العربي سواء منها من كانت تحت حكم العثمانيين مثل ليبيا وتونس والجزائر، أو من ثم خاضعة لذلك كالمغرب تطبيق المبادئ الشريعة الإسلامية وقواعد الفقه الإسلامي عموما والمذهب المالكي والحنفي خصوصا لتنظيم الوضعية العقارية بهذه البلدان، وإذا كان الراجح هو كثرة العمل بالمذهب المالكي في كل من المغرب وتونس، فإن تطبيقات المذهب الحنفي وجدت دعامتها بكل من تونس وبشكل أكثر انتشار بالجزائر خاصة بالمدن كتلمسان ووهران والجزائر التي

كانت تتواجد فيها أغلبية ذات أصل تركي في حين أن المذهب المالكي كان هو المذهب السائد لدى السكان ذوي الأصل العربي، إضافة إلى بعض الأعراف المحلية التي عرفت التطبيق لدى فئات معينة في المجتمع كالأعراف الأمازيغية لدى الأمازيغ وأشهرها بلاد القبائل. إلا أنه مع دخول القوى الأجنبية سواء في شكل استعمار كما هو الحال بالجزائر وليبيا أو في صورة حماية كما حدث بكل من تونس والمغرب، عملت الدول الدخيلة: على الإسراع في إصدار سلسلة من النصوص القانونية والتنظيمية تحكم بها المجال العقاري تحقيقا لغرض أساسي ألا وهو تمكين المستعمر أو الحامي من الاستيطان وتسيرا له في شراء الأرض بسهولة واستغلالها من غير تشويش، وهو الطرح الذي يتماشى مع تعريف أستاذ الدكتور أحمد أدويش المغربي المفهوم القانوني للاستعمار من حيث هو عبارة عن تملك العقار سواء كان عقارا فلاحيا في البوادي أو عقارا مبنيا في الحواضر.إذ النية الاستعمارية كما يؤكد على ذلك الدكتور منير الفرشيشي كانت ترمي أساسا إلى حل نهائي للاستعمار الزراعي والفلاحي وعليه سعت إلى خلق مناخ قانوني ضامن لهذا التوجه على مستوى الملكية العقارية.

وهكذا كان أول تطبيق لنظام الشهر العيني بالبلدان العربية هو قانون جويلية لسنة 1885 وهو كان بمثابة الولد البكر وإن كان من شريكة أجنبية ونقصد تونس التي شكلت بالفعل حسب تعبير أستاذنا أدريوش حقل تجارب بالنسبة لما قام به المستعمر في كثير من المستعمرات حيث نقل القانون العقاري التونسي إلى المغرب ظهير 1913 و1915 مع مراعاة بعض الخصوصيات التي اقتضت حينها الاستغناء عن بعض المقتضيات التي نضمنها القانون التونسي، كما حاولت فرنسا الاقتداء بها للأخذ بهذا النظام في الجزائر. ولعل مرد المحاولة فقط يجد مرجعيته في التصور الذي كان قائما لدى فرنسا حول الجزائر والذي يختلق عن تونس والمغرب في كونه استعمار وليست حماية، وبالتالي فالجزائر ماهي إلا امتداد لفرنسا وللقانون المتبع فيها غير أن الوضع قد اختلف بعد الاستقلال، حيث عمل المشرع الجزائري على إصدار الأمر رقم 74/75 المؤرخ في 1975/11/12 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، وأعقبه بمراسيم تنفيذية له هي على التوالي مرسوم رقم 62/76 ومرسوم 63/76 صادرين سنة 1976 يتعلق الأول بإعداد مسح الأراضي العام والثاني بتأسيس السجل العقاري، وبهذا يكون المشرع الجزائري قد تبنى نظام الشهر العيني صريح بدل الشهر الشخصي الذي كان سائدا سابقا، وإن كان سيبقى العمل جاريا بهذا النظام الأخير في المناطق التي لم يصلها بعد المسح ولو بشكل مؤقت.

وهكذا فإذا كان هذا هو حال فرنسا ومستعمراتها ومحمياتها، فإن الوضع بليبيا عرف مرحلتين الأولى بعد الاحتلال الإيطالي بسنة تقريبا، حين أصدر أول قانون عقاري سنة 1912 وكان يأخذ بنظام الشهر الشخصي وظل العمل به حوالي ثمان سنوات.

لتبدأ المرحلة الثانية بإصدار قانون1921 الذي طبق الشهر العيني وظل العمل به جاريا حتى بعد الاستقلال 1942 إلى حين سنة 1965 حيث صدر قانون التسجيل العقاري الحالي والذي حافظ في مجمله على القواعد والأسس الواردة في قانون1921 إضافة على نقله لبعض المواد حرفيا من قانون الشهر العقاري المصري هذا الأخير الذي كان يأخذ آنذاك بالشهر الشخصي إلا أنه بالرغم من ذلك يؤكد الدكتور محمد عبد الجواد محمد على أن ما نقل من القانون المصري من أحكام لا تتعارض بتتا مع بقية أحكام القانون.

ولعل نفس وضعية ليبيا عاشتها الدول التي كانت تحت استعمار أو حماية فرنسا بعد الاستقلال، حيث بقي العمل ساريا بالأنظمة العقارية السابقة بل أكثر من ذلك تم العمل في كل من تونس والمغرب على تعميمه، وإن كان المشرع التونسي أصدر مجلة الحقوق العينية سنة 1915 فإنها بقيت محافظة على حد تعبير الدكتور محمود شمام "مأخوذة عنه ومعتمدة عليه ضرورة أنه أصلها ومنبتها".ومراد ذلك كله يستند إلى كون مبادئ التحفيظ العقاري لا تتعارض والشريعة الإسلامية وحكم نظام الشهر العيني العقاري هو الصحة والوجوب. كما أكد على ذلك الفقهاء الذين كلفوا بتوجيه نظر الشرع الإسلامي على مبادئ التحفيظ العقاري.

ثانيا: مسطرة التسجيل " التحفيظ " بأنظمة الشهر العقاري لدول المغرب العربي: إنه باستقرائنا لمختلف أحكام القوانين العقارية لدول المغرب العربي نستشف عن أن هناك تشابه كبير في كيفية تقديم طلب التسجيل ومحتويات الطلب

كما أن هناك تماثل واضح في إجراءات سير مسطرة التسجيل يوضع الطلب لدى المحافظة العقارية بالمغرب وكذا الجزائر أما بليبيا فهي مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق أو أحد فروعها، أما بتونس فيقدم الطلب إلى المحكمة العقارية ليتولى كاتبها تحرير مضمونه بعد أداء رسوم التسجيل. لتبدأ عملية الإشهار بالجريدات الرسمية أو كما تسمى بتونس الرائد الرسمي للجمهورية، وكذا التعليق بالمراكز الإدارية والقضائية المعنية بذلك وخاصة تلك الواقع العقار في دائرة اختصاصها وإذا كانت مهمة الإخطار تعود لقسم تحقيق الملكية بليبيا، فإن ذلك ينعقد لكاتب المحكمة بتونس، والمحافظة العقارية بكل من المغرب والجزائر. يلي بعد ذلك مرحلة التحديد التي تتولى مهامه إدارة القيس الأراضي بتونس وقسم الشؤون الفنية والمساحية بليبيا، وهي مصلحة المسح العقاري والطبوغرافية بالمغرب، ومصلحة مسح الأراضي بالجزائر وإذا جرى تسمية القائم بأعمال التحديد بالمهندس المساح بالمغرب والجزائر فإنه يسمى بالمحقق بليبيا وبالمساح بتونس.

والاختلاف البسيط هنا بين التشريعات العقارية المغاربية هو في مدة الإخطار إذ تبقى صلاحية تقديم التعرضات قائمة إلى حين انتهاء المدة القانونية المفتوحة لذلك، والجدير بالذكر هنا هو ما سنه التشريع الليبي من إمكانية في حالات أربع حددتها المادة 18 من القانون رقم 12 لسنة 1988 بشأن مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق.

وهكذا تنتهي مسطرة التسجيل بانتهاء مدة التعرضات والبت في كافة النزاعات، ليعود القرار للمحافظ بالمحافظة العقارية بالمغرب حيث يقرر تحفيظ للعقار وبالتالي تأسيس رسم عقاري لهذا العقار، فيمنح نظير الملك وكذا الخريطة العقارية للمالك، وهو نفس ما جرى العمل به بتونس وإن يختلف نوعا ما حيث بعد صدور الحكم بالتسجيل والترسيم يتسلم مدير الملكية العقارية ملف القضية مصحوبا بنسخة من الحكم ممضاة من كاتب المحكمة وموقع عليها من طرف رئيس المحكمة العقارية. يعتمد عليه مدير الملكية ويتولى التسجيل بمقتضاه بإقامة رسم لكل عقار حيث يحتفظ بأصل الرسم بسجل الملكية بإدارة الملكية العقارية ويمنح المالك نسخة منه، والملاحظ أنه إذا كان القرار يعود للمحافظ العقاري بالمغرب فإن الأمر ينعقد للمحكمة العقارية بتونس وما دور مدير الملكية إلا تبعي لتنفيذ قرار المحكمة.

أما بليبيا فإنه بعد صدور قرار بالتسجيل يجري تسجيل العقارات بأرقام متسلسلة في الدفاتر والسجلات العقارية الاشتراكية وهي نفس العملية المتبعة في باقي دول المغرب العربي إلا أن ما يميز القانون الليبي هو اعتماده على شهادات وكتيبات بدل الرسم العقاري إذ يتم بعد التسجيل استخراج الكتيب السكني وكتيب الحيازة الزراعية بناء على هذا التسجيل وحسب طبيعته المادة 29 من القانون رقم 12 لسنة 1988 وهي نفس الوضعية التي اعتمدت بالجزائر وإن كان الوضع يتعلق بالتسجيل الإجباري إلا أنه مبني على نفس النظام العقاري إذ يتم منح الملاك دفتر عقاري تنسخ فيه البيانات الموجودة بمجموعة البطاقات العقارية المثبتة للملكية المادة 218 من الأمر 74/75.

ثالثا: أثار التسجيل العقاري بأنظمة الشهر العقاري بدول المغرب العربي

1. **مبدأ القوة الثبوتية**: ونجده في كل من القانون المغربي والتونسي وكذا الليبي بحيث نجد الفصل3 من ظهير1915 المتعلق بالتشريع المطبق على العقارات المحفظة يؤكد على ما معناه أن الرسوم العقارية وما تضمنه من تقييدات تحفظ الحق الذي تنص عليه ما لم يتم تعديله، وهي حجة في مواجهة الغير، بل أكثر من ذلك إن ما يقع من إبطال أو تغيير لا حق يمكن التمسك به في مواجهة الغير المقيد عن حسن نية ما لا يمكن أن يلحق به أي ضرر.

وفي نفس المنحى نجد قانون التسجيل العقاري الليبي لسنة1965 وإن كان بصيغة مختصرة بحيث جاء بالمادة 72: يكون للسجلات العقارية قوة إثبات صحة البيانات الواردة فيه كما عمل بنفس المبدأ القانون التونسي إذا ينص في الفصل 361 لسنة 1965 على أن: "رسم الملكية والترسيم يحفظان الحق موضوعها ما لم يقع إبطالهما أو التشطيب عليهما أو تعديلها".

2. **من حيث مبدأ عدم سريان التقادم**: فالمشرع المغربي كان واضح بالفصل 63 من ظهير التحفيظ العقاري إذا أكد على عدم سريان التقادم تجاه أي عقار محفظ.

وهو نفس ما نص عليه المشرع التونسي بالفصل 305 من قانون 1965 إذا يؤكد في الفقرة الأخيرة على أنه: "لا يسري مرور الزمن على الحق المرسم".

ومن ذلك ما نص عليه القانون الليبي لسنة 1965 في الفصل 73:" لا يجوز إسنادا إلى الحيازة ووضع اليد الادعاء بملكية العقارات التي اتخذت بشأنها إجراءات تحقيق الملكية وصدرت عنها سندات مؤقتة أو قطعية كما لا يجوز إسنادا إلى ذلك تغيير حدود هذه العقارات.

والخلاصة المستنبطة من كل ما سبق هو التوجه العام نحو العمل بنظام الشهر العيني العقاري سواء عن طريق الاقتباس المباشر كما فعلت الجزائر أو في صورة اقتباس غير مباشر، توسط فيه المستعمر ما حدث بليبيا أو الحامي مثل الوضعية التي عاشتها كل من تونس والمغرب ومما رسخ نية الدول المغرب العربي العمل بنظام الشهر العيني هو الإبقاء عليه بعد جلاء القوى المستعمرة أو الحامية بل أكثر من ذلك عمل المشرع على تعميم العمل به بل والتوجه وإن كان بشكل تدريجي نحو إجبارية التسجيل مما يدل وبشكل واضح على تفوق نظام الشهر العيني على غيره لما يقدمه الأول من ضمانات قوية للملكية العقارية تجعل العمل به في منأى عن أي تشويش أو شبهات تطال البنية المادية والقانونية للعقار.

إذن ما نؤكد عليه هو التأكيد على أن أنظمة الشهر العقاري بدول المغرب العربي تسير نحو توحيد العمل بنظام الشهر العيني مما يفعل دون أدنى شك تطبيق قانون موحد للشهر العقاري بين دول المغرب العربي والذي في نظرنا وإن كان بعد مدة من الزمن سيلقى النجاح والتفعيل عن غيره من القوانين الموحدة في باقي المجالات القانونية الأخرى التي بقيت حبر على ورق ليس إلا.

رابعا: الجهاز الساهر على تطبيق نظام الشهر العقاري بدول المغرب العربي: إنه ما استثنينا النظام العقاري التونسي فإننا سنلمس نفس وضعية النظام العقاري المغربي لدى باقي دول المغرب العربي إذ المبدأ أن الجهاز الساهر على تطبيق نظام الشهر هو الجهاز الإداري. بحيث نجد أن مسطرة التحفيظ بالمغرب مسطرة إدارية أساسا إلا في حالة وجود تعرضات ولم يفلح المحافظ في إجراء الصلح بشأنها أو في حالة وجود الطعن في بعض قرارات المحافظ على الملكية العقارية أو فإننا ننتقل إلى المرحلة القضائية حيث ينعقد الاختصاص للجهاز القضائي ليعود الأمر إلى الجهاز الإداري بعد فض النزاع وهذه المسطرة لا تختلف عن ما هو جاري به العمل في القانون العقاري الموريتاني إذ الأصل المسطرة إدارية وفي حالة النزاع ينتقل الوضع إلى المرحلة القضائية حال قيام منازعة في الأرض المادة من مرسوم31 يناير1980.

في نفس الخط ذهب المشرع الجزائري إذ نجده بمقتضى نص المادة 19 من الأمر رقم 74/75 لسنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وإعداد السجل العقاري على أن المحافظة العقارية هي الإدارة المكلفة بشؤون ملك الدولة والشؤون العقارية، كما أحدث بموجب المادة 20 من نفس الأمر محافظات عقارية يسيرها محافظون عقاريون مكلفون بمسك السجل العقاري وإتمام الإجراءات المتعلقة بالإشهار العقاري وهو ما تم تأكيده بعد إصدار المرسوم رقم 63/76 لسنة 1976 المتعلق بتأسيس السجل العقاري حيث جاء ليحدد موقع المحافظة العقارية واختصاصاتها وكذا دور المحافظ بمقتضى المواد من1 إلى7 غير أنه في حالة حدوث احتجاج متعلق بالترقيم المؤقت في السجل العقاري أي التسجيل المؤقت فإن المادة15 من المرسوم أعلاه أعطت للمحافظ سلطة مصالحة الأطراف وفي حالة عدم التوصل للصلح جاز للطرف المدعي تقديم اعتراضية أمام الجهة القضائية، إضافة إلى حالة الطعن ضد قرارات المحافظ ووفقا للمادة24 من الأمر رقم 74/75 لسنة 1975 وبالتالي يتم الانتقال من المرحلة الإدارية إلى المرحلة القضائية.

هذه الأخيرة التي تبقى كاستثناء فقط في حالة النزاع وعدم توفق المحافظ في الصلح، وما كان المشرع الليبي ليخرج عن سابقيه، حيث أنشأ بمقتضى قانون رقم 12 لسنة 1988 مصلحة تسمى مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق ولها عدة فروع في البلديات تتألف من إدارات ومكاتب مهمتها حسب المادة 12 إصدار الشهادات العقارية والكتيب السكني وكتيب الحيازة الزراعية واستقبال طلبات تحقيق الملكية وفقا للمادة 5 إلا أنه في حالة تقديم اعتراضات على نتيجة تحقيق الملكية انعقد اختصاص الفصل في ذلك للجنة تتشكل حسب المادة 13 من أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرة

اختصاصها مقر الإدارة أو الكاتب بصفته رئيسا وبعضوية مدير الإدارة أو رئيس المكتب ورئيس قسم الأعمال الفنية والمساحية به. ويتولى الأعمال الكتابية للجنة أحد موظفي الإدارة أو المكتب يختاره مدير الإدارة أو رئيس المكتب، والجدير بالملاحظة هنا طبيعة تشكيلة هذه اللجنة التي تجمع بين ممثل عن الجهاز القضائي وممثلي الإدارة هي مرحلة محمودة يتميز بها التشريع الليبي إذ تعتبر كمرحلة وسط بين المحلة الإدارية والمرحلة القضائية، إذ يجوز حسب المادة 15 لذوي الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغهم بالقرار الصادر في الاعتراض الطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية وتنعقد المحكمة في هذه الحالة بهيئة استئنافية وتسمى محكمة الطعون العقارية.

إذن فالمسلك لدى كل من المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا لا يخرج عن كون المرحلة الإدارية كمرحلة إبتدائية أساسية وربما تكون نهائية يشرف عليها جهاز إداري، وفي حالة النزاع وعدم التوصل للصلح تبدأ المحلة القضائية بإشراف جهاز قضائي متخصص. إلا أن هذه الوضعية ما كان المشرع التونسي ليقبلها، و إنما استفرد بمسلك خاص جعل بمقتضاه الجهاز القضائي هو الساهر الأول على تطبيق النظام التونسي للتسجيلات العقارية.ممثلا في المحكمة العقارية الموحدة بتونس العاصمة مع وجود فروع لها في خارج العاصمة، ويتمثل اختصاصها في قبول مطالب التحفيظ والبت في المتعرضات بقبولها أو رفضها وتجيز تقييد مختلف الحقوق العينية. ناهيك عن كون قرارات التحفيظ لا يتخذها المحافظ و إنما تدخل ضمن اختصاص لجنة خاصة بالمحكمة العقارية يكون المحافظ مجرد عضو فيها في أحسن الأحوال.

وإلى جانب المحكمة العقارية نجد مكتب الهندسة والذي يطلق عليه سابقا إدارة قيس الأراضي حيث يتكون من رئيس ومحققين ومهندسين محلفين إضافة إلى ذلك نجد إدارة الملكية العقارية أي المحافظة العقارية والتي تتجلى اختصاصاتها في تهيئة الرسوم العقارية بعد تلقيها قرارات التحفيظ من المحاكم ثم عمليات التقييد.

وعليه تكون تونس قد تميزت عن باقي دول المغرب العربي بجعل الأولوية في الشهر على تطبيق نظام الشهر العقاري للجهاز القضائي بمساعدة الجهاز الإداري المتمثل في مكتب الهندسة وإدارة الملكية العقارية .

خامسا: المشرع الجزائري و عملية المسح العقاري

1. المشرع الجزائري أحس فعلا بنصه في المادة 27 من الأمر 74/75 بتمديد العمل بنظام الشهر الشخصي، بحيث أن العقود والقرارات القضائية التي تكون موضوع إشهار في المحافظة العقارية والتي تخص عقارات أو حقوق عينية ريفية موجودة في بلديات لم يعد فيها بعد مسح الأراضي تفهرس بصفة انتقالية في مجموعة بطاقات عقارية مؤقتة تمسك على الشكل الفردي بكيفيات تحدد بموجب مرسوم.
2. ومجيء المرسوم التنفيذي رقم 63/76 المتضمن تأسيس السجل العقاري ثم تقرير أحكام انتقالية في الباب السادس تتضمن صراحة تمديد العمل بنظام الشهر الشخصي بحيث يقوم المحافظون العقاريون بمسك بطاقات عقارية في الأراضي التي لم تشملها عملية المسح ويتم إشهارها باسم المالكين للعقارات وهذا ما أكدته المادة 113.
3. عملية المسح من شأنها تسهيل عملية فرض الرسوم على ملاكها مما يشكل بدوره عوائد مهمة و بالغة للخزينة العمومية.
4. ضرورة جعل نظام الشهر العقاري قائم على نظام قضائي بحيث تسند مهمة تأسيس السجل العقاري ومسكه إلى قاضي من قضاة الجهات القضائية يطلق عليه اسم قاضي السجل العقاري.
5. المنهجية في اعتبار تشريع ما يتبين نظاما، ما لا يكون إلا بالرجوع إلى نصوص ذلك التشريع ومقارنة المبادئ والقواعد التي يتبناها بقواعد النظام المراد تبينه.
6. تعديل المادة 379 من القانون المدني الجزائري التي تقضي بإمكانية إبطال عقد بيع ملك الغير الواقع على عقار ولو تم شهره وهذا كما رأينا يتنافى مع أحكام نظام الشهر العيني ويخل بمبدأ القوة الثبوتية المطلقة الذي تبناه المشرع الجزائري في الأمر رقم 74/75.

إضافة مادة ضمن الأمر 74/75 المشار إليه تقضي صراحة بمنع الاعتماد بالتقادم كسبب من أسباب الملكية والحقوق العينية الأخرى وبهذه المادة تنتفي الحكمة من وجود المواد المنظمة التقادم المنصوص عليها في القانون المدني على أساس أن القواعد الخاصة تقيد دائما القواعد العامة.

إضافة مادة ضمن الأمر 74/75 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري تنص صراحة على مبدأ قوة الثبوت المطلقة واستبعاد مبدأ قوة الثبوت النسبية، وبه يتضح موقف المشرع الجزائري في هذا الشأن وينتفي كل وجود للقواعد العامة التي تقضي بغير ذلك.

7. تعديل المادة 94 من القانون المدني الجزائري في فقرتها الأخيرة واستبدال عبارة" التأشيرة في هامش القيد" بكلمة قيد "وكذلك الأمر بالنسبة للمواد 922 و944 و967. من نفس القانون على أساس أن التأشير في الهامش لا وجود له في ظل نظام الشهر العيني حيث نجد البطاقة العقارية مقسمة إلى جداول يرصد في كل جدول نوع معين من التصرفات أو الحقوق العينية.

التوصيات:

1- إضافة مواد صريحة ضمن الأمر رقم 75/ 74المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري تنص صراحة على مبدأ القوة الثبوتية المطلقة واستبعاد مبدأ قوة الثبوت النسبية.

2- بالنسبة للتقادم نرى ضرورة إضافة مادة صريحة في نفس الأمر المذكور أعلاه تقضي بعدم إمكانية تملك العقارات المشهرة بالتقادم خاصة وأن القانون المدني يسمح باكتساب الملكية والحقوق المتفرعة عنها بالحيازة أو عدم الاستعمال المواد 827.844.854.868

3- أما بالنسبة للأثر الناتج عن القيد الأول بعد المسح نرى ضرورة إضافة مادة صريحة تقضي بعدم إمكانية مراجعة القيد الأول بعد المسح وذلك بعد انقضاء الأجل المسقط الذي لم ينص فيه المشرع على الأجل المسقط لرفع الدعوى إلا في حالة القيد المؤقت بالنسبة لمن نازع فيه ولم ينص على الأجل المسقط في حالة القيد النهائي مما يمكن الغير في أي وقت يعلم فيه بالقيد أن يطعن فيه بالإلغاء أمام القضاء وتسري أجال الطعن في حقه ابتداء من ثبوت علمه طبقا للإحكام العامة وهذا يؤدي إلى الإخلال بمبادئ نظام الشهر العيني ففي هذا النظام أصحاب الحقوق المهدرة بالقيد بعد انقضاء الأجل المسقط لرفع الدعوى لا يمكنهم سوى المطالبة بالتعويض ممن تسبب في إهدار هذه الحقوق.

4- إلغاء نص المادة85 من المرسوم 63/67 المتضمن تأسيس السجل العقاري والتي تجيز الطعن في التصرفات المشهرة مع العلم أن من مبادئ نظام الشهر العيني عدم إمكانية الطعن في التصرفات المشهرة لان الشهر في ظل هذا النظام يطهر التصرفات من العيوب التي تلحق بها خاصة وأن المشرع قد نص في المادة 23من الأمر 74/75المذكور أعلاه على مسؤولية الدولة عن أخطاء المحافظ العقاري التي تؤدي إلى إهدار حقوق الغير من جراء عملية الشهر.

5- إنشاء لجنة وطنية دائمة تنظر في مجمل القوانين التي تحكم العقار مهمتها إعادة النظر في روح القوانين حتى تواكب التطورات الجارية وبالتالي المساهمة في إيجاد القوانين التي تساعد على تسريع عملية التطهير العقاري الجارية.

6- الاستفادة من التجربة التونسية التي استفردت بمسلك خاص جعلت بمقتضاه الجهاز القضائي هو الساهر الأول على تطبيق النظام التونسي للتسجيلات العقارية ممثلا في المحكمة العقارية الموحدة بتونس العاصمة مع وجود فروع لها في خارج العاصمة ويتمثل اختصاصها في قبول مطالب التحفيظ والبت في التعرضات بقبولها أو رفضها وتجيز تقييد مختلف الحقوق العينية وكذلك قرارات التحفيظ في تونس لا يتخذها المحافظ العقاري وإنما تدخل ضمن اختصاصات لجنة خاصة بالمحكمة العقارية يكون المحافظ العقاري مجرد عضو فيها في أحسن الأحوال وإلى جانب المحكمة العقارية نجد مكتب الهندسة والذي كان يطلق عليه سابقا إدارة قيس الأراضي حيث يتكون من رئيس ومحققين ومهندسين محلفين إضافة إلى ذلك نجد إدارة الملكية العقارية أي المحافظة العقارية والتي تجلى اختصاصاها في تهئ الرسوم العقارية بعد تلقيها قرارات التحفيظ من المحاكم ثم عمليات التقييد.

- وعليه تونس تميزت عن باقي دول المغرب العربي بجعل الأولوية في الشهر على تطبيق نظام الشهر العقاري للجهاز القضائي بمساعدة الجهاز الإداري المتمثل في مكتب الهندسة وإدارة الملكية العقارية.

7- الآخذ بمبدأ القوة الثبوتية أسوة بالتشريع المغربي والتونسي والليبي حيث نص القانون المغربي والتونسي والليبي عليه حيث نجد في الفصل الثالث من الظهير1915 المتعلق بالتشريع المطبق على العقارات المحفظة يؤكد على ما معناه أن الرسوم العقارية وما تتضمنه من تقييدات تحفظ الحق الذي تنص عليه ما لم يتم تعديله وهي حجة في مواجهة الغير بل أكثر من ذلك أن ما يقع من إبطال آو تغيير في الحق يمكن التمسك به في مواجهة الغير المقيد عن حسن نية مالا يمكن أن يلحق به أي ضرر وفي نفس المنحى نجد قانون التسجيل العقاري الليبي لسنة 1965 وهو نفس ما نص عليه المشرع التونسي بالفصل 305من قانون 1965وكذلك القانون الليبي لسنة 1965في الفصل 73.

محاصرة المجرم الهارب - تسليمه أو تنفيذ الحكم الجنائي الأجنبي في حقه-

أ.نادية دردار
جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس

الملخص : إن تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية هو نظام مكمل لنظام تسليم المجرمين، حيث أن كلاهما عبارة عن إجراء قانوني مؤسس على معاهدة، أو معاملة بالمثل، أو قانون وطني، حيث أن الدولة التي ترفض تسليم الشخص المطلوب للدولة الطالبة بحجة أنه من رعاياها فلها محاكمته، وإلا تنفيذ الحكم في حالة صدوره من الدولة طالبة التسليم، حتى يكون هذا المجرم محاصرا بجميع الوسائل القانونية الدولية المتاحة حتى لايفلت من العقاب.

Summary : The implementation of foreign criminal sentences is a complementary system to the system of extradition , as both a founder of legal action on the treaty , or reciprocity ,or national law , as the country that refuse to extradite the person to the requesting State under the pretext that one of its nationals it may be tried , otherwise implementation judgment in the case of issuance of the requesting state, until this criminal is cornered by all international legal means available even to Evelt punishment.

مقدمة: قد يرتكب الجاني جريمة في دولة معينة، أو عدة جرائم في عدة دول، ويلجأ إلى دولة أخرى هربا من المحاكمة أو تنفيذ العقوبة[1]، وبالتالي فإن نشاطه الإجرامي يتصل بأكثر من دولة[2]، مما يؤدي إلى ضرورة تسليمه من الدولة التي لجأ إليها إلى الدولة التي ارتكب جريمته على أرضها، بناء على طلب هذه الأخيرة، وإذا رفضت الدولة المطلوب منها التسليم بحجة أن المحكوم عليه من رعاياها، يتم اللجوء إلى الحل البديل وهو تنفيذ الحكم الجنائي الأجنبي في حقه.

من كل ما تقدم تتضح إشكالية موضوع البحث والتي تتمحور أساسا حول مايلي: هل يمكن للدول أن تعمل على مكافحة الإجرام عن طريق تضييق الخناق على المجرم الهارب بتسليمه إلى الدولة مصدرة الحكم أو أن تطوي صفحة التطبيق الجامد لمبدأ سيادتها على إقليمها، وتعمل على تنفيذ الحكم الجنائي الأجنبي في حقه؟

وحتى نجيب على هذه الإشكالية سوف نقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، حيث نخصص المبحث الأول لدراسة نظام تسليم المجرمين، ونخصص المبحث الثاني لتنفيذ الحكم الجنائي الأجنبي.

المبحث الأول: نظام تسليم المجرمين: يعتبر نظام تسليم المجرمين من أهم الأنظمة الفعالة في إطار التعاون القضائي الدولي لمكافحة الجريمة والذي يكفل ملاحقة المجرمين والقبض عليهم أينما ذهبوا، وبالتالي ضمان عدم إفلاتهم من العقاب لمجرد هروبهم من إقليم الدولة التي ارتكبوا جرائمهم على إقليمها، تسليم المجرمين هو تخلي دولة عن شخص موجود على إقليمها إلى دولة أخرى بناء على طلبها، لتحاكمه عن جريمة يعاقب عليها قانونها، أو لتنفيذ فيه حكما صادرا عليه من إحدى محاكمها[3].

المطلب الأول: شروط تسليم المجرمين: توجد شروط عديدة ينبغي توافرها لإجراء تسليم شخص معين إلى الدولة التي تطلبه، كمتهم بارتكاب جريمة، أو محكوم عليه بحكم صادر عن محاكمها، ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي:

الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالجاني: الأصل أن جميع الأشخاص الفارين إلى دولة أخرى غير التي ارتكبوا فيها جرائمهم يجوز تسليمهم ولكن توجد استثناءات عن هذا الأصل ولها ما يبررها.

إن بعض الاتفاقيات الدولية تتطلب أن يكون الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة الطالبة سواء ارتكب جريمته في هذه الدولة الأخيرة، أو ارتكبها في دولة ثالثة غير الدولة الطالبة والدولة المطلوب منها التسليم، وعبء إثبات هذه الجنسية يقع على عاتق الدولة الطالبة، وإذا لم تقدم ما يفيد أن الشخص المطلوب تسليمه يحمل جنسيتها فإن طلب

---

[1] حسنين المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي، تجريما ومكافحة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 143.

[2] .Schlanitz- La Cooperation Policiere international- R.I.D.P- 1974- p 475-476-477 H.Feraud -

[3] - مفيد نايف الدليمي، غسيل الأموال في القانون الجزائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 184.
- عبد القادر البقيرات، العدالة الجنائية الدولية، معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 134.
- أحمد عبد العليم شاكر علي، المعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي، دار الكتب القانونية، مصر، 2006، ص 459.

التسليم يقابل بالرفض[1]. يمكن أن يكون الشخص المطلوب يحمل جنسية دولة ثالثة، وارتكب جريمته في إقليم الدولة الطالبة للتسليم، ثم هرب إلى الدولة المطلوب منها التسليم، في هذه الحالة وتطبيقا لمبدأ من مبادئ القانون الدولي الذي يعطي الحق لكل دولة في حماية رعاياها الموجودين في الخارج، بحيث إذا وقع اعتداء على أشخاصهم أو أموالهم يكون لها أن تتدخل لمصلحتهم[2]، إضافة إلى وجوب وجود شرط في معاهدة التسليم التي تربط بين الدولتين، يجب استشارة الدولة التي ينتمي إليها الجاني بجنسيته قبل التسليم، حتى تتمكن من مراقبة التسليم، وتعارض فيه إذا رأت وجها لذلك، وبالتالي فإن الدولة المطلوب منها التسليم ملزمة بالقيام بهذا الإجراء، وإلا كان التسليم غير قانوني[3].

أما إذا كانت المعاهدة التي تربط بين الدولتين الطالبة والمطلوب منها التسليم لا تتضمن مثل هذا الشرط، أو لا توجد معاهدة للتسليم أصلا، فإن الدولة المطلوب منها التسليم لها الخيار، فإذا رأت أن الاستشارة ضرورية طبقا لقواعد المجاملة أخذت بها، وإذا رأت خلاف ذلك فإنها تقوم بالتسليم دون إشعار الدولة الثالثة[4]. أما بالنسبة لرعايا الدولة المطلوب منها التسليم فيوجد مبدأ شائع ويتمثل في عدم جواز تسليم الرعايا[5]، حيث نصت أغلب المعاهدات الدولية الخاصة بتسليم المجرمين على ذلك[6]، وهو ما نصت عليه اتفاقية الرياض في المادة 39 منها.

الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بالجريمة: يجب توفر شروط معينة تتعلق بالجريمة التي طلب تسليم المجرم من أجلها حتى يمكن قبول طلب التسليم، والمتمثلة في جسامة الوقائع وازدواج التجريم إضافة إلى عدم انقضاء الدعوى العمومية حتى يمكن إعمال هذا النظام.

أولا: جسامة الوقائع : باعتبار أن إجراءات التسليم كثيرة ومعقدة وباهظة التكاليف وطويلة الأمد، يستوجب أن تكون الجريمة على درجة من الجسامة في حالات تسليم المجرمين، وهناك أساليب متعددة لتحديد الجرائم الخاضعة للتسليم وهي: طريقة الترتيب أو الحصر، طريقة الشرط العام، طريقة الاستبعاد.

ثانيا: ازدواج التجريم : يتطلب هذا الشرط ضرورة أن يكون الفعل المطلوب التسليم من أجله مجرما في التشريع الوطني لدى الدولة المطلوب منها التسليم فضلا عن كونه يمثل جريمة في تشريع الدولة طالبة التسليم[7].

إن اشتراط التجريم المزدوج لا يعني اشتراط تماثل التكييف القانوني للأفعال المؤثمة، فيستوي أن يختلف التكييف طالما كانت الأفعال واحدة، فإذا كان الفعل معاقبا عليه في تشريع الدولة الطالبة تحت مسمى جريمة توظيف الأموال، بينما كان الفعل نفسه معاقبا عليه تحت مسمى جريمة النصب والاحتلال في الدولة المطلوب منها التسليم، فإن ذلك لا يمنع من توافر شرط ثنائية التجريم أو ازدواجيته، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين لسنة 1990 على ذلك.

ثالثا: عدم انقضاء الدعوى العمومية: يقصد بعدم انقضاء الدعوى العمومية المتعلقة بالجريمة والتي أتهم بارتكابها الشخص المطلوب تسليمه عدم سقوطها، أي أنها لم تنقضي لأي سبب من الأسباب المقررة قانونا سواء التقادم أو العفو)، أو لسبق الفصل فيها، وحينئذ يكون للدولة المطلوب إليها التسليم أن تمتنع عن إجراء التسليم لافتقاد السند القانوني الذي يجيز ملاحقة الشخص، لأن سقوط الدعوى العمومية يتعلق بالنظام العام[8].

---

[1] سراج الدين محمد الروبي، الانتربول وملاحقة المجرمين، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 58.

[2] جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، إضراب، تهديد، الجزء الثاني، مكتبة العلم للجميع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004- 2005.، ص595.

[3] أحمد عبد العليم شاكر علي، المرجع السابق، ص 479.

[4] أنظر النظام القانوني لتسليم المجرمين على الموقع http://montada.Echoroukonline.com/showthread.php?

[5] علي جروه، الموسوعة في الإجراءات الجزائية، المجلد الأول، في المتابعة القضائية، المرجع السابق، ص 71.

[6] جندي عبد الملك، المرجع السابق، ص594.

[7] أحمد عبد العليم شاكر علي، المرجع نفسه، ص 460.

[8] سليمان عبد المنعم، الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين، ، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص274.

و بالرغم من توافر جميع الشروط السابق ذكرها، هناك جرائم لا يجوز التسليم فيها، وتتمثل في الجرائم السياسية والعسكرية، وقد نصت على هذا الاستثناء التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية، سواء المتعلقة بالتعاون القضائي بين الدول لمكافحة الجريمة بصورة عامة أو المتخصصة بمكافحة جريمة معينة ومحددة مثل مكافحة الجريمة المنظمة أو مكافحة الإرهاب. وتتمثل في الجرائم السياسية والعسكرية، وقد نصت على هذا الاستثناء التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية، سواء المتعلقة بالتعاون القضائي بين الدول لمكافحة الجريمة بصورة عامة أو المتخصصة بمكافحة جريمة معينة ومحددة مثل مكافحة الجريمة المنظمة أو مكافحة الإرهاب.

الفرع الثالث: الشروط المتعلقة بالاختصاص: إن شرط الاختصاص ضروري في نظام التسليم، إذ لا يمكن التسليم إذا كانت الدولة طالبة التسليم غير مختصة بالنظر في الجريمة[1]، ويقوم الاختصاص على مبدأ الإقليمية والشخصية والعينية، وهذا التنوع في الاختصاص نتج عنه تنازع في الاختصاص القضائي للدول، ويظهر خصوصا في نطاق تسليم المجرمين وهذا ما سنتطرق إليه حالة بحالة فيما يلي.

أولا: الجريمة من اختصاص الدولة طالبة التسليم

قد ينعقد الاختصاص إلى الدولة طالبة التسليم بناء على مبدأ الإقليمية باعتباره الأكثر شيوعا، ويتم الاستناد إلى التشريعات الوطنية لكلا الدولتين في تحديد مدى اختصاص الدولة طالبة التسليم، أو استنادا إلى معاهدات التسليم[2].

ثانيا: الجريمة من اختصاص الدولة طالبة التسليم والمطلوب منها : رغم وحدة وقائع الجريمة المطلوب بشأنها التسليم قد ينعقد الاختصاص للدولتين الطرفين، كل واحدة وفق مبدأ معين من مبادئ الاختصاص (الاختصاص الإقليمي، الشخصي، العيني، العالمي)، وفي هذه الحالة هناك اتفاق كامل للتشريعات ولآراء الفقهاء على أنه من حق الدولة المطلوب منها التسليم أن تمتنع عن إجراء التسليم في حالة أن الاختصاص ينعقد لأحد محاكمها، مهما كان نوع هذا الاختصاص[3].

ثالثا: تعدد الاختصاص: يمكن أن يرتكب شخص جريمة في دولة ما ضد سلامة دولة أخرى، ثم يقوم بالهرب إلى دولة ثالثة، أو يرتكب عدة جرائم في عدة دول، ثم يقوم بالهرب إلى دولة أخرى.

في الحالة الأولى، تعطى الأولوية في التسليم إلى الدولة التي أضرت الجريمة بمصالحها، ثم الدولة التي وقعت الجريمة على إقليمها، وتنص بعض المعاهدات على ضرورة إشعار الدولة التي يحمل جنسيتها الشخص المطلوب[4].

أما في الحالة الثانية، عند تقديم طلبات التسليم من دول عديدة ضد شخص ارتكب عدة جرائم على أقاليمها، فإنه على الدولة المطلوب منها التسليم أن تضع في اعتبارها على الأخص خطورة الجريمة ومكان ارتكابها، والتاريخ الخاص بكل طلب، والتعهد الذي قد تلتزم به إحدى الدول الطالبة بإعادة التسليم[5].

المطلب الثاني: إجراءات التسليم وآثاره: إجراءات التسليم هي عبارة عن مجموعة من الأعمال القانونية المنصوص عليها في القوانين الداخلية أو في الاتفاقيات الدولية، والمتعلقة بتسليم المجرمين حتى يرتب التسليم آثاره القانونية والمتمثلة في تنفيذ التسليم والتقيد بمبدأ التخصيص.

الفرع الأول: إجراءات التسليم: تتميز إجراءات تسليم المجرمين بالتعقيد في قوانين بعض الدول، وبالبساطة في قوانين دول أخرى، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى المراحل التالية.

---

[1] عبد الرحيم صدقي محمد، التعاون العقابي في الفكر المعاصر، مجلة القانون والإقتصاد للبحوث القانونية والإقتصادية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة والخمسين، ص 251.

[2] أنظر النظام القانوني لتسليم المجرمين على الموقع http://montada.Echoroukonline.com/showthread.php?

[3] سليمان عبد المنعم، المرجع السابق، ص266-267.

[4] حسنين المحمدي بوادي، المرجع السابق، ص 149.

[5] أنظر المادة 2/699 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

أولا: تقديم طلب التسليم: إن تقديم الطلب لسلطات الدولة المطلوب منها التسليم هو الخطوة الأولى لإجراء التسليم، ويكون الطلب كتابيا، سواء نصت التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية والإقليمية على شرط الكتابة صراحة أو ضمنا، حيث أن المادة 54 من اتفاقية دول اتحاد المغرب العربي المنعقدة في ليبيا بتاريخ 09-10 مارس 1991 نصت صراحة على شرط الكتابة، وكذلك في المادة 34 من اتفاقية الجزائر كوبا المصادق عليها بالمرسوم 102/02 المؤرخ في 2002/03/06، أما إذا وجدت في النصوص الداخلية أو بنود الاتفاقيات عبارة " يجب أن يرفق بطلب التسليم الوثائق..." ، فإنه يفهم منها أنه يستوجب في طلب التسليم الشكل الكتابي[1].

لقد اختلفت الدول في تحديد الطريق الذي يجب أن يتبعه طلب التسليم حتى يصل إلى الدولة المطلوب منها ذلك حيث يسلك الطلب إما الطريق الدبلوماسي أو القضائي أو إحالة الطلب بين وزارتي العدل للبلدين.

ثانيا: إجراء القبض المؤقت: إن نظام التسليم يستلزم اتباع إجراءات طويلة ومعقدة، مما قد يؤدي إلى وصول طلب الاسترداد إلى علم المطلوب تسليمه فيعمل على مغادرة البلاد التي يقيم عليها، وبالتالي تصبح إجراءات التسليم المتخذة دون جدوى، لذا فقد اتبعت الدول أسلوب القبض المؤقت، بهدف القبض على المطلوب تسليمه بسرعة ومنعه من مغادرة الدولة المطلوب منها التسليم، حيث أن بعض المعاهدات تتضمن بنود بمقتضاها يجوز للدولة التي تريد تقديم طلب تسليم شخص معين أن تطلب من الدولة التي سيقدم لها هذا الطلب بإلقاء القبض على الشخص اللاجئ وحبسه بصفة مؤقتة.

ثالثا: الفصل في طلب التسليم: بعد أن تستلم الدولة المطلوب منها التسليم الطلب مرفوقا بالمستندات، يأتي دورها للفصل في هذا الطلب، سواء بالقبول أو الرفض ، ولكن تختلف الجهة المكلفة بهذه المهمة من دولة إلى أخرى، حيث أنه يستخلص من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية وجود هيئتين يناط لهما مهمة الفصل في الطلب وذلك حسب النظام المتبع سواء كان إداري أو قضائي. ويكون للدولة الطالبة عند تلقي الطلب أن تقوم بالإجراءات التالية حسب الضرورة: 1- رفض الطلب كليا أو جزئيا مع تقديم أسباب لهذا الرفض.

2- الموافقة على التسليم والذي يستتبعه اتخاذ الطرفين دون أي تأخير لا مبرر له الترتيبات اللازمة لتسليم الشخص المطلوب، وتعلم الدولة المطالبة الدولة الطالبة بالمدة الزمنية التي كان الشخص المطلوب محتجزا أثناءها رهن التسليم.

3- تأجيل التسليم بعد الموافقة عليه بغرض محاكمة الشخص المطلوب أو بغرض تنفيذ حكم صادر ضده إذا كان مدانا بجرم غير الجرم المطالب بالتسليم لأجله.

4- التسليم المشروط، يجوز للدولة المطالبة عوضا عن تأجيل عملية التسليم أن تسلم الشخص المطلوب تسليمه مؤقتا للدولة المطالبة وفق شروط يجري تحديدها بين الطرفين.

الفرع الثاني: آثار التسليم: عند بيان الآثار المترتبة على التسليم يفترض أن الطلب قد تم قبوله، وتم فعلا تسليم الشخص إلى الدولة التي تطلبه، وبالتالي فإن الدولة المطلوب منها التسليم قد أتمت عملها، ومن ثم يأتي دور الدولة الطالبة في تنفيذ عملية التسليم، وتقيد سلطتها القضائية بالجريمة المطلوب بشأنها التسليم فقط.

أولا: تنفيذ التسليم: إن صدور أمر الموافقة على التسليم من طرف الدولة المطلوب منها ذلك يعطي الحق للدولة الطالبة في تسلم هذا الشخص، وإن أغلب المعاهدات والنصوص القانونية حددت مدة زمنية يجب أن يجري خلالها التسليم وغالبا ما تحدد بشهر، وإذا لم يتم خلال هذه المدة جاز للدولة المطلوب منها التسليم إطلاق سراح الشخص المطلوب، إضافة إلى هذا ذهبت قوانين أخرى إلى رفض التسليم ولو جدد الطلب مرة أخرى عن نفس الجريمة.

بالنسبة لمكان تنفيذ طلب تسليم المجرم، فقد جرى العمل على أن يكون أحد الموانئ أو مطارات الدولة المطلوب منها التسليم، أو أحد نقاط الحدود بالنسبة للتسليم الذي يتم بين الدول المتجاورة.

[1] إن المشرع الجزائري لم يشترط الكتابة صراحة في طلب التسليم ولكن ضمنا ضمن نص المادة 702 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، والتي تنص على " يرفق الطلب بحكم صادر بالعقوبة أو كل الوثائق التي تثبت متابعته القضائية ".

ثانيا: مبدأ التخصيص : مبدأ التخصيص هو عدم جواز محاكمة الشخص الذي تم استرداده حضوريا أو معاقبته في البلد الذي طلب تسليمه إلا عن التهم أو الأحكام التي طلب التسليم من أجلها[1]، ما لم تكن شروط المعاهدة المبرمة بين الدولتين تجيز المحاكمة أو المعاقبة عن وقائع أخرى، فإذا حوكم المتهم أو عوقب عن جريمة أخرى سابقة على التسليم، وغير واردة في الطلب، جاز له أن يدفع بعدم قبول محاكمته أو معاقبته، ويجب على القاضي أن يقضي بعدم قبول الدعوى أو بإيقاف التنفيذ[2].توجد استثناءات واردة على مبدأ خصوصية التسليم وتتمثل في:

1- الإقامة في الدولة الطالبة للتسليم لمدة تزيد عن المدة القانونية بعد متابعته أو تنفيذ الحكم عليه وتحدد غالبا ب30 يوما، أو غادر الدولة ثم عاد إليها من جديد، فإن هذا الشخص بمقتضى إقامته الطوعية يعتبر قد رضخ لاختصاص هذه الدول، ورضي بالخضوع لقضائها دون أي تحفظ[3].

2- موافقة الدولة المطلوب منها التسليم، حيث يجوز محاكمة الشخص المسلم عن جرائم أخرى غير التي سلم من أجلها، ويتم ذلك في حالة تقديم الدولة التي استردت هذا الشخص طلبا للدولة التي سلمته، حتى تأذن لها بملاحقته من أجل الجرائم التي اكتشفت بعد تسليمه، ولا يمنح هذا الإذن إلا إذا كانت هذه الجرائم المكتشفة من الجرائم التي يجوز فيها التسليم

3- القبول الاختياري: وهي الحالة التي يستجيب فيها الشخص المطلوب تسليمه إلى الطلب بحريته التامة، حيث يتم تسليمه اختياريا، ولقد ظهر اختلاف حول طبيعة التسليم في هذه الحالة، فمنهم من يرى أنه تسليم حقيقي لا يختلف عن التسليم الإجباري[4]، بينما اتجاه ثان يرى أنه في حالة القبول الاختياري لا نكون أمام حالة تسليم وإنما أمام حالة رجوع الشخص لقضائه الطبيعي، أي أن التسليم الاختياري يتضمن فكرة عدم وجود عقد تسليم، وبالتالي عدم وجود القيود التي يشتمل عليها عادة مثل هذا العقد[5].

المبحث الثاني: الآثار الإيجابية للحكم الجنائي الأجنبي: يعد الحكم الجنائي مظهرا من مظاهر سيادة الدولة ومحققا لسياستها التشريعية الجزائية، وبالتالي فإن أغلبية الدول لا تمنح للأحكام الجنائية الأجنبية أي أثر إيجابي على أراضيها[6].

إلا أن ضرورات التعاون الدولي في مكافحة الإجرام تقتضي الخروج على هذا المبدأ، والاعتراف لهذه الأحكام الأجنبية ببعض الآثار، سواء بموجب القانون الوطني أو بموجب الاتفاقيات الدولية.

المطلب الأول: الشروط العامة لتنفيذ الحكم الجنائي الأجنبي : يتعين في الحكم موضوع التعاون الجنائي الدولي لكي يتم السير في إجراءات تنفيذه أن يتوافر فيه عدد من الشروط، وأنه وفقا للاتفاقية الأوروبية الخاصة بالقيمة الدولية للأحكام الجنائية، وتجمع بقية الدول على شروط أخرى تتمثل في:

الفرع الأول: الحكم الجنائي البات الأجنبي: إن تحديد الحكم من حيث كونه جنائيا أو غير جنائي يتوقف على منطوقة والغاية منه، وليس على سببه أو الجهة التي أصدرته، فقد يصدر الحكم من قضاء غير جنائي، ويعد هذا الحكم جنائيا، ومثال ذلك الأحكام التي تصدر عن القضاء المدني في جرائم الجلسات. لذلك كله فإن الثابت أنه لا محل لحكم جنائي إلا إذا كانت هناك جريمة جنائية قد ارتكبت ونسبت إلى مرتكبها، وأن الجريمة لا تكون دائما سببا للحكم الجنائي، لأنها قد

---

[1] بغدادي الجلالي، المرجع السابق، ص 47.

[2] علي جروه، الموسوعة في الإجراءات الجزائية، المجلد الأول في المتابعة القضائية، المرجع السابق، ص 85.

[3] سراج الدين محمد الروبي، الانتربول وملاحقة المجرمين، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 74.

[4] انظر النظام القانوني لتسليم المجرمين على الموقع http://montada.Echoroukonline.com/showthread.php?

[5] جندي عبد الملك، المرجع السابق، ص606.

تكون سببا لحكم مدني بالتعويض أو إداري بالتأديب، لذلك كان من الصعب الاستناد إلى سبب الحكم لتحديد نوعه، إذا كان جنائيا أو مدنيا، وبالتالي يجب الرجوع إلى منطوق الحكم والغاية منه حتى يتسنى تحديد النوع[1].

ويكون الحكم الجنائي باتا إذا استنفذ جميع طرق الطعن العادية وطرق الطعن غير العادية[2]، وتتحدد نهائية الحكم وفق قانون القاضي الذي أصدره.

وتظهر أهمية هذا الشرط في أنه يوفر الاستقرار الذي لا يتوافر في حالة جواز الأمر بتنفيذ حكم لم يحز قوة الأمر المقضي[3]، إذا ما تم إلغاء هذا الحكم من طرف محاكم الدولة التي أصدرته بعد الأمر بتنفيذه من محاكم بلد التنفيذ، وبالتالي لا يجوز تنفيذ الحكم الأجنبي المشمول بالنفاذ المعجل، كذلك الأحكام غير القطعية والوقتية، ويعود ذلك إلى تعلق هذه الإجراءات بالأمن المدني، ومن ثم فلا تسمع الدولة بتنفيذ حكم أجنبي متعلق بحكم غير قطعي أو وقتي على إقليمها[4]، لأنه في حالة الإلغاء يصبح الاعتراف الدولي بهذا الحكم والتعاون في تنفيذه عديم الجدوى، لأنه لا فائدة من الاعتراف دولة أجنبية بحكم هو عرضة للإلغاء في الدولة التي أصدرته.

ويكون الحكم أجنبيا إذا كان صادرا من سلطة قضائية أجنبية، أي صادرا من سلطة قضائية تابعة لدولة غير تلك المعنية بتنفيذ الحكم[5]، والعبرة بالتالي هي بصفة السلطة القضائية التي أصدرت الحكم وقت صدوره، فإذا كانت تابعة لدولة أجنبية فإن الحكم يعد أجنبيا.

الفرع الثاني: التجريم المزدوج للفعل وطلب دولة الإدانة تنفيذ الحكم: نصت على هذا الشرط الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الاتفاقية الأوروبية سالفة الذكر، إذ اشترطت لتنفيذ الحكم الجنائي الصادر في إحدى الدول الأطراف في إقليم دولة متعاقدة أخرى، أن يكون الفعل – أو الامتناع – الذي صدر بشأنه الحكم خاضعا للتجريم وفقا لقانون كل من الدولتين ولا يقتضي استيفاء هذا الشرط وفقا لنص هذه الفقرة إعادة بحث موضوع خضوع الفعل للتجريم والعقاب وفقا لقانون دولة الإدانة، إذ يعد الحكم الصادر بالإدانة دليلا على تحققه، وإنما ينبغي التحقق وحسب من الفعل الذي يعد في حالة ارتكابه في دولة التنفيذ جريمة وفقا لقانون هذه الأخيرة، واعتبرت المادة 10 فقرة 2 من هذه الاتفاقية بأن الدولة التي تطلب التنفيذ هي التي تختص وحدها بالبت في أي طعن في الحكم الصادر بالإدانة أو إعادة النظر في الحكم.

يعتبر شرط المتعلق بتقديم الطلب من دولة الإدانة ذا أهمية كبيرة، لأنه السبب الذي تنشأ بموجبه العلاقة القانونية بين الدولة التي أصدرت الحكم والدولة المطلوب منها تنفيذه على إقليمها، والذي من أجله عقدت الاتفاقيات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية. وبالتالي فقد اعتبرت الاتفاقيات المتعلقة بتنفيذ الأحكام الأجنبية هذا الشرط موجود بداهة، حيث لم تنص عليه بصورة صريحة وإنما بصورة ضمنية، ومنها نص المادة (2/3) من الاتفاقيات الأوروبية سالفة الذكر.

الفرع الثالث: أن يكون الحكم صادرا وفق اجراءات قانونية سليمة ومراعيا لحقوق الدفاع: يذهب غالبية الفقه الجنائي الدولي إلى أنه يشترط في الحكم الجنائي الأجنبي الصادر في دولة الإدانة لكي يتم المضي قدما في إجراءات تنفيذه في

---

[1] جمال سيف فارس، التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 ص 19، 20.

[2] إدوار غالي الدهبي، حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1960، ص 157

- إدوار غالي الدهبي، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980، ص 164.

[3] مازن الحنبلي، تنفيذ الأحكام الأجنبية في سورية والبلاد العربي وفقا للقوانين السورية والاتفاقيات الدولية، سلسلة الأبحاث القانونية، الكتاب الثاني، المكتبة القانونية، ص 57.

[4] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لتنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر، دراسة متعمقة في القانون الدولي الخاص، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 222.

[5] LOMBOIS(C), droit pénal international, paris, dalloz, 2 em ed, 1979, p 507

A.HUET et R. KOERING- JOULIN , droit pénal international, Thémis, 1993,154

دولة التنفيذ أن يكون قد صدر وفق إجراءات قانونية صحيحة[1]، وأن يكون هذا الحكم مراعيا للمبادئ الأساسية التي قررتها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وخصوصا تلك التي أقرتها المادة السادسة، والتي تمثل الحد الأدنى لضمانات الملاحقة القضائية العادلة، بما يعني أن الحكم الصادر من قضاء استثنائي، أي من غير القاضي الطبيعي للمتهم وكذا الحكم الذي يصدر دون مراعاة حقوق الدفاع كحق المتهم في الاستعانة بمحام لا يكون محلا لاستحسان السلطات الأجنبية، وسوف تتردد كثيرا في تنفيذه، خاصة وأن مثل هذه الأحكام تكون غير مقبولة حتى في نطاق الدولة التي صدرت فيها، ولذا فإن الشك في هذه الأحكام يكون مقبولا إذا أريد تنفيذها في دولة أجنبية[2]. لكنه في ذات الوقت لا يصح الاستناد إلى مجرد الاختلاف في تنظيم إجرائي لحقوق الدفاع أو لطرق الطعن في الحكم للادعاء بعدم صلاحيته للتنفيذ[3].

المطلب الثاني: أحكام تنفيذ الحكم الجنائي الأجنبي: لقد تناولت الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالقيمة الدولية للأحكام الجنائية الأحكام التي يتم وفقا لها تنفيذ الحكم الجنائي الصادر في إحدى الدول المتعاقدة في إقليم دولة متعاقدة أخرى، حيث تطرقت في محتواها إلى الإجراءات التمهيدية لتنفيذ هذا الحكم، وقامت بتحديد القواعد التي يتم وفقا لها تنفيذ العقوبات المحكوم بها سواء كانت سالبة للحرية أو مالية، وتطرقت كذلك إلى الآثار التي تترتب على نقل تنفيذ هذه العقوبات من دولة الإدانة إلى دولة التنفيذ، وقد أشارت إلى بعض هذه الأحكام بعض الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر وأهمها اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي، وهذا ما سنتطرق إليه على التوالي[4].

الفرع الأول: الإجراءات التمهيدية لتنفيذ الحكم الجنائي الأجنبي: إن الكلام عن إجراءات تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية يتطلب دراسة الإجراءات الأولية بطلب التنفيذ، بالإضافة إلى ذلك قيام سلطات دولة التنفيذ بإصدار أمر بتنفيذ هذا الحكم.

أولا: طلب تنفيذ الحكم: يجب أن يرفع الطلب من قبل الدولة الطالبة إلى الدولة المطلوب منها تنفيذ الحكم[5]، وهذا الطلب يعد شرطا أساسيا لتنفيذها لهذا الحكم باعتبار أن الأحكام الجنائية لا تتمتع بقوة تنفيذية خارج إقليم الدولة التي صدرت فيها[6]، إلا إذا وجدت هناك اتفاقية دولية تحدد إطار العلاقة القانونية الخاصة بين دولتي الإدانة والتنفيذ، وتطبيقا لذلك نصت المادة 54 من اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول اتحاد المغرب العربي على ذلك، وحددت نصوص القسم الثاني من الباب الثاني من الاتفاقية الأوروبية سالفة الذكر الإجراءات التي يتعين إتباعها في هذا الصدد[7].

يجب أن يرفق طلب التنفيذ بأصل أو صورة طبق الأصل من الحكم المطلوب تنفيذه ، وكذلك الوثائق الدالة على قابلية الحكم للتنفيذ في الدولة مصدرة هذا الحكم، إضافة إلى ذلك يجب إرفاق هذا الطلب بكافة الوثائق والمستندات المفيدة والمدعمة لطلب تنفيذ الحكم، وهذا ما نصت عليه المادة 16 من الاتفاقية سالفة الذكر.

ثانيا: الأمر بتنفيذ الحكم: إن الحكم الجنائي الأجنبي له قوة تنفيذية في بلده الأصلي، ولكن هذه القوة تستند إلى السلطة التي أصدرته والتي تعد الممثل الشرعي لسيادة تلك الدولة، ولما كانت سيادة الدولة لا تتعدى حدود إقليمها فإن هذا الحكم لما ينتقل إلى دولة أخرى يحتاج إلى الحصول على أمر (إذن) ممن له السلطة والسيادة على تلك الدولة، وهنا يبدو من الصواب حقا ألا تمنح هذه القوة التنفيذية للحكم الأجنبي إلا إذا قدم ضمانات الشرعية كحق الدفاع، وعلنية المحاكمة التي يقدمها الحكم الوطني، وهذا يعني أن على القاضي الذي أحيل إليه الطلب أن يتأكد فقط من كون الحكم الأجنبي

---

[1] A.HUET et R. KOERING – JOULIN, op, cit, p 246

[2] جمال سيف فارس، المرجع السابق، ص 29.

[3] حسين فتحي الحامولي، التعاون الدولي الأمني في تنفيذ الأحكام الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة،2014، 2015 ص 162.

[4] عادل يحي، وسائل التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص 79

[5] منذر كمال عبد اللطيف التكريتي، ، آثار الأحكام الجنائية الأجنبية ، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1981 ص 55.

[6] عصماني ليلى، التعاون الدولي لقمع الجرائم الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، 2013، ص 249

[7] عادل يحي، المرجع السابق، ص80.

المحال إليه جديرا بالثقة من الناحية الإجرائية فقط، أما الناحية الموضوعية، من حيث صحة الواقعة وإسنادها إلى المحكوم عليه فيجب أن نضع ثقتنا الكاملة بعدالة القضاء الأجنبي[1].

الفرع الثاني: الأحكام الخاصة بتنفيذ العقوبات المحكوم بها: يترتب على اختلاف العقوبات الصادر بها الحكم الجنائي الأجنبي، تباين القواعد المنظمة والحاكمة لتنفيذ هذه الأحكام في دولة التنفيذ، وبالتالي فإن قواعد وأحكام تنفيذ حكم صادر بعقوبة سالبة للحرية تختلف بالضرورة عن تلك المتعلقة بالعقوبات المالية، سواء الخاصة بالغرامة أو بالمصادرة[2].

أولا: الأحكام الخاصة بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية

إن العقوبات السالبة للحرية تمثل محور العقوبات التي تطبق على مختلف الجرائم، ورغم كل الانتقادات الموجهة لمثل هذه العقوبة فإنها تبقى السلاح الأول لرد الفعل الاجتماعي إزاء الأفعال الإجرامية، لذلك تحوط هذا النوع من العقوبات الكثير من الاعتبارات التي جعلته محط اهتمام الباحثين لأن المحكوم عليه يبقى فترة زمنية طويلة أو قصيرة في المؤسسة العقابية، وبالتالي يخضع للعديد من برامج الإصلاح والتهذيب، لذلك يذهب غالب الفقه إلى أن المكان الأمثل لتنفيذ هذا النوع من العقوبات هو البيئة الأصلية للمحكوم عليه، ولأنه من الممكن أن تكون هذه البيئة مختلفة عن المكان الذي صدر فيه حكم الإدانة[3]، كاختلاف الشروط المناخية أو وجود مشكلات لغوية أو بعد المحكوم عليه عن عائلته حيث أن تنفيذ الحبس في دولة الحكم سيكون صعبا لدرجة أنه سيعوق عملية الإصلاح الاجتماعي للمجرم[4]، فقد اتجهت الدول إلى عقد العديد من الاتفاقيات الخاصة بنقل هذه العقوبات إلى الدولة التي توجد فيها هذه البيئة، وإن الإقرار بالعقوبات السالبة للحرية الصادرة عن القضاء الأجنبي قد يثير إشكالات متعددة منها تنوع هذه العقوبات، وما يتعلق بالنفقات المادية التي يتطلبها التنفيذ، وحالة ما إذا كان المدان قد استوفى العقوبة في الخارج أو جزءا منها فقط.

يوجد تباين في شروط وقواعد تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في دولة التنفيذ وذلك بالنظر إلى بعض الاتفاقيات سواء الأوروبية أو العربية أو الدولية.

1- الاتفاقيات الأوروبية بشأن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

- **اتفاقية ستراسبورج** الموقعة في 21 مارس 1983 والخاصة بنقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، واتفاقية **شنجن** في جويلية 1985 خاصة المادة 68 منها، ووفقا لهاتين الاتفاقيتين، فإن الأطراف المتعاقدة تتفق بصفة متبادلة على التعاون في نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، وبالتالي فإن المحكوم عليه يستطيع أن يطلب نقله إلى إقليم دولة أخرى من الدول المتعاقدة لكي ينفذ هذه العقوبة، ويستطيع إبداء رغبته هذه إلى الدولة المنفذة أو طالبة التنفيذ، أما عن طلب النقل نفسه فيمكن أن يكون من إحدى الدولتين الطالبة أو المطلوب منها التنفيذ[5].

واشترطت الاتفاقية صراحة ضرورة رضاء المحكوم عليه أو من يمثله إذا ارتأت إحدى الدولتين أن سن المحكوم عليه أو حالته البدنية أو النفسية لا يسمح له بتقديم هذا الطلب، وتختلف هذه الحالة تماما عما نصت عليه اتفاقية شنجن في المادة 68، حيث أن المحكوم عليه موجود في دولة الإدانة ولاعتبارات الإصلاح والتقويم تريد دولتا الإدانة والتنفيذ أن يتم النقل، وجب في هذه الحالة رضاء المحكوم عليه أو من يمثلاه قانونا.

---

[1] منذر كمال عبد اللطيف التكريتي، المرجع السابق، ص 56.

[2] أحمد عوض بلال، علم العقاب (النظرية والتطلبقات)، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984، ص 163.

[3] جمال سيف فارس، المرجع السابق، ص 233.

[4] محمد وليد هاشم المصري، المرجع السابق، ص 172.

[5] عادل ماجد، التعاون الدولي في المسائل الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة،مجلة الأمن والقانون، ص 238.

أما نص المادة 68 من اتفاقية شنجن يتعلق الأمر هنا بمحكوم عليه هرب من التنفيذ، واستقر في دولة أخرى من الدول المتعاقدة، وهذه الدولة يحمل جنسيتها، ففي هذه الحالة لا تستطيع هذه الدولة تسليمه إذا كانت قوانينها تمنع تسليم رعاياها، في هذه الحالة تطلب دولة الإدانة من دولة التنفيذ، تنفيذ الحكم في حق المحكوم عليه بغض النظر عن رضائه[1].

أما عن نتائج النقل فحسب المادة الثامنة فإن دولة التنفيذ تتعهد باتخاذ إجراءات تنفيذ العقوبة المحكوم بها، وبالتالي وقف تنفيذ هذه العقوبة في دولة الإدانة، ولا تستطيع هذه الأخيرة أن تعود إلى تنفيذ العقوبة طالما أن دولة التنفيذ قد اعتبرت أن التنفيذ قد تم، أما بالنسبة لدولة الإدانة حسب المادة التاسعة فإن السلطات المختصة على مستواها ملزمة بأن تتابع تنفيذ العقوبة بصفة حالة، أو أن تستند في ذلك إلى قرار قضائي أو إداري وفقا للقواعد المحددة في المادة العاشرة، إلا أنه يتعين على السلطة المختصة الالتزام في كافة إجراءاتها بذات الوقائع الثابتة في حكم الإدانة، وعدم إحلال عقوبة مالية محل العقوبة السالبة للحرية، وأن تقوم بخصم المدة التي قضاها المحكوم عليه في دولة الإدانة من مدة العقوبة، وألا يترتب على إجراءات النقل تدني مركز المحكوم عليه عن الوضع الذي كان عليه في ظل حكم دولة الإدانة[2].

- الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالقيمة الدولية للأحكام الجنائية

لقد أوجبت المادة 43 من الاتفاقية تمهيدا لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها نقل المحكوم عليه إن كان محبوسا في دولة الإدانة إلى دولة التنفيذ، وذلك بمجرد إخطار هذه الأخيرة دولة الإدانة بقبول تنفيذ الحكم.

وتناولت المادة 44 من الاتفاقية قواعد مطابقة العقوبة المحكوم بها في دولة الإدانة وفقا للأحكام المقررة في قانون دولة التنفيذ، حيث تبنت الاتفاقية مفهوما واسعا لمصطلح " تنفيذ " الحكم الجنائي الأجنبي، إذ خولت هذه الاتفاقية لدولة التنفيذ سلطة مطابقة العقوبة المحكوم بها في دولة الإدانة للأحكام المقررة في قانونها الداخلي، وإن اشترطت وفقا لنص المادة 42 من الاتفاقية التزام سلطات دولة التنفيذ بالوقائع التي تأسس عليها الحكم الصادر بالإدانة، ويمثل هذا المفهوم الواسع لتنفيذ الحكم الجنائي في غير دولة الإدانة وسيلة هامة لضمان التطبيق الفعال لأحكام هذه الاتفاقية، لا سيما مع اختلاف العقوبات المقررة في التشريعات الجنائية الداخلية للدولة المتعاقدة، سواء من حيث الطبيعة أو النوع أو المدة[3].

وتطبيقا لذلك تخول المادة 1/44 من الاتفاقية لقاضي دولة التنفيذ استبدال العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها في دولة الإدانة بعقوبة أخرى وفقا لقانون دولته، ولا يجب أن تكون هذه العقوبة مختلفة من حيث الطبيعة والمدة عن العقوبة المحكوم بها في دولة الإدانة حسب نص المادة 2/44[4].

2- الأحكام الخاصة بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية في الاتفاقيات العربية

فيما يتعلق بالاتفاقيات العربية في شأن تنفيذ العقوبات السالبة للحرية نجد:

- اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام 1983، حيث أنه في حالة غياب اتفاقية ثنائية خاصة بنقل المحكوم عليهم بين دولتين عربيتين، فيمكن في هذه الحالة الاستناد إلى ما ورد من الأحكام في هذه الاتفاقية كأساس لتنفيذ طلب النقل أو غيره من أوجه التعاون القضائي[5].

ولقد تطرقت اتفاقية الرياض للتعاون القضائي في نص المادة 55 إلى مبدأ جواز تنفيذ الحكم الجنائي الصادر بعقوبة سالبة أو مقيدة للحرية في غير دولة الإدانة[6]، ومن خلال نص هذه المادة يتضح أنها تطرقت تقريبا لنفس الشروط التي

---

[1] محمد وليد هاشم المصري، المرجع السابق، ص 173.

[2] جمال سيف فارس، المرجع السابق، ص 242 إلى 244.

[3] أحمد محمد السيد عبد الله، التعاون الدولي في الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة بالنظام الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ص 143، 144.

[4] حازم مختار الحاروني، نطاق تطبيق القاضي الجنائي للقانون الأجنبي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1987 ص 298، 299.

[5] عادل ماجد، المرجع السابق، ص 189.

[6] أشرف عبد العليم الرفاعي، الإختصاص القضائي الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، 2006، ص 458 ، ص 463.

تطرقت لها الاتفاقيات السابقة، وذلك من وجود طلب يقدم من الدولة مصدرة الحكم إلى الدولة المنفذة، وموافقة هذه الأخير إضافة إلى موافقة المحكوم عليه، و يجب أن تكون مدة الحكم أكثر من سنة.

أما بمقتضى الباب السابع والوارد تحت عنوان " تنفيذ عقوبات المحكوم عليهم لدى الدولة التي ينتمون إليها" في المواد من 58 إلى 64 جاء النص على القاعدة التي ترعى موضوع تنفيذ العقوبات بحق مواطني الدولة المنفذة، وأجازت المادة 58 تنفيذ الأحكام الجنائية المكتسبة الدرجة القطعية والصادرة لدى أحد الأطراف المتعاقدة في إقليم أي من الأطراف الأخرى الذي يكون المحكوم عليه من مواطنيه بناء على طلبه. بالإضافة إلى ذلك فقد نصت المادة 60 على أن تنفيذ العقوبة يتم وفق نظام التنفيذ المعمول به لدى الدولة المتعاقدة طالبة التنفيذ، على أن تحسم منها مدة التوقيف الاحتياطي وما قضاه المحكوم عليه من أجل الجريمة ذاتها. ويتحمل الطرف المتعاقد الذي صدر الحكم لديه مصروفات نقل المحكوم عليه إلى إقليم الطرف المتعاقد طالب التنفيذ، ويتحمل هذا الطرف الأخير مصروفات تنفيذ العقوبة المحكوم بها، وتراعى لتنسيق إجراءات طلب النقل مع المكتب العربي للشرطة الجنائية المقتضيات المنصوص عليها في المادة 57 وذلك عن طريق شعب الاتصال المعنية والمنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المنظمة، وعلى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم إخطار مكتب المنظمة للشرطة الجنائية بصورة من القرار الصادر في شأن طلب التسليم.

2- اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول إتحاد المغرب العربي، والتي نصت على جواز تنفيذ الحكم الجنائي الصادر بعقوبة سالبة للحرية في المادة 66 منها، وقد خولت هذه الاتفاقية إصدار قرار الإفراج المشروط لدولة التنفيذ بعد استشارتها دولة الإدانة، وهو مالم يرد في الاتفاقيات سالفة الذكر، كما يسري العفو العام والخاص الصادرين عن دولة الإدانة على المحكوم عليه حسب ما ورد في نص المادة 70 من الاتفاقية[1].

3- الأحكام الخاصة بتنفيذ العقوبات السالبة للحرية في الاتفاقيات الدولية

إضافة إلى الاتفاقيات السابقة، تضمنت العديد من الاتفاقيات الدولية بعض النصوص التي تحث فيها الدول الأطراف على التعاون الدولي في مجال تنفيذ العقوبات المحكوم بها في إحدى الدول المتعاقدة في إقليم دولة متعاقدة أخرى كبديل عن تسليم المحكوم عليهم، لا سيما في الحالات التي يكون فيها هذا الأخير من رعايا الدولة المطلوب منها التسليم، أو تلك التي تكون فيها الجريمة التي صدر بشأنها الحكم من الجرائم التي لا يجوز فيها التسليم، وإن حددت هذه الاتفاقيات شروطا لإمكانية هذا التنفيذ[2].

- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية:** حيث نصت في المادة 10/6 على أن " إذا رفض طلب التسليم الرامي إلى تنفيذ عقوبة ما لأن الشخص المطلوب تسليمه من مواطني الطرف متلقي الطلب، ينظر الطرف متلقي الطلب إذا كان قانونه يسمح بذلك وطبقا لمقتضيات هذا القانون، وبناء على طلب من طرف الطالب في تنفيذ العقوبة المحكوم بها بموجب قانون الطرف الطالب أو ما تبقى من تلك العقوبة "

- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**: والتي نصت في المادة 12/16 على أن " إذا رفض طلب تسليم مقدم بغرض تنفيذ حكم قضائي بحجة أن الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة متلقيه الطلب، وجب على الدولة الطرف متلقية الطلب إذا كان قانونها الداخلي يسمح بذلك، وإذا كان ذلك يتفق ومقتضيات هذا القانون، وبناء على طلب من الطرف الطالب، أن تنظر في تنفيذ الحكم الصادر بمقتضى قانون الطرف الطالب الداخلي أو تنفيذ ما تبقى من العقوبة المحكوم بها.

من خلال هاتين الاتفاقيتين نلاحظ أنهما لم تفردا نصوصا خاصة بالتنفيذ المباشر للحكم الجنائي الأجنبي، ولكنها قامت بربطها بعدم إمكانية تسليم المحكوم عليه لدولة الإدانة من أجل تنفيذ الحكم الصادر ضده، وبالتالي وحتى لا يفلت الجاني

[1] عصماني ليلى، المرجع السابق، ص 252.

[2] أحمد محمد السيد عبد الله، المرجع السابق، ص 141.

من العقاب، فقد اقترحت هاتين الاتفاقيتين حلا بديلا للتسليم، وهو تنفيذ الحكم الصادر من دولة الإدانة أو تنفيذ ما تبقى من الحكم في حالة تنفيذ جزء منه في دولة الإدانة.

ثانيا: الأحكام الخاصة بتنفيذ العقوبات المالية

تتجسد العقوبات المالية التي ترتبها الأحكام الجنائية الأجنبية في الغرامة ، المصادرة[1]، ولقد جاءت العديد من الاتفاقيات الدولية متضمنة أحكاما خاصة بتنفيذ العقوبات المالية في غير دولة الإدانة، وفي ذات الوقت حرصت التشريعات الجنائية على النص صراحة على قواعد تنفيذ هذه العقوبات خصوصا الأحكام الجنائية الأجنبية المتعلقة بالمصادرة.

1- قواعد تنفيذ عقوبة الغرامة : يقصد بالغرامة إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزينة الدولة المبلغ المقدر في الحكم، وهي عقوبة أصلية في مواد الجنح والمخالفات حسب نص المادة 5 من قانون العقوبات. ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي تطرقت إلى مسألة تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية الصادرة بالغرامة نجد في هذا الشأن:

- **اتفاقية روما لسنة 1957**، إذ أنه بالاطلاع على المادتين 187، و 192 يتضح جليا أنه في مجال المنافسة غير المشروعة فإن الأحكام الصادرة بالغرامة في إحدى الدول التي تتعلق بجرائم المنافسة غير المشروعة يمكن تنفيذها في دولة أخرى غير دولة الإدانة[2]، إلا أنه يجب ملاحظة أنه في هذه الحالة فإن الحكم الجنائي الأجنبي لا ينفذ مباشرة في إقليم الدولة المتعاقدة وإنما يتعين أن يأخذ هذا الحكم الطبيعة التنفيذية في دولة التنفيذ وفقا لإجراءات المنصوص عليها في قانون كل دولة متعاقدة، ففي فرنسا مثلا الجهة المختصة بمنح القوة التنفيذية للحكم الجنائي الصادر بالغرامة هو وزير العدل[3].

إضافة إلى ما سبق هناك اتفاقيتين عقدتا على مستوى المجلس الأوروبي فيما يتعلق بالأحكام الجنائية الأجنبية الصادرة بالغرامة وهي:

- **الاتفاقية الخاصة بالعقاب على جرائم الطريق والسير والمرور التي وقعت في 30 نوفمبر 1964** وأصبحت سارية المفعول في 18 يوليو 1972، وتسمح هذه الاتفاقية للدولة التي وقعت على إقليمها جريمة من جرائم الطرق أن تطلب من دولة الإقامة المعتاد للجاني إحدى الطريقتين التاليتين :

* أن تقوم الدولة التي يقيم عليها الجاني بتقديمه للمحاكمة بنفسها طبقا للمادة الأولى من الباب الأول ومواد الباب الثاني من الاتفاقية الذي جاء بعنوان " المحاكمة في دولة الإقامة " من المادة الثالثة إلى المادة السابعة.

* أن تقوم الدولة التي يقيم عليها الجاني بتنفيذ الحكم القضائي أو الإداري الصادر من الدولة التي وقعت على أرضها الجريمة، وذلك طبقا للمادة الأولى من الباب الثاني، ومواد الباب الثالث من هذه الاتفاقية[4]، ويتم تحصيل الغرامة المحكوم بها في الدولة التي وقعت فيها الجريمة، وذلك وفقا للمادة 11 بناء على طلبها، بواسطة السلطات المختصة في الدولة التي يقيم فيها المحكوم عليه، وذلك وفقا للقواعد التي تحكم تنفيذ العقوبات في هذه الدولة، وتلتزم هذه السلطات عند تحديدها لمبالغ الغرامة بعد تجاوز الحد الأقصى لعقوبة الغرامة التي ينص عليها قانون دولة الإقامة للجريمة المماثلة، وفي حالة عدم تحديد هذا القانون لحد أقصى لمبلغ الغرامة تلتزم سلطات دولة الإقامة بعدم تجاوز الحد الأقصى للمبلغ الذي جرى العمل على النطق به كغرامة لذات الجريمة .

وتؤول مبالغ الغرامات التي يتم تحصيلها وفقا للمادة 21 إلى خزانة دولة الإقامة، كما يجوز لسلطات دولة الإقامة، وبناء على طلب خاص من الدولة التي وقعت فيها الجريمة، ومتى استحال تنفيذ الغرامة، استبدال عقوبة الغرامة بعقوبة أخرى سالبة للحرية[5].

---

[1] حسين فتحي الحامولي، المرجع السابق، ص 192.

[2] جمال سيف فارس، المرجع السابق، ص 266.

[3] LOMBOIS(C), op , cit, p643

[4] حازم مختار الحاروني، المرجع السابق، ص 283، 284.

[5] KOERING- JOULIN- (R), l'autorite en France de la chose jugée à l'étranger, territorialte,

- **الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالقيمة الدولية للحكم الجنائي** التي حددت موادها من 45 إلى 48 بصورة مفصلة القواعد التي يتم بمقتضاها تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها في إحدى الدول المتعاقدة في إقليم دولة متعاقدة أخرى.

فوفقا لنص المادة 45، فإن قاضي دولة التنفيذ أو السلطة المشار إليها في المادة 37، متى تم استلام طلب تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة من دولة الإدانة، يقوما بتحويل مبلغ الغرامة المحكوم به إلى الوحدات النقدية الخاصة بدولة التنفيذ، وذلك وفقا لأسعار الصرف المعمول بها لحظة اتخاذ القرار شريطة أن تلتزم هذه السلطة في تحديدها لمبالغ الغرامة بعدم تجاوز الحد الأقصى المقرر بموجب قانون دولة التنفيذ لذات الجريمة المقترفة[1].

وفي حالة عدم تحديد هذا القانون لحد أقصى لمبلغ الغرامة، يلتزم القاضي بعدم تجاوز الحد الأقصى للمبلغ الذي جرى العمل على النطق به كغرامة لهذه الجريمة[2].

وتؤول مبالغ الغرامات التي يتم تحصيلها إلى خزانة دولة التنفيذ وفقا لنص المادة 47 فقرة أولى، ويعد حكم هذه الفقرة تأكيدا للمبدأ الذي كرسته المادة 14 من هذه الاتفاقية[3]

وفي حالة اتخاذ قاضي دولة التنفيذ قراره باستبدال عقوبة الغرامة بعقوبة أخرى سالبة للحرية، لابد في هذه الحالة مراعاة القواعد التي نصت عليها المادة 48 فقرة 2و3 من الاتفاقية، بحيث يكون قاضي دولة التنفيذ ملزما بتحديد نوع ومدة العقوبة السالبة للحرية وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون دولة التنفيذ، متى كان استبدال عقوبة الغرامة بالعقوبة السالبة للحرية مقررا في حكم الإدانة أو منصوصا عليه مباشرة في قانون دولة الإدانة.

2- قواعد تنفيذ عقوبة المصادرة: لقد عرفت المصادرة بأنها نزع ملكية المال جبرا على مالكه وإضافته إلى ملك الدولة بغير مقابل وبأنها "إضافة مال الجاني إلى ملك الدولة بغير مقابل "[4]، وتوجد مجموعة من القواعد التي تحكم المصادرة تتمثل في:

- **الالتزام بالمصادرة :** لقد حثت الوثائق الدولية سالفة الذكر الدول الأطراف على الاعتراف بالقوة التنفيذية للحكم الجنائي الأجنبي بمصادرة العائدات الإجرامية، وعلى الالتزام بمساعدة بعضها البعض من أجل تحقيق ذلك ومن هذه الوثائق نجد:

. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي ألزمت الدول الأطراف أن تعتمد إلى أقصى حد ممكن في حدود نظمها القانونية الداخلية ما قد يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة ما يلي:

– عائدات الجرائم المتأتية من الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، أو الممتلكات التي تعادل قيمتها قيمة تلك العائدات.

– الممتلكات أو المعدات أو الأدوات الأخرى التي استخدمت أو يراد استخدامها في ارتكاب جرائم مشمولة بهذه الاتفاقية، وذلك في حالة ما إذا تلقت الدولة طلب بالمصادرة من دولة أخرى وقعت على إقليمها هذه الجرائم، وصدر حكم بمصادرة تلك العائدات وغيرها.

- **إجراءات تنفيذ طلب المصادرة:** حددت اتفاقية باليرمو إجراءات التعاون الدولي لتنفيذ المصادرة، فأوجبت على الدولة الطرف التي تتلقى طلبا من دولة طرف أخرى لها ولاية قضائية على جرم مشمول بهذه الاتفاقية من أجل مصادرة ما يوجد في إقليمها من عائدات جرائم أو ممتلكات أو معدات أو أدوات أخرى مشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 12 من هذه الاتفاقية، أن تقوم إلى أقصى حد ممكن .في إطار نظامها القانوني الداخلي بما يلي:

- أن تحيل الطلب إلى سلطاتها المختصة لتستدر منها أمر المصادرة، ولتنفيذ ذلك الأمر في حالة صدوره، أو أن تحيل إلى سلطتها المختصة أمر المصادرة الصادر عن محكمة في إقليم الدولة الطرف الطالبة وفقا للفقرة (1) من المادة 12 من هذه

des Decisions etrangeres,J.clas. de droit international, 1990, p 19.

[1] حسين فتحي الحامولي، المرجع السابق، ص 194، 195.

[2] Rapport explicatif , op, cit, p 36

[3] أحمد محمد السيد عبد الله، المرجع السابق، ص 127.

[4] علي فاضل حسن، نظرية المصادرة في القانون الجنائي المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 67.

الاتفاقية بهدف تنفيذه بالقدر المطلوب، وعلى قدر تعلقه بعائدات الجرائم أو الممتلكات أو المعدات أو الأدوات الأخرى المشار إليها في المادة 1/12 وموجودة في إقليم الدولة الطرف متلقية الطلب.

كما يجب على الدول متلقية الطلب أن تتخذ التدابير اللازمة لتحديد المتحصلات أو الأموال أو الأشياء الأخرى ذات الصلة بجرم مشمول بهذه الاتفاقية، واقتضاء أثرها وتجميدها أو ضبطها تمهيدا لمصادرتها، وللقيام بهذا الأمر يتعين أن يتضمن طلب المصادرة بيانات بالوقائع ومعلومات عن النطاق المطلوب. وإن طلب المصادرة يتم وفقا لأحكام القانون الداخلي للدولة متلقية الطلب أو لأية معاهدة أو اتفاق أو ترتيب ثنائي أو متعدد الأطراف.

- **سلطة تنفيذ الطلب:** لم تحدد الاتفاقية سالفة الذكر سلطة معينة يناط بها تنفيذ طلبات المصادرة، أي أنها تركت هذا الأمر إلى الدولة متلقية الطلب تحددها وفقا لقانونها الداخلي.

غير أن التشريع النموذجي لغسل الأموال الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 1999 كان أكثر تحديدا في تعيين السلطة التي تقوم بتنفيذ طلبات المصادرة، إذ أناط بوزير العدل في الدول متلقية الطلب التأكد من صحة هذا الطلب، ثم إحالته إلى النيابة العامة المختصة مكانيا بمحل وجود المتحصلات أو الأموال أو الأشياء الأخرى ذات الصلة المراد مصادرتها، وعلى النيابة العامة أن تخطر السلطة القضائية المختصة بمضمون طلب المصادرة الأجنبي لكي تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه بعد التحقق من عدم وجود أي مبرر للرفض وفقا لأحكام هذا التشريع[1].

- **كيفية التصرف في الأموال الصادرة:** لقد حددت اتفاقية فيينا وباليرمو أسلوب التصرف في حصيلة الأموال المصادرة، حيث أجازتا التصرف في تلك الأموال من طرف الدولة المصادرة وفقا لقانونها الداخلي في هذا الصدد، وإجراءاته الإدارية، كما حثت الاتفاقيات الدول الأطراف على إبرام اتفاقيات فيما بينها تنظم كيفية التصرف في الأموال المصادرة.

وكذا عندما تتخذ الدول الأطراف إجراء ما بناء على طلب دولة طرف أخرى، تنظر تلك الدولة على سبيل الأولوية بالقدر الذي يسمح به قانونها الداخلي، وإذا ما طلب منها ذلك في رد عائدات الجرائم المصادرة أو الممتلكات المصادرة إلى دولة الطرف الطالبة لكي يتسنى لها تقديم تعويضات إلى ضحايا الجريمة أو رد عائدات الجرائم أو الممتلكات هذه إلى أصحابها الشرعيين. كما يجوز للدولة الطرف عند اتخاذ إجراء بناء على طلب مقدم من دولة طرف أخرى، أن تنظر بعين الاعتبار الخاص في إبرام اتفاقيات أو ترتيبات وذلك بخصوص التبرع بقيمة عائدات الجرائم أو الممتلكات هذه أو الأموال المتأتية من بيع عائدات الجرائم أو الممتلكات هذه، أو بجزء منها للحساب المخصص وفقا للفقرة 2 (ج) من المادة 30 من اتفاقية باليرمو، وإلى الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة في مكافحة الجريمة[2]، وكذلك الحال بشأن اقتسام عائدات الجرائم أو الممتلكات، أو الأموال المتأتية من بيع عائدات الجرائم أو الممتلكات، وفقا لقانونها الداخلي أو إجراءاتها الإدارية مع دول أطراف على أساس منتظم أو حسب كل حالة[3].

أما الاتفاقية الأوروبية بشأن القيمة الدولية للأحكام الجنائية، فقد تناولت قواعد تنفيذ أحكام المصادرة في إحدى الدول المتعاقدة في إقليم دولة متعاقدة أخرى في المواد من 45 إلى 47 من الاتفاقية.

فوفقا للمادة 45، يقوم قاضي دولة التنفيذ أو السلطة المشار إليها في المادة 37، متى تم استلام طلب تنفيذ الحكم الصادر بمصادرة مبلغ من المال من دولة الإدانة، بتحويل المبلغ المحكوم بمصادرته إلى الوحدات النقدية الخاصة بدولة التنفيذ، وذلك وفقا لأسعار الصرف المعمول بها لحظة اتخاذ القرار.

---

[1] مصطفى طاهر، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2001. ، ص 501.

[2] نبيل محمد عبد الحليم عواجه، المسؤولية الدولية عن جرائم غسل الأموال في ضوء أحكام القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ص 380.

[3]. محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري، دار النهضة العربية، ص 219، 220

أما إذا كان طلب التنفيذ ينصب على مصادرة أشياء محددة، فلا يجوز وفقا لنص المادة 46 لقاضي دولة التنفيذ أو السلطة المشار إليها في المادة 37 من هذه الاتفاقية الأمر بمصادرة هذه الأشياء إلا في الحالة التي ينص فيها القانون دولة التنفيذ على جواز مصادرة هذه الأشياء كجزاء لذات الجريمة المقترفة، ورغم ذلك، يجوز الأمر بمصادرة هذه الأشياء متى كان قانون دولة التنفيذ لا ينص على عقوبة المصادرة كجزاء لذات الجريمة المقترفة، وإنما ينص على جزاءات أخرى من طبيعة أشد. ووفقا لنص المادة 74، تؤول متحصلات المصادرة إلى خزانة دولة التنفيذ، دون المساس بحقوق الغير حسن النية ممن تثبت لهم حقوقه على الأموال أو الأشياء محل المصادرة دون أن يكون لهم صلة بالجريمة المقترفة[1]، ويجوز تسليم بعض الأموال أو الأشياء المصادرة لدولة الإدانة بناء على طلبها متى كانت هذه الأموال أو الأشياء ذات أهمية خاصة -كأهميتها التاريخية على سبيل المثال – لهذه الدولة[2].

أما بالنسبة للمشرع الجزائري على غرار المشرع الفرنسي فقد اعترف بتنفيذ الحكم الجنائي الأجنبي المتعلق بالمصادرة وحدد ضمن نصوصه إجراءات تنفيذ هذا الحكم، ولكن دون أن يكون بالتفصيل الذي نصت عليه الاتفاقية الدولية سالفة الذكر، لأنه لم يتطرق بالخصوص إلى كيفية التصرف في الأموال المصادرة والحالات التي يمكن لها أن ترفض التنفيذ[3].

خاتمة: شهد العالم مؤخرا العديد من التحولات المنهجية في مكافحة الجريمة، حيث تزايد الاهتمام بالاعتماد على الخطط الإستراتيجية والبحث العلمي والتعاون الدولي الذي أضحى أمرا حتميا لمواجهة المستجدات والتطورات المتلاحقة في عالم الجريمة، وتنسيق الجهود، وشمولية المواجهة محليا وإقليميا وعالميا وهذا ما تطرقنا إليه من خلال دراستنا هذه، وخلصنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وتتركز أهمها في:

النتائج

- إن الهدف من تنسيق الجهود الدولية في المجال القضائي هو التخلص من مشكلة الحدود الإقليمية بين الدول، التي تحول دون قدرتها على محاكمة الجاني طبقا لقانونها أو تنفيذ العقوبة عليه.
- من الضروري تفعيل آليات التعاون الدولي في المجال القضائي، بهدف التصدي للجرائم بكافة أنواعها ويظهر ذلك جليا في مجالات تسليم المجرمين بين الدول وتنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية.
- يجب الاعتراف بالقوة التنفيذية للحكم الجنائي الأجنبي، ولا يعد هذا الاعتراف مساسا بسيادة الدولة الداخلية، وتظهر أهمية هذا الاعتراف خاصة في جريمة غسيل الأموال، حيث يلزم لقيامها ارتكاب جريمة مسبقا، وهي الجريمة الأصلية، تنتج عنها أموالا غير مشروعة توجه إليها عمليات الغسيل، وبالتالي يصعب على الدولة التي ارتكبت فيها الأفعال توقيع جزاءات عليها ما لم تعترف بالحكم الجنائي الأجنبي الصادر عن محاكم الدولة التي ارتكبت الجريمة الأصلية على إقليمها.

التوصيات

- يجب أن تبادر الدول إلى عقد الاتفاقيات الثنائية التي يكون من شأنها تنظيم مسألة التعاون القضائي بينها، فضلا عن عقد الاتفاقيات الجماعية سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو العربي.
- يجب الاعتراف بحجية الحكم الجنائي الأجنبي من طرف التشريعات الوطنية على إقليمها، والتخلي عن القاعدة التي تقر بتلازم الاختصاص القضائي والتشريعي، لأن في ذلك ضمانا لملاحقة جنائية فعالة للجرائم، خاصة الجرائم العابرة للحدود.
- بالنسبة للرد على طلبات التماس المساعدة فإنه من الضروري الاستجابة الفورية والسريعة على هذه الطلبات.
- يجب تحديث القوانين الجنائية الموضوعية منها والإجرائية بما يتناسب والتطور الكبير الذي تشهده الدول في عالم الجريمة.

---

[1] عادل يحي، وسائل التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية، المرجع السابق، ص 105، 106.

[2] Rapport explicatif , op, cit, p 37

[3] أنظر سابقا الصفحة 84، 85.

المسكن التقليدي في مدن الجنوب: التصميم والوظائف
القصر العتيق بورقلة أنموذجا

أ. بلغليفي نوال
مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة
جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينـــة

ملخص: تتميز عناصر التراث الشعبي المادية منها وغير المادية بمدينة ورقلة بالتعدد، ففي هذه المدينة الواقعة في الجنوب الشرقي من الصحراء الجزائرية، نجد المسكن التقليدي بالقصر العتيق يعد من أهم مميزات التراث المادي بها، وذلك من خلال بنائه بالمواد المحلية المتاحة، لما تتمتع به من خصائص إنشائية بالإضافة إلى تصميمه الداخلي الذي يرتبط بثقافة الجماعة وحياة أفرادها اليومية والمعطيات المناخية والاقتصادية. حيث جاء هذا المقال لدراسة المسكن التقليدي بقصر ورقلة لما يتسم به من خصائص ومميزات فريدة من حيث التصميم والوظائف.

الكلمات المفتاحية: المسكن التقليدي، القصر، الوظائف، التصميم.

Summary: There is Multi elements of folk culture in Ouargla city tangible and intangible, this city witch located in the south-east of the Algerian desert, where we find the traditional housing in the old palace, it is one of the most features intangible heritage, through its construction of local available materials, due to its characteristics, In addition to its internal design which is linked to the culture of the group and daily lives of its members' and economic and climatic Facts.

This article came to study the traditional housing in Palace Ouargla where the role of its unique characterizes and features in terms of design and functionality.

Key words: traditional housing, palace, functions, design.

مقدمة: تعد القصور ظاهرة معمارية قديمة ميزت شمال إفريقيا وواحات صحرائنا الشاسعة، وبما أن القصور الصحراوية في الجزائر وخاصة في مدينة ورقلة تضم في نسيجها العمراني حيزا سكنيا له خصوصيات معمارية فريدة من حيث التصميم والوظائف، وقد كان للعوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية أثر كبير في تشكيل المسكن واستعمالاته الداخلية، حيث تميز تخطيطه بالبساطة وغلب عليه الشكل المستطيل كما جاء يستجيب لحاجيات ساكنيه، ولا يفرق التخطيط عامة بين الغني والفقير إلا في مستوى الحجم، فكلاهما يستعمل المواد نفسها ويعتمد الشكل ذاته، إذ أن المسكن بالنسبة إليهما ينبع من تصور مشترك للحياة ومستلزماتها، لذلك يحتوي المسكن التقليدي على الوحدات نفسها مع تغيير بين الطرفين في مستوى بعض القياسات في حين تبقى الوظائف نفسها مهما تغيرت الحالة المادية للمالك.

أولا: القصر ووظائفه:

1. القصر: إن مفهوم القصر، كما ورد في لسان العرب " هو المنزل، وقيل كل بيت من الحجر، سمي بذلك لأنه تقصر فيه الحرم أي تحبس " وجمعه قصور، والمقصور الدار الواسعة المحصنة وقيل أصغر من الدار..." ويطلق أيضا مصطلح قصر على البيت الضخم العالي وجمعه قصور[1].

ويعني القصر في المفهوم العام، بناء مخصصا لحاكم أو سلطان، لأنه مكان أكابر القوم وأغنيائهم، وقد امتازت هذه القصور بفخامة بنائها وحسن تخطيطها وروعة زخرفتها وذلك لما كان يوليه الحكام من اهتمام بها وتنافس فيما بينهم، فشيدوا قصورهم في الحضر كما بنوها في البوادي والصحاري[2].

---

1 - ابن منظور: **لسان العرب**، المجلد الثالث، دار صادر، بيروت، ط1، 1992، ص 99.

2 - محمد رزق عاصم: **معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية**، مكتبة مدبولي، 2000، ص 817 .

والقصر في الصحراء هو : ذلك الفضاء المشترك المغلق، والمقسم الى مساحات وفراغات موزعة توزيعا نوعيا والذي تشترك فيه مجموعة بشرية ذات المصلحة الواحدة أو الانتماء الواحد، القبلي أو العشائري أو الأسري، تخزن فيه محاصيلها الزراعية الموسمية، وتستعمله في وقت السلم لممارسة نشاطاتها المختلفة وفي وقت الحرب كملجأ ضد الأعداء[1] .

2. **وظائف القصر:** تعددت وظائف القصور التي تؤديها حسب فترة ومكان إنشائها حيث كانت ملاذا آمنا للاجئين إليها أثناء فترات انعدام الأمن، كما أنها استخدمت أيضا للخزن والسكن.

والقصر بالصحراء حسب مايرى« **روبير كابو- راي**»، يحيل بالدرجة الأولى إلى المكان المحصن، وقد أثرت وظيفة التحصين في بنية القصور الحضرية، لذلك تعددت أشكاله بهذه القصور إذ يمكن رصد أشكال متعددة من التحصين، فإلى جانب الخندق والأسوار فإن المدخل يمثل عنصرا دفاعيا ثابتا، سواء تعلق الأمر بالنسبة للقصور السكنية أو تلك التي تطغى عليها وظيفة الخزن، وقد لاحظ الأستاذ « محمد حسن » في هذا الصدد أن ما يفسر هيمنة الوظيفة الدفاعية بنمط القصور هو أنها وجدت من أجل تحصين سكانها وحماية مخزونهم الغذائي، حيث يمثل خزن فائض المحصول أحد الوظائف الأساسية التي استدعت وجود نمط القصور، وذلك لاعتماد حياة ساكنيها على الزراعة الموسمية.

لم تكن الوظيفة السكنية أساسية بالنسبة للقصور عند منشئها، لأن جل سكان القصور الصحراوية كانوا غير مستقرين وهم في الغالب من أصناف الرحل المستقرين موسميا، غير أن الأوضاع الأمنية عزّزت وظيفة السكن بهذه القصور.[2]

ثانيا: قصر ورقلة العتيق : يعد قصر ورقلة من القصور الصحراوية العتيقة، وهو من أبدع القصور المحلية في الجنوب الجزائري، يقع شمال مدينة ورقلة فوق مرتفع أرضي مشرف على نخيل الواحة، يحده شرقا وغربا وشمالا، واحات النخيل أما جنوبا المدينة الجديدة، إذ أن تخطيط هذا القصر لا يأخذ شكلا معين شبيه بالدائري فهو عبارة عن قصر محصن بسور سميك مزدوج في أسفله خندق، وقد بني بمواد محلية من الجبس والطوب والحجر.

حيث وصفه **العياشي** فقال : " مدينة لها سبعة أبواب وهي وسط خط من النخيل مساحتها نحو نصف فرسخ في مثله، محيط بها خندق مملوء ماء من جهاتها، لا يصل أحد لسورها إلى ناحية الأبواب .

توجد بقصر ورقلة عدة أبواب وهي حاليا غير محددة لأن الكل يتصرف في مداخل أحيائهم، وقد جاء في رحلة **العياشي** بأن عددها سبعة[3] ، أحدها باب السلطان وهذا كان في نصف القرن الحادي عشر هجري، أي السابع عشر ميلادي، وهذه الأبواب السبعة هي : باب عمر أو (لالة منصورة) في حي بني إبراهيم، وباب السلطان أو باب بوسحاق في حي بني سيسين، باب ربيع في حي بني وقين، باب عزي في حي بني إبراهيم وباب البستان في حي بني وقين، باب حميدة في حي بني سيسين، وباب الخوخة، فقد كان القصر بهذا التخطيط عبارة عن نسيج عمراني متلاحم ومتماسك، تتخلله أزقة ضيقة وساحات، وبه ثلاث أحياء : حي بني إبراهيم في الناحية الشرقية، وحي بني وقين في الناحية الغربية، وبني سيسين في الناحية الشمالية.

وكلها تحيط بسوق وساحة كبيرة مثلما يوضحه الشكل رقم-01- ، ويتحصن القصر بسوريه سبعة أبواب كما سبق الذكر تتوزع على الأحياء الثلاثة كما تمتاز هذه الأحياء بضيق شوارعها وعلو جدران منازلها وقلة نوافذها ومن الملاحظ أن هذا التصميم ساهم في إعطاء كمية كبيرة من الظل والدفء في الشتاء أما عن قلة النوافذ مراعاة لحرمة العائلات، ورغم ذلك فقد عوضت التهوية والنور داخل المنازل بالصحن أو وسط الدار.

ثالثا: تخطيط المسكن التقليدي ووظائفه: يسمى المسكن التقليدي بورقلة " تَادَّارْتْ " حيث يعتبر انعكاسا للقصر أو صورة له، فالغرف تحيط بالفناء المركزي (وسط الدار) الذي هو قلب المسكن مثلما تحيط المساكن بساحة السوق في

1 - علي حملاوي: **نماذج من قصور منطقة الأغواط**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2006 ص 15 .

2 - أحمد مولود ولد أيده: **الصحراء الكبرى مدن وقصور**، ج2، طبع هذا الكتاب بدعم وزارة الثقافة ،الجزائر، 2009، ص 159.

3 - أبو سالم عبد الله محمد العياشي: **الرحلة العياشية 1661-1663**، تج، سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، مج.1 ، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية،ط.1، 2006، ص 120.

المدينة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم-02-، كما أنها ذات واجهة صماء فقد انصرف التركيز على الداخل وتُرِكَ المسكن بسيطا من الخارج[1]، حيث ضم المسكن بداخله مرافق متنوعة خصصت لأداء وظائف مختلفة:

1. **السقيفة:** يطلق عليها باللهجة المحلية " تَاسْقِيفْتْ " وهي عبارة عن رواق يمتد إلى غاية الفناء المركزي يأتي على نمط المدخل المنكسر، والسقيفة تعد المجال الفاصل بين الداخل والخارج، فموقعها بزاوية المسكن سمح لها أن تحجب رؤية ما في داخله عن أعين المارة، كما أنها توفر مكان للانتظار لمن يطلب الإذن بالدخول حتى يستعد من بالداخل من النساء المحارم، ويؤدي هذا الفضاء دورا هاما في الحياة اليومية داخل المسكن حيث يزود بدكة مبنية بالحجارة أو ركن خاص لرحي الحبوب ووضع المنسج، ويخصص فيه رواق معزول بحائط لحفظ أدوات الفلاحة وأغراض أخرى[2]. إلاّ أنه يتم استعمالها من حين إلى آخر لأداء بعض الأغراض، إذ تمارس فيها صاحبة المسكن بعض الأنشطة الحرفية كالنسيج أو صناعة السعف، كما تؤثث في بعض الأحيان بزير من الفخار أو قربة ماء في إحدى زواياها.
2. **وسط الدار:** يسمى باللهجة المحلية (أَمَسْدَّارْ) وهو عبارة عن فضاء مركزي محاط بأروقة نصل إليه عن طريق السقيفة، حيث يعتبر قلب المسكن وهذا الفضاء مفتوح، يخصص لجلوس أهل المسكن وتوجد في وسطه دعامات أساسية قد تصل في بعض الأحيان إلى أربعة دعامات ترتكز عليها السقوف، كما أن فتحة سقف وسط الدار تغطى بالجريد أو القصب أو حصير مصنوع من الحلفاء ويلعب هذا الفضاء مجموعة من الأدوار الهامة فهو يقوم بوظيفة هندسية طبيعية، إذ ينظم التنقل بين الغرف وأماكن الخدمات التي تحيط به ولا تتصل ببعضها البعض، وهو كذلك المُعَدّل لدرجات الحرارة ومصدر الإنارة الطبيعية للغرف[3].

أما وظيفته الاقتصادية فتتمثل في تسهيل عملية رفع المنتجات الفلاحية إلى سطوح الغرف قصد تجفيفها وتمارس فيه بعض الأنشطة اليدوية، كما أن له وظيفة اجتماعية ثقافية إذ يوظف للسهر صيفا والسماع للأساطير والحكايات وتقام فيه احتفالات الزواج والختان.

3. **الغرف:**

يطلق عليها باللهجة المحلية (تَزَقَة) والغرفة المخصصة لنوم الزوجين تسمى (أَكُومَارْ) ويظل التموضع العام للغرف قل أو زاد عددها دوما حسب عدد أفراد العائلة ووضعها المادي، محيطا من الجوانب بالصحن أي وسط الدار وهي تتسم بمخططها الطولي، ونذكر منها غرفة النوم وهي مقابلة لوسط الدار وشكلها مستطيل، بابها مصنوع من مادة الخشب تحتوي على كوة نصف دائرية ومسقفة بقبة واحدة حيث تخصص هذه الغرفة لرب البيت توجد بداخلها غرفة صغيرة على يمين المدخل وتخصص لتخزين الأشياء الثمينة للمسكن توجد بمحاذاتها غرفة نوم الأطفال وهي على شكل الحرف اللاتيني" **L** "، أما بالنسبة للغرفة المخصصة لاستقبال الضيوف فتكون مباشرة عند المدخل بعيدة عن الوسط المخصص لأهل الدار[4].

4. **السباط:**

---

1 - محمد جودي: **المسكن الإسلامي في القصور الصحراوية بالجزائر، دراسة تحليلية مقارنة لقصور ميزاب وورقلة**، رسالة دكتوراه غير منشورة في علم الآثار، جامعة تلمسان، 2013 - 2014، ص 195 .

2 - صالح يوسف بن قربة: **مظاهر العمران الاسلامي من خلال "كتاب القسمة وأصول الأرضين لأبي العباسي أحمد بن محمد الفرسطائي"، "عمران قصور وادي ريغ وميزاب نموذجا"**، أبحاث ودراسات في تاريخ وآثار المغرب الإسلامي وحضارته، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص474.

3 - عمر لقمان بن حمو سليمان بوعصبانة: **معالم الحضارة الإسلامية بوراجلان**، دار غرناطة للنشر والتوزيع، باب الوادي، الجزائر، 2010، ص87.

4 - Chaouche Bencherif meriama, **la micro- urbanisation et ville oasien** ; une alternative à l'équilibre des zones arides pour une ville durable cas du bas- Sahara, mémoire de doctorat en sciences, département d'architecture et d'urbanisme, université Mentouri Constantine, 2005-2006,p 347.

يسمى الرواق الواقع في الجهة المقابلة لمدخل السقيفة باللهجة المحلية (سَلاَمْ)، حيث يرتفع عن مستوى أرضية وسط الدار بمقدار درجة ويضم في الغالب الغرف والمخزن، وهو فضاء عائلي مغطى بسقف مؤلف من جذوع النخيل على شكل أقواس ويخصص للعمل الرئيسي للنساء ولشرب الشاي في المساء، وهو نقطة وصل بين السقيفة ووسط الدار.

5. المطبخ:

يطلق عليه باللهجة المحلية اسم (إِنَايَنْ)، وهو على درجة كبيرة من البساطة يتميز بحجمه الصغير ومدخله دون باب يوجد به خزانة في الحائط، تتعدد وظائف المطبخ ويتنوع أثاثه فهو يستغل أساسا للطبخ وتخزين بعض أنواع المؤون التي تحفظ في أواني مختلفة كالدقيق، السمن، التشيش...الخ.

6. غرفة الخزين:

تسمى (تَزَقَة) حيث تحفظ المؤون وتوجد فيها أحواض مبنية لحفظ التمور، ويمكن أن نجدها بجوار غرفة نوم الأطفال التي تكون مغطاة بقباب ويثبت على جدرانها أوتاد خشبية لتعليق اللحم المقدد، كما تتميز بحجمها الصغير[1].

7. السطح:

يسمى محليا (أَنَزْ) أو (أَنْدَجْ) يوجد بالطابق العلوي للمسكن، يخلو من التقسيمات الداخلية عادة ما توجد به غرف، تقضي به النساء أغلب أوقاتهن في فصل الشتاء حيث يثبت عليه المنسج ويخصص في فصل الصيف لنوم كل أفراد العائلة ونشر التمور والحبوب لتجفيفها.

8. الاسطبل:

يسمي باللهجة المحلية (امْدَاوتْ) وهو المكان المخصص للحيوانات مثل البهائم والماعز ويلي مباشرة الكنيف أي المرحاض[2]. أنظر إلى الشكل رقم -3-.

رابعا: مواد وتقنيات البناء:

على غرار معظم مناطق الجنوب، اعتمد في إنجاز المساكن بقصر ورقلة على المواد المحلية الموجودة بالمنطقة للخروج بطابع عمراني متميز يتأقلم مع الظروف الطبيعية القاسية، والتي مازالت قائمة إلى يومنا هذا تصارع الزمن وتقلبات الطبيعة، فهي في مجملها مباني شيدت بمواد استلهمت من البيئة المحيطة والمتوفرة بكثرة بحيث يمكن الحصول عليها بسهولة دون أي عناء، حيث يذكر الشيخ " **أحمد الفرسطائي** " في حديثه عن مواد البناء ومكان وضعها فيقول:" وأما مالا يستغني عنه مثل وضع الحجر أو الخشب أو الطين أو الجبس، فإنهم لا يمنعونه من وضعه مقدار ما يبني فيه، وإن لم يشتغل بالبنيان فليجعلوا له أجلا يبني فيه..."[3].

ولقد كانت المساكن بقصر ورقلة على درجة كبيرة من البساطة، حيث كانت في العموم مبنية بالطوب وبحجارة المقالع، أو حتى الحجارة المستعملة في البنايات القديمة، والجبس للتلبيس وجذوع النخيل إلى جانب الصلصال بالنسبة للجدران[4]، وقد فرضت البنية الطينية والجبسية لأرضية المنطقة استعمال مواد أخرى كالطوب والتيمشنت[*[5]]

وقد كان لاستعمال مواد البناء المحلية البسيطة، انعكاسا على أسلوب البناء في حد ذاته حيث بنيت المساكن في قصر ورقلة بالتراب والحجر الجبسي ولبست بطبقة طينية، ويتم طلاء الجدران باليد باستخدام طلاء ذو قاعدة طينية،

---

1 - محمد جودي: مرجع سابق، ص 210.

[2] -Chaouche Bencherif meriama, **la micro- urbanisation et ville oasis**...,op cite. p 348.

3 - أبو عباس الفرسطائي: **القسمة وأصول الأراضين**، تح، محمد صالح ناصر، بكير بن محمد الشيخ بلحاج، المطبعة العربية، غرداية، ط.2، 1997، ص201.

[4] - Daumas, **le Sahara Algérien**, étude géographiques statistiques historiques sur la région au sud des établissements Français en Algérie, paris, 1845, p 74 .

[*[5]]التيمشنت : هو نوع من أنواع الجبس المنتشرة بالمنطقة، حيث يستخرج على شكل حجارة كلسية رمادية حمراء، أو شديدة البياض.

الأمر الذي يجعل الأصابع تترك آثارا على الملاط ثم تلبس بطبقة طينية مدعمة بالجير، مما يجعل سطح واجهة المسكن غاية في الاستواء، أما بالنسبة للتسقيف فتكون ركائزه عادة من الخشب على أشكال مختلفة حيث يوضع الجريد المنزوع سعفه وألياف النخيل ثم التراب المبلل والممزوج بالطين[1].

أما عن الطريقة التي استعملت في بناء الجدران هي طريقة المزج، والتي تستعمل فيها مواد مختلفة وغير منتظمة الشكل أو المقاسات .

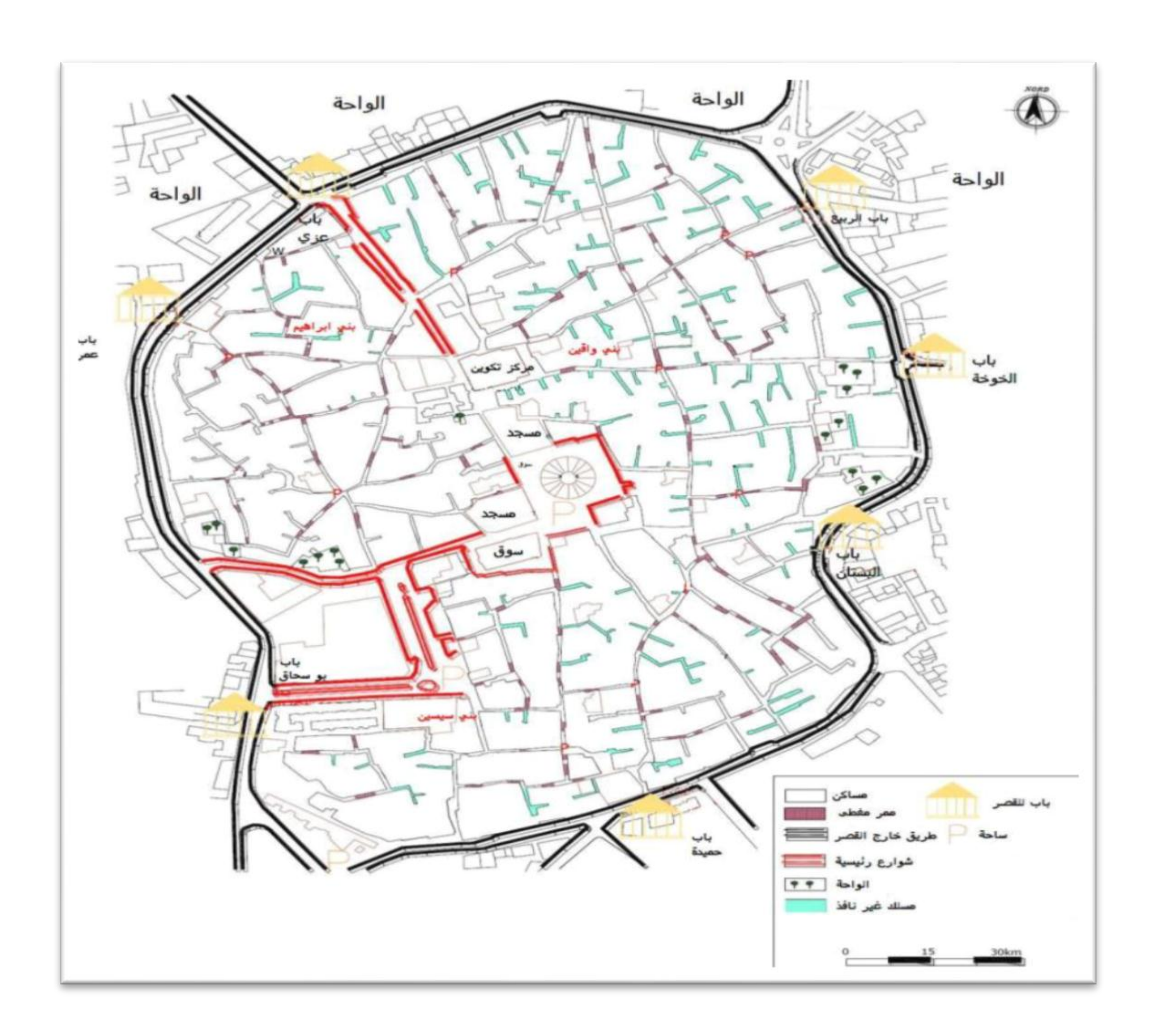
خاتمـــة :

يعتبر التراث المعماري للقصور الصحراوية رمزا لتطور المسكن عبر التاريخ وتعبيرا عن القدرات التي وصل إليها سكان هذه المناطق في التغلب على المشاكل البيئية والمناخية المحيطة بهم .

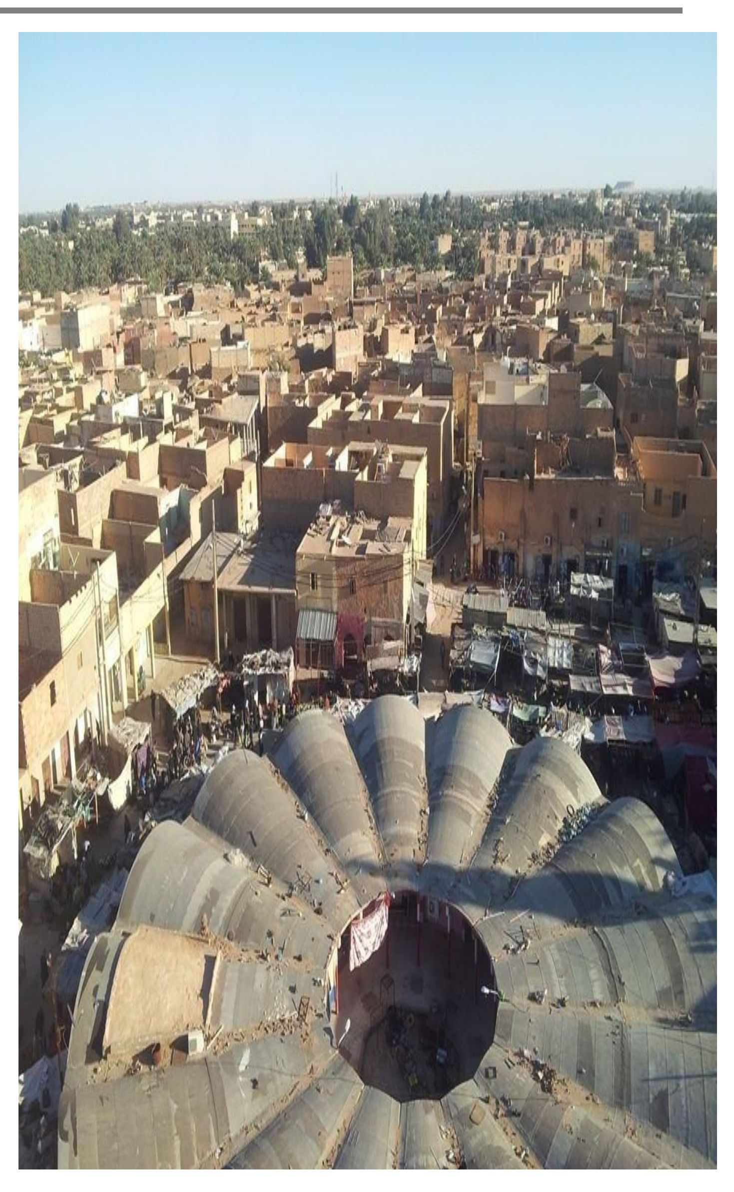
ويعد المسكن التقليدي مدرسة تخطيطية ومعمارية يمكن الاستلهام منها، لتميز طرازه المعماري وكفاءة استغلال الفضاء فيه وظيفيا وجماليا، حيث يشبه من الداخل في تنظيمه للعلاقات الوظيفية المدينة من حيث تنظيمها الوظيفي والذي له علاقة وثيقة بين الداخل والخارج، حيث إن إلغاء وظيفة غرفة ما يجعل التنقل في الوظائف بين مجال هندسي وآخر داخل المسكن.

لذلك تكمن أهمية الحفاظ على هذا الإرث الحضاري والفني الذي خطط له الأسلاف واجتهدوا في تخطيطه وبنائه فكان عمرانه ومعماره قمة في النضوج، والتأقلم مع كل المتطلبات الطبيعية والمناخية والاجتماعية والتاريخية .

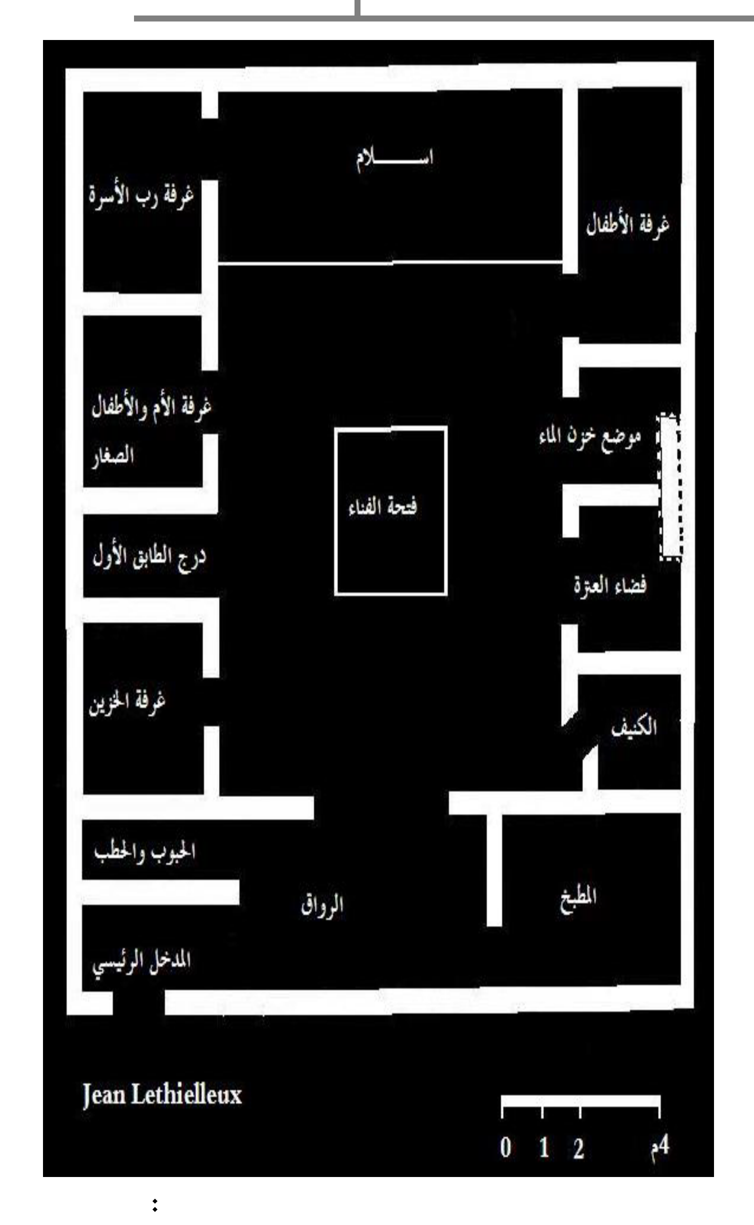
1 - محمد جودي: مرجع سابق، ص241.



شكل رقم -01- مخطط قصر ورڨلة عن:(*PDAU Ouargla, 2003*)



شكل رقم -2- يوضح تمركز السوق وسط المدينة.



:

شكل رقم -3- يوضح مخطط أفقي لمسكن نموذجي بقصر ورقلة عن:

(Jean LETHIELLEUX)

الرقابة الجبائية : نقاط مرحلية (التحقيق المصوب، التلبس الجبائي ...) وتوجهات استراتيجية

د. وارزقي ميلود

جامعة الجزائر

الملخص:يتلخص موضوع الدراسة في تبيان واقع تسيير الأجور في إدارة الموارد البشرية، وباعتبار أن الموارد البشرية من أهم الموارد والمصادر الرئيسية لتحقيق الميزة التنافسية التي تسعى جل المؤسسات لاكتسابها، إضافة إلى أن إدارة الموارد البشرية أصبحت تلعب دور حيوي في الوقت الحاضر فهي اليوم تباشر عدة وظائف أساسية من ضمنها تسيير الأجور إذ يعتبر الأجر الرابط الأساسي بين المؤسسة وعمالها، كما أن الأجور من أهم العوامل التي تساعد إدارة الموارد البشرية على تكوين علاقة وإيجاد علاقة طيبة بين الأفراد العاملين في المؤسسة والإدارة التي يعملون بها

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، إدارة الموارد البشرية، الأجور، تسيير الأجور، نظام الأجور.

.**Abstract:**It boils down to the subject of a study to demonstrate the reality of the behavior of wages in the management of human resources, and human resources of the most important sources of competitive advantage that organizations seek resources Gel won in most of the human resources management has played a vital role at the moment they are launched today several essential functions, including the conduct of wages that the base salary is the link between the organization and its workers, and the salaries of the most important factors that help human resource management to create a good relationship between the people working in the organization and management they work ..

Keywords: human resources, human resources, payroll, salary management, system of wages.

تمهيد :يشكل تحسين الضريبة وخدمة المكلف بالضريبة الغاية الرئيسية لجميع أنشطة الإدارة الجبائية. حيث تساهم هذه الأنشطة في زيادة مردودية الضريبة وكذا تحقيق عدالة أكثر.

الهدف من ذلك مزدوج، تشجيع ومساعدة المكلفين بالضريبة الحريصين على دفع المبلغ الصحيح للضريبة في الآجال المحددة والتعامل بصرامة مع الذين لا يمتثلون لواجباتهم الجبائية.

من هذا المنظور، تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة بامتياز التي تحقق مبدأ المساواة أمام الضريبة تجاه الأشخاص الذين لا يوفون بالتزاماتهم الجبائية أو أقل ما يجب.

زيادة على احترام مبدأ المساواة أمام الضريبة، ترمي الرقابة الجبائية إلى ضمان التوازن في ظروف ممارسة المنافسة، من جهة، ومن جهة أخرى الحرص على استقرار المالية العامة.

ولقد قمنا بتقسيم هذا الموضوع محل البحث إلى أربعة نقاط محاولة منا الإلمام بكل الجوانب وهي:

1 الرقابة الجبائية وسائل وإجراءات

2 التحقيق المصوب وسيلة فعالة للكشف عن المخالفات

3 التلبس الجبائي من أجل رقابة جبائية أكثر فعالية

4 التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية

I. الرقابة الجبائية وسائل وإجراءات

1) تعريف الرقابة الجبائية :من بين أهم التعاريف والمفاهيم نجد :

تتمثل الرقابة الجبائية في مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي يضعها المشرع والتي تسمح للإدارات بالتأكد أن المكلفين بالضريبة قد أدو التزاماتهم وأيضا لتصليح الضرر الملحق بالخزينة العمومية الناتج عن التجاوزات التي تمس القانون الجبائي.

الرقابة الجبائية هي المقابل المنطقي والطبيعي للنظام الجبائي التصريحي إذ أن المكلف بالضريبة يقوم بتقييم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخيله على شكل تصريحات للإدارة [1] .

وتعرف بأنها هي الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع الضريبة، أو تشكل شرط من الشروط الرئيسية والفعالة لتحقيق المنافسة الشريفة والعادلة بين المؤسسات [2] .

الرقابة الجبائية تشمل مختلف عمليات التحقيق والفحص التي تقوم بها الإدارة الجبائية من اجل التحقيق من صحة الأوعية الضريبية المصرح بها، بهدف ضمان احترام القوانين الجبائية وتحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي على مختلف المكلفين، فعملية الرقابة الجبائية تختلف باختلاف المكلفين وذلك بالنظر إلى مجموعة من المعايير أهمها:

*النظام الجبائي المطبق.

*حجم رقم الأعمال والمداخيل المهنية .

*الطبيعة القانونية.

*طبيعة وأهمية النقائص المستخرجة من خلال فحص الملف الجبائي.

*التوجهات الخاصة المعطاة لبرنامج عملية التحقيق.

تهدف الرقابة الجبائية إلى ضمان احترام المكلفين بالضريبة لواجباتهم الجبائية.

هذا بفضل مصالح الإدارة الجبائية عن طريق استعمالهم لمختلف الوسائل المحددة قانوناً وبالتالي الرقابة الجبائية ما هي مجموعة من الإجراءات المعترف بها من طرف المشرع للإدارة الجبائية ، والتي تهدف إلى التأكد من مصداقية وقانونية تصريحات المكلفين.

2) **أهدافها:**تعتبر الرقابة الجبائية وظيفة أساسية تقوم بها الإدارة لمراقبة مدى صحة التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة ، ومن خلالها تعمل على تحقيق بعض الأهداف نذكر منها: [1]

- إيجاد الأخطاء والإخفاءات التي تنتزع من المحاسبة صفتها الشرعية
- تقوم بالبحث عن المعلومات الصحيحة والدقيقة لمعرفة الحالة الحقيقية للوضعية المالية والمحاسبية بالنسبة للمكلف بالضريبة
- مراقبة ومراجعة كل التصريحات المكتبية من طرف المكلفين بالضريبة لاكتشاف التلاعبات المحتملة في رقم الأعمال والأرباح المحققة بغية تخفيض الوعاء الضريبي
- حماية المورد الهام بالنسبة للدولة وذلك بالحد من تفشي ظاهرة الغش الضريبي والتي تمس بالدرجة الأولى الاقتصاد الوطني
- تشكل الرقابة الجبائية ضرورة حتمية لإقامة العدالة الاجتماعية من خلال معالجة وتصحيح اللامساواة التي يمكن أن تبرز بين المتهربين من دفع الضريبة.

ويتوقف نجاح وفاعلية نظام الرقابة في تحقيق الأهداف المذكورة سابقا على مدى تحقيق النقاط التالية: [2]

- التأكد من صحة الوقائع والعمليات ومدى الالتزام بالقواعد المحاسبية
- التحقيق من مدى الالتزام بالقواعد العامة والخاصة
- تجهيز المعلومات وتوفير البيانات الملائمة والمطلوبة

[1] الغش الجبائي ومكافحته في الجزائر ،وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ،منشورات 2010،ص16

[2] Collin phelipe *la vérification fiscale*édition économique, PARIS, 1979, p25.

[1] ALLEL HAMIMI,le control interne et l'élaboration du bilan comptable,entreprise économique ,ed,opu,,1990,p22.

[2] د. عبد الفتاح الصحن ، الرقابة والمراجعة على المستوى الجزئي والكلي لسنة 1997

- المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة في مجالات مختلفة.

3) **أسباب الرقابة الجبائية:** إن المتتبع للحياة الاقتصادية لأي بلد ومهما كانت درجة التقدم فيه ، وإلا ويجد احتواءه على نسبة من الخسارة في مستوى الحصيلة الإجمالية ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على شيء واحد وهو وجود التهرب الضريبي والغش الجبائي ، ورغم وجود القطاع الجبائي المتمثل في الرقابة الجبائية ، والذي يعتبر كقطاع رئيسي وهام جداً في النشاط الاقتصادي ، فهو الممول الرئيسي للنشاط الاقتصادي عن طريق حصوله على أموال من المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ونظراً لهذه الأهمية لجا القانون الجبائي إلى تشكيل هيئة لمراقبة مختلف أشكال التهرب الضريبي والغش الجبائي .[1]اتخذت المديرية العامة للضرائب عدة تدابير على المستويين القانوني والتطبيقي، وبنفس الأمر ينطبق على تأسيس إجراء التحقيق وكذا حق المعاينة بترخيص من القضاء. حيث تم تأسيس تقنيات جديدة للرقابة الجبائية من أجل تقوية وسائل مكافحة كل أشكال الإضرار بثروة الوطن، فظلا عن إنشاء شكل جديد للتحقيق وهو "التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة "" أسست الإدارة الجبائية "" التحقيق المصوب في المحاسبة"".

غير أنه، وفي مقابل هذه الحقوق الممنوحة للإدارة الجبائية من أجل الحرص على التطبيق الصارم للقانون الجبائي، يملك المكلفون بالضريبة عددا من الضمانات سواء ذات طابع عام، يتعلق بالإجراءات النزاعية أو الرقابة الجبائية، بهدف حمايتهم من كل التجاوزات المحتملة من طرف المحققين.

في كل الحالات، يعتبر تعزيز وسائل الرقابة الجبائية واحدة من بين عدة أنشطة تستعملها الإدارة الجبائية لمكافحة ظاهرتي الغش والتهرب الجبائيين. حيث وضعت المديرية العامة للضرائب أنشطة أخرى تحسيسية حيز التنفيذ، يتعلق الأمر بتقديم أحسن خدمة لمستعملي الإدارة الجبائية، وتبسيط الإجراءات، وتخفيف الضغط الجبائي وأخيرا، تحسين استقبال الجمهور.

4) **وسائل الرقابة الجبائية** :إن تحسين مستوى التحضر الجبائي هو هدف استراتيجي للإدارة الجبائية، حيث تسهر المديرية العامة للضرائب على ممارسة مهامها في مجال الرقابة مع السعي على تحسين نوعية هذه الرقابة، من أجل ذلك، تم وضع عدة وسائل في مجال الرقابة ومكافحة مختلف أشكال الغش الجبائي، ويتعلق الأمر بالتحقيق في المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، وكذا التحقيق المصوب في المحاسبة.

✓ **التحقيق في المحاسبة (Vérification de comptabilité)**: هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، ويرمي هذا التحقيق إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة.

إذا كانت المحاسبة ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي يمكن أن تشمل المراقبة مجمل المعلومات والمعطيات والمعالجات التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين النتائج المحاسبية أو الجبائية مكن أن تتم عملية التحقيق إما في عين المكان باستعمال تجهيزات الإعلام الآلي ملك المكلف بالضريبة، أو على مستوى المصلحة، بناء على طلب صريح من المكلف بالضريبة، في هذا الحالة، يجب على المكلف بالضريبة أن يضع تحت تصرف الإدارة كل النسخ والدعائم التي استعملت في تأسيس المحاسبة المعدة بواسطة الإعلام الآلي.[2]

تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة (03) أشهر[3] فيما يخص:

⇦ مؤسسات تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

---

1 ALLEL HAMIMI,audit comptable et financier , édition Berti ,Oran,2001, p05.

2 المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية، 2014.ص 12

3 نفس المرجع ، ص13

⇦ كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.
ويمدد هذا الأجل إلى ستة(06) أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5.000.000 دج و10.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.
في جميع الحالات الأخرى يجب أن لا تتجاوز مدة التحقيق تسعة (09) أشهر.

✓ التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة :

يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة. وعندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصي جبائيا من وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة.

و في هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرّح بها من جهة، والذمّة أو الحالة المالية والعناصر المكوّنة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي, من جهة أخرى, وهذا حسب المادتين 6 و98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .و يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصي جبائيا، وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة.[1]

إن مدة التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة (01)، اعتبارا من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق المنصوص عليه، إلى غاية إصدار الإشعار بالتقويم.[2]

في حالة رفض العون المحقق ملاحظات المكلف بالضريبة، فإنه يجب أن يعلمه بذلك بمراسلة تكون كذلك مفصلة ومعللة. و إذا أبرزت هذه المراسلة أسبابًا جديدة لإعادة التقويم أو الأخذ بعين الاعتبار لعناصر جديدة لم يتم التطرق لها في إطار الإشعار الأولي ، فإنّه يمنح أجل رد إضافي مدته أربعون (40) يوما إلى المكلف بالضريبة لتقديم ملاحظاته.[3]

✓ **التحقيق المصوب في المحاسبة :** هو تحقيق مصوّب في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.

يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقيق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبيات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق. لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق، بأي حال من الأحوال، فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.

يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس قواعد المطبقة في التحقيق العام، غير انه لا يمكن، تحت طائلة بطلان لإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان في الدفاتر والوثائق، أكثر من شهرين (02).[4]

كما أن ممارسة التحقيق المصوب لا تمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقا والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة لإعادة تقييم المتمم عند التحقيق المصوب.

5) إجراءات خاصة للتحريات الجبائية:

✓ **حق إجراء التحقيق** : يسمح إجراء التحقيق لأعوان الضرائب المعنيين بالأمر بالتدخل بصفة مفاجئة لدى المدينين بالرسم على القيمة المضافة وكذا العاملين لحسابهم، ويلزم كلّ شخص يقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة ، بتقديم كلّ المبرّرات اللازمة لتحديد رقم أعماله سواء على مستوى مؤسسته الرئيسية أو فروعها أو وكالاتها , إلى أعوان

---

[1] المادة 21-1 و2 معدلة بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2009.

[2] Article 21 : modifié par les articles 38 de la loi de finances pour 2009 et 34 de la loi de finances 2012

[3] Article 13 de la loi de finance pour 2013.

[4] المادة 20 مكرر محدثة بموجب المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ومعدلة بموجب المادة 24 من قانون المالية 2010.

الضرائب المعنيين بالأمر وكذا إلى أعوان المصالح المالية الأخرى المعينين , بالنسبة لكل فئة من الخاضعين للضريبة , بموجب قرار من الوزير المكلّف بالمالية .

ويجرى التحقيق من طرف أي موظف للضرائب التابع للمصلحة المختصة إقليميا، بحضور أو تحت قيادة أحدهم له رتبة مراقب على الأقل، لدى المدينين بالرسم على القيمة المضافة ولدى الغير العاملين لحسابهم في المحلاّت المخصّصة لصنع أو إنتاج أو تحويل وكذا تخزين البضائع أو بيعها أو تأدية الخدمات بجميع أنواعها , بكل التحقيقات والتحريات اللازمة لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

✓ **حق المعاينة** : يمكن للإدارة الجبائية في حالة وجود قرائن تدل على ممارسات تدليسية ، يمكن أن ترخص للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش ومؤهلين قانونا ، القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلاّت قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرّر التصرّفات الهادفة إلى التملّص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة.

ويجرى حق المعاينة بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاض يفوضه هذا الأخير، كما يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية ويعطي كل التعليمات للأعوان الذين يشاركون في هذه العملية.

و يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل، مؤسسا وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرّر بها المعاينة، وتبين، على وجه الخصوص، ما يأتي: [1]

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة؛
- عنوان الأماكن التي ستتم معاينتها ؛
- العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسية، والتي يتم البحث عن دليل عليها ؛
- أسماء الأعوان المكلّفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبهم وصفاتهم . تتم المعاينة وحجز الوثائق والأملاك التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسية، تحت سلطة القاضي ورقابته. ولهذا الغرض، يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية ويعطي كل التعليمات للأعوان الذين يشاركون في هذه العملية.[2]

II. **التحقيق المصوب وسيلة رقابة فعالة للكشف عن المخالفات:** في إطار التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية التي سطرتها الإدارة الجبائية للفترة 2013- 2014، اتخذت مهمة الرقابة الجبائية بعدا نوعيا قصد الزيادة من فعاليتها والتحسين من قابليتها، انطلاقا من البحث ووصولا إلى عملية التحصيل، تبقى الغاية هي الحصول على النوعية خلال جميع مراحل الرقابة الجبائية وهذا من أجل ضمان تغطية أكثر انسجاما للنسيج الجبائي وكذا القيام بتحقيقات نوعية بالإضافة إلى تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة ذوي النية الحسنة. وبغية الاستجابة لهذه الغايات الأساسية، برزت إجراءات جديدة للرقابة الجبائية تهدف ليس فقط للتعميم وإنما أيضا للمثالية، لذا أضيف إلى التدابير الكلاسيكية للرقابة المطبقة والموضوعة تحت تصرف أعوان الإدارة الجبائية قصد مراقبة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، شكل جديد من الرقابة يسمى "" التحقيق المصوب "".

ويرمي هذا الإجراء الأقل إلزامية بالنسبة للمكلفين بالضريبة بفضل طابعه المصوب، من جهة إلى الزيادة المعتبرة لعدة عمليات الرقابة وإلى تحسين تغطية النسيج الجبائي، ومن جهة أخرى إلى الحد من المضايقات التي بالإمكان أن تلحق بالمكلفين بالضريبة فيما يتعلق بمدة التحقيق في المحاسبة.

---

[1] المادة 20 مكرر محدثة بموجب المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ومعدلة بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 2010

[2] **المادة 35 : معدلة بموجب المادة 23 من قانون المالية لسنة 2008.**

ويتميز التحقيق المصوب باعتباره إجراء بحث مصوب عن باقي طرق الرقابة بكونه يسمح بتشخيص سريع وبالتالي تجنب التمديد في التحقيقات. ومن الواضح أن يظهر التحقيق المصوب على انه أكثر إجراء رقابي يلقى استحسان المكلفين بالضريبة، كونه يمتاز لاسيما بالخفة علاوة على الضمانات التي تحيط بشروط تنفيذه وكيفيات سيره.

1) **إجراء التحقيق المصوب:** [1] يعتبر التحقيق المصوب للمحاسبة إجراء رقابة موجه، أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل اتساعا من إجراء التحقيق في المحاسبة، ويتضمن هذا الإجراء مراقبة الوثائق الثبوتية والمحاسبية لبعض عناوين الضرائب الخاصة بكل أو جزء من فترة غير متقادمة بمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية تتعلق بفترة تقل عن سنة (01) جبائية. ويتم كذلك التحقيق عندما تشكك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية.

ويتمحور التحقيق المصوب أساسا حول:

- ✓ مراقبة قانونية للحسومات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة وأصل التسبيقات والحصص الممنوحة والنسب المطبقة والاستردادات الملتمسة.
- ✓ مراقبة عناصر المحاسبة بناء على التصريحات بالنتيجة (أعباء الاهتلاكات والمؤونات)،
- ✓ مراقبة الاستردادات ولقروض الضرائب،
- ✓ مراقبة العجز المتكرر والامتيازات الجبائية الممنوحة والأرباح المعاد استثمارها.

2) **هدف التحقيق المصوب والاختلاف الموجود بينه وباقي أشكال الرقابة الأخرى:** يكمن الهدف الرئيسي للتحقيق المصوب في السماح للمصالح الجبائية بالرفع من عدد عمليات الرقابة مع التخفيض من عدد المعاينات بعين المكان، إذ يسعى إلى تصحيح الاغفالات والأخطاء والنقائص التي يتم الكشف عنها. ويعتبر هذا الإجراء أقل إلزاما بالنسبة للمكلف بالضريبة حيث لا يجبر هذا الأخير على تقديم كل الوثائق المحاسبية لتبرير أرقام الأعمال والنتائج المصرح بها، وتقتصر مطالبة المكلف بالضريبة إلا بالوثائق التي تخص عناوين الضرائب للفترة المستهدفة للرقابة.

ويتم التميز بين التحقيق المصوب عن باقي أشكال الرقابة الأخرى بمكان تنفيذ التحقيق وعناوين الضرائب المعنية والفترة التي يتم التحقيق فيها وكذا الوثائق المراد دراستها. حيث يمكن أن يكون هذا التحقيق المصوب امتدادا للرقابة على الوثائق في حالة غياب رد المكلف بالضريبة على طلبات المعلومات والتبريرات والتوضيحات أو نتيجة لإجابات غير كاملة التي بقيت مستغلة من قبل مصلحة الوعاء، وفيما يخص التحقيق في المحاسبة، تمنح مراجعة المحاسبة بعين المكان المتعلقة بمؤسسة جبائية ما ومراقبة انتظام التصريحات المكتتبة الوقت الكافي للقيام بالرقابة.

الجدول رقم (01) حصيلة الرقابة الجبائية الخارجية (le Contrôle fiscal externe)

السنوات	2007	2008	2009	2010	السداسي الأول 2011
عدد الملفات الجبائية المحققة	2632	2731	2864	2888	1824
لتدقيق المحاسبي	2194	2374	2483	1989	683
التحقيق المصوب	0	0	0	503	972
التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة	438	357	381	396	169

المصدر: المديرية العامة للضرائب – مديرية الأبحاث والمراجعات ،سنة 2013 الوحدة : ملفات محققة

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ ابتداء من سنة 2010 (سنة ظهور الرقابة المصوبة) أن إجمالي الملفات المحققة للرقابة الخارجية هو 2888 ملف محقق، وشملت الرقابة المصوبة من مجموع هذه الملفات نسبة 17 % ، أما التحقيق المحاسبي فشمل نسبة 68.8 % من مجموع التحقيقات الخارجية. ويمكننا إبراز هذه المقارنة في الشكل الموالي:

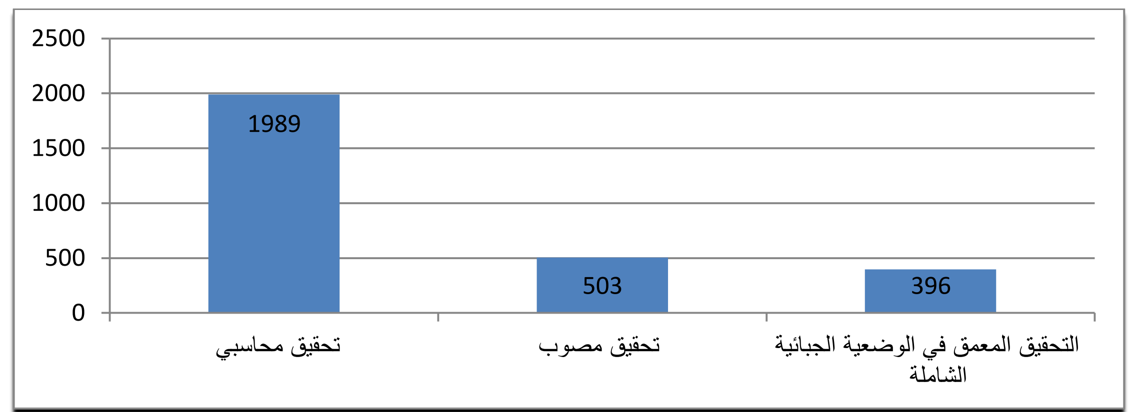
الشكل رقم (01) : مقارنة مجموع الملفات المحققة في إطار الرقابة الخارجية لسنة 2010

---

[1] المادة 20-1 مكرر معدلة بموجب قانون المالية 2014



المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق
الوحدة : عدد الملفات المحققة



III. **التلبس الجبائي من أجل رقابة جبائية أكثر فعالة** [1] : على غرار كل بلد مهتم بتحديث نظامه الجبائي، تعمل الجزائر على أن يكون نظامها جاذبا ومتطابقا بشكل دائم مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وذلك بالسهر على التوزيع العادل للعبء الجبائي المفروض على كافة المكلفين بالضريبة، الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية وكذا ترسيخ الوعي الجبائي. وانطلاقا من كون النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي، والذي من خلاله يقوم المكلفين بالضريبة بالتصريح من تلقاء أنفسهم بالأسس الخاضعة للضريبة، قد تم استحداث مجموعة من إجراءات الرقابة قصد التأكد من صحة التصريحات المكتتبة وعند الاقتضاء القيام بالتصحيحات والعقوبات المفروضة.[2]

وعليه، يواصل بعض المكلفين بالضريبة ذوي النية السيئة انتهاج مختلف الممارسات الهادفة إلى التهرب من الخضوع للضرائب المستحقة عليهم، لاسيما ممارسة نشاط خفي، الشراء أو البيع دون فاتورة وتحويل وجهة الامتيازات الجبائية الممنوحة لهم. ومن أجل محاربة كل هذه الممارسات، تتزود الإدارة الجبائية بشكل دائم بإجراءات جديدة بغية محاربة كل هذه الظواهر المضرة بالخزينة العمومية.

وفي هذا السياق، تم **إنشاء إجراء التلبس الجبائي** بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2010 في مواده 07 و18 وتعزيز بالمادة **12 من قانون المالية لسنة 2013**. ويمنح هذا الإجراء للإدارة الجبائية وسائل أكثر فعالية وردعية من شأنها أن تضع حدا للغش والتهرب الجبائيين وذلك بمرافقتها بإطار قانوني يسمح لها خلال ممارسة حق المعاينة والرقابة والحجز...الخ. من التدخل ووقف عملية الغش الجبائي الجارية ومعاينة جنحة التلبس وهذا حتى قبل انقضاء أجل الالتزامات التصريحية.

تبعا لهذه المعاينة، وفي ظل وجود قوانين واضحة للغش وبعد موافقة الإدارة المركزية، يخضع المكلف بالضريبة لمحضر تلبس جبائي.

1) **تعريف التلبس الجبائي** : يعتبر التلبس الجبائي إجراء رقابة غير مستقل، حيث أنه ينفذ في إطار حق المعاينة أو التحقيق أو الاطلاع أو الرقابة، والذي من شأنه أن يسمح للإدارة الجبائية بالتدخل لوضع حد لجنحة الغش الجبائي الجارية وذلك حالما تتوفر المؤشرات الكافية حتى قبل انقضاء أجل الالتزامات التصريحية.

ومن حالات التلبس الجبائي الممارسات التالية:

- ممارسة نشاط ما دون أن يتم التصريح به لدى المصالح الجبائية،
- إصدار فواتير وسندات تسليم أو أي وثيقة لا تتطابق مع البضائع أو الخدمات التي تم تسليمها فعلا،
- ارتكاب مخالفة بيع وشراء البضائع دون فواتير، وهذا مهما كان مكان امتلاكها وتخزينها،
- تقديم وثائق ومستندات محاسبية تنتزع من المحاسبة قيمتها الإثباتية، وكذا استعمال برامج محاسبية لأغراض الغش.

[1] المادة 12 من قانون المالية 2013

[2] La lettre de la DGI, ministre des finances, N° 68/2013 ,

⇦ ارتكاب المخالفات المرتبطة بالتشريع والتنظيم التجاري وكذا الخاص بالعمل،

⇦ تحويل الامتيازات الجبائية الممنوحة بصدد الأنظمة الخاصة.

2) **أهداف إجراء التلبس الجبائي وكيفية تطبيقه :** تختلف أهداف إجراء التلبس الجبائي من معاينة الغش الجبائي إلى غاية ضمان التحصيلات وهذا مرورا برقابة صارمة للنشاطات القصيرة المدى.

⇦ **معاينة وإيقاف عملية غش جارية**: إن الإدارة الجبائية التي كان ينقصها إطار قانوني يسمح لها بتصحيح حالات الغش المعنية خلال ممارسة حقوقها كالمعاينة والحجز والتحقيق والاطلاع والرقابة، قد أصبحت مزودة بإجراء التلبس الجبائي الذي يمنحها المجال للتصدي في الوقت المناسب لكل محاولة غش منظمة من قبل المكلف بالضريبة.

⇦ **مراقبة النشاطات القصيرة المدى** : من خلال هذا الإجراء الجديد، يمكن للإدارة أن تتصرف بشكل فعال في مواجهة الشركات القصيرة المدى التي تم تأسيسها لهدف واحد ألا وهو التهرب الجبائي، حيث أنه يسمح لها بمراقبة فترة الخضوع للضريبة غير مكتملة وذلك بالتدخل حتى قبل انتهاء الأجل المتعلق بالالتزامات التصريحية.

⇦ **تعزيز التحصيل**: يسمح هذا الإجراء للإدارة بضمان تحصيل الديون الجبائية المستقبلية عن طريق التصدي لعملية تنظيم الإعسار من قبل المكلفين بالضريبة الغشاشين، وهذا من خلال إعداد محضر تلبس جبائي مع إمكانية تنفيذ الحجز التحفظي على الأملاك.

3) **خطوات التلبس الجبائي** : ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية

✓ **معاينة جنحة الغش الجبائي في حالة تلبس**: طالما أن إجراء التلبس الجبائي هو غير مستقل، فإن معاينة جنحة الغش الجبائي تتم في إطار الإجراءات المتواجدة مسبقا، ألا وهي حق المعاينة والحجز والتحقيق والاطلاع والرقابة. حيث أنه، على أعوان الإدارة الجبائية، في إطار ممارسة حقوقهم المذكورة سلفا، معاينة جنحة التلبس الجبائي إذا لاحظوا حالة من حالات التلبس الجبائي .

✓ **موافقة الإدارة المركزية** : تحت طائلة البطلان، لا يمكن تطبيق إجراء التلبس الجبائي إلا بعد الموافقة المسبقة للإدارة المركزية وبالتحديد مديرية الأبحاث والمرجعات. وعليه، يجب على مدير كبريات المؤسسات ومدراء الضرائب الولائيين، حسب الحالة، القيام بطلب لدى مدير الأبحاث والمرجعات للترخيص لهم بإعداد محضر معاينة جنحة التلبس الجبائي إذا ما تبين وجود قوانين واضحة للغش الجبائي، ويتعين على هذا الأخير أن يقوم بالرد في غضون 48 ساعة بالقبول أو بالرفض لإعداد المحضر المذكور، وهذا حسب التواجد الفعلي أو عدمه لجنحة التلبس الجبائي، ويعتبر عدم الرد في الأجل المذكور رفض ضمني.

✓ **الاطلاع المباشر على الوثائق**: بما أن إثبات الوجود الفعلي لجنحة التلبس الجبائي يعود على الإدارة الجبائية، يسمح التشريع الجبائي الساري المفعول لأعوان الإدارة الجبائية بالاطلاع المباشر وفي الوقت المناسب على الوثائق المحاسبية والمالية والاجتماعية للأشخاص المعنيين، وهذا بغية الكشف عن عناصر ما من شأنها تأكيد وجود الغش.

✓ **تحرير محضر التلبس الجبائي**: إن المكلف بالضريبة المثبت ضده جنحة التلبس الجبائي، وبعد موافقة مدير الأبحاث والمرجعات، سيخضع بشكل مباشر لمحضر التلبس الجبائي، ويكون هذا المحضر موقع من قبل الأعوان المؤهلين الذين لديهم رتبة مفتش على الأقل والمحلفين قانونا وأن يكون موقع من جهة ثانية من قبل المكلف بالضريبة صاحب المخالفة.

4) **الآثار الجانبية لإجراء التلبس الجبائي** : [1] يترتب على إجراء التلبس الجبائي أثار جبائية إزاء أنظمة الإخضاع الضريبي وإجراءات المراقبة وحق الاسترداد وهي:

✓ إمكانية إعداد الحجز التحفظي من طرف الإدارة،

✓ استثناء حق الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والأنظمة الاستثنائية.

---

[1] المادة 12 من قانون المالية لسنة 2013.

- ✓ إمكانية إعادة تجديد عملية التحقيق المحاسبي المنتهية،
- ✓ تمديد أجال التحقيق في عين المكان،
- ✓ تمديد في أجال التقادم بسنتين،
- ✓ استثناء الحق في التأجيل القانوني للدفع ب 20 % وجدول الدفع بالتقسيط
- ✓ تطبيق الغرمات المنصوص عليها في المادة 194 مكرر-1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- ✓ التسجيل في البطاقية الوطنية لمرتكبي أعمال الغش.

IV. التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية

تركزت حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية، نتيجة لذلك يتعين عليه، السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية، منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملياتية بعقد يتقيدان به، في هذا الصدد يعتبر البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق الاطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة، كل هذه الأهداف تتبعها التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية.

1) **الأبحاث الجبائية الخارجية**: إن البحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضعه بين أيدي المصالح العملياتية، من أجل تسخيره في البرمجة وتنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية. ولهذا الغرض، ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الاطلاع (المواد من 44 إلى 68 من قانون الإجراءات الجبائية) وحق إجراء التحقيق (المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002) وحق المعاينة (المادة 74 من قانون المالية لسنة 2002).

2) **عقلنة برمجة الرقابة الجبائية** : تخضع المعلومات الجبائية الخارجية التي ترسلها المصالح العملياتية، بمديرية الأبحاث والتدقيقات إلى تحليل المخاطر (analyse des risques) لتحقيق برمجة منتقاة وهادفة، بناء على الملاحظات والسلوكيات الاحتيالية، ويرتكز إسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية على أدوات ذات مصداقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية وتحليل المخاطر ، وبالإضافة إلى هذه الأدوات تستند الإدارة الجبائية على إحصاء النسيج الجبائي ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات من أجل عقلنه برمجة الرقابة الجبائية.

3) **تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق** : وضع استراتيجية الرقابة الجبائية يتطلب تغيير في اختيار نوعية الرقابة المتبعة، حسب الرهانات الجبائية، وعليه فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب عملية المراقبة العامة للمحاسبة ورهانات مالية كبيرة وحالات التهرب الضريبي والتحقيق المصوب في المحاسبة على وجه الخصوص.

4) **تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية**: تهدف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث والتدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية من حيث وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزعات.

5) **إنجاح عملية تطوير تعداد المحققين كما ونوعا**: هو مركز اهتمام الإدارة الجبائية، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز تعداد الموظفين المعنيين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة، وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى، وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجح.

الخاتمة:

منذ بداية هذه العشرية، كل نشاط تقوم به الإدارة الجبائية يجد تبريره في التوجه نحو العصرنة، فضمن المحيط الخارجي الحالي المتميز بتعدد وتنوع وتعقد النسيج الجبائي، تتوسع أهداف الإدارة الجبائية في مجال الرقابة الجبائية، وأهمها الأهداف المالية قصد الحفاظ على مصالح الخزينة، إلى نوعية الخدمة المقدمة وأجال معالجة الملفات والمساواة الجبائية وكذا التشجيع التحضر الجبائي،وعليه فالإشراف الإداري الذي كان يتم من قبل على المستوى العملياتي تم إثراءه وأصبح يعمل على عدة متغيرات، انطلاقا من المستوى الإستراتيجي إلى المستوى العملياتي.

ضمن هذه الظروف، تعددت المتغيرات الواجب استعمالها كأدوات أساسية لإدارة نجاعة الرقابة الجبائية ،وعليه يتعين على الإدارة المركزية، أي مديرية الأبحاث والتدقيقات، توفير كل الوسائل الضرورية من أجل تطبيق التوجهات الإستراتيجية، بدءا من البرمجة إلى حين تنفيذ عمليات الرقابة الجبائية، وسيترتب عن هذا المسعى الإستراتيجي، تدريجيا، تحليل أخطار سلوكيات المكلفين بالضريبة واستغلال البحث الجبائي الخارجي، خاصة ما تعلق منه بالمعلومات المتعلقة بالأحداث.

إضافة إلى ذلك وبغض النظر على الطابع الإداري المرتبط بالنجاعة، فقد أصبح من الضروري أن تعمل الإدارة الجبائية على ضمان التحسن الدائم لنجاعة التعداد المتواجد على مستوى مصالح الرقابة الجبائية من خلال التوفير على موارد بشرية مؤهلة والزيادة في أنشطة التكوين والتأطير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. د. عبد الفتاح الصحن ، الرقابة والمراجعة على المستوى الجزئي والكلي ،1997
2. الغش الجبائي ومكافحته في الجزائر ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ،منشورات 2010،
3. قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2013.
4. قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2014
5. قوانين المالية لسنوات 2012،2013 و2014
6. قانون المالية لسنة 2009 و2010
7. قانون المالية التكميلي لسنة 2008

قائمة المراجع بالغة الأجنبية :

1. Collin phelipe *la vérification fiscale*édition économique, PARIS, 1979
2. ALLEL HAMIMI,le control interne et l'élaboration du bilan comptable,entreprise économique ,ed,opu,,1990
3. ALLEL HAMIMI,audit comptable et financier , édition Berti ,Oran,2001
4. loi de finance pour 2013
5. La lettre de la DGI, ministre des finances, N° 68/2013

الضمانات الدولية لحماية الحريات السياسية

أ.بومعزة فاطمة

كلية الحقوق جامعة قسنطينة 1

ملخص: أدرك المجتمع الدولي أهمية حماية الحريات السياسية فأحاطها بالضمانات اللازمة من خلال النص على حمايتها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، أو إفراد اتفاقيات خاصة بها في حد ذاتها، مع وجود تفاوت في الحماية بين المستوى العالمي والمستوى الإقليمي، ووجود اختلاف في مستوى الحماية بين الأنظمة الإقليمية لحماية حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الحريات السياسية، الضمانات الدولية، الحماية العالمية، الحماية الإقليمية.

Abstract

The international community has recognized the importance of political freedoms which make the former work to provide the necessary safeguards for protecting these freedoms. This led to the drafting of international agreements which protect the political freedoms. However, there are disparities in protection at the global and regional levels in addition to the existence of those disparities at the regional systems of human rights.

Key words : political freedoms, International guarantees, Global protection, Regional Protection.

مقدمة: أصبحت مسألة الحماية الدولية لحقوق الإنسان من بديهيات القرن الحالي وكثر الحديث عنها في جل أرجاء العالم، ومع ذلك لا يخفى ما خاضته الشعوب في فترات سابقة من نضال للظفر بالحرية والتحرر من نير الاستعباد، فتزامن ذلك مع إطلاق إعلانات واتفاقات أكدت على حق الشعوب في الحرية، ورغم كون الحقوق المدنية أسبق في الظهور والمطالبة إلا أن الشعوب القديمة لم تكن في معزل عن المطالبة بحقوقها السياسية، خاصة وأن التمتع بهذه الأخيرة يمثل حصنا منيعا أمام أي انتهاك للحقوق والحريات الأخرى، وقد أثبت التاريخ ممارسة الشعوب القديمة لمفاهيم الديمقراطية وحكم الشعب لنفسه وثورتها في أزمة مختلفة ضد الظلم واحتكار السلطة والثروة، ولم يكن هذا ديدن الشعوب القديمة فحسب حيث أنه في سياق مطالبة الشعوب بحقوقها اعترف ملك إنجلترا سنة 1215 بحقوق المواطنين من خلال إصدار "العهد الأعظم"، كما صدر بيان الحقوق المترتب عن الثورة الإنجليزية سنة 1689، وفي نهاية القرن الثامن عشر قامت الثورتان الأمريكية والفرنسية لتكرسا مبادئ حقوق الإنسان والحرية بما فيها الحرية السياسية، وكلاهما أدى إلى إرساء معالم الديمقراطية وحكم الشعب مما يشير إلى وجود ضمانات حقيقية لحماية الحريات السياسية في تلك المراحل من تاريخ الإنسانية، وإن كان الأمر قديما على هذا الحال يثار التساؤل التالي: ما هي الضمانات الدولية التي تبناها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية من أجل حماية الحريات السياسية؟ للإجابة على هذا التساؤل سنقسم دراستنا إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول الضمانات الدولية العالمية لحماية الحريات السياسية، بينما نتطرق في المطلب الثاني إلى الضمانات الدولية الإقليمية.

المطلب الأول: الضمانات الدولية العالمية: يقصد بالضمانات الدولية العالمية للحريات السياسية ما توصلت إليه الجهود العالمية لضمان حماية الحقوق السياسية وتقويتها سواء من خلال أعمال المنظمات الدولية العالمية في هذا المجال بما في ذلك المحاكم الدولية، أو من خلال الاتفاقيات العالمية التي تبرمها الدول فيما بينها لتنظيم المسألة.

الفرع الأول: جهود المنظمات الدولية: سنطرق في هذا الفرع إلى الجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة في توفير الحماية القانونية والواقعية للحريات السياسية باعتبارها أهم منظمة عالمية، كما سنحاول البحث عن دور المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي تعتبر جهازا عالميا حديث النشأة جاءت الضرورة لوضعه من أجل إيجاد وسيلة فعالة للمعاقبة على الجرائم الدولية، لكنه مع ذلك لعب دورا في ضمان حماية الحقوق السياسية، وأخيرا سنبحث عن مدى مساهمة المنظمات الدولية الغير حكومية في هذا المجال.

أولا: منظمة الأمم المتحدة: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 شهد المجتمع الدولي ولادة منظمة عالمية جديدة هي منظمة الأمم المتحدة التي عملت على إحلال السلم والأمن الدوليين إلا أنها جعلت من بين أهدافها أيضا تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الشعوب والأفراد في التمتع بها فكانت المسألة من بين أهم أولوياتها على اعتبار أن حماية حقوق الإنسان والحريات العامة هي أحد أهم المفاتيح لحفظ السلم والأمن الدوليين، ورغم كون ميثاق الأمم المتحدة لم يُفصِل في تعريفه لحقوق الإنسان نظرا لبعض الظروف الخاصة السائدة آنذاك، إلا أن الأمم المتحدة ومن خلال أجهزتها الفرعية ووكالاتها المتخصصة تبنت مسألة الحماية الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومن بينها الحقوق السياسية وجعلت حقوق الإنسان من المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر وعكفت على تدوين وتوثيق حمايتها حيث أن الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ومنها الحقوق السياسية قد صدرت في أغلبها عن الأمم المتحدة أو أحد وكالاتها، وفي هذا الصدد أصدرت منظمة اليونسكو في نوفمبر 1978 "الإعلان الدولي بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وحقوق الإنسان" الذي أكد على حرية تداول المعلومات ونشرها على نحو أوسع وضمان حق الجماهير في الحصول على المعلومات وتمتع العاملين في مجال الإعلام بالحماية داخل وخارج دولهم[1] . تعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة من أهم أجهزة المنظمة في مجال تقوية الحماية الدولية لحقوق الإنسان ومنها الحقوق السياسية خاصة وأنها تضم كل دول العالم وتقوم على مبدأ المساواة في التمثيل، ويبرز دورها في هذا الصدد لكونها الجهاز التشريعي للأمم المتحدة، حيث أنها وفي ممارستها لمهامها أصدرت العديد من الإعلانات حول حماية حقوق الإنسان أهمها على الإطلاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، كما كانت مهدا لإبرام جل الاتفاقيات الدولية الملزمة لحقوق الإنسان فضلا عن نشاطاتها الأخرى في هذا المجال التي يخولها لها ميثاق الأمم المتحدة[2] بالاستعانة باللجنة الثالثة التابعة لها[3]، فعلى سبيل المثال اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم (59 د-1) سنة 1946 الذي يعلن أن "حرية تداول المعلومات حق من حقوق الإنسان الأساسية وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لها وأن أحد العناصر التي لا غنى عنها في حرية الإعلام هو القدرة على عدم إساءة استعمالها"[4]، إضافة إلى أن للجمعية العامة دور هام في عقد المؤتمرات وإقامة العديد من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان مثل دعوتها للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في طهران عام 1968 والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993، كما أنشأت الجمعية العامة مجلسا لحقوق الإنسان سنة 2006 أوكلت إليه مهمة بحث وتطوير المسائل المتعلقة بمجال حقوق الإنسان والحريات العامة، وهو في الحقيقة يعد خلفا للجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي توقفت عن العمل منذ ذلك التاريخ.

يشكل مجلس الأمن الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة ويتمتع بصلاحيات واسعة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين بفضل قراراته الملزمة التي يستطيع استخدام القوة العسكرية من أجل تنفيذها حسب ما خوله له ميثاق الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع منه، ومع أهمية دوره إلا أن الميثاق لم يجعل له دورا محددا في مجال تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، غير أنه وفي ممارسته لمهامه ومع التطورات الحاصلة أصبح من حق المجلس اتخاذ قرارات

---

[1] خالد مصطفى فهمي، حرية الرأي والتعبير في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية وجرائم الرأي والتعبير، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 99-100.

[2] تنص المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة على: 1- تنشئ الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد: ...ب- إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

[3] وهي اللجنة المعنية بالشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية التي يركز جزء هام من عملها على بحث مسائل حقوق الإنسان.

[4] خالد مصطفى فهمي، حرية الرأي والتعبير في ضوء الاتفاقيات الدولية ، مرجع سابق، ص 99.

تجيز التدخل الإنساني في الدول لحفظ حقوق الإنسان في حال الانتهاكات الجسيمة والواضحة لها، خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من صراعات عرقية وداخلية تنتهك فيها جميع الحقوق بشكل لا يمكن تصوره.

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة فإنه أيضا يلعب دورا هاما في هذه الناحية حيث أعطاه ميثاق المنظمة الأممية عدة وظائف لتنمية وإشاعة مبادئ احترام الحقوق والحريات الأساسية[1]، وقد تبنى المجلس موضوع تشكيل لجنة حقوق الإنسان التابعة للمنظمة منذ عام 1946 والتي حل محلها مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة، وكذلك اللجنة الخاصة بوضع المرأة واللجنة الفرعية لمحاربة الإجراءات التمييزية وحماية الأقليات[2]، ويتبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنويا العديد من القرارات الخاصة بحقوق الإنسان، أو التي تمس تطبيقها المباشر أو غير المباشر مثل القرار رقم (1503) لسنة 1970 أو ما يعرف باسم "الإجراء 1503" الخاص ببحث الإخطارات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من خلال نظام الشكاوى والعرائض الذي يقوم على أساس الاعتراف للأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية بحق تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان ضد أي دولة من الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في الأمم المتحدة[3].

وفيما يخص الأمانة العامة -الجهاز الإداري للمنظمة- لم ينص ميثاق الأمم المتحدة على دور محدد لها في مجال تطوير حماية حقوق الإنسان غير أنها في الواقع لعبت دورا لا يستطيع أحد إنكاره خصوصا من خلال الأمين العام الذي يقوم بدور دبلوماسي للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، ناهيك عن كون المنظمة قد أنشأت داخل الأمانة العامة شعبة خاصة بحقوق الإنسان تحولت منذ سنة 1983 إلى مركز لحقوق الإنسان يتحمل المسؤولية المستمرة عن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى إنشاء منصب آخر داخل الأمانة العامة هو: المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنذ سنة 1998 تم دمج مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة ضمن صلاحيات المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان[4]. أخيرا تشكل محكمة العدل الدولية الجهاز القضائي للأمم المتحدة، وهي في الحقيقة ليست جهازا معنيا بحماية حقوق الإنسان بل يقتصر دورها على حل النزاعات الناشئة بين الدول الأعضاء حول مسائل متعددة ذكرها النظام الأساسي للمحكمة لا يتسع المجال لذكرها هنا ، ولا يعول عليها كثيرا كجهاز لحماية أو تعزيز حقوق الإنسان والحقوق السياسية، خاصة وأن الاحتكام لها هو حق مقتصر على الدول دون الأفراد والمنظمات الدولية، ورغم ذلك فقد عرضت عليها الدول بعض القضايا حول حقوق الإنسان وأصدرت بعض القرارات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان مثل القرار الصادر حول قضية جدار الفصل العنصري عام 1962، أما الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة فلا يوجد منها ما هو مختص بحماية الحقوق السياسية.

ثانيا: المحكمة الجنائية الدولية: نلاحظ أنه -في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية عامة والحقوق السياسية خاصة- قد ظلت الانتهاكات الفظيعة المرتكبة ضدها دون حساب وعقاب، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهر نظام جديد فيما يخص الجزاءات الدولية يقوم على المسؤولية الفردية للمنتهكين لحقوق الإنسان وقت الحرب من خلال محاكمتهم وتوقيع الجزاء على أفعالهم الشنيعة وتجسد ذلك في المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة مثل محكمة "نورمبرغ" ومحكمة "طوكيو"، ثم محكمة "يوغسلافيا" و"رواندا". ونظرا للدور الذي لعبته هذه المحاكم في وضع حد للإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية التي ترتكب في حق الإنسانية اتفق المجتمع الدولي على إنشاء محكمة ذات طابع دائم مما أدى

---

[1] حيث تنص المادة 62 من الميثاق على أن للمجلس أن يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها، وأن يقدم للجمعية العامة مشاريع اتفاقيات حول ذلك، وأن يدعو إلى عقد مؤتمرات في هذا الشأن، وتنص المادة 68 من الميثاق على أن للمجلس أن ينشئ لجانا لتعزيز حقوق الإنسان، وله حسب المادة 71 من الميثاق أن يتشاور مع المنظمات الغير الحكومية حول مسائل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

[2] أحمد وافي، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2010\2011، ص 153.

[3] محمود قنديل، الأمم المتحدة وحماية حقوق الإنسان دليل استرشادي، الطبعة :2، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2009، ص 54.

[4] محمود قنديل، نفس المرجع السابق، ص 21.

إلى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، التي نُصبت من أجل متابعة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية في حق الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية بمختلف أنواعها وقت السلم والحرب وبغض النظر عن مرتكبها ومنصبه، إذ ألغت مبدأ الحصانة الذي كان يحول دون معاقبة رؤساء الدول وعززت بذلك مبدأ المسؤولية الدولية والفردية على حد سواء. إن وجود المحكمة الجنائية الدولية الدائمة يعتبر ضمانة قوية في مواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان حيث يحفز الحكومات على السعي إلى معاقبة مرتكبيها داخل الدولة، لأنه في حالة تقاعسهم أو إخفاقهم عن أداء هذا الدور فإن الاختصاص ينتقل إلى جهة قضائية دولية هي المحكمة الجنائية الدولية[1]، وهكذا يمكن القول أنها من بين الوسائل والجهود الدولية التي ساعدت على ضمان احترام حقوق الإنسان من خلال وضع حد للانتهاكات ضدها ومعاقبة المنتهكين وجعلهم عبرة لمن لا يعتبر، بالرغم من كونها مازالت في بدايتها ورغم عرقلة الدول لنشاطها بعدم المصادقة على نظام تأسيسها وبروز الاعتبارات السياسية في كثير من الأحيان، إلا أنها مثلت خطوة مهمة في طريق الحماية الدولية لحقوق الإنسان في انتظار تحسين وتقوية أدائها.

ثالثا: المنظمات الدولية غير الحكومية: هي منظمات تطوعيه إرادية لها شكل مؤسس دائم تنشأ باتفاق غير حكومي فيما بين أفراد من جنسيات مختلفة وهي مستقلة عن الحكومات ولا تعمل بالسياسة، تقوم بقصد تحقيق أهداف إنسانية ذات صبغة عالمية دون استهداف تحقيق الربح وتمارس نشاطها عبر حدود الدول[2]، وفي هذا المجال نجد أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وميلاد الأمم المتحدة برزت المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل أكثر وضوحا ورغم ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر إلا أنها نمت بشكل ملحوظ في القرن العشرين[3]، خاصة بعد ظهور الأمم المتحدة إذ تم الاعتراف بها رسميا ونصت المادة 71 من ميثاقها على جواز تعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي معها، كما توسعت نشاطات هذه المنظمات فبعد أن كان نشاطها محصورا في قضايا محدودة تتعلق بالحروب، توسعت اهتماماتها لتشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية وعلى الخصوص مسألة حماية وتعزيز حقوق الإنسان. يبرز دور المنظمات غير الحكومية وخاصة في زمن العولمة كآلية فعالة ومهمة في نطاق الضمانات الدولية لكفالة حماية حقوق الإنسان وتعزيز احترامها على أرض الواقع، حيث أنها تمارس تأثيرا ملموسا في حمل صانعي القرار في الدول على وضع الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ضمن أولوياتهم والتوصل إلى اتفاقيات بشأنها، كما يقوم أعضاء المنظمات غير الحكومية بحملات عالميه من شأنها دفع قضايا حقوق الإنسان إلى قمة أجندات صانعي السياسة لكون المسألة من أبرز المسائل التي تفرض نفسها على الرأي العام بكافة قطاعاته الرسمية والشعبية الداخلية والخارجية، إضافة إلى ما تقوم به هذه المنظمات من دور في التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان والإسهام في تقوية الحماية التي تتم بموجبها إذ تلعب دورا مهما في رصد مدى تنفيذ الدول الأعضاء للمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان التي صدقت عليها، من خلال إمداد اللجان المنبثقة عن المعاهدات بمعلومات إضافية عن جميع المجالات التي تغطيها المعاهدة ذات الصلة في الدولة المعنية، وتعتبر تقارير الظل أو التقارير الموازية هي أفضل طريقة تقدم بها المنظمات غير الحكومية المعلومات الإضافية المكتوبة للجان حقوق الإنسان الدولية بغرض إعطاء صورة واضحة عن حقيقة الوضع السائد[4]، كما تقوم بإدانة ما قد يقع من انتهاكات جسيمه وخطيرة لحقوق الإنسان في أي منطقه من العالم[5].

[1] لندة معمر يشوي، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصاتها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 360.

[2] إبراهيم حسين معمر، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان"، برنامج الماجستير والدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2010\2011، ص 18.

[3] غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، دط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 250.

[4] محمود قنديل، الأمم المتحدة وحماية حقوق الإنسان دليل استرشادي، مرجع سابق، ص 37.

[5] إبراهيم حسين معمر، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان"، مرجع سابق، ص ص 21-22.

تساهم المنظمات الدولية الغير حكومية من جانب آخر في تقديم يد المساعدة المادية والمعنوية للفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والشيوخ والمرضى خاصة زمن النزاعات المسلحة، ومن أبرز المنظمات الناشطة والفاعلة في هذا المجال نذكر، منظمة العفو الدولية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة أطباء بلا حدود، مراسلون بلا حدود، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، منظمة هيومن رايتس ووتش، وغيرها كثير.

الفرع الثاني: الاتفاقيات والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان: يقصد بها الاتفاقيات التي تبرمها الدول فيما بينها لتنظيم مسألة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز حمايتها، ويقصد بالطابع العالمي كونها تبرم بين الدول دون اعتبارات إقليمية وقد تكون صادرة عن منظمة عالمية مثل الأمم المتحدة ومفتوحة لانضمام جميع دول العالم إليها، وتمثل هذه الاتفاقيات ضمانة مهمة لحفظ وحماية الحقوق والحريات سواء الصعيد الدولي لأنها تصبح من الالتزامات الدولية التي تلقى على عاتق الدولة الطرف فيها، أو على الصعيد الداخلي لأن انضمام الدولة لها يعني في الغالب دمجها في قانونها الداخلي وحيلولتها إلى التزام داخلي أيضا، وفي دراستنا لهذه الاتفاقيات سنكتفي بتلك التي أبرمت خصيصا لحماية الحقوق السياسية أو تلك التي على الأقل أدرجتها ضمن مجمل الحقوق التي تحميها.

أولا: ميثاق الأمم المتحدة: لقد كان ميثاق الأمم المتحدة أول وثيقة عالمية معاصرة تدرج ضمن مبادئها وأهدافها قضية حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والواقع أنه لم يتم التطرق لمسألة حقوق الإنسان بالتفصيل أو تقديم تعريف واضح لها بل استعمل الميثاق عبارات عامة في هذا الصدد، يرجع السبب في ذلك إلى وجود اختلاف بين الدول المشاركة في الصياغة حول مسألة حماية حقوق الإنسان، وفي هذا المجال اعترضت الدول الكبرى على الاقتراح الذي كان يقضي بوضع تعريف دقيق ومحدد لحقوق الإنسان المشار إليها في بعض نصوصه عبر وثيقة ملحقة بالميثاق، لكن الرأي الغالب في مؤتمر سان فرانسيسكو ذهب إلى الاكتفاء بالإشارة إلى وجوب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون الحاجة إلى وثيقة مستقلة[1]. بالرجوع إلى ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من نصوص حول حقوق الإنسان نلاحظ أن ديباجته بدأت بالإشارة إلى إيمان شعوب الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، ثم انتقل في مادته الأولى وفي مجال توضيحه لأهداف الأمم المتحدة إلى القول بأن من أهدافها إنماء العلاقات الودية بين الدول من خلال احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، كما أكد على ضرورة التعاون الدولي من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

نصت المادة 13 في تحديدها لاختصاصات الجمعية العامة أنها تختص بإعداد دراسات وتوصيات بصدد إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، وأكد الميثاق في المادة 55 منه أيضا على أن الأمم المتحدة تعمل على أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا.

في تحديدها لوظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوردت المادة 62 أن للمجلس أن يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها، وأضافت المادة 68 أن له إنشاء لجان لتعزيز حقوق الإنسان، وأخيرا نصت المادة 76 من الميثاق التي تتناول نظام الوصاية الدولي أن من أهداف هذا النظام التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من تقيد بعضهم ببعض.

---

[1] حسين خليل، حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية، دراسة منشورة بتاريخ 02\05\2013 على الموقع الالكتروني التالي:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/05/blog-post.html

على هذا الأساس نلمس أن ميثاق الأمم المتحدة قد أولى عناية جادة بمسألة حقوق الإنسان والحريات الأساسية رغم الضغوطات التي تعرض لها الشاهدين على ميلاده، ثم إن الميثاق أعطى لأجهزة الأمم المتحدة كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤوليات كبيرة فيما يخص تشجيع احترام حقوق الإنسان وإشاعة احترامها، مما جعل هذه الأجهزة تتابع المسألة بنشاط منقطع النظير حيث عملت الجمعية العامة على إصدار إعلانات حقوق الإنسان أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 والتحضير لإبرام جل الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، وبطبيعة الحال لم يرد في الميثاق ما يشير إلى تعريف أو أنواع حقوق الإنسان ولم يرد أية إشارة للحقوق السياسية باستثناء حق الشعوب في تقرير مصيرها كحق سياسي جماعي، وبما أن الميثاق هو أول وثيقة عالمية اعترفت بحقوق الإنسان كافة وضرورة التمتع بها دون تمييز فإن النقص الذي اعتراه في مجال الحماية والضمان كان مبررا خاصة مع اختلاف الآراء الدولية وكون حقوق الإنسان من المسائل الجديدة فيما يخص التدوين، لكن الميثاق كان خطوة أولى بالغة الأهمية بدليل شيوع الحماية الدولية للحقوق الإنسان بعد سنة 1945 سواء بفضل جهود الأمم المتحدة أو الجهود الإقليمية أو الفردية .

ثانيا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر سنة 1948 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوكلت لها المنظمة مهمة إعداد وثيقة دولية لتعريف وتحديد أنواع حقوق الإنسان والتفصيل في كيفية حمايتها وتعزيزها، ونظرا لأن مسألة تدوين الحماية الدولية لحقوق الإنسان كانت في بدايتها لم تتمكن الجمعية آنذاك من إخراج وثيقة قانونية ملزمة في شكل اتفاقية دولية، واكتفت بوضع إعلان غير ملزم كخطوة أولى نحو إبرام اتفاقيات ملزمة فيما بعد، ومع ذلك لا يمكن إنكار ما كان للإعلان من تأثير بالغ الأهمية وقوة معنوية لا يستهان بها، لقد راعى الإعلان كل الثقافات البشرية الموجودة في العالم ولم يقدم حقوقا على أخرى بل نص على كل أنواع الحقوق بما فيها الحقوق والحريات السياسية في ثلاثين مادة نكتفي في ما يلي بالحديث عن الحماية المقررة للحقوق السياسية.

نصت المادة الأولى والثانية من الإعلان على مبدأين أساسيين ضروريين للتمتع بكافة الحقوق ومنها الحقوق السياسية ألا وهما، المساواة وعدم التمييز بين البشر في التمتع بالحقوق والحريات، وتعرضت المادة الخامسة لحق لا يعتبر في الأصل من قبيل الحقوق السياسية لكنه ضروري للتمتع بها وممارستها، وهو الحق في عدم التعرض للتعذيب لأي سبب كان، ووجه ربطه بالحقوق السياسية هو أنه قد يتم إيقاف الشخص أو محاكمته بسبب ممارسته لحقوقه السياسية، فإن كان توقيفه وحبسه انتهاكا لحقه في ممارسة حقوقه السياسية فإن تعرضه للتعذيب هو انتهاك آخر بالغ الخطورة يترك آثارا مادية ومعنوية يصعب شفاؤها، ثم جاءت المادة الثامنة لتحمي حق الإنسان في اللجوء إلى القضاء دفاعا عن حقوقه المنتهكة مما يعطي لكل من انتهكت حقوقه السياسية ضمانا قويا لاسترجاعها باللجوء إلى القضاء النزيه العادل القادر على إنصافه باسترداد حقه والتعويض على ما مسه من انتهاكات غير مشروعة. فيما يتعلق بالحقوق السياسية، تم النص على حمايتها في المواد من 19 إلى 21 من الإعلان حيث نصت المادة 19 على حرية الرأي وحرية التعبير عنه بأي وسيلة وحرية استقاء المعلومات ونقلها، وهو حق سياسي إذا ما ربط بالجانب السياسي أي حرية الرأي السياسي وحرية التعبير عنه، ثم تعرضت المادة 20 إلى حرية التجمع السلمي وحرية إنشاء الجمعيات وحرية الانضمام إليها، أما المادة 21 فقد جمعت ثلاث أنواع من الحقوق السياسية وأكدت على ضمانها تمثلت في: حق كل فرد في الاشتراك في تسيير وإدارة شؤون بلاده مباشرة أو بواسطة ممثلين منتخبين بطريقة حرة، حق كل شخص في تقلد الوظائف العامة في البلاد على وجه المساواة بينه وبين غيره، حق الشعب في السلطة وإسنادها للدولة من خلال الانتخاب الدوري النزيه والاقتراع السري.

لقد اقتصر الإعلان على ذكر هذه الحقوق والإشارة إلى ضرورة حمايتها في ديباجته ولم يتعرض لبعض الحقوق السياسية الأخرى كالحق في إنشاء الأحزاب السياسية وحرية الانضمام إليها، وحق الاعتراض على الحكومة ومخاطبة أجهزة الدولة ومحاسبتها في حال الإخلال بالتزاماتها، ولم ينص على حرية الترشح بصورة مباشرة بل بصورة ضمنية، كما لم يتعرض لحق تقرير المصير السياسي واختيار النظام السياسي للدولة، ولعل السبب في ذلك راجع لكون العالم كان حديث العهد بمثل

هذه الحريات، فعلى سبيل المثال لم تكن ظاهرة الأحزاب السياسية منتشرة آنذاك ولم تكن وسائل الإعلام والتكنولوجيا بالتطور الذي وصلت إليه الآن، إضافة إلى كون واضعي الإعلان قد خاضوا تحد كبير في سبيل إخراجه بهذه الصورة بسبب ظروف الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. مع ذلك فإن ما وفره الإعلان من حماية للحقوق السياسية كان بمثابة خطوة أساسية للاعتراف الدولي بها، ومقدمة لإقرار اتفاقيات تخص هذه الحقوق بحد ذاتها، فقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي جاء من أجل إضفاء طابع الإلزامية على ما ورد في الإعلان من حماية لهذه الطائفة من الحقوق.

ثالثا: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: تم إقرار نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 16 ديسمبر 1966 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 2200، ودخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976 بعد ثلاثة أشهر من إيداع 35 دولة وثيقة تصديقها على نص العهد لدى الأمين العام للأمم المتحدة[1] بحسب ما نصت عليه المادة 49 منه، وقد جاء هذا العهد كاتفاقية عالمية ملزمة لجميع الدول الأطراف لإلقاء المسؤولية عليها في حماية وتعزيز وترقية حقوق الإنسان المدنية والسياسية وإشاعة احترامها في العالم ككل.

بدأ العهد مادته الأولى بالتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها ومركزها السياسي والتصرف الحر بثرواتها الطبيعية، وأن على الدول الأطراف التي تدير أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي أو مشمولة بالوصاية أن تحترم هذا الحق وتعمل على تحقيقه، ونص العهد في المادة 19 منه على حرية الرأي والتعبير وحرية وسائل التعبير، مع إجازة تقييدها ببعض القيود فقط بموجب القانون وبما يضمن فقط احترام حقوق الآخرين وعدم الإخلال بالنظام العام والآداب العامة والصحة العامة والأمن القومي، ونصت المادة 21 والمادة 22 منه على كفالة الحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات مع إجازة تقييدها بنفس القيود التي ذكرتها المادة السابقة، وإجازة إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات، أما المادة 25 فقد خصت مجموعة من الحقوق السياسية بالحماية وجعلتها متعلقة بالمواطنين دون غيرهم ودون تمييز بينهم وهي: حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة للدولة مباشرة أو بواسطة ممثلين منتخبين، حق الانتخاب وحق الترشح مع كفالة نزاهة الانتخابات ومبدأ المساواة بين الناخبين وحق تولي الوظائف العامة في البلاد على وجه المساواة بين كافة المواطنين.

ومن أجل ضمان احترام هذه الحقوق نص العهد على مبادئ والتزامات وآليات تقوم بدور هام في هذا الصدد، تتمثل المبادئ في: مبدأ المساواة، مبدأ عدم التمييز، مبدأ استقلال القضاء، مبدأ تحريم التعذيب، أما الالتزامات والتعهدات الملقاة على عاتق الدول فتتمثل في: اتخاذ التدابير التشريعية والغير تشريعية طبقا للدستور لإعمال الحقوق الواردة في العهد، توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه المنصوص عليها في العهد حتى لو صدر الانتهاك من شخص يتصرف بصفة رسمية أي تابع للسلطة، البت في الحقوق المدعى بانتهاكها من طرف سلطة مختصة يحددها القانون، تنمية إمكانيات التظلم القضائي، كفالة إنفاذ الأحكام الصادرة لصالح المتظلمين من قبل السلطات المختصة[2]، التقيد بأحكام القانون الدولي في حفظ الحقوق السياسية في حال عدم التقيد بأحكام هذا العهد في حالات الظروف الاستثنائية المعلن عنها رسميا[3]. وفيما يتعلق بالآليات الذي أقرها العهد لضمان احترام الحقوق الواردة فيه فتتمثل في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي تختص بدراسة التقارير الأولية والدورية التي تلتزم الدول الأطراف بتقديمها لها والتي توضح فيها ما اتخذته من أحكام دستورية وتشريعية وإدارية وبرامج وتطورات وضعت موضع التنفيذ للوفاء بالتزاماتها بحفظ وحماية الحقوق الواردة في العهد، وبيان الوضع الفعلي مقارنة بالوضع التشريعي والإداري والقيود القانونية أو تلك التي تفرضها التقاليد

---

[1] محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، الجزء الأول "الأمم المتحدة"، ط:8، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 251.

[2] المادة 02 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966.

[3] المادة 04 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966.

على التمتع بالحقوق السياسية والمدنية[1]، تقوم اللجنة بدراسة التقارير وإعداد توصيات وإرسالها للدولة المعنية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة[2]، حيث توصيها بأخذ النقائص في مجال الحماية القانونية والفعلية بعين الاعتبار وبذل كل الجهود الممكنة لتحسين تمتع المواطنين بالحريات السياسية، هذا وتنص المادة 41 من العهد على اختصاص اللجنة في نظر الشكاوى التي تقدمها الدول ضد بعضها البعض بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان الواردة في العهد، بالإضافة إلى اختصاصها بموجب البرتوكول الإضافي الأول للعهد -الذي صدر ودخل حيز النفاذ في نفس تاريخ صدور ونفاذ العهد- بتلقي وبحث الشكاوى التي تقدم من قبل أفراد يدعون انتهاك حقوقهم وحرياتهم من طرف الدول الأطراف في البرتوكول الملحق، وتقوم بالإجراءات اللازمة لحث الدولة على جبر ضرر المشتكي إذا ثبت فعلا انتهاك حقه من قبل دولته الطرف في البروتوكول.

رابعا: الاتفاقيات العالمية المتعلقة بالفئات الخاصة: هناك بعض الفئات الضعيفة التي تستحق حماية إضافية لحقوقهم وحرياتهم كالأطفال والنساء والمعوقين، وقد أدرك المجتمع الدولي أهمية توفير حماية خاصة لهم فسارع إلى إبرام اتفاقيات دولية لحماية حقوق هذه الفئات يمكن في هذا الصدد التعرض لدراسة مدى حماية بعض هذه الاتفاقيات للحقوق السياسية للفئات الخاصة على النحو الآتي ذكره.

1- اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 : اعتُمِدت اتفاقية حقوق الطفل من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر سنة 1989، ودخلت حيز النفاذ بعد مصادقة 20 دولة عليها، كان ذلك في سبتمبر سنة 1990، وقد صدقت عليها فيما بعد جل دول العالم مما يعني قبولها عالميا على نحو غير مسبوق إذا ما قورنت بالاتفاقيات العالمية الأخرى لحماية حقوق الإنسان، جاءت الاتفاقية من أجل حماية حقوق الطفل باعتباره يحتاج إلي حماية وعناية خاصة بسب عدم نضجه الجسمي والعقلي، وخصوصا إلي حماية قانونية مناسبة سواء قبل مولده أو بعده، نصت على مختلف الحقوق والحريات التي يجب تمكين الطفل من التمتع بها ومن بينها الحقوق السياسية بما يتناسب مع سنه وعقله وقدراته، إذ جاء في المواد من 12 إلى 15 من الاتفاقية حق الطفل في حرية التفكير والرأي والتعبير عن رأيه بمختلف الوسائل الممكنة، وحقه في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وبنفس القيود التي نص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما أنشِئت بموجب هذه الاتفاقية لجنة حقوق الطفل لمراقبة تنفيذ أحكامها وضمان التمتع الفعلي بالحقوق لكافة الأطفال دون تميز.

2 – اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر سنة 2006، بالرغم من أن مختلف الوثائق الدولية لحقوق الإنسان توفر الحماية لكل فئات الأشخاص إلا أن فئة الأشخاص المعوقين قد يلاقون صعوبات في الواقع تعيق تمتعهم بتلك الحقوق، وعلى هذا الأساس كان لابد من مضاعفة الحماية المخصصة لهم من خلال اتفاقية منفصلة خاصة بهم على وجه التحديد، نصت الاتفاقية على مختلف أنواع الحقوق التي يجب ضمانها للأشخاص ذوي الإعاقة، وفي ما يخص الحقوق السياسية نصت المادة 21 على ضمان حرية الرأي وحرية التعبير عنه، وأكدت المادة 29 منها على تعهد الدول الأطراف بأن تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على قدم المساواة مع الآخرين، وتتعهد بأن تكفل لهم إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية بما في ذلك حق الانتخاب، مع تيسير الإجراءات التي تمكنهم من ذلك، وحقهم في الترشح للانتخابات والتقلد الفعلي للمناصب وأداء جميع المهام العامة في الحكومة على شتى المستويات، وأن تشجع مشاركتهم في المنظمات والرابطات غير الحكومية المعنية بحياة البلد العامة والسياسية، بما في ذلك أنشطة الأحزاب السياسية وإدارة شؤونها، وإنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والانضمام إليها كي تتولى تمثيلهم على كل الأصعدة، كما نصت الاتفاقية على ضرورة قيام الدول الأطراف بالجهود اللازمة على الصعيد الدولي والداخلي لضمان تمتع

---

[1] محمود قنديل، الأمم المتحدة وحماية حقوق الإنسان دليل استرشادي، مرجع سابق، ص 35.

[2] المادة 40 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.

هذه الفئة بحقوقها كاملة[1]، وأنشأت لجنة معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لرصد تنفيذ الاتفاقية، وهي تقوم بدور مماثل لكل اللجان المنبثقة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

3. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: اعتُمِدت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 1965 بالقرار رقم 2106، ودخلت حيز النفاذ في 04 جانفي 1969[2]، جاءت الاتفاقية من أجل وضع حد للتمييز العنصري في جميع أنحاء العالم وحماية الفئات التي تعاني من التمييز العنصري بكافة أشكاله ومظاهره، وحثت على ضرورة تأمين فهم كرامة الشخص الإنساني واحترامها، وفيما يتعلق بالحقوق السياسية نصت المادة 05 منها على تعهد الدول الأطراف فيها بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وضمان حق كل إنسان دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني، في المساواة أمام القانون والتمتع بالحقوق السياسية، لاسيما حق الاشتراك في الانتخابات -اقتراعا وترشيحا- على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة علي جميع المستويات، وتولي الوظائف العامة علي قدم المساواة، والحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات السلمية أو الانتماء إليها، مع إنشائها للجنة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لمراقبة مدى تمتع جميع البشر دون تمييز بحقوقهم المشروعة في الدولة التي يقيمون فيها.

4 . الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: اعتُمِدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1990 ولم تدخل حيز النفاذ إلا سنة 2003، أقرت الحماية الدولية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم وأكدت على حقهم في التمتع بمجموعة كبيرة من الحقوق من بينها الحقوق السياسية كالحق في حرية الرأي والتعبير[3]، وقد خصّت العمال الذين هم في وضع نظامي بحقهم وأفراد أسرهم في أن يشاركوا في الشؤون العامة في دولة منشئهم، وأن يدلوا بأصواتهم وأن يُنتخَبوا في الانتخابات التي تُجرى في تلك الدولة وفقا لتشريعها[4]، كما وأنشأت الاتفاقية لجنة دولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لرصد تنفيذها.

5 . اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة: اعتُمِدت هذه الاتفاقية في وقت مبكر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1952 ودخلت حيز النفاذ في جويلية 1954، أكدت على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق السياسية وممارستها، ونصت في موادها الأولى والثانية والثالثة على حق النساء في التصويت في جميع الانتخابات وأن يُنتخبن (يُرشحن) لجميع الهيئات المنتخبة، ولهن أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة، كل ذلك بشرط تساويهن مع الرجال ودون تمييز، غير أن الاتفاقية لم تكن ذات حماية فعالة إذ لم تضع آليات خاصة لمراقبة تنفيذها كلجان حقوق الإنسان على غرار الاتفاقيات العالمية الأخرى، ولعل السبب في ذلك أنها قد اعتمدت في مرحلة لم تكن فيها الاتفاقيات العالمية الحامية لحقوق الإنسان دارجة، حيث يعتبر العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أول اتفاقيتين عالميتين ملزمتين ذات فاعلية في الحماية من خلال التعهدات التي أُلزمت بها الدول الأطراف، وكذا من خلال إنشاء لجان حقوق الإنسان الدولية كآليات ذات أهمية بالغة في الرقابة على تنفيذ الحماية الدولية لحقوق الإنسان من قبل الدول الأطراف.

المطلب الثاني: الضمانات الدولية الإقليمية: تتمثل الضمانات الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان فيما كرسته الاتفاقيات الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان من حماية وكذا المنظمات الإقليمية سواء العامة منها التي أُسِّست لأغراض

---

[1] المادتين 32-33 من اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.

[2] حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية (1)، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د س ن، ص 61.

[3] المادة 13 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال والمهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990.

[4] المادة 41 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال والمهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990.

مختلفة وتكون حماية حقوق الإنسان من بين أولوياتها، أو الخاصة بحقوق الإنسان التي أنشئت خصيصا للاهتمام بالمسألة، وقد ظهر التنظيم الدولي الإقليمي متزامنا مع ظهور هيئة الأمم المتحدة حيث قررت بعض الدول الاجتماع فيما بينها والتعاون في شكل منظم من خلال إنشاء منظمات تكون العضوية فيها محدودة بموجب ضوابط أو معايير معينة وفقا لما ورد بميثاق إنشائها، ومن هذه الضوابط أو المعايير، الموقع الجغرافي وحدة الدين أو الانتماء الأيدلوجي[1] أو العرقي المشترك، وحدة اللغة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك والمستقبل الواحد، وغيرها من الاعتبارات التي تساعد على التقارب والتعاون والتكامل بين الدول لأغراض مختلفة، وعلى ذلك انتشرت المنظمات الدولية الإقليمية وأصبحت من أشخاص القانون الدولي الفاعلة في الميدان، واحتلت مسألة حماية حقوق الإنسان جزءً مهما من أعمالها وفي هذا الصدد يمكن أن نتناول أربعة أنظمة إقليمية لحقوق الإنسان في الفقرات التالية.

الفرع الأول: النظام العربي لحماية حقوق الإنسان: إن الدول العربية تتواجد في قارتين هما آسيا وإفريقيا حيث تتركز 12 دولة عربية في قارة آسيا وهي: سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، البحرين، اليمن، قطر، وتتواجد 10 دول عربية في قارة إفريقيا هي: مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، جزر القمر، وترتبط هذه الدول بروابط قوية أهمها وحدة اللغة، والتاريخ المشترك وتقارب العادات والتقاليد والدين والمصير المشترك، زيادة على تقاربها النسبي من حيث الموقع الجغرافي، وقد اجتمعت هذه الدول في منظمة إقليمية واحدة منذ مارس 1945 هي جامعة الدول العربية التي كانت أول منظمة إقليمية بل إنها سبقت الأمم المتحدة في تأسيسها بأشهر، لكن ميثاق الجامعة لم يول أي اهتمام بحقوق الإنسان ولم يستخدم تعبير "شعب" بل كان يخاطب الحكومات والدول، وبعد أكثر من 20 عاما من تأسيسها بدأ اهتمام الجامعة بمسألة حقوق الإنسان حيث استجابت لمذكرة صادرة عن الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان وحرياته، وأنشأت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان سنة 1968 من أجل دعم العمل العربي المشترك في مجال حقوق الإنسان وتعزيز مفاهيم الديمقراطية لدى العرب، مع الإشارة أنها كانت قبل ذلك قد وضعت ضمن أولوياتها حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة والانتهاكات الإسرائيلية هناك[2]، وقد صدر في إطار الجامعة العديد من الإعلانات والاتفاقيات التي تتعلق في بعض جوانبها بحقوق الإنسان مع أن معظمها لم يدخل حيز النفاذ لعدم مصادقة الدول العربية عليها، من أهم هذه الاتفاقيات الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صدر سنة 1994 وتم تحديثه سنة 2004 ولم يدخل حيز النفاذ إلا سنة 2008 وهو التاريخ الذي تم فيه مصادقة سبع دول عربية عليه[3].

فيما يخص الحقوق السياسية نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مادته الأولى والثانية على حق تقرير المصير للشعوب وحق مقاومة الاحتلال، وجمعت المادة 24 منه كل أنواع الحقوق السياسية إذ جاء فيها أن لكل مواطن الحق في حرية الممارسة السياسية والمشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية، وله ترشيح نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين بحيث تضمن التعبير الحر عن إرادة المواطن، وأن تتاح له على قدم المساواة مع الجميع فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده على أساس تكافؤ الفرص، وله حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها وحرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية، ولا تقيد هذه الحقوق إلا طبقا للقانون، ونصت المادة 32 على حرية الرأي و التعبير والإعلام، وأقر الميثاق إنشاء لجنة حقوق الإنسان العربية

---

[1] إيمان أحمد علام، التنظيم الدولي الإقليمي "برنامج الدراسات القانونية المستوى الأول"، مركز التعليم المفتوح، كلية الحقوق، جامعة بنها، مصر، 2010\2011 ، ص 25.

[2] أحمد شوقي بن يوب وآخرون، لا حماية لأحد! دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان، الطبعة الثانية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، 2006، ص 51.

[3] فاطمة بومعزة، الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009\2010، ص 90.

لمراقبة تنفيذه، لكنه حصر دورها في تلقي تقارير الحكومات[1] فكانت آلية شديدة الهشاشة، ثم إنه لم ينص على إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان على غرار التنظيمات الإقليمية الأخرى.

الفرع الثاني: النظام الإفريقي لحماية حقوق الإنسان: تضم القارة الإفريقية 54 دولة كانت جلها خاضعة للاحتلال الأجنبي، وبعد شيوع موجات التحرر في العالم فقد اجتاحت إفريقيا كذلك فكان القرن العشرين قرنا لتحرر الدول الإفريقية، وبعد العديد من محاولات التكامل بين هذه الدول تجسدت الوحدة الإفريقية في منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، وفي ميدان حقوق الإنسان أكدت ديباجة الميثاق المنشئ للمنظمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في مكافحة الاستعمار والتحرر، وقد تم في إطار المنظمة اعتماد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1981 الذي دخل حيز النفاذ سنة 1986، نص على مختلف حقوق الإنسان ومنها الحقوق السياسية حيث جاء في المواد: 09، 10،11، التأكيد على حماية الحق في حرية الرأي والتعبير والاجتماع السلمي وحق إنشاء الجمعيات، وحمت المادة 13 الحق في المشاركة بحرية في إدارة الشؤون العامة للبلاد سواء مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية طبقا لأحكام القانون، وكذا حق المواطنين في تولي الوظائف العمومية، ثم أكدت المادة 20 من جديد على حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار وضعها السياسي بحرية، وأن للشعوب المستعمرة المقهورة الحق في أن تحرر نفسها من أغلال السيطرة بكافة الوسائل، ومن أجل ضمان الحماية المكفولة للحقوق والحريات بموجب الميثاق نص هذا الأخير على إنشاء لجنة افريقية لحقوق الإنسان والشعوب تختص بجمع الوثائق وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشاكل الأفريقية، وتنظم المؤتمرات وتشجع مؤسسات حقوق الإنسان المحلية وتبدي آراءها أو تتقدم بتوصيات إلى الحكومات، وتقوم بصياغة وتحديد المبادئ والقواعد الهادفة إلى تسوية المشاكل المتصلة بحقوق الإنسان والشعوب[2]، وتقوم بتلقي الشكاوى التي تقدمها الدول الأطراف ضد دول أخرى طرف في الميثاق حول انتهاك حقوق الإنسان وتنظر فيها وتعد تقارير بشأنها[3]، وتختص اللجنة كذلك بتلقي الشكاوى من غير الأطراف وتنظر فيها[4]، كما تنظر اللجنة في التقارير الدورية التي تتعهد الدول إرسالها إليها كل سنتين حول التدابير التشريعية أو التدابير الأخرى التي تم اتخاذها بهدف تحقيق الحقوق والحريات التي يعترف بها هذا الميثاق ويكفلها[5]، ورغم أن الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لم ينشئ محكمة إفريقية لحقوق الإنسان إلا أن هذه الأخيرة أُنشِئت فيما بعد بموجب بروتوكول ملحق بالميثاق يسمى ببرتوكول "وغادوغو" تم اعتماده سنة 1998 ودخل حيز النفاذ سنة 2004، بدأت المحكمة الإفريقية أعمالها في أديس أبابا بإثيوبيا في نوفمبر 2006 لكنها انتقلت إلى مقرها الدائم في أروشا بتنزانيا في أغسطس 2007 وهي الآن قائمة في أروشا حيث قدمت لها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة مقرا مؤقتا ريثما يتم بناء هياكل دائمة لها[6].

من أجل حفظ حقوق الإنسان الواردة في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تختص المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بنوعين من الاختصاصات أحدهما قضائي والآخر استشاري، يتمثل الاختصاص القضائي في نظر كافة القضايا والنزاعات التي تقدم إليها وتتعلق بتفسير وتطبيق الميثاق والبروتوكول نفسه وأي اتفاقية إفريقية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، كما تنظر في القضايا التي ترفع إليها من طرف اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وكذا الدول الأطراف التي رَفعت أو رُفِعت ضدها شكوى أمام اللجنة وكذا الشكاوى المرفوعة من طرف الأفراد والمنظمات غير الحكومية

[1] المادتين: 45، 48 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة 2004.

[2] المادة 45 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1981.

[3] المواد من 47 إلى 53 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1981.

[4] المواد من 55 إلى 58 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1981.

[5] المادة 62 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1981.

[6] منظمة العفو الدولية، المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المجلة الالكترونية، العدد 14، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue14/TheAfricanCourtonHumanandPeoplesRights.aspx

ومجموعات الأفراد[1]، وللمحكمة أيضا اختصاص استشاري حيث تعطي رأيها بشأن أي مسألة قانونية تتعلق بالميثاق، أو أي وثيقة إفريقية تتعلق بحقوق الإنسان بناءً على طلب أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية، أو أي هيئة من هيئاتها أو منظمة إفريقية تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية[2]، وفي كل الأحوال تصدر المحكمة أحكام نهائية غير قابلة للطعن تبلغها للدول الأطراف التي تتعهد بالامتثال لها وتنفيذها، حيث يراقب تنفيذها مجلس وزراء الوحدة الإفريقية[3]، كما للمحكمة أن تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الانتهاكات الحاصلة ضد حقوق الإنسان والشعوب ودفع التعويضات العادلة للأطراف المتضررة[4].

الفرع الثالث: النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان: يتكون هذا النظام أساسا من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950 وبروتوكولاتها المكملة، بالإضافة إلى مصادر أخرى كالاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة وغير الإنسانية لعام 1989 وغيرها من الاتفاقيات المبرمة في إطار مجلس أوروبا إضافة إلى الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد الأوروبي كالميثاق الاجتماعي الأوروبي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[5].

تعتبر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أهم تلك الاتفاقيات وقد اقتصرت في مجال الحقوق السياسية على النص في المادتين 10 و11 على الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية إنشاء الجمعيات وحرية الاجتماع السلمي، وقد تم إلحاقها بمجموعة من البرتوكولات المعدلة لها نصت المادة 03 من البرتوكول الأول على الحق في الانتخاب ودورية ونزاهة الانتخابات، وفيما يتعلق بآليات الرقابة والتنفيذ نصت الاتفاقية على ثلاث هيئات هي: اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولجنة الوزراء بمجلس أوربا، وفي الحقيقة كانت هذه الأجهزة أكثر فاعلية من بقية الأجهزة الإقليمية أو العالمية إذ لم يقتصر دورها على دراسة تقارير الدول أو تلقي الشكاوى من طرف الدول حول انتهاك حقوق الإنسان، بل سمحت للأفراد العاديين أن يرفعوا أمامها مباشرة شكاوى ضد دولهم في حالة انتهاك حقوقهم المحمية بموجب الاتفاقية. لقد كانت اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان هي الجهاز الذي يختص بتلقي الشكاوى الفردية ودراستها ومحاولة إيجاد تسوية ودية لها وفي حال إخفاقها إحالة النزاع إلى لجنة الوزراء أو المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان[6]، غير أن النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان عُدِل فيما بعد تعديلا جذريا بموجب البروتوكول الحادي عشر بهدف إعادة تنظيم آليات المراقبة وزيادة فاعلية حماية حقوق الإنسان، أقر هذا البروتوكول إلغاء اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان وأنشأ بدلا عنها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تعمل على أساس دائم، ومنح الأفراد الضحايا لانتهاك حقوقهم المركز القانوني للادعاء مباشرة أمامها[7].

الفرع الرابع: النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان: يستند النظام الأمريكي لحقوق الإنسان إلى ميثاق المنظمة الأمريكية، الذي وضع عام 1948 في المؤتمر الأمريكي التاسع في "بوغوتا" والذي من خلاله ولدت منظمة الدول الأمريكية، وقد دخل حيز النفاذ سنة 1951، اهتمت المنظمة الأمريكية بمسألة حقوق الإنسان خاصة السياسية، إذ حثت مجموعة من المواد في ميثاقها على تشجيع وتعزيز الديمقراطية النيابية منها المادة 02 والمادة 03 من الميثاق هذه الأخيرة أكدت على إعلان الدول الأمريكية للحقوق الأساسية للفرد دون تمييز بسبب العرق أو الجنسية أو العقيدة أو الجنس، وأشارت المادة

---

[1] المواد: 03-05-06 من برتوكول إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1988.

[2] المادة 04 من برتوكول إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1988.

[3] المواد: 25-26-27 من برتوكول إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1988.

[4] المادة 24 من بروتوكول إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1988.

[5] كوثر بوحملة، دور المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في تطوير القانون الأوربي لحقوق الإنسان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009\2010، ص 01.

[6] رياض العجلاني، تطور إجراءات النظر في الطلبات الفردية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، المجلد 28، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص 169.

[7] نفس المرجع السابق، ص 166.

45 على تكريس كل الجهود لتحقيق اندماج وزيادة مشاركة القطاعات الهامشية من السكان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية والسياسية للأمة من أجل تحقيق التكامل للمجتمع القومي، وبغرض رصد تنفيذ الميثاق وتعزيز حقوق الإنسان نصت المادة 106 على إنشاء لجنة أمريكية مشتركة لحقوق الإنسان مهمتها الرئيسية تشجيع مراعاة وحماية حقوق الإنسان والعمل كهيئة استشارية للمنظمة في هذه المسائل، ومراعاة حقوق الإنسان إلى غاية إبرام اتفاقية أمريكية لحقوق الإنسان التي نصت نفس المادة عليها، وقد أبرمت فعلا هذه الاتفاقية سنة 1969 ودخلت حيز النفاذ سنة 1987[1]، تمثل الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المرجعية القانونية لحماية حقوق الإنسان في القارة الأمريكية[2]، نصت على العديد من الحقوق السياسية وجاءت مفصلة لها تفصيلا واضحا، تناولت الحق في حرية الفكر والتعبير وحرية تداول ونقل المعلومات، وحق الاجتماع السلمي وحق التجمع وإنشاء الجمعيات لأغراض سياسية، وحق المواطنين في المشاركة في الحكم من خلال المشاركة في تسيير الشؤون العامة، وحق الانتخاب والترشح، وحق تقلد الوظائف العامة [3]، وفيما يتعلق بآليات التنفيذ والحماية والضمان أكدت الاتفاقية على اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان التي هي في الأصل جهاز من أجهزة منظمة الدول الأمريكية، وأضافت لها آلية أخرى هي المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وحسب مواد الاتفاقية تختص اللجنة بالعديد من الاختصاصات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان من بين اختصاصاتها المهمة والتي تتشابه فيها مع النظام الأوروبي استقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، سواء كانت صادرة من الدول أو من الأشخاص الطبيعيين أو ما يعرف بالشكاوى الفردية[4]، وهو اختصاص مارسته اللجنة قبل إبرام هذه الاتفاقية نفسها يمتد بنص الاتفاقية للدول الأطراف في منظمة الدول الأمريكية حتى وإن كانوا غير أطراف في الاتفاقية، أما المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان فقد تم اعتماد نظامها سنة 1980، تمثل من حيث مهامها ودورها في مجال حماية حقوق الإنسان الآلية الثانية في الإشراف والرقابة على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، إلى جوار اللجنة الأمريكية، وللمحكمة وظيفتان أساسيتان، الأولى استشارية والثانية قضائية، حول اختصاصها القضائي تنظر في القضايا المرفوعة إليها من الدول الأعضاء واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، أما بخصوص اختصاصها الاستشاري، فيشمل تفسير أحكام الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان أو أي معاهدة متعلقة بحقوق الإنسان في الدول الأمريكية[5].

الخاتمة

على الصعيد الدولي كانت الحماية المقررة للحريات السياسية تتطور جنبا إلى جنب مع الحماية المقررة لباقي الحقوق والحريات الأخرى، حيث أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ودخول المجتمع الدولي في مرحلة تدوين الحماية الدولية لحقوق الإنسان لقيت الحريات السياسية العناية المقبولة، لذلك يمكن أن نبدي النتائج التالية:

- على مستوى الحماية العالمية للحريات السياسية اهتمت منظمة الأمم المتحدة بتوفير الحماية المقبولة لكافة حقوق الإنسان دون تمييز فبدأت بأول خطوة في مجال الحماية بتضمين ميثاقها مسألة حماية حقوق الإنسان دون التفصيل فيها، وجعلت لأجهزتها اختصاصات متعددة في هذا المجال خاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- لقد قادت المنظمة الأممية مرحلة تدوين الحماية الدولية لحقوق الإنسان حيث صدر عن الجمعية العامة التابعة لها عدة إعلانات عالمية لحقوق الإنسان ذات أهمية بالغة رغم كونها غير ملزمة من الناحية القانونية إلا أنها جعلت من

---

[1] أحمد وافي، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2010\2011، ص 162.

[2] كارم محمود حسين نشوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان "دراسة تحليلية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص 156.

[3] المواد: 13-15-23، من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1969.

[4] المادة 44 وما بعدها من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1969.

[5] كارم محمود حسين نشوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان "دراسة تحليلية"، مرجع سابق، ص 164.

الحماية راسخة في ضمير المجتمع الدولي حتى باتت من قواعد القانون الدولي العرفي، من أهم هذه الإعلانات نذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

- لقد تم في إطار الأمم المتحدة وبالتحديد الجمعية العامة صياغة جل الاتفاقيات الدولية العالمية لحماية حقوق الإنسان، هذه الاتفاقيات التي حمت وضمنت مختلف الحقوق ومن بينها الحقوق السياسية وجعلتها من أبجديات النظام الدولي المعاصر، زيادة على كون تلك الاتفاقيات قد ألقت على عاتق الدول الأطراف فيها التزامات قانونية كبيرة في مجال توفير الحماية المناسبة للحقوق الإنسانية والحريات السياسية لكافة مواطنيها وخلقت آليات عملية لمراقبة مدى تنفيذ أحكامها، والملاحظ أن هذه الاتفاقيات قد لاقت قبولا عالميا كبيرا حيث تلتزم بها معظم دول العالم، مما يجعل حماية الحقوق الإنسانية عامة والحريات السياسية خاصة من الالتزامات الدولية وكذا الداخلية الملقاة على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان.

- على الصعيد الإقليمي يمكن أن نميز بين أربعة أنظمة إقليمية لحماية وضمان حقوق الإنسان، جاءت من أجل إضفاء طابع إقليمي على الحماية، وتتفاوت هذه الأنظمة من حيث القوة والضعف حيث يعتبر النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان من أقوى الأنظمة لكونه نص على حماية الحريات السياسية وحقوق الإنسان عامة كما وضع آليات قوية وفعالة لضمان الحماية الحقيقية تمثلت في إمكانية التقاضي أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مباشرة من قبل الأفراد الدين يدعون انتهاك حقوقهم من قبل دولهم.

- يعتبر النظام الأمريكي أيضا من الأنظمة الفعالة لحماية حقوق الإنسان والحقوق السياسية، ثم يليه النظام الإفريقي الذي يعتبر أقل فاعلية رغم أنه تم بموجبه إنشاء لجنة أفريقية ومحكمة أفريقية لحماية حقوق الإنسان إلا أن الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب قد تخللته جوانب ضعف كبيرة فيما يتعلق بالحماية نظرا لتفضيله وتغليبه للقانون الداخلي للدول الأطراف وأولوية تطبيق هذا الأخير في حال تعارضه مع الميثاق الإفريقي.

- يعتبر النظام العربي لحماية حقوق الإنسان أضعف الأنظمة الإقليمية للحماية لكونه حديث النشأة حيث لم يدخل الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ إلا سنة 2008 وكان دون المستوى المطلوب فأعطى بدوره الأولوية للقانون الداخلي للدول الأطراف، ولم يقضي بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، كما اقتصر دور اللجنة العربية لحقوق الإنسان المنشأة بموجبه على مهمة الدراسات والأبحاث ودراسة التقارير المقدمة للدول الأطراف دون تمكينها من اختصاص تلقى ودراسة الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان سواء من قبل الدول أو الأفراد والجماعات.

دور القاضي الإداري في حماية حق الإنسان في بيئة سليمة

أ.كرمي ريمة
جامعة باجي مختار عنابة

ملخص: إن الاهتمام المتواصل من السلطات الوطنية لحماية حق الإنسان في البيئة، انعكس في اعتماد العديد من النصوص القانونية الوطنية، كما ساهم تفعيل دور القاضي الإداري في هذا المجال في تكريس حماية قانونية للمواطنين للتمتع بهذا الحق، إضافة إلى ذلك عملت الاجتهادات القضائية الإدارية على ترسيخ مبادئ هامة في حماية البيئة التي ستوفر بطبيعة الحال الحماية القانونية الأوفر للحق في البيئة، كما ينعكس ذلك على العديد من الحقوق الأخرى.

الكلمات المفتاحية: القاضي الإداري، حماية، الحق في البيئة.

Abstract: The increasing concern of public authorities for the protection of the human right to a healthy environment has resulted in major changes to the national legal texts, of which the administrative judge ensures the implementation of adequate procedures on a daily basis Guaranteeing citizens the enjoyment of the right to a healthy environment, so administrative jurisprudence has made it possible to specify the scope of the main principles of environmental protection in order to ensure better protection of the human right to a healthy environment And favorable to practice other rights in the matter.

Key word: Administrative judge, the protection, The right to the environment.

مقدمة:_يعتبر حق الإنسان في البيئة[1]، من أحدث الحقوق وأكثرها جدلاً على المستويين الدولي والوطني، هذا ما جعل الإعلانات والاتفاقيات الدولية منذ 1972 إلى غاية اليوم تربط بين قضيتي البيئة وحقوق الإنسان طالما أن ضمان حق الإنسان في بيئة سليمة ومتوازنة يعني الحفاظ على حقه في الحياة كحق من حقوقه الأساسية، وذلك بطريقة غير مباشرة في مختلف النصوص الوطنية والاتفاقيات الدولية، على اعتبار أن التطلع إلى حق الإنسان في البيئة يعتبر من التحديات الجديدة التي أفرزتها الأزمة البيئية ولحقت بكل المجتمعات على الصعيد الدولي والوطني، كما أن مسيرة الاعتراف بحق الإنسان في البيئة السليمة كحق من حقوق الإنسان بدأت على يد رجال العلم والحركات الأيكولوجية ومنظمات المجتمع المدني التي ساهمت في إنماء فكرة وجوب تكريس الحق في البيئة السليمة كحق من حقوق الإنسان.

في إطار تكريس المبادئ العالمية التي أقرتها مختلف المواثيق الدولية كإعلان استوكهولم لعام 1972 وإعلان ريو دي جانيرو لعام 1992 اللذان أكدا على أن تعالج القضايا البيئية على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على الصعيد الوطني[2]، (ومن الاتفاقيات الإقليمية التي لعبت دور مهم اتفاقية ارهوس لعام 1998 [3]التي كرست حق المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالبيئة[4])، وعليه يقع على عاتق السلطات الوطنية تفعيل المشاركة الجمعوية والأفراد في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالبيئة، وبالتالي في كل المشاريع التي تنشئها الدولة لابد من الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي الصحي

---

[1] - "Le droit à l'environnement est le droit qu'a chaque personne de vivre dans un environnement adéquat, Il implique pour le moins le droit de ne pas être soumis à une pollution dommageable. Ce droit peut être limité aux atteintes qui présentent un certain caractère anthropocentrique ("droit à un environnement sain") ou couvrir en général toutes les atteintes au milieu naturel ("droit à la protection de l'environnement" ou "droit à la conservation de l'environnement ". Voir: **Kiss Alexandre**, Un aspect du droit de vivre: le droit à l'environnement, Bruylant , Bruxelles,2001, p15

[2]- **REBEYROL Vincent**, L'affirmation d'un "Droit à l'environnement" et la réparation des dommages environnementaux, Collection de thèses, éd DEFRENOIS Lextenso, Paris, 2010, p 18.

[3]- **Art-1 de la convention d'Aarhus**: "Afin de contribuer à protéger le droit de chacun, dans les générations présentes et futures, de vivre dans un environnement propre à assurer sa santé et son bien-être, chaque Partie garantit les droits d'accès à l'information sur l'environnement, de participation du public au processus décisionnel et d'accès à la justice en matière d'environnement conformément aux dispositions de la présente Convention", disponible sur le site: https://www.admin.ch/ch/f/gg/pc/documents/1860/**Convention**.pdf.

[4]- **Michel Prieur**, "La Convention d'Aarhus, instrument universel de la démocratie environnementale", RJE, n° spc, 1999, p 09/10.

لهذه المشاريع عن طريق إتاحة المعلومات(المتعلقة بالأنشطة الخطرة)وتهيأ فرص الوصول إليها، مع ضمان إمكانية الوصول الى الانتصاف والتعويض العادل بالإجراءات القضائية والإدارية في حالة انتهاك هذه الحقوق.

يقع على عاتق القاضي الإداري النظر في الطعون ذات الصلة بالقرارات البيئية من اجل تكريس فعلي لحق الإنسان في البيئة، وفي هذا الصدد اقر المشرع الجزائري في تعديل أحكام الدستور سنة 2016 على الحق في البيئة في المادة **68** منه، هذا الإقرار جاء عاماً وشاملاً ويصنف بذلك كحق من حقوق الإنسان وجاء محمولاً على الدولة ضمانه وليس فقط المساعدة على التمتع به[1]، إلا أن هذا الطرح الجديد للمادة **68** من الدستور إقرار بحق جديد ومثير للجدل، خاصة على اعتبار أن غالبية التشريعات المقارنة لم تضع آليات محددة ودقيقة تضمن التمتع بهذا الحق والدفاع عليه لاسيما إذا تعلق الأمر بمشاريع تديرها الدولة أو إحدى هيئاتها وتهدد بالمساس بالحق في البيئة[2]، وهذا بدوره يدعو الى طرح تساؤل كبير وإشكالية أساسية تتمثل في: كيف يمكن للقاضي الإداري أن يلعب دورا في حماية حق الإنسان في بيئة سليمة؟ وما هي الضمانات التي يسعى إلى تكرسيها تجسيدا لذلك ؟.

تتم الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه من خلال التطرق إلى ثلاث نقاط أساسية تتمثل فيما يلي:

أولا: طبيعة حق الإنسان في بيئة سليمة

ثانيا: عناصر حق الإنسان في بيئة سليمة (العناصر الإجرائية للحق)

ثالثا: تفعيل دور القاضي الإداري لحماية الحق في البيئة السليمة من خلال بعض آليات حماية البيئة.

أولا: طبيعة حق الإنسان في بيئة سليمة: يهتم الحق في البيئة أساسا بسلامة البيئة من التلوث وتوفير وسط بيئي مناسب لعيش الإنسان وممارسة حياته بصورة طبيعية[3]، وهو موضوع الحق، الذي يستلزم توفير البيئة السليمة بكافة عناصرها كالماء والهواء والتربة والنبات، وضرورة الحفاظ على التوازن البيئي.

1/ طبيعة الحق في البيئة: تباينت الآراء حول طبيعة حق الإنسان في البيئة من منظور صاحب الحق، هل هو حق فردي يستأثر به الفرد أم حق جماعي تستأثر به الجماعة؟، في هذا الصدد يذهب فريق إلى القول بفردية الحق نظرا لارتباطه بتلبية الحاجيات الأساسية للفرد ذات الصلة بالبيئة، بينما يرى فريق آخر أن حق الإنسان في البيئة ليس حقا فرديا بل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مصالح وحقوق الأجيال القادمة، وفي هذه النقطة يقول الأستاذ ***Pelloux*** أن الحق الفردي للإنسان في البيئة يتم الاستئثار والتمتع به في حدود الجماعة[4].

أ/ الحق في البيئة حق شخصي: مضمون ذلك أن حق الإنسان في البيئة من الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان التي لا يمكن التنازل عنها، بالمقابل يجب التسليم بحق الفرد بالمطالبة به، بمعنى انه يمكن للفرد مطالبة الدولة أو السلطات المحلية لتقوم بواجب ضمان وكفالة هذا الحق[5]، وللدولة وأجهزتها اتخاذ كل التدابير والوسائل اللازمة لحماية البيئة وصيانتها والامتناع عن كل ما هو ضار بالصحة والرفاهية لجميع أفراد المجتمع وهي مسؤولة على ذلك، وهو الأمر الذي تؤكده المادة 68 من الدستور الجزائري.

ب/ الحق في البيئة حق جماعي: على أساس أن البيئة السليمة الخالية من التلوث حق لجميع شعوب المجتمع الدولي وفي مواجهة كافة الدول، تلتزم الدول بالمحافظة عليها خاصة عندما تطالب الجماعة بهذا الحق، واستعمال مصطلح الجماعة

---

[1]- تنص المادة 68 : " **للمواطن الحق في البيئة السليمة، تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة...."**، القانون 01/16، مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، لدستور 1996، ج ر عدد 14، لسنة 2016.

[2]- **HOSTIOU René**, Le juge administratif et la régulation du droit des procédures environnementales, RJE n° spéciale, 2004, p 69.

[3]- **جابر جاد نصار**، "حقوق الإنسان في بيئة سليمة، تعليق على حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم 8450 السنة 44 ق ع الصادر بمجلة 2001/12/17"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية، العدد 11، القاهرة، 2002، ص 385.

[4]- **PELLOUX Robert**, " Vrais et faux de droits de l'homme, problème de définition et de classification", RDP, n°1, 1981, p 67.

[5]- **REBEYROL Vincent**, op cit, 100.

في هذا المقام مفاده انه ليست الجماعة التي تمتلك الحق وإنما الأفراد الذين يشتركون في عضوية الجماعة، وفق هذا التصور فان حق الإنسان في البيئة حق فردي يمارس في إطار الجماعة على أساس انه لا يمكن له الاستئثار بالحق وممارسته إلا في الجماعة[1]. لذلك تم التأكيد أن هذا الحق من حقوق الجيل الثالث (حقوق التضامن) التي لم تحظ بإجماع دولي والتي تحتاج إلى المزيد من الجهود القانونية والقرارات السياسية[2].

2/ خصائص الحق في البيئة: من بين الأسباب التي صعبت من تكريس الحق في البيئة الخصائص التي يمتاز بها:

أ/ حق قيد التكوين: نظرا لحداثته فالاعتراف الصريح بحق الإنسان في البيئة كان من خلال إعلانات وبيانات ختامية لمؤتمرات، بينما الاعتراف الحقيقي في المصادر الاتفاقية الدولية النافذة انحسر في عدد من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان الإقليمية خاصة، وهو الأمر المجسد في المادة 24 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 وفي البروتوكول الإضافي الملحق بالميثاق الخاص بحقوق المرأة، ومما زاد أيضا من هذا الاتجاه لدى الهيئات حقيقة أن الحق في البيئة ذو طبيعة معقدة ومركبة تجعل التعامل معه كحق مستقل أمر صعب جدًا أو شبه مستحيل[3].

ب/ حق مركب: من جهة يمكن إدراج الحق في البيئة ضمن الحقوق المدنية والسياسية لأنه يتضمن عددا من العناصر ذات الصلة بهذه الحقوق، إذ يمنح للأفراد الحق في الحصول على التعويض في حالة اللجوء إلى القضاء نتيجة الأضرار البيئية، والحق في المشاركة فيما يتعلق بالقرارات البيئية، هذه الحقوق وغيرها مدنية وسياسية، إذ لا يكون الحق في البيئة مكفولا دون احترامها وحمايتها للأفراد فضلا عن أن الحق في البيئة يلزم الدول بضمان وتوفير معايير دنيا تكفل حق الأفراد في الحياة والعيش وعدم الأضرار بممتلكاتهم. من جهة أخرى قد يؤدي ممارسة الحق في البيئة وظيفة مهمة لاحترام وضمان العديد من الحقوق ذات الصلة به كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحق في الصحة، الحق في العمل، الحق في التغذية الصحية...)، فالحقوق البيئية تجعل من نوعية البيئة المتاحة محفزا لاحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعاملا من عوامل تعزيزها داخل المجتمع، فالحق في الصحة مرتبط أساسا بالبيئة المناسبة والنظيفة، بالتالي لا يمكن أن يتحقق حق الإنسان في الصحة إلا بتحقق وجود بيئة نظيفة وسليمة[4].

ج/ من حقوق التضامن: يمكن القول من خلال الخصائص السابقة أن حق الإنسان في البيئة من حقوق التضامن[5]، على أساس أنه يثبت لجميع الأفراد ولعموم الجماعات والأقليات والسكان الأصليين، إذ لا يمكن تحققه إلا في إطار مشاركة الجميع على تحسين البيئة والمحافظة عليها وذلك من خلال التعاون القائم بين الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد من أجل توفير كل المهارات والوسائل الضرورية لحماية البيئة والتنمية المستدامة[6].

---

[1] - **SUDRE Fréderic,** Droit international et européen des droits de l'homme, PUF, Paris, 2006, p 35/36.

[2]- Les droits de la 1ere génération sont politiques et civils, ceux de la 2eme sont de nature sociale et économique, voir, ***DUPUY Pierre-Marie***, droit international public, 2eme éd, Dalloz, Paris, 2002, p 214/215.

[3]- **محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى**، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص421.

[4]- **محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى** ، المرجع السابق، ص423.

[5]- الجيل الثالث لحقوق الإنسان: الحقوق البيئية والتنموية (حقوق التضامن) وهي تلك الحقوق التي تقتضيها طبيعة الحياة المعاصرة والتي وجدت نتيجة تطور النظام الدولي واتساع دائرة المعرفة وثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي ،وهي تفترض دورا إيجابيا على الشعوب والحكومات والمجتمع الدولي لتحقيقها ،ومن هذه الحقوق: الحق في السلام ،الحق في التنمية ،الحق في البيئة النظيفة ،الحق في الهدوء، و الحق في الإغاثة عند الكوارث الكبرى، و يطلق عليها جيل التضامن بين البشرية جمعاء في مواجهة التحديات التي تعترضها أو تهدد بقاءها، وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير، والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية، وحق الشعوب في السلم ، **أحمد سعيد عبد الله الحميدي**، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية لحمايتها (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008 ص15.

[6]- Les droits collectifs aussi appelé « droits de solidarité » ou droits dits de la troisième génération regroupent les droits qui ne concernent plus directement l’individu mais qui visent à préserver l’intégrité de la population dans son ensemble. Ces droits concernent, par exemple, l’environnement, le développement, la paix, le respect du patrimoine commun, des groupes vulnérables, etc. Jusqu’ici, ils ne figurent dans aucune convention internationale à caractère

ثانيا: العناصر الإجرائية لحق الإنسان في البيئة السليمة

لا يمكن لنا الحديث على دور القاضي الإداري في تفعيل رقابته وضمانه للحق في البيئة إلا من خلال العناصر الإجرائية(الجانب الإجرائي لحق الإنسان في البيئة) التي يجب أن يحظى بها صاحب الحق، مما يساعد القاضي الإداري على التدخل من اجل الحد من الاعتداء على الحق أو إمكانية الاعتداء عليه[1]، والتي تلخيصها فيما يلي:

1/ الحصول على المعلومات ذات الصلة بالبيئة: يعتبر حق الحصول على المعلومات ذات الصلة بالبيئة والمشاريع المؤثرة على البيئة شرطا أساسيا لنفاذ حق الإنسان في البيئة، لأنه يمنح المواطنين فرصة إجرائية ووقائية تسمح لهم بالاطلاع على المشاريع المتعلقة بالبيئة، إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم تكريس حرية الإعلام في مجال البيئة. وهو ما نصت عليه المادة 19/فقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1977 كما أكد على هذا الامر كذلك المشرع الجزائري في المادة 51 من الدستور 2016 وكذلك في المادة 7 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كما تضيف المادة 9 من القانون ذاته للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات عن الأخطار التي يتعرضون إليها في بعض مناطق الأقاليم[2]، كما تضيف المادة 10 من المرسوم التنفيذي الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، بوجوب علم الجمهور بالقرار المتضمن فتح التحقيق العمومي على كل مشروع يهدد البيئة[3].

2/ إشراك الجمهور في اتخاذ القرارات البيئية: في هذه النقطة استوجب التطرق إلى دور المواطنين في المشاركة لاتخاذ القرارات البيئية من جهة والمشاركة الجمعوية في ذلك من جهة أخرى.

أ/ إشراك المواطنين: يقع على عاتق المواطنين واجب حماية البيئة وفقا لما تقرره المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية على غرار الالتزام الذي يقع على الدوّل لحماية الحق في البيئة[4]، غير انه حتى يتم تفعيل هذا الواجب يجب على المواطنين بصفة فردية أو في شكل جمعيات بيئية وحقوقية أن يشاركوا في اتخاذ القرارات التي تهم البيئة التي يعيشون فيها. وهو الأمر الذي سعت إلى تحقيقه اتفاقية أرهوس من خلال التأكيد على ضرورة إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات البيئية[5]، وهو ما

---

contraignant. Concernant les droits des groupes vulnérables et minoritaires, ils sont apparus sur le constat que bien que ces groupes diffèrent d'un pays à l'autre, le problème qu'ils rencontrent tous, le plus fréquemment, est celui de la discrimination. Les membres de la collectivité dont les gouvernements estiment que leurs intérêts doivent être protégés par des institutions spécialisées dans le domaine des droits de l'Homme sont le plus souvent les membres des minorités ethniques, linguistiques et religieuses, les populations indigènes, les étrangers, les migrants, les immigrants, les réfugiés, les enfants, les femmes, les pauvres et les handicapés .Voir, **VARGAS Diego Urbine**, La troisième génération des droits de l'homme, *Recueil des cours - Académie de droit international*, T1, La Hay, 1984, 368/369.

[1]- أما الجانب الموضوعي لحق الإنسان في البيئة و الذي له علاقة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما سبق الحديث، لا يمكن أن يكون محلا للحماية إلا أينما كان هناك انتهاك لأحد هذه الحقوق بالتوازي، فينعقد الاختصاص للقضاء لحماية حق من الحقوق المضمونة و المكرسة دستوريا ودوليا، وبالتالي تكون هناك حماية غير مباشرة لحق الإنسان في البيئة عن طريق حماية حق آخر من الحقوق المكرسة دستوريا ودوليا وهي الحماية التي وضعها **القضاء الأوروبي** وسماها **بالحماية غير المباشرة** لحق الإنسان في البيئة. انظر:
Maguelonne Déjeant-Pons :"Le droit de l'homme à l'environnement , droit fondamental au niveau européen dans le cadre du conseil de l'Europe, et la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales" ,RJE,n°2,2003,p.374-379

[2]- قانون رقم 10/03، مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43 ، لسنة 2003، معدل ومتمم.

[3]- يتم إعلام الجمهور عن طريق النشر في يوميتين وطنيتين، وفقا لما تقرره أحكام المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 145/07، المتضمن يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، ج ر عدد 34 لسنة 2007.

[4]- **PRIEUR Michel**, Le droit à l'environnement et les citoyens : la participation, RJE, n°4, 1988, p 339/340. **MORAND-DEVILLER (J)** , Les réformes apportées au droit des associations et de la participation publique, RFDA, n°2, 1996, p. 218

[5]- **GRANDBOIS Maryse et BERARD Marie-Hélène**, « La reconnaissance internationale des droits environnementaux : le droit de l'environnement en quête d'effectivité », Les Cahiers de droit, vol. 44, n° 3, 2003p 442/443.

أقره المشرع الجزائري في منح إمكانية حضور المواطنين مداولات الهيئات المحلية (البلدية والولاية)[1] ،والتي من خلال حضورها يمكن لهم إثارة تهديد بعض المشاريع لحقهم في البيئة السليمة (على سبيل المثال المفرغات العمومية القريبة من المناطق العمرانية أو الأثرية أو بعض المحميات الطبيعية).

ب/ مشاركة الجمعيات في اتخاذ القرارات البيئية: تساهم الحركة الجمعوية البيئية أو الحقوقية في تفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالبيئة، وذلك من خلال اعتبارها الناطق الحقيقي باسم المواطن فيما يتعلق بالمصلحة العامة، لهذا فهي تسهر على مناقشة القرارات التي تتخذها السلطات العامة وتنتقد دور الخبراء فيما يخص القرارات ذات الطابع التقني[2].

الوضع في التشريع الجزائري فيما يخص المشاركة الجمعوية لحماية البيئة، فتخضع الجمعيات البيئية كغيرها إلى القواعد العامة المنظمة للجمعيات ،ويتحدد دورها في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة بالصلاحيات التي يقرها لها قانون رقم 03-10 الصادر في 19جويلية 2003 و المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث خصها هذا القانون بفصل خاص بها .فإذا لم تستطع الجمعيات البيئية تحقيق أهدافها بالطرق الودية، خولها القانون صلاحية اللجوء إلى القضاء لحمل الإدارة وكل مخالف لأحكام البيئة على الامتثال لهذه القواعد[3]، وهنا يجب إثارة نقطة التخصص بالنسبة للجمعيات (الجمعيات البيئية والإيكولوجية إضافة إلى جمعيات حقوق الإنسان التي لا تنحرف عن أهدافها النبيلة).

3/ الطعن في القرارات البيئية: يعتبر الاعتراف بحق الإنسان في البيئة أمر أساسي للفرد يمنح له إمكانية اللجوء إلى العدالة للمطالبة باحترام حقه أو المطالبة بالتعويض، كما انه يمكن له الطعن في القرارات التي تتخذها السلطات الإدارية إذا كانت تشكل تهديدا على البيئة[4]، بالتالي نكون أمام طعن إداري في حالة عيب في إجراء تحقيق عمومي أو دراسة مدى التأثير على البيئة وهو الأمر الذي عملت على تكريسه التشريعات المقارنة، كما يمكن أن نكون أمام عملية تحقيق من قبل المستشار المقرر لدى المحكمة الإدارية عندما يتعلق الأمر بالتحقيق في إحدى القضايا ذات الصلة بالاعتداء على الحقوق البيئية.

أما فيما يخص الوضع في القانون الجزائري، فانه عندما لا تتمكن جمعيات حماية البيئة في تحقيق أهدافها بالطرق الودية تلجأ إلى القضاء باعتباره احد أهم الصلاحيات التي اعترف بها لها قانون 03-10 وذلك من خلال المواد 37،36 و38. كرس فيها قانون الجمعيات حق الجمعيات في التقاضي (كنتيجة منطقية لتمتعها بالشخصية المعنوية) من اجل الدفاع عن المصالح المشروعة المرتبطة بأهدافها وفرض احترام القواعد المرتبطة بها سواء باللجوء إلى القضاء العادي أو الإداري (المادة 17/ف2 من قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات)[5]. كما يكون الطعن في القرارات الخاصة بمنح التراخيص التي كانت محل تحقيق عمومي خاصة في النشاطات المهددة للبيئة عندما تشكل خطرا على الحق في البيئة أو عندما لم يجر التحقيق العمومي وفقا لما تقرره الإجراءات والنصوص القانونية المنظمة[6].

ثالثا: تفعيل دور القاضي الإداري لحماية الحق في البيئة السليمة من خلال بعض آليات حماية البيئة.

إن حماية حق الإنسان في البيئة يطرح إشكالية آليات وضمانات حماية هذا الحق، خاصة وأنه لازالت مسالة حماية هذا الحق محل جدل دولي وإقليمي، وطالما أن النص الدستوري المتعلق بحق الإنسان في البيئة لم يحدد لا هو ولا أي نص

---

[1]- المادة 26 من القانون 10/11، يتعلق بالبلدية، كذلك المادة 26 من قانون الولاية 07/12، ج ر عدد 12 لسنة 2012.

[2]- **NELKIN Dorothy,** Participation du public à la mise en œuvre d'un droit à l'environnement, in: **KROMAREK Pascale**, environnement et droits de l'homme…, op cit, p 39/40.

[3]- **بن أحمد عبد المنعم**، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009، ص 71.

[4]- انظر المبدأ العاشر (10) من إعلان ريو ديجانيرو لعام 1992.

[5]- قانون 06/12، المؤرخ 12 جانفي 2012، يتعلق بالجمعيات، ج ر عدد 02 لسنة 2012.

[6]- **BOISSELEAU Didier**, Les conflits environnementaux: rôle du tribunal administratif, RJE, n° spéciale, 2004, p 141.

قانوني آخر كيفية حماية هذا الحق، لابد من الاستعانة بآليات حماية البيئة المكرسة في العديد من النصوص القانونية و التنظيمية، على أساس أن حماية البيئة سوف يؤدي **بشكل غير مباشر** لضمان حق الإنسان في بيئة سليمة، بمعنى آخر هي حماية من **منظور بيئي**.

1/ رقابة القاضي الإداري لدراسة مدى التأثير على البيئة: تتمثل دراسة مدى التأثير في تحديد و تنظيم و تقسيم التأثيرات الفيزيائية والايكولوجية والجمالية و الاجتماعية، والثقافية لتجهيز أو لقرار ذي صبغة فنية أو اقتصادية أو سياسية ، هذه التأثيرات مباشرة كانت أو غير مباشرة يجب أن يقع باعتبارها على المدى القصير والمتوسط والطويل ، ومن الناحية القانونية يعني إجراء إداري مسبق لقرار انجاز منشاة أو وضع موضع التنفيذ مخطط التهيئة الذي يهدف الى تحديد قبول آثار نشاط المنشأة او تنفيذ المخطط على البيئة[1]. والمقصود بذلك أن المشاريع تخضع مسبقا لتقييم لأثرها ويلزم عرض المشروع التنموي مع وصف للحالة الأصلية للموقع وتأثيره على البيئة و على صحة الإنسان ، و على التراث الثقافي و عرض للتدابير التي تسمح من التخفيف و الإزالة و إذا أمكن التعويض.

تعد رقابة القاضي الإداري لجدية ودقة دراسة مدى التأثير، حاسمة بالنسبة لتفعيل القواعد البيئية الاحتياطية، ولا تتأتى هذه الرقابة القضائية الوقائية إلا بالاستعانة بخبرة عالية تمكنه من فهم الدراسة وتفحص نقائصها، ذلك أنها تتطلب تكوين علمي ومعرفة خاصة لا تتماشى مع طبيعة تكوين هذا الأخير كالمجال التقني والإيكولوجي وعلوم الحياة والكائنات الحية. و اعتبر المشرع الجزائري إجراء دراسات مدى التأثير وسيلة أساسية لحماية البيئة ، لكونها تهدف إلى معرفة و تقدير انعكاسات المباشرة وغير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي [2]، و كذا على إطار و نوعية معيشة السكان، وهذا فيه تأكيد غير مباشر على احترام حق الإنسان في البيئة، فلا يمكن حماية حق الإنسان في البيئة إلا بحماية البيئة أولا وتكريس وسط بيئي نظيف و سليم.

2/ التحقيق العمومي والأوامر القضائية الموجهة للإدارة : للقاضي الإداري سلطة الحسم في مسألة القيام بهذا الإجراء من عدمه و صلاحية تحديد الآجال وتبني أي تدبير من تدابير التحقيق سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، إذ يمكن له أن يعكف على تنفيذ أعمالها وهي عديدة منها ما ذكره المشرع في قانون الإجراءات المدنية والإدارية كالمعاينة والانتقال إلى الأماكن وسماع الشهود والاستجواب، ومنها ما تركه لاجتهاد القاضي الإداري خدمة في ذلك للسير الحسن للعدالة وقصد الوصول للحل القانوني، أو غير مباشرة فيتم تفويض أعمالها لهيئة غير القاضي الإداري[3].

كما أنه بإمكان كذلك للقاضي الإداري إدخال ما يراه مناسبا في الخصومة الإدارية، بأن يوجه مثلا أوامر للإدارة عن طريق مطالبتها بتقديم المستندات الموجودة تحت يدها(خاصة ما يتعلق بالمشاريع التي تشكل تهديدا على حق الفرد في البيئة السليمة)، . وله أن يلجأ إلى استخلاص القرائن القضائية من أجل بناء حكمه الصادر بشأن الدعوى المقامة أمامه، خاصة وأن هكذا قرائن يستمد القاضي من خلالها الأدلة المختلفة التي تساعده على الفصل في الخصومة الإدارية المتعلقة بحماية البيئة[4].فالأوامر التي يصدرها القاضي الإداري الموجهة للإدارة وهو ما نصت عليه المادة 978 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، يمكن أن تكون مقترنة بمنطوق حكمه في الموضوع، فتكون لها ذات حجيته، وتهدف إلى تدارك الضرر المحتمل لسوء تنفيذ الشيء المقضي به .أما الأوامر اللاحقة على صدور الحكم، فيصدرها القاضي الإداري بناء على طلب صاحب الشأن إلى الإدارة بعد ثبوت رفضها تنفيذ الحكم، و ذلك من أجل إجبارها على تنفيذه[5]. ونظرا لقلة الاجتهادات القضائية

---

[1]- **Reddaf Ahmed** :"politique et droit de l'environnement en Algérie",thèse de doctorat, université du Maine, France, 1991,p.98

[2]- **وناس يحي**: "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2007، ص181.

[3]- راجع المواد من 858 الى864 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، السالف الذكر.

[4]- **Dominique Rémy** : "Le juge administratif et la politique de l'environnement", RJE n° spécial 2004,p.137.

[5]- **قوسطو شهر**:"مدى إمكانية توجيه القاضي الإداري لأوامر للإدارة –دراسة مقارنة-"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، ص96 وما بعدها.

الصادرة عن مجلس الدولة الجزائري فيما يخص حماية البيئة وحق الإنسان في البيئة (و لحداثة النص الدستوري المتعلق بحق الإنسان في البيئة السليمة)، نحاول الاستعانة باجتهادات القضاء الفرنسي، أين أقر القاضي الإداري الفرنسي مسؤولية الإدارة بسبب منحها ترخيص على ضوء دراسة لا تحتوي على عناصر كافية لتقدير آثار مستثمرة فلاحية على البيئة، واعتبر الفقه أن هذا الاجتهاد القضائي المتعلق بتقدير مسؤولية الإدارة عن الأضرار التي تنجم عن إلغاء تراخيص الاستغلال، سيدفع الإدارة إلى فرض مراقبة جادة وصارمة من أجل التحقق من مصداقية المعلومات المقدمة من قبل صاحب الطلب أو المنشأة[1].

خاتمة

إن الحديث على دور القاضي الإداري في حماية الحق في البيئة في الجزائر سابق لأوانه على اعتبار إن هكذا حق تم إقراره من المشرع حديثا بموجب المادة 68 من دستور 2016، دون أن يضع له آليات وضمانات للتمتع بهذا الحق، خاصة وانه لا توجد اجتهادات قضائية في هذا المجال على المستوى القضاء الجزائري، مما يستوجب الاعتماد على التجارب القضائية لبعض الدول وكذا التشريعات المقارنة في هذا المجال، غير انه يمكن الاعتماد على أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية لاسيما ما يتعلق بسلطة التحقيق التي يتمتع بها القاضي الإداري من اجل إثبات الاعتداء على الحق في البيئة كما له إمكانية توجيه أوامر للإدارة المعنية لتقديم كل المستندات ذات الصلة بموضوع الاعتداء على الحق في البيئة خاصة ما يتعلق بالمشاريع المهددة للحق في البيئة والبيئة السليمة.

إضافة إلى ذلك فنص المادة 68 من الدستور تعترف للمواطن الحق في البيئة السليمة دون النص على ضمانه عكس ما تقرره بعض التشريعات مثل الدستور التونسي في الفصل 45 منه[2]، أين اقر صراحة بالتزام الدولة بضمان حق المواطن في البيئة السليمة، بالتالي ما يمكن استنتاجه إن الآليات الخاصة بضمان الحق موجودة لكن الإشكال دائما يكون في التفعيل.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1/ الكتب

1. **أحمد سعيد عبد الله الحميدي**، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية والطرق القانونية لحمايتها (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008.
2. **محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى**، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2/ الرسائل والمذكرات

1. **بن أحمد عبد المنعم**، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009.
2. **وناس يحي**: "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2007.
3. **قوسطو شهر**:"مدى إمكانية توجيه القاضي الإداري لأوامر للإدارة –دراسة مقارنة-"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2010.

3/ المقالات

1. **جابر جاد نصار**، "حقوق الإنسان في بيئة سليمة، تعليق على حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم 8450 السنة 44 ق ع الصادر بمجلة 2001/12/17"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية، العدد 11، القاهرة، 2002، ص 385 وما يليها.

4/ النصوص القانونية

1. القانون 01/16، مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، لدستور 1996، ج ر عدد 14، لسنة 2016.
2. قانون رقم 10/03، مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43 ، لسنة 2003، معدل ومتمم.
3. قانون 06/12، المؤرخ 12 جانفي 2012، يتعلق بالجمعيات، ج ر عدد 02 لسنة 2012.

---

[1]- Tribunal administratif de Grenoble, 8 juin 1984, RJE n°3, volume n°9, 1994, p 240-245.

[2]- ينص الفصل 45 من دستور الجمهورية التونسية على انه: تضمن الدولة الحق في البيئة السليمة.

4. المرسوم التنفيذي رقم 145/07، المتضمن يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، ج ر عدد 34 لسنة 2007.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1/ Ouvrages

- ***DUPUY Pierre-Marie***, droit international public, 2eme éd, Dalloz, Paris, 2002, p 214/215.
- **Kiss Alexandre**, Un aspect du droit de vivre: le droit à l'environnement, Bruylant , Bruxelles,2001.
- **REBEYROL Vincent**, L'affirmation d'un "Droit à l'environnement" et la réparation des dommages environnementaux, Collection de thèses, éd DEFRENOIS Lextenso, Paris, 2010,
- **SUDRE Fréderic,** Droit international et européen des droits de l'homme, PUF, Paris, 2006
- **VARGAS Diego Urbine**, La troisième génération des droits de l'homme, *Recueil des cours - Académie de droit international*, T1, La Hay, 1984, 368/369.

2/ Thèses

- **Reddaf Ahmed** :"politique et droit de l'environnement en Algérie",thèse de doctorat, université du Maine, France, 1991.

3/ Articles

- **BOISSELEAU Didier**, Les conflits environnementaux: role du du tribunal administratif, RJE, n° spéciale, 2004, p 141/s.
- **Dominique Remy** :"Le juge administratif et la politique de l'environnement", RJE n° spécial 2004,p.137/s.
- **GRANDBOIS Maryse et BERARD Marie-Hélène**, « La reconnaissance internationale des droits environnementaux : le droit de l'environnement en quête d'effectivité », Les Cahiers de droit, vol. 44, n° 3, 2003p 442/443.
- **HOSTIOU René**, Le juge administratif et la régulation du droit des procédures environnementales, RJE n° spéciale, 2004, p 69/s.
- **Maguelonne Déjeant-Pons** :"Le droit de l'homme à l'environnement , droit fondamental au niveau européen dans le cadre du conseil de l'Europe, et la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales" ,RJE,n°2,2003,p.374-379.
- **Michel Prieur**, "La Convention d'Aarhus, instrument universel de la démocratie environnementale", RJE, n° spc, 1999, p 09/s.
- **MORAND-DEVILLER (J)** , Les réformes apportées au droit des associations et de la participation publique, RFDA, n°2, 1996, p. 218/s.
- **PELLOUX Robert**, " Vrais et faux de droits de l'homme, problème de définition et de classification", RDP, n°1, 1981, p 67/s.
- **PRIEUR Michel**, Le droit à l'environnement et les citoyens : la participation, RJE, n°4, 1988, p 339/340.

4/ Jurisprudences

- Tribunal administratif de Grenoble, 8 juin 1984,RJE n°3,volume n°9,1994,p.240-245

تطور مفهوم التدخل: من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية

د. بوكرالدين هبة
كلية الحقوق جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:أدى تدويل حقوق الإنسان وظهور مفهوم "الأمن الإنساني «إلى تغير النظرة التقليدية المتعلقة بسيادة الدولة، وعليه أصبح من حق المجتمع عن طريق الأمم المتحدة خاصة بعد التسعينات التدخل إنسانيا من أجل حماية حقوق الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة، لكن العلاقة الجدلية القائمة بين التدخل والسيادة إلى الإقرار بمصطلح بديل وهو "للتدخل الإنساني" ب "مسؤولية الحماية" التي تقوم أساسا على التوفيق بين واجب المجتمع الذي يحتم عليه التدخل في حالات معينة وضرورة احترام سيادة الدول.

الكلمات المفتاحية: التدخل الإنساني-مسؤولية الحماية-حقوق الإنسان

Abstract:The internationalization of human rights protection and appearance of the concept of human security have led to a transformation of the traditional vision concerning the state sovereignty .In that aspect, the international society,since after the nineties ,has the right through U.N.O to intervene humanitarianly in order to protect the rights of person affected by armed coflits .however,the dialectical relationship between Intervention and sovereignty to adopt the"responsibility to protect"as an alternative term to"the humanitarian Intervention".This concept is based on the conciliation between the duties of international Society to intervene in some cases in one hand,and the necessity to respect the state sovereignty in the other hand.

Key words:Responsibility to protect- humanitarian Intervention- of human rights

مقدمة:إن ظاهرة التدخل الإنساني ليست جديدة في العلاقات الدولية لكنها أصبحت بارزة بصورة رئيسية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد علمت التحولات التي شهدها النظام الدولي اثر انهيار القطب الاشتراكي بتفكيك الاتحاد السوفياتي، وانتشار النزاعات الداخلية في الكثير من الدول منها الصومال، على إبراز شكل جديد من التدخل يتم تحت مسوغ الدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية فالدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على نشر القيم الليبرالية وحمايتها ممثلة بقيم حقوق الإنسان والنموذج الديمقراطي وآليات اقتصاد السوق الحر، بوصفها أكثر القيم قدرة على صون مصالحها الوطنية وتحقيقها في عهد ما بعد الحرب الباردة. لذلك ازدادت حالات التدخل الدولي تحت مسمى "التدخل الإنساني " كمدخل لتغيير القواعد القانونية بما يتماشى والقدرات المادية والمصالح الوطنية للدول الرأسمالية. أما الدول النامية التي هي موضع التدخلات الإنسانية فمازالت تتمسك بالقواعد القانونية التي تعتبر التدخل العسكري عملا غير مشروع مادامت غير قادرة على حماية مصالحها الوطنية ، وتترتب على هذه الظاهرة آثار خطيرة على مبادئ القانون الدولي، لاسيما مبدأ السيادة،ومبدأ عدم التدخل وهما المبدآن اللذان يحكمان العلاقات بين الدول المستقلة[1] و انطلاقا من هذا التناقض أقرت مسؤولية الحماية" لكن الإشكال الذي يطرح نفسه: ما مفهوم كل من التدخل الإنساني و مسؤولية الحماية؟ وهل طرح مفهوم مسؤولية الحماية حقيقة يعتبر تطور لمفهوم التدخل الإنساني؟ وهل هذا الأخير يكفي لحماية حقوق الإنسان وفقا للشرعية الدولية؟

للإجابة على هذه الأسئلة سأعالج الموضوع وفقا للخطة الآتية:

أولا: ماهية التدخل الإنساني.

ثانيا: تطور مفهوم التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية بعد 2001.

ثالثا: تطور مفهوم مسؤولية الحماية بعد 2005.

رابعا: تطبيقات مفهوم التدخل الإنساني و مسؤولية الحماية نموذجي:-الصومال،سوريا-

اولا: ماهية التدخل الإنساني: إن ظاهرة "التدخل الإنساني "ليست حديثة على مستوى الفقه الدولي،فقد كانت تعرف ب "التدخل لصالح الإنسانية"**l'intervention d'humanité** إذ عرفهاCharles Rousseau بأنها:إجراء تقوم به الدولة أو أكثر

ضد حكومة دولة أخرى بغية إنهاء مخالفات و خروقات تقترفها هذه الأخيرة لقوانين الإنسانية التي تطبقها الدولة أو الدولة المتدخلة ذاتها ضد مواطنيها و رعاياها.[2]

فالجذور الحقيقية لفكرة"التدخل لصالح الإنسانية"ظهرت على يد الفقيهGrotius حينما تعرض لفكرة "الحرب العادلة" LA guerre Justeو هو المفهوم الذي يفيد بأنه لا يجوز الإلتجاء إلى الحرب إلا عند الضرورة القصوى و بموجب سبب عادل، و يكون السبب عادلا إذا كان مقصودا به رد الظلم و إصلاح الضرر الذي يلحق بالأفراد و الجماعات في سبيل الدفاع عن القانون والعدالة. إذ أن Grotius أجاز اللجوء غلى القوة والحرب في سبيل رد الظلم عن الأفراد و الدفاع عن القانون والعدالة و بالتالي:فإن مثل هذه الاعتبارات تجيز إمكانية استعمال القوة لحماية حقوق الأفراد من الظلم و فقدان العدالة. بعد غرسيوس تبنى العديد من الفقهاء فكرة التدخل لصالح الإنسانيةمنهم: Mario ,lass oppenhien,Antoin Rougier Bettati,...إلخ، لكن بتسمية جديدة هي "التدخل الإنساني"**l'intervention humanitair** كرستها الممارسة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة[3] لقد كانت أولى التدخلات الإنسانية قد حصلت من طرف الدول الأوربية القوية منذ القرن السادس عشر بالتدخل في المناطق الخاضعة للإمبراطورية الكاثوليكية المقيمة في هذه المناطق، و في القرن التاسع عشر توالت التدخلات الأوربية في الإمبراطورية العثمانية و في غيرها من المناطق بحجة الغايات و البواعث الإنسانية و قد وجد تدخل هذه القوى تعبيرا قانونيا في معاهدة برلين المعقودة في 13\07\1878 بين القوى الأوربية و تركيا، وقد ألزمت المعاهدة تركيا باحترام الحد الأدنى من الحقوق لمصلحة الرعايا الأوربيين المقيمين في تركيا.[4]إذن بالرغم من كون ظاهرة التدخل الإنساني ليست حديثة على مستوى العلاقات الدولية ،إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لها.

1-مفهوم التدخل الإنساني:

أ-التعريف الضيق للتدخل الإنساني: يرى المؤيدين للتدخل الإنساني بمفهومه الضيق يقوم على أساس استخدام القوة لحماية حقوق الإنسان ،لكن لم يتفقوا على تعريف موحد حيث عرفه"**Richard Baxter**"بأنه كل استخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون من موت أو أخطار جسيمة، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة الذين يتعرضون على إقليمها لخطر الموت".[5]

أما الفقيه**ypes يرى"** أن التدخل الإنساني يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية و الخارجية لدولة ما و يأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة و يتم باستعمال القوة المادية أو التهديد بها".[6]

غير أن **Tomas Frank** عرف "التدخل الإنساني بأنه يقوم على استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو بمعرفة هيئة دولية بغرض حماية حقوق الإنسان من الإنتهاكات الصارخة التي تقوم بها دولة ضد مواطنيها بطريقة فيها إنكار لحقوقهم بشكل يصم الإنسانية"[7]

و ينظر **Mario Bettati** إلى أن التدخل الإنساني على قيام دولة بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة لإنقاذ مواطنيها على أرض دولة ثانية، نتيجة قيام خطر مؤكد و مباشر تتسبب فيه سلطات الدولة الثانية أو جهات أخرى"[8]

من خلال التعاريف المقدمة نستنتج مايلي:

-إن التدخل الإنساني يمكن أن يتم بغاية حماية رعايا الدولة التي يحملون جنسية الدولة المتدخلة ويمكن أن تتدخل دولة أجنبية لحماية مواطني الدولة المتدخل فيها.[9]

-إن حماية حقوق الإنسانية أصبحت من أولويات المجتمع الدولي، إذ يقع عليه واجب التدخل باستعمال مختلف الوسائل سواء كانت سلمية، أو عن طريق استخدام القوة.

ب-التعريف الواسع للتدخل الإنساني:إن المدافعين على هذا النوع من التدخل يؤكدون أن التدخل لأغراض إنسانية يمكن أن يتم بوسائل أخرى غير القوة منها استخدام وسائل الضغط السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي بغرض حماية

حقوق الإنسان.[10]من أنصار هذا الاتجاه**Mario Bettati** الذي عرف التدخل الإنساني "بأنه ذلك التدخل الذي يتم تنفيذه باللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية بشرط وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الخطيرة لحقوق الإنسان"[11]

أما**Elisa perey Vera** ينظر إلى التدخل الإنساني على "أنه ضغط تمارسه حكومة دولة أخرى من أجل أن يكون تصرف هذه الأخيرة مطابقا للقوانين الإنسانية، من خلال إحرام الحقوق الأساسية للفرد على الأقل مهما كانت جنسيته مادام بشرا" إلا أن **Bernard kouchner** يؤكد أن التدخل الإنساني لايمكن أن يكون عن طريق الدولة ،ولكن يجب أن يكون جماعيا دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة.[12] لكن يمكن أن نشير إلى التعريف الإجرائي للتدخل الإنساني بمفهومه الواسع" هو عمل إرادي و منظم تقوم به وحدة سياسية دولية سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية أو إقليمية بوسائل الإكراه و الضغط التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي و الاقتصادي و الدبلوماسي و العسكري أو بعضها، من أجل وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية في دولة معينة في حالة عدم قدرة هذه الأخيرة على حماية مواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك، أو في حالة قيام الدولة المذكورة نفسها معاملة تتنافى مع المبادئ و القوانين الإنسانية"[13]

لاقى مفهوم التدخل الإنساني الواسع تأييدا كبيرا على المستوى الدولي على أساس أن:

-الوحدة السياسية التي ستتدخل في دولة يشهد مواطنيها أو رعاياها انتهاكات لحقوقهم عن طريق استخدام وسائل أخرى دون استعمال القوة.

-تدخل الوحدة السياسية يرتبط بوجود انتهاك صارخ لحقوق الإنسان داخل الدولة التي سيتدخل فيها.[14]

ج-شروط التدخل الإنساني: لإرساء نظام قانوني يكفل للتدخل الإنساني مجاله الشرعي و يساعد على احترام سيادة الدول و مجالها المحجوز بالتقليل من تداعيات الدول بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول من دون مبرر و لا هدف إنساني ،فإن الفقه الدولي حدد جملة من الشروط يمكن إجمالها فيما يلي:

-ضرورة الحصول على موافقة الدول التي تتم فيها العمليات الإنسانية، ولكن في حالة ما إذا كان يشهد مواطني أو رعايا دولة ما تتدخل دون موافقة الدولة المعنية إلا أن هذا التدخل يطرح إشكالية تتعارض مع المادة2فقرة 4من ميثاق الأمم المتحدة التي تعد من القواعد الآمرة، حيث تمنع استخدام القوة في مواجهة استقلال وسيادة الدولة. لكن حسب هذا الاتجاه المؤيد لا تعتبر فكرة التدخل الإنساني متناقضة مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[15]، فبينما تهدف الفكرة إلى حماية الفرد، يهدف هذا المبدأ إلى حماية سيادة الدولة. ومن المعلوم أن الدولة وجدت لحماية الفرد وبالتالي يعتبر هذا الأخير أولى برعايته. إذ تسعى فكرة التدخل الإنساني للتخفيف من حدة مبدأ عدم التدخل وليس إنكاره.

-يجب أن لا يتجاوز التدخل غاياته الإنسانية، إلا أن هذا الشرط من النادر أن يحترم ،فالممارسة الدولية أثبتت أن أغلبية التدخلات ظاهرها إنساني أما باطنها سياسي، فالأطراف المتدخلة تصبو دائما إلى تحقيق مصالحها و مطامعها في الدول المتدخل فيها.

-يجب أن تكون ضرورة ملحة تستدعي حقا التدخل لإنقاذ حياة الأفراد المهددين بالخطر.[16]

د-تمييز التدخل الإنساني عن المساعدة الإنسانية: عرفت محكمة العدل الدولية المساعدة الإنسانية على أنها تتمثل" في توفير المواد الغذائية و أية معونة إنسانية اخرى ،ولكن استثنت من المساعدة توريد الأسلحة و نظم الأسلحة أوغيرها من العتاد الحربي أو المركبات أو المعدات التي يمكن استخدامها لإلحاق جروح خطيرة أو تتسبب في الموت"[17]

-على ضوء التعريفات التي تعرضنا لها فيما يخص التدخل الإنساني و التعريف المقدم للمساعدة الإنسانية أمكن استنتاج مايلي:

-أوجه الشبه: تتشابه الفكرتان من حيث الغاية، فغاياتهما واحدة تتمثل في حماية حقوق الإنسان، ووقف الانتهاكات الخطيرة لها و بشكل خاص حقه في الحياة.[18]فالاعتبارات الإنسانية تسمو فوق كل شيء سواء عند تقديم المساعدة الإنسانية أو القيام بالتدخل الإنساني.

-أما أوجه الاختلاف بينهما تكمن فيما يلي:

بالنسبة للأطراف المنفذة: بالنسبة للمساعدة الإنسانية يمكن أن تقدم من طرف الدول أو المنظمات الدولية الحكومية أو الغير الحكومية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أما بالنسبة للتدخل الإنساني يمكن أن يتم عن طريق الدولة أو منظمة دولية متمثلة في الأمم المتحدة وبالتحديد "مجلس الأمن"[19].

بالنسبة للإطار الزماني :تقدم المساعدة الإنسانية في كل الظروف: نزاع مسلح دولي أو غير دولي أو كوارث طبيعية، أما التدخل يمكن أن يتم كذلك في مختلف الظروف ما عدا النزاعات المسلحة الدولية أو الكوارث الطبيعية.إن جوهر الاختلاف بين التدخل الإنساني و المساعدة الإنسانية يكمن في مدى مراعاتها لاعتبارات الدولة المتدخل فيها أو التي ستقدم لها المساعدة الإنسانية، ففي المساعدة الإنسانية تسمو اعتبارات سيادة الدولة على الاعتبارات الإنسانية إذ لايجوز تقديمها إلا بعد طلبها من الدولة المعنية **لكن** في حالة التدخل الإنساني تسمو الاعتبارات الإنسانية على كل شئ بما في ذلك اعتبارات السيادة إذ يمكن أن تتدخل دولة أو مجلس الأمن دون طلب الدولة التي يشهد مواطنيها أو رعاياها انتهاكات لحقوقهم.

و يمكن أن تتحول المساعدة الإنسانية إلى تدخل إنساني في حالة وجود عقبات و موانع تعترض طريق المساعدة الإنسانية و تحول دون الوصول إلى الضحايا و تحقيق الغاية منها، ففي مثل هذه الحالة يتم تجاوز الاعتبارات السيادية في سبيل تحقيق أهداف المساعدة الإنسانية[20]،ولقد شهدت الممارسة الدولية العديد من الحالات تحولت فيها المساعدة الإنسانية إلى تدخل إنساني منها: حالة الصومال، العراق، كوسوفو، البوسنة و الهرسك...إلخ.

3- **مدى شرعية التدخل الإنساني:** اختلف موقف الفقه حول مدى شرعية التدخل الإنساني فمنهم المؤيد والآخر معارض.

أ-الاتجاه المؤيد لشرعية التدخل الإنساني: يبدي أصحاب هذا الاتجاه تأييدهم لشرعية التدخل الإنساني ساء الذي يتم عن طريق الأمم المتحدة أو الدول مستندين إلى مجموعة من الحجج أهمها:

*تقر المادة 2فقرة4 من ميثاق الأمم المتحدة بأهم مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة ألا وهو "تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية"، إذ يجب أن ينظر إلى هذا المبدأ نظرة غائبة و متطورة خاصة بعد أن خرجت حماية حقوق الإنسان عن الإطار الداخلي للدولة.(إذن على القانون الدولي المعاصر أ لا يحافظ على هذا المفهوم التقليدي للسيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لأن يتعامل مع مفاهيم مستحدثة **كالأمن الإنساني** الذي يرتب عنه إعطاء الأولوية في بعض الحالات لحقوق الإنسان و الأمن الإنساني بدلا من أمن الدولة بصفتها هذه ،خاصة عندما يتعلق الأمر بالحقوق الأساسية كالحق في الحياة. [21] هي دعوة موجهة طرف الاتجاه المؤيد للدول لممارسة حقوقها السيادية بطريقة أكثر إنسانية، تتماشى ومقاصد الأمم المتحدة. ورغم الاقتناع بأهمية السيادة ومبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية، إلا أننا لو خيرنا بين "التدخل الإنساني و"السيادة"، في وقت نشهد فيه وفاة الإنسان بسبب عدم إنقاذ أو التأخر في إنقاذه لاخترنا التدخل الإنساني، فالوضع الإنساني المتدهور في الدولة المتضررة سيستدعي تجنيد المجتمع الدولي لبث الحق في الحياة الذي يعتبر من أسمى الحقوق التي يمتع بها أي فرد[22]، فالضمير الأخلاقي يحتم اختيار الجرأة على الحذر.

-تنص المادة 2 (7) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه « ليس في هذا الميثاق ما يسوع للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لا تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع ».

ومع أن هذا النص يتضمن قاعدة آمرة [23] لا يمكن الاتفاق على مخالفتها ألا وهي مبدأ عدم التدخل، ولكن في نفس الوقت تتحدث عن إمكانية التدخل في إطار الفصل السابع، فالممارسة الدولية تثبت أن فكرة السيادة المرنة هي السائدة (أي في فترة ما بعد الحرب الباردة) خاصة في إطار حقوق الإنسان أين تعلو حماية حق الفرد على سيادة الدولة[24].

الأحوال يستندون إلى المادة 2 (7) محاولين بذلك إضفاء الشرعية على التدخل الإنساني ،معتبرين حالة تدخل ضمن ما يسمى "تهديد السلم والأمن الدوليين" ودليل ذلك القرارات التي أصدرها مجلس الأمن للتدخل في العراق، الصومال، كوسوفو،....[25]لا يعتد بنص المادة2 فقرة 7 من الميثاق أو القياس لرفض فكرة التدخل الخارجي في الشؤون دولة ما إذا

كانت هناك دواعي و اعتبارات إنسانية تحتم ذلك لأن ميثاق الأمم المتحدة ،يرى في مسألة الاختصاص الداخلي أنها مسألة مرنة متطورة في ضوء تطور و تغيير الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية على حد سواء فالأولوية لحماية حقوق الإنسان. [26]

-يستند كذلك المؤيدون لشرعية التدخل إلى المادة 55و المادة56 من ميثاق الأمم المتحدة، فهاتان المادتان تعترفان بوجود مصلحة حقيقية و أكيدة للمجتمع الدولي في تقرير احترام حقوق الإنسان والارتقاء بها كافة المجالات." [27]

*تأييدا لمبدأ "التدخل الإنساني" و رفض اعتباره من المسائل التي تندرج ضمن الاختصاص المحفوظ أو المحجوز للدولة فعلى سبيل المثال خلصت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة عام 1971 إن ميثاق الأمم المتحدة يفرض على الدول الأعضاء التزامات قانونية فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان و أي إخلال بهذه الالتزامات يترتب عليه تدخل الأمم المتحدة بالشكل المناسب. [28]

ب-الاتجاه المعارض للتدخل الإنساني: إن الحجج والأسانيد القانونية التي يبديها مؤيدو التدخل الإنساني تغض الطرف عن حقيقة الممارسة الدولية و الموقف الفعلي لمختلف الصكوك الدولية المتعلقة باستخدام القوة ،فاستخدام القوة بشكل منفرد لأغراض إنسانية لا يتم إلا من خلال الموازنة بينه وبين عدد من المبادئ الأساسية المستقرة في القانون الدولي مثل مبدأ تحريم التدخل في الشؤون الداخلية المنصوص عليها في المادة2 فقرة4،ومبدأ وجوب تسوية النزعات الدولية سلميا، و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المنصوص عليه في المادة 2 فقرة7،ومبدأ احترام وحدة الأراضي و استقلالها السياسي. [29]

ج-الاتجاه الوسط: بين الموقف الرافض و المؤيد لشرعية التدخل الإنساني يوجد اتجاه وسط يقصر المجال المحفوظ للدول على بعض من حقوق الإنسان دون البعض الآخر معتبرا الحقوق التي يتم التعبير عنها من خلال القاعد الدولية الآمرة هي التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للجماعة الدولية. [30]

فحسب هذا الاتجاه السيادة الوطنية قد تحولت من "السيادة المطلقة" إلى "السيادة المقيدة" بالقيود التي يفرضها القانون الدولي في إطار ممارسة الدول لسيادتها، فإذا كانت حقوق الإنسان تندرج في الماضي ضمن الحقوق التي تقوم الدولة بتنظيمها دون تدخل من جانب أشخاص القانون الدولي الأخرى ،فإنها ماتزال تندرج في الماضي ضمن الحقوق التي تقوم الدولة بتنظيمها دون تدخل من جانب أشخاص القانون الدولي الأخرى ،فإنها ما تزال تندرج في الحق السيادي للدولة مع الأخذ في الاعتبار تلك القواعد و الأحكام التي يقررها القانون الدولي في هذا الشأن. [31]

الدولة حسب أصحاب هذا الاتجاه تتمتع الدولة بالحرية الكاملة في تنظيم ما لمواطنيها من حقوق و حريات أساسية مع اندراج جميع هذه الحقوق في الإطار المحجوز للدولة بشرط ألا يقع على عاتقها أي التزام دولي في هذا المجال وحيث تكون هناك التزامات دولية ملقاة على عاتق الدولة في مجال تنظيم هذه الحقوق و الحريات فإنها بلا شك تخرج من إطار مجالها المحفوظ وهو ما يعد تطبيقا للقواعد الدولية في مجال تحديد الاختصاص المحفوظ للدول. [32]

ثانيا: تطور مفهوم التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية بعد 2001: إن مجلس الأمن هو المسؤول الأول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، لكن التجاوزات التي اتسمت بها طريقة تعامله مع كل من العراق ،وكوسوفو ،والصومال خاصة، جعلت الدول تتخوف من أن يصبح مجلس الأمن جهاز الاعتداء على الشعوب، وانتهاك حقوقهم للحفاظ على مصالح الدول الكبرى. [33]

ولقد اعتبر **الأمين العام للأمم المتحدة** في تقريره بمناسبة الألفية، بأن التدخل الإنساني تحدي من الصعب مواجهته نظرا لما يحمله من تناقضات حيث قال: " إننا نواجه معضلة حقيقية، فالدفاع عن الإنسانية والدفاع عن السيادة كليهما مبدأين ينبغي دعمهما، بيد أن ذلك لا يرشدنا مع الأسف إلى أي المبدأين ينبغي أن تكون له الغلبة عند حدوث تناقض بينهما". و**قال** كذلك بأن: " التدخل الإنساني مسألة حساسة تكتنفها صعوبات سياسية وليس من السهل إيجاد أجوبة لها، ولكن من المؤكد أنه ما من مبدأ قانوني حتى مبدأ السيادة نفسه يمكن أن يحمي الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية...".

في خطاب له أمام الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حذر الأمين العام السابق كوفي أنان، من أنه إذا لم يستطع الضمير الإنساني المشترك أن يجد في الأمم المتحدة أكبر منبر له، فسيكون ثمة خطر كبير على الأمن السلم الدوليين. وأضاف في تقريره للجمعية العامة بمناسبة الألفية :" إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقا تعديا غير مقبول على السيادة، فعلى أي نحو ينبغي علينا أن نستجيب له ؟..........إذ ينبغي أن يظل التدخل المسلح بمثابة ملجأ أخير".

استجابة لهذا النداء أعلن رئيس الوزراء الكندي "جون كريبتان" في مؤتمر الألفية الثانية عن إنشاء **لجنة دولية معنية بالتدخل والسيادة**، تكون مهمتها دعم نقاش عالمي شامل حول العلاقة بين التدخل وسيادة الدول، تقوم أساسا على التوفيق بين واجب المجتمع الدولي الذي يحتم عليه أن التدخل أمام الانتهاكات الواسعة للقواعد الإنسانية من جهة ،وضرورة احترام سيادة الدول من جهة أخرى وعليه في ديسمبر 2001 أقرت ب " مسؤولية الحماية" كبديل للتدخل الإنساني، وهو أول بروز لفكرة مسؤولية الحماية التي تعد تطورا لمبدأ التدخل الإنساني.

1_تعريف مسؤولية الحماية: يرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان في تقريره الصادر في 2 ديسمبر 2004 بعنوان "عالمنا أكثر أمنا"، أن الكوارث الإنسانية المتعاقبة في رواندا وكوسوفو والبوسنة والصومال خاصة والآن في دارفور، أدت إلى تركيز الاهتمام، ليس على حصانات الدول ذات السيادة بل على مسؤولياتها سواء اتجاه مواطنيها أنفسهم أو اتجاه المجتمع الدولي، لذلك فقد ظهر اعتراف متزايد بأن المسألة لا تتعلق " بحق التدخل الإنساني" من جانب أي دولة بل هي "مسؤولية الحماية" التي تقع على عاتق كل دولة عندما يتصل الأمر بمعاناة السكان من كارثة يمكن تفاديها كالقتل الجماعي أو التطهير العرقي أو التجويع المتعمد...الخ[34].

والملاحظ أن ثمة قبول متزايد لفكرة أن المجتمع الدولي يجب أن يتدخل عندما تكون الحكومات ذات السيادة غير قادرة، أو غير راغبة في حماية مواطنيها مستخدما في ذلك القوة عند الضرورة[35].إذ يقع على عاتق المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة الالتزام باستخدام الوسائل الدبلوماسية، وفقا للفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لحماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وفي هذا السياق يتم التدخل عن طريق مجلس الأمن[36]ووفقا الفصل السابع للأمم المتحدة .

2_ مبادئ مسؤولية الحماية: تقوم مسؤولية الحماية على المبادئ التالية:

أ- احترام سيادة الدول: تعني السيادة" الهوية القانونية للدولة في القانون الدولي"، وهو مفهوم يوفر الاستقرار في العلاقات الدولية لأن الدول ذات السيادة تعتبر متساوية بغض النظر عن قوتها أو ثروتها والاعتراف بها [37] وتترجم السيادة داخل كل دولة بالقدرة على اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بالموارد والسكان الموجودين في نطاقها، ومع ذلك فان سلطة الدولة لا تعتبر مطلقة.[(38)] ويجسد توقيع ميثاق الأمم المتحدة البعد الدولي لمفهوم السيادة ،حيث أن قبول عضوية أي دولة في الأمم المتحدة يعني قبولها الالتزامات الدولية التي قبلتها الدول الأعضاء الأخرى بمحض إرادتها ولكن هذا لا يعني انتقاص من سيادة الدولة ولكن الأمر ينطوي على إعادة تصنيف مفهوم السيادة من السيادة كسيطرة إلى السيادة كمسؤولية، سواء في الوظائف الداخلية للدول أو فيما يتعلق بواجباتها الخارجية ومن ثم صار التفكير في السيادة كمسؤولية يلقى اعترافا متزايدا في ممارسات الدول.

ويترتب على ذلك ثلاثة مستويات من المسؤولية:

-الدولة مسؤولة عن سلامة مواطنيها وحماية أرواحهم.

-السلطات السياسية للدولة مسؤولة أمام مواطنيها داخليا وأمام المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة.

-موظفو الدولة مسؤولون عما يقومون به من فعل وترك. [39]

ب- تولي مجلس الأمن مسؤولية الحماية:

ترتكز سلطة مجلس الأمن فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين على دورها في تطبيق الشرعية لا على استخدام القوة الجبرية ،ويعتبر مفهوم الشرعية بمثابة همزة الوصل بين ممارسة الأمم المتحدة لسلطتها في حفظ الأمن، وبين اللجوء إلى

استخدام القوة حيث يعتبر التدخل الجماعي عملا شرعيا لأنه مأذون به من قبل هيئة دولية تمثيلية في حين ينظر إلى التدخل الفردي على أنه غير مشروع باعتباره لا يمثل إلا المصلحة الذاتية.[40]

وكما ذكرنا آنفا، تقع مسؤولية حماية أرواح السكان أولا على عاتق الدولة ذات السيادة وثانيا على عاتق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إذا تبين أن الدولة غير قادرة أو غير راغبة في حماية المواطنين أو متورطة في ارتكاب أعمال عنف ضد مواطنيها، وقد انتقلت سلطة سن القوانين المتعلقة بتسوية مسائل الأمن والسلم الدوليين من يد الدول الكبرى إلى الأمم المتحدة وإن كانت لا تملك قدرة تنفيذية فعالة.[41]

ج- أن تكون الغاية المراد تحقيقها إنسانية:هذا المبدأ الثالث يركز على أن عملية التدخل لأغراض "الحماية الإنسانية" يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفاعلية [(42)]، كما أكد التقرير الصادر عن اللجنة الدولية للتدخل والسيادة على أن مسؤولية حماية أرواح ورفاهية المواطنين تقع أولا على عاتق الدولة ذات السيادة، وإذا اتضح أن الدولة المعنية غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها أو أنها هي المتسبب فيما يتعرض له المواطنون من عنف وأضرار ففي هذه الحالة خاصة يجب أن تنتقل المسؤولية إلى الأسرة الدولية ممثلة في مجلس الأمن وانتهى التقرير إلى أن التدخل العسكري لأغراض "الحماية الإنسانية" يجب أن ينظر إليه على أنه حالة خاصة واستثنائية لمواجهة ضرر إنساني لا يمكن إصلاحه ، أي أن التدخل العسكري ينبغي ألا يحدث إلا كخيار اضطراري أخير.[(43)] إن هذا المبدأ يؤكد أن كل من التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية وجهان لعملة واحدة، فالفارق بينهما هو التسمية فقط.[44)]

3- شروط تحمل المسؤولية: توجد ظروف استثنائية يصبح استخدام القوة فيها مشروع ، وذلك عندما ينهار النظام كله في دولة ما أو يبلغ النزاع المسلح الداخلي حدا من العنف يهدد المدنيين بإبادة جماعية أو تطهير عرقي ...الخ، وقد استقر الرأي على أن هذه الظروف الاستثنائية يجب أن تكون حالات عنف تهز ضمير البشرية أو تشكل خطرا قائما وواضحا على الأمن والسلم الدوليين) لكن يجب على الدول أن تحترم 6شروط تتلخص فيما يلي:

- **الإذن الصحيح:** إن التدخل الإنساني لن يكون صحيح إلا بعد الحصول على الإذن من مجلس الأمن
- **القضية العادلة:** التدخل الإنساني كتدبير استثنائي فوق العادة يجب لتبريره أن يتعرض المدنيون في دولة لانتهاكات واسعة لحقوقهم.[45]
- **النية الصحيحة:** ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للتدخل وقف أو تفادي معاناة المدنيين، ومن الأفضل لضمان النية الصحيحة أن تكون العملية متعددة الأطراف، أي يكون تدخل جماعي وبموافقة من المنظمات الإقليمية.
- **الملجأ الأخير:** يجب تسوية النزاع المسلح الداخلي بطرق سلمية أولا وبعدها نلجأ إلى الحل العسكري.
-**التناسب:** يجب أن يتناسب رد الفعل مع الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان (المقصود استخدام القوة لا يجب أن يتسبب في المزيد من الآلام).[46]
- يجب أن تكون هناك فرصة للنجاح في إنقاذ المدنيين الذين انتهكت حقوقهم

من خلال عرضنا للشروط التي تقوم عليها مسؤولية الحماية نستنتج أن الدول الكبرى تتلاعب بالمصطلحات لتحقيق مآربها الخاصة، فالشروط التي تقوم عليها مسؤولية الحماية هي نفسها الشروط التي وضعها الفقه المؤيد لحق التدخل الإنساني

ثالثا: تطور مفهوم مسؤولية الحماية بعد 2005.

1-تحديد مفهوم مسؤولية الحماية بعد 2005: استجابة لتقرير قمة المؤتمر العالمي لسنة 2005 أكد الأمين العام للأمم المتحدة "بون كيمون " في تقريره الموسوم ب"تنفيذ المسؤولية عن الحماية" المؤرخ بتاريخ "12 جانفي 2009"على ضرورة تفعيل مسؤولية الحماية، وقد أكد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة بالإجماع أن "المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب و التطهير العرقي و الجرائم ضد الإنسانية تقع على عاتق كل دولة على حدى وفي حالة عجز هذه الأخير القيام بمهامها يقع على مجلس الأمن مسؤولية حماية المدنيين المتضررين".[47]

2-ركائز مسؤولية الحماية المحددة بعد2005:و لتطبيق هذا المفهوم لابد من توفر الركائز التالية المذكور في تقرير الأمين العام لسنة 2009:

-**مسؤولية الدولة عن الحماية** حيث يقع عليها حماية مواطنيها من إمكانية تعرضهم أو ارتكاب جرائم ضدهم و المحددة ضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الموسوم ب"تنفيذ المسؤولية عن الحماية "المؤرخ بتاريخ "12 جانفي 2009" وهي كالآتي:جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب و التطهير العرقي و الجرائم ضد الإنسانية

*****مسؤولية المجموعة الدولية في الحماية**: ففي حالة ما إذا كانت الدولة غير قادرة على حماية مواطنيها تقع المسؤولية بالتحديد على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أو منظمات المجتمع المدني تقديم المساعدة لهذه الأخيرة من أجل حماية المتضررين.

*****الاستجابة في الوقت المناسب وبطرقة حاسمة**: تقع مسؤولية حماية مواطني الدولة المتضررين عن طريق إما اتخاذ الإجراءات المقررة في إطار الفصل السادس أو السابع أو الثامن من ميثاق الأمم المتحدة[48]

رابعا: تطبيقات مفهوم التدخل الإنساني و مسؤولية الحماية نموذجي:-الصومال،سوريا-

1- **نموذج الصومال:** تجدر الإشارة أولا أن التدخل الإنساني في الصومال مر بمرحلتين أساسيتين كل منها لها ملامح خاصة بها.

أ-التدخل الأممي في الصومال قبل 2001:

*****مبرر التدخل الأممي في الصومال:** في عام 1990 وقعت أكثر من 100 شخصية بارزة صومالية وثيقة عرفت باسم "إعلان مقديشو" يطالبون فيه" سياد بري" بالاستقالة، وتعيين حكومة انتقالية، لكنه رفض وأخد يعدهم بإصلاحات دستورية تتضمن التعددية السياسية ،ولذلك استمر النزاع المسلح الغير دولي[49]إلى غاية 1990 بعد إعلان التنسيق بين مؤتمر الصومالي الموحد والحركة الوطنية في الجنوب والحركة القومية الصومالية في الشمال ،وقد واصلت قوات المؤتمر تقدمها نحو العاصمة مقديشو في ديسمبر 1991، فدخلت إليها في 26 يناير 1991و أعلنت استيلاءها على السلطة أما"سياد بري" فر إلى الخارج، وانتهى بذلك حكمه الذي دام أكثر من 20سنة وبعدها انهارت الدولة الصومالية بكل أسسها .حيث أن الفصائل الصومالية لم تتوصل إلى اتفاق على نظام حكم موحد يحكم الدولة. [50] (فحسب القانون الدولي العام فقدت أحد أهم أركان الدولة)، إن تاريخ 26 يناير 1991 لم يحسم النزاع الدائر في الصومال، بل أدى إلى استفحاله بين مختلف القبائل بهدف أن تستأثر كل منها بأكبر قدر من إقليم الدولة المنهارة، ليفتح بذلك صفحة جديدة لنزاع مسلح سيؤثر بالسلب على الوضع الإنساني الصومال.[51] لقد أفضت الحرب الأهلية التي شهدتها الصومال بالفعل إلى أكبر مأساة عرفها القرن العشرين أثرت بشكل سلبي على وضع المدنيين أو الأعيان المدنية.

*****قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتدخل الإنساني**: تحظر المادة 2(7) التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذ تعتبر هذه الأخيرة من القواعد التي لايجوز مخالفتها، لكن في نفس الوقت تسمح بالتدخل استثناء في إطار الفصل السابع. [52]وما يلفت الانتباه أن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ،محاولا من خلالها إنقاذ الشعب الصومالي من الأزمة الإنسانية التي يعشها كانت في إطار الفصل السابع. إذن ربط مجلس الأمن تهديد السلم والأمن الدوليين بالوضع الإنساني المتدهور تكيفيه هذا سيضفي لا محالة الشرعية على التدخل الإنساني الأممي في الصومال.[53]فالمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة تمنح مجلس الأمن السلطة التقديرية في تكييف الوقائع ومن ثم وجود أي " تهديد للسلم والأمن الدوليين"، يحرك مسؤولية مجلس الأمن في هذا المجال (حفظ السلم والأمن الدوليين) وفي قضية الحال رأينا أن مجلس الأمن كيف الأزمة الإنسانية التي يعيشها الشعب الصومالي أنها تهدد السلم والأمن الدوليين.[54] ابتداء من القرار رقم 751 إلى غاية القرار 814 اتخذ مجلس الأمن مجموعة من التدابير هي:

- تأمين وصول المساعدات الإنسانية(القرارات المعنية هي 733، 751، 767)،

- تفويض الأمم المتحدة للقوات الأمريكية لإيصال المساعدات الإنسانية بموجب القرار 794 إذ يشكل هذا الأخير منعطفا تاريخيا في تطور القانون الدولي لأنها المرة الأولى التي يلجا فيها مجلس الأمن إلى استخدام القوة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية[55]Unitaf

- إشراف الأمم المتحدة مباشرة على القوات الأممية: إن عملية "UNUSOM II " هي العملية الوحيدة التي أوكلت فيها الأمم المتحدة نفسها سلطات تنفيذية كاملة من قبل مجلس الأمن بعد أن كانت المهمة تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية حيث استخدمت القوة من أجل تأمين المساعدة الإنسانية عن طريق قوات حفظ السلام.(إذا استعملت القوة من اجل الخير).

ج-انحراف الأمم المتحدة عن البعد الإنساني للتدخل: ففي الوقت الذي كان ينتظر فيه الشعب الصومالي إنقاذه من آلام الحرب الأهلية من طرف الأمم المتحدة، **تم تسييس التدخل الإنساني** إذ أصبحت هذه الأخيرة وسيلة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافه،[56]حيث دخلت في مواجهات عنيفة مع الميليشية التابعة لفارح عيديد الرجل الذي أصبح يهدد المصالح الأمريكية، ولم يقف انحراف الأمم المتحدة عند هذا الحد، بل أصدرت قرارات تترجم الانحراف، حيث اعتبر أن استمرار الاغتيال بين الفصائل الصومالية من شانه أن يهدد الأمن والسلم الدوليين،[57] **إلا** أنها سلمت المهمة للولايات المتحدة الأمريكية علنا متناسية بذلك أنها صاحبة اختصاص حماية حقوق الإنسان لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن المهمة الإنسانية تحولت إلى مهمة عسكرية(القرارات،منها: **القرار رقم 837 والقرار رقم 885**) بحيث دخلت القوات في نزاع مسلح مع الفصائل الصومالية.

-يوجد إجماع كامل على أن منظمة الأمم المتحدة قد فشلت في إيجاد تسوية للحرب الأهلية الصومالية إذ تسببت في تعقيد الأزمة عبر السياسة الأمنية المتخبطة والتي اتبعتها في إدارة عملية التدخل الإنساني في الصومال ،إلا أنها في المقابل نجحت في وقف المجاعة التي قضت على حوالي من 350 ألف صومالي خلال عامي 1991- 1992، إذ تشير تقديرات المنظمات الدولية إلى أن حوالي من ربع مليون شخص كانوا سيموتون لولا تدخل الأمم المتحدة، لكن تظافرت عدة أسباب تسببت في فشل الأمم المتحدة عن تحقيق أهدافها وسنلخصها في النقاط التالية:

- **تأخر مجلس الأمن في التدخل:** إن تدخل مجلس الأمن جاء في مرحلة متأخرة على اندلاع الحرب الأهلية و تدهور الوضع الإنساني في الصومال، كما أن حجم القوة الدولية في البداية لم يكن مناسبا للوضع المتردي في الصومال مما جعل من حالة الصومال تزداد سوءا.[58]

يفسر"Michel cyr" هذا التدخل بسياسة الكيل بمكيالين ،إذ في هذه الحال يضع الأستاذ كل من الحالة العراقية والصومالية في محك المقارنة، فالصومال بلد فقيرا مقارنة بالعراق، إذ لا يملك النفط وهو بهذا لا يمثل مصلحة استراتيجية للدول القوية المتحكمة في مجلس الأمن فلقد تدخلت وم أ بمجرد بداية النظام العرقي ارتكاب الجرائم

- استخدام الحل العسكري لمواجهة الفصائل الصومالية ونزع سلاحها أحيانا أخرى.[60]

- **الخلافات الحادة بين دول القوات المساهمة في العملية الأممية:** لقد كان للخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية و**إيطاليا** تأثيرا كبيرا على العملية الدولية حيث تشير التقارير إلى ضد الأكراد على عكس من ذلك تدخل متأخرا في الصومال.[59]

الهيمنة الأمريكية على عملية التدخل: كان للهيمنة الأمريكية على عملية التدخل الدولي الإنساني في الصومال أثر بالغ الخطورة: يتمثل في الصراع على قيادة هذه العملية بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة عن طريق توفير بيئة آمنة للمساعدات الإنسانية الأمريكية، وانعكس هذا الصراع على توجهات وأهداف العملية ذاتها، فاتسمت في كثير من مراحلها بالتضارب وعدم وضوح أهدافها التي تراوحت بين الإغاثة وتأمين وصول المساعدات الإنسانية في بعض الأحيان، وبين وجود اتصالات بين هذه الأخيرة وبين بعض الفصائل قبل التدخل العسكري الدولي، ولذلك فقد سعت إيطاليا إلى المشاركة في

القوات الدولية المتحالفة حفاظا على مصالحها في الإقليم ورغبة في عدم ترك الساحة خالية أمام الأطماع الأمريكية المرتبة، وقد اعترضت إيطاليا عدة مرات على هيمنة الولايات المتحدة على العملية، وكذلك على الأسلوب الذي أدارت به قيادة التحالف الدولي الموقف المتفجر في العاصمة الصومالية، وتحولت مهمتها من عملية إنسانية لتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى الانخراط في العمل العسكري مباشرة ضد بعض الفصائل.[61]

أما بالنسبة **لفرنسا**: كانت مصالحها في جيبوتي وراء القرار الفرنسي بالمشاركة في القوات الدولية المتدخلة في الصومال حيث أبدت أسفها لما يحدث في هذا البلد، ولكن الخوف من التورط في الأزمة الصومالية سحبت قواتها بتاريخ 30 ديسمبر 1993[62].وحتى **ألمانيا** عارضت انحراف المهمة الدولية في الصومال عن أهدافها الأساسية. إذا كان جوهر الخلاف حول المنحى الجديد الذي أخذته عملية الأمم المتحدة الثانية حيث جرت التضحية بالمهمة الإنسانية في مقابل الأحلام الأمريكية [63]،

ب-عودة التدخل الإنساني في الصومال بعد2001: لم يشهد الصومال الاستقرار منذ 1991 إلى يومنا هذا حيث أن كل من الأمم المتحدة ومن بعدها المنظمات الإقليمية حاولوا تسوية النزاع القائم بين الفصائل الصومالية لكنهم لم ينجحوا ،وحتى بعد تنصيب كل من حكومة "صلاد حسين" بموجب اتفاق جيبوتي لسنة 2000 وبعدها حكومة " عبد الله يوسف" بموجب اتفاق نيروبي في 2003 ازداد الوضع سواء الإنساني أو السياسي سوءا ،والأكثر من هذا فالنزاع المسلح الذي اندلع في 2006 بين المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية تم تدويله حيث أصبح الصومال بلدا مستهدفا خاصة وان الولايات المتحدة الأمريكية وجهت اتهام للمحاكم الإسلامية بأنها تنتمي لتنظيم القاعدة الإرهابي.

وعلى إثر هذه الظروف التي يعيشها الشعب الصومالي عاد مجلس الأمن في إطار مسؤولية الحماية لحل المعضلة الصومالية[64]

ج -مجلس الأمن من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية في الصومال: أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات محاولا بذلك حل الأزمة الصومالية منها: 1356، 1425. 1587 تتعلق بحظر الأسلحة، وتوقيف النزاع بين الفصائل الصومالية.لكن بروز المحاكم الإسلامية كقوة مهيمنة على الساحة الصومالية مثل تحدي للأمم المتحدة ،حيث أن هذه الأخيرة كانت طرفا مباشرا في النزاع المسلح المدول الذي كان بينها وبين الحكومة الانتقالية المدعومة من طرف أثيوبيا [65] وبناء على هذه الظروف أصدر مجلس الأمن قرارات أخرى رغبة منه في إنقاذ المدنيين الأبرياء **هي كالآتي:**

-القرار رقم 1725: صدر هذا القرار بتاريخ 6 ديسمبر 2006 مستندا إلى الفصل السابع، ويمكن تلخيص مضمونه في النقاط التالية:

- أكد مجلس الأمن على ضرورة احترام سيادة والاستقلال السياسي ووحدة الصومال.
- أمر اتحاد المحاكم الإسلامية بان يوقف توسعه العسكري في الصومال، وأقر كذلك بأنه ينبذ من لديهم مخططات متطرفة أوصلات بالإرهاب الدولي، وفي هذا الإقرار شبه تزكية للاتهام التي وجهته إدارة بوش لاتحاد المحاكم الإسلامية بأنه على علاقة بتنظيم القاعدة.
- أمر الأطراف المتواجدة في الصومال وحتى الدول وهي إشارة لأثيوبيا أن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يتسبب في العنف وانتهاكات حقوق الإنسان لأن من شأن استمرار النزاع أن يعرقل التسوية السلمية للنزاع.[66]
- أقر مجلس الأمن بأن حالة الصومال مازالت تشكل خطرا يهدد الأمن والسلم في المنطقة وشدد على ضرورة المضي في حوار تتوفر فيه المصداقية بين الحكومة الانتقالية(المؤسسات الاتحادية الانتقالية) واتحاد المحاكم الإسلامية.

-في الأخير رخص للإيغاد أن تنشر قوات حفظ افريقية وقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي[67]

وتجدر الإشارة إلى أن القرارات الأخرى(القرارات هي:1774-1831-1863) أشارت إلى نفس النقاط المدرجة في هذا القرار الآنف ذكره،لكنها أكدت على ضرورة تعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة.[68]

* **مدى تحمل الأمم المتحدة مسؤولية الحماية في الصومال**: على عكس المرة الأولى، جاء تدخل الأمم المتحدة في الصومال هذه المرة سلميا من خلال تحمل مجلس الأمن مسؤولية تسوية النزاع القائم بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة

الانتقالية المدعومة من طرف الحكومة الأثيوبية، رغم هذا فإن الوضع في الصومال ينتقل من سيء إلى أسوء خاصة الوضع الإنساني فالعشرات من المدنيين يموتون يوميا. إذ حاولت الدول المانحة ومنظمة الأمم المتحدة رفع المبلغ المقدم لهذا البلد من 413 مليون دولار إلى 637 مليون دولار إلا أن 3.2 مليون صومالي في هذه الفترة كانوا مهددين بالموت مما يعني أن الأمم المتحدة فشلت مرة أخرى في إنقاذ الشعب الصومالي، و ننوه إلى أن الأمم المتحدة رغم عدم فعالية دورها هذه المرة إلا أنها في 25 أفريل 2008 هددت بإنهاء مهامها في الصومال نظرا لحالة انعدام السلام.[69] بتاريخ 18 جانفي 2001 أكدت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول على ثلاث مبادئ أساسية،

المبدأ الأول : استخدام مفهوم المسؤولية الدولية للحماية بدل التدخل الإنساني، لتجنب ما قد يثيره التعبير الأخير من مخاوف السيطرة والهيمنة.[70]

المبدأ الثاني: يتعلق بوضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية، وعلى المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الأمن الحماية الإنسانية، يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفاعلية وبناء على سلطة مباشرة ومسؤولة. ولكن رغم تبني الأمم المتحدة شكلا جديدا للتدخل ،ومحاولاتها المستمرة لإنقاذ الشعب الصومالي، وإعادة إعمار الصومال عن طريق ترسانة من القرارات الصادرة من مجلس الأمن، إلا أن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة تكشف عن ازدياد تدهور سواء الوضع الإنساني، أو الاجتماعي، أو الأمني في الصومال فيكفي القول أن 3,5 مليون صومالي مهدد بالموت.

المبدأ الثالث: يقتضي أن يكون التدخل العسكري بغرض "الحماية الإنسانية"، حالة خاصة واستثنائية لمواجهة ضرر إنساني لا يمكن إصلاحه، أي أن التدخل العسكري ينبغي ألا يحدث إلا كخيار اضطراري أخير.[71]

2-نموذج ليبيا-الأمم المتحدة ما بين سندان تنفيذ مسؤولية الحماية في ليبيا و مطرقة الاعتبارات السياسية-:

أ-مبررات التدخل الأممي في ليبيا: الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في حق الشعب الليبي من طرف السلطات الليبية بقيادة الرئيس"معمر القذافي".

-تدهور الوضع الإنساني نتيجة النزاع المسلح الداخلي في ليبيا والتي راح ضحيتها 10 آلاف قتيل، وكذلك نتج عن هذا الوضع لجوء آلاف الأشخاص إلى مختلف الدول...إلخ.[72]

ب-تحمل مجلس الأمن حماية المدنيين في ليبيا: إن التنفيذ الحقيقي و الصريح "لمسؤولية الحماية "كان بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في حالة ليبيا2011، وهي كالآتي:

***القرار1970**:الصادر في 26 فيفري2011 أقر مجلس الأمن أنه يدرك مسؤوليته في مجال صون السلم و الأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فبموجب الفصل السابع و المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة أمر بمايلي:-طالب وقف العنف فورا و دعى إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان، وكيف هذا الجرائم التي تركب في ليبيا"جرائم ضد الإنسانية".

-إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

-حظر الأسلحة، حظر السفر عنى مجموعة من الأشخاص عددهم القرار، إنشاء لجنة جديدة للجزاءات.[73]

***القرار 1973**الصادر في 17 مارس 2011 :اعتبر مجلس الأمن أن الوضع في ليبيا يهدد الأمن والسلم الدوليين وبموجب الفصل السابع أمر بمايلي:-بوقف إطلاق النار و الإنهاء التام للعنف و لجميع الهجمات على المدنيين و للاعتداءات المرتكبة في حقهم.

-أذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، أن تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية و بالتعاون مع الأمين العام، بإتخاذ التدابير اللازمة، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها على أي جزء الأراضي الليبية.

-الحظر الجوي، حظر الأسلحة، تجميد الأصول، حدد مرة أخرى الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم في حق الشعب الليبي.[74]

ومن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الخاصة بالوضع في ليبيا هي كالآتي:القرار2009، 2016، 2017، 2022.بناء على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تدخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا في ليبيا ثم وليت المسؤولية لحلف الناتو ،هذا الأخير لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس 2011،أي بعد مايقرب أو ما يزيد عن شهر من اندلاع الأزمة حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية، و فرضت على ليبيا حظرا جويا.[75]

- **تقييم دور الأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية:** اتخذ مجلس الأمن تنفيذ بما يسمى فعليا "مسؤولية الحماية"، لكن مرة أخرى حالت الاعتبارات السياسية دون تحقيق الأهداف السامية التي طمحت الأمم المتحدة في تحقيقها بحيث:

-تردد مجلس الأمن في الاجتماع لاتخاذ قرار تحمل مسؤولية حل الأزمة الليبية.[76]

-حطمت البنية التحتية لليبيا بحيث أن الضربات العسكرية جلها استهدفت الأعيان المدنية والثقافية وحتى المدنيين العزل، فلقد كانت أهداف عشوائية لم تحترم من خلالها اتفاقيات جنيف، مما ترتب عنه ازدياد تدهور الوضع الإنساني.[77]

-لم تنبثق حكومة ديمقراطية فالغايات التي كان يصبو إليها الشعب الليبي بحيث زاد الوضع السياسي تدهورا.

-الإشكال الحقيقي الذي يثيره هذا التدخل هو تدخل الناتو بحيث:

=أن القرارين1970-1973 فرضا حظرا جويا على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لكن مهمة الناتو تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع المدينة و المقرات التابعة للحكومة.

-عن القرار 1973 لم يشر إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا،فهل الناتو من الأطراف التي أخطرت مجلس الأمن بحالة ليبيا.[78]

الاعتبارات السياسية الدافعة للتدخل في ليبيا: إن الأهداف الحقيقية للتدخل في ليبيا هي الدافعة للتدخل فمجلس الأمن قرارته مجرد غطاء قانوني، ودليل ذلك الوضع الذي آلت إليه ليبيا.

-الموقع الاستراتيجي لليبيا.

- تعتبر ليبيا من أهم الدول النفطية فبتحطيم تحطيم بنيتها التحية تطرح مشروع إعادة إعمار ليبيا لتفيد بطرقة مباشرة من الثروة الليبية

-إنعاش الحركات المسحة لبيع السلاح[79].

الخاتمة: من خلال ما تقدم نستنتج مايلي:

-إن فكرة التدخل الإنساني ليست جديدة في العلاقات الدولية لكنها أصبحت بارزة بعد الحرب الباردة حيث كرستها الممارسة الدولية.

-التدخل الإنساني سواء الذي تستخدم فيه الدول أو المنظمات الدولية القوة أو أية وسيلة أخرى(وسائل الضغط السياسي أو الدبلوماسي، الاقتصادي غايته حماية حقوق الإنسان لكن الممارسة الدولية أثبت أن ظاهرة إنساني و باطنه سياسي ،فالمتدخل يريد دائما تحقيق مصالحه على حساب الدولة المتضرر شعبها، إذن تسييس حق التدخل سيحول دون تحقيق الغاية الإنسانية.

-إن التدخل الإنساني ليس لديه نص قانوني خاص به وحتى مفهومه غير متفق عليه نتيجة انقسام الفقه إلى مؤيد ومعارض له. ولكن ألا يتيح هذا الغموض الفرصة لمؤيدي حق التدخل الإنساني أن يستغلوا ما جاء به النظام الدولي الجديد من مفاهيم ،وخاصة وان "الأمن الإنساني" أصبح هاجس الدول هذا ليس بالمعنى الإيجابي أي حماية حق الفرد وإنما بمعناه السلبي مستغلين بذلك سلاح المصطلحات الفضفاضة لإشهاره في أي وقت، خاصة إذا هددت مصالح الدول الكبرى

-كل من التدخل الإنساني و مسؤولية الحماية وجهان لعملة فالفارق الوحيد بينهما يكمن في أن المعايير التي تقوم عليها مسؤولية الحماية كذلك مبادئها ضبطت من طرف اللجنة الدولية للتدخل و السيادة، لكن في كل الأحوال الاعتبارات السياسية ستحول دون حماية حقوق الإنسان.

الهوامش:

1)- محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2004، ص10-11.

2)-غسان الجندي،« نظرية التدخل لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام»، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 43، 1987،ص51.

3)-Antoine Rougier,« la théorie de l'intervention d'humanitè», RGDIP, 1910, p486-487.

4)-حسام حسن حسان، التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.ص246.

5)-سلوان رشيد السنجاوي،التدخل الإنساني في القانون الدولي العام،دار قنديل،عمان،2005،ص92-93.

6)-بوراس عبد القادر،التدخل الدولي الإنساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية،دار الجامعة الجديدة،مصر،2009،ص175.

7)- محمد يعقوب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص21.

8)-أوليفيه كورتين، «التدخل لأغراض إنسانية حق يدور حوله الجدل»، رسالة اليونسكو، القاهرة، السنة 52، 1999،ص75

9)- CHARLES zorgbile, Que sais-je ? Le droit d'ingérence, presses universitaires de Frances, Paris, 1994, p112.

10)-PHILIPE Moreau defrages, Un Monde d'ingérence, presses de science po, Paris, 2ème édition, 2000,p112

MARIO Bettati, le Droit d'ingérence mutation de l'ordre international, Odile Jacob, Paris, 1996, p38-39.11)-

12)- BERNARD Kouchner, le Malheur des autres, Odile Jacob, Paris 1991,p219.

13)-محمد يعقوب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص22-23.

14)- BERNARD kouchner,« Elements principaux de l'intervention », in the Evolution of right to assistance, xvii the round table on current problems of humanitarian law, organized by I.I .H.L, san Rimo, Italy, 2-4 September 1992,p152.

15)-أحمد عبد الله أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين،دار الجامعة الجديدة،القاهرة،2008،ص161.

'16)-MADJID benchikh, «Problématique de l'Intervention des organisations internationales les dans conflits armés », in Madjid Benchikh, les organisations internationales et les conflits armés, l'harmattan, ¨Paris, 2000, p59.

17)-PIERRE de Sènarclens, « le Droit d'ingérence est inutile et sa rhétorique peut être néfaste», revue mensuelle, défence nationale, Paris, 56, 2006/2,p29.

18)-صلاح الدين بوجلال،الحق في المساعدة الإنسانية-دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان،دار الفكر الجامعي،مصر،2008،ص17-18

19)-موريس توريللي، « هل تتحول المساعدة الإنسانية إلى تدخل إنساني؟»،المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 25، ماي- جوان 1992،ص468-469.

(20- MARIO Bettati, le Droit d'ingérence mutation de l'ordre international, op.cit, p 659.

21) -محمد خليل موسى، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل، ط1، 2004.

22)-طويل نصيرة، التدخل الإنساني: دراسة حالة العراق، مذكرة ماجستير، شعبة القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 170-171.

23)-القواعد الآمرة نعني بها: قواعد ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الجماعة الدولية ولا يجوز لأية دولة عضو أن تتفاوض على أية موضوعات تتعارض مع القواعد الآمرة استنادا إلى ما نصت عليه المادة 53 من اتفاقية فينا للمعاهدات الدولية (نقلا عن عبد العزيز العشاوي، ، أبحاث في القانون الدولي الجنائي- الجزء 2، دار هومة، الجزائر، ط1، 2006، ص 192).

(24-Pierre Sènarclens, « le droit d'ingérence est inutile et sa rhétorique peut –être néfaste de», revue mensuelle, défense nationale , Paris,56, 2006/2 ,P 9-10.

(25-VERONIQUE horonel bureloup, Traité de droit humanitaire, vendome impression, Paris, 2005, p299.

26)-بوراس عبد القادر،المرجع السابق،ص194.

27)-احمد الرشيدي، «حقوق الإنسان في أربعة عقود:انجازات كبيرة وإشكاليات مستمرة»، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد1 16، 2005، ص13

28)-أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2005، ص 269.

PHILIPE Moreau defrages, l'Ordre mondial, Dalloz, Paris, 1998, p53.(29 -

30)- إدريس لكريني، « التدخل في الممارسة الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير»، 03 أكتوبر 2006، متوفر على موقع انترنت:.www.Droob.Com.

31)- حسام أحمد هنداوي التدخل الدولي الإنساني، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997،ص131.

32)-أحمد عبد الله أبوالعلا،المرجع السابق،ص166.

(33-Maurice Floy, « souveraineté et opération humanitaire», in (Marie, José Domestici, Aide humanitaire internationale : un consensus conflictuel, economica, Paris, 1996, p334.

34) - وليد حسن فهمي، « الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية» ، السياسة الدولية، العدد 170، جانفي 2007، متوفر على موقع انترنت: w w w .Siyassa.org. eg.

(35-Laurence Boisson de chazournes , « De -la responsabilité de protéger - **ou** Une novelle parure pour une Notion déjà bien établie », R.G.D.I.P, Vol 110, 2006/01, p 13.

36)- Bertrand Badie, La diplomatie des droits de l'homme, Espace du politique, France, 2004, p 24

37)-Michel Bélanger, Droit international humanitaire général, Gualina, Paris, 2007, p 90.

38) - فوزي أوصديق، مبدأ التدخل والسيادة لماذا وكيف؟، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط1، 1999. ص 2

39) -وليد حسن فهمي، المقال السابق، ص 2

40)- Tarday Thiery,« Le concept d'intervention dans les années quatre- vingt dix », AFRI,Bruylant, Bruxeles VOL 1, 2001, p 773.

41)-Olivier corten, « Légalité. Légitimité et légitimation de l'action des organisations internationales dans les conflits armés », in Madjid Benchikh, Les organisations internationales et les conflits armes, L'harmattan, Paris, 2000,p 297-298

42) -Report of the international commission of intervention and State Sovereignty, December 2001, publiched on the web site: w w w. U N.org.

43)-محمد خليل موسى، المرجع السابق، ص 25.

44)- Laurence Boison de chazournes, Ar.Pré, p 14

45)- olivier corten, « Légalité. Légitimité et légitimation de l'action des organisations internationales dans les conflits armés », in Madjid Benchikh, Les organisations internationales et les conflits armes, L'harmattan, Paris, 2000,p 297-298.

46) - غسان الجندي، « نظرية التدخل لصالح الإنساني في القانون الدولي العام» ، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 43، 1987، ص 164.

47)-تقرير الأمين العام للامم المتحدة،مسؤولية الحماية:الإستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة،الدورة66،رقم578\2012\A\66\874S،25جويلية2012،ص1-2.

48)- عزالدين الجوزي،حماية حقوق الإنسان عن طريق التدخل الإنساني:استرجاع للقانون الدولي، أطروحة دكتوراه،تخصص قانون دولي،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2015،ص287-289.

49)-إدريس لكريني، « التدخل في الممارسة الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير»، 03 أكتوبر 2006، متوفر على موقع انترنت:.www.Droob.Com.

50)- حسام أحمد هنداوي التدخل الدولي الإنساني، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997،ص131.

51)-أحمد عبد الله أبوالعلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين،دار الجامعة الجديدة،القاهرة،2008،ص166.

52)-عبد الوهاب عمروش ، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا دراسة حالة الصومال (1992-2005)، مذكرة ماجستير، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007،ص16

53)- نجوى أمين الفوال، «الأزمة الصومالية وعام من التدخل»، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 121، 1995، ص64.

54)-رقية عواشرية، حماية المدنيين والأعيان المدنية في المنازعات المسلحة غير دولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2001.، ص 265.

55)-بوكر إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1999، ص 179.

56)-Emmanuel Decaux, «conseil de sécurité des nouvelles compétences », revue mensuelle, Paris, 2006/2, p29.

57)-دنيز بلاتنز، «إخفاقات إنسانية:حالة الطوارئ وحق التدخل »، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد42، أفريل 1995، ص 153.

58)-Madjid Benchikh, « Problématique générale de l'intervention des organisations international dans les conflits armés»; in Madjid Benchikch Les organisations international, harmattan, Paris, 2000, P 59.

59)-أحمد إبراهيم محمود،« عصر جديد للأمم المتحدة لحفظ السلام فرصة جديدة للسلام»، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 115، 1994، ص127.

60)-نجوى أمين الفوال، «الأزمة الصومالية وعام من التدخل»، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 115، 1994، ص 66.

61) -Djiena venbou Michel cyr,« le Droit d'ingérence humanitaire un droit au fondement incertain au contenu et géométrie variable », RADIC, vol 4, n°3, Londres, 1992,p588.

62)-عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، مركز الدراسات الإستراتجية، القاهرة، ط1، 2000، ص 134.

63)-أحمد إبراهيم محمود، «الأمم المتحدة وحفظ السلام في إفريقيا: تجربة التدخل الدولي في الصومال و رواندا »، المقال السابق، ص 127.

64)-Boutros Boutros Ghali, l'ONU et la démocratisation de l'état t, pedone, Paris, 2000, p2

65)- حسام احمد محمد هنداوي، « مدى التزام مجلس الأمن بقواعد الشرعية الدولية»، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 117، 1994،ص104.

66)-نجوى أمين الفوال، «الصومال.....إلى أين»، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 262، 2000، ص154.

67)-عبير بسيوني، «الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية»، مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الأهرام، مصر، العدد127، ص117.

68)-Bernard Kouchner,« somalie », 30/07/2007, disponible sur d'internet suivant: www.Somalie News.com

69)-Report of the international commission of intervention and State Sovereignty, December 2001, published on the web site: w w w. U N.org.

70)-Laurence Boisson de chazournes, « De –34) la responsabilité de protéger - **ou** Une novelle parure pour une Notion déjà bien établie », R.G.D.I.P, Vol 110, 2006/01, p 13.

71)-خالد أحمد عثمان،«مشروعية التدخل الدولي العسكري في ليبيا»،بتاريخ:2أفريل2011،متوفر على موقع الأنترنيت التالي:www.saudinfocus.com

72)-أنظر لمزيد من التفاصيل:تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة،"تنفيذ المسؤولية عن الحماية"،الدورة63،رقمA63/677 ،بتاريخ 12 جانفي2009.

73)-القرار الصادر عن مجلس الأمن،رقم1970،بتاريخ 26 فيفري24556،2011-11(A).

74)-الدول العربية وبموجب القرار الصادر عن الجامعة العربية رقم7298بتاريخ2011/03/2 طلبت من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته إزاء تدهور الوضع في ليبيا و طلب منه أن يقيم منطقة حظر جوي،وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف.

75)-القرار الصادر عن مجلس الأمن،رقم 1973،بتاريخ 17 مارس26837،2011-11(A)

76)-أشرف محمد كشك،«الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية»،1أكتوبر 2012، متوفر على موقع الانترنت: www.Siyassa.Org.Eg

77)-إدريس لكريني،«التدخل الإنساني في ليبيا و مخاطر الإنحراف»،1أكتوبر2012، متوفر على موقع الانترنت:www.tebyan.net.

78)-أحمد إبراهيم خضر، «ليبيا صراع على النفط أم السيطرة المصرفية»، 28سبتمبر2011، متوفر على موقع الانترنيت:www.alhewar.or)

79)--إدريس لكريني،المقال السابق.

النظام القانوني للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في قانون الصفقات العمومية الجزائري

أ.سهام شقطمي

جامعة باجي مختار عنابة

ملخص: ألزم المشرع كل مصلحة متعاقدة بإنشاء لجنة لفتح الأظرفة وتقييم العروض تختص بمهمة الرقابة الداخلية على الصفقات العمومية وفقا للشروط والإجراءات المعمول بها قانونا، وقد منح لمسؤول كل مصلحة متعاقدة سلطة تقديرية في اختيار أعضاء اللجنة وتاريخ انعقادها، تملك لجنة الرقابة عدة أدوار أبرزها إقصاء عروض المترشحين الذين لا يستوفون الشروط والإجراءات القانونية المعلن عنها، وفي المقابل منح المشرع المقصيين حق الطعن في قرار الإقصاء.

الكلمات الدالة:الصفقة العمومية، لجنة فتح الأظرفة وتقيم العروض، الرقابة الداخلية، المرسوم الرئاسي.

Abstract

The Algerian legislature has established a committee to open the folds and tender evaluation, concerned with the internal control task on public procurement, the conditions and procedures established by law. He attributed to an official of each interest contractor discretion in choosing the members of the Committee and the date of the session. The Committee of the particular roles in the exclusion of tenders of candidates who do not meet the legal requirements and procedures announced. However, he gave the right of recourse to the eliminated candidates.

Keywords: public market, the Commission of the opening folds and evaluation offers, internal control, Presidential Decree.

مقدمةيمر التعاقد في الصفقات العمومية بمراحل عدة، حيث تعد المراحل السابقة على التعاقد ذات أهمية قانونية بالغة لعل أهم مرحلة من هذه المراحل هي مرحلة فتح الأظرفة وتقييم العروض التي تعتبر من أكثر المسائل التي تعرضت إلى تعديلات متتالية في قوانين الصفقات العمومية المتعاقبة[1].

إن النصوص المنظمة للصفقات العمومية أجمعت جميعها على إنشاء وإحداث لجنتين دائمتين توكل لهما مهمة الرقابة الداخلية على الصفقات العمومية وهما لجنة فتح الأظرفة ولجنة تقييم العروض باستثناء القانون الجديد المنظم للصفقات العمومية المرسوم الرئاسي الجديد رقم 247/15 المؤرخ في09 سبتمبر 2015 الذي نص على إنشاء لجنة واحدة دائمة تسمى لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض. وهذا ما أكدته المادة 160 من المرسوم الرئاسي 247/15 بنصها: "تحدث المصلحة المتعاقدة في إطار الرقابة الداخلية، لجنة دائمة واحدة أو أكثر مكلفة بفتح الأظرفة وتحليل العروض والبدائل....".

ينصب موضوع الدراسة على معالجة النظام القانوني للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض على ضوء التنظيم المخصص للصفقات العمومية في الجزائر عبر مراحله وتعديلاته المختلفة.

إن الإشكالية التي يطرحها الموضوع المعالج تتمحور حول ما يأتي:"ما مدى فعالية الرقابة التي تمارسها لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض على الصفقات العمومية ؟ وما هي الآثار التي تنجر على المتعامل مع الإدارة أثناء وبعد استخدام هذه الآلية"؟.للإجابة على هذه الإشكالية يتم التطرق إلى:

- قواعد سير عمل لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض (المبحث الأول)
- دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض(المبحث الثاني)
- الإجراءات المتبعة عند عملية فتح الأظرفة وتقييم العروض (المبحث الثالث)

المبحث الأول: قواعد سير عمل لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض: لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض هيئة ألزم المشرع الجزائري بإنشائها لدى كل مصلحة متعاقدة [2] وهي هيئة مكلفة بالرقابة الداخلية على الصفقات العمومية هذا من جهة ومن جهة أخرى اعترف للإدارة أو المصلحة المتعاقدة بحرية اختيار أعضاء لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض مراعيا في ذلك خصوصية كل إدارة أو هيئة عمومية خاصة أمام تنوع الهيئات المذكورة في المادة السادسة من المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

إن لكل هيئة نظام معين وجب الوقوف عنده لتوضيح هوية الهيئة المعنية و لتسهيل تأدية المهام وضمان حسن سير عمل اللجنة، وقد اختلفت النصوص المنظمة للصفقات العمومية حول هذه المسألة:

الأمر 90/67 [3] فيما يخص طلب العروض، ينص على أن عملية فتح العروض تتم من طرف لجنة فتح الأظرفة التي تتشكل بموجب قرار وزاري طبقا للمادة 48 منه، وتجتمع اللجنة في جلسة غير عمومية وتبدأ عملها في يوم العمل الموالي من تاريخ انتهاء المدة المحددة لإيداع العروض. تلغى لجنة فتح الأظرفة وتقصى كل التعهدات غير المطابقة، ثم تقوم بتحرير محضر الجلسة ليسلم إلى الإدارة المتعاقدة مصحوبا بالعروض والوثائق الملحقة [4].

المرسوم 145/82[5] لم يعد وجود لطلب العروض وإنما نجد المناقصة وأشكالها، حيث لم يجعل المشرع للمناقصة طريقة خاصة للفتح، حيث نص المرسوم على أن لجنة فتح الأظرفة تؤسس لدى كل متعامل عمومي تحت عنوان الرقابة الداخلية وهو الأمر الذي كرسه المرسوم التنفيذي 434/91 في مادته 106، كذلك الأمر بالنسبة للمرسوم الرئاسي 250/02 في مادته 107 والتي تقابل المادة 120 من المرسوم الرئاسي 236/10.

ومن هذا المنطلق سندرس قواعد سير عمل لجنة فتح الأظرفة من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وسير أعمالها

المطلب الثاني: مدى فعالية قواعد سير اللجنة

المطلب الأول: تشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وسير أعمالها: نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض فلا بد أن تحتوي هذه الأخيرة على تشكيلة تشمل على عناصر ذوي كفاءة.

سنحاول التطرق إلى تشكيلة اللجنة من خلال نصوص قانون الصفقات العمومية الجديد. لكن قبل ذلك لابد أن نعرج على مسألة تشكيل لجان الرقابة الداخلية في ظل القوانين السابقة على المرسوم الرئاسي الجديد المنظم للصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

الفرع الأول: تشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض

أولا- تشكيلة لجان الرقابة الداخلية في القوانين السابقة للقانون 247/15 إن التنظيمات السابقة المتعلقة بالصفقات العمومية أجمعت جميعها على أن هناك لجنتين مكلفتين بممارسة الرقابة الداخلية على الصفقات العمومية ولكل لجنة نظام قانوني مستقل عن الآخر سواء فيما تعلق بتشكيلة اللجنة أو المهام الموكلة إليها أو بالنسبة للإجراءات المتبعة خلال عملية رقابة كل لجنة .إن المرسوم 145/82 ينص على أن تحديد تشكيلة لجنة فتح الأظرفة ولجنة تقييم العروض يرجع للمتعامل العمومي لكن المرسوم لم يبين الطريقة التي يتم بها تحديد تشكيلة هذين اللجنتين، ونفس الأمر بالنسبة للمرسوم التنفيذي 439/91 إلا أنه بصدور المرسوم الرئاسي 02 /250 وضع الكيفية التي يتم بها تشكيل هذين اللجنتين وذلك بمقرر صادر عن مسؤول المصلحة المتعاقدة أما بصدور المرسوم الرئاسي 236/10، فقد اكتسبت هذين اللجنتين صفة الديمومة فهما ليستا باللجنتين العابرتين أو المؤقتتان أو الظرفيتان، ولا يمنع أن تتغير تشكيلتهما بين الحين والآخر [6]

فبالرجوع إلى نص المادة 121 فقرة02 من المرسوم الرئاسي 10/ 236 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية فيما يخص تشكيلة لجنة فتح الأظرفة نجدها تنص: "يحدد مسؤول المصلحة المتعاقدة بمقرر تشكيلة اللجنة المذكورة في إطار الإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها."

يتبين من خلال نص المادة 121 فقرة 02 أن المشرع الجزائري ألح على مبدأ الجماعية في متابعة وتسيير الصفقة، فلم يكتف بإلزام المصلحة المتعاقدة بإشهار مناقصتها، بل ألزم مسؤولها الأول (الوزير، الوالي، رئيس البلدية، مدير المؤسسة المستقلة....) بتشكيل لجنة لفتح الأظرفة المتضمنة عطاءات العارضين.

فيما يتعلق بتشكيلة لجنة تقييم العروض نجد أن المشرع الجزائري لم يحدد تشكيلتها بموجب النص إذ أوكل هذه المهمة للمسؤول الأول على مستوى الإدارة المعنية، وألزمه باختيار العناصر المؤهلة والكفاءة، وهذا بالنظر لأهمية هذه المرحلة من مراحل سير الصفقة.

فيما يتعلق بعضوية اللجنة فإن مهمة ذلك توكل إلى مسؤول المصلحة المتعاقدة، حيث يقوم بتعيين أعضائها بموجب مقرر وهذا ما ورد صراحة بنص المادة 125 من المرسوم الرئاسي 236/10 المعدلة بموجب أحكام المادة 13 من المرسوم الرئاسي 23/12: "...يعين أعضاؤها بموجب قرار من مسؤول المصلحة المتعاقدة.....".

إن المشرع الجزائري لم ينص على عدد أعضاء اللجنة ولا على شروط العضوية، لكن من خلال نص المادة أكد صراحة وألزم كل مصلحة متعاقدة على أن تشمل عضوية اللجنة أعضاء مؤهلين يختارون بالنظر إلى عنصر الكفاءة بنصه: "... والتي تتكون من أعضاء مؤهلين يختارون نظرا لكفاءتهم...."

كما أكد المشرع الجزائري على فكرة تنافي العضوية بين لجان الرقابة الداخلية وذلك لما يمكن أن ينجر عليه من تلاعبات ومحاباة لمؤسسة على أخرى من خلال نصه في الفقرة 02 من نفس المادة: ".... تتنافى العضوية في لجنة تقييم العروض مع العضوية في لجنة فتح الأظرفة..."، وحسنا فعل المشرع حينما نص على التنافي في العضوية غرضا منه أن يفرض منهجية منتظمة في إبرام الصفقات وعلى مراحل، وأن تتحمل كل لجنة مسؤوليتها في الحدود المنوطة بها.

ثانيا- تشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في ظل المرسوم الرئاسي 247/15

ينص المرسوم الرئاسي 247/15 من خلال المادة 160 الفقرة الأولى منه على أن: " تحدث في إطار الرقابة الداخلية، لجنة دائمة واحدة أو أكثر مكلفة بفتح الأظرفة وتحليل العروض والبدائل والأسعار الاختيارية عند الاقتضاء، تدعى في صلب النص "لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض" وتتشكل هذه اللجنة من موظفين مؤهلين تابعين للمصلحة المتعاقدة يختارون لكفاءتهم... ".

أحسن المشرع الجزائري صنعا من جهة حينما منح المصلحة المتعاقدة سلطة تقديرية في اختيار أعضاء لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض من بين الموظفين التابعين لها، وهذا بالنظر إلى اختلاف طبيعة الإدارات العمومية، واختلاف طبيعة الصفقات العمومية، فالتشكيلة التي تصلح للولاية أو البلدية قد لا تصلح للجامعة أو مركز التكوين المهني لذا وجب أن تختلف من مصلحة متعاقدة إلى مصلحة أخرى[7]. ومن جهة أخرى في تحديده لشرط الكفاءة لعضوية اللجنة بنصه أن تشمل عضوية اللجنة موظفين مؤهلين تابعين للمصلحة المتعاقدة يختارون بالنظر إلى عنصر الكفاءة.

إذن يتم تشكيل لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بموجب مقرر صادر عن مسؤول المصلحة المتعاقدة المختصة[8] ، على أن تضم في عضويتها عناصر فنية ومالية وقانونية تبعا لأهمية وطبيعة التعاقد [9].

الفرع الثاني: سير جلسات لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض: تجتمع اللجنة بناء على استدعاء صادر عن المصلحة المتعاقدة وهذا في آخر يوم من الأجل المحدد لإيداع العروض. تعقد لجنة فتح الأظرفة جلساتها بصفة علنية وبحضور المتعهدين[10]. تكون اجتماعاتها صحيحة مهما يكن عدد أعضائها الحاضرين ويجب أن تسهر المصلحة المتعاقدة على أن يسمح عدد الأعضاء الحاضرين بضمان شفافية الإجراء[11] جدير بالذكر أن أجل تحضير العروض تحدده المصلحة المتعاقدة بالاستناد إلى تاريخ أول نشر لإعلان المنافسة، عندما يكون مطلوبا في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي أو في الصحافة أو في بوابة الصفقات العمومية، كما يدرج أيضا تاريخ وآخر ساعة لإيداع العروض وتاريخ وساعة فتح الأظرفة في دفتر الشروط، قبل تسليمه للمتعهدين[12]. يعني هذا أن بداية المنافسة وبدء سريان أجل إيداع العروض قد حسم أمره يبقى الإشكال مطروحا ويثير بعض التساؤلات حول نهاية أجل تحضير وإيداع العروض، خاصة وأن لجنة فتح الأظرفة تجتمع في آخر يوم من الأجل المحدد لإيداع العروض مما يعني أن أجل العرض تم اختزاله أو إنهاؤه قبل الأوان، فاليوم الأخير للعرض يوم قانوني بالإمكان لكل عارض طبقا لمبدأ المساواة تقديم عرضه طيلة اليوم وهو الوضع السليم [13]. مهما يكن من أمر فإنه يجب أن يفسح الأجل المحدد لتحضير العروض، المجال واسعا لأكبر عدد ممكن من المتنافسين[14].

تجدر الإشارة إلى أنه إذا صادف اليوم الأخير لإيداع العروض يوم عطلة أو يوم راحة قانونية، فإن مدة تحضير العروض تمدد إلى غاية يوم العمل الموالي[15] بمعنى يكون هنا الحظ أوفر للمتعهدين بتقديم عروضهم واستفادتهم من اليوم الأخير المخصص لاجتماع لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض والموافق لنهاية أجل إيداع العروض.

كان أجدر بالمشرع أن يقرر اجتماع لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في يوم العمل الذي يلي آخر أجل لإيداع العروض وهذا ما أشار إليه صراحة المرسوم التنفيذي 434/91 [16].

المطلب الثاني: مدى فعالية قواعد سير لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض: باستقراء مختلف نصوص قانون الصفقات العمومية المتعلقة بلجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض نستشف غموض سواء في تشكيلة اللجنة أوفي سيرها، هذا ما يحد من فعالية اللجنة من جهة ومن فعالية الرقابة الداخلية من جهة أخرى.

الفرع الأول: القصور في تشكيلة اللجنة: يتم تحديد تشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بمقرر من طرف مسؤول المصلحة المتعاقدة في إطار الإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها[17] حيث تتميز تشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بغموض يتجلى أساسا في:

أولا- عدم تحديد عدد الأعضاء: إن المشرع الجزائري لم يقم بتحديد عدد أعضاء لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وهذا ما يدل على أن لمسؤول المصلحة المتعاقدة سلطة تقديرية وحرية تامة في اختيار عدد أعضاء اللجنة، مقارنة بالمشرع الفرنسي الذي قام بتحديد عدد أعضاء لجنة المناقصة [18]، ونفس الشيء بالنسبة للمشرع التونسي الذي حدد عدد أعضاء لجنة فتح الأظرفة التي تضم أعضاء لا يتجاوز عددهم خمسة، ويرأس أعمال اللجنة مراقب المصاريف العمومية أو مراقب الدولة [19].

ثانيا-عدم تحديد شروط العضوية: إن المشرع الجزائري لم يقم بتحديد شروط العضوية أمام لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض، مما يفتح المجال لمسؤول المصلحة المتعاقدة بأن يختار من يشاء دون أي اعتبار و بإمكانه أيضا تنحية من يشاء من عضوية اللجنة هذا الأمر بدوره يكون عائقا أمام السير الحسن للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض هذا من جهة، ومن جهة أخرى فكرة أن أعضاء لجان فتح الأظرفة وتقييم العروض إداريين يعملون في نفس الإدارة و بالتالي سيكونون حتما خاضعين للجهة التي عينتهم. وعليه لضمان السير الأمثل لعمل اللجنة ومن أجل تفعيل الرقابة كان لزاما تعيين أعضاء من خارج المصلحة المتعاقدة.

الفرع الثاني:القصور في سير الجلسة: إن لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض تجتمع بناء على استدعاء المصلحة المتعاقدة، حيث تفتح الأظرفة في جلسة علنية بحضور كافة المرشحين أو المتعهدين الذين يتم اعلامهم مسبقا خلال نفس اللجنة، وفي تاريخ وساعة فتح الأظرفة، كما أن تحديد تاريخ اجتماع لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض من السلطة التقديرية للإدارة، وهو نفس الأمر الذي اعتمده المشرع الفرنسي بحيث تملك لجنة فتح الأظرفة سلطة تحديد تاريخ المدة اللازمة لتحضير العروض وإيصال التعهدات[20].

مما لا شك فيه أن عدم تحديد التاريخ اللازم والمدة اللازمة لإيداع العروض قانونا من شأنه أن يحد من فعالية هذه اللجنة في اختصاصها الرقابي من جهة ويجحف من حقوق المرشحين من جهة أخرى، بحيث يمكن أن تتعسف الإدارة في استعمال حريتها وسلطتها الممنوحة لها قانونا وذلك من خلال تماطلها في تحديد تاريخ اجتماع اللجنة.

فيما يتعلق باجتماعات اللجنة فإن جلساتها تصح مهما كان عدد أعضائها الحاضرين مما يتنافى ذلك مع مبدأ الشفافية على الرغم من إلزام المشرع المصلحة المتعاقدة بأن يسمح عدد الأعضاء الحاضرين بضمان شفافية الإجراء في نص المادة 162 فقرة 02 من المرسوم الرئاسي 247/15.فمن خلال النص نستشف أن حضور عضو واحد فقط يصح الاجتماع، ضف إلى ذلك كيف يتمكن العضو الواحد من التحقق من جميع البيانات والتسجيلات وكذا الوثائق المرفقة بالملف خصوصا وأن رقابة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض هي أول رقابة ترمي إلى التحقق من نظامية الصفقة العمومية ومطابقتها للقوانين والتنظيمات المعمول بها [21].

كل ذلك يفسر أن المشرع الجزائري منح حرية مطلقة للإدارة وسلطة واسعة سواء فيما يخص سلطة التعيين من جهة واحدة و سواء فيما يتعلق بتاريخ اجتماع اللجنة، وكذلك فيما يخص عدم تقييد الإدارة بنصاب محدد للعضوية في اللجنة

ولا بكيفية استدعاء الأعضاء إلى اللجنة. وكل هذه المسائل من شأنها أن تنقص من فعالية هذه الرقابة التي تعتبر الخطوة الأولى للوقاية من مختلف أشكال التحايل والتلاعب، فالمشرع لم يعط أهمية بالغة لتشكيلة اللجنة ولا لنظام سيرها.

الفرع الثالث: صفة الديمومة للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض: إن ما أضفاه التنظيم الحالي من صفة الديمومة على لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض من شأنه أن يجعل من الجمع بين صفة الديمومة في لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وضرورة التعيين لكفاءتهم أمر غير ميسر في كل الحالات ولا سيما إذا أخدنا بعين الاعتبار أن تعدد الكفاءات يكون عادة بمستوى تعدد الحاجات التي تهدف لها الصفقات، فالكفاءات في الإعلام الآلي ليست نفسها الكفاءات اللازمة لتقييم عروض اقتناء مخابر.كما أن المشرع بتقريره إنشاء أكثر من لجنة دائمة لفتح الأظرفة وتقييم العروض سيكون من الصعب تحقيقه عمليا، ولذلك كان يستحسن للتنظيم أن يترك الأمر على ما كان عليه سابقا، أي لجنة تقييم العروض بشأن كل صفقة الشيء الذي يسمح بتشكيل لجان التقييم من كفاءات ملائمة لموضوع الصفقة، يضاف إلى ذلك أن بقاء عضو في لجنة لمدة طويلة قد يولد عادات قد تمس بمبدأ الشفافية، لا سيما إذا أخدنا بعين الاعتبار الأعمال التي تجريها اللجنة وأثرها على التقرير في مسألة اختيار المتعاقد [22].للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض دور مهم قرره المشرع لها من خلال قانون الصفقات العمومية سيتم تحليل ذلك فيما يأتي.

المبحث الثاني: دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض: تنحصر مهمة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في فتح الأظرفة وتحليل العروض والبدائل والأسعار الاختيارية عند الاقتضاء [23] تضطلع لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بدور هام في تحديد مدى توافر المواصفات الفنية في العطاء إضافة إلى التأكد من توافر المقدرة المالية في مقدم العطاء، والتي تمكنه من الاطلاع بأعبائه، علاوة على التيقن من سير إجراءات التعاقد على نحو ما يقتضيه القانون، ولا شك في أهمية تلك الأمور بالنسبة للتعاقد[24].كما تحرص اللجنة على عملية تقييم وتحليل عروض وبدائل العروض التي يتقدم بها المتعهدين.

إن دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض طبقا لما ورد في النصوص الرسمية المنظمة للصفقات العمومية يمكن حصره في جملة من الأدوار دور إعدادي والآخر دور استشاري إلى جانب دورها في استبعاد العروض غير المطابقة للمواصفات والشروط القانونية.

المطلب الأول: الدور الإعدادي والاستشاري

الفرع الأول: الدور الإعدادي: يتمثل الدور الإعدادي للجنة فتح الأظرفة من خلال المهام الموكلة إليها بموجب نصوص قانون الصفقات العمومية والمتمثلة في ما يلي[25]:

- تثبت صحة تسجيل العروض،
- تعد قائمة المرشحين أو المتعهدين حسب ترتيب تاريخ وصول أظرفة ملفات ترشحهم أوعروضهم مع توضيح محتوى ومبالغ المقترحات والتخفيضات المحتملة.
- تعد قائمة الوثائق التي يتكون منها كل عرض،
- توقع بالحروف الأولى على وثائق الأظرفة المفتوحة التي لا تكون محل طلب استكمال،
- إرجاع الأظرفة غير المفتوحة إلى أصحابها من المتعاملين الاقتصاديين عند الاقتضاء حسب الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.
- دعوة المرشحين أوالمتعهدين عند الاقتضاء، كتابيا عن طريق المصلحة المتعاقدة، إلى استكمال عروضهم التقنية، تحت طائلة رفض عروضهم، بالوثائق الناقصة أو غير الكاملة المطلوبة، باستثناء المذكرة التقنية التبريرية، في أجل أقصاه عشرة(10) أيام، ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة، ومهما يكن من أمر، تستثنى من طلب الاستكمال كل الوثائق الصادرة عن المتعهد والمتعلقة بتقييم العروض.

تجدر الإشارة إلى أن الدور الإعدادي الذي تتميز به لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض أشبه ما يكون بجلسات الفرز في اللجان الانتخابية، فهي أيضا مرحلة حساسة من مراحل سير العملية الانتخابية ويحضرها الناخبون أنفسهم.

الفرع الثاني:الدور الاستشاري: يتمثل الدور الاستشاري للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض فيما تبديه اللجنة من تحفظات إلى المصلحة المتعاقدة، و هذه الأخيرة يتم تدوينها في محاضر وهذا ما تم الاشارة إليه في قانون الصفقات العمومية من خلال نصوصه وتعديلاته المختلفة.

لقد نص قانون الصفقات العمومية من خلال المادة 71 من المرسوم الرئاسي 247/15 على مسألة تحرير المحاضر، والذي ورد فيها ما يلي:

- تحرر لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض المحضر أثناء انعقاد الجلسة الذي يوقعه جميع أعضاء اللجنة الحاضرين، والذي يجب أن يتضمن التحفظات[26] المحتملة المقدمة من قبل أعضاء اللجنة.

- كما تحرر لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض عند الاقتضاء، محضرا بعدم جدوى الإجراء تقترحه على المصلحة المتعاقدة يوقعه الأعضاء الحاضرون، في حالة عدم استلام أي عرض، أو عندما لا يتم الإعلان بعد تقييم العروض عن مطابقة أي عرض لموضوع الصفقة ولمحتوى دفتر الشروط ، أو عندما لا يمكن ضمان تمويل الحاجات.

إذن يمكن القول أنه بإمكان لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض عند اجتماعها وتثبيتها للعروض أن تحرر محضرا بعدم جدوى العملية، وفي هذه الحالة وجب ذكر الأسباب الداعية لذلك، كما يمكنها أن تسجل في محضرها أي تحفظ وارد من جانب أعضاء اللجنة.

- تقترح اللجنة على المصلحة المتعاقدة، رفض العرض المقبول، إذا ثبت أن بعض ممارسات المتعهد المعني تشكل تعسفا في وضعية هيمنة على السوق أو قد تتسبب في اختلال المنافسة في القطاع المعني، بأي طريقة كانت. ويجب أن يبين هذا الحكم في دفتر الشروط.

- إذا كان العرض المالي الاجمالي للمتعامل الاقتصادي المختار مؤقتا، أو كان سعر واحد أو أكثر من عرضه المالي يبدو منخفضا بشكل غير عادي، بالنسبة لمرجع أسعار، تطلب اللجنة من هذا المتعامل عن طريق المصلحة المتعاقدة كتابيا، التبريرات والتوضيحات التي تراها ملائمة، وبعد التحقق من التبريرات المقدمة تقترح على المصلحة المتعاقدة رفض هذا العرض إذا أقرت أن جواب المتعهد غير مبرر من الناحية الاقتصادية.

- إذا أقرت اللجنة أن العرض المالي للمتعامل الاقتصادي المختار مؤقتا، مبالغ فيه بالنسبة لمرجع أسعار، تقترح على المصلحة المتعاقدة أن ترفض هذا العرض.

إلى جانب الدور الاستشاري للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض تملك اللجنة أيضا دور اقصاء التعهدات متى توافرت أسباب ذلك وهو دور خطير مقارنة بالأدوار الأخرى نظرا لما يرتبه من آثار على المرشحين المتنافسين.

المطلب الثاني: إجراء اقصاء العروض وطبيعته القانونية: لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض تتمتع بدور مهم وخطير يتمثل في إلغاء وإقصاء عروض المتعهدين و في اقتراح إقصاء عروض المتعهدين على المصلحة المتعاقدة، ونظرا لخطورة هدا الاجراء وما قد يترتب عليه من اثار على المترشحين المتنافسين فقد تبنى المشرع الجزائري هده المسألة بموجب التنظيم المخصص للصفقات العمومية، وعليه سنتولى توضيح إجراء إقصاء العروض (الفرع الأول) وكذا نتطرق إلى طبيعته القانونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إقصاء العروض: قرر قانون الصفقات العمومية الحالات التي يسمح فيها للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض إقصاء العطاءات المقدمة من طرف العارضين المتنافسين[27]. سيتم توضيح مهمة اللجنة في مسألة إقصاء العروض في ما يلي:

- تقوم لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض باستبعاد أو إقصاء الترشيحات والعروض غير المطابقة لمحتوى دفتر الشروط و/ أو لموضوع الصفقة.

- كما تقوم لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بإقصاء العروض التقنية التي لم تتحصل على العلامة الدنيا اللازمة المنصوص عليها في دفتر الشروط.

- ترد اللجنة عند الاقتضاء، عن طريق المصلحة المتعاقدة، الأظرفة المالية التي تتعلق بالعروض التقنية التي تم اقصاؤها إلى أصحابها دون فتحها. من كل ما سبق نخلص إلى أن المشرع الجزائري لم يعط أهمية بالغة لمهام لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في مجال مراقبة شرعية إجراءات اللجوء إلى المنافسة ومصداقيتها وشفافيتها، حيث أن تحديد أجل إيداع العروض من اختصاص المصلحة المتعاقدة، والمشرع لم يقم بتحديد الحد الأدنى لأجل إيداع العروض؟، وهذا ما يفتح المجال للتلاعب، بحيث يمكن للإدارة تسريب بعض المعلومات المتعلقة بالصفقة إلى الشخص الذي يريد الترشح ثم تقوم بتقليص مدة إيداع العروض بغرض إقصاء بعض المتنافسين لعدم تمكنهم من تحضير عروضهم. إن هذه المسألة تفلت من رقابة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض، وهذا عكس المشرع الفرنسي الذي نظم هذه المسألة، بحيث لا يجب أن يقل تاريخ إيداع العروض عن (52) يوما[28]. كل هذا يشكل عائقا أمام عمل اللجنة ومن شأنه أن ينقص من فعاليتها، خاصة أن عدم احترام هذه الإجراءات من شأنه أن يمس بنزاهة الصفقات العمومية[29].

عدم تطرق المشرع إلى حالة عدم قبول أي عرض من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض فهل يتم تحرير محضر بعدم جدوى العملية ؟، حيث أن الواقع العملي أثبت أن هذه اللجنة في حالة عدم قبول أي عرض تقوم بتحرير محضر عدم جدوى العملية.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لإجراء اقصاء العروض: أوكل المشرع الجزائري للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض مهمة إقصاء واستبعاد عروض المتعهدين غير المستوفية للمواصفات والشروط القانونية، ونظرا لخطورة هذا الإجراء وما يترتب عليه من آثار على المتعهدين، فالتساؤل الذي يطرح حول ماهي طبيعة قرار الإقصاء؟ وهل يمكن للمتعهد الطعن في هذا النوع من القرارات؟.إن الإجابة على هذه المسألة أقرته المادة 82 من المرسوم الرئاسي 247/15 بأن منحت للمتعهد حق الطعن في قرار الإقصاء، معنى ذلك أن قرار الإقصاء هو قرار إداري نهائي قابل للطعن فيه بطرق الطعن المقررة قانونا وهذا ما أوضحه نص المادة المذكورة كما يأتي: " زيادة على حقوق الطعن المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يمكن المتعهد الذي يحتج على المنح المؤقت للصفقة أو الغائه أو إعلان عدم جدوى أو الغاء الإجراء، في إطار طلب العروض أو إجراء التراضي بعد الاستشارة، أن يرفع طعنا لدى لجنة الصفقات المختصة....".

إذن المتعهد المحتج على قرار إقصائه يمكن له قانونا رفع طعن إداري وهو طريق ودي للطعن أمام لجنة الصفقات المختصة بذلك، ومن جهة أخرى حقه في رفع طعن قضائي عن طريق دعوى الإلغاء [30] أمام الجهة القضائية المختصة.

المبحث الثالث: الإجراءات المتبعة عند عملية فتح الأظرفة وتقييم العروض: بعد انتهاء أجل تقديم العروض المعلن عنه من طرف المصلحة المتعاقدة، تجتمع لجنة فتح الأظرفة في جلسة علنية يحضرها المتعهدون أنفسهم وهذا من أجل فتح الأظرفة وتثبيت العروض في سجل خاص، كما تقوم اللجنة ذاتها بإعداد قائمة المتنافسين حسب تاريخ الوصول، وتقدم وصفا مختصرا للوثائق التي يتكون منها كل تعهد، ثم تلي مرحلة التقييم حيث تقوم بتحليل العروض والبدائل والأسعار الاختيارية عند الاقتضاء وفي الأخير تتوج جلساتها بإعداد محضر تضمنه أعمال الجلسة [31].

سيتم التطرق فيما يلي إلى أهم الإجراءات العملية المتبعة من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وذلك في كل من طلب العروض(المطلب الأول)، والمسابقة (المطلب الثاني)، وأيضا في الإجراء الاستثنائي المتمثل في التراضي(المطلب الثالث).

المطلب الأول: الإجراءات العملية لفتح أظرفة وتقييم طلب العروض: تبرم الصفقات العمومية وفقا لإجراء العروض الذي يشكل القاعدة العامة[32]. إن طلب العروض إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم أفضل عرض[33]. وهناك طريق استثنائي لإبرام الصفقات يتمثل في التراضي وهو إجراء تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة [34]، وبالتالي لا توجد إجراءات فتح أظرفة وتقيم خاصة بهذا الإجراء.وسنتناول خلال هذا المطلب إجراءات فتح الأظرفة وتقييم العروض في كل من طلب العروض المفتوح وكذا طلب العروض المحدود ونبرز ما تتميز به العملية في كل مرحلة.

الفرع الأول: إجراءات فتح أظرفة وتقييم طلب العروض المفتوح وطلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا: طلب العروض المفتوح هو إجراء يمكن من خلاله أي مترشح مؤهل أن يقدم تعهدا [35]، بينما طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا هو إجراء يسمح فيه لكل المرشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة التي تحددها المصلحة المتعاقدة قبل إطلاق الإجراء، بتقديم تعهد. ولا يتم انتقاء قبلي للمرشحين من طرف المصلحة المتعاقدة[36].

تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات المتبعة عند فتح أظرفة طلب العروض المفتوح وطلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا هي نفسها، سنقوم بتوضيح هذه الإجراءات في كل من مرحلتي الفتح التقني والمالي للأظرفة:

أولا- مرحلة الفتح التقني: إن أول مايجب التطرق إليه في هذه المرحلة طريقة تقديم العرض إن المرسوم الرئاسي 247/15 يوضح المسألة من خلال نص المادة 67 الفقرة الثانية على أن:" يوضع كل من ملف الترشح والعرض التقني والعرض المالي في أظرفة منفصلة ومقفلة بإحكام يبين كل منهما تسمية المؤسسة ومرجع طلب العروض وموضوعه، وتتضمن عبارة "ملف الترشح" أو "عرض تقني" أو "عرض مالي" حسب الحالة .توضع هذه الأظرفة في ظرف آخر مقفل بإحكام ومغفل ويحمل عبارة "لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض – طلب العروض رقم...- موضوع طلب العروض"[37].

خلال مرحلة الفتح التقني يقوم ممثل مكتب الصفقات بتقديم السجل الذي يتضمن تسجيل العروض حسب ترتيب وصولها ويزود أعضاء اللجنة بكل المعلومات التي يريدون معرفتها، بعدها يتأكد الأعضاء من عدم وجود أي علامة تدل على اسم المتعهد في الظرف الخارجي، تقوم اللجنة بفتح الظرف الخارجي وبعدها تقوم بفتح الظرف المتضمن العرض التقني فقط. يقوم كاتب الجلسة بتحرير محضر يدون فيه جميع المعلومات والوثائق الموجودة في الظرف والمنصوص عليها في قانون الصفقات. بعد الانتهاء من فتح الأظرفة ترفع الجلسة من قبل رئيسها ويوقع الأعضاء على المحضر الذي يتضمن كل تفاصيل سير العملية.

ثانيا- مرحلة الفتح المالي : في هذه المرحة وقبل البدء في عملية فتح الأظرفة المتضمنة العروض المالية يطلع أعضاء اللجنة على محضر تقييم العروض التقنية، وذلك بغرض معرفة المؤسسات التي كانت عروضها مطابقة لدفتر الشروط (المؤهلة)، والمؤسسات المقصية لعدم مطابقة عرضها التقني لدفتر الشروط، بعد ذلك تقوم اللجنة بفتح الأظرفة المالية للمؤسسات المؤهلة ويحرر كاتب الجلسة محضرا يتضمن جدولا يدون فيه اسم المؤسسة وسلع التعهد والوثائق المرفقة في العرض المالي وبعدها يوقع الأعضاء الحاضرون على المحضر.

الفرع الثاني: الإجراءات العملية لفتح أظرفة وتقييم طلب العروض المحدود: طلب العروض المحدود هو إجراء لاستشارة انتقائية، يكون المرشحون الذين تم انتقاؤهم الأولي من قبل مدعوين وحدهم لتقديم تعهد..." [38]. يمكن المصلحة المتعاقدة أن تحدد في دفتر الشروط العدد الأقصى للمرشحين الذين ستتم دعوتهم لتقديم تعهد، بعد انتقاء أولي، بخمسة (5) منهم [39].يجدر بالذكر أن المصلحة المتعاقدة تنفذ الانتقاء الأولي لاختيار المرشحين لإجراء المنافسة عندما يتعلق الأمر بالدراسات أو بالعمليات المعقدة و/أو ذات الأهمية الخاصة [40].

يجري اللجوء إلى طلب العروض المحدود، عند تسلم العروض التقنية، إما على مرحلة واحدة عندما يطلق الإجراء على أساس مواصفات تقنية مفصلة معدة بالرجوع لمقاييس و/أو نجاعة يتعين بلوغها أو متطلبات وظيفية، وإما على مرحلتين استثناء، عندما يطلق الإجراء على أساس برنامج وظيفي، إذا لم تكن المصلحة المتعاقدة قادرة على تحديد الوسائل التقنية لتلبية حاجاتها حتى بصفقة دراسات.وتمر عملية فتح أظرفة طلب العروض المحدود بمرحلتين أساسيتين:

أولا- تقديم العرض التقني: تتميز المرحلة الأولى في عملية فتح أظرفة طلب العروض المحدود في وجوب تقديم المتعهد لعرض تقني أولي دون العرض المالي، بعد أن يتم دعوة المرشحين الذين جرى انتقاؤهم الأولي في مرحلة أولى برسالة استشارة [41].إن أسلوب طلب العروض المحدود ينصب على عمليات خاصة أو معقدة أو ذات أهمية، مما يدل على وجود خصوصية تتجلى في محتوى العروض التقنية المتنافسة، لذا اشترط تقديم العرض التقني الأولي.

ثانيا- اللجوء إلى قائمة التأهيل: فيما يخص المرحلة الثانية من عملية فتح أظرفة طلب العروض المحدود يتم اللجوء إلى القائمة المؤهلة ضمن مرحلة الانتقاء الأولي للمتعهدين الذين لم يتم إقصاؤهم أي المرشحون الذين جرى إعلان مطابقة عروضهم التقنية الأولية لتقديم عروضهم التقنية النهائية والمالية [42]، والتي تخضع بدورها إلى إجراءات فتح مماثلة لتلك المعمول بها بصدد طلب العروض المفتوح.تجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمصلحة المتعاقدة القيام باستشارة مباشرة للمتعاملين الاقتصاديين المؤهلين والمسجلين في قائمة مفتوحة تعدها المصلحة المتعاقدة على أساس انتقاء أولي بمناسبة إنجاز عمليات دراسات أو هندسة مركبة أو ذات أهمية خاصة و/أوعمليات اقتناء لوازم خاصة ذات طابع تكراري. وفي هذه الحالة، يجب تجديد الانتقاء الأولي كل ثلاث (3) سنوات[43]، ويجب أن يتم النص على كيفيات الانتقاء الأولي والاستشارة في إطار طلب العروض المحدود في دفتر الشروط [44].

المطلب الثاني: الإجراءات العملية لفتح أظرفة وتقييم المسابقة: المسابقة هي إجراء يضع رجال الفن في منافسة لاختيار، بعد أخذ رأي لجنة التحكيم، مخطط أو مشروع مصمم استجابة لبرنامج أعده صاحب المشروع، قصد إنجاز عملية تشتمل على جوانب تقنية أو اقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة، قبل منح الصفقة لأحد الفائزين بالمسابقة[45].

تجدر الإشارة إلى أنه في حالة المسابقة، يحتوي العرض بالإضافة، لأظرفة ملف الترشح والعرض التقني والعرض المالي، على ظرف الخدمات الذي يحدد محتواه في دفتر الشروط[46] من نص المادة يتضح أن المشرع خص نظام المسابقة بإجراءات مميزة لدرجة أن العروض تنظم في أربعة أظرفة: (ظرف ملف الترشح، ظرف تقني، ظرف مالي، ظرف للخدمات).

يتميز أسلوب المسابقة بهيكل جديد يتمثل في لجنة التحكيم، وذلك من أجل تقييم العروض، حيث يتم تقييم خدمات المسابقة من طرف لجنة تحكيم تتكون من أعضاء مؤهلين في الميدان المعني ومستقلين عن المرشحين [47]، تحدد تشكيلة لجنة التحكيم بموجب مقرر من مسؤول الهيئة العمومية أو الوزير أو الوالي المعني أو رئيس المجلس الشعبي البلدي[48]

يجدر الذكر أن المسابقة قد تكون محدودة أو مفتوحة مع اشتراط قدرات دنيا.إن المشرع الجزائري قد بين إجراءات المسابقة المحدودة حيث تتم في مرحلتين ولم ينص المشرع عن إجراءات المسابقة المفتوحة مع اشتراط قدرات دنيا معنى ذلك أنها تتم في مرحلة واحدة.

الفرع الأول: مرحلة تقديم ملف الترشح: يدعى المرشحون في المرحلة الأولى إلى تقديم أظرفة ملفات الترشيحات فقط، حيث يتضمن ملف الترشح على تصريح بالترشح من جانب المتعهدين وهذا ما نصت عليه المادة 67 من المسوم الرئاسي 247/15. يتم خلال هذه المرحلة فتح أظرفة ملفات الترشيحات وتقييمها من حيث مدى توافر المواصفات والشروط القانونية المطلوبة وتباشر اللجنة في هذه المرحلة مهمة انتقاء المرشحين أوليا.

الفرع الثاني: مرحلة تقديم العروض : في هذه المرحلة يتم دعوة المرشحين الذين تم تأهيل عروضهم لتقديم أظرفة الخدمات و أظرفة العرض التقني و أظرفة العرض المالي، وبعد أن تتم المرحلة الأولى لا يدعى إلا المرشحون الذين جرى انتقاؤهم أوليا إلى استكمال العرض التقني والعرض المالي وعرض الخدمات. يمكن المصلحة المتعاقدة أن تحدد في دفتر الشروط العدد الأقصى للمرشحين الذين ستتم دعوتهم لتقديم تعهد، بعد انتقاء أولي، بخمسة (5) منهم.

الفرع الثالث: تقييم خدمات المسابقة: يتم خلال هذه المرحلة تقييم خدمات المسابقة من قبل لجنة التحكيم، وهذه اللجنة يتم إنشاؤها من أجل تقييم عروض الخدمات، وتتكون من أعضاء مؤهلين في مجال المسابقة ومستقلين عن المرشحين بمجرد إنهاء لجنة التحكيم لمهمتها يتولى رئيس اللجنة إرسال محضر الجلسة إلى المصلحة المتعاقدة، ويجوز في حالة الضرورة طلب بعض الجوانب المرتبطة بالخدمات مرفقا برأي معلل، وفي حالة ما إذا أبرزت لجنة التحكيم ضرورة توضيح بعض جوانب الخدمات، فإنه يتعين على المصلحة المتعاقدة أن تخطر الفائز أو الفائزين المعنيين كتابيا لتقديم التوضيحات المطلوبة، وتكون الأجوبة المكتوبة جزء من عروضهم[49].

الخاتمة:

يتضح من دراسة النظام القانوني للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض مجموعة من النقاط الأساسية أولها مسألة تقرير المشرع إنشاء أكثر من لجنة دائمة لفتح الأظرفة وتقييم العروض، إذ أن هذا الأمر سيكون من الصعب تحقيقه عمليا، وعليه يستحسن للتنظيم أن يترك الأمر على ما كان عليه سابقا، أي لجنة تقييم العروض بشأن كل صفقة الأمر الذي يسمح بتشكيل لجان التقييم من كفاءات ملائمة لموضوع الصفقة، يضاف إلى ذلك أن بقاء عضو في لجنة لمدة طويلة قد يولد عادات قد تمس بمبدأ الشفافية. وأيضا فيما يخص مسألة تشكيلة اللجنة التي ترك فيها المشرع الجزائري المجال واسع للمصلحة المتعاقدة ممثلة في رئيسها في تحديد واختيار أعضاء اللجنة، كما أن منح المشرع حرية مطلقة للإدارة وسلطة واسعة سواء فيما يخص سلطة التعيين من جهة واحدة و فيما يتعلق بتاريخ اجتماع اللجنة، أيضا فيما يخص عدم تقييدها بنصاب محدد للعضوية في اللجنة ولا بكيفية استدعاء الأعضاء إليها كل هذا من شأنه أن ينقص من فعالية هذه الرقابة التي تعتبر الخطوة الأولى للوقاية من مختلف أشكال التحايل والتلاعب، فالمشرع لم يعط أهمية بالغة لتشكيلة اللجنة ولا لنظام سيرها.

فيما يخص مهام لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض يتضح أن المشرع الجزائري لم يعط أهمية بالغة لمهام لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في مجال مراقبة شرعية إجراءات اللجوء إلى المنافسة ومصداقيتها وشفافيتها، إن تحديد أجل إيداع العروض من اختصاص المصلحة المتعاقدة والمشرع لم يقم بتحديد الحد الأدنى لأجل إيداع العروض؟، هذا ما يفتح المجال للتلاعب، بحيث يمكن للإدارة تسريب بعض المعلومات المتعلقة بالصفقة إلى الشخص الذي يريد الترشح ثم تقوم بتقليص مدة إيداع العروض بغرض إقصاء بعض المتنافسين لعدم تمكنهم من تحضير عروضهم. إن هذه المسألة تفلت من رقابة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض. إن الرقابة الإدارية الداخلية التي تمارسها اللجنة الدائمة لفتح الأظرفة وتقييم العروض رقابة سابقة على العملية التعاقدية، وما يؤخذ عليها أنها رقابة تمارس داخل المصلحة المتعاقدة ومن طرف أشخاص يعينهم مسؤوليها. إذن حتى يتحقق الهدف المرجو والمتمثل في حماية المال من شتى صور الفساد والتلاعبات كان لا بد من اللجوء إلى رقابة أخرى تكمل الأولى وتتم من طرف أشخاص لا علاقة لهم بالمصالح المتعاقدة. وعليه كان لزاما على المشرع فرض رقابة أخرى من خارج المصلحة المتعاقدة. ولتحقيق فعاليتها كذلك ولتجنب الدخول في تلاعبات وتجاوزات تمس بمشروعية الصفقة العمومية كان على المشرع أيضا وضع نظام قانوني دقيق يضبط سير عمل اللجنة المعنية، وذلك بتحديد نصاب قانوني معين لعدد الأعضاء، وأيضا تحديد شروط الانضمام لعضوية اللجنة مع التأكيد على عامل الخبرة.

وعليه يجب على المشرع الجزائري وضع نظام قانوني واضح المعالم يضبط آلية الرقابة الداخلية على الصفقات العمومية في التنظيمات المقررة للصفقات العمومية.

قائمة المراجع والمصادر:

1- الأمر 90/67 المعدل والمتمم، المرسوم 145/82 المعدل والمتمم، المرسوم الرئاسي 250/02 المعدل والمتمم، المرسوم الرئاسي 236/10 المعدل والمتمم ، المرسوم الرئاسي 247/15.

2 – المادة 160 من المرسوم الرئاسي 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

3- المادة 08 من الأمر 90/67 المؤرخ في 1967/06/17 المتضمن قانون الصفقات العمومية،ج رالعدد52.

4- المادة 47 من نفس الأمر.

5- المرسوم 145/82 المؤرخ في 1945/04/10 المنظم للصفقات العمومية التي يبرمها المتعامل العمومي، جريدة رسمية رقم15.

6- النوي خرشي:" تسيير المشاريع في إطار الصفقات العمومية "، دون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص374..

7-عمار بوضياف:"الصفقات العمومية في الجزائر"، ط1، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر، 2007، ص121.

8- المادة 162 من المرسوم الرئاسي 247/15.

9- محمد فؤاد عبد الباسط:" العقد الإداري (المقومات- الإجراءات - الآثار)"، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص130.

10– المادة 70من المرسوم الرئاسي 247/15.

11- المادة 162 من نفس المرسوم الرئاسي.

12- المادة 66 فقرة 03 من نفس المرسوم الرئاسي.

13- عمار بوضياف: مرجع سابق، ص180.

14- المادة 66 فقرة 04 من المرسوم الرئاسي السابق.

15- المادة 66 فقرة 05 من نفس المرسوم الرئاسي.

16- المادة 108 من المرسوم التنفيذي434/91 المؤرخ في 1991/11/09 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

17-المادة 162 فقرة 01 من المرسوم الرئاسي 247/15.

18-المشرع الفرنسي حدد عدد أعضاء لجنة المناقصة للجماعات الإقليمية برئيس وخمسة أعضاء حسب نص المادة 22 من قانون الصفقات لسنة2009 .

19- الأمر عدد 3505 المؤرخ في 21 نوفمبر 2008 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية التونسي.

Article25,code des marchés publics francais,2009,consolidée - 20au21/12/2008.-20

21-عبد المنعم خليفة: الأسس العامة للعقود الإدارية (الإبرام، التنفيد، المنازعات)، دار الكتب القانونية، مصر،2005، ص122

22 – النوي خرشي: مرجع سابق، 378.

23 - المادة 160 فقرة 01 من المرسوم الرئاسي 247/15.

24 - عبد المنعم خليفة: مرجع سابق، ص123.

25 – المادة 71 من المرسوم الرئاسي 247/15

26 – التحفظات: الملاحظات والآراء والاقتراحات التي تقدمها لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض للادارة المتعاقدة بشأن التعهدات المقدمة من المرشحين

27- المادة 72 من المرسوم الرئاسي 247/15.

Art 57du code des marchés publics français ;op.cit - 28

Belloula (Tayeb) , "Droit pénal des affaires, des sociétés commerciales", - 29 Berti, Editions Alger2011,p229

30- دعوى الإلغاء: دعوى ترفع من قبل من تتوافر فيه صفة ومصلحة في رفعها ضد القرار الإداري غير المشروع.

31- عمار بوضياف: مرجع سابق، ص179

32- المادة 39 من المرسوم الرئاسي 247/15.

33- المادة 40 فقرة 01 من المرسوم الرئاسي السابق.

34- المادة 41 فقرة 01 من نفس المرسوم الرئاسي.

35- المادة 43 من نفس المرسوم الرئاسي.

36- المادة 44 من نفس المرسوم الرئاسي.

37- المادة 67 فقرة 08 من نفس المرسوم الرئاسي.

38- المادة 45 فقرة 01 من نفس المرسوم الرئاسي.

39- المادة 45 فقرة 02 من نفس المرسوم الرئاسي.

40- المادة45 فقرة 03 من نفس المرسوم الرئاسي.

41- المادة 46 فقرة 01 من نفس المرسوم الرئاسي.

42- المادة 46 فقرة 08 من نفس المرسوم الرئاسي.

43- المادة 45 فقرة 05 من نفس المرسوم الرئاسي.

44- المادة 45 فقرة 06 امن نفس المرسوم الرئاسي.

45- المادة 47 فقرة 01 من نفس المرسوم الرئاسي.

46- المادة67 من نفس المرسوم الرئاسي.

47- المادة 48 فقرة 08 من نفس المرسوم الرئاسي.

48- المادة 48 فقرة 09 من نفس المرسوم الرئاسي.

49- المادة 48 فقرة 13 من نفس المرسوم الرئاسي.

مساهمة المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية في الجزائر

د. مصطفى بلعور
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص: تحظى الثقافة القانونية بدور هام في تنمية المجتمعات، فمن خلال تجسيد مفهوم دولة القانون والمؤسسات لدى الفرد ومعرفته بحقوقه وواجباته عبر المنظومات القانونية المختلفة يكون الفرد مساهما في تنمية المجتمع والدولة. تبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة من خلال الأدوار التي تؤديها في المجتمع، حيث تضطلع تلك التنظيمات بمختلف المهام بواسطة الورشات التكوينية والملتقيات التحسيسية ووسائل الإعلام والاتصال المتنوعة، وبالتالي تساهم بشكل ناجع وفعال في بناء الدولة وتنمية المجتمع.

الكلمات الدالة: المجتمع المدني، الثقافة القانونية، دولة القانون، تنمية المجتمع والدولة.

Abstract : The legal cultures has got a vital role in the development of societies .Through The incarnation of concept of State of law and the institutions for individual and making him know his rights and duties through the different law system. Therefore the individual surely contributes in the development of the state and the society.

The importance of the institutions of the civil society appears in the general life through the roles that play in the society .These institutions undertake different roles through training sessions and sensitizationforums and through different media and communications means .Therefore, they contribute in the development of the society effectively and successfully .

Key Words: civil society - legal cultures - State of law - development of the state and the society.

مقدمة: تزايد الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني - منذ تسعينيات القرن الماضي- كآلية لدعم عملية التحول الديمقراطي في العديد من الدول العربية ومنها الجزائر، حيث تعمل تلك المؤسسات على تمكين الأفراد والجماعات من إبراز نشاطاتهم في المجال العام باستقلاليه عن المؤسسات الحكومية.

يعد تردّي مستوى الثقافة القانونية والسياسية من المشكلات التي لازالت تعاني منها المجتمعات العربية، ولاشك أن لتلك المعضلة ارتباطا وثيقا بواقع الحياة الاجتماعية، السياسية والثقافية في تلك البلدان، وبالتالي فإن اهتمام المواطنين بالثقافة القانونية لا يزال ضعيفا.

تبرز أهمية مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة من خلال الأدوار التي تؤديها في المجتمع كتنظيم مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات ،حيث تضطلع تلك التنظيمات بمختلف المهام بواسطة الورشات التكوينية والملتقيات التحسيسية ووسائل الإعلام والاتصال المتنوعة ، وبالتالي تساهم بشكل ناجع وفعال في بناء الدولة وتنمية المجتمع، من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية السياسية في المجتمع الجزائري ؟ تكون الاجابة عن الاشكالية من خلال النقاط التالية:

أولا- مفهوم المجتمع المدني ووظائفه

ثانيا- بنية تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر

ثالثا - أهمية الثقافة القانونية وسبل نشرها في الجزائر

1- أسباب غياب الثقافة القانونية.

2- أداء تنظيمات المجتمع المدني في مجال نشر الثقافة القانونية .

رابعا- مساهمة المجتمع المدني في بناء المؤسسات وتنمية المجتمع

خامسا- نتائج الدراسة

أولا- مفهوم المجتمع المدني ووظائفه: يشير مفهوم المجتمع المدني إلى "مجموعة من الأبنية أو التنظيمات أو المؤسسات التطوعية الحرة، السياسية ،الاجتماعية ،الثقافية والقانونية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة وتنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف". كما يعرف المجتمع المدني بأنه عبارة عن "شبكة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، والدفاع عن هذه المصالح، و ذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للاختلافات والصراعات"[(1)].

اتفق العديد من المفكرين والمثقفين العرب على مفهوم المجتمع المدني، حيث تبنوا تعريفاً إجرائياً عام 1992، وقصدوا بالمجتمع المدني «المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية»[(2)].

من الواضح أن هذا التعريف الإجرائي مستمد من الفهم الغربي لممارسات المجتمع المدني.

يشمل المجتمع المدني كل المنظمات والمؤسسات الأهلية والتطوعية التي يؤسسها المواطنين ويشاركون فيها طواعية والتي يمكن أن تأخذ أشكال وأحجام متعددة. وهي تتكون من كل النشطاء العاملين في الدولة والذين يعبرون عن نظراتهم وآرائهم في بناء المجتمع، وهو أيضا يشمل كل المنظمات والمؤسسات، والاتحادات، والنقابات، وكل قوى الشعب العاملة الموجودة في المجتمع ما عدا الحكومة.

إجمالا يشير المجتمع المدني إلى الطبيعة المدنية ذات البناء المؤسسي والتعاقدي التي تميز الدولة والمجتمع وهنا يكون حضور دولة القانون, كما يشير إلى مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتصف بالخصائص التالية:

أنها تنظيمات غير حكومية، غير إرثية، لا تهدف إلى الربح، الانتماء اليها طوعيا ، حديثة في بنيتها وتكوينها, ويرتبط نشاط أعضائها بفلسفة المجتمع المدني .

من خلال المفاهيم السابقة يتضح أن المجتمع المدني يقوم على أربعة أركان أساسية هي:[(3)]

- الفعل الإرادي الحر المختلف عن "جماعات القرابة" مثل الأسرة والقبيلة، وهو غير الدولة" المجتمع السياسي". ينضم الأفراد إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية، وهو ما يتفق مع مفهوم المواطنة الذي يرفض التمييز بين المواطنين على أسس عرقية أو دينية أو مذهبية أو قومية أو جنسية أو اجتماعية.
- التنظيم الجماعي المؤسسي، كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة. فالمجتمع المدني هو الاجزاء المنظمة من المجتمع العام.
- الاستقلالية النسبية عن الدولة وخاصة في الجوانب المالية ،الإدارية والتنظيمية، وتمتعها بهامش من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترتضيه هذه التنظيمات.
- الركن الأخلاقي والسلوكي ويتمثل في قبول الاختلاف والتنوع مع الآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكوّنوا منظماتهم، والالتزام في إدارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس.

يمكن تلخيص وظائف المجتمع المدني في النقاط التالية:[(4)]

- إعداد قيادات متشبعة بمبدأ الديمقراطية.
- تطوير مشاركة المواطنين في الرقابة على أداء الأجهزة الإدارية.
- نشر ثقافة سياسية أساسها أن المجتمع المدني هو دعامة من دعائم الديمقراطية.
- تشجيع المبادرات الذاتية والمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات.
- نشر قيم المواطنة من خلال الفعل المشترك وخدمة المنفعة العامة. تعني المواطنة الانتماء والولاء للوطن وشعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، والعمل على تنميته والرفع من شأنه، وحماية مقوماته الثقافية والحضارية، والالتزام باحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقاتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع، والانخراط في الخيارات الكبرى للمجتمع لا تتحقق المواطنة الحقة إلا بتساوي جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وإتاحة نفس الفرص أمام الجميع.[5]
- توعية المواطنين وحثهم على المشاركة الانتخابية: يقوم المجتمع المدني بإطلاع المواطنين الناخبين بحقوقهم وواجباتهم الانتخابية دعما للجهود التي تبذلها الجهات الرسمية، على أن تلك التوعية والحث على المشاركة تكون بطريقة حيادية، ولا تكون موجهة للدعاية لصالح مرشح محدد.
- مراقبة العملية الانتخابية: يعتبر المجتمع المدني عنصرا فاعلا لضمان نزاهة العملية الانتخابية وإضفاء المصداقية على نتائجها من خلال ممارسته لوظيفته الرقابية.
- تساهم منظمات المجتمع المدني مع الهيئات الحكومية الوطنية والدولية في كشف قضايا الفساد ومكافحته، حيث أصبح الفساد من الظواهر الخطيرة المتفشية، خاصة في الدول النامية ،و هو ما يتطلب تكاثف جهود المواطنين، تنظيمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية المختلفة للحد من تلك الظاهرة.

ثانيا- بنية تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر : انطلاقا من الإطار الدستوري المنظم لنشاط مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر نصت المادة (41) من دستور 1996 على حرية المواطنين في تكوين الجمعيات، وتنص المادة (48) من التعديل الدستوري الصادر يوم 2016/03/07 على" أن حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"، كما تنص المادة(54) منه على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية[6] أما الإطار القانوني المنظم لنشاط المجتمع المدني في الجزائر فيتمثل في القانون رقم 12/ 06 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، تجدر الإشارة أن هذا القانون تضمنته الاصلاحات السياسية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في خطابه يوم 15 أفريل 2011 وصدر هذا القانون في جانفي 2012 مع قوانين أخرى تتعلق بالأحزاب السياسية، الانتخابات ،الجمعيات ، الإعلام وغيرها.

شهدت الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي ميلاد عدد كبير من الجمعيات التي تنوعت مجالات تدخلها واهتمامها مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن المحيط والبيئة ،خاصة عقب صدور القانون المنظم للعمل الجمعوي رقم 31/90 الصادر في 1990/12/04[7]

بلغ عدد الجمعيات في الجزائر سنة 1996 حوالي 42116 في مختلف المجالات حوالي 778 جمعية ذات طابع وطني. في نفس السياق أشارت بعض الدراسات أن الجزائر تتوفر على أكثر من 53743 منظمة مدنية منها 823 جمعية تنشط على المستوى الوطني.[8]

في سياق متصل أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2012 قرابة 100.000 جمعية "93654"، من بينها 1027 جمعية وطنية، كما قدرت وزارة الداخلية عدد الجمعيات المحلية بـ92627 جمعية منها 20137 جمعية خاصة بالأحياء، تلها الجمعيات الدينية بـ 15304جمعية على المستوى المحلي وجمعيات الرياضة والتربية والشباب بـ 15019، إضافة إلى 14891 جمعية لأولياء التلاميذ. حسب إحصائيات وزارة الداخلية لسنة 2012، فإن الحركة الجمعوية تتركز في ثلاث مدن كبرى هي العاصمة بـ 7199 جمعية وبجاية بـ 5109 وتيزي وزو بـ 4809.[9]

يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلى ما يلي:[10]

- تنظيمات العمال والفلاحين: مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين.
- النقابات المهنية: مثل نقابات الصحفيين، المهندسين، الأطباء، المحامين، الصيادلة والقضاة.
- المنظمات النسوية: مثل الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة لأحزاب.
- جمعيات حقوق الإنسان: مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
- الجمعيات الثقافية: مثل الحركة العربية الجزائرية ، الجمعية الجاحظية.
- الجمعيات التطوعية: مثل المنظمة الوطنية للمجاهدين، اتحاد أبناء الشهداء، اتحاد أبناء المجاهدين.
- الطرق الصوفية: مثل الطريقة القادرية، الشاذلية، التيجانية.

ترجع الدراسات المهتمة بالحركة الجمعوية في الجزائر تزايد عدد الجمعيات في الجزائر إلى سببين أساسيين هما: (11)

- سبب سياسي: يعّبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الاجتماعي، وطلب الحقوق المختلفة نتيجة تراكم التضييق الاجتماعي، مما أنتج ردود أفعال كثيرا ما تكون معادية لكل ما يصدر من السلطة، وانعدام ثقة المجتمع فيها، خاصة من الفئات الوسطى التي تأثرت كثيرا نتيجة الأزمات المتعددة الأبعاد، وكذا عجز الفضاءات الديمقراطية وعدم قدرتها على استيعاب مطالب المواطنين .

- سبب اقتصادي: تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى تراجع دور الدولة في تدعيم أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى تصحح الاختلالات الرئيسية الهيكلية بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

رغم العدد الهائل لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، إلا أن دورها ونشاطها بقي محدودا في نشر الثقافة القانونية، وبالتالي المساهمة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية للمواطنين.

ثالثا: أهمية الثقافة القانونية وسبل نشرها في الجزائر

1- أسباب غياب الثقافة القانونية:

يمكن إرجاع أسباب غياب الثقافة القانونية في العديد من الدول النامية ومنها الجزائر إلى ما يلي:

- وجود نسبة كبيرة من المواطنين لا يقرأون النصوص القانونية التي صدرت أو التي تصدر ويكتفون بالاطلاع على بعض العناوين التي تنشرها أو تبثها مختلف وسائل الإعلام الوطنية عنها.

- جهل الكثير من المواطنين بالقوانين الجزائرية، وهو ما يجعل نسبة من هؤلاء يقومون بأعمال تخالف تلك القوانين ، وعندما يتم ضبطهم أو سؤالهم من الجهات المعنية يتذرعون بعدم معرفتهم بالقواعد القانونية والجزاءات المترتبة عنها ،وحينما يشرح رجل القانون أو القاضي أو المسؤول الإداري للمخالف القاعدة القانونية التي تقول "لا يعذر بجهل القانون" يصدمون لغياب الثقافة القانونية لديهم.

- تتكون الثقافة القانونية بين المواطنين عن طريق عوامل تراكمية عبر وسائل متعددة منها ما هو مسموع ومقروء أو مرئي، لكن عادة ما يهتم المواطن بتكوين ثقافته ضمن اهتمام معين مما يعني أنه يهتم بالناحية الثقافية الإدارية ،البيئية ، المرورية أو غيرها، لكن الملاحظ في المجتمع الجزائري هو نقص إن لم نقل غياب الثقافة القانونية، هذه الأخيرة تعد مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع لتعريف المواطن بحقوقه وواجباته وعلى ما يسن من قوانين جديدة وعلى الحدود التي يجب أن لا يتخطاها حتى لا يقع في المحظور.

من أجل نشر الثقافة القانونية في الجزائر يتعين تظافر جهود ثلاث جهات وهي الحكومة- المجتمع المدني – المواطن من خلال النقاط التالية:

- ضرورة تكاثف جهود الهيئات الرسمية مثل وزارات العدل، التربية، التعليم العالي ،الإعلام والثقافة من جهة، وجهود الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى من جهة ثانية لنشر الثقافة القانونية، خاصة إذا علمنا أن ضعف هذه الثقافة له انعكاسات سلبية كبيرة على الفرد والمجتمع والدولة.

- أهمية التنشئة السياسية والقانونية للمواطن بدءا بالمدرسة لتعريفه بحقوقه وواجباته القانونية وتعزيز فكرة المواطنة ودولة القانون لديه، وهو ما يتطلب تعميم الثقافة القانونية بين المواطنين من خلال التعاون المثمر بين الهيئات الحكومية ، تنظيمات المجتمع المدني والمواطن لنشرها وترسيخها في المجتمع.

- يؤدي ترسيخ مفهوم الثقافة القانونية دورا جوهريا في تعزيز ثقافة المواطنة الذي يساهم في بناء دولة القانون ويكون ذلك عن طريق وضع برامج وخطط ثقافية في شكل محاضرات ، ندوات يقدمها مختصون في مختلف وسائل الإعلام والاتصال ،و إقامة ورشات تدريبية مثلا على مستوى المراكز الثقافية المنتشرة عبر كامل بلديات القطر الجزائري ، وبالتالي يتضمن المجتمع المدني كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة.(12)

إجمالا يتطلب نشر الثقافة القانونية وترسيخها في المجتمع تظافر مجهودات الجهات الرسمية كالوزارات، الجماعات الاقليمية "البلدية الولاية" من جهة، والجهات غير الرسمية ونقصد بها مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات بمختلف تخصصاتها ، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام والاتصال.

2- أداء تنظيمات المجتمع المدني في مجال نشر الثقافة القانونية:

يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات حول عدد تنظيمات المجتمع المدني ومحدودية نشاطها في نشر الثقافة القانونية في الجزائر في النقاط التالية:

- تتهم العديد من الجمعيات بالفساد وخدمة المصالح الشخصية، فما معنى وجود 20137 جمعية خاصة بالأحياء، في الوقت الذي تنعدم فيه الثقافة البيئية والنظافة في أغلب المدن.

- تختفي أغلب الجمعيات فجأة لتظهر في المواعيد الانتخابية بحثا عن المكاسب، خاصة أن دراسات في هذا المجال أكدت أن نسبة الانخراط في الجمعيات ضعيفة جدا في الجزائر، ولا تتماشي مع عدد الاعتمادات الممنوحة سنويا للجمعيات، حيث أن بعضها تنسحب من النشاط، والبعض الآخر يبقى نشاطها موسميا.

- تؤكد إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية وجود 93654 جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على المستويين الوطني والمحلي، وحسب نفس الإحصائيات التي تمت في 12 جانفي 2012 توجد 92627 جمعية محلية و1027 جمعية وطنية، نصف هذه الجمعيات أوقفت نشاطها أو لا تنشط حسب وزارة الداخلية. في حين يؤكد رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان السيد "مصطفى فاروق قسنطيني" بأن ارتفاع عدد الجمعيات في الجزائر مؤشر على وجود الديمقراطية، وكلما زاد عددها تتكرّس الديمقراطية أكثر(13).

تعاني الجمعيات التي تمارس نشاطه بالجزائر من ثلاث إشكاليات أساسية هي:(14)

- تتعلق الأولى بالجانب القانوني والتشريعي الذي يرسم ويوضح طبيعة العلاقات الواجب تأسيسها وتطويرها بين السلطات العمومية والجمعيات، فالفراغ والغموض القانوني أفرزا علاقات الحذر والاتهامات المتبادلة وإدخال بعض الجمعيات في صراعات سياسوية أفشلت كل محاولة لتنمية علاقات الشراكة والمساهمة الجادة والعمل النزيه والشفاف بين الطرفين وبالتالي العمل على حل المشاكل المتزايدة للفئات الاجتماعية.

- تمس الإشكالية الثانية الجانب التنظيمي وفن التسيير الديمقراطي للجمعيات وضعف المهارات المهنية وغياب الإعلام وعقد الاجتماعات وعدم رفع التقارير المكتوبة وانعدام استراتيجية واضحة لدفع الجمعية نحو فرض وجودها والبحث عن مصادر التمويل؛ كل ذلك أبطل تحقيق برامجها والأهداف التي تأسست من أجلها الجمعيات.

- تتمثل الاشكالية الثالثة في معاناة أغلبية الجمعيات النشيطة من قلة الإمكانيات المادية والمالية والمقرات الدائمة، مما يخضع الجمعيات إلى التبعية لأهواء المسؤولين المحليين وكذا للضغوطات المختلفة لأجل إدخالها في اللعبة السياسية، فعلى سبيل المثال تمثل المشاكل المتعلقة بالجوانب المادية 34 % تليها مشكلة المقرات بـ 30 % والمشاكل البيروقراطية بـ 16 % حسب تصريحات مسؤولي الجمعيات.

رغم صدور القانون رقم 12/ 06 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، المتعلق بالجمعيات، إلا أن العديد من تنظيمات المجتمع المدني رأت في هذا القانون تضييقا لنشاطها، ويتضح ذلك من خلال بعض النقاط نوجزها فيما يلي:

- يُلزم القانون الجمعيات التي تم تسجيلها بموجب القانون القديم بتقديم طلبات جديدة أو سيتم حلها بشكل تلقائي حيث تنص المادة 70 من قانون الجمعيات رقم 12/ 06 على أن تقوم الجمعيات المسجلة بموجب القانون القديم بإعادة تقديم قوانينها الأساسية إلى الإدارة في أجل لا يتجاوز سنتين اثنتين وإلا يتم حلها، ويجب أن تكون قوانينها الأساسية متطابقة مع قانون 2012. غير أن هذا القانون لا يحدد ما إذا كان يتعين على هذه الجمعيات انتظار الحصول على وصل تسجيل أم أنه بإمكانها مواصلة نشاطها بشكل قانوني وقد واجهت ما لا يقل عن أربع منظمات مستقلة حاولت التقيد بالقانون الجديد عراقيل إدارية، مثل رفض السلطات تمكينهم من قاعات عامة لعقد جمعية عامة أو عدم تسليمها وصلا لتسجيل وثائقها.(15)

- عمدت السلطات الجزائرية منذ وقت طويل إلى عدم تمكين بعض المنظمات التي لها أهداف لا تتناسب مع الخطاب الرسمي من الحصول على اعتراف قانوني، فمثلا رفضت السلطة تسجيل واعتماد الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد دون تقديم أي تبرير لقرارها في أكتوبر 2012 وهذا حسبما صرح به الأمين العام لتلك الجمعية.

- أعطى القانون الجديد للحكومة رقابة أكبر على علاقات الجمعية مع الشركاء الدوليين. وكان القانون القديم ينص على ضرورة الحصول على موافقة وزارة الداخلية فقط في حالة "انضمام" جمعية جزائرية إلى منظمة دولية. أما القانون الجديد فينص على أن أي اتفاق مع أية منظمة دولية يتطلب ترخيصًا مسبقا من السلطات المعنية. لا يحدد القانون القاعدة التي تعتمدها السلطات لرفض أي اتفاق، ولا يلزمها بتبرير رفضها. (16)

رابعا- مساهمة المجتمع المدني في بناء المؤسسات وتنمية المجتمع:

من الأدوار المهمة التي قام بها المجتمع المدني في الجزائر مشاركته في المشاورات التي تمت على الصعيد الوطني، حيث قام بدوره كقوة اقتراح في نقاش القضايا المطروحة على الساحة السياسية مثل المشاركة في المناقشات التي جرت حول التعديلات الدستورية ، بهدف الوصول إلى صيغة شبه متكاملة لوثيقة الدستور الدائمة وحل القضايا الخلافية بالوسائل السياسية السليمة، وعبر النقاشات والحوار والاتفاق، كما حدث مثلا مع الوثيقة التي أصدرتها رئاسة الجمهورية المتعلقة بالحوار الوطني في ماي 1996، لتهيئة الأجواء لندوة الوفاق الوطني التي انعقدت يومي 14-15 سبتمبر 1996 والتي تضمنت مشروع تعديل الدستور ، حيث عرض على الفعاليات السياسية والمجتمع المدني للإثراء والمناقشة، قبل أن يعرض على الاستفتاء الشعبي في 28 نوفمبر 1996.

في نفس السياق شاركت تنظيمات المجتمع المدني في مشاورات الإصلاح السياسي التي أعلنت عنها السلطة، تمهيدا لتعديل الدستور وقوانين الأحزاب، الانتخابات والإعلام. وقد أكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن رئاسة الجمهورية "تدعم كل المبادرات الصادرة من المجتمع المدني وتنتظر توصياته وتوصيات هيئة المشاورات السياسية". تهدف الجلسات العامة إلى فتح المجال أمام جميع الأطراف المتنوعة والمكونة للمجتمع المدني لإشراكها في الشأن السياسي والقانوني والاجتماعي. شارك في تلك الجلسات أكثر من 1000 ممثل عن القطاعات المهنية والاجتماعية، بالعاصمة الجزائر، رغم مقاطعة العديد من الجمعيات المدنية المحسوبة على المعارضة المشاركة في جلسات الحوار والتشاور، على غرار الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

لقد كان لمنظمات المجتمع المدني دورا إيجابيا عبر الضغط باتجاه تبني إصلاحات دستورية تأخذ بالحسبان مؤشرات عديدة تتماشى وتحقيق مستوى من التنمية السياسية، وذلك بتبني مفاهيم الديمقراطية كالمشاركة السياسية حقوق الإنسان ،التعددية السياسية كإطار عام يشير إلى أن دور المجتمع المدني في بناء الدولة وتنمية المجتمع.

تساهم مؤسسات المجتمع المدني المنبثقة عن الإرادة المجتمعية الحرة في ترسيخ الثقافة القانونية لأن تلك التنظيمات من المفترض أن تستعين بها مؤسسات الدولة كالوزارات ،الإدارات ،الهيئات واللجان وغيرها وتأتي أهمية استشارتها باعتبارها

مؤسسات وطنية تطوعية يعمل أعضاؤها دون مقابل مادي من أجر أو مكافآت، وعملهم يتأتى من واقع نشاطاتهم وتخصصاتهم المهنية خدمة للمجتمع الذي ينشطون فيه. تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما لا تستقيم من دونه دولة المؤسسات والقانون ،لذلك نجد أن المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، والدول الديمقراطية، ومن أجل تقييم أوضاع بلد ما، تدرس وتقيم تقريرين متوازيين لذات الموضوع، تقرير حكومي تقدّمه مؤسسات الدولة، وآخر غير الحكومي تقدمه مؤسسات المجتمع المدني المختصة، وبرصدها وتحليلاتها الخاصة الموازية للمصادر والمعلومات الحكومية، وغير الحكومية تقدم المنظمات الدولية تقاريرها.

أصبحت الجمعيات الثقافية والنقابات المهنية الصحفية والإعلامية تؤدي دورا بارزا من خلال ما تقوم به من أنشطة تنموية، حيث استطاعت اجتذاب واستيعاب الفئات التي تنتسب إليها في نشاطات فاعلة تعبر عن طرح جديد ومتقدم لتطوير المجتمع يتمثل في تنمية ثقافة المشاركة عبر قيامها بدور أساسي في إكساب أعضائها خبرة الممارسة الديموقراطية بإعلاء أهمية تنظيم الجهود والمبادرات في صياغة تنظيمية تؤدي إلى الارتقاء بالوعي الثقافي المتمثل في السعي لوضع استراتيجية للثقافة تمكنها من بلورة خطاب ثقافي وإعلامي وتربوي يمتلك القدرة على التأثير في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة.

أضحى المجتمع المدني فاعلا أساسيا في النهوض بالأعمال المحلية، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، وقد برز دور المجتمع المدني لعدة اعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

- ابتعاد بعض المخططات والبرامج التي تصاغ على مستوى الإدارة المركزية عن الواقع المحلي نتيجة عدم المعرفة المسبقة بحاجيات ومتطلبات السكان المحليين.

- أن بعض المنظمات الدولية بدأت تضع الثقة أكثر في مؤسسات المجتمع المدني لتقديم المساعدات الاجتماعية.

- يشكل المجتمع المدني فضاءا يحقق من خلاله المواطن المشاركة في الشأن المحلي من خلال المبادرات التنموية التي يطرحها واعتماد ممارسة واقعية لصياغة وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية، وهو ما أكد عليه المشرع الجزائري في المادة (12) من قانون البلدية رقم 10/11: "يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم"[(17)].

يؤدي المجتمع المدني دورا فاعلا في جهود التنمية المحلية، من خلال إشراك المواطنين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية بما يوفر مختلف خدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة الفاعلة في العملية التنموية.

خامسا- نتائج الدراسة:

يساهم نشاط مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية وإحداث التنمية المجتمعية ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

1- تساهم مؤسسات المجتمع المدني -دون شك- في تكوين فكر سليم ونشر مبادئ قانونية عامة لدى المواطنين تفيدهم في حياتهم اليومية وليس الهدف تكوين مختصين بالقانون.

2- يؤدي نشر الوعي القانوني والسياسي بالواجبات والحقوق والحريات العامة وضماناتها، وكيفية الدفاع عنها إزاء أي انتهاكات إلى تكوين وعي وحس سياسي يدفع بعض المواطنين إلى الانخراط في مؤسسات المشاركة المجتمعية بما يؤدى إلى رفع مستوياتها كما ونوعا.

3- تدعيما للفكرة السابقة تأتي أهمية نشر المعرفة والوعي القانوني والسياسي على مستويين: المستوى الأول ويتمثل في تدريب نشطاء الجمعيات وتطوير قدراتهم، وتأهيلهم لتحمل مسئوليات التخطيط والمتابعة والتقييم، وتوفير المهارات والخبرات الضرورية لممارسة المسؤوليات في كافة مجالات النشاط مثل كيفية إعداد التقارير وإنشاء برامج وطنية لتدريب المنخرطين ، أما المستوى الثاني فيشمل المواطنين غير المنخرطين في منظمات المجتمع المدني من حيث تدريبهم على كيفية

التعامل مع المشكلات القانونية الشائعة، وتحسيسهم بأهمية الثقافة القانونية المتنوعة سواء كانت إدارية، بيئية، مرورية أو غيرها.

4- أصبحت الحكومات في الدول النامية - بحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى- إلى تنظيمات المجتمع المدني فلا الحكومات تستطيع النهوض والتقدم بدون مجتمع مدني فاعل يقدم لها البدائل والقدرات والمبادرات، وفي نفس الوقت لا يستطيع المجتمع المدني تحقيق أهدافه بدون وجود حكومة قائمة على تطبيق القوانين وتسعى من أجل تحقيق أهداف المجتمع.

5- يقتضي نشر وترسيخ الثقافة القانونية في الجزائر ضرورة إعطاء مساحات أكبر للثقافة القانونية والسياسية عبر مختلف وسائل الاتصال والإعلام، وذلك بالتأكيد على قيم قبول الآخر، وإعلاء قيمة الحوار اعتمادا على مبدأ المواطنة باعتباره القاسم المشترك بين جميع مكونات المجتمع، وتوفير ضمانات للحريات العامة، فضلا عن تعزيز دور الإعلام الهادف وتوسيع المساحات الإعلامية الخاصة بتغطية النشاطات الثقافية لمؤسسات المجتمع المدني.

مراجع وهوامش الدراسة:

[(1)] حسنين، توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2006، ص 153.

[(2)] مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص 37.

[(3)] حسنين، توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 153-154.

[(4)] مورو، محمد، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دمشق: دار الفكر، 2003، ص 57.

[(5)] عرف المفكر "مارشال وتيرنر" المواطنة بأنها مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي. وتتكون لديه من ثلاثة عناصر هي: العنصر المدني – العنصر السياسي – العنصر الاجتماعي. تفاصيل أكثر أنظر: مرقس، سمير، المواطنة والتغيير، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص 34 -35.

[(6)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01/16_ يتضمن التعديل الدستوري، (الجريدة الرسمية، العدد (14) يوم 07 -03-2016)، ص 11-12.

[(7)] تفاصيل أكثر أنظر: الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 90-31 مؤرخ في 12/04/ /1990 المتعلق بالجمعيات، (الجريدة الرسمية، العدد (53)، يوم ،05 - 12 -1990).

[(8)] بوضياف ، محمد، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، الجزائر: دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010، ص 81.

[(9)] منصر، زهية ،« الحركة الجمعوية من مدارس للنخبة إلى التنديد والمساندة»، يومية الفجر الجزائرية، 2013/10/24

[(10)] الدسوقي، أيمن إبراهيم، « المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة–الحصار-الفتنة»، المستقبل العربي، العدد(259)، بيروت ،(سبتمبر 2000)، ص 64-69.

[(11)] دراس, عمر، « الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق »، المجلة الجزائرية إنسانيات ، العدد 28، 2005 ص 23-38.

[(12)] B; Bertrand; Sociologie Politique; Paris: Presses universitaires de France;

[(13)] بلقاسم، جميلة ،«قرابة 100 ألف جمعية.. أغلبها على الورق». الشروق أون لاين، 2012/04/17.

[(14)] دراس, عمر، مرجع سابق، ص 23-38.

[(15)] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12 - 06 مؤرخ في12 يناير 2012 المتضمن قانون الجمعيات، (الجريدة الرسمية، العدد (02) يوم 15 -01-2012)، ص 41.

[(16)] نفس المرجع، ص 41.

[(17)] الجمهورية الجزائرية، قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011(الجريدة الرسمية العدد(37)، 2011/07/03)، المادة 12، ص 07.

Qu'est ce que l'art –thérapie ?
L'art-thérapie en Tunisie

D.ALI KOUIDRI & AMEL LAICHE
Université de Laghouat

الملخص:

العلاج بالفن هو شكل من أشكال العلاجات النفسية. وهو تطبيق عملي علاجي له قيمة في مجالات الصحة العقلية والنفسية، وانطلاقا من النظرة الإكلينيكية هناك العديد من الأفراد ممن يعانون نفسيا. وأغلب معاناتهم سببها أحداث الحياة اليومية. هناك معاناة جسدية فيزيولوجية كالمرض، الإعاقة الجسدية آلام الولادة، السرطان... لكن أيضا هناك معاناة نفسية كالاكتئاب، القلق، النقص، الغياب، الطلاق الموت، الحداد، العزلة، البعد ....

من خلاله نستطيع إجراء اتصال مع حياة الفرد الداخلية (الأحاسيس، الأحلام واللاوعي...) وما إلى ذلك للشرح والتحويل بدون الاهتمام بنوعية النتاج النهائي.

تعتبر تونس من أوائل الدول العربية التي اهتمت بهذا النوع من العلاجات وبحكم تجربتي في تونس بالتحديد في مستشفى الرازي الخاص بالأمراض العقلية والنفسية بمنوبة أردنا أن نستفيد من خبرتها وننقل تجربتها إلى الجزائر.

وهذا العمل يتمحور حول أربعة أسئلة رئيسية :

ماهو العلاج بالفن؟

كيف يطبق العلاج بالفن؟

ماهي أهداف العلاج بالفن؟

ماهي البوادر الأولى لظهور العلاج بالفن في تونس؟

الكلمات المفتاحية : العلاج بالفن. العلاج النفسي . الإبداع الفني .

Abstract :

The therapy art is a form of psychotherapy that uses artistic creation as(drawing, painting, collage, sculpture, etc.) in order to make contact with one's deeper life (feelings, dreams, unconscious, etc.) to explain his transform without worrying about the quality or the appearance of the final work, the therapeutic approach consists of letting gradually arise his deeper images .

This work bases on four important questions ?

What is The therapy art ?

How to practice The therapy art ?

What are the objective of The therapy art ?

How was the first appearance of art therapy in Tunisia ?

Key words : The therapy art, psychotherapy , artistic creation .

Résumé :

L'art-thérapie est une forme de psychothérapie. L'art-thérapie est une pratique très répandue dans les secteurs de la santé psychique et mentale. A partir du regard clinique il y'a des personnes qui souffres danc La souffrance fait partie de la vie. On souffre physiquement dans différentes situations (mal de dent, handicap physique, chute, accouchement, cancer etc.), mais aussi psychologiquement (dépression, stresse, manque, absence, divorce, mort, deuil, isolement, éloignement, etc).

Ce travail s'articule autour de quatre questions centrales,

Qu'est ce que l'art –thérapie ?

Comment pratiquer - thérapie par l'art ?
Quelles sont les buts de l'art- thérapie ?
Quelles sont les premières Rencontres d'Art-thérapie en Tunisie ?
Mots clé : l'art- thérapie , psychothérapie , création artistique .

Introduction :

Etymologiquement, le terme «art thérapie » signifie l'utilisation de la l'art dans un but thérapeutique**.(Biley F, 1992,p 172)**

L'art-thérapie est une forme de psychothérapie qui utilise la création artistique (dessin, peinture, collage, sculpture, théâtre, danse, modelage, photographie, marionnettes etc.) pour prendre contact avec sa vie intérieure (sentiments, rêves, inconscient, etc…), l'exprimer et se transformer. Sans se préoccuper de la qualité ou de l'apparence de l'œuvre finale, la démarche thérapeutique consiste à laisser progressivement surgir ses images intérieures, qui peuvent être autant le reflet d'expériences du passé que de rêves auxquels on aspire . **(Klein (J.-P.) n° 3137) .**

Le geste créateur fait appel au corps qui se met en mouvement pour créer une œuvre concrète. Dans le même élan, il sollicite l'imagination, l'intuition, la pensée et les émotions. Les images ou les formes ainsi créées, en plus de dévoiler certains aspects de soi, peuvent générer une vision et des comportements nouveaux qui contribueront à des guérisons physiques, émotives ou spirituelles.(**Boyer-Labrouche , 2000.p84)**

Jean-Pierre Klein :

« L'art thérapie est un accompagnement de personnes en difficultés (psychologique, physique, sociale ou existentielle) à travers leurs productions artistiques : œuvres plastiques, sonores, théâtrales, littéraires, corporelles et dansées. Ce travail subtil qui prend nos vulnérabilités comme matériau, recherche moins à dévoiler les significations inconscientes des productions qu'à permettre au sujet de se recréer lui-même, se créer de nouveau, dans un parcours symbolique de création en création » .

L'art thérapie est aussi l'art de se projeter dans une œuvre comme message énigmatique en mouvement et de travailler sur cette œuvre pour travailler sur soi-même.

Histoire de l'art-thérapie :

L'application de l'art à des fins thérapeutiques n'est pas un concept nouveau.

- 1872 : André Tardieu s'intéresse à la peinture des « fous », ouvrant ainsi un intérêt pour l'expression des malades mentaux à travers l'art.
- La Grèce antique, tout comme la plupart des cultures traditionnelles, considérait que les arts avaient un effet cathartique et thérapeutique. Au début du XX^{e} siècle, le psychiatre suisse Carl G. Jung (1875-1961) avait déjà lui-même expérimenté les bienfaits de l'expression par le dessin. Il a ensuite intégré cette approche dans sa pratique .
- 1915 : Margaret Naumburg fonde en 1915, l'école progressiste Walden à New York : elle met en pratique son idée selon laquelle l'apprentissage de l'enfant doit suivre les méandres de l'expression créatrice et non le chemin bien tracé de la méthode intellectuelle et traditionnelle.
- 1922 : Hans Prinzhorn publie en Allemagne un ouvrage important traduit en français sous le titre Expressions de la folie .(Gallimard ,1984).
- Toutefois, l'art-thérapie n'a fait son entrée officielle dans la société contemporaine que vers les années 1930.
- 1946 : A. Breton puis De buffet créateur de la Compagnie de l'art brut exposent des œuvres de personnes aliénées.
- 1950 : à Paris, première exposition internationale d'art psychopathologique.
- Au Canada, parmi les thérapeutes ayant contribué à l'intégration de l'art dans le cadre de traitements psychiatriques, mentionnons Martin A. Fisher qui a fondé, en 1967, le Toronto Art Thérapie Institute .

- 1969 : Fondation de l’American art Thérapie Association .
- Martin A. Fisher qui a fondé en 1977, la Canadian Art Thérapie Association .
- Au Québec, le premier cours d'initiation à l'art-thérapie remonte à 1979 et, dès 1982, un programme universitaire de maîtrise est mis sur pied .
- En France, en dépit des programmes de formation offerts depuis les années 1970, l'art-thérapie n'est pas encore très répandue.
- L'Angleterre est le premier pays européen où la profession a été reconnue par les Services de santé publique, en 1997. **(Volmat (R.), 1955.p.p322.323).**
- En Allemagne, les assurances couvrent, dans certains cas, les frais de prise en charge, tandis que dans la plupart des autres pays européens, le travail de reconnaissance professionnelle reste à faire.
- Au Québec, le titre « d'art-thérapeute professionnel du Québec (ATPQ) » est toutefois réservé aux titulaires d'une maîtrise en art-thérapie ou d'un diplôme universitaire équivalent approuvé par l'Association des art-thérapeutes du Québec. Il existe de nombreuses associations professionnelles d'art-thérapie dans le monde qui veillent à promouvoir et à contrôler les normes de formation et de pratique, entre autres la Canadian Art Therapy Association, l'American Art Thérapie Association ainsi que la Fédération française des art-thérapeutes.

L’art et la psychanalyse :

Dans Résultats, idées, problèmes, Tome II (1926), Freud écrit :

« La psychanalyse en tant que psychologie des actes profonds, inconscients, de l’âme — promet de devenir le chaînon entre le psychiatre et toutes ces sciences de l’esprit » parmi lesquelles il place la littérature.

La référence à la littérature est centrale dans l’élaboration de la psychanalyse (Œdipe roi de Sophocle, Shakespeare, La Gradiva).

Freud dégage les figures du refoulé dans l’écriture et analyse l’œuvre littéraire comme une manifestation du désir et des fantasmes inconscients de l’auteur.

Alors que l’écrivain ignore les lois de l’inconscient, il les incarne dans son œuvre qui apparaît comme un compromis entre l’inconscient refoulé et sa projection dans l’œuvre. En 1922, Freud écrit à Schnitzler : « J’ai eu ainsi l’impression que vous saviez intuitivement tout ce que j’ai découvert à l’aide d’un laborieux travail appliqué. »

Freud analyse les sources du processus créateur (Léonard de Vinci) et tout se passe comme si l’œuvre créait le créateur .

De la même manière, les psychothérapies à médiations artistiques activent les processus de création chez le patient, qui en créant l’objet, se crée lui-même comme sujet : le support des médiations artistiques engage le sujet à l’émergence de formes nouvelles de représentation et à une réouverture permanente des processus de symbolisation .

« Les forces pulsionnelles à l’œuvre dans l’art sont les mêmes conflits qui poussent à la névrose d’autres individus. »
(Freud : « L’intérêt de la psychanalyse » in Résultats, idées, problèmes, Tome I (1913)) .

Destin des pulsions dans la psychopathologie et dans l’art : chez Freud, les forces pulsionnelles dans l’art et dans la névrose sont les mêmes au niveau des individus. L’artiste échappe à la névrose dans la création. La création artistique s’inscrit donc à la place du symptôme . **(Ben Rejeb, R. 2003,p66).**

L’artiste échappe à la névrose dans la création ; création artistique qui s’inscrit donc à la place du symptôme : « Lorsque l’individu devenu ennemi de la réalité est en possession de don artistique, qui reste une énigme pour nous du point de vue psychologique, il peut transposer ses fantaisies en créations artistiques en lieu et place de symptômes, échapper ainsi au destin de la névrose et récupérer par ce détour sa relation à la réalité » **(Gallimard, 1991,p 24)** Tel est le présupposé du recours à l’utilisation des arts comme médiations thérapeutiques :

la médiation artistique s'inscrit en lieu et en place du symptôme. Le corrélat de cette idée pour Freud est celle d'une sublimation possible des tendances pulsionnelles inconscientes dans la création .

L'investigation freudienne n'a pas seulement concerné le processus créateur en lui-même mais l'effet produit par la création sur le destinataire lui-même .

Comment le créateur en engageant sa propre activité inconsciente dans son œuvre produit-il des effets sur l'inconscient du récepteur de l'œuvre ? L'œuvre lève en fait le refoulement des désirs inconscients du spectateur, de l'auditeur ou du lecteur : cf. Œdipe .

Freud décrit le plaisir esthétique comme une « prime de plaisir » liée à la forme de l'œuvre, plaisir d'ordre préconscient, associé à un plaisir plus profond provenant d'une libération des sources pulsionnelles :

« L'artiste aspire d'abord à une auto-libération et fait partager celle-ci, par l'intermédiaire de son œuvre, aux autres hommes qui souffrent des mêmes désirs réfrénés » **(Freud , 1984, p.p. 187-213).**

Si donc l'œuvre crée son créateur, du même coup elle crée aussi son récepteur. Dans cette perspective, il semble fondamental que le clinicien qui travaille à partir de médiation artistique s'interroge sur la nature de son émotion à la contemplation des productions de son patient.

Dynamique thérapeutique :

prise en compte de l'effet contre transférentiel de la production sur le thérapeute et de l'effet produit sur le patient par sa propre réalisation .

l'œuvre devient ici le support des nœuds transféro-contre transférentiels.

Le dessin :

Sur le plan historique, l'utilisation des médiations artistiques s'est enracinée dans la psychanalyse des enfants.

« Anna Freud et moi, nous admettons toutes deux, comme le fait probablement toute personne qui analyse des enfants, que ceux-ci ne peuvent ni ne veulent produire des associations de la même manière que les grandes personnes de telle sorte qu'on ne peut réunir un matériel suffisant si seule la parole est utilisée. Parmi les moyens qu'Anna Freud juge utiles pour explorer les associations verbales manquantes, il en est un dont mon expérience m'a également appris la valeur. Si nous examinons ces moyens de plus prés — par exemple le dessin, (…) nous voyons que leur but est de réunir un matériel analytique autrement que par des associations obtenues selon les règles et qu'il est important avant tout, quand on travaille avec des enfants, de libérer leur activité fantasmatique et de les engager à exercer celle-ci. » **(M. Klein, 1927,p 78).**

De son côté, D.W. Winnicott (1896-1971) introduit une technique spécifique de l'usage du dessin en psychothérapie, avec l'invention du *squiggle* :

« (…) Une espèce de test de projection dans lequel je joue un rôle. (…) Voilà en quoi consiste le jeu : je fais un gribouillis (*squiggle*) et (l'enfant) le transforme ; il en fait un à son tour, et c'est à moi de le transformer. » **(Winnicott ,1980,p64).**

Le jeu du *squiggle* est à situer dans le champ des phénomènes transitionnels. La théorie de la transitionnalité a ouvert la voie à une nouvelle approche des processus de création, approche qui ne relève plus d'une théorie fondée exclusivement sur la pulsion comme chez Freud.

La théorie de Winnicott a permis d'envisager l'œuvre comme un objet transitionnel intermédiaire entre la psyché du sujet et la réalité perceptive sous forme de la matérialité spécifique d'un objet. L'œuvre ou la production consiste en une possible inscription des mouvements pulsionnels par l'élaboration d'une forme externe liée à un mode d'expression qui engage le corps.

Le médium malléable :

Le médium malléable (Marion Milner) sert d'interprète, de médiateur, de transmetteur, de transformateur entre la réalité psychique et la réalité externe. L'objet médium est une frontière entre l'extérieur et l'intérieur.

Nous retrouvons la conceptualisation de Marion Milner sous des formes différentes, dans des travaux comme ceux d'Esther Bick sur l'expérience psychique de la peau (1968), ceux de Frances Tustin sur les objets autistiques, ceux de Bion (barrière de contact, activité de liaison dans la pensée, capacité de rêverie de la mère, angoisse catastrophique, processus de transformations), ceux de Donald Meltzer (l'identification adhésive), etc.

Dans « Le rôle de l'illusion dans la formation du symbole » (1955) **(R. Roussillon , 1979, p16),** Marion Milner avance l'idée du besoin d'un intermédiaire (médium) entre la réalité créée par soi-même et la réalité extérieure. Elle définit le médium comme une substance d'interposition à travers laquelle les impressions sont transmises aux sens.

- Le médium malléable renvoie à la matérialité du cadre et à la dimension transférentielle. Il est défini à partir :
- d'une possible utilisation du cadre matériel
- et comme une modalité d'utilisation du thérapeute
- Selon Roussillon, le médium malléable désigne l'existence d'objets matériels qui ont des propriétés perceptivo-motrices susceptibles de rendre perceptible et manipulable l'activité représentative : celle-ci consiste à représenter en chose le processus de symbolisation lui-même. Il en résulte donc que le médium malléable ne signifie rien en lui-même, mais qu'il prend une forme différente selon la manière dont on s'en saisit**. (R. Roussillon , 1991,p147)**

Applications thérapeutiques de l'art-thérapie :

Certaines écoles de pensée considèrent que l'art-thérapie peut dépasser le cadre de la psychothérapie et avoir des visées humanitaires et thérapeutiques plus larges. Elle permettrait de venir en aide aux personnes malades, handicapées ou aux prises avec de la douleur chronique ou des problèmes moteurs, par exemple.

L'art-thérapie est une pratique très répandue dans les secteurs de la santé. On l'utilise comme mode d'intervention en psychothérapie, particulièrement chez les sujets ayant de la difficulté à exprimer ce qu'ils ressentent par la parole, avec les enfants en bas âge ainsi qu'en physiothérapie pour développer une meilleure confiance en soi et favoriser la réadaptation. L'approche peut être un outil d'accompagnement efficace pour aider à résoudre un grand nombre de problèmes reliés à des troubles d'apprentissage et de comportement, des traumatismes importants, des difficultés d'adaptation', des problèmes de dépendance et de suicide, des conflits de travail ou personnels, …etc.

L'approche peut aussi être utile pour induire de l'empathie chez les professionnels de la santé et favoriser une meilleure communication avec leurs patients **(M. Klein, 1927,p140).**

L'art-thérapie s'adresse également à toute personne souhaitant entreprendre une démarche de croissance personnelle. L'approche s'apparente à une psychothérapie ou à une consultation psychologique classique à quelques importantes différences près. Tout d'abord, elle privilégie un mode d'expression autre que le langage verbal. Ensuite, en plus de permettre des prises de conscience, elle peut elle-même être une source de libération, un révélateur ou un catalyseur à l'intérieur du processus de transformation.

Enfin, c'est une approche dynamique qui favorise l'éveil du potentiel créatif, l'affirmation de soi et qui entraîne souvent un sentiment de bien-être, d'autonomie et de liberté.

Recherches:

Bien que peu d'études scientifiques bien contrôlées aient été publiées sur l'art-thérapie, voici les principales références relatives à son efficacité.

Améliorer la qualité de vie des personnes âgées. Une étude aléatoire avec groupe témoin a été menée auprès de 40 personnes âgées de 70 ans à 97 ans. Les résultats révèlent qu'une

intervention d'art-thérapie basée sur l'observation d'oeuvres d'art améliore le bien-être émotionnel et divers paramètres physiologiques (pression artérielle, fatigue, douleur, etc.).

Dans une autre étude, des personnes de 60 ans à 86 ans ont participé, pendant 1 mois, à une des 3 démarches suivantes : séances de théâtre, discussions à partir d'oeuvres en arts visuels, ou aucune intervention. Les personnes âgées ayant suivi les sessions de théâtre ont amélioré de façon significative leurs fonctions cognitives et leur bien-être psychologique comparativement aux 2 autres groupes, et ces améliorations étaient maintenues après 4 mois.

Aider les patients atteints de cancer. En 2010, 2 revues systématiques de la littérature scientifique ont conclu qu'une approche d'art-thérapie pouvait être bénéfique chez les gens souffrant de cancer, à plusieurs niveaux de l'évolution de la maladie. Parmi les articles recensés, quelques résultats ont montré une diminution des niveaux d'anxiété et de dépression des patients, une amélioration de leur qualité de vie, ainsi que des effets positifs sur leur croissance personnelle, leur capacité à affronter la maladie et sur leur interaction sociale.

Ces résultats viennent appuyer les conclusions d'autres études publiées sur l'art-thérapie et le cancer. En voici quelques exemples. Un essai mené auprès d'enfants leucémiques indique qu'une approche d'art-thérapie combinant dialogue, imagination visuelle, jeux et dessins induit des comportements positifs avant, pendant et après une intervention médicale douloureuse comme une ponction lombaire ou de la moelle osseuse, comparativement à un groupe sans ce type de soutien.

Des études cliniques auprès de femmes ayant reçu un diagnostic de cancer révèlent qu'un programme d'art-thérapie diminue les symptômes de détresse psychologique et améliore la qualité de vie comparativement à des femmes de groupes témoins .

Une étude pilote a testé l'art-thérapie auprès d'aidants familiaux de patients souffrant de cancer. La pratique de l'art-thérapie réduirait les niveaux de stress et d'anxiété et, surtout, procurerait des moments de divertissement et de créativité.

Même si d'autres essais bien contrôlés sont nécessaires, l'art-thérapie semble prometteuse pour améliorer le bien-être, favoriser la communication et aider à gérer les conflits émotionnels relatifs au cancer.

Réduire le stress et l'anxiété. D'après les résultats d'une étude aléatoire menée auprès de 36 étudiantes en sciences infirmières, une séance d'art-thérapie incluant dessins, peinture, écriture et collage pourrait être bénéfique afin de réduire le stress et l'anxiété et favoriser des émotions positives.

Aider les personnes souffrant de trouble de stress post-traumatique. L'auteur d'un article scientifique regroupant des études de cas et quelques études cliniques a étudié la contribution de l'art-thérapie au traitement du stress post-traumatique**. (Najib Djaziri , 2014,p.p,12.14)**

Selon le chercheur, l'art-thérapie pourrait aider les personnes, qu'elles soient victimes ou témoins, à mieux gérer l'ensemble de leurs symptômes de stress post-traumatique d'ordre physique, cognitif, émotif et comportemental.

Aider les enfants atteints d'asthme. En 2010, une petite étude clinique aléatoire a été réalisée auprès de 22 enfants souffrant d'asthme. Elle a permis d'observer que les enfants recevant une séance hebdomadaire d'art-thérapie pendant 7 semaines montraient une diminution des niveaux d'anxiété et une amélioration de leur qualité de vie. Il est à noter que cette étude ne visait pas à réduire la gravité ni la fréquence des crises d'asthme.

Aider les personnes atteintes de schizophrénie. Il a été avancé que l'art-thérapie pouvait contribuer à aider les personnes souffrant de troubles psychiatriques. Toutefois, les auteurs de 2 revues systématiques ont convenu qu'étant donné le petit nombre d'études ainsi que la qualité insuffisante des protocoles, aucune conclusion définitive ne pouvait être tirée à propos de l'efficacité de cette approche pour les personnes atteintes de schizophrénie . **(Vacheret C. et al , 2002.p98)** .

L'art-thérapie en pratique :

Une séance d'art-thérapie se déroule individuellement ou en groupe, dans un endroit convivial qui ressemble plus souvent à un atelier d'art qu'à un cabinet de thérapeute. Avant d'entreprendre le travail de création, le thérapeute cherche à définir les motifs et les objectifs qui amènent le participant à suivre une thérapie afin de mieux le guider. Puis, il lui donne des conseils d'ordre technique relatifs aux matériaux choisis et l'encourage à s'exprimer en représentant visuellement ce sur quoi il a décidé de s'investir.

Bien que l'art-thérapie comporte une dimension verbale, le travail d'expression artistique demeure central à la démarche. C'est l'image qui sert de fil conducteur. Par exemple, la personne qui suivrait une thérapie dans le but de résoudre une relation conflictuelle pourrait, au départ, « peindre la douleur » qu'elle ressent. Graduellement, elle parviendra à peindre un tableau renouvelé de la situation et pourra finalement voir se dessiner une solution inédite. **(Denner (A), 1980.p154).**

Au début, cela peut paraître difficile à cause de notre tendance à analyser le moindre de nos gestes. Mais peu à peu, guidé par le thérapeute, on en vient, à force d'exercices, à s'exprimer plus librement. C'est en observant la manière de structurer l'espace, de disposer les formes, d'utiliser les couleurs, d'associer les idées qu'on parvient à donner un sens à sa création et à s'en inspirer pour effectuer les changements désirés dans sa vie.

Un des aspects intéressants de l'art-thérapie est que, contrairement à la parole, les images demeurent. Ainsi, dans le cadre de la thérapie, si un individu en venait à tout remettre en question, le thérapeute pourrait lui faire voir le chemin qu'il a parcouru en exposant l'ensemble de ses travaux. Le rôle du thérapeute n'est pas d'interpréter le travail créatif, mais de soutenir le sujet dans sa transformation et de l'accompagner d'une production artistique à l'autre afin qu'il en arrive à une plus grande clarté.

La durée d'une thérapie est variable. Il se peut que quelques séances suffisent à cerner le problème. La thérapie peut aussi s'étendre sur un plus grand nombre de rencontres. **(Alejandro Jodorowsky, 1995).**

Divers ateliers de groupe sont offerts par des enseignants, des art-thérapeutes, des artistes professionnels et des psychologues. Si les intervenants ne sont pas membres d'une association professionnelle d'art-thérapeutes, assurez-vous de leur compétence en psychothérapie. On a beau être un excellent artiste, on ne s'improvise pas psychothérapeute. Les ateliers sont généralement offerts dans des centres de croissance, des centres communautaires et des établissements offrant une formation en thérapie par l'art**. (Milner. M , 1976 ,p.p198.200) .**

L'art-thérapie se pratique dans une grande variété de contextes, notamment dans les hôpitaux psychiatriques, les établissements de soins de longue durée, les centres de rééducation, les centres de réadaptation pour personnes alcooliques et toxicomanes, les centres de jeunes délinquants ainsi que dans les milieux correctionnels, les résidences d'aînés et en pratique privée. À Montréal, plusieurs hôpitaux, surtout anglophones, disposent d'un service d'art-thérapie .

Donc en peut résumée une définition et Le but de l'art- thérapie :

- L'art-thérapie est une pratique de soin fondée sur l'utilisation thérapeutique du processus de création artistique.
- Les art-thérapeutes aident à développer les capacités créatives, à construire une image valorisante de soi, à exprimer et soulager une souffrance...
- Les art-thérapeutes créent un dispositif d'accompagnement permettant à la personne d'exprimer, de mettre en forme et d'élaborer le dicible comme l'indicible, de créer des liens et du sens dans un processus de changement**.(Sudres (J.-L.), 1998,pp, 310.311)**
- Le support artistique est principalement le dessin, mais l'utilisation du mime, du collage, de la photo, de la peinture, du modelage... peut-être envisagée en fonction de la thématique de la séance.

-Le dessin est employé comme langage. Ainsi, la communication verbale n'est pas indispensable ce qui permet de contourner d'éventuels blocages, physiques ou mentaux, à parler ou à raconter ses préoccupations ou sa souffrance. **(Pierre Michard, 2005 ,p194) .**

- L'art-thérapie utilise l'activité artistique pour activer ou réorganiser le processus d'expression, de communication ou de relation .
- Elle permet de renouer avec sa parole propre, d'améliorer la confiance en soi et le rapport à l'autre, elle favorise la diminution des tensions.
- Elle s'adresse à tout public et ne requiert aucune formation ni compétence artistique.
- "L'Art détient le pouvoir de transformer notre vie en profondeur. Quand les mots se révèlent vains, nous nous tournons vers les images et les symboles pour raconter notre histoire. Mettre en mouvement le processus créatif par une pratique artistique donne accès au chemin vers la santé et le bien-être, la guérison émotionnelle, la reconquête de Soi et finalement, la transformation." **(Vacheret C. et al , 2002.p355)** .
- "Le but de l'art-thérapie est bien le même que dans toute autre processus psychothérapeutique : améliorer ou maintenir la santé mentale et bien-être émotionnel. Mais alors que certaines des autres thèrapie expressives utilisent les arts de la scène à des fins expressives, l'art-thérapie utilise généralement le dessin, la peinture, la sculpture, la photographie, et d'autres formes d'expression des arts visuels. Pour cette raison, les art-thérapeutes sont formés à reconnaître les symboles non verbaux et les métaphores qui sont communiqués dans le processus de création, des symboles et des métaphores qui pourraient être difficiles à exprimer en mots ou en d'autres modalités." **(Geneviève Asselin , 2011) .**

L'art-thérapie se développe en Tunisie :

L'hôpital Razi à Tunis :

L'hôpital Razi, du nom d'un savant persan, compte 658 lits pour 860 soignants, dont 64 médecins. Edifié du temps de la colonisation française, à l'écart de la ville de Tunis, à une époque où l'on enfermait les malades mentaux, il a été mis en service en 1931. *«Il a été construit sur le modèle pavillonnaire de Sainte-Anne à Paris»*, raconte mon professeur Fethi Nacef

Il m'a appris les principes de la pharmacologie, président du comité médical de l'établissement. Un président *«élu par (ses) pairs»*, précise-t-il

«D'une manière générale, le système psychiatrique en Tunisie est calqué à 100% sur le modèle français. Il a évolué en suivant l'évolution de la société, mais aussi en fonction des découvertes scientifiques, notamment des psychotropes», ajoute le psychiatre. Un système qui, comme dans l'Hexagone, est sectorisé de manière géographique. *«Razi couvre ainsi tout le nord du pays et le grand Tunis, soit plus de la moitié de la population tunisienne»* (11 millions d'habitants), explique Naima Toujani. Dans les autres régions, les soins en matière de santé mentale sont assurés par les services psychiatriques des hôpitaux généraux. **(Fethi Nacef,2012,p17)**

Dans ce contexte, vu l'énormité de sa tâche, l'établissement tunisois travaille en situation de pénurie. Selon sa direction, il atteint *«20% des normes OMS, soit 10 lits pour 100.000 habitants»*. *«Nous sommes notamment surchargés en hospitalisation d'office»*, constate mon professeur Fethi Nacef .

Razi accueille 150.000 consultations par an. Service public, il soigne gratuitement tous les patients qui se présentent, très souvent des personnes défavorisées. Pour ceux qui habitent loin, la prise en charge est compliquée. Ce qui limite l'accès aux soins. 50% des patients sont accueillis aux urgences (pour des séjours de deux à trois semaines), 20% sont des personnes en long séjour, car rejetées de partout. Les autres 30% sont internés parce que dangereux.

Au mois de mai 2015, s'est tenue à Monastir, la première édition des Rencontres d'Art-thérapie. Organisée par l'Association "Médecine Culture et Art" en partenariat avec l'Union tunisienne d'aide aux Insuffisants Mentaux, cette rencontre a été l'occasion de sensibiliser sur

l'importance de l'Art-thérapie. Le lancement d'un Magistère d'Art-thérapie à la Faculté de médecine à Monastir avait même été proposé.

Quelques mois auparavant, 152 oeuvres de peinture et de céramique réalisées par des personnes internées à l'hôpital psychiatrique Al Razi ont été exposées au Palais Abdellia à la Marsa (banlieue de Tunis). « Cette exposition a été mise en oeuvre par Amal Choura , spécialiste de la thérapie par l'art, qui avait assuré à l'intérieur de l'hôpital un atelier d'initiation à des activités de groupes, avec environ 90 patients ». Raconte le psychologue Amel Laiche .

En 2016, plusieurs actions sont menées dans ce sens par de nombreuses associations à l'instar du "Club Alesco-Unesco de Radès"

L'hôpital Razi à Tunis est le seul établissement de Tunisie uniquement consacré à la santé mentale. Visite d'un immense hôpital entouré de verdure. Et plongée au cœur de la politique psychiatrique d'un pays en plein doute.

A première vue, l'établissement n'a rien d'un asile. Il s'étend sur 35 h sur lesquels sont disséminés de multiples pavillons, apparemment propres et en bon état. Des pavillons entourés d'arbres et de pelouses. *«Cet hôpital jardin nous aide à déstigmatiser la psychiatrie»*, explique Naima Toujani, le très dynamique directeur général de Razi (c'est elle qui tient à ce titre masculin !) et toute première femme à avoir dirigé un hôpital en Tunisie en 1993. Ce type d'établissement est-il particulièrement stigmatisé ? *«Comme partout dans le monde »* .

Cette dernière insiste sur le côté ouvert de l'institution qu'elle dirige : *«Nos malades peuvent circuler librement, sauf évidemment les cas dangereux.»* Elle énumère les efforts accomplis pour l'ouvrir toujours plus sur l'extérieur : séances de sport deux fois par semaine pour les malades dits «stabilisés», séances d'art-thérapie, manifestation artistique intitulée… *«Délirons de l'art»…*

De plus, Razi n'est pas qu'un hôpital psychiatrique. Il accueille également un service de neurologie, un hôpital de jour pour malades atteints d'Alzheimer qui est *«l'un des plus performants de Tunisie»*, une unité spécialisée dans l'autisme, un pôle de recherches en neuro-sciences…

Bibliographie :

1- Anzieu (D.),Cinquième conférence, Sur la psychanalyse, Cinq conférences, Paris, Gallimard, Paris , 1991 .

2- Alejandro Jodorowsky, Le Théâtre de la Guérison, entretiens avec Gilles Farcet, Albin Michel, coll. "Espaces libres", 1995 .

3- Boyer-Labrouche (A.), Manuel d'art-thérapie, Dunod, Paris, 2000.

4- Ben Rejeb, R. (dir.) (2003). L'éthique en psychologie. Tunis : Unité de Recherche en Psychopathologie Clinique.

5- Biley F. Use of music in therapeutic care. Br J Nurs ,1992 .

6- Denner (A.), Les Ateliers thérapeutiques d'expression plastique, ESF, Paris, 1980.

7- Freud : L'intérêt de la psychanalyse in Résultats, idées, problèmes, Tome I, PUF, 1984 .

8- Fethi Nacef. article pharmacologie pour le Magistère de psychologie clinique ,Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis ,Université de Tunis,2012.

9- Geneviève Asselin, M.Expressive thèrapie , de Cathy Amalchiodi , Université Laval , (mai 2011) .

10- Klein (J.-P.), L'art-thérapie, Que sais-je ? n° 3137, PUF, Paris .

11- M. Klein, Essais de psychanalyse, Colloque sur l'analyse des enfants, 1927 .

12- Milner M. : L'inconscient et la peinture, Paris, PUF, 1976.

13- Najib Djaziri , article art thérapie pour le Magistère de psychologie clinique ,Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis ,Université de Tunis,Tunisie , 2014 .

14- Revue Française de Psychanalyse, 1979, n° 5-6, cf. « Un paradoxe de la représentation :

le médium malléable et la pulsion d’emprise », in R. Roussillon : Paradoxes et situations limites de la psychanalyse, Paris, PUF, 1991 .
15- Pierre Michard, La thérapie contextuelle de Boszormenyi-Nagy, une nouvelle figure de l'enfant dans le champ de la thérapie familiale, éd. de Boeck, Bruxelles, 2005 .
16- Sudres (J.-L.), L'adolescent en art-thérapie, Dunod, Paris, 1998.
17- Vacheret C. et al. : Pratiquer les médiations en groupes thérapeutiques, Dunod, 2002.
18- Volmat (R.), L'art psychopathologique, PUF, Paris, 1955.
19- Winnicott , De la pédiatrie à la psychanalyse, PUF, paris , 1980 .

Recherche d'hémoglobinopathies dans une population de nouveaux nés dans la région de Batna

Youcefi.A Saidi.M
Laboratoire d'hématologie Hôpital universitaire Batna

Résumé

Les hémoglobinopathies sont devenues un problème de santé publique dans le monde. Ils sont des anomalies génétiques fréquentes. Appartient au groupe des anémies hémolytiques héréditaires corpusculaires. Ce sont les thalassémies et la drépanocytose qui sont les anomalies le plus souvent rencontrées. Certains individus sont porteurs d'une anomalie de l'hémoglobine (thalassémies mineures et mutants à l'état hétérozygote), ils ne sont pas malades mais peuvent transmettre cette anomalie à leurs descendants.

Les porteurs d'un mutant de l'hémoglobine ont un examen hématologique normal et les porteurs de thalassémie mineure ont un examen hématologique perturbé (microcytose et polyglobulie sans signes cliniques. Les personnes homozygotes ou doubles hétérozygotes sont malades et il est important de connaître leur pathologie pour mieux la prendre en charge en collaboration avec un centre spécialisé.

L'étude a porté sur 80 nouveaux nés au total. Cette étude nous ont permis de connaître et d'interpréter les fréquences des hémoglobinopathies dans la région de Batna. Tous les cas sont bénéficiés des tests hématologiques tels que l'hémogramme et l'examen de frottis sanguin. Ainsi un test biochimique c'est l'électrophorèse d'hémoglobine.

Dans les 7 cas anémiques sur 80 cas, il y'a 1 seul cas d'hémoglobinopathie a été trouvé, il a un ß-thalassémie mineure. La situation ne peut pas être sûre qu'au 6 ème mois après sa naissance, presque c'est le début de l'apparition des symptômes.

Mots clés :
Hémoglobine, hémoglobinopathie, syndromes drépanocytaires, syndromes thalassémiques, Hb C, Hb E, diagnostic biologique.

Summary

Hemoglobinopathy become a public health problem worldwide. They are frequent genetic abnormalities. Belongs part of the group corpuscular hereditary hemolytic anemias. They are thalassemia and sickle cell disease who are the most often encountered anomalies. Some individuals are carriers of an abnormal hemoglobin (thalassemia minor and mutants in the heterozygous state). They are not sick but can pass this anomaly to their descendants.

Holders of a mutant hemoglobin have a normal hematological tests and holders of thalassemia minor have a hematological tests disorders (polycythemia, microcytosis and without clinical signs). Homozygous or double heterozygous people are sick and it is important to know their pathology to better support in collaboration with a specialized center.

The study involved 80 newborns in total. This study allowed us to understand and interpret the frequencies of hemoglobinopathy in the region of Batna. All cases are benefited hematological tests such as complete blood count and blood smear examination and a biochemical test is hemoglobin electrophoresis.

In 7 cases of anemia into 80 cases there is 1 single case of hemoglobinopathies has been found, it has a minor beta-thalassemia. The situation cannot be sure until after the 6th month, at this time, it is almost the beginning of the onset of symptoms.

Keywords:Hemoglobin, hemoglobinopathy, sickle cell syndromes, thalassemia, Hb C, Hb E, biological diagnosis.

الملخص:أصبحت الأمراض الدموية للهيموغلوبين مشكلة صحية عامة في جميع أنحاء العالم. فهم التشوهات الجينية المتكررة تنتمي إلى مجموعة وراثية لفقر الدم الانحلالي. الأكثر شيوعا هم التلاسيميا وفقر الدم المنجلي . بعض الأفراد يحملون الهيموغلوبين الشاذ (في الصفات الوراثية المتخفية)، فالشخص ليس مريض ولكن يمكن أن يمرر هذا الوضع الشاذ لأبنائه.حاملي الهيموجلوبين الشاذ لديهم تحليل الدم العادي وأما حاملو مرض التلاسيميا في جيناتهم المتخفية لديهم تحاليل دموية مضطربة (كريات حمراء صغيرة و تعدد في شكل الكريات بدون علامة مرضية) .

أما حاملو لمرض التلاسيميا في الجينات الظاهرة سواء كان متماثل الجينات أو مزدوج الأفراد صحيح والمرضى، لديهم الأعراض المرضية الكاملة ومختلفة. ومن المهم أن يحدد حالتهم الصحية لتلقي العلاج المناسب لهم.

هذه الدراسة شملت 80 فردا من المواليد الجدد . و سمحت هذه الأخيرة بمعرفة و إحصاء الأمراض الدموية في ولاية باتنة .حيث استفاد كل فرد من الاختبارات الدموية الشاملة و فحص مسحة الدم و كذلك اختبار الكيمياء الحيوية واختبار الفصل الكهربائي للهيموغلوبين .

وجدنا 7 حالات من 80 حالة الإجمالية تعاني فقر الدم، ولم يتم العثور إلا على حالة 1 فقط من الأمراض الدموية كان قصر بيتا التلاسيميا. لكن في هذه الحالة لم يتأكد منها إلا عند بلوغ الشهر 6 لتبدأ ظهور الأعراض المرضية.

الكلمات المفتاح:الهيموغلوبين، الأمراض الدموية للهيموغلوبين، متلازمات فقر الدم المنجلي، التلاسيميا المتلازمات، الهيموغلوبينC ، الهيموغلوبين E، التشخيص المختبري..

Introduction

Les hémoglobinopathies sont des anomalies génétiques de l'hémoglobine, ils ont une répartition géographique prédominant en Afrique, sur le pourtour méditerranéen et en Asie. Les flux migratoires ont amené ces pathologies dans les contrées occidentales (Adouni *et al*, 2012).

Dans le cas des mariages interethniques principalement entre les personnes hétérozygotes. Elles sont transmises de façon autosomique. Et elles sont divisées en deux grands types, les anomalies qualitatives ou les variantes de l'hémoglobine, et les anomalies quantitatives ou thalassémies (Oliver *et al*, 2011)

L'hémoglobine est protéine spécifique aux hématies, ont le rôle est de fixer, transporter et délivrer l'oxygène aux tissus. L'hémoglobine est une chromoprotéine qui a une structure globuleuse formée de quatre sous unités identiques deux à deux. Chaque sous-unité comporte un groupement prosthétique non protéique, l'hème, et une partie protéique, la globine (Adouni *et al*, 2012).

La globine est constituée de deux chaines alpha et deux chaines non alpha. Il existe plusieurs gènes de globine codant pour les différentes chaines d'hémoglobine. Pour produire une chaine alpha dans le globule rouge il y a deux gènes issus de la mère et deux gènes issus du père. Il y a donc 4 copies de gène pour produire la chaine alpha. Pour la chaine beta, il n'y a que deux copies : une issue du père et une issue de la mère (Manchec, 2012).

L'anomalie hémoglobinique est l'apparition d'une hémoglobine pathologique qui se distingue des hémoglobines normales par une modification structurale affectant certaines chaînes polypeptidiques de l'hémoglobine. Les anomalies les plus fréquentes affectent les chaînes polypeptidiques ß, plus rarement les chaînes α, exceptionnellement les chaînes γ ou δ. La modification la plus habituelle est la substitution d'un acide aminé de la chaîne par un autre acide aminé. (Kafando *et al*, 2008).

Le diagnostic de ces pathologies est important quand elles ont une traduction clinique mais également pour le dépistage des hétérozygotes asymptomatiques en vue d'un éventuel conseil génétique.

Et selon le contexte, l'exploration des hémoglobinopathies passe par la mise en œuvre des techniques de première intention dont les examens réalisables en laboratoire, mais

l’interprétation des résultats peut être plus délicate et nécessite une méthodologie rigoureuse (Oliver *et al*, 2011)
Cette étude est d'une grande importance pour la détection et la prévalence d'hémoglobinopathie afin d'éviter cette maladie, qui peut être grave.
Dans un premier temps, nous présentons des généralités sur le sang et les globules rouges puis un rappel sur l’hémoglobine et les hémoglobinopathies les très connues dans le monde et en Algérie.
Dans la deuxième partie, nous décrivons les techniques utilisées, les résultats obtenus de l'étude chez les nouveaux nés effectuée dans la maternité de Batna.

1- Matériel et méthode

Le cadre de cette étude est constitué par le Service des laboratoires du CHU de Batna qui comporte les unités d’hématologie clinique et biologique. Les analyses ont été effectuées au sein au sein du laboratoire central d’hématologie du CHU de Batna et le laboratoire de Biochimie CHU Batna.
Les principaux thèmes étudiés sont les anémies, les hémoglobinopathies. L’essentiel de ce travail est consacré aux anomalies de l’hémoglobine. Les hémoglobinopathies ont fait l’objet de plusieurs études, hospitalières et de population.
il s’est s'agi d’une étude prospective transversale de déterminer la fréquence et l’impact des hémoglobinopathies chez 80 de nouveau Née naissons dans la Maternité de Batna, sur une période 4 mois, d’juin 2013 à septembre 2013.
Pour chaque cas on a pratiqué une électrophorèse Capillarys d’hémoglobine (Tests biochimique). Du même coup on effectuée des Tests hématologique; on déterminé le taux d’Hb, le Volume globulaire moyen VGM, le Teneur corpusculaire moyen en hémoglobine (TCMH), la concentration corpusculaire moyenne en Hémoglobine (CCMH), Le nombre des globules rouges, et on a pratiqué un frottis sanguin sur les cas qui possede un valeur de GR et Hb bas.

1.1- Prélèvement du sang

Le prélèvement de sang de cordon est une procédure simple, sécuritaire et indolore, pour le bébé comme pour la mère, qui prend généralement moins de 3 minutes. Après la naissance du bébé,
A l'aide d'une seringue stérile en prélève le sang dans le cordon ombilical dans une longueur de 10 à 20cm loin de bébé, La procédure peut être réalisée après un accouchement par voie vaginale ou par césarienne, Divers anticoagulant sont utilisée, mais la technique implique toujours de mélanger soigneusement l'anticoagulant et le sang par retournement successifs du tube en évitant une agitation brutale.

1.2- Numérotation formule sanguine

Le FNS est un examen simple, standardise et automatise (Choquet et Maloum, 2007). Cet examen est effectue sur un petit échantillon de sang traité par un anticoagulant; l'anticoagulant généralement utilise est l'acide éthylène-diamino-tétra-acétique disodique (EDTA). (Haward et Hamilton, 2004). Le EDTA est un anticoagulant solides indique pour testes quantitatifs, sous forme de sel de sodium, ou mieux de sel de potassium, plus soluble, à raison de 1mg/1ml de sang. il est respecte la morphologie des leucocytes et les frottis peuvent effectue âpres 3 ou 4 heure âpres le prélèvement (Sultan *et al*, 1982).

1.2.1 Compteur automatique d'Hématologique

Les deux fonctions essentielles d'un compteur automatique de cellules sanguines sont la mesure du taux d'hémoglobine et la détermination du nombre et de la taille des cellules sanguins. (Haward et Hamilton, 2004)
Le principe de comptage est identique pour tous les automates. Le sang est dilue dans un liquide isotonique, tamponne à pH 7.0, dépourvu de toute particule(Isotone) (Sultan *et al*, 1982). Les cellules, en suspension dans un liquides conducteur, se comportant comme une

résistance. Leurs passages dans un orifice cylindrique augmentant transitoirement la résistance entre les deux électrodes situ de part et d'autre de l'orifice, génèrent une impulsion électrique ; le nombre d'impulsion indique le nombre des cellules. L'amplitude de l'impulsion produit est proportionnelle au volume de la cellule (Varet, 2007).

1.2.2 Concentration en Hémoglobine

La concentration en Hb (ou le taux d'Hb) représente le poids d'Hb par décilitre de sang total (Wajcman et al, 1992). La plupart des compteurs utilisent le dosage traductionnel de la cyanméthémoglobine. Le principale de cette méthode est de diluer le sang dans une solution dans laquelle l'Hb est convertie en cyanméthémoglobine, après quoi la concentration d'Hb est obtenue par l'évaluation de l'absorption de la lumière (ou densité optique) de la solution résultante, mesurée par un spectromètre (Haward et Hamilton, 2004).

1.2.3 Calcules des constates érythrocytaires ou l'Indice érythrocytaires

Le volume globulaire moyen (VGM) la teneur corpusculaire moyenne en hémoglobine (TCMH) et la concentration corpusculaire moyenne en Hémoglobine (CCMH) renseignent sur d'éventuelles variations qualitatives des hématies. (Theml *et al*, 2006)

1.2.3.1 Le volume globulaire moyen

Correspond au volume moyenne de chaque GR. Il est classiquement calcules en divisant l'hématocrite par le nombre d'hématies. Sa mesure est correspondant plus précise lorsqu'elle est effectuée directement par le compteur électroniques. Le VGM est exprime en μ^3 ou plus conventionnellement en ferolitre ($1fl=10^{-15}$ l) (Wajcman *et al*, 1992). Le VGM est mesure directement par les automates ou calculer selon la formule suivant :

$$VGM = \frac{hematocrite(l/l)}{nombre\ d'hematies/l} \qquad (I)$$

(Theml *et al*, 2006)

1.2.3.2 La concentration corpusculaire moyenne en Hémoglobine

C'est la concentration d'Hb par unité de volume moyen du GR. Elle est calculée en divisant la concentration en Hb par l'hématocrite (Wajcman *et al*, 1992). La CCMH exprime en pourcentage est calculée selon la formule suivant:

$$CCMH = \frac{Hémoglobine(g/l)}{hematocite(l/l)} \qquad (II)$$

(Theml *et al*, 2006)

1.2.3.3 La teneur corpusculaire moyenne en hémoglobine

Indique le poids d'Hb contenu d'hémoglobine contenue par hématie. Il se calcule en divisant la concentration en Hb d'un volume donné de sang par le nombre d'érythrocytes (Wajcman *et al*, 1992). Le TCMH exprime en picogramme ($1pg =10^{-12}g$) par hématies) est calcules selon la formule suivante:

$$TCMH = \frac{HB(g/l)}{nombre\ d'hematies/l} \qquad (III)$$



(Theml *et al*, 2006)

Figure 14: Automate médonique.

1.3 Etude morphologique d'éléments figurés du sang

En cas d'anomalie quantitative ou qualitative détectée par l'automate, concerne le nombre de GR et le taux de l'Hb, une étude morphologique du frottis de sang est indispensable. L'analyse microscopique permet: 1) d'étudie la morphologie de GR; 2) d'établie une formule leucocytaire avec détection des cellules anormales (Varet, 2007).

Le frottis est confectionné à partir de prélèvement depuis moins de 3 heures. Il est important d'utilisé des lames parfaitement propres et dégraissées afin d'éviter les agrégation cellulaires et les debout de colorent.

Une goute de sang de la taille d'une tète d'épingle (Theml *et al*, 2005). elle est dépose à environ 1 cm de l'extrémité d'une lame, posée horizontalement sur un plan dur (Sultan *et al*, 1982). L'extrémité de la lamelle est alors maintenue au contacte de la surface de la lame dans une angle environ 30° (Theml *et al*, 2005), Ou incliner à 45° une deuxième lame à bordés rodes, (Sultan *et al*, 1982).puis glissé lentement vers la gouttelette jusqu'à ce qu'elle entre en contacte avec l'arrêt de verre et ce étalier le long de celle-ci. Il faut ensuite faire glaisé la lamelle d'une mouvement régulière sans trop de pression sur tout la surface de la lame inferieur.

Un mouvement moins rapide et un angle ferme donnent un frottis plus fin. Sur une préparation correctement étalier, le matériel sanguin forme en bout de lame des franges identiques à une barbe (Theml et al, 2005). Soit au crayon graphique sur le film lui-même, soit au diamant, à une extrémité de la lame (Sultan *et al*, 1982).

1.3.1 Description générale de l'appareil de coloration automatique de frottis sanguin

L'appareil utilise et de type HEME-TEK 2000 C'est un instrument automatisé, paillasse spécialement conçu, pour la coloration de l'hématologie de glissières pour le diagnostic in vitro. En premier temps on Marque le nom de sujet sur les lames de frottis par un crayon. Et Lors du chargement de diapositives sur l'instrument, le côté couvert par le frottis sanguin est face à la gauche de l'opérateur.

On Placer les lames correctement préparés dans les rainures des spirales de transport avec le côté de frottis de sang faisant face à la gauche de l'opérateur Comme les lames se déplacent le long du plateau, d'abord verticalement, puis horizontalement avec le frottis sanguin vers le bas, l'appareil effectue les étapes suivantes:

Trois interrupteurs de détection sont déclenchés séquentiellement. Chaque commutateur est transmet l'information à un autre commutateur, qui active sa pompe de solution respectivement. Le réactif utilisé est nommé le Colorant de Wright (eosine-bleu de méthylène). Après coloration et de rinçage a été accompli, le coulisseau est séché par un courant d'air de ventilateur faible vitesse. En fin La lame est livré dans le tiroir coulissant, et être prêt pour l'examen. Après la coloration en Contrôler en faible grossissement la qualité du frottis. Depuis la tête (goutte initiale) jusqu'à la queue.



Figure 15: HEME-TEK 2000

1.4 Electrophorèse Capillarys d'hémoglobine

L'électrophorèse des hémoglobines du sang humain est une analyse très utile en laboratoire d'analyses cliniques, pour rechercher les anomalies qualitatives et quantitatives de l'hémoglobine. Parallèlement aux techniques d'électrophorèse sur différents supports, dont le gel d'agarose, la technique d'électrophorèse capillaire s'est développée car elle offre l'avantage d'une automatisation complète de l'analyse, de séparations rapides et d'une bonne résolution.

1.4.1 Le principe de la technique

L'appareil permet la séparation en milieu basique (pH 9,4) des hémoglobines du sang humain (A, F et A2) et la détection des principales hémoglobines anormales (notamment S, C, E et D) par électrophorèse capillaire.

La séparation électrocinétique effectuée dans un tube de diamètre interne inférieur à 100 µm rempli d'un tampon composé d'électrolytes. Dont le quel les hémoglobines se déplacent en fonction de leur charge, de la taille de la molécule, de la force ionique, du pH du tampon et de la nature du support. L'injection dans les capillaires de l'échantillon dilué dans la solution hémolysante est effectuée à l'anode par aspiration.

Les hémoglobines sont détectées directement au niveau d'une cellule sur le capillaire par spectrophotométrie d'absorbance à 415 nm. L'ordre de migration des principales hémoglobines normales et anormales est le suivant, de la cathode vers l'anode : δA'2 (variant de A2), C, A2/O-Arab, E, S, D, G-Philadelphia, F, A, Hope, Bart, J, N-Baltimore et H.

1.4.2 La préparation d'échantillon pour l'analyse

L'analyse se fait sur échantillons de sang total frais, ils peuvent être conservés sept jours au réfrigérateur (entre 2 et 8 °C).

Le sang total est Centrifugé, pendant 3 à 5 minutes à 3600tr/min ou 5000tr/min, à l'aide d'une L'appareil de centrifugation il permet la séparation de mélange liquide-solide du sang grâce à un mouvement de rotation. Puis on éliminer le plasma; et laver 2 fois ou plus le sang par par 10 volumes l'eau physiologique (Solution de NaCl 0,15 M (9 g/L) dans l'eau distillée ou déminéralisée), on centrifuger après chaque lavage et éliminer l'excès d'eau physiologique à la surface du culot globulaire lavé, Jusqu'à ce qu'il revienne net et claire.

1.4.3 L'analyse d'échantillon

Après chaque changement de lot de tampon d'analyse, et avant de lancer une nouvelle série d'analyses, il est nécessaire d'effectuer au moins une série d'analyses avec le Contrôle Normal pour la maintenance de qualité de la méthode de dosage de l'hémoglobine humaine (dans le laboratoire d'hématologie de Batna en effectue 3 série d'analyse par le même échantillon de control Normal), il est en outre recommandé d'inclure un sang de contrôle généralement c'est le sang de poulet qui comprendre les paramètre normaux de les déferont type de Hb. Aussi on effectue un série de control pathologique chaque 3 mois, pour la maintenance des paramètres de détection pathologique.

On Déposer le Contrôle Normal reconstitué dans un tube et Placer dans la première position du carrousel de control. Et Mettre 5 ml de solution hémolysante dans un tube sec, puis on placé le carrousel dans l'appareil pour l'analyse, l'échantillon utilisé et conserve à 28 °C pour utilise trois fois seulement.

Le carrousel possède 8 emplacements pour les tubes, on Placer jusqu'à 7 tubes primaires de caillot sanguin sans bouchons, et Mettre la solution hémolysante dans un tube sec en position 8, et on Introduit le carrousel dans l'instrument et l'analyse démarre automatiquement. Après analyse, retirer le carrousel afin d'enlever les tubes déjà analysés.



Figure 15: Capillarys d'hémoglobine

2- Résultat

2.1 L'étude épidémiologique

2.1.1 Sexe

Dans la population étudie on à taux 55% représente le sexe masculin et 45% représente le sexe féminin.

Tableau 1 : La distribution de sexe des nouveaux nés dans la population étudie

	effectif	Pourcentage
Garçons	44	55%
Filles	36	45%
Total	80	100%

2.1.2 L'origine

Notre échantillon est composé de 44 origines déférent dont la répartition s'effectue comme suit dans le tableau 2.

Tableau 2 : La distribution des nouveaux nés selon leur origine (région)

Origine	Effectif	Pourcentage	Origine	Effectif	Pourcentage
Ain Djasser	2	2.5	Merouana	8	10
Aïn M'lila wilaya d'Oum-El-Bouaghi,	2	2.5	M'sila	3	3.75
Aïn Yagout	3	3.75	N'gaous	1	1.25
Ain zaâtout biskra	2	2.5	Ouad maâ **Oued El-ma**	1	1.25
Arris	2	2.5	Ouargla	1	1.25
Barika	4	5	Oulad chlih	1	1.25
Biskra	1	1.25	Oulad salam	1	1.25
Batna	19	23.75	Oulad soltan	1	1.25
Bitam	1	1.25	Remilla	1	1.25
Bouzina	2	2.5	Sefiane	1	1.25
Chemmora	1	1.25	Setif	1	1.25
Constantine	1	1.25	Seriana	1	1.25
Djezzar	1	1.25	Sidi Mancar	1	1.25
Draâ Ben Khedda Tizi Ouzou	1	1.25	Souk Ahras Souk Ahras	1	1.25
El Madher	1	1.25	Taga	1	1.25
Gosbat	1	1.25	Takslante	1	1.25
Fesdis	2	2.5	Tazoult	1	1.25
Foum Toub	1	1.25	Teleghma la wilaya de Mila	1	1.25

Kaias	1	1.25	Teniet El Abed	1	1.25
Lamghaiar El **Meghaier** (Elmeghaier) - **Wilaya** d' El Oued	1	1.25	Timgad	1	1.25
Lazrou	1	1.25	Yabus	1	1.25

2.1.3 L'âge des parents

Chez 80 cas des nouveau nés la répartition d'âge des pères il varie entre 25 et 50 ans avec un moyen d'âge égal 34.67. Pour les mères l'intervalle entre 20 et 43 ans et avec un moyen d'âge égal 28.3.

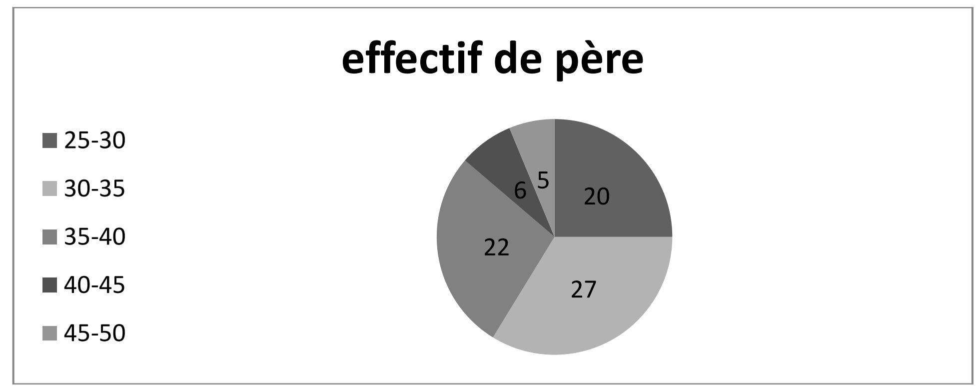


Figure 16: représentation graphique en secteur montre les variations d'âge du père.

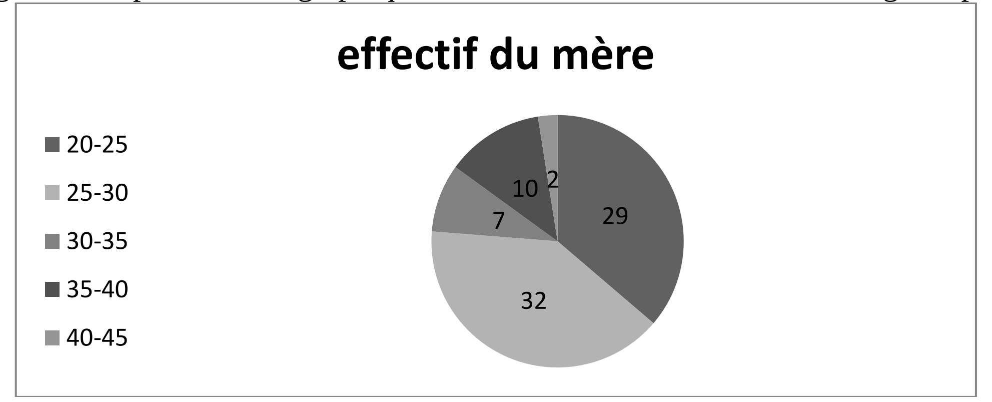


Figure 17: représentation graphique en secteur montre les variations d'âge du mère.

2 1.4 L'anémie chez le nouveau né

Il y'à 6.25% des cas animique dans la totalité de population, et les 91.75 % sont des cas normal

Tableau 03: la répartition d'anémie chez les nouveaux nés

	Effectif	Pourcentage
Cas anémique	7	8.75%
Cas normal	73	91.25%
Total	80	100%

2.1.5 Les notions familiales

Il y'à 26.25% des cas caractérisent par une anémie chez la mère et la plus part sont possède une anémie pendant la grossesse, et 7.5% des cas Ils ont dans leur famille des patients anémiques (Grand-père, tantes ou oncles).

Tableau 4 : La distribution des nouveaux nés selon les notions familiales

	Effectif	Pourcentage
aucune maladie famille	53	66.25%
Présence d'anémie chez la mère	21	26.25%
Présence d'anémie chez la famille	6	7.5%

Total	80	100%

2.2 Etude clinique

Hémoglobinopathie se reconnaît à la pâleur des muqueuses (conjonctives, face interne des joues, de la langue) et des téguments et le bébé sera bleuâtre dans quelque état. L'examen clinique s'est efforcé d'apprécier l'existence et le volume de la rate, du foie, la présence d'un subictère ou d'un ictère franc, et de rechercher des signes évocateurs d'une étiologie quelconque (faciès ou aspect particuliers du squelette).

On à 3.75 % d'anomalie trouvée comme l'accouchement prématuré et l'hydrocéphalie et l'élargissement des testicules et 3.75% des cas représentent une pâleur.

Tableau 05 : La distribution des nouveaux nés selon les résultats d'examen clinique

	Effectif	Pourcentage
Normal	74	92.5 %
Paleur	3	3.75 %
Ictere	0	0 %
Anomalie à la naissance	3	3.75 %
Totale	80	100%

2.3 Etude biologique

2.3.1 Les hématies

Le nombre des GR, il varie dans les sujets anémiques d'une part et dans les cas normal dans une autre part avec une moyenne de 3.55 10^{12}/l chez les sujets anémiques (même les sujets douteurs) et 4.66 10^{12}/l dans les cas normal. On vue dans le tableau la répartition des valeurs d'anémie trouves dans les échantillons et dans la figure on montre la différance entre les valeurs des GR des cas normal et anormal.

Tableau 06 : la répartition des cas selon le nombre des globules rouges

	Effectif	Pourcentage	Moyenne
Inferieur à 4 10^{12}/l	7	8.75 %	3.55 10^{12}/l
Entre 4 et 5 10^{12}/l	54	67.5 %	4.74 10^{12}/l
Supérieur à 5 10^{12}/l	19	23.75 %	5.28 10^{12}/l
Total	80	100 %	

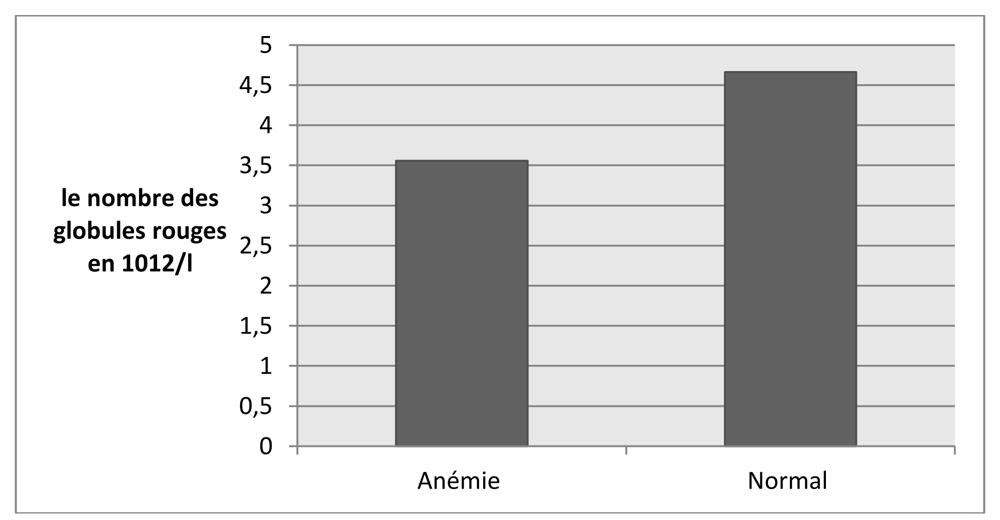


Figure 18: les variations des taux des globules rouges entre les cas normal et anémique

2.3.2 Le taux d'hémoglobine

La même chose pour les valeurs d'Hb on observe une diminution de ce dernier environ plus de 3.13 g/dl d'Hb dans les cas anémique. Le tableau qui suit présente les fréquences des valeurs d'Hb des nouveaux nés examinée (Tableau 07).

Tableau 07: La distribution du taux d'hémoglobine

	Effectif	Pourcentage	Moyenne
Inferieur à 13 d/dl	5	6.25 %	11.93 d/dl
Entre 13 et 16 d/dl	56	70 %	14.51 d/dl
Supérieur à 16 d/dl	19	23.75 %	16.89 d/dl
Total	80	100 %	

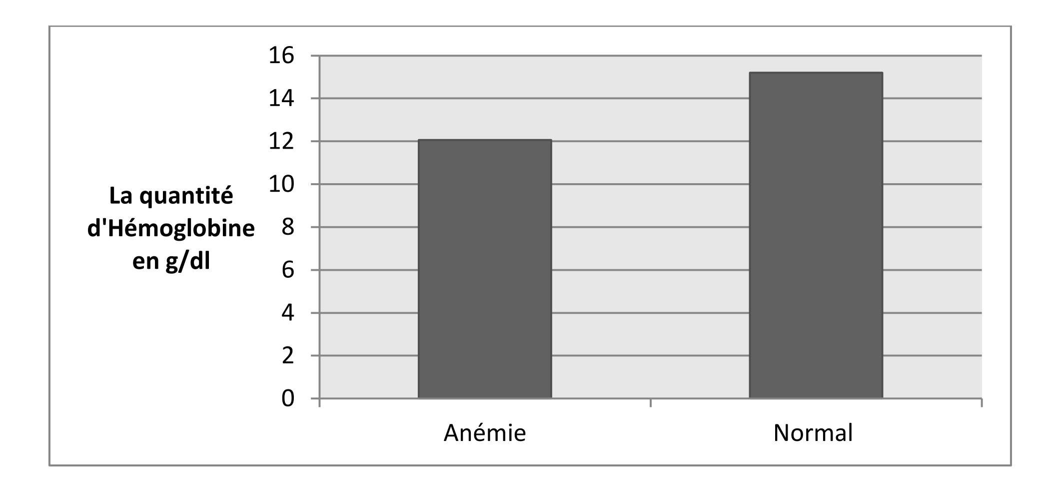


Figure 19 : la déférence entre les hémoglobines des cas normal et cas anémique douteuse

2.3.3 Le Volume Globulaire Moyen

Le VGM chez les sujets ont en moyenne de 97.4 fl et varies entre 82.9 et 109.1 fl. Suivant les valeurs normales du VGM donne le tableau qui suit (Tableau 08).

Tableau 08: la Distribution du volume globulaire moyenne

	Effectif	Pourcentage	Moyenne
Inferieur à 85 fl	1	1.25 %	82.9 fl
Entre 85 et 100 fl	60	75 %	95.56 fl
Supérieur à 100 fl	19	23.75 %	103.07 fl
Total	80	100 %	

2.3.4 La Teneur Corpusculaire Moyenne en Hémoglobine

Dans ce travail, on trouve un moyen de TCMH égal 32.9 pg et il varie entre 27.5 et 36.5 pg. La distribution des valeurs normales dans le tableau suivant : (Tableau 09)

Tableau 09: la Distribution du taux corpusculaire moyen d'hémoglobine

	Effectif	Pourcentage	Moyenne
Inferieur à 27	1	1.25 %	26.8 pg
Entre 27 et 36	77	96.25 %	32.77 pg
Supereiur à 36	2	2.5 %	
Total	80	100 %	

2.3.5 La Concentration Corpusculaire Moyenne en Hémoglobine

En moyenne, on trouve que les 80 nouveaux nés ont un moyen de 33.66 g/dl avec un minimum de 31.1g/dl et un maximum de 37.3 g/dl. Le tableau qui suit présente une répartition des valeurs normales (Tableau 10).

Tableau 10: La Distribution de la concentration corpusculaire moyenne d'hémoglobine

	Effectif	Pourcentage	Moyenne
Inferieur à 32 d/dl	2	2.5 %	31.3 d/dl
Entre 32 et 36 d/dl	77	96.25 %	33.60 d/dl
Supérieur à 36 d/dl	1	1.25 %	37.3 d/dl
Total	80	100 %	

2.4 Étude des paramètres électrophoretiques

2.4.1 L'hémoglobine A2

Les 80 sujets ont subi une électrophorèse à capillarys et on obtient.

Tableau 11 : les résultats d'hémoglobine A2

	Effectif	Pourcentage	Moyenne
Egal à 0 %	23	28.75 %	0
Entre 0 et 1%	57	71.25 %	0.171
Supérieur à 1 %	0	0 %	0
Total	80	100%	

2.4.2 L'hémoglobine Adulte

Nous avons considéré le taux d'Hb A de ces individus. Il variait entre 3.8% et 28.6 %. Ces taux ont été regroupés en classe (Tableau V).

Tableau 12 : la répartition d'hémoglobine Adulte chez les nouveaux nés

	Effectif	Pourcentage	Moyenne
Inferieur à 5	4	5 %	4.25 %
Entre 5 et 15	40	50 %	12.16 %
Entre 15 et 25	33	41.25 %	19.03 %
Supérieur à 25	3	3.75 %	26.7 %
Total	80	100%	

2.4.3 L'hémoglobine F

Les sujets dont le taux d'Hb F est inférieur à 70%, ceux dont le Taux d'Hb F est compris entre 70% et 90% et ceux ayant un taux d'Hb F supérieur à 90%. Avec un moyen égal à 83.75 %.

Tableau 12: la répartition des taux de l'hémoglobine fœtal chez les nouveaux nés

	Effectif	Pourcentage	Moyenne
Inferieur à 70	5	6.25 %	66.16 %
Entre 70 et 90	69	86.25 %	83.91 %
Supérieur à 90	6	7.5 %	92.8 %
Total	80	100%	

Permet les 7.5 % cas qui trouver dans les nouveau née possède une hémoglobine F supérieur à le normal et la représentation suivant montre les différance entre les cas normal et les cas douteuses.

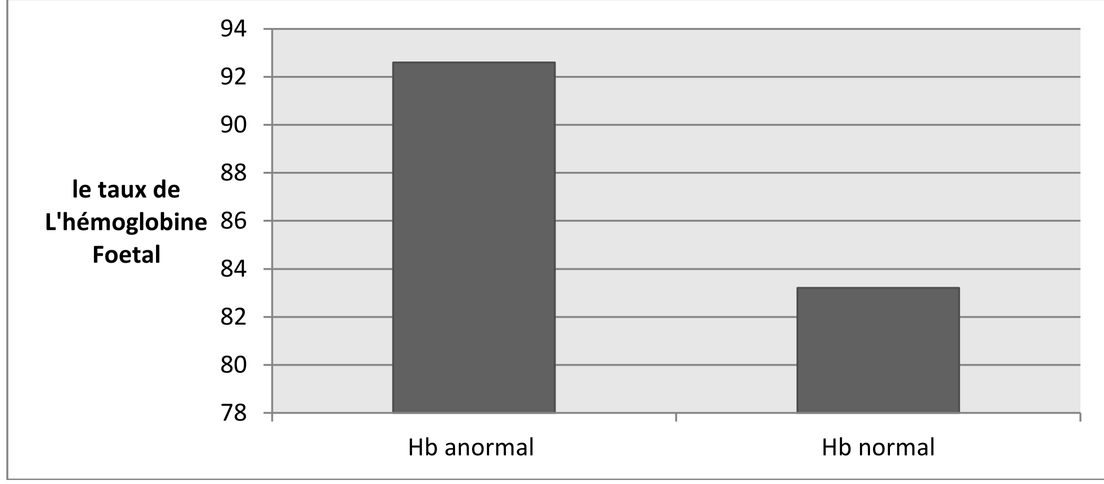


Figure 20: La différance d'hémoglobine entre les deux cas normal et anormal

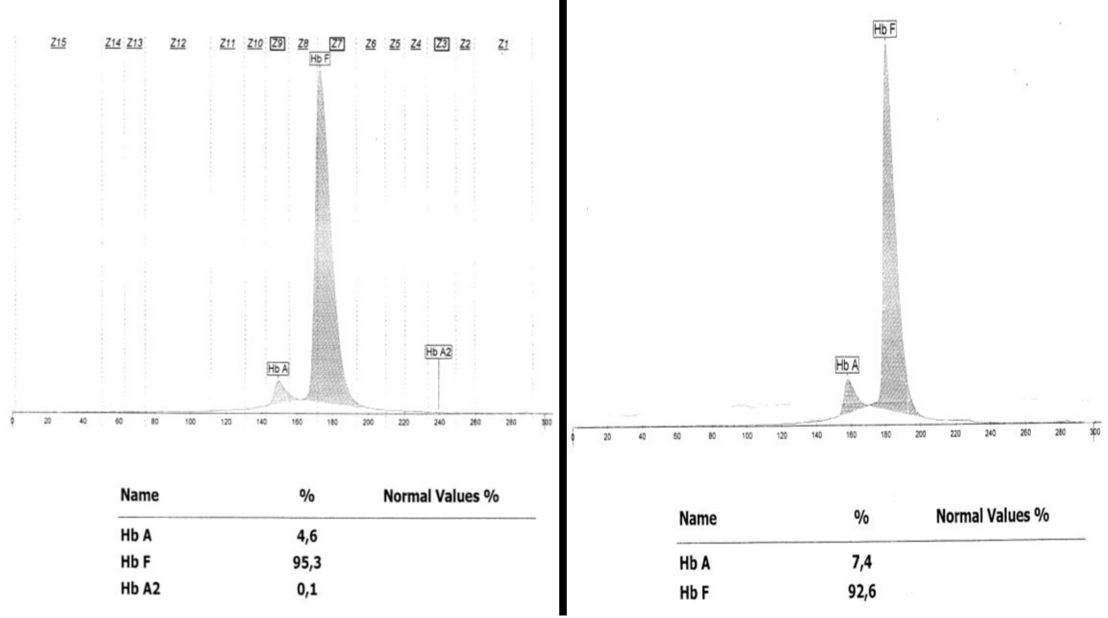


Figure 21: La déférence entre une électrophorèse normale et une électrophorèse avec un taux d'hémoglobine fœtal supérieur

2.5 le frottis sanguin

Les résultats de l'examen de frottis sur les sujets anémiques (sont de nombre sept), il varie de cas et de l'autre.

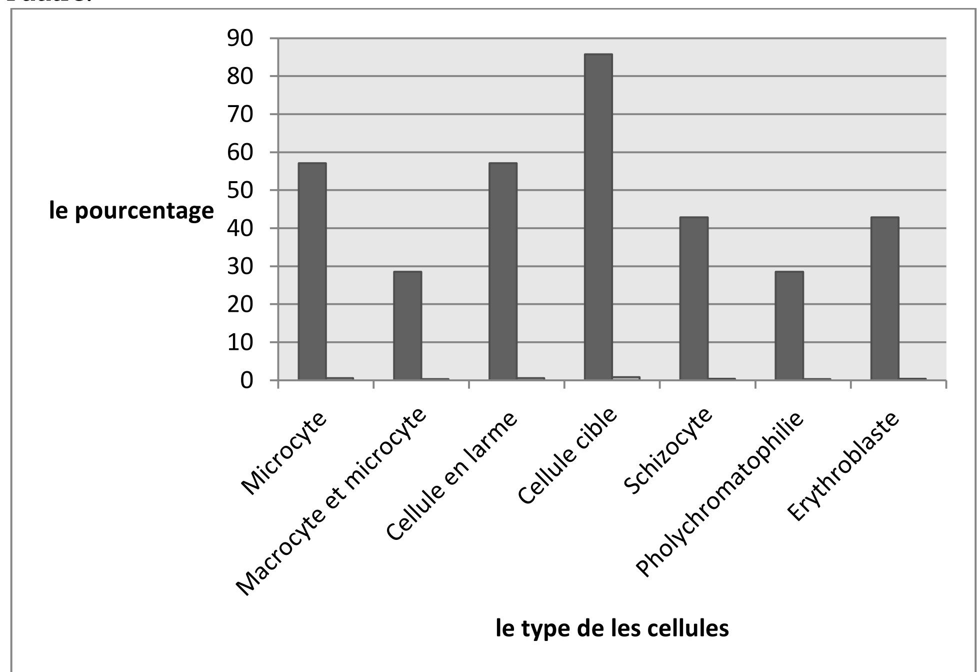


Figure 22 : les différents types des cellules présentes dans les sujets anémiques

Mais la majorité ont des même caractéristiques, comme la présence des cellules cibles leur nombre varies entre le faible(+), et le moyenne (++), mais elle très abondant chez la plus part des cas anémique. la même chose pour les cellules en larme.

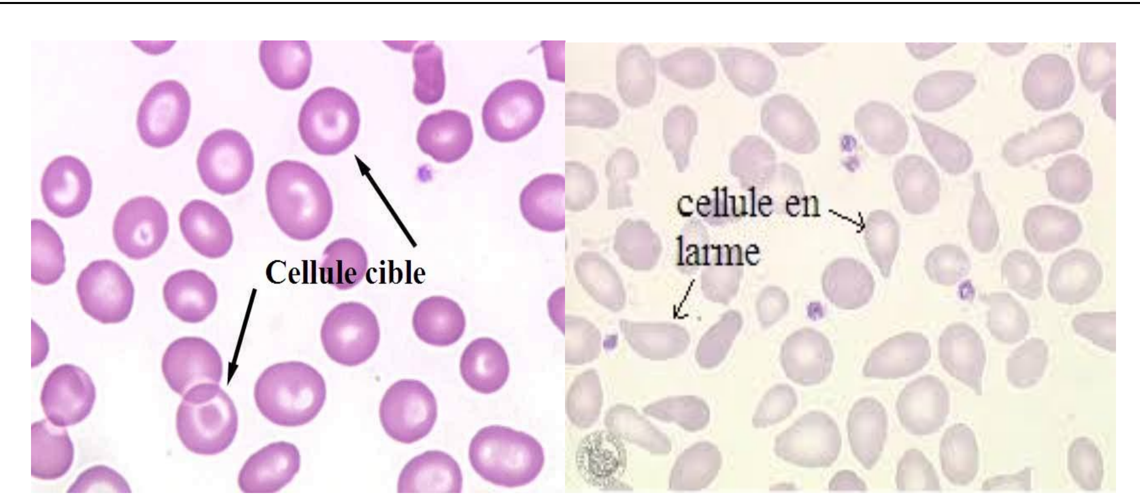


Figure 23 : Aspect microscopique des cellules en larme en droit, et les cellules cible en gauche.

Les hématies sont polychromatophilie et anisopoikilocytes parfois, aussi on vue la présence des Echinocytes de façons très marque chez 42.85 %.

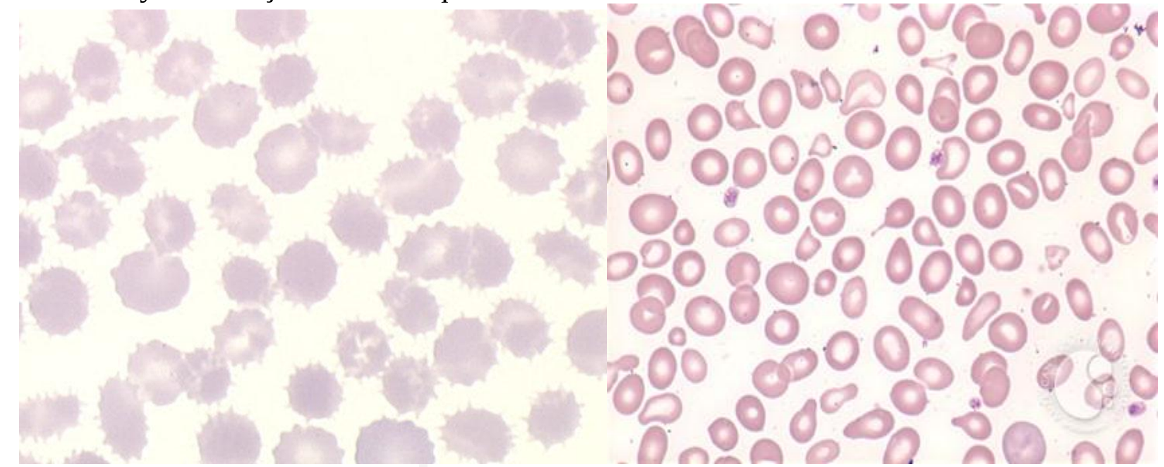


Figure 24: Aspect microscopique des Echinocytes en gauche et les cellules anisopoikilocytes en droite.

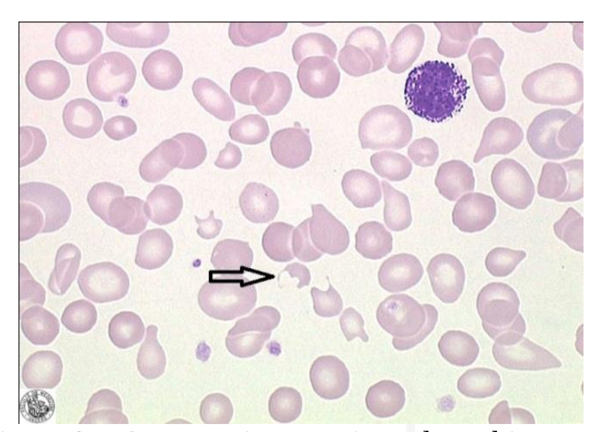


Figure 25: Aspect microscopique des schizocytes.

Dans la β-thalassémie mineure qui l'on trouvé, l'observation microscopique il montre l'existence des cellules cible et les hématies sont de forme microcytes avec des cellules normal et quelque schizocytes

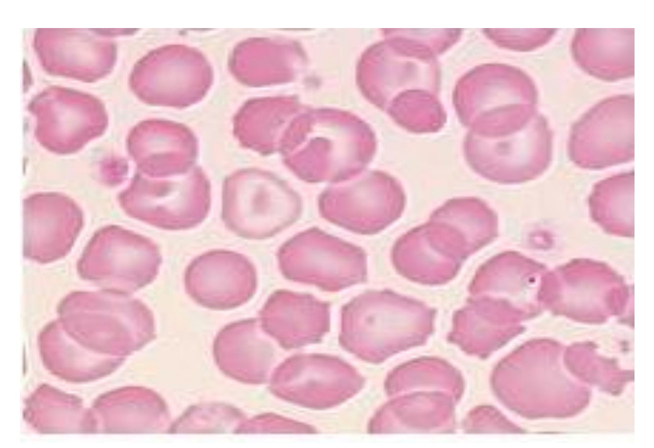


Figure 26 : Aspect microscopique de frottis de β thalassémie mineure

2- Discussion

L'étude diagnostique est très difficile, surtout que nous avons fait le pratique à des nouveau nés dont les résultats varient par rapport à un adulte, et que nous ne pouvons pas identifier la maladie comme définitive qu'après le sixième mois, la période dans laquelle ils montrent toutes les états pathologique. Pour cela chaque débit de données de laboratoire douteuse des tests obtenus ne peut être catégoriquement prouvé, bien que sans doute 100% de la présence de la maladie.

Les résultats suivants seront abordés en détail et de préciser la cause et le mécanisme de survenue une idée claire de la maladie malgré il est imprévisible de se interpréter.

3.1 Prévalence des hémoglobinopathies

Dans notre échantillon, le taux de β-thalassémie égale 1.25 % dans la population de wilaya de Batna correspond aux les nouveaux nés, c'est à dire à des parent homozygotes permet les 80 parent des sujet examiner. Le taux similaire à des études trouvées (1 à 2 % chez la population des nouveaux nés), L'Algérie c'est comme les pays méditerranéen caractères par l'existence de la β-thalassémie beaucoup que les autres maladies de l'hémoglobine.

Nous n’avons rencontré aucun cas de drépanocytose majeure, ou mineure, aussi aucun α-thalassémie ou Hb anormal.

3.2 La numérotation des formules sanguines

Le nombre des GR chez un nouveau née normal c'est varie entre : 4 à 5 10^{12}/l, c'est en moyen mais il peu attendre une valeur supérieur à 5 jusqu'à le 7 10^{12}/l. Un nouveau née normal et reçoit (50 à 150 centimètres cubes) de sang placentaire durant l'accouchement par voit basse (3/4 à la première minute et 1/4 les 5 minute suivant) un colombage tardif ou précoce ou le maintien prolongée de nouveau née au dessus du placenta (cés arienne) peut modifie la physiologie de cette transfusion placento-fœtale.

Dans différent cas, il diminue aux valeurs normal par un moyen égale 3.55 10^{12}/l, avec un Hb de moyen égal 11.93 g/dl, malgré leur valeur habituel et attendre le 13 g/dl jusqu' à le 18 g/dl. Parce que c'est le teneur en Hb que l'on doit définir l'existence ou non d'une anémie.

En outre, l'identification à l'anémie de la pâleur cutanée est excessive. En effet, la couleur de la peau peut être pale sans que la teneur en Hb soit basse. C'est en particulier le cas s'il y a une diminution de la distribution des GR au niveau des téguments lors de la vasoconstriction.

Cette notion populaire correspond à une donnée physiologique: les GR contiennent un pigment de coloration rouge; l'Hb. Cette coloration dépend donc de la concentration de ce dernier dans le sang. Il a paru longtemps logique d'identifier cette concentration en Hb dans le sang au nombre des GR. En fait, le nombre des GR et la concentration en hémoglobine n'évoluent pas toujours de façon parallèle.

Chez la plus par des nouveau nés on trouve les valeurs normal des l'indice érythrocytaires. Le VGM le TCMH et la CCMH et la taille des hématies peuvent être utilises pour déterminer les

caractéristique qualitatives des hématies. Malgré cette diversité de mesures possibles, le diagnostic d'une hémoglobinopathie en routine repose surtout sur ces valeurs.
La valeur normal de VGM chez un nouveau née d'1 jour et entre 80 et 120 fl une valeur inferieur à 80 en reconnaitre une microcytose, ou une valeur supérieur à 120fl en à une macrocytose. C'est la même chose pour la TCMH, entre 27-32 pg; normocytaire; Moins de 27 pg hypochrome; Plus de 32pg: macrocytaire. La CCMH normalement entre 32 et 36 g/dL ; permet alors de qualifier l'anémie de normochrome. L'anémie est hypochrome si la CCMH < 32 g/dL
Les principales particularités évolutives des valeurs hématologiques chez l'enfant sont des valeurs élevées de l'Hb à la naissance qui diminuent très rapidement pour faire place à une tendance anémique et hypochromique vers l'âge de 3 à 6mois.
Dès l'âge de 1 an, et avec la disparition de l'Hb fœtale, les chiffres érythrocytaires rejoignent ceux de l'adulte.

3.3 frottis sanguin

L'examen de frottis dans ce travail il appliqué seulement chez les sujets anémiques et on observe plusieurs variété de type de cellule en montre dans le suivant chaque cellule et la cause de leur apparition ici et la relation avec l'hémoglobinopathie.
La cellule cible est un GR dont la surface est augmentée par rapport au volume. Dans la circulation sanguine ces hématies ont une forme plus ou moins en cloche ou en doigt de gant (= codocytes) : l'étalement provoque leur déformation, l'excès de membrane formant un gonflement central qui contient de l'Hb. Dans les carences en fer, les thalassémies et les hémoglobinopathies, il y a diminution du contenu en Hb des GR (hypochromie), il y a un excès de membrane par rapport au volume. Ici les GR sont généralement microcytaires.
Une microcytose est le fait d'avoir des microcytes, c'est-à-dire des érythrocytes ou globules rouges de plus petite taille que la normale (VGM inférieur à 80 fl). Certaines anémies sont microcytaires. Les causes principales d'anémies microcytaires sont les anémies par carence en fer, les anémies inflammatoires, les thalassémies ou la drépanocytose.
Les dacrocytes sont des GR en forme de larme. Ils sont associés à des troubles avec une rate anormale ou de moelle osseuse, par exemple: la thalassémie. Et les schizocytes, sont des Fragments d'hématies cassées contre un obstacle, pouvant présenter diverses formes, chez les prématurés, dans la thalassémie majeure. Pour polychromatophilie sont d'hématies de couleur bleutée, souvent un peu plus grandes que les hématies environnantes Qui témoignent d'une érythropoïèse accélérée et d'une hyperréticulocytose.
La présence d'échinocytes est artefactuelle, car inductible par une modification du pH ou par le contact avec le verre ; on comprend alors aisément qu'une mauvaise préparation du frottis sanguin (lors de la coloration ou de l'étalement) peut conduire à l'observation de telles cellules. Il faut toutefois mentionner quelques situations où la présence d'échinocytes n'est pas un artefact : diminution des ions K+ intracellulaires, en cas d'urémie ou encore lors d'un déficit en pyruvate kinase.
Les données de l'FNS sont souvent utiles pour l'interprétation des résultats ; ainsi, une pseudopolyglobulie microcytaire cellule cible doit faire évoquer la présence d'une thalassémie alors que le VGM est généralement dans les limites de la normale voire élevé dans les anomalies qualitatives de l'Hb.

3.4 L'examen d'électrophorèse

L'interprétation doit tenir compte de l'âge du sujet exploré, le pourcentage de chaque fraction variant avec l'âge chez le nouveau né. Et cette différence est très important de la mis en point de la présence de la maladie ou non parce que ces résultats il est normal dans ce cas mais lorsque en trouve les même valeurs chez un adulte il est un patient attendre une béta-thalassémie sans doute.

Généralement les différentes Hb normales trouvées sont l'Hb A, l'Hb A2 et l'Hb F, chaque une possède leurs caractéristiques distinctives. L'Hb A sont l'Hb sélectif dans la période d'adulte, mais elle est produit avec des valeurs varie entre 8 à 30 %. Il peu augmente lorsque l'échantillon et reste plus de temps avant de faire une électrophorèse, et donne un faut résultats déférent à la valeur normale. Dans des autre cas il diminue car le Hb F et augmenté à la valeur normal qui entre 70 et 85, et peut attendre jusqu'à le 92%, cette dernier il implique que les chaine γ et augmente par rapport les chaines β qui diminue cette résultat elle correspond avec les caractéristique de la β-thalassémie.
Qu'est soutient ce point de vue les résultats obtenus par l'examen hématologique de frottis sanguin par la présence des cellules microcytaire, cellule cible avec faible présence et des schizocytes. En plus des cellules en larme.
Dans ce cas ne pas montre directement sans doute état pathologique, il restera jusqu'à le sixième mois pour répète l'examen biologique et le plus important c'est l'examen clinique qui sont appariait a partir cet âge.
Le taux d'Hb à la naissance a été plus faible que celui observé chez les Européens et pourrait être expliqué par des facteurs environnementaux. Pour l'Hb A2 tout les valeurs sont normaux implique que les chaine α sont normal et on Et effacé de la pensée et de la présence d'une α thalassémie. En général les taux sont entre 0 et 1% de moyen 0.17 % c'est très normal chez un nouveau né. Sachant que nous observons dans certains sujets qui sont compatibles avec la maladie de l'anémie maternelle la diminution de Fer sérique peut entrainer une diminution de synthèse de l'Hb A2.

Conclusion

En zone d'endémie, particulièrement en Afrique, et dans l'Algérie La pathologie hématologique est très riche et bien de problèmes ne sont pas encore résolus. Les anomalies de l'hémoglobine sont très fréquentes. Au plan clinique, les difficultés sont liées à la prise en charge des patients notamment ceux souffrant de l'hémoglobinopathie.
Ainsi, notre étude a permis de dégager une population de nouveau-nés à risque. Mais il faut pouvoir diagnostiquer le syndrome thalassémique grave, en particulier la β-thalassémie, en raison de sa fréquence et de sa gravité. L'examen le un peut coûteux est dans ce cas, l'électrophorèse de capillarys qui peut toutefois être pris en défaut chez les couples avant le mariage. Les examens de première intention d'exploration de l'hémoglobine doivent être accessibles à tous les laboratoires de biologie médicale. Il convient de connaître les pièges du diagnostic des hémoglobinopathies en particulier lors de la présence d'anomalies associées pour pouvoir se référer à un centre spécialisé.
Plus généralement, l'amélioration globale de la prise en charge il doit passe par la mise en place d'un système efficient de protection sociale dans notre pays pour toutes les couches de la société. Il faudra mettre en place un programme national spécifiquement consacré à la lutte contre elle. Pour mieux contrôler les problèmes liés à cette pathologie grave. Enfin, des programmes de recherche devraient aborder d'autres aspects tels que le polymorphisme clinique de la drépanocytose, et les thalassémies.

Bibliographie

- **Adouni, H., Jouini, R., Habibi, A., Galacteros, F., Plaud, B.**, 2012. Anesthésie et hémoglobinopathies, © Sfar, France, pp 1-2
- **Al-Awamy, B.H.**, 2000, Thalassemia syndromes in Saudi Arabia Meta-analysis of local studies, Saudi Medical Journal 2000, Vol. **21**, pp 80-100.
- **Anonyme**, 2000, L'immunité la sexualité la circulation sanguine, Mentor Biologie, Git Verlag Ernst Giebeler, pp.9
- **Bachir, D., Bardakdjian, J.M.**, 02 May 2003, Bonnes pratiques de l'étude de l'hémoglobine, DB Atelier pratique BIORAD, Californie, pp 8-14.
- **Bain, B.J.**, 2006, Haemoglobinopathy diagnosis, 2eme edition, Oxford : Blackwell Publishing, Hoboken- New Jersey pp. 313

▪ **Bardakdjian, M.J., Dhondt J.L., Ducrocq, R., Galactéros, F., Guyard, A., Huchet, F.X.**, 2003, Bonnes pratiques de l'étude de l'hémoglobine. Ann Biol Clin, vol.61 pp 401-409.

▪ **Bardakdjian, J.M., Dhondt, J.L., Ducrocq, R., Galactéros, F., Guyard, A., Huchet, F.X., Lahary, A., Lena-Russo, D., Maboudou, P., North, C. Prehu, M.L., Soummer, A.M., Verschelde, M., Wajcman, H.,** Juillet 2003, Bonnes pratiques de l'étude de l'hémoglobine, Annales de Biologie Clinique. Vol.6 (4), Paris, pp 401.

▪ **Behnen, M.**, 20.September 2005, Zur zweiten staatlichen Prüfung für das Lehramt an Grund- Haupt- und Realschulen gemäß, 14PVO-Lehr II, German, pp 1-2.

▪ **Bellis, G., Moorthy, R.K.**, 1994, La β-thalassémie en Sicile et en Algérie diversités d'une maladie héréditaire, Institut National d'Études Démographiques, INSERM U 120, vol.**7**, Paris, pp 446-448.

▪ **Haward, M.R., Hamilton, P.J.**, 2004, Hematologie, trad. De (anglais) par Corberand, J.X., Elsevier, France, pp 12, 14,33.

▪ **Béraud, J.**, 2004, Technicien d'analyse biologiques guide théorique et pratique coordonnateur, 2éme édition, Tec et Doc, paris, pp 597-600, 613-614.

▪ **Blanchet, O., et Bachy, B.**, septembre 2006, L'hémogramme est l'examen biologique le plus prescrit en France, Hématologie biologique, France, pp 63-78

▪ **Calcagno, F., Jérémie lefevre, J.**, 2005, Hématologie conforme au programme du CNCI- Fiches de synthèse illustrée, VG édition vernajobres- Grego, Paris, pp 63-65.

▪ **Clarke, G.M., Higgins, T.N.**, 2000, Laboratory Investigation of Hémoglobinopathies and Thalassemias, Clinical Chemistry, vol.**46**:8, pp.1284.

▪ **Choquet, S., Maloum, K.**, 2007, Réssier L'ECN hématologie, ellipses, paris, pp 22-25, 41-43, 98-100.

▪ **Dahmani, O., Belcaid, A., El azzouzi, O., El hami, H.**, s.d., Biosynthèse et rôle physiologique de l'hémoglobine, pp 1-6.

▪ **Degenne, M., Binet, C.**, Novembre 2009, Erythrocyte normal : morphologie, structure, composition chimique, métabolisme érythrocytaire, pp 62-68

▪ **Deybach, J.C.**, 5 octobre 2012, UE 8 Nutrition: Homéostasie du Fer, Biosynthèse de l'hème et Porphyries, pp 22-28.

▪ **Dorosz, P.**, 2002, Vitamines, sels minéraux et oligo-éléments. 2ème édition. Maloine, Paris, pp1-2.

▪ **Eleftheriou, A.**, 2007, A propos de la thalassémie, équipe Créations Ltd, la fédération internationale de la thalassémie, ISBN, 9963-623-40-9, Chypre, pp 12-16.

▪ Galanello, R., Origa, R., 2010, Beta-thalassemia, Orphanet J Rare Dis, vol.**5**:11. Pp pp 3-4, 56.

▪ Garnier, R., June 2005, Toxicity of lead and lead compounds, EMC - Toxicologie-Pathologie Vol.2(2), 2005, p 67–88.

▪ **Gerbouin, R. P, Dupin, H.**, 1993, Aliments et valeur nutritionnelle. Centre International de l'Enfance, Paris, p. 2.

▪ **Gouraud, S., Aulot, J.S.**, 2007, L'HCN en fiches - hématologie Emmanel bachey, roch houot, ellipses, paris, pp128-129.

▪ **Gérard, S.**, 2005, Hématologie clinique et biologique, 2 éme édition, Arnette, paris, pp 61, 66-70.

▪ **Girard, F., s.d.,** Diagnostic biologique des pathologies génétiques de l'hémoglobine, Narbonne, pp 1-2.

▪ **Haward, M.R., Hamilton, P.J.**, 2004, hématologie, Elsevier, paris, 13-14.

▪ **Harald themel, H., Diem, H., Haferlach, T.**, Novembre 2009, Atlas de poche d'hématologie, 2émé édition, Flammarion-Médecine-sciences, paris, pp 9-17, 128, 138.

▪ **Hilman, R.S., Ault, K.A., Rinder, H.M.**, 2007, Hématologie en pratique Clinique Guide de diagnostique et de traitement, trad. de (anglais), 4eme édition, flammarion-Médecine-sciences, Paris, pp 65, 70, 80-87.

▪ **Hoyer, J.**, 2011, Hémoglobinopathies: The How, Why and What, Chicago, Annual Meeting, NV, Las Vegas, pp.12.

▪ **Jacques, P.S., Nikiema, J.B., Luc, S., Salvatore, P., Isa, B., Augustin, B.**, 2002, Prévalence des hémoglobinopathies HbS et HbC au Burkina, Burkina Faso, pp 50-83.

▪ **Langlois, S., Ford, J.C., Chitayat, D.**, Octobre 2008, Dépistage des porteurs de thalassémie et d'hémoglobinopathies au Canada, canada, pp 960-970.

▪ **Kafando, E., Savadogo, L.G.B., Ayéroué, J., et coll.**, 2008, Les syndromes drépanocytaires majeurs : une enquête anonyme au prés du corps médical au Burkina-Faso. Med. Trop, Burkina -Faso, pp 68, 241-246.

▪ **Kohne, E.**, aout 2011, Performing your original search, **hémoglobinopathie**, Clinical Manifestations, vol.108 (31-32), pp 532-540.

▪ **Lefrere, F.**, 2006, DCEM préparation aux épreuves classant nations Hématologie et transfusion, Estem, paris, pp 91-93.

▪ **Lynch, S.**, 2007, Lynch Iron metabolism In Kraemer K, Zimmermann MB. Nutritional anaemia, Sight and life press, Basel, pp 59-76.

▪ **Lahiry, P., Al-Attrn, S.A., Hegele, R.A.**, 2008, Understanding Beta-Thalassemia with Focus on the Indian Subcontinent and the Middle East, The Open Hematology Journal, Bentham Science Publishers Ltd, Netherlands, p.2-13.
▪ **Manchec, P.**, 22 Octobre 2012, Tissu sanguin, EDM, pp 2-10.
▪ **Mehta, A.B., Hoffrand, V.**, Hématologie, Trad. de (anglais) par Rochour, M., mars 2003 Edition science médicales de boeck, paris, pp 77.
▪ **Morera, D., MacKenzie, S. A.**, 29 Juillet 2011, Is there a direct role for erythrocytes in the immune response?, BioMed Central, pp 42.89.
▪ **Morra, D.**, s.d., Information about Hemoglobinopathy Screening at The Credit, Valley Hospital Mississauga, Ontario, Canada, pp 12-23
▪ **Nagi, M. N.**, s.d., Heme metabolism, Biochemistry-1(PHL-284), pp 1-15.
▪ **Oliver, M., Wolf, A., Roche, C., Moalic, J.L.**, 2011 Synthèse Hémoglobinopathies. Diagnostic au laboratoire, Med Trop, vol.**71**, p 217.
▪ **Pesce, A., Bolognesi, M., BocediA., Ascenzi, P., Dewilde, S., Moens, L., Hankeln, T., Burmester, T.**, 2002, Neuroglobin and cytoglobin, *EMBO Report***3**, p:1146-1151
▪ **Martinez, P.A.**, Janvier 2007, Hématologie H2 – Erythrocytes, Montpellier, **p:**
▪ **Raisonnier, A.R.**, 2003, structure fonctions, édition de L'université Pierre et Marie Curie, France, pp 3-6.
▪ **Smaili, F.**, Avril 2008, Abrégé d'hématologie, 4éme édition, office de publications univers, paris, pp 68-73, 81-82.
▪ **Sebahoun, G.**, 1998, Erythropoïèse. In Sebahoun G Hématologie clinique et biologique, Rueil Malmaison Cedex, Arnette, France, pp.1.
▪ **Sébahoum, G.**, 2005, hématologie clinique et biologique, 2eme édition, Arnette, paris, P: 32-42, 67-70 .
▪ **Sersté, T., Cazal-Hatem, D., Francoz, C., Valla, D.C.**, 2007, Hépatite aiguë et anémie sévères chez un homme de 19 ans d'origine haïtienne, Vol.**14**:5, pp 52-62
▪ **Solary, E., Belon, P.**, 1999, Thérapeutique pour le pharmacien hématologie, Masson, paris, pp.18.
▪ **Sultan, C., Priolet, G., Beuzard, Y., Rosa, R., Josso, F.**, 1982,les examens de laboratoire techniques en hématologie, 2éme édition, flammarion médecine-sciences, paris, pp 16-17, 30-31, 38-46.
▪ **Theml, H., Haferlach, T., Diem, H.**, 2006, Atlas de poche d'hématologie, 2eme édition, flammarion, paris, pp.138.
▪ **Vaubourdolle, M.**, 2007, Biochemie Hématologie, 3eme edition, le Moniteur, paris, pp 205-208
▪ **Varet, B.**, 2007, Hematologie bruno varet le livre de l'interne, 2eme édition, Flammarion -Medcine science, paris, pp 78-39, 547-555.
▪ **Voet, D., Voet, J.G.**, 2005, Biochimie, 3eme édition, trad. De (francais) par Rousseau, G., Domenjoud, L., de Boeck, paris, p: 25-32
▪ **Vorgelet, V., Frédéric, H.**, 14 novembre 2006, struktur und funktion des aussenmembranrezeptors HasR aus Serratia marcescens il Komplex mit dem Hamophorprotein HasA, paris, pp 96-102
▪ **Wajcman, H., Kiger, L.**, 6 septembre 2002, L'hémoglobine, des micro-organismes à l'homme : un motif structural unique, des fonctions multiples, Éditions scientifiques et médicales Elsevier SAS, France, pp 9-16
▪ **Wajcman, H., lantz, B., girot, R.**, 1992, les maladies du globule rouge, édition INSERM/médecine- sciences flammarion, paris, pp 11, 175-176, 199-200.
▪ **Wajcman, H., Moradkhani, K.**, 15 Octobre 2010, Abnormal haemoglobins: detection & characterization, INSERM, Paris-Est, pp 538-546.
▪ Yiallouros, M., 14 Avril 2008, Die Bestandteile des Blutes, [PDF], p:1 adresse URL: http://www.kinderkrebsinfo.de/erkrankungen/leukaemien/pohpatinfoaml120060414/allgemeine_informationen/aufbau_und_funktion_von_knochenmark_und_blut/bestandteile_des_blutes/index_ger.html, (page consulté le 5 mai 2013)
▪ **Zertal, S.Z.**, 8 février 2006, détermination génétique de l'expression d'hémoglobine fœtal, paris, pp. 6.

Le développement financier et la croissance économique en Algérie :1990 - 2015

MOHAMMEDI Fatima Zahra, Dr BENLADGHEM Fethi,
université Abou Bakr Belkaid Tlemcen

Résumé :
Cet article examine la direction de la causalité entre le développement financier et la croissance économique en Algérie durant la période 1990-2015. La théorie de la cointégration d'Engels et Granger a été employé pour analyser les relations. La monnaie au sens large et les crédits fournis au secteur privé sont utilisé comme indicateurs du développement financier. Les résultats montrent que le système financier algérien suit la demande, les niveaux de l'offre et de la demande sur les crédits dépendent principalement des conditions économiques prévalant.

ملخص:
الغرض من هذه المقالة هو دراسة اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2015. تم استخدام نظرية التكامل المشترك Engels & Granger لتحليل العلاقات بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. استخدمت النقود بمعناها الواسع والائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشرات للتطور المالي في الجزائر. أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن النظام المالي الجزائري يتبع العرض، وان مستويات العرض والطلب على القروض تعتمد أساسا على الظروف الاقتصادية.

كلمات مفتاحية : التطور المالي، النمو الاقتصادي، الجزائر، الإستقرارية، التكامل المشترك، سببية غرانجر.

Abstract:
This article examines the direction of causality between financial development and economic growth in Algeria during the period 1990-2015. The cointegration theory of Engels and Granger was using to analyze the relationships. Broad money and credits provided to the private sector are using as indicators of financial development. The results show that the Algerian financial system follows demand, supply and demand levels on loans depend mainly on prevailing economic conditions.

Mots clé : développement financier, la croissance économique, l'Algérie, stationnarité, cointégration, causalité de granger.

1- Introduction :

La nature de la relation entre la finance et la croissance économique a été l'une des plus débat dans le passé récent. Au centre de ce débat est la question fondamentale est de savoir si une forte performance économique conduit au développement du système financier, ou vice versa. Cette relation existe depuis Schumpeter (1912) qui soutient que le bon fonctionnement des banques stimule l'innovation technologique et le développement économique, en identifiant et finançant les entrepreneurs avec les meilleures chances. En revanche, Joan Robinson(1952) écrit la fameuse phrase « ou l'entreprise mène, finance suit », d'après ce point de vue, le développement économique crée une demande pour des types particuliers d'arrangements financiers, et le système financier répond automatiquement à ces exigences.

En outre, certains économistes ne croient pas que la relation finance – croissance est importante comme Robert Lucas(1988) qui déclare que les économistes ont surestimé l'importance de la finance comme déterminant de la croissance économique. De plus, il existe une relation de causalité bidirectionnelle entre finance et croissance. Cet argument a été avancé par Patrick (1996) qui postule que le développement du secteur financier est le résultat de la croissance économique, qui alimente à son tour en arrière en tant que facteur de croissance.

Par ailleurs, certaines études empiriques mettent en évidence l'association négative potentielle entre finance et la croissance, De Gregorio et Guidotti (1995) trouvent un impact négatif du développement financier sur la croissance.

L'Algérie avait un système financier contrôlé par l'état depuis l'indépendance(1962) jusqu'au 1990. En 1990, la nécessité de réformer le système financier était définitivement retenue. Une

loi relative à la monnaie et au crédit en Avril 1990 est alors promulguée abrogeant la loi sur le régime des banques de 1986. La nouvelle loi matérialiste les choix de liberté économique et d'ouverture et crée les conditions d'un marché monétaire actif. Elle va constituer fondement du nouveau système financier algérien et lancer un processus de transformation structurelle profonde.

Dans notre article nous tentons de savoir la relation entre le développement financier et la croissance économique en Algérie sur la période 1990-2015, en utilisant la méthode de causalité de granger. La structure de cet article est la suivante : le cadre théorique qui fournit de déterminer le développement financier et ces déterminants et une revue de littérature concernant la relation entre le développement financier et la croissance économique dans la section 2. La littérature empirique sur le lien entre développement financier et croissance économique en Algérie. La section 3 comprend la méthodologie et les indicateurs du développement financier utilisés dans cet article.

2- le développement financier et la croissance économique.

2-1 : le concept du développement financier

Les premiers écrits sur le développement financier (McKinnon 1973 ; Shaw 1973) mettent l'accent sur les interventions gouvernementales mal conçues, comme plafonds du taux d'intérêt, les exigences élevées des réserves et des programmes de crédit directs, comme la principale source du sous-développement financier.

La définition du concept de développement financier a été beaucoup évoluée dans le temps. Shaw (1973) définit le développement financier comme" l'accumulation des actifs financiers à un rythme plus rapide que l'accumulation des actifs non financiers "

Levine (2005) a donné une définition plus complète « Le développement financier se produit lorsque les instruments financiers, les marchés et les intermédiaires améliorent, sans nécessairement les éliminer, les coûts d'obtention de l'information, les coûts l'exécution des contrats et les couts de transaction et par conséquent, font un meilleur travail en offrant cinq fonctions financières.

Les cinq fonctions principales identifiées par Levine et dont l'amélioration implique un développement financier sont (i) la production d'informations ex -ante sur les investissements possibles, (ii) le suivi des investissements et la mise en œuvre de la gouvernance d'entreprise, (iii) la négociation, la diversification et la gestion du risque, (iv) la mobilisation et de mise en commun de l'épargne, et (v) l'échange de biens et services.[1]

Le développement financier est la capacité d'un pays à canaliser l'épargne vers l'investissement efficace et efficiente au sein de ses propres frontières en raison de (i) la qualité de son cadre institutionnel et réglementaire, (ii) la taille de son financière marchés, la diversité de ses instruments financiers et de la facilité d'accès à eux et (iii) les marchés financiers "la performance des agents privés par exemple, en termes d'efficacité et de liquidité (Dorrucci & al. 2009).

Lynch (1996) implique que le développement du secteur financier peut être défini comme l'unification des marchés financiers fragmentés, il est un processus continu pour les pays en développement et développés. L'unification est représentée dans un ensemble de prix cohérent sur tous les marchés financiers.

Chinn & Ito (2005) « Le développement financier est mesuré comme l'activité du marché boursier, il apparaît dépendre l'ouverture du compte du capital individuellement et en interaction avec le niveau de développement juridique ».

De même, Hartmann et al. (2007) définissent le développement financier que le processus de l'innovation financière, ainsi que les améliorations institutionnelles et organisationnelles dans

[1] Ross Levine (2005) "Finance and Growth: Theory and Evidence "in P. Aghion and S. Durlauf (eds.), Handbook of Economic Growth, Amsterdam : North-Holland, p 4 - 5

un système financier, ce qui réduit l'asymétrie d'information, d'accroître l'exhaustivité des marchés, ajouter des possibilités pour les agents de se livrer à des transactions financières à travers (explicite ou implicite) contrats, et à réduire les coûts de transaction et d'accroître la concurrence. La portée du développement financier comprend des améliorations (innovations) dans les produits, les institutions et les organisations dans le secteur bancaire, les structures financières non-bancaires et des marchés de capitaux.
Etant donné l'importance de l'identification des déterminants du développement financier, il y a eu un approfondissement des recherches sur les facteurs fondamentaux permettant un bon fonctionnement des systèmes financiers. Les facteurs qui pourraient expliquer les différences de développement financier sont devenus un sujet de recherche de plus en important au cours des dernières années. Les chercheurs ont mis en évidence un grand nombre de facteurs exogènes et endogènes qui pourraient expliquer ces différences. Dans la littérature, cinq catégories de déterminants du développement financier sont identifiés : (1) les institutions ; (2) les facteurs de la politique économique (3) la libéralisation financière ; (4) le carde juridique (5) autres variables
Il y a plusieurs facteurs qui ont des effets sur le développement financier comme la politique économique, l'ouverture commerciale et financière, les institutions, l'ouverture financière et commerciale, la libéralisation financière et d'autres facteurs comme le capital social, la géographie et la culture. Parmi ces facteurs, les facteurs d'économie politique qui peuvent avoir des effets directs et indirects par le biais d'autres déterminants, ils peuvent être considérés comme les facteurs les plus influents dans le développement financier. En effet, les variations de la politique économique des pays pourraient expliquer les variations observées dans leur développement financier.

2-2 : revue de littérature : le développement financier et la croissance économique

Depuis le 20 ème siècle, la théorie économique considère qu'il existe une relation entre le développement financier et la croissance économique, jusqu' à nos jours il n'a y pas de consensus voire encore sur soit la nature de cette relation ou le sens de la causalité.
Joseph Schumpeter (1912) soutient que le bon fonctionnement des banques stimule l'innovation technologique et le développement économique en identifiant et finançant les entrepreneurs avec les meilleures chances de succès des produits innovants et les processus de production. En outre, le progrès économique peut être influencé par les banques par leur effet sur l'allocation de l'épargne. En d'autres termes, les banques ont le droit de décider et attribuer laquelle les entreprises peuvent utiliser l'épargne de la société. Ainsi, la vue schumpétérienne de la finance et du développement met en évidence l'impact des banques sur l'innovation technologique, ainsi que la croissance de la productivité.
En revanche Robinson(1952) écrit la fameuse phrase « ...where enterprise leads, finance follows…». Dans cette perspective, la finance ne provoque pas la croissance, finance répond aux demandes changeantes du secteur réel. En outre, les arguments de Robinson impliquent que le développement financier suit principalement la croissance économique et les moteurs de la croissance doit être cherchés ailleurs. En termes de politique, si les intermédiaires financiers exercent une exigence économique importante pour la croissance, alors cela soulève les degrés d'urgence attaché à des réformes juridiques, réglementaires et politiques conçus pour promouvoir le développement financier.
Le lien standard entre la liquidité et la croissance économique se pose parce que certains projets à rendement élevé exigent un engagement à long terme du capital, mais les épargnants n'aiment pas abandonner le contrôle de leurs économies pendant de longues périodes. Ainsi la demande des services financiers à la suite de parapher la croissance économique, à créer les conditions pour le développement des systèmes financiers.

Goldsmith(1969) conclut qu'un parallélisme rigoureux peut être observé entre le développement financier et économique si des périodes de plusieurs décennies sont considérées.
McKinnon (1973) et Shaw (1973) ont été les premiers qui mettent en évidence l'importance d'avoir un système des banques libre des restrictions financières telles que les plafonnements des taux d'intérêt, des exigences élevées des réserves et les programmes des crédits dirigés. Ces politiques ont tendances à être répandue dans tous les pays mais sont particulièrement fréquents dans ceux en développement. Selon leur argumentation, la répression financière perturbe l'épargne et l'investissement.
En revanche, la libéralisation du système financier permet l'approfondissement financier et augmente la concurrence dans le secteur financier qui à son tour favorise la croissance économique.
Lucas (1988) déclare que l'importance des questions financières est très mal trop insisté en discussion professionnelle populaire et même beaucoup et ainsi il n'est pas enclin à être excusé pour aller à l'autre extrême , encore dans la mesure où le développement des institutions financières est un facteur limitant dans le développement plus généralement conçu, il serait falsifier l'image, et il n'a aucune idée claire quant à la façon dont mal mais on ne peut pas théoriser sur tout à la fois;
Pagano (1993) affirme que l'intermédiation financière peut affecter la croissance économique en agissant sur le taux d'épargne, sur la fraction de l'épargne canalisé à l'investissement.
Le développement financier a un effet positif sur la croissance mais il y a des exceptions : des améliorations dans le partage des risques et sur les marchés des crédits de ménage qui peuvent diminuer le taux d'épargne, d'où le taux de la croissance, il faut tout d'abord spécifier le marché financier particulier concerné.
King et Levine (1993a) dans un article intitulé « finance and growth, Schumpeter might be right » ont tenté d'examiner si Schumpeter avait raison dans son point de vue que les services fournis par les intermédiaires financiers stimulent la croissance économique à long terme.
Patrick(1996) a identifié deux modèles possibles dans la relation de causalité entre le développement financier et la croissance économique. La première est appelée (Demand following) qui signifie que la : création des institutions financières modernes, de leurs actifs et passifs financiers, et services financiers connexes est en réponse à la demande de ces services par les investisseurs et les épargnants dans l'économie réelle. Le second est nommé comme « Supply leading » qui signifie la création d'institutions financières et de la fourniture de leurs actifs financiers, des passifs, et services financiers connexes à l'avance de la demande pour eux, surtout à la demande des entrepreneurs dans les secteurs modernes, la croissance induisant les secteurs.
3- Les études empiriques :
Le développement financier et la croissance économique en Algérie (2016) : cette étude a été élaborée par YAZZOUZ Younes sous forme d'une thèse de magister, il a utilisé une étude économétrique pour déterminer des relations entre des indicateurs du développement financier et de la croissance économique de l'Algérie entre 1970 et 2013. Il a adopté la méthodologie de Johannsen pour tester la cointégration entre les variables. Après l'estimation a été faite à travers un Modèle Vectoriel à Correction d'Erreur. Les résultats de l'étude économétrique montrent que la relation entre les différents indicateurs du développement financier et de la croissance économique est généralement négative dans le sens croissance-finance, et au mieux non-significative. Le remplacement de l'indicateur de la croissance par celui de la croissance des secteurs hors-hydrocarbures améliore légèrement les relations, mais sans que ça soit suffisant pour confirmer l'importance du système financier pour l'économie Algérienne.

Openness, Financial Development and Economic Growth in Algeria : An ARDL Bound Testing Approach, **Miloud Lacheheb(2014) :** Cette étude examine la relation entre l'ouverture, le développement financier et la croissance économique en Algérie, il a utilisé un modèle Autorégressif à retards distribués (ARDL). Les résultats confirment qu'il existe une relation à long terme entre l'ouverture, le développement financier et la croissance économique. Il a utilisé des données qui proviennent d'Indicateurs de développement de la Banque mondiale pour la période de 1980 à 2010. Les résultats montrent que l'ouverture a un effet significativement positif sur la croissance économique. La monnaie en sens large qui est un indicateur du développement financier dans cette étude est positif, mais insignifiant, lié à la croissance économique. En outre, la main-d'œuvre et la formation brute de capital sont insignifiantes. Ces résultats suggèrent un besoin urgent de réformes financières en Algérie afin d'améliorer l'efficacité du secteur financier afin de stimuler l'épargne / investissement et donc la croissance économique à long terme.

Measuring the impact of the financial development on the economic growth in Algeria, Souhila Boulared & Dr.Tchiko Faouzi (2015): Cette recherche vise à mesurer l'impact du développement bancaire sur la croissance économique en Algérie en utilisant certains indicateurs tels que le crédit bancaire divisé sur le produit intérieur brut (PIB), l'offre de monnaie au PIB, quasi monnaie au PIB en utilisant la méthode de cointegration . Ils ont conclu qu'il n'y a pas de relation entre le développement financier et la croissance économique en Algérie et que l'amélioration des indicateurs budgétaires et monétaires est principalement due à d'autres facteurs tels que la hausse si le prix du carburant

4- Méthodologie et données :

Suite à la littérature empirique existante sur la causalité entre le développement financier et la croissance économique, le modèle est décrit comme suit :

$$la\ croissance\ économique = f(le\ dévelopemnt\ financier)$$

Cette étude a utilisé des données annuelles de 1990 à 2015. Concernant les indicateurs du développement financier utilisés. Nous prenons en compte les études empiriques présentées dans la section précédente et la nature du secteur financier algérien, deux indicateurs sont utilisés pour mesurer le développement du secteur financier dans l'analyse empirique dans ce document : La profondeur financière M2 et crédit au secteur privé au PIB. Le taux de croissance par habitat et les dépenses publiques.

La spécification retenue est donc la suivante :

$$LPIBH_t = \alpha_0 + \alpha_1 LM2 + \alpha_2 LCRED + \alpha_3 LDEP + \varepsilon_i$$

PIBH : le logarithme du produit intérieur brut réel par tête, ce taux est utilisé pour mesurer la croissance économique ;

M2 : le logarithme de La profondeur financière (M2 au PIB) est un indicateur de la taille globale du secteur financier formel ; en général, la mesure de l'approfondissement financier ;

CRED : le logarithme des Crédits au secteur privé au PIB représente le niveau général de développement dans le secteur bancaire ;

DEP : le logarithme des dépenses publiques rapportées au PIB.

En ce qui concerne la source des données, elles sont de la banque mondiale, des statistiques financières internationales du FMI, l'ONS et la banque d'Algérie.

Cette approche se fera en trois étapes : tests de racine unitaire, tests de cointégration de Johansen, tests de causalité de Granger dans le cadre d'un modèle vectoriel à correction d'erreurs.

4-1 Test de racine unitaire :

Puisque les données sont des séries temporelles, il est nécessaire d'explorer leurs propriétés à long terme. La stationnarité de la variable est jugée à partir de la comparaison entre les statistiques (ADF Augmented Dickey–Fuller test).

H0 : racine unitaire ou non stationnarité

H1 : non racine unitaire ou stationnarité

Test ADF	PIBH	M2	CRED	DEP
T stat au niveau	-0.406350	-1.264123	-2.724756	-1.811465
T stat. 1ère différence	-4.442672*	-4.569894*	-4.010020*	-3.724452*

Valeur critique au niveau à 5% : -2.986225
Valeur critique à la première différence : -2.991878
Source des résultats : obtenus de l'Eviews 8.
Après la comparaison entre la valeur critique et les valeurs statistiques, on peut dire que les variables (PIBH, M2, CRED et DEP) ne sont pas stationnaires au niveau. Les résultats montrent qu'ils sont stationnaires à la première différence.

4-2 Tests de cointégration de Johansen :

La deuxième étape de cette approche est l'étude de la cointégration qui permet de tester l'existence d'une relation stable de long terme entre deux variables non stationnaires, en incluant des variables retards et des variables exogènes. Il existe plusieurs tests de la cointégration, le plus général étant celui de Johansen qui sera utilisé dans notre approche. En utilisant Eviews 8 pour faire le test de cointégration, on obtient le tableau suivant :

Date : 01/18/17 Time : 10:50
Sample (adjusted) : 1992 2015
Included observations : 24 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIBH M2 CRED DEP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.919694	82.25213	47.85613	0.0000
At most 1	0.416451	21.72624	29.79707	0.3140
At most 2	0.290603	8.799202	15.49471	0.3843
At most 3	0.023025	0.559059	3.841466	0.4546

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

D'après le tableau précèdent, on refuse l'hypothèse où le nombre de vecteurs de cointégration est strictement égal à zéro(r=0) (82.25213), est supérieure à la valeur critique (47.85613) au seuil statistique05% et on accepte l'hypothèse où le nombre de r=1 (21.72624) est inférieure à la valeur critique (29.79707) au seuil de 05%. Qui nous permet de dire qu'il y a au moins une relation à long terme entre deux variables.

4-3 Estimation du modèle à correction d'erreurs :

Suivant le théorème de représentation d'Engle et Granger qui démontre que les séries non-stationnaires, doivent être représentées sous forme de modèle à correction d'erreurs si elles sont cointégrées.

Vector Error Correction Estimates
Date : 01/18/17 Time : 11:49
Sample (adjusted) : 1993 2015
Included observations : 23 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegration Eq :	CointEq1
PIBH (-1)	1.000000
M2 (-1)	10.03863
	(1.10364)
	[9.09595]
CRED (-1)	-4.747322
	(0.45890)
	[-10.3451]
DEP (-1)	-0.083569
	(0.01007)
	[-8.30046]
C	-14.68028

Error Correction :	D(PIBH)	D(M2)	D(CRED)	D(DEP)
CointEq1	0.058935	-0.104246	0.087129	0.811983
	(0.07773)	(0.05809)	(0.07978)	(2.05485)
	[0.75819]	[-1.79459]	[1.09210]	[0.39515]
D (PIBH (-1))	0.048756	0.399588	0.157709	8.130661
	(0.32666)	(0.24412)	(0.33528)	(8.63550)
	[0.14925]	[1.63686]	[0.47038]	[0.94154]
D (PIBH (-2))	-0.124865	0.234095	-0.034258	-10.54168
	(0.36248)	(0.27089)	(0.37204)	(9.58236)
	[-0.34447]	[0.86418]	[-0.09208]	[-1.10011]
D (M2 (-1))	-0.044350	0.735567	0.611929	-1.974809
	(0.50995)	(0.38109)	(0.52340)	(13.4806)
	[-0.08697]	[1.93018]	[1.16915]	[-0.14649]
D (M2 (-2))	-0.343072	0.142596	-0.525737	-9.398575
	(0.48099)	(0.35945)	(0.49367)	(12.7151)
	[-0.71327]	[0.39671]	[-1.06495]	[-0.73917]

D (CRED (-1))	0.053745	-0.140034	0.088456	2.569566
	(0.15481)	(0.11569)	(0.15889)	(4.09238)
	[0.34717]	[-1.21044]	[0.55671]	[0.62789]
D (CRED (-2))	0.167679	0.036095	0.099977	0.814059
	(0.09064)	(0.06773)	(0.09303)	(2.39600)
	[1.85002]	[0.53289]	[1.07472]	[0.33976]
D (DEP (-1))	-0.008488	-0.008622	-0.019764	0.418224
	(0.01284)	(0.00959)	(0.01318)	(0.33935)
	[-0.66120]	[-0.89874]	[-1.50007]	[1.23241]
D (DEP (-2))	0.013093	-0.005507	0.006802	-0.079722
	(0.01415)	(0.01058)	(0.01453)	(0.37416)
	[0.92503]	[-0.52069]	[0.46823]	[-0.21307]
C	0.022383	-0.009094	0.020577	0.132177
	(0.01902)	(0.01422)	(0.01953)	(0.50292)
	[1.17656]	[-0.63965]	[1.05379]	[0.26282]
R-squared	0.259612	0.528097	0.479944	0.260975
Adj. R-squared	-0.252965	0.201395	0.119905	-0.250658
Sum sq. resids	0.054945	0.030685	0.057881	38.39680
S.E. equation	0.065012	0.048584	0.066726	1.718604
F-statistic	0.506484	1.616448	1.333035	0.510082
Log likelihood	36.78904	43.48843	36.19025	-38.52910
Akaike AIC	-2.329481	-2.912038	-2.277413	4.219922
Schwarz SC	-1.835788	-2.418344	-1.783720	4.713615
Mean dependent	0.016385	0.007371	0.020601	0.142836
S.D. dependent	0.058079	0.054366	0.071127	1.536762
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.85E-09		
Determinant resid covariance		6.99E-10		
Log likelihood		111.8952		
Akaike information criterion		-5.903930		
Schwarz criterion		-3.731680		

On constate qu’en cas de déséquilibre à court terme, la croissance économique s’ajuste plus lentement que les dépenses publiques et les crédits. En effet, la vitesse de convergence de la croissance économique est d’environ 5%, celle des dépenses publiques 81% et les crédits fournis au secteur privé 8%.

4-4 Test de causalité de Granger :

Notre étude s'intéresse à la relation causale entre les variables du développement financier et la croissance du PIB réel par tête d'habitant. Pour déterminer le sens de causalité entre la croissance et le développement financier, nous utilisons le test de causalité de granger.

Pairwise Granger Causality Tests
Date : 01/18/17 Time : 14:47
Sample : 1990 2015
Lags : 2

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.

M2 does not Granger Cause PIBH	24	0.90559	0.4211
PIBH does not Granger Cause M2		3.55428	0.0488
CRED does not Granger Cause PIBH	24	1.07518	0.3611
PIBH does not Granger Cause CRED		18.2801	0.0258
DEP does not Granger Cause PIBH	24	1.10329	0.3521
PIBH does not Granger Cause DEP		0.99533	0.0281
CRED does not Granger Cause M2	24	1.24844	0.3095
M2 does not Granger Cause CRED		16.1790	8.E-05
DEP does not Granger Cause M2	24	1.37108	0.2778
M2 does not Granger Cause DEP		0.29726	0.7462
DEP does not Granger Cause CRED	24	0.62799	0.5444
CRED does not Granger Cause DEP		1.24434	0.3106

D’après le tableau ci-dessus on peut conclure que :
Le sens de causalité entre M2 et PIBH :

- M2 ne cause pas le PIBH
- PIBH cause M2

Le sens de causalité entre CRED et PIBH :

- CRED ne cause pas PIBH
- PIBH cause CRED.

Le sens de causalité entre PIBH et DEP :

- DEP ne cause pas PIBH
- PIBH cause DEP.

Le sens de causalité entre M2 et CRED :

- CRED ne cause pas M2
- M2 cause CRED

Conclusion :

Cet article est fait dans l’objet de déterminer la relation entre les indicateurs du développement financier (M2 et les crédits fournis au secteur privé) et la croissance économique en Algérie. Ce dernier a été déterminé par le produit intérieur brut par habitat). Afin d’atteindre notre objectif, nous avons utilisé une méthode économétrique d’Engle et granger (1987) en trois étapes tests de racine unitaire, tests de cointégration de Johansen, tests de causalité de Granger dans le cadre d’un modèle vectoriel à correction d’erreurs. Les résultats ont montré que : Les séries des variables utilisés sont stationnaires en différence première ; Les trois variables sont cointégrées, elles évoluent ensemble et affichent par conséquent une relation de long terme au moins dans une direction.

Les résultats de test de causalité montrent que la croissance économique favorise la profondeur financière en Algérie, et non l’inverse.

Le test de causalité au sens de Granger confirme l’effet unidirectionnel de l’indicateur de la croissance économique sur le développement financier. Dans l’autre relation, l’hypothèse nulle est retenue. Ceci s’explique par l’idée que dans les systèmes financiers Suivant la demande, les niveaux de l’offre et de la demande sur les crédits dépendent principalement des conditions économiques prévalant.

L'étude des différentes relations à court et à long terme a donné des résultats très mitigés. La nature de l'effet ainsi que son sens de causalité peuvent varier selon l'indicateur utilisé, la période considérée (1990-2015) et même le fait de considérer la croissance de l'économie entière ou celle des secteurs hors-hydrocarbures. Ces résultats peuvent être justifiés par la déconnection totale entre la sphère financière et le secteur réel ; le rôle du premier se résume dans la gestion des comptes de chèque et l'octroi de crédits à des petits projets sans utilité économique, alors que le deuxième se contente de l'autofinancement, le recours à des crédits bancaires n'état que complémentaire.

Références:

Schumpeter, J.A., 1911. The Theory of Economic Development; an Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle, Translated by Opie, R. Harvard University Press, Cambridge, p. 1934.
Robinson, J., 1952. The Generalization of the General Theory, the Rate of Interest and Other Essays. Macmillan, London, pp. 67–142.
Lucas, R.E., 1988. On the mechanics of economic development. Journal of Monetary Economics 22, 3–42
De Gregorio, J. and P. Guidotti (1995), "Financial Development and Economic Growth," World Development, 23: 433–448
Patrick, H.T., 1966. Financial development and economic growth in underdeveloped countries. Economic Development and Cultural Change 14, 174–189.
Shaw, E.S., 1973. Financial Deepening in Economic Development. Oxford University Press, New York.
McKinnon, R.I., 1973. Money and Capital in Economic Development. Brookings Institution, Washington.
Dorrucci, E., Meyer-Cirkel, A. and Santábarbara, D. (2009), "Domestic financial development in emerging economies: Evidence and implications", ECB Occasional Paper, No 102, April.
Ross Levine (2005) "Finance and Growth: Theory and Evidence "in P. Aghion and S. Durlauf (eds.), Handbook of Economic Growth, Amsterdam: North-Holland, p 4 – 5
David Lynch "measuring financial sector development: a study of selected Asia –Pacific countries", the developing Economies, March 1996,
Chinn, Menzie D., and Ito, Hiro (2005): "What matters for financial development? Capital controls, institutions, and interactions", Working Paper No 11370, NBER.
Hartmann, Philipp, Florian Heider, Elias Papaioannou and Marco Lo Duca (2007): "The role of financial markets and innovation in productivity and growth in Europe", ECB Occasional Paper No 72 (September).
Raymond W. Goldsmith (1969) "Financial intermediaries in the American economy since 1900" Princeton University Press, p51
Pagano M "Financial Markets and Growth: an Overview" European Economic Review, vol. 37, n° 2-3, 04.1993, pp. 613-622.
King R.G. & Levine R "Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right" The Quarterly Journal of Economics, vol. 108, n° 3, 08.1993, pp. 717-737.
Engle R.F. & Granger C.W.J "Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing" Econometrica, vol. 55, n° 2, 03.1987, pp. 251-276.
Miloud Lacheheb "Openness, Financial Development and Economic Growth in Algeria: An ARDL Bound Testing Approach" 2014, consulté le 30-12-2016
https://www.researchgate.net/publication/261675892_Openness_Financial_Development_and_Economic_Growth_in_Algeria_An_ARDL_Bound_Testing_Approach
Souhila Boularedj & Dr.Tchiko Faouzi "Measuring the impact of the financial development on the economic growth in Algeria" European Scientific Journal June 2015-edition vol.11, No.16, 2015.
http://www.ons.dz/
http://donnees.banquemondiale.org/

L’impact de la volatilité des cours du pétrole sur le financement du développement économique en Algérie

MESBAHI Fatima Zohra
Pr. BENBOUZIENE Mohammed
Université abou bekr belkaid -TLEMCEN-

Résumé :
L’impact de la volatilité des cours du pétrole sur le développement économique est un sujet souvent traité par les économistes. L’apport de cet article est de revisiter le lien entre les cours du pétrole et financement du développement économique, en distinguant les différentes sources de chocs affectant le prix du pétrole et leur impact sur les indicateurs macroéconomiques , dans le cas d’un pays producteurs comme l’Algérie et pour modéliser cette relation, un « modèle vectoriel autorégressif » (VAR) sur données annuelles est utilisé.
Mot clés : cours du pétrole ; VAR ; le développement économique Algérienne.

ملخص :
أثر تطاير أسعار النفط على التنمية الاقتصادية موضوع كثيرا ما يدرس من قبل الاقتصاديين، سنتطرق من خلال هذه الورقة الى إعادة النظر في العلاقة بين أسعار النفط وتمويل التنمية الاقتصادية، والتمييز بين مختلف صدمات أسعار النفط وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية، في حالة دولة منتجة مثل الجزائر و الهدف من هذه الدراسة تشخيص العلاقة بين هذه المتغيرات باستعمال ، نموذج (VAR) و ذلك بالاعتماد على بيانات سنوية.
الكلمات المفتاحية :أسعار النفط .VAR .التنمية الاقتصادية الجزائرية.

Abstract
The impact of oil price volatility on economic development is a subject often treated by economists. The contribution of this article is to revise the link between oil prices and the financing of economic development, distinguishing between the different sources of shocks affecting oil prices and their impact on macroeconomic indicators, in the case of a producing country like Algeria and to model this relationship, a "autoregressive vector model" (VAR) on annual data is used.
Key words: oil prices; VAR; Algerian economic development.

Introduction

Le cour du baril de pétrole est par nature très volatil Comme le pétrole est essentiel au financement du développement, les chocs de prix ont historiquement eu un fort impact sur l’économie réelle, et ont été souvent associés à des récessions dans les pays occidentaux : Hamilton (2011) relève que 11 des 12 derniers chocs de prix depuis la seconde guerre mondiale ont été suivis par une récession aux États-Unis. Avec la baisse tendancielle de l’intensité pétrolière observée dans la plupart des pays, et l’affaiblissement des mécanismes d’indexation automatique des salaires sur les prix, les économies sont aujourd’hui probablement moins sensibles à des chocs exogènes affectant le cour du pétrole.

Christiane Baumeister et Lutz Kilian (2016) ont passé en revue les causes des variations majeures des prix du pétrole au cours des quatre dernières décennies. Beaucoup d’auteurs, notamment James Hamilton (2003) ont expliqué ces variations comme résultant principalement des variations de l’offre de pétrole, provoquées notamment par des événements tels que les guerres et révolutions dans les pays-membres de l’OPEP[1]. Lutz Kilian, à travers ses divers travaux et collaborations, a développé l’idée que plusieurs des épisodes de fortes fluctuations du prix du pétrole s’expliquaient en fait avant tout par les variations de la demande. En l’occurrence, une partie substantielle de la demande répond à un motif de consommation immédiate : lorsque l’économie mondiale connaît une expansion, la demande de pétrole, augmente pour accroître la production de biens et services, poussant le

[1] James Hamilton, « What Is an Oil Shock? » , Journal of Econometrics, 113(2): 2003, p(363–98).

cours de pétrole à la hausse ; réciproquement, un ralentissement de la croissance mondiale est susceptible de pousser les prix du pétrole à la baisse. Une partie de la demande répond aussi à la volonté d'accumuler des stocks et dépend alors des anticipations du prix du pétrole. Elle tend par exemple à augmenter dans l'anticipation de pénuries de pétrole dans le futur. Au cours de l'histoire, la demande au motif de stockage a été importante lorsque les tensions géopolitiques étaient fortes aux Moyen-Orient, lorsque les capacités de production étaient utilisées à leur maximum et lorsque les anticipations de croissance mondiale étaient très optimistes.
Les hydrocarbures jouent dans l'ensemble de la politique algérienne un rôle déterminant, aussi bien dans sa politique internationale que dans sa politique économique interne. En Algérie, comme dans les autres pays producteurs de pétrole, les prix du pétrole ont enregistrés, au cours des 15 dernières années, des fluctuations très importantes, et ont eu un impact négatif direct sur les indicateurs macro-économiques et en particulier sur l'équilibre du budget de l'Etat et sur celui de la balance des paiements.
Si le choc pétrolier de 1998 -2008 était en faveur des pays exportateurs des hydrocarbures, ayant poussé les cours de 40 dollars le baril en 1998, à un niveau historique de 147 dollars le baril en juillet 2008. Cependant cette situation n'a pas duré longtemps, car le cours du baril a dégringolé à 32 dollars suite à la crise des subprimes dans le marché immobilier hypothécaires américain qui a engendré une crise financière et économique mondiale, provoquant un ralentissement terrible de la l'activité économique mondiale. Suite à la reprise de la croissance économique au niveau mondiale, et à l'accélération du rythme du commerce mondial en 2009, il y eu une tendance haussière des cours du pétrole illustré par le prix du baril qui a atteint 70 dollar en 2009, puis 110 $ en 2011, et dépassent le seuil de 120 dollars en 2013 Cependant les prix se sont mis à baissé de nouveau en octobre 2014, le taux moyen de la baisse ayant atteint 60%, et au début de l'année 2015 le cours du Brent a enregistré une baisse vertigineuse pour atteindre les 40 dollars le baril ; L'objet de notre contribution est de vérifier empiriquement l'impact de la volatilité des cours du pétrole sur le développement économique en Algérie.

1. Etude théorique

La notion de volatilité doit être définie avec soin : elle peut être déterminée sur une base intra-journalière, inter-journalière, hebdomadaire, mensuelle ou annuelle (que ce soit explicitement à partir de données historiques ou implicitement à partir du prix des options). Dans la problématique de ce rapport, la volatilité est examinée à deux niveaux : son rôle dans l'articulation entre les marchés physiques et les marchés financiers ; son ampleur, reflétée par la fluctuation des prix internationaux, lorsque cette ampleur paraît impacter fortement l'économie mondiale et interpeler les gouvernements.
La volatilité peut être définie de différentes façons. La notion la plus simple est celle de volatilité historique. Celle-ci est calculée sur la base des fluctuations de cours passés, sur une certaine période de temps. En présence d'options activement négociées, il est possible de calculer une autre volatilité, habituellement appelée volatilité implicite. Celle-ci correspond à l'écart type des fluctuations de prix permettant d'égaliser le prix de marché de l'option et son prix théorique (issu d'un modèle).
Alors que la volatilité historique n'incorpore que l'information passée, la volatilité implicite révèle les attentes des opérateurs quant à la volatilité future, conditionnellement à l'information disponible à un moment donné. Cette information est essentielle car elle donne une estimation de la façon dont les opérateurs apprécient les risques (présents et futurs) associés aux positions détenues sur le marché »[1]

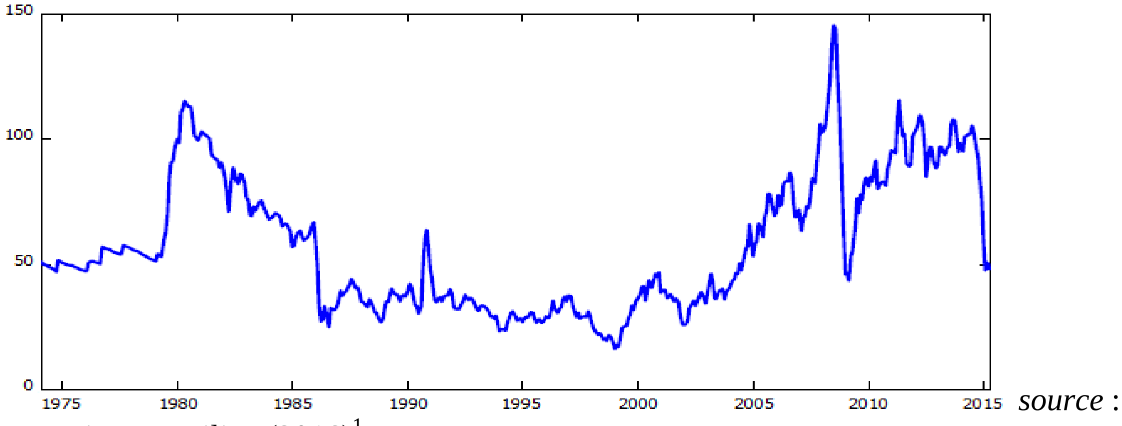
---

[1] Lautier et Simon, « Les marchés dérivés énergétiques », Les nouveaux défis de l'énergie, Economica, 2009

La volatilité des cours du pétrole a des répercussions négatives sur l'économie générale, tel que démontré abondamment par la littérature. Un choc lié aux cours du pétrole, en tant qu'exemple classique d'un choc négatif lié à l'offre, c'est-à-dire une hausse des cours du pétrole, entraîne une augmentation du volume global de l'offre, une hausse des prix et une baisse de la production et de l'emploi [Dornbusch, Fisher et Startz 2001]. En revanche, le volume global de la demande baisse, à mesure que la hausse des cours du produit de base se traduit par une baisse de la demande de biens et services, ce qui entraîne une contraction de la production globale et du niveau de l'emploi. Les conséquences macroéconomiques des chocs pétroliers sont transmises par le truchement des mécanismes de l'offre et de la demande et potentiellement réduites au minimum par les réactions au titre de la politique économique.

2. Etude antérieure:

GRAPHIQUE 1 : Prix du pétrole brut WTI (en dollars 2015, ajusté en fonction de l'inflation)



source : Baumeister et Kilian (2016)[1]

Après quatre années de relative stabilité autour de 105 dollars le baril, le prix du pétrole a fortement chuté depuis juin 2014, mettant peut-être ainsi un terme au super-cycle des prix des matières premières qui s'était amorcé à la fin des années quatre-vingt-dix. John Baffes, Ayhan Kose, Franziska Ohnsorge et Marc Stocker (2015) ont analysé les causes de la baisse des prix du pétrole et ses répercussions macroéconomiques et financières[2].

La chute des prix du pétrole est certes importante, mais les quatre auteurs rappellent qu'elle n'est pas non plus sans précédents. Au cours des trois dernières décennies, il y a eu cinq autres épisodes au cours desquels les prix du pétrole ont baissé de plus de 30 % en moins de sept mois. La récente baisse des prix du pétrole possède plusieurs caractéristiques que l'on retrouve également avec la chute des années 1985-1986 ; cette dernière suivait une période de forte expansion de l'offre de pétrole de la part des producteurs n'appartenant pas à l'OPEP et elle résulte de la décision de l'OPEP d'accroître sa production. Les autres épisodes s'expliquent principalement par un affaiblissement de la demande mondiale ; ce fut le cas suite à la récession américaine de 1990, à la crise asiatique en 1997, à la récession américaine de 2000 et à la crise financière mondiale en 2008.

La récente baisse des prix du pétrole s'explique par plusieurs facteurs : plusieurs années de hausses surprises de la production de pétrole non conventionnel, une faible demande mondiale, un changement significatif de la politique de l'OPEP, l'assouplissement de certains risques géopolitiques (réduisant les craintes de perturbations dans l'approvisionnement) et une appréciation du dollar américain. Bien que le rôle exact de chaque facteur soit difficile à évaluer, la renonciation par l'OPEP d'un soutien des prix et l'expansion rapide de l'offre de pétrole non conventionnel apparaissent avoir joué un rôle décisif à partir du milieu de l'année

---

[1] Christiane Baumeister and Lutz Kilian, « Forty Years of Oil Price Fluctuations: Why the Price of Oil May Still Surprise Us », Journal of Economic Perspectives, Volume 30, Number 1, Winter 2016, P141.

2 baffes, John, M. Ayhan Kose, Franziska Ohnsorge & Marc Stocker, « The great plunge in oil prices: Causes, consequences, and policy responses », CAMA, working paper, n° 23/2015, juin(2015).

2014. Jusqu'alors, la politique de l'OPEP contribuait tout particulièrement à soutenir les prix à un niveau élevé. Les estimations empiriques que réalisent Baffes et ses coauteurs suggèrent que les facteurs relatifs à l'offre expliquent davantage la baisse des prix que les facteurs relatifs à la demande. Dans la mesure où la plupart des facteurs à l'origine de la baisse des prix du pétrole sont susceptibles d'être toujours à l'œuvre à moyen terme, les prix du pétrole devraient rester à un niveau durablement faible, sans pour autant cesser d'être volatiles.

Entre juin 2014 et janvier 2015, le prix du pétrole Brent passa de 112 à 47 dollars. Baumeister et Kilian (2015) [1] ont analysé la chute de 49 dollars du prix entre juin 2014 et décembre 2014. Ils estiment que deux chocs survenus avant juin 2014 expliquent 55 % de cette chute : le déclin de l'activité économique et l'accroissement de la production en expliquent réciproquement 22 % et 33 %. Le reste s'explique par deux chocs survenus au cours de la seconde moitié de 2014 : la prise de conscience d'un ralentissement de la croissance plus marqué que prévu et la réduction de la demande au motif de stockage expliquent réciproquement 18 et 27 % de la chute du prix du pétrole.

L'impact économique sur les pays exportateurs sera par contre négatif et bien plus immédiat. Les pays exportateurs vont connaître une détérioration de leur solde extérieur avec la contraction de la valeur des exportations, mais aussi une dégradation du solde budgétaire avec le tarissement des recettes fiscales tirées de l'exportation de pétrole. Les autorités budgétaires peuvent alors être incitées à consolider leurs finances publiques, ce qui contribuera à déprimer l'activité domestique. Les pays importateurs auront alors tendance connaître des sorties de capitaux, des pertes sur leurs réserves et de brutales dépréciations de leur devise. Les banques centrales sont alors incitées à resserrer leur politique monétaire pour stabiliser l'inflation et préserver la confiance des marchés, ce qui contribuera également à déprimer l'activité domestique.

En outre, plusieurs facteurs peuvent réduire l'impact expansionniste dans les pays importateurs. Le ralentissement de la baisse des prix du pétrole facilite a priori la mission des banques centrales des pays importateurs en réduisant les pressions inflationnistes. Or, dans les pays avancés, le ralentissement de l'inflation, dans un contexte où celle-ci est initialement faible, accroît le risque que les anticipations d'inflation ne soient plus ancrées et que l'économie bascule dans la déflation. En l'occurrence, plusieurs banques ont déjà ramené leurs taux directeurs au plus proche de zéro, si bien qu'elles peuvent difficilement assouplir davantage leur politique monétaire.

Beaucoup d'études se sont déjà penchées sur les répercussions de la chute des prix du pétrole sur le financement du développement économique des pays qui les exportent et ont naturellement mis en évidence un impact négatif. En observant une trentaine de pays exportateurs du pétrole, Angus Deaton et Ron Millier (1995) et Angus Deaton (1999)[2] ont montré que la chute des prix du pétrole est associée à un ralentissement du développement économique. En observant 113 pays en développement sur la période s'écoulant entre 1957 et 1997, Jan Dehn (2000) a constaté que les taux de croissance par tête ont été significativement réduits lors des divers épisodes où les prix du pétrole ont chuté. Par exemple, l'activité économique a chuté de 6 % au Venezuela lorsque de la chute des prix du pétrole en 1998. En l'occurrence, il apparaît que ce n'est pas l'anticipation du retournement, mais bien ce dernier qui nuit à la croissance. En observant 39 pays d'Afrique subsahariens, Markus Bruckner et Antonio Ciccone (2010) ont confirmé que la chute des prix du pétrole est associée à un ralentissement du développement économique, mais notamment parce qu'elle accentue la

[1] Baumeister, Christiane, & Lutz Kilian, « Understanding the decline in the price of oil since june 2014 », CEPR, discussion paper, n° 10404, janvier (2015).

[2] Angus Deaton, « Conmmodity Prices and Growth in Africa, Journal of Economic Perspectives », Volume 13, Number 3, Summer 1999, Pages 23-40

fréquence des guerres civiles[1]. Dans les *Perspectives de l'économie mondiale* d'octobre dernier, Aqib Aslam et ses nombreux coauteurs (2015) ont montré que la production globale et la production potentielle des pays exportateurs de matières premières ont tendance à varier dans le même sens que leurs termes de l'échange ; en l'occurrence, la production globale tend à varier deux fois plus amplement que la production potentielle. En l'occurrence, l'actuelle faiblesse des prix du pétrole pourrait amputer la croissance annuelle moyenne des pays exportateurs d'un point de pourcentage entre 2015 et 2017 par rapport à son rythme entre 2012 et 2014. Les exportateurs d'énergies pourraient être plus amplement affectés, puisque leur croissance est susceptible de chuter de 2,25 points en moyenne. Mauricio Villafuerte et Pablo Lopez-Murphy (2010) ont montré que les pays exportateurs de pétrole ont réagi à la chute de leurs cours en 2009 en adoptant des politiques budgétaires procycliques, notamment en réduisant les dépenses publiques, ce qui aggrave la chute de l'activité domestique[2]. Se focalisant également sur les exportateurs de pétrole, Olivier Blanchard et Jordi Gali (2007) ont confirmé de leur côté que la chute des prix du pétrole se traduit par une forte hausse du taux de chômage dans les pays exportateurs. Or le système financier risque d'être déstabilisé si les exportations chutent, la croissance économique ralentit et le chômage augmente[3].

Une baisse des prix du pétrole peut en l'occurrence contribuer à fragiliser le système financier via plusieurs canaux. Premièrement, une baisse des prix du pétrole dans les pays qui en sont exportateurs réduit le montant de recettes qu'ils tirent de leurs exportations, ce qui réduit la capacité de leurs résidents, notamment l'Etat, à honorer leurs obligations de dette, ce qui détériore le bilan des banques et peut inciter ces dernières à resserrer le crédit. Deuxièmement, la chute des prix du pétrole incite les résidents des pays exportateurs à effectuer davantage de retraits bancaires, ce qui réduit la liquidité des banques. Troisièmement, un chute des prix du pétrole peut détériorer le solde budgétaire des pays exportateurs de pétrole, ce qui peut inciter les gouvernements à embrasser l'austérité, freine le financement du développement économique et fragilise davantage le secteur bancaire.

3. Etude empirique :

L'économie algérienne est basée essentiellement sur l'exploitation des hydrocarbures. L'analyse de la structure de l'économie algérienne démontre une forte dépendance à la rente pétrolière qui représente 60% du budget de l'État et 95% des recettes en devises. Dans le partage, 49% des parts sont affectées aux compagnies étrangères ayant procédé à l'exploration et 51% à l'État représenté par la SONATRACH (société publique d'hydrocarbures.).

Cette équation est facile à appréhender lorsque l'on constate que cette économie est plus rentière qu'elle n'est productive et performante. L'économie algérienne est une économie à faibles performances dont les finances dépendent essentiellement des recettes d'hydrocarbures. Les projets, les plans, les prévisions, le financement du budget, les décisions, les importations et même l'alimentation et les médicaments sont financés avec les ressources des hydrocarbures. Tout événement qui ébranlerait la demande internationale ou engendrerait une faiblesse durable des prix du pétrole se traduirait par un fort amenuisement des gains à l'exportation et aurait des conséquences dramatiques sur l'économie algérienne. L'aisance financière que connaît l'Algérie aujourd'hui est exclusivement l'oeuvre de ce secteur. Elle est strictement liée à deux facteurs essentiels : l'envolée des cours du pétrole et l'augmentation des volumes d'exportations depuis 2002. Les hydrocarbures représentent la majorité des exportations de biens et de marchandises. Elles restent la source principale des

---

1 Brückner, Markus and Ciccone, Antonio, « International Commodity Prices, Growth and the Outbreak of Civil War in SubSaharan Africa », The Economic Journal, Vol. 120, No. 544, May 2010, P519-534.

2 Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez-Murphy, « Fiscal Policy In Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle »,i MF Working Paper Draft, Fiscal Affairs Department, February 2010.

3 Olivier J. Blanchard, Jordi Gali, « The Macroeconomic Effects of Oil Shocks: Why are the 2000s So Different from the 1970s? », NBER Working Paper , No. 13368, September 2007.

ressources en devises. 77,246 milliards de dollars des 79,139 milliards de dollars des exportations de marchandises proviennent des hydrocarbures, soit plus de 97,6 % de la valeur des exportations en 2008.

En effet, la chute des cours du pétrole constitue un risque important pour les équilibres macroéconomiques du pays. On notera cependant qu'au moyen de ses règles budgétaires , et d'une gestion prudente de ses réserves de change (à 188 Mds USD en fin 2014), le cumul des ressources financières enregistré depuis le début des années 2000, va permettre de faire face, au moins à court terme, au retournement actuel de la conjoncture pétrolière sur les marchés mondiaux, et de se donner le temps d'une diversification en profondeur de son économie d'une part , et de mettre en place une politique sérieuse en matière d'investissements directs étrangers d'autre part.

- **Méthodologie :**

Afin d'évaluer l'impact de la volatilité des cours du pétrole sur le financement du développement économique en Algérie, nous adopterons une approche en équilibre général calculable. L'analyse consiste à simuler les effets d'une baisse des prix du pétrole. Cette approche, nous permet, en dépit du caractère statique du modèle utilisé, évaluer l'impact d'une volatilité des cours du pétrole au niveau sectoriel.

- **Le choix des variables :**

PP : Le prix du pétrole (les données sont obtenue de l'organisation de l'OPEP).

PIBr : Le PIB réel ou PIB à prix constant est la valeur du PIB tenant compte des variations de prix. (La banque mondiale).

FDI : l'investissement étranger direct (La banque mondiale).

CH : Taux de chômage. (Office National des Statistiques).

INF : Taux d'inflation. (La banque mondiale).

Ainsi, dans la partie empirique de notre travail et à travers la dynamique des modèles VAR (vecteur auto Régressif), nous allons analyser l'impact de la volatilité des cours du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie sur la période allant de 1970 jusqu'à 2014.

Le but de la modélisation par les processus VAR ou VECM résident dans l'analyse de la décomposition de la variance de l'erreur de prévision et l'analyse des fonctions de réponse impulsionnelle qui sont des outils de diagnostics des relations entre ces variables et leur comportement à long terme.

$$PIBr_t = \beta_0 + \beta_1 PP_t + \beta_2 CH_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 INF_t + \varepsilon_t$$

- **Etude de la stationnarité**

Une série chronologique est stationnaire si elle ne comporte ni tendance, ni saisonnalité, plus généralement, aucun facteur n'évoluant avec le temps. Ceci étant, nous devons d'abord déterminer l'ordre d'intégration des variables. On dit qu'une variable est intégrée d'ordre p si sa différence d'ordre p est stationnaire c'est-à-dire que sa différence d'ordre p est d'accroissement nul.

Plusieurs tests permettent de mettre en évidence la stationnarité d'une série. Nous mettrons donc en œuvre le test de stationnarité de « Phillips Perron » sur les différentes séries de données et résultats sont résumés dans le tableau suivant :

	Au niveau		1ère différance	
Variables	**T stat**	**T cal**	**T stat**	**T cal**
PP	-2.75	-2.92	-5.98	-2.93
PIBR	-2.24	-2.92	-4.94	-2.93
INF	-2.81	-2.92	-9.48	-2.93
CH	-3.10	-5.28	-5.30	-3.15
FDI	-1.52	-2.92	-7.35	-2.93

A travers les résultats trouvés sur les tests de racine unitaire PP, on trouve que toutes les series sont intégrées de même ordre 1. En outre, on peut chercher d'éventuelles relations de cointégration entre les variables.

- **Test de cointégration de Johansen :**

Etude de la relation de la Co intégration en utilisant le test de la trace.

Date: 09/18/16 Time: 15:08
Sample (adjusted): 1972 2014
Included observations: 43 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PP INF PIBR FDI CH
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value
None *	0.514945	74.40553	69.81889
At most 1	0.392551	43.29535	47.85613
At most 2	0.223882	21.86040	29.79707
At most 3	0.172891	10.96202	15.49471
At most 4	0.063038	2.799824	3.841466

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

D'après le tableau précèdent on refuse l'hypothèse où le nombre de vecteurs de Cointégration est strictement égal à zéro(r=0) (74.40553), est supérieure à la valeur critique au seuil statistique 05% et on accepte l'hypothèse où le nombre de r =1 (43.29535) est inférieure à la valeur critique (47.85613) au seuil de 05%.

- **Modèle à correction d'erreur VECM:**

	PIBr	PP	CH	FDI	INF
constant	-0.1441	-0.0592	-0.1314	0.0523	-0.1805
Pibr(-1)	-0.0556	-0.8277	-0.4368	-1.2935	0.6195
Pibr(-2)	-0.1064	0.4370	-0.0264	-1.5073	-1.4121
Pp(-1)	0.0258	-0.0921	0.0576	0.5690	0.8640
Pp(-2)	0.0567	-0.3775	-0.0362	-0.1143	0.0705
Ch(-1)	-0.0382	0.2946	-0.0989	-0.0775	0.1394
Ch(-2)	-0.0896	-0.0992	-0.1112	0.0163	-0.2477
Fdi(-1)	-0.0405	0.0581	-0.0318	-0.2061	-0.1646
Fdi(-2)	-0.0169	0.0160	-0.035	-0.1093	-0.0122
Inf(-1)	-0.0175	0.2042	-0.0184	-0.2793	-0.4157
Inf(-2)	0.0114	0.0741	-0.0230	-0.2566	-0.2232
$Resid_{t-1}$	0.0413	0.0002	0.0179	0.1079	0.0023

Les résultats des tests de cointégration impliquent qu'il existe une relation à long terme entre les cours du pétrole et le développement économique. En fait, ces résultats suggèrent qu'il existe des liens entre toutes les variables La dynamique à court terme de la relation entre le développement et le cours du pétrole sont explorés à travers le modèle de correction d'erreur. Le tableau nous montre que les signes des coefficients d'ajustement sont négatifs et significatifs, cela répond à l'une des caractéristiques des modèles ECM. Il existe alors un mécanisme à correction d'erreur, à long terme : les déséquilibres entre le PIBr, FDI, PP, INF et CH se compensent de sorte que les séries ont des évolutions similaires à long terme.

Le test de cointégration nous a permis d'identifier une relation de long terme entre les variables :

Log PIB= 0.61 Log PP(-1) + 1.30 Log CH(-1) + 0.37 Log FDI(-1) +0.18 Log INF(-1) + 12.41
[+2.23] [+3.90] [+3.01] [+0.84]

A long terme, on remarque que les coefficients des variables explicatives sont tous d'un point vue statistique et économique significativement différents de zéro telle que l'indique la statistique de student. Ceci nous permis de dire que la développement économique mesurée par le PIB est fortement corrélée par le chômage en premier lieu puis par les investissements direct étranger et les prix du pétrole et un degré moindre par l'inflation

Conclusion :

Pour assurer le développement en Algérie, il faut œuvrer pour la juste répartition des fruits du pétrole par l'investissement des revenus générés dans les secteurs sociaux offrant les services à coût réduits aux populations. Toute la difficulté de l'économie algérienne, tient dans cette trop grande dépendance aux fluctuations des prix mondiaux d'une seule matière première, sur un marché dans lequel l'Algérie, petit producteur, n'exerce qu'une influence très modeste. Il convient également de gérer les ressources pétrolières de manière professionnelle en créant des fonds fournis pour les générations futures et en investissant dans la diversification des activités économiques. Les autres mesures consisteraient dans l'implication de la société civile dans tous les processus de prise de décision, notamment par la diffusion des informations relatives à l'exploitation du pétrole et autres ressources, les consultations des groupes organisés lors de l'élaboration des contrats. Tous les acteurs sont appelés à contribuer à la transparence des revenus pétroliers au service du développement économique.

Bibliographie :

- Angus Deaton, (1999), « Conmmodity Prices and Growth in Africa, Journal of Economic Perspectives », Volume 13, Number 3, P 23-40.
- **BAFFES, John, M. Ayhan KOSE, (2015), Franziska OHNSORGE & Marc STOCKER**, « The great plunge in oil prices: Causes, consequences, and policy responses », CAMA, working paper, n° 23, juin.
- **BAUMEISTER, Christiane, & Lutz KILIAN**, « Understanding the decline in the price of oil since june 2014 », CEPR, discussion paper, n° 10404, janvier (2015).
- Brückner, Markus and Ciccone, Antonio, (2010), « International Commodity Prices, Growth and the Outbreak of Civil War in subsaharan Africa », The Economic Journal, Vol. 120, No. 544, P519-534.
- Christiane Baumeister and Lutz Kilian, « Forty Years of Oil Price Fluctuations: Why the Price of Oil May Still Surprise Us », Journal of Economic Perspectives, Volume 30, Number 1, Winter 2016, P141.
- James Hamilton,(2003) , « What Is an Oil Shock? » , Journal of Econometrics, 113(2), P 98-363.
- Lautier et Simon, (2009), « *Les marchés dérivés énergétiques*, Les nouveaux défis de l'énergie », Economica.
- Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez-Murphy, (2010), « Fiscal Policy In Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle »,i MF Working Paper Draft, Fiscal Affairs Department.
- Olivier J. Blanchard, Jordi Gali, (2007) , « The Macroeconomic Effects of Oil Shocks: Why are the 2000s So Different from the 1970s? », NBER Working Paper , No. 13368.



Université Amar Telidji -Laghouat-

DIRASSAT

Revue internationale

N° 52
MARS 2017

ISSN 1112-4652